

۱۱ لوف
۲۲۲۲



تكملة شرح الاشارات والفتوح
في الحروف الفقهية
المسمى بحل مشكلات الحروف
للطوسي نصير الدين

٢٤٢٢



مدون من الرتبة السابعة على اعظمهم واما ما كان من
عادم الحروف السبعة على ما كان على الحروف السبعة
وهو محاسب على ما كان على العلم والعلوم
عليه واصل حروف الفقه السبعة على ما كان
الحروف السبعة على ما كان



عدد
٩٨٩ ورقه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَهَاتِي فِيهِ إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ الْيُسُوبُ

لِيَحْمَدُ اللَّهَ الَّذِي وَفَّقَنَا لِإِقْتِنَاجِ الْمَغَالِيبِ بِخَيْدِمْ وَهَدَانَا إِلَى تَقْدِيرِ الْكَلَامِ بِمُجْتَزِدٍ
وَالْهَمْنَا الْأَفْرَادَ بِكَلِمَةٍ تَوْحِيدٍ وَبَعْثًا عَلَى طَلِبِ الْحَقِّ وَتَهْنِئَةً وَمَوْلَانِي عَلَى الصُّلُوفِ
مِنْ عَيْنٍ خُصُوصًا عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْخُصُوصِينَ بِتَابِئِهِ وَبَعْدَ تَعْمَلِهَا أَنْ أَكَلَّ
الْمَعَارِفِ وَاجْلَهَا شَانَاوَامِدَقِ الْعُلُومِ وَأَوْفَقَهَا بَيَانَا هُوَ الْمَعَارِفُ لِلْحَقِيقَةِ
وَالْعُلُومِ الْيَقِينِيَّةِ كَذَلِكَ أَشْرَفَ مَا يَنْسَبُ إِلَى الْخَفِيَّةِ وَالْيَقِينِ مِنْ جُسْطَانِهَا
وَأَوَّلَاهَا بِأَنْ تَوْفَقَ أَلَمَهُ طَوْلُ الْعَمْرِ عَلَى قَدِيرِهَا هُوَ مَعْرِفَةُ أَعْيَانِ الْوُجُودَاتِ
الْمُرْتَبَةِ أَلَسْتَدِيرُ مِنْ مَوْجِدِهَا وَمُبْدِيهَا وَالْعِلْمُ بِأَسْبَابِ الْكَائِنَاتِ الْمُسْتَلْزِلَةِ
الْمُنْتَهَى إِلَى غَايَتِهَا وَمَنْهَا هَذَا ذَلِكَ هُوَ الْفَنُّ الْمَوْسُومُ بِالْحِكْمَةِ الْتَطَهَّرَ إِلَى تَقْدِيرِ
بِإِقْنَانِهَا النَّفُوسُ الْبَشَرِيَّةَ وَكَمَا أَنَّ الْمُتَعَدِّينَ مِنَ الْفَنَانِينَ بِهَا تَقَضُّوا عَلَى مَنْ مَجَّدَ
بِالْثَّانِينَ وَالْمُهَيِّدِ كَذَلِكَ الْمُنَاجِرُونَ الْخَاصُّونَ فِيهَا ضُؤْلُوهَا مِنْ قَبْلِهِمْ
بِالْخَفِضِ وَالْجَرِيدِ وَكَمَا أَنَّ الشَّيْخَ الرَّبَّنِيَّ أَبَا عَلِيٍّ الْحَسَنَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِينَا شَكَرَ اللَّهَ
سِعَةً كَانَ مِنَ الْمُنَاجِرِينَ مُوَدَّاً بِالْقُرْآنِ الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ الْقَدِيمِ مُوَضَّافِي تَهْنِئَةٍ
الْكَلَامِ وَمُقَرَّبِ الْمَرَامِ مَعْنِيًا بِمُهَيِّدِ الْقَوَاعِدِ وَتَقْدِيرِ الْأَوَابِدِ بِمُجْتَزِدِ فِي تَهْنِئَةٍ
الْقَوَائِدِ وَمُجْتَزِدِ هَاتِي الْقَوَائِدِ كَذَلِكَ كِتَابُ الْأَشَارَاتِ وَالْتَهْنِئَاتِ مِنْ مَشَارِقِ

وَكُنْهُ كَمَا وَتَهْ هُوَ بِمُشْتَبِلٍ عَلَى أَشَارَاتِ إِلَى طَلِبِ هِيَ الْأَهْمَاءُ مَشْهُونَ
بِتَهْنِئَاتِ عَلَى بَيَانِ هِيَ الْأَهْمَاءُ مَمْلُوءَةٌ بِهَا كَمَا الْفُضُولُ مَحْجُوزٌ عَلَى كَلَامَاتِ
مُجْتَزِدِ الْأَهْمَاءُ مَحْجُوزٌ مَسْتَقِيمٌ لِبَيَانِهَا بِمُجْتَزِدِ فِي عِبَارَاتِ مُوجِزَةٍ وَتَوَكَّلْ
رَاحَةً لِكَلَامَاتِ شَاطِئَةٍ فَدَا سَوْفَ أَلْهَمَ الْعَالَمِيَّةِ عَلَى الْأَكْنَافِ بِمَعْنِيَتِهِ
وَأَسْتَفِيدَ الْأَمَالِي الْوَاضِعَةِ دُونَ الْأَمَلِ عَلَى فَاوْزِ وَفِي شَرْحِهِ مِنْ شَرْحِهِ
الْعَاضِلِ الْعَالَمِيَّةِ خَرَأَ الدِّينِ مَلِكِ الْمُنَاجِرِينَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْخَطِيبِ
الرَّازِي بِجَزَاءِ اللَّهِ خَيْرًا جَهْدِي فِي تَقْدِيرِ مَا خَفِيَ مِنْهُ بِأَوْفَقِ تَقْدِيرِ وَاجْتِهَادِي فِي
تَقْدِيرِ مَا الْبَنَى فِيهِ بِأَحْسَنِ مَبْدُودٍ ذَلِكَ فِي مَنَاجِرِ مَا صَدَّقَ بِمَنْ طَرَفَهُ الْأَفْقَاءُ
وَبَلَغَ فِي الْقَدِيرِ عَمَّا أَوْضَعَ فِيهِ أَصْحَى مَدَارِجِ الْأَسْتَفِيدَةِ إِلَّا أَنَّهُ بَالِغٌ فِي الرَّدِّ
عَلَى مَا جِئَ أَشَاءَ الْمُنَاجِلِ وَبِأَوْفَقِ تَقْدِيرِ وَاحِدٍ جَدًّا لَا عِنْدَ ذَلِكَ هُوَ بِبَالِكِ
الْمُنَاجِرِ الْمُرْتَبَةِ إِلَّا فَدَحَا وَلَذَلِكَ سَمِيَّ الْقُرْآنَ وَشَرْحُهُ جَرِيءٌ مِنْ شَرْطِ الشَّادِ
أَنْ يَبْدُو الْقَدِيرُ بِمَا فِدَا لَنْ تَوْشَرْحِهِ بِدَلَالِ اسْتَطَاعَةٍ وَأَنْ يَدُ بَوَاعِي مَا تَكَلَّمُوا
إِنْصَاحِهِ بِمَا يَدَبُ بِهِ صَاحِبُ ذَلِكَ الْقَضَائَةِ لِيَكُونُوا أَشَارَةً مِنْ غَيْرِ نَاضِينَ وَمَقْصِدِ
غَيْرِ مُعْتَدِينَ اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا عَزَّ وَاعْلَى شَيْءٌ لَا يُمْكِنُ حِسْلُهُ عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ
فِي حَيْثُ يَنْبَغِي أَنْ يُنْهَوُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ مَنْ أَوْفَقَ مَنَاجِرِ مُسْتَكِينٍ بِذَلِكَ الْعَدَلِ وَالْأَفْقِ
مُجْتَزِدِ مِنَ الْبَنَى وَالْإِعْتِصَافِ فَإِنَّ إِلَى اللَّهِ الرَّجْعِيَّ وَهُوَ الْحَقُّ بَانَ بِحَقِّهِ وَقَدْ
سَأَلَنِي بَعْضُ أَجَلَةِ الْخَلَائِقِ مِنَ الْأَجَةِ الْخَلَائِقِ وَهُوَ الْحَقُّ الرَّفِيعُ رَيْبُ
الدَّوْلَةِ وَشَهَابُ الْمَلِكَةِ فَدَعَا الْحِكْمَاءَ وَالْأَهْلِيَّةَ وَسَيِّدَ الْأَكْبَادِ وَالْفُضُولَ بَلَّغَهُ
اللَّهُ مَا يَمْنَاهُ وَاجْتَنَنْ مُنْغَلِبُهُ وَمُتَوَاهُ أَنْ أَفَرَّ مَا فَرَّ عِنْدِي مَعَ فَلَمَّا الْبَصَائِعِ

وأورد ما قبض عليه يدي مع صور ألباع في القضاة من معاني الكتاب المذكور
ومما صدق وما يفتنى أيضا مما هو مبني على مبادئ وقواعد مما قبله من
المعلمين المعاصرين ولا فدين أو استفاد من الشرح المذكور وغيره من الكتب
المشورة أو استنبطه بنظري الخاص وفكرتي الخاص وأشير إلى أجوبة بعض
ما اعترض به المناهض الشايع مما ليس في مسائل الكتاب بتأرجح والتفتي ما يوجب
منه عليها بالاعتراف من أعين في ذلك شريطة الإضافة واعرض عما لا يجدي
بطايل ولا يرجع إلى حاصل غير ملزم في جميع ذلك بحكاية الفاظه كما أوردتها
بل مغيرة على ذكر المناهض التي صدها عما لا يجنب التوقي إلى الاستهباب
وفي بني إن شاء الله تعالى أن أوهم بحل مشكلات لا يشارب بعد أن أتممه
وأرجو أن يغفر لي ربي خطيائي ويغفر لي من غير علي مغايري فاني للخطايا بالمرء
وبالصور والجزع لعرف ومن الله التوفيق وإليه انتهاء الطريق من الكتاب
قول الشيخ رحمه الله أحمد الله على حسن توفيقه وأسأله هدايته طريقه
والله أعلم الحق بحقيقته أفاد المناهض الشايع أن هذه المعاني يمكن أن يحصل
على كل واحدة من مراتب النفس الإنسانية بحسب قوتها النظرية والعملية
بين حدتي القصران والكمال أما النظرية فلا توجد الترتيب من العمل
التي لا ياتي التبع من شأنه الاستعداد الحسن باستعمال الحيوان إلى العمل
بالمملكة الذي من شأنه إدراك المعقولات الأولى أعني البدديات لا تكون
الاستحسن توفيقه تعالى وجوده الانتقال من العمل بالمملكة إلى العمل بالفعل
الذي من شأنه إدراك المعقولات الثانية أعني المكتسبة لأنساني الأبدية

تعالى إلى سائر الطرق دون مضلاتها وحصول الفعل المستفاد أعني القنود
اليعينية التي هي غاية السلوك لا يمكن إلا بالهامم الحق بتفصيله فإن جميع
ما بعد ما من المعد مات وغيرها لا تفعل في النفس إلا أعدادا أما البتات
ذلك النفس من مفيضه **وأما العملية** فلأن هذيب الظاهر باستعمال
الشرايع لخدمة والتواضع الإنسانية إنما تكون بحسن توفيقه وتزكية الباطن
من الملكات الردية تكون هدايته وعلمه التي بالصور العنسية تكون بالهامم
وأقول الطالب السالك يرى في بدو سلوكه أن مطالبه إنما يحصل بعبه
وكنه وبوقوف الله إياه في ذلك وهو جعل الأسباب مواءمة في السبب
ثم أنه إذا أمعن في السلوك علم أنه لا يقد عليه إلا هدايته تعالى إلى
الطريق القوي وإذا فارب انتهى فظهر له أنه ليس فيما يحاول من الكمالات
إلا قابلا لما يقض عليه من الفاعل الأول بل ذكره ظاهر أنه يرى في كل حال
من الأحوال الثلاثة أن الله تعالى في ذلك ناير ولقبه ناير إلا أن ما يرب
إلى نفسه من الناير في الحالة الأولى أكن ما ينسبه إلى الله وفي الحالة الثانية
قرب منه وفي الحالة الثالثة أقل منه وإنما تختلف أروق بحسب استكمال
قليل لا قليلا فالشيخ عبرة بالتوفيق والهداية والهامم عن غاية ما ينشأ الطالب من
تعالى في الأحوال الثلاثة مما يراه سببا لا يحتاج مرأيه ثمينة المتعلم بما أفتحه
فأبده على أنه ينبغي له إذا دخل في زمن الطالبين أن يحمد الله تعالى على
ما ينشأه من التوفيق للحو من في الطلب والسلوك فبشأله ما يرجع من الهداية
والإلهام ليتم له بهما الوصول إلى المنتهى فأبدا بطلابه **قولنا** **وإن يصلي**

على المصطفين من عباد الله وخصوا على محمد وآله إلهنا المرحوم
على حق الحق إني مهدي اليك في هذه الأشارات والتفصيلات أصولا وجلا
من الحكمة إن أخذت الفطانت بديك سهل عليك فهمها وتفصيلها **أقول**
الفروع لأنها كالجزيئات لكلها مثاله زيد وعمر والإنسان والتفصيل
لجمله كالأجزاء لكلها مثاله نحل والشجر والخمرة فالفروع غير موجودة في الأصل
بالفعل بخلاف التفصيل للوجود في الجملة بالفعل وإن لم يكن مذكورا معها بالفعل
وأخرج الفروع إلى الفعل يحتاج إلى تصرف زائد في الأصل وهو المسوق للفرع
فلذلك قال سهل عليك فهمها ولم يقل ظهر أو بان لك فروعها في الموجد
من علم المنطق **ومستقل عنه إلى علم الطبيعة وما قبله** **أقول** **الابتداء بالمنطق**
واجب لكونه الذي قبل سائر العلوم وأما الطبيعة فهي البتة الأولى بحركة
ما في فيه أعني الجسم الطبيعي وليكن بالذات والعلم المنسوب إليها هو العلم
المتعلق بالطبيعات لا العلم بالطبيعة فتسأله أنه أحد سائل العلم المنسوب
إلى ما قبلها ومبادئ الطبيعة من المخرجات إنما تكون قبلها في نفس الأمر قليلة
بالذات والعلة والتصرف ويكون بعدها بالنسبة التامة تدبر بالوضع فارتأ
نذكرك الخوصات بحوائنا أولا ثم المعقولات بعقولنا ثانيا فلذلك قد علم
الأول الطبيعات على العلم بمبادئها فالعلم بمبادئ الطبيعة وبما يجري مجراها
من الأمور العامة قد استقى علم ما قبل الطبيعة لأول الاختيارين وعلم ما بعدها
ثانيا وهو الفلسفة الأولى وله مندرجات اعتبار أخرى على علم الطبيعة وغيرها
من العلوم وذلك لكونه مشتملا على بيان أكثر مبادئ الموضوعات فيها والعلم بالمبادئ

أقدم من العلم بماله المبادئ وإنما عني الشيخ بقوله وما قبله هذا القدم لا الله
سوى لأن التفرقة عائدة إلى العلم لا إلى الطبيعة والفلسفة الأولى لا تسمى
علم ما قبل الطبيعة بل تسمى علم ما قبل الطبيعة ولو كان الشيخ يعني بالاعتبار
الأول هناك وما قبلها **وما ذكره الفاضل** الشارح من كون الأولى
مناجاة عن الطبيعي في العلم يجب لأغلب إلا أن الشيخ لما أثبت الأول
وصفاته بما لا ينبغي على الطبيعات صار الأولى منعد ما في كتابه هذا بالو
ولا جلد ذلك تمام بما قبل الطبيعة كالأمر غير محصل لما مر ولأن الشيخ إنما أثبت
الأول وصفاته في هذا الكتاب بما أثبتا هو وغيره من الحكماء الأوليين في
سائر الكتب وإنما خالف ههنا في ترتيب المسائل وخط أحد العلين بالآخر
حسب ما تقتضيه التيسار التي اختارها **النسخ الأول في غرض المنطق**
أقول **قوله** في غرض المنطق وهو في بعض النسخ أي قبل في غرض المنطق
لأن النسخ فيه **قوله** **المراد من المنطق أن يكون عند الإنسان** **أقول** جمع فيه
فايدنين الأولى بيان ماهية المنطق والثانية بيان ليسه أعني الغرض منه
ولما استلزم الثانية الأولى من غير اعتبار خصاصها بالصدق لا شئنا لبيانها
على البيانين فالمنطق آلة قانونية والغرض منه كونها عند الإنسان **قوله** **الآلة**
قانونية يعصمه من إغائها عن أن يصل في فكره **أقول** **هذا سطر للمنطق**
وقد تختلف رسوم الشيء باختلاف الأعباءات فيها ما يكون يجب في أنه ضابط
ومنها ما يكون يجب ذاته مقيما إلى غيره كفعله أو فاعله أو غاية أو شيء آخر
مثلا يرسم الكوز بانه وعاء منقري أو خرب في كذا وكذا وهو رسم يجب في أنه وباتر

آله يشرب بها الماء وهو سر بالقياس الى غايته وكذا في سائر الاعتبارات
 والمنطق علم في نفسه وآله بالقياس الى غيره من العلوم ولذلك عبر الشيخ عنه
 في موضع آخر بالعلم الآتي فله يجب كل واحد من الاعتبارات رسم لكن اختصها
 بلفظ بيان الغرض هو الذي باعتبار قياسه الى غيره وسمه ههنا بذلك الاعتبار
والشأن فيه هل هو علم ام لا ليس مما يقع بين المحصلين لانه بالاتفاق متا
 منفعته بالتفريق في المعقولات الثانية على وجه يقتضي تحصيل شيء مطلوب
 مما هو حاصل عند الناظر او عين على ذلك والمعقولات الثانية هي العوار
 التي تلحق المعقولات الاولى التي هي حقائق الموجودات واحكامها المعقولة
 فهو علم بعلوم خاصة ولا يحال ان يكون علما ما وان لم يكن داخل تحت العلم بالمعقولات
 الاولى التي تتعلق باعيان الموجودات اذ هو ايضا علم اخر خاص بمبان الاول
فالقول بانه آله العلوم فلا يكون علما من جنسها ليس بشي لانه ليس بالآلة
 لجسمها حتى الاوليات بل بعضها وكثير من العلوم تكون الذخيرة كاللحق
 للغة والمهندسة للينة **والاشكال** الذي يورد في هذا الموضع وهو ان
 لو كان كل علم يحتاج الى المنطق لكان المنطق محتاجا الى نفسه او الى منطق
 اخر يخل به وذلك لخص من العلوم بالاحتياج الى المنطق لا جسمها والمنطق
 يشتمل اكثر على اصطلاحات يثبت عليها اوليات شذو وعقد لغيرها وتطرق
 ليس من شأنها ان يخلط فيها كالمهندسيات بوهن عليها جميعا غير محتاج الى
 المنطق فان اوجب في شي منه على سبيل التدرج الى قوانين منطقية فلا يكون
 ذلك الاحتياج الا الى الترتيب الاول فلا يدور الاحتياج اليه **واقوله**

آله قانونية فالآله هي ما يورث الفاعل في منفعله القريب منه بتوسطه
 والقانون معترب روي الامثل وهو كل صورة كلية يعرف منها احكام
 جزئياتها للطائفة لها والآله القانونية عر من عام للمنطق وضع موضع
 للعين وبقي التسم خاصة له وكلاهما عارضان للمنطق بالقياس الى غيره **والا**
قال يقتضيه مراعاتها لان المنطق قد يصل اذا التزم المصطلح **واقوله**
 عن ان يصل في فكره فالضلال ههنا هو ضل ان ما يصل الى المطلوب وذلك
 يكون اما باخذ سبب لما لا سبب له او بتقدير السبب او باخذ غير السبب مكا
 فيما له سبب **قلدوا عني بالفكر ههنا** اي في رسم هذا العلم وذلك
 لان الفكر قد يطلق على حركة النفس بالحق التي انما مقدمة البطلن الاوسط
 من الدماغ المسمى بالقدرة اي حركة كانت اذا كانت تلك الحركة في المعقولات
 واما اذا كانت في المحسوسات فتدعى تحيلا وقد يطلق على معنى ثان اخر
 من الاول وهو حركة من جنس الحركات المذكورة فتوجه النفس ههنا المطالب
 مترددة في العالي كما من عند ههنا بالية مبادئ تلك المطالب المؤدية
 اليها الى ان يجدها ثم ترجع منها نحو المطالب وقد يطلق على معنى ثالث هو جزء
 من الثاني وهو الحركة الاولى ويدها من غير ان يحيل الرجوع الى المطالب جزئا
 منه وان كان الغرض منها هو الرجوع الى المطالب والاول هو الفكر الذي
 يعد في خواص نوع الانسان والثاني هو الفكر الذي يحتاج فيه وفي جزئيه
 جميعا الى علم المنطق والثالث هو الفكر الذي يستعمل ما لا يحسن على ما ينبغي
 ذكر في المنطق الثالث فخص الشيخ لفظ الفكر ههنا بالمعنى الثاني من العالي

المذكور قولا ما يكون **عند الجماع** **الإنسان** يعني به الحركة الأولى للبدا
 بآمن المبادئ إلى المطالب والثانية المنقل بها من المبادئ إلى المطالب
 جميعا والجماع هو الأول ما يع وهو ضمير العزم **قولا ما ينقل عن المور**
حاضرة في ذهنه يعني من الحركة الثانية التي هي الرجوع من المبادئ إلى المطالب
 وهذه الحركة وحدها من غير أن تسبقها الأولى فلما تنق لا أنها تكون حركتين
 غاية غير متصورة وقد مر على ذلك المعلوم الأول في باب الكتاب المفد مات
 من كتاب الفيلسوف والحاصل أنه عرف الحركتين جميعا بالثانية منهما التي هي
أشهر والقابل الثاني قد خيرة في ضمير معنى الفكر أو لا وفي ضمير بول
 ههنا ثانيا وفي الفرق بين ما يكون عند الانتقال المذكورين من قبل الانتقال
 ثالثا وحمله من على أمر غير الانتقال ومن على الانتقال ثم جعل الحركة الأولى
 إرادته وتماها ففكر احتاج فيه إلى المنطق والثانية طبيعة وتماها جديا
 لا احتاج معه إليه وكل ذلك خط يظهر بآدي فامل مع ضبط ما ورنا
وإنما قال عن مور حاضرة ولزيفل عن علومه أو ذراكات لأن الظنون
 ويحتمل قد تكون مبادئ أيضا **وإنما قال** عن مور ولزيفل عن أمر واحد لأن
 المبادئ التي ينقل عنها إلى المطالب انتقالا متاعيا إنما تكون فوق واحد وهي
 أجزاء الأول والثانية ومعد مات الحج على ما سبقين **قولا منصوصة أو**
مصدق بها فالمنصوص هو الحاضر مجزأ عن الحكم والمصدق به هو الحاضر مفزأ
 له ومصدقان جميع ما يخبر الذهن **قولا من صدقها علينا** **أو وضعا وتليها**
أول الشك الحسن الذي لا يخاف معه لا يجد طريقا للتبصير على الآخر

يستلزم عدم الحكم فلا يشارن ما يوجد بالحكم فيه أعني التصديق بل يشارن ما يقال
 وذلك هو الجهل البسيط والحكم بالطرف الرابع أما أن يشارن الحكم بالمشاع
 الرجوع أو لا يشارنه بل يشارن بجزءه والأول هو الجازم والثاني هو المنطوق
 التعريف والجازم أما أن يعتبر مطابقتها للحاج أو لا يعتبر فإن اعتبر فاما
 أن يكون مطابقا أو لا يكون والأول أما أن يمكن للحاكم أن يحكم بخلافه أو لا
 يمكن فإن لم يمكن فهو اليقين ويشجع ثلثة أشياء الجزم والمطابقة والثبتات
 وإن أمكن فهو الجازم المطابق غير الثابت والجازم غير المطابق هو الجهل المركب
وقد يطلق الظن بأزاء اليقين علمهما وعلى المنطوق التعريف بعلومها أما عن
 الثبات ونحن أوعنه وعن المطابقة أوعنه ما وعن الجزم ونحن نقتسم
 ما يعتبر فيه مطابقة الخارج إلى يقين وظن وأما ما لا يعتبر فيه ذلك وإن كان
 لا يخلو عن أحد الطرفين فاما أن يشارن تسليما أو إنكارا والأول ينقسم إلى
 مسلم عامر أو مطلق ينسب للجمهور أو محدود ينسب لطائفة وإلى خاص ينسب لشيء
 أما معلوم أو معلوم أو منزع والثاني يستحق وضعا فيه ما يصادق به المعلوم
 ويستحق عليه المسائل ومنه ما يصنع الغايب الخلق وإن كان مناصدا لما يعتقد
 ليثبت به مطلوب ومنه ما يلزمه الحجب الجدي ويثبت عنه ومنه ما يقول
 به الغايب باللسان دون أن يعتقد كقول من يقول لا وجود للحركة مثلا فإن
 جميع ذلك يستحق أو مناعا وإن كانت لا اعتبارات مختلفة وقد يكون حكم
 واجد تسليما باعتبار وضعه باعتبار آخر مثل ما يلزمه الحجب بالغياب ليس
 وإلى السائل وقد يعبر عن التسليم عن الوضع في مثل ما لا ينافي فيه من التسليم

أو الوضع عن التسليم في مثل ما وضع في بعض الأقسام للطفية وربما يطلق
 الوضع باعتبار أعم من ذلك فقال لكل رأي يقول به فإل أو يفرقه فأرض
 بهذا الاعتبار يكون أعم من التسليم وغيره **وهذه** إله القائل الشارح
 في تفسيرهما وهو أن الوضع ما يملكه الجسم أو التسليم ما يملكه شخص واحد
 ليس بمعارف عند رباب الصناعة فأقسام التصديقات بالاعتبار المذكور هي
 على وظيفي ووظيفي وتسلمي لا غير ومبدأ البرهان على ومبادئ الجدول والخطأ
 والقسمة هي الأقسام الباقية وأما التي فلا يدخل مبادئ تحت التصديقات
 إلا بالجماع ولذلك لم يفر من الشيخ لها وإنما أتى الشيخ بحرفي ليعاد في قوله
 علينا أو طينا أو وضعيا لبيان العلم والظن بالذات ومباينتهما للوضع والتسليم
 بالاعتبار ولم يأت بحرفي ليعاد في قوله وضعيا وتسلما لشاركتها في بعض المواضع
وقول القائل الشارح أنه قد مر الظن على الوضع والتسليم لعدم الخطاب على
 الجدول في القمع فادح في قسمه الظن بالأقسام الثلاثة المتأصلة للمادة
 من مبادئ الصناعة الثلاثة إلا أن يحمله على الظن القوي ولما قسم الشيخ
 التصديقي بأقسامه ولم يسم التصديقات لأن أقسام التصديقي إليها اقتضا طريقي
 ليس بالقياس إلى شيء ولذلك ينبغي بيان الأقسام الموافقة منها يجب
 الصناعات المذكورة **ولما** التصديقات لا ينقسم إلى أقسام كذلك بل ينقسم
 مثلا إلى الذاتي والعملي أو الجسدي والفصل وغيرهما انشأ ماعربيا والقياس
 إلى شيء فإن الذاتي لشيء قد يكون عرضيا لعين بخلاف المادة الخطابية التي لا تظهر
 برهانية البتة **وتحليل** القائل الشارح ذلك بأن التصور لا يقبل القوة

والضعف والتصديقي يقبلهما فاستدل لأن التصور لو لم يقبلهما لكان التصور
 بالحد الحقيقي كالتصور بالترسوم أو الأمثلة وإما نشأ غلطه هذا من دليل الذي
 ذهب إليه في التصورات أنها لا يمكن أن تكتب **ولما** في موضع غير حاضرة
فيه أقول يعني أن المطلوب لا يكون معلوما وقت الطلب فإن أحاطت
 لا يتحصل فإن قيل انك قد مر الفكر بالحركة من المطالب إلى المبادئ
 والعود إليها فكيف يحرك عما لا يحرك عند التحرك وبمعرفة أنها هي المطالب
 إن لم تكن معلومة أم لا الجواب بأن المطلوب يكون حاضر من جهة غير حاضرة
 من جهة وللمعانين متغايران من الجهة التي لم يحضر يطلب ومن الجهة التي
 حضر يحرك عنه أولا ويعرف أنه المطلوب آخر والكتب في ذلك اختلاف
 مراتب لا تدرك بالضعف والقوى والتقصير والكمال فالمطلوب تصور معلوم
 بأدراك حاضر مطلوب استكمال والمطلوب تصديقي معلوم بالحدود مطلوب
 بالحركة عليها **ولما** هذا **الانقلا** لا يحل من رتب فيما يصر في فيه **وهي**
أقول يريد بالانقلا الجواز من المبادئ إلى المطالب وقد ذكرنا أن المبادئ
 لكل مطلوب إنما تكون فوق واحد ولا يحصل من الأشياء الكثيرة شيء واحد
 إلا بعد مبدئها على واحد لذلك الشيء لأن القول الواحد له على واحد
 والتأليف هو جعل الأشياء الكثيرة شيئا يمكن أن يطلق عليه الواحد بغير
 ما فالمبادئ شاذي إلى المطالب بالتأليف والتأليف المراد به في هذا النوع
 لا يحل من أن يكون لبعض أجزاءه عند البعض وضع ما وذلك هو الترتيب وتر
 أن يفر من جميع الأجزاء صورة أو بالترتيبها يقال لها وليد وهي الهيئة وهي

مُتَاخِرٌ بِالذَّاتِ عَنِ الرَّتَبِ كَمَا هُوَ مُتَاخِرٌ عَنِ التَّالِيفِ فَادْنُ لَا يَحِلُّ هَذَا إِلَّا
 مِنْ رَتَبٍ وَهَيْئَةٍ لِلْبَادِي الَّتِي يُنْقَلُ مِنْهَا إِلَى الْمَطَالِبِ وَكَذَلِكَ فَدَيَكُونُ
 لِلْبَادِي بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَطَالِبِ إِضَارَئِيَّةٌ وَهَيْئَةٌ عَلَى الْإِيَّانِ الْمَذْكُورِ فِي
وَذَلِكَ الرِّتَبُ وَالْهَيْئَةُ فَدَيَعُ عَلَى وَجْهِ صَوَابٍ وَفَدَيَعُ لَا عَلَى وَجْهِ صَوَابٍ
أَقُولُ صَوَابُ الرِّتَبِ فِي الْقَوْلِ الشَّارِحِ مَثَلًا أَنْ يُؤْمِنَ لِلْجِنْسِ وَلَا تُؤْمِنُ
 مُبْتَدَأُ الْفَضْلِ وَصَوَابُ هَيْئَتِهِ أَنْ يَحْصُلَ لِلْأَجْرَاءِ صُورَةٌ وَجَدَانِيَّةٌ يُطَابِقُهَا
 صُورَةُ الْمَطْلُوبِ وَصَوَابُ الرِّتَبِ فِي مُعَدِّ مَاتِ الْإِيَّانِ أَنْ يَكُونَ الْحُدُودُ فِي
 الْوَضْعِ وَالْحَيْثُوتِ عَلَى مَا يَنْبَغِي وَصَوَابُ الْهَيْئَةِ أَنْ يَكُونَ الرِّتَبُ بَيْنَهَا فِي الْكَيْفِ وَالْأَلَمِ
 وَالْهَيْئَةِ عَلَى مَا يَنْبَغِي وَصَوَابُ الرِّتَبِ فِي الْإِيَّانِ أَنْ يَكُونَ أَوْضَاعُ الْمُعْدَمَاتِ
 فِيهِ عَلَى مَا يَنْبَغِي وَصَوَابُ الْهَيْئَةِ أَنْ يَكُونَ مِنْ ضَرْبِ مُنْجٍ وَالْعُسَادُ فِي الْبَابِ
 أَنْ يَكُونَ بِخِلَافِ ذَلِكَ وَفَدَا سَدًّا لِأَمَّا بَرْدٌ وَعَدَمُهَا إِلَى الصُّورِ وَخِدْمَادُونَ
 الْمَوَادِّ لِأَنَّ الْمَوَادِّ الْأَوَّلَ يَجْمَعُ الْمَطَالِبُ هِيَ الصُّورَاتُ وَالصُّورَاتُ السَّادِجَةُ
 لَا تَنْسُبُ إِلَى الصُّورِ وَالصُّورَاتُ مَا لَمْ يَخْلُقْ كَمَا وَاسْتَعْمَالَ الْمَوَادِّ الَّتِي لَا تَنْسُبُ
 الْمَطْلُوبُ لَا تَنْفَكُ عَنْ سَوَاءِ رَتَبٍ أَوْ هَيْئَةٍ أَلَا أَنَّهُمَا يَتَنَبَّهَانِ بِمَعْنَى الْأَجْرَاءِ إِلَى
 بَعْضٍ وَأَمَّا بَصِيَّانَهَا إِلَى الْمَطْلُوبِ وَأَمَّا الْمَوَادِّ الْفَرِيَّةُ لِلْإِيَّانَةِ الَّتِي هِيَ الْمُعْدَمَاتُ
 فَدَيَعُ الْعُسَادُ فِيهَا أَتَسْهَدُونَ الْهَيْئَةَ وَالرِّتَبَ لِلْأَجْنِئِينَ بِهَا وَذَلِكَ لِأَنَّهَا
 مِنَ الرِّتَبِ وَالْهَيْئَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَوَادِ الْأُولَى قُلْ لَمْ يَكُنْ كَثِيرًا
الْوَجْهَ الَّذِي لَمْ يَكُنْ صَوَابٌ شَبِيحًا بِالصُّورِ أَوْ مَوْهَمًا أَنَّهُ شَبِيحٌ بِهِ أَمَّا
 بِإِعْتِبَارِ الصُّورِ وَجَدَهَا فَالصُّورُ هُوَ الْإِيَّانُ وَالشَّيْءُ هُوَ الْأَسْفَرُ لَا تَنْفَكُ

مِنْ جُزْئِيَّاتٍ إِلَى كُلِّهَا كَمَا أَنَّ الْإِيَّانَ انْتِفَالٌ مِنْ كُلِّ الْجُزْئِيَّاتِ وَالْمَوْهَمَاتُ
 شَبِيحٌ بِهِ هُوَ الْقَبِيلُ فَإِنَّ إِيرَادَ الْجُزْئِيَّةِ الْوَاحِدَةِ فِي الْقَبِيلِ لَا يَنْبَغِي الْحُكْمُ الشَّرْكَ
 يَوْمَهُمْ مُشَارِكًا لِشَايِرِ الْجُزْئِيَّاتِ لَهُ فِي ذَلِكَ حَيْثُ يَنْظُرُ أَنَّهُ اسْتَفْرَاجٌ وَقَالَ بِإِعْتِبَارِ
 الْمَوَادِّ وَجَدَهَا أَعْنَى الْفَرِيَّةِ فَإِنَّ الْمَوَادِّ الْأَوَّلَ لَا تَوْصِفُ بِالصُّورِ وَغَيْرِ الصُّورِ
 كَمَا تَرَى فَالصُّورُ مِنْهَا هُوَ الْقَضَايَا الْوَاجِبُ قَوْلُهَا وَالشَّيْءُ بِهِ مِنْ وَجْهِ الْمُسَلَّمَاتِ
 وَالصُّورَاتِ وَالْمَطْلُوبَاتِ وَمِنْ وَجْهِ آخِرِ الْمَشَاهِدِ بِالْأَوَّلِيَّاتِ وَالْمَوْهَمَاتِ
 شَبِيحٌ بِهِ الْمَشَاهِدُ بِالْمُسَلَّمَاتِ وَقَالَ بِإِعْتِبَارِ هِمَامِيَّةٍ فَالصُّورُ هُوَ الْبُرْهَانُ
 وَالشَّيْءُ بِهِ هُوَ الْحَدُّ وَالصُّورَاتُ مِنْ وَجْهِ وَالسُّفْطَةُ مِنْ وَجْهِ وَالْمَوْهَمَاتُ شَبِيحٌ
 بِهِ الْمَشَاغِبَةُ فَإِنَّهَا شَبِيحٌ الْحَدُّ كَمَا أَنَّ السُّفْطَةَ شَبِيحٌ الْبُرْهَانُ وَالْفَاضِلُ
 الشَّارِحُ عَدَّ الْحَدَّ وَالصُّورَاتُ فِي الصُّورِ وَجَعَلَ الشَّيْءَ بِهِ الْمَعَالِطَةُ وَالْمَوْهَمَاتُ
 أَنَّهُ شَبِيحٌ بِهِ الْمَشَاغِبَةُ وَيَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْحَدُّ مِنْ جَعْلِهِ الشَّيْءَ لِأَنَّ
 الْمَشَاغِبَةَ وَمَوْهَمَاتِهَا جَدَلٌ قُلْ فَا لْمَنْطِقُ عِلْمٌ يَعْلَمُ فِيهِ صُرُوبُ الْأَشْيَاءِ
مِنْ أُمُورٍ حَاصِلَةٍ فِي ذِمَّةِ الْإِنْسَانِ إِلَى أُمُورٍ مُسْتَحْصِلَةٍ أَقُولُ هَذَا إِلَى آخِرِ
 الْإِشَارَةِ وَشَرَحَ الْمَنْطِقُ بِحَسْبِ ذَاكَ لَا بِالْإِيَّانِ إِلَى غَيْرِهِ فَالْعِلْمُ حِفْظُهُ وَالْإِنْفَالُ
 مِنْ قَبْلِ الْخَوَاصِّ وَإِنَّمَا أَعْنَى هَذَا الرِّسْمُ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّ هَذِهِ الْخَامِيَّةُ أَعْنَى
 الْأَشْيَاءِ عَلَى بَيَانِ الْأَشْيَاءِ الْوَاحِدَةِ وَالرَّزِيَّةُ لَمْ تَكُنْ بَيْتَةً فَلَمَّا بَاتَتْ عَرَفَ
 بِهَا وَقَالَ يَعْلَمُ فِيهِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ يَعْلَمُ مِنْهُ صُرُوبُ الْأَشْيَاءِ وَالْأَقُولُ
 يَنْبَغِي حَلَّ الصُّورِ عَلَى الصُّورِ الْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ كَالْعَوَابِيْنِ وَبَيَانُهَا الْمَسَائِلُ
 الْمَنْطِقِيَّةُ وَالثَّانِي يَنْبَغِي حَلُّهَا عَلَى جُزْئِيَّاتِهَا الْمَعْلُوفَةِ بِالْمَوَادِّ عَلَى مَا هِيَ مُسْتَحْصِلَةٌ

في سائر العلوم وانما قال علم يتعلم فيه ضروريا لا يتقالات ولم يفعل علم
 ضروريا لا يتقالات لان المقصود من النطق باللفظ الاول ليس هو ان يعلم
 ضروريا لا يتقالات بل المقصود هو الاصابة بدرجة الفكر كما اضدوا العلم بالضروري
 انما صار مقصودا بقصد فان لان الاصابة بدرجة الى ذلك **والفاضل**
 الشارح افادته انما قال للنطق علم يتعلم منه ضروريا لا يتقالات ولطبع علم
 يتعرف منه احوال بدن الانسان لان الجزئيات التي يستعمل للنطق بها كلمات
 في انفسها هي العلوم والجزئيات التي يستعمل اللفظ بها ابدان جزئية لنوع الانسان
 وقد يخص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات **قولنا واولها** **نلك الامور**
العلم بما هيئات تلك الامور معقولات اولي وباخرها هي عقولات ثانية
 وهي كونه اذنية وعرضية ومحمولة وموعدة ومشتابه وغير مشتابه وما يجري
 مجراها فالعلم بذلك مقصود بقصد ثالث لان ضروريا لا يتقالات يتعرف
 بذلك **قولنا وعندي اصناف** **ما ترتيب الانتقال فيه** **وهيئته** **جواب**
على الاستيفان **وامتناف** **ما ليس كذلك** **فالاول** **مواضوع** **النتيجة**
 من القضاياات البرهانية والحدود الثابتة والثاني ما عداها مما يشتمل على
 فساد ضروري او مادي من الالفية والقرينات المشتملة في سائر المتاعاة
 وما لا يستعمل امثالا لظهور فسادها والجب ان **الفاضل** **الشارح** **عذرا**
 والخطا بدرجة المستفهم والاستفهم والتشيل في غيرها والعذر في الخطا بدرجة
 التشيل وفي الجد لا يستفهم على ما بين فيها اشارة وكل **يتحقق** **يتعلق**
 بترتيب الاشياء حتى ينادي منها الى غيرها بل بكل ناليف فذلك **اليتحقق** **يخرج**

الى تعريف المفردات التي يقع فيها **الترتيب** **والناليف** **كل** **يتحقق** **اي** **كل** **تحصيل**
 او اثبات على **الناليف** **افد** **من** **الترتيب** **بالذات** **كما** **والترتيب** **اخر** **من**
الناليف **لابان** **بوجد** **ناليف** **من** **الاشياء** **لها** **وضع** **ما** **عقلا** **او** **حسنا** **من** **غير** **ترتيب**
 فان ذلك لا يمكن بل ربما لا يعتبر فيه **الترتيب** **بل** **بان** **الترتيب** **المعين**
 يستلزم **الناليف** **المعين** **والناليف** **المعين** **لا** **يستلزم** **الترتيب** **المعين** **بل**
 يستلزم ترتيبا تاما يمكن وقوعه في تلك الاجزاء مثلا **الناليف** **من** **اج**
 يمكن ان يقع على هذا **الترتيب** **ويكن** **ان** **يقع** **على** **ترتيب** **باج** **او** **غيره** **فما** **يكمن**
 والمراد ان كل **يتحقق** **يتعلق** **بترتيب** **بل** **بكل** **ناليف** **فانه** **يجوز** **الى** **تعريف** **المفردات**
 التي هي مواد **الترتيب** **والناليف** **لان** **اختصاص** **الترتيب** **المعين** **بالناليف** **الى**
المطلوب **دون** **ما** **عدا** **فما** **يكمن** **وقوعه** **فيها** **انما** **يكون** **من** **قبل** **تلك** **المواد** **واحوالها**
 وليس المراد من قوله بكل ناليف ما يفهم منه ان كل واحد مما هو متحقق وموقوف
 بالثاني بكل واحد من القضاياات المتبعة وغير المتبعة بل المراد منه ان كل متحقق
 متعلق بترتيب بل بأي ناليف اتفق فانه كذا وكذا او انما قال كذلك ليعلم ان علم
 الاختصاص الى تعريف المفردات ليس هو **الترتيب** **بل** **يعرف** **منه** **وهو** **الناليف**
قولنا لاخر **كل** **فجبر** **بل** **من** **الوجه** **الذي** **لا** **جله** **يصلح** **ان** **يقع** **فيها** **اي**
لاخر **حيث** **هي** **معقولات** **اولي** **وطبائع** **لا** **عيان** **الموجودات** **بل** **من** **حيث** **هي**
 معقولات ثانية ولا كذلك مطلقا فان البحث عن المعقولات الثانية
 من حيث هي معقولات ثانية يتعلق بالفلسفة الاولى بل من حيث تشغل
 منها الى غيرها **قولنا** **لذلك** **ما** **يجوز** **النطقي** **الى** **ان** **واعي** **اي** **الامر** **الى**

علمنا ان كل مثلث فان زواياه متساوية للمثلثين ذلك تصديق يرهون
 عليه في الشكل الثاني والثالث من المقالة الاولى من كتاب الامور
 لا وليد من قول **كذلك الشيء قد يجهل من طريق الصور فلا يصور معناه الى**
ان يعرف مثل ذي الاسمين والمنفصل وغيرهما فيهما ما يحتاج الى مفصلة
 هي هذه تكون لما كانت الاعداد اثنا عشر من الواحد فالتسب الى بعضها الى
 بعض تكون لا بما لا يحيط بقدر كل للتسبين اما احدهما او اثنان اقل من ما حتى
 الواحد وهي النسب العددية والمقادير التي نوعها واحد كالخطوط مثلا او السطح
 فلها اثنان يحد بينهما معنى تشاركها او تشارك تخلف بها وهي التي تكون بحيث لا يحد
 المتسبين احدهما ولا شيء غيرهما وهي معنى بيانها فالنسب العددية الثابتة
 لما اعترض من العددية والخط المتساوي لصلح المربع يحيط به ولذلك يقال له انه
 قوي عليه فان المربع يتكون من مرتبة ذلك الخط في نفسه والمنطق من المقادير
 ما يشارك مقداراً متروكاً والايام ما يباين والخط المنطوق في القول ما يشارك
 خطاً آخر متروكاً بنفسه والمنطق في النوع ما يشارك مرقباً مما وكل منطق في
 القول منطق في النوع ولا ينعكس واذا انظر هذا فقول اذا وض خطان
 متباينان في القول ومنطقتان في النوع كخطين يكون نسبة احدهما الى
 الاخر نسبة للغة الى جذبة الثلاثة مثلاً فانه يستحق مجموعهما بذي الاسمين
 وضل الهول على الامور بالتفصيل وايها لما ذكره في المقالة الرابعة
 من كتاب الامور **قولاً** وقد يجهل من جهة التصديق الى ان يعلم مثل كون
 القطر قوي على منبلي الغاية التي يوزنها **النسب** من الغاية من كل واحد من

اتحادتين المتساويتين على جنبي خط مستقيم يقبل باخر مثله لا على الاضلاع
 ويستحق الخطان ضلعها ونسبة الزاوية مع ضلعها بالقرن ولذلك يستحق
 كل خط ثالث يعترض بينهما وزاوية بين الهمما ويستحق ايضا خط الاخر
 يكون خط الدائرة التي يمر بقطرها بالزاوية الثلثة اتحاد من الخطوط الثلاثة
 وايضا لانه يصنف السطح المتوازي الاضلاع الذي يحيط به الضلعان وهذان
 صورته  هذا القطر قوي على منبلي الغاية التي يوزنها
 القطر اي يباين من بقية مربعها فان قوة الخط من بقية الذي
 يحيط به كما مر مثلاً اذا كان احدا الضلعين اربعة والاخر ثلاثة فالقطر يكون خمسة
 لان مربعه وهو خمسة وعشرون يساوي مجموع مربعيها وهما ستة وعشر
 وتبعة وبرهان ذلك مذكور في الشكل المعروف بالقرن وهو السابع
 فالاربعون من المقالة الاولى من كتاب الامور **واما** فان في الصور
 الجهول الى ان يعرف وفي التصديق الجهول الى ان يعلم لان المعرفة والعلم
 كما يشبان الى الجزئية والكلية فتدني شبان الى الادراك التسوف بالعدد
 او الى الاخيرين اذا كان الشيء واحداً يخلل بينهما عدد والى الجزء عن هذا الاعيان
 ولذلك لا يوصف الاله تعالى بالعارف ويوصف بالعارف وقد يشبان
 الى البسيط والركب ولذلك يقال عرف الله ولا يقال عليه فلذا لا يعاب
 الاخر حين الصور لبساطته بالغياب الى التصديق بالعرف حين التصديق
 لركبه بالعلم **قولاً** فالتلوك الطلبي متل في العلوم ومخها اما ان يحج
 الى صور يستحيل واما ان يحج الى تصديق يستحيل وقد جرت العادة

بأن يسمى الشيء الموصول بالمتطلب هو لا شأنا فيه حد ومنه ومنه
ويجوز يعني قوله فبحرهما ما عدا الثغور الثام والبعين من الثغور لئلا يفسد
واللون والعلو أن اتخذنا لف من الذاتيات والتم من الثغوريات وليتخذ
نحو اللغز المنع ويحال للحاجز بين الشيء وحد الذي لم يفرغ وانما هي الطرف
حيث لا يمتنع أن يدخل فيه خارج أو يخرج عنه دلل والتم هو الاشارة والذات
من الأمور لئلا يخلو وذلك على شيء من ماهيته والتمثيلات خارجة وذلك على شيء
من آثاره ويحاط به فبشيء الترتيب تلك حدا وبهذه سما قولهم ويجوز يراد به
مادون الترتيب من الامثلة وغيره ما قلنا وان يسمى الشيء الموصول بالمتطلب
المتطلب حجة فبشيء من ماهيته استغناء ويجوز العباس عنده الشيء على
مثال شيء آخر مثال فاش المقادير والتمثيل والتمثيل بالكلية في الحكم
اقتات بالكلية والاستغناء عند اقترافه في ضرورة حال استغناء البلاد اذا
ختمها خرج من ارض الجاني والاستغناء في جميع الجزئيات حيزا فجزئيا بحسب
الكلية قولهم ويجوز يراد به التمثيل ونسبه الغناء فانا لالة لثاق جرت
يجوزي آخر في الحكم قولهم ومنه ما يصار من التماس الى المتطلب فلا يسل الى
ذلك المطلوب مجهول الا من قبله كما قيل في العلم مبادئ
ذلك المطلوب الذي مر ذكره ما قلنا ولا يسل الى ذلك مع التماس
للعلم ولا لا القطن حجة التي لا حيل لها في ذلك في شغوب يراد به التماس
لحجة ملاحظة الترتيب والتمثيل المذكورين لان حصول التماس في حد ما
لو كان كافيا لكان العالم بالاضاء الواجب فيها على جميع العلوم واما

فما يعلم الانسان ان البكر لا يجل وان هذا يكرر مرارا عظيمة البطل فظننا
حلي ذلك لعدم الترتيب والتمثيل في علمه وعليه فبما في الثغور اشأ
فالتمثيل ناظر في الأمور المتقدمة المناسبة لمطلوب مطلوب لا يراد به
المطلوب الجزئية التي مع المواد يحدث العالم بل المطالب الكلية الثغور
او التمدد في الحجة وعن المواد حقيقة كانت او غير حقيقة والامور المتقدمة
من مبادئها المناسبة لما على الوحيد الكلي الفانوي ايضا قولهم وفي كيفية
ناديها بالطالب الى المطلوب المجهول فصارى امر المنطقي اذن ان يعرف
مبادئ القول الشارح وكيفية نالقه حدا كان او غيره وان يعرف مبادئ
الحجة وكيفية نالقه فاشا كان او غيره اي في حال مناسبتها والقطن
المذكور والتجمل ضد متح في هذا الفعل اذ ذكر ان المنطقي ناظر في الأمور
المتقدمة المناسبة وان صارى امر ان يعرف مبادئ القول الشارح والحجة
بالايجاج الى المنطق في الحركة الاولى من حركتي الفكر وفيما يلوها من باقي
كلامه بالايجاج اليه في الحركة الثانية وذلك يؤكد ما قلناه اولا قولهم
قاول ما يفتح منه فاما يفتح من الاشياء المفردة التي منها يالف لئلا
والعباس وما يجري معهما فلنفتح الان يراد به ما بين في كتابنا في
قولهم ولنبدأ بعريف كيفية دلالة اللفظ على المعنى فبدا بما هو اقرب
المقصود الاول من المنطق لا غلال المقصود اليه آخر الامر شارة الى دلالة
اللفظ على المعنى اللفظ يدل على المعنى اما على سبيل المطابقة بان يكون ذلك
اللفظ موضوعا لذلك المعنى وبما يراه مثل دلالة المثلث على الشكل المثلث

ثلاثة اضلع واما على سبيل التفريق بان يكون المعنى جزءا من المعنى الذي يطابقه
مثلا لانه المثلث على الشكل فانه يدرك على الشكل لا على انه اسم للشكل بل على
انه اسم للمعنى جزءا. الشكل واما على سبيل الاستنباع والالزام بان يكون اللفظ
دالا بالمطابقة على معنى ويكون ذلك المعنى يلزم معنى غيره كالرفق الخارج
لا كجزء منه بل هو مصاحب لمانه مثل دالة لفظ السقف على الحائط والبناء
على قابل صنعة الكتاب **دلالة المطابقة** وصيغة مفعولة لاننا التفريق
والالزام باشتراك الفعل والوضع ويشترط فيهما ان لا يكون الاسم دالا
بالاشتراك على المعنى وعلى جزيه كما يمكن على العامة والخاص وعلى لازمه
كالتمسك على الجمر والتوريل يكون بان يقال يغفل عن احد هما الى الآخر في
الالزام مثل دالة لفظ السقف على الحائط والانسان على قابل صنعة الكتاب
ذكره مثالا لانه لا يمكن لا يحصل على ملزومه والثاني لان يحصل وانما
قال قابل صنعة الكتاب ولم يقل الكاتب لان الاول يلزم الانسان والثاني
لا يلزمه **وذهب** القائل الشارح الى ان دالة الالزام هو في العلوم
عليه بان الدالة على جميع اللوازم كما اذا هي غير متناهية وعلى البين منها
باطلة لان البين عند شخص ربما لا يكون يتناهي عند آخر فلا يصح لان يقول عليه
اقول وهذا يمتنع صدح في المطابقة ايضا لان الوهم بالبيان الى الاشياء
تختلف ولحق فيه ان الالزام في جواب ما هو وما يجري مجراه من الخلود الناقص
لا يجوز ان يستعمل على ما يحكي بيانه واما في سائر المواضع فقد تبدوا ولا اعتبار
لرسم الخلود والشور الناصية الخالية عن الانجاس اذ هي لا تدل على ما

المحدودات الالزام كالمثلث **اشارة الى المحمول** لاننا ان الشكل
محمول على المثلث فليس معناه ان جميع المثلث في جميعه الشكل ولكن
معناه ان الشيء الذي يقال له مثلث هو بعينه يقال له انه شكل سواء كان
في نفسه معنى ناك او كان في نفسه احد هما **هذا البحث** بوجه
مباحث الالفاظ ولعل الشيخ اورد ههنا ليرت ان اطلاق الاسم على المعنى
ليس محملا والمحمل الذي يمتنع في هذا الفصيل هو محمل وهو المسوق محمل الواسط
ومعناه كما قال ان الشيء الذي يقال له مثلث هو بعينه يقال له انه شكل
سواء كان ذلك الشيء في نفسه معنى ناك معاير المثلث والشكل او كان
في نفسه هو المثلث بعينه او الشكل بعينه هذا الجمل يستدعي اتحاد المحمول
والموضوع من وجه ومعايرهما من وجه ومابه الاتحاد غير مابه التقارب فانه
الاتحاد شيء واحد وهو الذي عبر عنه الشيخ بالشيء ومابه التقارب ضد بكون
ان يكون شيئين متغايرين يضاف كل واحد منهما الى مابه الاتحاد كالتيك
والنطق المتصان الى الانسان اللذين عبر عنهما بالعنايت والناطون وحيد
ان جمل موضوعا ومحملا كان مابه الاتحاد شيئا ناك معايرهما وذلك معنى
قوله كان في نفسه معنى ناك وقد يمكن ان يكون شيئا واحدا يضاف الى مابه
الاتحاد كالتيك المتصان الى الشكل الذي عبر عن المجموع بالمثلث وحيد
ان يجل ذلك المجموع موضوعا كان المحمول مابه الاتحاد وحيد مجزعا عن
مابه التقارب كما يقال ان المثلث شكل وان يجل فهو لا كان الموضوع مابه
الاتحاد وحيد كما يقال مثلا الشكل مثلث وذلك معنى قوله او كان في

فَقَسَمَ أَحَدُهُمَا وَفَعَّ آخَرُ مِنَ الْحُلِّ يُسْتَجِبُ حِلُّ الْأَشْيَافِ وَهُوَ حِلُّ هُوَذَا وَهُوَ
كَأَبْيَاضٍ عَلَى اللَّحْمِ وَالْمَحْمُولُ بِذَلِكَ الْحُلِّ لَا يَحْتَمِلُ وَحْدَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ بِالْمَوَاطِنِ
بَلْ يَحْتَمِلُ مَعَ لَفْظَةٍ ذُو كَمَا يُقَالُ لِلْجَسَدِ ذُو بَيَاضٍ أَوْ يَشْتَقِي مِنْهُ اسْمٌ كَالْبَيْضِ
فَيَحْتَمِلُ بِالْمَوَاطِنِ عَلَيْهِ كَمَا يُقَالُ لِلْجَسَدِ بَيَضٌ وَالْمَحْمُولُ بِالْمَحْمُولَةِ هُوَ الْأَوَّلُ
إِشَارَةٌ إِلَى اللَّفْظِ الْمَفْرَدِ وَالْمَرْكَبِ اعْلَمْ أَنَّ اللَّفْظَ مَفْرَدٌ أَوْ ذُو مَرْكَبٍ
لَمَرْكَبًا وَاللَّفْظُ الْمَفْرَدُ هُوَ الَّذِي لَا يُرَادُ بِالْجُزْءِ مِنْهُ دَلَالَةٌ أَمِلًا لِمَنْ هُوَ جُزْءٌ
مِثْلُ نَسَمِكَ إِنْسَانًا بَعْدَ اللَّهِ فَإِنَّكَ جِزْءٌ مِنْ ذَلِكَ هَذَا عَلَى ذَاتِهِ لَا عَلَى صِفَتِهِ
بُنْ كَوْنُهُ عَبْدٌ لِلَّهِ فَلَسْتَ بِزَيْدٍ بِقَوْلِكَ عَبْدٌ شَيْئًا أَمِلًا فَكَيْفَ إِذَا اسْتَمْتَنَ بَعْدِي
بَلْ فِيهِ مَوْضِعٌ آخَرٌ قَوْلُ عَبْدٍ لِلَّهِ وَهُوَ بَعْدَ شَيْءٍ وَجَدِيدٌ يَكُونُ عَبْدًا لِلَّهِ فَقَالَ
لَا إِسْمًا وَهُوَ مَرْكَبٌ لَا مَفْرَدٌ وَالْمَرْكَبُ هُوَ مَا يَخْلُفُ الْمَفْرَدَ وَيُسَمَّى فَوَلَّاهُ قَوْلَ
نَامٌ وَهُوَ الَّذِي كُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ لَفْظٌ نَامٌ الْمَدْلَا لِمِ اسْمٍ أَوْ قِيلَ وَهُوَ الَّذِي نُسِبَتْ
الْمُطْلَقُونَ كُلَّهُ وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى بَيْتِي بِمَوْجُودٍ لِي فِي غَيْرِ لَيْتِي فِي زَمَانٍ مُعَيَّنٍ
مِنْ الْأَمْنَةِ الْفَلَسْفَةِ وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِكَ تَحْوَانُ نَاطِقٌ وَمِنْهُ قَوْلُ نَاقِصٌ مِثْلُ
قَوْلِكَ فِي الدَّارِ وَقَوْلِكَ لَا إِنْسَانٌ فَإِنَّ الْجُزْءَ مِنْ مِثَالٍ هَذَا يُرَادُ بِهِ الدَّلَالَةُ
إِلَّا أَنَّ أَحَدَ الْجُزْئَيْنِ آدَاءٌ لَا يَسْمُ مَفْهُومًا إِلَّا بِمَرْبُوعَةٍ مِثْلُ لَا وَفِي قَائِنِ الْقَائِلِ
مَوْجُودٌ فِي أَوْزْدٍ لَا يَدُلُّ عَلَى كَمَالٍ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فِي مِثْلِهِ مَا لَمْ يَلْقَ فِي الدَّارِ
أَوْ لَا إِنْسَانٌ لِأَنَّ فِي وَلَا آدَاءً إِنَّا إِنْسَانًا كَالْأَنْمَاءِ وَالْإِنْسَانُ قِيلَ فِي
الْبَلِيغِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْمَفْرَدَ هُوَ الَّذِي لَيْسَ بِجُزْءٍ دَلَالَةً أَمِلًا وَاعْتَرِضَ عَلَيْهِ بَعْضُ
الْمُتَأَخِّرِينَ عَبْدًا لِلَّهِ وَمِثَالُهُ إِذَا جَعَلَ عِلْمًا لِنَفْسٍ فَإِنَّهُ مَفْرَدٌ مَعَ أَنَّ الْجُزْءَ لَا دَلَالَةَ

لَهُ اسْتَدْلَكَ بِحِيلِ الْمَفْرَدِ مَا لَا يَدُلُّ جُزْءٌ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ وَادَى ذَلِكَ إِلَى
أَنَّ تِلْكَ الْقِسْمَةَ بَعْضُ مَنْ جَاءَ بِعَدْلِ حِيلِ اللَّفْظِ أَمَّا أَنْ لَا يَدُلُّ جُزْءٌ عَلَى شَيْءٍ أَمِلًا
وَهُوَ الْمَفْرَدُ أَوْ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ غَيْرِ جُزْءٍ مَعْنَاهُ وَهُوَ الْمَرْكَبُ أَوْ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ وَهُوَ
الْمَوْضِعُ وَالتَّبَيُّنُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ الْقَهْمُ وَفَلَا أَعْبَارَ لِمَا يَنْبَغِي أَنْ يَفْهَمَ وَيُفْهَرِ
وَذَلِكَ لِأَنَّ دَلَالَةَ اللَّفْظِ مَا كَانَتْ مَوْضِعَةً كَانَتْ مُنْعَلِقَةً بِإِرَادَةِ الْمُتَلَفِّظِ بِالْإِشَارَةِ
عَلَى قَانُونِ الْمَوْضِعِ مَا يَلْقَظُ بِهِ وَيُرَادُ بِهِ مَعْنَى مَا وَفَقَ مِنْهُ ذَلِكَ الْمَعْنَى يُقَالُ لَهُ
أَنَّهُ دَانَ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى وَمَا شَوَى ذَلِكَ الْمَعْنَى مِمَّا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِرَادَةُ الْمُتَلَفِّظِ
وَأَنْ كَانَ ذَلِكَ اللَّفْظُ أَوْ جُزْءٌ مِنْهُ يَحْتَاجُ إِلَيْكَ اللَّفْظِ أَوْلَاهُ لُغْوِيًّا وَإِرَادَةً
لُغْوِيًّا يَصِلُحُ لِأَنَّ ذَلِكَ بِهِ عَلَيْهِ فَلَا يُقَالُ لَهُ أَنَّهُ دَانَ عَلَيْهِ وَإِذَا اثْبَتَ هَذَا أَقْبَلُ
الْلَفْظُ الَّذِي لَا يُرَادُ بِجُزْءٍ دَلَالَةً عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ لَا يَخْلُو مَنْ أَنْ يُرَادَ بِجُزْءٍ دَلَالَةً
عَلَى شَيْءٍ آخَرَ أَوْ لَا يُرَادُ وَعَلَى الْقَدْرِ الْأَوَّلِ لَا يَكُونُ دَلَالَةً ذَلِكَ الْجُزْءُ مُنْعَلِقَةً
بِكُونِهِ جُزْءًا مِنَ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ الْجُزْءُ بِذَلِكَ الْأَعْبَارِ لَفْظًا بِرَأْسِهِ
وَالْأَعْلَى مَعْنَى آخَرَ بِإِرَادَةِ آخَرٍ وَلَيْسَ كَلَامًا نَافِيَةً فَإِذَا لَا يَكُونُ الْجُزْءُ اللَّفْظُ
الْقَائِلُ مِنْ جِزْءٍ هُوَ جُزْءٌ دَلَالَةً أَمِلًا وَذَلِكَ هُوَ الْقَدِيرُ الثَّانِي بَيْنَهُ فَيَحْتَمِلُ
مِنْ ذَلِكَ أَنَّ اللَّفْظَ الَّذِي لَا يُرَادُ بِجُزْءٍ دَلَالَةً عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ لَا يَدُلُّ جُزْءٌ عَلَى
شَيْءٍ أَمِلًا فَإِذَا كَانَ الرَّسْمَانُ اعْتِنَى الْقَدِيرُ بِوَالْمُحْدَثِ الْمَفْرَدِ مُسَاقَاتٍ فِي الدَّلَالَةِ مِنْ
غَيْرِ عِيُورٍ وَخُصُوصٍ وَلَوْ تَامَلْتُ مُنَاطِلَ وَأَنْصَفْتُ مِنْ قِسْمِهِ لَا يَجِدُ بَيْنَ لَفْظِي عَيْدٍ
مِنْ عَبْدٍ إِذَا كَانَ عِلْمًا وَبَيْنَ لَفْظِهِ أَنْ مِنْ إِنْسَانٍ شَأْنًا فِي الْمَعْنَى فَإِنَّ كُلَّهَا
يَصِلُحُ لِأَنَّ يَدُلُّ بِهَا فِي خِلَافٍ آخَرَ عَلَى شَيْءٍ وَأَمَّا كَوْنُ الْأَوَّلِ مَفْرَدًا مِنْ غَيْرِ

والتاني غير متناول فأن يرجع الى حال اللفاظ ولا يتغير بها احوال الالاسم
في الدلالة ظهر من ذلك ان الالاسم المتناول من التعليم الاول صحيح وان المفعول
في المعنى شيء واحد وكذلك ما يقابل له سواء حتى مركبا او مؤلفا ويرجع الى تتبع
الفاظ الكتاب **فقول قال الشيخ المفعول هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة**
املا زاد في الالاسم القيد بذكر الارادة نفيها على ان الموضع في دلالة اللفظ هو
ارادة المنطق فكذلك حين هو جزء يعلم ان الجزء من حيث هو جزء لا يدرك على شيء
آخر فان ذلك بارادة اخرى على شيء آخر لا يكون من حيث هو جزء ولا ينافي
ما صدقناه وجعل مقابل المفعول مركبا فان الفرق بين المؤلف والمركب على الاختلاف
الجديد لا فائدة له في هذا العلم **قولنا** قوله ناسر وهو الذي كل جزء منه لفظ
فان الدلالة اسم او فعل **اقول** الاقوال تحمل الى ثلاثة اشياء اسماء وافعال
وحروف وتشترك في اربعة اشياء وهي كونها الفاظا مفردة دالة على معنى
بالوضع والتواطؤ فالمعنى للماضي هذه الاربعة جنبها وفندق او لا فصلين
مما دلا لها في قسمتها اولى غيرها وذلك لانه كما ان من الموجودات فائضها
هو الجوهر وقابا بغيره هو العزم ومن اللفظيات معقولات لا يتغير هو الذات
ومفعولات بغيره هو الصفه كذلك من الالفاظ ما هو دال في نفسه ودال في
غيره والآخر هو الحرف وهو الاداة والاول جنس قسمته فعلان آخران هما
التعلق بزمان معين من الازمنة الثلاثة والجزء عن ذلك والآخر هو الالاسم
والاول هو الفعل ونسبته المنطقون كلمة والفعل عند الحاجة اعتر منه عند
المنطقين فانهم يستون الكلمات الموافقة مع التمايز كقولك امشي ايضا فلا تصول

الفعل ملكات وصول الحرف والالاسم اعدامها والاعدام تعرف بالملكات
من غير انكاس فلذلك افقد الشيخ على ايراد هذا الفعل اذ هو متناول حدكما
بالنوع فقال في حد وهو الذي يدل على معنى موجود لشيء غير معين في زمان
معين من الازمنة الثلاثة والفعل لا يتغير بعد الامور الخمسة اعني الازمنة
المشرك والاسفلال في الدلالة المشتركة بينه وبين الالاسم عن شيئين
احدهما كون الفعل معينا موجودا لغيره من حيث الازمنة وذلك الغير هو
الفاعل وهو قد يكون معينا وقد لا يكون لكن وجوده اليقين وعنده لا يتعلق
بالفعل فنه هو في نفسه انما يصحح الاحتياج الى غير لا يثبت لا الى
غير بشرط ان يكون لا يثبت فان بينهما فافا كثيرا وهو المراد من قوله موجود
لشيء غير معين وفلذلك اسماء المتصلة بالافعال كالفاعل والمفعول
والصفة في هذا والتاني حوله في زمان معين فان من الاسماء ما تدل
على نفس الزمان كالوقت ومنها ما تدل على ما جزؤه الزمان كالقبسوج فاما
ما تدل على معنى انما يحصل في زمان لا يثبت كجميع الاسماء المتصلة بالافعال
وجميعها مجردة عن الزمان المعين الذي يحصل المعنى فيه اما ما يثبت زمانه
بحسب حصول المعنى فيه هو الفعل لا غير وهو المراد من قوله في زمان معين
من الثلاثة والحد الذي اورد الشيخ ناصر غير متناول بجميع الدائيات
لا سيما الفصل الذي تدل عن الحرف الا بالالزام والحد التام للفعل التام
ان يقال الفعل لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل بنفسه ويتعلق بشيء
لا يثبت في زمان من الازمنة الثلاثة يثبت ذلك التعلق والافعال

الناحية ما نفص فيها الدلالة على ضمن المعنى فخرج الى خبر يدل عليه كقولنا
كان زيد قائما وهي التي تسميها المنطقيون كلمات وجودية وقد من بعضهم ان
الفعل البسيط اعني المجرد عن الاسم الذي تسميه المنطقيون كذا لا يوجد في
لغة العرب لاشتمال اكثر الافعال على التمار وهو من فائدة يخففه النجاة
فان قولنا قام في قولنا فامر زيد خال عن التميز وان كان شتملا على التميز
في عكسه والكلمة في لغة اليونانيين كانت تدل بانفرادها على وقوعها في
الحال ونسخت فاية ثم صرفت الى الدائم او لتسهيل بادوات لذلك يميزون
بها وظهر من جد الفعل ان الاسم لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل متين
ولا ينبغي وقوعه في زمان يمتد بحسبه والحرف لفظ مفرد يدل بالوضع على
معنى في غيره والتأليف الثاني بين هذين الثلاثة يمكن على ستة اوجه اثنان
منها تامان بحسب النحوي هما ما ياتلف من اثنين او اسر وفيل يستد احدهما
الى الآخر كقولنا زيد قائم او فامر زيد وقولنا الشيخ ان القول التام هو الذي
كل جزء منه لفظ تام الدلالة اسم او فعل او هو ان التام منها تلك لكن
التأليف من هذين غير ممكن لا يحتاج كل واحد منهما الى الاسم فيرجع التام الى
الاسمين المذكورين الا ان قوله في الثاني حيوان فاعلم بذلك على ان المؤلف
من الموصوف والصفة بعد في الاقوال التامة وحديث يكون ما ذهب
اليه النجاة اخبر لكنه استدلال التام عندهم لا يقع موقع المفرد وهذا مع
قولهم في القول الناصر الا ان احد الجزئين اداة لا يتم مفهومها الا بقرينة
لما كانت الاداة لذلك الا على معنى في غير احوال في الدلالة الى

غير يقوم مدلولها وهو المراد بالقرينة فالاداة المعان تر لها ذلك على كمال
ما يدل عليه في مثلها كقولنا الانسان والعاقلة اياها وان افترت غيرها
لا تكون ذلك على كمال ما يدل عليه في مثلها كقولنا زيد لا والاول ما يلف
ناقص لانها في قول مفرد والثاني ليس بناقص الا بعد الانقياف الى القرينة
اشارة الى اللفظ الجزئي واللفظ الكلبي اللفظ قد يكون جزئيا وقد يكون
كليا والجزئي هو الذي نفس تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه مثل المنصور
من زيد واذا كان الجزئي كذلك فيجب ان يكون الكلبي ما يباله وهو الذي
نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه فان امتنع امتنع بسبب من خارج
مفهومه فبعضه يكون مشتركا فيه بالفعل مثل الانسان وبعضه مشتركا
فيه بالقول والامكان مثل الشكل الكروي المحيط باثني عشر قاعدة مخرجات
وبعضه ليس به لا بالفعل ولا بالقول والامكان بسبب غير نفس مفهوم
مثل الشمس عند من لا يجوز وجود شمس اخرى مثال الجزئي زيد وهذه الكرة
المحيط بها تلك وهذه الشمس مثال الكلبي الانسان والكرة المحيطة بها
مطلقة والشمس الجزئي الذي رتبته هو الجزئي الحقيقي والاصنافي هو
كل الخبر منع عكس اعز وان كان كليا بالمعنى الاول كالانسان تحت الحيوان
وعا بلهما الكلبي يعينين وقوم قسموا الكلبي الى اقسام ستة بان قالوا انما
ان يوجد في كثير غير متناهية او متناهية او في واحد فقط او لا يوجد
امثلا والاحزان اما ان يمكن وجودهما في كثيرين او لا يمكن بسبب غير المفهوم
وامثلهما الانسان والكوكب والشمس عند من يجوز نظرها والاله والكرة المذكورة

وَبَشِّرِكَ الْآلِهَ وَهَذَا كُنَ الشَّيْخُ كَمَا فِي الْكِتَابِ ظَاهِرٌ لِشَايَةِ
إِلَى الذَّاتِ وَالْعَرَضِيِّ اللَّائِمِ وَالْمُعَارِفِ فَذَلِكَ كَوْنُ مِنَ الْجُمُودِ ذَاتِيَّةً وَعَرَضِيَّةً
لَا يَزِيدُ وَعَرَضِيَّةً مُفَارِقَةً وَلَبَدًا بِتَعْرِيفِ الذَّاتِيَّةِ اعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْجُمُودِ لَا
يَحْمُولَاتٍ مُقَوِّمَةً لِمَوْضُوعَاتِهَا وَلَسْتُ أَعْنِي بِالْمَقُومِ الْمَحْمُولِ الَّذِي يَنْتَقِرُ
إِلَيْهِ الْمَوْضُوعُ فِي تَحَقُّقِ وَجُودِهِ مِثْلَ كَوْنِ الْإِنْسَانِ مَوْلُودًا أَوْ مَخْلُوفًا أَوْ
يُحْدَثُ أَوْ كَوْنِ التَّوَادِعِ عِضَائِلِ الْمَحْمُولِ الَّذِي يَنْتَقِرُ إِلَيْهِ الْمَوْضُوعُ فِي تَحَقُّقِ
مَا هِيَ بِهِ وَيَكُونُ دَاخِلًا فِي مَا هِيَ بِهِ جُزْءًا مِنْهَا مِثْلَ الشَّكْلِيَّةِ لِلثَّلَاثِ أَوْ
لِلْجِسْمِيَّةِ لِلْإِنْسَانِ وَلِهَذَا لَا تَنْتَقِرُ فِي تَصَوُّرِ الْجِسْمِ جَمًّا إِلَى أَنْ تَمْنَعَ عَنْ سَلْبِ
الْمَخْلُوقَةِ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ تَصَوُّرُهُ جِسْمًا وَتَنْتَقِرُ فِي تَصَوُّرِ الثَّلَاثِ مِثْلًا إِلَى
أَنْ تَمْنَعَ عَنْ سَلْبِ الشَّكْلِيَّةِ عَنْهُ وَأَنْ كَانَ هَذَا فَرَاغًا غَيْرَ عَائِمٍ بَلْ فَذَلِكَ كَوْنُ
بَعْضِ الْأُمُورِ اللَّائِمَةِ الْغَيْرِ الْمَقُومَةِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ عَلَى مَا سَبَقَ لِي عَلَيْكَ وَلَكِنَّهُ
فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَفِي كُلِّ مَحْمُولٍ هُوَ كُلِّي حَقِيقِي لِأَنَّ الْجُزْئِيَّ لِلْحَقِيقِي جُزْءٌ
هُوَ جُزْئِيٌّ لَا يَحْتَمِلُ عَلَى غَيْرِهِ وَكُلُّ كُلِّي هُوَ مَحْمُولٌ بِالطَّبَعِ عَلَى مَا هُوَ حَقِيقَةٌ وَرُبَّمَا
يَتَخَلَّفُ الْمَوْضِعُ وَالطَّبَعُ كَوْنًا لِلْجِسْمِ حَيَوَانٍ وَجَمَادٍ وَأَرَادَ الشَّيْخُ بِالْمَحْمُولَاتِ
هَهُنَا مَا هِيَ بِالطَّبَعِ فِي أَمَّا ذَاتِيَّةً لِمَوْضُوعَاتِهَا وَأَمَّا عَرَضِيَّةً وَفَدَيْتُ عَنْ الذَّاتِ
بِمَعْنَى آخَرٍ كَمَا يَحْتَجُّ ذِكْرُهُ فَحَصِّنْ هَذَا بِاسْمِ الْمَقُومِ وَهُوَ أَمَّا مَا يَتَخَلَّفُ مِنْهُ الذَّاتُ
فَيَكُونُ ذَاتًا بِالْعَيْنَانِ إِلَى الذَّاتِ وَالْبَسِيطِ الْمَطْلُوقِ لَا ذَاتِي لِهَذَا الْمَعْنَى
وَأَمَّا مَا هُوَ نَفْسُ الذَّاتِ وَهُوَ ذَاتِي بِالْعَيْنَانِ إِلَى جُزْئِيَّاتِ الذَّاتِ الْمَذْكُورَةِ بِأَنَّ
فَطَرَهُ وَكُلُّ مَا سِوَاهَا مِمَّا يَحْتَمِلُ عَلَى الذَّاتِ بَعْدَ تَقْوَمِهَا هُوَ عَرَضِيٌّ وَالجَمُودُ يَحْتَمِلُ

الذَّاتِي هُوَ النِّسْبُ الْأَوَّلُ وَحِينَ يَذْكُرُونَ الثَّانِي لِيَكُونَ الذَّاتِي عَنْدهُمْ
مَنْسُوبًا إِلَى الذَّاتِ وَالذَّاتُ لَا تُنْسَبُ إِلَى نَفْسِهَا وَبِالْجُمْلَةِ لَا يَخْلُوقُ تَعْرِيفُ
الذَّاتِي مِنْ غَيْرِهَا وَالْقَدْ فَاذْ ذَكَرُوا لَهُ تِلْكَ خَاصِّيَّاتِ أَحَدِهَا أَنَّهُ
لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَصَوَّرَ الشَّيْءَ إِلَّا إِذَا تَصَوَّرَ مَا هُوَ ذَاتِي لَهُ أَوَّلًا وَثَانِيًا أَنَا الَّذِي
لَا يَحْتَاجُ فِي إِضْرَافِهِ بِمَا هُوَ ذَاتِي لَهُ إِلَى عِلَّةٍ مُفَارِقَةٍ لِنَازِلِهِ فَإِنَّ التَّوَادِعَ هُوَ لَوْ
لِذَاتِهِ لَا شَيْءَ لَوْ يَحْتَمِلُ لَوْ فَاذْ مَا جَعَلَهُ سَوَادًا يَحْتَمِلُهُ أَوَّلًا لَوْ مَا وَثَانِيًا لِنَازِلِهِ
أَنَّ الذَّاتِي يَمْنَعُ رِضَا عَنْهُ مَا هُوَ ذَاتِي لَهُ وَجُودًا أَوْ قَوْصَمًا وَهَذِهِ الْخَاصِّيَّاتُ إِنَّمَا
تُوجَدُ لِلذَّاتِي عِنْدَ إِخْطَارِهِ بِأَلْبَابِ مَعَ الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ ذَاتِي لَهُ مِنْ زَوَائِرِ
الْعَرَضِيَّةِ مَا يَشَارِكُ الذَّاتِي فِي الْخَاصِّيَّاتِ الْآخِرِينَ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مَثَلًا
لَا يَحْتَاجُ فِي إِضْرَافِهِ بِأَنَّ رُوحِيَّةَ إِلَى عِلَّةٍ غَيْرِهَا بِهِ وَلَا يُمْكِنُ رَفْعُ الرُّوحِيَّةِ
عَنْهُ فِي الْوُجُودِ وَلَا فِي التَّوَهُدِ إِلَّا أَنَّ الذَّاتِي يَلْقَى الشَّيْءَ الَّذِي هُوَ ذَاتِي
لَهُ قَبْلَ ذَاتِهِ فَانَّهُ مِنْ عِلَلِ مَا هِيَ أَوْ نَفْسِ مَا هِيَ وَالْعَرَضِيَّةُ الْإِلَهِيَّةُ لِيَحْتَمِلُ
بَعْدَ ذَاتِهِ فَانَّهُ مِنْ عِلَلِ مَا هِيَ وَصَلَّى الْمَاهِيَّةُ هِيَ غَيْرُ عِلَلِ الْوُجُودِ وَفَدَيْتُ
الشَّيْخُ فِي هَذَا الْفَصْلِ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فَتَالِ وَلَسْتُ أَعْنِي بِالْمَقُومِ الْمَحْمُولِ
الَّذِي يَنْتَقِرُ إِلَيْهِ الْمَوْضُوعُ فِي تَحَقُّقِ وَجُودِهِ بَلْ الْمَحْمُولِ الَّذِي يَنْتَقِرُ الْمَوْضُوعُ
إِلَيْهِ فِي مَا هِيَ بِهِ فَتَالِ وَيَكُونُ دَاخِلًا فِي مَا هِيَ بِهِ جُزْءًا مِنْهَا مِثْلَ الشَّكْلِ
لِلثَّلَاثِ يُرِيدُ بِهِ النِّسْبُ الْأَوَّلُ مِنَ الذَّاتِ وَهُوَ الذَّاتِي عِنْدَ الْجَمُودِ وَفَدَيْتُ
لَهُ جُزْءَ الْمَاهِيَّةِ بِالْحِجَازِ فَإِنَّ الْجُزْءَ لِلْحَقِيقِي لَا يَحْتَمِلُ عَلَى كُلِّهِ بِالْمَوْضُوعِ وَالذَّاتِي
يَحْتَمِلُ عَلَى الْمَاهِيَّةِ بَلْ فَتَالِ كَوْنُ الْقَطْعِ الذَّاتِي عَلَيْهِ جُزْءًا مِنْ جُزْءِ مَا هُوَ شَيْءٌ

الجزء لذلك وقد اضطررنا الى اطلاق الجزء عليه ليعود العبارة عنه ثم انه بين الفرق
بين علل الماهية وعلل الوجود بالخاصة والاشياء المذكورة فانها موجودة لعلل
الماهية غير موجودة لعلل الوجود فقال وهذا لا يقتضي في تصور الجسم شيئا الى
ان يمنع عن سلب الخلوقة عنه من حيث تصويره جسيما وتفتقر في تصور المثلث
مثلنا الى ان يمنع عن سلب الشكليات عنه قال الفاضل التابح الامتناع
عن السلب يلزمه القطع بالاجاب الا ان الامتناع عن السلب يستلزم الخطا
الذي بالبال ايضا الذي هو شرط في ان يظهر الخاصية المذكورة له والقطع بالاجاب
لا يستلزمه لانه قد يكون بالفعل وقد يكون بالقوة الغريبة من الفعل وذلك عند
ما لا يكون الذي محط بالبال بل يكون الذهن ذاهلا عن الالتفات اليه ولذا
عدل عن ذكر القطع بالاجاب الى العبارة عنه بالامتناع عن السلب اول
وهذا فوق ضعيف لان الامتناع عن السلب والقطع بالاجاب متلازمان
ويحكمهما في استلزام اخطار الذي بالبال اذا كان بالفعل وفي عدم استلزام
اذا كان بالقوة واحد قول من حيث تصويره جسيما فابن هذا القيد ان امتناع
الماهية عن الوجود لا يكون الا في التصور فلهذا الامتناع عن علل الوجود الا
هناك قول وان كان هذا فاعترضه اي ليس وفابن البيانات وبين
جميع الغرضيات فان بعض الغرضيات يشار كافيها كما من بل هو فوق حاشيت
البيانات وبين لو ان الوجود التي لا تكرر الماهية ومثاله ان نفرق بين المثلث
والدايرة بان المثلث متعلق بخلاف الدائرة فان التعلق وان كان يتم المثلث
وغيره لكنه يفيد الفرق في النوع المطلوب **اشارة الى الثاني المفهوم**

اعلم ان كل شئ له ماهية فانه انما يتحقق موجودا في الاعيان او مفقودا
في الازهار بان يكون اجزاء ما حاضرة معها **الماهية مشتقة عن ماهو**
وهي ما به يجاب عن السؤال بما هو والمراد منها كل شئ له ماهية مركبة دون
البسيط ويدل عليه ذكر الاجزاء وانما حصر البيان بالركبات لانه يريدنا
التفسير الاول من البيانات التي ترقى بها الجمهور **قول** **واذا كانت له حقيقة**
غير كونه موجودا احدا الوجودين وغير مفهومه يعني بالوجودين الخارجين
والذهني والشي قد يكون حقيقته هو الوجود الحاضر به وهو واجب الوجود
لذاته وقد لا يكون وهو ما عداه لكنه اذا اوجد موجودا كان الوجود مقوما له من
هو كذلك **قول** **فالوجود بمعنى مضاف الى حقيقته لا زما او غير لازما**
الآن هو لا يدور وجوده وغير الازم بل لا يدور **قول** **واسباب وجوده**
ايضا غير اسباب ماهيته مثل الانسانية فانها في نفسها حقيقة ما وما هي
ليس انها موجودة في الاعيان او موجودة في الازهار من مقوماتها بل مضافا
اليها ولو كان مقوما لها لا يستحال ان يمثل معناها في النفس خاليا عما هو موجود
المفهوم فاستحال ان يحصل المفهوم الانسانية في النفس وجوده ويقع الشك
في انها هل لها في الاعيان وجود ام ليس اما الانسان فيستحي ان لا يقع في
وجوده شك لا بسبب مفهومه بل بسبب الاختصاص بجزئياته وذلك ان
مثالا لغرضنا من بيان احوال اسباب الوجود هي الفاعل والغاية والموصل
واسباب الماهية للجنس والفعل من حيث الوجود في الفعل والمادة والقوة
من حيث الوجود في الخارج **قول** **فجميع مقومات الماهية داخل في الماهية**

في التصور وإن لم يخطر بالبال مفصلة كما لا يخطر كثير من المعلومات بالبال
لكنها إذا خُطرت بالبال مثلت المركبات التي لا توجد لجزء هامزة فلا
إذا تصورناها أن يميز بين اجزائها ويصنعها ويلاخط كل واحد منها ويمن منفردا عن
غيره وذلك لقوة المميز فاللغاة بالقيود الأولى إلى التصور الأول وإن كان
مشروطا بحدود الاجزاء معه بالقيود الثاني كما يكون عليه في الوجود مغاير
للالغاة بالقيود الأولى إلى صور الاجزاء المفصلة المتمايزة كما ملاحظ عند
يجب قصره في التصور الأول وقد يكون الأول عامرا بالفعل ملقنا إليه
بالقيود الأولى من دون أن يكون الثاني معه كذلك وإن كان الأول لا يتم
الأول أن يكون الثاني عاملا معه بحيث يكون له أن يخرجهما من شاء ويلتفت
إليها بغير مسنات والفتات مجرد عن مجتم الكتاب كالمعلومات الكاملة
أني لا يلتفت إليها الذين بالفعل وله أن يلتفت إليها متى شاء فقوله جميع
معلومات الماهية داخل مع الماهية في التصور إشارة إلى حضور التصور الأول
مع اجزائه كما ذكر في أول الفصل قوله إن كل شيء له ماهية فانه إنما يتصور
مع حضور اجزائها وقوله وإن لم يخطر بالبال مفصلة إشارة إلى التصور الثاني
الثاني الذي ذكرناه وقوله كما لا يخطر كثير من المعلومات بالبال لكنها إذا
خُطرت بالبال مثلت إشارة إلى المثال المذكور من المعلومات الكاملة عند
الملقب بها ظاهر معنى كلامه من غير شائ من كماله بعض الشاغلين فيه قوله
فالبيانات التي يجب عرف هذا الموضع من الموضع هي هذه المعلومات إشارة
إلى الآتي المعارف بين الجهورية في هذا الموضع فإن الآتي في كتاب البرهان

يطلق على ما هو اعتراف من الآتي منها قوله ولأن الطبيعة الأصلية التي
لا تختلف فيها إلا بالعدد مثل الإنسانية يريد أن القسم الثاني من الآتي
المذكور الذي لا يفرقه الجمهور ولقد تم لغرضه مقدمة فقوله المعاني التي
لا تمتع مفهومها ووقع الشك فيها قد توخى من حيث هي في لا من حيث أمثا
واحدة أو كثير أو جزئية أو كلية أو موجودة أو غير موجودة بل من حيث فعل
لأن تكون مبرومات هذه المعاني وتصدر بحسب عرضها واحدة أو كثيرة أو
جزئية أو كلية أو غير ذلك وحينئذ يكون العارض والمعرض شيئين لا شيئا
فأبعدا فانهما تسقى من حيث هي كذلك طباع أي طباع أعيان الموجودات
وخاصتها وهي التي تسقى بالكلية الطبيعي وبسقي عارضها الذي يحصلها وأخذ
على كثيرين بالكلية المطلق والمركب منهما بالكلية المعنوي قوله ولأن الطبيعة
الأصلية إشارة إلى تلك المعاني وخصها وهي قد تكون غير محصلة يحصلها شيئا
تعتبر بها وهي المعاني الجوهرية التي يحصل بالقيود وقد تكون محصلة تنكدر
بالعدد فخطأي لا يكون اختلاف بين جزئياتها إلا بالعارض الخاصة عن ما لها
وهي المعاني النوعية فقوله أني لا تختلف فيها إلا بالعدد يريد خصها
بالقسم الثاني قوله فانها مقومة للشخص شخص يحتمل أي الطبيعة النوعية
أي مقومة للاختصاص بالعدد وكيف لا وذلك الطبيعة إنما هي تمام
ماهية تلك الأشخاص قوله ويفضل عليها الشخص نحو ما له إشارة
إلى ما ذكرناه من كونها مسكرة بالعارض الخاصة عنها فان هذا الإنسان وذلك
الإنسان لا يختلفان من حيث الإنسانية التي هي ماهيتهما بل يختلفان بالآثار

لِغَيْبَةِ وَلَوْ أَنَّهَا مِنْ إِخْلَافِ الْمَادَّةِ وَالْإِبْنِ وَالْوَسْطِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَكُلُّهَا خَاطِئَةٌ
عَنِ الْإِنْسَانِيَةِ الْمَجْرُودَةِ **قَوْلِي فِي آيَةِ هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ وَذَلِكَ لِوُجُودِ**
الْحَاضِيَاتِ أَلْثَلُ الْمَذْكُورَةِ فِيهَا وَهُوَ الْمَقْصُودُ إِشَارَةً إِلَى الْعَرَضِيِّ الْأَلَزَمِ
الْغَيْرِ الْمَقْصُودِ وَأَمَّا الْأَلَزَمُ الْغَيْرُ الْمَقْصُودُ وَنَحْنُ بِاسْمِ الْأَلَزَمِ وَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ أَيْضًا
لَا نَمَّا هُوَ الَّذِي يَنْجِبُ الْمَاهِيَّةَ وَلَا يَكُونُ جُزْءًا مِنْهَا لِأَنَّ الشَّيْءَ حَسْبَ الْغَيْرِ
هُوَ مَا لَا يَنْفَكُ الشَّيْءُ عَنْهُ وَهُوَ أَمَّا دَاخِلٌ فِيهِ أَوْ خَارِجٌ عَنْهُ وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي
الْمَقْصُودُ وَالثَّانِي هُوَ الْمَصْرُوحُ بِالْغَيْرِ فَإِنَّ الْمَصْرُوحَ مِنْهُ مَا يَصْرُوحُ بِهِ دَائِمًا وَبِئْسَ
مَا يَصْرُوحُ بِهِ وَقَدْ مَاتَ وَبِئْسَ الْمَصْرُوحُ بِهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يُمْكِنُ أَنْ يَعْلَمَ أَوْ لَا يَكُونَ
وَالْأَوَّلُ يُنْسَبُ إِلَى الْقَوْمِ فِي الْعَرَفِ وَالثَّانِي يُنْسَبُ إِلَى الْإِثْقَالِ فَإِنَّ الْإِثْقَالَ
لَا يَحْلُو عَنْ سَبَبٍ مَا إِلَّا أَنْ الْجَاهِلَ يَنْسِبُهُ يَنْسِبُهُ إِلَى الْإِثْقَالِ فَالْأَلَزَمُ مِنْهَا
هُوَ الْحُسُولُ الْخَارِجُ عَنِ الْمَوْضُوعِ الَّذِي لَا يَنْفَكُ الْمَوْضُوعُ عَنْهُ فِي جِهَاتٍ مِنَ الْأَحْوَالِ
لِسَبَبٍ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا وَالَّذِي أَيْضًا يَحْتَمِلُ لَا يَنْفَكُ الْمَوْضُوعُ عَنْهُ
فِي جِهَاتٍ مِنَ الْأَحْوَالِ لِسَبَبٍ مَعْلُومٍ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ خَارِجًا عَنْهُ فَهُوَ الْأَلَزَمُ بِحَسَبِ
الْقَوْلِ دُونَ الْأَمْتِلَاجِ وَالشَّيْءُ عَرَفًا الْأَلَزَمُ بِنَاتِهِ الَّذِي يَنْجِبُ الْمَاهِيَّةَ وَلَا يَكُونُ
جُزْءًا مِنْهَا وَهَذَا الْعَرَفُ يُشَارُوكَ إِصْنَامًا مَصْنُوعًا مِنَ الْعَرَضِيَّاتِ لِأَدَائِمَا أَوْ الْإِثْقَالِ
لَكِنْ مُرَادُ الشَّيْءِ تَمَيُّنٌ عَنِ الَّذِي هُوَ مَرْتَبِعٌ لَهُ بِالْعَيْنَانِ إِلَى الذَّائِبَاتِ لَا إِلَى
سَائِرِ الْعَرَضِيَّاتِ كَمَا تَرَى فِي الْقَرَبِ بَيْنَ الذَّائِبَاتِ وَلَوْ أَنَّ الْوُجُودَ **قَوْلِي مِثْلُ**
وَلَوْ أَنَّ الْمَثَلِ مُسَاوِيًا لِلْوَاقِعِ الْغَائِبَيْنِ وَهَذَا وَأَمَّا لَهُ مِنْ لَوَائِحِ الْمَثَلِ
عِنْدَ الْمَغَائِبَاتِ يَحُوفًا وَاجِبًا لِحُسُولِهَا الْخَارِجَةِ إِمَّا أَنْ يَلْحَقَ الْمَوْضُوعُ

لَا بِالْعَيْنَانِ إِلَى شَيْءٍ خَارِجٍ عَنْهُ بَلْ عَيْنَانِ بَعْضُ اجْزَائِهِ إِلَى بَعْضِ كَالْمُسْتَعِينِ لِلْخَطِّ
أَوْ بَعْضَانِ الْمَوْضُوعِ إِلَى مَا فِيهِ كَالضَّاحِكِ وَالْأَبْيَضِ الْإِنْسَانِ فَاتِّمَامُهَا يَحْتَاجُ إِلَى
لَا يَحْتَمِلُ وَجُودَ الْخَطِّ وَالْبَيِّنَاتِ فِيهِ وَأَمَّا أَنْ يَلْحَقَ بِالْعَيْنَانِ إِلَى شَيْءٍ خَارِجٍ
عَنْهُ كَضَرْبِ الْإِثْنَيْنِ الَّذِي يَحْتَمِلُ عَلَى الْوَاحِدِ بَعْضِيَّتَهُ إِلَى الْإِثْنَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَضْرِبُ
إِلَى الْمَثَلِ مِثْلًا مِنْ بَعْضِيَّتِهِ ثَلَاثَةً وَمُسَاوِيًا لِلْوَاقِعِ الْغَائِبَيْنِ يَحْتَمِلُ عَلَى الْمَثَلِ
فَذَلِيلُهُ بَعْضَانِ زَوَايَاهُ إِلَى غَائِبَيْنِ هُوَ مِنَ الْعَرَضِيَّاتِ الْثَانِي وَجَمِيعُ ذَلِكَ إِمَّا
أَنْ يَلْحَقَ الْمَوْضُوعُ يَحُوفًا وَاجِبًا أَوْ مِمَّا وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَلَزَمُ وَالثَّانِي مَا عَدَا سَوَاءً
يَلْحَقُ أَيْضًا فَأَمَّا يَلْحَقُ غَيْرُهُ أَيْضًا هُوَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ وَهَذَا وَأَمَّا لَهُ مِنْ لَوَائِحِ
يَلْحَقُ الْمَثَلِ عِنْدَ الْمَغَائِبَاتِ يَحُوفًا وَاجِبًا **قَوْلِي وَلَكِنْ بَعْدَ مَا يَقُومُ الْمَثَلُ**
بِأَمْلَاحِهِ الثَّلَاثَةِ إِشَارَةً إِلَى كَوْنِهَا عَرَضِيَّةً غَيْرَ آيَةٍ لِأَنَّ الذَّائِبَةَ أَيْضًا
يَلْحَقُ يَحُوفًا وَاجِبًا وَلَكِنْ لَيْسَ بَعْدَ مَا يَقُومُ قَوْلِي وَلَوْ كَانَتْ أَمَّا لَمْ يَدْرِكْ
مَقُومَاتُ لَكَانَ الْمَثَلُ وَمَا يَجْرِي تَحْتَهُ يَتَرَكَّبُ مِنْ مَقُومَاتٍ غَيْرِ مُشَاهِدَةٍ
وَذَلِكَ لِأَنَّ مُشَاهِدَتَهُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا عَدَا لَا يَحْدُرُ فِي حَيْثُ مَكَانَاتٍ
زَوَايَا الْمَثَلِ مُسَاوِيَةً لِلْغَائِبَيْنِ فِي مُسَاوِيَةِ بَعْضِيَّتِهِ قَوَائِمُ ذَلِكَ نِسْبَةُ
قَوَائِمِهِ وَمِمَّا جَرَى قَوْلِي الْقَائِمُ لِلْثَّانِي شَيْءٌ بَانَةٌ يَحْتَمِلُ لِحُسُولِهَا إِلَى
لَيْسَتْ بِالْعَيْنَانِ إِلَى أَمْرٍ خَارِجٍ عَنِ الْمَوْضُوعِ مَوْجُودَةٍ فِي الْخَارِجِ وَالَّتِي بِالْعَيْنَانِ
إِلَيْهَا مَوْجُودَةٌ فِي الدُّخَانِ دُونَ الْخَارِجِ تَرَانِسُكَ كَوْنُ الْعَرَضِيَّاتِ الْثَانِي عَيْنُ
مُشَاهِدَةٍ لَوْ قَرَّبْنَا الدُّخَانَ عَيْنِيَّةً مَا وَاقَعَتْ أَنْ كَوْنُ الْخَارِجِ يَحْتَمِلُ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ
أَمْ عَيْنِيَّةً سَوَاءً كَانَ بِالْعَيْنَانِ إِلَى أَمْرٍ خَارِجٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ بِالْعَيْنَانِ إِلَى شَيْءٍ فَإِنَّ

الموجود في الموضوع ليس إلا اليباض مثلا اما كون الموضوع ابيض فليس في
خارج الفعل اذ ابدأ على البياض وعلى موضوعه ولذلك كان الحمل والموضوع
من المعنويات الثانية واما كون بعض المحولات غير متناهية فهو بحسب
القوة والامكان وليس يخرج منها الى الفعل اذ لا ما يتناهي عدده كما هو
في سائر الاشياء التي توصف بالانهاية كالاعداد وغيرها والعلية في اشياء
كون امثال هذه المحولات مقومات هي ان الموجود بالفعل لا يمكن ان يتصور
بجزء لا توجد الا بالقوة فان الجزء الذي يجب ان تكون حاضرة معه لا يمكن
استغنائه الشارح من ان الموجود خارج الذهن لا يتصور بالاجزاء الذهنية
قوله وامثال هذه ان كان لزومها بغير وسط كانت معلومة واجبة للزوم
وكانت متبعة الرفع في الوهم مع كونها غير مقومة مطلوب الشيخ ان يثبت
وجود لازمة يمتنع فيها في الذهن مع ومنع ملزوما فان قواما للمنطوق
انكروا ان يكون في اللوازم ما يمتنع فيه وما لو اكل ما يمتنع فيه في الذهن فهو
ذاتي مقوم وذلك لانهم وجدوا هذا الحكم معدودا في الحاصيات الثلاث
للكويرة للذاتي فائدة الشيخ لا يثبت مطلوبه فيه يادى بها اقسام العلوم
الاولية والمكسبة البرهانية وذلك ان يقال للحمول الازمة لا يعلمون
ان يكون لزوم للموضوع لا يمتنع في آخر بل لان ذات الموضوع او المحمول بل هي
في معنى ذلك للزوم او يكون بوسطا من مغايرتها في معنى والقسم الاول
يمتنع ان يكون الوقت من ذلك الموضوع والمحمول صفة لا يوقف الحكم فيها
الا على تصورهما فليكون من الاوليات والقسم الثاني يمتنع ان يكون

الوقت صفة مكسبة من جملة القضايا التي تشتمل العلوم البرهانية على
امثالها وذلك لان محمولات المطالب العلمية لا تكون مقوماتا لها
بل تكون اعراضا ذائبة لها كما ذكر في مناعة البرهان **قوله** وامثال هذه
ان كان لزومها بغير وسط اشارة الى القسم الاول **قوله** كانت معلومة
اي معلومة من غير اكتساب واجبة للزوم وذلك لوجود السبب الموجب
للزوم وكانت متبعة الرفع في الوهم مع كونها غير مقومة وذلك متضمن
لما ذهب اليه القوم المذكورون من المنطوقين وهو مطلوب الشيخ **قوله**
ان الحكم يكون للحمول الازمة بغير وسط بيتنا للموضوع لا يحتاج الى البرهان
الطويل الذي اقامه الشارح على ذلك والى يحل ذلك الشكوك التي اوردتها
عليه واما حال بعضها الى سائر كنهه وذلك لان اللزوم لما كان متغيرا بعد
الانكسار كان كل ما يلزم شيئا بغير توسط شي آخر فالتى لا ينفك عنه سواء
لزم في الفعل او في الخارج ولا معنى للزوم الفعلي الا ان يفعل المكنون لا
عن فعل لازمه وذلك هو المراد من كونه بيتنا له واما الازمة بوسط شي آخر
فانه لا ينفك عند حضور المتوسط وقد ينفك مع غيبته فلا يكون عند الانكسار
بيتنا وقيل على ذلك من انه يمتنع ان يكون الذهن مستغلا عن كل ملزوم
الى لازمه ثم الى لازمه لازمه بالغا ما بلغ حتى يحصل اللوازم بانها بل جميع
العلوم المكسبة دفعة في الذهن فليس بواجب وذلك لان اللوازم المترتبة
التي يتلوا جميعها بحسب ما هيها لا بالقياس الى غيرها فليكن ان يمتنع
الازمة فاع فيها ما لم يطرأ على الذهن ما يوجب اعراضه عن تلك المتلزمات

والإغناء إلى غيرهما ولكنها قيل في الوجود فضلا عن أن تكون محصورة والواجب
أن يثبت غير محصورة وهي التي يشتمل على أمثالها أكثر العلوم فاتهاي التي تكون
يجب فيها من الموضع إلى غيره وهي إنما يحصل عند تصور الأمور التي لها ذات
الموضع وتصور تلك الأمور الذي هو شرط في حصولها ليس بواجب الحصول
على الترتيب المؤدي إلى وجود تلك اللوازم المترتبة فإذا منع ذلك لا يمكن
ونرجع إلى ما كنا فيه **قوله** **وإن كان لها وسط بين** به إشارة إلى القسم
الثاني وهو أن يكون الازم بوسط كما يقع في العلوم المكتسبة **قوله** **عليك**
واجبة به إشارة إلى أن الازم لا يكون شيئا مطلقا بل إنما يكون شيئا عند
تصور الوسط **قوله** **وإني بالوسط ما يقرن بقولنا** لأنه حين يقال
لأنه كذا إشارة إلى أن الوسط هو الذي يفيد بنية الزمراي به تصور
البرهان على إثبات ذلك للحصول لموضع ثم إن الشيخ أراد أن يثبت من
التفريق في حال الوسط إلى إثبات لازم بين شيئين تحليل اللوازم غير البنية إليه
وقد بان في علم البرهان أن الوسط في البراهين على المطالب إماما أن يكون
مقوما لموضع المطلوب أو يكون عارضا له فإن كان مقوما امتنع أن يكون محمول
المطلوب مقوما للوسط فإن مقوم المقوم مقوم والمقوم لا يكون مطلوبا لإشتمال
تصور المقوم عليه بل يجب أن يكون عارضا له البنية وإن كان الوسط عارضا
للموضع جاز أن يكون للحصول مقوما للوسط وبيان أن يكون عارضا أيضا فهذان
ما أخذان يشتملان على أصناف البراهين ويستحق الأول ما أخذ الأول والثاني
ما أخذ الثاني **قوله** **وهذا الوسط** إن كان مقوما للشيء لم يكن الازم مقوما له

لأن مقوم المقوم مقوم بل كان لازما له أيضا إشارة إلى المأخذ الأول
وإنما لم يجز أن يكون الازم مقوم المقوم لازما مقوما خائبا وجن المجز ويكون
دائلا ثم أراد أن يثبت من هذا المأخذ إلى المطلوب فأورد فيه أخرى وهي
أن الازم الأول إما أن يكون لزوما للوسط بوسط آخر أو يكون بغير وسط ثم
أبطل القسم الأول بأن قال **فإن احتج** **إلى وسط تسلسل** إلى غير النهاية
فلم يكن وسط أي يحتاج كل وسط في لزوم إلى وسط آخر ويسلسل وهو
باطل لكونه غير مؤد إلى ثبوت الزمير الأول المفروض بغيره مع جواز يشتمل
على الخلف من وجه آخر وهو كون ما فرضناه وسطا ليس بوسط بل جزءا من الوسط
غير متناهية هي بأثرها الوسط وإذا لم يكن كل ما فرض وسطا بوسط فلا وسط
وهو المراد بقوله فلم يكن وسطا ونقطة لم يكن ههنا قيل فأنشأ **قوله** **وإن**
لم يحتج **هنا لك** **لأن** **بين الزميرين** **وسط** أي لما بطل القسم الأول ثبت
القسم الثاني وهو مطلوبه ثم استدل إلى المأخذ الثاني **بقوله** **وإن كان الوسط**
لأن ما مستقدا أي إن كان الوسط المفروض أولا لازما للموضع مستقدا
لزومه للموضع على لزوم الحصول له والفتنة المذكورة وإدعاء ههنا أيضا إلا أنه
لم يقبلها إجازا بل قال **بطل** **للقسم الأول** **واحتج** **إلى** **وسط** **لأن** **آخر**
أو مقوم غير متناهية **في ذلك** **إلى** **لأن** **بلا وسط** **أيضا** **تسلسل** **إلى** **غير النهاية**
فأنشأ لما كان الوسط الأول لازما جازكون هذا الوسط الثاني مقوما أو لا
فذلك فاك لأن آخره مقوم وباطل هذا القسم يبين القسم الثاني الذي
هو المطلوب فاستنتج من جميع الأمارة مطلوبه وذلك **قوله** **فلا بد في كل حال**

مِنْ لَوْزٍ بِرَبِّهِ لَوْ سَطَّ **مُتَرَجِّحًا** بِمَا أَرَادَ مِنْهُ **قَالَ** هَذَا بَانَ أَنَّهُ مُتَرَجِّحُ الرَّفْعِ
 فِي الْوَهْمِ **مُتَرَجِّحِينَ** أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ مُنَاصَتهُ الْقَوْمَ الْمَذْكُورِينَ **قَوْلُهُ**
 فَلَا يُلْفَتُ إِذْنٌ إِلَى مَنْ قَالَ أَنَّ كُلَّ مَا لَيْسَ بِمَعْنٍ فَهَذَا يَصِحُّ رَفْعُهُ فِي الْوَهْمِ
وَقَدْ تَرَ الْكَلَامَ قَوْلُهُ وَمِنْ امْتِلَازِ ذَلِكَ كَوْنُ كُلِّ عِدَّةٍ مُشَابِهًا لِأُخْرَى وَمُقَابِلًا
 لَهُ **مِثَالُ** آخَرٍ لِلْأَوَّلِ الْبَيْنَ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسَاوَاةَ وَالْإِسْمَاوَاةَ لَا يُمْرِئُ
 لِلِكَمَرٍ وَلَا فَوَاعِدَهُ إِنَّمَا يُلْحِظُهَا بَيَانُ مَعْنَاهَا إِلَى جَعْلِ بَشْرٍ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ
وَالْفَاضِلُ الشَّارِحُ إِنَّمَا نَبَّ هَذَا الْبَيَانُ إِلَى التَّطَوُّلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدِثْ
 مُجَادَاةُ الْأَسْمَاءِ الْعِلْمِ وَمَا خِذَ الْبَرَاهِينَ بِلِطَائِفِهِ لِلْوُجُودِ وَالْبُرْهَانِ الَّذِي
 أوردَهُ وَادَّعَى فِيهِ الْقُرْبَ وَبَعْدَ الْإِخْتِجَاجِ إِلَى ذِكْرِ التَّسْلِيلِ وَهُوَ أَنَّ الْمُنْتَزَعِ
 إِنْ انْقَضَتْ مِنْ جِسْتِ هِيَ شَيْءٌ مِنْ لَوْزٍ فَإِنَّمَا انْقَضَتْ هُوَ لَا يَنْهَاهَا بَعْدَ وَسْطِ وَإِنْ
 لَمْ تَقْضَ مِنْ جِسْتِ هِيَ شَيْءٌ مِنْ جِسْتِ هِيَ شَيْءٌ مِنْ جِسْتِ هِيَ لَأَنْتَانِ شَيْئًا وَهَذَا مِنْ
 مُسْتَلْزَمَةٍ هَذَا خَلْفَ لَيْسَ كَمَا ذَكَرَ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ فِيهَا لَيْسَتْ بِمُسْتَوْفَاةٍ فَانْ مِنْ
 أَقْسَامِهَا إِذَا قَالَ إِنَّمَا انْقَضَتْ لَوْزٍ مِنْهَا وَلَكِنْ لَا مِنْ جِسْتِ هِيَ بَلْ مِنْهَا
 بِنَوْطٍ بَعْضٌ عَلَى سَبِيلِ الدَّوْدِ وَالتَّسْلِيلِ أَوْ لَا عَلَى سَبِيلِ جِدْمَا وَمَا لَمْ يَنْطَلِ
 هَذَا الْقِسْمَ لَا يَتِمُّ بَرَاهَانُهُ **إِشَارَةٌ إِلَى أَلْفِ الْغَرَضِ** **وَأَمَّا الْجَحُولُ**
الَّذِي لَيْسَ بِمَعْنٍ وَلَا لَوْزٍ فَجَمِيعُ الْجَحُولَاتِ الَّتِي يَجُوزُ أَنْ تُفَارَقَ الْمَوْضِعُ
إِنَّمَا لَمْ يَنْطَلِ جَمِيعُ الْجَحُولَاتِ الَّتِي تُفَارَقُ لِأَنَّ مُقَابِلَ مَا يَتَّبَعُ أَنْ يُفَارَقَ أَعْنَى
 اللَّزِمُ هُوَ مَا يَجُوزُ أَنْ يُفَارَقَ وَيُقَسَّمُ إِلَى مَا يُفَارَقُ وَإِلَى مَا لَا يُفَارَقُ وَهُوَ مَا لَا
 مَصَابِيحَهُ إِذَا مَا كَوْنُ رَيْدٍ فِي الْحَوْلِ عَنْ شَيْءٍ **قَوْلُهُ** **مُفَارَقَةُ مَصَابِيحِهِ**

أَوْ بَطْنَةٍ سَهْلَةٍ أَوْ عَصِيَّةٍ مِثْلُ كَوْنِ الْإِنْسَانِ شَابًا أَوْ شَيْخًا أَوْ بَالِغًا أَوْ قَائِمًا
 يُمْكِنُ أَنْ يَتَوَكَّلَ الْأَعْيَانُ بِالْإِنْفِرَادِ فَالْجَرْمَةُ السَّهْلَةُ كَالْقَائِمِ وَالْعَصِيَّةُ الْعَصِيَّةُ
 كَالْعَصِيَّةِ عَلَيْهِ وَالْبَطْنَةُ السَّهْلَةُ كَالشَّابِّ وَالْعَصِيَّةُ كَالْجَوْنِ إِشَارَةٌ
 وَمَا كَانَ الْمَقْوَمُ يُسَمَّى ذَاتًا فَإِنَّمَا لَيْسَ بِمَعْنٍ لَوْزٍ مَا كَانَ أَوْ مُفَارَقًا فَهَذَا يُسَمَّى
 عَرَضِيًّا وَمِنْهُ مَا يُسَمَّى عَرَضِيًّا وَسَنَذَكُرُ **قَوْلُهُ** وَمِنْهُ مَا يُسَمَّى عَرَضِيًّا بِدَلِيلِ
 الْعَرَضِ الْيَوْمَ **إِشَارَةٌ إِلَى الدَّائِي بِمَعْنَى آخَرٍ وَتَبَاقُلًا لَوَاقِي الْمَطْلُوعِ**
 ذَاتِي تَبَاقُلٍ غَيْرَ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْهُ وَعَيْنُ وَابِهِ غَيْرَ هَذَا الْمَعْنَى وَذَلِكَ هُوَ الْجَحُولُ
 الَّذِي يُلْحَقُ الْمَوْضِعُ مِنْ جَوْهَرِ الْمَوْضِعِ وَمَا هِيَ بِمَعْنَى مَعْنَى هَذَا الْمَوْضِعِ
 كِتَابُ الْبُرْهَانِ فَإِنَّ الدَّائِي هُنَاكَ هُوَ مَا يَتَّبَعُ هَذَا الدَّائِي وَالْأَعْرَاضُ الدَّائِيَّةُ
 وَهِيَ عَلَى مَا سَمَّاهُ كُلُّ مَا يُلْحَقُ الْمَوْضِعُ مِنْ جَوْهَرِ الْمَوْضِعِ وَمَا هِيَ بِمَعْنَى جَوْهَرِ الْقَوْلِ
 بِحَيْثُ سَوَاءً كَانَ بَسِطًا أَوْ مُرَكَّبًا وَالْمَاهِيَّةُ رُبَّمَا تُخَصُّ بِالْكِتَابِ وَكُلُّ لَطْفٍ
 الْمَوْضِعُ هُوَ إِنَّمَا أَنْ يُلْحَقَ بِمَا هُوَ وَمَا أَنْ يُلْحَقَ بِمَا آخِرُهُ ذَلِكَ الْأَمْرُ إِنَّمَا
 أَنْ يُشَاوِرَهُ أَوْ يَكُونَ أَعْرَاضُهُ أَوْ يَكُونَ لَحْظُهُ مِنْهُ وَالْأَوَّلُ وَجَدَ هُوَ الْعَرَضُ
 الدَّائِي الْأَوَّلُ وَهُوَ مَعَ الْقِسْمِ الثَّانِي أَعْنَى الَّذِي يُلْحَقُ بِهِ سَبَبُ الْبَرَاهِينِ
 كَالْقَسْمِ وَالْعَرَضِ الدَّائِي الْأَوَّلِ إِنَّمَا يُلْحَقُ بِالْمَوْضِعِ مِنْ جَوْهَرِ الْمَوْضِعِ وَمَا
 إِلَّا أَنْ الْأَوَّلُ يُلْحَقُ مِنْ غَيْرِ وَالْبَطْنَةُ وَالثَّانِي يُلْحَقُ بِوَسْطِ فَالْجَمْعُ هُوَ
 الْعَرَضُ الدَّائِي بِحَسَبِ الرِّثْمِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ الْجَحُولُ الَّذِي يُؤْخَذُ الْمَوْضِعُ فِي جِهَتِهِ
 إِلَّا أَنَّ الْأَمْرَ طَرَاخٍ بِمَعْنَى أَنْ يُلْحَقَ بِالْعَرَضِ الدَّائِي فِي كِتَابِ الْبُرْهَانِ عَلَى مَعْنَى
 أَعْرَاضِ ذَلِكَ وَالتَّبَيُّ فِيهِ أَنَّ الْعِلْمَ مُنَازَعَةً بِحَسَبِ بَيَانِ مَوْضِعِهَا وَالْأَمْرُ

بهذا المعنى قد يحل في كل علم على موضوعه وقد يحل على انواع موضوعه وقد يحل
على اعراس اخره وقد يحل على انواع الاعراض الاخر كما تناقض في علم الحساب
على العدد وعلى الثلثة وعلى الفرد وعلى زوج الزوج فال موضوع لا يكون مأخوذا
في حد الحصول الا في الاول بل يكون المأخوذ في الثاني جنسه وفي الثالث
معرومه وفي الرابع معرومن جنسه ولما كانت المحولات البرهانية اعراضا ذليلا
كان جميع ذلك من الاعراض الذاتية وجنيد يكون رتبها مأخوذا في حد موضوع
او مأخوذة موضوعه او معرومه او معرومن جنسه وتبيند مأخوذة موضوعه بمسا
لا يخرج عن العلم الباسط عنه فان مأخوذا فيه جنس الموضوع الخارج عن
ذلك العلم لا يستعمل مرادافا وتبين يطلو العر من الذاتي على جميع ما ذكرناه
يخص الاول جنيدا لا في لان ما عدا انما يلقى الموضوع لا يغير ما به هو هو
هذا اذا اريد بالموضوع موضوع الفعنية اما اذا اريد به موضوع العلم فيكون فيه
ان يقال ما يؤخذ موضوع العلم في حد قول **ما يلقى المفاد بها وجنسها**
من المناسبة والمساواة والاعداد من الزوجية والفردية والحيوان من الحقيقة
والسفر وهذا القليل من الذاتيات يخص باسم الاعراض الذاتية مثل ما يمتثل
بمن الخطوثة للانف المناسبة المفاد بها بالمعنى غير العنصرية كما
والشرك بينهما المناسبة المطلقة وهي كغيرهما فال مناسبة اذا اشدت على
انما اعدادها كانت عر من ادائها المفاد بها وتبيند في علمها واذا اشدت على انما
مطلقة كانت عر من ادائها الجنسها الذي هو الكية لكنها لا تشمل في علم اللقا
ولا في علم الاعداد لانها ليست عر من ادائها الموضوع بها كما ذكرناه وكذلك المساواة

ولذلك قال يلقى المفاد بها قول **وقد يمكن ان يرسم الذات**
يرسم بجمع الوجهين جميعا انما قال يرسم ولم يقل يحد لان الاو
المتعلقة بالماهيات لا يمكن ان يجمع في حد لانها لا تشترك في الذاتيات
المتميزة لكنها يمكن ان يجمع في رتب لانها ربما تشترك في لوازم رتبها عموما
عدا ما وذلك الرتب هو ان يقال ما يؤخذ في حد الموضوع او يؤخذ الموضوع
في حد فالاول مقنونه والثاني اعراضه الذاتية الاولية وان اريد
ان يجمع جميع الاعراض الذاتية قبل ما يؤخذ في حد الموضوع او يؤخذ
الموضوع او مأخوذة منها لا يخرج عن العلم الباسط عنه او معرومه كما ذكر
في حد **واعلم** ان اخذ المقومات في الحد اخذ طبقي واخذ الموضوع فيه
اضطرابي قال **العاميل الشارح** على تعريف العر من الذاتي باخذ الموضوع
في حد ومن عبارة المتقدمين **ورد ما الشخ** في الشفاء وبنية مغلدة
المتاخرين **وبين** في الحكمة الشرقية بطلانها بان الموضوع بما هيته وجوده
متميز عن ماهيته العر من وجوده فكيف يؤخذ في حد وايضا الاعراض
غير المتعلقة في ماهياتها بموضوعاتها بل تعلتها بالعر منيتها وهي من لوازمها
ولاجل ذلك عدل الشخ عن تلك العبارة في هذا الكتاب الى ما ذكره
فترجل الرسم الجامع بناء عليه هو ما يحل على الشيء لما هو هو والذي يبينه
الشيء بما هو هو ذلك وذلك لان الماهية متضمنة المقومات اقضاء العلوك
العلية ومتضمنة الاعراض الذاتية اقضاء العلية العلوك **وقول** ما ذكره
الشخ في الحكمة الشرقية في هذا الموضوع يرجع الى ان الاعراض التي

صبر عنها بما يقتضي تخصصها بموضوعاتها فتعرفها بما يجب انماها انما تشتمل
بالضرورة على اعتبار موضوعاتها واما حقايقها في انفسها فانما تكون غير متناهية
الماهيات على الموضوعات وان كانت بحاجة اليها من حيث الوجود والحد
الناظر اليهم من مقومات الماهية دون مقومات الوجود كما كانت من تلك
الماهيات بساط لا اجناس لها ولا اصول فلا حدود لها وما لها الجانس
وفصول يحدوها التامة تشتمل عليها دون موضوعاتها والمثلية على موضوعاتها
من التعريفات انما هي رسومها لا حدودها وكل ذلك فيما لا ينبغي تصويرها
انما هي الى موضوعاتها انما يقتضي الاتفاق انما فانما تكون مفهوماتها مركبة عن
حقايقها وعن اعتبار موضوعاتها وينبغي ان يحد باعتبار الموضوعات وذلك لا
العلق بالشيء في الوجود غير العلق به في المفهوم ولا يطلب في الحدود الا للقول
هنا بما صرح كلامه المعلق بهذا البحث ولو لا حاجة الطويل لاوردناه بالفاظه
وظاهر ان الاعراض التي مثلها الشيخ في هذا الفصل من الاشارات منها
لا ينفهم من غير التفات الى موضوعاتها وذلك لان المساواة اتفاق في نفس الكثرة
والمناصفة اتفاق في كون الكثرة مضافا الى غيرها والزوجية انقسام ببناء
في العدد يجب ما عرفها الشيخ فتشبه في مواعيد اخر فان جردت هذه التعريفات
عن اعتبار الموضوعات بقيت المساواة والمناصفة اتفاقا محضا وهو نوع من
المساواة والزوجية انقساما ببناء بين قطعه وهو نوع من الاتصاف ولا يكون
شي من ذلك غير ما ذابنا للذكر والعدد وغيرها وكذلك في باقها ولست ادري
كيف يصنع هذا الفاضل الذي لم يولد المتقدمين فيها انما لفظ الجميع في جميعها

ام نجا الفهم في تعريفها بما عرفها بما يجب انماها انما تشتمل
معاشر المتكلمين فلما لم يفرق من هذه الاعراض بسطة او مركبة نوي ما ذكره
في تعريفها المناوئة للموضوعات كانت تلك التعريفات حدودا او رسوما
تامة او ناقصة يجب التسمية او يجب الماهية فلما فاضل على ان يتصورها
غير المتكلمين الى موضوعاتها ولا على ان تعرفها الا كذلك ولا يبي من ان يجوز
ان يكون لحد الماخوذ فيه الموضوع الذي ذكره جدا غير حقيقي يجب الماهية
ويحد ما على ما اشار اليه الشيخ فكثيرا ما يطولون اسم ايجد على سائر التعريفات
بالجواز والتوسع هذا ما عرفت واما الرتبة الجامع الذي ذكره الفاضل الشارح
هو رسم المحمولات الاولى التي هي الجنس والفعل للريان والاعراض
الذاتية الاولى فقط فقله الشارح الى ههنا ويخرج منه المقومات
البعيدة كاجناس الاجناس وقصورها وقصورها وتاثير الاعراض الذاتية المسند
في البراهين والشارح معترف بذلك فاذا نزلت بجميع الذاتيات بالوحد
جميعا قوله والذي يخالف هذه الذاتيات فالحق التي لا اجل لها
عنه اعم منه يلحق بالحركة لا ينص فانها انما يلحقه لانه جسم وهو معنى
اعتمده او لا يراى من منه يلحق بالحركة للوجود فانها انما يلحقه لانه جسم
وهو معنى اخر منه وكذلك يلحق الفتح الحيوان فانه انما يلحقه لانه
انسان لم يزل كرسما من الاقسام المذكورة وهو ما يلحق التي لا اجل لها
يشاوبه وهو من جملة الاعراض الذاتية المذكورة بالشرط المذكور كالنفس
الذي يلحق الانسان للنجس ومساوي الزوايا لما بين الذي يلحق المثلث

لوشايط بينهما ولعل الشيخ لم يذكر لدخوله فيما هو أيضا خارج عن التسم
الجامع الذي ذكره الشارح **إشارة إلى القول في جواب ما هو يكاد**
المنطوقون الظاهرون عند التحصيل عليهم لا يميزون بين الذاتي وبين
القول في جواب ما هو هو لا لما سمعوا أن الجنس مذكور في جواب ما هو
يجنبوا أن القول في جواب ما هو هو الجنس ولم يميزوا بين الجنس والفصل
كما حكى عنهم أو عن مشايخهم في كتاب الجدل فإذا حصل عليهم أي فهو على نحو
ما يؤيد إليه ظنهم الفاسد مما غفلوا عنه وذلك بأن يذكروا أنهم عنوان الذات
أجزاء الماهية فقط والجنس هو جزء الماهية لزمهم أن لا يكون بين الذاتي
والقول في جواب ما هو عند هـ فرق ولاجل ذلك قال الشيخ يكاد المنطوقون
الظاهرون لا يميزون ولم يقل أنهم يقولون كما أنما ثبت بينهم للفتول
ورأى ما وجد ما غير ما يحل للجواب ما هو ذهب إلى أن من البيانات ما يصلح لذلك
ومنها ما لا يصلح ويحل القبح ما هو عام بمعنى الجنس وهو المراد بقول **فإن**
اشتهى بعضهم أن يميز كان الذي يؤول إليه قوله هو أن القول في جواب ما هو
من جملة البيانات ما كان مع ذاته اعم ثم يبدلون إذا حقق عليهم الحال
في بيانات هي اعم وليست اجناسا مثل اشياء يستعملونها في قول الاجناس
وسمى فيها فقال ببلبل لأن أي خلطت والمراد أن كلامهم مختلط
إذا نهوا على ما يناقض رأيهم وذلك بما يراد في قول الاجناس كالتحاشي للزنايات
فإنها ذاتيات لكونها مقومة للاجناس ويحتمل لكونها مساوية لها في الدلالة وغير
مساوية لجواب ما هو لكونها ضوولا ثم لما وقع الشيخ عن جكايد مدعهم وقضيه

اشتمل على ذلك فقال لكن الطالب بما هو إنما يطلب الماهية وقد
عرفت الماهية وإنما إنما تحقق بمجموع الفتاوى يعني بذلك ما سبق
بيانهم من ذكر أن كل ماهية إنما تحقق بأن يكون أجزاءها حاضرة معها
قال فيجب أن يكون الجواب بالماهية مشربة على منشاء عظيم يقول
فرق بين القول في جواب ما هو وبين الداخل في جواب ما هو والقول في
ما هو فإن نفس الجواب غير الداخل في الجواب والواقع في طريقه وذلك
لأن القول لم يميز فواين نفس الجواب التي هي الماهية وبين الداخل فيه أو
الواقع في طريقه الذي هو جزء الماهية يعني الداخل **قال** القائل الشارح
والفرق بين الداخل في جواب ما هو والقول في طريقه هو أن الجزء إذا صار
مذكورا بالمطابقة كان مقولا في طريق ما هو وإذا صار مذكورا بالفتوى كان
داخل في جوابه **أقول** ويمكن أن يحصل الاشياء الأولى الواقع بين جواب
ما هو وبين الذاتي أي ذاتي كان على عدم الفرق بين نفس الجواب والداخل
فيه فيكون الداخل في الجواب هو الذاتي الذي هو جزء الماهية فقط على
ما مضى عنهم ويحصل الاشياء الثاني الواقع بين الجواب وبين الذاتي الأعم
على عدم الفرق بين نفس الجواب والقول في الطريق فيكون القول في طريق
ما هو هو الذاتي الأعم ويحتمل يكون الداخل في الجواب اعم من القول
في الطريق ومما يؤيد أن الشيخ عرف للجنس المشهور المتناول للجنس والفصل
في الجدل على ما يستعمله الظاهرون بكونه مقولا في طريق ما هو وذلك
عند هـ إنما يكون هو الذاتي الأعم فإن الذاتي المساوي إنما يكون عند هـ

هذا وايضا التي قد عرفت بالذاتي الاعمدة او لا تميزت بالمساوي حتى يحصل
ما هيته فاذا ن الاعمدة قد وقع في الطرفين واما المساوي قد وقع عند المولى
الى المفيد الذي هو محصل الماهية **قولوا واعلم ان سوال السائل بما هو**
يجب ما يوجب كل لغة هو انه ما ذاته او ما مفهوم اسمه وانما هو بالجماع
ما هيته وغيره وما يخصه حتى يحصل ذاته المطلوب في هذا السؤال فيختلفها
والامر الاعمدة لا هو هوية الشيء ولا مفهوم اسمه بالمطابقة ولهم ان يقولوا اننا
نستعمل هذا اللفظ على عرف ثان وكن عليهم ان يدلو على المفهوم المستحدث
ويأثرون الى قدماءهم الذين على ما اضطلعوا عليه عند النقل كما هو عادتهم وان
عن قريب سيعلم ان لهم عن الجدول عن الظاهر في العرف غني بيان ذلك
ان المناجاة العلية لا تتعلق بالافعال الا بالمرز كمان واذا اختلفت بها
فيجب ان يحصل الالفاظ على مفهومها بما يجب عرف اللغة ما لم يطرأ عليها مثل
اصطلاحنا ولما كان البحث عن مفهومها هو لا من حيث هو مفيد بلغة خامسة
رجع الشيخ الى مفهومه الامكن وبقى انه انما يورد سؤالا اما عن حقيقة ذلك
او عن مفهوم الاسم بالمطابقة كما سبق في باب المطالب ثم بين ان المعنى الذي
يجعله القوم باذنه ليس هو احدهما لان حقيقة الذات انما يحصل بالجماع
ما هيته يعني الجنس القريب وما يخصه يعني الفصل والامر الاعمدة الذي هو
اليه ليس هو ما به الشيء هو معنى حقيقة ولا هو ايضا مفهوم اسمه بالمطابقة
فاذا ن ليس هذا الاصطلاح يجب العرف اللغوي فان ذهبوا الى اصطلاح طار
عليه وادعوا فلهذا ذلك ولكن عليهم ان يثبتوا المفهوم الذي اضطلعوا عليه

والتي الواجب للنقل من العرف اللغوي الى الاصطلاح وان ينسوا ذلك
الى القدماء فان طرقتهم في هذه الصناعة هي التزام مصطلحات القدماء مع
ما يلزمها ويلزمهم عليها على ما يحتمل كنهه من وليس يمكنهم ذلك مع انهم مستغن
عن هذا التسوف على ما سبقته **مشارفة الى اصناف القول في جواب**
كما هو اعلم ان اصناف الدال على ما هو من غير تمييز مفهوم العرف ثلثة يعني
بالعرف اللغوي المذكور ووجه التحير ان يقال المسؤل عنه بما هو اما ان يكون
شيئا واحدا او اشياء كثيرة والاول اما ان يكون كلياً او يكون جزئياً والثاني
اما ان تكون تلك الاشياء مختلفة للخاص او تكون متفقة للصفة وهذه
اربعة اصناف والجواب عنها ثلثة اصناف لان الجواب عن متغير منها
واحد وذلك لان المسؤل عنه ان كان شيئاً واحداً وكان كلياً فيجاب بالحد
ويحد ولا يجاب بذلك اذا شاركه غيره في السؤال هو جواب في حال
الخصوصية المطلقة وان كان اشياء كثيرة مختلفة للخاص فيجاب بتمام
الماهية المشتركة بينها ولا يجاب بذلك اذا اختلفت السؤال بواحد منها
هو جواب في حال التكرار المطلقة وان كان شيئاً واحداً جزئياً او اشياء
كثيرة متفقة للصفة كان الجواب في الحالين هو نفس ماهية ذلك الشيء
او تلك الاشياء هو جواب في حال التكرار والخصوصية معاً وقد ظهر
من ذلك ان اصناف الجواب الذي هو الدال على ما هو ثلثة لا يزيد
ولا ينقص والشايع جعل المطلوب في التسوف الذي يدك بالخصوصية الخاصة
ماهية شخص واحد ومثل يزيد اذا قيل انه ما هو وهو هوية فانه من التسوف

الثاني كما ذكر في الكتاب **قوله** **أحد ما بالخصوصية المطلقة مثل دلالة**
الحيد على ماهية الاليم كدلالة الحيوان الناطق على الإنسان **الحيد** قد
يكون يحجب الاليم ويحجب به عن ما هو طاب لتقدير الاليم وقد يكون يحجب
للمصلحة ويحجب به عما هو طاب للمصلحة وقدما يحجب تحدي واحد في الوصفين
باعتبارين فلهذا لم يقل مثل دلالة الحيد على ماهية الحيوان لئلا يختص أحد
بل قال على ماهية الاليم لئلا يفتقد **قوله** **والثاني بالتشديد المطلقة** **قوله**
ما يجب أن يقال حين يسأل عن جماعة مختلفة فيها مثلا إنسان وقرص وثور وما
وهناك لا يجب ولا يحسن إلا الحيوان **أما** أنه لا يجب أي لا ينبغي فلا
تمام للماهية المشتركة وأما أنه لا يحسن فلا لأنه لو ورد حد الحيوان بدله لكان
الورد مشتملا على ما يجب لكنه لم يحسن فإنه لا يوجب إلى ذلك التفصيل
قوله **فأما ألا يعبر عن الحيوان كالجسم فليس لها ماهية مشتركة بل جزء الماز**
المشركة وأما الإنسان والقرص والثور ونحوها فاختص دلالة ما يشتمل عليه
ذلك الماهية وأما مثل الحيات والحيرك بالارادة طبعاً وإن اتركنا أفتما
مقومان متساويان في ذلك الجملة معاً بالتشديد فلا بد لأن على الماهية **هذا**
شروع في بيان ذلك بأن المورد إن كان غير الحيوان فإما أن يكون أعظم أو
منه أو متساوياً له فأبطل الجميع وذلك ظاهر في قوله في إطلاق السابى وأما
مثل الحيات والحيرك بالارادة طبعاً وإن اتركنا إفتما مقومان متساويان
في ذلك الجملة معاً بالتشديد فلا بد لأن على الماهية وإفتما ذلك إفتما
عند الجسم وفضلان متساويان فهو مان الحيوان والحق في معنى أن الفصل

الذي يحصل به الجنس لا يكون فوق واحد لأن الواحدان لم يحصل به الجنس
لا يكون فضلاً وإن حصل به كان ما عدا فضلاً فلا يكون فضلاً اللهم إلا أن يكون
الفصل مأخوذة عن علل مختلفة وحينئذ يكون الفصل الحقيقي مجموعاً وكل واحد
منها جزء وقدما يكون الفصل الحقيقي شيئاً لا يد على أنه إلا بغير ذي له
فيشتق له الاليم من ذلك العرض كالتعلق المشتق من التعلق الدال على فصل الاليم
فإن وجد له عرضان يشبه ففهم أحدهما على الآخر ففهم مشتق له عن كل واحد
منهما استر وحينئذ ربما يظن أن المفهوم من الاليمين فضلاً عن متغير إن لغت
يعنيهما وليتأسس والحيرك في هذا الموضع من هذا الفصل فإن مبدأ الفصل
للمعنى هو النفس الحيوانية التي هي مفعولة للحس والحيرك فاشتق له اللقب من
ولما لم يكن هذا التحقيق طبيعياً أعرض الشيخ عنه وعرض بأن ذلك مخالف
للتحقق بقوله وإن اتركنا إفتما مقومان أي إن فرضنا **قوله** **وذلك لأن المفهوم**
من الحيات والحيرك بالارادة وإفتما ذلك يجب المطابقة هو مجرد أنه
شيء له قوة حرك أو حرك وكذا لك مفهوم أبيض هو أنه شيء ذو بياض فإفتما ذلك
الشيء غير داخل في مفهوم هذه الألفاظ إلا على طريق الأول لا رخصي فإفتما من خارج
أنه لا يمكن أن يكون شيء من هذه **الاجتماع** **قوله** **أن الفصل والعرضيات**
كلها لا تدل على أصل الماهية التي يدل عليها الجنس إلا بالضرورة وذلك
لأن الفصل يحصل الماهية والعرضيات طبعها عند حصولها فإفتما التي التي
يحصل بها أو يكون موصفاً لها هو خارج عن مفهومها إذ لو كانت تشتمل عليه
لكان ما به الاشتراك دالاً في ما به الإمتياز أو الأشياء الدال على في الخارج

مَذْخَلُ قَوْلِهِ وَإِذَا فُلْنَا لِنُظَرُ كَذَلِكَ عَلَى كَذَلِكَ إِنَّمَا يَنْبَغِي بِهِ طَرِيقُ الْمَطَابَقَةِ
أَوِ الْقَبْضِ دُونَ الْأَمْرِ بِرَيْدٍ بَيْنَ الدَّلَالَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَاهِيَةِ أَوْ عَلَى مَعْنَى
الْأَنَسِ لَا الدَّلَالَةَ الْمَطْلُوعَةَ كَمَا فَتَمَّهَا الشَّارِحُ وَادَّي بِهِ ذَلِكَ إِلَى أَنْ جِيلَ كَلَامَهُ
أَمَّا لَزَامُ مَعْجُوزَةٍ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ وَالْعِلَلِ فِي إِنْخِصَافِ الْمَطَابَقَةِ وَالْقَبْضِ
بَيْنَ الدَّلَالَةِ لَزَامُ أَنْ لَقَطَهُ مَا هُوَ إِنَّمَا يُقْصَدُ بِالْقَبْضِ الْأَوَّلِ مَا يُطَالِقُ الْمُسَوَّلُ عَنْهُ
دُونَ مَا عَدَاهُ تَرْتِيقًا بِأَجْرَائِهِ بِالْقَبْضِ الثَّانِي لِكُونِ الْمُسَوَّلِ عَنْهُ مُتَعَلِّقًا بِمَوْجِبِهَا
فَيَنْبَغِي لِلْوَارِثِ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ مُطْلَقًا قَوْلُهُ وَكَيْفَ وَلِلدَّلُولِ عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الْأَلْزَامِ
غَيْرُ مَقْصُودٍ أَيْ الْقَطْعُ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ أَشْيَاءٌ مَحْدُودَةٌ إِذَا دَلَّ عَلَى الْمَاهِيَةِ أَوْ
عَلَى مَعْنَى الْأَنَسِ وَتَنَاوَلَ مَا يَدْخُلُ فِيهَا فَهَذَا وَقَعَ عَلَى أَشْيَاءٍ مَحْدُودَةٍ وَأَمَّا الْوَارِثُ
الْخَارِجِيَّةُ فَلِكُنْهَا غَيْرُ مَحْدُودَةٍ لَا يَحْزُونُ أَنْ تَكُونَ مَقْصُودَةً لَهُ قَوْلُهُ وَإِذَا لَوَّكَ
الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الْأَلْزَامِ مُعْتَبَرًا لَكَانَ مَا لَيْسَ بِمَوْجِبٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ مَا هُوَ
مِثْلُ الْفَخَائِكَ مَثَلًا فَانْهَ مِنْ طَرِيقِ الْأَلْزَامِ يَدُلُّ عَلَى الْخَوَانِ الشَّاطِئِ لَكِنْ قَدْ افْتُقِ
لِجَمْعِ عَلَى أَنْ يَمِثْلَ هَذَا لَا يَصِلُ فِي جَوَابِ مَا هُوَ ضَدٌّ بَأَنَّ الَّذِي يَصِلُ فِيهَا يَنْجُو
فِيهِ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا عَنْ مَا هُوَ أَنْ نَقُولَ لِنَلِكَ الْجَمَاعَةَ أَنَّهَا جَوَابَاتٌ وَهَذَا لَمَنْجُو
بِجَمْعِ الدَّلَالَةِ الْمَذْكُورَةِ بِهَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّ مَا لَيْسَ بِمَوْجِبٍ كَأَنَّهَا هِيَ فَهَذَا يَكُونُ مَبْجُوعًا
لِلدَّلَالَةِ بِالْإِضَاقِ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ وَالْإِلَاحَاتِ لِتَوَسُّطِهَا مَعْجُوزَةٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ
وَكَانَ لَكَ لِلْمَعْدُودِ النَّاصِيَةِ الَّتِي تَخْلُوْهُنَّ الْأَخْبَاطُ وَإِذَا الشَّيْخُ مَذْهَبُ بَدَلِكِ
فِي الشَّيْءِ فِي الْفَضْلِ الَّذِي قَسَرَ فِيهِ الْكُلِّيُّ إِلَى أَقْسَامِهِ الْفَتْحَةِ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَسْرَ
الْقَدَالِ عَلَى الْمَاهِيَةِ إِلَى الْجِنْسِ وَالْوَجْهِ مَا هُوَ غَيْرُهُ وَالْجِنْسُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا يَدُلُّ

عَلَيْهِ لِلْوَحْدَانِ إِلَّا بِالْإِلْزَامِ فَلَيْسَ جِنْسًا إِذَا أُلْزِمْنَا بِالْإِلْزَامِ مَا يَدُلُّ بِالْمَطَابَقَةِ
أَوِ الْقَبْضِ وَهَذَا إِضَافَةٌ مِنْجُو عَلَى التَّجَمُّعِ هَذَا الْمَوْضِعِ قَوْلُهُ وَبِحَذَرِ
الْخَوَانِ مَوْضُوعًا بِإِزَاءِ جُمْلَةٍ مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ هِيَ مِنَ الْمَقْوَمَاتِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهَا
دُونَ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا فِي حِكْمِهَا وَمَعْنَاهَا شَامِلًا إِنَّمَا يَجْعَلُ عَمَّا يَخْتَصُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِرَيْدٍ أَنَّهُ
إِذَا بَطَلَ الْأَقْسَامُ بِأَنْوَاعِهَا لِيُخَوَّنَ الْجَوَابُ فَانْه هُوَ الَّذِي يَمِثْلُ جَمِيعِ الذَّائِلَةِ
الْمُشْتَرَكِ الَّتِي تَخْتَصُّ مِنْ هَذِهِ الْخُلُقَاتِ الْمُسَوَّلِ عَنْهَا وَتَخْلُو عَنْ فَضْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا
قَوْلُهُ هَذَا وَأَمَّا الثَّالِثُ فَهُوَ مَا يَكُونُ بِشَرَكِيٍّ وَخُصُوصِيَّةٍ مِثْلَ مَا أَنَّهُ إِذَا سِيلَ
عَنْ جَمَاعَةٍ هُمُ زَيْدٌ وَعَمْرُو وَخَالِدٌ مَا هُمْ كَانَ الَّذِي يَصِلُ أَنْ يَجَابَ بِهِ عَلَى الشَّرْطِ
الْمَذْكُورِ أَنَّهُمْ نَاسٌ أَيْ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ الْغَرَبِ الْقَوِي قَوْلُهُ وَإِذَا سِيلَ عَنْ زَيْدٍ
وَعَمْرُو لَمْ نَسْأَلْ مَنْ هُوَ كَانَ الَّذِي يَصِلُ أَنْ يَجَابَ بِهِ عَلَى الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ
أَنَّهُ إِنْسَانٌ إِشَارَةٌ إِلَى الْغَرَبِ بَيْنَ مَا وَمَنْ فَإِنَّ الْأَوَّلَ مَذْهَبُهُ وَالثَّانِي
إِنَّمَا يُطَالِقُ بِهِ الْوَارِثُ الْمُشْتَرِكَةَ وَيَكُونُ جَوَابَهُ زَيْدٌ أَوْ مَا يَجْرِي مجْرَاهُ قَوْلُهُ لِأَنَّ الدَّلَّ
يُفَضَّلُ فِي زَيْدٍ عَلَى الْإِنْسَانِيَّةِ لِعَرَضٍ وَلَوْ أُلْزِمَ لِإِنْشَابِ فِي مَا دَنَاهُ الَّتِي مِنْهَا خَلُقَ
وَفِي رَجْمِ رَأْسِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ عَرِضَتْ لَهُ يَرِيدُ أَنْ يَمَرِّقَ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَدُلُّ
عَلَى مَعْنَى كَالْخَوَانِ وَبِحِكْمِهِ أَشْيَاءٌ مُخْتَلِفَةٌ لِلطَّائِفِ كَالْإِنْسَانِ وَالْغَرَبِ وَبَيْنَ
الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى مَعْنَى آخَرَ كَالْإِنْسَانِ وَبِحِكْمِهِ أَشْيَاءٌ مُتَفَعِّلَةٌ لِلْجَمْعِ
كَزَيْدٍ وَعَمْرُو وَلَوْ مَرَّ لِيَأْنِ ذَلِكَ مُقَدِّمَةً هِيَ أَنْ نَقُولَ مِنَ الْكَلِمَاتِ مَا هُوَ
يَقْوَى مَعْنَاهُ فَطَرِيقُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَخَيْدٌ وَكَانَ كُلُّ مَا يُقَارَنُ دَائِمًا
عَلَيْهِ وَلَا يَكُونُ مَعْنَاهُ الْأَوَّلُ مَقُولًا عَلَى ذَلِكَ الْجَمْعِ بَلْ جُنْ أَمْنُهُ وَمِنْهَا مَا يُسَوَّرُ

معناه لا بشرط أن يكون ذلك المعنى وحين بل مع نحو أن يقال غير وأن
لا يقال أنه ويكون معناه الأول مفعولا على المجموع يقال المفاخر وهذا الأخير
قد يكون غير محصل بنفسه بل يكون منهما مجتمعا لأن يقال على أشياء مختلفة
للحفاين وإنما يحصل بما يضاف إليه فيخص به ويصير هو عينه أحد تلك الأشياء
وقد يكون محصلا بنفسه أو بما أضاف إلى المعنى المذكور قبله ولا يكون بهما ولا
مجتمعا أن يقال على أشياء مختلفة بل يقال حين يقال على أشياء لا تختلف إلا
بالعدد فقط وهذا إن شئت كان في أن المعنى الأول يقال على الحاصل بعد
لجوف الغير إلا أن اللاحق يعطى لغوامر ذلك المعنى في القصة الأولى بفتح
ضاد ولاحق به بعد القوم في القصة الأخيرة ويسمى عارضا لكلي يسمى
بالاعتبار الأول مادة وبالاعتبار الثاني جنسا وباعتبار الثالث نوعا
مثاله الحيوان إذا أخذ بشرط أن لا يكون معه شيء وإن افترق به القاطن مثلا
ميار المجموع مركبا من الحيوان والقاطن ولا يقال له أنه حيوان كان مادة وإذا
أخذ لا بشرط أن يكون معه شيء بل من حيث يخل أن يكون إنسانا أو فرسا وإن
تخص بالقاطن يحصل إنسانا ويقال له أنه حيوان كان جنسا وإذا أخذ بشرط
أن يكون مع القاطن متحصلا ويحصل له كان نوعا فالحیوان الأول جنس الإنسان
وبعد ذلك الجزء في الوجودين والحيوان الثاني ليس بجزء لأن الجزء لا يخل
على الكل بل هو جزء من جزء ولا يوجد من حيث هو كذلك إلا في الفعل وينتد
في الفعل بالطبع لكنه في الخارج يتأخر عنه لأن الإنسان مالم يوجد لم يخل
له شيء يفتقر وغيره وحيث يخصه ويحصله ويصير هو عينه والحيوان الثالث

هو الإنسان نفسه لأنه مأخوذ مع القاطن والأشياء التي يضاف إليه بعد
يحصله لا ينفك إختلافه في الماهية بل بما يجعله مختلفا بالعدد كالإنسان
الابيض والإنسان الأسود وكذا الإنسان وذلك لأن الإنسان ظهر الفرق
بين الأشياء التي تدخل على معنى ويجعله أشياء مختلفة للحفاين وبين الأشياء
التي تدخل عليه ويجعله أشياء متفقة للحفاين وإذا افترقا فقولنا
كان الإنسان نوعا كما قلنا كان يحصل الوجود فكان كل ما يضاف إليه
به مما يجعله مختلفا بالعدد فهو غير متغير أبدا بل عارض له بخلاف الحيوان ولذلك
كانت ماهية الأشخاص هي شيئا واحدا وهو المراد من قوله لأن الذي يفضل
فيه زيد على الإنسانية اعراض ولوانه لا يثبت في مادته التي فيها خلق قوله
لا ينفك علينا أن نفكر عرض أضدادها في أول تكونه ويكون هو عينه
اشارة إلى أن العوارض واللوازم لما فأنه بعد تحصيله فلا ينفك حقيقة
بشدة تلك العوارض مثلا زيدا لا ينفك كوننا أسودا لم ينفك إنسانته قوله
وليس كذلك نسبة الإنسانية إليه ولا نسبة الحيوانية إلى الإنسانية
والفرعية وذلك لأن الحيوان الذي كان يكون إنسانا فاما أن يتم تكونه
مما يكون منه فيكون إنسانا واما أن لا يتم تكونه فلا يكون كذلك الحيوان
ولا ذلك الإنسان يريد أن الماهية لا يمكن أن يكون كذلك لأنها إن لم
ارفع الشيء الذي هي ماهية قوله وليس يحصل التغير المذكور من أنه لو لم
يلحقه لواحق يحصل إنسانا يعني القاطن بل لخصه أضدادها أو متغيراتها
يعني القاطن أو المتماهية لكان يكون جنسا غير إنسان يعني نوعا

مَثَلًا وَهُوَ ذَلِكَ الْوَلَدُ بَعْدَهُ يَعْنِي بِكَوْنِ بَعْدِ تَكْوِينِ قَرْنِ هُوَ ذَلِكَ الْوَلَدُ
 الَّذِي اسْتَكْنَّ قَبْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ إِنْسَانًا وَمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ الْإِلَاحَةُ إِلَى أَنْ يَخْتَلِفَ
 الْمَاهِيَةُ أَعْنَى الْقَبِيلَ لَا يَحْتَمِلُ التَّبَدُّلَ إِصْطَاعَ بِنَاءِ الْمَاهِيَةِ **قَوْلُهُ بَلْ لَمْ يَخْتَلِفْ**
حَيَاتًا مَا يَخْتَلِفُ فِيهِ فَيَحْتَمِلُ إِنْسَانًا إِسْكَارًا إِلَى مُقَدِّمِ وَجُودِ الْإِنْسَانِ بِاعْتِبَارِ
 الْحَاجِّ عَلَى الْحَيَوَانِ الَّذِي هُوَ لِلْجِنْسِ وَإِنْ كَانَ وَجُودُ الْجِنْسِ فِي الْعَمَلِ مُتَعَدِّيًا
 عَلَى صَوْرِهِ **قَوْلُهُ فَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ** هُوَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْحِكْمِ وَلَيْسَ ذَلِكَ
عَلَى الْمُنْطِقِيِّ أَيَّ إِنْ كَانَتْ مِنْ الطَّبَائِعِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي فُرِّقَتْهَا عَوَاضِ صُورًا
 فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَكَانَتْ الَّتِي فُرِّقَتْهَا عَوَاضِ صُورًا هُوَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْحِكْمِ الْمَذْكُورِ
 وَلَكِنْ لَيْسَ عَلَى الْمُنْطِقِيِّ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْمَوَادِّ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ الْأَشْيَاءَ الَّتِي تَخْتَلِفُ
 بِالْخِلَافِ وَالَّتِي لَا تَخْتَلِفُ فِي أَشْيَاءَ كَانَتْ إِذَا سِيلَ عَنْهَا مَا هُوَ كَيْفَ يُجَابُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ
 مِنْهَا **النَّهْجُ الثَّانِي فِي الْأَفْعَالِ لِلْمَخْتَلِفَةِ الْمَفْرُودَةِ وَالْوَاحِدَةِ وَالرَّهْمِ لِشَأْنِهِ**
 إِلَى الْمَقُولِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ الَّذِي هُوَ لِلْجِنْسِ وَالْمَقُولِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ الَّذِي هُوَ
 النَّوعُ كُلُّهُ يَحْمِلُ كُلُّهُ عَلَى مَا يَحْتَمِلُ فِي جَوَابِ مَا هُوَ فَمَا أَنْ يَكُونَ خِلَافًا لِمَا يَحْتَمِلُ
 مَخْتَلِفَةً لَيْسَ بِالْعَدَدِ فَطَرًا وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ بِالْعَدَدِ فَطَرًا مَخْتَلِفَةً فَمَا مَا يَنْتَوِي مِنْ
 الْأَشْيَاءِ فَخِلَافٌ أَمِلًا وَالْأَوَّلُ يُسَمَّى جِنْسًا لِمَا يَحْتَمِلُ وَالثَّانِي يُسَمَّى نَوْعًا
 وَمِنْ عَادَتِهِمْ أَيْضًا أَنْ يُسَمَّوْا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ مَخْتَلِفَاتِ الْخِلَافِ بِحَسَبِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ
 نَوْعًا لَهُ بِالْعَيْنِ أَيْضًا وَمَعْنَاهُ **قَوْلُهُ عَلَى أَنَّ اسْمَ النَّوعِ عِنْدَ الْمُطْبِقِينَ** إِنَّمَا يَكُونُ
 فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَلَى مَعْنَيْنِ مَخْتَلِفَيْنِ **النَّوعُ** الْمَعْنَى إِلَى الْجِنْسِ يَسْتَلْزِمُ اعْتِبَارَ
 أَحَدِهِمَا نِسْبَةً إِلَى مَا قَوْفَهُ الَّذِي هُوَ لِلْجِنْسِ وَالثَّانِي نِسْبَةً إِلَى مَا يَحْتَمِلُ أَشْخَاصًا

كَانَتْ أَوْ نَوَاعِيَا أُخْرَى الَّتِي لَوْلَاهَا لَمْ يَكُنِ النَّوعُ كُلُّهُ وَالنَّوعُ لِلْمُطْبِقِيِّ يَسْتَلْزِمُ اعْتِبَارَ
 وَاحِدًا وَهُوَ نِسْبَتُهُ إِلَى الْأَشْخَاصِ الَّتِي يَحْتَمِلُهَا الْأَوَّلُ فَذَلِكَ سَأُولُ الْأَنْوَاعِ الْعَالِيَةِ
 وَالْمَوْضُوعِيَّةِ وَالسَّافِلَةِ الَّتِي تُخَصُّ بِاسْمِ نَوْعِ الْأَنْوَاعِ سَأُولُ الْجِنْسِ لَا نَوَاعِيَهَا وَالثَّانِي
 فَذَلِكَ نِسْبَتُهُ إِلَى الْأَنْوَاعِ وَتَحْدِيدُ شَيْءٍ مَوْضُوعًا وَبَيَانُهُ بِأَحَدٍ عَيْنًا أَعْنَى
 بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا قَوْفَهُ وَتَحْدِيدُ شَيْءٍ مَوْضُوعٍ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَكُنْ يَحْتَمِلُ جِنْسًا كَالْوَلَدِ
 وَالْفَطِيَّةِ وَالْأَبْنَاءِ فَالنَّوعُ عَيْنٌ يَخْتَلِفَانِ فِي الْمَعْنَى بِكُلِّ شَيْءٍ أَحَدُهُمَا اخْتِصَارُ
 أَحَدُهُمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا قَوْفَهُ وَلَا يَجِلُ ذَلِكَ بِحَسَبِ رُكْبَةٍ مِنْ جِنْسٍ وَضَرَبٍ وَأَمَّا
 الْآخَرُ فَلَا يَجِبُ فِيهِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا لِلِاشْتِرَاكِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَوْضُوعِ وَثَابِتًا
 جَوَازُ بَيَانَةِ الْأَصْنَافِ لِلْمُطْبِقِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ حِينَ يَكُونُ نَوْعًا عَالِيًا أَوْ مَوْضُوعًا
 مِنْ حَيْثُ وَقَوْعُهُ عَلَى مَخْتَلِفَاتِ الْجِنْسِ وَثَابِتًا جَوَازُ بَيَانَةِ الْجِنْسِ لِلِاصْنَافِ
 فِي الْمَوْضُوعَاتِ حِينَ لَا يَكُونُ يَحْتَمِلُ جِنْسًا **قَوْلُهُ وَمَا يَهْوِي فِيهِ الْمُنْطِقِيُّونَ**
 ظَنُّهُمْ أَنَّ اسْمَ النَّوعِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لَهُ دَلَالَةٌ وَاحِدَةٌ أَوْ مَخْتَلِفَةٌ بِالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ
وَيُفِي مَعْنَى النَّهْجِ وَمَخْتَلِفَةٌ بِالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ وَهُوَ أَظْهَرُ فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَوْمُهُ أَنْ يَكُونَ
 لِمَنْ هُوَ الْأَوَّلُ ظَنُّهُمْ أَنَّ النَّوعَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لَهُ دَلَالَةٌ وَاحِدَةٌ وَالثَّانِي
 ظَنُّهُمْ أَنَّ لَهُ دَلَالَةً مَخْتَلِفَةً بِالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ وَلَيْزَ عَلَى الْأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ
 كُلُّ مَا يَفْعَلُ يَحْتَمِلُ جِنْسًا فَإِنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ إِلَّا بِالْعَدَدِ حَتَّى لَا يَكُونَ جِنْسًا يَحْتَمِلُ جِنْسًا
 الْبَتَّةَ وَذَلِكَ بِمَا لَمْ يَزِدْ مَعْنَى إِلَهٍ أَحَدٌ وَمُرَادُ الشَّيْخِ لَيْسَ إِلَّا أَنَّهُمْ عَلَنُوا أَنَّ
 النَّوعَ لِلْمُطْبِقِيِّ مَوْضُوعٌ الْأَنْوَاعُ لَا غَيْرَ فَيَحْمِلُوا الْمَعْنَيْنِ دَلَالَةً وَاحِدَةً مَخْتَلِفَةً بِالْعُمُومِ
 وَالْخُصُوصِ لِكُونِهَا مَطْلُوعَةً فِي أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ وَتَحْدِيدُ بِلَا مِغْفَرَةٍ الْأَشْخَاصِ فِي

الموضع الآخر **شأنه** إلى ترتيب الجنس والنوع ثم إن الأجناس قد ترتب
 متصاعداً والأفواع قد ترتب متنازلاً أي ترتب لأن رتبة ليس بواجب
 في جميع المواد **قوله** **ويجب أن ينتهي** وذلك لأننا لو لم تنته في التصاعيد
 لزم ركب المعنى الواحد من مومات لا تنافي فيوقف تصويره على إخطار جميعها
 بأبناك قال القائل المتنازع وإنما لو يجب ترتيب الفعل والمفعولات لا إلى
 نهاية ذلك لكون كل فعل على لغو رخصته من الجنس وهو محال على ما بينت في
 الإلهيات ولو لم تنته في التنازل لما تحيلت الأنواع والأشياء الحقيقية
 انتهى إيمان الموجودات التي يلزم من ارتفاعها ارتفاع الأجناس وما يليها **قوله**
 وأما إلى ماذا انتهى في التصاعيد أو في التنازل من أفعالها الواقع عليها الجنسية
 والنوعية وما متوسطات بين الطرفين فتألف بيانه على المنطقي وإن تكلفه تكلف
 ضوئاً بل إنما يجب عليه أن يعلم أن منها جنساً عاماً أو أجناساً عالية هي أجناس
 الأجناس وأنواعاً ساطلة هي أنواع الأنواع وأشياء متوسطة هي أجناس لما دونها
 وأنواع لما فوقها وأن لكل واحد منها في مرتبة خواص يربط أن معرفة مواد الأجناس
 والأنواع بأعيانها ليست من هذا العلم لأنها من المعنويات الأولى وهذا العلم بحث
 عن المعنويات الثانية فالمنطقي من حيث هو منطقي لا ينظر فيها وأما النظر
 في أن لكل واحد من العالي إلى الساطلة في مرتبة خواص فالتألف لأن العلم
 العلمانية إنما يبحث عن تلك الخواص وهي الأعراض الثانية المذكورة **قوله**
 وأما أن يتباحث المنطقي في أجناس الأجناس وما فيها دون المتوسطية والاشياء
 كان ذلك منهم وهذا غير مفسر خروج عن الواجب وكثيراً ما ألهم الأذهان شيئاً

عن الجاد **يعبر** عن على شأير المنطقيين فإن مبدءهم الذي هو العلم الأول
 افتتح عليه بذكر المعنويات التي هي أجناس الأجناس وأشار إلى
 مبادئها وخواتمها على الوجه المشهور الذي يلين بالمبدءين شيء كتابه المسمى بالمنطقيين
 وبعملها شيء مضافاً لهذا العلم لأن اسمه ونسبه لجمهوره في ذلك بل
 زادوا شيئاً فافهموا عليه ولا شك في أن النظر في ذلك ليس من ألباح المنطقيين
 إلا أن الحكم بأن النظر فيها يجري مجرى النظر في الأجناس المتوسطية والاشياء
 في كونه مبدءاً أو غير مفسر في هذا العلم خروج عن الأضاف فإن المنطقي إنما
 يحتاج في استعمال قوانينه لا فتناً من الحدود والكتاب المبدءات إلى ذلك
 لأنه ما لم يعرف أن الحدود وكل واحد من حدود مطلوبه بحث أي جنس من الأجناس
 العالية يقع بحسب الماهية لم يمكن له أن يحصل الأصول المذبذبة ولا شأير المحللات
 التي يركب منها التفرعات ويستفاد منها التصديقات بحسب الأغلب كما بينت
 في مواضعها وأما المتوسطية والساطلة التي لا يتصور في عدد فالتألف عن
 إيرادها لا شأن بالماهية المتعددة عليها وما يشبه ذلك أن الطبيب من حيث
 هو طبيب يجب أن لا ينظر إلا في حال بدن الإنسان من حيث صح ومرض لخط
 القصة وهزيل المرض فإن نظر من حيث هو طبيب في ماهيات الأشياء وتأثيراتها
 أو لا يستعملها فهي معدنية أو نباتية أو حيوانية ومبادئها أين هي وأوقات
 تحصيلها متى هي وشرايط حفظها ما هي وذكر في دون ما لم يسمع به أو لم يسمع إليه
 بما يمكن أن يكون معرفته أتبع في علمه كان ذلك منهم وغيره ليس بمفسر خروج عن
 الواجب إلا أنه لما صوراً مكان الأجناس إليها في استعمال قوانينه لياقطة

لِلصِّغَةِ أَوْ الْمَوْلِدِ لِلرَّضِ أَضَافَ النَّظْرَ إِلَيْهَا بِحَسَبِ الْأَمْكَانِ إِلَى عِلْمِهِ بَلْ جَعَلَهُ جُنْدًا
مِنْ عِلْمِهِ وَهَذَا دَأْبُ أَهْلِ مَحَابِ سَائِرِ الصَّنَاعَاتِ الْعَمَلِيَّةِ فَاتَمَّ يَصْنَعُونَ إِلَى صِنَائِهِمْ
مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي تَهْيِئَةِ ذَلِكَ الصَّنَاعَاتِ وَإِنْ كَانَ خَارِجًا عَنْهَا لَيْتَمَ بِذَلِكَ
الْوَسِيلِ إِلَى غَايَتِهَا **إِلَى الْفَضْلِ وَاتَّامَا الَّذِي الَّذِي لَيْسَ يَصِلُحُ أَنْ يَتَأَمَّلَ**
عَلَى الْكُنْزِ الْإِنِّي كَلِمَةً بِالْغِيَاثِ إِلَيْهَا وَلَا يَفِي جَوَابِ مَا هُوَ فَلَا تَشْكُ فِي أَنَّهُ يَصِلُحُ
لِلتَّمْيِزِ الَّذِي عَمَّا يَشَارِكُهُ فِي الوجودِ أَوْ فِي جَنْبِ مَا كُلِّ ذَاتِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ
مَقُولًا لَا يَفِي جَوَابِ مَا هُوَ بِالْغِيَاثِ إِلَى مَا هُوَ ذَاتِي لَهُ أَوْ لَا يَكُونَ وَالتَّائِي مَا أَنْ يَكُونَ
دَاخِلًا فِي مَا يَتَأَمَّلُ فِي جَوَابِ مَا هُوَ أَوْ يَكُونَ خَارِجًا عَنْهُ وَلَمَّا كَانَ الْقَوْلُ فِي جَوَابِ
مَا هُوَ عَلَى الْكُنْزِ أَمَّا مَا هِيَ مَطْلَعًا أَوْ مَا هِيَ الْمَشْرُوكُ فِيهَا فَالَّذِي
خَارِجٌ عَمَّا يَتَأَمَّلُ فِي جَوَابِ مَا هُوَ لَا يُوْجَدُ إِلَّا فِي الْقِسْمِ الْآخِرِ وَيَكُونُ هُوَ مَا يَخْتَفِ
بِبَعْضِ ذَلِكَ الْكُنْزِ بِالْقُرُونِ وَمَا يَخْتَفِ بِالْبَعْضِ مَعَهُ هُوَ مَا يَفِيهِ الْأَمَيَانُ عَمَّا
يَشَارِكُهُ هُوَ مَبَاحٍ لِلتَّمْيِزِ الَّذِي لِدَلِيلِ الْبَعْضِ وَالْإِدْخَالِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ إِنْ كَانَ
مَقُولًا لَا يَفِي جَوَابِ مَا هُوَ عَلَى كُنْزٍ آخَرَ قَبْلَ الْأَوَّلِ فَحُكْمُ الْقَوْلِ فِي جَوَابِ
مَا هُوَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقُولًا فَحُكْمُ الْخَارِجِ الْمَذْكُورُ فَادْنِ كُلِّ ذَاتِي لَا يَصِلُحُ جَوَابِ
مَا هُوَ هُوَ مَبَاحٍ لِلتَّمْيِزِ الَّذِي هُوَ الْفَضْلُ وَالْفَضْلُ هُوَ كَيْفَ يَكُونُ خَارِجًا بِالْجَنْبِ الْخَارِجِ
لِلنَّاسِ مَثَلًا فَإِنَّهُ لَا يُوْجَدُ لِنَفْسٍ وَهَذَا لَا يَكُونُ كَالنَّاسِ لِلْجَوَانِ عِنْدَ مَنْ جَعَلَهُ مَقُولًا
عَلَى غَيْرِ الْجَوَانِ أَمَّا بَعْضُ الْمَلَائِكَةِ مَثَلًا وَعَلَى الْقَدِيرِ فَإِنَّ لِبَعْضِ مَا يَخْتَفِ وَيَتَوَقَّعُ
بِهِ فَمَا ذَلِكَ النَّوعُ إِمَّا يَمَازُ بِذَلِكَ الْفَضْلِ أَمَّا عَلَى الْقَدِيرِ الْأَوَّلِ مِنْ كُلِّ مَا
عَدَاهُ مِمَّا فِي الوجودِ وَمَا عَلَى الْقَدِيرِ التَّائِي مِنْ كُلِّ مَا يَشَارِكُهُ فِي لِبَعْضِ قَضِطِ

فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَمَازُ بِالنَّاسِ عَنْ جَمِيعِ مَا فِي الوجودِ إِذْ لَا يَمَازُ بِهِ عَمَّا
الْمَلَائِكَةُ بَلْ عَمَّا يَشَارِكُهُ فِي الْقَوَائِدِ قَضِطِ وَهُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ عَمَّا يَشَارِكُهُ فِي
الوجودِ أَوْ فِي جَنْبِ مَا **وَقَدْ ذَهَبَ** الْعَامِلُ الشَّارِحُ وَغَيْرُ مَنْ سَبَقَهُ إِلَى
أَنَّ الَّذِي الَّذِي لَا يَصِلُحُ الْجَوَابِ مَا هُوَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَيْمَ الدَّائِيَاتِ هُوَ أَمَّا
مُسَاوِلُهُ أَوْ آخِرُ مِنْهُ وَالْمُسَاوِلُ لَهُ هُوَ مَا يَصِلُحُ لِبَعْضِ عَمَّا يَشَارِكُهُ فِي الوجودِ
وَالْآخِرُ مِنْهُ هُوَ مَا يَصِلُحُ لِبَعْضِ مَا يَخْتَفِ بِهِ عَمَّا يَشَارِكُهُ فِي لِبَعْضِ الَّذِي يَمَازُ
وَلَمْ يَهْتَمَّ عَلَى ذَلِكَ بِخَوَازِجِ كَيْفَ الدَّائِيَاتِ الَّذِي هُوَ لِبَعْضِ الْعَالِي مِنْ أَرْبَعِ
مُسَاوِلِينَ لَهُ لَيْسَ وَلَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا يَجُوزُ بَلْ يَكُونَانِ ضَلِيلَيْنِ وَذَلِكَ غَيْرُ مَطْلُوبٍ لِقَوْلِهِ
وَلَا لِأَسْوَلِهِمُ الْإِنِّي بَوَاعِلُهَا وَمِمَّا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ غَنِيٌّ عَنْ أَمْثَالِ هَذِهِ الْخِلَافَاتِ
قَوْلُهُ وَإِنَّ ذَلِكَ يَصِلُحُ أَنْ يَكُونَ مَقُولًا فِي جَوَابِ آيَةٍ شَيْءٍ هُوَ فَإِنَّ آيَةَ شَيْءٍ هُوَ
أَمَّا يُطْلَبُ بِهِ التَّمْيِزُ الْمَطْلُوعُ عَنِ الْمَشَارِكَاتِ فِي مَعْنَى الشَّيْءِ فَهَذَا وَهَذَا
هُوَ الْمُسْتَعْنَى بِالْفَضْلِ يَتَرَكَّى عَلَى أَنَّ الْفَضْلَ هُوَ الْقَوْلُ فِي جَوَابِ آيَةٍ شَيْءٍ هُوَ ثُمَّ
يَتَرَكَّى أَنَّ هَذَا الْأَمْلَاقَ مُوَافِقٌ لِمَعْنَى الْقَوْلِ كَمَا يَتَرَكَّى فِي جَوَابِ مَا هُوَ قَوْلُهُ فَإِنَّ
آيَةَ شَيْءٍ أَمَّا يُطْلَبُ بِهِ التَّمْيِزُ الْمَطْلُوعُ يَعْنِي أَنَّ التَّوَالِي بَأَيِّ مَطْلُوبٍ بِهِ التَّمْيِزُ
الْعَامُّ عَنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ وَذَلِكَ إِذَا أُصِفَ لِي شَيْءٍ أَوْ مَا يَجْرِي بِجَرَاهُ فَيَعَالُ
آيَةَ شَيْءٍ هُوَ وَمَا يُطْلَبُ بِهِ التَّمْيِزُ الْخَاصُّ عَنْ بَعْضِهَا مَا هُوَ دُونَ الشَّيْءِ الْمَطْلُوعِ وَذَلِكَ
إِذَا أُصِفَ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ مِنْهُ كَمَا يَتَأَمَّلُ آيَةَ جَوَانِ هُوَ وَغَيْرُ الشَّيْءِ فِي اللَّفْظِ
بِالوجودِ وَالتَّائِي هَهُنَا بِغَيْرِ الْأَشْيَاءِ الْإِنِّي يُطْلَبُ التَّمْيِزُ عَنْهَا مِنْ غَيْرِ مَا يَخْتَفِ كَوْنِ
الوجودِ وَالشَّيْءِ عَارِضَيْنِ لِلْمَاهِيَاتِ عَلَى مَا خَرَجَ الْعَامِلُ الشَّارِحُ فَإِنَّهُ لَا فَاذْ

لِذَلِكَ مِنْهَا قَوْلُهُ **وَقَدْ يَكُونُ فَضْلاً لِلنَّوْعِ الْأَخِيرِ كَالنَّاطِقِ مَثَلًا لِلْإِنْسَانِ**
وَقَدْ يَكُونُ لِلنَّوْعِ الْمَوْتِ فِيَكُونُ فَضْلاً لِلْجِنْسِ نَوْجٍ أَخِيرٍ مِثْلَ الْبَشَرِ فَإِنَّهُ فَضْلٌ
الْحَيَوَانِ وَفَضْلُ جِنْسِ الْإِنْسَانِ وَلَيْشَ جِنْسًا لِلْإِنْسَانِ وَإِنْ كَانَ ذَاكًا أَعْتَمَرَتْهُ
لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ مَا هِيَ الْفَعْلُ نَجَّحَ إِلَى الْإِشَارَةِ الْفَعْلِيَّةِ إِلَى أَنَّ فَضْلِيَّةَ
كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الذَّائِبَاتِ الَّتِي لَا تُضِلُّ الْجَوَابَ مَا هُوَ بِالْفَيَاسِ إِلَى أَيْ شَيْءٍ يَكُونُ
وَعِنْدَ سُؤْلِهِ إِلَى فَضْلِ الْجِنْسِ أَشَارَ إِلَى مَا ذَكَرُوهُ مِنْ مَنَافَةِ الْعَالِيَيْنِ فَبَيَّنَّ
بِأَنَّ الْمَوْتَ فِي جَوَابِ مَا هُوَ الْوَاقِعُ الْأَعْمَرُ وَاجَالَ بَيَانَهُ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ فَقَوْلُهُ
فَيَعْلَمُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَيْشَ كُلُّ ذَاقٍ أَعْتَمَرَ جِنْسًا وَلَا مَقُولًا فِي جَوَابِ مَا هُوَ قَوْلُهُ **وَكُلُّ**
فَضْلٌ فَإِنَّهُ بِالْفَيَاسِ إِلَى النَّوْعِ الَّذِي هُوَ فَضْلُهُ مَقُولٌ وَبِالْفَيَاسِ إِلَى جِنْسٍ ذَلِكَ
النَّوْعِ مَقْتَضٍ بِهَذَا أَنَّ الْفَعْلَ الَّذِي يَحْتَصِلُ بِهِ الْجِنْسُ نَوْعًا مَا إِنَّمَا يَكُونُ لَهُ اِعْتِبَارٌ
أَيْدَاهُمَا فَيَأْتِيهِ إِلَى الْجِنْسِ الْيَحْتَصِلُ بِهِ وَالثَّانِي بَيَانُهُ إِلَى النَّوْعِ الْيَحْتَصِلُ بِهِ وَالْأَوَّلُ
هُوَ التَّعْيِينُ فَإِنَّ النَّاطِقَ هُمُ الْحَيَوَانِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ وَالثَّانِي هُوَ التَّعْيِينُ
فَإِنَّهُ يَقُولُ الْإِنْسَانُ لَكُنْ ذَاكًا وَمَا قَوْلُهُ الْفَعْلُ مَقُولٌ لِحَصْنِهِ مِنَ الْجِنْسِ فَذَلِكَ
التَّعْيِينُ غَيْرُهُمَا يَحْتَجُّ بِهِ فَإِنَّهُ يَمْنَعُ كَوْنَهُ سَبَبًا لَوُجُودِ الْخَصَّةِ لَا يَمْنَعُ كَوْنَهُ جَوْزًا مِنْهُ
وَالْتَّعْيِينُ عِنْدَ التَّعْيِينِ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى عَيْنٍ يَحْتَاجُ إِلَى عَيْنٍ يَحْتَاجُ إِلَى عَيْنٍ يَحْتَاجُ إِلَى عَيْنٍ
إِعْتِبَارُهُ فِي فَضْلِهِ وَمَقُولُ النَّوْعِ الْعَالِي نَوْعًا تَائِلًا لِأَنَّهُ يَقُولُ مَقُولٌ وَلَا يَنْفَكُ
لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَكُونَ مَقُولًا تَائِلًا هُوَ مَا يَنْصَافُ إِلَى الْعَالِي وَمُعْتَمَرُ الْجِنْسِ التَّائِلُ
مُعْتَمَرُ الْعَالِي لِأَنَّ الْعَالِي مَقُولٌ عَلَى جَمِيعِ التَّائِلِ وَلَا يَنْفَكُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَكُونَ
أَيْدَاهُمَا فَيَأْتِيهِ إِلَى النَّوْعِ الْمَقُولِ فَتَنْتَهَى إِشَارَتُهُ إِلَى الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ أَمَّا

الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ مِنَ الْعَامَّةِ مِنَ الْجَمْعِ لَا يَتَّخِذُ الْعَامَّةُ مِنَهَا مَا كَانَتْ
مِنَ الْوَارِدِ أَوْ الْعَوَاضِ غَيْرَ الْمَقُولِ كُلِّ مَا وَاحِدٌ مِنْ جِهَتٍ لَيْشَ لَيْشَ سَوَاءً كَانَتْ
ذَلِكَ نَوْعًا أَخِيرًا أَوْ غَيْرَ أَخِيرٍ وَسَوَاءً عَمَرَ الْجَمِيعُ أَوْ لَمْ يَعْمَرْ **لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْجَمْعِ لَا يَتَّخِذُ**
الذَّائِبَةِ ذَكَرَ الْجَمْعُ لَا يَتَّخِذُ الْعَامَّةُ وَهِيَ تَنْتَهِي إِلَى مَا لَا يَفْرَضُ لَغَيْرِ مَوْضِعِهَا
وَالِى مَا يَفْرَضُ وَالْأَوَّلُ خَاصَّةٌ وَالثَّانِي عَامَّةٌ وَلَيْشَ طَرَفُهُمَا أَنْ يَكُونَ
الْمَوْضِعُ كُلُّهُ فَالْخَاصَّةُ فَتَكُونُ لِلْجِنْسِ الْعَالِي كَالْوُجُودِ لَا فِي مَوْضِعٍ لِلْجَمْعِ
وَالْمَوْضِعُ كَالْمَوْتَ لِلْجَمْعِ وَالنَّوْعِ الْأَخِيرُ كَالْكَاتِبِ لِلْإِنْسَانِ وَقَدْ يَكُونُ لِأَنَّهُ
لِذَلِكَ نَوَابِغُ التَّلَافُوتِ لِلتَّلَافُوتِ وَمُعَارَفَةُ كَالْمَاثِي لِلْحَيَوَانِ وَقَدْ يَكُونُ عَامَّةً لِأَنَّهَا
مَوْضِعُهَا كَالْعَالِي بِالطَّبْعِ لِلْإِنْسَانِ وَخَاصَّةً لِلْبَعْضِ كَالْكَاتِبِ لَهُ وَقَدْ يَكُونُ
مُفْرَدَةً كَالْكَاتِبِ لَهُ وَتُرْكِبُهُ لِمُسْتَعْبِ الْعَالِي وَبَادِي الْبَشَرِ لَهُ وَقَدْ يَكُونُ بِالْفَيَاسِ
إِلَى شَيْءٍ لَا يَوْجِدُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ خَاصَّةً بِالْمَوْضِعِ عَلَى الْأَوَّلَانِ كَذَلِكَ لِحَاظِ
لِلْإِنْسَانِ بِالْفَيَاسِ إِلَى الْفَرِيدِ دُونَ الطَّائِرِ وَلَا بِالْفَيَاسِ إِلَى شَيْءٍ بَلْ بِالْأَوَّلَانِ
كَمَا أَنَّ كُلَّ خَاصَّةٍ نَوْجٍ خَاصَّةٍ لِحَصْنِهِ وَإِنْ عَلَا وَلَا يَنْفَكُ وَيَبْطَأُ يَكُونُ عَامَّةً
بِأَنَّهَا لَا يَحْتَاجُ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ قَوْلُهُ **وَأَمَّا الْعَامَّةُ مِنْهَا هُوَ مَا كَانَ تَوْجُوهًا**
خِيفَ كُلِّ وَفِي غَيْرِ عَمَرَ الْجَمْعِ كُلُّهَا أَوْ لَمْ يَعْمَرْ الْعَامَّةُ مَا يَكُونُ أَيْضًا
لِلْجِنْسِ الْعَالِي كَالْوُجُودِ لِلْجَمْعِ وَالنَّوْعِ الْأَخِيرُ كَالْبَشَرِ لِلْإِنْسَانِ وَقَدْ يَكُونُ
لِأَنَّهُمَا كَالْوُجُودِ لِلْإِنْسَانِ وَمُعَارَفَةُ كَالْبَشَرِ لِلْإِنْسَانِ وَقَدْ يَكُونُ عَامَّةً لِلْجَمْعِ كَالْجَمْعِ
لِلْحَيَوَانِ وَغَيْرِهَا كَالْبَشَرِ لَهُ قَوْلُهُ **وَأَصْلُ الْخَوَاصِ مَا عَمَرَ النَّوْعَ وَخَصَّ بِهِ**
وَكَانَ لِأَنَّهُ لَا يَفَارِقُ الْمَوْضِعَ وَانْتَهَى فِي تَرْغِيبِ الشَّيْءِ بِمَا كَانَ بَيْنَ الْوُجُودِ

مِثَالُ الْخَامَةِ الْفَتَاكُ لِلْإِنْسَانِ وَكَوْنُ الزَّوَايَا مِثْلَ غَائِبَتَيْنِ لِلثَّلَاثِ الْخَامَةِ
 فَذُنُوبُهُنَّ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا خَامَةٌ فَطَرَّ وَفَدَّ يُعْتَبَرُ مِنْ حَيْثُ وَقُوعُهَا فِي الْغُرَبَاتِ
 وَقُوعُهَا فِي الْخَوَاصِّ مُتَّفَقٌ فِي الْجُودَةِ وَالزَّادَةِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِعْتِبَارَيْنِ فَاصْطَلَحَ
 بِالْإِعْتِبَارِ الْأَوَّلِ مَا لَمْ يَكُنْ شَامِلًا لِأَخَاهُ الْمَوْضُوعِ خَامَةً بِدَلَالَةِ الْفَتَاكِ إِلَى غَيْرِهِ
 بَلْ عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَهَا غَيْرُ مُقَابِلَةٍ وَبِالْإِعْتِبَارِ الثَّانِي مَا لَمْ يَكُنْ مَعَ ذَلِكَ يَتَنَبَّهُ
 الْوُجُودُ لَهُ فَإِنَّ الْغَرِيبَ بِالْإِخْفِ غَيْرُ مُنْجٍ **قُلْ** **مِثَالُ الْعَرَضِ الْيَامُ الْأَبْيَضُ**
لِلْيَسَانِ الْبَيْضَانِي طَائِرٌ يُقَالُ لَهُ بِالْيُونَانِيَّةِ ضَنْسٌ وَهُوَ مَوْلَدٌ غَيْرُ مَوْلَدٍ
 وَقَدْ يُدَكَّرُ لَهُ صَيَّةٌ وَيُمَثَّلُ فِي الْيَامِ بِكَافِي التَّوَادِّ بِالْفَرَابِ **قُلْ** **وَرَبَّنَا قَالُوا**
الْعَرَضُ مَطْلَعٌ يَخْجُو وَفَاعِلُهُ الْيَامُ وَتَحْلِفُوا الْمُنْطَفِينَ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ هَذَا الْعَرَضُ
هُوَ الْعَرَضُ الَّذِي يُقَالُ مَعَ الْجَوْهَرِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ بَلْ مَعْنَى هَذَا الْعَرَضُ
الْعَرَضِيُّ الْمَشْهُورُ هَذَا الظَّاهِرُ بَيْنَ الْخِلَافِ الْعَرَضِيِّ عَلَى مَا يُوْجَدُ لِلْمَوْضُوعِ فَطَرَّ
 وَالْخِلَافُ الْخَامَةُ عَلَى مَا يَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مُتَّوَالًا لَهُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْجَدَلِ وَالْعَرَضُ الَّذِي
 هُوَ قَبْلُ الْجَوْهَرِ هُوَ مَا يُوْجَدُ فِي الْمَوْضُوعِ وَلَيْسَ الْإِنْسَانُ بَيْنَ مَا يُوْجَدُ لِلْمَوْضُوعِ
 وَبَيْنَ مَا يُوْجَدُ فِيهِ بَعْدَ الْفَضْلِ عَنْ اخْتِلَافِ مَعْنَى الْمَوْضُوعِ فِيهِمَا جَاهُ عَلَى الذَّهَابِ
 إِلَى أَنَّهُمَا وَاحِدٌ وَأَيْضًا فَإِنَّ الْعَرَضَ الَّذِي هُوَ قَبْلُ الْجَوْهَرِ مَذْهُبٌ أَنْ يَحْلُ عَلَى مَوْضُوعٍ
 حَقْلًا غَيْرَ ذِي فَطَرٍّ عَرَضًا عَامًا لِذَلِكَ وَغَفَلُوا عَنْ كَوْنِهِ مَحْمُولًا بِالْإِسْتِغْنَاءِ وَوَجِبَ
 كَوْنُ الْعَرَضِ الْيَامِ مَحْمُولًا بِالْمَوَاطِنِ **قُلْ** **وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ بِالْفَتَاكِ إِلَى كُلِّ خَامَةٍ**
وَبِالْفَتَاكِ إِلَى مَا هُوَ أَخْبَرُ مِنْهُ عَرَضًا عَامًا فَإِنَّ الشَّيْءَ وَالْأَكْلَ مِنْ خَوَاصِّ الْجَوَابِ
وَمِنْ الْأَعْرَاضِ أَيْضًا بِالْفَتَاكِ إِلَى الْإِنْسَانِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَمَةِ إِنَّمَا يَكُونُ

وَاحِدًا مِنْهَا بِالْفَتَاكِ إِلَى شَيْءٍ فَإِنَّ الْجِنْسَ جِنْسٌ لِشَيْءٍ وَالتَّوَجُّوعُ نَوْعٌ لِشَيْءٍ وَلَا يَنْبَغُ
 أَنْ يَكُونَ مَا هُوَ جِنْسٌ لِشَيْءٍ نَوْعًا لِمَنْزِلَةٍ وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي وَقَدْ يُمَثَّلُ فِي هَذَا
 الْمَوْضِعِ بِالْمَلُوكِ يُقَالُ إِنَّهُ جِنْسٌ لِلْأَسْوَدِ وَضِلُّ لِلْكَيْفِ وَنَوْعٌ لِلْكَيْفِ بِوَجْهِ
 وَلِهَذَا الْمَلُوكُ بِوَجْهِ آخَرٍ وَخَامَةٌ لِلْجَسَدِ وَغَيْرُهَا عَامٌ لِلْجَوَانِ وَلَيْسَ هَذَا الْمَثَلُ
 صَحِيحًا فِي بَعْضِ الصُّوَرِ وَلَكِنْ لَا يَنْبَغُ فِي الْأَمْثَلِ أَنْ يُقَالُ **هَذِهِ الْأَلْفَاظُ**
لِلْخَمَةِ وَهِيَ الْجِنْسُ وَالتَّوَجُّوعُ وَالْفَضْلُ وَالْخَامَةُ وَالْعَرَضُ الْيَامُ تُشَارِكُ كُلَّهَا
فِي أَنَّهَا يَحْمَلُ عَلَى الْجُزْئِيَّاتِ الْوَاقِعَةِ بِهَا بِالْإِسْمِ وَبِالْجِدِّ هَذَا أَوَّلُ ضِلِّ رَجْعِهِ
 بِالْإِسْمِ **وَقَالَ** الْفَائِلُ الشَّيْءُ الْأَسْمَاءُ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ عَرَضِي هَذَا
 الْكِتَابُ بِالْإِشَارَةِ مِنْ ضُلُوكِ تَشْبِيلٍ عَلَى أَحْكَامِهِ ثَبَتَ بِجَسْمٍ ثَبَتَ وَبِالْإِسْمِ
 عَنْ ضُلُوكِ تَكْنِي فِي ثُبُوتِ أَحْكَامِهَا النَّظَرُ فِي حُدُودِهَا أَوْ مِمَّا سَبَقَ مِنَ الْقَوْلِ
 فِيمَا يَنْبَغُ وَهَذَا الْفَضْلُ مِنَ التَّوَجُّوعِ الثَّانِي وَمِنْ عَادَةِ الْمُنْطَفِينَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ
 أَنْ يُدْعَى الْمَشَارَكَاتِ الْعَامَةِ وَالْثَنَائِيَّةِ وَالْثَلَاثِيَّةِ وَالرُّبَاعِيَّةِ وَالْمُبَايَنَاتِ
 بَيْنَ هَذِهِ الْخَمَةِ فَافْتَرِ الشَّيْءَ عَلَى بَيَانِ مُشَارِكَةِ عَامَةٍ وَهِيَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ
 الْخَمَةِ مَحْمُولٌ عَلَى جُزْئِيَّاتِهَا بِالْإِسْمِ وَبِالْجِدِّ كَالْجَسْمِ عَلَى الْجَوَانِ وَكَالْجَوْهَرِ الَّذِي
 يُقْبَلُ الْأَبْعَادُ أَعْنَى جِدِّ الْجَسْمِ عَلَيْهِ أَيْضًا **وَهَذَا** بِحَيْثُ مَهْمُومٌ هُوَ أَنَّ التَّوَجُّوعَ
 الَّذِي هُوَ أَوَّلُ الْخَمَةِ بَابِي الْعَيْنَيْنِ **هُوَ قَوْلُ** **أَنَّهُ بِالْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ وَذَلِكَ**
لِأَنَّ الْكَلِمَاتِ الْمُخَصَّرَةَ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ لِحَمَةِ فِي الْحُمُولَاتِ وَالتَّوَجُّوعِ الْأَوَّلِ
مِنْ حَيْثُ هُوَ إِبْرَاقِي مَوْضُوعٌ لَا يُعْتَبَرُ كَوْنُهُ مَحْمُولًا عَلَى شَيْءٍ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ كَوْنُهُ مَحْمُولًا
هُوَ كُلُّ وَهُوَ إِبْرَاقِي آخَرُ وَالشَّيْءُ مَذْهُبٌ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تُشَارِكُ كُلَّهَا فِي أَنَّهَا يَحْمَلُ

عَلَى الْجُمُيَّاتِ الْوَاضِعَةِ بِحَقِّهَا فَإِنَّ النَّوعَ الْأَمَّا فِي لَا يُنَاسِ إِلَى مَا عَمَّا مِنْ جَيْشٍ
مَوْجَعُ إِنَّمَا فِي بَلْ يُنَاسِ إِلَى مَا قَدْ وَاضِعًا الْقِسْمَةَ لِلْخَمْسَةِ تُخْرِجُ لِلْيَقِينِ وَجِدَهُ
إِلَى الْفِعْلِ وَالَّتِي تُخْرِجُ الْأَمَّا فِي إِنَّمَا لَكُنْ بِالْفَوْقِ مُنْهَدَّةً لِأَنَّا نَخْرِجُ الْأَمَّا فِي
وَجِدَهُ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الْيَقِينِ وَذَلِكَ لِأَنَّا نَقُولُ إِذَا أَرَدْنَا لِلْيَقِينِ مَثَلًا الْكَلِمَاتِ
الْمَحْمُولَةِ إِنَّمَا ذَاتُهُ لِمَوْضُوعَاتِهَا وَإِنَّمَا عَرَضِيَّةٌ وَالْقَائِيَةُ إِنَّمَا مَوْجُودُهَا فِي جَوَابِ مَا هُوَ
عَلَى مُخْتَلَفَاتِ الْيَقِينِ وَهُوَ الْجِنْسُ أَوْ عَلَى مُتَقَاتِهَا وَهُوَ النَّوعُ وَإِنَّمَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ
وَهِيَ الْفِعْلُ وَالْعَرَضِيَّةُ إِنَّمَا مُخْتَصِمَةٌ بِمَوْضُوعَاتِهَا وَهِيَ الْخَامِسَةُ أَوْ غَيْرُ مُخْتَصِمَةٍ وَهُوَ
الْعَرَضُ أَلَيْسَ هَذِهِ الْقِسْمَةُ وَمَا يَجْرِي بِجَرَاهَا تُخْرِجُ لِلْيَقِينِ وَجِدَهُ مُخْتَصِمَةً وَإِنَّمَا إِذَا
أَرَدْنَا الْأَمَّا فِي مَقُولٍ مَثَلًا الْكَلِمَاتِ تُنْقِصُ إِلَى مُمْكِنَةِ الْوُقُوعِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ
وَالَّتِي مَا لَا يُمْكِنُ وَقَدْ عَرَفْتَهُ وَمُمْكِنَةُ الْوُقُوعِ إِذَا زُجَّتْ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ أَلَيْسَ
بِجِنْسٍ الْخَامِسُ وَالْخَامِسُ نَوْعٌ لَهُ وَمَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْفَعُ فِي جَوَابِ مَا هُوَ يُنْقِصُ إِلَى ذَاتِي هُوَ
الْفِعْلُ وَالَّتِي عَرَضِيَّةٌ وَهُوَ إِنَّمَا الْخَامِسَةُ أَوْ الْعَرَضُ وَهَذِهِ بِالْفَوْقِ مُشْتَبِهَةٌ عَلَى فِئَةٍ آخَرَ
وَهُوَ مَا يُمْكِنُ وَقَدْ عَرَفْتَهُ فِي جَوَابِ مَا هُوَ وَلَا يَنْفَعُ أَوْ لَا يَنْفَعُ رَبُّهُ بِحَقِّ عَالَمٍ وَهُوَ
النَّوعُ لِلْيَقِينِ فَكُنْ بِالْفَوْقِ مُنْهَدَّةً وَلَا يَجْعَلُ عَنْ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَقْدَرٍ يَجْرِي بِجَرَاهَا
فِي إِخْرَاجِ الْأَمَّا فِي إِشْرَافٍ إِلَى رُؤُوسِ الْخَمْسَةِ فَالْجِنْسُ يُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ عَمَلٌ
عَلَى أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ لِلصَّانِعِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ وَالْفِعْلُ يُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ عَمَلٌ عَلَى الشَّيْءِ
فِي جَوَابِ الشَّيْءِ هُوَ فِي جَوْهَرٍ وَالنَّوعُ يُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ عَمَلٌ عَلَى أَشْيَاءَ
لَا تَخْتَلِفُ إِلَّا بِالْعَدَدِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ وَيُرْسَمُ بِالْيَقِينِ الْثَانِي بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ عَمَلٌ عَلَيْهِ الْجِنْسُ
وَعَلَى غَيْرِ حَسَلٍ أَتَيْنَا أَوَّلًا وَالْخَامِسَةَ نُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيَّةٌ نَقَالَ عَلَى مَا عَمَّا بِحَقِّهَا

وَاحِدَةً فَطَرَفًا وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ وَالْعَرَضُ أَلَيْسَ بِرُسْمٍ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ عَمَلٌ عَلَى مَا عَمَّا بِحَقِّهَا
وَالْعَرَضُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِهَا قَوْلًا غَيْرَ ذَلِكَ **الْكُلِّيُّ** هُوَ الْجِنْسُ لِلْخَمْسَةِ وَلِذَلِكَ مُمْتَنِعٌ
فِي أَوَّلِ رُؤُوسِهَا وَالْكُلِّيُّ يَنْفَعُ بِالْإِشْرَافِ عَلَى طَبَائِعِ الْمَوْجُودَاتِ وَجِدَهُمَا وَهُوَ
الْيَقِينُ وَعَلَى الْعُمُومِ الَّذِي إِذْ لَحِقَ بِهَا إِشْرَافُ الْجُمُيَّاتِ فِيهَا وَهُوَ الْمُنْطَلِقُ وَعَلَى
الْمُلَوَّقِ مَعَ الْآخَرِ وَهُوَ الْفِعْلُ وَطَرَفًا ذَكَرَهَا فَالْجِنْسُ لِلْخَمْسَةِ هُوَ الْمُنْطَلِقُ لَا غَيْرَ
وَإِنَّمَا كَانَ فِي رُسْمِ الْفِعْلِ يُجَلِّى فِي جَوَابِ الشَّيْءِ هُوَ فِي جَوْهَرٍ لِأَنَّهُ الْخَامِسَةُ أَيْضًا
فَلَمْ يُجَلِّى فِي جَوَابِ الشَّيْءِ هُوَ إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ بِشَيْءٍ عَرَضِيًّا لِأَنَّا وَجَّهْنَا
وَقَدْ كَانَ فِي رُسْمِ النَّوعِ الْأَمَّا فِي أَنَّ الْجِنْسَ يُجَلِّى عَلَيْهِ حَسَلًا أَتَيْنَا أَوَّلًا لِأَنَّ الْجِنْسَ
الْبَعِيدَ يُجَلِّى عَلَيْهِ أَيْضًا حَسَلًا أَتَيْنَا لَكِنَّهُ لَا يَكُونُ أَوَّلًا وَهُوَ لَا يَكُونُ نَوْعًا إِلَّا
بِالْعَيْنَانِ إِلَى الْقَرِيبِ وَالْبَاقِي طَائِفَةٌ وَإِنَّمَا يُجَلِّى هَذِهِ الْأَقْوَالُ رُؤُوسًا لَا يَحْدُودًا
لِأَنَّهُ لَا يُجَلِّى عَلَى الشَّيْءِ إِسْرَافًا بِمَا هِيَ الْكَلِمَاتُ عَرَضِيَّةٌ أَيْضًا فَإِنَّ الْجِنْسَ فِي
مَنْبِهِ هُوَ الْكُلِّيُّ الْثَانِي لِلْيَقِينِ بِالْإِشْرَافِ سَوَاءً جُلِّى عَلَيْهَا أَوْ لَا
وَإِنَّمَا جُلِّى عَلَيْهَا أَوْ كَوْنَهُ مَبْنًى لِأَنَّهُ يُجَلِّى فَمَا يُمْكِنُ لَهُ يَنْفَعُ نَوْعًا وَكَذَلِكَ فِي
الْبَاقِي وَإِنَّمَا أَرَدْنَا الشَّيْءَ رُؤُوسًا دُونَ يَحْدُودٍ مَا لَا نَحْنُ أَشَدَّ مَنَاسِبَةً لِبَيَانِهَا
الْمَقْدَرُ **إِشْرَافٌ إِلَى الْحَدِّ لِلْحَدِّ قَوْلٌ ذَالِي عَلَى مَا هِيَ الشَّيْءُ هَذَا جَدُّ**
لِلْحَدِّ وَطَرَفُهُ بِأَنَّهُ قَوْلٌ يَقُورُ مَنَامُ الْأَرْبَعِ الْمَطَائِنِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الذَّاتِ وَلِلْحَدِّ
مِنْهُ نَامُزٍ يُشَبِّهُ عَلَى جَمِيعِ الْقَوْمَاتِ كَوْنَنَا لِلْإِنْسَانِ أَنَّهُ حَيَوَانٌ مَالِقٌ وَمِنْهُ نَامُزٍ
يُشَبِّهُ عَلَى بَعْضِهَا إِذَا كَانَ مُسَاوً لِلْحَدِّ كَوْنَنَا لَهُ أَنَّهُ جِسْمٌ أَوْ جَوْهَرٌ مَالِقٌ وَالْثَانِي
لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا وَإِنَّمَا يَحْدُودُ النَّاقِصَةُ فَكثيرٌ مَا يَكُونُ مُفْعَلٌ بِمَنْهَا عَلَى بَعْضِ

يجب ان ياد الاجزاء وايضا منه ما يكون بحسب الاسم ومنه ما يكون بحسب
الماهية كما في المثالين وهما الذي بحسب الماهية واسم للحدوث على التام
والناقص بالاشراك لان التام والناقص على الماهية بالمطابقة كالاسم الا
ان الاسم مفرد والحدوث ثلث والناقص والناقص على الماهية لا بالمطابقة بل بالالزام ومع
على الحدود الناقصة بالاشراك لان المشتمل على اجزاء اكثر اولى بهذا الاسم
من المشتمل على اجزاء اقل فاذا اطلق هذا الاسم فالواجب ان يحل على التام الذي
هو الحد للشيء وبينه وايضا يعني الشيخ في هذا الفصل **قولهم ولا شك في انه**
يكون مشتملا على متوماته اجمع ويكون لا يحل له مركبان جنبه وفصله لان
متوماته المشتملة هي جنبه والمفهوم الخاص هو فصله **اشارة الى ما سبق**
من ان الذي على الماهية انما يكون مشتملا على جميع المتومات **واعلم ان الذي**
الذي يراد بفرجه يكون اما بسيطا واما مركبا والركب اما ان يكون في الفعل
فقط واما ان يكون في الفعل وخارجيه والفعل في الخارج هو الذي من الجنب
والفعل في الخلق بان يكون كل واحد من المركب واجزاؤه متوالات بالاطلاق على التام
والركب الخارج قد يكون من اشياء ملبنة شيئا واحدا كالاجاد في الحد
وكالميو في القصور في الجسم او غير ملبنة شيئا واحدا كالنواد وغيره في اللبنة
او من شيء وما يحل فيه كالجسم والنواد في الاسود او من شيء وامناقه الى غيره
كالرجل والابن في الاب وقد يكون على اجماع غير ذلك مما يطول ذكرها وكل
مركب خارج الفعل مركب في الفعل ولا يتكسر وكل قسم من هذه الاقسام
مترتب بحسبه اما البسيط فلا يعرف بالحدود بل بالصور وما يجري مجراها

واما المركبات العقلية هي التي تجدد بالحدود الناقصة المذكورة وهي ذوات
الماهيات على الاصطلاح المذكور قبل واما المركبات الباقية فيحددها من
من حدودها ان كانت ذوات حدود والافن رؤوسها فقول الشيخ للحد
قول دال على ماهية الشيء يدل على تحصيل الحد بذوات الماهيات التي هي
المركبات العقلية ولاجل ذلك فالتكون يعني الحد لا يحل له مركبان جنبه
وفصله واذا ثبت هذا فقد سقط الشك الذي يورد عليه وهو قوله ليس
كل حد مركب من جنبه وفصل **قولهم وما لا يجمع للركب ما هو مشترك وما هو**
خاص به لم يميز للشيء حقيقته المركبة يربط بالمركب العقلي المعروف فان سائر
المركبات لا يجب ان يكون مشتملا على مشترك وخاص **قولهم وما لا يمكن للشيء**
ركب في حقيقته لم يدل عليها بقول يربط بالقول الذي يكون جدا
فان حقيقته البسيط قد يدل عليها بقول ولكن لا يدل عليها بقول يكون جدا
بل بقول يكون رسما وان لم يكن ذلك القول في معنى القول فاما عن الحدود في
افادة تصور ما يطلب صورته وذلك اذا كان مشتملا على اربعة متضمني اشكال للحد
عنها الى حقيقته ملازمها كما هي فان ذلك القول يقول مقام الحد في افادة الغير
قولهم فكل حدود مركب في المعنى **ههنا مخرج** بانه يربط التركيب العقل
قولهم ويجب ان يعلم ان الغرض من التحديد ليس هو التمييز كيف انق ولا ايضا
يشترط فيه ان يكون من الذاتيات من غير زيادة اعتبار آخر بل ان يتصور به المعنى
كما هو الظاهر **قوله** يريدون ان الغرض من التحديد هو التمييز في ذلك
يحلون كل قول يطرأ وينعكس على الشيء جدا له ان شئ به فهم للذاتيات والغير

جعل المميز الذاتي كيف ما كان محذرا والشيخ ربه عليهم جميعا وأبان ان المرز
من التحديد هو تصور المعنى كما هو فان من بره وخصيص الاشياء لا ينفك دونه
واعلم ان طيات التميز الكلي بالقيود الاول لا يحصل غرضه الا بعد ان يعرف
الشيء الذي يريد تميزه او لا ثم الاشياء الغير المتناهية التي يريد التميز عنها
ثانياً وأما طيات تصور المعنى كما هو فقد يحصل له التميز الكلي ثانياً بالتصور
بالقيود الثاني قوله وإذا فرضنا ان شيئا من الاشياء له بعد جنسه ضللا
يساويانه كما قد يظن ان الحيوان له بعد كونه جساما فليس ضللا ان كليهما من الحيوان
بالإرادة فاذا اورد احد معاوينه في هذا الذي يراد به التميز الذاتي ولم ينفك
في هذا الذي يطلب فيه ان يتحقق ذات الشيء وجنسه كما هو قد مر الكلام
في كيفية اشتغال الشيء على ضلالتين متساويتين فلا وجه لإعادته والمطابق من حيث
يجوز ذلك فليكن ان يحكم بموجب ايراد الفصول جميعا حتى يتم المقومات قوله
ولو كان المرز في هذا التميز بالذاتيات كيف اتفق لكان قولنا للإنسان جسيم
تألف من مائتين سنة ههنا حجة جدلية تجحج بها على القوم فانهم مع قولهم بان المرز
من التحديد هو التميز بالذاتيات اعترفوا بان هذا ليس جدينا تاما وهو متاخر لغيره
والمات عند مر فصل آخر بعد ان طلق فان الانسان يشارك الافلاك
والملأ لا يكثر عنهم في كونهم جدينا ناطقا فدينها بالذات والحق ان الحق الثاني
يقع عليها بعينين وهم ونفسهم إذا كانت الاشياء التي يحتاج الي ذكرها
في التحديد معدودة وهي مقومات الشيء لا يحتمل التحديد الا وجهها واحدا من المبدأ
وهي التي بجميع المقومات على ترتيبها اجمع ولم يكن ان يجوز ولا ان يطول لأن

ايراد الجنس الغريب يعني عن تقدير واحد واحد من المقومات المشتركة إذا كان
اسم الجنس يدل على جميعها دلا لذا القمتم ثم سبنا الأمر بإيراد الفصول وقد
علت أنه إذا زادت الفصول على واحد لم يحسن الإيجاز وأجحف إذا كان المرز
بالتحديد تصور كنه الشيء وجنسه كما هو وذلك يتبعه التميز ايضا ثم لو تم
متمم أو سبنا أو نبى ناسم للجنس وأتى بدله بحد للجنس لم يقل أنه خرج
عن ان يكون جادا مستعظما من مبنية في تطويل التحديد فلا ذلك الإيجاز
يحسود كل ذلك للحد ولا هذا التطويل مذموم كل ذلك ألزم إذا حفظ
فيه الواجب من الترتيب والجمع **المرز في هذا الفصل هو غلط جماعة**
من المتطمين في تحديد التحديد ذلك قولهم ائخذ قول وجيز ان على تمثيل
المات في التي تشبه عليها مفهوم الاسم أو ما يجرى مجراه والتبني على فاد ذلك
لما ذكر غني عن الترح وهذا فاد بقوله إذا حفظ فيه الواجب من الجمع والتبني فاد
هي ان ائخذ لا يتم بجمع المقومات بل يجب مع ذلك ان يرتب مقدم الاخير
ثم يحدد بالفصول ليحصل صورة مطابقة للحدود قوله **وكذا ما شفع في**
الرؤوس زيادة زيد على الكفاية للتي وسيعلم الرئوس عن قريب يدل
الرد على من يعتبر بالإيجاز فان زيادة ذكر بعض اللوازم والقيود في الرئوس ينبغي
مزيد الإيضاح وهو انه لا يلزم على جميعه المطلوب قوله **ثم قول القائل**
ان ائخذ قول وجيز لذا وكذا يغتنى بيا نالتي اضافي مجهول لان الوجه غير
محدد فيما كان الشيء وجزا بالقياس الى شيء طويلا بالقياس الى غير ما سبنا
أمثال من في حدود امور غير اضافية خطأ قد ذكر لهم في كتبهم فليست ذكروا

يُشِيرُ إِلَى الْمَوَاضِعِ الْجَدَلِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحُدُودِ فَإِنَّهَا تَوْضِيعُ شَيْءٍ عَلَى غَيْرِهِ
يَحْدُودُ بَدْرًا لَمْ يَكُنْ فِي كُنْ يَحْدُودُ النَّارَ بِأَنَّهَا اخْتَلَفَتْ أَجْسَامُهَا وَالطَّعْمُ وَالْعَلَمُ
أَنَّ الْحَدَّ مُضَافٌ إِلَى الْحُدُودِ إِلَّا أَنَّ الْأَمْرَ مُرَاعَاةً لَهُ دَاخِلًا فِي مَا هِيَ وَمَتَّ
جِلَّ إِلَى جَزْءٍ مِنْ جِلِّهَا دَاخِلًا فِي مَا هِيَ **إِشَارَةٌ إِلَى الرَّسْمِ وَامَّا**
إِذَا عُرِفَ الشَّيْءُ يَقُولُ تَوَلَّى مِنْ أَعْرَافِهِ وَخَوَاصِّهِ جُلُّهَا بِالْإِجْمَاعِ
فَدَعَرَ ذَلِكَ الشَّيْءُ رِسْمَهُ فَادْكُوهُ الشَّيْءُ رَسْمُ الرَّسْمِ وَجِدَ أَنْ يُعَاكَ
مَوْكُ تَوَلَّى مِنْ مَحْمُولَاتٍ لَا تَكُونُ ذَاتَةً بِأَجْمَعِهَا أَوْ لَا تَكُونُ عَلَى رُتَبِهَا أَوْ
يُرَادُ بِهِ تَعْرِيفُ الشَّيْءِ وَالرَّسْمُ مِنْهُ تَأْتِيهِ تَعْرِيفُ الشَّيْءِ مِنْ كُلِّ مَا يُغَايِرُ الْمَوْصُورَ وَمِنْهُ تَأْتِي
تَعْرِيفُ الشَّيْءِ مِنْ بَعْضِ مَا يُغَايِرُ وَقِيلَ الْقَامُ هُوَ الَّذِي يَشْمَلُ عَلَى الذَّاتِيَّاتِ
وَالْعَرَضِيَّاتِ وَالْقَاصِرُ مَا انْقَضِيَ عَلَيْهِ عَلَى الْعَرَضِيَّاتِ وَابْتِغَاءُ جِدِّ لِسَانِي
الْمَوْصُورَ وَكَوْنُ أَيْنَ مِنْهُ وَمِنْهُ رَدِّي وَهُوَ مَا يُخَالِفُهُ مِنْ شَرِيطَةِ الْبُودَةِ الْمُسَاوَاةِ
لِلْمَوْصُورِ لِأَنَّ شَاوِلَ الشَّيْءِ مَا لَيْسَ مِنْهُ أَوْ يَحْتَلِي عَمَّا هُوَ مِنْهُ وَدَمًا لَمْ يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْ الْعَرَضِيَّاتِ مُسَاوِيًا وَاجْتِمَاعُهَا مَا يَكُونُ مُسَاوِيًا بِفَضَائِلٍ رَسْمًا كَمَا بَيَّنَّا شَلَا
فِي رَسْمِ الْقَاشِ أَنَّهُ الطَّيْرُ أَوَّلُهُ وَقَوْلُ الشَّيْءِ إِلَى تَحْصِيهِ جُلُّهَا بِالْإِجْمَاعِ إِشَارَةٌ
إِلَى هَذَا الِتِّغْيِ وَالْإِشْكَالُ الَّذِي أَوْدَعَ الْقَائِلُ الشَّارِحُ وَهُوَ أَنَّ شَاوِلَ
الْأَلِيمِ الْوَاقِعِ فِي الرِّسْمِ لِلْمَوْصُورِ لَا يَعْرِفُ إِلَّا بِحَدِّ مَعْرِفَةِ الْمَوْصُورِ فَيَكُونُ مَعْرِفَةُ الْمَوْصُورِ
دَوْرًا لَا يَحْتَلِي مَا دَعِيَ حَلَّهُ بِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ يُعَيِّنُ الْقَوَائِدَ غَيْرَ الْمُسَاوِيَةِ بَعْضُهَا يَعْصِفُ
يَحْتَلِي بِذَلِكَ مِنْهَا مَا يَكُونُ مُسَاوِيًا وَيُعْرِفُ بِهِ وَلَا يَلْزَمُ الْقَدْرَ فَإِنَّ الْإِشْكَالَ فِي كَيْفِيَّةِ
مَعْرِفَةِ كَوْنِ الْجَنُوعِ مُسَاوِيًا بِحَالِهِ وَحَالِهِ أَنْ يُعَالَ الْمُسَاوَاةُ فِي شَيْءٍ لَا يَزِيدُ

الْعِلْمُ بِالْمُسَاوَاةِ وَالشَّرْطُ فِي إِشْقَالِ الذَّمِّ عَنْ الْقَوَائِدِ الْمُسَاوِيَةِ إِلَى الْمَلْزَمِ
هُوَ الْمُسَاوَاةُ فِي تَحْقِيقِ الْأَمْرِ لَا الْعِلْمُ بِهَا فَإِذَا انْظُرْنَا لِبَاحِثٍ عَنْ الشَّيْءِ فَمَا يَكْتَفِيهِ
مِنْ لَوَائِظِهِ وَيَعْلَمُ مِنْهُ مُسَاوَاةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مُسَاوَاةً مَعْرِفَةً وَمَرْكَبَةً وَأَوَّلُهُ بَعْضُهَا
إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ عِلْمٌ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ مُسَاوِيًا لَهُ وَلَا يَلْزَمُ الْقَدْرَ ثَرَاتُهُ يُعْرِفُ
غَيْرُهُ بِمَا يُعْرِفُ مُسَاوَاةً وَلَا يَحْتَاجُ ذَلِكَ الْقَدْرَ يَصِلُ إِلَى حُدُودِ الْعِلْمِ بِالْمُسَاوَاةِ
وَالْعِلْمُ أَنَّ الْأَلِيمَ الْوَاحِدَ وَإِنْ كَانَ مُسَاوِيًا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ جِذِّ هُوَ وَاحِدٌ
رَسْمًا وَكَذَلِكَ الْفَضْلُ وَجِدَ لَا يَكُونُ جِدًّا نَاصِرًا وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهَا لَا يَدُلُّ
عَلَى الشَّيْءِ الْمَطْلُوبِ بِالْمَطَابَقَةِ وَالْإِلْكَانَ إِسْمُهُ بَلْ تَأْيِيدُ عَلَيْهِ بِالْإِلْكَانِ وَهُوَ
يَشْمَلُ عَلَى قَرِيبَةٍ عَقْلِيَّةٍ مُوجِبَةٍ لِقَبْلِ الذَّمِّ مِنَ الْأَلِيمِ إِلَى الْمَلْزَمِ وَتِلْكَ الْقَرِيبَةُ
إِنْ مَرَّحَ بِهَا افْتَضَتْ لِقَطَا آخَرًا بِهَا مَكَانَ الدَّانِ بِالْجَمْعَةِ شَيْئَيْنِ لَا شَيْءًا وَاحِدًا
وَلِهَذَا السَّبَبُ يُعَيِّنُ الْحُدُودَ وَالرَّسْمُ فِي الْأَقْوَالِ دُونَ الْمَعْرِضَاتِ مِنَ الْأَقْوَالِ
وَأَيْضًا إِشْقَالُ الذَّمِّ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ عَلَى سَبِيلِ الذَّمِّ أَمْ مَوْصُورٍ لَيْسَ الصَّنَاعَةِ
فِيهِ مَدْخَلٌ وَالْإِشْقَالُ مِنَ الْحُدُودِ وَالرَّسْمُ إِلَى الْمَطَالِبِ مَنَاجِي وَأَيُّهَا يَتَعَلَّقُ بِالْعِلْمِ
تَأْيِيدُ مَعْرِفَتِهَا لَا يَغْنِي لَا تَكُونُ إِلَّا مَوْصُورَةً قَوْلِي وَاجْعِدِ الرِّسْمَ مَا يَوْضِعُ
فِيهِ الْجِنْسُ أَوْ لَا لَتَعْيِيدُ ذَاتُ الشَّيْءِ مِثَالُهُ مَا يُعَالَ لِلْإِنْسَانِ أَنَّهُ حَيَوَانٌ مِثَالُهُ
عَلَى فَرْقِهِ عَرَضُ الْأَطْفَالِ بِخَالِكٍ بِالطَّبْعِ وَيُعَالَ لِلثَّلَثِ أَنَّهُ الشَّكْلُ الَّذِي
لَهُ ثَلَاثُ زَوَايَا وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَوَائِدَ وَالْحَوَاشِيَ بِإِلْفِ الْعُقُولِ لَا تَكُونُ بِالْوَضْعِ
إِلَّا عَلَى شَيْءٍ مَا يَسْتَلْزِمُهَا أَوْ يَحْتَضِرُهَا أَمَّا مَا ذَكَرْتُ الشَّيْءَ فِي ذَاتِهِ وَجُوهَهُ فَلَا يَدُلُّ
عَلَيْهِ إِلَّا بِالْإِشْقَالِ الْعَقْلِيِّ وَإِذَا وَضِعَ الْجِنْسُ عَلَى أَصْلِ الذَّاتِ تَرْتَبُ التَّعْرِيفُ

بالحقائق اللزوم والخواتم به **قولهم** ويجب أن يكون الهمزة بحواش وأعراسهم
 للشيء فإن من عرف المثلث بأنه الشكل الذي زواياه مثل قائمتين لم يكن رتبة
 إلا للمهندس **هذا** شرط آخر في جودة الهمزة وقد سبق ذكره ولما كان هناك
 الشيء في البيان والمضاهة مختلفا وربما كان الشيء عند شخص جينا عند آخر يكون
 بعض الأقوال نوما عند غير صور عند آخرين وما مثل به في آخر الفصل وهو
 أن رتبة المثلث بحال الزوايا لا يكون إلا للمهندس فالصحيح أنه لا يكون للمهندس
 أيضا إلا بحسب الاسم دون الماهية فإن المهندس ما لم يعرف حقيقة المثلث
 لا يمكن أن يعرف حال زواياه وكما كان من الحدود حدود شايعة للإسم وحدود
 ذلك على الماهية فذلك التوهم **إشارة إلى أضاف من الخطأ فمض**
 في تعريف الأشياء بالحد والهمزة إذا عرفت نفعها بضمها وذلك على أشكال
 لها في غيرها **هذا** أصول نقلها عما يتعلق بالحدود والتوهم من كتاب الجدات
 ونسبتي من وأما لما في ذلك الكتاب بالمواضع والتموضع كل ذكر ينبغي عنه
 أحكام أخرى يمكن أن يحصل كل واحد منها مفردة فمن هذه الأصول ما يتعلق بالألفاظ
 ومنها ما يتعلق بالمعاني وقدم المواضع اللفظية **قولهم** من الفصح أن يستعمل في
 الحدود الألفاظ المجازية والمستعارات والخرابة والوحشية بل يجب أن يستعمل
 فيها الألفاظ النامية المعتادة **يريد** بالحدود الأقوال الشارحة مطلقا
 واللفظ المجازي والمستعار مما يطلق على غير ما وضع له لخرابة فتعني الحدود
 يحتمل إلى الخريف من شبه أو نسبة أو امر على أو غير ذلك ويحتملها الجمعية ويحتمل
 بأن ذلك الإطلاق في الجان يكون مستمرا وفي الاستعارة يكون متبدلا ولا

كون ذلك الإطلاق ليس بحقيقي فالجان في المفردات كإطلاق التورية على
 الهداية والنظر على الفكر وفي المركبات **قولهم** تعالى وأنزل الخريف
 والمستعار في المفردات كدنيا الترحان على الصبح الأول وفي المركبات
قولهم تعالى والخض جياحك والألفاظ الغريبة هي التي استعملها
 مشهورا وتكون بحسب قور قور وبما لها المعتادة والوحشية هي التي يشبه
 على تركيب بغير الطبع منه وبما لها المعتادة وإذا اجتمع الغرائب والوحشية
 في لفظ فذلك صحيح جدا فاستعمال أمثال هذه الألفاظ في التبرعات فيج لأنها
 مخالفة إلى كثرة وبيان فليز ليحتاج القول الشارح إلى قول شارح آخر ولا
 النامية هي التي يتبرع عن المفردات من غير أن يكون في معنى
 وبما لها التورية أو الخلطة وفي بعض النسخ بدل المعتادة المعتد لا أي
 بين الركائز العامة والمناظر المفردة التي يتبدل بالذهن عن فهم المعنى إلى
 النظر في اللفظ **قولهم** فإن اتفق أن لا يوجد للمعنى لفظ مناسب **يعتاد**
فلينزع له لفظ من أشد الألفاظ مناسبة وليدك على ما أريد به ثم ليس بغير
فقد سبق ذلك في المفردات وقد سبق في المركبات وذلك لأن الناظر
 في المعاني ربما يذكر أشياء لم يذكرها واضع لفظه أو ينسج له تركيب يحتاج
 إليه لم ينسج لواضع لفظه فلم يصح لها أسماء وتحتاج الناظر إلى أن يبررها بغير
 إلى وضع اللفظ بازائها وإنما اشترط المناسبة فيه لأن الانتقال عن المعاني
 الأولية إلى غيرها ينسب المناسبة كما في الجان والاستعارة والنسبة وغيرها
 بطريق مألوف في جميع اللغات فالنزع لفظا على هذا الوجه لا يكون خارجا

عن مذهب الفلاس ومثال المتخربات في المفردات العقل والنفس وفي المركبات
البناس والاشتراف **وقد يسمى المرفون في قريتهم فربما عرفوا التي**
بما هو مثله في المرفون والجماع الذي يكون يعرف الزوج بانه العدد الذي ليس بفردي
وقدما خطوا ذلك يعرفوا التي بما هو اخفى منه كقول بعضهم ان النار هو ^{نفس} **التي**
الشبه بالنفس والنفس اخفى من النار وربما بعد ذلك يعرفوا التي بنفسه
فان لو ان الحركه هي القلة وان الانسان هو الحيوان البشري وربما بعد ذلك
يعرفوا التي بما لا يعرف الا به اما مفرجا واما مضمرا اما الموضح فكل قولهم
ان الكيفية ما بها نفع المشابهة وخلافها ولا يمكن ان يعرفها المشابهة الا بانها
اضاف في الكيفية فانها انما خالفت المساواة والمساواة بانها اضاف في
الكيفية لاني الكية والنوع وغير ذلك واما المعنى هو ان يكون يعرف به
ينتهي تحليل تعريفه الى ان يعرف بالشي وان لم يكن في اول الامر مثل قولهم
ان الاثنين زوج اول فرحون الزوج بانه عدد متعقبن بمساويين فرحون
المساويين بانها شيان كل واحد منهما يطابق الآخر مثلا فرحون الشين
بانها اثنان ولا بد من استعمال الاثنينية في حد الشين من حيث هما شيان
هذه هي الواضع المعنوية فيها تعريف التي بما يوافق في المبرزة والجمالية
فربما هو اخفى منه تعريفه فربما لا يعرف الا به اما بمرئية وحيث وهو دور
ظاهرا او بمراب وهو دور خفي وجميع ذلك ردي على الترتيب المذكور فالتعريف
بالمساوي ردي لانه لا يبين المطلوب ولا اخفى ان ردي منه لانه لا يبين
عن الاغارة بنفس التي ان ردي منه لان الاخفى يمكن ان يبين اقدم من ردي

التي فيعرف به ولا يفتقر ذلك في نفس التي والقدري ان ردي لانه
الاول يعني ان يكون للتي على نفسه بعد واحد والثاني يعني ان يكون
له تحديدات فوق واحد والعدد الظاهر اشنع والحق ان ردي في الجملة والاشارة
مذكورة في المتن وقد ورد في مثال التعريف بالمساوي تعريف الزوج بانه
ليس بفردي والزوج يقابل الفرد مقابل الصنادي حسب الشهرة ويقابل الملكة بالعدد
بحسب الجمعية فترفيه به تعريف بالمساوي بحسب الشهرة وهو مراد الشيخ
وتعريف دورتي بحسب الجمعية لان العدد يعرف بالملكة فترفيه بالملكة به
يعني وقد اقول وقد يسمى المرفون فكم يكون التي في الحدوث لا
اليه فيه ولا ضرورة اعني الضرورة التي تنقضي في تحديد بعض المركبات والاشارة
على ما يعرفه في غير هذا الموضع ومثال هذا الخطا قولهم ان العدد كثر بجمعية
من ايجاد والجمعية من الابداد هي الكثرة بعينها ومثل من يقول ان الانسان
حيوان جسماني ناطق والحيوان ما هو في حد الجسم حين يقال انه جسم دور
حساس متحرك بالارادة فيكون قد كرروا **التكرار قد يقع للحدوث في الحد**
وقد يقع للحد وقد يقع لبعض اجزائه وايضا قد يقع بحسب الجمعية اليه وقد يقع
بحسب الضرورة وقد يقع لا يحسبها والرد في ما يشتمل على تكرار لا يجر اليه
ولا ضرورة فيه فمثال تكرار الحدوث في الحد ان يقال الانسان حيوان بشري
ومثال التكرار الحد او بعض اجزائه ما ذكر الشيخ في تعريف العدد والانسان
والنكران بحسب الجمعية كما يكون في الجواب عن سوال يشتمل على تكرار كقولنا
عن حد الانسان الحيوان مثلا ونحتاج الجيب في جوابه الى ايراد حديهما فيقع

تكرار بحسب الحاجة وهو غير صحيح بالنظر إلى التوالف فيجوز لولا التوالف وبحسب
الضرورة يقع في جود بعض المركبات والامتناعات والمركبات التي يقع في
جودها تكرارها ما ركب عن الشيء وعن غيره ذاتي له فيقع الشيء مرة في حد
ومرة في حد غير منه الذاتي الذي يشتمل على ذكره ومنه ضرورة كما مر
والمثال المشهور ههنا الالف الاطلس فان الاطلس لا يمكن أن يحد إلا
مع ذكر الالف لأن القطرنة متغير تخلف بالالف لا أي متغير اتفق والافطرس
ههنا غير الاطلس الذي يقال في منعة مباح الالف حين يقال الرجل
الافطرس لأن هذا غير من ذاتي بخلاف ذلك وقد قيل في تفسير الاطلس
ههنا انه اما الف ذو متغير او ذو متغير في الف على الاول يكون قولنا
الف افطرس شتملا على تكرار لا فائدة فيه لأن معنا الف هو الف ذو متغير
وعلى الثاني لا يجوز أن يكون الف ذو متغير في الف لأن الف لا يكون
له الف متلا من كونه ذو متغير بل انما يجوز أن يستحق مباح الف افطرس لأنه
ذو متغير في الف وحيد يكون معنا الف هو شخص ذو متغير في الف
وكلاهما غير صحيح والصحيح أن تفسير الاطلس هو ذو متغير لا يكون إلا لالف
وحيد لا يمكن أن يكون مباح لافطرس لأنه لا يكون ذاتي لا يكون له
ذلك الشيء ويكون معنى الف افطرس الف ذو متغير لا يكون إلا لالف واما
التكرار في الامتناعات فيجوز أن يكون **قوله** وهذان المثالان قد يشاركان
بعض ما خلف مما نسب إلى الإشارة ولكن الاعتبار مختلف في بعض ما خلف
هو تعريف الشيء بنفسه وبما لا يعرف إلا به والمناسبة هو وقوع التكرار فيها وذلك

لأن تعريف الشيء بنفسه انما يشتمل على تكرار لكنه يكون للجود في الحد وفي
هذين المثالين يكون للحد أو لبعض أجزاءه ولكن الاعتبار مختلف لأن التكرار
من جهة تعريف الشيء بما يقتضي تقدير معرفته على نفسها غير التكرار من جهة تكرار
لا يحتاج إليه ولا ضرورة **قوله** واعلم أن الذين يعرفون الشيء بما لا يعرف
إلا بالشيء هم في حكم المكرر للجود في الحد **وذلك** لأن القائل
الكيفية ما ينافي المشابهة كانه يقول الكيفية ما به يقع الالفاني في الكيفية
وهذا تكرار للجود في الحد والى اذ بيان التناوب بين الجانبين **وهو** قضية
أنه قد يظن بعض الناس انه لما كان المتناوبان يعلم كل واحد منهما مع الآخر
انه يجب من ذلك أن يعلم كل واحد منهما بالآخر فيؤخذ كل واحد منهما في حد
الآخر جهلا بالفرق بين ما لا يعلم الشيء إلا بغيره وبين ما لا يعلم الشيء إلا به
وما لا يعلم الشيء إلا بغيره يكون لا يحال له مجهول مع كون الشيء مجهولا ومعلوم
مع كونه معلوما وما لا يعلم الشيء إلا بغيره يجب أن يكون معلوما قبل الشيء لا مع الشيء
ومن التبع الفاحش أن يكون الانسان لا يعلم ما الاخر وما الاخر قبل ما الا
فيقال هو الذي له ابن فيقول لو كنت أعلم الابن لما انحنت إلى استعلام الاب
اذ يعلم بما مع ليس الطريق هذا بل ههنا ضرب من التلطيف مثل أن يقال مثلا
إن الاب هو حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك فليس
في جميع أجزاء هذا الشيء شي يسبق بالابن ولا فيه جوالد **للتناوب**
يكونان معا في الوجود والتميز متعريف احدهما بالآخر تعريف الشيء بالمساوي
يجب أن يعرف كل واحد منهما بالآخر الذي يقتضي كونهما متناوبين ليختار

مِنْهُ مِمَّا خِيفَ الْغَلُّ وَيُخَوِّفُ الْبَيَانُ بِالَّذِي يُرَادُ تَقْرِيبُهُ مِنْهُمَا وَهَذَا يَسْتَدْعِي لَطْفًا
مِثْلَهُ مَا ذَكَرَ فِي حَيْثُ الْأَبِ أَنَّهُ يَحْتَوَانِ بَوْلًا آخَرَ مِنْ قَوْعِهِ مِنْ تَلَفُّعِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ
كَذَلِكَ فَلْيَحْتَوَانِ هُوَ الْأَبِ وَالْآخَرُ مِنْ قَوْعِهِ هُوَ الْإِبْنُ لَكِنَّمَا اخْتَارَ عَارِبِينَ عَنِ الْأَمَّا
وَقَوْلُهُ مِنْ تَلَفُّعِهِ سَبَبُ تَضَائُعِهِمَا وَمِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ تَكَرَّرَ صَوْرَتِي لِمَا مَعْنَى هُوَ
الَّذِي يُصَيِّفُ مَعْنَى الْأَمَّا إِلَى الْيَحْوَانِ الَّذِي هُوَ الْأَبِ وَيُخَوِّفُ الْبَيَانُ بِهِ لِأَنَّ الْأَمَّا
إِنَّمَا يَكُونُ مِثْلًا إِلَى الْإِبْنِ مِنْ هَذِهِ الْخِصَّةِ **قَوْلُهُ وَلَا تَلَفُّفٌ إِلَى مَا يَقُولُهُ حَتَّى**
إِنَّمَا عَوْجِي فِي بَابِ رَتْمٍ لِلْعَيْنِ بِالْوَجْهِ وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ التَّفْصِيلِ هَذَا
هُوَ مَا أَرَادَهُ لِأَنَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى التَّرَكُّبِ التَّوَجُّعَ بِحَوَالِ الْفِتْرِ وَنَحْنُ مُتَقَلِّدُونَ
إِلَى التَّرَكُّبِ التَّوَجُّعَ بِحَوَالِ الْفِتْرِ فِي مَعْنَى الْجِنْسِ فِي التَّعْلِيمِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ الْمَوْلُودُ
عَلَى كَثِيرٍ مِنْ خَلْقَيْنِ بِالْوَجْهِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ وَرَتْمٌ الْوَجْهِ بِأَنَّهُ الْمَوْلُودُ عَلَيْهِ وَعَلَى
غَيْرِهِ لِلْعَيْنِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ مَوْجَعٌ دُونَ ذَلِكَ ظَاهِرًا لِتَمَيُّنٍ وَجْهَهُ وَفِي دُونَ مَا يَجِبُ
إِنَّمَا عَوْجِي عَلَى أَنَّ الْمَضَامِينِ لَمَّا كَانَ مَا هِيَ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْعَيْنِ إِلَى الْأَمَّا
فِيحْتَاطُ أَنْ يَتَّخِذَ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي حَيْثُ الْآخَرِ وَإِشَارَةُ الشَّيْخِ فِي التَّفْصِيلِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ
بِحَلِّ شَيْءٍ بَلْ دِيَانَةٌ شَيْءٍ بَيْنَهُمَا لَجَمِيعِ الْمَضَامِينِ مُتَرَبِّعٌ أَنْ مَا كَانَ بَارِزًا لَكُلِّ
النَّوعِ مِنَ الْقَعْدَةِ الْوَعَائِيَّةِ كَانَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ يَدُلُّ عَلَى صُورَةِ الْوَجْهِ وَجْهِيَّةٍ
تُرْفَعُ بِحَسْبِ الْأَمَّا إِلَى أَحَدِ الْخَصَّةِ فَالنَّوعُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي حَيْثُ الْجِنْسِ هُوَ الْإِبْنُ
الْأَوَّلُ الْقَوِيُّ وَكَانَ هَذَا لِلْجِنْسِ هُوَ الْمَوْلُودُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ خَلْقَيْنِ بِالْخِصَّةِ فِي جَوَابِ
مَا هُوَ مُتَرَبِّعٌ النَّوعُ الْمُسْتَعْمَلُ عَلَيْهِ بِالْجِنْسِ وَلَمْ يَكُنْ دُونَ **الْتِمَاحِ الثَّالِثُ**
فِي التَّرَكُّبِ الْخَبَرِيِّ إِشَارَةً إِلَى أَمْنَابِ التَّفْصِيلِ هَذَا الْقِسْمُ

مِنْ التَّرَكُّبِ الَّذِي يَنْحَصِرُ فِي تَجْمِيعِهِمْ عَلَى أَنْ نَذْكُرَ هُوَ التَّرَكُّبُ الْخَبَرِيُّ وَهُوَ الَّذِي
يُقَالُ لِمَا يَلِيهِ أَنَّهُ صَادِقٌ فِيمَا قَالَهُ أَوْ كَاذِبٌ **قِيلَ عَلَيْهِ الْعَدَقُ وَالْكَذِبُ**
لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَرَّرَ إِلَّا بِالْجَمْعِ الْمَطْلُوبِ وَغَيْرِ الْمَطْلُوبِ فَيُتَرَفِّعُ الْخَبَرُ بِمَا تَقَرَّبُ دُونَ
وَأَيْضًا أَنَّ الْعَدَقَ وَالْكَذِبَ مِنَ الْأَعْرَاضِ الدَّائِمَةِ لِلْجِنْسِ فَتَقَرَّبُ بِهِمَا تَقَرَّبُ بَعْضُ
أَوْرِدَ تَقَرُّبًا لِلْإِسْمِ وَتَقَرُّبًا لِلْعَنَانِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ التَّرَكُّبَاتِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ دُونَ
لِأَنَّ الْإِبْنِ الْوَاضِحَ بِحَسْبِ مَا هِيَ وَبِأَيُّ كَوْنٍ مُلْتَبِسًا فِي بَعْضِ الْوَاضِحِ بَعْضُهُ وَبِأَيُّ
مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ مِنْ أَعْرَاضِهِ الدَّائِمَةِ الْقَبِيحَةِ عَنِ الْقَرِيبِ أَوْ غَيْرِهَا تَقَرَّبُ بِمَا
يَعَارِ بِأَعْنَ الْأَلْبَانِ فَلِإِشَارَةِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى عَيْنَيْنِ ذَلِكَ الْإِبْنِ التَّالِيَةِ فَتَجَزَّ
عَنِ الْأَلْبَانِ وَإِنَّمَا يَكُونُ دُونَ الْوَكَاتِ ذَلِكَ الْأَعْرَاضِ أَيْضًا مُتَقَرِّبَةً إِلَى الْبَيَانِ
بِذَلِكَ الْإِبْنِ وَهَذَا إِنَّمَا يَخْتِاجُ إِلَى عَيْنَيْنِ مِنْهُ وَاحِدٌ مِنْ أَمْنَابِ التَّرَكُّبَاتِ
فِيهِ إِشْبَاهٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْتَثِ بِعَدْوٍ وَلَيْسَ فِيهِ الْعَدَقُ وَالْكَذِبُ إِشْبَاهٌ فَمَكَتَنَا
أَنْ نَقُولَ إِنَّمَا مَعْنَى بِالْجَمْعِ التَّرَكُّبِ الَّذِي يَشْتَمِلُ عَلَى الْعَدَقِ وَالْكَذِبِ عَلَيْهِ كَمَا وَ
وَقَعَ إِشْبَاهٌ فِي مَعْنَى الْيَحْوَانِ بِمِثْلٍ فَمَكَتَنَا أَنْ نَقُولَ إِنَّمَا مَعْنَى بِهِ مَا مَعْنَى فِي تَقَرُّبِ
الْإِنْسَانِ مَوْجَعٌ لِلْعَيْنِ وَلَا يَكُونُ دُونَ **قَوْلُهُ وَأَمَّا مَا هُوَ مِثْلُ الْأَمَّا فَتَقَرَّبُ بِهِمَا**
وَالنَّبِيُّ وَالنَّبِيُّ وَالنَّبِيُّ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَلَا يُقَالُ فِيهَا صَادِقٌ أَوْ كَاذِبٌ إِلَّا بِالْجَمْعِ
مِنْ حَيْثُ قَدْ تَقَرَّبُ بِهِ ذَلِكَ عَنِ الْخَبَرِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْ حَيْثُ قَدْ تَقَرَّبُ بِهِ ذَلِكَ
عَنِ الْخَبَرِ وَهَذَا نَاكِدٌ لِمَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يَتَرَفِّعُ بِأَنَّ الْعَدَقَ وَالْكَذِبَ يُقَرَّرَانِ
لِلتَّرَكُّبِ وَاحِدٍ هُوَ الْخَبَرُ وَلَا يَتَرَفِّعَانِ لِعَيْنَيْنِ مِنَ التَّرَكُّبَاتِ إِلَّا بِعَدْوٍ وَتَقَرَّبُ بِهِمَا
بِالْوَجْهِ وَالنَّبِيُّ مِنَ الْأَمَّا فَتَقَرَّبُ بِهِمَا كَمَا يُقَالُ الْكَذِبُ مُلْكٌ كَذَا وَرَادُّهُ أَنَّكَ

فَكَذًا أَوْ بِالْإِنْفَالِ كَمَا يُفَالُ فَتَقْصِلُ بَكْذًا وَهَرَادُ بِهِ إِنْ أُرِيدَ فَتَقْصِلُكَ بِهِ وَكَذَلِكَ
 فِي شَائِرِهَا **قوله** وَأَصْنَافُ الزَّكِيِّ الْخَرَجِيَّةِ **ذلك** لِأَنَّ الزَّكِيَّ
 إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ زَكِيٍّ يَنْقُصُ عَنْ مَفْرَدَاتِ أَمَانِي قَوْمِهَا أَوْ لَا يَكُونَ بَلْ يَكُونَ عَمَّا زَكِيٍّ
 أَوْ بَرًّا أَمَّا الْمَفْرَدَاتُ فَالزَّكِيُّ الْمُسْتَلِ عَلَى إِحْكَامِهَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِجَلِّ الْبَعْضِ عَلَى الْبَعْضِ
 أَوْ سَلْبِهِ عَنْهُ وَهُوَ الْخَطْبُ وَأَمَّا الْمُرَكَّبَاتُ بِالزَّكِيِّ الْأَوَّلِ الْمَذْكُورِ وَمَا بَعْدَهُ فَالزَّكِيُّ
 الْمُسْتَلِ عَلَى لَيْكُمُ إِذَا جُرِّعَ عَلَيْهَا لَمْ يَكُنْ أَنْ يَحْتَلِ بِبَعْضِهَا يَحْتُمِلُ عَلَى الْبَعْضِ فَإِنْ يَنْقُصُ
 الْأَوَّلُ الْجَانِبُ لَا يَكُونُ الْبَعْضُ الْآخِرُ فَإِذَا لَا يَدْرِي أَنْ يَتَلَقَّى بَعْضُهَا بِبَعْضٍ يَوْجُودُ
 نِسْبَةُ أَوْ لَا يَوْجُودُ هَاتَيْنِهَا وَالنِّسْبَةُ يَعْنِي أَمَّا اقْتِبَالًا أَوْ انْفِصَالًا فَالَّذِي يُشِيرُ بِهِ
 يَوْجُودُ اقْتِبَالٍ أَوْ لَا يَوْجُودُ هُوَ الْمُفَصِّلُ وَالَّذِي يُشِيرُ بِهِ يَوْجُودُ انْفِصَالٍ أَوْ لَا يَوْجُودُ
 هُوَ الْمُفَصِّلُ فَإِذَا كَانَ الزَّكِيُّ الْخَرَجِيَّةِ ثَلَاثَ أَصْنَافٍ وَأَمَّا فَاتُكَ وَأَصْنَافُ الزَّكِيِّ
 الْخَرَجِيَّةِ وَلَمْ يَحْتَلِ وَأَقْوَامُهُ تَنْظُرُ إِلَى الْمَوَادِّ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ جُلُوعُ الشَّيْءِ مُشْتَرِكًا
 لَوْجُودِهَا أَوْ نَقْصِهَا إِذَا كَانَتْ الشُّرُطُ طَائِعَةً فَالْهَاتَانِ يَوْجُودُ وَلَمْ يَنْقُصْ مَا هِيَ الْخَرَجِيَّةُ
 فِي قَوْلِنَا عَنْ خَرَجِيَّةِ الْمَيْعَةِ وَمَقْدَمُ الزَّكِيِّ بِالْجَمَلِ وَالْوَضْعُ فَإِذَا هُنَا الْأَوَّلُ
 لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي مَحْتَلِّ مَا هِيَ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمَيْعَةِ فَلَيْتَ بِمَقْصُولِهَا بَلْ هِيَ
 عَوَاضِلُهَا يَحْتَاجُ مَا أَصْنَفُهُ إِخْوَانُهَا الْخَارِجِيَّةُ يَحْتَلِ خَرَجِيَّتُهَا مُقَرَّرَةً
 أَصْنَافًا وَأَمَّا إِذَا تَنَظَّرْنَا إِلَى الصُّورِ فَلَا نَكُ فِي أَنْ لِيَحْتَلِ وَالشُّرُطُ نَوْعَانِ يَحْتَ
 الْخَرَجِيَّةُ وَكَذَلِكَ الْمُفَصِّلُ وَالْمُفَصِّلُ يَحْتَ الشُّرُطُ وَجَنِيْدُ يَنْبَغِي أَنْ يَحْتَلِ الْأَصْنَافُ
 فِي قَوْلِهِ عَلَى الْوَضْعِ اللَّغْوِي دُونَ الْأَصْنَافِ **قوله** أَوَّلُهَا الَّذِي يُسْتَلِ عَلَى
 وَهُوَ الَّذِي يَحْكُمُ فِيهِ بِأَنْ يَعْطَى بِمَحْمُولٍ عَلَى مَعْنَى آخَرٍ أَوْ لَيْسَ بِمَحْمُولٍ عَلَيْهِ مِثْلَهُ

قَوْلَنَا الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ أَوَّلُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ فَالْإِنْسَانُ وَمَا يَجْرِي بِهِ
 فِي شَكْلِ هَذَا الْمَثَلِ هُوَ الْمَسْتَلِ بِالْوَضْعِ وَمَا هُوَ مِثْلُ الْحَيَوَانِ هَهُنَا هُوَ
 الْمَسْتَلِ بِالْمَحْمُولِ وَلَيْسَ بِخَرَفٍ سَلْبٍ **قوله** لِيَحْتَلِ فِيهِ أَعْنَى التَّالِيَةِ
 أَصْنَافُ شَيْءٍ حَيْثُ لَا يَنْقُصُ الْأَعْدَامُ فَذَلِكَ بِأَنَّ الْمُرَكَّبَاتُ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهَا **قوله**
وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ يُسَمُّوهُمَا الشُّرُطُ **أما** الْمُفَصِّلُ فَاسْتِخْصَافُهُ لِأَنَّهُ يُسَمَّى
 شَرْطِيًّا بِحَسَبِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ظَاهِرٌ وَأَمَّا الْمُفَصِّلُ فَيُحْتَمِلُ بِهِ لَوْلَا يُشَاكِلُهُ فِي
 الزَّكِيِّ وَأَصْنَافُ حَقِيقَةِ الشُّرُطِ هِيَ تَعَلُّقُ أَحَدٍ بِأَحَدٍ بِالْآخِرِ وَهُوَ يَوْجُودُ فِي
 كُلِّهَا عَلَى التَّوَادُّ فَلِذَاكَ يُسَمَّى شَرْطِيًّا **قوله** وَهُوَ مَا يَكُونُ التَّالِيَةً فِيهِ
 بَيْنَ خَرَجِيَّةٍ فَذَلِكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ خَرَجِيَّةٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ تَقَرُّنَ بَيْنَهُمَا
 لَا عَلَى سَبِيلِ أَنْ يُقَالَ إِنَّ أَحَدَهُمَا هُوَ الْآخَرُ كَمَا كَانَ فِي الْجَمَلِ بَلْ عَلَى سَبِيلِ
 أَنْ يُقَالَ أَنَّ أَحَدَهُمَا يَلْزَمُ الْآخَرَ وَيَنْبَغِي **وذلك** لِإِنْطِجَاعِ تَعَلُّقِ الْعَيْنِ
 وَالْكَذِبِ بِمَا يَحَالُ كَمَا جَاءَ بَيْنَ شَرْطِيٍّ وَدَعْوَى قَلْبِهِمَا بِالْوَضْعِ **قوله** وَهَذَا
 يُسَمَّى الْمُفَصِّلُ وَالْوَضْعِي أَوْ عَلَى سَبِيلِ أَنْ يُقَالَ إِنَّ أَحَدَهُمَا يَبْدَأُ الْآخَرَ وَبَابُهُ
 وَهَذَا يُسَمَّى الْمُفَصِّلُ مِثْلَ الشُّرُطِ الْمُفَصِّلِ قَوْلَنَا إِذَا وَضَعَ خَطْبٌ عَلَى خَطْبٍ
 مُتَوَابِعِينَ كَانَ الدَّخْلُ الْمَقَابِلَ مِنَ الزَّوَايَا مِثْلَ الْخَارِجَةِ وَلَوْ لَا إِذَا وَكَانَتْ لَكَا
 كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ التَّوَابِعِ خَرَجِيَّةً مِثْلَ الشُّرُطِ الْمُفَصِّلِ قَوْلَنَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ
 هَذِهِ الزَّوَايَا بِحَادَّةٍ أَوْ فَائِزَةٍ أَوْ مُقَرَّرَةٍ وَإِذَا حُدِّفَتْ أَوْ تَامَتْ كَانَتْ هَذِهِ صَنَافًا
 فَوْقَ وَاحِدَةٍ **أما** شَيْءُ الْمُفَصِّلِ وَنَحْوُهُ لَا يَحْتَلِ عَلَى وَضْعِ الْمُقَدَّرِ الْمُشْتَرَكِ
 لَوْضْعِ التَّالِيَةِ فَإِنَّ الشُّرُطَ فِيهِ لَا يَنْبَغِي الشُّكُّ فِي الْمَقْدَمِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ

قَوْلُ بَلْ نَقُصُّ عَلَيْكَ مَا لَمْ يَكُنْ بِمَوْضِعِهِ فَطَرَّ وَبِأَيِّ أَفْعَالٍ غَنَى عَنْ التَّحْجِجِ **إِشَارَةٌ**
 إِلَى الْإِجَابِ وَالْجَوَابِ الْإِجَابُ لِيَجْعَلَ قَوْلَنَا الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ وَنَبَأُ
 أَنَّ النَّبِيَّ الَّذِي نَقُصُّهُ فِي الذِّهْنِ إِنْسَانًا كَانَ مَوْجُودًا فِي الْأَعْيَانِ أَوْ غَيْرَ مَوْجُودٍ
 فَيَحْتَاجُ أَنْ نَقُصُّهُ حَيَوَانًا وَنَحْكُمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ حَيَوَانٌ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ مَتَى وَفِي أَيِّ حَالٍ
 بَلْ عَلَى مَا يَهْتَمُّ الْمَوْقِفُ وَالْمَقِيدُ وَمُغَابِلُهُمَا وَالْجَوَابُ لِيَجْعَلَ قَوْلَنَا الْإِنْسَانُ
 لَيْسَ بِحَيَوَانٍ لِهَذَا نِلْكَ الْحَالِ لَيْسَ مِنْ شَرْطٍ مَوْجُودٍ أَلْفَنِيَّةٍ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا
 فِي الْأَعْيَانِ فَإِنَّا نَحْكُمُ عَلَى مَوْجُودَاتٍ لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ فِي الْأَعْيَانِ لَيْسَ كَمَا
 إِجَابَتُهُ مُنْزَعًا عَنِ السَّلْبِيَّةِ كَمَا عَلَى أَشْكَالٍ هُنَا يَسْتَدِيرُ لَوْ عَمِلَ مَوْجُودًا وَلَا أَنْ لَا
 مَوْجُودًا فِي الْأَعْيَانِ فَإِنَّا نَحْكُمُ أَيْضًا عَلَى مَوْجُودَاتٍ مَوْجُودَةٍ كَالْقَائِلِ لَوْ مَابِهِ
 بَلْ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ مَشْتَرِكًا فِي الذِّهْنِ مَقْرُونًا شَيْئًا مَا يَفْعَلُ قَوْلَنَا الْإِنْسَانُ
 فَإِنَّهُ يَسْتَبْجِي أَنْ نَقُصُّهُ فِي الذِّهْنِ إِنْسَانًا مَا يَفْعَلُ فَطَرَّ نَرَادُ إِسْكَانًا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ كَذَا
 أَوَّلَيْسَ كَذَا أَفَلَسْنَا نَزِيدُ أَنْ هَذَا لِلْحَكْمِ حَامِلٌ شَيْءٌ وَقَدْ تَامَعَتِ أَوْ غَيْرُ مَعَتِ
 أَوْ فِي جَمِيعِ الْأَوَقَاتِ وَلَا أَنَّهُ حَامِلٌ مِنْ جِثِّ لَا يَتَّبِعُهُ تَوْقِفًا أَيْلَاحِي
 لَوَازِنًا أَنْ تَوْقِفُهُ لَكِنَّا مَذْخَالًا لِمَا مَعْنَى ذَلِكَ أَيْحَكْمُ وَلَا يَزِيدُ أَيْضًا أَنَّهُ حَامِلٌ بِشَرْطِ
 أَوْ قَدْ مَثَلًا بِشَرْطِ كَوْنِهِ إِنْسَانًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ وَلَا أَنَّهُ حَامِلٌ مِنْ جِثِّ لَا يَتَّبِعُهُ
 شَرْطًا أَيْلَاحِي لَوَازِنًا أَنْ تَوْقِفُهُ بِشَرْطِ لَكِنَّا مَذْخَالًا لِمَا مَعْنَى ذَلِكَ أَيْحَكْمُ بِرَدِّ
 يَزِيدُ أَنْ أَيْحَكْمُ حَامِلٌ بِشَرْطِ مِنْ جِثِّ يَحْتَمِلُ فُتْرَانَهُ بِالْتَوْقِفِ وَالْأَتَوْقِفِ وَالْقَيْدِ
 وَالْأَلْفَتِيدِ وَلَكِنَّا أَنْ يُلْحَقَ بِهِ مَا شَبَّاهُ مِنْ ذَلِكَ فَتَقْدِيرُ سَبَبِ إِفْرَاقِهِ بِمُخْتَصَرِّهَا
 يَرْفَعُ عَنْهُ ذَلِكَ الْأَجْنَاسُ إِلَى أَلْيَاسٍ جَمِيعًا أَمَا قَبْلُ الْإِجَابِ مَوْجُودَةٌ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ

هَذَا جَزَاءُ مَنْهَوِّ الْحَكْمِ بِالْإِجَابِ كَانَ أَوْ بِالسَّلْبِ **قَوْلُهُ وَالْإِجَابُ الْمَقْبُولُ**
 مِثْلُ قَوْلِنَا إِنْ كَانَتْ النَّفْسُ طَائِلَةً فَالْهَارُ مَوْجُودٌ أَيْ إِذَا فَرَسَ الْأَوَّلُ مِنْهَا
 الْمَقْرُونُ بِهِ حَرْفُ الشَّرْطِ وَيُسَمَّى الْمَقْدَرُ لَهُ الثَّانِي الْمَقْرُونُ بِهِ حَرْفُ الْجَزَاءِ
 وَيُسَمَّى الثَّانِي أَوْجِبُهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ شَيْءٍ آخِرُ مَقْدَرٍ وَالْجَوَابُ الْمَقْبُولُ هُوَ مَا
 هَذَا اللَّزُومُ أَوِ الْعَجَبُ مِثْلُ قَوْلِنَا لَيْسَ إِنْ كَانَتْ النَّفْسُ طَائِلَةً فَالْقَائِلُ مَوْجُودٌ
 وَالْإِجَابُ الْمَقْبُولُ مِثْلُ قَوْلِنَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعَدَدُ زَوْجًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ
 قَرْدًا أَوْ هُوَ الَّذِي يَوْجِبُ الْأَنْفِصَالَ وَالْعِنَادَ وَالْجَوَابُ الْمَقْبُولُ هُوَ مَا يَسْلُبُ
 الْأَنْفِصَالَ وَالْعِنَادَ كَقَوْلِنَا لَيْسَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعَدَدُ زَوْجًا أَوْ مُفْرَعًا
بِمَنْسَابٍ بَيْنَ الْأَنْفِصَالِ مَذْكَورٌ يَكُونُ يَلْزُمُ كَمَا فِي قَوْلِنَا إِنْ كَانَتْ النَّفْسُ طَائِلَةً
 فَالْهَارُ مَوْجُودٌ وَمَذْكَورٌ يَكُونُ بِإِغْنَاءِ كَقَوْلِنَا إِنْ طَلَعَتِ النَّفْسُ فَالْحَيَاةُ هُنَا وَبَيْنَهُمَا
 الْعَجَبُ الْمُطْلَقُ فَالْإِجَابُ فِي الْمَقْبُولِ هُوَ الْحَكْمُ بِمَوْجُودٍ لَزُومٍ أَوْ ثَانِي لِلْعَدَدِ
 أَوْجِبُهُ إِيَّاهُ إِنْ لَمْ يَكُنِ اللَّزُومُ مَقْلُوبًا وَلَا الْإِغْنَاءُ سَوَاءً كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَقْدَرِ
 وَالْقَائِلِ مُوجِبَةً أَوْ سَالَةً مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ وَلَا تَقْيِيدٍ وَتَوْقِفٍ وَلَا تَوْقِفٍ وَالْجَوَابُ الْمَقْبُولُ
 فِيهِمَا هُوَ الْحَكْمُ بِالْأَوْجُودِ هَذَا اللَّزُومُ أَوِ الْعَجَبُ لِذَلِكَ وَالْإِجَابُ فِي الْمَقْبُولِ
 هُوَ الْحَكْمُ بِمَوْجُودٍ الْأَنْفِصَالَ وَالْعِنَادَ بَيْنَ أَجْزَائِهِمَا وَالْجَوَابُ الْمَقْبُولُ هُوَ الْحَكْمُ بِالْأَوْجُودِ
 كَانَتْ أَجْزَالُهَا مُوجِبَةً أَوْ سَالَةً أَوْ مَخْلُطَةً مِنْهُمَا وَأَجْزَالُ الْمَقْبُولِ لَا يَسْتَحْجِجُ أَنْ يَكُونَ
 مُقَدَّرًا وَإِلَّا فَإِنْ تَمَّتْ كَانَ مَجَازًا وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُتَمَيِّزٍ بِالطَّبْعِ إِذَا لَمْ تَتَوَقَّفْ
 فِي تَقْدِيرِهَا أَتَقَوَّى وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ وَفِي اثْنَيْنِ فَلِذَلِكَ ذَكَرَ الشَّيْخُ التَّحْقِيقَ
 بِهَاتَيْنِ الْمَقْبُولَتَيْنِ الْمَقْبُولَةِ **إِشَارَةٌ إِلَى الْخُصُوصِ وَالْإِهْمَالِ وَالْجَوَابِ**

اذا كانت القضية حملية وموضوعها شيء جزئي سميت مخصوصة اما موجبة واما
سالبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب واذا كان موضوعها كلياً ولم يكن
بكمية هذا الحكم اعني الكلية والجزئية بل اتمل فلم يدل على انه عام بجميع ما تحت
الموضوع او غير عام سميت ماملة اما موجبة واما سالبة مثل قولنا الانسان
في خير الانسان ليس في خير فان كان ادخال الالف واللام واجباً فبقيما
وشركاً وادخال التثنية واجباً خصوصاً فلا مائل في لغة العرب ولطلب ذلك
في لغة اخرى واما الحق في ذلك فلم ينافع الحق ولا يخلطها بغيرها واذا كان
موضوعها كلياً وبين قدر الحكم وكية موضوعه فان القضية تسق محصورة فان
كان بين ان الحكم عام سميت القضية كلية وهي اما موجبة كقولنا كل انسان
حيوان واما سالبة كقولنا ليس ولا واحد من الناس بحجر جميع ذلك ظاهر
قوله وان كان انما بين ان الحكم في البعض ولم يترس للباقي او يترس بالكلية
فالمحصورة جزئية اما موجبة كقولنا بعض الناس كاتب **فقول** الحكم على
البعض لا ينافي الحكم على الكل فان بعض الناس حيوان كما ان كلهم حيوان
بل الحكم الكلي صدق معه الجزئي ولا يتعكس ولذلك كان الجزئي اعترضاً
من الكلي وقد يشق الى بعض الامور ان شخص البعض بالحكم يدل على كون
الباقي بخلافه والا فلا فائدة للتخصيص وذلك لمن لا يوجب ان يحكم على امثلة
انما الواجب ان يحكم على ما يدل الكلام عليه بالقطع دون ما يحتمله والحاويل
ان سمعة المحصورة الجزئية يدل على الجزئي بالقطع مع الاستحالة الكلي ان لم يترس
للباقي ومع عدم احتمال ان يترس وذكر ان الباقي بخلافه **قوله** واما سالبة كقولنا

ليس بعض الناس كاتباً او ليس كل انسان بكاتب فان فيهما واحداً واحداً
يتمان في السلب **اقولنا** ليس بعض الناس بكاتب فهو مبيعة مطابقة
للسلب الجزئي محتملة لان صدق معها السلب الكلي كما مر واما قولنا ليس
كل انسان بكاتب فهو مبيعة للسلب عن الكل لا للسلب الكلي ولا للسلب
الجزئي اعني انه يدل على سلب الكتاب عن جميع الناس لا عن كل واحد منهم
ولا عن بعضهم ويحتمل ان يصدق معه اما السلب الكلي واما السلب الجزئي
ولا يمكن ان يخلو عنهما معاً في نفس الامر لكن اذا صدق السلب الكلي صدق
الجزئية من غير عكس فالجزئي صادق معه دائماً دون الكلي والحاويل ان من
البيعة تستلزم السلب الجزئي قطعاً ويحتمل معها السلب الكلي كما كانت البيعة
الاولى من غير تفاوت وهذا معنى قوله فان فيهما واحداً واحداً وانما في السلب
وغيره الكلام هو ما يترس عنه على سبيل القطع سواء دل عليه بالوضع او بالاعتبار
قوله واعلم انه وان كان في لغة العرب قد يدل بالالف واللام على العموم
فانه قد يدل به على تعيين الطبيعة هناك لا يكون موقع الالف واللام
موقع كل الا ترى انك تقول الانسان عام وقوع ولا تقول كل انسان عام
ونوع وتقول الانسان هو الحيوان ولا تقول كل انسان هو الحيوان وقد
يدل به على جزئي جزئي ذكره او عرف حاله فتقول الرجل ونعني به واحداً
فتكون القضية جديده مخصوصة واعلم ان اللفظ الجامع يسق شوا مثل
كل وبعض ولا كل ولا واحد ولا بعض وما يجرى هذا الجري مثل طرا واجمعين
ومثل مبعج والقارية في الكلي التال **فذكرنا** ان اللفظ لا يملك

المركبة التي ستمها طباع فارها من حيث هي ليست بجزئية ولا جزيئة ولا
 ولا شائبة ولا كبرى ولا وليدة وإنما هي شائبة ذلك بالاشتراك لا
 إليها بغيرها فلا تلحق تلك الطباع إنما أن يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها
 مع لا ينفك عن قسم الحكم أو بغيره أو مع لا ينفك عنها وأما شائبة طباعها
 وتحتل من الأول فبشيء مملوء ومن الثاني بصورة كلية أو جزئية ومن الثالث
 خصوصية وأما لف واللام يدل بالاشتراك على الأحوال الثلاثة أما في الأمور
 ويسمى الأمر الاشتغاف فكافي قولنا الإنسان حيوان أي كل إنسان وهو
 بصورة كلية وأما على تعيين الطبيعة فكافي قولنا الإنسان عام ونوع أو في
 قولنا الإنسان هو الفخاك وهي مملوءة وأما على التخصيص ويسمى لام التمهيد كما
 في قولنا فاك الشجر في خصوصية وباقي التمهيد ظاهر **إشارة إلى حكم التمهيد**
 وأعلم أن التمهيد ليس بوجوب التخصيص لأنه إنما يذكر فيه طبيعة شاملة أن تؤخذ
 كلية وتعلم أن تؤخذ جزئية فأخذ ما الشاخص بالجزئية فما لا يوجب أن
 يجعلها كلية ولو كان ذلك يعني عليها بالكلية والعموم كانت طبيعة الأنا
 فمعنى أن تكون عامه فإما كان التخصيص يكون إنشائيا لئلا يكونا كانت شاملة أن تؤخذ
 كلية فمما لك صنف جزئية أيضا لأن الحصول على الكل يحصل على البعض
 لأن ذلك الشامل وتعلم أن تؤخذ جزئية فهي إما أن يصدق الحكم بما جزئيا
 فأنه لا يصدق في الجزئية وتكون الطبيعة جزئية التمهيد فبما لا يسمع أن تكون
 مع ذلك الجزئية التمهيد فإما أن يعلم على البعض يحكم ويجب من ذلك أن يكون
 التمهيد بالكلية فإما أن يكون صوابه في مجموع الجمالي فإما مع أن يصدق

هذا الحكم في التمهيد على الطبيعة الجزئية المذكورة ومصلحة التمهيد لأنك
 بالتمتع على كلية الحكم ولا على جزئيه بل يحصل كل واحد منهما ولا يخلو في حيث
 الأمر من أحد مناهما كما مر في السلب عن الكل لكن الكلية منها تسلب الجزئية
 من غير عكس فالجزئية مبادئة في كل حال والكلية باقية على الأحوال فإذا
 نفى الطبيعة للحكم على البعض بالقطع كما كان في الخصومين الجزئيين ومما
 السبب لكونها في قوة الجزئية وإنما قيل في قولنا لا تاليت ذلك بالتمتع على
 ذلك بل بالفعل والعامل الذي يحكم بأن دلالة الأمر مفعولة في العلوم
 مطلقا ضد ما ظهر إلى أن يحكم بأن من الدلالة في دلالة الأمر والعامل
 الكتاب ظاهرة ولما بين أن التمهيد في قوة الجزئية وكانت الشخصيات بما لا ينفك
 بها في العلوم فإذا انحصرت في الخصومات الأربع **إشارة إلى حصر**
الشرطيات وإشهادها والشرطيات أيضا ويوجد فيها أمثال وحدها
 إذا قلت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وظن دائما أن يكون
 البتة دائما أو يكون فردا عند حصر التخصيص الموجب وقد قلت
 البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وظن ليس ببتة دائما أن يكون
 الشمس طالعة أو يكون النهار موجودا عند حصر التخصيص الكلّي التام
 وإذا قلت قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالسماء مغيمة وظن قد يكون
 دائما أن يكون في الدار زيد وإنما أن يكون فيها عمرو عند حصر التخصيص الجزئي
 الموجب وإذا قلت ليس كلما كانت الشمس طالعة فالسماء مغيمة وظن ليس
 دائما أن يكون في الدار زيد وإنما أن يكون فيها عمرو عند حصر التخصيص الجزئي التام

حسب الشرطيات وإما لها لا يتعلق بحال اجزائها في الحضور والافتقار بل
بحال التعلق بالافتقار فإن الحكم بتغيره من غير ما أو شخصه يقتضي الحضور والحكم
المتغير من غير بيان تغييره أو شخصه يقتضي الافتقار وتفيد الحكم بحال لا يحصل الحركة
يقتضي للضرورة وإنما يلحق ذلك على التفصيل فإن نقول كلية الحكم الإيجابيات
في المسئلة الزمنية ليست بتكريرات الوضوح بل بحصول الثاني عند وضع
المقدرة في جميع أوقات الوضوح ولا بد لك ويحذر بل ويغير الأحوال التي
يمكن ومنها مع وضع المقدرة فإننا إذا قلنا كلما كان زيد يكذب فقد تحرك فلست نأخذ
فيه إلى أن هذه النتيجة إنما يحصل في مرات غير معدودة بل يزيداتها إنما يحصل
في جميع أوقات كتابته ولا تقتصر عليها أيضا بل يزيد مع ذلك أن كل حال يمكن
أن يترتب مع كونه كتابا مثل كونه قائما أو قاعدا أو كونه الشمس طالعا أو كونه الخمار
ناهيا أو غير ذلك مما لا يشأه فان حركة اليد مماثلة مع الكتابة في جميع تلك
الأحوال بشرط كون تلك الأحوال ممكنة مع وضع الكتابة وإذا كانت كليلة هذه
بغيره أن تكون في بعض الأحوال من غير تعرض لباقيها ومثال ما يختص ببعض
الأحوال قولنا قد يكون إذا كان هذا جونا فهو إنسان فان ذلك يلزم حال كونه
ناظرا دون سائر الأحوال والتأليه أعني لأن ذلك لا سبالة الزود على قياس
ذلك في أباين وأما تأليه الزود فان لا يكون الزود الإيجابي إنما الكلي
أو الجزئية صادقا بل التباين أما إيجاب من غير زود أو سلب بحسب ما يقتضيه
التقابل وأما كلية الحكم الإيجابي في الاتفاق في تغيير أوقات صدق الثاني
مع صدق المقدرة فخطب بالاتفاق من غير اشتراط المقدم الثاني وجنبا لغيرها

وكلية الحكم السلب أعني اتفاق السلب لا سلب الاتفاق هي أن لا يكون الثاني
صادقا مع المقدرة في شيء من الأوقات اتفاقا من غير زود وجنبا على قياسه
وقس سلب الاتفاق على سلب الزود وأما الافتقار في جميع ذلك فيترك النعم
والشخص والخصوص على قياسه **واعلم** أن وجود الحكم الكلي في الأوقات
مستدرك وأما كلية الحكم الإيجابي في التفصيل فوجود الثاني في جميع الأوقات
والأحوال وذلك إنما يكون لكون اجزائها متعادلة بالذات وجنبا أن تكون بالقياس
في بعض الأوقات والأحوال كما يكون مثلا بين أن زيد والناس في كل حال لا يكون
للتساوي وجه دون سائر الأحوال وإنما له على قياس ذلك وأما سلب التعداد
فقد يقتضي أما صدق الاجزاء معا أو كنهها معا أو صدق بعضها وكذب البعض
من غير أن يقتضي صدق هذا وكذب ذاك صدق هذا وهذا ما يقتضيه
التطرية في مورد ما دون موارد ما ومصلحة كل واحد منها على ما ذكره في الكتاب
إشارة إلى تركيب الشرطيات من الحملات يجب أن يعلم أن الشرطيات
كلها تختل إلى الحملات ولا تختل في أول الأمر إلى اجزاء بسيطة وأما
الحملات فأنها هي التي تختل إلى البسيط أو ما في قوه البسيط أو لا تختل
والحملة إما أن يكون جزأها بسيطين كقولنا الإنسان مشاء أو ما في قوه
البسيط كقولنا الحيوان الناطق المأث مشاء أو مستعمل بفعل فاعله وإما
هذا في قوه البسيط لأن المراد به شيء واحد في ذاته أو معنى يمكن أن يعبّر
عنه بلفظ واحد قد ذكرنا أن المركبات من المفردات هي الحملات والتركيب
بعد التركيب الأول من المركبات هي الشرطيات فيجب أن تختل الشرطيات

إلى المركبات الأولى قبل إيجالها إلى المفردات وأما الحملات فإنها تخل إلى
المفردات لا غير وألفاظ الكتاب عينه عن الترخ **اشارة إلى المعدول**
والتحصيل قدما كان التركيب من حرف التلب مع غيره كمن يقول زيد هو غير
بصير كما كانت الدلالة أو لا على الأمور الثبوتية وبوتها على غير الثبوتية
كان من الواجب إذا صيدنا الدلالة على أمور غير ثبوتية أن نورد الألفاظ الثبوتية
فنعدل بها بأدوات التلب إلى تلك الأمور التي هي غير ثبوتية فإن كان من غير
تلك الأمور أن يدل عليها بالفاظ مؤلفة كالأقوال فليصف أداة التلب
إلى تلك الأقوال كما مر في القضايا السالبة والموجبة وإن كان من جنسها
أن يدل عليها بالفاظ مفردة فليركب أداة التلب مع المفردات الثبوتية التي
نعالها كقولنا لا بصير أو غير بصير بازاء قولنا البصير في الأسماء وما صح ولا يصح
بازاء صح و صح في الأفعال ويكون حكم تلك المركبات حكم المفردات وهي
التي تستحق المعدولة ومقابلتها الحالية عن أداة التلب بازائها محملة وبسطة
ولما استمر هذا القانون استعمل هذا التركيب في غير الثبوتيات أيضا كالإعني
ولأن ال على فإن الثبوتيات **قول لم** ونعني بصير البصير الأعني أو معنى
اعترفته ولما كانت بعض الأعداد المتعابلة للكتاب أسماء محملة في اللغات
كالعنى والتكون والتكون دون بعض وكان الجميع في الحاجز إلى العبارة
متساوية فاستعمل بعضهم على الإطلاق تلك الألفاظ أعني المعدولة في الدلالة
على الأعداد وأجزاء بعضها على ما يستعمله الإخباراء على من إجلالها على
مقابل التحملة مطلقا وكان غير البصير يدل على الأعني عند الطائفة الأولى

وعلى كل ما ليس بصيرا أي ثبوتيا كان عند الآخر وأخذ بعض المنطقيين هذا
التنازع موضع بحث في هذا العلم **قول لم** وبالحمل أن يجعل الترخ البصير
ويخرج كتي واحد ترتيبه أو تلبه فيكون الغير وبالحمل حرف التلب
جزء من المحمول فإن أثبت المجموع كان إثباتا وإن سلبه كان سلبا كما
نقول زيد ليس غير بصير **يريد** أن اللفظ المعدول لما كان بازاء اللفظ المفرد
كان حكمه حكمه في التركيب وكما كان إيجاب الشرطية وسلبها يجب ثبوت
الانقيال أو العناد ونفيهما لا يجب كون أجزاءها موجبة أو سالبة فذلك
مهما تكون القضية إيجابية إذا كانت حكمة بثبوت المحمول المعدول للموضوع
وسلبية إذا كانت حكمة بنفيه عنه **قول لم** ويجب أن يعلم أن يحق كل ضئيد
حتمية أن يكون لها مع معنى المحمول والموضوع معنى الإجماع بينهما وهو ثابت
معينهما وإذا توخى أن يطابق اللفظ المعنى يبدد استحقاق هذا الثالث لفظا
ثابتا يدل عليه وقد حذف ذلك في لغات كما حذف نارة في لغة العرب
أملا لقولنا زيد كاتب وجهه أن يقال زيد هو كاتب وقد لا يمكن حذف
في بعض اللغات كما في الفارسية الأصلية است في قولنا زيد دبر است
وهذه اللفظة تستحق رابطة **يريد** إلى تعيين ما يربط بأجزاء القضية
بعضها ببعض فإن الإيجاب والتلب يعلنان بثبوت الأرباط ونفيه
ليحقق من ذلك الفرق بين التلب والمعدل واعلم أن الرابطة في المعنى أداة
لأن معناها إنما تحصيل في أجزاء القضية إلا أنها قد يبدعها نارة بصيغة
إنهم كما يقال زيد هو كاتب وقد يبدعها نارة بصيغة كذا وجوده كما يقال

زِيدُ يَجْعَدُ أَوْ يَكُونُ كَاتِبًا وَيُحَذِفُ نَارَةً فِي بَعْضِ اللَّفَافَاتِ كَمَا يُقَالُ زِيدُ كَاتِبًا وَالْكَاتِبُ
 قَدْ تَشْمَلُ عَلَيْهَا وَلِذَا لِكَ تَرْبِطُ لِنَاثِمَا بَعْدَهَا كَمَا مَرَّ وَلَا يَخْتِاجُ مَعَهَا إِلَى رَابِطَةٍ أُخْرَى
 كَمَا فِي قَوْلِنَا قَاتٍ زِيدٌ وَكَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ الْمُسْتَفْعَةُ مِنْهَا إِذَا وَفِيتْ مَوْضِعُهَا فَالْفَتْحُ
 الْخَالِيَةُ عَنْهَا أَمَّا بِالطَّبَعِ أَوْ بِالْحَذَفِ ثَانِيَةً وَالتَّشْمِيلُ عَلَيْهَا مُعَايِرَةٌ لِلْوَسْوَغِ وَالْجَمْعِ
 ثَلَاثِيَةً **وَالْفَاضِلُ** اعْتَرَضَ عَلَى الشَّيْخِ بَأَنَّ قَاتِ الْكَاتِبِ يَفْتَعِي الْأَرْبَاعَ
 بَيِّنُهُ لِنَاثِمُهُ إِذْ هُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُسْتَفْعَةِ فَقَوْلُهُ وَيَحْتَجُّهُ أَنْ يُقَالَ زِيدٌ هُوَ كَاتِبٌ لَيْسَ
 بِصَحِيحٍ بَلْ أَمَّا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ وَيَحْتَجُّهَا وَفِي هَذَا الْأَعْرَاضِ
 لِأَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يَرْبِطُ لِنَاثِمُهُ بِفَاعِلِهِ دُونَ مَا عَدَاهُ وَالْفَاعِلُ لَا يَفْعَلُ الْفِعْلَ
 فِي الْعَرَبِيَّةِ هُوَ لَا يَرْبِطُ لِنَاثِمُهُ بِاسْمٍ يَفْعَلُهُ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ كَالْمَبْدَأِ وَغَيْرِ
 قَاتِ زِيدٌ يَخْتِاجُ فِي أَنْ يَرْبِطُ بِالْمَبْدَأِ مِثْلًا إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ إِلَى رَابِطَةٍ أُخْرَى غَيْرَ الَّتِي
 يَشْمَلُ عَلَيْهَا نَفْسُهُ وَكَيفَ لَا هُوَ مَوْضِعٌ مِمَّا كَ مَوْضِعِ اسْمٍ جَامِدٍ فَلَوْ كَانَ بِذَلِكَ قَوْلُهُ
 زِيدُ كَاتِبٌ زِيدٌ يَكْتُبُ مِثْلًا لِحَالِي يَكُونُ الْحُمُولُ هُوَ الْفِعْلُ نَفْسُهُ لَكَانَ إِسْنَادُ حَالِهِ
 أَنْ يُقَالَ زِيدٌ هُوَ يَكْتُبُ لِأَنَّ إِسْنَادَ يَكْتُبُ إِلَى زِيدٍ الْمَقْدَمِ عَلَيْهِ لَيْسَ إِسْنَادُ
 الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ الَّذِي يَرْبِطُ لِنَاثِمُهُ بِهِ بَلْ هُوَ إِسْنَادُ الْحَالِ إِلَى الْمَبْدَأِ وَالْفِعْلُ
 هَهُنَا مَعَ فَاعِلِهِ بِمَنْزِلَةِ خَيْرٍ مُفْرَدٍ مُرَبُوطٍ عَلَى مُبْدَأٍ بِرَابِطَةٍ غَيْرِ مَا بِهِ ارْتِطَابُ الْفِعْلِ
 بِفَاعِلِهِ **قُلْ** فَإِذَا ادْخَلَ حَرْفَ التَّسْلِيلِ عَلَى الرَّابِطَةِ فَصِلَ مِثْلًا زِيدٌ لَيْسَ هُوَ
 بَصِيرٍ أَفْعَدَ دَخَلَ التَّغْيِي عَلَى الْأَحْجَابِ فَرَفِيقَهُ وَسَلَبَهُ وَإِذَا ادْخَلَ الرَّابِطَةَ عَلَى حَرْفِ
 التَّسْلِيلِ جَمَلُهُ جُنَّ مِنْ أَمْرِ الْحُمُولِ فَكَانَتْ الْقَضِيَّةُ إِجَابًا بِمِثْلِ قَوْلِنَا زِيدٌ هُوَ غَيْرُ
 بَصِيرٍ وَبِمَا تَضَاعَفَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ زِيدٌ لَيْسَ هُوَ غَيْرُ بَصِيرٍ فَكَانَتْ الْأَوَّلُ

دَاخِلَةٌ عَلَى الرَّابِطَةِ لِلتَّسْلِيلِ وَالثَّانِيَّةُ دَاخِلَةٌ عَلَيْهَا الرَّابِطَةُ بِجَاعِلَةٍ إِيَّاهَا جَزَاءً
 مِنَ الْحُمُولِ فَالْقَضِيَّةُ الَّتِي يَحْمُولُهَا هَكَذَا تَسْتَعِي مَعْدُولَةٌ وَمُغْيَرَةٌ وَغَيْرُ مَحْمُولَةٍ
أَمَّا أَنَّ الرَّابِطَةَ إِذَا تَعَيَّنَتْ سَهْلَ الْفَرْقِ بَيْنَ السَّالِبَةِ وَالْمُوجِبَةِ الْمَعْدُولَةِ
 لِأَنَّ إِدَاءَ التَّسْلِيلِ لَنْ تَعْدَتْ إِفْعَضَتْ رَفْعَ الرَّابِطَةِ صَارَتْ الْقَضِيَّةُ سَالِبَةً
 وَإِنْ تَأَخَّرَتْ جَمَلُهَا الرَّابِطَةُ مِنْ أَمْرِ الْحُمُولِ صَارَتْ مَعْدُولَةً وَإِنْ تَضَاعَفَتْ
 وَتَحَلَّلَ الرَّابِطَتَيْنِ صَارَتْ سَالِبَةً مَعْدُولَةً أَمَّا فِي الثَّانِيَّةِ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَمَّا
 بِالثَّانِيَّةِ أَوْ بِالْأَمِطِلِ لِحَالٍ أَنْ وَفَّ عَلَى نَاثِمِ الْأَدَانِ كَمَا يُقَالُ فِيهِ اخْرِجْ مِنْ بَيْتِ
 بِالْتَّسْلِيلِ وَغَيْرِ الْمَعْدُولِ قَوْلُهُ تَسْتَعِي مَعْدُولَةٌ **أَوَّلُ** وَبَعْضُهُمْ يُسَمُّونَ مَعْدُولَ
 الْقَضِيَّةِ مَعْدُولَةً مَسْنُوبَةً إِلَى الْمَعْدُولِ الَّذِي هُوَ الْمَفْعُولُ **قُلْ** وَقَدْ يُسَمَّى ذَلِكَ
 فِي جَانِبِ الْمَوْضُوعِ **أَيْضًا وَذَلِكَ** لِقَوْلِنَا غَيْرَ الْبَصِيرِ أَيُّ إِلَّا أَنَّ الْقَضِيَّةَ الْمَعْدُولَةَ
 إِذَا أُطْلِفَتْ فَهِيَ عَنْهَا مَعْدُولَةٌ الْحُمُولِ وَهَذِهِ إِنَّمَا تُفَعَّلُ بِالْمَوْضُوعِ وَتَقْبَلُ الْجَمْعَ
 فِي هَذَا التَّصْنِيفِ لِقَوْلِنَا ثَانِيَةً بِالسَّالِبَةِ غَيْرَ الْأَوَّلِ **قُلْ** فَإِنَّمَا أَنْ لَيْسَ
 بِذَلِكَ عَلَى الْعَدَمِ الْمَقَابِلِ لِلْمَلَكَةِ أَوْ عَلَى غَيْرِ حَتَّى يَكُونَ غَيْرَ بَصِيرٍ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْإِعْنَى
 فَطَرِ أَوْ عَلَى كُلِّ فَايِدِ الْبَصِيرِ مِنَ الْحَيَوَانِ وَلَوْ طَبْعًا أَوْ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْهُ فَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى
 الْمُنْطِقِيِّ بَلْ عَلَى اللَّغَوِيِّ بِحَبِّ لُغَةٍ لُغَةٍ **فَذَكَرْنَا** الْخِلَافَ فِي أَنَّ الْمَعْدُولَ
 كُنْزِ الْبَصِيرِ يُطْلَقُ عَلَى عَدَمِ الْمَلَكَةِ كَالْإِعْنَى أَوْ عَلَى مَا لَيْسَ بِبَصِيرٍ أَيُّ حَتَّى كَانَ
 وَكَانَ فِي الْخِلَافِ إِعْدَامُ الْمَلَكَةِ عَلَى مَعَانِيهَا إِسْنَادُ خِلَافٍ يَعْدُ الْأَتَقَاتِ
 عَلَى تَقْصِيرِ الْعَدَمِ يَعْدَمُ شَيْءٌ فِي مَوْضُوعٍ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُقَرَّبَ بِذَلِكَ الَّتِي
 فَذَكَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْمَوْضُوعَ الْمَذْكُورَ هُوَ مَوْضُوعٌ شَخْصِيٌّ وَالْإِعْنَى لَا يُطْلَقُ

إلا على من شأنه أن يكون بصيرا من أشخاص الحيوانات وبعضهم إلى أنه
موضوع نوعي أو جنسي والأعني يطلق مع ذلك على الآلة الذي ليس
من شأن شخصه أن يكون بصيرا لكن من شأن نوعه ذلك وعلى فائدة البصير
من الحيوانات طبعها كالبصير والخلد الذين ليس من شأن نوعهما أن يكونا بصير
لكن من شأن جنسهما ذلك فالذين يعملون المعدول على عدم الملكة يطلقون
على أحد هذه الألفاظ وأما الذين يعملون على ما يقال الحصيل يطلقونه عليها وعلى
ما هو اعتمدها كالجنادب مثلا وبالحمل على ما ليس بصير يطلقها والشيخ بين أن
هذا البحث لا يفتقر بالمنطق بل هو بحث لغوي يمكن أن يختلف بحسب اللغات
والاصطلاحات **قوله** وإنما يلزم المنطقي أن يضع أن حرف السلب إذا تأخر
عن الرابطة أو كان مربوطا بها كيف كان فإن الغضبية إثبات صادقة كانت
أو كاذبة وإن الإثبات لا يمكن إلا على نائب متمثل في وجود أو غير فثبت
عليه الحكم بحسب ثباته وأما النفي فيصح أصناف غير الثابت كان كونه غير ثابت
واجبا أو غير واجب **قوله** بيان ما يلزم المنطقي في هذا النوع وهو بيان الفرق
بين المعدول والسلب بحسب اللفظ وبحسب المعنى أما بحسب اللفظ فيقتدر
الرابطة على السلب والآخر عنه كأمس وقد أفاد بقوله أو كان مربوطا بها كيف كان
أن الاعتبار في المعدول إنما هو برباطها بحرف السلب بالرابطة على الموضوع
سواء تأخر الحرف عن الرابطة كما في لغة العرب أو تقدم عليها كما في لغة الفرس
في مثل قولهم زيد نائبات وأما بحسب المعنى فإن موضوع الموجبة متباعدة
كانت أو محتملة يجب أن يكون شيئا تابعا عند من يحكم بالواجب عليه وموضوع

التالية لا يجب أن يكون كذلك وذلك لأن غير الثابت لا يصح أن يثبت له
شيء ويصح أن ينفي عنه كزيد المعدول فإنه لا يصح أن يقال إنه حي ويصح أن يقال
ليس حي لأنه ليس بوجوده فلا يكون حيا وذلك الثبوت لا يجب أن يكون حيا
فقط أو ذهنيا فقط كما مر بل يكون شوائعا ما يحتمل لجميع أقسام الثبوت غير حيا
بشيء منها وأما موضوع التالية فيجوز أن يكون شوائعا ويجوز أن يكون عدائيا
كان ممكن الثبوت أو متباعدة فالسالية اعتمدا ولا الموضوع من الموجبة ولا جمل
ذلك تكون السالية البسيطة اعتمدا من الموجبة المعدولة إذا شاركها في الأجزاء
وكذلك السالية المعدولة من الموجبة البسيطة والاعتمادات التي أوردتها
القائيل الشارح على ذلك لما لم تكن فادحة في هذا البيان بل كانت معارضا
وجها مبينة على أصول غير متباعدة وكان الاشتغال بها مما يؤدي إلى الأخطاء
ولا ينبغي من بد فإين اعتمدا عنها **إشارة إلى الغضا بالشرطية اعلم**
أن المتصلات والمنفصلات من الشرطيات قد تكون مؤلفة من جملتين
ومن شرطيات ومن خلط لما كانت الشرطيات مؤلفة من ضابا لا من
مفردات وكانت الغضا بالثلاثة جملية ومتصلة ومنفصلة والواقعة منها
في كل شرطية ثنتان فالألف كل شرطية متصلة كانت أو منفصلة بشرط
أن تكون المنفصلة أيضا ذات جزئين إنما يمكن أن تقع على شئ أو جملتين متباعدتين
الأجزاء وهي التي تكون مؤلفة من جملتين أو من متصلة أو من منفصلة
وذلك متباعدة الأجزاء وهي التي تكون من جملية ومتصلة أو من جملية ومنفصلة
أو من متصلة ومنفصلة وكل واحد من الثلاثة الأجزاء تقع في المتصلة وحدها

عَلَى وَجْهَيْنِ مُتَعَاكِسَيْنِ فِي التَّرْتِيبِ لِاخْتِلَافِ جَوَاهِرِهَا بِالطَّبْعِ فَيَكُونُ لِتَالِفِ
 الْمُتَعَيِّلَةِ لَيْعَةً أَوْجَعُ وَلِتَالِفِ الْمُتَفَصِّلَةِ نَيْسَةً أَوْجَعُ **أَمْثَلُ الْمُتَعَيِّلَاتِ**
 وَهِيَ مِنْ جَمَلَتَيْنِ كَقَوْلِنَا إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالْتِهَارُ مُوجُودٌ **وَمِنْ مُتَعَيِّلَتَيْنِ**
 كَقَوْلِنَا إِنْ كَانَ كَلَمًا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالْتِهَارُ مُوجُودٌ فَكَانَ إِذَا كَانَ الْتِهَارُ
 مَبْدُومًا فَالشَّمْسُ غَائِبَةٌ **وَمِنْ مُتَفَصِّلَتَيْنِ** كَقَوْلِنَا إِنْ كَانَ الْيَدُّ إِتْمَانًا وَجَوَابًا
 فَدُفْعُ الْيَدِّ الْكَوَاكِبِ إِتْمَانٌ وَجَوَابٌ فَإِنَّمَا وَدُ **وَمِنْ جَمَلِيَّةٍ وَمُتَعَيِّلَةٍ** كَقَوْلِنَا إِنْ كَانَتْ
 الشَّمْسُ طَالِعَةً لَوُجُودُ الْتِهَارِ فَإِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالْتِهَارُ مُوجُودٌ **وَمِنْ عَكْسِيَّتِهِمَا**
 لَيْكُنْ قَوْلُنَا ذَلِكَ **وَمِنْ جَمَلِيَّةٍ وَمُتَفَصِّلَةٍ** كَقَوْلِنَا إِنْ كَانَ الشَّيْءُ ذَائِعَةً فَهُوَ
 إِتْمَانٌ وَجَوَابٌ فَإِنَّمَا وَدُ **وَمِنْ عَكْسِيَّتِهِمَا** لَيْكُنْ قَوْلُنَا **وَمِنْ مُتَعَيِّلَةٍ وَمُتَفَصِّلَةٍ** كَقَوْلِنَا إِنْ كَانَ
 إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالْتِهَارُ مُوجُودٌ فَكَانَ أَمَّا الشَّمْسُ طَالِعَةً وَأَمَّا الْتِهَارُ مُوجُودٌ
وَمِنْ عَكْسِيَّتِهِمَا لَيْكُنْ قَوْلُنَا **وَمِنْ جَمَلَتَيْنِ** كَقَوْلِنَا إِذَا كَانَ الْيَدُّ
 إِتْمَانًا وَجَوَابًا فَإِنَّمَا وَدُ **وَمِنْ مُتَعَيِّلَتَيْنِ** كَقَوْلِنَا إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً
 فَالْتِهَارُ مُوجُودٌ وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالْتِهَارُ مُوجُودٌ **وَمِنْ**
مُتَفَصِّلَتَيْنِ كَقَوْلِنَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْيَدُّ إِتْمَانًا وَجَوَابًا وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ إِتْمَانًا
 وَأَمَّا مُتَعَيِّلَتَيْنِ وَجَوَابَيْنِ **وَمِنْ جَمَلِيَّةٍ وَمُتَعَيِّلَةٍ** كَقَوْلِنَا إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ الشَّمْسُ
 طَالِعَةً لَوُجُودُ الْتِهَارِ وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَالْتِهَارُ مُوجُودٌ **وَمِنْ جَمَلِيَّةٍ**
 وَمُتَفَصِّلَةٍ كَقَوْلِنَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ ذَائِعَةً وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ ذَائِعَةً إِذَا كَانَ الْيَدُّ
 وَدُ **وَمِنْ مُتَعَيِّلَةٍ وَمُتَفَصِّلَةٍ** كَقَوْلِنَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ إِذَا كَانَ الْيَدُّ وَدُ
 وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الْيَدُّ إِتْمَانًا وَجَوَابًا **هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ** مُهْمَلَاتٌ مُوجِبَةٌ

مُؤَلَّفَةٌ مِنْ أَمْتَالِهَا وَقَدْ تَكُونُ شَخْصِيَّاتٌ وَتَحْصُورَاتٌ مُوجِبَاتٌ وَسَوَالِبٌ يَأْتِي
 بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَيَكُونُ وَجُوعُ التَّالِفِ وَلَمَّا كَانَتِ الشَّرْطِيَّاتُ مُؤَلَّفَةً بَعْدَ التَّالِفِ
 الْأَوَّلِ فِي تَكُونِ أَمَّا مَا لَيْعَةً فَإِنَّمَا إِنْ مِنْ جَمَلِيَّاتٍ أَوْ تَالِفَاتٍ إِنْ مِنْ شَرْطِيَّاتٍ مُؤَلَّفَةٍ
 مِنْ جَمَلِيَّاتٍ أَوْ تَالِفَاتٍ إِنْ مِنْ شَرْطِيَّاتٍ مُؤَلَّفَةٍ مِنْ شَرْطِيَّاتٍ مُؤَلَّفَةٍ مِنْ جَمَلِيَّاتٍ
 وَهَلْ تَجْرَأُ إِلَى مَا لَا يَنْبَازِلُهُ **قَوْلُنَا فَإِنَّكَ إِذَا فُلْتُ إِنْ كَانَ كَلَمًا كَانَتِ الشَّمْسُ**
طَالِعَةً فَالْتِهَارُ مُوجُودٌ فَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ طَالِعَةً وَإِنَّمَا أَنْ لَا يَكُونَ الْتِهَارُ
مُوجُودًا ضِدُّ رَكْبَتِ مُتَعَيِّلَةٍ مِنْ مُتَعَيِّلَةٍ وَمُتَفَصِّلَةٍ وَإِذَا فُلْتُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ
 إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالْتِهَارُ مُوجُودٌ وَإِنَّمَا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً
 فَالْتِهَارُ مُوجُودٌ **ضِدُّ رَكْبَتِ الْمُتَفَصِّلَةِ مِنْ مُتَعَيِّلَتَيْنِ** وَإِذَا فُلْتُ إِنْ كَانَ هَذَا عَدَدًا
 فَهُوَ إِتْمَانٌ وَجَوَابٌ وَإِنَّمَا وَدُ **ضِدُّ رَكْبَتِ الْمُتَعَيِّلَةِ مِنْ جَمَلِيَّةٍ وَمُتَفَصِّلَةٍ** وَعَلَيْكَ أَنْ يَكُونَ
 مِنْ مَشْكُ سَائِرِ الْأَقْسَامِ **إِنْ قَضَرَ الشَّيْءُ مِنْ التَّالِفَاتِ النِّسْبَةَ وَالنِّسْبَةَ**
 عَلَى إِبْرَادِ أَمْتَالِهَا أَمَّا مُتَعَيِّلَةٌ مُهْمَلَةٌ مِنْ مُتَعَيِّلَةٍ كَلِيَّةٍ وَمُتَفَصِّلَةٍ مُهْمَلَةٍ
 كَلَمًا مُوجِبَاتٌ فَإِنَّمَا مُتَعَيِّلَةٌ مُهْمَلَةٌ مُوجِبَةٌ مِنْ مُتَعَيِّلَتَيْنِ مُهْمَلَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا
 مُوجِبَةٌ وَالْأُخْرَى سَائِلَةٌ وَإِنَّمَا مُتَفَصِّلَةٌ مُهْمَلَةٌ مِنْ جَمَلِيَّةٍ شَخْصِيَّةٍ وَمُتَفَصِّلَةٍ
 مُهْمَلَةٍ كَلَمًا مُوجِبَاتٌ **وَالْفَاضِلُ** التَّالِفُ رَافِعٌ فَإِنَّمَا إِنْ تَالِي الْمَشَالِي الْأَلَى
 وَقَوْلُنَا كَانَ كَلَمًا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالْتِهَارُ مُوجُودٌ فَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ طَالِعَةً
 وَإِنَّمَا أَنْ لَا يَكُونَ الْتِهَارُ مُوجُودٌ إِيحَى أَنْ تَكُونَ مُتَفَصِّلَةٌ مُؤَلَّفَةٌ مِنَ الشَّيْءِ وَلَا يَنْبَرِ
 يَنْبَرِغُهُ وَهِيَ تَكُونُ مَا يَنْبَرِغُ الْخَلْقُ فَإِنَّمَا الشَّيْءُ لَوَارِغٌ مَعَ ارْتِفَاعِ لَوَارِغِهِ الَّذِي
 يَنْبَرِغُ مَعَهُ يَنْبَرِغُ لَوَارِغُ الْغَيْضَانِ مَعًا وَهُوَ يَحَالُ وَلَا تَكُونُ مَا يَنْبَرِغُ الْجَمْعُ إِنْ كَانَ

لا بد ان يفيض عن التفيض وتكون مائة له ان كان مساويا وانما يجب ان يكون
تالي المثال الاول هذه المتصلة دون غيرها لان المتدبر فيه يتبعى استلزام
طلوع الشمس لوجود النهار وانما لا يخلو من طلوع الشمس ولا طلوعها فاذن لا
من لا طلوع الشمس ووجود النهار لا يلزم لطلوعها فالتردد بين المتدبر ونقيضه
الذي هو انقيال يحتمل استلزام التردد بين تفيض المتدبر ولا ريب عنه الذي
هو لا تفيض ال المذكور قال والمتصلة التي اورد ما الشيخ مؤلفه من التي
ولم تدبر نقيضه لانها مؤلفه من طلوع الشمس ولا وجود النهار وليس لا وجود
النهار لانها لا اطلوع الشمس لان رفع التالي لا يلزم رفع المتدبر بل لا يخلو
فاذن هو هو او اورد الشيخ نظرا الى المادة فان المتدبر والتالي في المثال
متساويان ويصدق الانقيال بين اي جزئيه اتفق مع تفيض الاخر هذا ما اورد
القاضيل الشارح عليه ويمكن ان يراض بان هذا التالي يجب ان تكون متصلة
مؤلفه من التي وتفيض لانها على ما اورد الشيخ وانما يجب ان يكون التالي
المذكور هذه المتصلة لان المتدبر يتبعى استلزام طلوع الشمس لوجود النهار
ويمنع اجتماع طلوع الشمس مع لا طلوعها فاذن يمنع اجتماع طلوعها مع لا وجود
النهار المستلزم لا طلوعها فالتردد بين المتدبر ونقيضه الذي هو انقيال
يحتمل استلزام التردد بين المتدبر ومثل نقيضه الذي هو لا تفيض
المذكور والتي اورد ما الشارح مؤلفه من التي ولا ريب نقيضه وهما متكافئان
فاذن هو هو او اورد الشارح نظرا الى المادة وانما يلزم من هذا التعليل انه
انضاف الى متدبر المتصلة الاولى متصلة تتبعها وتبع متصلة خفيفة مؤلفه

من متدبر ذلك المتدبر ونقيضه وعرض باضافة متصلة اليه بنوع
ايضا المتصلة الحقيقية المذكورة وهو اعني الشارح ربح الاولى على الاخر غير
تجنان والتحقيق في ذلك ان المتصلة اللزومية يلزمها متصلة مائة للجمع
دون التخلو من عين المتدبر ونقيض التالي وهي التي اورد ما الشيخ ومتصلة تالي
التخلو دون الجمع من تفيض المتدبر وعين التالي وهي التي اورد ما القاضيل الشارح
ولا يلزمها متصلة خفيفة بحسب الصورة يبين ذلك اذا جيل الا ان في
المثال اعتر من المتدبر كذا اليد للكاتب ولا يخرج على الشيخ في ايراد احد الاخر
دون الاخر والمثال الثاني قوله اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فاما ان لا يكون ان كانت الشمس طالعة فالليل معدوم ويوجد في كثير من
الشيخ واما ان يكون ايضا وهو من هو التالي **قوله والمتصلات منها**
حقيقة وهي التي اورد فيها باما انه لا يخلو الا من احد الاقسام البتة بل يوجد
احد ما فطو هذه هي التي تمنع الجمع وتلكو وتحدث من التفسير الى الشيء
ونقيضه فان التفيضين هما اللذان لذاتهما لا يجتمعان ولا يرتفعان ولكن ربما
يورد بدل احد المتناقضين او كليهما معا وبما في الدلالة فتحتي المناضة فيها
كما يقال العدد اما زوج واما فرد **قوله وبما كان الانقيال الى جزئين**
وبما كان الى اكثر وبما كان غير داخل في المحر اما ما ينقل الى جزئين
فقد ذكرنا واما ما ينقل الى اكثر هو ان يورد بدل الاخر او ما ينقل الاخر
اليه من اجزاء الاجزاء فكل واحد اما تام واما زائد واما ناقص وهو يثبت
من قولنا انه اما تام واما غير تام وعبر التام اما زائد واما ناقص ولكن انما

انشئت سائر الاجزاء الى اجزاء اخر وتبلغ الاقسام ما بلغت وتكون مع ذلك
 جامعة ما فيه للجمع والخلق وتكون اصل الانشعاب في الكل من النشأة الى التفتت
قال القائل الشارح واعلم ان الذي يكون اجزاء الاقسام فيه اربعة اقسام
 ومع ذلك يكون محصورا هو غير موجود **وانا اقول** ليس لهذا عني وجه فان
 الاشكال محصورة في اربعة والكليات في خمسة ولعل النشأة التي وقعت
 الى من شجرة سبعة وليست كسفن من سائر النشج فاما ما كان غير داخل في الشجر
 فكلوا المصلحات المسطحة اما مثلث او مربع او خماسي وكذلك الى ما لا
قوله ومنها غير حشيفية مثل التي براد فيها باما معنى منع الجمع فخط دون منع
 انخلو عن الاقسام مثل قولك في جواب من يقول ان هذا التي حيوان شجرة انه
 اما ان يكون حيوانا واما ان يكون شجرة وكذلك جميع ما يشبه ومنها ما يراد
 فيها باما منع انخلو وان كان يجوز اجتماعها وهو جميع ما يكون بخلافه فودي الى
 حذف جزء من الاقسام الى التفتت وبراء لان بدله اذا لم يكن مساويا له بل
 اعمر مثل قولهم اما ان يكون زيد في الشجر واما ان لا يعرف اي واما ان لا يكون
 في الشجر ويلزم ان لا يعرف واما المثال الاول فقد كان المورد فيه ما انما يمكن
 مع التفتت ليس ما يلزم التفتت فكان يمنع الجمع ولا يمنع انخلو وهذا يمنع انخلو ولا
يمنع الجمع اذا حذف احد قسمي الاقسام الى التفتت واورد بدله ما لا يمان
 بل يكون اما اخر منه او اعمر حدث منقضية غير حشيفية ما فيه الجمع وحده
 او انخلو وحده اما الاول فلان التي لو اجتمع مع ما هو اخر من تفتت لزم منه
 اجتماع التفتتين فان ما هو اخر من التفتت يستلزم التفتت ولما اخل ان يستلزم

تفتت ولا يصدق معه ما هو اخر منه اخل ان يرتفع معا واما الثاني فلان
 التي لو ارتفع مع ما هو اخر من تفتت لزم منه ارتفاع التفتتين فان التفتت ايضا
 يرتفع بان ارتفاع ما هو اخر منه ولما اخل ان يصدق معه ما هو اخر من تفتت ولا
 يصدق معه التفتت اخل ان يجتمعا معا ومثال الاول ان نقول هذا التي
 اما حيوان او ليس بحيوان والشجر اخر من الاجزاء فورد بدله او نقول هذا
 التي اما شجر او ليس بشجر والحيوان اخر من الاجزاء فورد بدله يحصل منهما
 قولنا هذا التي اما حيوان او شجر ما يقع للجمع دون الخلو لانه لا يكون شجرة
 حيوانا وشجرا معا يمكن ان يكون غيرهما كالجمل وحيد يكون قد اوردنا بدله
 التفتت ما يمكن معه ويستلزمه لا ما يجب معه ويلزم لان الخاض يمكن ان يكون
 مع العام ويستلزمه ولا يجب ان يكون معه ويلزمه ومثال الثاني ان نقول
 زيد اما في الشجر او ليس فيه ولم يعرف اعمر من قولنا ليس في الشجر فورد بدله
 او نقول زيد اما عرف او لم يعرف وفي الشجر اعمر من قولنا عرف فورد بدله يحصل
 منهما قولنا زيد اما في الشجر واما لم يعرف ما يقع للخلو دون الجمع لانه لا يكون ليس
 في الشجر وقد عرف ويمكن ان يكون في الشجر ولم يعرف وحيد يكون قد اوردنا
 ما يلزم التفتت ويجب معه فان العام يلزم الخاض ويجب معه **واعلم** ان
 استبعاد التفتت اكثر من ان يحصى واما الاجزاء عند يستبعدان في جواب
 من يقول هذا التي شجر شجرة معا وذلك بان يراد عليه قوله اما بزيد التفتت
 فيما يقال هو اما شجر او شجرة اي اما هذا صادق او ذلك واما بزيد الكذب
 فيما يقال اما ان لا يكون شجرة واما ان لا يكون شجرة اي اما هذا كاذب او ذاك

وَكَيْفَ الْاَوَّلُ بِالْمَقَرَادِ مَا يَنْبَغِي لِلْجَمْعِ وَالْاَوَّلُ مَا يَنْبَغِي لِلْجَمْعِ وَكَيْفَ الْاَوَّلُ
 اِنْ شَاءَ الْجَمْعُ اَوْ مَعْنَى فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ وَيُضَافُ اِلَى مَا سَلَّمَ ذَلِكَ الْفَائِدَةُ
 مِنْ مِثْلِ خَلْقِ غَيْرِهَا بِجَمْعٍ مِنْ ذَلِكَ يَنْبَغِي مُتَّفَعَةً حَقِيقَةً **وَالْعِلَّةُ** اِنْ كَلِمَةٍ
 وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمُنْفَصِلَاتِ فَذَلِكَ فِي اللفظ مِنْ مَوْجِبِينَ كَوْنِهَا اِلَعْدَةِ اِمَّا
 ذَوْجٌ وَاِمَّا وَدٌ وَهَذَا الشَّيْءُ اِمَّا شَجَرٌ وَاِمَّا حَجَرٌ وَهَذَا الوجودُ اِمَّا ذَا اَمْرِ الوجودِ
 وَاِمَّا مَكْنِى الوجودِ وَمِنْ سَائِلِينَ كَوْنِهَا اِلَعْدَةِ اِمَّا لَيْسَ بِذَوْجٍ وَاِمَّا لَيْسَ بِوَدٍ
 وَهَذَا الوجودُ اِمَّا لَيْسَ بِذَا اَمْرِ الوجودِ وَاِمَّا لَيْسَ بِمَكْنِى الوجودِ وَهَذَا الشَّيْءُ اِمَّا اَنْ
 لَا يَكُونَ شَجَرًا وَاِمَّا اَنْ لَا يَكُونَ حَجَرًا وَمِنْ مَوْجِبَةٍ وَسَائِلَةٍ كَوْنِهَا اِمَّا اَنْ يَغْنَمَ
 بِمَنْسَابٍ اَوْ لَا يَغْنَمَ وَهَذَا اِمَّا اِنْشَاءً اَوْ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ وَهَذَا اِمَّا حَيَوَانٌ اَوْ لَيْسَ
 بِاِنْسَانٍ هَذَا مِنْ حَيْثُ اللفظِ وَاَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَلِلْحَقِيقَةِ لَا بُدَّ مِنْ اَنْ تَنَالَفَ
 مِنْ مَوْجِبَةٍ وَسَائِلَةٍ لِأَعْرِضٍ لِمَا تَرْتَبِعُهُ الْجَمْعُ يُمْكِنُ اَنْ تَنَالَفَ مِنْهُمَا وَيُمْكِنُ اَنْ تَنَالَفَ
 مِنْ مَوْجِبَتَيْنِ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ وَلَا يُمْكِنُ اَنْ تَنَالَفَ مِنْ سَائِلَتَيْنِ لِأَنَّ الْمَوْجِبَةَ
 لِلْحَقِيقَةِ لَا تَنَالَفُ مَعَهَا سَائِلَةٌ حَقِيقَةٌ وَمَا يَحْتَاجُ اِلَى اَنْ تَنَالَفَ مِنْهُمَا وَيُمْكِنُ
 اَنْ تَنَالَفَ مِنْ سَائِلَتَيْنِ لِأَنَّ التَّسَائُلَ يُمْكِنُ اَنْ تَكُونَ لِأَنَّهُ لِلْمَوْجِبَةِ وَلَا يُمْكِنُ
 اَنْ تَنَالَفَ مِنْ مَوْجِبَتَيْنِ لِأَنَّهَا لَهَا عَلَى مَا تَشْتَبِهُ لِلْحَقِيقَةِ وَهَذَا **قَوْلُهُ** وَذَلِكَ
 يَكُونُ لِعِلَّةِ الْحَقِيقَةِ اَصْنَافُ الْاَوْفَاءِ اَوْ دَنَاهُ هَهُنَا كَهَازِهِ بِرُبِّهِ الْمَوَاضِعِ
 الَّتِي يُشْتَبِهُ فِيهَا حُرُوفُ الْعِنَادِ وَلَا يَرَادُ مَعَ الْجَمْعِ اَوْ اَخْلُو مِثْلَهُ نَقُولُ وَآيَةُ اِمَّا
 نَبِيًّا وَاِمَّا عَمْرًا اَحَدٌ تَشْكُ فِي رُؤْيَاهُمَا وَنَقُولُ اِلَعْدَالُ اِمَّا اَنْ يَعْبُدَ اللهَ وَاِمَّا
 اَنْ يَنْفَعِ النَّاسَ اَيُّ غَالِبِ اَحْوَالِهِ هَذَا اِنْ اَلْعِلَالِ وَهَذَا تَمَّ يَتَعَلَّقُ بِاللُّغَةِ **قَوْلُهُ**

وَبِحَيْثُ عَلَيْكَ اَنْ تُجَرِّي اَمْرَ الْمُنْفَصِلِ فِي الْحَصْرِ وَالْاَهْمَالِ وَالنَّهْضِ وَالْعَكْسِ
 تُجَرِّي اَلْحَمَلِيَّاتِ عَلَى اَنْ يَكُونَ الْمَقْدَمُ كَالْمَوْضُوعِ وَالنَّهْضُ كَالْحَمُولِ **هَذَا**
 بَيَانٌ كُلِّيٌّ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُنْفَصِلَاتِ وَهُوَ اِلَعْدَالُ عَلَى الْحَمَلِيَّاتِ فَإِنْ يُمْكِنُ مَا فِي جَمْعٍ
 ذَلِكَ وَاحِدٌ وَهَذَا الْحَصْرُ وَالْاَهْمَالُ مِنْ ذَلِكَ وَسَيَحْتَجُّ بَيَانُ النَّهْضِ وَالْعَكْسِ
 فِي مَوْضِعِهِ اِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى وَفِي مَعْنَى النَّهْضِ اَمْرَ الْمُنْفَصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ وَاَمْرَ
 الْمُنْفَصِلِ ذِي الْجَزْأَيْنِ يُجَرِّي اَمْرَ الْحَمَلِيَّاتِ فِي جَمْعٍ ذَلِكَ اِلَّا الْعَكْسَ فَإِنَّ
 الْعَكْسَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ لَعْدَالُ اَمْرًا بِأَجْزَائِهِ بِالطَّبْعِ **اِشَارَةٌ اِلَى هَيْئَاتِ لُحْنِ**
الْفَضَائِلِ وَتَجَمُّلِهَا اِحْكَامًا خَاصَّةً فِي الْحَصْرِ وَغَيْرِهِ الْاَوَّلُ فِي اَلْحَقِّ
 لُحْنُ الْهَيْئَاتِ بِالْفَضَائِلِ اِلَّا اَنْ الْمُنْفَعِي لِمَا كَانَ نَظَرُهُ بِالْفَضَائِلِ الْاَوَّلِ فِي الْمَعَانِي
 اِشَارًا اِلَى الْهَيْئَاتِ دُونَ الْاَدْوَابِ **قَوْلُهُ** اِنَّهُ مُدْرِكٌ فِي اَلْحَمَلِيَّاتِ لَفْظُهُ اَمَّا
 فَيَقَالُ اِمَّا يَكُونُ الْاِنْسَانُ حَيَوَانًا وَاِمَّا يَكُونُ يَتَعَلَّقُ اَلْحَقُّ كَانًا فَيَنْبَغُ ذَلِكَ
 زِيَادَةٌ فِي الْمَعْنَى لَمْ تَكُنْ مُقْتَضَاةً قَبْلَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ بِمَجَرَّدِ الْجَمَلِ لِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ
 تَجْمَلُ اَلْحَمَلِ سَابِقًا وَاَوْخَا مِمَّا بِالْمَوْضُوعِ وَكَذَلِكَ هَذَا قَوْلُ اَنْ الْاِنْسَانُ هُوَ
 الْفَيْحَاكُ بِالْاَلْفِ وَاللَّامِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ فَيَدُلُّ عَلَى اَنْ الْحَمُولَ مُشَابِهًا لِلْمَوْضُوعِ
 وَكَذَلِكَ هَذَا قَوْلُ لَيْسَ اِمَّا يَكُونُ الْاِنْسَانُ حَيَوَانًا اَوْ قَوْلُ لَيْسَ الْاِنْسَانُ هُوَ الْفَيْحَاكُ
 وَيَدُلُّ عَلَى سَلْبِ الدَّلَالَةِ الْاَوَّلِيَّةِ فِي الْاَوَّلِيَّاتِ **الْحَمُولُ** هَذَا يَكُونُ اَعْتَمَرًا مِنْ
 مَوْضُوعِهِ كَالْاَجْنَاسِ وَالْاَعْرَاضِ اَلْعَامَّةِ وَهَذَا يَكُونُ مُشَابِهًا لِهَذَا كَالْفَضَائِلِ
 وَالْخَوَاصِّ الْمَشَابِهَةِ وَهَذَا يَكُونُ اَخْصَ مِنْهُ كَالْخَوَاصِّ غَيْرِ الْمَشَابِهَةِ فَلَقَطَهُ اِمَّا اِذَا
 دَخَلَتْ عَلَى الْفَضَائِلِ ذَلِكَ عَلَى نَهْجِ الْعُمُومِ عَنِ الْحَمُولِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ يَجْمَلُ

الحبل متاويًا أو متاويًا بالموثوق وليس إذا دخل عليها ذاك على بقى دلالها تلك
 فثبتت العمود **قوله** ونقول أيضًا ليس إلا الناطق ويقوم منه
 أحد معنيين أحدهما أنه ليس معنى الإنسان إلا معنى الناطق وليس يقيني
 إلا نسابة بمعنى آخر والثاني أنه لا يوجد إنسان غير ناطق بل كل إنسان
 ناطق **يريد** أن هذه الحقيقة مفيدة أما المتأواه في المعنى كما بين الإنسان لو كان
 الناطق وأما المتأواه في الدلالة كما بين الصالح والناطق **قوله** ونقول
 أيضًا في الطبقات لما كان أنها بدأها كانت الشمس طالعة وهذا يقيني
 مع إيجاب الإيضاح دلاله تسليم المقدم ووضعية ليستم منه وضع الثاني
سأهنا أي ثابتًا ونقطة لما عيّد مع الدلالة على استلزام الثاني الدلالة على
 أن وجود المقدم مستلزم موقوف لا يحتاج إلى بيان **قوله** وكذلك نقول لا يكون
 النهار موجودًا إلا والشمس طالعة بهد به كلما كان النهار موجودًا فالشمس
 طالعة ففقد هذا القول يحوي في الفرض **يريد** أن الحقيقة بها في الأدلة
 فبذلك صورة كلية **قوله** ونقول أيضًا لا يكون النهار موجودًا أو تكون الشمس
 طالعة وهو قريب من ذلك **هذه** والتي قبلها من القضايا التي تسبق بحرف
 وهي ما خلو عن أدوات الاتصال والعياد وتكون في قوع الشرطيات ومعناها
 لا يكون النهار موجودًا إلا أن تكون الشمس طالعة وهي من المتصلات في قوعها
 كلما كان النهار موجودًا كانت الشمس طالعة ومن المتصلات في قوعها أما أن
 لا يكون النهار موجودًا وأما أن تكون الشمس طالعة قبل ولاخير أو ببل
 لا يتأخر **قوله** ونقول أيضًا لا يكون هذا الحد زوج المربع وهو فرد هذا

في قوع قولك أما أن لا يكون هذا الحد زوج المربع وأما أن لا يكون فردًا
 وهذه أيضًا من المتغيرات وكل زوج هو زوج المربع أي مربعه يكون زوجًا وليس
 كل ما مربعه زوج هو زوج لأن كثيرًا من المتغيرات العبر كجذر العشرة مثلا يكون
 مربعها اذواجًا ولا تكون هي أعدادًا ضلعا لأن تكون أزواجًا وكذلك القول
 في الأفراد ومربعها فالقضية المذكورة في قوع متغيرها ما ينع الخلو هي أما
 أن لا يكون زوج المربع وأما أن لا يكون فردًا وذلك لأن الشيء الواحد لا يكون
 زوج المربع وفردًا معًا وقد يكون لا هذا ولا ذاك معًا ومثال آخره لا يكون
 زيد كائنا وهو ساكن اليد فانه في قوع قولنا أما أن لا يكون كائنا وأما أن لا يكون
 ساكن اليد أي لا يكون كائنا وساكن اليد معًا ويمكن أن يكون غير كائين وهو
 متحرك اليد كما في حالة الرمي مثلا **اشارة** إلى شروط القضايا **يجب**
 أن تراعى في الحبل والاتصال والاتصال حال الاضافه مثل انه اذا
 قيل ج هو والد فليراعى من وكذلك الوقت والمكان والشرط مثل انه اذا قيل
 كل متحرك متغير فليراعى ما دام متحركًا وليراعى حال الزمن والكل وحال القوع
 والفاعل مثل انه اذا قيل الحزب متحرك فليراعى بالقوع أو بالفاعل أو بالجزء الذي يرميه
 أو المبلغ الكثير فان اهتمام هذه المعاني مما يوقع غلطًا كثيرًا **يريد** في هذا
 الفصيل قواين لا يحصل معاني القضايا إلا بعنايتها وبعايد أمثالها وهي ستة
 الأول حال الامانة وقد ذكرنا له والثاني حال الوقت كما يقال القمر
 مخيف فليراعى في أي الأوقات هو فانه يختص بوقت توسط الارض
 بينه وبين الشمس الثالث حال المكان كما يقال السمن يامسهل للصفراء

فليراع في اي مكان هو ضد قيل انه لا يستعمل في الصغلاب الرابع بما لا يشرط
وقد اورد مثاله وهو كل متحرك متغير للحاسر جال بالبحر والكل الشاكر جال
القول والفعل وقد ذكر مثالا ههنا وهذا الشرط قد ذكر في باب الشاكر
مضافا الى شرطين آخرين كما سيحكي ان شاء الله تعالى **النوع الرابع في**
مواد القضايا باعتبارها اشارة الى مواد القضايا لا يخلو المحمول
في القضية او ما يشبهه ذهب القائل الشاكر الى ان ما يشبه الحيوان
في القضية هو الثاني لكونه محكما به في القضية الشرطية كالحصول في الجملة
قوله ما جرت العادة بان توصف نسبة الثاني الى المقدم بالوجوب والا
والامتناع وان كانت لا تخلو في نفس الامر عنها وليس ايضا في اعتبار هذه المواد
فيها على ما يتبين في الحملات فابن يصدقها وان كان الزور والاشفاق
يشبهان الضرورة والامكان من وجه وليس بعيد عن القوياب ان يقال ما
الحصول هو الوصف الذي يوصف الموضوع به ويوضع معه فانه يشبه المحمول
من حيث كونه وصفا للموضوع ويشاركه بان المحمول وصف بمحمول وهو من
موضوع ولذلك الوصف نسبة الى الموضوع كما للحمول عينه في انها لا
من ان تكون واجبة او ممكنة او متسعة ولا بد للتأثير في احوال الموضوعات
من مراعاتها فان العقل عنها مما يقتضي الفساد في ابواب العكس والقياس للخلطة
كما يحكي بانه **واعلم** ان نسبة المحمول الى الموضوع غير نسبة الموضوع
اليه والاولى هي للعلقة بالحكم دون الثانية ولذلك اخفيت بالنظر فيها
قوله سواء كانت موجبة او سالبة من ان يكون نسبة الى الموضوع

نسبة الضروري الوجود في نفس الامر مثل الحيوان في قولنا الانسان
حيوان او **الانسان ليس حيوان** او نسبة ما ليس ضروري الوجود ولا يعد
مثل الكتاب في قولنا **الانسان كاتب** او ليس بكتاب او نسبة ضروري
العدم مثل البحر في قولنا **الانسان حيوان** ليس بحجر فيجوز مواد القضايا
هي من مادة واجبة ومادة ممكنة ومادة متسعة **يشير الى** الامور
الثلاثة المستمرة بالوجود والامكان والامتناع وهو ظاهر **قوله** ونعني
بالمادة هذه الاحوال الثلاثة التي تصدق عليها في الايجاب والتكليف
اللفاظ الثلاثة **لومر**ح بها **قوله** ونعني بالمادة مثلا اياها لاذ التي للحيوان
بالنسبة الى الانسان في نفس الامر التي تصدق عليها لفظه الوجوب سواء
نقول الانسان حيوان او نقول الانسان ليس حيوان فاننا نعلم يقينا ان تلك
النسبة لا تتغير بهذا الايجاب والتكليف وهي التي يصدقها بالوجوب في احوال
لومر حباها وفي بعض النسخ تصدق عليها لاذ الايجاب هذه اللفاظ الثلاثة
لومر ح بها والوجه فيه ان الوجوب تصدق على قولنا الانسان حيوان كما لاذ
الايجاب فانه لاذ التكليف بصير امتناعا وكذلك الامتناع لاذ التكليف
بصير وجوبا هذه اللفاظ تصدق لاذ الايجاب امتدادا ونسبة التكليف
ان المادة غير للجهة والفرق بينهما ان المادة هي تلك النسبة في نفس الامر
وللمجهة هي ما يفهم ويصور عند النظر في تلك القضية من نسبة محمولها
الى موضوعها سواء تلفظ بها او لم يلفظ وسواء طابقت المادة او لم تطابق
وذلك لانا اذا وجدنا قضية هي مثلا كل ج لا يمنع ان يكون ب فاننا نقول

وَنُصِّرُ مِنْهُ أَنْ نُسَبِّحَ بِإِلَهِ الْجَمْعِ هِيَ النِّسْبَةُ الْمَسْمُومَةُ بِالْإِمْكَانِ الْعَارِضَةُ
لِلْجُوبِ وَالْإِمْكَانُ لِلْجُوبِ عَلَى مَا يَحْتَجُّ ذِكْرُ وَلَيْتَ ذَلِكَ النِّسْبَةُ فِي قِسْمِ
الْأَمْرِ شَيْئًا مُتَنَاسِلًا لِلْجُوبِ وَالْإِمْكَانِ بَلْ هِيَ إِسْدَافُ الْفَرُودَةِ فَإِذَا ظَهَرَ
الْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ النِّسْبَةِ فِي قِسْمِ الْأَمْرِ الَّتِي هِيَ الْمَادَّةُ وَبَيْنَ مَا فِيهِمْ وَيُصَوَّرُ
مِنْهَا يَحْتَجُّ مَا يَطْبِقُ الْعِبَارَةَ مِنَ الْقِسْمَةِ الَّتِي هِيَ الْمَجْمُوعَةُ **إِشَارَةٌ إِلَى جِهَادِ**
الْقَضَائِيَّاتِ وَالْفَرْقِ بَيْنَ الْمُطْلَقَةِ وَالْفَرُودَةِ كُلِّ قِسْمَةٍ فَإِنَّهُ مُطْلَقَةٌ عَامَّةٌ الْإِطْلَاقُ
وَهِيَ الَّتِي بَيْنَ فَيُحْكَمُ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ مُرَوِّدَةٍ أَوْ دَوَامَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كَوْنِ جِهَاتٍ
مِنْ الْأَخْيَانِ أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْإِمْكَانِ الْإِطْلَاقُ فِي الْقِسْمَةِ مُنَابِلِ التَّوَجُّهِ
تُعَابِلُ الْعَدَمَ وَالْمَلَكَ وَقَدْ يُعَدُّ الْمُطْلَقَةُ مِنَ التَّوَجُّهَاتِ كَمَا يُعَدُّ التَّالِيَةُ فِي
الْمَحَلِّيَّاتِ فَالْمُطْلَقَةُ هِيَ الَّتِي بَيْنَ فَيُحْكَمُ إِجْبَاطِيٌّ أَوْ سَلْبِيٌّ فَطَرِيقُ غَيْرِ بَيَانٍ شَيْءٍ
آخَرٍ مِنْ مُرَوِّدَةٍ أَوْ دَوَامَةٍ أَوْ مَا يَصْلُحُ لَهَا وَالْإِمْكَانُ مُنَابِلُ الْفَرُودَةِ وَالْكُونُ فِي بَعْضِ
الْأَوَاقِيتِ مُنَابِلُ الدَّوَامِ إِذَا ائْتَمَرَ التَّوَقُّفُ فَالْقِسْمَةُ بِاعْتِبَارِ الْفَرُودَةِ هِيَ مُرَوِّدَةُ
الْإِجْبَابِ وَمُرَوِّدَةُ السَّلْبِ وَالْمُرَوِّدَتَانِ مُنَابِلُ الدَّوَامِ وَدَوَامُ الْإِجْبَابِ وَدَوَامُ
السَّلْبِ وَلَا دَوَامَهُمَا فَالْفَرُودَةُ وَالْقِسْمَةُ لِتَمَيُّزِ الْأَوَّلِ وَالْثَانِي مِنَ الْأَقْسَامِ
لَا تَمَيُّزَ لِمَا شَرَكَا فِيهِمَا وَبِغَيْرِهِمَا فَإِنَّ الْإِجْبَابَ وَالسَّلْبَ وَيُعْنِي الثَّلَاثُ مُنَابِلًا
لَهُمَا وَقَوْلُ الشَّيْخِ الْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ الَّتِي بَيْنَ فَيُحْكَمُ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ مُرَوِّدَةٍ أَوْ دَوَامَةٍ
أَوْ لَا دَوَامَ فَوَهْمٌ إِنَّهَا تَقْتَضِي الْأَرْبَعَةَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّهَا بَيْنَ فَيُحْكَمُ
إِنَّمَا يُتَنَاسَلُ مَا يَكُونُ مُشْتَرَاكًا عَلَى حِكْمٍ فَدَحِيلٌ بِالْقِيَلِ وَلَا يَتَنَاسَلُ مَا يَكُونُ
مُشْتَرَاكًا عَلَى حِكْمٍ لَمْ يَحْصِلْ إِلَّا بِالْقَوَّةِ فِي لَيْسَ الْمَمْلُوكَةِ مِنْ جِهَتٍ هِيَ مُمَكِّنَةٌ وَإِنَّمَا

ذَكَرَ الشَّيْخُ هَهُنَا جَمِيعَ الْأَقْسَامِ لِأَنَّهَا مُنَابِلُ الْمُطْلَقَةِ مِنْ جِهَتِ الْإِعْتِبَارِ وَإِنْ
لَمْ يَدْخُلْ جَمِيعُهَا عَنْهَا مِنْ جِهَتِ الْعُمُومِ **قَوْلُهُ** **وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مُدْبِغًا فِيهَا**
شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَمَّا مُرَوِّدَةٌ أَمَّا دَوَامَةٌ مِنْ غَيْرِ مُرَوِّدَةٍ أَمَّا وَجُودٌ مِنْ غَيْرِ دَوَامٍ
وَمُرَوِّدَةٌ هَذِهِ هِيَ الْأُمُورُ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تُفْتَدَ بِهَا الْقِسْمَةُ الَّتِي بَيْنَ فَيُحْكَمُ
وَالْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ إِنَّمَا تُتَنَاسَلُ وَلَهَا جَمِيعُهَا مِنْ جِهَتِ الْعُمُومِ وَلَمْ يَدْخُلْ كَرَامَةُ الْإِمْكَانِ بِهَا
لَا تَمَيُّزَ يَتَأَنَّى مَا يَتَنَاسَلُ فِيهَا بِأَمَّا بِالْقِيَلِ فَهُوَ مُنَابِلُ الْإِطْلَاقِ مِنْ جِهَتِ الْعُمُومِ
وَالْإِعْتِبَارِ جَمِيعًا وَالْفَرُودَةُ آخَرُ مِنَ الدَّوَامِ لِأَنَّ كُلَّ مُرَوِّدَةٍ دَائِمَةٌ مَا دَامَتْ
الْفَرُودَةُ بِمِثْلِهِ وَلَا يُمْكِنُ إِذْ مِنْ التَّحْمِيلِ أَنْ يَدُورَ شَيْءٌ إِفْعَالًا مِنْ غَيْرِ مُرَوِّدَةٍ فَلِذَا
لَمَّا ذَكَرَ الْفَرُودَةَ ذَكَرَ بَعْدَهَا الدَّوَامَ وَقَدْ بَالَ الْأَمْرُ وَفِي ذَلِكَ تَكَرَّرَ الْفَرُودَةُ
وَبُيِّنَ الْحَالِي عَنْهَا بِالْوُجُودِ فَإِنَّهُ لَا يَتَّبَعِي بَعْدَ هَذَا إِلَّا الْوُجُودَ فَطَرِيقُ الْقِسْمَةِ
يَحَاطَرُ لِأَنَّ الْيَحَاطِلَ أَمَّا مُرَوِّدَةٍ أَمَّا غَيْرُ مُرَوِّدَةٍ وَغَيْرُ الْفَرُودَةِ أَمَّا دَائِمَةٌ
وَأَمَّا غَيْرُ دَائِمَةٍ **قَوْلُهُ** **وَالْفَرُودَةُ قَدْ تَكُونُ عَلَى الْإِطْلَاقِ كَقَوْلِنَا اللَّهُ تَعَالَى**
يَحْيَى وَقَدْ تَكُونُ مُتَعَلِّقَةً بِشَرْطٍ وَالشَّرْطُ أَمَّا دَوَامٌ وَوُجُودٌ الذَّاتِ مِثْلَ قَوْلِنَا
الْإِنْسَانُ بِالْفَرُودَةِ جِسْمٌ نَاطِقٌ وَلَسْنَا نَعْنِي بِهَا أَنَّ الْإِنْسَانَ لَمْ يَزَلْ وَلَا
جِسْمًا نَاطِقًا فَإِنَّهُ كَاذِبٌ عَلَى كُلِّ شَخْصٍ إِنْسَانِيٍّ بَلْ نَعْنِي بِهِ أَنَّهُ مَا دَامَ مُوْجُودٌ
الذَّاتِ إِنْسَانٌ هُوَ جِسْمٌ نَاطِقٌ وَكَذَلِكَ الْكُلُّ فِي كُلِّ سَلْبٍ تَشْبِيهُ هَذَا
الْإِجْبَابِ وَأَمَّا دَوَامُ الْوُجُودِ الْمَوْضُوعِ مَوْضُوعًا بِمَا وَضَعْنَا مَعَهُ مِثْلَ قَوْلِنَا كُلُّ شَيْءٍ
مُسْتَعِدٌّ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَلَا مَا دَامَ مُوْجُودٌ الذَّاتِ بَلْ مَا دَامَ ذَا
الْمُجَرَّدِ يَجْرُكُ وَفَرْقٌ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ

وَضَعُ فِيهِ أَصْلَ الذَّاتِ وَهُوَ الْإِنْسَانُ وَهَذَا وَضَعُ الذَّاتِ بَصْفَةً يَلْحَقُ
الذَّاتُ وَهُوَ الْمَحْرُوكُ فَإِنَّ الْمَحْرُوكَ لَهُ ذَاتٌ وَجَوْهَرٌ يَلْحَقُهُ أَنَّهُ مُنْجَرِكٌ غَيْرُ الْمَحْرُوكِ
وَلَيْسَ الْإِنْسَانُ وَالْشَّوَادُ كَذَلِكَ أَوْ شَرَطَ بِمَحْوُلٍ أَوْ قَبْلُ مَعَيْنٍ كَمَا لِلْكُوفِ
أَوْ قَبْلُ غَيْرِ مَعَيْنٍ كَمَا لِلتَّقْنِ **لَمَّا فَرَعَ** مِنْ بَيَانِ الْأَوَّلَانِ وَمَا يُقَالُ بِهِ شَرَعَ
شَيْءٌ بَيَانِ أَقْسَامِ الصَّرُورَةِ فَتَسْمِيهَا إِلَى مُطْلَعَةٍ وَمَشْرُوطَةٍ وَالْمُطْلَعَةُ هِيَ الَّتِي يَكُونُ
أَحْكَمُ فِيهَا لِلزَّبَرِ وَلَا يَزَالُ مِنْ غَيْرِ اسْتِدْنَاءٍ وَشَرْطٍ وَأَمَّا فَتَرِ الصَّرُورَةُ بِالذَّوَابِ لَكِنَّ
مِنْ لَوَانِهَا كَمَا تَرَفَّعَ الْمَشْرُوطَةُ إِلَى مَا يَكُونُ أَحْكَمُ فِيهَا مَشْرُوطًا أَمَّا بَدْوَامُ وَجُودِ
ذَاتِ الْمَوْضُوعِ وَأَمَّا بَدْوَامُ وَجُودِ صِفَتِهِ الَّتِي وَضِعَتْ مَعَهُ وَأَمَّا بَدْوَامُ كَوْنِ
الْحَصُولِ بِمَحْوُلٍ وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ الْمَشْرُوطَةُ بِمَا تَشْمَلُ عَلَيْهِ الْقَضِيَّةُ وَأَمَّا بِحَسَبِ
وَقْتِ مَعَيْنٍ وَأَمَّا بِحَسَبِ وَقْتِ غَيْرِ مَعَيْنٍ وَهَذَا مَشْرُوطَانِ بِمَا يَخْرُجُ عَنْ الثَّلَاثَةِ
فَكَانَتْ ذَاكَ وَالشَّرْطُ أَمَّا إِذَا خَلَّ شَيْءٌ فِي الْقَضِيَّةِ وَأَمَّا خَارِجٌ عَنْهَا وَالْإِخْلَافُ أَمَّا
مُتَعَلِّقٌ بِالْمَوْضُوعِ وَأَمَّا مُتَعَلِّقٌ بِالْحَصُولِ وَالْمُتَعَلِّقُ بِالْمَوْضُوعِ أَمَّا ذَاكَ أَوْ صِفَتُهُ
الْمَوْضُوعِ مَعَهُ وَالْمُتَعَلِّقُ بِالْحَصُولِ وَاحِدٌ لِأَنَّهُ أَيْضًا وَصِفٌ وَلَيْسَ لَهُ ذَاتٌ
يُبَايِنُ ذَاتَ الْمَوْضُوعِ وَالْخَارِجُ أَمَّا بِحَسَبِ وَقْتِ بَعِيْنِهِ أَوْ لَا بَعِيْنِهِ فَجَمِيعُ أَقْسَامِ
الصَّرُورَةِ سِتَّةٌ وَاحِدَةٌ مُطْلَعَةٌ وَخَمْسَةٌ مَشْرُوطَةٌ وَإِعْتِبَارُ هَذِهِ الْأَقْسَامِ فِي جَانِبِ
الْإِجَابِ وَالسَّلْبِ وَاحِدٌ غَيْرُ مُخْتَلِفٍ إِلَّا فِي شَرْطِ الْحَصُولِ فَإِنَّكَ إِذَا فَلَكَ زَيْدٌ
لَيْسَ بِكَاتِبٍ مَا دَامَ كَاتِبًا لَمْ يَصِحَّ بَلْ لَمْ يَصِحَّ إِذَا فَلَكَ مَا دَامَ لَيْسَ بِكَاتِبٍ وَجَيِّدٌ
صَبْرَتِ السَّلْبِ جُزْءُ مِنَ الْحَصُولِ فَكَانَتْ الْقَضِيَّةُ مُوجِبَةً لَاسْتِثْنَاءٍ وَالْفَاعِلُ
الْكِتَابُ ظَاهِرٌ وَالْمَوْضُوعُ مَذْبُوحٌ عَنِ الْوَصْفِ كَالْإِنْسَانِ وَقَدْ بَيَّنَّا كَمَا يَحْرُكُ

وَالْحَصُولُ الَّذِي يُحْتَمِلُ بِشَرْطِ الْوَصْفِ صَرُورَةً يُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صَرُورَةً أَيْضًا مَا
دَامَتْ الذَّاتُ مَوْجُودَةً وَبِحَسَبِ أَنْ لَا يَكُونُ صَرُورَةً فِي بَعْضِ أَقْوَانِهِ وَالْأَوَّلُ
دَاخِلٌ فِي تَحْتِ الْمَشْرُوطَةِ بِحَسَبِ الذَّاتِ وَلَا فَايِدَةٍ فِي إِفْرَادِهِ قِيمًا فَالْمَشْرُوطَةُ مُطْلَعًا
تَشْمَلُ الصَّرُورَةَ بِحَسَبِ الذَّاتِ وَإِنْ قَدَّ بِالْأَمْرَةِ الدَّائِمَةِ اخْتَصَّ بِالْقِسْمِ
الثَّانِي وَخَصَّ وَهُوَ الْمُرَادُ هَهُنَا بِالْمَشْرُوطَةِ بِحَسَبِ الْوَصْفِ وَالصَّرُورَةُ بِشَرْطِ
الْحَصُولِ لَا تَحْلُو عَنْهَا قَضِيَّةٌ فَعَلِيَّةٌ أَبَدًا فَإِنَّكَ إِذَا فَلَكَ **ج ب** فَانَّهُ يَكُونُ بِالْمَشْرِ
ب يَحَالُ كَوْنُ **ب** وَهِيَ صَرُورَةٌ مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الْوُجُودِ لِأَنَّهُ بِهِ وَتَأْخِيرُ الصَّرُورَةِ
مُسْتَعِدَّةٌ عَلَى الْوُجُودِ مُوجِبَةٌ إِيَّاهُ وَاسْمُ الصَّرُورَةِ يَقَعُ عَلَيْهَا إِلَّا بِالْإِسْرَافِ وَالْقَائِدُ
فِي إِعْتِبَارِ هَذِهِ الصَّرُورَةِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْقَضِيَّةَ خَالِيَةً عَنْ تَأْخِيرِ الصَّرُورَةِ مَعَ كَوْنِهَا
فَعَلِيَّةٌ **قَوْلُهُ** وَالصَّرُورَةُ بِالشَّرْطِ الْأَوَّلِ وَإِنْ كَانَتْ بِالْإِعْتِبَارِ غَيْرَ الصَّرُورَةِ
الْمُطْلَعَةِ الَّتِي لَا يَلْتَفِتُ فِيهَا إِلَى شَرْطٍ فَهَذَا يَشِيرُ كَانَ أَيْضًا فِي مَعْنَى اشْتِرَاكِ
الْإِخْتِصَافِ وَالْإِعْمَارِ أَوْ اشْتِرَاكِ اخْتِصَانٍ بِحَسَبِ عَمَلٍ إِذَا اشْتَرَطَ شَيْءٌ فِي الْمَشْرُوطَةِ
أَنْ لَا يَكُونَ لِلذَّاتِ وَجُودٌ دَائِمًا وَمَا يَشِيرُ كَانَ فِيهِ هُوَ الْمُرَادُ فِي قَوْلِهِمْ قَضِيَّةٌ
صَرُورَتُهُ **الضَّرُورَةُ** بِالشَّرْطِ الْأَوَّلِ أَعْنَى شَرْطِ وَجُودِ الذَّاتِ يَقَعُ عَلَى
مَا يَكُونُ لِلذَّاتِ وَجُودٌ دَائِمٌ وَعَلَى مَا لَا يَكُونُ لِلذَّاتِ وَجُودٌ دَائِمٌ وَالْأَوَّلُ
يُسَاوِي الصَّرُورَةَ الْمُطْلَعَةَ فِي الدَّلَالَةِ وَإِنْ كَانَ مُعَايِرًا لَهُ بِالْإِعْتِبَارِ فَاتَتْ
الْمَشْرُوطَةُ بِأَيِّ شَرْطٍ كَانَ يُعَايِرُ الْمُطْلَعَةَ بِالْإِعْتِبَارِ وَأَمَّا بَقَا وَبَيْنَ لَكِنَّ
فِيهَا يَحْتَمِلُ لِلزَّبَرِ وَلَا يَزَالُ وَالثَّانِي مُبَايِنٌ لَهَا بِحَسَبِ الدَّلَالَةِ وَالْإِعْتِبَارِ
جَمِيعًا ثُمَّ الْمَشْرُوطَةُ بِالشَّرْطِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ تُعْتَدَ بِإِلَادَةِ الذَّاتِ بَلْ بَرَكَتْ

كما هي مشاولة لتسميها دخلت المطلقة تحتها فما يشتركان في معني اشتراك
 الاخص والاعم وذلك هو ثبوت الحكم في جميع اوقاف وجود الذات
 فالآخر هو المطلقة التي تدور ذاتها والاعم هو المشروطة المذكورة الختلا
 لدوام الذات ولادوامها وان قدمت بلا دوام الذات كانت هي والمطلقة
 تشتركان في معني ثالث غيرهما اعترفتما اشتراك اخصيتين تحت اعتر
 والمعني المشترك فيه الذي هو اعترفتما هو المشروطة الختلا لدوام الذات
 ولادوامها وانما يكون ذلك اذا اشترط في المشروطة ان لا يكون للذات
 وجود دائما وعلى التقديرين جميعا فما يشتركان فيه اعني الضرورة التي يجب
 الذات مطلقة هو المراد في قولهم قضية ضرورية وهي التي تقابل لا يمكن
 الذاتي وقد يوجد في بعض النسخ بدل قوله اذا اشترط في المشروطة اذا المراد
 في المشروطة وعلى هذا التقدير يصير قوله ذلك بيانا للاعتر الذي ينتج
 فيه الاخص نارة والاخصان نارة اخرى **قوله** **واما شائرا فيه شرط**
الضرورة والذاتي هو الذي هو امر من غير ضرورة هو اقسام المطلق الغير الضروري
 يعني الاقسام الاربعية الباقية من الضروريات وهي المشروطة بشرط
 ومنع الموضوع على الوجه الذي لا يشمل الضروري الذاتي وبشرط المحمول
 وبشرط الوقت المعين وبشرط الوقت الغير المعين فهي مع الدائم الغير الضروري
 اقسام المطلق الغير الضروري وظاهر ان هذه الضروريات لا تشمل الدوام المطلق
 الذي يكون يجب الذات ليكون ذلك الدوام شاملا للضرورة الذاتي فال
 الغير الضروري ما فيه اما ضرورة من غير دأير واما دأير من غير ضرورة وهذا المطلق

اخص من المطلق العام للضرورة الذاتي وانما سميت هذه ايضا مطلقة لانه
 قد ذكر في التعليم الاول ان القضايا اما مطلقة او ضرورية او ممكنة وهذه
 القضية قد تمكن على وجهين احدهما ان يقال القضية اما مطلقة واما متوقفة
 والوجهة اما ضرورية واما ممكنة وعلى هذا الوجه تكون المطلقة هي العامة
 والثاني ان يقال القضية اما ان يكون الحكم فيها بالفعول او بالقوة وهي الامكان
 وما بالفعول يكون اما بالضرورة او بالوجود الحالي عنها وتكون المطلقة يجب
 هذه القضية هي الوجودية من غير ضرورة وامثلة المطلقات في التعليم الاول
 كانت مناسبة لكل واحد من الاعتبارين فلاجل هذين الاعتبارين اختلف
 اصحاب المعلوم الاول بعد في القضية المطلقة فتا فرطس فاستطوع
 ومن بعدهم حملوها على العامة الشاملة للضرورة والاشكك في الافرويدي
 ومن بعدهم حملوها على الخاصة الحالية **قوله** **واما مثال الذي هو**
دأير غير ضروري فمثل ان يتفق لشخص من الاشخاص اجاب عليه او سلب عنه
 محبة ما دام موجود الذات ولم يكن يجب تلك المحبة كما انه قد يستدفع
 ان بعض المتأخرين ايضا البس ما دام موجود الذات وان كان ليس بضروري
الجهل من المنطقيين لا يعرفون بين الضروري والدأير لان كل دأير
 كلي هو ضروري فان ما لا ضرورة فيه وان اتفق وقوعه هو لا يمكن ان يدور
 مشاولة لجميع الاشخاص التي وجدت والتي سوجد مما يمكن ان توجد وهذا
 ان كل ضروري هو دأير فالضرورة والدأير متساويان في الكليات واما في
 الجزئيات فقد يختلفان كما نرى به الشبح في الانسان الذي يتفق ان تكون

بشره ابيض من غير ضرورة والدايم فيها ضرورة الضرورية وغيره والعلوم ما تبحث
 عن الكلليات دون الجزئيات فلذلك لم يفرقوا بينهما اذ لا حاجة الى الفرق
 والشيخ قد فرق بينهما لان النظر في المواد لا يتعلق بالمنطق فالمنطقي يبحث
 هو منطقي بل من اعتبار كل واحد منهما من حيث معناهما المتخلفان سواء نساوا
 في موضوعاتهما او لم ينساوا **وقال** ومن ظن انه لا يوجد في الكلليات جملة
 غير ضرورية فقد اخطأ فانه جائز ان يكون في الكلليات ما يلزم كل شخص منه
 ان كانت له اشخاص كثيرة ايجاب او سلب وقتا ما بعينه مثل ما للكواكب
 من الشروق والغروب والتدوير مثل الكسوف او وقتا غير معين مثل ما يكون
 لكل انسان مولود من النفس او ما يجري مجراه **قوله** لما ظهر لهما ان الحكم
 الاتفاقي الخالي عن الضرورة لا يكون كليتا حكوا بان كل حكم كلي هو ضروري
 ولم يفرقوا بين الضروري الذاتي وغيره فظنوا ضرورة ذاتيا والشيخ رد عليهم
 بالوقيتين فانهما ليسا بضروريين الا في وقت ما **قوله** والقضايا التي فيها
 ضرورة بشرط غير الذات فقد تضمن بائيم المطلقة وقد تضمن بائيم الوجودية
 كما خصصنا هاهنا وان كان لا نشأخ في الاسماء **هذه** هي الاقسام الاربعة
 المذكورة وههنا لم يذكر الدائم غير الضرورية معها وقد سماها ههنا بالوجودية
 لانها تشتمل على وجود من غير ضرورة ودوام فالمطلقة الخامسة اذا اشتملت على الدائم
 غير الضرورية تكون اعتمدها اذا لم تشتمل عليها وبشيء ان لا تشتمل على هذا الايجاب
اشارة الى جهة الامكان الامكان اما ان يعني به ما يلزم سلب
 ضرورة العدم وهو الامتناع على ما هو موضوع له في الوجود الاول وههنا

ما ليس ممكن فهو ممتنع والواجب محمول عليه هذا الامكان واما ان يعني
 ما لا يلزم سلب الضرورة في العدم والوجود جميعا على ما هو موضوع له
 بحسب النقل الخاص حتى يكون الشيء يصدق عليه الامكان الاول في
 نفسه واما جميعا حتى يكون ممكنا ان يكون وممكنا ان لا يكون اي غير
 ممتنع ان يكون وغير ممتنع ان لا يكون فلما كان الامكان بالمعنى الاول يصدق
 في جانبيه جميعا جهة الخاص بائيم الامكان وصار الواجب لا يدخل
 ومعارف الاشياء بحسبه اما ممكنة واما ممتنعة واما واجبة وكانت
 بحسب المفهوم الاول اما ممكنة واما ممتنعة ويكون غير الممكن بحسب
 هذا المفهوم اما الثاني الخاص بمعنى غير ما ليس ضروري فيكون الواجب
 ليس بممكن بهذا المعنى **الامكان** وضعه اولا بازاء سلب الامتناع فالملك
 بذلك المعنى يكون واجبا على الواجب وعلى ما ليس بواجب ولا ممتنع ولا يقع
 على الممتنع الذي ضابطه وذلك اذا اعتبر معناه في جانب الايجاب ثم لم يرد اذا
 اعتبر في جانب السلب ان يقع ايضا على الممتنع وعلى ما ليس بواجب ولا ممتنع
 ويحلي عن الواجب فيصير حينئذ الامكان متبايلا لكل واحد من ضروري الجاهل
 فلما لم يرد وقوعه على ما ليس بواجب ولا ممتنع في حاله جميعا قيل اسمه
 اليه فكان الاول امكانا عاما او عاميا منسوبا الى العائنة والثاني خاصيا
 او خاصيا منسوبا الى الخاصة وكان هذا الامكان متبايلا للضروريين جميعا
 فالامكان نفسه ليس هو نفس سلب الضرورة بل يعني بالامر وذلك لغاير
 مفهومهما **وقال** لا يخرج من على الشيخ بانه فاك في الامكان الاول

انه ما يلزم سلب ضرورة العدم وهو الامتناع وانما كان الواجب ان يقول ما يلزم
سلب ضرورة احد الجانبين فليس ممنوعه وذلك لانه عني به المعنى الذي وضع
الامكان بان ياتي او لا لا المعنى الذي يقع الممكن عليه في جميع صياريه بعد ذلك
الوضع وايضا الامكان معني من شأنه ان يدخل اما على اليجاب واما على السلب
فيصانه من حيث هو وحين ما يلزم سلب الامتناع نرد ذلك المعنى ان دخل على
اليجاب ميارا الممكن ان يكون غير متنع ان يكون وقابل ضرورة السلب وان دخل
على السلب ميارا الممكن ان لا يكون غير متنع ان لا يكون وقابل ضرورة اليجاب
فكونه ملازم ما لسلب ضرورة احد الجانبين يحجب ما يضاف اليه من اليجاب
والسلب واما هو قبل الاضاف فبارا وسلب الامتناع فخط **قولنا وهذا**
الممكن يدخل فيه الموجود الذي لا دور ضرورة لوجوده وان كان له ضرورة
في وقت ما كالكوف ميرزا ان الامكان الحاضر لما كان بارا لسلب الضرورة
الذاتية عن الجانبين كان واقعا على سائر الضرورات المشروطة **قولنا وقد**
يقال ممكن وفيهم معني ثالث وكأنه اخير من الوجهين المذكورين وهو
ان يكون الحكم غير ضروري البتة ولا في وقت كالكوف ولا في حال كالغدير
للجرك بل يكون كالكتابة للانسان **هذا معنى ثالث** للامكان وانما كثر رجو
استعماله لكثر وجوه استعمال ما مضاه له اعني الضرورة هذا الامكان ما مضاه لجميع
الضرورات الذاتية والوصفية والوقفية وهو ايق بهذا الالتم من المذكورين قبله
لان الممكن هذا المعنى اقرب الى حاق الوسط بين طرفي اليجاب والسلب
وقد مثل فيه بالكتابة للانسان لان الطبيعة الانسانية متناهية النسبة

الى وجود الكتابة له او لا وجودها والضرورة بشرط المحمول وان كانت
مضاهية لهذا الامكان بالاعتبار فربما تشابه في المادة لكنها توصف بذلك
الضرورة من حيث الوجود وتوصف بالامكان من حيث الماهية لا الوجود **قال**
فكانه اخير من الوجهين ولم يقل وهو اخير من الوجهين لان
الاخير والاعمر هما اللذان يدلان على معني واحد ويختلفان بان احدهما
اقل شأوا من الاخر اما اذا دل احدهما على بعض ما يدل عليه الاخر بالشرط
اللفظ فانه لا يقال انه اخير من الاخر الا بالجمان وذلك كما يستوي واحد
من السودان مثلا بالاسود فانه يقال ان الاسود يقع عليه وعلى صنفه
بالخصوص والعموم والممكن ههنا يقع على المعاني المذكورة بل على الاخير
بجميع المعاني بالاشراك فلذلك **قال** كأنه اخير **قولنا فكون جدي**
الاعتبارات اربعة واجبة وممنوعة ووجود له ضرورة ما وهي لا ضرورة له
البتة انما ينبغي ان يقول الاعتبارات خمسة لان ماله ضرورة ما في
جانب العدم ايضا فسر محتمل بارا ماله ضرورة ما في الوجود والتشبه لا يكون
ياصر بدونه فان جان طينهما تحت قسره واحد هو الوجود الذي له ضرورة ما
فينبغي ان يطوى الواجب والمنتنع ايضا تحت قسم واحد هو الضروري مطلقا للكون
الاقسام متساوية ولعل الشيخ قد طواهما تحت قسم واحد لجواز تشابههما
في المواد ولربطوا الواجب والمنتنع لامتناع تشابههما **قولنا وقد يقال**
ممكن وفيهم منه معني آخر وهو ان يكون الالتفات في الاعتبارات ليس
لما توصف به التي في حال من احوال الوجود من ايجاب او سلب بل بحجب

أَلَا لِنَفَاتِ إِلَى حَالِهِ فِي الْأَسْتِقْبَالِ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ لِلْعَيْنِ غَيْرَ مُرَوِّدٍ الْوُجُودِ
 أَوَّلَهُمْ فِي أَيِّ وَقْتٍ مِنْ مَنْ السَّيِّئُ فَوَيْلٌ **وَمِنْ هَذَا مَعْنَى رَابِعٍ لِلْإِمْكَانِ**
 هُوَ الْإِمْكَانُ الْأَسْتِقْبَالِيُّ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ مِنْ غَيْرِهِ لَكُونَ مَا يُجِبُّ إِلَى تَأْمِينِهِ وَإِلَّا
 مِنْ الْأُمُورِ الْمَمْلُوكَةِ أَمَّا مَوْجُودٌ أَمَّا مُعْدُومٌ وَكَوْنٌ أَمَّا تَأْمِينُهُ مِنْ حَقِّ الْوَسْطِ إِلَى
 أَحَدٍ لَمْ يَكُنْ مُرَوِّدٌ تَمَّا وَالتَّابِي عَلَى الْإِمْكَانِ الْقَرِيبِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُجِبُّ
 إِلَى الْأَسْتِقْبَالِ مِنَ الْمَمْلُوكَاتِ أَلَيْ لَا يُعْرَفُ بِهَا لَكُونَ مَوْجُودٌ إِذَا كَانَ وَقْتُهَا
 أَمَّا لَا يَكُونُ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَمْلُوكُ مِمَّا بِالْمَعْنَى الْأَخْصِ مَعَ قَبْلِهِ بِالْإِسْتِثْنَاءِ
 لِأَنَّ الْأَوَّلِينَ رُبَّمَا يَتَّبَعَانِ عَلَى مَا يَتَّبَعْنَ أَحَدٌ بِطَرَفِهِ لِمُرُورِهِ مَا كَالْكُوفِ فَلَا يَكُونُ
 مِمَّا كَانَتْ قُلُوبُهُمْ **وَمِنْ يَشْرُطُ فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ مُعْدُومًا فِي الْحَالِ فَتَشْرُطُ مَا**
لَا يَتَّبَعِي وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُجِبُّ أَنْ إِذَا جَعَلَهُ مَوْجُودًا ضَدًّا أَخْرَجَهُ إِلَى مُرُورِهِ
الْوُجُودِ وَلَا يَكُونُ أَنْ إِذَا رَجَعَهُ مَوْجُودًا بَلْ فَرَسَهُ مُعْدُومًا ضَدًّا أَخْرَجَهُ إِلَى
مُرُورِهِ الْعَدَمِ فَإِنْ لَمْ يَمُتْ هَذَا لَمْ يَمُتْ ذَلِكَ بِحُضْرٍ مِنْ غَيْرِهِ هَذَا الْإِمْكَانُ
 لَمَّا شَبَّهَ لِأَنَّ الْأَصْنَافَ بِالْوُجُودِ أَمَّا يَكُونُ لِمُرُورِهِ تَمَّا وَالْمَمْلُوكُ مَا لَمْ يَوْجَدْ مُعْدُومًا
 إِشْدَادًا بِهَيْئَةٍ فِي الْحَالِ حَتَّى إِذَا مِنْ أَنْ يَكُونَهُ مُرُورُهُ بِسَبَبِ وُجُودِهِ فِي
 الْحَالِ وَالشَّيْخُ رَدَّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ الْوُجُودَ الْحَالِيَّ أَنْ أَخْرَجَهُ إِلَى مُرُورِهِ وَوُجُودَهُ فَلَا يَكُونُ
 الْحَالِيَّ يُخْرِجُهُ إِنَّمَا إِلَى مُرُورِهِ الْعَدَمِ وَإِنْ لَمْ يَمُتْ مُرُورُهُ الْعَدَمِ فَلَا يَمُتْ مُرُورُهُ
 الْوُجُودِ وَحَسِبَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ أَنْ لَا يَلْتَقِيَ إِلَى الْوُجُودِ الْحَالِيَّ
 وَلَا إِلَى الْعَدَمِ بَلْ يَنْصَرِفُ عَلَى إِعْتِبَارِ الْأَسْتِقْبَالِ **إِشَارَةٌ إِلَى أُسُولٍ وَنُظَرٍ**
فِي الْجِهَاتِ وَهَهُنَا شَيْءٌ يَلْزَمُكَ أَنْ تَرَاهَا إِيَّاهُ أَنْ الْوُجُودَ لَا يَنْتَبِعُ

الْإِمْكَانُ وَيَتَّبَعِي الشَّيْخُ اعْلَمْ أَنَّ الْوُجُوبَ لَا يَمْنَعُ الْإِمْكَانَ وَكَيْفَ وَالْوُجُوبُ
 يَدْخُلُ تَحْتَ الْإِمْكَانِ الْأَوَّلِ وَالْوُجُودُ بِالْقَرُونَةِ الْمَشْرُوعَةِ بِصِدْقِ عَلَيْهِ الْإِمْكَانُ
 بِالْمَعْنَى الثَّانِي وَالْوُجُودُ فِي الْحَالِ لَا يَتَّبَعِي الْمَعْدُومَ فِي تَأْمِينِ الْحَالِ فَضْلًا عَمَّا
 لَا يَجِبُ وُجُودُهُ وَلَا يَعْدَمُ فَإِنَّهُ لَيْسَ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ يُجْعَلُ فِي الْحَالِ يَسْجَلُ أَنْ
 لَا يَجْعَلُكَ فِي الْأَسْتِقْبَالِ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُرَوِّدٍ لَهُ أَنْ يَجْعَلَكَ وَأَنْ لَا يَجْعَلَكَ
 فِي كُلِّ حَالٍ فِي الْأَسْتِقْبَالِ **الْمَذْكُورُ** عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى بَيَانُ أَنَّ الْوُجُودَ
 لَا يَمْنَعُ الْإِمْكَانَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْنَى الْمَذْكُورَةِ وَيُذَكِّرُكَ رَفْعُ الشَّيْءِ أَلَيْ مِنْ
 ذِكْرِهِ بِالْكَلْبَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوُجُودَ إِنَّمَا أَنْ يُعْتَبَرُ مِنْ جِهَتِ تَقْبِضِهِ مُرُورُهُ تَمَّا
 ذَاتِيَةً وَإِنَّمَا أَنْ يُعْتَبَرَ مِنْ جِهَتِ كَذَلِكَ وَهَذِهِ أَصْنَافُ ثَلَاثَةٌ وَالْأَوَّلُ يَدْخُلُ تَحْتَ
 الْإِمْكَانِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي بِصِدْقِ عَلَيْهِ الْإِمْكَانُ الثَّانِي وَالثَّالِثُ لَا يَتَّبَعِي
 الْإِمْكَانَ الْأَسْتِقْبَالِي الَّذِي هُوَ أَخْصَرُ الْإِمْكَانَاتِ بِطَبِيعَةِ الْإِمْكَانِ فَضْلًا
 عَمَّا فَرَّقَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبَعِي الْعَدَمَ الَّذِي يُضَاهِيهِ إِذَا اخْتَلَفَ وَمَتَاهَا فَكَيْفَ
 يُنَاسِخُ الْإِمْكَانَ الَّذِي هُوَ أَقْدَرُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا فَكَ يَدْخُلُ الْإِمْكَانُ الْأَوَّلُ
 وَلَمْ يَكُنْ بِصِدْقِ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْوَاجِبَ إِذَا اخْتَلَفَ وَعَرَفَ بِالْوُجُوبِ الدَّائِيَّ فَلَا فَائِدَةَ
 فِي أَنْ يُجْعَلَ الْإِمْكَانُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا عَلَيْهِ لَوْ قِيلَ وَإِنَّمَا يَدْخُلُ مَعَ غَيْرِهِ
 تَحْتَ اسْمِ الْإِمْكَانِ لِمُرُورِهِ دَاعِيَةً إِلَى ذَلِكَ لَا لِمُقْتَدِرٍ مِنْ وَاضِعِهِ وَعَلَى
 الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ فَالْمُرَادُ أَنَّ الْوُجُوبَ وَالْإِمْكَانَ وَإِنْ هَذَا لَا يَجِبُ الْإِعْتِبَارُ
 فَلَا يَتَّبَعِي عَنْ التَّوَارِدِ عَلَى التَّوَارِدِ كَالْوُجُوبِ الدَّائِيَّ مَعَ الْإِمْكَانِ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ
 بِالْعَدَمِ مَعَ الْإِمْكَانِ الثَّانِي وَيَكُونُ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَوْلُهُ وَالْوُجُودُ فِي الْحَالِ

لا ينافي المبدأ ومعرفة ما في العالم مسئلة اخرى منقطعة بنفسها عن الاول **قول**
 واعلم ان الدائم غير الضروري فان الكتابة قد تسلب عن شخص ما دائما في حال
 وجوده فضلا عن حال عدمه وليس ذلك السلب ضروري **وهذا بيان ايضا**
 لما جند من بيان الجزئية سلبى وكان المورد قبله من الاجزئيا ايجابيا ومعناه ظاهر
قول واعلم ان السالبة الضرورية غير سالبة الضرورة والسالبة المنكدة
 غير سالبة الامكان والسالبة الوجودية التي بلاد وامر غير سالبة الوجود بلا
 دوام وهذا الاشياء تشابهل مفهومات الممكن قد يغل لها القطن فيكون بينها
الغلط الفضيحة الوجهة شتى رباعية وموضع الجهة هو ما يلي الربطة
 لا ثانياً ان نسبتها كما كان موضع اداه السلب ايضا ما يليها لانها تنفي نفسها
 فالسلب والجهة اذا انفارنا لزعخل اما ان تكون الجهة متقدمة على السلب
 كما في قولنا بالضرورة ليس واما ان تكون متاخر عنه كما في قولنا ليس بالضرورة
 والاول ينبغي ان تكون القضية سالبة جهتها تلك الجهة والثاني ينبغي
 ان تكون الجهة مرفوعة وجهة القضية هي ما قابل تلك الجهة فالسالبة الضرورية
 هي التي لا لزوم المستعنة وسالبة الضرورة ان سلبت ضرورة ايجابية فهي لازمة
 الممكنة العامة السلبية وان سلبت ضرورة سلبية فهي لازمة الممكنة العامة الايجابية
 وان سلبها ما يما هي لازمة الممكنة الخاصة والسالبة الممكنة ان كانت عامة
 اشتملت على الممكنة الخاصة والمستعنة وان كانت خاصة كانت لوجها ملازمة
 متعككة كما يجب ذكر وسالبة الامكان فان سلبت العامة هي التي لازمة الضرورة
 المتباعدة للتمكن بذلك الامكان وان سلبت الخاصة هي لازمة ما يرد بين ضرورة

الطرفين والسالبة الوجودية التي بلاد وامر ملازمة متعككة لوجها وسالبة
 الوجود بلاد وامر هي لازمة ما يرد بين دوام الطرفين واما ان كان الوجود بلا
 ضرورة فالسالبة الوجودية لازمة لوجها بل بينهما دوام الطرفين احوالي
 عن الضرورة وسالبة الوجود الايجابية لازمة ما يرد بين ضرورة الايجاب
 ودوام السلب وسالبة الوجود السلبية لازمة ما يرد بين ضرورة السلب
 ودوام الايجاب **اشارة الى تحقيق الموجبة الكلية في الجهات**
اعلم انا اذا قلنا كل ج ب قلنا نفي به ان كلية ج ب او انهم الكل
موجب بل نفي به ان كل واحد واحد مما يوصف ب ج كان موصوفاً ب ج في القوة
 الذهنية او في الوجود وكان موصوفاً بذلك دائماً وغيره ايم بل كيف اشق
يحقق القضايا هو لبعض ما يفهم من اجزاها وهو ينقسم الى ما يتعلق بالموثوق
 والى ما يتعلق بالمتحول وقد ذكر الشيخ من القسم الاول ستة احكام اثبات
 سلبية وان بعة ايجابية فالسلبان هما انما لا شيء بكونا كل ج كلية ج ولا
 لغير الكل اي لا الكل المطبق فان الكلية هي العموم ولا الكل المطبق
 وانما لم يذكر الكل الطبيعي لانه قد يكون موصوفاً وذلك في المهملات وقد
 يكون جزء من الموموع وذلك في الخصوصيات والخصومات **بيان** انه
 ان اخذ مع لا حق تنفي محقق كما في قولنا هذا الانسان كان موصوفاً بالخصومة
 وان اخذ مع لا حق تنفي عموم ووجهه على الكثرة فلا يخلو اما ان ينظر الى تلك
 الطبيعية من حيث منع على الكثرة او ينظر الى الكثرة من حيث تلك الطبيعية
 متولة عليها والاول هو الكل العقلي والثاني ان كان عامر الجميع ما هي متولة

عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّا يُقَالُ عَلَيْهِ جَوْزِيًّا وَصِفَ بِجَوْزِيٍّ كَانَ كُلُّهَا
 مُوجِبًا وَلَا يَخْتَلِفُ مُوجِبًا **وَالْفَاضِلُ** الشَّيْءُ خَيْرٌ مِنَ الْكَلْبَةِ بِمَعْنَى الْكُلِّ
 فَأُورِدَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْكُلِّ وَالْجُزْئِيِّ بِمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْكُلَّ مَقْتَضٍ لِلْجُزْئِ لَا يَخْتَلِفُ
 عَلَيْهَا وَالْجُزْئِيُّ مَقْتَضٍ لِلْجُزْئِيَّاتِ بِمَحْوُلٍ عَلَيْهَا وَإِنْ الْأَجْزَاءُ بِحُضُورِهَا وَالْجُزْئِيَّاتُ
 بِخُلُوفِهَا وَغَيْرَ ذَلِكَ فَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي مَوَاضِعِهِ وَأُورِدَ أَيْضًا الْفَرْقَ بَيْنَ الْكُلِّ وَبَيْنَ
 كُلِّ وَاحِدٍ يَأْتِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَشْرِ لَيْسَ بِعَشْرَةٍ وَالْكُلُّ عَشْرَةٌ وَلَفْظُهُ مِنْ فِي هَذَا
 الْمَقَالِ لِلْبَيْضِ وَفِي قَوْلِنَا كُلِّ مَنْ جَاءَ فِيهِ الْبَيِّنُ هَذَا الْمَثَلُ يُشْتَبَلُ عَلَى مَعْنَاهُ
 بِحَسَبِ إِشْرَاكِ الْأَنْوَاءِ وَالْمَثَلُ الْعَجِيجُ أَنْ يَأْتِيَ مَثَلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّانِيَيْنِ بِخَيْرٍ
 وَاحِدٍ وَلَيْسَ كُلُّ الثَّانِيَيْنِ بِخَيْرٍ وَاحِدٍ وَأَمَّا الْأَحْكَامُ الْأَيَّامِيَّةُ فَأَوَّلُهَا أَنَا نَقِي
 بِكُلِّ جَوْزِيٍّ كُلِّ مِمَّا يُقَالُ لَهُ جَوْزِيٍّ وَبُوصِفَ بِجَوْزِيٍّ لَأَنَّهُ مُطَبِّقٌ فِي جَوْزِيٍّ فَكَيْفَ الْمَهْلَا
 وَذَلِكَ لِأَنَّ لَفْظَهُ كُلٌّ لَا يَصِفُ إِلَّا مَا هُنَاكَ وَمَا هُنَا أَنَا نَقِي بِجَوْزِيٍّ كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا يُورَدُ
 بِجَوْزِيٍّ لَا بِالْفَرْقِ وَمَا لَنَا بِحُكْمِ ابْنِ بَرٍ أَنْ يَرَى فِي ذَلِكَ قَائِدًا ذَهَبَ إِلَى
 الْمَرَادِ بِهِ هُوَ كُلُّ مَا يَصِحُّ أَنْ يُوَصَفَ بِهِ سِوَاكَ كَانَ مَوْصُوفًا بِالْفِعْلِ أَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِالْفَرْقِ
 وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْعَرَفِ وَالْحَقِيقِ فَإِنَّ الشَّيْءَ الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ إِنْسَانًا كَانَتْ لَفْظُهُ
 لَا يُقَالُ لَهُ أَنَّهُ إِنْسَانٌ وَمَا لَهَا أَنَا نَقِي بِهَذَا الْمَوْصُوفَاتِ بِجَوْزِيٍّ بِالْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الْقَوْلِ
 الَّذِي وَالْمَوْجُودَ الْخَارِجِي وَلَا يَشْتَرِطُ فِيهِ التَّخَيُّصُ بِأَحَدٍ مِمَّا قَالُوا بِحُكْمِ عَلَى كُلِّ
 وَاحِدٍ مِنَ الصَّنَفَيْنِ أَحْكَامًا إِجْبَائِيَّةً وَمَخَالَفَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُطْبِيعِينَ فِي ذَلِكَ
 وَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ مَا يُوَحِّدُهَا فِي الْخَارِجِ فَطُرِقَ عَلَى مَا سَبَقَ فِي ذِكْرِهَا
 أَنَا نَقِي بِهَذَا الْمَوْصُوفَاتِ بِجَوْزِيٍّ سِوَاكَ يُوَصَفُ بِهِ دَائِمًا أَوْ غَيْرَ دَائِمًا بَلْ يَصِحُّ مِنْهَا هَذَا الْأَمْرُ

الَّذِي يَسْأَلُ الدَّامِرَ وَاللَّادِيَّ وَهُوَ مَوْصُوفُ الْمَوْصُوعِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِهِ الَّتِي
 أَشْرَأَ إِلَيْهَا فِي مَعْنَى التَّعْجِيزِ هَذِهِ أَحْكَامُ الْمَوْصُوعِ وَأَمَّا الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْمَحْمُولِ
 فِيهَا مَا خَلَفَ الْمَوْجِهَاتِ بِحَسَبِهِ **قَوْلُهُ** فَذَلِكَ الشَّيْءُ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ ب
 مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ إِنَّهُ مَوْصُوفٌ بِهِ فِي وَقْتٍ كَذَا أَوْ جَاءَ كَذَا أَوْ دَائِمًا فَإِنْ جَمَعَ هَذَا
 الْخَصَّ مِنْ كَوْنِهِ مَوْصُوفًا بِهِ مُطْلَقًا هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِنَا كُلِّ جَوْزِيٍّ بِجَوْزِيٍّ مِنْ غَيْرِ
 زِيَادَةٍ جِهَةً مِنَ الْجِهَاتِ وَبِهَذَا الْمَقْصُودِ يُسْتَعْنَى مُطْلَقًا بِمَا مَعَ خَصِّهِ يُشِيرُ
 إِلَى مَقْصُودِ الْأَمْلَاقِ مَعَ الْأَيَّامِ الْكُلِّيِّ وَهُوَ مَا **قَوْلُهُ** فَإِنْ زِدْنَا شَيْئًا آخَرَ
فَذَوِّجْنَاهُ يُرِيدُ النَّبِيُّ عَلَى تَعَابُلِ الْأَمْلَاقِ وَالنَّوْجِ بِحَسَبِ الْأَعْيَانِ
قَوْلُهُ وَبِذَلِكَ الزِّيَادَةُ مِثْلُ أَنْ نَقُولَ بِالْفَرْقِ كُلِّ جَوْزِيٍّ بِجَوْزِيٍّ يَكُونُ كَانَا
 فَلَنَا كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّا يُوَصَفُ بِجَوْزِيٍّ دَائِمًا أَوْ غَيْرَ دَائِمٍ وَهَذَا يَأْتِي الْمَوْصُوعُ وَكَرَّرَ
 هَذَا الشَّرْطَ الَّذِي يُخَالِفُ شَرْطَ الْفَرْقِ فِيهَا عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْجِهَةِ الَّتِي يُوَصَفُ
 الْمَوْصُوعُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِهِ وَبَيْنَ الْجِهَةِ الَّتِي لِلْمَحْمُولِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَوْصُوعِ **قَوْلُهُ**
 فَإِنَّهُ مَا دَامَ مَوْجُودَ الذَّاتِ خَوِيبٌ بِالْفَرْقِ وَهَذَا يَأْتِي جِهَةَ النَّبِيِّ
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَلَّاحٌ فَإِنَّا لَمْ نَشْرِطْ أَنَّهُ بِالْفَرْقِ بِمَا دَامَ مَوْصُوفًا بِأَنْ يَصِحَّ
 بَلْ يَصِحُّ مِنْ ذَلِكَ يُرِيدُ أَنْ يَحْكُمَ الْقَوْلُ بِإِذَا كَانَ بِحَسَبِ ذَاتِ الْمَوْصُوعِ
 لَا بِحَسَبِ وَجْهِهِ فَإِنَّا إِذَا قُلْنَا الْكَاتِبُ بِالْفَرْقِ إِنْسَانٌ عَيْنُنَا أَنَّهُ مَا دَامَ مَوْجُودَ
 الذَّاتِ إِنْسَانٌ يَأْتِي كَوْنَهُ كَانَا وَإِنَّا لَمْ نَكُنْ كَانَا **قَوْلُهُ** وَمِثْلُ أَنْ نَقُولَ
 كُلِّ جَوْزِيٍّ دَائِمًا يَكُونُ كَانَا فَلَنَا كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ جَوْزِيٍّ عَلَى الْبَيَانِ الَّذِي
 ذَكَرْنَاهُ يُوجَدُ لَهُ بَدَائِمًا مَا دَامَ مَوْجُودَ الذَّاتِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ وَأَمَّا أَنَّهُ هَلْ يَصِحُّ

هَذَا الْحُلُّ الْمَوْجِبُ الْكُلِّي فِي كُلِّ حَالٍ أَوْ يَكُونُ دَائِمًا الْكَذِبُ إِنْ أَنَّهُ هَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
مَا لَيْسَ بِصَرُوحِي دَائِمًا فِي كُلِّ وَاحِدٍ أَوْ مَسْلُوبًا دَائِمًا عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ وَلَا يُمْكِنُ هَذَا بَلْ
يَجِبُ أَنْ يَوْجَدَ مَا لَيْسَ بِصَرُوحِي فِيهِ الْبَعْضُ لَا يَحَالُ لَدَوْنِ تَلَبُّسٍ عَنِ الْبَعْضِ لَا يَحَالُ
فَأَمَّا لَيْسَ عَلَى الْمُنْطِقِيِّ أَنْ يَقْبَلُ فِيهِ بَيْتٌ **يُرِيدُ** بَيَانُ أَنَّ الدَّائِمَ غَيْرَ الصَّرُوحِي
وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيهِ تَبَرُّعٌ بَانَ الدَّائِمُ فِيهِ الْكَلِمَاتُ لَا يَصَارِقُ الصَّرُوحَ **قَوْلُهُ**
وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ النِّسْبَةِ فِي أَنْ تَنْظُرَ فِيهَا الْمُنْطِقِيُّ أَنْ تَكُونَ مَادَّةً مُضَدَّةً يَنْظُرُ أَيْضًا
لَا يَكُونُ إِلَّا كَذِبًا **يُرِيدُ** أَنَّ الْمُنْطِقِي إِذَا طَلَبَ قِيَمِي الْكَلَامِ وَلَمْ يَلْقَ نِسْبَةً
يَحَالُ الْمَادَّةُ اسْتَوَى الْقِيَادُ وَالْكَادِبُ عِنْدَ فَلَا الْعِدَّةُ نَافِعٌ فِي اسْتِكْشَافِ
الْقِيَمِي وَلَا الْكَذِبُ مَا تَقُولُ **وَمِثْلُ** أَنْ تَقُولَ كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّا قَالُ لَهُ جَ عَلَى الْبَيَانِ
الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ **ب** لَا مَادَّةَ مَوْجُودَ الذَّاتِ بَلْ وَفَنَابَعِيْنَهُ كَمَا لَكُوفِ
أَوْ بَعِيْرُ عِيْنِهِ كَالنَّفْسِ لِلْإِنْسَانِ أَوْ يَحَالُ كَوْنُهُ مَقُولًا لَهُ جَ وَهُوَ مَا لَا يَدْرُ **مِثْلُ**
قَوْلِنَا كُلِّ مَجْرِكٍ مُتَعَدٍّ وَهَذِهِ أَصْنَافُ الوجودِيَاتِ **الْبَيَانُ** الْمَذْكُورُ بَيَانُ
الْمَوْضُوعِ وَقَوْلُهُ يَحَالُ كَوْنُهُ مَقُولًا لَهُ جَ وَهُوَ مَا لَا يَدْرُ إِيْشَارَةٌ إِلَى مَا يَكُونُ الْحَكْمُ
فِيهِ دَائِمًا مَادَّةَ الْمَوْضُوعِ مَوْضُوعًا بِنَاءً وَمَوْضُوعٌ مَعَهُ وَغَيْرُهُ أَيْ مَادَّةُ الذَّاتِ وَزَوْدُ
بَيْنَ الصَّرُوحِي بِحَسَبِ التَّوَصُّفِ وَبَيْنَ الدَّائِمِ بِحَسَبِ التَّوَصُّفِ وَالْفَاضِلِ
الْشَّارِحِ سَبْقِ الْأَوَّلِ مَشْرُوطًا وَالثَّانِي عَرَفِيًّا وَسَبْقِ الْمَشَاوِلِ مِنْهَا بِالصَّرُوحِ
أَوِ الدَّعَامِ بِحَسَبِ الذَّاتِ عَامًا وَغَيْرَ الْمَشَاوِلِ لِمَا خَاصِيًّا وَلَمْ يَقْصِدْ أَحَدُهُمَا
بِحَسَبِ تَفْصِيلِ الصَّرُوحِ وَالْدَّعَامِ الدَّائِمِ وَفِي تَفْصِيلِ ذَلِكَ كَلَامٌ لَا يُمْكِنُ
إِبْرَادُهُ هَهُنَا وَالشَّيْخُ لَا يَسْتَبْرَأُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّرْطَ بِالْمَقُولِ

هَهُنَا لِأَنَّ التَّوَصُّفَ وَفَنَابَعِيْنَهُ أَوْ بَعِيْرُ عِيْنِهِ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ بِالْفَرْقِ
وَيُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ لَا بِالصَّرُوحِ وَالْثَّانِي هُوَ الْمَشْرُوطُ بِالْمَحْمُولِ فَإِذَا هُوَ
دَاخِلٌ فَمَا ذَكَرْهُ وَهَذَا الوجودِي هُوَ الوجودِي الدَّائِمُ **قَوْلُهُ** وَمِثْلُ أَنْ تَقُولَ
كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّا قَالُ لَهُ جَ عَلَى الْبَيَانِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَوْصَفَ **ب** ^{بِالْ} **الْأَلَا**
أَلِيَامَ أَوْ لَا يُمْكِنُ الْحَاقِيقُ أَوْ الْأَخْصَ وَعَلَى طَرَفَةٍ قَوْمٌ فَإِنْ كَوْنُنَا كُلِّ جَ **ب**
بِالْوجودِ وَغَيْرِهِ وَبَيْنَهُمَا آخِرٌ وَمَعْنَاهُ أَنْ كُلِّ جَ مِمَّا فِي الْحَالِ أَوْ فِي الْمَاضِي هَذَا وَصَفُ
بِأَنَّهُ **ب** فِي وَقْتِ وَجُودِهِ **وَهُوَ** **أَلَا** **وَالْغَيْرُ** يَحْمِلُونَ الْمَوْضُوعَ فِي الْفَضَائِلِ
الْفِعْلِيَّةِ كُلِّ مَا مَوْجُوعٌ بِالْفِعْلِ مِمَّا فِي الْحَالِ أَوْ فِي الْمَاضِي وَلَا يَكُونُ مَا هُوَ عِنْدَ
الْفِعْلِ وَجَدَ جَ أَوْ مَا سَيَكُونُ جَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ جَ دَاخِلًا فِيهِ
وَهَذَا الْمَذْهَبُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي أَحْوَالِ الْمَوْضُوعِ ثُمَّ إِذَا حَكَمَ بِأَنَّهُ **ب** مُطْلَقًا
ضَدُّ إِرَادَتِهِ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ **ب** فِي وَقْتِ وَجُودِهِ ذَلِكَ وَهَذَا مَذْهَبُ بَعْضِ
فَدَ ذَكَرْنَا هَذَا الْمَعْلَمَ الْأَوَّلَ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا يَوْجَدُ جَ وَفَنَا مَا هُوَ بَعْضُ مَا هُوَ
جَ لَا كَلَّةَ وَلَوْ جَعَلَ أَمْرًا مِنَ الْفَسَادِ يَتَّبِعُ فِي أَبْوَابِ الْقِيَّاسَاتِ وَيَقُولُ شَرْحًا
قَوْلُهُ وَجَبَّيْذُ يَكُونُ كُلِّ جَ **ب** بِالْفَرْقِ هُوَ مَا يَشْتَبِلُ عَلَى الْأَنْثِيَةِ الثَّلَاثَةِ
وَإِذَا قُلْنَا كُلِّ جَ **ب** بِالْإِسْكَانِ الْأَخْصَ فَعِنَاهُ كُلِّ جَ فَإِنَّهُ فِي إِيْ وَفْتِ
مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ مُرَضٍ فَيَعْبَحُ أَنْ يَكُونَ **ب** وَأَنْ لَا يَكُونَ وَهَذَا مَذْهَبُ آخَرٍ
نَافِعٌ مِنَ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّ كُلِّ جَ **ب** بِالْفَرْقِ مَا يَشْتَبِلُ عَلَى
الْأَنْثِيَةِ الثَّلَاثَةِ وَبِالْإِسْكَانِ مَا يَحْتَقِقُ بِالْمُسْتَقْبَلِ وَيَلْزَمُ مِنْهُ كَوْنُ الْجَمْعِ
مُتَعَلِّقَةً بِتَوَرُّقِ النِّسْبَةِ لَا بِإِنْجَابِ الْحَمُولِ إِلَى الْمَوْضُوعِ فِي بَلِيغَتِهِمَا كَمَا ذَكَرْنَاهُ

وذلك لا نألو قوتنا وقتنا لا يكون فيه شئ من الحيوان موجود صحيح
أن يقال كل حيوان إنسان ولا شئ من الحيوان يفر من الأطلاق وقبل ذلك صح
أن يقال ذلك بالامكان فيكون الأطلاق والامكان لكلية الحكم لا يكون
الإنسان بالنسبة إلى الحيوان كذلك **قولهم** ونحن لا نبالي أن نأجي هذا ^{عنا} إلا
أينما وإن كان الأول هو المناسب **يريد** لا نبالي أن نبين لوانه هذا أيضا
إذا فرض مبادقا وإن كان الأول هو المناسب للاستعمال في العلوم والمعارف
وهو الذي يجب أن يُعتبر بحسب طبائع الأمور **اشارة** إلى تحقيق الكلية
التالية في الجهات وأن تعلم على اعتبار ما سلف لك أن الواجب في الكلية
التالية المطلقة الأطلاق العامة الذي يقتضيه هذا القرب من الأطلاق
أن يكون السلب يتناول كل واحد واحد من الموضوعات بالموضوع الوصف
المتكورات ولا غير معين الوقت والحال حتى يكون كانه يقول كل واحد واحد
فما هو ج يفي عنه ب من غير بيان وقت التفي ويحاله يشي إلى أن المطلقة
الكلية إذا كانت سالبة فهي على فإياها إذا كانت موجبة أي أنها تنفي
سلب المحمول عن جميع الأجزاء الموضوع بالموضوع من غير وقت ولا قيد ولا
ما يما لها على وجه أعظم منها جميعا وقد عدل بالعبارة عنها إلى ما يشبه
العدل قال كانه يقول كل واحد فما هو ج يفي عنه ب من غير بيان وقت
التفي ويحاله وذلك لغرض سند **قولهم** لكن اللغات التي فيها قد خلقت
في عاداتها عن استعمال التي الكلية على هذه الصورة واستعملت للخصر السالب
الكلية لقطا بدل على زيادة معنى على ما يقتضيه هذا القرب من الأطلاق فيقولون

بالمرية لا شئ من ج ب ويكون مقتضى ذلك عند همرانه لا شئ مما هو ج
يوصف البتة بانه ب مادام موضوعا بانه ج وهو سلب عن كل واحد واحد
من الموضوعات ب ج مادامت موضوعه له إلا أن نوضح له وكذلك ما قال
في ضيق لغة الغرض من ج ب بنيت وهذا الاستعمال يشل الضروري ونأ
واحد من ضروري الأطلاق الذي شرطه في الموضوع **اشارة** إلى المنهية
من سبغة السلب الكل مع الأطلاق المعارف من لغتي العرب والعجم هو سلب
المحمول عن جميع أجزاء الموضوع في جميع أوقات كونها موضوعا بوضع سبغة
على وجه يعم الدائم واللا دائم والضروري واللا ضروري بحسب اللغات وهو
اعتراف الضروري المشروط لأن الدائم بالوصف اعتراف الضروري وذلك لأنه
لا يصح أن يقال لا شئ من الإنسان بنايم وإن كان الحكم صادقا على جميع الأجزاء
وذلك لكونه غير صادق عليهم في جميع أوقات كونهم إنسانا وكذلك في
لغة الغرض **قولهم** وهذا قد غلط كثير من الناس أيضا في جانب الكل الموجب
أي ظن بعض الناس أن الموجبة المطلقة ينهم منها أيضا إيجاب المحمول على
جميع الأجزاء في جميع أوقات الوصف وليس ما ظنوا خطأ فإنه يصح أن يقال
كل إنسان نايم وعلى المنطقي أن يحث عن كل واحد من الأعيان ببقائه أي
الأطلاق التام والتمام بحسب الوصف وقد يستحق الدائم بحسب الوصف
بالمطلق المراد منسوب إلى العرف لأن العرف يقتضيه في السالب فالاستمر
على السالب بحسبته وعلى الموجب بجان لكونه مشابها للسالب وهو ما يسمى
الشراح عرفيا عما **قولهم** لكن السالب الكل المطلق بالأطلاق العام أولى

أَلَا لَفَاطِظُهُ هُوَ مَا يُتَأَوَّى قَوْلًا كُلِّجَ يَكُونُ لَيْسَ بِأَوْسَلَبٍ عَنْهُ بـ
 مِنْ غَيْرِهِ بَانَ وَقْتُ وَجْهِهِ وَلَيْكُنْ السَّابُّ الوجودي وهو المطلق الخاضع لما
 يُتَأَوَّى قَوْلًا كُلِّجَ يَنْفِي عَنْهُ بـ نَفْسًا غَيْرَ مُرَوِّبٍ وَذَلِكَ أَمْرٌ هَذَا الْكَلَامُ يُؤَيِّدُ
 أَنَّهُ يُرِيدُ رَدَّ السَّلْبِ إِلَى الْعُدُولِ وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ وَهُوَ أَنْ يَنْفَعِدَ
 الْمَوْجِبَةُ لَمَّا كَانَتْ دَالَّةً عَلَى الْإِطْلَاقِ الْعَامِّ وَلَمْ تَكُنْ مَبْنِيَّةً عَلَى السَّابِّ كَذَلِكَ
 فَأَيُّهَا لَوْلَا السَّابُّ بِأَنَّهُ جَلُّهَا مَبْنِيَّةٌ حَتَّى ارْتَدَّتْ إِلَى الْمَوْجِبَةِ وَذَلِكَ عَلَى
 الْإِطْلَاقِ مُفَارِقًا لِمَعْنَى السَّلْبِ لَكِنْ الشَّيْخُ لَا يُرِيدُ بِهِ الْعُدُولَ عَلَى مَا يَرْتَجِعُ بِهِ
 فِي الشَّيْءِ بَلْ يُرِيدُ بِهِ مُقَدِّمَ السَّلْبِ عَلَى الرِّبْطِ مَعَ مُقَدِّمِ التَّوَرُّقِ وَالْمَوْضُوعِ
 عَلَيْهِ كَمَا فِي قَوْلِنَا مَثَلًا كُلُّ إِنْسَانٍ لَيْسَ بِوَاحِدٍ نَائِمًا وَلَكِنَّكَ فَاتَتْهُمَا يَأَوَّى
 قَوْلًا وَلَمْ يَصِلْ مَوْقِفًا قَوْلُهُ وَأَمَّا فِي الضَّرُورَةِ فَلَا يَبْدُ بَيْنَ الْجَمْعَيْنِ وَالْفَرْقِ
 بَيْنَهُمَا أَنَّ قَوْلَنَا كُلِّجَ فِي الضَّرُورَةِ لَيْسَ بِبِجَعْلِ الضَّرُورَةِ لِمَا لِيَ السَّلْبِ
 عِنْدَ وَاحِدٍ وَاحِدٍ وَقَوْلَنَا بِالضَّرُورَةِ لَا شَيْءَ مِنْ جَبِجْ بِجَعْلِ الضَّرُورَةِ لِكُونَ السَّلْبِ
 نَائِمًا وَنَائِمًا وَلَا يَنْفَعُ مِنْ لَوَاحِدٍ وَاحِدٍ إِلَّا بِالْفَرْقِ فَيَكُونُ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى لَيْسَ
 بَيْنَهُمَا إِفْرَاقٌ فِي الزَّرُورَةِ بَلْ حَيْثُ مَحَاحِدُهُمَا مَحَاحِدُ الْآخَرِ وَعَلَى هَذَا الْفِيضَانِ
 فَافْضِنْ فِي الْأَمْكَانِ أَيْ لَا يَبْدُ بَيْنَ مُقَدِّمِ الْمَوْضُوعِ عَلَى الْجِهَةِ وَالسَّلْبِ وَبَيْنَ
 تَأْخِيرِهِ عَنْهُمَا فِي الدَّلَالَةِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَفَرْقٌ بِحَسَبِ الْأَعْيَانِ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَمْرَ
 يَنْفَعِي أَنَّ الْحَقُولَ مُسَلَّوبٌ بِالضَّرُورَةِ عَنْ وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْضُوعِ وَأَنَّ فِي يَنْفَعِي
 أَنَّ الْحَقُولَ مُسَلَّوبٌ عَنْ آخَرِ الْمَوْضُوعِ بِأَمْرٍ مَسْلُوبًا مُرَوِّبًا فَالْأَوَّلُ يَنْفَعِي يَنْفَعِي
 مُرَوِّبَةُ السَّلْبِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُنَّ بِالْفِعْلِ وَيَنْفَعِي مُرَوِّبَةُ السَّلْبِ الْكُلِّي بِالْفَعْلِ

لِأَنَّ الْحَكْمَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُنَّ يَنْفَعِي الْحَكْمَ الْكُلِّيَّ وَالثَّانِي يَنْفَعِي يَنْفَعِي مُرَوِّبَةُ
 السَّلْبِ بِالْكُلِّ بِالْفِعْلِ وَيَنْفَعِي بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُنَّ يَنْفَعِي بِالْفَعْلِ لِأَنَّ السَّلْبَ
 الْكُلِّيَّ عَلَى أَيْ وَاحِدٍ مِنْهُنَّ وَإِنَّمَا مَثَلُ أَنَّ الْأَمْرَ مَثَلُ سَائِرِ دَلَالَتِهِمَا فِي جَمِيعِ الْمَوَاقِفِ
 لَوْلَا خِلَافَةُ الْعُرْفِ فِي السَّيِّغَةِ الْمَذْكُورَةِ **وَالْفَاضِلُ** الشَّارِحُ فَاتَتْ
 السَّلْبِ الْمَطْلُوقِ يَوْمَهُ الدَّوَارِ خِلَافَ الْمَوْجِبِ هَذَا الْفَرْقُ إِنَّمَا ظَهَرَ فِي الْمَطْلُوقِ
 وَلَمْ يَظْهَرْ فِي الضَّرُورَةِ إِذَا الضَّرُورَةُ لَا تَقْعَلُ إِلَّا مَعَ دَوَامِ **أَقُولُ** لَوْ كَانَ ذَلِكَ
 لَكِنَّكَ لَكَاتِ الْمَمْنَكَةُ كَالْمَطْلُوقَةِ إِذْ هِيَ مَعْتَمِدَةٌ عَلَى الدَّوَامِ وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ
 بَلْ هِيَ مَلْحَمَةٌ بِالضَّرُورَةِ فَظَهَرَ أَنَّ الْفَارِقَ هُوَ الْعُرْفُ لَا غَيْرُهُ وَبُوجُودُهُ فِي بَعْضِ
 الشَّيْءِ مَهْمَا زَادَ هِيَ ضَلُّوا هَذَا **مَقْبُولٌ** عَلَى مَوَاضِعِ خِلَافٍ وَوَقَاتٍ
 بَيْنَ اعْتِبَارِ الْجِهَةِ وَالْحَمَلِ **اعْلَمْ** أَنَّ إِطْلَاقَ الْجِهَةِ يُفَارِقُ إِطْلَاقَ الْحَمَلِ
 فِي الْمَعْنَى وَالزَّمَانِ فَاتَتْهُ مُقَدِّمَةُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ مَثَلًا إِذَا كَانَ وَقْتُ
 يَنْفَعِي أَنَّ لَا يَكُونُ فِيهِ إِنْسَانٌ أَشَدَّ مَدَقٍّ فِيهِ كُلُّ إِنْسَانٍ أَيْضًا بِحَكْمِ الْجِهَةِ دُونَ
 حَكْمِ الْحَمَلِ وَكَذَلِكَ لَيْسَ كَانَ الْجِهَةُ أَيْضًا فَاتَتْ إِذَا وَضَعْتَ فِي وَقْتُ مِنَ الْأَوْقَاتِ
 مَثَلًا أَنَّ لَا لَوْنٌ إِلَّا الْبَيَاضُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْأَلْوَانِ لَهَا مَدَقٌّ حِينَئِذٍ بِالْإِطْلَاقِ
 أَنَّ كُلَّ لَوْنٍ هُوَ بَيَاضٌ أَوْ شَيْءٌ آخَرٌ بِالْإِطْلَاقِ لِلْجِهَةِ وَقَبْلَهُ كَانَ مُمْكِنًا وَلَا يَصْدُقُ
 هَذَا الْأَمْكَانُ إِذَا وَضَعْتَ بِالْحَمَلِ فَاتَتْ لَيْسَ بِالْإِطْلَاقِ الْأَمْكَانُ يَكُونُ كُلُّ لَوْنٍ
 بَيَاضًا بَلْ هُمُنَا أَلْوَانٌ بِالضَّرُورَةِ لَا يَكُونُ بَيَاضًا وَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعْتَ مَا نَالِشَ
 فِيهِ مِنَ الْجَوَانِبِ إِلَّا الْإِنْسَانُ مَدَقٌّ فِيهِ بِحَسَبِ الْإِطْلَاقِ الْجِهَةِ أَنَّ كُلَّ حَيَوَانٍ
 إِنْسَانٌ وَقَبْلَهُ بِالْإِطْلَاقِ وَلَمْ يَنْفَعِ بِالْإِطْلَاقِ إِذَا جُعِلَ الْحَمَلُ وَكَانَ فِي

الفصل ان هذه الزيادة كانت ملحقة بالاصل بخط الشيخ الرئيس ابي علي والمعاد
في هذا الفصل من اعتبار الجملة هو ان يحصل الموضوع كل ما هو ج مثلا بالفصل
فيما في احوال او الماضي على ما يستعمل في المذهب الخفيف المذكور والمذهب
التابع فيه كما مر ومن اعتبار الفصل ان يحصل الموضوع اعترافك وهو كل ما هو
ج في الوجود او عند العمل على ما يقتضيه التحقيق ولا شك ان بين المذهبين
اختلاف ظاهر في المعنى والاعتبار اما في الدلالة والضرورة فقد يتقارب
وقد يختلفان اما ما يمنع الاتفاق فكما في بعض الاحكام الجزئية من المحصورات
واما ما يمنع الخلاف فقد اورد لبيانها في هذا الفصل امثلة الاول هو ان يقال
في وقت لا يوجد فيه انسان اشود كل انسان ايضاً مطلقاً فيصدق بالاعتبار
الاول لان كل انسان موجود في تلك احوال ايضاً ولا يصدق بالاعتبار الثاني
لان بعض ما هو انسان في الفصل وفي الوجود في وقت آخر ليس ببعض دأماً
وهكذا يحكم في المثال الثاني وهو قولنا كل لون يابس الا ان مادة النار
الاولى ممكنة ومادة هذا المثال ضرورية فان سلب لا ينعين عن بعض الثاني
ممكن وسلب اليباس عن بعض الاول ان كانا لتوارد ضروري ولذلك حصل الثاني
مثلاً لا خلاف ولا في الممكن بالاعتبارين فان قبل الوقت المفروض يصدق
قولنا يمكن ان يكون كل ما هو لون يابساً اي في ذلك الوقت من المستقبل
ولا يصدق قولنا بالامكان كل ما هو لون في الفصل هو يابس لان بعض الاول
كالتوارد ينعني ان يكون يابساً والمثال الثالث وهو قولنا كل حيوان انسان كائناً
الثاني بعينه واما الضروري فيقترن امر ايضاً من هذين المثالين لان في ذلك

الوقت يصدق قولنا كل حيوان موجود في احوال هو انسان بالضرورة من حيث
العمل فان الحيوان للوجود في هذا الوقت يكون في كل الاوقات انساناً ولا
يصدق قولنا كل حيوان بحسب التوزيع فيها اوفي سائر الاوقات هو انسان
الا اذ اجل الفرض المذكور شامل للجميع الا انية واعلم ان هذا الفصل اما
خريف من اكثر النسخ لعلها لا يدبر ولذلك ايضا لم يورد في الفاصل الثاني وبيع
الى الكتاب **اشارة الى تحقيق الجزئيتين في الجهات وانت تعرف حال**
الجزئيتين من الكلين وقيد ما عليها وذلك طامد قولنا **قولنا بعض**
ج ب يصدق ولو كان ذلك البعض مؤوقاً في وقت لا غير وكذلك
يعلم ان كل بعض اذا كان بهذه الصفة يصدق ذلك في كل بعض واذا صدق
الايجاب في كل بعض يصدق في كل واحد ومن هذا يعلم انه ليس من شات
الايجاب المطلق عموم كل عدد في كل وقت يريد **ان يزيل الوهم المذكور في**
الايجاب اعني ان يحكم الكل ينعني الدوام بحسب الوصف فاستدل على ذلك
بان الحكم على البعض لا يوهم ذلك بالاعتبار والاعتبار متساوي في هذا الباب
فاذن اذا كان الحكم على كل بعض وجب ان يكون غير منقضي للدوام المذكور
فيكون مع ذلك كلياً فالشرط في ان يكون الحكم كلياً هو عموم العدد لا شمول
الاوقات قولنا **وكذلك في باب السلب واعلم انه ليس اذا صدق بعض**
ج ب بالضرورة يجب ان ينع ذلك يصدق قولنا بعض ج ب بالاطراف
الغير الضرورية او بالامكان ولا بالعكس فالك قول بعض الاجسام بالضرورة
مخبرك اي ماد امر ذات ذلك البعض بوجود او بعضها بغير ضرورة

وَبَعْضُهَا بِإِمْكَانٍ غَيْرِ مُرَوِّدٍ **يُرِيدُ** حَيْثُ اعْتِبَارِ اِطْلَاقِ الْعَامَةِ فِي التَّالِيَةِ
فَإِنَّ مَنْ غَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ مَا يَضَعُ فِيهِ الْفَرْقَ رِيعًا طَلَعَ أَنَّ ذَلِكَ اِتِّعَابُ اِلْتِمَاعِ
وَالدَّلِيلُ عَلَى سِحِّهِ هُوَ مَا ذَكَرُ فِي اَلْإِجَابِ بَعْدَهُ وَبِاقِي اَلْفَصْلِ ظَاهِرُ اِشَارَةِ
إِلَى اَللَّامِ ذَوَاتِ اَلْجِهَةِ اَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَنَا بِالْفَرُودَةِ يَكُونُ فِي قَوْعٍ قَوْلَنَا لَا يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ
بِإِلْإِمْكَانٍ اَلَّذِي هُوَ فِي قَوْعٍ قَوْلَنَا مُمْسَعٌ أَنْ لَا يَكُونَ وَقَوْلَنَا بِالْفَرُودَةِ لَا يَكُونُ فِي قَوْعٍ
قَوْلَنَا لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بِإِلْإِمْكَانٍ اَلْعَامِ اَلَّذِي هُوَ فِي قَوْعٍ قَوْلَنَا مُمْسَعٌ أَنْ يَكُونَ
وَهَذِهِ وَمَعَا بِلَا هَا كُلُّ طَبْعَةٍ مُتَلَاوِمَةٍ تَقُومُ بِحَقِّهَا مَعَا اَلْبَعْضُ وَاتَّامَا اَلْمُمْكِنُ اَلْخَامِسُ
وَالْاِخْتِصَافُ فَاتَّامَا اَلْمُتَلَاوِمَاتُ مُسَاوِيَةٌ لَهَا مِنْ بَابِ اَلْفَرُودَةِ بَلْ لَهَا لَوَانِ مِنْ
ذَوَاتِ اَلْجِهَةِ اَعْتَمَ مِنْهُمَا لَا يَتَعَكَّسُ عَلَيْهِمَا وَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ لَوَانٍ مُسَاوِيًا
فَإِنَّ قَوْلَنَا بِالْفَرُودَةِ يَكُونُ يَلْمُهُ أَنَّهُ مُمَكِّنٌ أَنْ يَكُونَ بِإِلْإِمْكَانٍ اَلْعَامِ وَلَا يَتَعَكَّسُ
عَلَيْهِ فَاتَّامَا لَيْسَ إِذَا كَانَ مُمَكِّنًا أَنْ يَكُونَ وَجِبَ بِالْفَرُودَةِ أَنْ يَكُونَ بَلْ يَتِمَّا كَانَ مُمَكِّنًا
أَيْضًا أَنْ لَا يَكُونَ وَقَوْلَنَا بِالْفَرُودَةِ لَا يَكُونُ يَلْمُهُ أَنَّهُ مُمَكِّنٌ أَنْ لَا يَكُونَ بِإِلْإِمْكَانٍ
اَلْعَامِ اِنْتِصَافًا مِنْ غَيْرِ اِنْتِصَافٍ اَيْضًا لِمِثْلِ ذَلِكَ **مُتَرَا عِلْمُ** أَنْ قَوْلَنَا مُمَكِّنٌ أَنْ يَكُونَ
اَلْخَامِسُ اَوَّالِ اِخْتِصَافٍ اِنَّمَا يَلْمُهُ مُمَكِّنٌ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ بَابِهِ وَيَسَاوِيهِ وَاتَّامَا مِنْ غَيْرِ بَابِهِ
فَلَا يَلْمُهُ مَا يَسَاوِيهِ بَلْ مَا هُوَ اَعْتَمَرُ مِنْهُ مِثْلُ مُمَكِّنٌ أَنْ يَكُونَ اَلْعَامِ وَمُمْكِنٌ أَنْ لَا يَكُونَ
اَلْعَامِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يَكُونَ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ لَا يَكُونَ وَلَيْسَ بِمُمْسَعٍ أَنْ يَكُونَ
وَلَيْسَ بِمُمْسَعٍ أَنْ لَا يَكُونَ وَبِاَلْجُمْلَةِ لَيْسَ بِمُرَوِّدٍ أَنْ يَكُونَ وَأَنْ لَا يَكُونَ **اَلْمُجْمَعُ**
مِنْهَا مَا تَلَاوَمَ وَمِنْهَا مَا تَلَاوَمَ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ مِنْ اَلْمُتَلَاوِمَاتِ طَبْعَاتُ ثَلَاثَةِ اَلْوَجْهِ
وَالْاِشْتِجَاعُ وَالْإِمْكَانُ اَلْخَامِسُ وَطَبْعَاتُ ثَلَاثُ مُتَابِلَةٍ مِنَ اَلطَّبْعَاتِ وَهِيَ مِنْ

طَبْعَةُ اَلْوَجْهِ بِالْفَرُودَةِ يَكُونُ لَا يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ بِمُمْسَعٍ أَنْ لَا يَكُونَ
وَمَا يَتَابِلُهُ لَيْسَ بِالْفَرُودَةِ يَكُونُ يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ لَا يُمْسَعُ أَنْ لَا يَكُونَ
طَبْعَةُ اَلْاِشْتِجَاعِ بِالْفَرُودَةِ لَا يَكُونُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بِمُمْسَعٍ أَنْ يَكُونَ
وَمَا يَتَابِلُهُ لَيْسَ بِالْفَرُودَةِ لَا يَكُونُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَا يُمْسَعُ أَنْ يَكُونَ
طَبْعَةُ اَلْإِمْكَانِ اَلْخَامِسُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ **وَمَا يَتَابِلُهُ**
لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ **وَالْإِمْكَانُ** فِي طَبْعَتِي اَلْوَجْهِ وَالْاِشْتِجَاعِ
بِاَلْمَعْنَى اَلْعَامِ وَفِي اَلْبَاقِيَةِ بِاَلْمَعْنَى اَلْخَامِسِ وَالتَّالِيَةِ أَنَّ اَلْوَاقِعَةَ فِي كُلِّ طَبْعَةٍ
مُتَلَاوِمَةٌ وَكَذَلِكَ اَلْوَاقِعَةُ فِي مُتَابِلَتِهَا وَمُتَابِلَةُ كُلِّ طَبْعَةٍ تَلَزِمُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ
اَلطَّبْعَتَيْنِ اَلْاُخْرَيَيْنِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ وَمَا فِي اَلْكِتَابِ غَيْرُ اَلشَّرْحِ وَهُوَ **وَمَا يَتَابِلُهُ**
وَالسُّوَالُ اَلَّذِي يُولُ بِهِ قَوْمٌ وَهُوَ أَنَّ اَلْوَاجِبَ إِنْ كَانَ مُمَكِّنًا أَنْ يَكُونَ وَاَلْمُمْكِنُ
أَنْ يَكُونَ مُمَكِّنٌ أَنْ لَا يَكُونَ فَالْوَاجِبُ إِذَا كَانَ مُمَكِّنًا أَنْ لَا يَكُونَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُمَكِّنًا
أَنْ يَكُونَ وَمَا لَيْسَ يُمْكِنُ هُوَ مُمْسَعٌ أَنْ يَكُونَ فَالْوَاجِبُ مُمْسَعٌ أَنْ يَكُونَ لَيْسَ بِذَلِكَ
اَلتَّشْكُكُ اَلْهَائِلُ كُلُّهُ فَإِنَّ اَلْوَاجِبَ مُمَكِّنٌ بِاَلْمَعْنَى اَلْعَامِ وَلَا يَلْمُهُ ذَلِكَ اَلْمُمْكِنُ
أَنْ يَتَعَكَّسَ إِلَى مُمَكِّنٍ أَنْ لَا يَكُونَ وَلَيْسَ يُمْكِنُ بِاَلْمَعْنَى اَلْخَامِسِ وَلَا يَلْمُهُ قَوْلَنَا لَيْسَ
بِمُمْكِنٍ بِذَلِكَ اَلْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ مُمْسَعًا فَإِنَّ مَا لَيْسَ يُمْكِنُ بِذَلِكَ اَلْمَعْنَى هُوَ مَا هُوَ
مُرَوِّدٌ إِيحَا بِالْأَوَّلِ وَهُوَ لَا دُخُولَ فِيهِ اَلْمُتَلَاوِمَاتِ اَلثَّلَاثُ وَتَقَوُّهُمْ أَنْ يَأْتِيَهُمْ
يَتَلَهُ يَتَوَدُونَ فَيَغْلَطُونَ فَكُلُّ مَا يَحْتَاجُ اَلْمُتَلَاوِمَةَ شَيْءٌ أَنَّهُ لَيْسَ يُمْكِنُ أَوْ قَوْمٌ كَذَلِكَ
يَحْسِبُونَ أَنَّهُ يَلْمُهُ أَنَّهُ بِالْفَرُودَةِ لَيْسَ وَبِإِجَابَةِ ذَلِكَ وَمَا دَوَّى فِي اَلْفَلْطِ لَا تَهْمُ لَمْ يَكُنْ
أَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ فِيمَا لَيْسَ يُمْكِنُ بِاَلْمَعْنَى اَلْخَامِسِ وَالْاِخْتِصَافُ أَنَّهُ بِالْفَرُودَةِ لَيْسَ بَلْ يَتِمَّا كَانَ

بِالْأَمْرُودِ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَدَعَلُوهُ كَيْدًا وَبَطْنُونَ أَنَّهُ إِنْ فُزِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِالْمَرْهُومِ
 لَيْزَ أَنَّهُ مُمْكِنٌ يَجْتَنِي بِعَكْسِ إِلَى مُمْكِنٍ أَنْ لَا يَكُونَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَفَدَعَلُكَ
 ذَلِكَ بِمَا هَدَيْتُكَ سَبِيلَهُ **السُّؤَالُ** الَّذِي ذَكَرَهُ مَا اسْتَغْطَاهُ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَقَرِّفِ
 وَمَعْنَاهُ لَيْسَ بِإِشْرَافِ الْأَسْمِ وَفَدَعَلُوهُ بِإِسْتِغْنَاءِ الْإِشْرَافِ إِلَى الْإِشْرَافِ الْإِشْرَافِ
 مَعْنَاهُ الْإِشْرَافِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ فَلَمْ يَكُنْ بَالِغَ الشَّيْخِ فِي إِصْحَاحِ الْحَالِ فِيهِ وَيَسَّ
 خَطِّهِمْ مِمَّا فِيهِ كِتَابُهُ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ وَخَبَرُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْقَبْلِ بِإِشْرَافِ
 الْمَوْجِبَاتِ الَّتِي يَحْتَلِكُ فِيهِ وَهِيَ إِثْنَانِ وَعِشْرُونَ الْمَطْلَقَةُ الْعَامَّةُ الْفَرْدِيَّةُ
 الْمَطْلَقَةُ وَالْمَشْرُوطَةُ بِالذَّاتِ الْإِلَادِيَّةِ وَالْفَرْدِيَّةُ الْذَاتِيَّةُ الشَّامِلَةُ لَهَا وَالْمَشْرُوطَةُ
 بِوَضْعِ الْمَوْضُوعِ عَلَى الْوَجْهِ الْعَامِّ وَعَلَى الْوَجْهِ الْخَاسِّ وَالْمَشْرُوطَةُ بِالْمَحْضُومَاتِ
 وَالَّتِي يَحِبُّ وَقْتُ مَعِينٍ وَالَّتِي يَحِبُّ وَقْتُ غَيْرِ مَعِينٍ وَالذَّاهِةُ الْهَيْكَلُ لِلْفَرْدِيَّةِ
 وَالذَّاهِةُ الْإِلَادِيَّةُ الْفَرْدِيَّةُ الْخَاصَّةُ أَيْ الْوُجُودِ بِإِعْتِبَارِ الْأَمْرُودِ وَالْإِشْرَافِ
 الْإِلَادِيَّةُ الْمُمَكِّنَةُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ وَالَّتِي هِيَ الْإِشْرَافُ وَالْإِسْتِغْنَاءُ وَالْمَطْلَقَةُ
 بِحَسَبِ الْقَوْرِ وَالْفَرْدِيَّةُ بِحَسَبِهَا وَالْمُمَكِّنَةُ بِحَسَبِهَا الْمَطْلَقَةُ الْعَرَفِيَّةُ عَلَى الْوَجْهِ
 الْعَامِّ وَعَلَى الْوَجْهِ الْخَاسِّ **النَّهْجُ الْخَامِسُ فِي تَنْقِصِ الْفَضَائِلِ**
وَعَكْسِهَا إِشَارَةٌ إِلَى كَلَامٍ كُلِّيٍّ فِي التَّنَاقُضِ اعْلَمْ أَنَّ التَّنَاقُضَ مَوْ
إِخْلَافَ قَسَمَيْنِ بِالْإِيجَابِ وَالْتَلْبِ عَلَى جِهَةٍ يَفْتَنِي لَدَانِهَا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا
بَعِيثُهُ أَوْ غَيْرَ بَعِيثِهِ مَادَّةً وَالْآخَرُ كَاذِبًا حَتَّى لَا يَخْرُجَ الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ مِنْهُمَا
وَأَنْ لَمْ يَفْتَنِي فِي بَعْضِ الْمَكْنَاتِ عِنْدَ جَهْتِهِ قَوْمٌ الْخِلَافُ الْقَسَمَيْنِ
فَدَنْ تَكُونَ إِخْلَافُ أَجْزَائِهِمَا وَفَدَنْ تَكُونَ إِخْلَافُ أَحْكَمِهَا إِنَّمَا بِالْإِيجَابِ

وَالتَّلْبِ وَأَمَّا بِالْكَلِمَةِ وَالْجُزْئِيَّةِ وَأَمَّا فِي الْجِهَةِ وَأَمَّا بَيْنَ آخَرٍ مِنْ سَائِرِ الْوَلَوِيِّ
 وَالْإِخْلَافُ الْقَسَمَيْنِ مِنْهَا هُوَ الَّذِي بِالْإِيجَابِ وَالْتَلْبِ فَإِنَّ التَّلْبَ وَالْإِيجَابَ
 هُمَا اللَّذَانِ لَدَانِهِمَا لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَفْتَنَانِ وَسَائِرُ الْإِخْلَافَاتِ رَاجِعَةٌ
 إِلَيْهِ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا تَكُونُ إِخْلَافًا مِنْ حَيْثُ لَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا فِي أَحَدِهِمَا أَمَّا عَلَى مَا يَكُونُ
 فِيهِ الْآخَرِي أَوْ يَكُونُ فِيهَا أَوْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَكُونُ فِيهَا وَالْإِخْلَافُ
 أَمَّا بِالْإِخْلَافِ بِالْإِيجَابِ وَالْتَلْبِ إِذَا دُعِيَ عَلَى وَجْهِ لَا يَفْتَنِي أَفْتِنَاءُ
 الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ وَفَدَنْ يَفْتَنِي عَلَى وَجْهِ يَفْتَنِيهِ وَالْأَوَّلُ كَمَا فِي قَوْلِنَا هَذَا جَوَانُ هَذَا
 لَيْسَ بِأَسْوَدَ فَاتَمَّا لَا يَفْتَنِيهِمَا بَلْ رُبَّمَا يَصْدُقُ فَاِنْ يَمَّا وَتَمَّا يَكُونُ يَمَّا وَالْثَانِي
 فَدَنْ يَفْتَنِي عَلَى وَجْهِ يَفْتَنِيهِ أَمَّا غَيْرُ قَسَمِ الْإِخْلَافِ وَذَلِكَ وَفَدَنْ يَفْتَنِي عَلَى وَجْهِ يَفْتَنِيهِ
 الْإِخْلَافُ قَسَمُهُ وَالْأَوَّلُ كَمَا فِي قَوْلِنَا هَذَا إِنَّمَا هَذَا لَيْسَ بِأَلْطَفٍ فَاتَمَّا إِنَّمَا
 أَفْتِنَا الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ لِتَسَاوِي الْإِنْسَانِ وَالْأَلْطَفِ فِي الدَّلَالَةِ لَا لِتَغْيِيرِ
 الْإِخْلَافِ وَالْثَانِي كَمَا فِي قَوْلِنَا هَذَا نَدِيدُ هَذَا لَيْسَ بِزَيْدٍ فَاتَمَّا أَفْتِنَا هُمَا
 لَدَاتِ هَذَا الْإِخْلَافِ لَا لِشَيْءٍ آخَرَ فَاتَمَّا تَنَاقُضُ هُوَ إِخْلَافُ قَسَمَيْنِ بِالْإِيجَابِ
 وَالتَّلْبِ عَلَى جِهَةٍ يَفْتَنِي لَدَانِهَا أَنْ تَكُونَ أَحَدُهُمَا مَادَّةً وَالْآخَرُ كَاذِبًا
 وَالصِّدْقُ وَالْكَذِبُ فَدَنْ يَفْتَنِي كَمَا فِي مَادَّةِ الْوُجُوبِ وَالْإِيجَابِ وَفَدَنْ لَا يَفْتَنِي
 كَمَا فِي مَادَّةِ الْإِسْكَانِ وَلَا يَفْتَنِي الْإِسْتِغْنَاءُ فَإِنَّ الْوَاقِعَ فِي الْمَادَّةِ وَالْحَالِ قَسَمَيْنِ
 مَرْفُوعٌ وَفَدَنْ وَجُودًا كَانَ أَوْ عَدَمًا وَيَكُونُ الصِّدْقُ وَالْكَاذِبُ بِحَسَبِ الْمَطْلَقِ
 وَعَدَمُهُمَا مَعْنِيَتَيْنِ وَأَنْ كَانَا بِالْقِسْمَيْنِ الْإِنْسَانِيَّةِ لَهَا بِغَيْرِ مَعْنِيَتَيْنِ وَأَمَّا الْإِسْتِغْنَاءُ
 فَهُوَ قَسَمَيْنِ أَحَدُهُمَا فِيهِ تَطَرُّفٌ كَذَلِكَ فِي قَسَمِ الْإِسْتِغْنَاءِ الْإِنْسَانِيَّةِ الْإِنْسَانِيَّةِ

القول يظنونه كذلك في نفس الامر والحق بآباء الاستناد لحوادث في
 انفسها الى علل يجب بها وينتج بدورها وانها تلك العلة التي عللها في يجب
 لذهابها كما بين في العلم الالهي فلا يلحق من شرط الشاخص ولا يعدل من شرط
 الاقسام كيف كان ولذلك قال الشيخ بعينه او بعينه عنه ثم اكد بقوله
 حتى لا يخرج الصدق والكذب منها وأشار بقوله وان لم يمتنع في بعض الممكنات
 عند جمهور القوم الى ما ذكرناه من رايهم فيه **قوله** وانما يكون المقابل في التلب
 واليجاب اذا كان التلب منهما سلب الموجب كما اوجب فانه اذا اوجب
 شيء وكان لا يصدق فان معنى انه لا يصدق هو ان الامر ليس كما اوجب ^{ليكن} وبما
 اذا سلب شيء فلم يصدق فيعناه ان مخالفة اليجاب كاذب لكنه قد يتوهم مع
 الانحراف عن مراعاة الشاخص وقوع الانحراف عن مراعاة المقابل ومراعاة
 المقابل ان راعى في كل واحدة من القسيتين ما راعيه في الاخرى حتى يكون
 اجزاء القسيتين في كل واحدة منهما هي التي في الاخرى وعلى ما في الاخرى
 حتى يكون معنى المحمول والموضوع وما يشبههما والشرط والامتناع والجزء والكل
 والقوة والفعل والمكان والزمان وغير ذلك مما عدهناه غير مختلف ^{يريد} ان
 يبين للجهة المذكورة في حد الشاخص التي لذهابها نفسى اقتسام الصدق والكذب
 وهي تقابل التلب واليجاب ويحد في الخصوصيات ومع شرط آخر في المحصورات
 فيتن او لا معنى المقابل فاما ان الصدق والكذب كيف يتعلقان بالمقابلين
 فربما ان الانحراف عن المقابل بمعنى الانحراف عن الشاخص تترفع في بيان شرط
 المقابل وبين انها بالاجمال شرط واحد وهو ان راعى في كل واحدة من القسيتين

ما راعيه في الاخرى حتى تكون اجزاء القسيتين متحدتين بالتفصيل شرابط كثيرة
 منها الثمانية المشهورة اثنان منها الاتحاد في الموضوع وفي المحمول وفيما بينهما
 بيني المفرد والثاني وثلاثة الاتحاد في الشرط والقسمة المذكورة في آخر النسخ
 الثالث وهي الاتحاد في الشرط وفي الامتناع وفي الجزء والكل وفي القوة
 والفعل وفي المكان والزمان **قوله** وغير ذلك مما عدهناه ^{يريد} التوزيد ^{الجزء}
 والزيادة كما لا يخفى ولا يتعمد في وجهها فان الاختلاف في كل واحد منهما
 يمنع الانحراف عن المقابل **قال** القائل التامح ان من القسيتين ترجع
 الى اتحاد الموضوع والمحمول فان الاختلاف في الشرط كما في قولنا الاسود
 جامع للبيضاى مع السواد وليس بجامع اى لا مع السواد وفي الجزء والكل كما
 في قولنا الرطبى اسود اى في بشرته وليس باسود اى في سته راجع الى
 اختلاف في الموضوع والاختلاف في الامتناع كما في قولنا زيد اب اى لعمري
 فزيد ليس باب اى لخاله وفي القوة والفعل كما في قولنا الكسيف فاطم اى
 بالقوة وليس بفاطم اى بالفعل وفي المكان كما في قولنا زيد جالس اى في
 الدار وليس بجالس اى في السوق وفي الزمان كما في قولنا زيد موجود اى
 الان وليس بموجود وقتا آخر راجع الى المحمول **اقول** انها قد تنفع بحيث
 تتعلق بالمفردات ويحدن تعلق اما بالموضوع ويحد او بالمحمول كما ذكرنا الا ان
 المفردات التي تخلف باختلاف هذه الامور تصلح لان توهم وتصلح لان تجل
 فخصيص البعض باحد هاتون الامور مما لا وجه له وقد منع بحيث يتعلق بالكل
 نفسه من غير تخصيص باحد من الامور اذا قلنا ان كل من ينجف القوب الذي لى

مُخْتَلِفًا الْكَيْفِيَّةُ مُتَّفِقًا الْكِيَّةُ إِنْ كَانَتْ كِلْتَا سِتْمَا مُتَّفِقَتَيْنِ لِمَاوَاجِئًا هُمَا
 عَلَى الْكَلْبِ دُونَ الْقِيْدِ وَهُوَ فِي مَادَّةِ الْأَمْكَانِ وَإِنْ كَانَتْ جُزْئِيَّتَيْنِ سِتْمَا
 دَاخِلِيَّتَيْنِ يَحْتَاقُ الْقِيَادُ لِدَوْلِهِمَا يَحْتَاقُ الْكِلْبَيْنِ وَمَا يَحْجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَا عَلَى الْقِيْدِ
 دُونَ الْكَلْبِ كَأَنَّهُ فِي ذَلِكَ الْمَادَّةِ بَعْضُهَا وَتُتَّفِقُ الْكَيْفِيَّةُ مُخْتَلِفًا الْكِيَّةُ وَمَا
 الرَّاقِصَانِ فِي الطُّولِ سِتْمَا مَتَدَاخِلِيَّتَيْنِ لِدَوْلِ أَحَدِهِمَا فِي الْأُخْرَى وَتُخْتَلَفُ
 مِمَّا وَمَا الْمُتَّفَاظِلَانِ سِتْمَا مُتَّفِقَتَيْنِ لِامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى الْقِيْدِ وَالْكَلْبِ
 فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَادَّةِ **إِسَاءَةٌ إِلَى التَّنَاضُحِ الْوَاقِعِ بَيْنَ الْمُطْلَقَاتِ وَتَحْقِيقِ**
 تَقْيِيقِ الْمُطْلَقِ وَالْوُجُودِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ أَخْرَجُوا عَلَى سَبِيلِ التَّجَرُّبِ وَذَلِكَ التَّامِلَاتِ
 لِلْمُطْلَقَةِ تَقْيِيقًا مِنَ الْمُطْلَقَةِ وَلَمْ يَرَوْا عَوَافِيهِ إِلَّا الْإِخْلَافَ فِي الْكَيْفِيَّةِ وَالْكِيَّةِ
 وَلَمْ يَرَوْا مَلَوَاحِظَ التَّامِلِ أَنَّهُ كَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِخْوَالُ الشَّرْطِ الْأَخْرَجَ تَحْتَ بَيْتِ التَّنَاضُحِ
 فَإِنَّهُ إِنْ عُنِيَ بِقَوْلِنَا كُلُّ ج ب أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ ج ب مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ كُلِّ وَقْتٍ إِثْبَاتِ
 أَرِيدَ إِثْبَاتِ ب بِكُلِّ عَدَدٍ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ كَوْنِ ذَلِكَ الْحَكْمِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ج ب وَإِنْ
 لَمْ يُمْكِنِ ذَلِكَ لَمْ يَحْتَاجْ أَنْ يَكُونَ قَوْلُنَا كُلُّ ج ب بِأَنَّهُ قَوْلُنَا لَيْسَ بَعْضُ ج ب
 فَيَكْتَبُ إِذَا صِدَقَ ذَلِكَ وَصِدَقَ إِذَا كَذَّبَ ذَلِكَ بَلْ لَمْ يَحْتَاجْ أَنْ لَا يَوَاضَعُ
 فِي الْقِيْدِ مَا هُوَ مُتَّفَقٌ لَهُ أَعْنَى التَّالِيَةِ الْكَلْبِ فَإِنَّ الْإِجَابَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ إِذَا
 لَمْ يَكُنْ بِشَرْطِ كُلِّ وَقْتٍ جَزَاءً أَنْ يَصِدَقَ بَعْدَهُ الْقَلْبُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ أَوْ عَنْ بَعْضٍ إِذَا كُنْ
 فِي كُلِّ وَقْتٍ **سَرَعِيمٌ جِهَةٌ الْمُنْطَقِيَّتَيْنِ أَنَّ الْمُطْلَقَاتِ تَتَنَاضَحُ إِذَا تَخَالَفَتْ**
 فِي الْكَيْفِ وَالْكَرْمِ عَوَافِي عَنْ شَرْطِ تَحْقِيقِ بَدْوَانِ الْجِهَةِ لَا يَسِيرُ بِدُونِهَا
 مُنَاصَّةً وَإِنَّمَا أَنَّ الْمُطْلَقَاتِ الْخَالِفَةَ فِي الْكَيْفِ وَالْكَرْمِ عَامَّةً كَانَتْ أَوْ عَامِيَّةً

فَدَجْمُوعٌ عَلَى الْقِيْدِ بَلْ التَّنَاضُحُ الْإِثْبَاتِ الْمُتَّفَقُ إِنْ شَاءَ الْمُتَّفَقُ إِنْ شَاءَ الْجَمْعُ عَلَى
 الْقِيْدِ فَدَجْمُوعٌ أَيْضًا عَلَيْهِ إِذَا كَانَتْ مُطْلَقَةً وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْمَادَّةُ وَجُودًا
 لَا دَائِمَةً فَإِنَّ الْحَكْمَ عَلَيْهَا بِالْإِجَابِ مُطْلَقٌ وَبَسْطِ مُطْلَقٍ يَصْدَقُ مِمَّا كَانَتْ فِي قَوْلِنَا كُلُّ
 إِنْسَانٍ نَائِمٌ وَبَعْضُهُمْ أَوْ كَلِمَتُهُمْ لَيْسَ بِنَائِمٍ **قَوْلُنَا بَلْ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ تَقْيِيقُ قَوْلِنَا**
كُلُّ ج ب بِالْإِجَابِ الْأَعْمَرِ بَعْضُ ج هُوَ دَائِمُ الْإِثْبَاتِ وَتَقْيِيقُ قَوْلِنَا لَا شَيْءَ مِنْ
ج ب الَّذِي يَنْفَعِي كُلَّ ج يَنْفَعِي عَنْهُ ب بِأَنَّ يَادَةً هُوَ قَوْلُنَا بَعْضُ ج هُوَ دَائِمُ الْإِثْبَاتِ
وَأَنَّ تَقْيِيقَ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الدَّائِمَةِ وَالضَّرُورِيَّةِ وَتَقْيِيقُ قَوْلِنَا بَعْضُ ج ب بِهَذَا
الْإِجَابِ هُوَ قَوْلُنَا كُلُّ ج دَائِمُ الْإِثْبَاتِ عَنْهُ ب وَهُوَ يُطَابِقُ الْفَرْقَ الَّذِي يَنْفَعِي فِي
الْقَلْبِ الْكَلْبِ وَهُوَ لَا شَيْءَ مِنْ ج ب بِحَسَبِ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ وَتَقْيِيقُ قَوْلِنَا
لَيْسَ بَعْضُ ج ب هُوَ قَوْلُنَا كُلُّ ج هُوَ دَائِمُ الْإِثْبَاتِ لَمَّا أَبْطَلْنَا قَوْلَهُمَا وَلَمْ يَحْتَاجْ
إِلْحَاقُ فِيهِ وَبَيْنَ أَنْ تَقْيِيقَ الْمُطْلَقَةِ الْيَامَةِ مِنَ الدَّائِمَةِ الْخَالِفَةِ فِي الْكَيْفِ الْإِثْبَاتِ
فَقَرَرُ الضَّرُورِيَّةِ وَغَيْرِهَا وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَقْسَامَ الْعِلِّيَّةَ فِي دَوَامِ الْإِجَابِ مُزَوَّجًا
كَانَ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَإِنَّمَا دَوَامُ الْمَسْلُوبِ مُزَوَّجًا كَانَ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَإِنَّمَا وَجُودُ خَالِي عَنْ الدَّائِمِ
وَالْمُطْلَقَةِ الْيَامَةِ الْإِجَابِيَّةِ تَشْبِيلٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَالتَّالِيَةِ وَتَحْقِيقُ عَنِ الثَّانِي وَالْثَلَاثَةِ
تَشْبِيلٌ عَلَى الثَّانِي وَالتَّالِيَةِ وَتَحْقِيقُ عَنِ الْأَوَّلِ فَالْمُتَابِلَةُ لِلْإِجَابِيَّةِ مِنَ الدَّائِمَةِ الْإِثْبَاتِ
وَالْعِلِّيَّةِ مِنَ الدَّائِمَةِ الْمُوجِبَةِ فَإِنَّ الْمُتَابِلَةَ لِلْمُطْلَقَةِ الْيَامَةِ مِنَ الدَّائِمَةِ الْخَالِفَةِ
فِي الْكَيْفِ وَلَا يَحْجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَقْيِيقُهَا مُزَوَّجَةً خَالِفَةً لِأَنَّهُمَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا أَنَّ كَانَتْ
الْمَادَّةُ دَائِمَةً لَا مُزَوَّجَةً خَالِفَةً لِلْمُطْلَقَةِ وَتَوَاضَعُ لِلضَّرُورِيَّةِ أَمَّا الْمُطْلَقَةُ فَالْمُتَابِلَةُ
لِأَنَّ الْمَادَّةَ دَائِمَةً خَالِفَةً لَهَا وَأَمَّا الضَّرُورِيَّةُ فَلِأَنَّهَا لَا مُزَوَّجَةً وَالتَّحْقِيقُ أَوْ دَوَامُ الْخُصُوصِ

الابح بالتمثيل والتدبا بالكلية وبين ان هبسيهما الدائمات الجزئيات
فرقة كانت تعرف الفرق بين هذه الدائمة والضرورية بمعنى تناول الدائمة لها
والغيرها وانما ذلك لان الفرق بينهما في الجزئيتين ظاهرا فرقة وتبين
قولنا ينسجج ب هذا الاطلاق هو قولنا كل ج دائما ينسجج ب وهو
يطابق اللفظ المستعمل في التلب الكلي وهو انه لا ينسجج ب بحسب التباين
الذكر في قوله كل ج دائما موب وفيه نظر وهو ان السالبة الكلية من
الدائمة ومن المطلقة العرفية انما يطابقان في اغنياء الدوام والاشتمال على
الضرورية والامروية ونحوه فان في ان الحكم في احدهما يحسب للآخر في الا
يحسب الوصف فاذن لستنا بمتطابقين على الاطلاق ولو كانتا متطابقين
مطلقا لكاتب المطلقة العامة شاملا المطلقة العرفية اذا كانتا وليس كذلك
على ما يحكي بيانه **قوله** **واما المطلقة التي هي اخرى وهي التي خصصناها نحن**
باسم الوجود فذكرنا ان الوجودي يستلزمه نارة الامرورية وانه يستلزم
فيه الاول والامر والاطلاق العام انما يقتضي على الاول بالضروري الذاتي وعلى الثاني
بالدائم المتكامل للضروري فخصصناهما بخص الطلق العام مصفا الى ما غلبنا ان عنده
بما هو اخص في المطلق العام اعني بعض الوجودي الامروري انما ضروري موافق
فاما دايما مخالفة وببعض الوجودي الدائم دايما اما موافق او مخالفة وما علم ان فيها
المتباينة اذا وقعت في بعض قضية ذات جهة واحدة كما وقعت ههنا فالوجه
ان موضع موضع ذلك التبيين قضية واحدة على وجه لا يخلو ليكرهها عن احد
تلك الجهات لو امكن قوله **فاما فلما فيها كل ج ب اي على الوجه الذي ذكرناه**

كان بقبضه ليس انما بالوجود كل ج ب اي بل انما بالضرورية ينسجج ب اوب
مستلزم عنه كذلك وفي بعض النسخ اي بل اما دايما ينسجج ب اوب
مستلزم عنها كذلك والصحيح هو الاخير ونحن لانه ينسجج الوجودي الدائم
والاول ليس ينسجج لاحد الوجودي بل انما هو ينسجج الممكن الخاص وليس له
انما وقع من التباين وما يدك على ان الحق هو الاخير انه قد اورد في تباين باقي
المصورات دوام الطرفين لا مودة هما **قوله** **واذا قلنا فيها ليس ولا شيء من ج**
اي على الوجه الذي ذكرناه كان بقبضه المقابل له ما يفهم من قولنا ينسجج دايما له
اجاب ب او سلبه لانه اذا سبق الحكم ان كل ج ينسجج ب واما لا دايما
فانما بقايله ان يكون نفي دايما او اثبات دايما ولا يجد له قضية ولا فقه فيفسها
مقابلها او ينسجج وجود ما اي لا يجد قضية تشمل على الدائمين المختلفين لافيه
فيها بالاجاب والسلب لانهما لا يندخلان او ينسجج وجودهما كما لو وضع جهة
تشمل على الدائمين المختلفين فخط فمقابل في هذا الموضع ان الحكم على بعض
ج ب بذلك الجهة **قوله** **وببعض بعض ج ب هذا الوجه لا شيء من ج انما**
هو بالوجود ب بل اما كل ج ب دايما واما لا شيء من ج ب دايما وببعض قولنا
ليس بعض ج ب اي ليسية بهذا المعنى هو قولنا كل ج اما دايما ب واما دايما ليس
ب وذلك ظاهرا ما علم ان قولنا كل ج دايما اما ب واما ليس ب يرد
في تلك مواضع احدها ان يكون اجاب ب على كل ج دايما والثاني ان يكون سلبه
عن كل ج دايما والثالث ان يكون اجابه على البعض وسلبه عن الباقي دايما قوله
ولا نقض ان قولنا ليس بالاضلاع شيء من ج ب الذي هو ينسجج قولنا بالاضلاع

يحيى من ج ب هو في معنى قولنا بالانطلاق ليس من ج ب لان الاول قد يصدق
مع قولنا بالضرورة كل ج ب ولا يصدق معه الاخر فيكون ان سلب الانطلاق الذي
هو معنى الانطلاق ليس هو انطلاق السلب الذي هو ايد قسوى الانطلاق فان سلب
الانطلاق العام يقع على الضرورة الخالصة وسلب الانطلاق الخاص يقع على الضرورة
جسما وانطلاق السلب لا يقع عليها وظاهر بيان هذا من اخرى بين فاك والسائدة
الوجودية التي بلاد امر هي غير سالبة الوجود ببلاد امر **قولنا** فان اردنا ان نجد
للمطلقة فيمنها من حيثها كانت ليحذفه ان نحصل المطلقة اخن مما يوجبه فنحن
الواجب ان السلب المطلقين وذلك مثلا ان يكون الكلبي الموجب المطلق هو
الذي ليس انما انكم في كل واحد ضبط بل وفي كل زمان كون النوع هو موافقا
معتق به ووضع معه على ما يجب ان يتم من التعاد في العباد عنه في السالب
الكلبي حتى يكون قولنا كل ج ب انما صدق اذا كان كل واحد من ج ب وفي كل
زمان له ج وفي كل وقت يكون ج ب هو موافق حتى اذا كان في وقت تام موافقا
بانه ج بالضرورة او غير الضرورة وفي غير ذلك الوقت لا يوجب كان هذا
القول كاذبا كما أنهم من الخط المماثل في السلب الكلبي **البحث** على هذا
ان العلم الاول وغيره قد يشتملون في الفيات المطلقة متاين من المطلقات
على انها مطلقة فذلك يحكم للجمهور بانها متاين فلما ابطاله الشيخ اراد ان يحل
ذلك بحسب لا تمسك بجلدين او لا ما يحل المطلقة على العرفية وهو ان يكون
الحكم دأبا بتمام وصف النوع فيعند يكون هذا المطلق اخر من المطلق
العام والجال بينه وبين المطلق الخاص يختلف في الصور فانه يشتمل الضروري

او لا يميز خلافا المطلق الخاص والمطلق الخاص يشتمل الاول لا يوجب الوصف علامه
قولنا فاذا اتفينا على هذا كان قولنا ليس من ج ب على الانطلاق فيمنها قولنا
كل ج ب وقولنا يوجب ج ب على الانطلاق فيمنها للتألف الكلية هذا النوع
بحسب وتظهر لانه ان اراد به ان المطلقات العرفية متاينة كان بالانطلاق
دوام الواجب بحسب الوصف لا ينافي دوام السلب بحسبه لا يخال كون الحكم
لادائما بحسبه ايجابا وسلبا وان اراد به ان المطلقة العرفية متاينة المطلقة العامة
او الخاصة كان ايضا باطلا لانها جميعا ان على التعدي عند كون الحكم عرفيا لادائما
يجب الذات موافقا للمطلقة العرفية فان المطلقة العرفية صدق معه لكونه
عرفيا والمطلقة العامة والخاصة العامة صدق فان اصابه لكونه دائما بحسب
الذات بل لا يخفى فيه ان قسم المطلقة العرفية وهو مطلقة عامة وصفية عامة
وذلك لان الدوام يقابل الانطلاق العام فلما كان الدوام منها يجب وصف
النوع فينتهي ان يكون الانطلاق العام ايضا بحسبه لوجب اتحاد الطرفين
فحينئذ يتبين كانه هذا الانطلاق يشتمل الدوام الخالف والادوار كلها بحسب
الوصف وموافق من الانطلاق العام بحسب الذات بالعرفية الادام الخالف
قولنا لكانا نكون قد شرعنا زيادة على ما بينه من مجرد الاثبات والتقي اي
كان الانطلاق او لا عبارة عن مجرد الاثبات والتقي ومهما فدل على شرطنا
وهو الدوام بحسب الوصف **قولنا** ومع ذلك فلا يكوننا مطلقا ووجد في هذا
الشرط قد ذكرنا ان يحصل اتمل المتباينة في قسم الانطلاق راين احدها
انه يشتمل الضروري كما ذهب اليه فاسطون ومعا العامة والثاني انه لا يشتمل

كما ذهب إليه الاستكشاف وهو الخامس فالشيخ أراد أن يبين أن كل واحد من
 الرأيين يمكن أن يخص على الوجه الذي ذهب إليه ههنا حتى يمتنع التناقض
 في المطلقات بحيث الرأيين جميعا وبما أن العرفي يمكن أن يؤخذ مثالا
 للضرورة ويكون عاما ويمكن أن يؤخذ غير متساو لما يكون خاصا فالمطلق العاقل
 العرفي يوافق الرأي الأول والخاتمة هو العرفي الوجودي يوافق الاستكشاف
قوله لانه ليس إذا كان كل شيء ب كل وقت يكون فيكون بالضرورة مادام
 موجود الذات فهو ب وقد عرفت هذا يعني ليس إذا صدق العرفي يجب أن يصدق
 القروي الثاني بل يصدق العرفي ولا يصدق القروي وذلك حين كونه وجودا
 فالعرفي الوجودي مطلق فيزوي كاذب كاذب إليه الاستكشاف مع انه يتناقض
 في جنبه وتقيضه هو يقيض العرفي العام متناها إلى القروي الثاني للوافق
قوله والقول الذين سبقوا لا يمكنكم في أمثلهم وانسما لا لهم أن يصالحونا
 على هذا بيان هذا في طول القول أن الجمهور من المتطهين لا يمكنهم الظاهر
 عما ذهبوا إليه وهو القول بكون المطلقات متناقضة على الإطلاق وذلك لأنهم
 لا يمكنهم أن يجعلوا المطلق المذكور في التعليم الأول على ما ذهبنا إليه في جميع
 المواضع فإن من أمثلة التعليم الأول للمطلقات قوله كل شيء مستفيض وكل شيء
 مستفيض وما يجري مجراه مما لا يمكن جعله على العرفي وكذلك في الاستكشاف
 فإن في التعليم الأول فلا يستعمل المطلقة حيث لا يمكن استعمال العرفية مثلا
قوله وإن كانت الجملة أيضا أن يجعل قولنا كل شيء ب إنما تصد فيه صدقنا
 بينه هذا مؤلفا الثانية لأن جعل المطلقات بحيث يتناقض وهو أن أراد

بالضرورة ما يوجد منه في زمان بعينه من الماضي أو الحاضر كما ذهب إليه قور في
 تفسير المطلق وقد ذكرناه **قوله** لا يستعمل الخارج بل كل ما هو موجودا
 في ذلك الزمان وكذلك قولنا ليس شيء ب شيء ب أي من جملة زمان وجود
 بعينه وحيد فاما إذا احتفظنا في الجزئين ذلك الزمان بعينه بعد تباينهما
 أن يحتفظ مما يحفظه سهل مع التناقض **اشارة** في ما ذكرناه من أن هذا الاعتبار
 ينبغي جناية الحكم واما مع التناقض بحيث هذا الاعتبار لأن الحكم على جملة
 زمان ما بانها جميعها ب وبأن بعضها ليس ب في ذلك الزمان بعينه فاما
 على القدي والاعلى الكذب **قوله** وهذا ايضا يحتاج إلى شرط آخر هو كون
 ذلك الزمان مطابقا للحكم غير محتمل أن يتغير إلى آخره يمكن أن يقع الحكم في بعضها
 دون بعض فيجتمع الوقوع واللا وقوع معا في ذلك الزمان ويصدقان معا مثلا
 إذا قلنا كل إنسان موجود في هذا زمان الجملة هو ما يصدق ذلك النهار فانه يوافق
 قولنا بعضهم ليس بصاير ذلك النهار واما إذا قلنا كل إنسان موجود في هذا
 من الجملة هو متصل فيه فانه لا يتناقض قولنا بعضهم ليس متصل فيه لانه
 يمكن أن يكونوا متصلين في بعض أجزاء غير متصلين في البعض الآخر فيصدق
 الحكمان معا كما ذكرنا في المطلقات إلا أن قيد أحد الطرفين بالضرورة كما كان
قوله وقد عني بهذا قولكم أيضا ليس يمكنكم أن يستعملوا على ما عاينوا
 ومع ذلك فيحتاجون إلى أن يبرهنوا عن مراعاة شرطها غنا والبرهان في تحقيق
 ذلك إلى كتاب الشفاء يريد أن هذا مذهب قور في تفسيره لا يلائم
 كما أن لكن الفساد يوجب عليهم من جنتين أحدهما أنه لا يمكنهم الاستمرار على ما

فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ مَثَلًا إِذَا ارَادُوا عَكْسَ التَّالِيَةِ الْمُطْلَقَةِ وَكَانَ الْمَادَّةُ
 قَوْلًا لِوَاحِدٍ مِنَ الْكَلَامِ الْمَوْجُودِينَ فِي هَذَا الزَّمَانِ بِمَالِكِ الْفَتْ وَفَرْقِهِ
 يَنْبَغِي عِنْدَهُمْ إِلَى قَوْلِنَا لِوَاحِدٍ مِنْ بَيْنِكُ الْفَتْ وَفَرْقِهِ بِكَابٍ وَلَا يَنْبَغِي
 الْمَوْضُوعُ عَلَى شَرْطِهِ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي هَذَا الزَّمَانِ مَنْ يَمْلِكُ الْفَتْ وَفَرْقَهُ
 ذَمِّهِ أَضْلَاحٌ أَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ يَلْزَمُ أَنْ يَحْتَلُوا مُطْلَقَةً إِذْ لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ
 وَلَا مُمْكِنَةٍ عَلَى تَقْدِيرِهِمْ وَلَا خَارِجٌ عَنْ هَذِهِ التَّلَاكُ عِنْدَهُمْ قَطْعًا أَنَّ مَذَاهِبَهُمْ
 لَا يَنْبَغِي وَتَابِعَهُمَا أَنَّهُمْ يَخَاجُونَ إِلَى الْأَعْرَاضِ مِنْ مُرَاعَاةِ شُرَاطِ كَثِيرَةٍ الْفَوَائِدِ فِي
 الْعُلُومِ وَغَيْرِهَا وَذَلِكَ كَأَعْيُنِ الْجَاهِلَاتِ الَّتِي تَكُونُ بِحَسَبِ انْتِسَابِ الْمُخْتَلَفَاتِ
 إِلَى الْمَوْضُوعَاتِ فِي طَبَائِعِهَا وَمَعْرِجَتِهَا يَحْتَلُونَ لِلْجَاهِلَاتِ مُتَعَلِّقَةً بِالْأَسْوَاقِ
 عَنْهَا مَرْوَرٌ **وَأَعْلَمُ** أَنَّ الْقَسَادَ فِي هَذَا الْأَعْيُنِ بِأَتَمِّهِ لِقَيْدِ الْمَوْضُوعِ بِالزَّمَانِ
 أَلَيْسَ قَدْ كَانَ ذَلِكَ يَجْعَلُ الْحُكْمَ جُزْئِيًّا لِقَوْلِهِ بَعْضُ مَا يَأْتِي عَلَيْهِ الْمَوْضُوعُ أَمَّا إِذَا
 قُدِّرَ الْحُكْمُ بِزَمَانٍ بَعِيْنِهِ وَبُزْكَ الْمَوْضُوعُ مُطْلَقًا وَأَيُّهَا عَلَى كُلِّ مَا يَأْتِي عَلَيْهِ كَانَتْ
 الْقَضِيَّةُ مُطْلَقَةً وَقَضِيَّةً سَادِدَةً عَلَى الْقَرُونِ وَالْقَوْنِيَّةِ وَعَلَى غَيْرِهَا وَجَبْدُ يَكُونُ
 الْمُنَاقَضَانِ مُطْلَقَيْنِ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ وَلَا يَنْبَغِي فِي الْقَضَا بِالْمُنَاقَضَةِ بَيْنَهُمَا
 مُتَحَدِّي الْجِهَةِ غَيْرَ مَذِينٍ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الزَّمَانُ كَمَا وَسَفَنَاهُ لِئَلَّا يُمْكِنَ أَنْ يَجْمَعَا
 عَلَى الصِّدْقِ **إِشَارَةٌ إِلَى شَائِعٍ شَائِعٍ ذَوَاتِ الْجِهَةِ** أَمَّا الدَّاهِيَةُ فَخَاتَمُهَا يَجْرِي
 عَلَى تَحْوِصَاتِهِ الْوُجُودِ الَّتِي يَحْتَسِبُ الْجَمْلَةُ الْأَوَّلِيَّةُ وَيَتَرْتَّبُ مِنْهَا ظَلَمٌ
 مِنْ ذَلِكَ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْلَاقَ الْعَامَّةَ وَالْقَدَامَ الْمُحْتَمِلَ لِلْقَرُونِ الْمُتَخَالِفِينَ
 مُتَابِلِينَ فَيَقْضَى مِنْ الدَّاهِيَةِ مُطْلَقَةً عَامَّةً مُخَالَفَةً لَهَا فِي الْكَيْفِ وَتَقْضَى الدَّاهِيَةُ

الْأَمْرُ وَبِهِ هُوَ ذَلِكَ أَيْضًا مُضَافَةً إِلَى مَوْجُودَةٍ مُوَافِقَةٍ وَفَدَيْتَنَا أَنَّ الْمُطْلَقَةَ
 الَّتِي يَحْتَسِبُ الْجَمْلَةُ الْأَوَّلِيَّةُ إِذَا كَانَتْ عَامَّةً كَانَتْ تَقْضِيهَا مُطْلَقَةً عَامَّةً وَمُسْتَفِيدَةً
 مُخَالَفَةً وَإِذَا كَانَتْ وَجُودِيَّةً كَانَتْ تَقْضِيهَا ذَلِكَ أَيْضًا مُضَافَةً إِلَى مَوْجُودَةٍ مُوَافِقَةٍ
 قَطْعًا أَنَّ بَعْضَ الدَّاهِيَةِ تَقْضِيهَا الْمَوْجُودَةُ إِلَّا أَنَّ الْأَمْلَاقَ فِي أَحَدِهَا يَحْتَسِبُ الدَّاهِيَةُ
 وَبِهِ الْأَخْرَى يَحْتَسِبُ الْوُجُودِ وَهُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ وَيَتَرْتَّبُ مِنْهَا قَوْلُهُ **وَأَمَّا قَوْلُنَا**
بِالْقَرُونِ كُلِّ جَبْ فَيَقْضِيهِ لَيْسَ بِالْقَرُونِ كُلِّ جَب إِنْ بَلَّ يُمْكِنُ بِالْإِمْكَانِ
 الْأَعْمَرُ دُونَ الْأَخْرَى وَالْخَاسِ أَنْ لَا يَكُونُ بَعْضُ جَبْ وَلَيْسَ مَا يَلْزَمُ هَذَا الْأَمْلَاقَ
 فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَأَمَّا قَوْلُنَا بِالْقَرُونِ لَا يَنْبَغِي مِنْ جَبْ فَيَقْضِيهِ لَيْسَ بِالْقَرُونِ
 لَيْسَ مِنْ جَبْ إِنْ بَلَّ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ جَبْ بِذَلِكَ الْأَمْلَاقَ دُونَ
 إِمْكَانٍ آخَرَ وَقَوْلُنَا بِالْقَرُونِ بَعْضُ جَبْ يُضَافُ لَهُ عَلَى الْفِيضِ الْمَذْكُورِ يُمْكِنُ
 أَنْ لَا يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ جَبْ إِنْ لَا يُمْكِنُ الْأَعْمَرُ وَقَوْلُنَا بِالْقَرُونِ لَيْسَ بَعْضُ
 جَبْ يُضَافُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ الْفِيضِ قَوْلُنَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كُلِّ جَبْ إِنْ لَا يُمْكِنُ
 الْأَعْمَرُ وَهَذَا الْأَمْلَاقَ لَا يَلْزَمُ سَائِلُهُ مُوجِبُهُ وَلَا مُوجِبُهُ سَائِلُهُ فَالْيَقْظُ هَذَا
 وَلَا تَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلِيَّةُ وَقَوْلُنَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كُلِّ جَبْ بِالْإِمْكَانِ الْأَعْمَرُ يُضَافُ لَهُ
 عَلَى شَبِيلِ الْفِيضِ لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كُلِّ جَبْ وَلَيْسَ بِالْقَرُونِ لَيْسَ بَعْضُ جَبْ
 وَتَمَرُّ أَنْتَ مِنْ فَتْنِكَ سَائِلُ الْأَقْسَامِ عَلَى الْفِيضِ الَّذِي اسْتَعْدَدَ وَقَوْلُنَا يُمْكِنُ
 أَنْ يَكُونَ كُلِّ جَبْ بِالْإِمْكَانِ الْخَاسِ يُضَافُ لَهُ لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كُلِّ جَبْ
 وَلَا يَلْزَمُ أَنَّهُ مُنْجَعٌ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ لَوْ مُرَادُهُ وَاجِبٌ بَلَّ لَا يَلْزَمُ مِنْ بَابِ
 الْقَرُونِ شَيْءٌ فَالْيَقْظُ هَذَا وَقَوْلُنَا يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ جَبْ بِهَذَا الْأَمْلَاقَ

بنايله ليس يمكن ان لا يكون شيء من ج ب وكان هذا لما قيل بقوله واجب
ان يكون شيء من ج ب او ممتنع وكأنه يقول بالضرورة بعض ج ب او بالضرورة
ليس بعض ج ب وليس بجميع هذين امر جامع يمكنني ان اعتبره في الحال عبارة ليجازي
حتى يكون بعض السالبة الممكنة موجبة ثم ما الذي يوجب الى ذلك ومن المتألم
ان قولنا يمكن ان لا يكون شيء للضعفة اجاب هذا واما قولنا ممكن ان يكون بعض
ج ب بهذا الامكان فبناضه قولنا ليس يمكن ان يكون شيء من ج ب اي بل اما
ضروري ان يكون واما ضروري ان لا يكون وقولنا ممكن ان لا يكون بعض ج ب
بناضه قولنا ليس يمكن ان لا يكون بعض ج ب اي بالضرورة يكون كل ج ب
او بالضرورة يكون لا شيء من ج ب هذا يجب ان نفهم حال الشافعي في ذوات
الجهة ونحلي عما يقولون **الافكار** يجب الضرورة ثلثة ضرورة اجاب ضرورة
شك وان كان عامر ولا يمكن ان العام يتناول إحدى الضروريتين مع الامكان
الحائز والضرورة والممكنة العامة المختلفتان متاضتان من جهة ذلك
فمنه لحد والممكنة الخاصة شاضها ما يرد بين الضروريتين واليالي في جميعها
في حقيقة واحدة كالحال في الدمار الذي مذكور والشيخ ذكره من الامكان
في المحسوسات بالتفصيل والفاظه ظاهرة الا ان في قوله في آخر الفصل وقولنا
ممكن ان لا يكون بعض ج ب بناضه ليس يمكن ان لا يكون بعض ج ب اي
بالضرورة يكون كل ج ب او بالضرورة يكون لا شيء من ج ب موضع نظر فان
الحاجب ان يراد فيه او بالضرورة بعض ج ب وما فيه ليس ب او بيات
بالاحتمال بالضرورة كل ج ب واما ليس ب ليدخل فيه الاشارة

كما ترى في باب الدوام **اشارة** الى ممكن المطلقات العكس هو ان يجعل المحل
من القضية موضوعا والموضوع محمول مع حفظ الكيفية وبقاء العتد في جباله
هكذا ثم العكس المستوي الحائز بالعمليات وان جعل بدلا المحل محمول ما به
وبدلا الموضوع محمول ما عليه يارادنا للعكس المستوي مطلقا واشياء المحمولات
بجزئية المثال المشهور وهو قولنا لا شيء من الحايط في الوند الذي لا يقع
الى قولنا لا شيء من الوند شيء الحايط وما يجري مجراه مما لا يقع لمن له فطارة والقد
الذي زاد فيه الفاضل الشارح لاجله وهو قولنا ان يجعل المحل محمول بكيته
موضوعا والموضوع بكيته محمولا لا حاجة اليه فان بعض المحمول لا يكون
محمولا وبعض الموضوع لا يكون موضوعا واشراط حفظ الكيفية واجب في
العكس انطوائيا ويجب اشراط بقاء العتد ايضا والاما كان العكس لا رما
لا ميل القضية وليس المراد منه ان الاميل ينبغي ان يكون صادقا والعكس اجبا
له فيه بل المراد ان الاميل ينبغي ان يكون بحيث لو صدق لصدق العكس اي
يكون ومنع الاميل مستلزما لومع العكس واما اشراط الكذب فيه فستدك
لان استلزام صدق الملووم لصدق لا رما لا يقتضي استلزام كذب للضرورة
لكذب لا رما فان استلزام بعض المقدم لا ينتج ومن المواد الكاذبة ما تصدق
عكسها كقولنا كل حيوان انسان فانه كاذب وعكسه وهو بعض الانسان حيوان
صادق فزيادة او الكذب في الكتاب هو ليله ومع من نأخذه فان اكثر الكتب
خالية عنها وقد ايت بعض نسخ هذا الكتاب ايضا خالية عنها وكثير من المتأخرين
لم يثبتوا هذا وذكرنا قد الكذب في مستأنهم قولنا **فقد جوب المادة** بل

بدا يمكن التالبة المطلقة الكلية وتبين انها متعكبة مثل فنسها والحق ان ليس
لها عكس الا بنى من الخيل التي قلت فانه يمكن ان يسلب انما كسلبا بالفعول
عن كل واحد من الناس ولا يجب سلب لانسان عن شئ من النجا كين فاما كان شئ
من الاشياء يسلب بالاملاق عن شئ لا يكون موجودا الا فيه فلا يمكن سلب
ذلك التي عنه **يريد** ان التالبة الكلية المطلقة عامة كانت او خاصة
لا تعكس الا اذا كانت يجب للخيلتين المذكورين وتبين ذلك بان التي التي
له خاصة مغايرة قد سلب عنه بالاملاق ويمنع سلبه عنها فاذن لا يعكس
لا يطرد في جميع المواد وهذا هو المراد من قولنا لا يعكس **ونذكر** انما قيل
التأرجح ان بعض الاعراض الخاصة ايضا كذلك لموضوعها كالتأرجح للانسان
فلا فائدة للتخصيص بالخاصة **اقول** وليكن الشئ انما خص البيان بالخاصة لكونها
اوضح فان احاط الموضوع على الخاصة الذي هو المقابل للعكس المطلوب انما يكون
كلنا وعلى العرض من ثباتها لا من شئ عن الجمع على التعدي في المتقاربات اوضح
منه في المتأخرين **قولنا** **والجدة التي يخرجون بها الا ان لا تأخذ**
المطلقة على ايد الوجهين الاخرين واما ان تلك الجدة كيف وهي انا اذا
فلنا ليس ولا شئ من ج ب فلنرا ان صدق ليس ولا شئ من ج ب ج المطلقة
والا لصدق مبعها وهو بعض ج المطلقة فليفر من ذلك البعض شيئا
معيئا وليكن **د** فكون **د** منها ج وب معا فيكون شئ مما هو ج وب **والد**
التي هو **د** المفروض لا ان العكس الجزئي الموجب ارجبه فاننا لم نعلم بعد انعكاس
الجزئي الموجب وقد كنا لا شئ مما هو ج هذا يقال **هذه** جهة مدار بدو

في التعليم الاول واعترض بعض المنطقيين عليها او لا بانها سببة على بيان
انعكاس الموجبة الجزئية وموتاميين في موضوعه بانعكاس التالبة الكلية
وذلك دور وثانيا بانها يثبت بالخلف الذي بينت بعد هذا عند ذكر القيات
الشرطية ثم اورد حجة اخرى بد لها على ما سياتي ذكرها واجاب من بعد بان
هذه الحجة ليست سببة على انعكاس الموجبة الجزئية بل انما يثبت بالافراز
كما ذكر الشئ ولو كان بيانها بانعكاس الموجبة الجزئية وكان ذلك البيان
في موضوعه بالافراز لا بالبناء على انعكاس التالبة الكلية لما كان دورا
بل كان سوء ترتيب من غير ضرورة وانطلف وان كان موضع ذكر في العيانات
الشرطية هو قياس بين بغيره انما يذكر بغيره عن المادة في ذلك الموضع
لكونه احد تلك الانواع لا لانها محتاجة الى بيان اورد هناك **وقيل** على
الافراز ان الله مبني على قياس من الشكل الثالث هكذا **موج** **د** هو
ب فيض ج وب والحق انه ليس كذلك لان الحد لست ببيان ولا
مستعمل على بعض فالضرورة لست ببيان ضلال عن ان تكون من الشكل
الثالث بل معناه ان التي الذي يوصف ب مبعه في ذهنا ونسبه **د**
هو الذي حصل عليه ج ويلزم منه ان يكون التي الذي يحصل عليه ج بومر
ب فيكون بعض ما هو ج وب فليكن هذا الا تعرف ما في موضوع ويحول
بالفرق والتسمية والقياس يستدعي هذا مغايرتها وتسمية التي لا يبر
شئين هذا حال هذه التحد والشئ بين انها لا تنجح في بيان انعكاس المطلقات
المدورة بل تنجح في بيان انعكاس المطلقات التي بايدي الخيلين **قولنا**

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْهَا فَوَانَ هَذَا لَيْسَ بِحَالٍ إِنْ أُخِذَ التَّلَبُّ مُطْلَقًا لَا يَجِبُ عَادَةً
الْعِبَادَةُ مُطْلَقًا وَفَدَعِلَتْ أَمَّا فِي الْمَطْلُوعَةِ فَيَعْدُ فَإِنْ كَانَتْ يَصْدُقُ تَلَبُّ الْفِتَاكِ
بِالْمَقْدُورِ التَّلَبُّ الْمَطْلُوعِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّانِي وَاجْتِهَادُهُ عَلَى بَعْضِهِمْ **فَيُشِيرُ إِلَى عَدَلِ**
إِجْمَاعِهَا هُنَا بِأَنَّ اُخْتُلِفَ بَلْزَمُ لَوْ كَانَ يَتَضَعُ ج ب يَتَضَعُ لَا يَتَضَعُ مِنْ ج ب
الْمُطْلَقَيْنِ لَكِنَّمَا رُبَّمَا يَجْتَمِعَانِ عَلَى الصِّدْقِ فَاقِيلَ لَهُ أَنَّهُ حَالٌ فِي ذَلِكَ الْإِجْمَاعِ لَيْزَ
بِحَالٍ بَلْ مِمَّا يُمْكِنُ وَنُمَثِّلُ بِالْإِنْسَانِ وَالْفِتَاكِ حِينَ يَمَالُ كُلُّ إِنْسَانٍ لَيْسَ بِفِتَاكِ مُطْلَقًا
وَيَدْعَى أَنَّهُ يَتَعَكَّرُ إِلَى قَوْلِنَا كُلِّ فِتَاكِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ وَالْإِفْعُضُ مَا هُوَ خِطَاكُ
إِنْسَانٌ وَبِالْإِفْعُضِ مِنْ بَعْضِ الْإِنْسَانِ خِطَاكُ فَالْحَالُ إِنَّمَا لَزِمَ لَوْ كَانَ هَذَا مُتَضَعُ الْجَمْعِ
عَلَى الصِّدْقِ مَعَ قَوْلِنَا كُلِّ إِنْسَانٍ لَيْسَ بِفِتَاكِ لَكِنَّمَا فَدَعِلْتُ فَإِنْ يَمَالُ فَاكِلًا عَمَّا
لَا يَزِيدُ قَوْلُ أَتَى لِلْحَكِيمِ الْقَائِلُ أَبُو صُرَّةَ الْفَارَابِيِّ قِيَامُ مِنْ قَوْلِهِ يَتَضَعُ ج ب
بَعْضُ الْعَكْسِ الْمَطْلُوبِ وَقَوْلُهُ لَا يَتَضَعُ مِنْ ج ب لَا يَمِيلُ الَّذِي يُرِيدُ عَكْسَهُ فَانْجَحَ
بَعْضُ ب لَيْسَ بِمَا خُلِفَ وَاسْتَحْسَنَهُ الشَّيْخُ **وَأَقُولُ** أَنَّهُ لَا يَمِيلُ الْمَطْلُوعُ
إِلَّا إِذَا كَانَتْ النِّجَّةُ يَتَضَعُ ب لَيْسَ بِمَا يَمِيلُ مَا يَكُونُ بِسُجْئِهِ تَكُونُ كَادِبَةً تَشْتَرُ
عَلَى الْخُلُفِ وَالْإِفْعُضُ مَا تَكُونُ مَرَادُ فَرَدَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ بِب فَدَعِلْتُ أَنْ يَخْلُفَ
عِنْدَهُ وَجَبَتْهُ يَكُونُ بِسُجْئِهِ بِالْإِفْعُضِ فَإِنَّا قَوْلُ كُلِّ نَائِمٍ مُسَيِّطٍ مُطْلَقًا
وَقَوْلُ لَا يَتَضَعُ مِنَ الْمُسَيِّطِ بِأَيِّ مَادَامَ مُسَيِّطًا وَهَذَا إِنْ يَتَجَانَّ قَوْلَنَا لَا يَتَضَعُ
مِنْ لَتَائِمِ نَائِمٍ وَمَوْجِبُ هَذَا الْقَائِلُ يَمِيلُ فِي هَذَا الْمَوْجِبِ بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ لَتَائِمَ
الْمَطْلُوعَةِ الْوَصْفِيَّةَ مَعَ الْكِبَرِ الْفَرْقَةِ السَّابِقَةِ شَيْخٌ سَابِقَةٌ وَصِفَةٌ فِي الشَّكْلِ لَا
قَوْلُهُ وَأَمَّا عَلَى الْوَجْهِينِ الْأَخَرَيْنِ مِنَ الْإِفْعُضِ فَإِنَّ السَّابِقَةَ يَتَعَكَّرُ عَلَى قِيَمَتِهَا

هَذَا النِّجَّةُ بَعْضُهَا أَقَالُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنْهَا فَيَعْبُرُ أَنْ قَوْلُ قَوْلَنَا لَا يَتَضَعُ
مِنْ ج ب مَادَامَ ج وَلَيْسَ عَمَّا يَتَعَكَّرُ إِلَى قَوْلِنَا لَا يَتَضَعُ مِنْ ج ب مَادَامَ
ب وَلَا يَمِيلُ مِنْ ج ب بِالْإِفْعُضِ مِنْ ج ب وَقَدْ كَانَ لَا يَتَضَعُ مِنْ ج ب
مَادَامَ ج هَذَا خُلِفَ **أَقُولُ** أَنَّ الْخَطْبَ يَتَضَعُ إِنْ يَكُونُ يَتَضَعُ لَا يَتَضَعُ مِنْ ج ب
مَادَامَ ب هُوَ بَعْضُ ج بِالْإِفْعُضِ الْوَاقِعِ الْوَصْفِيِّ كَمَا ذَكَرْنَاهُ وَأَمَّا يَكُونُ
عَكْسَهُ وَهُوَ بَعْضُ ج ب يَتَضَعُ لِقَوْلِنَا لَا يَتَضَعُ مِنْ ج ب مَادَامَ ج إِذَا كَانَ ذَلِكَ
الْعَكْسُ أَيْضًا مُطْلَقًا عَامِدًا وَصِفَةً لَا تَدْرِكُ أَنْ كَانَ مُطْلَقًا حَسْبَ الذَّاتِ أَمْكَنَ
إِجْمَاعُهَا مَعَ لَا يَتَضَعُ مِنْ ج ب مَادَامَ ج عَلَى الصِّدْقِ كَمَا مَرَّ هَذَا النِّجَّةُ مَبْنِيَّةٌ
عَلَى إِنْكَسَارِ الْمَوْجِبَةِ الْخُرُوجِ الْمَطْلُوعَةِ الْوَصْفِيَّةِ كَقِيَمَتِهَا وَالْإِفْعُضُ لَا يَمِيلُ
إِلَّا لَا يَتَعَكَّرُ الْمَطْلُوعُ لَهَا أَمَّا كَوْنُ الْعَكْسِ أَيْضًا وَصِفَةً فَخِطَاكُ إِلَى بَيَانِ تَرْتِيبِهِ
بِأَنَّ قَوْلُ إِنَّا إِذَا خُلِفَ مِنْ ج ب بِالْإِفْعُضِ الْوَصْفِيِّ كَانَ يَعْنِيهِ أَنْ شَيْئًا يَمِيلُ
يَجْعَلُ فِي بَعْضِ أَوَاقِيتِ إِنْشَاءِهِ تَجْعَلُ بَعْضُ ب يَكُونُ مِنْهُ أَنْ ذَلِكَ الَّذِي فِي
ذَلِكَ الْوَقْتِ يَكُونُ مَوْصُوفًا بِب وَتَجْعَلُ فَاذَنْ يَتَضَعُ مَا يَوْصِفُ بِب يَوْصِفُ تَجْعَلُ
فِي بَعْضِ أَوَاقِيتِ إِنْشَاءِهِ بِب وَجَبَتْهُ النِّجَّةُ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْعَرَفِيُّ وَجَبَتْهُ
فَأَنَّهُ يَتَعَكَّرُ أَيْضًا وَهَذَا خُلِفَ فِي جِهَةِ عَكْسِهِ قَوْلُ الشَّيْخِ يَوْمُهُ أَنْ يَقُولَ بِأَنَّهُ
يَتَعَكَّرُ عَمَّا يَمَالُ لَهُ فَكَانَ فِي الْإِفْعُضِ عَكْسَهُ يَحْزَنُ أَنْ يَكُونَ كَالْإِمِيلِ وَهَذَا يَكُونُ
عَلَى أَنَّهُ يَحْزَنُ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا خِلَافَ الْإِمِيلِ أَيْ يَكُونُ مَرُورًا وَعَلَى هَذَا الْقَدْرِ
فَالْيَقِينُ بِطَرَفِ الْخُلُفِ هُوَ الَّذِي مِنْ عَمَّا يَتَضَعُ **وَقَالَ** الْفَارَابِيُّ الْفَارَابِيُّ
الْعِبَادَةُ بِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَالْإِمِيلِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ دَائِمًا أَوْ مَرُورًا لَكَانَ يَكُونُ

الْعَكْسُ الَّذِي هُوَ الْأَمِيلُ انْتِزَاعًا أَيْمًا أَوْ مُرُودًا وَذَلِكَ لِإِنْعِكَاسِهَا عَلَى أَنْفُسِهَا
هَذَا خَلْفٌ وَقَالَ بَشَّارٌ عَيْشَةُ نَمَانَا إِنَّا نَقُولُ لَا شَيْءَ مِنَ الْكَائِنِ بِشَاكِنٍ
لَا دَائِمًا بَلْ مَا دَامَ كَائِنًا وَلَا مَقُولٌ فِي عَكْسِهِ لَا شَيْءَ مِنَ الشَّاكِنِ بِكَائِنٍ لَا دَائِمًا لِأَن
بَعْضَ مَا هُوَ شَاكِنٌ يَتَوَدَّرُ سُكُونُهُ كَالْأَرْضِ فَلَا جُلْ ذَلِكَ كَانَ الْعَكْسُ عَرَفِيًّا عَامًّا مَعْمُولًا
لِلْمُرُودَةِ أَيْ الْقَدَامِ وَقَالَ الْخَرِيدِيُّ هَذَا الْعَرَفِيُّ الْعَامُّ حَيْثُ أَنْ يَكُونَ الْبَعْضُ
مِنْهُ عَرَفِيًّا خَاصًّا فَلَا يَكُنْ مَا أُوْرِدَ مِنْهَا بِحُجُوبِ الْمُبَانَةِ وَقَوْلُ فِي تَهْنِئَةٍ أَنْ هَذَا
الْعَكْسُ لَا يَحْفَظُ الْكَيْفَ وَلِلْهَيْئَةِ مَعًا بَلْ يَحْفَظُ إِنَّمَا الْكَيْفَ وَجَيْدٌ يَتَبَيَّرُ فِي الْجَهَةِ
يَاكُنْ وَأَمَّا لِلْهَيْئَةِ وَجَيْدٌ يَتَبَيَّرُ فِي الْكَيْفِ جُزْئِيَّةً إِنَّمَا لَا يَنْعَكِسُ فَلِأَنَّ الْأَمِيلَ
يَنْفَعِي إِشْنَاعَ إِجْتِمَاعٍ وَمُقْتَضِي جَوْبٍ وَيَكُنْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْمَوْصُوفَ بِبَيِّنَاتٍ
إِضَافَةٍ بِهِ لَا يَكُونُ مَوْصُوفًا بِجَوْبٍ وَأَمَّا إِحْفَاطُ الْجَهَةِ فِي الْبَعْضِ فَلِأَنَّ الْأَمِيلَ
يَنْفَعِي أَنْ يَكُونَ ذَاتٌ جَوْبٌ فَتُخْلُصُ مِنَ الْإِضَافَةِ بِهِ وَإِلَّا لَكَانَ إِضَافَةً بِنَسْبٍ
بِأَنْ يَكُونَ إِضَافَةً دَائِمًا وَكَانَ لَا دَائِمًا هَذَا خَلْفٌ وَأَمَّا فَتُصَرِّفُ بِبَيِّنَاتٍ فِي بَعْضِ
أَوْفَاتٍ خُلُوقًا مِنْ جَوْبٍ وَإِلَّا لَكَانَ بِدَائِمِ السَّلْبِ عَنْهَا وَكَانَ لَا دَائِمًا هَذَا خَلْفٌ
فَإِنَّكَ الْذَاتُ عِنْدَ تَصَرُّفِهَا بِبَيِّنَاتٍ نَسْبُحُ أَنْ تَوْصِفَ بِجَوْبٍ لَا دَائِمًا وَلَكِنْ مَا دَامَتْ
مَوْصُوفَةً بِبَيِّنَاتٍ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ وَأَمَّا إِحْفَاطُ الْعُمُومِ فَلِأَنَّ بَيِّنَاتٍ أَمَّا أَنْ يَكُونَ
يَحْمِلُ لَا يَفِي الْأَحْيَاءُ عَلَى الْذَاتِ الْمَوْصُوفَةِ بِجَوْبٍ إِحْمَلُ أَنْ يَكُونَ إِعْرَافُهَا فَيَكُونُ شَيْءٌ
مَا تَوْصِفُ بِبَيِّنَاتٍ وَلَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْذَاتُ أَصْلًا وَلَا يَحَالُ أَنْ تَكُونَ ذَلِكَ الْذَاتُ
مُرُودَةً السَّلْبِ عَنْ ذَلِكَ الَّتِي فَلَا جُلْ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَنْسَلِبَ جَوْبٌ عَنْ كُلِّ مَا تَوْصِفُ
بِبَيِّنَاتٍ لَوْ جُودَ بَلْ عَنْ بَعْضِهِ وَأَمَّا عَيْنُ كُلِّهَا فَيُمَثِّلُ الْوُجُودَ وَالْمُرُودَةَ وَهُوَ الْعَرَفِيُّ الْعَامُّ

وَأَمَّا أَنْ الْعَرَفِيُّ الْعَامُّ يَتَدَقَّقُ مَعَ إِحْفَاطَاتٍ كَثِيرَةٍ كَلَوْنِ الْجَهَةِ مُرُودَةً
فِي الْكُلِّ أَوْ دَائِمَةً فِي الْكُلِّ أَوْ وَجُودَةً عَرَفِيَّةً فِي الْكُلِّ أَوْ مُرُودَةً فِي الْبَعْضِ
وَدَائِمَةً فِي الْبَعْضِ أَوْ مُرُودَةً فِي الْبَعْضِ وَوُجُودَةً فِي الْبَعْضِ أَوْ دَائِمَةً فِي الْبَعْضِ
وَوُجُودَةً فِي الْبَعْضِ أَوْ مُرُودَةً وَوُجُودَةً وَدَائِمَةً بِحُجُوبِ الْأَبَاضِ وَهَذَا الْعَرَفِيُّ
الْعَامُّ يَتَدَقَّقُ مَعَ أَرْبَعِ إِحْفَاطَاتٍ مِنْهَا هِيَ أَنْ تَكُونَ وَجُودَةً فِي الْكُلِّ أَوْ فِي الْبَعْضِ
وَلَا يَتَدَقَّقُ مَعَ بَاقِيهَا وَأَمَّا عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي مِنَ الرَّايَيْنِ الْآخَرَيْنِ فَتَهْنِئَةُ أَنْ تَقُولَ
قَوْلًا لَا شَيْءَ مِنْ جِهَاتِ الزَّمَانِ الْغَلَا فِي بَيِّنَاتٍ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ يَتَعَكَّرُ
إِلَى قَوْلٍ لَا شَيْءَ مِنْ جِهَاتٍ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ لَا أَنْ يَشْطَرِطَ فِي بَيِّنَاتٍ أَنْ يَكُونَ
مَوْجُودًا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ لِنَبِيٍّ مَبْنُوعًا بِهِ وَوُجُودٌ جَيْدٌ
كَذَا ذَكَرْنَا وَتَمَثَّلْنَا فِيهِ بِمَا لِكَ الْفَتْ وَفِي ذَلِكَ بَلْ تَدْعِي يَتَدَقَّقُ حُكْمُ الْعَكْسِ فِي
ذَلِكَ الزَّمَانِ وَبَيِّنَتُهُ بَيِّنَةٌ لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِحْفَاطًا لَكَانَ يَتَصَرَّفُ بِجَوْبٍ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ
فَبِالْإِضَافَةِ مِنْ يَكُونُ يَتَصَرَّفُ بِجَوْبٍ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَقَدْ كَانَ لَا شَيْءَ مِنْ جِهَاتِ
ذَلِكَ الزَّمَانِ بِبَيِّنَاتٍ هَذَا خَلْفٌ وَالْكَلَامُ عَلَى تَأْوِيلِ الْمَطْلُوبَاتِ بِهَذَا الْوَجْهِ فَدَعَا
فَلَا وَجْهَ لَا يَدَّ بِيْرَ قَوْلُهُ وَأَمَّا الْجَهَةُ الْمُحْدَثَةُ الَّتِي لَهَا مِنْ طَرَفٍ الْمُبَانَةِ الَّتِي
أُحْدِثَتْ بَعْدَ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ فَلَا يَخْتِاجُ إِلَيَّ أَنْ تَذَكَّرَهَا فَاتَّهَانَا وَإِنْ أَعْجَبَ بِهَا عَالَمٌ مُرُودٌ
وَقَدْ بَيَّنَّا هَاتِيكَ كِتَابَ الشِّفَاءِ الْحَجَرُ الْمُحْدَثُ مِنَ الَّتِي أَشْرَأَ إِلَيْهَا أَنَا أُحْدِثُ
بَعْدَ الْأَعْيَانِ عَلَى الْجَهَةِ الْأَوَّلَةِ وَقَدْ اسْتَحْشَنَّا أَحْكَمَ الْعَامِلِ أَبُو تَهْرٍ وَهِيَ أَيْمٌ
فَالْوَجْهُ بَيِّنَاتٍ لِبَيِّنَاتٍ الْمُبَانِ بَيِّنَاتٍ فَبِإِضَافَةٍ بَيِّنَاتٍ لِبَيِّنَاتٍ مِنْ جِهَاتٍ
وَأَسَدُ ذَلِكَ الْعَامِلِ الثَّانِي عَلَى هَذِهِ الْأَقْلَاطِ بِأَنَّ فَاتٍ فَدَيِّنُ بَيِّنَاتٍ الْمُبَانِ

مِنَ الَّتِي تَقْتَضِي فَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ مُبَيَّنًا وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا جُمِلَ الْمُبَيَّنُ لِبُحْثِ
 جِ فَا لِمُبَيَّنٍ لَمْ يَكُنْ بِدَلِيلٍ وَلَا يَكُونُ قِيمَةً وَقَدْ كَانَ فِي قَوْلِهِ مُبَيَّنٌ الْمُبَيَّنُ
 الْمَصْنُوعُ مَخْرُجًا إِلَى أَعْلَى أَنَّهُ أَيْضًا مَفْعُولٌ وَالْمَصْنُوعُ إِلَيْهِ بِالْكَسْرِ عَلَى أَنَّهُ أَيْضًا فَعَالٌ
 وَالْفَاعِلُ الْتَارِخُ فَطَرْتُمَا بِالْكَسْرِ هُوَا فَا عَرَضَ عَلَيْهِمَا مَا ذَكَرَ وَجَبَهُ إِنْ عَادَ مِنْ
 لِحْجَةٍ مَا ذَكَرَ الشَّيْخُ فِي التَّفَادُّلِ وَأَنَّ الْمُبَيَّنَ مَفْعٌ بِالْإِسْمِ عَلَى مَبَيَّنَاتٍ
 مُخْتَلِفَةٍ كَالَّتِي بِالْمَكَانِ وَالَّتِي بِالْمَجْدُودِ وَالَّتِي بِالْقَلْبِ وَالْمَرَادُ مِنْهَا هَهُنَا الَّتِي بِالسَّلْبِ
 فَيَرْجِعُ قَوْلُهُمْ جِ مُبَيَّنٌ لِبُحْثِ إِلَى أَنَّهُ مَدْلُوبٌ عَنْهُ بِدَلِيلٍ وَمُرَادُ الْمُبَيَّنِ مُبَيَّنٌ
 إِلَى أَنَّهُ مَا سُلِبَ عَنْهُ شَيْءٌ فَيَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ مُسَلَّماً عَنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ
 تَقْتَضِي مَا خُذَ فِي بَيَانِهِ **قَوْلُهُ** وَأَمَّا الْكَلِمَةُ الْمُوجِبَةُ فَانْهَاءً لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَنْعَكِسَ
 كَلِمَةً قَبْلَهَا كَانَ الْحَقُولُ إِعْرَافًا مِنَ الْمَوْضُوعِ وَلَا يَحْتَاجُ أَيْضًا أَنْ يَنْعَكِسَ مُطْلَقَةً مِنْهُ
 بِالْإِضْرَافَةِ فَإِنَّهُ رُبَّمَا كَانَ الْحَقُولُ غَيْرَ مُرِيدٍ لِلْمَوْضُوعِ وَالْمَوْضُوعُ لِلْحَقُولِ مِثْلُ التَّقَرُّرِ
 الَّذِي أَرَادَ مِنَ الْحَيَوَانِ فَإِنَّهُ وَجُودِي لَيْسَ بِدَاهِمٍ لِلزُّوْمِ وَلَكِنَّهُ مُرِيدِي لَهُ الْحَيَوَانُ
 ذُو الرِّبِّ فَإِنَّ كُلَّ مُشَقِّقٍ فَإِنَّهُ بِالضَّرُورَةِ حَيَوَانٌ ذُو رِبِّ بَلْ إِنَّمَا يَنْعَكِسُ الْمَطْلَقَةُ مُطْلَقَةً
 عَامَّةً تَحْتَمِلُ الضَّرُورَةَ لَكِنِ الْكَلِمَةُ الْمُوجِبَةُ يَمُوجُّ عَلَيْهَا جُزْئِيًّا مُوجِبًا لِأَجْلِ أَنَّهُ إِذَا
 كَانَ كُلُّ جِ ب كَانَ لَنَا أَنْ نَجِدَ شَيْئًا مَعْتَبَرًا مُوجِبًا وَبِ فَيَكُونُ ذَلِكَ لِلْجَمْعِ
 بِ وَذَلِكَ الْإِتَّاجُ وَكَذَلِكَ الْجُزْئِيَّةُ الْمُوجِبَةُ يَنْعَكِسُ مِثْلُ قَبْلِهَا **الْكَلِمَةُ**
 الْمُوجِبَةُ مِنَ الْمَطْلَقَاتِ لَا يَنْعَكِسُ كَلِمَةً لِإِجْمَالِ أَنْ يَكُونَ الْحَقُولُ إِعْرَافًا مِنَ الْمَوْضُوعِ
 وَلَا مُطْلَقَةً خَالِصَةً مِنَ الضَّرُورَةِ لِإِجْمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَوْضُوعُ مُرِيدًا لِلْحَقُولِ سَوَاءً
 كَانَ الْحَقُولُ مُرِيدًا لَهُ أَوْ غَيْرَ مُرِيدٍ بَلْ يَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً لِلْإِفْرَافِ وَمُطْلَقَةً

عَامَّةً لِأَنَّ الْمَوْضُوعَ الْمُوجِبَةَ إِنَّمَا يَكُونُ مُبَيَّنًا عَلَى الرَّجْعِ الْمَذْكُورِ وَلَا يَحْتَاجُ الْمَطْلُوبُ
 يَنْعَكِسُ بِشَيْءٍ الْحَقُولُ لِذَاتِ الْمَوْضُوعِ بِالْفَعْلِ فِي الْعَكْسِ فَصِيرُ ذَلِكَ الذَّاتِ
 مَوْضُوعٌ مَعَ الْحَقُولِ وَتَصِيرُ جِهَةُ الْأَمْرِ جِهَةُ الْحَقُولِ الَّذِي مَرَانُ مَوْضُوعًا
 فِي الْعَكْسِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ الذَّاتِ وَلِلْجِهَةِ الَّتِي كَانَتْ لِمَوْضُوعِ الْمَوْضُوعِ
 بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا فِي الْأَمْرِ جِهَةُ لِلْعَكْسِ وَكُلُّهُمَا مُطْلَقَانِ بِجِهَةِ الْأَمْرِ
 أَيْضًا مُطْلَقَةٌ وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَاعِلُ الْتَارِخُ مِنْ كَوْنِ جِهَةِ الْعَكْسِ مَكْنًى
 بَيَانًا عَلَى أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي الضَّرُورَةِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَسَيَجِي بَيَانُهُ **قَوْلُهُ** فَإِنْ
 كَانَ الْكَلِمَةُ وَالْجُزْئِيَّةُ مِنَ الْمَطْلَقَاتِ الَّتِي لَهَا مِنْ جَنْبِهَا نَفْسٌ مِنْ عَلَى
 أَنَّهُ يَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً مِنْ لَهَا بِإِنِّه إِنْ لَمْ يَكُنْ حَقًّا أَنْ يَفْضَحَ جِ فَلَا شَيْءَ مِنْ جِ
 وَلَا شَيْءَ مِنْ جِ **قَوْلُهُ** مَذَا الْقَيْدُ لَا فَا يَدْرِي فِيهِ **قَالَ** سَيَا حِبُّ الْعَصَائِرِ
 وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجِهَةَ عَامَّةً غَيْرُ مُشَقِّقَةٍ بِالْمَطْلَقَاتِ الَّتِي لَهَا مِنْ جَنْبِهَا نَفْسٌ
 وَذَلِكَ لِأَنَّ جَمِيعَ الْمَطْلَقَاتِ الْمُوجِبَةِ يَنْعَكِسُ إِلَى الْمَطْلَقَةِ الْعَامَّةِ الْجُزْئِيَّةِ
 الْمُوجِبَةِ وَالْإِلَافَةُ فِيهَا هُوَ الْقَائِلُ بِالْإِلَافَةِ الْكَلِمَةُ وَتَنْعَكِسُ كَقِسْمِهَا
 إِلَى مَا يَضَادُّ الْأَمْرَ أَوْ يَنْصَادُّهُ **وَقِيلَ** فَا يَدْرِي مَذَا الْخَصِصُ هِيَ أَنْ يَنْعَكِسَ
 الْقَائِلُ بِالْإِلَافَةِ يَتَنَبَّهَنَّ بِأَنَّهُ كَانَ الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ الْمَطْلَقَةُ قَلِيلًا أَلَّا يَدْرِي أَنَّ
 عَنْهُ بِأَنَّهُ يَكُونُ أَنْ يَتَنَبَّهَنَّ بِأَنَّهُ كَانَ الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ بِالْإِفْرَافِ مِنْ جِ لَا يَكُونُ دَوْلًا
وَقَوْلُهُ الْجِهَةُ فِي فَا يَدْرِي مَذَا الْقَيْدُ أَنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَتَنَبَّهَنَّ بِأَنَّهُ كَانَ الْمَطْلَقَاتِ
 بِأَنَّهُ كَانَ الْقَائِلُ بِالْإِلَافَةِ الَّتِي لَمْ يَتَنَبَّهَنَّ بِأَنَّهُ كَانَ الْقَائِلُ بِالْإِلَافَةِ الَّتِي لَمْ يَتَنَبَّهَنَّ
 لَكِنِ لَمَّا كَانَ يَفْضَحُ الْعَكْسَ الَّذِي يُدْعَى بِجِهَتِهِ سَائِلَةً دَاهِيَةً كَلِمَةً وَكَانَ عِنْدَ أَنَّهُ

فَيُطَابِقُ السَّالِبَةَ الَّتِي عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي بَابِ التَّائِيهِ وَذَلِكَ أَنَّ
 السَّالِبَةَ الَّتِي تَعْبُرُ كَقِسْمِهَا فَإِذَا كَانَ عَكْسُهَا شَيْئًا أَوْ قِسْمًا لِأَمْرٍ يَحْتَاجُ
 مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وَلَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ مُبَيَّنًا عَلَى مَا يَتَدَلَّى عَلَيْهِ أَنَّ الْخَلْفَ لَا يَقْدِرُ الْعِلْمُ
 بِجَهَةِ الْعَكْسِ عَلَى الْقِيَمِ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى تَقْيُّنِ الْمَطْلُوبِ الْمَعِينِ فَكَيْفَ يَقْدِرُ
 قِيَمِ الْمَطْلُوبِ بَلْ يَقْدِرُ الْعِلْمُ بِمَا يَصْدُقُ مَعَ الْعَكْسِ مِنْ لَوَائِظِهِ وَإِنْ كَانَ أَعْمَرُهُ
 وَاعْتَبَرَهُ هَذَا الْخَلْفَ فَإِنَّهُ يَطْرُقُ مَعَ دَعْوَى الْأَمْرِ أَنَّ الْعَامَّةَ لِلْعَكْسِ طَرَادُ مَعَ الْأَمْرِ
وَأَقُولُ الْمَطْلُوبَاتُ الَّتِي تَعْبُرُ كَقِسْمِهَا مَطْلُوبَةٌ عَامَّةٌ وَصِفَتُهُ لِمَا مَرَّ وَالْهَيْئَةُ الْوَحِيدَةُ
 تَعْبُرُ وَجُودِيَّةً كَقِسْمِهَا وَذَلِكَ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا كُلُّ ج ب لَادَ أَيْمَا بَلْ مَا دَلَّ ج بِكُنَّا
 بِأَنَّ كُلَّ مَا يَوْصَفُ بِج يَوْصَفُ بِج لَادَ أَيْمَا وَذَلِكَ لِأَنَّ دَوَامَ الْأَوْصَافِ بِج
 الْمُسْتَلْزَمُ لِكَيْ يَتَقَيَّنَ دَوَامَ الْأَوْصَافِ بِج هَذَا خَلْفٌ فَإِذَا بَيَّنَّ بَابُ الَّذِي
 مَوْجِدُ أَيْمَا يَوْصَفُ بِج لَادَ أَيْمَا بَلْ فِي بَعْضِ أَوْفَاتِ إِضَافَةِ بَلْ فَالْعَكْسُ مَطْلُوبٌ
 بِحَسَبِ الْوُجُودِ وَجُودِيَّةً بِحَسَبِ اللَّاتِ وَهَذَا قَائِدٌ لَا يَطْلُقُ إِلَّا مَا خَلْفُ
 ابْتِدَاءِ بَلْ إِنَّمَا يَطْلُقُهَا الْكَلِمَةُ وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْبَغِ لَهَا التَّعَمُّدُ عَلَى الْخَلْفِ وَأَمَّا بَعْدُ
 التَّنْبِيهِ فَهَذَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِالْخَلْفِ **قَوْلُهُ** وَأَمَّا الْجَزَائِيَّةُ السَّالِبَةُ فَلَا يَعْكُسُ لَهَا
 فَإِنَّهُ مُمَكِّنٌ أَنْ لَا يَكُونَ كُلُّ ج ب ثُمَّ يَكُونُ كُلُّ ج ب لَيْسَ لَيْسَ كُلُّ ج ب شَيْءٌ
 أَنَّ الْيَقِيْنُ هُوَ أَنَّهُ لَيْسَ بَعْضُ النَّاسِ بِسَاحِكٍ بِالْفِعْلِ وَلَيْسَ مُمَكِّنٌ أَنْ لَا يَكُونَ شَيْءٌ
مِمَّا هُوَ مُخَالِفٌ بِالْفِعْلِ لِنَاسٍ مِمَّنْ هُوَ أَنَّ السَّالِبَةَ الْجَزَائِيَّةَ الْمَطْلُوبَةَ رُبَّمَا تَكُونُ
 صَادِقَةً وَعَكْسُهَا إِنَّمَا يَصْدُقُ مَوْجِبَةً كَلِمَةً مَرْبُوبَةً لِسَالِبَةٍ جَزَائِيَّةٍ وَمَثَلُ بَصَدَقَ
 قَوْلُنَا لَيْسَ بَعْضُ النَّاسِ سَاحِكًا مَعَ صَدَقَ قَوْلُنَا كُلُّ سَاحِكٍ بِالضَّرُورَةِ إِنْسَانٌ وَمَثَلُ

أَنْ يَصْدُقَ مَعَهُ بَصَدَقَ الَّذِي هُوَ السَّالِبَةُ الْجَزَائِيَّةُ فَإِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ تَعْبُورٍ وَهَذَا
 أَثَرُ الَّذِي الْمُفَصَّلُ الْأَمْرِي وَغَيْرُهُ أَنَّ السَّالِبَةَ الْجَزَائِيَّةَ إِذَا كَانَتْ عَرَفِيَّةً وَجُودِيَّةً
 فَانْهَاطَتْ عَكْسُهَا وَذَلِكَ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا لَيْسَ بَعْضُ ج ب مَا دَلَّ ج ب لَادَ أَيْمَا
 حِكْمًا بِاتِّصَافِ شَيْءٍ مَا يَتَقَيَّنُ ج وَبِ الْمُنَادِيَةِ فِي وَفِيْنِ مُخْتَلِفِينَ فَإِذَا
 بَيَّنَّ مَا يَوْصَفُ بِج يَتَلَبَّسُ بِج مَا دَلَّ مَوْصُوفًا بِبَلْ لَادَ أَيْمَا **إِشَارَةٌ**
إِلَى عَكْسِ الضَّرُورِيَّاتِ وَأَمَّا السَّالِبَةُ الْكَلِمَةُ الضَّرُورِيَّةُ فَانْهَاطَتْ عَكْسُهَا
 نَفْسُهَا فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ بِالضَّرُورَةِ بَلْ مَسْلُوبَةً عَنْ كُلِّ ج ثُمَّ امْكِنَ أَنْ يَوْجَدَ
 بَعْضُ ج وَفَرَضَ ذَلِكَ إِنْ عَكْسَ ذَلِكَ إِلَى بَعْضِ ج ب عَلَى مُعْنَى الْأَجْلَالِ
 الَّذِي يَحْتَاجُ الضَّرُورِيَّةَ وَغَيْرُهَا لَا يَصْدُقُ الْبَلَّةُ مَعَ التَّلَبُّبِ الضَّرُورِيَّةِ
 الْكَلِمَةِ بَلْ يَصْدُقُ مَعَهُ يُحَالُ مَا أَدَّى إِلَيْهِ يُحَالُ وَلَكِنْ أَنْ يَبَيَّنَ ذَلِكَ بِالْأَمْرِ
فَيُحْصَلُ ذَلِكَ الْبَعْضُ د فَيُجَدُّ بَعْضُ مَا مَوْجِدُ فَذَلِكَ بَابُ الْبَيَانِ
 بِالْخَلْفِ فَاحْتَزَمَ بَعْضُ الْمَطْلُوبِ فَكَانَ مَوْجِبَةً جَزَائِيَّةً مُنَكِّتَةً وَهُوَ يَعْنِي قَوْلُهُ ثُمَّ
 امْكِنَ أَنْ يَوْجَدَ بَعْضُ ج وَكَانَ انْعِكَاسُهَا بِمَا لَمْ يَبَيَّنْ يَدَّ ظَرْفَيْنِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ
 بَلْ وَفِيهَا مَطْلُوبَةٌ وَهُوَ يَعْنِي قَوْلُهُ وَفِيْنِ ذَلِكَ وَإِنَّمَا كَانَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْمَثَلَ
 مَوْصُوفًا بِالْأَمْرِ عَنْ قَوْلِهِ وَجُودِيَّةً يُحَالُ ثُمَّ مَكِّنَ الْمَطْلُوبَةَ عَلَى مَا يَتَقَيَّنُ مِنْ قَبْلِهَا فَانْهَاطَتْ
 مَطْلُوبَةٌ عَامَّةٌ شَاقِنُ الْأَمْرِ بِحَسَبِ الْكَيْفِيَّةِ وَالْكَلِمَةِ وَفَضْلًا بِحَسَبِ الْجَهَةِ
 بَلْ يَلْزَمُهَا مِنَ الْمُنْكَاتِ الْعَامَّةِ مَا يَنْصَرِفُ إِلَى مَطْلُوبَةٍ فَلِذَا خَلْفُ وَهُوَ يَقِينٌ
 قَوْلُهُ بَلْ يَصْدُقُ مَعَهُ يُحَالُ فَرَجَّ إِلَى الْمَطْلُوبِ وَكَانَ فَلَمْ يَكُنْ مَا وَفَرَضْنَا مُنَكِّتًا
 بِمَكِّنَ لِأَنَّهُ أَدَّى إِلَى يُحَالُ وَالْمَوْصُوفِ إِلَى يُحَالُ يُحَالُ وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ مَا أَدَّى

إليه محال وقد تم الكلام ثم انه ذكر ان بيان انعكاس الموجبة الجزئية انما ياتي
بالافتراض فلا يذهب الوجود الى غيابه **وقوله** والكلية الموجبة الضرورية
تنعكس على نفسها جزئية موجبة لما بين من حكم المطلق العام لكن لا يجب ان تنعكس
ضرورية فانه يمكن ان يكون عكس الضرورية ممكنا فانه يمكن ان ج كالتحالف
ضروري له ب كالاتيان وب كالاتيان غير ضروري له ج كالتحالف ومن
قال غير هذا وانما يخال فيه فلا يصدق فيكمها اذن الامكان الاعم والوجود
الجزئية الضرورية تنعكس ايضا جزئية على ذلك العيان **الحق** انها تنعكس
موجبة مطلقة عام لما مر في المطلقات بل ووضعية لوجوب كون المصنوع
لانما للذات الموضوع وهو اخص من المطلقة العامة وبعض المنطقيين ذهبوا الى
انها تنعكس كمتبناها ضرورية والشيخ اراد ان يرد عليهم فاشار انها تنعكس جزئية نحو
لمثل ما مر في المطلقات ثم اشغل بالرد فقال ولا يجب ان تنعكس ضرورية
وبينه بمثال الانسان والتحالف ثم قال ومن قال غير هذا وانما يخال فيه
فلا يصدق انه اتي بخلاف لبيان ان العكس ضروري وهو انهم يقولون ذلك العكس
اما ان يكون ضروريا كالاتيان او لا يكون فان كان هو المطلوب والافلا تنعكس
العكس من اخرى الى غير ضرورية لان الضرورية لما انعكس الى غير ضرورية فغير
الضرورية اولى بان تنعكس اليه وغير الضرورية يضاد الاتيان في البهية وذلك
خلف وهذا غير صحيح لانه مبني على ان عكس غير الضرورية غير ضروري وهو ليس
ببين ولا يوجب بل الضرورية وغير الضرورية يتعكسان الى كل واحد منهما ثم يرجع
الشيخ الى انتاج المطلوب الذي هو ابطال مدعهم فقال فيكمها اذن الامكان

الاعم انما التام للضرورة واللا ضرورة وانما قال ذلك لان المطلوب لما كان
هو الرد على من زعم انه ضروري وكان البرهان عليه انه يمكن ان يكون ايضا
غير ضروري في بعض المواضع فالواجب ان يورد في هذه النتيجة ما يشملها معا
لا ما يثبت برهان آخر اذ لو كان قال انه الامكان الاعم لكاتب النتيجة
غيرها افتضاء برهانه وليس قوله انه الامكان الاعم مناف لكونه اخص منه
في نفس الامر على ما صرح به في ساركبه وما تشك به الفاضل الشايع
في الخيال كون العكس ممكنا وهو قوله ان العكس قد يكون ممكنا لا يدخل في
الوجود كما لو فرض ان الانسان لا يصير كائنا في مدة وجوده وضعيف وذلك
لانه ينافي الامثل فان الامثل يقتضي ثبوت الكاتب الذي اثبت له الانسان
بالضرورة فان الكاتب ما لم يكن تابنا لا يكون انسانا ولما ثبت وثبت انه انسان
ثبت انه ياتم اتم ايضا لما هو الانسان **وقوله** والتالفة الضرورية الجزئية
لا تنعكس لما علمت ومثاله بالضرورة ليس كل حيوان انسان ثم كل انسان
حيوان ليس كل انسان حيوان **وذلك** ظاهرا **اشارة** الى
عكس التعكبات واما الفتضاء المتكينة فليس يجب لها عكس في السلب فانه
ليس اذا لم يتبع بل يمكن ان يكون لا شيء من التالفة يكتب يجب ان يمكن ان لا
احد من يكتب انسانا او بعض من يكتب انسانا وكذلك هذا المثال يثبت
احمال في الممكن الاخص والخاص فان الشيء قد يجوز ان ينشئ عن شيء وذلك
الشيء لا يجوز ان ينشئ عنه لانه موضوعه الخاص الذي لا يبرهن الا له واما
في الامجاب فيجب لها عكس لكن ليس يجب ان يكون في الممكن الخاص مثل نفسه

وَلَا نَسْمَعُ إِلَى مَنْ يَقُولُ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مُمْكِنًا غَيْرَ مُزَوَّجٍ لِمَوْضُوعِهِ فَارْتِ
 مَوْضُوعِهِ يَكُونُ كَأَنَّكَ لَهُ وَتَأْتِلُ بِحَالِ التَّجَرُّبِ بِالْإِرَادَةِ كَيْفَ هُوَ مِنَ التَّكْرَارِ
 لِلْجَوَانِ وَكَيْفَ الْجَوَانُ مُزَوَّجٌ لَهُ وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى تَكَلُّفَاتٍ قَوِيَةٍ بِكُلِّ أَصْنَافٍ
 أَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْعَكِسَ فِيهِ الْإِجَابُ بِالْإِمْكَانِ الْأَعْيُنِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كُلُّ جَب
 بِالْإِمْكَانِ أَوْ بَعْضُ جَب بِالْإِمْكَانِ فَبَعْضُ جَب بِالْإِمْكَانِ الْأَعْيُنِ وَالْأَ
 فَلَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ جَب جَبًا لِقَوْلِهِ عَلَى مَا عَلِمْتَ لَا شَيْءَ مِنْ جَب جَب
 جَبًا لِقَوْلِهِ لَا شَيْءَ مِنْ جَب جَبًا خَلْفَ وَتَبَا قَالَ قَائِلُ مَا بِالْكَرِّ لَا يَتَكَبَّرُ
 التَّالِيَةِ الْمَكْنَةُ الْخَامِسَةُ وَقَوْلُهُ قَوْلُ الْمُوجِبَةِ قَوْلُ أَنَّ السَّبَّ فِي ذَلِكَ
 أَنَّهُ أَعْنَى الْمُوجِبَةِ إِنَّمَا يَنْعَكِسُ إِلَى مُوجِبٍ مِنْ بَابِ الْمُمْكِنِ الْعَامِّ فَلَا يَحْتَظُّ الْكَيْفِيَّةُ
 وَلَوْ كَانَ يَلْتَمِزُ عَلَيْهَا مِنَ الْمُمْكِنِ الْخَامِسِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُغْلَبَ مِنَ الْإِجَابِ إِلَى السَّلْبِ
 فَيَعُودُ الْكَيْفِيَّةُ فِي الْعَكْسِ وَذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ وَقَدْ يَدَّعُونَ أَنَّ السَّلْبَ الْجَزْئِيَّ
 الْمُمْكِنَ يَكُنْ سَبَبًا لِنَعْيِ الْمُوجِبِ الْجَزْئِيِّ الَّذِي فِي قُوَّتِهِ وَجِبَانِهِ أَنْ يَكُونَ
 خَامِسًا وَيَعُودُ إِلَى السَّلْبِ وَظَنُّهُمْ بِأَطْلٍ فَدَخَلَتْهُ مِمَّا سَمِعْتُهُ وَمِنْ هَذَا الْمَثَالِ
 قَوْلُنَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَلَا قَوْلُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ
 مَا مَوْضِعَاتُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ قَوْلُ وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى تَكَلُّفَاتٍ قَوِيَةٍ بِكُلِّ أَصْنَافٍ
 قَوْلُ بَعْضُ الْفَضْلِ فِي بَيَانِ أَنَّ الْمُمْكِنَ الْخَامِسَ يَنْعَكِسُ كَقَبِّهِ وَهُوَ أَنَا إِذَا
 تَأْتَلُ كُلُّ جَوَانٍ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ نَائِمًا مِنْ جِهَةٍ مَا هُوَ نَائِمٌ فَبَعْضُ مَا هُوَ نَائِمٌ مِنْ جِهَةٍ
 مَا هُوَ نَائِمٌ مُمْكِنٌ أَنْ يَكُونَ حَيًّا أَنَا لِأَنَّ حَيًّا يَنْتَهِي لَيْسَ لَهُ مِنْ جِهَةٍ مَا هُوَ نَائِمٌ
 حَيٌّ تَنْ لَهُ مُزَوَّجٌ مِنْ ذَلِكَ لِلْجَهَةِ وَذَلِكَ الشَّيْخُ عَلَيْهِ بَأَنَّهُ مُنَاطِلَةٌ أَنَا أَنَا

فَلَا أَنْ قَوْلُهُ مِنْ جِهَةٍ مَا هُوَ نَائِمٌ أَخَذَ مِنْ أَمْرِ الْخَسُولِ فِي الْأَمْرِ وَالْعَكْسِ جَمْعًا
 وَكَانَ يَحِبُّ أَنْ يُجِيلَ جَزْءُ أَمْرِ الْمَوْضُوعِ فِي الْعَكْسِ وَيَنْتَهِي الْعَكْسُ فَبَعْضُ مَا هُوَ
 نَائِمٌ مِنْ جِهَةٍ مَا هُوَ نَائِمٌ مُمْكِنٌ أَنْ يَكُونَ حَيًّا أَنَا وَحَيْثُ يَكُونُ كَذِبُهُ ظَاهِرًا لِأَنَّ
 النَّائِمَ مِنْ جِهَةٍ مَا هُوَ نَائِمٌ لَا يَكُونُ حَيًّا أَنَا وَلَا شَيْءًا غَيْرَ النَّائِمِ وَأَمَّا نَائِمًا
 فَلِأَنَّ هَذَا الْمَثَالَ وَإِنْ كَانَ حَيًّا لَا يَفِيدُ الْمَطْلُوبَ لِأَنَّ النِّعَاسَ الْقَبِيحَةَ فِي
 مَادَّةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَنْفَعُنِي انْتِكَاسُهَا مُطْلَقًا بَلْ يَدْمُ انْتِكَاسُهَا فِي مَادَّةٍ يَنْفَعُنِي عِدَّةُ
 انْتِكَاسُهَا مُطْلَقًا قَوْلُ وَتَبَا قَالَ قَائِلُ مَا بِالْكَرِّ لَا يَتَكَبَّرُ التَّالِيَةِ الْمَكْنَةُ
 الْخَامِسَةُ وَقَوْلُهُ قَوْلُ الْمُوجِبَةِ إِشَارَةٌ إِلَى مَذْهَبِ بَعْضِ الْقَدَمَاءِ فَاتَّهَمُوا بِأَنَّ
 الْكَلِمَةَ مِنْهَا يَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً لِأَنَّهَا فِي قَوْلِهِ مُوجِبَةٌ وَهِيَ مُنْعَكِبَةٌ مُوجِبَةٌ مُمْكِنَةٌ
 جُزْئِيَّةٌ وَأَمَّا حِكْمَتُهَا بِأَنَّهَا لَا يَنْعَكِسُ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَكْسَ يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ بِطَرِيقِ
 بَقَاءِ الْكَيْفِيَّةِ عَلَى مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ بِطَرِيقِ الْغَالِبِينَ بِانْتِكَاسِهِ إِنَّمَا
 ذَهَبُوا إِلَى ذَلِكَ لِظَنِّهِمْ أَنَّ عَكْسَهَا فِي قَوْلِهِ سَائِلَةٌ مُمْكِنَةٌ جُزْئِيَّةٌ وَذَلِكَ غَلْطُهُمْ
 لِأَنَّ الْمُوجِبَةَ الْمَكْنَةَ الْخَامِسَةَ لَا يَنْعَكِسُ مُمْكِنَةٌ خَامِسَةٌ بَلْ هَامَةٌ لَيْسَتْ بِجُزْئِيَّةٍ
 فِي قَوْلِهِ سَائِلَةٌ قَوْلُ وَقَدْ يَدَّعُونَ أَنَّ السَّلْبَ الْجَزْئِيَّ الْمُمْكِنَ يَكُنْ إِشَارَةً
 إِلَى بَعْضِ مَذَاهِبِهِمْ وَبِأَيِّ الْفَضْلِ عَنِ الشَّرْحِ النَّهْجُ السَّادِسُ
 إِشَارَةٌ إِلَى الْفَضْلِ مِنْ جِهَةٍ مَا يَصْدَقُ بِهَا وَيَحْتَكَمُ مَا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ الْأَعْيُنِ
 الصُّورَةِ لِلْفَضْلِ بِأَشْرَحٍ فِي بَيَانِ أَعْوَالِ الْمَادَّةِ فَاتَّهَمُوا بِأَنَّهَا يَكُنْ فِي أَنَّ الْحَيْثُ عِنْدَهَا
 مِنْ حَيْثُ يَتَلَقَّى بِالْفَضْلِ الْمَذْهَبُ يَتَقَدَّرُ عَلَى الْحَيْثُ عَلَى سَوَاءِ الْأَقْوَالِ الْمُنَاقِضَةِ
 مِنَ الْفَضْلِ وَمَادَّةُ مَا قَوْلُهُ مِنْ جِهَةٍ مَا يَصْدَقُ بِهَا عِبَارَةٌ عَنْ بَيَانِ مَادَّةِهَا وَقَوْلُهُ

وَيَحْتَوِي مِنْ جِهَةٍ مَا يَحْتَلُّ فَإِنَّ الْخَيْلَ يَشْبَهُ الْقَصْدَيْنِ مِنْ جِهَتٍ إِنَّهُ أَيْضًا
إِتِّعَالَ مَا لِلنَّفْسِ يُحْدِثُ الْغَضَبَ **قَوْلُهُ** أَمْشَاتُ الْغَضَبِ أَيْ تَسْمِعُهُ فَيَأْتِي
الْفَائِضِينَ وَمَنْ يَجْرِي بِجَرَاهُمْ أَرْبَعَةُ مَسَلَّاتٍ وَتَطْلُوقَاتٍ وَمَا يَمُوتُ وَمُشَبَّهَاتٍ
بَعِيدًا وَمَخَالَاتٍ يَهْدِي مَنْ يَجْرِي بِجَرِي الْفَائِضِينَ سُبُطِي لِيَسْتَفِيدَ آتِ
وَالْمُتَبَلَّاتِ وَوَجْهَهُ الْخَيْرُ أَنَّ الْغَضَبَ أَيْ أَنَّ تَغْضَبِي صَدَقَ مَا أَوْثَقَ بِغَيْرِ صَدَقَ
أَوْ لَا تَغْضَبِي إِحْدَاهُمَا وَالْأَوَّلُ أَيْ أَنَّ تَغْضَبِي صَدَقَ بِمَا جَانِبًا أَوْ غَيْرَ جَانِبًا وَالْجَانِبُ
أَيْ أَنَّ يَكُونُ لِلسَّبَبِ أَوَّلًا يَشْبَهُ السَّبَبِ وَمَا يَكُونُ لِلسَّبَبِ هُوَ الْمَسَلَّاتُ وَمَا يَكُونُ
لِمَا يَشْبَهُ السَّبَبِ هُوَ الْمُشَبَّهَاتُ بِغَيْرِهَا وَغَيْرُ الْجَانِبِ هُوَ الْمَطْلُوقَاتُ وَمَا يَمُوتُ
الْمَشْهُورَاتُ فِي بَادِي الرَّأْيِ وَالْمَقْبُولَاتُ مِنْ وَجْهِ وَمَا يَصْغِي نَائِبًا غَيْرَ الْقَصْدَيْنِ
هُوَ مِنَ الْخَالَاتِ وَمَا لَا تَغْضَبِي صَدَقَ مَا وَلَا نَائِبًا فَلَا تُسَمِّلُ لِيَدْرِي الْفَائِضِينَ **قَوْلُهُ**
وَالْمَسَلَّاتُ أَيْ الْمُتَغَضَّاتُ وَأَيْ مَا خُذَاتُ **وَذَلِكَ** لِأَنَّ السَّبَبَ أَيْ
أَنْ يَكُونَ مِنْ نَفْسٍ تَغْضَبُ الْقَصْدَيْنِ أَوْ مِنْ خَارِجٍ **قَوْلُهُ** **وَالْمُقْتَضَاتُ أَيْ مَا خَارِجًا**
ثَلَاثَةُ الْوَاجِبِ قَوْلُهُ **وَالْمَشْهُورَاتُ وَالْوَهْمِيَّاتُ** **وَذَلِكَ** لِأَنَّ الْيُحْكَمَ
أَيْ أَنَّ يُسْتَبَدَّ فِيهِ الْمَطَابَقَةُ لِلخَارِجِ أَوْ لَا يُسْتَبَدَّ فَإِنْ غَابَ وَكَانَ مُطَابِقًا فَطَبَقَ
الْوَاجِبُ قَوْلُهُ **وَالْوَهْمِيَّاتُ** وَإِنْ لَمْ يُسْتَبَدَّ هُوَ الْمَشْهُورَاتُ **قَوْلُهُ** **فَالْوَهْمِيَّاتُ**
قَوْلُهُ **أَوَّلِيَّاتُ وَمُشَاهَدَاتُ وَجَرِيَّاتُ وَمَا يَمُوتُ مِنْ إِحْدَيْتَيَاتِ وَالْمُتَوَارِثَاتِ**
وَصَنَائِمًا أَيْ قِيَّاسًا هَامِيَةً **وَذَلِكَ** لِأَنَّ الْعَمَلَ أَيْ أَنَّ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى
غَيْرِ تَقْوِيَةٍ يَطْرُقُ فِي الْحُكْمِ أَوَّلًا هُوَ الْأَوَّلِيَّاتُ وَالْثَانِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى
يَحْتَاجُ إِلَى مَا يَنْفَعُ إِلَيْهِ وَيُسْتَبَدُّ عَلَى الْحُكْمِ أَوْ يَنْفَعُ إِلَى الْحُكْمِ عَلَيْهِ أَوْ لَهَا مَعًا

وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَشَاهِدَاتُ وَالْثَانِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَكُونَ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ الثَّانِي بِأَنَّ
أَوْ لَا يَكُونُ وَمَا يَمُوتُ لَا يَكُونُ أَيْ أَنَّ يَكُونُ بِالْمُتَوَارِثَاتِ وَالْأَوَّلُ هُوَ
أَيْ حُدُوثِيَّاتُ وَالْثَانِي لَيْسَ مِنَ الْمُبَادِي بَلْ هُوَ مِنَ الْعُلُومِ الْمَكْنِيَّةِ وَمَا لَيْسَ ^{بِالْمُبَادِي} ^{بِالْعُلُومِ} ^{بِالْمَكْنِيَّةِ} ^{وَمَا لَيْسَ ^{بِالْمُبَادِي} ^{بِالْعُلُومِ} ^{بِالْمَكْنِيَّةِ}}
هُوَ الْقَضَايَا أَيْ قِيَّاسًا هَامِيَةً وَمَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى كِلَاهُمَا فَإِنَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ ثَانِيهِ
أَنْ يَحْتَمِلُ بِالْإِجَارِ هُوَ الْمُتَوَارِثَاتُ وَإِنَّمَا أَنْ لَا يَكُونَ هُوَ الْجَرِيَّاتُ فَهِنَّ سَنَدُ
أَقْسَامِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْفَيْضِ يَنْفَعِي أَنَّهُ يَجْعَلُهَا أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ أَحَدُهَا مَا لَا يَحْتَاجُ فِيهِ
الْعَمَلُ إِلَى شَيْءٍ غَيْرِ تَقْوِيَةٍ يَطْرُقُ فِي الْحُكْمِ هُوَ الْأَوَّلِيَّاتُ وَثَانِيهَا مَا يَسْتَعِينُ فِيهِ بِالْخَارِجِ
هُوَ الْمَشَاهِدَاتُ وَثَالِثُهَا مَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى غَيْرِ تَقْوِيَةٍ يَطْرُقُ فِيهِ هُوَ الْوَهْمِيَّاتُ وَرَبِيعُهَا
الْجَرِيَّاتُ وَمَا يَمُوتُ مِنْ إِحْدَيْتَيَاتِ وَالْمُتَوَارِثَاتِ وَإِنَّمَا ظَاهِرُ غَيْرِ مَكْنِيٍّ وَهُوَ
الْقَضَايَا أَيْ قِيَّاسًا هَامِيَةً وَإِنَّمَا الظَّاهِرُ الْمَكْنِيَّ فَلَيْسَ يَنْفَعُ فِي الْمُبَادِي وَاعْلَمْ
أَنَّ هَذِهِ التَّقْسِيمَاتِ لَيْسَتْ بِدَائِمَةٍ فَإِنَّ الْأَقْسَامَ قَدْ تَدْخُلُ بَاعِيَّاتُهَا
كَسَبَحِيٍّ وَمِثْلِهِ وَلِذَا لَيْسَ يَجْعَلُهَا الْفَيْضُ أَمْنًا فَالْأَوَّلِيَّاتُ **قَوْلُهُ** **فَلْيَنْبَغِ أَنْ يُفْرَقَ**
إِنْخَاءُ الْوَاجِبِ قَوْلُهُ **وَأَنْوَاعُهَا مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ** فَإِنَّ الْأَوَّلِيَّاتُ هِيَ الْقَضَايَا
الَّتِي يُوْجِبُهَا الْعَمَلُ الْفَرَجُ لِذَاتِهِ وَلِغَيْرِهِ لَا لِلسَّبَبِ مِنَ الْأَسْبَابِ أَيْ خَارِجَةٍ
عَنْهُ فَإِنَّهُ كَلَّمَاهُ لِيَعْمَلَ الْقَصْدُ بِحُدُودِهَا بِالْكَتْمِ وَمَعَ لَهُ الْقَصْدَيْنِ فَلَا يَكُونُ
لِلْقَصْدَيْنِ تَوْفُّقٌ إِلَّا عَلَى الْقَصُورِ وَالْقَطَاعِ لِلتَّوَكُّلِ وَمِنْ هَذِهِ مَا هُوَ جَلِيٌّ لِلْكُلِّ
لِأَنَّهُ رَاضٍ فِي تَقْوِيَةِ الْحُدُودِ وَمِنْهَا مَا رَاضٍ فِي تَقْوِيَةِ مَا تَمْلِكُ الْخَارِجَ فِي تَقْوِيَةِ
يَحْدُودِهِ فَإِنَّهُ إِذَا لَيْسَ الْقَصُورُ الْقَصْدَيْنِ وَهَذَا الْقِسْمُ لَا يَنْفَعُ عَلَى الْأَدَمَاءِ
الْمُسْتَعْلَمَةِ النَّافِعَةِ فِي الْقَصُورِ **الْحُكْمُ** الَّذِي لَهُ عِلَّةٌ هُوَ أَيْ مَا يَحْتَاجُ إِذَا الْعِلَّةُ

مع علمه ولا يجب بدوين ذلك والحكم اليقيني هو الواجب في نفسه الذي لا يتغير
وهو الذي يجب قوله فكل حكم عرف بعلمه فهو يقيني وما لا يعرف بعلمه فلا يكون
يقيني سواء كان له علة أوليكن والعلة قد تكون هي اجزاء القضية وقد تكون
شيئا خارجا عنها والاول هو الحكم الاول الذي يوحيه الفعل المتوخى لتقريب
تصور اجزاء القضية لا السبب خارج فان كانت اجزاء القضية جلية المتصور
جليئة المار بها لم توضح للكل وان لم يكن كذلك فهو واضح لمن يكون جلية
عنده غير واضح لغيره واذا توقف الفعل في الحكم الاول بعد تصور الاجزاء
فما لم يقصمان الغيرة كما يكون للصبيان والبله واما الذين القطة بالاعتقاد
المصادرة للاقليات كما يكون لبعض العامة وانجها **قوله** واما المشاهدات
فكالمحسوسات وهي القضايا التي انما تنفذ التصديق بها من الحس مثل حكمنا
بوجود الشمس وكونها مضيئة وحكمنا ان النار حارة وكفنا باعتبارها مشاهدا
قوي غير الحس مثل معرفتنا ان لنا فكرة وان لنا خفا وغشا وانا نسير بدوائنا
واما **قوله** ذواتنا هذه فثلاثة اصناف احدها ما نحن بحجراتنا الظاهرة كالحكم بان
النار حارة والثاني ما نحن بحجراتنا الباطنة وهو القضايا الالهية كبرهاننا
قوي غير الحس الظاهر والثالث ما نحن بنفوسنا لا بالانها وهي كصورنا بدوائنا
واما **قوله** ذواتنا والاعكام للحسية جميعها جزئية فان الحس لا يقيد الاما
هذه النار حارة واما الحكم بان كل نار حارة فحكم عقلي استفادة الفعل من الاما
بحجرات ذاك الحكم والقوف على الله وهو يجري مجرى الجرباب من وجه **قوله**
واما الجرباب فهي قضايا واجكام تتبع مشاهدات منا يكرر فيقيد اذ كان يكرر

فما كد منها عند قوي لا تشك فيه وليس على المنطقي ان يطلب السبب في ذلك
بعد ان لا تشك في وجوده **الجرباب** يحتاج الى امرين احدهما المشاهدة
المتكررة والثاني القياس الحق وذلك القياس هو ان يعلم ان الوقوع المتكرر
على لمح واحد لا يكون اتفاقا فاذن هو انما يستند الى سبب فلهذا من ذلك ان
هناك سببا وان لم يعرف ماهية ذلك السبب وكما علم حصول السبب حكم
بوجود السبب قطعا وذلك لان العلم بسببية السبب وان لم يعرف ماهية
يقضي في العلم بوجود السبب **والفرق** بين الجزية والاستغناء ان الجزية
يشارن هذا القياس والاستغناء لا يشارن ثم ان الجزية قد تكون كلية وذلك
عند ما يكون تكرار الوقوع بحيث لا يحتمل معه الا الوقوع وقد تكون اكلية وذلك
عند ما يترجح طرف الوقوع مع تجوز الا الوقوع وقد يكون حكما واحدا كجزءا كلنا
عند شخص واكثر باعتماد آخر وغير مجرب امتلا عند نالك ولا يمكن اثبات الجزية
للحكم الذي لم يتناول الجزية وليس على المنطقي ان يطلب السبب في ذلك بعد
ان لا تشك في وجوده واما ذلك على القسني الناطق في كيفية استناد المتنبأ
الى اشياء فالجرب عند المنطقي من المبادئ وعند القسني ليس من المبادئ
قوله فيما اوجب الجزية قضاء جز ما وديا اوجب قضاء اكثر ولا تغلو عن قول
ما قياسية خفية تملط المشاهدات وهذا مثل حكمنا بان القرب بالمختب هو
وانما يستغنى الجزية اذ الميت النفس كمن الشيء بالاثبات وتنضاف اليه اشكال
المسبة فتبعد الجزية **المشاهدة** اذ انكرت مغرورة خفية ما من وقوع في
نار بعينه او مكان بعينه او على وجه معين او مع شيء لا غير فالحكم الكلي انما

يَحْصُلُ مَقِيدًا بِذَلِكَ الْقِيُودِ وَالْتِزَامٍ وَلَا يَحْصُلُ مُطْلَقًا عَنْهَا أَلَيْسَ وَذَلِكَ كَرُ
شَاهِدَ أَنَّ كُلَّ مَوْلُودٍ بِالرَّجْحِ هُوَ أَسْوَدُ فَلَهُ أَنْ يَحْكُمَ كَذَلِكَ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ أَنَّ
كُلَّ مَوْلُودٍ أَيْمَانًا كَانَ هُوَ أَسْوَدُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَرَفَّعَ بَيْنَ مَا يُفَارِضُ بِالذَّاتِ وَبَيْنَ مَا يُفَارِضُ
بِالْعَرَيْنِ لِئَلَّا يُلْطَفَ فَيُحَامِلُ أَنَّ التَّجْزِئَةَ قَطْعِيَّةٌ يَحْكُمُ الْكُلِّيُّ مُقِيدًا وَالْعَمَلُ الْجَزْءُ مَوْلُودًا
يُطْلَقُ مُطْلَقًا كَمَا أَنَّ لَيْسَ هُوَ الَّذِي يَطْلُبُهُ جَرِيًا **قوله** وَمَا يَجْرِي مجرى التجربات
الْحَدَثِيَّاتِ وَهِيَ ضَرَاءٌ بِأَمْدَانِ الْحُكْمِ بِأَحَدٍ مِنْ الْقَسْرِ قَوِيٌّ جِدًّا قَالِ مَعَهُ التَّنْذِيرُ
وَأَذَعْنَ لَهُ الدِّمْنُ فَلَوَ أَنَّ جَائِدًا جَحِدَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ الْأَعْيَادُ الْمُوجِبُ لِقَوْلِهِ
أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْمُنَاسَبَةِ لَمْ يَأْتِ أَنْ يَحْتَقِقْ عِنْدَهُ مَا يَحْتَقِقُ عِنْدَ الْخَادِمِ مِنْ مِثْلِ ضَرَائِنَا
أَنَّ مَوْلَا الْقَسْرِ مِنَ الشَّمْسِ لِيَسَاتِ تَشْكَلُ التَّوْقُفِ وَفِيهَا إِتِّفَاقٌ فَيَأْتِيهِ وَهِيَ شِدَّةُ
الْمُنَاسَبَةِ لِلْجَرَائِبِ هِيَ جَائِدَةٌ فِي الْمَجَرَّاتِ فِي الْأَمْرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَفْهَى تَكَرُّرُ
الْمُشَاهَدَةِ وَمُقَارَنَةُ الْفَيَاسِ إِلَّا أَنَّ السَّبَبَ فِي الْجَرَائِبِ مَعْلُومٌ السَّبَبُ عَرِضٌ
الْمَاهِيَّةُ وَفِي الْحَدَثِيَّاتِ مَعْلُومٌ بِالرُّجْحَيْنِ وَأَمَّا وَقَفَ عَلَيْهِ بِأَحَدٍ لَا بِالْفِكَرِ
فَإِنَّ الْمَعْلُومَ بِالْفِكَرِ هُوَ الْعِلْمُ النَّظَرِيُّ وَلَيْسَ مِنَ الْمَبَادِي وَبِشَايِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِكَرِ
وَالْحَدِيثِ فِي الْمَنْظَرِ الْتَائِفِ وَلَمَّا كَانَ السَّبَبُ عَرِضًا مَعْلُومًا فِي الْجَرَائِبِ الْأَبْرَجَةِ
السَّبَبُ ضَرْبٌ كَانَ الْفَيَاسُ الْمُقَارَنُ لِجَمِيعِ الْجَرَائِبِ قِيَاسًا وَاحِدًا وَالْمُقَارَنُ
لِلْحَدَثِيَّاتِ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ فَانْهَاقَ تَخَلُّفًا حَسْبَ اخْتِلَافِ الْعِلَلِ فِي مَا يَمُوتُ
وَالْحَدَثِيَّاتِ أَيْضًا تَخَلُّفٌ بِالْفَيَاسِ إِلَى الْأَخْطَائِ كَالْجَرَائِبِ وَلَا يُمْكِنُ إِيثَامُنَا
لِغَيْرِ الْخَادِمِ وَلِذَلِكَ يُدْعَى فِي الْمَبَادِي **قوله** وَكَذَلِكَ الْقَضَايَا التَّوَابِغُ وَهِيَ
الَّتِي تَتَكُنُّ إِلَيْهَا الْقَسْرِ تَكُونُ نَامًا بِرُؤُوسِ مَعَهُ أَلَيْسَ لَكِنَّ الشَّهَادَاتِ مَعَ إِسْكَانِ

بِحَيْثُ نَزَلَ الْوَقْفَةُ عَنْ وَقُوعِ ذَلِكَ الشَّهَادَاتِ عَلَى سَبِيلِ الْإِتِّفَاقِ وَالْوَأْدِ هَذَا
مِثْلُ اعْتِقَادِنَا بِوُجُودِ مَكْرُوهٍ جَائِدٍ وَبِالْيُسُوفِ وَالْقِلْدِ مِنْ وَغَيْرِهَا مِنْ حَاوَلَاتِ
أَنْ يَحْصُرَ هَذِهِ الشَّهَادَاتِ فِي مَبْلَغٍ عَدَدٍ ضَدِّهَا لِيَا فَانْ ذَلِكَ لَيْسَ مَعْلُومًا بِعَدَدٍ
يُؤْتِي الْقَضَايَا وَالْزِيَادَةُ فِيهِ وَأَمَّا الرُّجُوعُ فِيهِ إِلَى مَبْلَغٍ مَعَ مَعَهُ الْفَيَاسُ فَالْيُسُوفُ
مَوْلَا مَنَابِي الشَّهَادَاتِ لَا يَعْدَدُ الشَّهَادَاتِ وَهَذِهِ أَيْضًا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْتَعِ
جَائِدًا مَا أَوْشَكَتْ بِكُلِّهَا **الشَّهَادَاتُ** فَتَكُونُ قَوْلِيَّةٌ وَفَدًا لَا تَكُونُ
كَأَلَا مَارَاتِ وَالرُّجُوعُ فِيهِ إِلَى حُصُولِ الْفَيَاسِ وَنَزَالِ الْأَخْيَارِ لِلْوُقُوفِ بِعَدَدٍ
مُؤَالَمَةِ الشَّهَادَاتِ وَمِنْهَا جَمَاعَةٌ عَلَى الْكُذِبِ وَبَعْضُهَا أَهْرَبُ مِنْ مَقْدَرِ الْحَدَثِ
ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ يَحْصُلُ شَهَادَةُ أَرْبَعِينَ مِنَ الْقِيَادَةِ فَدَا الشَّيْخُ عَلَيْهِمُ وَاعْلَمَ أَنَّ
الْمُؤَالَمَاتِ أَيْضًا تَشْتَمِلُ عَلَى تَكَرُّرِ عَقَائِنِ إِلَّا أَنَّ الْحَاصِلَ بِالْتَّوَابِغِ مَوْلَا مَنَابِي
مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَحْصُلَ بِالْإِحْتِسَابِ وَلِذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ التَّوَابِغُ إِلَّا بِمَا يَنْتَدِي إِلَى
الْمُشَاهَدَةِ يَحْكُمُ الْمُؤَالَمَاتِ يَحْكُمُ الْخُصُومَاتِ وَلِذَلِكَ لَا يَمُوتُ فِي الْعِلْمِ بِالذَّاتِ
قوله وَأَمَّا الْقَضَايَا الَّتِي مَعَهَا قِيَاسَانَا هِيَ ضَرَاءٌ أَيْضًا يَصْدَقُ بِهَا لِأَجْلِ وَسَطٍ يَكُونُ
ذَلِكَ الْوَسَطُ لَمَّا مَوْلَا مَنَابِي عَنِ الدِّمْنِ فَيُخْرَجُ فِيهِ الدِّمْنُ إِلَى طَلَبِ بَلِّ كُلَّمَا
أَخْطَرِيَّةَ الْمَطْلُوبِ خَطَرُ الْوَسَطِ بِالْبَالِ مِثْلُ ضَرَائِنَا بَانَ الْأَشْيَاءِ نَفْسًا لَا يَجِدُ
هَذَا نَسْتَحْيِ فَيُطَرِّدُ الْفَيَاسَاتِ وَالْفَيَاسُ فِي قَوْلِهِ الْأَشْيَاءُ نَفْسًا لَا رُبْعَةً أَنَّ
الْأَشْيَاءَ عَدَدٌ فَدَا نَسْتَحْيِ الْأَشْيَاءَ إِلَيْهِ وَإِلَى مَا يُسَاوِيهِ وَكُلَّمَا يَنْتَقِمُ عِدَّةُ إِلَيْهِ وَكُلَّمَا
مَا يُسَاوِيهِ هُوَ نَفْسٌ ذَلِكَ الْعَدَدُ **قوله** فَدَا نَسْتَحْيِ الْقَوْلُ فِي قَدَرِهَا شَأْنًا
الْقَضَايَا الْبَوَاجِبُ قَوْلُهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمُعْتَقَدَاتِ وَمِنْ جُمْلَةِ الْمُسَلَّمَاتِ فَلَمَّا تَلَمَّحُوا

من هذه الجملة فيها ايضا هذه الاوليات ونحوها مما يجب قوله لا من حيث هي
واجب قولها بل من حيث عموم الاعتراف بها ومنها الآراء المتأخرة بالجمود وربما
خصصنا ما بالمشهور اذ لا يعدم لها الا الشهرة وهي آراء لو خلى الانسان وعقله المجرد
ومعنه وجهه ولم يرد بقبول صفاتها والاعتراف بها ولم يزل الاستمرار
بطبقة القوى الى حكم لكن الجزئيات ولم تستدع اليها ما في طبيعة الانسان من
الرحمة والخيال والافقة والجمية وغير ذلك لم يرض بها الانسان طاعة لغيره
او فهمه او حجة مثل حكمنا ان نلب مال الانسان فيج وأن الكذب فيج لا
ان يقدم عليه ومن هذا الجنس ما يشق الي وهو كثير من الناس وان عرف
كثير منهم عنه الشرع من فيج ذبح الحيوان ابناء لما في الغيرة من ان لا يقر من يكون
غيره كذا لك وهو اكثر الناس فليس شيء من هذا يوجب الفعل لئلا يذبح ولو
قوله الانسان نفسه وانه خلق دينة نام الفعل ولم يسمع ادبا ولم يطع انما
نفسانيا او خلقيا لم يرض في امثال هذه الصفات باني بل امكنه ان يجعل ويؤ
فيه وليس كذلك حال صفاته ان الكل يعظم من الجزء وهذه المشهورات قد
تكون صادقة وقد تكون كاذبة واذا كانت صادقة ليست ناسب الى الاوليات
ونحوها اذا لم تكن بينة الصديق عند الفعل الاول لا ينظر وان كانت مجودة
عند الصادق غير المجود وكان لك الكاذب غير الشيع ورثت شيع حتى ورث
محمود كاذب فالمشهورات ايمان الواجبات واما من ادبيات الفلاس
وما شطأ في عليها الشرايع الالهية واما خليفات واقعا ليات واما استمرائيا
وهي اما يجب الاوليات واما يجب استحباب متاعه وماله كما ان للغير

في الواجب قولها كونها مطابقة لما عليه الوجود فالمعتبر في المشهورات كون
الآراء عليها مطابقة بعض الصفات او في باعتبار مشهور باعتبار والفرق
بينها وبين الاوليات ما ذكر الشيخ من ان الفعل الصحيح الذي لا يفتقر الى
شي غير معروف بطريق الحكم انما يحكم بالاوليات من غير توقف ولا يحكم بها بل يحكم
بما يحكم منها بحج شمل على حدود وسطي كثيرا والتطبيقات ولذلك ينطق القدر
الهادون الاوليات فان الكذب قد يفتن اذا شمل على مصلحة عظمى
والكل لا يستصغر بالغيان الى جوده في حال من الاحوال والشهرة اشباب
منها كون الشيء حقا جليا لقولنا الصندان لا يجمعان ومنها ما ياسب الحق الجلي
ويحالفه بغير حفي فيكون مشهورا مطلقا وجماع ذلك القيد لقولنا حكم
الشيء بشبهه وهو حق لا مطلقا ولكن فيما هو شبيه له ومنها قوله مشتملا على
مصلحة شاملة للجمهور كقولنا العدل حسن وقد يسي بعضا بالشرائع الغير المكنة
فان المكون منها ربما لا يبعد الاعتراف بها والى ذلك اشار الشيخ بقوله وانما
عليها الشرايع الالهية ومنها كون بعض الاخلاق والافعال ممتنية لما
قولنا الكذب عن الحرمة واجب واذا الحيوان لا يرضى فيج ومنها ما يفتن في الاستمرار
قولنا العلم بالمتابلات واحد لكونه بالمتبادات والمتبادات وغيرها كذلك
وتشترك الجميع في انها اما ان تكون مشهورة عند الكل كقولنا الاحسان الى
الابلاي حسن او عند اكثر من كقولنا الاله واحد او عند جماعة كقولنا
التكامل محال وهو مشهور عند بعض اهل النظر والآراء المجودة هي ما تشتملها
المصلحة العامة او الاخلاق الهائلة وهي الدائيات وقد تنال المشهورات

لَقَوْلِنَا لِلْحَيِّ مَوْثِقٌ بِاعْتِبَارِ مَوْثِقِ الشَّهَادَةِ مَوْثِقٌ بِاعْتِبَارِ قَوْلِهِ **وَأَمَّا الْقَضَائِيَّ**
الْوَهْبِيَّةُ الْقَبُولُ فِي حَقِّهَا كَاذِبٌ إِلَّا أَنَّ الْوَهْمَ لَا تَنَابِي حَقِّي بِهَا ضَمًّا شَدِيدٌ
الْفَوْقَ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَقْبَلُ مَدَّهَا وَمُعَابَلَهَا بِسَبَبِ أَنَّ الْوَهْمَ تَابِعٌ لِلْحَقِّ فَالْأَوَّلُ
الْحَقُّ لَا يَقْبَلُهُ الْوَهْمُ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْخُصُوصَاتِ إِذَا كَانَ لَهَا مَبَادٍ وَأُمُوكَ
كَانَتْ تِلْكَ قَبْلَ الْخُصُوصَاتِ وَلَمْ تَكُنْ مَحْشُورَةً وَلَمْ تَكُنْ وَجُودُهَا عَلَى تَحْوِيلِ جُودِ
الْخُصُوصَاتِ فَلَمْ يَكُنْ أَنْ يَمَثَلَ ذَلِكَ الْوُجُودُ فِي الْوَهْمِ وَلِهَذَا قَالَنَ الْوَهْمُ قَسَمُهُ
وَأَيْضًا لَهُ لَا يَمَثَلُ فِي الْوَهْمِ وَلِهَذَا مَا يَكُونُ الْوَهْمُ مُسَاعِدًا لِلْعَمَلِ فِي الْأُمُوكِ
الَّتِي تُنْجِ وَجُودَ تِلْكَ الْمَبَادِي فَإِذَا بَعْدَ بِأَمْعَالٍ إِلَى النَّجْهِ تَكُنْ الْوَهْمُ وَاسْتَعِزَّ عَنْ قَوْلِ
مَا سَلَّمَ سَوِجَهُ وَهَذَا الْقَرِيبُ مِنَ الْقَضَائِيَّ أَقْوَى فِي الْقَبُولِ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ الَّتِي
لَيْسَتْ بِأَوَّلِيَّةٍ وَتَكَادُ تَشَاكُلُ الْأَوَّلِيَّاتِ وَتَدْخُلُ فِي الْمَشْتَبَاهَاتِ بِهَا وَهِيَ أَحْكَامُ
لِلْقَبُولِ فِي أُمُوكَ مُقَدِّمَةً عَلَى الْخُصُوصَاتِ أَوْ أَعْرَضَهَا عَلَى تَحْوِيلِهَا لِيَكُونَ لَهَا
وَعَلَى تَحْوِيلِهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَوْ يَنْظُرَ فِي الْخُصُوصَاتِ مِثْلَ اعْتِنَادِ الْمُتَعَدِّدِ أَنْ لَا يَدَّ
بِخِلَافٍ يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْمَلَاءُ إِذَا تَنَاهَى وَانَّهُ لَا يَدَّ فِي كُلِّ مَوْجُودٍ أَنْ يَكُونَ مُشَارًا إِلَى
جِهَةٍ وَجُودِهِ وَهَذِهِ الْوَهْبِيَّاتُ لَوْ لَا تَعَالَى الْقَسَمُ الْقَرِيبُ لَهَا كَانَتْ تَكُونُ
مَشْهُورَةً وَأَمَّا تِلْكَ فِي شَرْهَى الدِّيَانَاتِ لِلْجَهَنِّيَّةِ وَالْمَعْلُومِ الْحِكْمِيَّةِ وَلَا يَكَادُ الْمَدَّ
عَنِ ذَلِكَ بِمَا وَرَقَّتْهُ فِي دَفْعِ ذَلِكَ لِشِدَّةِ اسْتِبْلَاحِ الْوَهْمِ عَلَى مَا أَنْ مَا يَدْفَعُهُ
الْوَهْمُ وَلَا يَقْبَلُهُ إِذَا كَانَ فِي الْخُصُوصَاتِ فَوَاقِعُ مُنْكَرٍ وَهُوَ أَنَّ بَاطِلَ شَيْءٍ
لَيْسَ بِأَشْهُرَ بَلْ يَكَادُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَوَّلِيَّاتِ وَالْوَهْبِيَّاتِ الَّتِي لَا تُرَاجِمُ مِنْ جِهَتِهَا
مَشْهُورَةً وَلَا تَعْبُرُ فَتَدَّ وَغَنَامُ مِنْ أَصْنَافِ الْمُتَعَدِّدَاتِ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْلَمَاتِ **أَحْكَامُ**

الْوَهْمِ فِي الْخُصُوصَاتِ حَقٌّ صِدْقُهُ الْعَمَلُ فِيهَا وَلِطَائِفِهَا كَانَتْ فَمَا يَخْرُجُ
يَخْرُجُ الْمُنْهَدِ سَيَّاتٍ شَدِيدَةٍ الْوَهْمُ لَا يَكَادُ يَقَعُ فِيهَا اخْتِلَافُ أَرَادَ وَأَمَّا فِي
الْمَعْنَوِيَّاتِ الْفَرْقُ إِذَا حُكِمَ بِأَحْكَامِ خُصُوصَاتِ فِي كَاذِبٍ يَكُونُ الْعَمَلُ
فِيهَا وَيَأْتِي بِمُقَدِّمَاتٍ لَا مَنَازِعَ فِيهَا بَيْنَهُمَا تَوَلَّى عَلَى صُورَةٍ مُقْبُولَةٍ عِنْدَ مَا فَتَنَ
مَا يَأْتِي مِنْ حِكْمِ الْوَهْمِ وَيَكَادُ الْوَهْمُ فِي الْأَشْيَاءِ عَنْ قَوْلِ النَّجْهِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُتَعَدِّدِ
وَالنَّاسِ لِقَبُولِ الْمُتَعَدِّدِ أَيْهَا لِدَائِمِهَا وَأَحْكَامُ الْوَهْمِ فِيهَا هِيَ الْمَسَاءُ بِالْوَهْبِيَّاتِ
الْفَرْقُ وَتِلْكَ الْمَعْنَوِيَّاتِ أَيْهَا أُمُوكَ جِهَتُهُ هِيَ مَبَادِي الْخُصُوصَاتِ وَأَمَّا أُمُوكَ
يَعْمَهَا وَغَيْرَهَا وَهُوَ يَمْنِي قَوْلُهُ فِي أُمُوكَ مُقَدِّمَةً عَلَى الْخُصُوصَاتِ أَوْ أَعْرَضَهَا وَكَانَ
أَحْكَامُهُ عَلَيْهَا عَلَى وَجْهِ يَمْنِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ كَالْحِكْمِ بَانَ كُلُّ تَوْجُودٍ ذُو مَنَعٍ فَإِنَّهُ
يَمْنِي أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ الْمَوْجُودَاتِ كَذَلِكَ وَعَلَى وَجْهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي الْخُصُوصَاتِ
كَذَلِكَ فَإِنْ كَانَ كُلُّ مَحْشُورٍ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَا مَنَعٍ أَوْ يَنْظُرَ أَنَّهَا كَذَلِكَ كَالْمَلَاءِ
فَإِنَّهُ يَنْظُرُ أَنْ يَدَّ الْمَلَاءُ فِيمَا بَيْنَ الْخُصُوصَاتِ الْمَتَاعَةِ خِلَافَ قَوْلِهِ وَلَا يَكَادُ
الْمَدْفُوعُ عَنِ ذَلِكَ بِمَا وَرَقَّتْهُ فِي دَفْعِ ذَلِكَ إِنْ لَا يَكَادُ مَنْ دَفَعَ عَنْ الْقَوْلِ
بِاخْتِلَافٍ مِثْلَ مَا وَرَقَّتْهُ فَيَدْفَعُ إِلَى خِلَافِ مَا يَضَعُ فِيهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ **قَوْلُهُ** عَلَى
أَنْ مَا يَدْفَعُهُ الْوَهْمُ وَلَا يَقْبَلُهُ إِذَا كَانَ فِي الْخُصُوصَاتِ فَوَاقِعُ مُنْكَرٍ يُرِيدُ
مَا ذَكَرْنَا أَوْ لَا وَهُوَ أَنَّ بَاطِلَ شَيْءٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَحْكَامَ الْوَهْمِ مَشْهُورَةٌ
فِي الْأَوَّلِيَّاتِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْخُصُوصَاتِ وَأَنْفَعُ فِي مَنَازِلِ الْجَهَنِّيَّةِ **قَوْلُهُ** وَأَمَّا
الْمَأْخُذَاتُ فَمِنْهَا مَقْبُولَاتٌ وَمِنْهَا مُنْكَرَاتٌ فَأَمَّا الْمَقْبُولَاتُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَأْخُذَاتِ
فَهِيَ أَرَادَ مَا خُذَ مِنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنْ أَهْلِ الْقَبُولِ أَوْ مِنْ نَفَرٍ أَوْ بِأَمْرٍ يَحْتَسُنُ الْقَبُولُ

وَأَمَّا الْفَرِيقَانِ فَإِنَّهُمَا الْمَقْدِمَاتُ الْمَأْخُذَةُ بِحَسَبِ تَلِيمِ الْمُخَالِطِ أَوِ الْإِنْفِرِ
فَقَوْلُهُمَا وَأَلَا وَابَهَا فِي مَبَادِي الْعُلُومِ أَمَّا مَعَ اسْتِثْنَاءِ مَا وَنَسَقِي مُصَادِقَاتِهَا
مَعَ مُنَاجَاةٍ مَا وَطِبَ نَفْسٍ وَشَقِي أَمْرٌ لَا مَوْعِدَ لَهُ مِنْ مَوْعِدٍ مُتَقَرَّرٍ فِي قَائِلِهَا
أَنْ تَقْبَلَ بِحُكْمِهَا وَأَمَّا أَنْ لَا تَقْبَلَ وَتَحْكُمَ بِهَا لِمَنْ مَأْوَ الْأَوَّلِ مُقْبُولَاتُهَا
عَنْ جَمَاعَةٍ كَمَا عَنْ الْمُشَافِقِينَ أَنَّ لِلْعَلَّامِ طَبِيعَةً حَامِيَةً أَوْ عَنْ فِرْكَ مَوْعِدِ الْأَوَّلِ
عَنْ مَخَاطِبِهَا أَوْ عَنْ نَجْوَى أَوْ عَنْ إِمَارَةٍ كَالْفَرَجِ وَالْقِسْمِ أَوْ عَنْ حُكْمٍ كَالْحُكْمِ تُنْسَبُ إِلَى
بِمَرَّاطٍ فِي الْطَبِيعَةِ أَوْ عَنْ شَاعِرٍ كَابْنِ تَوْدَةَ شَوَاهِدُ أَوْ تَكُونُ مُقْبُولَةً مِنْ خَيْرِهَا تُنْسَبُ
إِلَى مُقْبُولٍ عَنْهُ كَالْمَثَالِ الْقَائِمَةِ وَقِيلَ الْمَأْخُذَاتُ بِتَلِيمِهَا أَمَّا مِنْ هُوَ عَلَى فَرِيدَةٍ
وَمِنْ الْمَقْبُولَاتُ أَوْ مِنْ هُوَ أَدْنَى مَرِيَّةٍ وَمِنْ الْمَوْعِدَاتُ فِي مَبَادِي الْعُلُومِ أَوْ مِنْ
مَوْعِدَاتٍ وَمِنْ الرَّاغِبَةِ فِي الْجَادِلَاتِ وَالْأَجْرَانِ هُنَا الْفَرِيقَانِ وَالْبَاقِي ظَاهِرٌ
قَوْلُهُ وَأَمَّا الْمَقْبُولَاتُ فَهِيَ أَفْأَوَّلُ وَهَذَا بِأَنَّ كَانَ تَسْمِيْلَهَا لِحُجَّتِهَا بِأَجْزَائِهَا
فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَنْبَغُ مَعَ نَفْسِهِ غَالِبُ الْقَلْبِ مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ جَزْءُ الْعِلْلِ مُنْفَرِّجًا عَنْ مُقَابَلَتِهَا
وَصِفَتْ مِنْ جُمْلَتِهَا الْمَشْهُورَاتُ بِحَسَبِ مَبَادِي الرَّاْيِ غَيْرِ الْمُنْقَبِ وَهِيَ الَّتِي تُنَاصِرُ
الَّذِينَ فَتَحَلَّوْهُ عَنْ أَنْ تَقْبَلَ لِكُونِهَا مَقْبُولَةً أَوْ كَوْنِهَا غَالِبَةً لِلشَّهْرِ إِلَى ثَانِي الْحَالِ
وَكَانَ النَّفْسُ نَدِيمٌ لَهَا فِي أَوَّلِ مَا تَطْلُعُ عَلَيْهَا فَإِنْ رَجَعَتْ إِلَى ذَاتِهَا عَادَ ذَلِكَ الْأَدَمُ
ظَنًّا أَوْ كَذِبًا وَأَعْنَى بِالْقَلْبِ هَهُنَا مِثْلُ النَّفْسِ مَعَ شُعُورٍ بِإِمْكَانِ الْمَقَابِلِ وَمِنْ هَذِهِ
الْمَقْدِمَاتِ قَوْلُ الْعَالِمِ أَضْرَ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَطْلُومًا وَفَدَّخَلَ الْمَقْبُولَاتُ فِي الْمَقْبُولَاتِ
إِذَا كَانَ الْأَعْيَانُ مِنْ جِهَةٍ مِثْلَ قِسْمٍ بَعْدَ هُنَاكَ مَعَ شُعُورٍ بِالْمَقَابِلِ فَذَكَرْنَا فِي بَدْءِ
الْكِتَابِ أَنَّ الْقَلْبَ يُطْلَقُ ثَمَرَةً بَارِئَةً أَلَيْسَ عَلَى الْحُكْمِ الْإِنْفِرِ الْمُطَابِقِ الْغَيْرِ الْمُسْتَدِ

إِلَى عِلْمِهِ كَأَصْفَادِ الْمَقْلَدِ وَعَلَى الْإِنْفِرِ الْغَيْرِ الْمُطَابِقِ أَعْنَى الْجَهْلِ الْمُرْكَبِ وَعَلَى غَيْرِ الْإِنْفِرِ
الَّذِي رُخِّحَ فِيهِ أَحَدُهُمَا فِي التَّبَيُّنِ عَلَى الْأَجْزِ مَعَ تَجَوُّزِ الطَّرْفِ الْأَجْزِ جَمِيعًا وَطُلُو
ثَمَرَةٍ عَلَى الْآخِرِينَ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ وَخَدْنٌ وَهُوَ الْمُسْتَبِي بِالْقَلْبِ الْغَرِيبِ وَالْمَقْبُولَاتُ
الْمَذْكُورَةُ مَهْمَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ لَا غَيْرَ فِي قِسْمِ الْأَمْزَانِ كَانَ الْمُسْتَبِيلُ إِلَّا مَا فِي الْحُجِّ
الْمُخَاطَبَةِ صَرَّحَ الْجَزْمُ بِهَا وَلَا يَفْرَضُ لِحُجَّتِهَا مُقَابَلَتُهَا وَالْمُخَرَّجُ فَدَيُّكَ عَنْ شَهْرَةٍ
غَيْرِ حَقِيقَةٍ وَفَدَّ يَكُونُ اسْتِنَادًا إِلَى صَادِقٍ وَفَدَّ يَكُونُ غَيْرَ ذَلِكَ وَالْأَوَّلُ يُعْرَفُ
بِالْمَشْهُورَاتِ فِي مَبَادِي الرَّاْيِ وَالثَّانِي هُوَ الْمُسْتَبِي بِالْمَقْبُولَاتِ وَمِمَّا قَبْلَهُ مِنْ مُقَابَلَتِهَا
بِاعْتِبَارِ صِفَتِهَا يُعْتَبَرُ فِي الْمَقْبُولَاتِ الْغَرِيبَةِ وَإِنْ كَانَ يُدْعَى لِإِنْ بِحَسَبِ الْمَقْبُولَاتِ
مِنْ حَيْثُ يَصْدَقُ عَلَيْهَا مَا يُعْتَبَرُ فِي الْمَقْبُولَاتِ وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي
يَكُونُ الْمُخَرَّجُ فِيهِ غَيْرَ ذَلِكَ هُوَ الْمَقْبُولُ الْمَطْلُومُ وَيَدْخُلُ فِيهِ الْغَرِيبَاتُ الْأَكْثَرُ
وَمَا يَنْسَبُهَا مِنَ الْمَوَازِينِ وَالْمَحْدُودَاتِ غَيْرِ الْقَبِيَّةِ مِنْهَا وَفَدَّ أَوْ رَدَّ الشَّيْءُ
خِلْفَ مِثَالِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ أَضْرَ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَطْلُومًا وَالْمَشْهُورُ لِلْحَقِيقَةِ
مَا يُقَابَلُهُ بَوَاحٍ وَهُوَ أَنْ يُنَالُ لَا تُعْبَرُ الظَّاهِرُ وَإِنْ كَانَ أَخَاكَ وَفَدَّ يُقَابَلُ حُكْمَانِ
مَقْبُولَانِ بِاعْتِبَارِ كَمَا يُنَالُ فَلَا أَنْ الَّذِي مِنْ دَاخِلِ الْحَيْثُ يُكَلِّمُ الْخُصُومَ الْمَقَابِلَ
مِنْ خَارِجٍ جَمْعًا فَإِنَّهُ مَقْبُولٌ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ مَعَ الْخُصُومِ وَفَدَّ إِنْ شَاءَ الْكَلِمَةُ
يَعْنِي كَوْنُ ذَلِكَ جَمْعًا وَتَقْبَلُهُ مَقْبُولٌ أَيْضًا مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ جَمْعًا إِذَا لَوْ كَانَ
خَالِيًا لِأَخِي كَلَامُهُ **قَوْلُهُ** وَأَمَّا الْمَشْهُورَاتُ فَهِيَ الَّتِي تُشَبِّهُ شَيْئًا مِنَ الْأَوَّلِيَّاتِ
وَمَا يَمِيزُهَا وَالْمَشْهُورَاتُ وَلَا تَكُونُ هِيَ بِأَعْيَانِهَا وَذَلِكَ الْأَشْيَاءُ إِنَّمَا يَوْسُطُ
الْقَطْرُ وَأَمَّا يَوْسُطُ الْمَعْنَى وَالَّذِي يَكُونُ يَوْسُطُ اللَّفْظِ هُوَ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ فِيمَا

واحد أو المعنى مختلفا وقد يكون المعنى مختلفا بحسب ومنع اللفظ في نفسه كما
يكون في المفهوم من لفظة العين وربما خفي ذلك جدا كما خفي في النور إذا أخذ
نارة بمعنى البصر وأخرى بمعنى الحس عند الفعل وقد يكون بحسب ما يميز للفظ
في تركيبه أما في نفس تركيبه كقول الفاعل غلام حسن بالتكوين أو بحسب
اختلاف دلائل حروف الصلوات فيه التي لا دلائل لها باقرا دلائل انما ذلك
بالتركيب وهي الأدوات بأصنافها مثل ما يقال ما يعلم الإنسان هو كما يعلم
فأداه هو يرجع إلى ما يعلم ونارة إلى الإنسان وقد يكون بحسب ما يميز للفظ
من غير منه وقد يكون على وجوه أخرى قد ثبتت في مواضع أخرى من حيثها أن يكون
فيها الفروع وتكون وأما الكائن بحسب المعنى فمثل ما يقع بسببها بالمكن مثل أن
يؤخذ كل تلج أبيض فظن أن كل أبيض تلج وكذلك إذا أخذ لانه الشيء بدلا للشيء
فظن أن حكم الإنسان حكمه مثل أن يكون الإنسان يلزم أنه مؤمن ويلزم أنه
مكلف فحاطب مؤمن أن كل ماله ومؤمن وظيفته هو مكلف وكذلك إذا كان
الشيء بما يقع منه على سبيل العزم مثل الحكم على السقوف بأنها مبردة إذا أشبه
ما يبرد من وجهه وكذلك الأشياء أخرى أشبه هذه وبما تجلذ كلما يندرج من الصناعات
على أنه بحال يوجب فند يما لأنه شيء أو ما نسب لما هو بذلك الحال أو فرب
منه فلهذا هي المشتبهات اللفظية والمعنوية وقد بقيت المخالافات التي
تسبب الأوليات ضد تقع في المعالجات والتي تسبب المهورات قد تقع
في المتعاقبات وهي إما لفظية وإما معنوية واللفظية ستة هي التي تقع بسبب
الاشتراك أما في اللفظ المفرد بحسب جوهه كالعين أو بحسب إحصائه الداخلي

فيه كالصاريث أو العارضة له من خارج كالأنعام وأما المركب في تركيبه الذي
يمكن أن يحصل على معنيين أو في وجود التركيب وعدمه فظن المركب غير مركب
أو غير المركب مركبا وقد ذكر الشيخ منها ثلثة أحدها أن يكون المعنى مختلفا بحسب
جوهه اللفظ المفرد وقسمه إلى ظاهر كالعين وإلى خفي كالنور وثانيها ما يقع بحسب
التركيب وهو القسم الرابع وقسمه إلى ما يختلف بسبب حذف الواو إلى
لو لم يحدف لما كان مشبهها كقولنا غلام حسن بالتكوين فإن الغلام يمكن أن يكون
مضافا إلى حسن ويمكن أن يكون مؤنونا به ويمتدز أحد هاتين الأخرين عند التركيب
وإلى ما ليس كذلك كما هو بحسب اختلاف دلائل حروف الصلوات وثالثها
ما يكون بحسب تفرع اللفظ وهو القسم الثاني من الستة المذكورة وأما
بقوله وقد يكون على وجوه أخرى إلى باقي الأقسام وأما المعنوية فقد تكون جميعا
بحسب ما يذكر في المعالجات سبعة وتقسم إلى ما يتعلق باللفظ وأما المعنوية
وإلى ما يتعلق بالمعنى والأول ثلثة أوها إهام العكن كقولنا كل أبيض تلج
لأن التلج أبيض وثانيها سوء اعتبار الحمل كقولنا الشيء موجود مطلقا لكونه
موجودا بالقرن مثلا وثالثها أخذ ما بالمرز مكان ما بالذات وهو أن يكون
بأن يؤخذ لأن الشيء أو ملزم أو عارضة أو معروضة بدله فقال ما يؤخذ لأن
المؤمن بدله قولنا كل ذي وهو مكلف لأن الإنسان ذو مؤمن ومكلف وثالث
ما يؤخذ عارض المحمول بدله قولنا السقوف يابرد لأنه يؤخذ من المصحف ويعبر عن المؤيد
المصحف أن يبرد فاذن قد وقعت بموضع من على سبيل العزم إذا أشبه المبردة بال
من جهة التبدل كما سئل مع ما والشيخ أفتر من هذه الثلثة على اثنين ولا يبعد

أَلَيْسَ لِمَنْ ذَكَرَهَا مِنَ الْمَغْلَبَةِ بِالْمَوَاقِفَةِ وَهِيَ جَمْعُ الْمَاقِلِ فِي مَثَلِهِ وَوَضْعُ مَا لَمْ
 يَمْلِكْ عَلَيْهِ وَالْمُضَادَّةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ وَسَوَاءُ الْبَيْتِ وَبِحَسْبِ ذِكْرِهَا قَوْلُهُ **وَالْمَجْلَدُ**
 كَمَا يَنْبَغِي مِنَ الْقَضَاءِ بِأَعْلَى أَنَّهُ يَحَالُ بِوُجْهِ صِدْقِهَا لَأَنَّهُ يُشَبَّهُ أَنْ يَنْتَابِ مَا هُوَ
 بِتِلْكَ الْحَالِ أَوْ قَرِيبَ مِنْهُ يُشِيرُ إِلَى الْقَبْلِ الْجَمِيعِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْعَلَطِ وَهُوَ
 عَدَمُ التَّيَيُّنِ بَيْنَ مَا هُوَ وَبَيْنَ مَا هُوَ غَيْرُهُ **قَوْلُهُ** **وَأَمَّا الْخِلَافُ** فِي قَضَائِهِمَا فَهَذَا
 هُوَ لَا يَفُوتُ فِيهِ فِي الْقَبْلِ مَا يُرَاجِعُ بَيْنَ قَبْضٍ وَبَسْطٍ وَتَبَارُكٌ عَلَى مَا يَرَى الْمُتَدَبِّرِينَ
 وَدَبَّاهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ تَصَدِيقٌ مِثْلُ مَا يَفْعَلُهُ قَوْلُهُ وَجَعَلَنِي الْقَبْلُ أَنْ الْعَلَّ مَرَّةً
 مُتَهَوِّعَةً عَلَى سَبِيلِ حُكَايَةِ الْمَرَّةِ قَبْلَ بَاءِ الْقَبْلِ وَتَقْبِضُ عَنْهُ وَكَانَ الثَّانِي
 يُعْزِمُونَ وَتُجْمَعُونَ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ وَتَعْمَلُونَ وَتَعْمَلُونَ إِذَا مَا وَاجِهاً مَا يَصَادِرُ عَنْ هَذَا
 الْخَبَرِ مِنْ حَرَكَةِ الْقَبْلِ لَا عَلَى سَبِيلِ الرُّقْبَةِ وَلَا الطَّنِّ وَالْمُتَدَبِّرَاتُ مِنَ الْأَوَّلِيَّاتِ
 وَبِحَسْبِهَا وَالْمُتَوَرَّاتُ فَتَقَعَلُ فَعِلُ الْخِلَافِ مِنْ حَرَكَةِ الْقَبْلِ وَتَقَعَلُهَا وَتَحْتَلِ
 الْقَبْلُ لِيُؤَدِّدَهَا عَلَيْهَا لَكِنَّا نَكُونُ أَوَّلِيَّةً مُتَوَرَّةً بِإِعْثَارِ مُخْتَلَفِهَا بِإِعْثَارِ لَيْسَ بِحَسْبِ
 فِي جَمِيعِ الْخِلَافِ أَنْ نَكُونُ كَاذِبِينَ كَمَا لَا يَحِبُّ فِي الْمُتَوَرَّاتِ وَمَا يَحَالُفُ الْوَاحِدَ
 قَوْلُهُ أَنْ يَكُونَ لَا يَحَالُ كَاذِبًا وَبِالْحُمْلَةِ الْخِلَافِ الْحَرَكَةِ مِنَ الْقَوْلِ مُتَعَلِّقٌ بِالْجَمْعِ مِنْهُ
 أَمَّا بِجُودَةِ مَبْنِيهِ أَوْ قَوْلِ مَبْنِيهِ أَوْ شَهْرَهُ أَوْ حُسْنَ حُكَايَةِ لَكِنَّا فَدُعُوعُ بِاسْمِ الْخِلَافِ
 مَا يَكُونُ مَا يَرَى بِالْحَاكَاةِ وَبِمَا يَجْرِكُ الْقَبْلُ مِنَ الْهَيْئَاتِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْقَبْلِ بَيْنَ النَّاسِ
 لِلْخِلَافِ لَمْ يَخُصَّ مِنْهُمْ لِلْقَبْلِ وَلِذَلِكَ قَالَ الشَّيْخُ وَكَانَ الثَّانِي مِنْ مَبْنِيٍّ وَتَجَمُّعُ
 عَلَى مَا يَفْعَلُونَهُ وَتَعْمَلُونَ إِذَا مَا وَاجِهاً مَا يَصَادِرُ إِلَى هَذَا الْخَبَرِ وَلَا جُلَّةَ مَا يَفْعَلُ
 الْأَشْيَاءُ فِي الْحَرْبِ وَعِنْدَ الْأَسْمَاعِيَّةِ وَالْأَسْتِغْثَافِ وَغَيْرِهَا وَالْخِلَافُ إِذَا

أَنْ يَفْعَلَهُ الْفَلْظُ فَظُّهُ لِحَالِهِ وَهُوَ جُودَةُ هَيْئَتِهِ وَأَمَّا يَفْعَلُهُ الْمَعْنَى فَظُّهُ وَهُوَ
 لِقَوْلِهِ مَبْنِيٍّ أَوْ شَهْرَهُ وَأَمَّا يَفْعَلُهُ أَمْرُهُ ذَلِكَ وَهُوَ حُسْنُ الْحَاكَاةِ فَإِنْ سَبَّ
 تَحْرِيكُ الْقَبْلِ فِيهِ هُوَ الْهَيْئَاتُ الْخَارِجَةُ عَنِ الْقَبْلِ وَالْحَاكَاةُ لِلْحَسَنَةِ فَتَكُونُ
 فِيهِ بِحَسْبِ الْمَطَابَقَةِ وَتَكُونُ بِحَسْبِ الْقَبْلِ وَتَكُونُ بِحَسْبِ الْقَبْلِ **قَوْلُهُ**
 أَنْ اسْمُ الْقَبْلِ يُنَالُ عَلَى أَعْوَالِ الْقَضَاءِ مِنْ حَيْثُ يُؤْمَنُ وَمِنْهَا وَبِحَسْبِهَا حُكْمًا
 كَيْفَ مَا كَانَ وَبِمَا كَانَ الْقَبْلُ مِنَ الْقَبْلِ الْأَوَّلِ وَبِمَا كَانَ مِنْ الْقَبْلِ الْجَمْعِ
 وَبِمَا كَانَ مِنْ الْقَبْلِ الْخَصْمِ فَسَمَّ الْقَبْلُ بِأَنَّهُ يَحَالُ الْقَبْلُ مِنْ حَيْثُ يُؤْمَنُ
 وَمِنْهَا وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ مِنَ الْقَبْلِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ
 وَظَهَرَ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَائِلُ الْقَابِضُ مِنْ أَنَّ الْقَوْلَ هُوَ الْقَبْلُ
 لِلْجَمْعِ وَبِمَا الْقَبْلُ هُوَ الْقَبْلُ مِنْهُمَا **النَّهْجُ السَّابِعُ** وَفِيهِ التَّرْوِيعُ فِي
الزَّيْبِ الثَّانِي الَّذِي يُلْحَقُ الزَّيْبُ الْأَوَّلُ لِلْقَضَاءِ وَالثَّانِي بِمَا يَذْكُرُ
 عَنْهَا وَلَا يَكُونُ فِي حُكْمِهَا وَهِيَ الْحُجَّةُ **إِشَارَةٌ إِلَى الْفَيَاسِ وَالْأَسْتِغْثَافِ**
 وَالْقَبْلِ أَصْنَافٌ مَا يَحْتَجُّ بِهِ فِي إِبْتِهَا نَحْنُ لَا مَرْجِعَ فِيهِ إِلَى الْقَبْلِ وَالْقَبْلُ
 أَوْفِيهِ مَرْجِعٌ إِلَيْهِ لَكِنَّا لَمْ نَجْعَلْ إِلَيْهِ ثَلَاثَةً أَحَدُهَا الْفَيَاسُ وَالثَّانِي الْأَسْتِغْثَافُ
 وَثَامِيَهُ وَالثَّانِي الْقَبْلُ وَثَامِيَهُ **كُلُّ حُجَّتٍ** فِي إِمَانِنَا لَفَتْ عَنْ قَضَائِهِمَا
 وَنَجَّهَ إِلَى مَطْلُوبٍ يُفَصِّلُهَا وَلَا يَمُكِّنُ أَنْ تَكُونَ كُلُّ ضَبَّةٍ مَطْلُوبَةٍ بِحُجَّةٍ
 وَإِلَّا لَتَسْلُلُ أَوْدَارَ فَلَا بَدَّ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى قَضَائِهِمَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَكُونَ
 مَطْلُوبَةً بِلَوْحٍ الْمُبَادِي لِلطَّيَابِ وَهِيَ الَّتِي رَجَعَ إِلَى الْقَبْلِ وَالْقَبْلُ مَا عُدَّ
 فِي النَّهْجِ الْمَقْدَرِ قَوْلُهُ أَمَّا وَاجِهاً كَمَا فِي الْأَوَّلِيَّاتِ وَمَا ذَكَرْنَا مِنْهَا أَوْ غَيْرِهَا

كافي القبول وما يجري مجراها ونيلها إما حقيقيا كما في الدعايات أو غير حقيقي
كما في المسلمات في بادئ الرأي وجميعها قد تكون كذلك على ألا يخلو كالأدلة
المشهور وقد تكون بحسب اعتبارها كالدعايات الصغرى التي تكون باعتبار الشهادة
مقبولة مستلزمة غيبة عن البيان فهي بذلك لا اعتبار بها في الجدول باعتبار الحق
غير مقبول ولا مستلزم بل يحتاج إلى بيان يحكم بكونها مستحقة إما للقبول والتسليم
أو للرد والمنع وهي بذلك لا اعتبار بها من العلوم ولا يلتفت عند الاعتبار
الثاني إلى كونها مقبولة مستلزمة باعتبار الأول فاذن كل ما هو مطلوب يتجوز
هو إما أن يرجع فيه إلى القول والتسليم أو فيه مرجع إليه لكنه لم يرجع
إليه وكل حجة فائتاهي حجة بالبيان إلى شيء هو كذلك **وامتناف** الخ
وذلك لأن الحجج والمطلوب لا يخلو أن من مناسب ما ضرورة وإلا لا يمنع
استلزام أحدهما للآخر فذلك التناسب يكون إما باشتراك أحداهما على الآخر
أو بغير ذلك فإن كان بالاشتراك فلا يخلو إما أن تكون الحجج هي المستلزمة على
المطلوب وهو القياس أو بالعكس وهو الاستدلال فإن لم يكن بالاشتراك
فلا بد من أن يشملهما ما به يتناسبان وهو التمثل **وامتناف**
الحجج والتمثل وأنواعها لأن الحجج الواضحة قد تكون قياسا باعتبار الاستدلال
كالقياس للمسم الذي هو الاستدلال التام وكفرج من التمثل يكون بالحقيقة
بهما ما يكون ذكر المتالي فيه يحتمل لكن الاستدلال والتمثل إذا اختلفا لمضعا
على ما يجري بينهما مجرى القياس في إفادة اليقين وتمام الاستدلال الذي ذكر
الشيخ هو ما يلحق بالاستدلال ويشبهه بما لا يقع في الحوازيات الهيولية وذلك

لأن الاستدلال الذي يستوي في الأقسام خمسة أعني التام ضد يقع في البرهان
والذي يدعى فيه الاستدلال ويؤخذ على أنه مستوف بحسب الشهادة ضد يقع
في الجدول وما عداهما مما يجمل أنه يشتمل على أكثر الأقسام ولا يدعى فيه الاستدلال
هو ليس بالاستدلال بل يلحق به ويستعمل في شارب الصناعات وتمام التمثل كالتفكير
الرياضي وكالتفكرات الخالية عن التام إذ هي ليس بتمثل بالحقيقة بل بحسب
الظن به والتمثيل الخارج فترامع الاستدلال بالاستدلال التام ومعلوم
منه وتمام التمثل بما يستعمله الجدولون وهو التمثل منه **قولهم** فاما الاستدلال
فهو الحكم على كشيء بما وجد في جنسائه الكثير مثل حكمنا بأن كل حيوان يمشي عند
المنع فله الاستدلال الثاني والدواب البرية والطيور والاستدلال غير حجة
للعلم الصحيح فإنه ربما كان ما لم يستدل خلاف ما استدل مثل النجاس في نباتنا
بل ربما كان المخلف فيه والمطلوب بخلاف سكر جميع ما نواه **القياس**
والاستدلال بخلافين ببادي الاستدلال الأوسط فالقياس أن نقول كل إنسان
مؤمن وملايكة حيوان وكل حيوان يمشي فله الاستدلال والاستدلال أن يقال كل
حيوان فاما إنسان أو مرس أو طائر وكلها يمشي فلهما الاستدلال فالحل فيه منع
من جهة التعرّي والاستدلال التمثل على الحيوانية وقيرة ناصية والاسم مع مطلقا
على الناصية وهو الذي يستلزم الشيخ وهو لا يبعد غير الظن فاستدلاله في البرهان
مغالطة وفي الجدول ليس بمغالطة ولا يمنع إلا بإيراد النقص وما في الكتاب ظاهر
قولهم واما التمثل فهو الذي يعرفه أهل زماننا بالقياس وهو بما أول الحكم على شيء
بحكم موجود في شبهة وهو حكم على جنس شيء بمثل ما في جنس آخر أو في معنى جامع

وأهل زمانا يستون المحكوم عليه في عا والشيء أملا وما اشتركا فيه معنى
وعلة وهذا أيضا ضعيف والكد أن يكون المعنى الجامع هو الشيء أو العلامة لكون
أحكام في الشيء **المتبني أملا** بعض المتكلمين والعلماء يستعملون التمثيل أما المتكلمون
ففي مثل قولهم السماء محدث لكونه منسكلا كالبنت ويسمون البنت وما نعو
مفاهم شامدا والتماء غاييا والمنسكك معنى وجامعا والمحدث حكما ولا بد في التمثيل
الناظر من هذه الأربعة والعلماء لا يخالقونهم إلا في الأمثلة لاجبات وإذا كان التمثيل
إلى صورة الفياض ميان هكذا السماء منسكك وكل منسكك هو محدث كالبنت
فكون الخلل من جهة الكبرى وإذا افترج التمثيل ما خلا عن الجامع ثم ما اشتمل على
جامع عديدي وأجودها ما كان الجامع فيه علة للحكم ويثبتون فيلعله به فارة بالقرود
والهكن وهو اللانم وجودا وعيدا وهو مع أنه يقتضي كون كل واحد منهما علة للآخر
لا يجدي بطلان لأن التلازم لو صح لما وقع في نوبت أحكام في الفرع ثانعا فارة
بالنسب والتبر وهو أن مال يثبتل أحكاما إما يكون البنت منسكلا أو يكون كذا
وكذا ثم يثبت فلا يثبت معلا لشي من الأقسام إلا يكون منسكلا فيلعله به وهو
مطابقون أو لا يكون أحكام معلا لانا يحذر الأقسام فانا بالثبوت في المذوبات
الثانية فافرقا فاما يمكن ولو سلم للجميع لما افاد اليقين أيضا لأن الجامع بقا يكون
علة للحكم في الأمثل لكونه أملا دون الفرع أو بما انقسم إلى قسمين يكون
أحد معا علة للحكم أينا وقع دون الثاني وهذا خيول الأمثل بالاول ثم أن صح كون
الجامع علة في الفرع كان الاستدلال به برهانا والتمثيل بالأمثل جنوا وتوضيح
استعمال التمثيل الخطا بانه في التبر ويسمى في الخطا بانه اعتبارا والمخرج منه برهنة

بما نأقول وأما الفياض فهو العبد وهو قول المؤلف من أوال إذا سلم ما أورد
فيه من الفياض بالزمعة لانه قول آخر **الفياض** قد يكون بالفاظ مستوعبة
وقد يكون بأفكار ذهنية وكذلك القول فالقول المستوعب جنس للفياض المستوعب
والذهني للذهني وقد يورد المال على الجنس بالاشراك أو التشابه في حد
ما هو كذا لك فالقول الواحد الذي يلزم عنه قول كالفية المنزلة لغيرها
ليس مبياس والفياض هو المؤلف من أوال وليس من شرط الفياض أن يكون مالا
فيه سلا كما صرح به الشيخ بل من شرطه كونه بحيث إذا سلم ما أورد فيه زمعة
النتيجة فإن المورد في الخل لا يكون سلا أملا والقول الآخر إنما يتبع الأقوال
في الصديق دون الكذب كما مر في باب الهكن وقوله لزعمه بثل ما يلزم عنه
لزم ما يتنا وما يلزم لزم ما غير بين كما في غيرها وقوله لانه فيبدأنا لا نستلزم القول
الآخر لا اعتبارا فولا لم صرح به ولكن بعضها في قول آخر بل لو كانا تلك أوال
يحبب أما الأقوال التي يلزم عنها قول بشرط اعتبار قول آخر فكما شياني في فارة
المساواة وأما التي يلزم عنها قول لكون بعضها في قول آخر فكما في ملنا الجسم ممكن
والممكن محدث فالجسم ليس عديم وأما لزعمهما ذلك لكون الثاني منهما في قولنا
الممكن ليس مبدع وهو يرد في هذا الحد فدان آخران فقال قول آخر معين استل
وقايد قد اليقين أن قولنا في الشكل الأول مثلا لا يثنى من الحجر بحوان وكل
حوان جسم ليس مبياس إذا لم يلزم عنه قول يكون الحجر فيه موضوع عام أنه
يلزم عنه قول آخر وهو قولنا بعض الجسم ليس بحجر وقايد قد لا منظر إرات
بعض الأقوال قد يلزم عنها قول في بعض المواد دون بعض كما إذا افترج قولنا

لا ياتي من العرش باثنان كانه يقولنا وكل انسان ناطق وما روي لنا وكل انسان
 حيوان فانه يكثر عن الاول لا ياتي من العرش بياطين ولا يكثر عن الثاني مثل
 ذلك فلا يكون ذلك الزور ضروريا وفقد بين ما يكثر عنها قولنا وما ضروريا
 وبين ما يكثر عنها قولنا ضروري والمراد هو الاول فان من الاقضية ما يكثر عنها
 قولنا ممكن ولكن لما ضروريا **قوله** واذا اوردت الفضايا في مثل هذا التي
 الذي يستحق قياسا او استغناء او تمثيلا حيث يجد معدن ماث والمعدن خمسة
 ناريت جني فائس او حجة واجزاء هذه التي تستحق معدن الدانية التي ينفى عند الجليل
 الى الافراد الاول التي لا تتركب الفضية من اقل منها تستحق جند حدودا او ثانيا
 ذلك كل ج ب وكل ب ا فلن رتبة ان كل ج ا مثل واحد من قولنا كل ج ب
 وكل ب ا منه مزوج وب واحد وقد قلنا كل ج ا حجة والمركب من القدر
 على نحو ما مثلنا بحيث لن رتبة هذه النتيجة هو القياس وليس من شرطه ان يكون
 مسلم الفضايا بحيث يكون قياسا بل من شرطه ان يكون بحيث اذا سلمت فضايا لم رتبة
 قولنا آخر هذا شرطه في قياسه فيما كانت معدن ما نرى حاجة التسليم ويكون
 القول فيه قياسا لانه بحيث لو سلم ما فيه على غير حاجة كان يكثر عنه قولنا آخر
واكثر ظاهرا وانما ذلك واجزاء هذه التي تستحق معدن الدانية التي ينفى
 عند الجليل لان المعدن قد تشمل على اجزاء لقطعة زوايد تجري تجري الحيوان
 ولا تكون هي ذائبة ومن الدانية ما لا ينفى عند الجليل وهي الصورة كالرابط
 والجملة ويعرف السلب وجميع ذلك ليست يجد ويدل على حدود هي الدانية الباقية
 عند الجليل الى اجزاء الفضية وانما حيث حدودا لانها تستحق حدود السلب

المذكورة في الرأيات وهي الاركان التي تقع النسبة بينها **اشارة**
 خاصة الى القياس والقياس على ما خصصنا ونحن نعلم الى قسمين افرافا
 واستثنافا والاخراني هو الذي لا يكثر من فيه للفرع باحد طرفي القياس الذي
 فيه النتيجة بل انما يكون فيه بالقوة مثل ما ارباه في المثال المذكور وانما الاستثنا
 هو الذي يكثر من فيه للفرع بذلك مثل قولك ان كان عبدا لله غنيا فهو لا يظلم
 لكنه غني فهو اذن لا يظلم ضد وجدت في القياس احدى طرفي القياس الذي فيه
 النتيجة وهو النتيجة بعينها ومثل قولك ان كانت مدن الحنفي حتى يومه لا تغير
 البض غير اشديد لكتنا غيرت البض فغير اشديد فنتج انها لنسب حتى يومه فجد
 في القياس احدى طرفي القياس الذي فيه النتيجة وهو نفس النتيجة والاخراني
 قد تكون من جمليات ساذجة وقد تكون من شرطيات ساذجة وقد تكون مركبة
 منها والتي تكون من شرطيات قد تكون من متعلقات ساذجة وقد تكون من متعلقات
 ساذجة وقد تكون مركبة منهما فاما عامة المنطقيين فانهم اعمانها والعمليات فخط
 وحسبوا ان الشرطيات لا تكون الا استثنائية فخط وعين نذكر العمليات باثنا
 ترتيبها بمعنى الاخرانيات الشرطية التي هي اقرب الى الاستثنا والاشد
 علونا بالاطبع ترتيبها بالاستثنافيات ثم نذكر بعض الاحوال التي تفرق القياس
 وقبائل الخلف ونفيعر في هذا المحضر على هذا العدد **المنطقيون قسموا**
 القياس الى ما ينافي اعمان جمليات او شرطيات وخصصوا الشرطيات
 بالاستثنافيات لانهم لم ينفوا الشرطيات الاخرانية فان المورد في التفسير
 الاول في العمليات التوفيق والاستثنافيات التوفيق الشرطيات لا غير ولما

وفق الشيخ لا يخرج الشرايط الاخرى من القوة الى الفعل حتى ان الفاعل
 انما يتسم بالهيئة الاولى الى الاخرى انما هي انما هي انما هي انما هي
اشارة خاصة الى الفاعل انما هي انما هي انما هي انما هي
مشرك مكرر ويسمى احدى الاوساط مثل ما كان في مثالنا الثالث ب
 ويعود فيه لكل واحد من المعدتين شي يخصها مثل ما كان في مثالنا
 و في معدته وقود الشجرة انما يحصل من اجتماع هذين الطرفين حيث قلنا مكل
ج او ما صار منهما في النتيجة نوعا او معدا مثل ج الذي كان في مثالنا فانه
 يسمى الاخر وما صار من مجموعها او ما صار مثل ا في مثالنا فانه يسمى الاكبر والمعد
 التي فيها الاخر تسمى القوي والي فيها الاكبر تسمى الكبري وما بينهما يسمى اقربا
 ومهمة اننا لم نذكر كنهه ونوع احدى الاوساط عند احدى الطرفين يسمى شكلا وما
 كان من الاخر انما يسمى **فاما هذا** الفعل يشتمل على ذكر المصطلحات
 وهو ظاهر والاول شرط يسمى اوسط لانه واسطة بين حركي المطلوب بها بين
 الحكم باحد ماعلي الاخر والاخر يسمى اقربا لكونه اقربا الى احدى الاوساط في
 الترتيب الطبيعي عند افتنا من الحكم الكلي الى الخاص والاكبر يسمى اكبر لكونه
 كلياً فوق الاوسط في ذلك الترتيب **والفصل الثاني** اورد منها
اشكالين الاول انا اذا قلنا مشارك وب مشارج اخرج فامشاور
 لج والمشاركة هنا ليس جدا في المعدتين بل جزء من احداهما ووحيد تام من
 الاخرى وكذلك اذا قلنا الدرة في الحجة والهيئة في البيت فالدرة في البيت
الثاني انا اذا قلنا الانسان حيوان والحيوان جنس نكرر احدى عبارتي ولم نخرج

قال واجيب عن هذا بان الحيوان الذي هو الجنس ليس هو الذي يقال على
 الانسان وذلك لان الاول بشر لا شيء والثاني لا بشر شيء فاذا ان المعنى
 مختلف وهو ضعيف لان الحيوان الذي هو الجنس لو لم يكن مقولاً على الانسان
 وغيره لم يكن جنساً **وايضاً** انكر قلنا الحيوان بشر لا شيء هو المادة فكيف جعلوا
 جنساً **وايضاً** موجز والجزء سابق في الوجود فكيف هو الفاعل **وايضاً**
 يلزم منه ان يكون جزء الجزء الذي هو الجنس لا على سابقا في الوجود على الجزئي
 الذي هو الجنس بخلاف ما ذكرتموه وشنع في جميع ذلك على الشيخ ثم قال شبه
 ان يكون للوالب ان الحيوان الذي يحل عليه الجنس هو المحمول على الانسان
 بشر لا ان يكون ايضا محمولا على غيره والذي يقال على الانسان هو المحمول عليه
 مطلقا وبين الاثنين **وقال** اجواب عن اشكاله الاول انا اذا قلنا
 مشارك وب مشارج فامشاور لج فقد وضعنا القول في القضية
 الثانية على ب الذي هو جزء من احد حدي القضية الاولى مكانه في القضية
 الثالثة ويكون ذلك كما اذا قلنا يد مقول بالتيف والتيف الحديدية
 قيد مقول باليد حديدية فلهذا القضية هي القضية الاولى الا ان التيف
 قد حذفت عنها واقم مقامه ما هو مقول عليه ثم لا يخلو اما ان يكون بين مقول
 المقول بالتيف ومقوله المقول باليد يد تيف فاعني ان يكون احدهما
 محمولا على الاخر ولا يكون بينهما تباين اصلا بل هما بمنزلة لفظين مترادفين
 يعني ان عن شيء واحد وعلى القدر الاول كان قولنا يد مقول بالتيف والتيف
 الة حديدية في قول فاس مودر يد مقول بالتيف والمقول بالتيف هو

المتنوع بالحد يدبر وينجح ما ذكرناه وعلى التقدير الثاني لا يكون ذلك قياسا
ولا في قوله بل كان قولنا ان يدفن قول بالحد يدبر الذي طنته النتيجة هو عينه
قولنا ان يدفن قول بالسيف الذي طنته مقدمة ولم يكن بينهما فرق لان محمولهما
ايمان مضاف فان اولا ان احدهما يشتمل على جزء هو لفظ ما والثاني يشتمل على جنة
هو ما يفهم مقام ذلك اللفظ والمراد منهما شي واحد وقس عليه المثالين المذكورين
وما يجري مجراهما الا ان المثال الثاني انما يشبه الاول اذا قلنا فيه فالله فينا
هو في البيت ويومئذ من ذلك الى قولنا فالله في البيت اما في مقدمة
اخرى اليه وهي قولنا وكل ما هو فيما هو في البيت هو في البيت على ما سياتي
فيما بعد وعن اشكاله الثاني ان الجواب الاول وهو ان الحيوان الذي هو الجنس
غير الذي هو الممثل على الانسان حتى لكن ليس وجه التباين ان احدهما بشرط
لاشي والثاني لا بشرط شي فان كليهما لا بشرط شي فان شرط الشيء هو ان يراه
ما من شأنه ان يدخل في مفهوم الحيوان عند مبرورته بحسب لوجه التباين ان
احدهما ما خذ مع شي وان لم يكن اخذ ذلك الشيء شرط في مفهومه ليحصل الثاني
ليس ما خذ مع شي وان جاز ان يؤخذ مع شي وبما نرى ان الحيوان المتك
على الانسان ليس بعام ولا خاص اذ يمكن حمله على زيد كما يمكن حمله على
الانسان والذي هو الجنس هو من حيث هو جنس هو عام مركب من المعنى الاول
ومن معنى الصور العاين له هو لا يحمل من حيث هو جنس على شيء مما هو عليه
وفرى بين ما يصلح لان يفرق له ما يصير جنسا وبين ما يفرق عن له ذلك فالحيوان
هو الاول والجنس هو الثاني وما اجاب به على سبيل التاكيد هو الجواب ولكن

ينبغي ان يفهم من المحمول على الانسان بشرط ان يكون ايضا محمولا على غيره ان
مشرط بذلك في مبرورته جنسا لا في كونه محمولا على الانسان ومن المحمول
على الانسان فقط انه محمول بشرط امثالا لا بشرط انه محمول عليه فقط والا
ان يقال الحيوان الذي هو الجنس هو المحمول على الانسان وغيره من حيث هو
كذلك والذي يحمل على الانسان هو المحمول عليه مع قيد آخر وهذا البحث غير
معلق بهذا الموضع الا ان الشايع لما اوردته فنددنا ان نبحث عما هو الحق فيه
اشارة الى انساب الاوليات اتمية اما البشر فوجب ان يكون له
الاولى اما محمول على الاخرى موضوعا للاخرى واما بعكس ذلك واما محمول على
جميعها واما موضوعا لهما جميعا لكنه كما ان القسم الاول ويسمونه الشكل الاول
قد وجد كاملا فامثلا جدا بحيث يكون قياسه ضروريه النتيجة بينه بقضيتها لا يحتاج
الى حجة كذلك وجد الذي هو عكسه بعيدا عن الطبع يحتاج في اباته قياسه
ما يستخرج عنه الى كلفة شاقة مضاعفة ولا يكاد يسبق الى الذهن والطبع قياسه
موجب القسمان الباقين وان لم يكن اثباتي قياسه ما فهم من الاقيسة فربما
من الطبع يكاد الطبع الصحيح يظن لقياسيتهما قبل ان يبين ذلك او يكاد يبان
ذلك يسبق الى الذهن من نفسه فيلحق اليه قياسه عن قريب ولهذا اصابنا
قول ولعلنا الاول اطراح معاريف الاشكال الاول فربما ان الحجة الملقاة اليها
تلك ولا يشع منها شي عن جزئيين واما عن سالبين فبشرطه تشرع لك
المتفردون فسموا الى ما يكون الاول محمولا لا في احدى المقدمتين وهو
في الاخرى والى ما يكون محمولا فيهما والى ما يكون موضوعا فيهما فخرجنا القسمة

الأشكال الثلاثة ولم يعتبروا افتتاما الأول إلى قسمين فلم يخرج الشكل الرابع
 من قسمهم والمتأخرون لما نسبوا ذلك اعتدوا المهرمان الرابع فوجدوا بعض
 عن الطبع وذلك لأن الأول هو المذهب الذي يذهب الطبيعي والرابع مخالفة له
 في مقدّمته جسيما هو بعيد جدا عن الطبع وإذا كان من عاداتهم بيان الشكلين
 الآخرين يمكن إحدى المقدّمين ليرجعا إلى الشكل الأول ووجدوا بيان الرابع
 يحتاج إلى يمكن المقدّمين جسيما حكوا بأنه يشبه على كلمة شاذة متضاربة فلم
 أن الشكلين الآخرين وإن كانا يرجعان إلى الأول يمكن إحدى المقدّمين فليسا
 بحيث يكون الأول مغنيا عنهما وذلك لأن المقدّمات ما يكون له وضع طبيعي
 غيره العكس عن ذلك كقولنا الجسم منقسم والشار ليس برتبة فإن عكسها
 ليس بمقبول عند الطبع ذلك القول وأمثالها إنما تخفى بالوقع في شكل من
 الأشكال يمينه لا ينبغي أن يتكلف بردها إلى غير ذلك الشكل وإذا كان ذلك
 لأن ذلك الشكل الرابع أيضا غناء لا ينفو ضرورة مقامه أما في الترتيب التي ترتب
 المقدّمات إلى الشكل الأول فلان من المطالب ما هو كذلك وأما في الترتيب
 التي لا ترتب بالقلب إلى الشكل الأول فللمقدّمات والمطالب جميعا وأعلم
 أن القياس ينقسم إلى كامل وإلى غير كامل والكامل في القضايا هو الكثرة
 الشكل الأول لا غير ومن قسمه للقياس حسب العوارض **قوله** ولا يخرج منها
 شيء عن جنسيتين وذلك لأن ما يتعلق به الحكماء من الأوسط يمكن أن يكون
 متخذا فيهما ويكون أن لا يكون فلا يخرج إلا بحاجب ولا التلب **قوله** وأما
 من سألين فيه نظر المتطيقون قد حكوا بالقول المطلق أن القياس لا يستند

من سألين والشيخ قد حقق اعتداده في بعض الصور وهو أن تكون السالبة في
 إحدى المقدّمين في قوة الموجبة ولذلك قال فيه **نظر الشكل**
الأول هذا الشكل من شرطه في أن يكون قياسا منجزا البرهنة أن تكون متناهية
 موجبة أو في حكمها بأن كانت ممكنة أو كانت فيوجد بصدق إيجابا كما صدق
 سلبا فدخل استمره في الأوسط وتكون كبراه كلية لينادي بحكمها إلى الاستمره
جميع ما يدخل في الأوسط المحصورات الأربع ممكنة الوقوع في كل مقدّم
 فالأولى مات الممكنة بحسبها تكون ستة عشر في كل شكل لكن بعضها ينحصر ويكون
 قياسا وبعضها لا ينحصر ونسعى صعبا وإذا اعتبرت الجهات في مقدّمات الترتيب المتخبر
 حصلت منوب من الخطوط عدد ما يحصل من ضرب عدد تلك الجهات في ستة
 ولكل شكل شرايط في أن تنحصر في أسباب النتائج وهذاها أسباب القصور فلكل
 الأول شرطان الأول كون التمرى موجبة أو في حكم الموجبة أي تكون لنا
 فمنها موجبة أما متناهية أو غير متناهية الوجودية الأديلة لنا لأنها أو أعم منها
 كالموجبة الاستمرية للسالبة الأديلة فإن من التوابع قد تنحصر في تلك
 الموجبات وتكون النتائج هي نتائج الموجبات والممكنة في قول الشيخ بأن تكون
 متناهية موجبة أو في حكمها بأن كانت ممكنة ينبغي أن يحل على ما يكون ممكنة في
 طبيعته وأحكم الأبحاث مما قبله باليقين لأن الممكن العرف لا يقتضي تحول
 الاستمرية في الأوسط باليقين فليس كذلك الشيخ منها به فانه قد دخل استمره
 في الأوسط وأعلم أن منها موضع شرط وذلك أن مثل هذا القياس ينبغي
 الذي تكون متناهية في قوة الموجبة لا تكون متناهية بل غير متناهية وهذا غير هذا

فِي خِذِّ الْفَيَاسِ وَالْيَقِينِ فِيهِ أَنَّ السَّلْبَ وَالْإِجَابَ فِي أَشْأَلِ هَذِهِ الْقَضَايَا
إِنَّمَا يَكُونَانِ فِي الْعِبَارَةِ قَطْعًا وَيَكُونُ رُطْبًا يَحْمِلُهَا عَلَى تَوْفُيقِهَا فِي قَبْرِ الْأَمْرِ
بِإِلْمَاسَانِ الْحَقْلِ لِلطَّرَفَيْنِ أَوْ الوجودِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِمَا فِي إِمَّا يَنْتُجُ لِدَكَ النِّسْبَةُ لِذَلِكَ
لَا لِلْإِجَابِ وَالسَّلْبِ اللَّطِيفَيْنِ وَهَذَا الشَّرْطُ أَعْنَى الْأَوَّلِ يُعِيدُ دُخُولَ الْأَمْرِ
فِي الْأَوَسْطِ الَّذِي بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ أَحْكَمَ الرَّاغِبِ عَلَى الْأَوَسْطِ شَامِلٌ لِلْأَمْرِ الدَّخِلِ فِيهِ
وَلَوْلَا مَا عُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لِحُكْمِ كُلِّ بَعْضٍ عَلَى مَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَوَسْطِ أَمْ لَا فَإِنَّ كُلَّ الْأَمْرِ
يُحْتَمَلُ كَمَا أَنَّ أَحْكَمَ بِالْجَوَانِ عَلَى الْإِنْسَانِ بَعْضٌ عَلَى الْفَرَسِ وَلَا يَبْغِ عَلَى الْبَحْرِ وَمِمَّا
خَافَ بَيَانُ بَعْضِهِ وَالشَّرْطُ الثَّانِي كَوْنُ الْكِبَرِيِّ كَلِمَةً وَهَذَا الشَّرْطُ يُعِيدُ نَادِي الْحُكْمِ
الرَّاغِبِ عَلَى الْأَوَسْطِ إِلَى الْأَمْرِ لِمُتَوَسِّعِهِ جَمِيعٌ مَا يَدْخُلُ فِيهِ الْأَوَسْطُ وَلَوْلَا
لِمَا عُلِمَ أَنَّ الْجَزْئِيَّ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ أَحْكَمُ مِنَ الْأَوَسْطِ كُلِّهُ أَمْ لَا فَإِنَّ كُلَّ
الْأَمْرِ يُحْتَمَلُ كَمَا أَنَّ أَحْكَمَ بِالْإِنْسَانِ عَلَى بَعْضِ الْجَوَانِ بَعْضٌ عَلَى النَّاقَةِ وَلَا يَبْغِ عَلَى
النَّاقَةِ وَمِمَّا دَخِلَ فِيهِ وَمِنْ ظَهَرٍ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ أَحْكَمَ النِّسْبَةِ فِي الصَّرْوَةِ وَاللَّا
صَرْوَةٍ أَوْ الدَّامِ وَاللَّادِ وَأَمَّا أَحْكَمُ الْكِبَرِيِّ بِشَرْطِ كَوْنِ الصَّرْفِ فِيهِ لِأَنَّ الْأَمْرَ
إِذَا كَانَ دَاخِلًا فِي الْأَوَسْطِ بِالْفِعْلِ كَانَ أَحْكَمَ عَلَيْهِ سِمْكَ عَلَى الْأَمْرِ أَيْ أَحْكَمَ كَانَ
قَوْلُهُ وَقَائِدُهُ الْفَيَاسِيَّةُ بَيْنَهُ الْإِتْنَاجُ هَذَانِ الشَّرْطَانِ أَعْنَى إِجَابِ
الصَّرْفِ وَكَلِمَةِ الْكِبَرِيِّ وَجَدَانِ يَمَانِي أَنْبَغُ قَرَأْنِ مِنَ السِّتَةِ عَشْرَ الْمَذْكُورَةَ فَكَانَتْ
الْإِجَابُ إِمَّا كَلِمَةً وَإِمَّا جُزْئِيَّةً وَكَلِمَةً إِمَّا إِبْجَاسِيَّةً أَوْ سَلْبِيَّةً وَصَرْفٌ أَوْ لَانْدِ
فِي قَبْرِهِ أَرْبَعَةٌ فَادْرَأْ الْفَرَايَ الْفَيَاسِيَّةُ أَنْبَغُ وَأَبَاقِيَّةٌ عَمَّا يَنْتُجُ الْفَيَاسِيَّةُ الشَّرْطَانِ
أَوْ كُلُّهُمَا وَإِذَا كَانَتْ الصَّرْفِيَّاتُ مُوجَّهَةً بِجِهَاتٍ تَسْتَلِزُّهَا لَهَا مُوجَّهَةً كَانَتْ

الْفَرَايَ الْفَيَاسِيَّةُ تَمَازِيًا وَجَمِيعٌ هَذَانِ الْفَرَايَ بَيْنَهُ الْإِتْنَاجُ فِي هَذَا الشَّكْلِ
لِمَا تَذَكَّرْ **قَوْلُهُ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كُلُّ جُزْئٍ شَرَفًا كُلِّ قَبْلِ الصَّرْوَةِ أَوْ بَعْدَ**
الصَّرْوَةِ **إِذَا كَانَ جُزْئًا أَيْ عَلَى ذَلِكَ لِلْهَمَّةِ هَذَا مَا الْغَرَبُ الْأَوَّلُ وَنَتِجُ مُوجَّهَةٍ**
كَلِمَةً نَاقِيَةً لِلْكَبَرِيِّ فِي الصَّرْوَةِ وَاللَّا صَرْوَةٍ قَوْلُهُ وَكَذَلِكَ إِذَا دَخَلَ بِالصَّرْوَةِ
الْأَنْبَغُ مِنْ بَابِ الْأَوْبَعِ الصَّرْوَةِ دَخَلَ جُزْئًا أَحْكَمَ لَا يَحَالُ وَهَذَا مَا الْغَرَبُ
الثَّانِي وَنَتِجُ سَائِلَةٍ كَلِمَةً كَذَلِكَ قَوْلُهُ وَكَذَلِكَ إِذَا دَخَلَ بَعْضُ جُزْئٍ شَرَفًا
يَحْتَمِلُ عَلَى بَابِ أَحْكَمَ كَانَ مِنْ سَلْبٍ أَوْ إِبْجَاسٍ يُعِيدُ أَنْ تَكُونَ عَالِمًا لِكُلِّ بَابٍ دَخَلَ فِيهِ
الْبَعْضُ مِنْ جُزْئٍ الَّذِي يَجُوبُ فِيهِ فَتَكُونُ قَائِدُهُ الْفَيَاسِيَّةُ هَذَانِ الْأَنْبَغُ وَهَذَانِ
مِنْهَا مُوجَّهَةٌ جُزْئِيَّةٌ وَكَمَا مِمَّا كَلِمَةً إِمَّا مُوجَّهَةٌ أَوْ سَائِلَةٌ وَمِمَّا الثَّانِي
وَالرَّاغِبِ وَالثَّانِي شَرَفٌ مُوجَّهَةٌ جُزْئِيَّةٌ وَالرَّاغِبِ سَائِلَةٌ جُزْئِيَّةٌ هُنَّ مِنْ الصَّرْفِ
الْأَرْبَعَةِ هَذَانِ الصَّرْفِيَّاتُ الْأَرْبَعُ قَوْلُهُ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ كُلُّ جُزْئٍ بِالْفِعْلِ
بِتَفَافٍ كَانَ وَأَمَّا إِذَا كَانَ كُلُّ جُزْئٍ بِالْإِسْكَانِ فَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يُعِيدَ أَحْكَمُ مِنْ
بَابِ الْجُزْئِيَّةِ بَيْنَهُمَا **أَنَّ إِتْنَاجَ هَذَانِ الْفَرَايَ وَتَكُونُ النِّسْبَةُ نَاقِيَةً**
لِلْكَبَرِيِّ فِي الْجِهَاتِ الْمَذْكُورَةِ **إِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ الْأَمْرُ دَاخِلًا بِالْفِعْلِ**
فِي الْأَوَسْطِ وَكَذَلِكَ يَكُونُ فِي الصَّرْفِيَّاتِ الْفَعْلِيَّةِ مُوجَّهَةً كَانَتْ أَوْ سَائِلَةً
يَكُونُهَا مُوجَّهَةً فَعْلِيَّةً **إِنَّمَا إِذَا كَانَتْ الصَّرْفِيَّاتُ بِالْإِسْكَانِ فَلَيْسَ يُعِيدُ أَحْكَمُ مِنَ الْأَوَسْطِ**
إِلَى الْأَمْرِ بَعْدَ بَيَانِهِ بَلْ تَقَابَعُهَا بِالْفَوْقِ فَطَبَقَ وَنَحَاجُ إِلَى بَيَانِ رَأْيَا مُجْمَلٍ
أَنَّ قَائِدَاتِ هَذَا الشَّكْلِ كَامِلَةٌ إِذَا كَانَتْ الصَّرْفِيَّاتُ فَعْلِيَّةً وَغَيْرَ كَامِلَةٌ إِذَا كَانَتْ
مَكْنَةً وَالصَّرْفِيَّاتُ الَّتِي يَكُونُ أَحْكَمُ فِيهَا بِالْفَوْقِ إِنَّمَا أَنْ نَأْتِيَهُ مَعَ كِبَرِيٍّ أَيْضًا بِالْفَوْقِ

أَوْ مَعَ كِبَرِيٍّ ضَلِيلَةٍ وَلَكِنْ غَيْرُ مَرْدِيٍّ أَوْ مَعَ كِبَرِيٍّ مَرْدِيٍّ هَذِهِ تِلْكَ إِخْلَاطَاتُ
 نَحْنُاجُهُ إِلَى الْبَيَانِ وَكَانَ مِنْ مَادَّةِ الْمُتَلَفِّينَ بَيَانًا بِالْخَلْفِ وَالرَّدِّ إِلَى الْإِخْلَاطِ
 الْفَعْلِيَّةِ مِنَ الشَّكْلِ الْآخِرِينَ وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ وَنُحُوحٌ مَعَ الْإِشْتِمَالِ عَلَى خِيَطِ
 كَثِيرٍ وَسَوْ زَيْبٌ يَهْدِي الشَّيْخَ عَنْ تِلْكَ الطَّرِيقَةِ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَبَيَانًا نَائِلٌ
 لِمَا قَوْلُهُ لَكِنَّهُ إِنْ كَانَ الْحُكْمُ عَلَى بَابِ امْتِنَانٍ كَانَ مِنْكَ امْتِنَانٌ وَهُوَ قَوْلُهُ
 مِنْ أَنْ يَكُنَّ الدِّهْنُ أَنَّهُ امْتِنَانٌ فَإِنْ مَا يَكُنُّ أَنْ يَكُنَّ قَرِيبٌ عِنْدَ الطَّلَعِ الْحُكْمُ بِأَنَّهُ مُتَكِنٌ
 هَذَا بَيَانُ الْإِخْلَاطِ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْإِخْلَاطُ مِنْ مُتَكِنٍ هَذَا كُنِيَ فِيهِ بِأَنَّ
 الدِّهْنُ يَكُنُّ بِهَوْلِهِ أَنْ مَا يَكُنُّ أَنْ يَكُنَّ يَكُونُ مُتَكِنًا وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّيْخَ يَمِيلُ إِلَى أَنَّ
 هَذَا الْإِخْلَاطُ كَامِلٌ غَيْرُ نَحَاجٍ إِلَى بَيَانٍ وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَتَكِنَ هُوَ الْأَوَّلُ
 مِنْ فَوْضٍ وَجُودٍ عِيَالٍ فَذَا فَوْضٌ أَنْ جِ الْأَدْيِ يَكُنُّ أَنْ يَكُونَ مَا يَكُنُّ أَنْ يَكُونَ أَشَدَّ
 حَرَجٌ مِنَ الْإِمْتِنَانِ الْأَوَّلِ إِلَى الْوُجُودِ فَهَذَا سَقَطَ الْإِمْتِنَانُ الْأَوَّلُ وَنَحَاجٌ
 هُوَ مَا يَكُنُّ أَنْ يَكُونَ أَيْحَبُ ذَلِكَ الْفَرْضُ فَرَادَا فَوْضٌ مَعَ أُخْرَى أَنَّهُ مَوْجُودٌ أ
 فَهَذَا سَقَطَ الْإِمْتِنَانُ الثَّانِي أَيْضًا وَكَانَ جِ بِالْوُجُودِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عِيَالٍ وَكَانَ
 مَا يَصِيرُ بِالْفَرْضِ مَوْجُودًا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عِيَالٍ هُوَ مُتَكِنٌ فَذَا جِ يَكُنُّ أَنْ يَكُونَ أَوْ لَوْ
 فِي أَنْ هَذَا لِلْحُكْمِ لَيْسَ مَوْجُودٌ فِي الدِّهْنِ وَقَرِيبٌ مِنَ الْوُجُودِ فِيهِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْتَمِلُ فِيهِ
 مِنْ أَيْحَاسٍ قَوْلًا كُلِّ مَا لَيْسَ مُتَكِنٌ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مُتَكِنًا وَهُوَ أَوَّلِيٌّ فِي الْأَذْهَابِ
 يَكُنُّ الْقِيَمُ إِلَى قَوْلِهِ وَكُلُّ مَا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مُتَكِنًا هُوَ مُتَكِنٌ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ
 قَوْلُهُ لَكِنَّهُ إِذَا كَانَ كُلُّ جِ بَابِ الْإِمْتِنَانِ لِلْحَقِيقَةِ الْخَامِسِ وَكُلُّ بَابِ الْإِخْلَاطِ
 جَانِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ جِ بِالْفِعْلِ وَجَانِ أَنْ يَكُونَ بِالْفِعْلِ فَكَانَ الْوَاجِبُ مِمَّا يَمْتَنِعُ مَا يَمْتَنِعُ

الْإِمْتِنَانِ الْعَامِ وَهَذَا بَيَانُ الْإِخْلَاطِ الثَّانِي وَهُوَ الْإِخْلَاطُ مِنْ مُتَكِنٍ وَمُطْلَقٍ
 وَشَيْخٌ مُتَكِنًا وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَتَكِنَ إِذَا فَوْضٌ مَوْجُودٌ أَيْحَاسًا الْإِخْلَاطُ مِنْ مُتَكِنٍ
 وَيَكُونُ إِنْسَانِيَّةً يَسْتَأْذِنُ وَلَا يَزِيدُ مِنْهُ عِيَالٍ فَذَا جِ هُوَ مُتَكِنٌ وَلَا يَحِبُّ أَنْ يَمْتَنِعَ مُطْلَقًا
 لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْأَيْحَاسِ رَبًّا لَا يَكُونُ بِالْفِعْلِ إِلَّا عِنْدَ كِبَرٍ أَوْ شَيْخٍ بِالْفِعْلِ وَهُوَ مِمَّا
 لَا يَخْرُجُ إِلَى الْفِعْلِ إِذَا كَانَا إِذَا فُلْنَا كُلِّ إِنْسَانٍ كَابٌ بِالْإِمْتِنَانِ وَكُلُّ كَابٍ مُتَكِنٌ
 لِلْفِعْلِ بِالْإِخْلَاطِ فَلَا يَزِيدُ مِنْهُ كُونَ كُلِّ إِنْسَانٍ مُبَاشِرٍ لِلْفِعْلِ بِالْإِخْلَاطِ بَلْ بِالْإِخْلَاطِ
 وَذَا مَا يَكُونُ بِالْفِعْلِ كَوْنًا كُلِّ إِنْسَانٍ كَابٌ بِالْإِمْتِنَانِ وَكُلُّ كَابٍ مُتَكِنٌ بِالْإِخْلَاطِ
 فَكُلُّ إِنْسَانٍ مُتَكِنٌ أَيْضًا بِالْإِخْلَاطِ وَالْإِمْتِنَانُ الْإِيمَانُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ مَتَانُ الْوَأ
 مَا يَمْتَنِعُ مَا يَمْتَنِعُ الْإِمْتِنَانُ الْإِيمَانُ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى الَّذِي يَمْتَنِعُ الْفَرْضُ وَغَيْرُ الْفَرْضِ
 يَحِبُّ بِالْمِطْلَاحِ بَلْ يَمْتَنِعُ أَنْ يَحْتَمِلَ عَلَى مَا يَمْتَنِعُ الْفِعْلُ وَالْفَوْضُ وَهُوَ الْإِيمَانُ يَحِبُّ
 الْقَوْلَ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَتَكِنَ فَذَمُّهُ عَلَى مَا خَرَجَ إِلَى الْفِعْلِ كَالْوُجُودِ بَاتٍ وَفَضْلٌ
 عَلَى مَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْفِعْلِ بَلْ هُوَ بِالْفَوْضِ يَمْتَنِعُ كَالْإِسْتِغْنَاءِ عَلَى مَا قَوْلُهُ فَالْإِخْلَاطُ
 إِذَا كَانَ مِنْ مُتَكِنٍ بِالْفَوْضِ الْحَقِيقَةِ وَطُلُقًا كَابٌ الشَّيْخَ مُتَكِنًا بِالْإِمْتِنَانِ شَامِلًا لِمَا
 وَلَا يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ بِالْفَوْضِ الْحَقِيقَةِ كَمَا إِذَا فُلْنَا زَيْدٌ يَكُنُّ أَنْ يَكُنَّ بِذَلِكَ الْإِمْتِنَانِ
 فَرُطْنَا وَكُلُّ مَنْ يَكُنُّ هُوَ مُبَاشِرٌ لِلْفِعْلِ يَخْرُجُ زَيْدٌ مُبَاشِرٌ لِلْفِعْلِ بِالْإِمْتِنَانِ لَا بِالْفَوْضِ
 الْحَقِيقَةِ لِأَنَّهُ رَبًّا مُبَاشِرٌ لِلْفِعْلِ يَخْرُجُ عِيَالًا الْكِتَابَةُ فَانْفَادُهُ بِالْفَوْضِ بَلْ بِالْإِمْتِنَانِ
 شَامِلًا لِلْفِعْلِ وَالْفَوْضِ مِمَّا هَذَا هُوَ الْمُنَاسِبُ وَفَضْلٌ بِهِ الشَّيْخُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ
 وَأَمَّا أَنْ جَمِيلُ الْإِمْتِنَانِ أَيْحَاسًا عَلَى الْإِخْلَاطِ الْإِيمَانُ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَائِلُ
 فِي قَوْلِهِ وَكُلُّ بَابِ الْإِخْلَاطِ أَيْضًا عَلَى الْإِخْلَاطِ الْإِيمَانُ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَائِلُ

التأنيح كان متبادرا إلا أنه لا يكون مناسباً للبحث الذي نحن فيه ولا يكون
القول بأن ما بعد الفعل والقول هو الامكان العام صحيحاً فإن الامكان انما
ايضاً قد عرفت ما من وجه آخر **قوله** **فإن كان كل باب بالضرورة فليمتنع أن النتيجة**
منزوية ولغز في بيان ذلك وجهان فبما نقول **لأن ج** إذا سار ب صار محكوماً
عليه ان المحمول عليه بالضرورة ومعنى ذلك انه لا يزول عنه البتة مادام
موجود الذات ولا كان زائلاً عنه لا مادام ب صلب ولو كان انما حكم عليه بأنه
اعند ما يكون ب لا عند ما لا يكون ب كان قولنا **كل باب بالضرورة** كاذباً
على ما علمت لأن معناه ان كل موصوف بأنه ب دائماً او غير آية فانه موصوف
بالضرورة انه ا مادام موجود الذات كان **ب** **أو لم يكن وهذا** لأن الاختلاف
الثالث وهو الاختلاف من ممكن ومنزوي وقد عرفت جملة المتطابقين انه ينتج
ممكناً والشيخ بين انه ينتج منزوياً وكلامه ظاهر وانما قيل منه ان الممكن اذا فرض
موجود اصاب الاختلاف من مطلق ومنزوي وكانت النتيجة منزوية كما مر وكل ما كان
منزوياً فهو في جميع الاوقات منزوياً فاذن كانت النتيجة قبل ومنها ايضاً
منزوية والاول شرط في هذا البيان لم يندكوها منزوية في نفس الامر بل افاد
العلم به وقد حصل من هذا البحث ان الكبرى الضرورية مع جميع الصغريات الفعلية
وعبر الفعلية شيخ منزوية والكبرى الغير الضرورية ان كانت مع الصغري ضليقة
نتج فعلية وان كانت احدهما او كليهما ممكنة نتج ممكنة والكبرى المحلولة
لها نتج محلولة فعلية او غير فعلية فمعنى التأنيح ان تكون نابعة للكبرى
كأنما صلتها من صغري فعلية مع أي كبرى اشقت بشرط ان لا تكون وصفيية ومنها

نتقن ان تكون نابعة للصغري كأنما صلتها من ممكنة ومطلقة عامتين او خاصتين
ومعناها نتقن ان تكون بخلافها كأنما صلتها من ممكنة ومطلقة احدهما عامّة والاخرى
خاصة فان النتيجة تكون في الامكان كالصغري وفي العموم والخصوص كالكبرى
وفي انتاج الصغري الممكنة مع غيرها موصوع نظر وهو انما اذا حكمنا على كل ب
اي حكم كان بانه ا اولين با فان مرادنا ان ذلك الحكم واقع على كل ما هو ب
بالفعل لا على كل ما يمكن ان يكون ب كما قد ناه من قبل فان كان كل ج في الصغري
يمكن ان يكون ب ولا يصدر شيء منه ب ولا في وقت من الاوقات اي يكون
ب دائماً التلب عن كل ما صدر منه من غير ضرورة فان الحكم على كل ب لا يتناول
بوجه البتة وحينئذ يمكن ان يكون الحكم عليه مخالفاً للحكم على ب وذلك
لأن ما يمكن ان يكون ب يحصل ان ينقسم الى ما هو مثبت ب بالفعل وإلى ما لا
ب دائماً من غير ضرورة ويكون للنقسم الاول حكم اما منزوي بحسب الذات او غير
منزوي ويكون للنقسم الثاني حكم ساهن لذلك الحكم ولا يلزم من حكمنا على كل
ما هو بالفعل ب ان يدخل في ذلك الحكم ما هو بالامكان ب ولا يكون بالفعل
دائماً وهذا الاشكال انما يلزم على القول بحوان وجود حكم كلي دائماً غير منزوي
وانما يندفع الاشكال المؤدي الى هذا الاشكال في باب خلط الممكن بالضرورة
باعتبار قولنا كل ما ليس بمنزوي بحسب الذات هو ممتنع ان يكون منزوياً بحسبه
وهو منزوي الى قولنا كل ما لا يمتنع ان يكون منزوياً فهو منزوي بالضرورة على
لم يبق مكن التفسير **قوله** **لكن الصغري اذا كانت ممكنة او مطلقة تصديقاً بمعناها**
التالية بان تكون سائلة وشرح ان الممكن الحقيقي سائلة لأن موجبة مبرهن

أَنَّ الصِّغْرَى السَّالِيَةَ إِذَا اسْتَلَزِمَتْ مُوجِبَةً شَيْخًا فَانْتِشَجَ أَيْضًا مَا شَجَّ الْمَوْجِبَةُ
مُقَرَّبًا وَلَيْسَ هَذَا تَكَرُّرًا لِذَاكَ فِي مَعْنَى الْبَابِ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ مُتَّفَقٌ كَانَ شَيْخًا
بِالْفِعْلِيَّاتِ وَمِنْهَا مَذْهَبُكُمْ عَلَى الْوَجْهِ السَّامِلِ لِلْفِعْلِ وَالْفِعْلُ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَا يَمْنَى
إِلَّا بِمَعْنَى بَيَانِ إِنْتِجَاجِ الصِّغْرَى بِأَيِّ الْمَمْلُوكَةِ مَعَ غَيْرِهَا وَهَذَا مَا خَالَفَ الشَّيْخَ فِيهِ الْجُمْهُورُ
وَقَدْ رَعِدَ شَرْحُهُ جَيْنَ قَالَتْ فَأَمَّا عَنْ سَائِلَيْنِ فِيهِ فَنَظَرُ شَرْحُكَ لَكَ **قَوْلُ**
فَتَكُونُ إِذَنْ النَّبِيَّةُ فِي كَيْفِيَّتِهَا وَجْهَهَا نَابِغَةً لِلْكِبْرَى فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنْ فِاسَاتِ هَذَا
الشَّكْلِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الصِّغْرَى مَمْلُوكَةً خَاصَّةً وَالْكِبْرَى وَجُودِيَّةً فَإِنَّ النَّبِيَّةَ مَمْلُوكَةً
خَاصَّةً أَوِ الصِّغْرَى مَطْلُوعَةً خَاصَّةً وَالْكِبْرَى مُوجِبَةً مُرَوِّدَةً فَإِنَّ النَّبِيَّةَ مُوجِبَةً
مُرَوِّدَةً إِلَّا فِي شَيْءٍ نَذَرُ فَلَا تَلْقَفُ إِلَى مَا قَالُوا أَنَّ النَّبِيَّةَ تَبَعُ اخْتِصَاصِ الْمَقْدَمِ
خِذْ كُلَّ شَيْءٍ بِلَفْظِ الْكَيْفِيَّةِ وَالْكَيْفِيَّةِ وَعَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ الْمَذْكُورِ ذَهَبَ قَوْلُ
الْمُنْطَبِئِينَ إِلَى أَنَّ تَأْوِيلَ هَذَا الشَّكْلِ تَبَعُ اخْتِصَاصِ الْمَقْدَمَيْنِ فِي الْكَيْفِيَّةِ وَالْكَيْفِيَّةِ
وَالْجَمْعَةِ جَمِيعًا أَيْ إِذَا مَعَ خِذْ أَحَدِي الْمَقْدَمَيْنِ يَكْمُ جَزْئِي أَوْ شِلْوِي أَوْ غَيْرَ مُرَوِّدِي
كَانَتْ النَّبِيَّةُ كَذَلِكَ وَفَدَّيْنِ الشَّيْخُ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ مَطْلُوعًا بَلْ هِيَ نَابِغَةٌ فِي
الْكَيْفِيَّةِ لِلصِّغْرَى وَخِذْ الْكَيْفِيَّةَ وَالْجَمْعَةَ لِلْكِبْرَى إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا مَقْدَمٌ
ذَكَرُ وَمُحْوَانُ تَكُونُ الصِّغْرَى مَمْلُوكَةً وَالْكِبْرَى غَيْرَ مُرَوِّدَةٍ فَإِنَّ النَّبِيَّةَ تَكُونُ فِي
الْفِعْلِ وَالْفِعْلُ نَابِغَةً لِلصِّغْرَى لَا لِلْكِبْرَى وَالْثَّانِي سَيَجِيءُ ذِكْرُهُ وَهُوَ أَنْ تَكُونُ
الصِّغْرَى مُوجِبَةً مُرَوِّدَةً وَالْكِبْرَى مَطْلُوعَةً عَرِيقَةً فَإِنَّمَا إِنْ كَانَتْ عَامَةً انْتَجَبَ
كَالصِّغْرَى مُوجِبَةً مُرَوِّدَةً وَإِنْ كَانَتْ خَاصَّةً لَمْ يَكُنْ إِلَّا فِزَانٌ فَإِنَّمَا لِتَأْوِيلِ
الْمَقْدَمَيْنِ قَوْلُ الشَّيْخِ فَتَكُونُ إِذَنْ النَّبِيَّةُ فِي كَيْفِيَّتِهَا إِلَى قَوْلِهِ فَإِنَّ النَّبِيَّةَ

مَمْلُوكَةً خَاصَّةً ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ يُعَدُّ ذَلِكَ أَوِ الصِّغْرَى مَطْلُوعَةً خَاصَّةً وَالْكِبْرَى مُوجِبَةً
مُرَوِّدَةً فَإِنَّ النَّبِيَّةَ مُوجِبَةً مُرَوِّدَةً غَيْرَ مُطَابِقَةٍ لِمَا سَبَقَ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْكَلَامِ يَنْتَبِهُ
عَطِيفٌ هَذَا الْحُكْمَ بِفَعْلِهِ أَوْ عَلَى مَا قَبْلَهُ أَوْ عَلَى مَا اسْتِثْنَاهُ فَمَا تَكُونُ النَّبِيَّةُ فِيهِ نَابِغَةً
لِلْكِبْرَى وَلَيْسَ هَذَا كَمَا قَبْلَهُ فَإِنَّ النَّبِيَّةَ مِنْهَا نَابِغَةٌ لِلْكِبْرَى عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ مَذْهَبُ شَاوَرٍ فِي النَّحْثَةِ وَقَدْ غَلَبَ عَلَيَّ هُنَا الْقَائِلُ السَّامِلُ الشَّارِحُ أَنَّهُ وَقَعَ فِي
شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ مُقَدِّمٌ وَمَا خَرَجَ مِنْهُ نَابِغَةً **قَالَ** وَتَعْدِيرُ الْكَلَامِ مَكْنًى لَكِنْ
الصِّغْرَى إِذَا كَانَتْ مَمْلُوكَةً أَوْ مَطْلُوعَةً صَدَفَ بِمَعْنَى السَّالِيَةِ جَا أَنْ تَكُونُ سَالِيَةً شَيْخًا
لِأَنَّ الْمَمْلُوكَ لِلصِّغْرَى سَالِيَةً لِأَنَّ مُوجِبَةً أَوِ الصِّغْرَى مَطْلُوعَةً خَاصَّةً وَالْكِبْرَى
مُوجِبَةً مُرَوِّدَةً فَإِنَّ النَّبِيَّةَ مُوجِبَةً مُرَوِّدَةً **قَالَ** وَالْقَائِدُ فِي ذِكْرِ ذَلِكَ أَنَّهُ
يَحْكُمُ فِي الْكَلَامِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الصِّغْرَى السَّالِيَةَ مُوجِبَةٌ وَهَذَا الْكَلَامُ يَتَّبِعُ أَنَّ الصِّغْرَى
السَّالِيَةَ فَلَا شَيْءَ نَبِيَّةَ مُوجِبَةً مُرَوِّدَةً مُعَدِّدَةً ذَلِكَ يَسْتَأْتِي فَيَقُولُ فَتَكُونُ
إِذَنْ النَّبِيَّةُ فِي كَيْفِيَّتِهَا وَجْهَهَا نَابِغَةً لِلْكِبْرَى فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنْ فِاسَاتِ هَذَا الشَّكْلِ
إِلَّا إِذَا كَانَتْ الصِّغْرَى مَمْلُوكَةً خَاصَّةً وَالْكِبْرَى وَجُودِيَّةً فَإِنَّ النَّبِيَّةَ مَمْلُوكَةً خَاصَّةً
وَالْثَّانِي سَيَجِيءُ مَذْكَورُهُ وَمُحْوَانُ إِذَا كَانَتْ الصِّغْرَى مُرَوِّدَةً وَالْكِبْرَى عَرِيقَةً عَلَى مَا يَجِيءُ
بَيَانُهُ وَعَلَى هَذَا التَّعْدِيرِ يَكُونُ تَقْلِيمُ الْكَلَامِ سَيَمِينًا هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَائِلُ
السَّامِلُ مِنْهُنَّ **أَقُولُ** وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ كُلُّ قَائِدَةٍ مِنَ الْقَائِدَاتِ الصِّغْرَى وَالْكِبْرَى
مَعْدِيدَةً بِالْآخَرَى سَوَاءً وَتَكُونُ تَقْلِيمُ الْكَلَامِ مُعَدِّدَةً عَلَى زَيْدٍ الْمَذْكُورِ مَكْنًى
إِلَّا إِذَا كَانَتْ الصِّغْرَى مَمْلُوكَةً خَاصَّةً وَالْكِبْرَى وَجُودِيَّةً فَإِنَّ النَّبِيَّةَ مَمْلُوكَةً خَاصَّةً
أَوِ الْكِبْرَى مَطْلُوعَةً خَاصَّةً وَالصِّغْرَى مُوجِبَةً مُرَوِّدَةً فَإِنَّ النَّبِيَّةَ مُوجِبَةً مُرَوِّدَةً

الاشية شي نذكره وعلى هذا التقدير يكون المراد من قوله اولا الكبرى المطلقة خاصة
والمتعري ضرورية هو الاشتناء الثاني ويريد بالمطلقة الخاصة المطلقة العرفية
فانه قد عبر عن العرفية ايضا بهذه العبارة في التبع الخامس حين قال فان اردنا
ان نجعل المطلقة تقيما من جنسها كانت الجملة فيه ان نجعل المطلقة اخر ما في
نفس الايجاب والسلب المطلقين قوله الا في شي نذكره استثناء اخر من قوله
فان النتيجة موجبة ضرورية وفيدلهم الا اذا كانت المطلقة العرفية لادامة
فانها لا تنبع مع المتعري الضرورية لما نذكره ويستقيم الكلام على هذا التقدير
ايضا واليعتق فيه اقل مما كان فيما ذكره السابق لان ذلك يحتاج الى حجة
ينظر من موضع والخاص بموضع اخرى يقتضي فيه عينا مخرج من التاويل والى زيادة
الوارث في قوله والا في شي نذكره وانه اعلم بحقيقة الحال **قوله بل في الكيفية**
والكيفية وعلى الاستثناء المذكور ابي ليس الامر كما ذهبوا اليه من ان النتيجة
تنبع اخر المقدمتين في كل شيء بل انما تنبع في الكيفية والكيفية دون البه
وعلى الاستثناء المذكور في الكيفية وهو انها في الممكنات والوجوديات
لا تنبع الاخرى في السلب بل تنبع الكبرى **قوله** واعلم انه اذا كانت الضرورية
ضرورية والكبرى وجودية من مرتبة جبر الوجودي بمعنى مادام الموضوع موجودا
بما وصف به لا دائما لم ينظر منه قياس مبادى المقدمات لان الكبرى تكون كما
لانا اذا قلنا كل ج ب بالضرورة شرفنا بكل ب فانه يوصف بانه **اما** دامة
موجودا ب لا دائما حكما بان كل ما يوصف ب **اما** يوصف به وقاما لا دائما
وهذا خلاف المتعري بل يجب ان تكون الكبرى اعم من هذه ومن الضرورية حتى

تصدق وجبذ فان شيجها تكون ضرورية لا تنبع الكبرى وهذا ايضا استثناء
واما تكون ضرورية لان ج **يدوم** **فدوما بالضرورة** **والمراد** ان المتعري
الضرورية والكبرى العرفية الوجودية لا يمكن ان يصدق فامعا مثاله ان تقولت
كل فلان متحرك بالضرورة وكل متحرك متغير لا دائما بل مادام متحركا وذلك لان
الكبرى يقتضي دواما لا كبحسب وصف لا وسط ولا دوام بحسب ذاته فلو
منه لا دوام وصف لا وسط ايضا بحسب ذاته لان الوصف لو كان دائما للذات
والا كبر كان دائما للوصف فلما ان يكون الا كبر ايضا دائما للذات فان الدائم
للذات دايما لكنه فرض لا دائما بحسب الذات هذا خلف فظهر ان الكبرى في هذا
للتساوي يقتضي ان كل ما يوصف بانه متحرك فان هذا الوصف له يكون دائما للضرورة
المستلز على ان الفلك يوصف بانه متحرك دائما يقتضي ان يوصف بانه
متحرك هذا الوصف له يكون دائما وهذا سافه لا اولي فاذن لا ينظر منهما
قياس مبادى المقدمات والتليل المصحح لكون هذا التالف ليس مبادى هو
بوقع التناقض فيها واما التليل بكذب الكبرى كما يقتضيه قول الشيخ حين قال
لان الكبرى قد تكون كاذبة يستقيم ايضا على وجه وهو ان المتعري لما وضع
قبل الكبرى على انها صادقة فرائعت بكبرى يناقضها علم انها كاذبة لان المتعري
لما فرض مبادى يكون لا يخالف كاذبا وقد مرح الشيخ في بين كنه هذا الوجه
وما ذهب اليه من حاجب البصائر وهو ان التليل ينبغي ان يكون اما بكذب الكبرى
واما بخلاف الاوسط الذي يخرج القياس عن ان يكون قياسا وذلك لانا
ان جعلنا الادوام في الكبرى جزءا من الموضوع حتى يميز القضية كل متحرك

لا دأيا فهو مستحيل لم تكن الكبرى كاذبة بل كان الأوسط مخلقا فليس بشئ وذلك
 لأن هذا التعدي يخرج اللادوام عن أن يكون جهة والصفة عن أن تكون عرفة
 وذلك غير ما نحن فيه وعلى التعديين فإن هذا التاليف ليس مباحا لأنه ليس
بنتج قول بل يجب أن تكون الكبرى إعراري إذا كانت الكبرى عرفة مطلقة
 محيلة للقيام والادوام فالواجب أن يحمل مع العرقي الفردية على التغير
 ليكن اجتماعها على التعدي وحيد صيدا لا قران من ضرورية ودائرية وننتج دأ
 وفك الشيخ وحيد فان شيجها تكون ضرورية لأنه لم يتبدل ههنا الفرق بين
 الضرورية والادوام فان اعتبارا الفرق يقتضي كون النتيجة ضرورية إذا كانت الكبرى
 ضرورية بحيث الوصف ولا ضرورة بحيث الذات وقد آتت إذا كانت دائرية
 بحيث الوصف ولا دائرية بحيث الذات فالك وهذا أيضا استثناء وذلك لأن
 النتيجة مخالفة الكبرى في الجهة فالشيخ استثنى موضعين ينبغي أن يكونا ممتنعين
 أحدهما أن تكون الكبرى وحدها وصفة فان النتيجة لا تكون وصفة وذلك
 لأن الوصف إذا اخضع ما حدى المتدنيين سقط اعتبارا في النتيجة كما إذا قلنا
 كل متحرك مستحيل مادام متحركا وكل مستحيل جسم أو قلنا كل إنسان نائم وكل نائم
 ساكن مادام نائما فان النتيجة فهما لا تكون وصفة أما إذا كانتا وصفتين فالنتيجة
 تكون وصفة مثلها في المثال الثاني من هذين المثالين لا تكون النتيجة نائمة
 للكبرى وأعلم أن مخالفة النتيجة للكبرى وإن كانت تقع في مواضع كثيرة يجب
 إخراجها من الجهات المذكورة إلا أن جميعها ترجع إلى هذه المواضع الثلاثة ومن سبط
 هذه الأصول التي ذكرنا ما ضد ضد على مع جميعها مفعلة إن ساعدت التوفيق

والله المستعان **الشكل الثاني** أعلم أن الحق في هذا الشكل هو أنه لا دأيا
 فيه عن مطلقين بالاطلاق العام ولا عن ممكنين ولا خطين بينهما ولا شك أيضا
 في أنه لا فائس فيه عن مطلقين موجبين أو ثنائيين ولا عن ممكنين كيف كانت
 بل إنما الخلاف أو لا في المطلقين إذا اختلفنا فيه بالطلب والإيجاب فان التوفيق
 يفتون أنه قد يكون منهما قياس ونحن نرى غير ذلك نرى في المطلقات التوفيق المتكافئ
 فان الخلاف فهما بعينه ذلك ولا فائس منهما عندنا في هذا الشكل **هذا**
 الشكل لا يتج مع الاتفاق في الكيف والجهة لأن الإنسان والفرس يشتركان
 في جنس الحيوانية عليهما وطلب الحجر يترجمهما ولا يوجب ذلك حمل أحدهما
 على الآخر والإنسان والتاليف يشتركان أيضا في ذلك الحمل والطلب بينهما
 ولا يوجب طلب أحدهما عن الآخر ذلك لأن الأشياء المتباينة وغير
 المتباينة قد تشترك في أن يحمل عليها أو يطلب عنها جميعا في آخر من شرط
 الإنتاج أن يختلف الحكمان بحيث لا يمتنع جميعهما على شيء واحد حتى يجب فيه
 بآثار الطرفين ويقتضي حكما سلبيا ولجسهورطوا أن هذا الاختلاف هو
 الاختلاف بالإيجاب والطلب فيحكموا بأن الشرط في إنتاج هذا الشكل هو
 اختلاف المتدنيين في الكيف والحق أن المختلفين في الكيف قد يجتمعان
 على التعدي كما في المطلقات والمنكبات ولا بد من اختلافهما بآثار الطرفين
 فاذن الاختلاف في الكيف كيف كان لا يكون في حصول هذا الشرط فذاطر
 ويحتاج هذا الشكل في الإنتاج إلى شرط آخر وهو كون الكبرى كلية وذلك
 لأن حصول الشرط الأول مع جزئية الكبرى لا يقتضي إلا المتباينة بين الاثنين

وَيَقِينُ الْأَكْبَرُ لَا يُلِمُّ مَلَبَّهَا مَلَا فَاةً فِي الْبَعْضِ الْآخَرِ أَمْ لَا فَادْنُ لَا يَمَكُنُ
أَنْ يُنْكَبَ الْأَكْبَرُ عَنِ الْأَصْغَرِ كَمَا إِذَا حَمَلْنَا الْأَسْوَدَ عَلَى الْغَرَابِ وَنَلْبَنَاهُ عَنْ خَيْرِ
الْحَيَوَانِ أَوْ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ سَلْبُ الْحَيَوَانِ عَنِ الْغَرَابِ وَلَا جِلْدُ
الْإِنْسَانِ عَلَيْهِ وَإِذَا تَفَرَّقَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ فَقُولْ جُزْءُ الْمَطْلُوعَيْنِ ذَهَبُوا
إِلَى أَنْ الْمَطْلُوعَاتِ وَالْوُجُودِيَّاتِ فَدَسَّخْ فِي هَذَا الشَّكْلِ سَطْرَ الْأَخْلَافِ
فِي الْكَيْفِ وَبَيِّنِ الشَّيْخُ أَنَّ الْيَقِينَ أَنَّهُ لَا يَفَاسُ فِي هَذَا الشَّكْلِ عَنْهَا وَلَا يَحْزُرُ
الْمُنْكَبَاتِ بَسِطَةً وَلَا غُلُوطَةً بِمَعْنَاهَا بَعْضُ مَا مَعَ الْأَخْلَافِ فِي الْكَيْفِ فَلَا يَخْلُفُ
وَأَمَّا مَعَ الْأَخْلَافِ فِيهِ بِمَا يَنْبَغِي **قَوْلُهُ** وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ بَلَّ الثَّبَتِ
الْمَحْمُولِ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فَذُو جِدَّتِي يَحْمِلُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِمَا بِالْإِجَابِ الْمَطْلُوعِ
وَيُنْكَبُ بِالْغَلَبِ الْمَطْلُوعِ وَفَذُو جِدَّتِي وَيُنْكَبُ مِمَّا عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ جُزْأَيْهَا الْيَقِينَ
الْوَاحِدِ أَوْ جُزْأَيَّ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا مَحْمُولٌ عَلَى الْآخَرِ وَلَا يُوْجِبُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ
أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَسْلُوبًا عَنْ نَفْسِهِ أَوْ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ مَسْلُوبًا عَنْ الْآخَرِ وَفَذُو جِدَّتِي
جَمِيعُ هَذَا لِلشَّيْئَيْنِ الْمَشَاوِبِ أَحَدُهُمَا عَنْ الْآخَرِ وَلَا يُوْجِبُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ
أَحَدُهُمَا مَحْمُولًا عَلَى الْآخَرِ فَلَا يَلْزُمُ إِذْنُ مَا ذَكَرْتُكَ سَلْبُ وَلَا إِجَابُ فَلَا يَلْزُمُ نَسْجَةُ
الشَّيْءِ الْوَاحِدِ كَالْإِنْسَانِ فَذُو جِدَّتِي كَالشَّيْءِ يَحْمِلُ عَلَيْهِ وَيُنْكَبُ عَنْهُ
بِالْإِجَابِ وَالشَّيْءُ الْمَطْلُوعَيْنِ فَمَا كَانَ الْإِنْسَانُ سَاكِنًا الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِسَاكِنٍ
وَالشَّيْءَانِ الْمَحْمُولِ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ كَالْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ فَذُو جِدَّتِي
كَالشَّيْءِ يَحْمِلُ عَلَيْهِمَا وَيُنْكَبُ عَنْهُمَا بِالْإِجَابِ وَالشَّيْءُ الْمَطْلُوعَيْنِ فَمَا كَانَ
الْإِنْسَانُ سَاكِنًا الْحَيَوَانُ لَيْسَ بِسَاكِنٍ وَالْإِنْسَانُ لَيْسَ بِسَاكِنٍ لِلْحَيَوَانِ سَاكِنًا

فَذُو جِدَّتِي وَيُنْكَبُ مِمَّا عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ جُزْأَيْهَا الْيَقِينَ الْوَاحِدِ فَمَا كَانَ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ سَاكِنًا وَلَا وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ بِسَاكِنٍ أَوْ جُزْأَيَّ شَيْئَيْنِ مَحْمُولِ
أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ كَمَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَيَوَانِ وَلَا يُوْجِبُ شَيْءٌ
مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مَسْلُوبًا عَنْ نَفْسِهِ أَوْ الْحَيَوَانُ مَسْلُوبًا عَنْ الْإِنْسَانِ
وَفَذُو جِدَّتِي جَمِيعُ هَذَا لِلشَّيْئَيْنِ الْمَشَاوِبِ أَحَدُهُمَا عَنْ الْآخَرِ كَالْإِنْسَانِ وَالْغَرَابِ
وَذَلِكَ بِأَنْ يُقَالَ الْإِنْسَانُ سَاكِنًا الْغَرَابُ لَيْسَ بِسَاكِنٍ أَوْ عَلَى الْعَكْسِ أَوْ يُقَالَ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَحَدِهِمَا سَاكِنًا لَا وَاحِدٍ مِنَ الْآخَرِ بِسَاكِنٍ وَلَا يُوْجِبُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ
أَحَدُهُمَا مَحْمُولًا عَلَى الْآخَرِ فَلَا يَلْزُمُ مِنْ ذَلِكَ سَلْبُ وَلَا إِجَابُ فَلَا يَلْزُمُ نَسْجَةُ
فَإِذْنُ لَيْسَ مَا يَنَالُكَ مِنَ الْمَطْلُوعَاتِ وَالْوُجُودِيَّاتِ حَيَاثُ وَالْقَابِلُ لِلنَّاسِ
فَقَرَأْتُ الْوَاحِدَ بِالْجَزْئِي الْوَاحِدَ كَرِيدَ الشَّيْئَيْنِ الْمَحْمُولِ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ
يَحْزُرُ يَتَبَيَّنُ كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ وَهَذَا النَّاسُ وَفِيهِ تَطَرُّفٌ لِأَنَّ الْجَزْئِيَّ مِنْ جِزْئِ مَوْجُودٍ
لَا يَحْمِلُ عَلَى جُزْأِي آخَرَ إِلَّا فِي اللَّفْظِ **قَوْلُهُ** وَالَّذِي يَحْجُجُونَ بِهِ فِي الْأَسْتِنَاجِ
عَنِ الْمَطْلُوعَيْنِ الْمُضْلَعَيْنِ الْكَيْفِيَّةِ وَكِبَرُاهُمَا كَلِمَةً بِمَا سَنَذَكُرُ فَيُنْفِي لَا يَطْرُقُ فِي الْمَطْلُوعِ
الْيَقَامُ وَالْوُجُودِيَّاتِ الْيَقَامُ لِأَنَّ الْيَقَامَ هُنَاكَ أَمَّا الْعَكْسُ وَهُمَا لَا يَمَكُنَانِ فِي
السَّلْبِ أَوْ الْخُلْفِ بِاسْتِنَائِ الْبَعْضِ وَتَرْكِطِ الْبَعْضِ فِيهِمَا لَا يَصِحُّ الْقَائِلُ
بِأَنَّ الْأَمْرَ مِنْ مَطْلُوعَيْنِ مُخْلَفَيْنِ الْكَيْفِيَّةِ فَدَسَّخْ يَحْجُجُونَ فِي بَيَانِ الْأَسْتِنَاجِ
نَارًا يَمَكُنُ الشَّيْءَ وَذَلِكَ الشَّكْلُ إِلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ مَسْبُوعٌ عَلَى أَنْ لَوَابِ الْمَطْلُوعَاتِ
تَعَكُّسُ وَنَارًا بِالْخُلْفِ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْأَمْرِ كُلِّ جِبِّ وَلَا يَتَّبَعُ مِنْ أَبِ
إِنْ لَمْ يَصِدُقْ لَا يَتَّبَعُ مِنْ جِبِّ أَوْ يَصِدُقْ تَقْبِضُهُ بَعْضُ جِبِّ أَوْ يَصِدُقْ إِلَى الْكَبَرِ

يُتَجُّ مِنَ الْأَوَّلِ لَيْسَ بِبَعْضِ ج ب وَهُوَ يَمِينُ الْقَرْيَةِ وَهَذَا مَبْنِي عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوعَاتِ
 مُتَنَاضِضَةٌ وَمَقْدَرِيَّتَانِ أَنَّ الْمَطْلُوعَاتِ لَا يَتَعَكَّرُ سَوَاءُ بِلَهَا وَأَنَّهَا لَا تَتَنَاضَضُ فِي جَنْبِهَا
 فَإِذَا نَقَضَ بَطْلَ الْجَاهِ قَوْلَهُ **لَا نَأْتِيَعْدُ فِي هَذَا الشَّكْلِ مِنَ الْمَطْلُوعَاتِ وَتَأْتِي**
 مِنْ مَقْدَرَاتٍ فِيهَا مَوْجِبَةٌ وَتَالِيَةٌ إِذَا كَانَتْ سَائِلَهَا مِنْ شَرْطِهَا أَنْ يَتَعَكَّرَ أَوْ لَا يَتَعَكَّرَ
 مِنْ بَابِهَا وَقَدْ قِيلَ أَيُّ الْقَضَايَا الْمَطْلُوعَةِ السَّالِبَةِ كَذَلِكَ هُنَاكَ إِنْ كَانَ نَائِلَةً
 مِنْ مَطْلُوعَتَيْنِ أَوْ مَرُودَتَيْنِ أَوْ مِنْ مَطْلُوعَةٍ يَكُونُ مَرُودَةً فَالشَّرْطُ أَنْ يَخْتَلِفَ
 الْقَضِيَّتَانِ فِي الْكَيْفِيَّةِ وَتَكُونُ الْكِبْرَى كَلِمَةً **قَوْلُ الْفَيْسَالِ فِي هَذَا الشَّكْلِ**
 إِنَّمَا يَتَعَدُّ مِنْ مَخْلُوعَاتِ الْكَيْفِيَّةِ بِشَرْطٍ أَنْ تَكُونَ السَّالِبَةُ بِحَيْثُ يَتَعَكَّرُ أَوْ يَكُونُ
 لَهَا مَقْصِدٌ مِنْ بَابِهَا كَالْمَطْلُوعَاتِ الْمَتَعَكَّةِ وَهِيَ الْعَرَفِيَّةُ الْعَامَّةُ وَالْوُجُودُ كَمَا وَالْمَرُودَةُ
 فَإِنَّهَا تَنْتَهِجُ بَسِيطَةً وَخَطُوطًا وَكَذَلِكَ خَطُوطُ الْمَطْلُوعِ الْعَامِّ وَالْوُجُودِي بِالْقَرْيَةِ
 وَفِي هَذِهِ الْقَضَايَا إِنَّمَا يَكُونُ الشَّرْطُ اخْتِلَافُ الْكَيْفِ وَكَلِمَةُ الْكِبْرَى وَاعْلَمْ أَنَّ
 هَذَا قَوْلٌ غَيْرُ مُلْحَظٍّ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَرْيَوِيَّ وَالْمَطْلُوعَ إِذَا اخْتَلَطَا وَكَانَتِ السَّالِبَةُ
 مَطْلُوعَةً فَإِنَّهَا تَنْجَانُ إِصْطَاعَ كَوْنِ السَّالِبَةِ غَيْرَ مُتَعَكَّةٍ كَمَا سَتَذَكَّرُ مِنْ بَعْدِ قَوْلِهِ
وَأَيُّكُمْ فِي لَهْمَةٍ لِّلْآلَةِ هَذَا بِحَسَبِ مَذَاهِبِ الظَّاهِرِينَ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يُقَوِّمُونَ
 الْأَتْيَاجَ فِي هَذَا الشَّكْلِ بِعَكْسِ السَّالِبَةِ وَذَلِكَ الشَّكْلُ إِلَى الْأَوَّلِ وَلَا يَحَالُ قَبْلَهُ
 السَّالِبَةُ فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ كِبْرَى وَتَكُونُ لَهْمَةٌ هُنَاكَ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ نَائِمَةً لِلْكِبْرَى
 فَتَكُونُ مَهْمَا نَائِمَةً لِّلْآلَةِ وَسَيَبِينُ الشَّيْخُ أَنَّ نَيْجَةَ الْمَائِلَةِ مِنْ مَرُودَةٍ
 وَغَيْرِهَا تَكُونُ أَبَدًا مَرُودَةً سَوَاءً كَانَتْ الْقَرْيَوِيَّةُ فِيهَا سَائِبَةً أَوْ مَوْجِبَةً **قَوْلُهُ**
وَالْقَرْيَةُ الْأَوَّلُ مِنْهَا هُوَ مِثْلُ قَوْلِكَ كُلِّ ج ب وَلَا يَأْتِي مِنْ أَب فَلَا يَأْتِي مِنْ

ج **إِلَّا نَأْتِيَكُنَّ الْكِبْرَى فَصِدُّ لَا يَأْتِي مِنْ أَب أَوْ ضَعِيفٌ إِلَيْهِ الْقَرْيَةُ فَيَكُونُ**
 الْقَرْيَةُ الثَّانِي مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ وَتَكُونُ الْعَرَفِيَّةُ فِي لَهْمَةٍ لِلْكِبْرَى وَالثَّانِي مِنْهَا
 مِثْلُ قَوْلِكَ لَا يَأْتِي مِنْ ج ب وَكُلُّ أَب فَلَا يَأْتِي مِنْ ج **أ** لِأَنَّكَ تَعَكَّرُ الْقَرْيَةَ
 وَتَجْعَلُهَا كِبْرَى فَتَنْجَحُ فَلَا يَأْتِي مِنْ ج ب ثُمَّ تَعَكَّرُ النَّيْجَةَ وَتَكُونُ الْعَرَفِيَّةُ لِّلْآلَةِ أَيْضًا
 فِي لَهْمَةٍ فَإِنْ كَانَتْ مَطْلُوعَةً فَتَأْتِيَكُنَّ إِلَيْهِ الْمَطْلُوعُ مِنَ الْمَطْلُوعِ وَالثَّانِي مِنْهَا مِثْلُ
 قَوْلِكَ يَمِينُ ج ب وَلَا يَأْتِي مِنْ أَب فَلَيْسَ بِبَعْضِ ج أَبْتَهُ بِمَا عَرَفْتَ وَالرَّابِعُ
 مِثْلُ قَوْلِكَ لَيْسَ بِبَعْضِ ج ب وَكُلُّ أَب يَنْجَحُ لَيْسَ بِبَعْضِ ج أَوْ لَا فَكُلِّ ج أَوْ كَانَ
 كُلُّ أَب فَكُلِّ ج ب وَكَانَ لَيْسَ بِبَعْضِ ج ب هَذَا خَلْفٌ وَلَهُ بَيَانٌ غَيْرُ الْخَلْفِ وَلَكِنْ
د **الْبَعْضُ الَّذِي هُوَ مِنْ ج لَيْسَ بِفَكُونٍ لَا يَأْتِي مِنْ د ب وَكُلُّ أَب فَلَا يَأْتِي**
مِنْ د وَبَعْضُ ج **د** فَلَا كُلِّ ج **أ** وَبَيْنَ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ الْعَرَفِيَّةَ لِّلْآلَةِ فِي الْبَهْمَةِ
 وَلَيْسَ يَكُونُ فِي هَذَا الْقَرْيَةِ أَنْ يَبِينُ بِالْعَكْسِ لِأَنَّ الْقَرْيَةَ سَائِبَةً جُزْئِيَّةً ^{تَعَكَّرُ}
 وَالْكِبْرَى تَتَعَكَّرُ جُزْئِيَّةً فَلَا يَلِيَمُ مِنْهَا وَبَيْنَ الْقَرْيَةِ قِاسٌ فَإِنَّهُ لَا فَا تَنْجَحُ مِنْ جُزْئِيَّةٍ
اعْتِبَارُ التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِينَ أَيْ اخْتِلَافُ الْكَيْفِ وَكَلِمَةُ الْكِبْرَى يَنْتَعِنُ
 أَنْ تَكُونَ الْقَرْيَةُ الْمُنْجَحَةُ أَرْبَعَةً مِنْ جَمِيعِ السَّنَةِ عَشْرًا لَا مَعْرَاضَ لِأَنَّ الْكِبْرَى الْقَرْيَةُ
 لَا تَقْدَرُ إِلَّا بِالسَّالِبَةِ كَلِمَةٍ وَجُزْئِيَّةٍ وَالْكِبْرَى السَّالِبَةُ لَا تَقْدَرُ إِلَّا بِجُزْئِيَّةٍ
 كَلِمَةٍ وَجُزْئِيَّةٍ وَهِيَ غَيْرُ سَائِبَةٍ وَتَنْجَحُ سَوَاءً بَلَّغَتْ بَيْنَ الْقَرْيَةِ الْأَوَّلِ
 يَتَعَكَّرُ الْكِبْرَى وَذَلِكَ الشَّكْلُ إِلَى الْأَوَّلِ مُرَافَقٌ وَالْعَرَفِيَّةُ فِي الْبَهْمَةِ لِلْكِبْرَى يَنْتَعِنُ
 بِحَسَبِ الْأَعْلَى فَإِنَّ الْحَالَ فِيهِ مَأْمُورٌ وَبَيْنَ الْقَرْيَةِ الثَّانِي يَتَعَكَّرُ الْقَرْيَةَ وَكُلُّ
 وَجِيلُ الْقَرْيَةِ كِبْرَى وَالْكِبْرَى مُنْجَحَةٌ لِنَجَائِزِ الْمَطْلُوعِ مِنَ الْأَوَّلِ مُرَافَقٌ

النَّجْةُ لِجُزْئِ النَّجْةِ الْمُطْلُوبِ وَتَكُونُ الْعِزَّةُ لِلتَّالِيَةِ أَضَافِي لِلْجَمْعِ لِأَنَّهَا
 تَهْتِكُ كُزْبَى الْأَوَّلِ مُرَفَاتٍ فَإِنْ كَانَتْ مُطْلَعَةً فَتَنْتَكِرُ إِلَيْهِ الْمُطْلُوعُ مِنَ الْمُطْلُوعِ
 أَيْ إِنْ كَانَتْ التَّالِيَةُ عُرْفِيَّةً عَامَةً كَانَتِ النَّجْةُ أَصْنَاعُ عُرْفِيَّةً عَامَةً لِأَنَّهَا تَنْتَكِرُ
 لِقَبْلِهَا وَإِنْ كَانَتْ عُرْفِيَّةً وَجُودِيَّةً كَانَتِ النَّجْةُ مَا تَنْتَكِرُ إِلَيْهَا وَهِيَ الْعُرْفِيَّةُ الْعَامَّةُ
 مَعْدُ الْأَوَّلِ وَارْتِدَادُ الْعِزَّةِ كَمَا تَبَيَّنَ ذِكْرُ بَيْنِ الْقَرِيبِ التَّالِيَةِ بِمَا بَيْنَ الْإِلَهِ
 وَلَمْ يَكُنْ بَيَانُ الرَّابِعِ بِالْعَكْسِ لِأَنَّ التَّالِيَةَ الْجُزْئِيَّةَ لَا تَنْتَكِرُ وَالْمُوجِبَةُ الْكَلِمَةُ
 تَنْتَكِرُ جُزْئِيَّةً وَلَا فَإِنْ عَنِ جُزْئِيَّتَيْنِ ضَرَعَ فِي بَيَانِهِ إِلَى الْخَلْفِ وَالْأَوَّلِ مِنْ
 أَمَّا الْخَلْفُ فَإِنْ أَضَافَ قَبْلَ النَّجْةِ إِلَى الْكُزْبَى فَاتَّجَنَّا قَبْلَ الْعُرْفِيِّ أَوْ
 مَا يَتَّبِعُ أَنْ يَصْدُقَ مَعَ الْعُرْفِيِّ إِذَا كَانَتْ لِلْهَيْئَةِ عَيْنُهَا فَتَنْتَكِرُ وَهَذَا يَكُونُ
 بَيَانُ جَمِيعِ الْقُرُوبِ بِالْخَلْفِ هَكَذَا أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنْ عَنِ الْبَعْضِ مِنْ جِ
 الَّذِي لَيْسَ بِوَسْمَاءٍ فَتَحْصِلُ لَهُ قَبْلَانِ أَحَدُهُمَا لَا شَيْءَ مِنْ رَدِّهِ وَالتَّالِيَةُ
 مِنْ جِ ٥ وَالْقَبْلِيَّةُ الْأَوَّلِيَّةُ جِهَتُهَا تَكُونُ جِهَةً مُغْرِيَّةً لِلْبَيَانِ لِأَنَّهَا هِيَ فَاتَّ
 إِتْمَالُ لَمْ يَنْتَكِرْ إِلَّا بِبَيَانِ الْمَوْجُوعِ وَبَدِيلُ الْأَنْهَاءِ وَبَيَانِ الْمَوْجُوعِ وَلَكِنْ أَمَّا
 كَلِمَةُ الْحُكْمِ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَكِرُ نِسْبَةً إِلَى الْمَحْمُولِ إِلَى الْمَوْجُوعِ وَبَدِيلُ الْأَنْهَاءِ لَا يَنْتَكِرُ
 فِي الْمَعْنَى لَمْ يَحْصُلْ مِنْ أَفْرَاقِ الْقَبْلِيَّةِ الْأَوَّلِيَّةِ بِكُزْبَى الْبَيَانِ الْقَرِيبِ التَّالِيَةِ
 مِنْ هَذَا الشَّكْلِ وَنَسْجُ مَا وَافَقَ التَّالِيَةَ فِي الْجَمْعِ وَيَحْصُلُ مِنْ أَفْرَاقِ الْقَبْلِيَّةِ
 التَّالِيَةِ هَذِهِ النَّجْةُ بِأَيْفٍ عَلَى هَيْئَةِ الْقَرِيبِ الرَّابِعِ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ وَنَسْجُ
 مَا جِئْنَا بِهِ تِلْكَ الْجَمْعُ بِسَيِّئَاتِهِ لَكَ لِأَنَّ هَذَا التَّالِيَةُ وَإِنْ كَانَ يَنْتَكِرُ الشَّكْلُ
 الْأَوَّلُ لَيْسَ بِأَيْفٍ قَائِمٍ عَلَى الْخَفِيفَةِ فَإِنَّ الْعُرْفِيَّةَ لَا تَنْتَكِرُ عَلَى جَنْبِهَا وَنَسْجُ

بَلْ عَلَى اسْمَيْنِ مُتَرَادِفَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ وَإِنَّمَا أوردتُ عَلَى هَيْئَةٍ قَائِمَةٍ لِأَنَّهَا
 اسْتَبْدَتْ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ مِنْ جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ الْمَوْجُوعِ فِي الْقَبْلِيَّةِ الْأَوَّلِيَّةِ لِأَنَّهَا
 شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ يُعْلَمُ مَا يَرَادُ أَنْ يُعْلَمَ بِهَذَا الْبَيَانِ وَالْأَوَّلُ مِنْ جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ بِمَا يَنْتَكِرُ
 عَلَى مُعْدَمَةٍ جُزْئِيَّةٍ فَتَحْصِلُ مِنْ جَمِيعِ هَذَا أَنَّ الْعِزَّةَ لِلتَّالِيَةِ كَمَا كَانَتْ فِي الشَّكْلِ
 الْأَوَّلِ لِلْكُزْبَى قَوْلُ هَذَا كَلِمَةً وَلَيْسَ فِي الْمَعْدَمَاتِ مُكْنً فَإِنْ اِخْتَلَطَ مُكْنٌ
 وَمُطْلُوعٌ وَكَانَ مِنَ الْبَيَانِ الَّذِي لَا يَنْتَكِرُ فَإِنْ مَا أوردناه فِي مَعْنَى انْتِفَادِ الْبَيَانِ
 عَنْ مُطْلُوعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ لِلْعِزَّةِ بِمَعْنَى انْتِفَادِ الْبَيَانِ مِنْ هَذَا الْخَلْطِ كَمَا
 قَرَعَ مِنْ بَيَانِ التَّالِيَةِ الْكَلِمَةِ مِنَ الْمُطْلُوعَاتِ وَالْقُرُوبَاتِ بِسَبْطَةٍ وَخَلْطَةٍ
 وَهَذَا ذِكْرُ أَنَّ الْمُنْكَاتِ لَا تَنْتَكِرُ بِسَبْطَةٍ فَإِذَا كَانَ يُبَيِّنُ هَهُنَا حُكْمَ اِخْتِلَاطِهَا
 بِالْمُطْلُوعَاتِ وَالْقُرُوبَاتِ وَبَدَا بِالْمُطْلُوعَاتِ فَذَكَرَ أَنَّ الْبَيَانِ مِنَ الْمُنْكَاتِ
 وَالْمُطْلُوعَاتِ الْغَيْرِ الْمُنْكَاتِ لَا تَسْمَعُ مِنْ ذَلِكَ الْبَيَانِ الَّذِي يَتَّبِعُ بِهَذَا اسْتِثْنَاءً
 اِسْتِثْنَاءً مِنَ الْمُطْلُوعَاتِ الْغَيْرِ الْمُنْكَاتِ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهَا لَا يَخْتَلِفُ إِلَّا بِالْإِجْمَاعِ
 قَوْلُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْجُزْئِ الَّذِي تَسْمَعُهُ الْأَوَّلُ وَالْمُطْلُوعَاتِ بِأَيْفٍ فَتَحْصِلُ
 الْبَيَانُ إِذَا رُوعِيَ الشَّرَاطُ فَإِنْ كَانَتِ الْكُزْبَى كَلِمَةً تَالِيَةً مِنْ بَابِ الْمُطْلُوعِ
 الْمَذْكُورِ وَكَانَ الْمَكْنُ مُوجِبًا أَوْ تَالِيًا فَتَنْتَكِرُ إِلَى الشَّكْلِ الْأَوَّلِ أَوْ بِالْخَلْفِ
 فَاتَّجَنَّا وَفِي بَيَانِ النَّسْجِ أَوْ بِالْأَوَّلِ مِنْ جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَلَكِنْ النَّجْةُ هِيَ الَّتِي عَرَفْنَا فِي
 الشَّكْلِ الْأَوَّلِ وَأَمَّا اِخْتِلَاطُهَا مِنَ الْمُنْكَاتِ وَالْمُطْلُوعَاتِ الْمُنْكَاتِ فَلَا يَخْلُو
 إِذَا تَكُونُ الْمُطْلُوعَةُ تَالِيَةً أَوْ مُوجِبَةً وَالْأَوَّلُ لَا يَخْلُو إِذَا تَكُونُ فِي الْكُزْبَى
 أَوْ فِي الْعُرْفِيِّ فَإِنْ كَانَتِ الْكُزْبَى مُطْلَعَةً تَالِيَةً فَاتَّجَنَّا مُنْكَاتٍ مُطْلَعَةٍ مُطْلَعَةٍ

كانت الممكنة عامة أو خاصة وسواء كانت المطلقة عرفية عامة أو وجودية
 وإن كانت الممكنة خاصة فتواء كانت موجبة أو سالبة مثاله كل شئ يجب
 باحدا لا مكانين ولا شئ من باب بالاطلاق لا يمكن الوجود
 وبما أنها إنما يعكس الكبرى إلى المطلقة المنعكسة العامة ينتج من الشكل الأول
 لا شئ من ج أ بالامكان كما ذكرنا وهو المطلوب وإنما بالخلف بأن قول إن لم
 لا شئ من ج أ بالامكان العام فيخرج أ بالضرورة ولا شئ من ج أ بالاطلاق
 لا يمكن فليس يخرج ج بالضرورة وكان كل شئ يجب بالامكان هذا خلف
 وإنما يلزم ذلك بحسب ما ذكرنا في الشكل الأول ويصح ذلك إذا كانت
 المطلقة ضرورية سالبة ولا يصح إذا كانت دالة ويمكن أن يبين ذلك بوجه آخر
 وهو أن يحل يخرج أ بالضرورة كبرى وكل شئ يجب بالامكان ضروري فيخرج
 من الشكل الثاني يخرج أ بالضرورة كما ينبغي ويعكس إلى ج من باب فيخرج
 أو ثابت كونه أ وهو لا يصدق مع الكبرى فلا تخلف وإن كانت الكبرى موجبة
 منعكسة لم يخرج إلى إفتران في الخلف بل قول أن بعض النتيجة كاذب لأنه
 يناقض الكبرى كما مر ذكره في الشكل الأول وإنما لا فراض على ما في بعض النسخ
 قد يمكن البيان به إذا كانت الضرورية جزئية ولا ظهر الخلف لأنه لا ضرورة
 إلى الافتراض منها فإن الكبرى منعكسة اللهم إلا أن يحل الافتراض على
 فإن كون الممكن موجودا بالفعول فيصير الافتراض من مطلقين كما هو سالبه
 منعكسة ضرورة النتيجة إلى الامكان وإنما إن كانت الضرورية مطلقة سالبة
 فالكبرى تكون لا محالة ممكنة موجبة ويحكم هذا الافتراض منسحب مما ينبغي بقدر

هذا الكلام قوله وإن لم تكن سالبة بل موجبة كيف كان ذلك لم يكن
 قياسا إلا في تفصيل لا يحتاج إليه فهنا معناه وإن لم تكن الكبرى سالبة
 مطلقة بل تكون موجبة إما مطلقة أو ممكنة لم يكن ذلك ألقا فإنا
 والممكنة للثبوت لما كانت سالبةا وموجبها متلاينين لم تكن النتيجة إلى
 الإيجاب والسلب فيها متعينة وإنما فاك ذلك لا نأ إذا قلنا لا شئ من
 ج ب بالامكان وكل أ ب بالاطلاق لم يكن الرد إلى الشكل الأول
 بالعكس فإن الضرورية غير منعكسة والكبرى تنعكس جزئية وإذا قلنا لا شئ
 من ج ب بالاطلاق وكل أ ب بالامكان أو كل شئ يجب بالاطلاق ولا شئ
 من أ ب بالامكان انعكس الضرورية في الأول وأخرج مع الكبرى لا شئ من
 ج ب بالامكان وهي غير منعكسة فالنتيجة غير متلازمة وانعكس الكبرى
 في الأول والضرورية في الثاني جزئيتين فالنتيجة على جميع التقديرات
 غير متلازمة ولا يمكن بيان شئ منها بالخلف لأن إفتران بعض النتيجة وهو بعض
 ج أ بالضرورة فكل واحد من المعدتين لا يخرج ما يناقض الأخرى فلهذا الحكم
 الشيخ بأنها لا تكون أصية فزعم صريح الصبار أن إفتران الضرورية اللفظية
 الوجودية السالبة بالكبرى الممكنة تنتج موجبة جزئية ممكنة عامة وهو ملة
 على مدحهم أعني القول بإمكان الضرورية كفتها فإن عكسها مع الكبرى ينتج
 من الشكل الأول مكة خاصة سالبة وينعكس موجبها إلى ما أدها قال
 ولا ينتج إذا كانت الضرورية عرفية عامة لأنها على تقدير كونها ضرورية ينتج مع
 الكبرى الممكنة ضرورية سالبة فتكون النتيجة محتملة للطرفين ومما يبين فساد

قوله بعد ما مررنا نقول لا واحد من الكتاب بآية لا دأما بل مادام كتابا وكل
قوس بآية لا مكان ولا نقول بعض الكتاب بآية لا مكان قوس وأما التفسير
الذي استثناء الشيخ ولم يذكر قد قيل هو أن تكون المقدمتان مختلفتي
هيئة الوجود الذي لا ضرورة فيه فكان احدهما الحكم فيه في وقت من أوقات
كون الشيء فيكون فيه وجوب أو لا يكون والآخر فيكون ما هو ج دأما
مادام موصوفا بذلك ومعناه كون احدهما المقدمتين مطلقة بحسب الوصف
والآخرى دائمة بحسبه أي تكون احدهما مطلقة وصيغة والآخرى عرفت
بأمر أو وجودية وينبغي أن يختلفا في الكيفيات كانت المطلقة محتملة للتغير
وأما إن لم تكن محتملة له فتواه اختلفنا فيه واقنعنا فانهما يشجان مطلقة
وصيغة لوجوب بآية الوصفين ولكن بشرط أن تكون الكبرى هي العرفية
وبناء له أن نقول على تقدير كون الكتاب بآيتين ماداموا كائين وخلقنا باليد
عن الكتاب في بعض أوقات جلوسهم الجالس قد لا يترك يد أي في بعض
أوقات جلوسه والكتاب يتركها في جميع أوقات كتابه فيشج أن الجالس
قد لا يكون كائنا في بعض أوقات جلوسه وأما إن قلنا المقدمتين فلا يشج
أن الكتاب قد لا يكون كائنا في بعض أوقات كتابه وبيان ذلك أن الوصف
الذي قد يجمع مع ما ينافي ومعناه آخر أو قد يخلو عما لمز ومعناه آخر فانه قد
يخلو عن ذلك الوصف الآخر ضرورة وأما الذي يستلزم ما قد يخلو عن الوصف
الآخر أو ينافي ما قد يجمع معه فليس كذلك لا يحتمل استلزامه الوصف
الآخر مع جواز انصافه لأن به الأول عنه واجتماع ما فيه به **واعلم** أن

هذا التفسير إنما هو من باب إخلال المطلقات المختلفة وقد استثنى
الشيخ من باب إخلال المطلقات والممكنات قد اشرح ما في الكتاب
في هذا الإخلال **واعلم** أن الشيخ ذهب في هذا البيان مذنب
الجمهور والحق ينبغي أن الإخلال من الممكن والشرط بالوصف يشج بشرط
احدهما وقوع الشرط بالوصف في كبري الفياض كما إذا قلنا كل إنسان
يترك بآية لا مكان ولا شيء من التاير يترك فانه يشج لا شيء من الإنسان
بآية لا مكان لأن الصغرى تعني جواز انصاف الأصغر بما ينافي بالأكبر
فإن مرسته جواز خلق عنه عند الانصاف بما ينافي وكذلك إذا قلنا لا شيء
من الإنسان يترك بآية لا مكان وكل بآية ساكن مادام بآية لأن الصغرى
تعني جواز خلق الأصغر عما لمز الأكبر فيكون مرسته جواز خلق عنه فإن الملو
يرفع عند ارتفاع الأول أما إذا وقع الشرط بالوصف بالصغرى فانه لا يشج
لأننا نقول كل كاتب يقطن مادام كتابا ولا شيء من الإنسان يقطن بآية لا مكان
وكذلك نقول لا شيء من الكتاب بآية مادام كتابا وكل إنسان بآية لا مكان
ولا يشجان شك الإنسان عن الكتاب وذلك لأن المستلزم لما يمكن أن يخلو
عنه الأكبر أو اللغابي لما يمكن أن يجمع مع الأكبر فهنا هو وصف الأصغر لانه
يقايد الوصف لا ينبغي يقايد الوصف بها والشرط الآخر أن تكون الجهتان
حيث لا يمكن اجتماعهما على الصدق أي يكون بازاء الممكن ما يكون الحكم فيه
بحسب الوصف ضروريا وبأزاء المطلق ما يكون الحكم فيه بحسب الوصف أما إذا
وإنما ضرورة فانه قد يمكن اجتماع الممكن والعرفي على الصدق بين يكون الحكم

دأبما يحجب الوصف من غير ضرورة ولا يلزم من ذلك بيان أملا أو قاض
 الشارح قد جنى الأول من هذين الشرطين ولم يذكر الثاني فإذا قيل
 هذان الشرطان ضدان في الخلط من الممكن والمطلوب المتعكبان ومن الممكن
 وغير المتعكبان سواء كانت المطلقة المتعكبة موجبة أو سالبة وسواء
 بيانه بالرد إلى الشكل الأول أو بالخلط أو لم يتبين شيء من ذلك وهذا
 لم يذكر الشيخ **واقول** أيضا إذا كانت الكبرى وجودية عرفية فإنها تنج
 مطلقة عامة سالبة مع أي صغيري اقصت وذلك لأن النتيجة الدائمة الموجبة
 شاقص من الكبرى بمثل ما مر في الشكل الأول فإذا نصدف بينهما معا
 أبدا مثاله إذا لم يكن أن يصدف قولنا بعض ج أ دأبما مع قولنا كل اب أو لا
 من اب مادام أ دأبما فمن الواجب أن يصدف أ دأبما مع نفسه وهو قولنا لا
 من ج أ مطلقا وهذا ما لم يذكره أحد **قولهم** ويجب أن يبين على هذا الخلط
 الضروري بغيره إذا كان على هذه الصورة أي إذا كانت السالبة ضرورية
 والموجبة غير ضرورية فإنه ينج ويبين بالعكس والخلط كما مر في المطلقة
 المتعكبة أما إذا كانت الموجبة ضرورية والسالبة غير ضرورية فإنه ينج أيضا
 ولكن يبين بالخلط دون العكس **قولهم** يبعد أن يعلم أن في هذا الخلط زائرا
 فإسأت وذلك أنه إذا كان الناليف من ممكن صرف وضروري أو من وجود
 صرف وضروري والكبرى كلية فمالم يناس سواء كانتا موجبتين معا أو سالبتين
 معا ضلوعن الخلفين أما إذا اختلفتا ما لكبرى كلية ففعله ما عكست وأما إذا
 اختلفتا فالت يعلم أنه إذا كان ج بحيث أنما يصدف ب على كلة بإيجاب غير ضروري

فكان ب على كل ما هو ج غير ضروري أو المفروض من ج غير ضروري وكان أ
 بخلافه عند ما كان كل ما هو أ فإن ب ضروري عليه أن طبيعته ج أو المفروض
 منه مباينة لطبيعته لا يدخل أحدهما في الآخر ولا يمكن ذلك سواء كان
 بعد هذا الاختلاف اتفاق في الكيفية الإيجابية أو الكيفية السلبية وكذلك
 البعض من ج الخالف لا يف في ذلك إن كانت الصغرى جزئية وتعلم أن النتيجة
 دأبما تكون ضرورية السلب وهذا ما غفلوا عنه معناه أن الضروري إذا اخلط
 بغير الضروري أفاد البيان الذاتي بين حدي المطلوب واتيح الضروري التالي
 وإن اقصت المقدمتان في الكيف ضلوعن أن بخلافه إما على تقدير
 الاختلاف فليسا بات المذكورة وأما على تقدير الاتفاق فلا شك يعلم أنه
 إذا كان ج ألا يضر بحيث يصدف ب الأول وسط على كلة بإيجاب غير ضروري أو
 سلب غير ضروري حتى يكون الحكم ب على كل مع لا بالضرورة أو على المفروض
 من ج يبين على نفسه لا بالضرورة وكان أ الأكبر خلافاه أي يكون الحكم ب
 على كل أ بالضرورة فأنما يكون كل ج أو يضمنه المفروض منه مبين للأكبر الذي
 هو أ بالضرورة لا يدخل أحدهما في الآخر ولا يمكن ذلك حتى يكون لا ينج من ج
 أو ليس بعض ج أ بالضرورة وهو النتيجة سواء كان الحكم الأولان إيجابين
 كما في قولنا كل إنسان أو بعض الحيوانات متحرك لا بالضرورة وكل فلك متحرك
 بالضرورة أو سلبين كما في قولنا لا شيء من النائن أو ليس بعض الحيوانات كذا
 لا بالضرورة ولا شيء من الفلك ساكن بالضرورة فأنما يشجان لا ينج من الثاني
 أو ليس بعض الحيوانات ساكن بالضرورة وعلى هذا التقدير يصير الضروري النتيجة

فذلك ظاهر وأما فيما سبق يعكس الكبرى فيبين ذلك بالأمثلة بأن يفرض
بعض الذي هو حتى يكون **د** فيكون كل **د** اقول حينئذ كل **د** ب
وكل **ب** ج فكل **د** ج ويفرض إليه وكل **د** فينتج بعض **ج** **أ** والوجه ما يوجد
وجه قولنا كل **د** الذي هو وجه بعض **ب** اجهات المقدمات قد بيني
في نتائجها كما هي وقد لا ينبغي والباقي قد تكون بالاشفاق وقد لا تكون وما
بالاشفاق كما في نتيجة الاقتران من ممكنة ومطلقة عامتين في الشكل الاول
فانها اما انوافي القترني لا يكون القترني ممكنة عامة فانها لو كانت ممكنة خاصة
لكانت النتيجة ايضا عامرة بل بالاشفاق وما ليس بالاشفاق كما في نتيجة الاقتران
من مطلقة ومنه يترتب ايضا في ذلك الشكل فانها انما انوافي الكبرى لا بالاشفاق
بل لان الكبرى موجهة بتلك الجهة والوجه المختلة هي الباقية لا بالاشفاق
فنعناه ان الاعتبار في الجهة المختلة ومعها الجهات التي يتعين في الشكل
الاول ان تكون نامة للكبرى فانه في اقتران هذا الشكل على فاهن ما اوردنا
هناك انما يكون للكبرى انما هما يتبين ممكن منقرا وظاهرا واما فيما يتبين
الاشفاق يعكس الكبرى فلا يمكن بيان جهة النتيجة بولائه انما يمكن التبرير
والوجه قد لا ينبغي بعدا ليعكس محفولة فيبين ذلك بالأمثلة ان اي بيت
ان النتيجة كالكبرى بالامثلة ومن ذلك لا يكون مما ينتج الموجبة الا في منقرا
واحد موقولنا كل **ب** ج وبعض **ب** **أ** وذلك بان يبين البعض من **ب** الذي
هو **أ** القترني ونسبه **د** يحصل منه ضمتان احدهما كل **د** ب والثانية
كل **د** **أ** والاولي تشتمل على اثنين مرادفين كما ذكرنا والثانية هي الكبرى

بينها وجهها تلك الجهة الا انما عاربت كلية ثم ضيف الاولى الى منقري
البيان فتخرج على هيئة الشكل الاول كل **د** ج وتكون الجهة جهة منقري
البيان عينها ثم ضيف من النتيجة الى القضية الثانية ليحصل منهما القتر
الاول من هذا الشكل وتخرج نامة للكبرى **قوله** والذين يحملون الحكم
للجهة القترني فانهم يحسبون ان القترني قترني عند عكس الكبرى
فيكون الحكم لجهتها فترتب على كون الجهة بعد العكس جهة الاصل وانما
يقلطون بسبب انهم يحسبون ان العكس يحفظ الجهات وانما قد عكس كلام
الظاهر **قوله** من المظنيين يحملون جهة نتيجة الاقتران من كلتيه فترتب
نامة لاشرف منهما وذلك يعكس الاخر والرد الى الشكل الاول فترتب وقع
الاحتياج الى عكس النتيجة عكسها وكما فاربون ان العكس يحفظ الجهة وان
كانت احدي المذنبين سائلة جعلوا النتيجة نامة لما لان السائلة لا تكون
في الاول الا الكبرى وان كانت الكبرى جزئية كما في هذا القترني الذي
نكلم فيه جعلوها نامة للقترني لان الجزئية لا تضير كبرى الاول وذلك
لا ينفاد منه ان الجهة في الشكل الاول نامة للكبرى والشيخ رد عليهم
في هذا الموضع بان هذا البيان يحتاج الى عكس النتيجة والعكس ربما لا يحفظ
للجهات كما بينا **قوله** وقد بيني ما لا ينبغي باليعكس وذلك يجب تكون
الكبرى جزئية سائلة فانها لا تتعكس ومنه ما يتعكس جزئية فلا يقترن بها
بل انما يبين بطريق الخلف او طريق الاقتران انما طريق الخلف فان قولك
ان لم يكن ليس بعض **ج** **أ** كل **ج** **أ** وكان كل **ب** ج **أ** وكان ليس

كل ب ا هذا خلف واما طريق الاقتران فان نقول لكن البعض الذي هو ب
وليس ا هو د فيكون لا شيء من د ا ثم نسلم انك من نفسك واعبر في الجهات
ما توجه الكبري ايضا قد بين خمسة مربوب من السنة المذكورة بالكثر
وقلب المدة مات وبقي مربوب واحد وهو الذي تكون مغزاه موجبة كلية وكبر
سالة جزئية وهو لا يمكن ان يبين بذلك لان المتغيري يتغير جزئية فيصير
الاكثران من جزئيين والكبري لا يتغير اذلا فيبين ان يبين بالخلف واما الاكثران
اما الخلف كما ذكر وقد يمكن ان يبين به سائر المربوب ايضا وهو اقترانا المتغيري
يتغير النتيجة اذلا لينج ما يصاد او يوافق الكبري فيظهر الخلف والاقتران
هو الذي ذكره منته واما ال باقية على ما مضى واعبار الجهة بالكبري كما مر
قول فنكون قرائنه سنة ا من كلين موجبين ب من موجبين والمتغيري
جزئية ج من موجبين والكبري جزئية د من كلين والكبري سالة ه من جزئيين
بوجبة مفرقي وكلية سالة كبري و من كلية موجبة مفرقي وجزئية سالة
كبري وهذا **تورد خامسة لما فرغ** من بيان احكام الشكل عند مربوبه والترتيب
الذي ذكره فوجب تقدير الايجاب على السلب وليس بشهود ومن يصدق
تقدير الكلية ايضا على الجزئية يجعل ما في المربوب ما يجعله الشخ وايضا
وهو لا شهر ما علم ان هذا الشكل لا يخالف الشكل الاول الا في ممكن
استدعا ان المتغيري الضرورية لا تناقض الكبري العرفية الوجودية فهنا
فاما نقول كل كاي بالضرورة انسان وكل كاي فظان لا دنا بل مادام كانا
والثاني ان العرفيين لا يشجان عرفة بل مطلقة وسفينة كما نقول كل كاي

فظان وبياش العلم مادام كانا ولا نقول بعض اللفظان بياش العلم مادام
فظان بل في بعض اوقات يعطيه قد اشياء على بيان ما اشتمل عليه الكتاب
من احكام الخلطات في الاشكال الثلاثة وامنعنا اليه ما امكن ان يبين
اليها بما ليس فيه ولم نعرض للشكل الرابع لانه ليس بمذكور في الكتاب
والاستقصاء انما في هذه المباحث يستدعي كلاما ابسط من هذا وهو
يلقى بوضع لا يلزم فيه مشايعة كلام آخر والله الموفق والمعين **الكتاب الثاني**
في الفيات الشريطية وفي فواع الفيات اشار الى الاقترانات
الشريطية انا سنذكر بعض هذه وتخلي عما ليس قريبا من الطبع منها بعد ان نذكر
جميع ذلك في كتاب الشفاء وغيره مسايير الاقترانات اما ان تكون مؤلفة
من المتصلات او من المتصلات او منها معا او من المتصلات والتحليات
او من المتصلات والتحليات والشخ لما افترض في هذا الكتاب على ايراد
البعض ما هو قريب من الطبع لم يورد المؤلف من المتصلات ولا من المتصلات
والمتصلات لان جميعها بعيد عن الطبع فابدا بالمؤلفة من المتصلات
فتقول قبل الشروع في ذلك المتصلات كما قلنا اما ان رتبة واما اتفاقية
واللزومية اما في قسمين الامر ويجب الطبع واما يجب اللفظ والوضع
فالاول كقولنا ان كانت الشمس ملالمة فالها موجود والثاني كقولنا ان كان
الاثنان فردا فهو عدد فان هذه القضية ليست بحجة من حيث اشتمالها على
وضع كاذب وهي حجة من حيث اللزوم اللغوي يجب ذلك الوضع والثاني
فيها انما يكون يجب الاختلاف في الكيف والكم كما في التحليات ويجب

اعتباراً بالحق في الضرور والافتقار فالاستيعابية الشاملة للضرور والافتقار
 المعتمد والافتقار شتاض اذا تخالفت فهما ذلك لان الكلية الموجبة
 منها ضد المصاحبة الدائمة والكلية السالبة فيعدم المصاحبة على الدوام
 والمجترية ضد المصاحبة او عدها في وقت من الاوقات وتصدق مع الكلية
 الموافقة لها في الكيف فالاستيعابية المجترية الايجابية تصدق مع المصاحبة
 الدائمة واللا دأية وهي منصفة للتلبية الكلية والاستيعابية المجترية
 السلبية تصدق مع عدم المصاحبة الدائمة واللا دأية وهي منصفة للافتقار
 الكلية واما للضرورة فتشاضها الاستيعابية الخالصة الشاملة للضرور والافتقار
 وامكان الطرفين لان الضرور مهنائشبة الضرورة في الحملات فالافتقار
 يشبه الامكان الاعمر وهي سالبة للضرور لانهما التلب وتشتي بالسالبة
 للضرورة واما الاتفاقية المحضة فتشاضها ما يكون اما للضرورة الموافقة
 والاستيعابية الخالصة على الوجه المذكور فيسائر وهي سالبة للاتفاق وتشتي
 بالسالبة الاتفاقية واما العكس فيها فالضرورة السالبة الكلية يتكرر
 كفتها على قياس الضروريات لانه لو جاز استلزامه لكان في حال
 اشيع افكاره من نأيه في ذلك الحال وانهم يحكم الاصيل والاتفاق
 السالبة الكلية لا يتكرر اذا شرط فيها ضد المعتمد كما في الموجبة وذلك
 لانما قول ليس الية اذا كان الياس منفرقا للبعيد فالامداد مجمعة ولا يمكن
 ان يقال ليس الية اذا كانت الامداد مجمعة فالقياس كذا لان وضع اللد
 منسج ويتكرر اذا لم يشترط ذلك فيه وفاس الاستيعابية عليها واما الموجبة

فجميعها يتكرر جزئية ولا تصدق السالبة الكلية ويتكرر كفتها على
 الوجه المذكور ويكون العكس اما صادرا او مناصفا للاصيل فيلزم الخلف
 والتوالي الجزئية لا يتكرر لانما قول قد لا يكون اذا كان زيد مجردا عن
 هو كائ ولا يمكن ان يقال قد لا يكون اذا كان زيد كائا فهو مجردا عن
 واما المنفصلات فتد شتاض بشرط الاختلاف في الكيف والكم وارتقاء
 عند ما في مناصبها اى عند كان ولا مدخل للعكس فيها لان اجزاء ما دأيا
 تكون اكثر من اثنين ولا نها لا تمايز بالطبع هذا ما اردنا هدير وهو بيان
 ما اشار اليه الشيخ في النسخ الثاني بقوله ويجب عليك ان تجر على المنفصل
 والمنفصل في البحر والافعال والشتاض والعكس مجرى الحملات وزجج
 الى الشرح **قوله ان المنفصلات قد شالت منها اشكال ثلثة كاشكال**
الحملات تشرك في نال او معتمد وتنفق بيا ل او مقدم كما كانت الحملات
تشرك في موضوع او محمول وتنفق بموضوع او محمول والاشكال ثلثة
الاشكال مثال الشكل الاول كلما كان ا ب ج د وكلما كان ج د
فه د شج كلما كان ا ب فه د ومثال الشكل الثاني كلما كان ا ب
ج د وليس الية اذا كان ا ب ج د شج فليس الية اذا كان ا ب
فه د وبين انا بالعكس او بالخلف على ما تقدم وبينه الشرط الاخير منه
 بالافراس وهو ان يبين ليال اتي يكون فيها ا ب وليس ج د ولكن هي
 عند ما يكون ج د فيحصل منه متينان احدهما ليس الية اذا كان ج د
 ج د والثانية قد تكون اذا كان ا ب ج د وقولت القياسان المذكور

مَقْدَمٌ مُتَعَبِّلَةٌ غَيْرُ حَقِيقَةٍ كَقَوْلِنَا دَائِمًا **أ** مَا بَ وَتَمَاجِ كُلُّ بَدِ
 وَكُلُّ ج **هـ** فَمَا بَدِ **ا** اِمَّا دَ فَمَا بَدِ وَبَيَانُ هَذِهِ الْمَبَاحِثِ بِالْأَسْفَلِ وَبَيَانُ
 كَلَامًا أَبْطَ **ق** وَبَدِ فَعْدُنَ الشَّرْطِيَّةَ لِلْمُفَصِّلَةِ مَعَ الْحَمْلَةِ وَأَقْرَبُ
 مَا يَكُونُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى الطَّبَعِ أَنْ تَكُونَ الْحَمْلَةُ تَشَارِكُ فَمَا فِي الْمُفَصِّلَةِ الْمُوجِبَةِ
 عَلَى أَحَدٍ أَيْضًا وَتُرَكِّزُ الْحَمْلِيَّاتِ فَتَكُونُ النُّجْجَةُ مُتَعَبِّلَةٌ مَقْدَمًا ذَلِكَ الْمَقْدَمُ
 بَيْنَهُ وَفَالِهَا بِشَجَّةِ النَّالِفِ مِنَ النَّالِي الَّذِي كَانَ مُتَعَبِّلًا بِمَا بِالْحَمْلَةِ وَالْحَمْلَةُ
 مِثَالُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ **أ** بَ فَكُلُّ ج **د** وَكُلُّ **هـ** يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ **أ** بَ
 فَكُلُّ ج **د** وَعَلَيْكَ أَنْ يَنْقُذَ سَائِرَ الْأَقْسَامِ مَعَهُ **الْحَمْلِيَّةُ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ**
 أَمَّا أَنْ نَقَعَ مَقْرَبِي أَوْ كَرِي وَعَلَى الْقَدِيرِينَ تَشَارِكُ الْمُفَصِّلَةُ إِمَّا فِي مَقْدَمِهَا
 أَوْ فَاِلْمَا هَذِهِ إِفْرَاقَاتُ أَيْعَةٍ إِشَارَتِهَا وَبَيَانُ مِنَ الطَّبَعِ الْأَوَّلِ مَا أَوْدَعَهُ
 الشَّيْخُ وَمَعْنَى تَكُونَ الْحَمْلَةُ كَرِي وَمُشَارِكُهَا لِلْمُفَصِّلَةِ فِي النَّالِي وَالْمُفَصِّلَةُ حَقِيقَةٌ
 وَتَشْجَعُ مُتَعَبِّلَةٌ مَقْدَمًا ذَلِكَ الْمَقْدَمُ وَفَالِهَا بِشَجَّةِ النَّالِفِ الَّذِي يَكُونُ مِنْ أَفْرَاقِ النَّالِي
 لَوْ فَرَضَ مُتَعَبِّلًا بِالْحَمْلَةِ مِثَالُ الْقَرِيبِ الْأَوَّلِ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ إِنْ كَانَ
أ بَ فَكُلُّ ج **د** وَكُلُّ **هـ** فَإِنْ كَانَ **أ** بَ فَكُلُّ ج **هـ** وَمِثَالُ الْقَرِيبِ الْأَوَّلِ
 مِنَ الشَّكْلِ النَّالِي إِنْ كَانَ **أ** بَ فَكُلُّ ج **د** وَلَا يَخْتَلِفُ **هـ** فَإِنْ كَانَ **أ**
 فَلَا يَخْتَلِفُ مِنْ ج **هـ** وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ وَإِنَّمَا أَوْدَعَهُ الشَّيْخُ هَذَا الْأَفْرَاقَ بِإِنْ
 قِيَاسُ الْخَلْفِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ عَلَى مَا سَبَقَ وَالْأَفْرَاقُ النَّالِي أَنْ تَكُونَ الْحَمْلَةُ مَقْرَبَةً
 وَالْأَفْرَاقُ إِشَارَتُهَا بِالنَّالِي وَالْمُفَصِّلَةِ مُوجِبَةٌ كَقَوْلِنَا كُلُّ ج **ب** وَإِنْ كَانَ
هـ فَكُلُّ بَ **أ** يَخْتَلِفُ إِنْ كَانَ **هـ** فَكُلُّ ج **أ** وَبَاقِي الْأَفْرَاقَاتِ بِمَعْنَى الطَّبَعِ

قَوْلِي وَقَدْ يَنْبَغُ مِثْلُ هَذَا النَّالِفِ بَيْنَ مُتَعَبِّلِينَ تَشَارِكُ أَحَدُهُمَا بِالْأَفْرَاقِ
 إِذَا كَانَ النَّالِي مُتَعَبِّلًا أَيْضًا وَيَكُونُ قِيَاسُهُ هَذَا الْقِيَاسُ وَأَمَّا تَنْبِيهُ الْقَوْلِ
 فِي الْأَفْرَاقَاتِ الشَّرْطِيَّةِ فَلَا يَلِيقُ بِالْمُخْتَصَرَاتِ **النَّالِفَاتُ الْمَذْكُورَةُ**
 قَدْ كَانَتْ مِنَ الشَّرْطِيَّاتِ الْمُؤَلَّفَةِ مِنَ الْحَمْلِيَّاتِ أَمَّا الشَّرْطِيَّاتُ الْمُؤَلَّفَةُ
 مِنْ تَأْيِذِ الْقَضَا بِأَمَّا تَعَارُنُ بِحَسَبِ النَّالِفِ وَهَذَا التَّوَعُّدُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ
 الشَّيْخُ مِنْ ذَلِكَ الْقَبِيلِ وَهُوَ يَكُونُ مِنْ أَفْرَاقِ مُتَعَبِّلِينَ أَوْ لَا وَمَا وَهُوَ الْقَدَمُ
 مُؤَلَّفَةٌ مِنْ صَيِّغَتَيْنِ أَحَدُهُمَا وَهُوَ النَّالِي مُتَعَبِّلٌ وَالْأُخْرَى وَهُوَ الْكَبَرُ
 مُتَعَبِّلٌ مِنْ حَمْلَتَيْنِ وَتَخْتَلِفُ مُتَعَبِّلَةٌ كَالْقَرِيبِ مِثَالُهُ إِنْ كَانَ **أ** بَ فَكُلُّ
 ج **د** فَهِيَ وَكُلُّهَا كَانَ **هـ** فَج **ط** فَإِنْ كَانَ **أ** بَ فَكُلُّهَا كَانَ
 ج **د** فَج **ط** وَهَذَا الْأَفْرَاقُ أَيْضًا يَنْبَغُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَفْرَاقٍ كَالَّذِي يُشَاهِدُهُ
 فِيمَا مَثَلُ يَكُونُ عَلَى قِيَاسِهِ وَإِنَّمَا أَوْدَعَهُ الشَّيْخُ هَذَا الْقِسْمَ لِأَنَّ الْخَلْفَ فِي
 الْمُفَصِّلَاتِ الْإِنِّي يَتَّبِعُ بِهِ الْأَفْرَاقَاتِ الْمُفَصِّلَةِ إِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ **إِشَارَةً**
 إِلَى قِيَاسِ الْمُسَاوَاةِ أَنَّهُ يُدْعَى عَرَفَ مِنْ أَحْكَامِ الْمَقْدَمِ مَا بَ أَشْيَاءَ يُسْفِطُ
 وَيُسَبِّحُ الْقِيَاسُ عَلَى مَوْرَةٍ مُخَالِفَةٍ لِلْقِيَاسِ مِثْلُ قَوْلِهِمْ ج **سَاطِرُ بَ** وَبَ
 مُسَاوِي لَفَج **سَاطِرُ لَاف** وَقَدْ أُسْفِطَ مِنْهُ أَنَّ مُسَاوِي الْمُسَاوِي
 مُسَاوٍ وَعَدَلَ بِالْقِيَاسِ عَنْ وَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ الشَّرْكَ فِي جَمِيعِ الْأَوَسْطِ
 إِلَى وَفْقِ شَرْكَ فِي بَعْضِهِ هَذَا قِيَاسُ لِهَ أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ كَمَا يَشْتَبِلُ عَلَى الْمَثَلِ
 وَالْمُشَابَهَةِ وَغَيْرِهَا وَكَقَوْلِنَا الْأَنْفَانُ مِنَ النُّطْقَةِ وَالنُّطْقَةُ مِنَ الْقِيَاسِ
 فَالْأَنْفَانُ مِنَ الْقِيَاسِ وَكَذَلِكَ الشَّيْءُ فِي الشَّيْءِ فِي الْإِنِّي وَالشَّيْءُ عَلَى الشَّيْءِ عَلَى

الشيء وما يجري مجراها وهو غير الانحلال إلى انحلال المركبة في القياس
المتبع لهذه النتيجة وذلك لأن الجزء من المحمول القسري جيل موضوعا في
الكبرى فالوسط ليس مشترك هو يمدول عن وجهه إلى وقوع الشركة
في بعض الوسط ولذلك استحق لأن يسمى باسم ويجعل جيلها فأقونا
يرجع إليه في أمثاله وهو يمكن أن يمد في القياسات المفردة ويمكن أن يمد
في المركبة ويأه أن قولنا أسارب قضية موضوعها ويجعلها مسارب
لب ولما كان مسارب لج يحول على ب في القضية الأخرى أمكن أن يقال
معارف كما ذكرناه في النسخ السابع وجيء صير قولنا مسارب لج
بدلا من قولنا مسارب وفي حكمة فإن جعلنا وقوعها في القضية كالمزج
مترادين كان قولنا أسارب وقولنا مسارب لج في النوع قضية
واحدة ونضيف إلى الثانية التي هي في قولنا مسارب المسارب
لج مسارب فنسج أن أسارب ويكون هذا القياس بهذا الاعتبار مفردا
فأما أن جعلناهما اثنين متباينين أحدهما محمول على الآخر حتى لا يكون
القسمتان المذكورتان في النوع قضية واحدة فالتألف من قولنا أسارب
لب والمسارب لب مسارب لج لأن ب هو مسارب لج فنسج فأسارب
لج مسارب فنضيف إليه الكبرى المذكورة وهي قولنا مسارب المسارب لج
مسارب فنسج فأسارب وبهذا الاعتبار يكون هذا القياس مركبا من
فأستين فاذن كان قولنا مسارب على التقدير الأول في قولنا مسارب القياس
وعلى التقدير الثاني سقري القياس الأول بينها وقولنا أسارب مسارب لج

ليس جزء القياس بل هو بيان حكم ما للبناء الذي هو جزء من أسرار القياس
وبه يتم القياس ويجعل قولنا مسارب المسارب مسارب وهو كبري مخدوف
فأما أمدد الشيخ قبل الألفية الاستثنائية ليعلم أنه غير متعلق بها
بسيطاً كان أو مركباً فإنه إنما مفرداً إفرادي أو مركباً من أفرادين وتخليل
القياس وتركيبه من قواع القياس **إشارة إلى القياسات الشرطية**
الاستثنائية لما كانت الاستثنائية هي ما يكون أسرار في النتيجة
مذكورة فيها ولم يجز أن تكون مفردة بينها فلا يحال أن تكون جزء من مفردة
والمفردة التي يكون جزء ما قضية هي شرطية فتكون إحدى مفردتي هذا
القياس شرطية وتكون الأخرى شاملة على وضع ما ينفق وضع الجزء الذي
منه النتيجة أو فيه مجزئة عن الشرط فتكون في الجزء الآخر وهي قضية أخرى
مفردة بإدراك الاستثناء متكررة فإني أقال كونه جزء من الشرطية فإني أقال
قوله مستثناء وهي بمزج الوسط المكرر في الاستثنائية لأن البناء
يعد جزء هو الذي منه النتيجة فالقياس الاستثنائي مركب من شرطية
واستثنائية قوله القياسات الاستثنائية إنما أن يوضع فيها متعللة
وبسببها إنما عين مفردتها فنسج عين التالي مثل أن نقول إن كانت الشمس
طالعة فالكوأك حبيبة لكن الشمس طالعة فالكوأك حبيبة أو نقيض
نأليها فنسج فنسج المفرد مثل أن نقول ولكن الكواكب ليست بحبيبة فنسج
فالشمس ليست بطالعة ولا ينسج غير ذلك المتعللة التي تقع في الاستثناء
لا تكون إلا لزومية والتي ومنعها الشيخ موجبة وهي شئ بالاستثناء عين

مَعْدَمَهَا عَيْنٌ نَالِهَا وَبِاسْتِثْنَاءِ نَقِصٍ نَالِهَا نَقِصٌ مُعْدَمٌ لَآنَ وَمَنْعُ الْمَذْمُورِ
يُوجِبُ وَمَنْعُ الْمَلْزُومِ وَرَفْعُ الْمَلْزُومِ وَرَفْعُ الْمَلْزُومِ وَلَا يَنْجُ مِنْهُ ذَلِكَ إِنْ
لَا بِاسْتِثْنَاءِ عَيْنٍ التَّالِيَةِ وَلَا بِاسْتِثْنَاءِ نَقِصٍ الْمَعْدَمِ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّالِيَّ يَحْدُ
أَنْ يَكُونَ إِصْرٌ مِنَ الْمَعْدَمِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَضْعِهِ أَوْ مِنْ رَفْعِهِ مَا هُوَ آخِرُ مِنْهُ نَحْوُ التَّالِيَةِ
كَقَوْلِنَا لَيْسَ الْبَتَّةُ إِنْ كَانَ زَيْدٌ يَكُفُّ فَيَدُ سَاكِنَةٍ يَنْجُ بِاسْتِثْنَاءِ عَيْنٍ كُلِّ
جُزْءٍ نَقِصٍ الْآخِرِ كَقَوْلِنَا لَكِنَّهُ يَكُفُّ فَيَدُ لَيْسَ بِنَاكِنَةٍ لَكِنْ يَدُ سَاكِنَةٍ
قَوْلًا يَكُفُّ وَلَا يَنْجُ بِاسْتِثْنَاءِ النَقِصِ شَيْئًا وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَصْلَ
يَنْجُ قَوْلًا كَمَا كَانَ زَيْدٌ يَكُفُّ فَلَيْسَ يَدُ سَاكِنَةٍ وَالشَّيْءُ فَدَافِعٌ
عَلَى الْمَوْجِبَةِ لِأَنَّ التَّالِيَةَ تَرْجِعُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَوْجِبَةِ قَوْلًا أَوْ يُمْنَعُ فِيهَا
مُنْفَصِلَةٌ حَقِيقَةٌ وَتُسْتَنْبَتُ عَنْ مَا يَتَقَرَّبُ مِنْهَا فَتَنْجُ نَقِصٌ مَا سِوَاهَا مِثْلُ أَنْ
هَذَا الْعَدَدُ إِمَّا نَأْمُرُ وَإِمَّا نَنْهَى وَإِمَّا نَأْمُرُ بِالْكَفِّ نَأْمُرُ بِشَيْءٍ نَقِصٌ مَا بَقِيَ أَوْ
نَقِصٌ مَا يَتَقَرَّبُ مِنْهَا فَتَنْجُ عَيْنٌ مَا بَقِيَ وَإِذَا كَانَ أَوْ كَثِيرًا مِثْلُ أَنْ لَيْسَ بِنَاكِنَةٍ
إِمَّا نَأْمُرُ وَإِمَّا نَنْهَى حَتَّى تَسْتَوْفِيَ الْأَسْتِثْنَاءَاتُ فَيَبْقَى فَيَسْمُوَ وَاحِدًا أَوْ يُمْنَعُ
فِيهَا مُنْفَصِلَةٌ غَيْرُ حَقِيقَةٍ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مَا فِيهِ الْخُلُوفُ فَتَنْجُ إِلَّا بِاسْتِثْنَاءِ
النَقِصِ لِعَيْنٍ الْآخِرِ مِثْلُ قَوْلِهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي الْمَاءِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَعْرِفَ
لَكِنَّهُ عَرَفَ هُوَ فِي الْمَاءِ لَكِنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَاءِ هُوَ لَمْ يَعْرِفَ وَمِثْلُ قَوْلِهِ إِمَّا أَنْ
لَا يَكُونَ هَذَا جَوْثَانًا وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ بِنَاكِنًا لَكِنَّهُ جَوْثَانٌ فَلَيْسَ بِبَيِّنٍ أَوْ لَكِنَّهُ
بَيِّنٌ فَلَيْسَ بِجَوْثَانٍ وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ الْمُنْفَصِلَةُ مِنَ الْجَبْنِ الَّذِي الْعَرْنُ فِيهِ مَنَعٌ
أَجْمَعُ فَتَنْجُ وَبِحُجُومِ أَنْ تَرْفَعَ الْأَجْزَاءَ يَتَعَرَّبُ بِسَمَوْنَهَا الْغَيْرُ التَّامَّةُ الْأَنْفَصَاءُ

أَوْ الْعَيْنُ دَفْعُهَا إِنْ يَنْجُ فِيهَا اسْتِثْنَاءُ الْعَيْنِ وَتَكُونَ النِّجْمَةُ نَقِصٌ الْبَاقِي
فَقَطُّ مِثْلُ قَوْلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا جَوْثَانًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ شَيْءًا فِي جَوَابِ
مَنْ قَالَ هَذَا جَوْثَانٌ شَيْءٌ الْمُنْفَصِلُ الْحَقِيقَةُ شَيْءٌ بَعْدَ كُلِّ جُزْءٍ نَقِصٍ
الْبَاقِي لَكُونَهَا مَا فِيهِ أَجْمَعُ وَنَقِصٌ كُلِّ جُزْءٍ عَيْنٍ الْبَاقِي لَكُونَهَا مَا فِيهِ الْخُلُوفُ
وَنَجْمَةٌ ذَاتُ الْجُزْئَيْنِ تَكُونُ حَقِيقَةً وَنَجْمَةٌ ذَاتُ الْأَجْزَاءِ الْكَثِيرَةِ إِذَا حَصَلَ
بِاسْتِثْنَاءِ نَقِصٍ جُزْءٍ وَاحِدٍ فَتَنْجُ تَكُونَ مُنْفَصِلَةً مِنْ أَعْيَانِ الْبَاقِيَةِ مِنَ الْأَجْزَاءِ
وَإِذَا حَصَلَ بِاسْتِثْنَاءِ عَيْنٍ جُزْءٍ وَاحِدٍ فَتَنْجُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُنْفَصِلَةً سَائِلَةً مِنْ
الْبَاقِيَةِ أَوْ جَمْلِيَّاتٍ بَعْدَهَا تَشْتَمِلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ عَلَى رَفْعٍ جُزْءٍ وَاحِدٍ نَحْوُ
الْغَيْرِ الْحَقِيقَةِ إِنْ كَانَتْ مَا فِيهِ أَجْمَعُ فَتَنْجُ شَيْءٌ بِالْعَيْنِ دُونَ النَقِصِ وَإِنْ
كَانَتْ مَا فِيهِ الْخُلُوفُ فَتَنْجُ بِالنَقِصِ دُونَ الْعَيْنِ وَجَمِيعُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ
مِمَّا سَبَقَ وَمِنْهُ الْبَيِّنَاتُ كَامِلَةٌ حَقِيقَةٌ عَنِ الْبَيِّنِ وَالْمُنْفَصِلَةُ التَّالِيَةُ لَا تَنْجُ
أَسَلًا لِأَنَّهَا لَا تَشْتَمِلُ لَهَا عَلَى أَجْزَاءٍ غَيْرِ تَشَابُهٍ لَهَا فِي قِيَاسِ الْخَلْفِ
قِيَاسُ الْخَلْفِ قِيَاسُ مَرْكَبٍ مِنْ قِيَاسَيْنِ أَحَدُهُمَا إِنْوَافِي وَالْآخَرُ لِسْتِثْنَائِي
مِثْلُ قَوْلِنَا إِنْ لَمْ يَكُنْ قَوْلُنَا لَيْسَ كُلُّ جُزْءٍ مَادَّةً فَاقُولْنَا كُلُّ جُزْءٍ مَادَّةٌ
وَكُلُّ جُزْءٍ عَلَى أَنَّهُ مُعْدَمٌ تَرْبِيئَةً لِأَنَّكَ فِيهَا أَوْ بَيِّنٌ بِبَيِّنٍ فِي شَيْءٍ
إِنْ لَمْ يَكُنْ قَوْلُنَا لَيْسَ كُلُّ جُزْءٍ مَادَّةً فَكُلُّ جُزْءٍ مَادَّةٌ فَكُلُّ جُزْءٍ مَادَّةٌ
نَقِصٌ الْحَالِ وَمَوْلَا لَهَا فَتَقُولُ لَكِنْ لَيْسَ كُلُّ جُزْءٍ فَتَنْجُ نَقِصٌ الْمَعْدَمِ وَهُوَ أَنَّ
لَيْسَ لَيْسَ قَوْلُنَا لَيْسَ كُلُّ جُزْءٍ مَادَّةً فَكُلُّ جُزْءٍ مَادَّةٌ فَكُلُّ جُزْءٍ مَادَّةٌ
قِيَاسُ الْخَلْفِ فِي الْبَيِّنَاتِ التَّرْبِيئَةِ وَلَمْ يَجْعَلْ فِي الْعِلْمِ الْأَوَّلِ شَرْطَةً

غير الاستثنائية ولذلك سماها عامة المنطوقين بالقياسات الشرطية على
الاطلاق فظن الشيخ ان الاقتران ان الشرطية كانت مذكورة في كتاب
مفرد لم نقل الى ثنائنا اجما لمجرد اننا احسن ظنه بالمعلم الاول ولما
اراد المتأخرون تحليل هذا القياس وقده الى الاقيسة المذكورة عسرده للعلم
فاختلفوا فيه كل الاختلاف وما استقر عليه رأي الشيخ انه مركب من قياسين
احدهما اقتراني شرطي والاخر استثنائي من مثله اما الاقتراني فمركب من
مضلة وحيلة يتارهما في نالها ويكون مقدم المضلة مؤوض المطلوب
غير حتى نالها ما يلزم من ذلك وهو منع بعض المطلوب على انه حق والجملة
هي مقدمة غير متناهية فتمنع بعض المطلوب على هيئة نتيجة فينتجان مضلة
مقدمة المقدمة المذكورة نالها نتيجة الاقتران المذكور وفي مناقضة الحكم متفق
عليه واما الاستثنائي فهو من المضلة التي هي نتيجة القياس الاول واستثنائي
فيه فيمن نالها الذي كذبه الحكم المتفق عليه لئلا فيمن مقدمها الذي هو
المطلوب غير حتى فكون النتيجة كون المطلوب حقا فظاهرا انه يحتاج الى
مقدمة متين متسلسلين احدهما ما جعلت كبريا لاقراني والثانية هي الحكم المتفق
عليه قياسا اختلف يات من بعض المطلوب ومن مانين المقدمات والظن
الكتاب ظاهرة والمطلوب في المثال المورد فيه ليس كل ج ب وقيضه
كل ج ب والمقدمة الاولى كل ب د والثانية ايضا الحكم المتفق عليه ليس
كل ج د وقوله في النتيجة الاخرى ليس ليس قولنا ليس كل ج ب الذي
ادعينا مبادي صادقة وهذا وجه صحيح لاشبهه فيه الا ان رأي بعض المتأخرين

لم يستقر عليه وذلك اما اوله لان المعلم الاول عد هذا القياس في
الاستثنائيات وهذا التحليل يعني كونه مركبا من الاقتراني والاستثنائي
فكيف يحد فيها ما ليس منها وثانيا ان الاقترانات الشرطية لم تكن مذكورة في
كتابه وكيف يذكر المركب من غير ذكر اجزائه ثم ان الشيخ افضل الذين يتحدثون
لحسن المص في المعروف بالقياسي وجهه انه ذهب الى ان هذا القياس
موقياس استثنائي من مضلة مقدمها فيمن المطلوب ونحتاج في بيان نالها
لمقدمة ما الى حيلة مضلة مثلا المطلوب هو ليس كل ج ب والجملة
المضلة كل ب د ومقدمة المضلة هو كل ج ب فنقول لما كان كل ب
د فان كان كل ج ب فكل ج د وذلك لكون هذا المقدم مع الجملة
المضلة متجا هذا الثاني من تشبيقي فيمن الثاني قولنا ولكن ليس كل ج د
فنخرج فليس كل ج ب هذا وجه حليله والى ما قبل ان اختلفت موانيات
المطلوب باطل لانهم فيمنه المستلزم لا يطالب فيمنه المستلزم لا يثبت
قد لا يحتاج فيه الى نالقياس لبيان الثاني مثلا اذا كان المطلوب
لا شيء من ج ب بل لا يلاق العام وكانت المقدمة المضلة هو كل ب ا
لاذ انما بل ما دام ب قلنا لو لم يكن المطلوب حقا لكان فيمنه ليس ج
ب د ايضا حقا لكنه مما مناقضه المقدمة المذكورة بالوقوع هو ليس حتى فالمطلوب
يحق واختلف اسم للشيخ الذي والى ذلك يعني القياس به وهذا التفسير
اشبه بما قال انه يعني به لانه ياتي المطلوب من خلفه اي من وراء الذي
هو فيمنه وهذا قد ذكره الشيخ في موضع آخر وهو مقابل للتفسير فالقياس

المستقيم يوجه إلى إثبات المطلوب أول توجه وبنا لف ما يناسب المطلوب
 ويشترط فيه تسليم المقدمات أو ما يجري مجرى التسليم والمطلوب فيه لا يكون
 موصوفا أو لا والخلف لا يوجه إلى إثبات المطلوب أو لا بل إلى إبطال مقبضه
 ويشمل على ما يناسب المطلوب ولا يشترط فيه التسليم بل كون المقدمات
 بحيث لو سلمت انتجت ويكون المطلوب فيها موصوفا أو لا ومنه يستدل إلى تبينه
 ويمكن التماس شبه الخلف لأنه أيضا يعقد من إقران ما يقابل نتيجة قياس
 بأحدى منتهيه لينتج ما يقابل المقدمات الأخرى وبعبارة الخلف بأنه لا يشترط
 فيه أن يكون يعقب قياس ولا أن ينتج ما يقابل مقدمة قياس بل يمكن أن يتبادر
 به فلو لم منه إنتاج ما هو ظاهر التبادر ولا يستعمل فيه إلا المقابل المناقضة
 ويستعمل في العكس مغايرة التبادر أيضا والعكس لا يقع في العلل إلا عند رد
 الخلف إلى المستقيم والخلف في المطالب إلى أن يتبين بعد لا يفيد تبين المطلوب
 لأنه مبني على قبض المطلوب وذلك يقتضي قبضه وتباين في هذا الوضع
 أن وضع بدل المطلوب غير مما يظن أنه هو وبني الخلف عليه فإن ترد على
 أن ذلك الشيء الذي وضع صادق ولم يدل على أنه هو المطلوب فنته أو جئ
 من لوازم المنعكسة أو غير المنعكسة كما رتب إثبات جهات العكس ونتائج
 الغيائات الخلطة وهذا هو منشاء التوكيد التي قد رد على قياس الخلف وهو
 البطل في كون الخلف ما يحايل إثبات ما هو اعتراف من المطلوب إذا كان المطلوب
 حقا وهذا مما لا يتدح فيه إذ يعرف الحال قل **وما أن الغيائات المستقيمة**
الحكيمة تمت يرجع إلى الخلف والخلف تمت يرجع إليه هو بحيث لا يلاحظ

مما يتعقد بين الثاني وبين المحملة ولستأحتاج إليه الآن ومدار على
 أخذ قبض النتيجة الحالية وقهره مع المقدمات الصادقة التي لا شك فيها
فينتج قبض المقدمات الحالية على حاله **أما رد المستقيم الحكي إلى الخلف**
 كما معنى في بيان نتائج الغيائات الغير البينة من الشكليات الأخرى وكون
 بإضافة قبض النتيجة المطلوب إثباتها إلى إحدى المقدمات ولكن هي
 المتصلة على هيئة أحد الشكليات الأخرى لينتج ما يقابل المقدمات الأخرى
 ولكن هي المتفق عليها وكون النتيجة الحالية وبين أن ذلك الإنتاج ليس بقلة
 المتكبر ولا للغيائات المنتج بالذات فها قد من وضع قبض النتيجة المطلوب
 فنته بالمثل فالنتيجة حقة **وأما رد الخلف إلى المستقيم فيلحق خلاف**
 ذلك وهو أن يضاف قبض النتيجة الحالية إلى القضية المتفق عليها إلى القضية
 المتكبر لينتج المطلوب على هيئة أحد الشكليات الحالية مثلا النتيجة الحالية كانت
 في المثال المقدم كل ج د وقد حصلت من إضافة قبض المطلوب وهو كل
 ج ب إلى المقدمات المتصلة وهي كل ب د على هيئة الضرب الأول
 من الشكل الأول فقبض الحالية ليس كل ج د وإذا أضيف إلى المقدمات المتصلة
 وهي كل ب د انتج من الضرب الرابع من الشكل الثاني على استقامة ليس كل
 ج ب وهو الذي كان المطلوب من الخلف ولما كانت النتيجة الحالية هي
 نالي المتصلة في الخلف ود الخلف إلى المستقيم بلا حيل أو حال مما يتعقد
 بين الثاني المذكور في أول الغيائات الذين جعلنا الخلف إليهما وبين الخلية
 المتصلة **قل** ولستأحتاج إليه الآن إلى لستأحتاج في معرفة الخلف إلى

معرفة كيفية إيراد المستفهم إليه وإن زاد إلى المستفهم **واعلم** أن المثلث
 إذا كان موجبا كلياً فالحلف لا يقع عليه إلا على هيئة قانس تكون إحدى
 معدنيته سائلة جزئية ومردابع الثاني وعامس الثالث وإذا كان سائلاً
 كلياً فلا يقع عليه إلا على هيئة قانس تكون إحدى معدنيته موجبة جزئية وهو
 ثالث الأول ودابعة وثالث الثاني وتلك من رتب من الثالث وعليه فمن
 إذا كان جزئياً وقارة الحلف إلى المستفهم فإن كان الحلف على هيئة الشكل
 الأول وقع قبض المطلوب في منفرد قانس الحلف فينبغي أن يكون على
 هيئة الشكل الثاني والإصلي هيئة الشكل الثالث ويقع قبض النتيجة
 الحال في مثل تلك المعدية أصاصتري كانت أو كبرى وإن كان الحلف
 على هيئة الشكل الثاني وقع قبض المطلوب في الصغرى فالرد يكون على
 هيئة الشكل الأول والإصلي هيئة الشكل الثالث ويقع قبض النتيجة
 الحال في الصغرى وإن كان الحلف على هيئة الشكل الثالث وقع
 قبض المطلوب في الصغرى فالرد على هيئة الشكل الثاني والإصلي هيئة
 الشكل الأول ويقع قبض النتيجة الحال في الكبرى وبين جميع ذلك
 بالإنحان **النتج التاسع** وفيه بيان قليل من العلوم البرهانية
إشارة إلى أصناف العيانات من جهة موادها وإصنافها للمعدية
العيانات البرهانية مؤلفة من المعديات الواجب قولها إن كانت ضرورية
 يستخرج منها الضرورية على نحو منقدها أو ممكنة يستخرج منها الممكن والجدلية
 مؤلفة من المشهورات والضرورية كانت واجبة أو ممكنة أو متسعة والخطابية

مؤلفة من المطلوبات والقبولات التي ليست بشهوية وما يشبهها كيف كانت
 ولو متسعة والشعرية مؤلفة من المعديات الخيلة من حيث يقدر تحيلها
 كانت مرادفة أو كاذبة وبالحمل مؤلفة من المعديات من حيث لها هيئة
 وثالث قبيلها النفس بما فيها من الحما كقولنا من الصدق فلا مانع من ذلك
 ويرتبه الوزن فلا تلتفت إلى ما يقال من أن البرهانية واجبة والجدلية
 ممكنة الكبرى والخطابية ممكنة متساوية لا يميل فيها ولا ندوة والضرورية كاذبة
 متسعة فليس إلا اعتبار بذلك ولا إشارة إليه ما يجب المنطق وأما التوفيق
 فإنها هي التي تشمل المشبهة وتساويها في ذلك المتسعة المجرى على نيل
 الغلط فإن كان النسبة بالواجبات ونحوها لهما يسمى ما يجباً توفيقاً
 وإن كان بالمشهورات يسمى ما يجباً مشاعياً ما بالمشاعية بالجدلية
 والتوفيق في **أراد الحكيم لما فرغ من بيان الأحوال الضرورية للعيانات**
 وما يشبهها شرع في بيان أحوالها المادية وهي تنقسم بحسبها إلى خمسة
 أصناف وذلك لأننا قصدنا قصدنا وأما ما يترأخه أصبي الخيل والتج
 وما قصد قصدنا فبقيد أماناً قصدنا جاناً أو غير جانراً وأما أن قصدنا
 فيه كونه حياً أو لا يند فيه ذلك وما يند فيه ذلك يكون أماناً أو لا يكون
 فالمقيد للقيدين الجانرين هو البرهان والقيدين الجانرين غير الحق هو الفطنة
 والقيدين الجانرين الذي لا يند فيه كونه حياً أو غير حياً بل يند فيه عصور
 الاستغراف به هو الجدول إن كان كذلك وإلا فهو الشعب وهو مع التفسر
 تحت جنين واحد هو العاطلة والقيدين الثالث غير الجانرين هو الخطابة والجدلية

دُونَ الْقَدْرِ هُوَ الشَّرْأُ أَفَافِيَّاتُ الْبَرَاءَةِ فِي الْمَوْقِفِ مِنَ الْقَضَا
 الْوَاجِبِ قَوْلًا وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ الْقَدْرُ فِيهَا ضَرْبًا سَوَاءً كَانَتْ فِي أَقْسَمِهَا
 مَرْبُوبَةً أَوْ مَمْلُوكَةً فَإِنْ كَوْنُهَا مَرْبُوبَةً الْقَوْلُ غَيْرُ كَوْنِهَا مَرْبُوبَةً فِي أَقْسَمِهَا فَإِنْ
 كَانَتْ مَرْبُوبَةً فِي أَقْسَمِهَا كَانَتْ تَأْيِيحًا مَرْبُوبَةً بِحَسَبِ الْأَمْرِ جَمِيعًا وَإِنْ
 كَانَتْ مَمْلُوكَةً فِي أَقْسَمِهَا كَانَتْ تَأْيِيحًا مَمْلُوكَةً فِي أَقْسَمِهَا مَرْبُوبَةً الْقَوْلُ
 وَبِالْجُمْلَةِ فَالْفِيَّاتُ الْبَرَاءَةُ بَعِيدَةٌ مَادَّةٌ وَمُورَةٌ وَغَايَتُهَا أَنْ تُشَخَّصَ
 الْفِيَّاتُ **وَأَمَّا الْفِيَّاتُ الْجَدَلِيَّةُ** وَهِيَ الْمَوْقِفُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ وَمِنْ
 صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الْقَضَايَا وَهِيَ الْمُسَلَّمَةُ مِنَ الْحَاظِلِينَ وَالْجَدَلِيَّةُ إِنَّمَا يُجِبُ
 بِحُظْرَانِهَا مَا وَيُسْتَقْبَلُ ذَلِكَ الرَّأْيُ وَمِنْهَا غَايَرُ سَعِيدٍ أَنْ لَا يَلْزَمَ وَإِنَّمَا
 يُعْزَمُ مِنْ هَذَا وَمِنْهَا مَا غَايَرُ سَعِيدٍ أَنْ يَلْزَمَ فَالْجِبُّ يُقَالُ أَفِيَّتُهُ إِنْ كَانَ
 مِنَ الْمَشْهُورَاتِ الْمَطْلُوعَةِ أَوْ الْمَحْدُودَةِ حَقًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ حَقٍّ وَالسَّابِلُ يُقَالُ لَهَا
 تَمَامٌ يَسْلَمُ مِنَ الْجِبِّ مَشْهُورًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَشْهُورٍ وَكَأَنَّ مَوَادَّ الْجَدَلِ سَلَامَاتُ
 وَمُسَلَّمَاتُ صُورَهَا أَيْضًا مَا تُشَخَّصُ بِحَسَبِ السَّلَامِ وَالسَّلَامُ قِيَّاسًا كَانَ أَوْ
 اسْتِغْرَاءً وَمَا كَانَتْ غَايَرُ الْجَدَلِ فِي الْأَوَّلِ أَوْ فِيهِ لَا الْيَقْنَ جَانِبُهُ
 الْأَصْنَافُ الثَّلَاثَةُ مِنَ الْقَضَايَا أَصْنَفُ الْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ وَالْمُسْتَعِجِ **وَأَمَّا الْفِيَّاتُ**
 الْخَطَابِيَّةُ فَهِيَ الْمَوْقِفُ مِنَ الْمَطْلُوعَاتِ وَالْقَبُولَاتِ وَالْمَشْهُورَاتِ فِي بَادِي
 الرَّأْيِ الَّتِي تُشَبِّهُ الْمَشْهُورَاتِ الْحَقِيقِيَّةَ حَقًّا كَانَتْ أَوْ لَا تَلْزَمُ وَتُسَمَّى بِجَمِيعِ
 نَفْسِ كَوْنِهَا مُقْتَضِيَةً وَكَأَنَّ مَوَادَّهَا هِيَ مَا يُقَدَّرُ بِهَا يُجِبُ الظَّنَّ الْغَالِبَ صُورَهَا
 أَيْضًا مَا تُشَخَّصُ بِحَسَبِ الظَّنِّ الْغَالِبِ سَوَاءً كَانَ قِيَّاسًا أَوْ اسْتِغْرَاءً أَوْ تَبْلَا

وَمِنْ الْفِيَّاتِ مُمْكِنًا كَانَ أَوْ عَقِيمًا كَالْمَوْجِبِينَ فِي الشَّكْلِ الْكَافِي بِرُطْبَانِ ظَلَمَ
 أَنَّهُ مُنْجَعٌ وَهِيَ مُقْتَضِيَةٌ بِحَسَبِ الْمَوَادِّ وَالْقَوَرُ وَغَايَتُهَا الْأَقْصَى **وَأَمَّا الْفِيَّاتُ**
 الشَّرْطِيَّةُ فَهِيَ الْمَوْقِفُ مِنَ الْمَقْدَمَاتِ الْخَطَلَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ مُخْتَلَةٌ سَوَاءً كَانَتْ
 مُعْتَدَةً بِهَا أَوْ لَمْ تَكُنْ وَسَوَاءً كَانَتْ مُتَأَمِّنَةً فِي أَقْسَمِهَا أَوْ لَمْ تَكُنْ وَهِيَ الَّتِي لَهَا
 مِثْلَةٌ وَتَأْيِيحٌ مُتَعَيَّنَانِ فَإِذَا تَقَرَّرَ عَنْهَا لِمَا هِيَ مِنَ الْحَاكَاةِ أَوْ غَيْرِهَا حُجَّتُ
 حُجَّةُ الْقَدْرِ بِمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ النَّاسُ وَالْوَزْنُ أَيْضًا يُعْتَدُّ بِمَا لَا يَلْزَمُ
 أَيْضًا حَاكَاةٌ مَا وَقَدْ مَاءٌ الْمُنْطَلِقِينَ كَانُوا لَا يُعْتَدُّونَ الْوَزْنَ فِي حَيْثُ الشَّرْطِ
 وَيُعْتَدُّونَ عَلَى الْحَقْلِ وَالْمَحْدُودُونَ يَتَبَدَّلُونَ مَعَهُ الْوَزْنَ وَالْجَمْعُ لَا يُعْتَدُّونَ
 فِيهِ إِلَّا الْوَزْنَ وَالْفَائِدَةُ هَذِهِ فِي الْأَقْسَامِ الْحَقِيقِيَّةِ لِلْجِبِّ بِحَسَبِ الْمَادَّةِ
وَأَمَّا الْمَعَالِيَّاتُ فَهِيَ لَيْسَتْ بِحَقِيقِيَّةٍ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ بِحَسَبِ الْمَتْنِ
 وَالنَّوْجِ وَلَوْ لَا ضُورَ الْمَتْنِ لَمَانَتْ لِلْعَالِطِ سَاعَةً وَلِذَلِكَ أُخْرِيَتْ الشَّرْخُ
 وَلَيْزَ الْمُحْصِلِينَ مِنَ الْمُنْطَلِقِينَ مُشْتَبِهَاتٌ أُخْرِيَتْ إِلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ يُعْتَدُّونَ فِيهَا
 إِنَّمَا الْوُجُوبُ وَالْإِمْكَانُ قَامَا الْقَدْرُ وَالْكَذِبُ **أَمَّا الْأَوَّلُ** فَوَإِنْ يَأْتِي
 الْبُرْهَانُ بِتَأْلُفٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَالْجَدَلِ مِنَ الْمُتَكَاثِفَاتِ الْأَكْثَرِ وَالْخَطَابَةِ
 مِنَ الْمُتَكَاثِفَاتِ الْمُسَاوِيَةِ الَّتِي لَا يَسِيلُ فِيهَا إِلَى إِسْدَادِ الطَّرْفَيْنِ وَلَا يَكُونُ دَفْعُهَا
 فِيهَا عَلَى سَبِيلِ التَّدْرُسِ وَالشَّرْطِ مِنَ الْمُسْتَعْيَابِ وَتَكُونُ الْمَعَالِطَةُ بِحَسَبِ هَذِهِ
 الْقَسَمِ مِنَ الْمُتَكَاثِفَاتِ الْأَقْلِيَّةِ الَّتِي يُدْعَى أَنَّهَا الْكَثِيرَةُ أَوْ عَاجِزَةٌ **وَأَمَّا الثَّانِي**
 فَإِنْ يَأْتِي الْبُرْهَانُ بِتَأْلُفٍ مِنَ الْقِيَادَاتِ وَالْجَدَلِ بِمَا يَنْبَغِي فِيهِ الْقَدْرُ
 وَالْخَطَابَةُ بِمَا يَتَارَى فِيهِ الْقَدْرُ وَالْكَذِبُ وَالْمَعَالِطَةُ بِمَا يَنْبَغِي فِيهِ الْكَذِبُ

وَالشَّيْءُ مِنَ الْكَادِبَاتِ وَالْفُتُورَاتِ عَلَى إِبْرَادِ الْأَعْيَانِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الدَّاهِيَةَ
إِلَيْهِ كَانُوا أَكْثَرُ عِدَّةً وَأَقْرَبَ إِلَى الْفَيْصِلِ وَدَعَى عَلَيْهِمْ بِأَنَّ الْقَوْلَ بِذَلِكَ
بِاطِلٌ فَإِنَّ اسْتِغْنَاءَ الْجَمِيعِ فِي الْبُرْهَانِ لَا يَسْتَحْتَاجُ امْتِنَانًا وَاقِعًا وَمَعَ الْبُطْلَانِ
هَذَا قَوْلٌ مُبْتَدِعٌ لَيْسَ مَرَاتِبِيَّةً قَبْلُ الدَّاهِيَةِ الْأَوَّلِ الَّذِي يَحْتَاطُ بِتَبَيُّنِهِ فِي
مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مَدَّ سَبْقُ ذِكْرِهَا وَأَلْفَيَاتُ الْمُنَاقَلَةِ مِنَ الْمَوَاقِفِ مِنْ
الْمَشَاهِدِ وَمَا يَحْتَرِجُ تَجَرُّدُهَا عَنْ لَوْحِيَّاتِ وَمُورِهَا أَيْضًا كَذَلِكَ وَفُتَاتُهَا
الْفَيَاسَاتُ الْأَمْنِيَّةُ وَالْفَيَاسَاتُ الْعِنَادِيَّةُ فِي الْمَوَادِّ وَفُتَاتُهَا فِي الْعَالَمِ
وَالْمُشَبَّهَةِ مِنْهَا بِالْوَجِبِ قَوْلُهَا مَعَ فِي التَّسْطِيقِ الْمُنَاقَلَةِ لِلْفَلَسَفَةِ وَبِالْمَشْهُورِ
فِي الْمُسَاجِدِ الْمُنَاقَلَةِ لِلْجَدَلِ وَفُتَاتُهَا الشَّرِيحُ وَالْمُشَبَّهَةُ بِالْمُنَاقَلَةِ وَالْمُخَالَفَةُ
فِي مَعْنَى لَانْهَا إِنْ أَوْفَتْ ظَنًّا أَوْ تَخَالُفًا مِنْ جُحْلِهَا وَلَا فَلَاحِظَانِهَا
وَلَا كَانَتْ مَنَافِعُ الْبُرْهَانِ وَالْتَفُطَّةُ شَامِلَةٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ مَنَافِعِ الظُّرُ
فِي الْعِلْمِ حَيْثُ الْأَفْرَادِ أَمَّا الْبُرْهَانُ فَإِنَّ لَذَاتِ كَثَرَةٍ الْأَعْدَادِ الْحَاجِ
إِلَيْهَا وَأَمَّا التَّسْطِيقُ فَإِنَّ مِنْ كَثَرِهَا الشُّبُهَاتِ الْخَفِيَّةَ وَكَانَتْ مَنَافِعُ التَّلَاقِ
الْبَاقِيَةِ حَيْثُ الْأَشْرَافُ فِي الْمَصَالِحِ لِلدَّاهِيَةِ الْفُتُورَاتِ الشَّيْءُ فِي هَذَا الْخَفِيرِ
عَلَى بَيَانِهِمَا دُونَ الْبَاقِيَةِ **إِشَارَةٌ إِلَى الْفَيَاسَاتِ وَالْمَطَالِبِ الْبُرْهَانِيَّةِ** كَمَا
أَنَّ الْمَطَالِبَ فِي الْعِلْمِ تَدْرُجُ تَدْرُجًا عَنْ مَرَدَّةٍ إِلَيْكُمْ وَتَدْرُجُ عَنْ مَرَدَّةٍ إِلَيْكُمْ وَتَدْرُجُ
تَكُونُ عَنْ وَجُودٍ غَيْرِ مَرَدَّةٍ مَطَالِبِي كَمَا يُعْرَفُ عَنْ جِلَالَتِهَا إِنْهَا لَا تَكُونُ إِلَّا كَمَا
وَالْفُتُورَاتُ لَا تَكُونُ إِلَّا كَمَا يُعْرَفُ عَنْ جِلَالَتِهَا إِنْهَا لَا تَكُونُ إِلَّا كَمَا
مِنْ الْفُتُورَاتِ وَغَيْرِ الْفُتُورَاتِ مِنْ غَيْرِ الْفُتُورَاتِ خَلْقًا أَوْ مَرَدَّةً وَلَا تَلْقَى إِلَّا مِنْ

يَقُولُ أَنَّهُ لَا يَسْتَعْمِلُ الْمُرْتَبِعَ إِلَّا الْفُتُورَاتِ أَوِ الْمَكْنَاتِ الْأَكْثَرُ تَدْرُجُ
غَيْرُهَا بَلْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُنْجِ صِدْقَ مَكْنٍ أَطْلَقَ اسْتِعْمَالُ الْمَكْنِ الْأَقْلَى وَبَسْمَلُ
فِي كُلِّ بَابٍ مَا يَلِيقُ بِهِ وَإِنَّمَا قَالَتْ ذَلِكَ مِنْ قَالَتْ مِنْ يُحْتَمِلُ الْأَوَّلِينَ عَلَى قَرِ
غَفْلَتِهِ الْمُنَاقِرُونَ وَمَوَانِمُ فَالْوَأْنِ الْمَطْلُوبِ الْفُتُورَاتِ يُسْتَجِيبُ فِي الْبُرْهَانِ
مِنْ الْفُتُورَاتِ وَفِي غَيْرِ الْبُرْهَانِ تَدْرُجُ مِنْ غَيْرِ الْفُتُورَاتِ وَلَمْ يَدْرُجْ
غَيْرُهَا أَوْ أَرَادَ أَنْ يَصْدَقَ مُقَدِّمَاتِ الْبُرْهَانِ فِي مَرَدَّةٍ أَوْ مَكْنًا أَوْ أَطْلَقَ
صِدْقُ مَرَدَّةٍ **وَهَبْ** الْجَمْعُ إِلَى أَنْ مُقَدِّمَاتِ الْبُرْهَانِ وَمَتَابِعُهُ لَا يَكُونُ
إِلَّا مَرَدَّةً كَمَا سَنَذَكُرُ وَهَبْ يَعْطِيهِمْ إِلَى أَنَّ الْمَكْنَاتِ الْأَكْثَرُ تَدْرُجُ أَيْضًا
فِيهَا فَاسْتَعْمَلَ الشَّيْءَ بَيَانِ حَالِ الشَّيْءِ أَوْ لَا قَرَأْتُمْ اسْتَدْلَ بِذَلِكَ عَلَى حَالِ
الْمُقَدِّمَاتِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ أَنَّ الْمَطَالِبَ فِي الْعِلْمِ كَمَا تَدْرُجُ مَرَدَّةً
فِي حَالِ الزُّرُوبِ الْبَلَدِ وَكَبُولِ الْأَعْيَانِ الْغَيْرِ الْمَتَابِعِ لِلْجَمْعِ فَتَدْرُجُ
أَيْضًا غَيْرَ مَرَدَّةٍ أَوْ مَكْنَةٍ مَرَدَّةً كَالْبُرْهَانِ لِلْمَطَالِبِ أَوْ وَجُودِيَّةً كَالْمَخُوفِ لِلْمَعْرِ
وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَكْنَةَ تَكُونُ مَرَدَّةً أَيْضًا إِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ هُوَ مَكْنًا أَوْ مَكْنًا
قَبْلَهُ وَحَيْثُ تَكُونُ الْأَمْرُكَانِ يَحْتَمِلُ لَاحِظَةً وَتَكُونُ وَجُودِيَّةً إِذَا كَانَ
الْمَطْلُوبُ هُوَ وَجُودُ الْحَكْمِ أَوْ عَدَمُهُ أَوْ وَجُودِيَّةً تَكُونُ أَمَّا الْأَكْثَرُ كَوُجُودِ الْحَيَّةِ
لِلرَّجُلِ أَوْ مَعْنَى بَرٍّ كَالْأَدَّاءِ كَالرَّجُلِ أَوْ أَقْلِيَّةً كَوُجُودِ الْأَمْرِ الزَّائِدِ لِلْأَمْرِ
وَأَقْلَى الْوُجُودِ الْأَكْثَرِ الْعَدَمِ فَهَذَا إِخْلَافٌ فِي الْأَكْثَرِ التَّامِلِ لِلْوَجِبِ التَّالِي
وَيَكُونُ الْوُجُودِيَّةُ هَذَا الْأَعْيَانِ أَمَّا الْأَكْثَرُ أَمَّا مَعْنَى الْمَطْلُوبِ الْمَطْلُوبِ
وَأَقْلَى بِالْعَيْنِ أَوْ وَجُودِيَّةً فَلَا يَكُونُ أَنَّ الْمَطْلُوبِينَ لَيْسَ بِالْوُجُودِ عَلَيْهِمَا الْمَطْلُوبِ

العلية اما ضرورية واما وجودية اكثرية وهذا يجب الاغلب ولهذا ذهب
من ذهب الى ان المبرهن لا يستعمل الا الضروريات او المتكاثرات الاكثرية
واما التخصيص فيعني ان الممكن اذا كان الامكان فيه جهة لا يجوز ولا يظن
باعتبار الوجود وكذلك المتساوي قد يكون ايضا مطابقا للمبرهن خارجيه عنها
فالطالب يجب التخصيص اذن اما ضرورية واما ممكنة واما وجودية والشيخ لا يرد
الضروريات مشاكلا لا في الجرم ووريلي وفورجيسا في البرهان ولا للمتكاثرات
لكونها باعتبارها الضروريات ويمثل في الوجوديات بحالات اقتضالات الكواكب
واقترانها فان المطلوب لا يكون امكان وجودها للكواكب بل نفس وجودها
وهي لا تدور مادام الكواكب موجودة بل يتعاقب عليها في الوجوديات
الضرورية فانه انتقل من بيان حال الطالب الى الاستدلال بها على حالت
المقدّمات وهو ان كل جنس من الطالب شخصه مقدّمات شائبة ويقدّم
يقينا فالمبرهن ينتج الضروري مما تكون جميع مقدّمات ضرورية وغير الضرورية
فما لا يكون كذلك بل يكون اما جميعها ضرورية او بعضها ضرورية وبعضها
غير ضرورية **فان قيل** الشرع حكّم بان الصغرى المطلقة او الممكنة مع الكبرى
الضرورية كما في قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق ينتج ضرورية
فلا يجوز ان يستعملها المبرهن الطالب الضرورية قلنا اما يمكننا بذلك
هناك يجب تظننا في مجرد ضرورة الغيابة واما ههنا فلما كانت المادّة
ايضا معتبرة فنقول يجب ذلك ان البرهان لا ياتى منها على الطالب
الضرورية وذلك لان وجود الضاحك للانسان لو كان هو الذي يقدّم

بكونه ناطقا فخطا لكان ايجزم عليه بالنتيجه حال نوال الضحك كاذبا فلا يكون
هذا الا فزان منجا لهذه النتيجة وايضا ليحكم بوجود الضحك لكل واحد
من الثاني لا يستفاد من الحسن فان الحسن لا يقدّم الحكم الكلّي فهو مستفاد
من الفعل والفعل لا يحكم به يقينا الا اذا استند الى علته الموجبة اياه للثبات
لكل واحد من الاشخاص وهي كونه ناطقا ويلزم من ذلك انه انما يحكم بكونه
ضاحكا بهذا الحكم بكونه ناطقا فلا يكون هذا الا فزان على هذه النتيجة
فزان واما ان لكونه ضاحكا على اخرى غير كونه ناطقا وكان الحكم في الشرع
على كل انسان بانه ضاحك يقينا بالنتيجه الى تلك العلة كانت النتيجة
باعتبارها قايضية قولنا كل انسان فله طبيعة ماضية على كونه ضاحكا في
بعض الافان فكانت حينئذ ضرورية لا وجودية فاذا غير الضرورية من جهة
ما هي غير ضرورية لا تنتج ضرورية في البرهان اما الضرورية في انتاج غير الضرورية
فلا يترد لان النتيجة تتبع الحسن المقدّمين كما في قاهر من جميع ذلك ان
القياسات والمطالب البرهانية قد تكون ضرورية وقد تكون غير ضرورية من
المتكاثرات والوجوديات باضافتها ومقدّمات ذلك فارد ان يتفعل بالرد على
الطالعين فيه فذاك ولا تلغى الى من يقول انه لا يستعمل المبرهن الى
قوله صدق ضروري ذكر المعلم الاول ان البرهان قاس مؤلف من مقدّمات
يقينية المطلوب يقيني وفقر اليقيني بما يكون الحكم فيه ضروريا لا يترد
فغير اكثر من ما خرج عنه من ذلك ان المبرهن لا يستعمل الا المقدّمات
الضرورية كما مر ذكره لما صادفوا احجاب العلوم الطبيعية وكما انها تستحق

ذكر أقسام البرهان وأقسامه بنسب بالترتيب في الشرح المذكورين وذلك
لأن الحمل على جميع الأشخاص هو حصر القضية وكونه في جميع الأوليات
مستدبر في ضرورة الحكم المذكور وكونه أوليا مستدبر في ثوبه وإياها بالمتن
التالي على بن الوليد قوله **وأما في المطالب فإن البيانات الموقوفة لا يطلب**
البينة وقد عرفت ذلك وعرفت خطأ من خالف فيه وإنا نطلب البيانات
بالمعنى الأول فذكر في التبع الأول أن الشيء يستحيل أن يمثل معناه
في الذين خالفوا عن مثل ما هو ذاتي مقوم له وبين من ذلك استحالة المعرفة
التي مع الحمل بمقوماته فاذن لا يكون المقوم مطلوباً البتة والخالفون في ذلك
مما أقل الظاهر من الجدلين فانهم يذهبون إلى أن الجفن بحث أن يثبت أولاً
وجود الموضوع وثانياً كونه وإياها في جواب ما هو ليحقق جنسها وقد ظهر
بما مر خطأ من المطالب البرهانية هي الأعراس الذاتية المذكورة فإن قيل
الشيء كونه النفس أو الصورة جوهر أحد المطالب العلمية مع أن الجوهر جنسها
وأيضا فانكم تقولون للجسم محمول على الإنسان لأنه محمول على الحيوان وهذا
يأن الحمل ذاتي الإنسان عليه الجيب عن الأول بأن النفس إنما عرفت
في أول الأمر لأن حيث ما هيها بل من حيث أنها هي ما يعرف في الجسم
ومع ذلك عنها أثره والجوهر المطلوب إتيانه لهذا المقوم ليس بجنس له من حيث
هو هذا المقوم بل هو جنس للماهية المتناهية بالنفس التي لا تحصيل في العقل
الأبعد العلم بجوهرها وكذلك القول في الصورة وما يجري مجراها من الثبات
بأن المطلوب ليس هو إثبات الجسم للإنسان بل هو البينة لثبوته ولما تلوح

العلمية عند إحصاء الحيوان مستطاب بينهما بالبال وإذا ثبت أن المطلوب
لا يكون ذاتياً مقوماً فقد ظهر أن محمولي المقدمتين لا يمكن أن يكونا مقومين
مباينين كما يكونان على أحد المأخذين الذين ذكرناهما في التبع الأول **أشياء**
إلى مقدمات العلوم ومقوماتها وفي بعض النسخ إشارة إلى الموضوعات
والمبادئ والمسائل في العلوم وكل واحد من العلوم شيء أو أشياء متناهية
يبحث فيه عن أحواله وأحوالها وتلك الأحوال هي الأعراس الذاتية له
ويستحق الشيء موضوع ذلك العلم مثل المقادير الهندسة موضوع العلم
هو الذي يبحث فيه ذلك العلم عن أحواله والتي الواحد قد يكون موضوعاً
لعلم إمام على الأوليات كالمقدور للحساب وأما على الأوليات بل من جهة ما
له عارض إما ذاتي له كالجسم الطبيعي من حيث يتغير للعلم الطبيعي أو غير
كالكرة النيرة كعلمها وأشياء الكثرة قد تكون موضوعات لعلم واحد بل
أن تكون متناهية ووجه التناسب أن تشارك إما في ذاتي كالحط والتلح
والجسم إذا جعلت موضوعات للهندسة فإنها تشارك في الجفن أعني الكثرة
المفصل القار ذات وأما في غير من كبد الإنسان وأجزاءه وأحواله
والأدوية والأغذية وما يشاكلها إذا جعلت جميعها موضوعات لعلم الطب
فإنها تشارك في كونها موضوعات إلى الصفة التي هي الغاية في ذلك العلم
وأما في هذا الشيء أو الأشياء موضوع العلم لأن موضوعات جميعها
ذلك العلم تكون ناجية إليه بأن تكون موقوفة كما يقال اليد لا تخرج
أوقد أو يكون جزئاً من كماله كالثقل قد أوجز أمته كما يقال في

الطبيعي الصورة فنسب بدلا أو عرنا ذائلا كما قال الفيلسوف إنا أول
أمر كذا وإنما بحث في العلم عن أحوال وتوابع العلم أي عن أغراضه الدائبة
التي ترزكها في التبع الأول في جملة جميع مسائل العلم التي يكون إتيانها
للمتطلبات هو المطالب فيه **قول** ولكل علم مبادئ وسائل فالمبادئ
هي الحدود والمقدّمات التي منها تولد قياساته وهذه المقدمات إما واجبة
القبول وإما مستلزة على سبيل حسن الظن بالعلم فيدرج في العلم وإما مستلزة
في الوقت إلى أن يبين وفيه فنسب المعلوم تشكك فيها وإما الحدود فكل الحد
التي تورد في نوع الصناعة وأجزائه وجزئياته إن كانت معدود أغراضها الدائبة
وهذه أيضا فيدرج في العلوية وقد يجمع المصنفات على سبيل حسن الظن فيكون
في اسم الوضع فتسحق أو ضاها لكن الكلمات منها تخفى باسم الأمثل الموضع
والكلمات على الوجه الثاني تسحق مضادات وإذا كان يعلم ما أمثل هو
فلا بد من تقديرها وتقدير العلم بها وإما الواجب قولها فنسب تقديرها استغناء
لكنها بما خصصت بالصناعة وسدّت في جملة المقدمات وكل أمثل موضع
في علم فإن البرهان عليه في علم آخر **المبادئ** هي الأشياء التي تسبق العلم
عليها وهي إما ضرورات وإما صدقات والقصورات هي حدود الأشياء فيشكل
في ذلك العلم وهي إما ممنوعة العلم كقولنا في الطبيعي للعلم هو الجوهر
الغالب للأبدان الثلاثة وإما جزئية منه كقولنا الهوي هو الجوهر الذي من ثابته
القبول قطعي وإما جزئية تحته كقولنا للعلم البسيط هو الذي لا يتألف من اجزاء
مختلفة الصورة وإما عرني ذائلا كقولنا المركز كالمبدأ أول لما بالوقوف من

هوي القوي وهذه الأشياء تنقسم إلى ما يكون التصديق بوجوده مستقدا على العلم
وهو الممنوع وما يدخل فيه وإلى ما يكون التصديق بوجوده إنما يحصل في العلم
نفسه وهو ما عداها كالأغراض الدائبة فيدرج القسم الأول حدود يجب
الماهيات ويحدود القسم الثاني إذا مودعها كانت حدودا يجب الاستغناء
ويمكن أن يندرج التصديق بالوجود حدودا يجب الماهيات وإما التصديق
في المقدمات التي منها تولد قياسات العلم وتنقسم إلى ستة يجب قولها
وتسحق الغضائيا المتعارفة وهي المبادئ على الإطلاق وإلى غير ستة يجب قولها
ليست عليها ومن شأنها أن تسبق في علم آخر وهي مبادئ بالقياس إلى القدر
المتبني عليها ومثائل بالقياس إلى العلم الآخر وهذا إن كان تسليمها مع مساهمة
وعلى سبيل حسن الظن بالعلم يتم أمور لا موصوفة وإن كانت مع اشتراك
وتشكك فيها يتم مضادات وقد تكون المقدمات الواحدة أملا موصوفا
عند شخص ومضادة عند آخر وتسحق الحدود والواجب تسليمها معا أو ما عدا
وهي قد تقع في إفناج العلوية كما في الهندسة وقد تخطئ بتأنيها كما في
الطبيعية ولا بد من تقديرها على الجزء المحتاج إليها من العلم إذا كانت مخلوطة
بالمثالب وتقدير العلم بها أولى ويمكن أن يفهم من ظاهر كلام الشيخ أن الحدود
والأمور الموصوفة هي التي يندرج بها دون المضادات لإلزامه خبر ما بذلك
فليح أن حكم الثلاثة في التصديق واحد وإما الواجب قولها فنسب تقديرها
استغناء لظهور ما وهي تنقسم إلى عامر يستعمل في جميع العلم كقولنا الشيء
الواحد يكون إما تابعا أو منفيا وإلى خاص بعضها كقولنا الأشياء المتساوية

لشي واحد متساو ببر فاته يستعمل في البراهين لا غير المودد من ذلك في
 وارجح القول يجب ان يخص بالعلم والا فالقديريه فيجب والتخصيص يكون
 بالجزئين جميعا كما يقال في الهندسة المقدار اما مشترك واما بيان فخص
 الموضع الذي هو الشيء بالمقدار والمعمول الذي هو المثلث والمثلثي بالمشارك
 والبيان بهذا التخصيص بيان في الحقيقة العامة خاصة بالهندسة وما يجر
 لان تعدد في مقدورها وانما هو يكون بالموضع ويحد كما يقال المقدار المتساوية
 المقدار واحد متساو ببر يخص الموضع الذي هو الاشياء بالمقادير ويصير الجوانب
 ايضا متحصصا بتخصيصه فان المتساوية المقدار غير المتساوية المقدار في هذه هي
 المتبادر في المسائل في التي يشتمل العلم عليها وتبين فيه وهي مطالبه
والفصل الثاني في كفاك والتدقيقات اما واجبه القول ونسبي ذلك
 مع الحدود او ما عا منها سلمه على سبيل حسن الظن بالعلم وهي متبادر في العلم
 وهي التي نسبي مقادير ومنها سلمه في الوقت الى ان تبين في موضع آخر
 وفيه من المتعلم فيه شك فتر ان تلك القضايا ان كانت اعم من موضع افتنا
 وجب تحصيلها به وان كانت غير متينة بذاتها وجب بيانها في علم آخر **اول**
 في هذا الكلام خط كبير فان واجبه القول لا نسبي او ما عا والمسلمه على
 سبيل حسن الظن لا نسبي مقادير وجميع هذه القضايا لا تخص بل الواجب
 قولها ذلك عند التدقيق بها لا غير فاما ان لم يتدبرها فانها ليد ومن حجا
 تستعمل في كثير من المواضع على عمومها من غير تخصيص ولا ادري كيف وقع هذا
 منه فليعلم من التالعين والله اعلم **اشارة في نقل البراهين وتسايب العلوم**

اعلم انه اذا كان موضوع علم ما اعم من موضوع علم آخر اما على وجه التحقيق
 وهو ان يكون احدهما وهو الاخر جنسا للاخر واما على ان يكون الموضوع في
 احدهما فداخذ مطلقا وفي الاخر مقيدا بجا للخاصية فان العامة قد يكون
 بان ينسب الاخر موضوعا تحت الاخر مثال الاول علم الجسام تحت
 علم الهندسة ومثال الثاني علم الاكر المتحرك تحت علم الاكر وقد يجمع الوجهان
 في واحد فيكون اولي بانهم الموضوع تحت مثل علم المناظر تحت علم الهندسة
 ونما كان موضوع علم ما مبينا لموضوع علم آخر لكنه ينظر فيه من حيث اعراض
 خاصة بموضوع ذلك العلم فيكون ايضا موضوعا تحت مثل الموضوعي تحت
علم الحساب العلوم تناسب وتماثلت بحسب موضوعاتها فلا يخلو اما
 ان يكون بين موضوعاتها عموم وخصوص او لا يكون فان كان فاما ان يكون
 على وجه التحقيق او لا يكون والذي على وجه التحقيق هو الذي يكون العلوم الخمس
 بايز ذاتي وهو ان يكون العام جنسا للخاص كالمقدار والعلوم الثلثي الذين
 احدهما موضوع الهندسة والثاني موضوع الجسام والعلوم الخامس الذي
 يكون بين هذه الثلاثة يكون تحت العام وجزا منه والذي ليس على وجه التحقيق
 هو الذي يكون العلوم والخصوص بانهم عرضي ويتقسم الى ما يكون الموضوع فيها
 شيئا واحدا لكن وضع ذلك الثاني في العام مطلقا وفي الخامس مقيدا بجا لل
 خاصة كاللاكر مطلقا ومقيد بالمتحرك الذين هما موضوعا علمان والي ما يكون
 الموضوع فيهما شيئين ولكن موضوع العام عرضي عام لموضوع الخامس كالموجود
 والمقدار الذين احدهما موضوع الفلسفة الاولى والثاني موضوع الهندسة

والعلم الخامس الذي يكون على مدين الوجهين يكون تحت العلم العام ولكنه
لا يكون جزءا منه وقد يجمع الوجهان اي الذي يحجب التحقيق والذي ليس
بحسبه في واحد فيكون الخامس بالوجهين اولى بان يطلن عليه انه موضوع تحت
العام من الخامس باحد الوجهين وهو مثل علم المناظر فان موضوعه تحت موضوع
علم الهندسة بالوجهين وذلك لان موضوعه الخطوط المفروضة في سطح
مخروط القوس المتصل بالبر بالخطوط المفروضة في سطح مخروط ما هي نوع من
المفاهيم ولذلك يكون العلم الباحث عنها تحت الهندسة وجزءا منها وهي
مطلقة اعم منها وهي مقيدة بالتوا المتصل بالبر فالعلم الباحث عنها مع القيد
يكون داخل تحت الاول ولا يكون جزءا منه فاذن علم المناظر داخل بالمعنى الثاني
تحت ما هو داخل بالمعنى الاول تحت الهندسة فوالى بالدخول بما يكون
دخوله باحد المعنيين وجنيد يكون اسم الموضوع بحث انما يصح بالشكك
على الذي بمعنىين وعلى الذي بمعنى واحد واما اذا لم يكن بين الموضوعات عموم وخصوص
فاما ان يكون الموضوع شيئا واحدا او يختلف تحت مدين مختلفين كاجزاء العلم
فانها من تحت الشكل موضوعة للشيء ومن تحت الطبيعة موضوعة للسماء والارض
من الطبيعي ولذلك فليقتض انما يجمع المتماثل فيهما بالموضوع والحوادث
واختلافها بالبراهين كالقول بان الارض مستديرة وهي تنفي وسط السماء فاما
فاما ان لا يكون الموضوع شيئا واحدا بل يكون شيئين مختلفين ولا يخلو اما ان يكون
بينهما تشابه في البعض ولا يكون فان كان هو ككل القلب والاختلاف في قات
لوضوعيهما اشراكا في البحث عن القوي الالمانية لكن عن جهتين مختلفتين

ولذلك يقع لبعض متواليها اتحاد في الموضوع وان لم يكن بينهما تشابه فاما
ان يكونا معا تحت ثالث فيكون العلمان متساويين في الرتبة كالمندسة
والجساب واما ان لا يكونا كذلك ولا يخلو اما ان يوضع احدهما متساويا
لاخر من ذاتية تخلف بالآخر ولا يوضع فان وضع فيكون العلم الباحث عنه
من تحت بحث عن تلك الاخر من موضوعا تحت العلم الباحث عن الآخر
وذلك كالموسيقى والنجاب فان موضوع الموسيقى هو النغم من تحت
يعرض لها التاليف والبحث عن النغم المطلقة يكون جزءا من العلم الطبيعي
لكنه بحث في الموسيقى عنها من حيث يعرض لها ثبوت عديدة متضمنة للتاليف
وكان من حق تلك الثبوت اذا كانت مجردة ان يبحث عنها في علم للجساب فذلك
مما يخلو هذا البحث تحت لجساب دون الطبيعي واما ان لم يكن احدا للموضوعين
متساويا لاخر من الاخر فالباحث عنهما علمان متساويان مطلقا كالطبيعي والنجاب
وقد حصل من هذا البحث ان كون علم تحت آخر انما يكون على اربعة وجوه ايد
ان يكون موضوع العلم جينا للموضوع التامل وتامنا ان يكون موضوعهما واحد
لكنه في احدهما وضع مطلقا وفي الاخر مقيدا فاما ان يكون موضوع العلم
عرضيا تاما للموضوع التامل وتامنا ان يكون البحث عن موضوع التامل من تحت
افرن به اعراس موضوع العلم والتلخ قد ذكر من هذه الاربعة ثلثة في هذا
الموضع قلنا واكن الاصول الموضوعية في العلم الجزئي الموضوع تحت غيره
انما يصح في العلم الكلبي الموضوع فوق على ان كثيرا ما يصح بما في العلم الكلبي
القولاني في العلم الجزئي التفلاني العلم التفلاني يسمى جزيا بالبناء

إلى العرفاني والعرفاني كلياً بالحيثيات إليه ولكن المبادئ الغير البتة للزني إنما
يكون مسائل العلم الكلي يبين فيه وذلك كقولنا الجسم مؤلف من ميوبي ووز
والعقل أربعة فانهما من مبادئ الطبيعي ومن مسائل الفلسفة الأولى وقد
يكون بالهكس من ذلك فان امتناع ما ينف الجسم من اجزاء لا يخرج من مسأله من
الطبيعي ومبدأ في العلم لا يثبت الميوبي على انه أصل ممتنع هناك وظ
في هذا الموضع ان لا تكون المسألة في التفلاقي بينة على ما بين بها في التفلاقي
لئلا يصير البيان دواقيل **وقدما كان علم فوق علم ويحت علم في شيء إلى العلم**
الذي من موهبة الوجود من حيث هو موجود ويحت عن لواجه الذاتية وهو العلم
المنشئ فلسفة أولى العلم الذي يكون فوق علم ويحت علم كالطبيعي الذي
هو فوق البت ويحت الفلسفة الأولى والنسب بينهما مختلف على الوجوه
المذكورة فالطب عند من يكون موهبة بدن الانسان من حيث يعجز ويمن
يكون تحت علم الحيوان من الطبيعي بثلاثة اوجه من الاربعة المذكورة هي الاولى
والثاني والرابع وذلك لان بدن الانسان نوع من الحيوان وقد اخذ في الطب
مقتداً بعينه وانما يتطرق فيه من حيث يحد بعض الاعراض الذاتية للحيوان
وعلم الحيوان يكون تحت الطبيعى بالوجه الاول ولذلك يحد في اجزائه
والطبيعي تحت الفلسفة الاولى بالوجه الثالث الذي لم يصح به الترخ
واذ لا يحد اعراض الوجود الذي هو ممتنع الفلسفة الاولى فلا يعلم اعلى منها
ويحت فيها من الاعراض الذاتية للوجود من حيث هو موجود وهي كالأجساد
والكبر والقدير والحدث وفيها ما تحت وهو ان هذا العقل من جرم

بفعل البراهين ولم يذكر فيه فعل البرهان والفصل الذي قبله من جرم في بعض
التسخ بتناسيب العلوم وليس فيه ذكر تناسيب العلوم **اشارة الى الفاضل**
التاريخ ترجمهما على هذا الرواية ولم يذكر الوجه في ذلك **قاول** استخ
الروايات ما اوردناه اعني ترجمتهما مائة والفعل البرهان مبعثان احدهما
ان يكون علم منسباً على أصل موضوع يبين في علم آخر فيكون البرهان الذي يبين
به ذلك الأصل منقول لا من علمه الى العلم الاول المنسب عليه حتى يتم ذلك
العلم به والثاني ان تكون المسألة من علم ما والبرهان عليه انما يكون بشي من جهة
ان يكون في علم آخر وانما فعل من ذلك العلم الى هذا العلم لبيان تلك المسألة
لمنايل للتأمل والموسيقى فان من حق براهينهما ان يكون بعينها من علمي الهندسة
والحساب وذلك لان تلك المسائل لو جردت عن نور المعروض عن الغير لكادت
بينها مسائل من العلمين المذكورين وبذلك لا فرقان لتغير احوالها فذلك
فعل البراهين من مواضعها اليها وهو التبع بعينه لكون الموشى تحت
الغيب دون الطبيعي وانتم الفصل بهذا المعنى الثاني اي منه بالذي قبله
الا ان اشتمال الفصل على المعنى الاول الكرمه على الثاني **اشارة الى**
برهان لمرور برهان ان ان الحد الأول ان كان هو السبب في نفس الامر لو
الحكم وهو نسبة اجزاء النتيجة بعضها الى بعض كان البرهان برهان لولا انه
يعطى السبب في التصديقي بالحكم ويعطى السبب في وجود الحكم فهو مطلقاً
يعطى السبب وان لم يكن كذلك بل كان سبباً للتصديقي فقط فاعطى اللية
في التصديقي ولم يعط اللية في الوجه هو المنشئ برهان ان لانه دال على

إِنَّهُ أَحْكَمُ فِي نَفْسِهِ مِنْ لَيْسَ فِي نَفْسِهِ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مُطْبِقًا فِي بَرهَانٍ إِنْ
مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِعِلَّةٍ لِنِسْبَةِ حُدُوثِ النَّجْةِ مُوَعَّلًا لِنِسْبَةِ حُدُوثِ النَّجْةِ لَكِنَّهُ
أَعْرِفَ عِنْدَنَا بِسَبَبٍ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ إِنْ كَانَ كُوفٌ قَرِيبٌ فَلَا مَنُوسُطَ
بَيْنَ الشَّيْءِ وَالشَّيْءِ لَكِنَّ الْكُوفَ الْغَيْرِيَّ مَوْجُودًا إِذْ الْأَوَّلُ مُوَسَّطَةٌ وَاعْلَمْ
أَنَّ الْأَوَّلَ سُبْنَاءً كَالْحَدِّ الْأَوَّلِ مُطْبِقًا مَذْبُوحًا التَّوَسُّطَ بِالْكَوْفِ الَّذِي مُوَعَّلًا
التَّوَسُّطَ وَالَّذِي هُوَ بَرهَانٌ لِرَأْيِ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ بِالْعَكْسِ فَيَبِينُ الْكُوفُ سَبَابَ
تَوَسُّطِ الْأَوَّلِ وَأَنَّ يُمْكِنُ أَنْ نَعْبَسَ قِيَاسًا جَدِيدًا مِنَ الْفِيلِ بِجَدِيدٍ مُشْتَرِكٍ
وَلَيْكُنْ أَحَدُ الْأَوَّلِ مَحْمُولًا وَاحِدًا مِنَ الْأَوَّلِ فَشِعْرَةٌ غَارِزَةٌ مَخْتَصَةٌ وَحُجَّتُ
وَالْمَعْلُومُ مِنْهَا لِلْفَيْضِ بِهَذَا الْحَدِّ الْأَوَّلِ مُطْبِقًا فِي بَرهَانٍ لَا يَدُورُ وَأَنْ يَكُونَ عِلَّةً
لِحُصُولِ الْغَيْثِ فِي أَحْكَمِ الَّذِي هُوَ الْمَطْلُوبُ فِي الْعَمَلِ وَالْأَوَّلُ يُمْكِنُ الْبَرهَانُ رَهْمًا
عَلَى ذَلِكَ الْمَطْلُوبِ هَذَا خَلَفْتُ ثُمَّ أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَمَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ ذَلِكَ عِلَّةً أَيْضًا
لِوُجُودِ ذَلِكَ الْحَكْمِ فِي الْحَاجِجِ أَوْ لَا يَكُونُ فَإِنْ كَانَ فَالْبَرهَانُ هُوَ الْمُسْتَقْبَلُ بَرهَانٌ لِرَأْيِ
فَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُسْتَقْبَلُ بَرهَانٌ إِنْ هُوَ لَا يَخْلُو أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُطْبِقًا فِيهِ مَعْلُومًا لِوُجُودِ
أَحْكَمِ فِي الْحَاجِجِ أَوْ لَا يَكُونُ فَلَا يَكُونُ يَسْبِقُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْغَيْثَ لَا يَحْتَجُّ بِأَيِّهِ وَالْأَوَّلُ
يُشَارِكُ بَرهَانٌ لِرَأْيِ فِي الْحُدُودِ وَنَحْنُ لَنَأْنِ فِي مَنَعِ الْأَوَّلِ مُطْبِقًا وَالْأَوَّلُ فِي النَّجْةِ
وَأَيُّ الْبَرهَانِ بِأَيِّ الْبَرهَانِ هُوَ بَرهَانٌ لِرَأْيِ لِأَنَّهُ مُطْبِقٌ لِلْسَّبَبِ فِي الْوُجُودِ وَالْعَمَلِ
وَالْعِلْمُ الْيَقِينِيُّ بِأَنَّهُ سَبَبٌ خَارِجٌ عَنِ أَجْزَاءِ الْغَيْبَةِ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا بِهِ كَمَا ذَكَرْنَا
فَعَدْنَا أَهْلَ الْأَوَّلِ فِي الْوُجُودِ وَالْعَمَلِ جَمِيعًا مِنَ النَّجْةِ وَأَمَّا بَرهَانٌ إِنْ فَلَا يُمْكِنُ
السَّبَبُ إِلَّا فِي الْعَمَلِ مُطْبِقًا وَالْعِلْمُ الْيَقِينِيُّ يَحْتَمِلُ بِهِ إِذَا كَانَ السَّبَبُ فِي الْعَمَلِ

مُسْتَدًّا إِلَى سَبَبٍ فِي الْوُجُودِ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ غَيْرَ مَذْكُورٍ فِي الْبَرهَانِ وَالْوَاقِعُ
فِي الْبَرهَانِ يَكُونُ سَبَبًا فِي الْعَمَلِ مُطْبِقًا يَكُونُ الْبَرهَانُ بِهِ بَرهَانٌ إِنْ وَجَدْنَا
هَذَا الْبَرهَانُ أَهْلًا فِي الْعَمَلِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْرِفَ عِنْدَنَا وَلَيْسَ أَهْلًا فِي الْعَمَلِ
وَأَمَّا عَرَفْنَا بِهَذَا وَإِنْ لَانَ الْإِلَهَ هِيَ الْعِلَّةُ وَالْإِلَهَ هِيَ الثَّبُوتُ وَبَرهَانٌ لِرَأْيِ
يُمْكِنُ عِلَّةً أَحْكَمَ عَلَى الْأَوَّلِ وَبَرهَانٌ إِنْ لَا يُمْكِنُ عَلَيْهِ فِي الْوُجُودِ لَكِنَّهُ مُطْبِقٌ
بُيُوتُهُ فِي الْعَمَلِ وَالشَّيْءِ أَوْ دَرَجَاتٍ أَيْنَ أَحَدُهُمَا اسْتِثْنَانِي وَالْآخَرُ أَهْلًا
حَسْبِي يُمْكِنُ أَنْ يُمَثَّلَ بَهَا فِي بَرهَانٍ لِرَأْيِ الدَّلِيلِ بِاخْتِلَافٍ لَوْ مَنَعَ أَمَّا الْأَوَّلُ
وَهُوَ التَّمَثُّلُ بِالْحُسُوفِ وَتَوَسُّطُ الْأَوَّلِ مِنْ قِطَاعٍ مَشْهُورٍ وَأَمَّا الْأَوَّلُ فِي غَيْرِهِ
نَظَرًا لِأَنَّ الْمَرَادَ مِنْ حُسْنِ الْغَيْبِ كَانَ هُوَ الْحَرَارَةُ الْغَرِيبَةُ الْغَائِثَةُ فِي الْأَوَّلِ
أَيُّ تَغَارُفٍ وَتَعَوُّدٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ وَاحِدَةٍ عَلَى هُوَ الْمَعَارِفُ فَلَيْسَتْ هِيَ
عِلَّةً لِلْفَيْضِ بَلْ هِيَ مَعْلُومَةٌ لِأَنَّ وَاحِدَةً وَهِيَ السَّغَرَةُ لِلْمَعْنَةِ خَارِجُ الْعَرَفِ
وَحَيْثُ يَكُونُ الْبَرهَانُ مِنَ الْحُدُودِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْكِتَابِ مِنْ بَرهَانٍ إِنْ
غَيْرَ الدَّلِيلِ فَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ مِنْ حُسْنِ الْغَيْبِ هِيَ السَّغَرَةُ الْمَعْنَةُ خَارِجُ الْعَرَفِ
عَلَى وَجْهِ تَسْبِيَةِ الْعِلَّةِ بِمَعْلُومَاتِ الْحَاجِجِ كَانَ الْمَثَالُ صَحِيحًا وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا
لِلْمَعَارِفِ مِنَ الْعِبَانَةِ قَوْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا سَوَاءَ قَوْلُكَ إِنْ الْأَوَّلُ مُطْبِقٌ عِلَّةً لِوُجُودِ
الْأَوَّلِ مُطْبِقًا أَوْ مَعْلُومًا لَهُ مُطْبِقًا وَقَوْلُكَ أَنَّهُ عِلَّةٌ أَوْ مَعْلُومًا لِوُجُودِ الْأَوَّلِ فِي
الْأَوَّلِ هَذَا أَمَّا يَصِفُونَ عَنْهُ بَلْ يَحِبُّ أَنْ يَقُولَ أَنْ كَثِيرًا مَا يَكُونُ الْأَوَّلُ مُطْبِقًا
لِلْأَوَّلِ لَكِنَّهُ عِلَّةٌ لِوُجُودِ الْأَوَّلِ فِي الْأَوَّلِ هَذَا أَمَّا يَصِفُونَ عَنْهُ بَلْ يَحِبُّ أَنْ يَقُولَ أَنْ كَثِيرًا مَا يَكُونُ الْأَوَّلُ مُطْبِقًا
لِلْأَوَّلِ هَذَا أَمَّا يَصِفُونَ عَنْهُ بَلْ يَحِبُّ أَنْ يَقُولَ أَنْ كَثِيرًا مَا يَكُونُ الْأَوَّلُ مُطْبِقًا

عَلَيْهِ بِرُحْمَانٍ لِرَوِّعُولٍ فِي الدَّلِيلِ لِثَانِي دُونَ الْأَوَّلِ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ
مِنَ الْمُطْفِئِينَ فَدَعَلُوا مِنْ هَذَا الْفَرْقِ فَالْتَمَحَ أَوَّلُهَا فِيهِ وَبِمَا يَرِيدُ
بَيَانًا أَنَّ الْأَوَّلَ سَطْرٌ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَعَ كَوْنِهِ عَلَى الوجودِ الْأَكْبَرِ فِي الْأَسْفَرِ مَعْلُومًا
لِلْأَكْبَرِ كَمَا أَنَّ حَرَكَةَ النَّارِ عَلَى لَوْحِهَا إِلَى هَذِهِ اللَّحْظَةِ مَعَ أَنَّهَا مَعْلُومَةٌ لِلثَّانِي
وَيَكُونُ هَذَا الْأَوَّلُ هَآنُ بَرُحْمَانٍ لِرَوِّعُولِهِ وَلَنَا الْعِلْمُ بِمَوَاقِفٍ وَلِكُلِّ مَوَاقِفٍ مَوَاقِفُ
وَأَمَّا فِي الدَّلِيلِ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ سَطْرٌ مَعَ كَوْنِهِ عَلَى الوجودِ الْأَكْبَرِ فِي الْأَسْفَرِ
عَلَى الوجودِ الْأَكْبَرِ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَقَدُّمُ الوجودِ الْأَكْبَرِ فِي الْأَسْفَرِ عَلَى الوجودِ
مُطْلَقًا وَمَوْجِبًا لِيَعْلَمَ أَنَّ عَلَى الوجودِ الْأَكْبَرِ أَنْ يَكُونَ عَلَى الوجودِ فِي الْأَسْفَرِ
فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ لَا يَكُونَ لِلْأَكْبَرِ الوجودُ إِلَّا فِي الْأَسْفَرِ كَالْمَوْضِعِ الَّذِي
لَا يُوْجَدُ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ عَلَى الوجودِ فِي الْمَوْضِعِ وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ عَلَى الْأَكْبَرِ
عَلَيْهِ إِنَّمَا وَجِدَ كَالْمَوْضِعِ الْمُنْفَعَةِ خَارِجَ الْمَوْضِعِ الْإِنِّي فِي الْمَوْضِعِ الْإِنِّي
وَجِدَتْ وَهِيَ عَلَى الوجودِ مَا فِي بَدَنِ زَيْدٍ وَأَمَّا فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ فَلَنَا هَآنُ
مُتَبَايِنَانِ إِنْ شَاءَ إِلَى الْمَطَالِبِ مِنْ أَمْتَابِ الْمَطَالِبِ مَطْلَبُ هَلِ الْإِنِّي مُوجِدٌ
مُطْلَقًا أَوْ مُوجِدٌ بِحَالٍ كَذَا وَالْمَطَالِبُ بِهِ يَطْلُبُ أَحَدٌ لَمْ يَكُنْ فِي الْإِنِّي الْمَطَالِبُ
الْعِلْمِيَّةُ تَقْسِمُ إِلَى أَمْرٍ وَفَرْجٍ وَالْأَمْرُ هُوَ الْعِلْمِيَّةُ الْإِنِّي لَا يَدْعِيهَا وَلَا يَقُولُ
غَيْرَهَا مَقَامُهَا وَتُسَمَّى بِالْأَمْتَابِ وَالْفَرْجُ هُوَ الْجَزْئِيَّةُ الْإِنِّي عَنْهَا يَدْعِي فِي بَعْضِ
الْمَقَامِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ غَيْرَهَا مَقَامُهَا فَالْأَمْتَابُ فَذَلِكَ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ هِيَ بِالْقَوْلِ
سِتَّةٌ وَهِيَ مَطْلَبُ هَلِ وَمَا وَلَمْ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَسْتَلِمْ عَلَى مَطْلَبَيْنِ وَذَلِكَ
أَنَّهَا رَيْبَةٌ وَأَمْتَابُ مَطْلَبُ الْإِنِّي الْإِنِّي الْإِنِّي لِلْقَوْلِ وَمَا وَابِي عَائِلَاتِ

لِلْقَوْلِ وَمَا هَلِ وَلَمْ يَطْلُبْ هَلِ يَسْتَلِمْ عَلَى سَطْرٍ يَكُونُ الوجودُ فِيهِ مَوْجِبًا
لِوُجُودِ هَلِ زَيْدٍ مُوجِدٌ وَعَلَى مُرَكَّبٍ يَكُونُ الوجودُ فِيهِ رَابِعَةً كَوْنًا هَلِ زَيْدٌ
مُوجِدٌ فِي الدَّارِ قُلْ لَمْ يَمَّا يَطْلُبُ مَا هُوَ الْإِنِّي وَقَدْ يَطْلُبُ بِهِ مَا هِيَ ذَاتُ
الْإِنِّي وَقَدْ يَطْلُبُ بِهِ مَا هِيَ مَعْنَى الْأَلِيمِ الْمُسْتَعْلِ ذَاتُ الْإِنِّي خَفِيفَةٌ
وَلَا يَطْلُبُ عَلَى غَيْرِ الوجودِ وَالْمُرَادُ أَنَّ الْمَطَالِبَ بِمَا الْأَوَّلُ هُوَ السَّائِلُ عَمَّا
وَحَبَابُ بِأَيِّ شَيْءٍ الْمَقُولِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ كَمَا تَقْدَرُ مَرْدُودًا وَمَنْعُ الْحَدِّ لِلْخَفِيفَةِ
فِي جَوَابِ وَرَقَانًا أَلَوْ سَوْرَ مَقَامُهَا عَلَى وَجْهِ التَّوَسُّعِ أَوْ عِنْدَ الْأَسْفَرِ
وَالْمَطَالِبُ بِمَا الثَّانِي هُوَ السَّائِلُ عَنْ مَا هِيَ مَعْنَى الْأَسْفَرِ كَوْنًا مَا الْخَلَاءُ وَأَمَّا الْمَقُولُ
عَنْ مَعْنَى الْأَسْفَرِ لَكَ التَّوَالِيدُ لَكَ يَسِيرًا غَيْرًا يَلِ هُوَ السَّائِلُ عَنْ تَفْصِيلِ مَا ذَلِكَ
عَلَيْهِ الْأَسْفَرُ لِيَعْلَمَ أَنَّ أَجِبَ بِجَمِيعِ مَا دَخَلَ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى بِالذَّاتِ وَذَلِكَ
أَلِيمٌ عَلَيْهِ بِالْمَطَالِبَةِ وَالْتَمَحُّنُ كَانَ لِلْجَوَابِ حِدًا يَحْتَاجُ الْأَلِيمُ وَإِنْ أَجِبَ بِمَا
يَسْتَلِمْ عَلَى شَيْءٍ خَارِجٍ عَنِ الْمَعْنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ بِالْإِنِّي عَلَى سَبِيلِ الْجَوَزِ كَانَ كَمَا
يَحْتَاجُ الْأَلِيمُ قُلْ لَمْ يَلْزَمُ مِنْ تَقْدِيرِ مَطْلَبُ مَا الْإِنِّي عَلَى مَطْلَبِ هَلِ الْإِنِّي إِذَا
لَمْ يَكُنْ مَا يَدْعِي عَلَيْهِ الْأَلِيمُ الْمُسْتَعْلِ حِدًا لِلْمَطْلَبِ مَعْنَى مَا وَكَيْفَ كَانَ فَإِنَّ الْمَطْلَبَ
فِيهِ شَيْءٌ الْأَلِيمُ وَفِي بَعْضِ التَّوَسُّعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَا يَدْعِي عَلَيْهِ الْأَلِيمُ الْمُسْتَعْلِ
جَزْءُ الْمَطْلَبِ مَعْنَى مَا الْمُرَادُ أَنَّ مَطْلَبَ مَا الَّذِي يَطْلُبُ تَرْجُحُ الْأَلِيمِ يَحْتَاجُ أَنْ يَنْقَلِ
مَطْلَبُ هَلِ وَيُسَمَّى جَزْءًا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَا يَدْعِي عَلَيْهِ الْأَلِيمُ الْمُسْتَعْلِ حِدًا فَتَقْدِيرُ هَذَا
الْمَطْلَبِ لِيَدْعِي عَنْ قَبْلِهَا فَإِنَّ الْمُسْتَعْلِ عَلَى مَطْلَبِي هَلِ هُوَ الَّذِي يَطْلُبُ بِهِ شَيْءٌ
أَلِيمٌ الَّذِي لَا يَمُرُّ مَدْلُولُهُ إِلَّا بِحَدِّ دُونَ الْأَخْرِ وَتَقْدِيرُ كَلَامِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَدْلُولُهُ

الاسم المستعمل في المطلب الخارج في بيان ما لا يحد من هو ما اولا الذي لا يكون
مذلولاً لمحدد من هو ما للمطلب يعني المستعمل عنه وانما كان ذلك لان مذلولك
الاسم اذا كان جذا او لمحدد انما تكون بحيث اللغات المحصلة كان المحدود ذات
محصلة واذا كان المذلول مع كونه جذا هو من هو ما كان يحصل تلك اللغات يعني
وجودها ايضا معلوما فلا يكون للسؤال هل البسطة جدي فائدة وحيد لا يكون
السؤال بما قبله **قوله** وكيف كان فان المطلوب منه شرح الاسم اي وكيف
كان الحال فان المطلوب في السؤال بلفظة ما هذه التي تقدم على طلبه كل
شرح الاسم وانما بالرواية الاخرى فيكون معناه هكذا اذا لم يكن مذلول الاسم
الذي استعمل على انه جزء للمطلب فهو ما وذلك لانما اذا قلنا ما الخلافة استعملنا
اسم الخلافة على انه جزء للمطلب وذلك لان المطلوب هو مجموع اللغتين فاحدهما
جزء للمجموع ويكون قولنا جزء للمطلب في هذه الرواية نصبا على التميز عن المستعمل
وقولنا فهو ما نصيب لانه جزء لم يكن وانما اظن ان هذه الرواية صحيحة للاول
وكلاهما صحيحان والامثل كان هكذا اذا لم يكن الاسم المستعمل جذا للمطلب
من هو ما فانه مطابق لما اردت مستغن عن التكرار التي اوردناها وذلك واضح **قوله**
فاذا ائتمر للشيء وجود مصاد ذلك بعينه جذا لانه اردنا ان كان فيه نحو معناه
ظاهرا ومثاله اذا اظن في جواب من قول ما الملك المتساوي الاملاخ انه
شكل يحيط به ثلثة خطوط متساوية كان جذا بحيث الاسم قد ايسر له الشكل
الاول من كتاب الفيلسوف مصاد قولنا الاول بعينه جذا بحيث الذات قولنا **ومنها**
مطلب اي في ويطلب به تبيين التي عما عدا وفي بعض النسخ ومنها مطلب اي

في التي وهو ايضا مما يحد في اصول المطالب ويطلب به تبيين التي عما عدا
وقد يجب عن اي بما يميز تبيينا ذاتيا وقد يجب بما يميز تبيينا عرضيا والمراد هو
الاول وقد لا يحد هذا المطلب في الاصول لان مطلب ما يعني عنه اذ جوا
يشمل على جميع البيانات مميزة كانت او غير مميزة وقد يحد فيها لانه يحد
لجوابين ما هو في حال التكرار يعني للمطلب تمييز كل واحد من مختلفات
للفارق بالافعال ولا يحد غير جدي معناه **قوله** ومنها مطلب **لما في التي**
وكانه يقال عما هو ايجاد الاو شرط اذا كان الغرض حصول التصديق بجواب هل
فقط او يقال عن ما هيمة السبب اذا كان الغرض ليس هو حصول التصديق بذلك
فقط وكيف كان بل يطلب سببه في نفس الامر ولا شك في ان هذا المطلب يحد
هل بالمرتبة بالرفع او بالانقضاء مطلب ليرطلب البلية اما في التصديق فقط
كما يقال لمرتب الكمال واحد واما في الوجود كما يقال لمرتب البلية العنق
الايجاد ومنها ثالثة وهي ان المطالب كما يكرها المكروه فلهذا فلهذا ايضا
ان يطلوها بان يحصلوا اصولها اثنين مطلبان للتصور ومطلبان للتصديق وتطويع
الباقية فيها وعلى هذا التصدير يمكن ان يطوي مطلب لمرتب مطلب ما حتى تكون
الامهات من مطلب ما هل فقط وقد اشار الشيخ الى ذلك وهو لو كانت
يسأل عما هو ايجاد الاو شرط او عن ما هيمة السبب ومطلب لمرتب المطلب هل
في المرتبة اما بالانقضاء كما يقال هل التصديق فان قيل فمر قبل لمر ما
بالرفع كما يقال لمرتب التصديق فانه يقتضي الحكم باخفاه بالرفع ويطلب البلية
فيه **قوله** ومن المطالب ايضا كيف التي وان التي وبني التي وهي مطالب

جُزْئِيَّةٌ لَيْسَتْ مِنَ الْأَمْهَاتِ بَلْ تَبْرُكُ عَنْ أَنْ يُعَدَّ فِيهَا وَيُسْتَفْنَى عَنْهَا بِطَلَبِ
 هَلِ الْمَرْكَبُ إِذَا ظُنَّ لَكَ الْكَيفُ وَالْأَيْنُ وَالْمَتَى وَلَمْ تَعْلَمْ نِسْبَتَهُ إِلَى الْمَوْضِعِ
 الْمَطْلُوبِ بِمَا لَهُ **لَمْ يَكُنْ الشَّيْخُ مُطْلَبًا كَرَمًا وَمِنْهُمَا أَيْضًا مِنَ الْجُزْئِيَّاتِ لِلشُّوْهِ**
 فِي جُزْئِيَّةٍ لِأَنَّهَا تَطْلُبُ عِلْمًا جُزْئِيَّةً بِالْعَيَانِ إِلَى الْمَطْلَبِ الْمَذْكُورِ وَلَا يُمْكِنُ فَايِدَا
 فَإِنَّ مَا لَا كَيْفِيَّةَ لَهُ مِثْلًا لَا يَسَالُ عَنْهُ بِكَيْفٍ وَلِذَلِكَ تَقُولُ عَنْ أَنْ يُعَدَّ فِي الْأَوَّلِ
 وَيُسْتَفْنَى عَنْهَا بِطَلَبِ هَلِ الْمَرْكَبُ إِذَا كَانَ لِلْمَوْلُ عَنْهُ يَعْلَمُ مَا يَأْتِيهِ مِنْهُ وَمِنْهُوَ لَا
 بِإِنْشَائِهِ إِلَى الْمَوْضِعِ فَقَالَ هَلْ نَزَلَ أَشَدُّ هَلْ مَوْضِعُ الدَّارِ هَلْ مَوْلَانِ قَوْلُهُ
 فَإِنَّ لَمْ يَعْطُنْ لَكَ لَمْ يَمُرْ ذَلِكَ الْمَطْلَبُ مَقَامَهُ هَذَا وَكَانَ مُطْلَبًا خَاصًّا بِمَا عَمِدَ
 فِيهِ نَظَرٌ لَا أَنْ مُطْلَبٌ أَيْ إِذَا عُدَّ فِي الْأَوَّلِ يَقُومُ مَقَامُهَا فَقَالَ أَيْ كَيْفِيَّةٌ
 لَهُ فِي أَيْ مَكَانٍ مَوْضِعٌ أَيْ وَقْتُ هُوَ وَجَيْدٌ لَا يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَطْلَبِ
 مُطْلَبًا خَاصًّا بِمَا عَمِدَ فَلَهَا **النَّهْجُ الْعَاشِرُ فِي الْقِيَاسَاتِ الْمُغَالِطِيَّةِ**
أَعْلَمُ أَنَّ الْقَلْبَ مُدْمِقٌ أَمَّا السَّبَبُ فِي الْقِيَاسِ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَدْعَى قِيَاسًا لَيْسَ
قِيَاسًا فِي مَوْرِدِهِ وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى مَوْضِعٍ شَكْلٍ مُنْبَجٍ أَوْ يَكُونَ قِيَاسًا فِي مَوْرِدِهِ لَكِنْ
يُنْبَجُ غَيْرَ الْمَطْلُوبِ إِذْ ذَلِكُ وَضْعٌ فِيهِ مَا لَيْسَ بِعِلَّةٍ عِلَّةً أَوْ لَا يَكُونُ قِيَاسًا بِحَسَبِ طَدِيرِ
أَيْ أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِذَا اعْتَبِرَ الْوَاجِبُ فِي مَادَّةٍ أَخْلَلَ أَمْرًا مَوْضُوعًا وَإِذَا سَلِمَ مَا فِيهِ عَلَى
الْغَيْرِ الَّذِي قِيلَ كَانَ قِيَاسًا وَلَكِنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ تَبْلِيغُهُ فَإِذَا رُفِعَ فِيهِ ذَاتُهَا أَيْ أَحْوَالُ
الْأَوْسَطِ فِي الْمَقْدَمَيْنِ وَأَحْوَالُ الْخَطَرَيْنِ فَيَمَّا مَعَ النَّيْجَةِ لَمْ يَحْتَاجْ تَبْلِيغُهُ فَلَمْ يَكُنْ
قِيَاسًا وَاجِبَ الْقَبُولِ وَإِنْ كَانَ قِيَاسًا فِي مَوْرِدِهِ وَذَلِكَ عَرَفْتُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَوَضَعُ مَا
بِعِلَّةٍ عِلَّةً مِنْ هَذَا الْبَقِيلِ وَالْمُضَادَّةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْبَقِيلِ وَذَلِكَ

إِذَا كَانَ حَدًّا مِنْ حُدُودِ الْقِيَاسِ هُمَا ائْتِمَانٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَالْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ مُغَالِطِي
 الْمَعَانِي فَإِذَا رُفِعَ فِي الْقِيَاسِ مَوْرِدُهُ ثُمَّ مَا أَشْرَأَ إِلَيْهِ مِنْ أَحْوَالِ مَادَّةٍ لَمْ يَضَعْ
 خَطَأً مِنْ قَبْلِ الْبَقِيلِ بِالْقَائِلِ وَمِنْهُ مَا لَيْسَ بِعِلَّةٍ عِلَّةً وَمِنْ الْمُضَادَّةِ عَلَى
الْمَطْلُوبِ الْأَوَّلِ الْغَلَطُ مَعَ السَّبَبِ يَرْجِعُ أَمَّا إِلَى التَّالِيَةِ الْقِيَاسِيَّةِ وَأَمَّا
إِلَى أَجْرَائِهِ الَّتِي هِيَ الْمَقْدِمَاتُ ثُمَّ الْحُدُودُ وَالشَّيْخُ بِمَا أَلْفَسَ الْأَوَّلَ فَقَالَ إِنَّ
الْقَلْبَ مُدْمِقٌ أَمَّا السَّبَبُ فِي الْقِيَاسِ وَآخِرُ الْعِلْمِ التَّالِي إِلَى أَنْ يَتِمَّ الْكَلَامُ فِي
الْعِلْمِ الْأَوَّلِ ثُمَّ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى التَّالِيَةِ فَيَكُونُ السَّبَبُ يَرْجِعُ أَمَّا إِلَى مَوْضِعِ الْقِيَاسِ
وَأَمَّا إِلَى مَادَّةٍ بِمَا أَلْفَسَ الْأَوَّلَ فَقَالَ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَدْعَى قِيَاسًا لَيْسَ قِيَاسًا
فِي مَوْرِدِهِ ثُمَّ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى الْقِيَمَةِ يَكُونُ أَمَّا يَحْتَاجُ نِسْبَةً بَعْضُ الْمَقْدِمَاتِ
إِلَى بَعْضٍ أَوْ يَحْتَاجُ نِسْبَتَهَا إِلَى النَّيْجَةِ وَالَّذِي يَكُونُ يَحْتَاجُ نِسْبَةً بَعْضُ الْمَقْدِمَاتِ
إِلَى بَعْضٍ هُوَ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى شَكْلِ وَضْعٍ مُنْبَجٍ وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَهُوَ أَنْ
لَا يَكُونَ عَلَى سَبِيلِ شَكْلِ مُنْبَجٍ وَالَّذِي يَكُونُ يَحْتَاجُ نِسْبَةً الْمَقْدِمَاتِ إِلَى النَّيْجَةِ
فَلَا يَخْطِئُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ هُوَ أَنْ الْمَقْدِمَاتُ لَمْ يَلِزْ مِنْهَا قَوْلٌ غَيْرُهَا أَوْ لَزِمَ
فَلَكِنْ الْأَوَّلُ لَيْسَ هُوَ الْمَطْلُوبُ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُضَادَّةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ وَلَمْ يَذْكُرْ
الشَّيْخُ هَهُنَا لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَرْجُحٍ فَاحْزَمُ إِلَى أَنْ يَضْرَعَ عَنْ الْقِسْمِ وَيُسْتَقْبَلُ بِشَرِّ
وَالثَّانِي هُوَ وَضْعُ مَا لَيْسَ بِعِلَّةٍ عِلَّةً لِأَنَّ وَضْعَ الْقِيَاسِ الَّذِي لَا يَنْبَغُ الْمَطْلُوبُ
لَا يَتَأَخَّرُ هُوَ وَضْعُ مَا لَيْسَ بِعِلَّةٍ لِلْمَطْلُوبِ مَكَانَ عِلَّتِهِ فَإِنَّ الْقِيَاسَ عِلَّةً لِلنَّيْجَةِ
وَالِإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ أَوْ يَكُونُ قِيَاسًا فِي مَوْرِدِهِ لَكِنَّهُ يَنْبَغُ غَيْرَ الْمَطْلُوبِ إِذَا قُدِّمَ
فِيهِ مَا لَيْسَ بِعِلَّةٍ عِلَّةً وَأَمَّا الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى مَادَّةِ الْقِيَاسِ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْقِيَاسُ

مُشْتَبِهًا عَلَى مَقْدَرِ مَا تَلَوْنِيَتْ بَحْثُ تَكُونُ مُسَلِّمًا لِمَا كَانَتْ عَلَى هَيْئَةٍ قَائِرٍ
 وَلَوْ رُفِعَتْ عَلَى هَيْئَةٍ قَائِرٍ خَرَجَتْ عَنْ أَنْ تَكُونَ مُسَلِّمَةً وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ أَوْ
 لَا يَكُونُ قِيَاسًا حَسْبَ مَادَّةِهِ إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ قِيَاسًا فِي صُورَتِهِ وَمِثَالُهُ أَنْ يَضَالَ
 كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٍ مِنْ جَيْتٍ هُوَ نَاطِقٌ وَلَا يَنْتَهِى مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ جَيْتٍ هُوَ نَاطِقٌ بِحُجُوبٍ
 وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقِيَاسَ إِنَّمَا يَنْعَقِدُ بِحَسَبِ الصُّورَةِ مِنْ هَذِهِ الْخُلُودِ أَمَّا مَعَ إِثْبَاتِ
 الْقَيْدِ الَّذِي هُوَ قَائِمٌ مِنْ جَيْتٍ هُوَ نَاطِقٌ فِي الْمَقْدَمَيْنِ جَمِيعًا أَوْ مَعَ حَذْفِهِ عَنْهُمَا
 جَمِيعًا لَكِنْ إِثْبَاتُهُ فِيهِمَا يَنْفِي كَذِبَ الْمُتَعَرِّي وَحَذْفُهُ فِيهِمَا يَنْفِي كَذِبَ الْكَبْرِيِّ
 وَإِنْ حُذِفَ عَنِ الْمُتَعَرِّي وَاتَّبِعَ فِي الْكَبْرِيِّ لِيَكُونَ صَادِقًا فِي اخْتِلَافِ صُورَةِ الْقِيَاسِ
 فَلَمْ يَكُنْ الْأَوَّلُ مُشْتَرَكًا فَالْقِيَاسُ الْمُسْتَعِدُّ مِنْهُمَا بِحَسَبِ الصُّورَةِ لَا يَكُونُ قِيَاسًا
 وَاجِبَ الْقَوْلِ بِحَسَبِ الْمَادَّةِ وَلِهَذَا كَانَ الْقَيْدُ فِي هَذَا الْقِسْمِ مِنْ جِهَةِ الْمَادَّةِ
قَوْلُهُ وَقَدْ عَرَفْتَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا إِنِّي بَيْنَ هَذَيْنِ الْقِيَاسَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ **قَوْلُهُ** وَنَحْنُ
 مَا لَيْسَ بِمِلَّةٍ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ وَالْمُسَادَرَةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ
 إِنِّي مَرَاتِعَ الْغَلَطِ فِيهِ مِنْ جِهَةِ التَّالِيفِ لَا مِنْ جِهَةِ الْمَادَّةِ فَتَرَأَى فِي بَيَانِ
 الْمُسَادَرَةِ عَلَى الْمَطْلُوبِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ حِدَانٍ مِنْ حُدُودِ الْقِيَاسِ
 إِلَى قَوْلِهِ فَالْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ مُخْتَلَفًا فِي الْمَعْنَى فَالْمُسَادَرَةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ إِنَّمَا يَنْتَلِ
 عَلَى حِدَتَيْنِ مُتَرَادِفَتَيْنِ وَلَكِنْ مِنْهُ أَنْ تَكُونَ أَحَدِي الْمَقْدَمَتَيْنِ خَالِيَةً عَنِ الْوَضْعِ
 وَالْجَمْعِ وَهِيَ الَّتِي يَجْعَلُهَا الْمَادَّةُ وَالْثَانِيَةُ هِيَ النَتِيجَةُ هَبْنَهَا فَيَكُونُ التَّالِيفُ
 عَنْ مُقَدِّمَةٍ وَاحِدَةٍ بِالْجَهْفَةِ وَيَكُونُ أَحَدِي حِدَتَيْ النَتِيجَةِ هُوَ الْأَوَّلُ وَمِثَالُهُ
 كُلُّ إِنْسَانٍ بَشَرٌ وَكُلُّ بَشَرٍ نَاطِقٌ مَثَلُ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ وَمَرَاتِعَ فِي قِيَاسٍ وَاحِدٍ هَكَذَا

يَكُونُ ظَاهِرًا غَيْرَ مُلَبِّسٍ وَلَتَقِفْ مِنْهَا هُوَ الَّذِي يَقَعُ فِي أَمْنَةٍ مَرَكِبَةٍ تَقَعُ
 بِنَاءُ النَتِيجَةِ وَالْمُقَدِّمَةِ الْمُتَّحِدَةِ بِهَا **وَالْفَاضِلُ** التَّالِيُ ذَهَبَ إِلَى أَنْ
 وَضَعَ مَا لَيْسَ بِمِلَّةٍ عَلَيْهِ وَالْمُسَادَرَةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ الْأَوَّلِ مِنْ الْأَعْلَاطِ الَّتِي تَبْلُغُ
 بِالْمَادَّةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ لَخَلْلَ فِيهِمَا لَيْسَ لَاهِمَا بِشَيْءٍ لَانِ عَلَى حَكْمٍ غَيْرِ مُسَلِّمٍ
 بَلْ لِأَنَّ الْقِيَاسَ الْمَشْتَمِلَ عَلَيْهِمَا بِنَاءً يَلْفُحُ النَتِيجَةَ أَمَّا مِنْ حُدُودِ لَيْسَ أَفَلَا
 مَرَاتِعَ لَكِنَّا غَيْرَ مَا يَحْتَاجُ وَهُوَ وَضْعُ مَا لَيْسَ بِمِلَّةٍ عَلَيْهِ أَوْ مِنْ حُدُودٍ يَحْتَاجُ لَكِنَّا
 أَفَلَا مَرَاتِعَ وَهُوَ الْمُسَادَرَةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ فَالْخَلْلُ فِيهِمَا رَاجِعٌ إِلَى الصُّورَةِ دُونَ
 الْمَادَّةِ وَلِذَلِكَ جُعِلَ مِنْ مَرَاتِعَ كِتَابِ الْقِيَاسِ هَذِهِ هِيَ أَسْبَابُ الْأَعْلَاطِ
 الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّالِيفِ الْقِيَاسِيِّ وَقَدْ تَلَمَّحَ أَنَّ أَرْبَعَةَ أَشْأَانٍ مِنْهَا يَتَعَلَّقَانِ بِقِسْمِ
 الْقِيَاسِ وَهُمَا اخْتِلَالُ الصُّورَةِ وَالْمَادَّةِ وَيَشْتَرِكَانِ فِي أَنْ لَخَلْلَ فِيهِمَا شَوْءٌ إِنَّمَا
 فَاشْتَرَاكَ يَتَعَلَّقَانِ بِحَالِ الْقِيَاسِ وَالنَتِيجَةِ مَعًا وَهُمَا وَضْعُ مَا لَيْسَ بِمِلَّةٍ عَلَيْهِ وَالْمُسَادَرَةُ
 عَلَى الْمَطْلُوبِ فَادْنِ جَمِيعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّالِيفِ الْقِيَاسِيِّ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ وَإِلَى ذَلِكَ
 أَشَارَ الشَّيْخُ بِقَوْلِهِ فَادْنِ عَنِ الْقِيَاسِ صُورَتَهُ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى مِنْ أَحْوَالِ قِيَمَتِهِ
 لَمْ يَمِضْ خَطَاءٌ مِنْ قَبْلِ الْجَمْعِ بِالتَّالِيفِ وَمِنْ وَضْعِ مَا لَيْسَ بِمِلَّةٍ عَلَيْهِ وَمِنْ الْمُسَادَرَةِ
 عَلَى الْمَطْلُوبِ الْأَوَّلِ **قَوْلُهُ** هَذَا وَمَا أَنْ لَا يَكُونَ الْغَلَطُ فِي كَوْنِ الْقِيَاسِ قِيَاسًا
وَاجِبَ الْقَوْلِ وَلَكِنْ بِسَبَبِ خِلَافِ الْمَقْدَمَاتِ مُقَدِّمَةٍ مُقَدِّمَةٍ فَإِنَّهُ قَدْ يَمِضُ الْغَلَطُ
 بِسَبَبِ إِشْرَاكِ فِي مَقْدَمٍ أَلَا تَعْلَمُ عَلَى بَسَاطَتِهَا أَوْ عَلَى تَرْكِيبِهَا عَلَى مَا قَدْ عَلِمْتَ
 وَمِنْ جُعْلِهَا بِمِثْلِ مَا قَدْ يَمِضُ بِسَبَبِ الْأَشْفَالِ مِنْ لَفْظٍ أُلْجِجَ إِلَى لَفْظٍ كُلِّ وَاحِدٍ وَبِالْعَكْسِ
 فَيُجْعَلُ مَا يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ كَأَيِّ الْكُلِّ وَمَا يَكُونُ لِلْكُلِّ كَأَيِّ الْكُلِّ وَاحِدٍ وَلَا تَنْتَ

في أن بين الكل وبين كل واحد من الأجزاء فردا وما كان الاشتغال على سبيل
فربى اللفظ بأن يكون إذا اجتمع صادا فافطن أنه إذا فرق كان صادفا مثل من
يظن أنه إذا صح أن يقول أن امرئ الفئس كان شاعرا صح أن امرئ الفئس كان
مفردا وأن امرئ الفئس الميت شاعر مفردا يحكم بأن الميت شاعر وأيضا أنه إذا صح
أن للفئسة نفع وفردا لاجتماعا صح أنها نفع وانها فردا وما كان الاشتغال على
العكس من هذا وهو أنه إذا صح أن امرئ الفئس شاعر وأنه جيد صح على الأولاد
وكيف ثبت أنه شاعر جيد أي في الشاعر به وهذا أيضا يثبت ما يكون اللفظ
فيه بسبب المعنى من وجه لكنه بشر كذا من اللفظ وهذه الحلات مناسبة للفظ
لما فرغ من بيان القسم الأول وهو أن يكون سبب اللفظ واجبا في الثاني
ختم بقوله هذا أي هذا قسم وبدا بالقسم الثاني بقوله وأما أن لا يكون اللفظ
لفظا أما هذا أخذ إلى في أول الفصل في قول اللفظ قد نفع أما بسبب في القياس
وهذا القسم هو أن يكون اللفظ ليس في المقدمات أفرادا أو في أجزائها إلى
من الحدود وتنقسم إلى ما يكون السبب لفظيا وإلى ما يكون معنويا وبدا بالقسم
الأول وهو على ما ذكرناه في شخص في ستة أقسام لأن اللفظ إما أن يكون لا يشترك
في جوهر اللفظ أو في معناه في نفسه أو في معناه اللاحقة به من خارج أو في
التركيب المحمل بعين أو في وجود التركيب وعنده فظن المركب غير مركب أو
غير المركب مركبا فاشارة إلى القسم الأول والثاني معهما الاشتراك في اللفظ
المفرد والمركب بقوله فإنه يقع اللفظ بسبب اشتراكه في مفهوم اللفظ على
بساطتها أو على تركيبها على ما علمنا في التبع الثاني فافده لذلك مثلا

وهو اشتغال المتن من أحد معني لفظة كل ما إلى الأولاد في على الجميع وعلى
كل واحد إلى الآخر وهو قوله من جعلها مثل ما يقع بسبب الاشتغال إلى قوله
ولا شك في أن بين الكل وبين كل واحد من الأجزاء فردا وهذا المثال هو
الاشتراك في اللفظ المفرد وإنما خصه بالافتراء لأنه موضع يلتبس على بعض
أهل النظر وسنحتاج إليه في النظر الخامس والفرق أن الكل يشتمل على الأجزاء
كما وكل واحد يأخذ الواحد فالواحد على سبيل البدل بشرطين أحدهما أن
لا يكون مع المأخوذ غيره والثاني أن لا يبقى واحد غير مأخوذ وأما بقوله
فدما كان الاشتغال على سبيل فربى اللفظ بأن يكون إذا اجتمع صادا فافطن
بأنه إذا فرق وفي بعض النسخ كيف فرق كان صادفا إلى قوله وانها فردا إلى القسم
الخامس وأورد له مثالين أحدهما أنا إذا ظننا كان امرئ الفئس شاعرا صح
فظن أنه صح قولنا امرئ الفئس كان قولنا امرئ الفئس شاعر وذلك لأن
المحمول في الأول هو قولنا كان شاعرا على سبيل الاجتماع فظن أنه صح حمل
كل واحد من لفظي كان وشاعر عليه على سبيل الافتراء وإنما يقع الأول
لأن لفظة كان فيها ناصية وهي جزئ المحمول والمجموع ضمنية فالله على كثر
في أن تمان المأخوذ شاعرا ولا يصح الثاني لأن أفراد لفظة كان يدل على أنها
أحدثت نامة وهي المحمول ففهمه فكانه يقول حصل امرئ الفئس ولا يصح الثاني
لأن حذف لفظة كان يدل على أنها أحدثت رابطة لادلائها الأعلى لأن
المحمول والمحمول هو الشاعر وحيد لا فرق بين قولنا كان شاعرا وبين قولنا
هو شاعر على هذا التقدير وإنما منه حصل الشاعر على امرئ الفئس الذي

لَيْسَ بِوَجُودِ الْأَنْ لَأَنَّ الْمَيْتَ لَا يُوجَدُ أَصْلًا ضَلَا عَنْ أَنْ يُوْجَدَ شَاعِرًا وَالْمَثَالُ
الْثَانِي أَنَا إِذَا قُلْنَا أَنَّ الْخَمْسَةَ نَزَجٌ وَفَزٌ وَمَحٌ فَظَنَّا أَنَّهُ يَصِحُّ قَوْلُنَا الْخَمْسَةُ
نَزَجٌ وَالْخَمْسَةُ فَزٌ عَلَى فَيَأْتِي أَنَا إِذَا قُلْنَا الْعَمَلُ جُلُوءٌ وَصَفٌ وَمَحٌ فَيَصِحُّ قَوْلُنَا
الْعَمَلُ جُلُوءٌ الْعَمَلُ صَفٌ وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ وَدَعَا كَانَ الْأَنْتِقَالُ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ هَذَا
إِلَى الْقِسْمِ الثَّامِنِ وَنَقَلَ بِأَن يَظُنُّ أَنَّهُ إِذَا قُلْنَا أَنَّ أَمْرًا أَلْفَيْتَ شَاعِرٌ جَيِّدٌ وَصَحٌّ
عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِمَا وَتَقْدِيرِ مُتَبَايِنَيْنِ يَصِحُّ أَيْضًا عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِمَا مَعًا وَصَفًا وَاسْدَادًا
فَكَانَ هَذَا أَيْضًا مُنَاسِبًا مَا يَكُونُ الْفَلْطُ فِيهِ سَبَبٌ لِمَعْنَى مِنْ وَجْهِهِ وَذَلِكَ أَنَّ
هُوَ أَغْفَالٌ تَوَاجِعُ أَجْمَلُ الَّذِي يَحْتَجُّ ذِكْرُ فِيهِ الْأَعْلَاطُ الْمَعْنَوِيَّةُ فَإِنَّ الْجَمْدَ الْمُطْلُوقَ
إِذَا جُمِلَ بِذَلِكَ الْجَمْدِ فِيهِ الشَّاعِرُ يَتَغَفَّلُ مَا يَصِحُّ أَجْمَلُ وَكَانَ كَمَلُ الْمَوْجُودِ لِلْجَمْلِ
بِذَلِكَ الْمَوْجُودِ بِالقُوَّةِ فِي مِثَالِنَا الْمَذْكُورِ لَكِنَّهُ هَهُنَا يَكُونُ بِشَرِّهِ الْفَلْطُ وَذَلِكَ
لِأَنَّ هَذَا الْفَلْطُ إِنَّمَا حَدَثَ هُوَ شَاعِرٌ جَيِّدٌ وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ أَغْفَالٍ تَوَاجِعُ أَجْمَلُ
أَنْ يَحْدُثَ مِنْ تَرْكِيبِ الْفَلْطِ يَتَقَدَّمُ قَوْلُهُ وَهَذِهِ مَثَالُهَا تَنْاسِبَةُ الْفَلْطِ إِشَارَةً
إِلَى الْأَقْسَامِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مِنَ السَّنَةِ إِلَّا أَرْبَعَةً وَسَيُشِيرُ إِلَى الثَّانِي
وَالثَّالِثِ الْبَاقِيَيْنِ بِهَا قَوْلُهُ **فَذَيِّعُ الْفَلْطِ بِسَبَبِ الْمَعْنَى التَّعْرِيفِ مِثْلَ مَا يَصِحُّ**
بِسَبَبِ إِيهَامِ الْعَكْسِ وَبِسَبَبِ اخْتِذَا مَا بِالْعَرَضِ مَكَانَ مَا بِالذَّاتِ وَبِاخْتِذَا اللَّامِ
لِلشَيْءِ مَكَانَ الْبَيْتِ وَبِاخْتِذَا مَا بِالْقُوَّةِ مَكَانَ مَا بِالْفِعْلِ وَبِاخْتِذَا تَوَاجِعِ أَجْمَلِ الْمَذْكُورَةِ
وَقَدْ عَرَفْتَ ذَلِكَ بِمُرِيدِ الْقِسْمِ الثَّانِي مِنْ الْأَعْلَاطِ الْمِيعَلِفَةِ بِأَفْرَادِ الْمَقْدَمَاتِ
وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ السَّبَبُ فِيهِ مَعْنَوِيًا قَوْلُهُ وَفَذَيِّعُ الْفَلْطِ بِسَبَبِ الْمَعْنَى عُلْفَةً
عَلَى قَوْلِهِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ الْفَلْطُ بِسَبَبِ إِشْرَاكِ فِي مَوْجُودِ الْأَعْلَاطِ وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَعْلَاطَ

الْمَعْنَوِيَّةَ لَا يَتَوَصَّرُ أَنْ يَصِحَّ فِي الْيَحْدُودِ الَّتِي هِيَ الْمَفْرَدَاتُ كَمَا مَثَلُ فِي مَعْدَدِ الْكُتَابِ
فَإِذَا هِيَ إِنَّمَا تَصِحُّ فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ يَكُونُ إِنَّمَا فِي الْقَضَايَا أَنْتَهَاهَا أَوْ يَكُونُ
بَيْنَ الْقَضَايَا وَالَّذِي بَيْنَ الْقَضَايَا هُوَ إِنَّمَا فَيَأْتِي وَإِنَّمَا غَيْرُ فَيَأْتِي وَالْوَاحِدَةُ فِي
الثَّلَاثَةِ الْفَيَأْتِي هَذِهِ مَذْكُورُهَا إِنَّمَا الَّتِي يَصِحُّ فِي الْقَضَايَا أَنْتَهَاهَا هِيَ الْمِيعَلِفَةُ
بِالْمَقْدَمَاتِ هِيَ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَذْكُرَهَا هَهُنَا وَهِيَ ثَلَاثَةٌ لَا غَيْرَ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ تَصِحُّ
إِنَّمَا بَيْنَ جُزْئَيْنِ يَصِحُّ إِحْدُهُمَا لِأَنَّ يَحْكُمُ عَلَيْهِ وَالْآخَرُ لِأَنَّ يَحْكُمُ بِهِ وَإِنَّمَا يَكُونُ
جُزْئَيْنِ لَا يَصِحُّانِ لِذَلِكَ وَالْفَلْطُ فِي الْأَوَّلِ لَا يَتَوَصَّرُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِي يَكُونُ
خَصْرٌ يَصِحُّ فَإِنَّ جُمْلَ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ يَحْكُمُ مَا بِهِ وَالْمَحْكُومُ بِهِ يَحْكُمُ مَا عَلَيْهِ وَالسَّبَبُ
فِي ذَلِكَ إِيهَامُ الْعَكْسِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يَجُوزُ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الْمَأْخُذُ فِيهَا بِدَلٍّ يَصِحُّ
لِأَنَّ يَكُونُ جُزْءًا مِنْ الْقِسْمَةِ شَيْئًا مِنْ مَعْنَاهَا أَوْ عَوَارِضِهِ أَوْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ بَلْ شَيْئًا
مُشَابِهًا لَهُ أَوْ عَلَى وَجْهِ آخَرَ غَيْرَ الْوَجْهِ الَّذِي يَحْتَاجُ وَالْأَوَّلُ هُوَ اخْتِذَا مَا بِالْعَرَضِ مَكَانَ
مَا بِالذَّاتِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَكْمَ يَتَعَلَّقُ بِالذَّاتِ بِمَا يَصِحُّ لِأَنَّ يَكُونُ جُزْءًا مِنْ الْقِسْمَةِ
وَمَا بِالْعَرَضِ بِمَعْنَاهُ وَبِإِعْوَابِهِ وَالثَّانِي هُوَ سَوَاءُ اخْتِذَا مَا بِالْعَرَضِ لِمَعْنَى فَانْ أَيْجَلُ لَا يَكُونُ
فِيهَا كَمَا يَنْبَغِي مُطْلَقًا وَقَدْ بَيَّنَّ مِنْ أَشْبَابِ الْفَلْطِ قِسْمٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْوَاقِعُ بَيْنَ
ضَتَائِلَ لَا يَنَالُ مِنْهَا قِيَّاسٌ وَهُوَ الْمَسْمُومُ بِجَمِيعِ الْمَثَابِلِ فِي مَثَلِهِ وَاحِدَةٍ وَلَمْ
يَذْكُرْ الشَّيْخُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِالْعِيَّانِ وَيَهْوِي إِلَى الشَّرْحِ فَتَقُولُ فَذَكَرَ الشَّيْخُ
فِي الْفَلْطِ الْمَعْنَوِيَّ التَّعْرِيفَ حَمْسَةَ أَشْيَاءَ الْأَوَّلُ إِيهَامُ الْعَكْسِ وَالثَّانِي اخْتِذَا
مَا بِالْعَرَضِ مَكَانَ مَا بِالذَّاتِ وَمَا الْقِسْمَانِ الْمَذْكُورَانِ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَالثَّالِثُ
اخْتِذَا لَاحِظِ الْبَيْتِ مَكَانَهُ وَهُوَ مِنْ بَابِ اخْتِذَا مَا بِالْعَرَضِ مَكَانَ مَا بِالذَّاتِ كَمَا سَمِعَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَمَا نَقِي
إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ
الْأُنْتِهَاءُ

قَالَ الشَّيْخُ هَذِهِ آيَاتُ إِلَى مَوْلَى وَنَبِيَّهَا عَلَى جَمَلٍ يَسْتَبْصِرُ بِهَا مَنْ نَشَأَ
لَهُ وَلَا يَنْفَعُ بِالْأَفْعَالِ مِنْهَا مَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ وَالْقَلْبَانِ عَلَى التَّوْفِيقِ وَأَنَا أَعِدُّ وَتَحِي
وَأَكْزِدُ الزَّائِلِينَ أَنْ يَنْتَفِعُوا بِمَا يَشْمَلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَجْزَاءُ كُلُّ الْفِتَنِ عَلَى مَنْ لَا يُوَجِّدُ فِيهِ
مَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ فِي آخِرِهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ إِنَّ هَذِهِ التَّوَعِينَ مِنَ الْحِكْمَةِ الْقَلْبِيَّةِ
أَعْنَى الطَّبِيعِيِّ وَالْإِلَهِيِّ لَا يَخْلُوانِ عَنْ إِنْجِلَافٍ شَدِيدٍ وَاشْتِبَاطٍ عَظِيمٍ إِذَا أُلْمِرُ
يُصَابِرُ الْعَمَلُ فِي مَا خِذَ مِنْهَا وَالْبَاطِلُ يَبْطُلُ بِمَا كُلُّ لَحْنٍ فِي مَبَاحِثِهَا وَلِذَلِكَ كَانَتْ
مَسَائِلُهَا مَعَارِكَ لِلْأَرْوَاحِ الْمُخَالَفَةِ وَمَسَارِمَ لِلْأَمْوَالِ الْمُتَعَابِلَةِ لَا يَرْجُو أَنْ يَطَّوَّرَ
عَلَيْهَا أَهْلُ دَهَانٍ وَلَا يَكَادُ يَصِلُحُ عَلَيْهَا نَوْحُ الْإِنْسَانِ وَالنَّاطِلُ فِيهَا يَحْتَاجُ إِلَى
مَزِيدٍ يَجْعَلُ الْعَمَلُ وَمُتَبَيِّنٍ مِنَ الذِّهْنِ وَصَفِيَّةٍ لِلْفِكْرِ وَتَدْقِيقٍ لِلنَّظَرِ وَانْفِطَاحٍ عَنْ
الشَّوَابِ الْحَسَنَةِ وَاقْتِصَالٍ بَيْنَ أَلْوَابِهَا مِنَ الْعَادَةِ فَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُ الْأَسْبَابُ مَعَارِفُهَا
فَقَدْ قَارَعَهَا عَظِيمًا وَإِلَّا فَهَذِهِ خَيْرُ مَا مَيَّسْنَا لِأَنَّ الْعَارِضَ فِيهَا مَدْفِقٌ إِلَى مَرَابِ
الْحِكْمَةِ الْخَفِيَّةِ الَّذِينَ مَرُّوا بِمِثْلِ النَّاسِ وَالْخَافِضِ بِمَا نَازَلَ فِي مَسَارِكِ الْمُتَفَلِّسَةِ
الْمُتَلَدِّينَ الَّذِينَ هُمْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقُوا وَلِذَلِكَ وَمَعَى التَّخَيُّلِ يَحْتَظُّ هَذَا الْقِسْمُ مِنْ كِتَابِهِ
كُلَّ التَّخَيُّلِ وَأَمَّا بِالْفِتَنِ بِكُلِّ الْفِتَنِ وَأَمَّا أَنَا أَنَا اللَّهُ الْأَمْرُ بَارِكٌ فِي الْبَيَانِ وَالْعِيَّةِ
عَنِ الْخَطِّ وَالْطَّيَّانِ وَاشْتَدَّ عَلَى قَلْبِي أَنْ لَا أَقَرَّ مِنْ لَذِكُمْ مَا أَعْتَدْتُ فِيهَا أَجِدُ

عَلَيْهَا مَا أَعْتَدْتُ فَإِنَّ الْقَرَّ بِغَيْرِ الرَّدِّ وَالْقَسْبُ بِغَيْرِ الْقَدِّ وَاللَّهُ الْمُشْتَبَاتُ
وَعَلَيْهِ التَّكْلَانِ **النَّظَرُ الْأَوَّلُ فِي بَحْثِهَا الْأَجْزَاءِ** قَالَ الْقَاضِي
الْبَاقِي الْقَطْرُ الْوَاحِدُ وَالنَّظَرُ صَرْفٌ مِنَ الْبَسْطِ وَأَمَّا وَاسْمُ أَبْوَابِ
الْمَطْنِ بِالْفَتْحِ وَأَبْوَابُ هَذَيْنِ الْعِلْمَيْنِ بِالْمَطْنِ لِأَنَّ الْمَطْنَ عِلْمٌ يُؤْتِلُ مِنْهُ
إِلَى تَابِئِ الْعِلْمِ فَكَانَتْ أَبْوَابُهُ أَلْفًا وَهَذَا مَعْقُودٌ بِدَلَالَتِهَا فَكَانَتْ أَلْفًا
قَالَ وَابْحُورُ بِطَلْقِ عَلَى الوجودِ لَا فِي مَوْضِعٍ وَعَلَى حَيْفَةِ النَّاسِ وَذَانِ الْجَوْهَرِ
بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ مَيَّسُورَةُ الَّتِي جُورُهَا وَبِالْمَعْنَى الثَّانِيَةِ يَحْتَوِي حَيْفَتَهُ فَالْمَعْنَى الْجَوْهَرِ
الْأَجْزَاءُ لَيْسَ مِنَ الْأَوَّلِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَا لَا تَكُونُ جَوَاهِرُ فَصِدِّ جَوَاهِرُ بَلْ هُوَ
الثَّانِي فَإِنَّ الْمَطْلُوبَ يَحْتَوِي حَيْفَتَهَا أَيْ مَذْكُورَةً مِنْ أَجْزَاءِ لَا يَخْرُجُ أَمْرٌ مِنَ الْمَادَّةِ
وَالصُّورَةِ **وَأَعْلَمُ** أَنَّ هَذَا النَّظَرَ يَشْمَلُ عَلَى مَبَاحِثَ بَعْضِهَا طَبِيعِيَّةً وَبَعْضُهَا
فَلَسَفِيَّةً وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْلَمَ الْأَوَّلَ ابْتِدَاءً فِي تَقْلِيدِهِ بِالطَّبِيعِيَّاتِ الَّتِي هِيَ أَفْزَلُ
الْأَشْيَاءِ بِالْمَعْنَى الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْمَعْنَى بِالطَّبِيعِيَّاتِ الَّتِي هِيَ أَفْزَلُهَا فِي الوجودِ وَالْقِيَّاسِ
إِلَى تَضَرُّعِ الْأَمْرِ مُدْرَجًا فِي الْعِلْمِ مِنْ مَبَادِيِ الْخُصُوصَاتِ إِلَى الْخُصُوصَاتِ
وَمِنْهَا إِلَى الْمُتَعَوَّلَاتِ وَكَانَ مَوْضِعُ الطَّبِيعِيَّاتِ لِلْقِسْمِ الطَّبِيعِيِّ الْمُنَافِقِ مِنَ
الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ صَارَتْ مَبَاحِثُ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ الَّتِي يُسَمَّى عَلَيْهَا الْعِلْمُ مُعَادَاتٍ
فِيهِ وَمَسَائِلُ مِنَ الْفَلَسَفَةِ الْأَوَّلِ وَكَانَتْ هِيَ أَيْضًا فِي الْفَلَسَفَةِ الْبَاحِثَةِ عَنْهَا
مَبْنِيَّةً عَلَى مَسَائِلِ الْخَوَاصِ طَبِيعِيَّةً كَفِي الْجَزْءِ الَّذِي لَا يَخْرُجُ وَتَابِئِ الْأَنْبَاءِ
وَالشَّيْخُ أَرَادَ أَنْ يَبْدِيَ بِالطَّبِيعِيَّاتِ أَيْضًا وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَرْفَعَ مِنْهَا هَذِهِ الْحُكْمَ
مِنْ أَجْلِ الْعِلْمَيْنِ إِلَى الْأَمْرِ الْمُتَعَبُّقَةِ لِخِدْمَةِ الْمَعْلَمِ فَلَنْ أَنْ يَصِيدَ الْأَجْزَاءَ الْمُنْتَظَّةَ

بِإِثْبَاتِ الْمَادَّةِ وَالْمُتَوَدِّدِ وَأَيُّهَا الْمَسْأَلَةُ أَوَّلًا وَلَمَّا هُتِدَ هَذَا لَمْ يَكُنْ أَنْ يُبَيَّنْ مَا يَتَّبَعُ
 ذَلِكَ الْأَيْجَابُ عَلَيْهِ مِنَ السَّائِلِ الطَّبِيعِيَّةِ قَبْلَهَا وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَ الْكَلَامَ
 بِنَجْوَى الْجَزْءِ الَّذِي لَا يَجُزِّي لِأَنَّهُ أَيْضًا مَخْلُوعٌ إِلَيْهِ مُقَابِلُ الَّذِي لَا يَتَّبَعُ عَلَى شَأْنِهِ
 فَتَقْبَلُ حَوْلَهُ أُخْرَى فَتَبَارُكُ هَذِهِ النُّقْطَةُ هَذَا السَّبَبُ مُشْتَبِهًا عَلَى مَبَاحِثِ مَخْطِئَةٍ
 مِنَ الْعَالَمِينَ وَقَبْلَ تَحْقِيقِ هَذِهِ الْمَقْصُودَةِ قَوْلُ الْجِسْمِ يُعَالُ بِالْإِشْرَافِ عَلَى
 الطَّبِيعِيِّ الْمَعْلُومِ وَجُودُهُ بِالْمَعْدُورَةِ وَهُوَ الْجَوْهَرُ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يُعَرَّفَ فِيهِ الْأَبْيَادُ
 الثَّلَاثَةُ أَغْنَى الْعَوَّلَ وَالْعَرَضَ وَالْعَقْلَ وَعَلَى الْعَقْلِيِّ وَهُوَ الْكَوْنُ الْمُفَصَّلُ الَّذِي لَهُ
 الْأَبْيَادُ الثَّلَاثَةُ وَالْمُرَادُ مِنْهَا هُوَ الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ مَوْجُوعٌ الْعِلْمِ الطَّبِيعِيِّ وَفَذَلِكَ
 الْقَائِلُ الشَّارِحُ جَدُّ الْمَذْكُورِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَالْجَوْهَرُ لَيْسَ جِنْسًا لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ
 بَيَانًا عَلَى سَائِرِ كَيْفِيَّةٍ وَأَمَّا الثَّانِي فَإِنَّ قَائِلِيَّةَ الْأَبْيَادِ لَيْسَتْ بِمُفَصَّلَةٍ لِأَنَّهَا لَوَ كَانَتْ
 وَجُودِيَّةً لَكَانَتْ عَرَضًا إِذْ هِيَ نِسْبَةٌ مَا وَلَيْزَ مِنْ كَوْنِهَا عَرَضًا إِنْ جُنِبَ عَنْهَا الْإِثْبَاتُ
 قَائِلِيَّةً أُخْرَى لَهَا وَأَيْضًا يَلِيزُ أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ مَعْنًى مَا يَمُرُّ بِهِ **وَالْجَوَابُ** عَنْ الْأَوَّلِ
 أَنَّهُ إِنَّمَا أَبْطُلَ كَوْنُ الْجَوْهَرِ جِنْسًا فِي كَيْفِيَّةٍ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْجَوْهَرُ الوجودي لَا فِي
 مَوْجُوعٍ وَأَبْطُلَ كَوْنُهُ جِنْسًا وَهُوَ لَا يَمُرُّ مِنْ لَوْنٍ إِلَى لَوْنٍ وَلَا مِنْ جَوْهَرٍ إِلَى جَوْهَرٍ وَلَا مِنْ كَوْنٍ
 إِلَى لَيْسَ لَا يَكُونُ جِنْسًا وَغَيْرَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَبْطُلَ كَوْنُ قَائِلِيَّةِ الْأَبْيَادِ مُفَصَّلًا وَمَعْنًى
 لَيْسَتْ بِمُفَصَّلَةٍ لِأَنَّهَا لَا يَحْتَاجُ عَلَى الْجِسْمِ بَلْ الْقَصْدُ هُوَ الْقَائِلُ لِلْأَبْيَادِ الْمُحْتَوَى
 عَلَى الْجِسْمِ وَهُوَ يَتَّبَعُ مَا مِنْ شَيْءٍ قَبْلَ الْأَبْيَادِ فَظَهَرَ أَنَّهُ فِي هَذَا التَّرْتِيبِ مُعَالٍ
 ثُمَّ أَفَادَ أَنَّ الْجِسْمَ يَكُونُ أَمَّا مَوْجُودًا مِنْ أَجْسَادٍ مُخْتَلِفَةٍ كَالْخِيَّوَانِ أَوْ غَيْرِ مُخْتَلِفَةٍ
 كَالْأَشْيَاءِ أَوْ مَادَّةٍ أَوْ لَا شَيْءَ فِي أَنَّهُ قَائِلٌ لِلْإِنْسَانِ فَلَا يَحْتَاجُ أَمَّا أَنْ تَكُونَ

الْأَشْيَاءُ الْمَمْلُوكَةُ بِمِثْلِهَا بِالْفِعْلِ فِيهِ أَوْ لَا تَكُونَ وَعَلَى الْقَدِيرِ قَائِلًا
 أَنْ تَكُونَ مُشْتَبِهَةً أَوْ غَيْرَ مُشْتَبِهَةٍ فَإِنَّ هَذِهِ الْخِطَابَاتُ أَرْبَعَةٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ
 لِلْجِسْمِ مَائِلَةٌ مِنْ أَجْزَاءٍ لَا يَجُزِّي مُشْتَبِهَةً وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَدْرُ مِنَ الْقَدَمِ
 وَكَثْرُ الْمُشْكَلِينَ مِنَ الْمُجَدِّدِينَ وَثَانِيًا كَوْنُ مَائِلَةٍ مِنْ أَجْزَاءٍ لَا يَجُزِّي غَيْرَ مُشْتَبِهَةٍ
 وَهُوَ مَا تَزَمَّ بِغَضِّ الْقَدَمِ مَادَّةً وَالتَّطَامُّنِ مِنْ مُشْكَلِي الْعَقْلِ لِأَنَّهَا كَوْنُهُ غَيْرُ مُشْتَبِهَةٍ
 مِنْ أَجْزَاءٍ بِالْفِعْلِ لَكِنَّهُ قَائِلٌ لِلْإِنْسَانِ مُشْتَبِهَةً وَهُوَ مَا اخْتَارَ مُحَمَّدُ الشَّهِيدُ
 فِي كِتَابِ لَهُ سَمَاءً بِالْمَنَاجِمِ وَالْبَيِّنَاتِ هَكَذَا فَكَانَ الشَّارِحُ فِي كِتَابِ الْمَوْجُوعِ
 بِالْجَوْهَرِ الْقَدِيمِ وَذَلِكَ كَوْنُهُ مَائِلَةٍ مِنْ أَجْزَاءٍ بِالْفِعْلِ لَكِنَّهُ قَائِلٌ لِلْإِنْسَانِ
 غَيْرَ مُشْتَبِهَةٍ وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمْعُ بُولِيحَكَوْ وَيُرِيدُ الشَّيْخُ أَنْ يُبَيِّنَ وَأَمَّا
 لِلْجِسْمِ الْمَوْجُوعِ فَتَبَيَّنَ الْقَوْلُ فِيهِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ **قَوْلُهُ وَهُوَ وَاشَارَةُ**
 فَكَانَ الْقَائِلُ الشَّارِحُ أَنَّ الشَّيْخَ يُرِيدُ بِالْوَهْمِ فِي هَذَا الْكِتَابِ الْمَذْهَبَ
 الْبَاطِلَ أَوَّلًا لِتَوَالِ الْبَاطِلِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَقْلَ قَدِيمًا مِنْ لَوْنٍ إِلَى لَوْنٍ
 بِمَعْنَى الْوَهْمِ أَوْ قَسْمِيَّةِ الرَّأْيِ الْبَاطِلِ بِالْوَهْمِ نِسْبَةً إِلَى السَّبَبِ بِأَسْمٍ
 السَّبَبِ عَجَانًا وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ يُسَمَّى الْقَصْدُ الْمُشْتَبِلُ عَلَى حِكْمٍ مُخْتَلِفٍ فِي إِثْبَاتِهِ
 إِلَى بَرَاهِنَ بِالْإِشْرَافِ وَالْقَصْدُ الْمُشْتَبِلُ عَلَى حِكْمٍ يَكُونُ فِي إِثْبَاتِهِ بِجَرِيدِ الْمَوْجُوعِ
 وَالْمَحْتَوَى عَنِ اللَّوْحِ أَوْ النَّظَرِ فِي سَبْعَةٍ مِنَ الْبَرَاهِنِ بِالنَّسْبَةِ وَلَمَّا أَرَادَ
 فِي هَذَا الْقَصْدِ إِبْطَالَ الرَّأْيِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ فَتَبَيَّنَ بِالْوَهْمِ
 وَعَنْ إِبْطَالِهِ بِالْإِشْرَافِ **قَوْلُهُ مِنَ الثَّانِي مَنْ يَقُولُ أَنَّ كُلَّ جِسْمٍ دُونَ مَا يَمُرُّ بِهِ**
قَوْلُهُ كُلَّ جِسْمٍ دُونَ مَا يَمُرُّ بِهِ وَالجِسْمُ هُوَ الطَّبِيعِيُّ الْمَذْكُورُ فِي الْمَقَامِ

من المواضع التي تفصل وتقتل الجسم عندها وهي مواضع باطنها عند مشي
الجزء لا يمكن أن يقتل الجسم عند غير ما قسمها بمقتل الحيوان وما هما باطنها
قوله ينقسم عندها اجزاء غير اجسام مائة منها الاجسام وتسمى تلك
الاجزاء لاقتل الاجسام لا كرا ولا قطعاً ولا وهماً وقوماً وان الواضع ينقسمها
في وسط الترتيب **يجب** الطرفين عن التماس **ذكر** الاجزاء احكاماً اربعة
اولها انها ليست باجسام والثاني ان الاجسام ثلث منها والثالث انها
لا تقتل الا منقسماً اولا والرابع ان الواضع في وسط الترتيب بها يجب طرفه
عن التماس وهذه احكام مستلزمة من احكام هذا الرأي اورد الاول منها نظراً
لذمهم والباقي مهيئاً لما يأتهم به على ما ينبغي ان يتبعه فاضوا الاوضاع
وفي الحكم الثالث اشار الى مجموع الاقسامات الممكنة وهي ثلثة وذلك
لان الاجسام اما ان قبل الاقسامات والشكل مبسوط كاشياء العلية
او مبسوط كاشياء الالته واما ان لا قبل كالفلك عند الحكماء وقدم
الاول بالكثر والثاني بالقطع والثالث بالوهم والفرق والعايد في ايراد
الفرق ان الوهم ربما يقف اشارة لا يندى على استحسان ما يسميه لغيره او
لا لا يندى على الاشارة بما لا يشافى والفرق العيني لا يقف لعلقه
بالكليات المستلزمة على المعنى والكبرى المتشابهة وغير المتشابهة والبيان عنها
في التبع مختلفة فهي بعضها هكذا الاكثر او لا قطعاً ولا وهماً وقوماً وفي بعضها
يخلف لقطعة لا من القطع وفي بعضها باطنها اثنان في الفرق والاول اثنان لانه
للمفرق بين القسم الوهمي والفرقي في موضع من الكتاب **قوله** ولا يلزم

ان الاوسط اذا كان كذلك لئلا يكون واحد من الطرفين منه شيئاً غير ما يلغاه
الاخر وانه ليس ولا واحد من الطرفين يلغاه **بأس** هذا ابتداء شروعيه
في التقص وانما اخذ من الحكم الرابع ويانه ان الاوسط يحتاج للطرفين
عن التماس لا يخلو اما ان لا يلزم في الطرفين اولاهما وان لا فاهما فاما بالاول
او لا بأس فخذ اقسام ثلثة والاول ياتي كونه حاجباً لهما واثنان ياتي
الحكم الثاني وهو ما قلنا الاجسام من هذه الاجزاء لان انا لست لا يصور
الا بعد ملافاً للاجزاء والثاني اثنان ياتي كونه حاجباً لهما عن التماس فاما
ينبغي دخلا للاجزاء وهو محال في نفسه ومناقض للحكم الثاني ومع جميع
ذلك مستلزم للطلوب كما سيأتي والثالث يقتضي الجزية والتبع لزم ذلك
القسم الاول والثاني اولاً ومما ان لا يلزم في الطرفين او يدخلهما لاث
للقسم لزم مقتضى الهم فادرا الى ذكر القسم الثالث الذي يقيد التقص بقوله
لئلا يكون واحد من الطرفين منه شيئاً غير ما يلغاه الاخر وقد ثبت بذلك فخذ
على القسم فرجع بعد ذلك الى اثبات القسم الثالث بابطال نفسه المستلزم
على القسمين المذكورين اعني الاول والثاني فكان يقينه وقا ليس كل واحد
من الطرفين يلغي من الاوسط شيئاً غير ما يلغاه الاخر وهو يصدق مع عدم الملافا
ومع الملافاً بالاس مرتك الاول لان احاطه اظهر ومخرج ربح الثالث
بقوله وانه ليس ولا واحد من الطرفين يلغاه **بأس** وانما خيره بالذكر لانه
مذهب لبعضهم كما سيأتي ذكره ولا مع ايمانه مستلزم للطلوب وانما حجج
الى اثبات القسم الثالث مع ان المناقضة قد ثبت لانه لا يريد الاقضية ان

على نفس الجسم بل يصعد إبطال هذا الرأي في مثل الأول كما لو قيل عليه أنه بل
جميع الأجزاء وإن لم يكن مبالاها ذاب **قولهم** **وأنه بحيث لا يجوز**
جوز فيه مداخله للوسط يعني **يكون مكانا أو جزءا منها أو ما شئت فسمه**
واحد لا يمكن له بدنه أن يتعد فيه **يريد** بيان حال الجسم الثاني وهو الموال
بالمداخله فسمه أو لا بايجاد المكائين أو التحيزين فاعلم أن المكان عند العالم
بالجزء غير المحيد وذلك لأن المكان عند مرقب من مفهومه لا هو في وموت
عليه الممكن كالارض للبريد لا عند مرقب من مفهومه ما يسميه الحكم ميلا
فاما الجزء فهو عند مرقب الفراغ الموقر المستقر بالتحيز الذي لو لم يشغله لك
خلا كما دخل الكوز للماء فاما عند الشيخ والجسم من الحكاة فاما واحد
وهو السطح الباطن من الجاوي للماء السطح الظاهر من الجوى فلما لم تكن
النازعة فيه مغيثة منها وكان الموقر من المكان إما الجزء المذكور فيقولوا عند
يحتاج إلى بيان إشارته إليه بقوله مكانا أو جزءا منها أو ما شئت فسمه **يريد**
يناقش في الإشارة والمعنى أن الطرف لو جاز أن يدخل الوسط فلا بد من أن
يتعد في الوسط **قولهم** **فلنفي غير ما فيه والقدر الذي ليسه دون القدر**
للداخل أي **فلنفي الطرف حال التعود من الوسط غير ما فيه حال الماسة**
قبل التعود والقدر الذي ليسه حال الماسة قبل التعود دون القدر المسم
حال التعود للدخل والمراد بيان مغايرة الملاقي في الحالين من الجانب فانه
يفتنى فسمه الوسط مسمين ويمكن أن يفهم من قوله فلنفي غير ما فيه أنه يلقي
حال التعود في الوسط قبل تمام المداخله غير ما فيه حال الماسة قبل التعود

والقدر الذي ليسه حال التعود غير ما يلغاه عند تمام المداخله وهو القدر
المؤمر للدخله وذلك يفتني فسمه الوسط مسمين أقسامه فاقابل الشايع
فسمه على هذا الوجه فطمع فيه بأن هذا البيان إفتني لا برهان **قولهم**
هذا التفسير يفتني أن يكون للتعود الذي هو حركة ما أول وهو حال الماسة
ووسط وهو حال الذي بعد الماسة وقبل تمام المداخله وآخر وهو حال تمام
المداخله وهذا إما يصح على رأي شاذ الجز وهو أن تكون الحركة متصلة في ذاتها
فالميل للأمتنات وإشائه مبني على هي الجزء ولا يصح على رأي مشبهه بأن
الجزء لا يمكن أن يلاقي بالجزء الواحد عند مرقب من مفهومه فلا يكون للتعود
في الجزء الواحد وسط متبوق بما لا يخلو بل هو في فاذن هذا الكلام على التفسير
الثاني لا يمكن إفتنا بل يكون مسملا على معاداة على المطلوب **قولهم**
والقادر المؤمر للدخله يوجب أن يكون ملاقي الوسط ملاقي الآخر الطرف
ملافاة الوسط له وأن لا يبين في الوضع إذ لا فراغ عن لثائه فينبذ لا يكون
رتبك ووسط وطرف ولا إند ياد حجم فاذ كان شيء من ذلك لم يكن ما يكون
عند مرقب المداخله من الملافاة بالاشارة بل بقي فراغ وانقسم ما يلاقي أي
المداخله الثامه ففتني أن يكون الطرف الملاقي للوسط مسمينه المداخله
ملاقي الطرف الآخر فانه ملاقيان بلا من وجه فسمه في الوضع
بين المداخلين والوضع منها هو كون الشيء بحيث يشار إليه إشارة حسيه
وذلك لأن الإشارة إلى أحد هما تكون مسميه إشارة إلى الآخر إذ لا فراغ
عن لثائه وعلى هذا القدر لا يكون رتبك ووسط وطرف أي هذا القدر

يُنَاقِضُ الْحُكْمَ الرَّابِعَ لِلذِّكْرِ الْجُزْءِ وَلَا ارَادَ بِإِدْجَائِهِ نَاقِضَ الْحُكْمِ أَتَانِي إِشْرَافُ
كَانَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَيْ إِنْ كَانَ أَحَدُ الْحُكْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ صَحِيحًا لَمْ تَكُنِ الْمُلَاقَاةُ
بِالْأَمْرِ وَجَبَتْ بِمُنَاقِضِ الْحُكْمِ أَتَانِي فَيَنْقُضُ الْجُزْءُ وَيُحَاسِلُ أَنْ يَجُوزَ الْمُدَاخَلَةُ
بِمُنَاقِضِ الْأَحْكَامِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ جَمِيعًا وَلَيُخَيَّرُ هَذَا الْكَلَامُ أَنْ الْقَوْلُ بِالْأَجْزَاءِ
يَسْتَلْزِمُ الْقَوْلَ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ أَمَّا امْتِنَاعُ مُلَاقَاةِهَا أَوْ مُلَاقَاةِهَا بِأَكْلِهَا لَوْ بَلَّغَ
وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الْقَوْلَ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ لَمَّا امْتِنَاعُ نَاقِضِ الْأَحْكَامِ مِنْهَا أَوْ عِدَّةُ
إِشْرَافٍ فِيهِ الْوَسْطَى أَوْ تَجْزِئُهَا وَمِنْ هُنَا يُجَاءُ بِالْقَوْلِ بِهَا يُجَاءُ هَذَا تَقْرِيرُ هَذَا الْجُزْءِ
فَالْعَاقِلُ السَّابِقُ أَمَّا مَنْ خَجَّ مُشَبَّهِي الْأَجْزَاءِ يُعَانِصُهُ لَهَا وَهِيَ أَنَّ الْحَرَكَةَ
مَوْجُودَةٌ عِزْفَانَةٌ وَتَنْقَسِمُ إِلَى مَا مَعْنَى وَإِلَى مَا يَسْتَقْبِلُ وَمَا مَوْجُودٌ وَإِلَى
مَا فِي الْإِمَّاكِ وَلَوْ لَا وَجُودُهُ لَمَا كَانَتْ الْحَرَكَةُ مَوْجُودَةً وَهِيَ أَنْ تَنْقَسِمَ لِمَكْنُ جَمِيعَةٍ
مَوْجُودَةٍ لَكِنْ عِزْفَانَةٌ فَادْنُ لَا يَنْقَسِمُ وَلَا يَنْقَسِمُ مَا بِهِ يَطْعُ الْخَرُوكَ مِنَ الْمُسَامُوحَاتِ
لَا تَنْقَسِمُ مَا فِي الْإِمَّاكِ مِنَ الْحَرَكَةِ فَهَؤُلَاءِ جُزْءٌ لَا يَجْزِي وَيَحْتَاجُ هَذَا الشَّكَّ عِنْدَ تَجْزِئِ
إِشْرَافِ الْمُنَادِي عَلَى مَا سَبَقَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَهَهُنَا **وَلَمْ يَشَافَرْ وَمِنْ النَّارِ**
مَنْ يَكَادُ يَقُولُ بِهَذَا التَّأْلِيفِ وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ أَوْغَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ بِهَرَبٍ إِبْطَالُكَ
الْأَخْبَارِ إِلَى الثَّانِي الْمُسَوَّبِ إِلَى النَّظَامِ وَغَيْرِ مِنَ الْأَحْكَامَاتِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ
وَقَوْلُهُ لَمَّا وَقَعُوا عَلَى شَأْنِ الْجُزْءِ وَلَمْ يَنْدِرُوا عَلَى رَدِّهَا أَدْعَوْا لَهَا وَيَكُونُ أَمَّا
الْجِسْمُ يَنْقَسِمُ إِفْسَادًا لَا شَيْءَ لَكُمْ لَمْ يَنْدِرُوا بَيْنَ مَا مَوْجُودٌ فِي الشَّيْءِ بِالْفَتْحِ
وَبَيْنَ مَا مَوْجُودٌ فِيهِ مُطْلَقًا فَطَنُوا أَنَّ كُلَّ مَا يَكُونُ فِي الْجِسْمِ مِنَ الْأَفْئِدَاتِ
الَّتِي لَا شَيْءَ هُوَ يَحَاسِلُ فِيهِ بِالْفِعْلِ يَحْكُمُ بِإِشْرَافِهِ عَلَى مَا لَا يَشْتَأِي مِنَ الْأَفْئِدَاتِ

مَبْنِيًا وَهَذَا الْحُكْمُ يَنْقُضُ عَكْسَ التَّقْيِينِ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَكُونُ حَاصِلًا فِي الْجِسْمِ
مِنْ الْأَفْئِدَاتِ مَا يَكُونُ لَا يَكُونُ أَنْ يَحْصُلَ فِيهِ فَرَاغٌ مُتَقَرَّرٌ بِوُجُودِ كَثَرٍ فِي الْجِسْمِ
وَأَنَّ الْكَثْرَةَ أَمَّا نَاقِضٌ مِنَ الْأَحْكَامِ وَأَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَاحِدٌ لَا يَنْقَسِمُ فَادْنُ
مَنْ يَحْصُلُ مِنْ أَفْئِدَةٍ مُتَقَرَّرَةٍ مِمَّا أَنَّ الْجِسْمَ يَشْتَمِلُ عَلَى أَشْيَاءٍ غَيْرِ تَقْسِيمِهِ وَكُلُّ
مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الْجِسْمُ وَلَا يَكُونُ مُتَقَسِّمًا فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ وَيَنْجُ فَالْجِسْمُ يَشْتَمِلُ
عَلَى أَشْيَاءٍ لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ بِالْجُزْءِ الَّذِي لَا يَجْزِي وَفَدَّ لَهُمْ وَأَنَّ
لَمْ يَصِرْ حَوَادِثُ إِلَّا أَنَّ الْعَاقِلِينَ يَقُولُونَ بِالْأَجْزَاءِ مُتَنَاهِيَةٍ وَهِيَ لَا يَدْعُونَ إِلَى
مَا لَا يَشْتَأِي هَؤُلَاءِ كَادُوا أَنْ يَقُولُوا بِهَذَا التَّأْلِيفِ وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ أَوْغَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ
قِيلَ وَفَدَّ شَاطِرُ الْفَرَسَانِ فَلَمَّا أَرَادَ أَحْبَابُ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ أَحْبَابَ هَذَا الْمَذْهَبِ
وَجُوبَ وَقَعَ قَطْعُ مُتَنَاهِيَةٍ مُجْتَمِعَةٍ فِي زَمَانٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ أَرَادُوا الْقَوْلَ بِالطَّعْنَةِ وَبَلَا
الزَّمَانِ أَيْضًا وَجُوبَ كَوْنُ الشَّيْءِ عَلَى مَا لَا يَشْتَأِي غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ فِي الْجَمْعِ جُودًا مُدَاخِلِ
الْأَجْزَاءِ وَلَمَّا أَرَادَ أَحْبَابُ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ تَجْزِئَةَ الْجُزْءِ الْقَرِيبِ مِنْ مَرَكَزِ
الرَّحَى عِنْدَ حَرَكَةِ الْعَبِيدِ وَقَطْعِهِ مُتَنَاهِيَةً وَبِزَجْرٍ وَاحِدٍ لَكِنْ الْقَرِيبُ لَطَاءُ
مِنْهُ أَرَادُوا الْقَوْلَ بِتَكُونِ الطَّعْنِ فِي بَعْضِ أَرْبَعَةِ حَرَكَةِ التَّجْرِعِ وَلَزِمَهُمْ مِنْ ذَلِكَ
الْقَوْلُ بِإِسْكَاتِ الرَّحَى عِنْدَ الْحَرَكَةِ فَاسْتَمْسَكَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْفَرَسَيْنِ بِالطَّعْنَةِ وَكُلُّ
الرَّحَى عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ **قِيلَ** وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ كَثَرٍ كَانَتْ مُتَنَاهِيَةً أَوْ عِدَّةُ
مُتَنَاهِيَةٍ فَإِنَّ الْوَاحِدَ وَالْمُتَنَاهِيَةَ يَوْجُودَانِ فِيهَا قَالَ الْعَاقِلُ السَّابِقُ الْكَثْرَةُ
تَنْجُ بِأَشْرَافٍ عَلَى الْعِدَّةِ قِسْمُهُ وَعَلَى مَا يَكُونُ بِالْمُنَاسِبَةِ إِلَى فَلَدٍ مَا كُنْ وَأَنْ لَوْ
بِهِ مَعْنَاهُ الْكَمُّ وَالثَّانِيَةُ مِنْ مَعْنَاهُ الْمُنَاسِبَةُ وَالْوَاحِدُ عَلَى الْفَرَسَيْنِ مَوْجُودٌ فِيهَا

اما المتساوي ان اراد به المتساوي في المقدار فلا يكون موجودا في كل كثره لانه
 اكثره صنع على الجزات ايضا وان اراد به المتساوي في العدد فلا يكون موجودا في
 كل كثره جميعه لانه لا يكون موجودا في الاثنين لانه لا عدد اقل منه لكنه يكون
 موجودا في كل كثره اضافيه لان الاثنين ليس بكثره اضافيه فاذا ينبغي ان يقال
 اكثره على الاضافيه حتى يستقيم الكلام **اقول** وهذه مواضع لفظيه فليلا
 القايده اذ المقصود واضح **قوله** فاذا كان كل متساو يوجد فيها متساويان ايجاد
 ليس له جزم ازيد من جزم الواحد لم يكن ما بينهما مقيد المقدار بل عني العدد فغير
 كل عدد متساو من الكثره اذا اخذت منها فلا يلزم اما ان لا يكون جزم ذلك المجموع
 ازيد من جزم الواحد او يكون وهذا انما هو الشرح اشار الى انما لا يقسم الا
 بان التالف على ذلك التقدير لا يكون مقيد المقدار بل لان الحجر لا يزداد
 فذلك بل عني العدد اي بل عساه لا يقيد العدد ايضا ولم يقل بل العدد فاك
 القائل الشارح فذلك لوقع الظن بانه مقيد زياده العدد وان لم يكن مقيد
 زياده المقدار وفيه التخصيص ليس مقيدا ايضا لان الاجزاء اذا كان مقدارها ثانيا
 لمقدارا الواحد منها يكون في الجز الواحد مقيدا يحصل ان يقع الامتياز بينهما
 بنفس الخفيه او يثنى من لوازمها اذ لا يختلط الحجر ولا يثنى من العارض لانهما
 متساويان النسبه الى جسيمهما واذا لا امتياز اسلا فلا يقيد الا ان الشرح لما
 لم يكن يحتاج الى هذا البيان لم يميز بالثاني والاولى بل عني الامر على الجز
واقول عدم الامتياز في الوضع لا يستلزم عدم الامتياز بالعارض فان
 التقط اثنى من اطراف اصناف اطراف الدائره بجميع عند المركز بحث لا يمتاز

في الوضع وتختلف احوالها العارضه بحيث يحاذونها الخطوط الخلفيه وتكون
 متعديه بذلك للاختلافات وايضا في ذلك ان التقدير من لوازم التعارض
 والتعارض فلا يكون عينا وقد يكون وسعيا وعند الداخل يرفع التعارض الوضعي
 دون العملي فترفع التقدير الوضعي دون العملي فذلك حكم الشيخ بارتفاع
 التقدير على سبيل الجز **قوله** وان كان لكثره متساويه منها جزم ففجزم
 الواحد وامكنت الامتيازات بينها في جميع الجهات حتى كان جزم في كل جهه
فكان جزم هذا هو القسم الثاني من القسمين المذكورين واراد ان يوافق
 من كثره متساويه جتما اذ الجوز وعمر من وعمر وقد لم يكن على تقدير ازيد
 للجزم بزيادة الاجزاء وانما الثاني باضافه بعض الاجزاء الى بعض في الجهات التي
 حتى يبعد التوافق لم يلازم ايضا عينا فكون جتما وقوله كان جزم في كل جهه
 فكان جزم اي حصل جزم في كل جهه فحصل جزم وانما فاك ذلك لان
 القسم لا يطلق الا على المتصل في الجهات الثلاث والجزم يطلق على ما يكون له
 متساو او تماثل لان يدخل فيه آخر مثله **قال** القائل الشارح ينبغي ان
 يضمن في المتن لفظه وذلك ان يقال وامكنت الامتيازات بينهما وبين غيرها في
 جميع الجهات وكل من هذه الكلمه سقطت من فلك الشرح او التامخ اضيقها الشرح
 لولا ان الكلام عليها **اقول** ليس الى هذا الامتياز احتياج لان الهاء في قوله
 وامكنت الامتيازات بينها لا يعود الى اكثر بل يعود الى الايجاد التي يؤول اليها
 القسم في قوله منها والتالف بين الايجاد انما يحصل بالامتيازات بينها في الجهات
 لان منهن او لا يلف لكثره في جهه فاحتاج للتالف في الجهات الاخرى

الى غير تلك الكثرة وكان الفاضل الشايع من الامانة بالنسبة وهم من اركان
 الامانات اركان النسب بين الجسم الفاضل من الكثرة المشابهة وبين المؤلف
 من غير المشابهة في جميع الجهات وذلك من غير ان يقول بقوله بعد ذلك
 يحيى كان حجره في كل جهة فان النسبة انما تكون بين شيئين هما اجزاء لا قبلها
 والامور ان ينشر الامانة من بعض الاجزاء الى البعض كما ذهبنا اليه واعلم
 ان الشيخ لو اصر على هذا القدر لكان في مناصرة الفالين بان كل جسم
 ياتى بما لا يشافى وذلك لان الجسم الذي قد تالت بماتى لكان
 لم يمتع بذلك بل صدد بيان ان الاجسام المشابهة المتناهية لا تشافى
 لا يشافى املا قول **لم كان نسبة جسمه الى حجم الذي احاده غير مشابهة**
نسبة متناهية القدر الى متناهية القدر هذا قال لقوله ان كان الكثرة متناهية
 منها حجم فوق حجم الواحد وانكنا الامانات بينها في جميع الجهات حتى كان
 حجم في كل جهة مكان جسمه والجميع شريطة متناهية وذهب الفاضل الشايع
 الى ان قوله مكان جسم كان نسبة جسمه الى حجم الذي احاده غير مشابهة
 نسبة متناهية القدر الى متناهية القدر نسبة واحدة متناهية نسبة
 نسبة اخرى من قوله كان نسبة جسمه الى حجم الذي احاده غير مشابهة نسبة
 متناهية القدر الى متناهية القدر ونظرة كان رابطة والجميع قال للمقدم المذكور
 قال انظر ما ذكرناه ومقدور الكلام ان يقال ان كان حجر الاجزاء المشابهة ازيد
 من حجم واحد منها ويحصل من تاليفها في الجهات جسم كان نسبة ذلك الجسم
 الى حجم آخر متناهية القدر مؤلف من اجزاء غير متناهية نسبة غير متناهية القدر

الى غير متناهية القدر واعلم انه لم يمتد بالنسبة بين المؤلفين الاجزاء المتناهية
 وبين سائر الاجسام الا بحدان معين جسماء ذلك لان النسبة لا تقع بين
 ما لا يكون من نوع واحد كالجسم والتلج او الخط مثلا **قوله لكن ازيد بالحجر**
يجب ان يزاد التاليف والتلج فكون نسبة الاجزاء المتناهية الى الاجزاء
القدر المتناهية نسبة متناهية الى متناهية وهذا خلف بحال هذا استثناء لبعض
 تاليف المتناهية المذكورة برؤية اشياح فبعض القدر متناهية القدر فكذا لو كان
 للجسم مؤلفا مما لا يشافى لكان حجم المؤلف من عدد متناهية من جملته ما لا يشافى
 اما ان يزيد من حجم الواحد وليس بان يزيد منه والتالي باطل لانه لا يزداد
 القدر والاول ايضا باطل لانه لو كان حقا لكان نسبة حجم المؤلف من عدد
 متناهية في الجهات الثلث الى حجم الجسم المؤلف مما لا يشافى نسبة متناهية الى
 متناهية لكنها نسبة الاجزاء الى الاجزاء فنسبة متناهية الى متناهية كنسبة متناهية
 الى غير متناهية وهذا خلف بحال فليس الاول حقا واذا بطل القسار بطل
 المقدم وهو كون الجسم مؤلفا مما لا يشافى فبشيء **الشيء اذا اوجب النظر**
ان الجسم لا يجوز ان يكون مؤلفا من فاضل غير متناهية وانه ليس يحل ان يكون
لكل جسم فاضل متناهية الى ما لا يتفصل فذا اوجب اسكان وجود جسم
ليس لا متناهية فاضل كما ثبت امتناع كون الجسم مؤلفا من اجزاء لا يشافى
 سواء كانت متناهية او غير متناهية ثبت ان جميع الانشامات المتكئة
 ليس كما سلك في الجسم المفرد بل ثبت ان بعض الاجزاء غير منقسم بالفعال
 مع كونه قابلا للاقسام هذا هو المطلوب في هذا الفصل ونما نسبها القدر

الاضحاخ فيه الى برهان زائد على ما تقدم وانما اورد القضية الاولى مضملة
 وهي ان الجسم لا يجوز ان يكون متواليا ولم يقل كل جسم لان الثاني بالبرهان
 في الفصل الثاني هو ان الاجسام المتشابهة المتوالية لا يجوز ان تكون متوالية
 فيما لا يشتمل على خط ولو كان وجود جسم غير متواليا في الحد بل ان وقع مقامات غير
 متشابهة فيه فلما لم يبين اشتناع وجوده بعد لم يحكم بذلك حكما ولا يحكم ايضا
 جزئيا بل لا يؤم كذب الكلية فاحملها وسيبى الحكم بعد بيان اشتناع وجود جسم
 غير متواليا في الحد حكما قال الفاضل الشارح انه قال في القضية الاولى
 لا يجوز ان يكون الذي هو في قوة قولنا يجب ان لا يكون وفي الثانية ليس يجب
 ان يكون وذلك لان تركيب الجسم من اجزاء غير متشابهة ممتنع ان يكون من الاشياء
 ممكن ان لا يكون فلا يحكم في الاولى بالاشتناع وفي الثانية بالامكان فلما
 اقول انه لم يقل في الثانية لا يجب تركيب الجسم من اجزاء متشابهة مطلقا
 بل قال لا يجب تركيبه من الاجزاء المتشابهة التي لا تجزئ ويدل عليه قوله
 الى ما لا يتفصل وقد بان اشتناع تركيبها مكان الواجب اذن ان يقول في
 هذا الجسم ايضا يجب ان لا يكون والى ان يقال انه لما قال في الفصل الثاني
 ومن الناس من يكاد يقول بهذا الثاني فكا انه قال ومن الناس من يجوز هذا
 الثاني فلما ابطله اورد مضملة بغير ذلك وهو الحكم بانه لا يجوز ولما قال
 في الفصل الاول من الناس من ظن ان كل جسم ذو مقامات اي برهان يجب
 فلما ابطله اورد مضملة بغيره وهو الحكم بانه لا يجب وبالجملة فان القضية الاولى
 مضملة كما في الثانية جارية لان قوله ليس يجب ان يكون لكل جسم في قوة قولنا

ليس يجب ان يكون لبعض الاجسام وذلك جعل الالزام منها جزئيا وقوله
 ضد او جساما كان وجود جسم قد لك يكفي به يجب عزه مضملة ذكر
 الفاضل الشارح عليه متواليا وهو ان اشتناع حصول الانقسامات التي لا تشتمل
 بالافضل يقتضي الحكم بوجود جسم لا يكون لا متوالية مقامات على سبيل الوجوب
 فلهذا قال الشيخ ضد او يجب امكان وجود جسم ولم يقل ضد او يجب وجود جسم
 واجاب عنه بان هذا الامكان محتمل ان يكون عامنا وايضا ان كان خاصا
 فوله صحيح وذلك لان الممتنع هو حصول جميع الانقسامات اما حصول كل
 واحد منها فليس بواجب ولا ممتنع فاذن ليس في الوجود جسم معين يجب ان يكون
 عديم المقامات الا لما في حاجي كالفلك اقول والافضل انه لما سلب الوجوب
 عن كون الجسم مركبا من الاجزاء لم يمتنع امكان كونه غير مركب ولذلك ذكر الامكان
 قوله بل هو في نفسه كما هو عند الحق **الحق** يحكم باشتغال الجسم واثبات
 المقامات على ما ذهب اليه الفاضل انما يعقل غير محسوس فلما بطل ذلك صح
 كون الجسم متفصلا في نفس الامر كما هو عند الحق قوله **لكنه ليس بما لا يتفصل**
 بوجه بل يجب ان يكون قابلا للاقتضال ووقع المقامات ما بفلك وقطع وانما
 باختلاف مرتين فان في البلية وانما هو مرفوض ان امتنع الفلك بغير
 اي الجسم الذي يمكن ان يكون عديم الاقتضال ليس بما لا يتفصل بل يجب ان يكون
 قابلا للاقتضال لما في الفصل الاول واسباب وقوع المقامات لا يخلو عن الله
 المذكورة في الكتاب لان الاقتضال اما ان يكون متواليا الى الاخرى او لا يكون
 والثاني يكون اما في الخارج اذ في الوهم مثال الاول ما بالفلك والقطع وشاك

الثاني ما باختلاف عزمين ومثال الثالث ما بالوهم فليثبت **الشيء إذا**
لم يكن ناليف من آحاد لا يقبل الفسدة وجب أن يكون أحد وجو الفسدة لا يتما
 الوهمية لا ينف إلى غير النهاية وهذا باب لا مل التحصيل فيه المناب والمنع
 يرتد القدر الذي فوزه كما أبطل إجمالين من الأربعة المذكورة في الجواب
 الآخرين فاشاهدنا إلى بطلان أحد ما بقوله وجب أن يكون أحد وجو الفسدة
 لا يتما الوهمية لا ينف إلى غير النهاية وقين الأربع الذي هو مذموب الجسم
 من الحكمة ووجو الفسدة في التلك المذكورة وانما فاك لا يتما الوهمية لأن
 البرهان المذكور في الفصيل الأول لا ينف إلا الفسدة الوهمية وسمى الفسدة
 نذسيا لأن هذا الحكم وقع على ما قد روى له وهذا باب أي سلة الجزء الذي لا يجوز
 وما يتبعه من مباحث الحركة والزمان فان أهل العلم قد اطنوا فيها والمنع
 يرتد القدر الذي فوزه أي في هذا الكتاب وفي بعض النسخ القدر الذي ورده
 فليثبت انك ستعلم ايضا ما علمته من حال إجمال المقادير منه في هذه
 أن الحركة عليها وزمان تلك الحركة كذلك وأنه لا ينافي ايضا بما لا يقسم مركز
 ولأن زمان قد حصل من المناحي المذكورة أن الجسم الطبيعي متعل في
 نفسه قابل للفسدة إلى غير نهاية ولزم من ذلك كون الكية القائمة بالجسم
 الطبيعي التي هي الجسم الطبيعي الذي يدل على ما يميز للطبيعي بتدله في الجسم
 الواحد يجب بتلك أشكاله أيضا كذلك ولزم من ذلك كون الشطوح التي
 بها تنهي الأجسام والخطوط التي بها تنهي الشطوح أيضا كذلك وجميع ذلك
 أي الأجسام الطبيعية والخطوط تنسقي معا في هذا الشرح على جميع

ذلك تميزا بقوله من حال إجمال المقادير إذ لم يقبل من حال إجمال الأجسام
 ولم يذكره تميزا لانه لزمين وجود ما بعد فربما على أن حكم المتغيرات
 المتغيرة الفارة كالحركة والزمان حكم المتغيرات الفارة وذلك لطايفهما في العمل
 فان الحركة في مسافة تنقسم باقساماها وكذلك زمان الحركة تنقسم باقساماها فان
 لا حركة مؤلفة من أجزاء لا يجزئ ولأن زمان ويبين من ذلك أن قسم الحركة
 والزمان إلى ما من مستقبل وحال لا يطرح لأن الحال بعد شذك هو نهاية
 الماضي وبداية المستقبل والحدود المشتركة بين المقادير لا تكون أجزاء لها والإكلا
 التفتت تلك بل هي موجودات مغايرة لما هي حدوده بالتويع فاذن قد ظهر
 الحجة المذكورة على إثبات الجزء **اشارة قد علمت أن الجسم مقدار إجمالا متصلا**
المقصود من هذا الفصل إثبات الحيوان للجسم فالمقدار يجب اللغة هو
 الكية ويجب الاستطلاح هو الكية المنفصلة التي تناول الجسم والسطح والخط
 والحن استخرجوا ما بين الشطوح واللامر الذي يقابلها من القوام فالجسم بذلك
 بالاشارة على ما هو وحيث بين الشطوح وهو قيل الجسم الطبيعي وعلى ما
 الرقي من الأجسام والمراد منها المعنى الأول والإشكال بذلك على من ينف
 أحد ما تنفع لشي لا ينافيه إلى غير وهو كونه بحيث يمكن أن يعرض له
 أجزاء شذك في الحدود والفصل بهذا المعنى يطلق على فصل الكم وعلى القو
 الجسمية المستندة للجسم الطبيعي وقد يقال الجسم الطبيعي عند ما يطلق
 المنفصل على القو الجسمية أيضا وقد يقال لهذا القو أيضا
 فاستداد بالبيان يقال للجسم يجب ذلك متعل فانها ما تنفع لشي بقاء

إلى غير ذلك وهو أيضا بمعنى أن المعدار متحد بالثاني بمقدار آخر ويقال
لذلك المعدار أنه متصل بالثاني بهذا المعنى والثنائي كون الجسم بحيث يتحرك بحركته
جسم آخر ويقال لذلك الجسم أنه متصل بالثاني بهذا المعنى والثنائي كان يجب
اللفظ الذي بالقياس إلى الغير متصل بحسب الاستطلاح إلى الأول ولما صدر
هذا فنقول المعدار في قول الشيخ مقداراً مختصلاً ينبغي أن يحمل على اللغوي
لأنه لا يتركز المتصل والحقين على ما هو متصل للجسم الفعلي والمتصل على ما هو متصل
الكم المتصل ويحذف يكون المجموع هو الجسم الفعلي لأنه كونه متصلاً بغيره
وإنما قدم الحقين لأنه أعرف بأن الثانيين بالجزء معدودان بخاتمة الجسم ولا ينفرد
بأصله وتقدم الأمر في الأول إلى الثانية أولى والمقدار الحق المتصل
أعني الجسم الفعلي هو غير الجسم الطبيعي كما مر ذلك لأنه يتبدل في الجسم الواحد
بتبدل أشكاله كالشمعة التي تحترق ناراً كقوة مادة مكتبة مثلاً هو أمر عارض
لجسم ويكون معنى قول الشيخ قد علمت أن الجسم الطبيعي شيئاً هو الجسم الفعلي
فإنما ذلك قد علمت ذلك مع أن إثبات الجسم الفعلي غير مذكور في الكتاب لأنه
أثبت بالبرهان كون الجسم متصلاً في نفسه كما هو عند الحق وكان كونه ذا كية
وذا غائز أمراً يحتاج غير متنازع فيه ولا يحتاج إلى برهان ويحتمل من المبدأ
أعني كون الجسم ذا كية وغائز وإتصاله هو كونه ذاتاً جسم قسماً فإذا علمت
بثبوت ذلك للجسم فإن قيل يعرف أن الجسمية هي مغايرة هذه الأمور
فأنه ما لم يعرف مغايرته لما لم يكن إثباتها له فلنا كونه موجوداً إلا في موضع
أعني جوهرية أو شيء له وهو مغاير لهذه الأمور وكيفية شيئا من شأنه أن يكون

120
ذاتاً جسم قسماً أمراً جوهرية وهو ضله الذي يتصل به جوهرية قوله
وأنه قد مر من له اتصالاً وانفكاكاً الانفصال أعترض من الانفكاك
كما مر ذكره قال القائل الشايع ليجزى بلفظه هذا المعنى لمزيد الحكم
عن الأول لاك وقوله مداعير مستقيم لأن الأول لاك قد مر من لها اتصالاً
بأحد معانيه أعني الوهمي ولا يخل ذلك شيئاً ولما هذا البرهان على ما يجب بانه
فالقول أن يقال أنه جعل الحكم جزئياً لأن يفسر الأجسام من الفلكيات
وغيرها غير متصل لا يكون غير قابل للانفصال بل لعدم أسباب الانفصال
الحاجي فيه ولعدم اعتبار انفصاله بالوهمي وذلك واجب لا يمتنع حصول
جميع الانفصالات الممكنة فيه على ما مر قوله وقيل أن المتصل بذاته
غير القابل للانفصال والانفصال قبولاً لا يكون هو عينه المؤثف بالأمور
يريد بالمتصل بذاته هو الصورة الجسمية وهي التي شأنها الانفصال لأنها
وأصلها لها هو كونه بحيث يلزمها الجسم الفعلي في ذلك الأول الذي
في الشمعة حال كونها كونه ومكتبة وشكلاً يتأثر بالشكال والدليل على
أن اسم المتصل قد يطلق على هذه الصورة قول الشيخ في الشفاء في فصل في أن
المقادير أعراض هذه الصورة أما الجسم الذي هو الكم هو مقدار المتصل الذي
هو الجسم بمعنى الصورة ولو جعل المتصل بذاته هو ما على الجسم الفعلي الذي
هو المعدار لكان البرهان على إثبات الهوي بما له إلا أن الحق ما ذكرناه ويريد
بالقابل للانفصال والانفصال الهوي وإنما قد انفصل بالذات لأن المادة
أشياء متصلة ولكن بعيداً أعني بالصورة وإنما قد القابل للانفصال والانفصال

بقوله قولاً يكون هو بعينه الموصوف بالامر من لان القابل للاتصال والاتصال
فانك بالحيثية ومن حيث المعنى الذي قبلهما ويكون بعينه هو الموصوف بهما
وهو المادة لا غير وقال بالحيثية من حيث اللفظ الذي نظر عليه احدهما ونفي
نظر به فلا يكون موصوفاً بالطاري كالقوة التي تعد هوها الاتصالية عند
لمر بان الاتصال فلا يكون هي بينهما موصوفة بالاتصال فان الاتصال
لا يقبل الاتصال ولا الاتصال لانه لو قبل الاتصال لكان التي قابلاً
لغيره ولو قبل الاتصال لكان التي قابلاً لنفسه **قوله** **فاذن قوة هذا القول**
غير وجود المفعول باللفظ وغيره من شأنه ومودر قوة التي بمعنى امكن وجوده
ووجوده متفابلان فالمعبرة بين قوة الاتصال قبل وجوده اي في حال الاتصال
وبين وجود الاتصال المتأخر للاتصال ظاهرة والموصوف بذلك القوة ليست
هو الاتصال على ما سبق هو غير الاتصال قابل للاتصال والاتصال
وهو المفعول فالمفعول منها هو القوة الجوهرية وهيئة الشكل التابع لوجودها
ومودر الجسم القليلي الا ان لها فائدة كالقوة الجوهرية للجسم وهذا ايضا
يدل على ان الشيخ انما اناذ باللفظ بذاته القوة الجوهرية دون المقدار **قوله**
الفاصل الشارح قوله **فاذن** قوة هذا القول غير وجود المفعول نتيجة فيا من ذلك
بالقوة وذلك انه ذكر ان بعض الاجسام يحدث له الاتصال فيجب ان يضاف
اليه وكل ما يحدث فتوق حدوثه مماثلة قبل حدوثه وكل ما هو سائل قبل شيء
هو غير ذلك التي حتى ينتج **فاذن** قوة قول التي غير وجود ذلك المفعول وانما ظهر
على المقدار الاول لوضوح الباقين فربك واثبات المادة لا يمكن الا بعد

النتيجة لاننا ان قلنا للجسم المتفصل قد مر من له الاتصال ولا بد لذلك الاتصال
من محل وليس محله الاتصال فلا بد من شيء آخر كان غير صحيح لان الاتصال
عدم الاتصال عما من شأنه ان يتفصل والامور القديمة لا تستدعي محلاً ثابتاً
فلا بد من بيان معبرة قوة الاتصال لتفصل الاتصال بذلك المقدمات
فربان انها ثبوتية بانها من الامور الاضافية التي تستدعي محلاً ثابتاً
ان ذلك المحل ليس هو الاتصال ثبت في آخره هو المفعول **قوله** **في هذا**
الكلام موضع نظر لان اعدام الملكات ليست اعداماً من مفعول في استدعي محال
ثابتة كالمملكات والاتصال لما كان عدم الاتصال عما من شأنه ان يتفصل
على ما فات صدق انك محله هو الذي من شأنه ان يتفصل والحيث ان مراد الشيخ
من ذكر معبرة قوة الاتصال للاتصال في كلامه هو انك محال ما لا يتفصل
باللفظ في الاحتياج الى القابل ليكون البرهان كلياً وايضا النتيجة على وجود
القابل للاتصال قبل ليس بانه وبعد اذ لا يبعد ان يوصف الاستدلال
بوجود الاتصال على وجود القابل له انه انما يحدث في حال الاحتياج اليه من
ان يستمر وجوده **قوله** **ولذلك القوة لغير ما هو ذات المتفصل بذاته الذي**
عند الاتصال بعدم **ويوجد غير** **وعند عود الاتصال يعود مثله** **متجدداً**
المتفصل بذاته مادام وجود الذات هو ذاتها واحد متعين فربا
بما الاتصال زال ذلك الاتصال الواحد المتعين فاعيد ذلك المتفصل
وحديث اتصالا لان احياناً بالتحقق وتبطلان احياناً بحسبها فوعند الاتصال
فعدم وجود غير وعند عود الاتصال يعود مثله **متجدداً** **ولا يعود هو**

بشيء لأن إعادة التعدد مستبعدة فاذن الشيء الذي فيه وقوع الانفصال لا بد
في الأحوال جميعاً هو غير المتفصل بذاته وهو الهولي وتلخص هذا البرهان
أن نقول لما ثبت أن الجسم لا يخلو عن أحوال تأتي ذاته وأنه قابل للانفصال
يحال كونه متميلاً ووقع قول الانفصال مما يملكه حال الانفصال ونفسه لا
ليست بما يملك للانفصال على وجه يكون حال كونها أحوالاً موصوفة بالانفصال
فاذن الجسم شيء غير انفصالي به يقوى على قول الانفصال وهو الذي يتفصل ويتصل
مرة بعد أخرى هو الهولي وأعلم أن الأمر في هذا الباب أن تعلم أنه لا يمكن
أن يكون الانفصالي والانفصالي عزمين متعاقبين على شيء هو موضوع لهما هو
الجسم كما سبق إلى أوهاج المشكلين في وجود المادة وذلك لأن ذلك الشيء
يجب أن يكون في ذاته غير متصل ولا متفصل حتى يمكن أن يكون موضوعاً للانفصال
والانفصال هو لا يكون من حيث ذاته بحيث يفرض فيه الابداء فلا يكون جسماً
البناء بل هو المسمى بالمادة ولا بد من انصاف شيء ما متصل بذاته إلى شيء صير
جسماً فذلك الشيء هو الصورة والمجموع هو الجسم الذي هو في نفسه متصل وقابل
للانفصال والذين يحملون المتفصل عنهما على الإطلاق يستنون أن كون الجسم
متصلاً في نفسه أمر ذاتي مقرر للجسم والجوهر لا يتغير بالمرحى وأيضاً ينبغي أن تعلم
أن الوحدة الشخصية والتعدد الذي يماثلها أيضاً لا يميزان للمادة إلا بعد تفحصها
المستفاد من الصورة يوقف على أحوال الشبه البقية على انصاف المادة بالوحدة
أو التعدد حيث ما ذكرنا الفاسل الشارح وغيره كونه لو كان تعدد الشخصية
بعد وحدتها متفصلاً لا يندمها ويحول إلى مادة فوجد في الحالين لكان تعدد المادة

ينسب الانفصال بعد وحدتها متفصلاً لا يندمها المادة الأولى ونحوها إلى
مادة أخرى ويتصل إلى غير ذلك من الشبه وذلك لأن المادة الموجودة
في الحالين غير موصوفة بنفسها بوحدة ولا بتعدد بل إنما تصف بها عند تعدد
الصورة والفاسل الشارح عارض الشيخ بأفامه حجة على معنى الهولي وهي أن
الهولي على تقدير ثبوته إن كانت متحدة فإما على سبيل الاستقلال فاذن كان
حلول الجسمية فيها جميعاً للثلاث وأيضاً لم تكن هي بالجمعية أولى من الجمعية
لأنها جثا في هولي أخرى وإما على سبيل التبعية فاذن كانت صفة للجمعية
ولم تكن الجسمية حالاً فيها وإن لم تكن متحدة استحالة حلول الجسمية الحقيقية
بجمعة فيها بالبداهة وهذه الحجة غير مثمرة على أقسام متحدة فإن ما لا يجيز
على سبيل الحلول في الغير لا يجب أن يكون متحدة بالافتراض بل بما يجزى
حلول الغير فيه ولا يلزم من ذلك كونه صفة لذلك الغير وهو في نفسه
ولذلك نقول إن هذا إن لمز فإما يلزم فيما يقبل الفاك والتفصيل وليس
كل جسم فيما يجب كذلك هذا هو الوجه ونفهم أن يقال إنكم استدلتم
بإمكان وجود الانفصاك والانفصال في نفس الأجسام على كونه
مفاداً لقابل وذلك لا يقتضي وجوب كون جميع الأجسام مفاداً للقابل
فإن منها ما لا يقبل الفاك والتفصيل بالانفصال كالفلك وغيره من الأجسام
الصلية البتيرة وإن كان قابلاً له يجب التوقف قول **فإن خطر هذا**
فأعلم أن طبيعة الابداد الجسماني في نفسها واحدة هذا هو التنبه
المزول لذلك الوجه وهو يذكر مفهوم الابداد الجسماني الذي هو الصورة

لِلطَّبِيعَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِذَاتِهَا الَّتِي لَا يَتَنَبَّهُ مِنْهَا إِلَّا بِتَدَادٍ عِنْدَ جُودِ الْأَمْتِصَالِ
لَا فِي الْخَارِجِ وَلَا فِي الْوُجُودِ نَبْذَكَ كَوْنِ كُلِّ ذِي حَيَاةٍ حَتَّى يَحْبُطَ طَرَفُهُ عَنِ الْمَلَاةِ
وَأَجِبَ الْقَوْلُ لِلْإِصْطِقَالِ وَلَوْ فِي الْوُجُودِ فَتَمَّعَ اسْتِصْغَارُ رُجُوبِ هَذَا الْحُكْمِ عَلَى
هَذَا الْأَمْتِدَادِ بِمَنْعِ الْحُكْمِ بِكَوْنِ شَيْءٍ مِنَ الْأَجْنَامِ غَيْرِ مُغَارِنٍ لِمَا يُقْبَلُ الْقَبُولُ وَالْوَلُ
الْعَارِضِينَ فِي الْوُجُودِ أَوِ الْوُجُودِ وَذَلِكَ لِإِسَاءَةِ الْجَمِيعِ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَلِأَنَّهَا
فِيمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْمَعْنَى كَوْنُ بَعْضِهَا فَلَكَا وَبَعْضُهَا غَيْرُهَا وَمَا يَحْتَرِجُ بَحْرًا وَاعْلَمْ
أَنَّ الْأَمْتِدَادَ الْمَذْكُورَ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ حَيْثُ هُوَ عَامٌّ وَكُلٌّ جِنْسًا كَانَ أَوْ نَحْوًا
وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ حَيْثُ هُوَ خَاصٌّ وَجَزِيٌّ وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ
شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كَمَا سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي التَّبَيُّحِ الْأَوَّلِ وَإِنَّمَا يَكُونُ إِذَا اسْتَدْعَى
مَوْجُودَاتٍ الْخَارِجَ لِأَنَّكَ فِي وُجُودِهِ قَدْ لَيْسَ أَخَذَ ذَلِكَ وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ
طَبِيعَةُ الْأَمْتِدَادِ فَإِنَّ الطَّبِيعَةَ تَطْلُقُ عَلَى الْمَأْخُذِ كَذَلِكَ كَمَا مَرَّ وَلَا تَشْكُ فِي أَنَّ
مِنْ حَيْثُ هُوَ طَبِيعَةٌ شَيْءٍ وَاحِدٍ فِي شَيْءٍ مُغَارِنٍ لِشَأْنِ الطَّبَاعِ **قَوْلُهُ** وَمَا لَهُ مِنَ الشَّيْءِ
عَنِ الْقَائِلِ أَوْ الْخَالِقِ إِلَهُ مُشَابِهٌ وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْمَأْخُذَ مِنْ حَيْثُ هُوَ
هُوَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَخْتَلِفَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْأُمُورِ الْمُتَغَايِلَةِ مَعًا وَإِنْ اخْتَلَفَ هَذَا اخْتَلَفَ
لَكِنَّهُ مَأْخُذٌ مَعَ أُمُورٍ مُتَغَايِلَةٍ لِاخْتِلَافِ **قَوْلِهِ** فَإِذَا عُرِفَ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهَا جِنْسًا
إِلَى مَا قَدْ عُرِفَ أَنَّ طَبِيعَتَهَا غَيْرُ شَيْءٍ مُتَغَايِلَةٍ عَمَّا قَدْ عُرِفَ وَلَوْ كَانَتْ طَبِيعَتُهَا
طَبِيعَةً مَا قَدْ عُرِفَ بِهَا يَحْتَاطُ كَانَ لَهَا ذَاتٌ كَمَا كَانَ لَهَا ذَلِكَ الطَّبِيعَةُ أَيُّ إِذَا مَا
بَعْضُ أَحْوَالِهَا وَهُوَ امْتِصَالُهَا بِأَنْوَاعٍ وَأَشْيَاعٍ وَجُودِهَا مَعَ الْأَشْيَاءِ
مَتَرَفًا لَوْ كَانَتْ مُتَحَايِلَةً إِلَى قَائِلٍ تَوَمَّنْ ذَلِكَ الطَّبِيعَةَ فَدَعِ عَنْكَ أَنَّ ذَلِكَ الطَّبِيعَةَ يُحْتَاطُ

إِلَى الْقَائِلِ حَيْثُ كَانَتْ وَلَوْ كَانَتْ طَبِيعَتُهَا مُتَغَايِلَةً عَنِ الْقَائِلِ لَكَانَتْ مُتَغَايِلَةً
بِحَيْثُ كَانَتْ **قَوْلُهُ** لَا تَأْتِي طَبِيعَةُ نَوْعَةٍ بِحَيْثُ تَخْتَلِفُ بِالْخَارِجَاتِ عَنْهَا دُونَ
الْقَوْلِ فَذَرِينَا أَنَّ الطَّبِيعَةَ تَكُونُ بِأَيِّ الْأَعْيَانَاتِ مَادَّةً وَأَيُّهَا جِنْسًا
وَأَيُّهَا فَرْعًا فَهِنَّ الطَّبِيعَةُ الْمَوْجُودَةُ لَيْسَتْ جِنْسًا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِوُجُودٍ عَلَى أَيِّهَا
إِلَّا بِحَيْثُ لَا يَأْتِيهَا وَلَا مَادَّةً لِأَنَّهَا مُتَوَلِّدَةٌ عَلَى الْأَمْتِدَادِ دَاتِ الْفَلَكِيَّةِ وَالْغَضَرِيَّةِ
وغيرِهَا فِي أَزْنِ نَوْعَةٍ بِحَيْثُ تَخْتَلِفُ وَأَمَّا كَيْفَ نَوْعَةٍ وَلَوْ قِيلَ نَوْعٌ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُصَوِّرُ
نَوْعًا بِأَضْيَافٍ بِمَعْنَى الْعُمُومِ إِلَيْهَا فِي وَجْهِهَا لَا تَكُونُ نَوْعًا بَلْ تَكُونُ نَوْعَةً وَإِنَّمَا
ذَكَرْنَا هَذَا بِالْخَارِجَاتِ دُونَ الْقَبُولِ مَعَ كَوْنِ الطَّبِيعَةِ النُّوعِيَّةِ لَا لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ
لِأَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي يَخْتَلِفُ بِالْقَبُولِ وَهُوَ الْبَشَرُ كَالْحَيَوَانِ مَثَلًا يَكُونُ مُتَغَايِلًا فِي
بَعْضِ الصُّورِ لِشَيْءٍ كَالْفِعْلِ وَهُوَ عِنْدَ تَحْيِيلِهِ بِفَعْلٍ كَالنَّاطِقِ وَلَا يَكُونُ مُتَغَايِلًا
فِي سَائِرِ الصُّورِ لَهُ وَكَانَ هَذَا الْكَلَامُ جَوَابًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ فَقِيلَ لِلْحُكْمِ الْمَذْكُورِ هُوَ أَنَّهَا
كَمَا كَانَتْ الْحَيَوَانِيَّةُ مُتَغَايِلَةً لِلْفِعْلِ فِي الْإِنْسَانِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ
فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْتِدَادُ الْجِنْسَانِي مُتَغَايِلًا لَوُجُودِ الْقَائِلِ فِيمَا يُقْبَلُ الْأَفْعَالُ
دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَجْسَادِ فَاجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ الْأَمْتِدَادَ الْجِنْسَانِي الْمَوْجُودَ طَبِيعَةً
نَوْعِيَّةً بِحَيْثُ تَخْتَلِفُ بِالْخَارِجَاتِ عَنْهَا فِي أَنْ أَفْعَلْتُ شَيْئًا أَفْعَلْتُ مَعَ جَمِيعِ
الْخَارِجَاتِ وَفِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ بِخِلَافِ الْحَيَوَانِيَّةِ الَّتِي فِي طَبِيعَةِ جِنْسِيَّةٍ عِنْدَ
تَحْيِيلِهَا وَهِيَ لَا يُمْكِنُ أَنْ أَفْعَلْتُ شَيْئًا مِنْ حَيْثُ هِيَ غَيْرُ تَحْيِيلِهَا فَمَا إِذَا تَحْيَلَتْ بِشَيْءٍ
أَضَافَ إِلَيْهَا وَدَخَلَ فِي وَجُودِهَا الْحَيَاتِلُ فَإِنْ أَفْعَلْتُ شَيْئًا مَعَ ذَلِكَ الشَّيْءِ
الْفِعْلِ الْخَارِجِ عَنْهُ لَمْ أَفْعَلْهُ مَعَ غَيْرِهِ لِأَنَّهَا مَعَ غَيْرِهِ لَا تَكُونُ ذَلِكَ الْحَيَاتِلُ مَعَهُ

وَالْمُتَّصِلُ الشَّيْءُ أَوْ دُونَ ذَلِكَ أَوْ لَا فِي أَنَّ الْجِسْمِيَّةَ طَبِيعَةٌ وَاحِدَةٌ بَرَأَتْ
 مَا هِيَ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ وَالْإِشْرَاقُ فِي قَوْلِ الْأَفْعَادِ الَّذِي هُوَ مَعْلُومٌ لِأَنَّهُ لَهَا
 وَالْإِشْرَاقُ فِي الْمَوَازِينِ لَا يَضَعِي الْإِشْرَاقُ فِي الْمَوَازِينِ وَفَاضَ بِالْوُجُودِ
 الَّذِي يَضَعِي فِي الْوَاجِبِ بِحُجَّةٍ عَنِ الْمَاهِيَّةِ وَفِي الْمُمْكِنِ لَا يَضَعِي ذَلِكَ وَنَبَاتًا
 بَأَنَّ الْحَكْمَ بِحُلُولِ بَعْضِ الْجِسْمِيَّاتِ فِي عَمَلٍ لَا يَضَعِي رُجُوبَ الْحُلُولِ بَلْ يَضَعِي بَحْثَهُ
 فَإِذَا كَانَ يُمْكِنُ أَنْ لَا يَحُلُّ فِيهِ الْبَعْضُ الْآخَرُ **وَالْجَوَابُ** عَنْ الْأَوَّلِ أَنَّ الْأَصْحَابَ
 إِلَى الْعَالَمِ إِنَّمَا يَضَعِيهِ الْأَمْتِدَادُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُتَعَدِّلاً بِذَاتِهِ فَابِلًا لِلْإِشْرَاقِ
 وَالْمُتَعَدِّلُ بِذَاتِهِ لَا يَضَعِي هَذَا الْقَدْرَ مَعْلُومٌ وَمَشْدُوكٌ وَمُتَعَدِّلٌ لِلْحَكْمِ وَفِيهِ
 كَهَائِدُ فَلَا يَجْزِي بِنَا إِلَى مَا عَدَا مَا لَا يَضَعِيهِ **وَعَنِ الْمُنَاصِرِ** أَنَّ الْوُجُودَ لَيْسَ
 مِنَ الطَّبَائِعِ الْجِسْمِيَّةِ وَالْقَوِيَّةِ عَلَى مَا يَحْتَجِي بَيَانُهُ **وَعَنِ الثَّانِي** أَنَّ الطَّبِيعَةَ
 الْمَذْكُورَةَ تَضَعِي رُجُوبَ الْحُلُولِ بِمَا تَرَى لَا الْأَمْكَانَ الْخَفِيَّةَ لِقَدَمِ الْحُلُولِ وَالشُّكُوكِ
 الَّتِي أَوْرَدَهَا عَلَى كَوْنِ الطَّبِيعَةِ الْجِسْمِيَّةِ مُتَعَدِّلَةً لِبَعْضِ فِي بَعْضِ التَّوَرُّدِ
 حَيْثُ مَا خِلَافُ الْقَوِيَّةِ مُتَعَدِّلَةً بِسَوَاءِ أَعْيَانِ الْكَلِمَاتِ وَيَحُلُّ بِمَا عَادَ مَا ذَكَرْنَا فَلَا
 فَائِدَةَ فِي التَّلَوُّنِ بِالْإِعَادَةِ **وَهُمْ فِي بَيَانِهِ أَوْ لَيْلِكَ قَوْلُ لَيْسَ**
الْأَمْتِدَادُ الْجَمْعُ فِي الْوَاحِدِ بِمَا يَلِ الْأَفْعَادُ الْبَلَاءُ وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَضَعِي لِلْقِسْمِ الْمَرْكَبِ
 مِنَ الْأَجْزَاءِ بِنَيْطِهِ لَا إِخْتِلَالٍ فِيهِ **لِلْإِفْتِسَامِ** إِلَّا الَّذِي يَضَعِي بِحَسْبِ الْفَرْقِ وَالْأَوَّلَى
وَمَا يَضَعِيهَا فَذَكَرْنَا فِي مَدِّ النَّظَرِ أَنَّ الْأَجْزَاءَ إِمَّا مُفْرَدَةً وَإِمَّا مُؤَلَّفَةً
 وَذَكَرْنَا الْمَذَامِبَ فِي الْأَجْزَاءِ الْمُفْرَدَةِ وَبِحَسْبِ الْأَخْمَالِ لَا يَضَعِي وَفِي حَكْمِ
 الْمَوْلُفَةِ **قَوْلُ** مِنَ الْمَذَامِبِ الْمُنْعَلِقَةِ بِهَذَا الْمَوْضِعِ فِي الْأَجْزَاءِ الْمَوْلُفَةِ

مَذْمُومٌ يُنْسَبُ إِلَى بَعْضِ الْقَدَمَاءِ كَدِيمُ الْجِلْسِ وَغَيْرُهُ وَهُوَ قَوْلُهُمْ أَنَّ الْأَجْزَاءَ
 الْمُنَاصِرَةَ لَيْسَتْ بِبَسَاطٍ عَلَى الْأَجْلَالِ بَلْ إِنَّمَا هِيَ مُنَاصِرَةٌ مِنْ بَسَاطٍ مَعْيَارٍ
 مُتَشَابِهَةٍ الطَّبِيعِ فِي غَايَةِ الصَّلَابَةِ وَنَاقَتِ الْبَسَاطِ إِنَّمَا تَكُونُ بِالْمُنَاسِ وَالنَّجَازِ
 قَطْرٌ وَلِجَمِّ الْبَسَاطِ الْوَاحِدِ مِنْهَا لَا يَنْتَبِهُ مَكَامُ أَمْرًا وَيَنْتَبِهُ وَهِيَ الْحِجَّةُ الْمَذْكُورَةُ
 وَمَعَادِيرُهَا فِي الْفَرْقِ وَالْكِبَرِ وَاشْتِكَا لَهَا مُخْتَلِفَةٌ وَبَيَانُ عَمَرِ بَعْضِهِمْ أَنَّ مَعَادِيرُهَا
 مُتَمَاوِزَةٌ وَفِي مَا أَلِ الشَّيْخُ أَبُو الْبَرَكَاتِ الْبَغْدَادِيُّ إِلَى مِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ فِي
 الْأَوَّلِ مِنْ صِدْقِهَا وَذَكَرَ الْمُتَّصِلُ الشَّيْءُ أَنَّ دِيمُ الْجِلْسِ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ
 الْبَسَاطِ كَرِيَّةُ الشَّكْلِ **وَفِي قَطْرٍ** لِأَنَّ الشَّيْخَ حَكَمَ فِي الْقَوْلِ الثَّالِثِ
 مِنْ طَبِيعِيَّاتِ الشَّفَاءِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا غَيْرُهَا لِمَنَّهُ إِلَّا بِالشَّكْلِ وَأَنَّ جُورَهَا
 جُورٌ وَاحِدٌ بِالطَّبِيعِ وَإِنَّمَا يَضَعِي عَنْهَا آخَرُ مُخْتَلِفَةٌ لِأَجْلِ الْأَشْكَالِ الْمُخْتَلِفَةِ
 وَذَكَرْنَا مِنْهُمْ جَمْلَ أَشْكَالِ الْجِسْمِيَّاتِ الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي كِتَابِ فَلْيَدْرُ
 أَشْكَالَ الْأَعْنَاصِ وَالْعَالِكِ وَمِنْهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ وَذَكَرَ اخْتِلَافَاتِ
 كَثِيرَةً لَمْ نَرِهَا فِي إِبْرَادِهَا وَبِالْجَمْلَةِ هَذَا الْمَذْمُومُ مُوَعَيْنُهُ مَذْمُومٌ شَيْئًا
 الْأَجْزَاءَ إِلَّا فِي تَسْمِيَةِ الْأَجْزَاءِ بِالْأَجْزَاءِ وَبِحَسْبِ الْإِفْتِسَامِ الْوَحْدِيِّ طَبِيعًا
 وَوَجْهٌ يَضَعِي بِهَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ الْحِجَّةَ الْمَذْكُورَةَ فِي تَقْيِ الْأَجْزَاءِ إِنَّمَا أَفْتَتِ كَوْنُ
 كُلِّ ذِي جَمْعٍ فَابِلًا لِلْإِفْتِسَامِ الْوَحْدِيِّ وَلَكِنْ لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يَكُونَ كُلُّ فَابِلٍ
 لِلْإِفْتِسَامِ الْوَحْدِيِّ فَابِلًا لِلْإِفْتِسَامِ وَكَانَتِ الْحِجَّةُ الْمَذْكُورَةُ فِي إِثْبَاتِ الْحَقِ
 مَبْنِيَّةً عَلَى كَوْنِ الْأَمْتِدَادِ فَابِلًا لِلْإِفْتِسَامِ الْوَاحِدِيِّ فَإِذَا كَانَ لَوَكَاتِ الْبَسَاطِ
 غَيْرَ فَابِلَةٍ لِلْإِفْتِسَامِ بَلْ إِنَّمَا تَضَعِي بِالْمُنَاسِ وَمُتَعَدِّلٌ بِمَا لِيَ الْمُنَاسِ لَكَانَ إِثْبَاتُ

المادة بالجهة المذكورة منع هذا هو هذا المذهب والامتناد الجليل
الواحد الذي ذكره الشيخ هو الذي تنسبه اصحاب المذهب جربا بيطا واحدا
قوله فان خطر هذا لك فاعلم ان النسبة للفرعية والوهمية او الواضحة
بسبب اختلاف عرضين قارين كالنوار والبيان في البلغة او مضامين
كالخلاف مجازين او موافقين او مما شئت في الحديث في المقصور اثبتية ما يكون
طبائع كل واحد من الاثنين طبائع الاخر وطبائع الجملة وطبائع الخاج المواقف في
النوع وما يصح بين كل اثنين منها يصح بين اثنين آخرين فيصح اذن بين المتباينين
من الاقتران الراجع للاثبتية الانفكاكية ما يصح بين المتصلين ويصح بين المتغيرين
من الانفكاك الراجع للاعتاد الاقتراني ما يصح بين المتباينين **هذا هو**
التيه المزبل لهذا الوهم وهو باعتبار التشابه المذكور في طبائع تلك الاشياء
بهمم وذلك لان الطبيعة المتشابهة لما تقتضي حيث كانت شيئا واحدا
غير مختلف فاجزاء الواحد الوهمي من حيث الطبيعة يقتضي ما يقتضيه سائر
الاجزاء وما يقتضيه الكل وما يقتضيه الخاج عن الكل المواقف له في تلك
الطبيعة لا يشترك الجميع فيها ويجب من ذلك تشراك جميع هذه الاربعة
انما في الامتناع عن قول الانفصال والاقتران او في جواز قولها والاول
ظاهرا فسادا فالتاني يحق **فان قيل** لعل اليفض ممتنع عن قول ذلك
بسبب تحق عبارة **فلنا** لا تراعى في ذلك وقد هبنا الى القول في اللطائف
انما المقصود منها ما كان بل ان الفصل والوصل على الاجسام المعروفة
من حيث طبيعتها المتقنة وذلك يكفي في اثبات المادة والشيخ قد خسر

النسبة الفرعية والتي باختلاف عرضين بالذكر لان اصحاب المذهب
يجوزونهما على تلك البسائط بخلاف الفكية وقسم التي باختلاف عرضين
الى ما يكون بسبب عرضين قارين والى ما يكون بسبب عرضين اضافيين ولذا
بالفان ما للو منوع في نفسه وبالامتناع ما للو منوع بحسب قايته الى غير
فانما بسط القول بذكر هذه الاقسام لان الجميع مما يجوزونه فربما ان كل
قسم من هذه يحدث اثبتية في المقصور ويكون بعد النسبة طبائع كل واحد
من ذلك الاثنين وطبائع مجموعهما قبل النسبة وطبائع ما يخرج منهما مما
يواضعهما في النوع والمادية غير مختلف فيما يقتضيه وانما كل طبائع كل واحد
ولم يزل طبيعة كل واحد لان الطبائع اعتمدت الطبيعة وذلك لان الطبائع
يقال لمعند الصفة الثانية الاولى لكل شيء والطبيعة قد تضمن ما يصدق
عنه الحركة والتكون فيما هو فيه او لا وبالذات من غير ارادة فرد ذكرانه بل من
ذلك ان يكون حكم المتباينين في قول الاقتران حكم المتصلين وحكم المتغيرين
في قول الانفكاك حكم المتباينين **قوله** اللهم الا من يافى ما خارج
من طبيعة الامتناد **لازم** او **زائل** هو كما اشار اليه من ان بعض الاجسام يمتنع
عن قول الفصل والوصل بسبب خارج من طبيعة الامتناد مغاير له ويكون
لان ما كما في الملك وما لا كما في الاجسام الصغيرة السليبة مثلا وكانت جازا
لنوال منهم هكذا ليس جزوا الملك متغلا عندكم بالجزء الاخر منه مثلا
ومتفكا عن الغير ولا يجوزون انفصال الجزئين منه واصحابها بالاضطرار الى
الجميع في مفهوم الامتناد فله لا يجوزون مثل ذلك في البسائط المذكورة فاعلم

انما ذهب الى ذلك لما في وهو ان الصورة العقلية اعني النوعية امر متعارف
للمبدأ والجسمي مانع ايا عن قول الامشال والاشغال بالغير وانتم فتم
البسيط منسابة الطبايع فاذن لا مانع لها من حيث هي عن الاقضية
والاشغال **قوله** ولعل هذا العاقل اذا كان لانا طبيعيا كان لا اثنائية
بالفعل ولا فصل بين اشخاص نوع تلك الطبيعة بل يكون نوعه في شخصه معناه
ان كل نوع مادي مستلزم لما يمتنع عن الاقضية بحسب الطبيعة من الشغل
ان يمتد اشخاصه في الوجود اى لا يكون في الوجود منه الا شخص واحد وهذا
يعني ان نوعه في شخصه وذلك لانه لو وجد منه شخصان لكانا متساويين
في الماهية وكان كل واحد منهما قابلا للاقضية بالاشغال كما انما هو مانع
وجود المانع عنه هذا خلق وهذا حكم كل مانع في العلوم الطبيعية فذابحر
الكلام الى ان ذكرنا انما قيل من الشبهة **واعرض** الفاضل الشايع
بان حجة الشيخ مبينة على ان الاجسام متساوية في الماهية وهو متفق لما ذكر
من قبل وذلك هو منه لان الشيخ بي حجة على ما سلم من كون البسائط
متساوية في الطبع **واعرض** ايضا بان الامتدادات الجسمية غير قابلة
عند الاقضية وتجدد عند الاقضية في امور متخيزة وعلما منع للماهية
المشركة عن فعلها **وجوابنا** ان وقوع الاختلاف بسبب الموانع
ممكن واذن اعراضات اخرى تجري مجرى هذين **مقبس** وكل نوع يحتمل ان
يكون له اشخاص كثيرة فياق عن ذلك عاقل لانهم طبعي فانه لا يوجد للاشخاص
المتخيلة ان تكون لذلك النوع اثنائية ولا كثرية بل يكون نوعه في شخصه

اي لا يوجد ذلك النوع الا شخصا واحدا وكيف يوجد اثنائية او كثرية **لا تخار**
ذلك النوع والعاقل عنه لانهم طبعي **هذا** الفصل لا يوجد في بعض النسخ
ويوجد في بعضها منرجسا بالاشارة وفي بعضها بالنسبة وفي بعضها بالاشارة
وبشيء انه كان يماشية فثبت في المتن שהוא ذلك لانه مظهر المسئلة المذكورة
ومعناه ظاهر **قال** الفاضل الشايع في شرحه كل ماهية اما ان تكون
مقسمة بغيرها ماهية عن التركز واذن لا يحصل منها الا شخص واحد او لا يكون
واذن يكون لشخص الشخص الذي يدخل فيها في الوجود نائبا على الماهية وذلك
الرايد ان كان لانا لم يحصل منها الا شخص واحد لا يقبل الا تفكك والا
فانما اختلف وفي معنيد من الغيبة نظر لان الماهية المتعولة لا تكون
تقسيمية بغيرها ماهية عن التركز الا اذا عني بالماهية غيرا اطلقا عليه **فان**
الشيء قد بان لك ان المقدار من حيث هو مقدار والصورة الجسمية من حيث هي
صورة جسمية متماثلان لما في صورته وتكون صورة فيه ويكون ذلك فهو لها
وشيا هو في نفسه لا مقدار ولا صورة جسمية له ولكن من هي المهيولى الاولى
فاعرفها ولا تتبعد ان لا يخص في بعض الاشياء قولها المقدار معين دون
وما هو اكبر او غير منه **يريد** بيان صحة وجود الخلل والتكاثف الخفيفين
قال الفاضل الشايع من المسئلة فترجع على اثبات المهيولى واذ لم تكن
من بيان مقومات الجسم المفسود في هذا النظر تمامها تدنيسا والشهور عند
للمفسود ان الطاهر لا يصير مفسدا الا اذا كانت اجزاء متفككة فبذلك او
يخلل بعض الاجزاء وينفصل والغير لا يصير عظيما الا بالاعتكاف وغيره من

الوجهين عند من يستبعد جدًّا فالشيخ أزال ذلك الاستبعاد ببيان كون
المركب غير متقدِّم في نفسها وكون المقادير لها متساوي في الثبوت فان ذلك
يفضي بخروج بدل المقادير طلبها فيصير العظم صغيراً والصغير عظمًا وهذا لا يبعد
القطع بوجود الظنل والتكاثف لأن هويك تلك الصناعات المتقدمة مع
امتثالها عن الخلق من مقدارها للعين ليس بفارقها بل بعيد الجور وإزالة الاستبعاد
ولذلك قال الشيخ ولا تستبعد واخره عن تلك بقوله ان لا يختص
في بعض الاشياء بوجوده في بعض النسخ بقوله ولا صورة جرمية له ولكن
هذه هي الهويك الاولى قد ما بالاولى لان مادة كل مركب تكون هويكاً
فان كانت جرمية **اشارة** يجب ان يكون محققاً عندك انه لا يمتد بعد
في ملاء او خلا ان جان وجوده الى غير النهاية **هذه** مسئلة شامخة في الاعداد وهي
ايد المناصب في العلم الطبيعي وهي ايضا مسئلة المنازل اخري منها مسئلة المنازل
محددة للمراتب كما سياتي بعد وهي ايضا من الطبيعيات ومنها مسئلة بيان ان
انفكاك الصورة وما يتبعها اعني المقدار عن الهويك وهي من علم ما يبعد الطبيعة
ولبيان هذه المسئلة اورد ما ههنا وقد دل بقوله يجب ان يكون محققاً عندك
على انها ايد للطلاب للبليلة قال المنازل الشايع لما بين الشيخ ان
الجسم مركب من الهويك والصورة اذ يحد ذلك ان يبين امتناع انفكاك الصورة
عن الهويك يرهان صورة هذه كل جسيم متناه وكل متناه شكل فالحقيقة
لا تنفك عن الشكل والشكل لا يحصل الا مع المادة فالحقيقة لا تنفك عنها
ومن حجة قول عليها ان لا يمتد في ان الاعداد لا تفارق المادة فان الشيخ

يكن عنه في الفصل الثاني من سابعة الهيات الشفافة ليس يجوز ان يكون
بعد ما يمتد لا يمتد مادة لانه اما ان يكون متناهياً او غير متناهٍ والثاني باطل
لان وجوده بعد غير متناهٍ محال واذا كان متناهياً فالحقيقة في حد محدد
وسهل بعد ليس الا لافعال غير من له من خارج لا نفس طبيعيه ولن تنفك
الصورة اذ لا مادتها فتكون متناهية وغير متناهية وهذا محال فلهذا هذه المسئلة
اعني اثبات شامخة في الاعداد مسئلة على ان مع بعد ما **الاولى** ان الاعداد
التي المتناهية لو لم تكن متناهية ليجب ان يخرج من قطعة واحدة اعدادات
غير متناهية لا يزال ابعدها يزايد كما في مثل يمتد الى غير النهاية
والثانية انه يجوز ان يوجد بينهما اعداد تزايد بعد واحد من الزادات
ملا يكون البعد الاول ذراعاً والثاني زائداً عليه بنصف ذراع والثالث
زايد على الثاني ايضا بنصف ذراع وعلم جراً ينبغي ان تكون الزادات بعدد
واحد بعد البعد المتزايد بينهما المشتمل على تلك الزادات غير متناهية في العدد
الا ترى اننا اذا صغنا خطاً وجعلنا احد نصفيه اصلاً وزدنا عليه بنصف النصف
الاخر ثم نصف النصف الباقي وعلم جراً الى غير النهاية بعداً غير متناهٍ يجب
الفرق بين احتمال كل مقدار للاقياسات الغير المتناهية كانت الزادات الى
يمكن منها الى الاصل غير متناهية فالاصل يزايد لا الى النهاية مع انه لا ينتهي
الى متناهٍ الخط الاول النصف فثبت ان هذه الزادات اذا كانت متناهية
لا يلزم من كونها غير متناهية ان يصير المبدأ عليه غير متناهٍ اما اذا كانت بعدد
واحد او كانت متناهية فالخطان يزايدان ولا كان المثل موجوداً في الواجب

اختر الشيخ المثال الذي لا ينافي حصول الزيادة **الثالث** انه يجوز ان يفرض
 بين الاستعدادين هذه الابداعات المتزايدة بعد رواجها في غير النهاية فيكون هناك
 إمكان في ذات على اول تفاوت يفرض غير نهاية **الرابع** ان كل زيادة
 يوجد فاتها مع المزيد عليه قد يوجد في واحد فكل بعد احدى وجدت جميع
 الزيادات التي دونه موجودة فيه ونرجع الى المتن فنقول انما قد اخلا في مقدار
 التفصيل بقوله ان جاز وجوده لان الاخلاصين يمنع الوجود فلا يصح وصفه بكونه
 متناهي بل يصح ان يقال لو ثبت وجوده لكان متناهي **قولهم** والافق الجاز
 ان يفرض استعدادان غير متناهيين من مبدأ واحد لا يزال الوجود بينهما متزايد
 بيان المقدم الاول **قولهم** ومن الجاز ان يفرض بينهما اعداد متزايدة بعد واحد
 من الزيادات **إشارة الى المقدم الثاني** **قولهم** ومن الجاز ان يفرض بينهما
 هذه الابداعات في غير النهاية فيكون هناك إمكان في زيادات على اول تفاوت
 يفرض بنين نهاية **إشارة الى الثالثة** **قولهم** ولان كل زيادة توجد
 فاتها مع المزيد عليه قد يوجد في واحد **إشارة الى الرابعة** فان تشرع
 في تركيب الحجج عنها **قولهم** وأية زيادات امكنت فيمكن ان يكون هناك
 بعد يشمل على جميع ذلك الممكن **شروع في الحجج** ومنعنا كل واحد من
 زيادات يمكن وجودها فاما يمكن ان يشمل عليها بعد وتبين هذه البنية
 بقوله ولا فيكون إمكان وقوع الابداعات **قولهم** ويجعل ان يكون قوله وأية
 زيادات امكنت متعلفا بما جله مقدمه رابعة اي وأي زيادات امكنت
 اذا اخذت يافاتها ايضا تكون موجودة مع المزيد عليه في واحد ويكون قوله

فيمكن ان يكون هناك بعد يشمل على جميع ذلك الممكن قضية معللة
 بقوله ولان كل زيادة فيكون هذا القاء جوا بالذات لا يمكن ان يكون تقدير
 الكلام ولان كل واحد من الزيادات وكل مجموع منها موجود في بعد فاذن
 يمكن ان يوجد بعد يشمل على مجموع الزيادات الممكنة الغير المتناهية
 وعلى الوجه الذي فسره الشارح لا يكون للام التعليل في قوله ولان معلل
 ولا لإيراد لفظه ان وجهه **قال** وتركيب البرهان ان يقال اما ان يكون
 هناك بعد واحد يشمل على الزيادات الغير المتناهية او لا يكون والثاني
 باطل لانه لا يخلو اما ان يوجد بين الاستعدادين بعد لا يوجد فوجه بعد آخر
 او لا يوجد فالاولي يوجب انقطاعهما مع فبين الاثنان وهو باطل والثاني
 يقتضي ان لا يكون هناك زيادة الا وهي مماثلة في بعد آخر فاذن بعد
 على كل زيادة انها مماثلة في بعد متى صدق على كل واحد انها مماثلة
 في بعد صدق على المجموع انه حصل في بعد فاذن وجب ان يفرض بين
 الاستعدادين بعد يشمل على الزيادات الغير المتناهية مع كونه محصورا بين
 حامين هذا خلف فثبت ان القول بلا نهاية الابداعات يؤدي الى اقسام كلها
 باطلا **قال** وجميع هذه المقدمات حلية الامتداد واحدة وهي قولنا
 لما كان كل واحد من تلك الزيادات مماثلة في بعد وجب ان يكون الكل
 مماثلا في بعد فان المطالب ان يطالب عليه بالدليل وهذه المقدمات
 ان امكن اثباتها بالبرهان استمر البرهان ولا سقط **قولهم** انه لا يجد
 كون الكل مماثلا في بعد معللا يكون كل واحد مماثلا في بعد فخطبك

جمله معلا يكون كل واحد وكل مجموع يمكن ان يوجد ايضا خيالا في بعد الفاعل
التابع لما جعل قوله واكثر زيارات امكت غير متعلق بالمعدلة الرابعة جمل
من متبوع المذكور وتظهر البرهان على وفي قسيتين مقدمة غير جلية وانما على
الوجه الذي فسرناه فليس كذلك لانه اذا ثبت حصول كل مجموع موجود
في بعد وكان مجموع الزيارات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصول
اوصاف في بعد فاك ثم لما كانت هذه القضية اعني الحكم بوجود بعد يشمل على
جميع الزيارات غير متناهية صدقنا بانها باطل في نفسها وهو قول **قوله** ولا يكون
امكان وقوع الابداء الى حد ليس الزايد عليه امكان **قال** المراد منه بيان
الحال الذي يلزم من عدم بعد يشمل على جميع الزيارات فالمعنى انه لو وجد
بعد يشمل على تلك الزيارات لوجب ان يكون هناك بعد لا يشمل ما فيه
من الزيادة في بعد آخر وجب فلا يوجد بعد فف ذلك البعد فيكون امكان
الابداء المتضمنة بينهما مجردا مجردا يمكن ان يوجد ان يدرسه **قوله**
فكون انما يمكن وجود المشتمل على محدود من جملته غير المحدود الذي في التقدير
يعني يلزم من ذلك ان لا يوجد بعد مشتمل الا على عدد محصور منها من جملته
الابداء الغير المتناهية التي هي موجودة بالحق **قوله** فيصير البعد بين
الامدادين محدودا في الزايد عند حد لا يتجاوز في العظم **اي** اذا كان
لا يمكن الابداء التي فرض بينهما نهاية وجب ان ينهي البعد بينهما الى بعد
لا يوجد ما هو اعظم منه **قوله** وهناك ينقطع لا يحال الامدادان ولا
يقدر ان بعد **اي** اذا انتهى الى بعد لا يوجد اعظم منه ضد وجب انقطاعهما

قوله والامكت الزيادة على اكثر ما يمكن وهو ذلك المحدود من جملته عند
المحدود وذلك بحال **اي** ان لم ينقطع الامدادان ضد يوجد بعد اعظم
من فرض انه اعظم الابداء وجب ان يوجد بعد يشمل على اكثر من اجملة المشتمل
التي فرضنا انه لا يمكن الا شمالي على اكثر منها وهو محال قوله وهو ذلك المحدود
اي اكثر ما يمكن هو ذلك المحدود يجب ان يكون الاول فاك فظهر من جملة ذلك
انه لو وجد بعد واحد مشتملا على الزيارات الغير المتناهية لزم انقطاع الامدادين
مع فرضهما غير متناهيتين والشيخ لم يصرح به اعتمادا على غير المتعلم **قوله** فينت
ان يكون هناك امكان ان يوجد بعد بين الامدادين الاولين فيه ذلك
الزيادات الموجودة بعينها فيكون ما لا يشتمل على محصورا بين يمينين هذا محال
وجبنا له علامه فاك **كان قيل** للجهة متبينة على فرض بعد هو آخر
الامداد وذلك لا يمكن الا مع فرض تناهي الامدادين اذ لو كانا غير متناهيتين
لكان لا بعد الا وهو بعد فلا يوجد هو آخر الابداء فاذن دليلكم ينفي على
معدلة لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات المطلوب فنقول لا شك انما اذا فرضنا
الابداء غير متناهية لم يمكن ان تشير الى بعد واحد يكون مشتملا على تلك
الزيادات الغير المتناهية ولكن ذلك لا يصح انما نقول القول بكونها
غير متناهيتين يؤدي الى القول بكونها متناهيتين فيكون خلفا ذلك لاننا
قول انما ان يكون بعد مشتمل على جميع الزيارات او لا يكون فان كان وجب
ان لا يكون بعد آخر فوجه لانه لو كان بعد فوجه لما كان هو مشتملا على زيادات
البعد الذي هو فوجه فلم يكن مشتملا على جميع الزيارات وان لم يكن هناك

يُعدُّ يشتمل على جميع تلك الزيادات كان في تلك الزيادات يعدُّ غير مشتمل عليه
والذي هو غير مشتمل عليه وجب أن يكون آخر الأجزاء إذا دلل لم يكن آخر الأجزاء وكان
قوة بعد آخر وكان ذلك الموافق شتملا عليه وقد فرغنا غير مشتمل عليه
هذا خلف ثبت أن الشك المذكور مؤكدا لهذه الحجة **أقول** هذا القسم الثاني
الذي فرغ منه البعد غير مشتمل على الجميع متصلا غير واضحة الزور فإن لم يرد
خلل إلى هذا الكلام فإنه يكون منه **وقد** ذكر هذا الفصل في الجزء الثاني
شرف الدين محمد المتوحيدي هذا المعنى ببيان آخرى هي أن كل واحد من الزيادات
الغير المتناهية إما أن يكون متصلا في بعد آخر قوة أو لا يكون فإن لم يكن
كل زيادة متصلا في بعد آخر كانت هناك زيادة غير موجودة في بعد آخر
فلا يكون فوق تلك الزيادة بعد آخر إذا لو كان لكات موجودة فيه فينبذ
قد انقطع ما كانا متناهين وإن كان كل زيادة منها متصلا في الغير فإنما أن يكون
الكل متصلا في بعد ولا يكون ومحال أن لا يكون لا فادبينا أن البعد لما
مثلا ليس فيه زيادة على الناتج فخط بل هو عبارة عن البعد الأول مع مجموع
تلك الزيادات إلى البعد السابق فظاهر أن تلك الزيادات بأمر موجودة
في بعد واحد وذلك محال من وجهين **الأول** أن ذلك البعد غير متناه
مع كونه محصورا بين عامرين **الثاني** أن البعد المشتمل على جميع الزيادات
إن كان قوة بعد آخر فهو غير مشتمل على الجميع لأنه لا يشتمل على ما هو وراء
لم يكن قوة بعد آخر فقد انقطع الاستعداد أن قالوا بلانهاية الاستعداد
ينبغي إلى أقسام كلها بالملء والفرق من إرادته أن تأتي المتصلة المذكورة أي

وجود بعد لم يشتمل عليه بعد آخر جيلة لأن ما هناك لعدم حصول جميع
الزيادات في بعد واحد وهذا لعدم حصول كل زيادة في بعد ضارب هذه
المتصلة واضحة للزور بخلاف ذلك وإنما جنى الأولين ما هنا في استلزام
كون كل زيادة متصلا في بعد يكون الكل متصلا في بعد على ما ذكره في
ما يمكن أن يقال في هذا النوع وإنما افترضنا كلاما لفصلنا لتأخر لأنه بذلك
الجهود فيه **قوله** وقد يستبين استلزام ذلك أيضا من وجوه أخرى يستبان
فيها بالبحر كذا أو لا يستبان ولكن فيما ذكرناه كفاية **الوجه** الذي يستبان فيه
بالبحر كذا هو المبني على فرض كون مخرج من مركزها قطر مواز لخط غير متناه يجب أن
يسامته بعد المواز إلى مركز الكوة فيلزم أن يوجد في الخط أول نقطة يسامتها
القطر وينجبل أن يوجد لوجود نقطة يسامتها قبل كل نقطة فيلزم الخلف
والوجه الذي لا يستبان فيه بالبحر كذا هو المبني على تطبيق خط غير متناه من
إحدى جهتيه دون الأخرى على ما ينبغي بعد أن يفصل من الجهة التي يتناهى
فيها فذلك ما منه وبيان امتناع تساويهما لا امتناع كون الجزء مساويا للكل وإنما
التفاوت في الجهة التي تساويها لفرق التطبيق فليزم الخلف من وجوب
تساويهما في الجهة التي كانا غير متناهين فيها ومما مشهور أن **إشارة**
قد بان لك أن الاستعداد الجبراني يلزم التناهي فليز الشكل أعني في الأول
يريد بيان امتناع انعكاس الصورة للجسم عن الموي قبة أو لا لزوم
الشكل للصورة بنسبة التناهي فربما البرهان عليه أما بيان الأول فوات
الشكل فإن قيل في فرضه أنه ما أحاط به بعد أو حدود لكنه إذا حق كانت

ما هيته من الكميات الخفية بالكميات والحد في هذا الموضع هو النهاية فكان
 المفهوم من الشكل هو هيته التي يحيط به نهاية واحدة أو أكثر من واحدة من جهة
 إحاطتها به فإذا كان الشيء المتناهي يلزم أن يكون ذا شكل ولا يمتداد للجسماني متناه
 فهو ذو شكل وهذا يعني قوله هذا بأن لك أن الامتداد للجسماني يلزم المتناهي
 فلهذا الشكل مفاد في قوله أعني في الوجود أن الامتداد لا يستلزم الشكل
 من حيث ما هيته لأنه يمكن أن يتصور غير متناه وحينئذ لا يكون ذا شكل بل إنما
 يستلزم من حيث أنه في الوجود لا يفتك عن شكل ما لوجوب شأبه **قوله**
يخلو إما أن يكون هذا اللازم بلزمو لوافقه بنفسه عن قسمه أو بجمعه وبلزمو
لوافقه بنفسه عن سبب فاعل هو نفسه أو يلزم بسبب الحامل والأموال التي كنه
الحامل قال الفاضل الشايع تركيب الجملة أن يقال لو كان الشكل الجسمي
 إما أن يكون لقيمتها أو لا يكون يالا فإما أن يكون محالاً أو لا يكون يالاً
 ولا محالاً وهذا قسمه فيصير وفيها أقسام يحدف لظهور ذلك لأن الحاك
 إذا كان لا يملك كان يحكم قسم الجسمي في إفتناء ما ضيقه الجسمي وإن
 لم يكن لا يملك فيحصل أن يكون على وجود ما هو لا يملك في الشكل وباقي الأقسام
 المذكور **أقول** كلام الشيخ مشعر بأن الأقسام ثلثة ووجهه أن يقال لو
 الشكل الجسمي إما أن تكون من حيث هو متناه بنفسها عن المادة وما يكتنفها أو
 لا تكون كذلك بل تكون بمداخل المادة ولها وجهها في ذلك الأول والثاني
 إما أن يكون لنفس الجسمي أو لشيء غيرهما وهذا القسمان اللذان قد ألتزمتهما
 بأقسام الامتداد بنفسه فلهذا ثلثة أقسام لأقسامها وظهر منه أن ربع الهيئة

ويحدف أحد الأقسام مما لا حاجة إليه ولا هو مطابق للشيء **قوله**
متناه يعني عن قسمه لشايع الأجسام في مفادها الامتدادات وهي
 المتناهي والشكل وكان الجزء المتروك من مقدار ما يلزم ما يلزم كليته **هذا**
 هو أول الأقسام وهو أن يكون الشكل قد لزم الامتداد عن قسمه يقال كونه
 متناه عن المادة وما يكتنف المادة من الواقي كالفضيل والوسيل وسائر الختام
 فيه إلى المادة من الأقسام وفدين فساد هذا القسم بلزمو الشايع أو لا في
 قسم المقادير وذلك لأن الاختلاف فيه إنما كان بسبب الفضيل والوسيل
 فالفضيل والوسيل والكميات المختلفة المتضمنة لذلك والحاصل بسبب
 إفتناءات المادة عن غيرهما فمما يتبع المقادير وهو هيئات المتناهي والشكل
 وإنما كان هيئات المتناهي ولم يعل المتناهي لأن المتناهي لا يختلف فيه
 والفرق بين هيئات المتناهي والشكل هو الفرق بين البسيط والمركب وذلك
 أن هيته المتناهي أمر من الشيء المتناهي والشكل هو اعتبار الشيء مع ذلك
 العارض فذلك وحينئذ يجب أن يلزم كل جزء من من الامتداد ما يلزم
 الكل من المقادير وتوابعه فيكون وزن الفضيل والوسيل واحد أي لو فرض
 أقل قليل من الامتداد لكان الوجود من المقادير ما لو فرض أكثر كبير منه وإذن
 لا تكون الكلية ولا الجزئية ولا العلة ولا الكثر والفرق بيان امتناع
 وزن الكلية والجزئية في الأصل بأن يتبعها بالفرق يستلزم رغبهما
 لا بأن يكون فترهما مكاناً من حيث الفرق ويلزم الجمال من جهة تشابه الجواهر
 بهذا الفرق وذلك لأن اختلاف الكل والجزء فرع على التمايز والتمايز في

الامتداد لا يتصور الا بعد وجود المادة فالحاصل ان الحال للامر في هذا
القسم حتى واحد هو عدم التباين في الاجسام وانما عبر الشيخ عنه بلوانه
للانصاف والفاضل الشايع وهو الامتداد الجسماني في هذا القسم مقارنا
لجميع العوارض المادية كالسالمية والتركيب وقول الانقسام والائتار
والكلية والجزئية متفعلا عن العنصر فاعل فيه على ما هو عليه في الوجود
الا انه اشقط اسم المادة منه ويتم التلقط به ولا يقط فيه وفتر قول الشيخ
بان الامر لهذا القسم تلك محالات ايدها تشابه المتبادر الثاني تشابه
الاشكال والثالث تشابه الكل والجزء في عوارضها على ان كل واحد منها محال
براهنه ثم ايقن في الاغراض على كل واحد بيان امكان الاختلافات المتأ
الى العوارض المادية المذكورة واطلب فيه بما لا يجعله التباين فيه الا على شدة
غير فانه يشاء عند ذلك واذا كان فساد جميع اعراضه ظاهرة اتما قرنا فلا
فاية في ايراد قول **ولو لم يرد لك بسبب فاعل مؤثر وهو متقدم بنفسه لكان**
الامتداد الجسماني قابلا في نفسه من غير هو لاه للفضيل والوسيل وكان له في
نفسه قوة الاتفعال وقد بان استحالة هذا هذا هو القسم الثاني من الثلاثة
وهو ان يكون الشكل قد لزم الامتداد الجسماني بسبب فاعل متاين للامتداد
مؤثر فيه والامتداد متقدم بنفسه عن المادة وعمما وجيه المادة من اللواحق
وقد بين فساد هذا القسم بل قد يكون الامتداد الجسماني في نفسه من غير
مؤلاه قابلا للفضيل والوسيل لان المتباين بين الاجسام لا يتصور الا با
بعضها عن بعض واتصال بعضها ببعض وذلك من لواحق المادة المستقلة لوجودها

كاشرا ويجعلها لا يمكن ان يحصل الاختلافات المتدانية والشكلية عن فاعلها
في الامتداد الا بعد كونه متاينا لان يتفعل ويكون فيه قوة الاتفعال
التي هي من لواحق المادة فاذا ن يصورها ينبغي كونها مادة باو قد فرغنا من هذا
عنها هذا خلقت وما اوردته الفاضل الشايع ههنا وهو ان كون الجسم قابلا
للاشكال لا ينبغي كونه قابلا للفضيل والوسيل لان الاشكال قد تخلت
من غير اتصال الجسم كاشكال الشبهة المتبادر بحسب الشكليات المتخلقة
ليس من خارج في الغرض لان الشيخ لم يحصل لزوم الحال مقصورا على لزوم الفضيل
والوسيل بل عليه وعلى لزوم الاتفعال بدليل قوله وكان له في نفسه قوة الاتفعال
ومعلوم ان اشكال الشبهة لا يمكن ان يتبدل الا بعد امكان اتصالها
واعلم انه الزم الحال في القسم الاول بجميع الوجوه المتأينة الى الفاعل والى
الفاعل جميعا وفي هذا القسم بالوجوه المتأينة الى الفاعل فقط **قوله في**
انه بشأنه من الحاصل اي لما ظهر فساد القسمين المذكورين يعين كون هذا
القسم حقا ويوجد في بعض النسخ بعد قوله يولي اذن تأييد في وجوده ما لا بد
للصورة في وجوده ما يشبه كالتأني والشكل **قوله** وهذا نتيجة البرهان
المذكور وثبت منه احتياج الصورة للجسمية في وجودها وتخصها الى الحيوان
لا في ما بينها فاذا ن لا تشك عن الحيوان في ذلك هو المطلوب **وهو**
واشارة او لملك قول وهذا ايضا بلزمتك في اشياء اخرى فان الجزء المميز
من الفلك ليس له شكل الفلك ثم نقول ان الشكل للفلك متفني لمبايعه
وطبائع الجزء وطبائع الكل **هذا** شك يرد على ما اقبل به القسم

أول من الثلاثة المذكورة في الفصل المتقدم وتبين أنكم ظنتم لا يجوز أن
يكون سبب لزوم الشكل الاستعداد المنفرد عن القابل هو نفس الاستعداد لأن
الاستعداد لما كانت له طبيعة واحدة وجب أن يكون ما تقتضيه تلك الطبيعة
واحدة أو يلزم منه أن يكون شكل الكل والجزء واحدا فاماكم معترفون بأن شكل
الجزء المنفرد من الفلك لا يمكن أن يكون كشكل كله مع انكم تذهبون إلى أن
الشكل للفلك مستفيض بطبيعة الذي هو في الجزء والكل واحد فإذ اجتزأ اختلاف
الشكل في الفلك مع عدم اختلاف مقتضيه فلم لا يجوزون مثله في الاستعداد
المذكور قوله وهذا أيضا إشارة إلى قوله في الفصل المتقدم وكان الجزء المنفرد
من مقدار ما يلزم ما يلزم كلته وبه قوله أشياء أخر على أن هذا الاشتراك
ليس في الفلك وحده بل في جميع البسائط إذا خالفت أحكام الكل والجزء
فيها كالأرض الحافظة لبعض أجزائها في توسط الأجرام وقد اجتزأ بالجزء من لآب
البسيط إنما يتأخر وجود جزءه عنه بخلاف المركب ويكون تجزيته لا يبدأ ابتداء
المذكورة فإذن وجب قسده بالسبب ولما كان المزمع إعم الأسباب خبره
بالذكر **قوله فتقول لك يريد** أن يعرف بين السورتين بما يقتضيه لزوم
الحال المذكور في أحدهما دون الأخرى وتبين مجعلا أن الفلك له مادة
قد عرفت له بسببها الكلية والجزئية ومفاعل وجب حصول المقدار والشكل منها
ضد ما كلاً وبمع ذلك السبب بسببه أن يكون لما يفر من جزءه الله يمدن مثل ذلك
لا سيما لأن يكون الجزء كالكل مادام الجزء جزءا والكل كلاً واما الاستعداد
المنفرد عن المادة فلا يصور له جزء ولا كل فضلا عن تأخر وجودهما بل لا يصورونه

اختلاف ولا فائدا فإذن ليس حكمه حكم الفلك وما يجري مجراه **قوله إن الشكل**
يحصل للفلك عن طبيعة قوة أوجب لميولا تلك الجزئية ولم يكن لها ذلك
عن نفسها أو عن جزئها فلما وجب لها ذلك وجب بإيجاب ذلك السبب
أن لا يكون لما يفر من بقية ذلك جزءا أما للكل لكونه جزءا منفردا بمقدار حصول
صورة الكل معناه إن الشكل حصل للفلك عن طبيعة قوة أوجب لميولا
أولا تلك الصورة للجمعية المبيعة الخاصة به ثم ذلك الشكل المبعين الذي
لزمها ولم يكن الشكل له عن نفس ميولا ولا عن صورة ما للجمعية ويبدو ذلك
القوة الصورة النوعية للفلك والقوة اسم لمبدأ الغير من شيء في غير حيث
مؤخره والطبيعة تطلق على بيان مشابهة والمراد ههنا هو الذات فتفه
أما يصدر عنه الفعل لذاته طبيعة القوة هي ذات الشيء الذي يصدر عنه
الغير الذاتي في غير أو المصداق الذاتي من الشيء الذي يصدر عنه الغير في
غير ثم قال فلما وجب لميول الفلك ذلك الاستعداد والشكل وجب أيضا
ذلك السبب المذكور الموجب تلك الصورة والشكل لميولي أن لا يكون صورة
الكل ولا شكله لما يكون بالفرق بين حصول صورة الكل جزءا الله وهذا وجب
ذلك لكونه بالفرق بين الكل في حصول صورة الكل أي لما أوجب الصورة
النوعية للميولي الاستعداد المبعين والشكل المبعين أوجب أن لا يكون
للجزء اتحاد بين الكل شيئا لكونه جزءا اتحادا بين الكل وقد اختلفت
الشيخ ههنا في معنى الشيخ تكرر لفظة صورة الكل إحداهما مخصوصة لكون
الحصول شيئا فالله والآخرى من نوعه لكونها فاعلا لقوله لا يكون ومعناه لا

لجزء صورة الكل بعد حصول صورة الكل وهو لا يمتنع وفي بعضها لم يذكر لفظ
صورة الكل فيكون فاعل قوله لا يكون متبداً بمود إلى لفظه ذلك في قوله فلما
وجب لما ذلك يعني الشكل المتعدد ذكره ويجوز أن يكون فاعل قوله لا يكون
هو ما في قوله ما للكل فيكون على هذا التقدير ما هذه صورة ولا يعني الذي قوله
هذا له عن عارض وما يمتنع وبسبب مفارقة ما قبل تلك الصورة ويجعلها بمنزلة
بها أي هذا حال الفلك عن عارض وهو معنى الكل والخزعة المضافات أحدهما
إلى الآخر وما يمتنع وهو كون الجزء من أمته وما بعد حصول الكل فإن هذا المعنى
هو المانع له عن قول ما يقتضيه السبب المذكور وبسبب مفارقة المادة القابلة
للجسيمة أي ما لها الجزئية معها الطرمان لا يقتضيان عليها **قوله وأما**
المقدار لو افترق لم يكن هناك شيء يوجب شيئاً لا طبيعياً المقدار بتلك
الطبيعية هي واحدة لم تعد كلاً وغير كل بحيث في لك العرض لا من نفسها ولا من
على ولا من مفارقة فاعل فلا يجب أن تسبق شيئاً معيناً مما يختلف فيه حتى تنشأ
الكلية والجزئية فليس يمكن أن يقال منها لغيرها شيء بحيث إمكان
وقوع ما أو صلوح موضوع يلحقاً سابقاً لترتيب ذلك أن يبين ما هو كجزء له بجاء
مخالفة ميراث أن المقدار لو افترق لم تكن الكلية والجزئية شيئاً متضاماً
بل متضاماً لأن تسبق طبيعته واحدة فلا يعني الاختلاف بالكل والجزء وليس
هناك على فاعله ولا مادة فاعله فاذن لا اختلاف هناك بخلافنا نسخ منها
في بعضها هكذا العرض كلاً وغير كل بحيث ذلك العرض لا من نفسها ولا من على
ولا من مفارقة فاعل وهي لا يمتنع وفي بعضها لا من نفسها ولا من مفارقة

فأجل وتقدم لم تعد كلاً وغير كل بحيث العرض المذكور في الفصل المتقدم إلا
من نفسها إلا أنه لا على ولا فاعل هناك ولا اختلاف من نفسها بأجل كونه
لا يجب أن يستثنى الاختلاف ثم قال فليس يمكن أن يقال منها لغيرها شيء
غيرها يعني من الفاعل ثم قال بحيث إمكان وقوع ما يعني المادة التي يحتاج
الامتداد للجسيمة إليها لكونه صورة ثم قال أو صلوح موضوع يعني الموضوع الذي
يحتاج المقدار والشكل إليه لكونهما عرضين وقيداً لهما لأن الفلك فيه
فاعل هو الصورة النوعية ومادة هي هيولاء وموضوع هو جزء الفلك ثم تبع ذلك
القول أن خالف الجزء فيه الكل **وعرض** الفاعل الشاخص بأن يقلل
اختلاف الفلك في الكلية والجزئية بالمادة غير صحيح لأن مادتي الكل والجزء
إن اختلفا كانت الصورة وجزئها شيئاً في محل واحد ولم تكن أحدهما بالكلية
أولى من الآخر وإن بآياتنا كانت المادة متخالفة في الكلية والجزئية وجنيد
إن اختلفا إلى مادة تشترك المواد وإلا فالصورة أيضاً واحد ما خالف
فهما من غير احتياج إلى مادة **فإن قيل** تقدم الصورة في الوجود والكل
على جزئها شيء لكونها أولى بأن تكون كلاً منه **فلما** فليكن تقدمها في الوجود
وسبقها في الوجود عن المادة **والجواب** أن المادة هي متخالفة الاختلاف
بما تختلف بذاتها وتختلف غيرها من الصور ولا يمتنع أن المادة بها كان مان
الذي يقتضي التقدم والناشئ لذاته وقصير الأشياء متقدم ومشاخر بسببه
على ما سبق في بيانه فلذلك احتاجت الصورة في اختلافها إلى المواد
ولا يحتاج في غير ما نسب **هذا الجواب** إنما له الوضع من قبل أن يرد الصورة

لِلْجِسْمَةِ بِهِ بَرُّهُ يَكُنْ أَنْ كُنَ الْهَيُولَى ذَاتَ وَضْعٍ أَوْ لَا يَنْقُضُهُ ذَاتُهَا
بَلْ أَمَّا تَقْنِينُ مِنَ الصُّورَةِ لِلْجِسْمَةِ وَهَذَا مَسْأَلَةٌ يَسْتَعِي عَلَىهَا الْبُرْهَانُ
عَلَى امْتِنَاعِ انْتِكَاسِ الْهَيُولَى عَنِ الصُّورَةِ لِلْجِسْمَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبُرْهَانَ عَلَيْهِ
أَنَّهُ لَا وَاقِفَ عَنِ الصُّورَةِ لِلْجِسْمَةِ لَكَاتٍ أَمَّا ذَاتُ وَضْعٍ أَوْ غَيْرُ ذَاتٍ وَضْعٍ
وَالْفَرْقَانِ بَاطِلَانِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ مُتَافٍ لِلْحُكْمِ الْمَذْكُورِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ
فِيمَا يَلُوهُ هَذَا الْفَضْلُ وَالْوَضْعُ يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ مِنْهَا كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ يُكُونُ الْأَشْيَاءُ
لِلْجِسْمَةِ إِلَيْهِ وَمِنْهَا حَالُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ يَنْبَغِي بَعْضُ اجْزَائِهِ إِلَى بَعْضٍ مِنْهَا مَا هُوَ
الْمَقُولَةُ الْمَشْهُورَةُ وَالْمَرَادُ مِنْهَا هُوَ الْأَوَّلُ وَالْمَعْنَى أَنَّ الصُّورَةَ لِلْجِسْمَةِ هِيَ الْعِلَّةُ
فِي كَوْنِ الْهَيُولَى ذَاتَ وَضْعٍ وَبَيِّنُ مِنْهُ أَنَّهُ يَكُونُ الْهَيُولَى نَحْضًا الْهَيُولَى وَتَقْنِينُهَا
عَلَى مَا سَبَقَ يَتَعَدُّ **قَوْلُهُ** وَلَوْ كَانَ لَهُ فِي حَيْثُ ذَاتِهِ وَضْعٌ وَهُوَ مُنْقَسِمٌ كَانَتْ
فِي حَيْثُ ذَاتِهِ ذَا جِزْمٍ **أَيْ** لَوْ كَانَ لِلْحَامِلِ وَضْعٌ وَهُوَ قَائِمٌ بِذَاتِهِ خَالٍ عَنِ الصُّورَةِ
فَلَا يَخْلُو أَمَّا أَنْ يَكُونَ مُنْقَسِمًا عَلَى الْأَطْلَاقِ وَفِي جَمِيعِ الْجِهَاتِ أَوْ لَمْ يَكُنْ فَإِنْ كَانَتْ
مُنْقَسِمًا فِي جَمِيعِ الْجِهَاتِ كَانَ بِانْفِرَادِ ذَاتِهِ عَنِ الصُّورَةِ جِسْمًا ذَا جِزْمٍ وَقَدْ كَانَتْ
يَحْتَاجُ إِلَى الْجِزْمِ هَذَا خَلْفَ **قَوْلِهِ** أَوْ غَيْرُ مُنْقَسِمٍ كَانَ فِي حَيْثُ ذَاتِهِ مُنْقَطِعٌ مُنْهَى إِنْشَاءً
وَهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الَّذِي لَا يَكُونُ الْحَامِلُ فِيهِ مُنْقَسِمًا عَلَى الْأَطْلَاقِ غَيْرُ مُنْقَسِمٍ
يُعْطَفُ عَلَى قَوْلِهِ وَهُوَ مُنْقَسِمٌ وَهَذَا بِهَذَا أَنَّ الْحَامِلَ إِنْ كَانَ بِانْفِرَادِهِ ذَا وَضْعٍ وَكَانَ
غَيْرُ مُنْقَسِمٍ كَانَ بِانْفِرَادِهِ مُنْقَطِعٌ مُنْهَى إِنْشَاءً وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ إِذَا دُسِّدَتْ
مِنْ الْمَشْرِيقِ مُنْهَى إِلَى الْمَشَارِقِ وَتَقَطَّعَ انْتِهَائُهَا لَا يَنْقَسِمُ فِي جِهَةٍ ذَلِكَ لِأَنَّ
لِأَنَّهُ لَوْ انْقَسَمَ فِي ذَلِكَ لِهَيْئَةٍ لَكَانَ وَرَاءَ الْمَقْطَعِ شَيْءٌ مِنَ الْمَشَارِقِ فَإِنْ لَا يَكُونُ

الْمَقْطَعُ مُنْقَطِعًا فَكُلُّ مَقْطَعٍ إِنْشَاءً هُوَ ذَا وَضْعٍ غَيْرُ مُنْقَسِمٍ وَكُلُّ ذِي وَضْعٍ غَيْرُ مُنْقَسِمٍ
هُوَ عِنْدَ قَوْلِهِ إِنْشَاءً مُنْقَطِعٌ إِلَيْهِ وَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مُنْقَطِعًا لَهَا وَهَذَا هُوَ الْمَرَادُ مِنْ
قَوْلِهِ أَوْ غَيْرُ مُنْقَسِمٍ كَانَ فِي حَيْثُ ذَاتِهِ مُنْقَطِعٌ مُنْهَى إِنْشَاءً **قَوْلُهُ** نَقْطَةً إِنْ لَمْ
تُنْقَسِمِ الْبَلَّةُ أَوْ خَطًّا أَوْ سَطْحًا إِنْ انْقَسَمَ فِي غَيْرِ جِهَةٍ إِلَّا إِنْشَاءً أَيْ ذَلِكَ
الْمَقْطَعُ لَا يَخْلُو أَمَّا أَنْ لَا يَنْقَسِمَ فِي جِهَةٍ أُخْرَى أَوْ يَنْقَسِمَ وَالثَّانِي لَا يَخْلُو أَمَّا
أَنْ يَنْقَسِمَ فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ يَنْقَسِمَ فِي جِهَتَيْنِ فَكَانَ الْحَامِلُ عَلَى الْقَدْرِ الْأَوَّلِ
نَقْطَةً وَعَلَى الْقَدْرِ الثَّانِي خَطًّا وَعَلَى الْقَدْرِ الثَّالثِ سَطْحًا وَأَمَّا لَمْ يَخْلُ فَمِنْهَا
أَخْرَاجُ الْأَيَادِ لِلْجِسْمَةِ ثَلَاثَةٌ وَإِذَا فُزِمَ أَحَدُهَا مَأْخُذُ الْإِنْشَاءِ لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْإِنْشَاءُ
فَالْحَامِلُ أَنْ الْهَيُولَى لَوْ كَانَتْ ذَاتَ وَضْعٍ بِانْفِرَادِهَا لَكَانَتْ أَمَّا جِسْمًا أَوْ نَقْطَةً أَوْ
خَطًّا أَوْ سَطْحًا وَكُلُّهَا بَاطِلٌ فَكُلُّهَا ذَاتَ وَضْعٍ بِانْفِرَادِهَا بَاطِلٌ وَبُطْلَانُ كَوْنِهَا أَحَدًا
هَذِهِ الْأَشْيَاءَ يَبَيِّنُ مِنْ قِسْمِ مَا هِيَ بِهَا فَإِنَّ الْجِسْمَ وَالْخَطَّ وَالسَّطْحَ لِكُونِهَا مُنْقَطِعَةً
الذَّوَاتِ فَابْتِلَاءُ الْأَقْسَامِ تَكُونُ مُخَاجِزَةً إِلَى حَامِلٍ يَكُونُ غَيْرَ الْحَامِلِ وَالنَّقْطَةُ
لَا يَكُونُ أَنْ تَكُونَ إِلَّا حَالَةً فِي غَيْرِهَا وَإِلَّا لَكَاتَتْ جُزْأً لَا يَجُوزِي وَالْحَامِلُ لَا يَكُونُ
يَمَّا لَا هُوَ لَيْسَ نَقْطَةً وَلَوْ سَوَّجَ هَذِهِ الْمَعْنَى لَمْ يَنْقُضْ الشَّيْءَ لِسَيِّئَاتِهَا وَتَقْنِينُ الْفَضْلِ
بِالْتَّبَهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُجْ فِيهِ إِلَّا إِلَى قِسْمٍ مُنْقَسِمٍ **قَوْلُهُ** فَلَوْ فَزِمْنَا هَيُولَى بِالْأَمْرَةِ
وَكَانَتْ بِالْأَمْرَةِ لَمْ يَخْلُجْهَا الصُّورَةُ فَضَارَتْ ذَاتُ وَضْعٍ غَيْرُ مُنْقَسِمٍ **بُرْهُنٌ** بَيَانُ
امْتِنَاعِ حُلُولِ الصُّورَةِ فِي الْهَيُولَى الْمَجْرُودَةِ عَنْهَا وَبِهِ يَبَيِّنُ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْبُرْهَانِ
الْمَذْكُورِ فِي الْفَضْلِ الْمَقْدَرِ وَمِنْهُ أَنَّ أَمَّا لَوْ فَزِمْنَا هَيُولَى بِالْأَمْرَةِ جِسْمًا وَكَانَتْ
بِالْأَمْرَةِ بِالْقُدْرَةِ لَمَّا مَرَرْنَا أَنَّ الصُّورَةَ لَمْ يَخْلُجْهَا فَضَارَتْ جِهَتُهَا ذَاتَ وَضْعٍ

بالصورة لا متناهي وجود جسم عن ذي وضع لكان لا يتخلو إما أن لا يتحصل الحيوان
في موضع من المواضع أو يتحصل وإن تحسنت فلا يتخلو إما أن يتحصل في جميع المواضع
أو في بعضها دون بعض والاولى والثاني من هذه الاقسام محالان بالبداهة العقلية
والثاني ايضا محال لان ذلك الموضع إما أن لا يكون اولي بها من غير أن يكون
اولي فان لم يكن اولي كانت متساوية بالنسبة الى جميع المواضع فكان حصولها
في ذلك الموضع دون غيره تحملا لا حقا لا محال متساوية من غير مرجح وهو محال
بالبداهة وإن كان اولي بها فالاولوية إما أن كانت عاملة قبل أن يلحقها الصورة
أو حصلت بذلك وهذاان قيمان وهما ايضا محالان مع أن لكل واحد منهما نظيرا
في الوجود والشيخ اورد ههما واورد نظيريهما بين الفرق بينهما وبين التطهيرين
فأعز عن ذكر الاقسام الخالصة بالبداهة للايجاز **قوله** فليس يمكن أن يقال
إن ذلك لأن الصورة يلحقها هناك كما يمكن أن يقال لو كانت في صورة فوق
لها وضعها هناك أو كان قد عرض لها وضع هناك نزل عنها الصورة الاخرى وإما
ليس يمكن فيما نحن فيه إلا أنها مجردة بحسب هذا الفرع **هذا** بيان امتناع القسم
الاول والفرق بينه وبين نظيره اما بيان الامتناع فإن هذا لا يمكن ههنا إلا
الحيوان قبل الصورة كانت غير متعلقة بالموضع الذي حصلت فيه مع الصورة فلا
يمكن أن يقال إن ذلك أي حصوله في ذلك الموضع إنما كان لأن الصورة يلحقها
هناك وذلك لأن الحيوان لم يكن هناك ولا في موضع آخر ثم انما يقول
كما يمكن أن يقال إن نظيره في الوجود وهو أن تكون الحيوان في صورة فوق لها
وضعها هناك بكونها من الهوا مثلا في موضعها الطبيعي فان صورتها الهوائية قد

لأدنى وضعها هناك أو كان قد عرض لها وضع هناك بكونها من الهوا ايضا اخرج
بالفرض عن موضعه الى الموضع الطبيعي للأرض لها وضع هناك ثم قدت
صورة الجزئين ليس وليفت صورة الماء بما بينهما هناك فحصلت الحيوان مع
الصورة اللاحقة بها في موضع خاص لكون ذلك الموضع اولي بها والاولوية
كانت عاملة قبل هذا اللحق بحسب الصورة السابقة والافعال العامة
لها ثم انما يقول وإما ليس يمكن فيما نحن فيه إلا أنها مجردة بحسب هذا الفرع
إلى الفرق المذكور **قوله** وليس يمكن ايضا أن يقال إن الصورة عين لها
ومعها خصوصيات لا متناهية الجزئية التي تكون لأجزاء كل واحد مثلا كأجزاء
الأرض كما يمكن أن يقال في الوجه الذي ذكرناه من تخمين وضع جزئي ليس
يلحق الصورة وهناك وضع جزئي لولا ما يخصه أقرب المواضع الطبيعية من ذلك
الموضع كالأجزاء من الهوا بصير ماء فيكون موضعه الطبيعي متخصضا بحسب وضع
الاولى وهو أقرب مكان طبيعي للماء وما كان موضعها لهذا الصار ماء وهو
هوا وإما لا يمكن هذا ايضا إلا ما جعلناها مجردة **وهذا** بيان امتناع القسم
الثاني وهو أن يتحصل الاولوية بعد أن يلحق الصورة بالحيوان وبيان الفرق بينه
وبين نظيره في الوجود اما بيان الامتناع فهو بيان تساوي نسبها الى جميع
المواضع التي تضمنها الصورة التي يلحقها فإذن تكون متساوية بالنسبة إليها
بحسب ذاتها وبحسب الصورة وحدها فيحصل حصولها في بعضها وهو المراد
من قوله وليس يمكن ايضا أن يقال إن الصورة عين لها وضعها خصوصيات
الجزئية التي تكون لأجزاء كل واحد مثلا كأجزاء الأرض وإما قد

هذا القسم من القيد لئلا يقال الصورة النوعية التي تقارن الصورة الجوهرية
على ما سئد كرها إنما تقتضي تعيين الموضع لكون كل صورة نوعية مقتضية لجزء
مختص من دون غيره وذلك لأن للجزء الطبيعي أجزاء كثيرة ويحول المحلول
مع الصورة في أيها دون غيره تقتضي أولوية فلاجل هذا حصر القسم بالقيد المذكور
فراشأن بقوله كما يمكن أن يقال في الوجه الذي ذكرناه إلى نظيره في الوجود وذلك
الوجه هو المثال الأول الذي كان الموضع الثاني واجبا لا عارضا بحسب الصورة
التابعة أعني في الجزء من الهواء الذي كان في موضعه الطبيعي فمراد ما يقتضيه
الموضع الطبيعي للأول لوجود الصورة المائنة فيه وإنما لم يحدد أي جزء اتفق منه
بل قيد الجزء الذي هو أقرب جزء الموضع المائي إلى الموضع الأول فخصص ذلك الموضع
لجزئي به بنسب الموضع الثاني وهو موقوف قوله بنسب لوق الصورة وهناك موضع
جزئي أي بنسب لوق الصورة حال وجود موضع جزئي هناك فهنا سريان
أحد هما الصورة المائنة وهو سبب لقيود الموضع المائي مطلقا والثاني الموضع
الثاني وهو سبب لخصص الموضع الجزئي منه بالقيد فمما يشاهد قوله وإنما يمكن
هذا أيضا لا تأجيلنا ما تجرده إلى الفرق بينهما ولما بطل التمسك بظاهر اشتغال
الفرق الأول وهو حلول الصورة الجوهرية في المحلول المجردة وبين من ذلك
أن حلول الصورة في المحلول لا يجوز إلا على سبيل التبديل بأن يكون حلول
اللازمة عقيب ذلك الثانية **واعلم** أن فائدة إيراد المظهرين سد باب
إيراد المعارضة هما وذلك لأن الحكم بامتناع حلول الصورة في المحلول المجردة
لا يقتضي أنها المحلول في موضع مع عدم أولوية أي الموضع به يمكن أن يقال من

بالكون الذي هو حلول صورة جدي في المحلول والكان يقتضي لا محالة
الحلول في موضع فالوجه في تخصيصه بأحد الموضع هو الوجه في تخصيص المحلول
المجرد به فتران إيجاب بأن المخصص وهو الموضع الثاني يماثل في غير ما يماثل
فهنا عورض بأن الصورة الكائنة الجدي تقتضي الحلول في أحد أجزاء مكانها
الطبيعي لا يمينه مع أن نسبها إلى الجميع واحدة فالوجه في تخصيصها بأحد
هو الوجه في تخصيص المحلول المجردة بأحد الأجزاء المكنة فباب بأن الموضع
الثاني أيضا يحدد تخصيص أقرب الأجزاء منه بذلك وليس ههنا موضع سابق
فلا يخصص وقد يلوح من كلام القائل الشارح أن أول الإشكالين هو أن
القسم يقتضي لا يجب اتصافه بأحد بالصورة النوعية بينما مع دوام اتصافه بها
فلم لا يجوز أن المحلول إذا انقسمت للجسيمة ففي وإن كانت غير واجبة للحلول
في جزء يمينه لكنها يحصل في أحد الأجزاء **واجاب** عنه بكون كل
صورة نوعية مسبوبة بأخرى معينة للمحلول في قول الأليمة والمحلول
الحالية عن الصورة ليست كذلك فظهر الفرق **اقول** هذا إشكال برأيه
ليس في الكتاب منه عين ولا أثر وإنما شكله يجوز أن يتصاف المحلول في مكان
مجرد ما يوافق متعاقبة تقتضي أحد ما يخصصها بأحد الأجزاء المكنة بقية
حلول الصورة فيها فليس ينبغي لأن المحلول الموصوف بذلك الأوصاف إن
تخصصت بوضع في غير مجردة وإن لم تخصص فنسبها مع الأوصاف إلى جميع
الأوصاف واحدة **فأجيب** فإحدى من هذا أن المحلول لا تجرد عن الصورة
الجسيمة وفي تخصيص الجسيمة وفي تخصيص الجسيمة ذكر القائل الشارح

ان المجيء على امتناع انشكاك الميولي عن الصورة كانت بانها جازية لا انشكاك
 اما ان تكون مشاا اليها او لا تكون وابطال الاول في ضل في ابطال الثاني في التل
 المتقدم بانها عند اقرانها بالصورة اما ان يحصل في كل لا يخاف ولا في غير منها
 اوفي جزئيين ولم يفر من القسمين الاولين منها لظهور فتادهما بل انفسر على
 ابطال الثالث ولاجل ذلك لا يحدس بالمطلوب ولم يصرح بشيء مطلقا
 لانه موقوف على التنبه فتاد القسمين المحدثين **واقول** ويجعل ان يكون
 النوع في ذكر الحدس ان امتناع اقران الميولي المجردة بالصورة لا يدك بالذات
 على امتناع تجرد الميولي عن الصورة بل يدل على ان الميولي المجردة لا تفتد
 بالصورة ابدا وتتكسر عكس التفتد الى ان الميولي المفتدة بالصورة غير مجردة اي
 لا تكون مجردة املا وميولي الاجسام هي المفتدة بالصورة في لا تجرد عن الصورة
 للنسبة فقيس **والميولي قد لا تخلو ايضا عن صورة اخرى يد** اياتا الصورة
 النوعية وهي التي تختلف بها الاجسام انواعا **واعلم** ان سلب اخلو ايجاب
 الما تفتد لا تخلو انها تفتد ولما كانت الميولي لا تفتد هذه الصورة مما بل
 تفتد واحدة منها حفظ ولا يجب ان تفتد تلك الواحدة ايضا اذا بل واما تفتد
 فتادون وقت فائدة الشيخ ههنا نقطة قد التي فتد مع الفعل المتأديع
 جزئية الحكم ليحكم ان الحكم الكلّي بفائدة الميولي لما تفتد من الصورة النوعية غير
 واجب وان كان بانواع انشكاكها عن جميع تلك الصورة **واقول وكيف**
 ولا بد من ان تكون امتناع صورة فوجب قول **الانشكاك والاشكال**
 بهولر او يفسر امتناع صورة فوجب انشكاك قول ذلك وكل ذلك غير مفهومي

اي وكيف تخلو الميولي منها مع امتناع خلق الجسم عن احد امور ثلاثة احدها
 قول **الانشكاك والاشكال** والاشكال التام لتمامها وهو الارز الاجسام
 الرطبة من العنبريات واما بقول جميع ذلك يفسر وهو الارز للاجسام اليه
 من العنبريات واما لتمام الامتناع عن قول ذلك وهو الارز للفلكيات وهذه
 امور مختلفة غير واجبة لتمامها في انما يجب سلب فتفتد ولا يمكن ان فتفتد
 الجسمية المتشابهة في جميع الاجسام لكونها مختلفة ولا الميولي لان التاغل
 لا يكون قابلا لما يفتد كما يبين في علم ما بعد الطبيعة فلهذا اذن امور مختلفة
 ايضا غير الميولي والصورة ويجب ان تكون تلك الامور متماثلة لتمامها لان المتماثل
 يتساوى نسبتة الى جميع الاجسام ويجب ان تكون متعلقة بالميولي لا متماثلة
 ما يتعلق بالامور لا متماثلة كقول الفيلسوف والممثل وغيره ويجب ان
 تكون صورة الامور لا امتناع لان الجسم يتبع ان يحصل من غير ان يكون موصوفا باحد
 هذه الامور **قول** وكذلك لا بد له من استحقاق مكان خاص او وضع خاص
 معينين وكل ذلك ايضا غير مفهومي الجسمية القابلية المشترك فيها الجسم
 يتبع ان يخلو عن الامن والوضع ويتبع ان يكون في جميع الامكنة او على جميع
 الاماكن فاذن جسمه يفتد ان يكون في مكان او وضع غير معينين
 ان كل جسم يجب ان يفتد مكان او وضع معينين يفتد ما طبيعته على ما يجب
 في النمط الثاني فاذن لا يخلو كل جسم عما يفتد استحقاق مكان خاص او وضع
 خاص معينين وذلك للصورة غير الجسمية القابلية المشترك كذا كذا واما الرطبة
 على المكان فتجل الوضع فتبما له لئلا يصيد الحكم جزئيا فان الجسم المخطط بالكل

ليس عندنا في مكان وهو لا يخلو عن وضع معين **واعلم** ان الصور تختلف باعتبار
اثرها فالمقتضية للكيفيات كقولك انك لا تعرف تكون مناسبة للكيف
والمقتضية لاختلاف الامكنة مناسبة للآل ومكذا في سائر الاعراض ويجوز
كونها مغايرة لذلك الاعراض ان كون الجسم بحيث يستحق انما هو غير حصوله في ذلك
الآل وما يوضح ذلك بقاءها في بعض الاجسام مع زوال الاعراض فان السبب
المقتضى لسهولة تشكل الماء وزدده الى سكاية الطبيعي ووضعه الطبيعي في عند
جسودها وانما ينادى بالغير او تكيف **والفاسد** الساج اورد عليه شكوا
كثير منها ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضي اسناد الصور
ايضا الى غير هاتين الامور المختلفة فان اسناد اختلاف الصور في الغفريات الى
اختلاف اسناد ذات في مآذنها المشددة بحسب الصور الساجبة وفي الفلكيات
الى اختلاف قواها في الماهيات **قيل** فلم لا يجوز اسناد اختلاف الاعراض
اليها من غير توسط الصور **والجواب** عنه ما مر من بيان مغايرة الاعراض وبنائها
واستياج يحصل الجسم متفككا عن تلك المبادي وسائر الاحوال المذكورة فان يمتد
تلك المبادي بعد وصور ما تقدمت به الكيفيات فلا مضاعفة في التسمية الا انه
يستحي ان يثبت اليها يحصل الاجسام افراداً ويبدو الاعراض المذكورة وليست
الاستعدادات ولا المواد كذلك ومنها ان الفلك لا يحتاج الى هذه الصور
فان اعراسه لا تنزل وذلك لان هذه الصور لو وضعت للفلك لكانت لا بد
ايضا لا يمكن ان يكون لونها اما الجسمانية او لما يكون ساجا فيها او لما يكون محلا لها
او لما لا يكون ساجا ولا محلا واطل الاقسام الا ان لما يكون محلا فذلك

الحل شيئا للاعراض والآلة من غير توسط الصور وايضا جميع العناصر لا يحتاج
اليها ليجوز ان تكون بعض تلك الصور اعداها للبعض كالمقتضية لصورة القول
لمقتضية هوله فان من الجواب ان تكون صورة القول عدما لهوله ومبدأ العدم
يجوز ان يكون عدما **والجواب** ان استدلالا للجسمية المطلقة هذه الصور
في الفلك غير معتول لكونها مشددة وكذلك الجسمانية المختصة بالفلك
لان سبب اختصاصها بالفلك هو هذه الصور لا غير فاذن القول بلزوم هذه
الصور للجسمية غير معتول بل الواجب ان يعكس ويقال للجسمية لانه لو
الفلك وجب ان تنقطع القوة المذكورة لانها تلتزمها لانها مودة الفلك لا غير
واما اسنادها الى المحل على ما ذكر غير معتول لا يحتاج كون القابل فاعلا واما
يجل بعض الصور الصورية اعداها غير معتول لان الاعراض المذكورة ليست
بديهة اما الآلية ظاهرة واما الباقية فلي ما تبين في مواضعها والاول
الوجودية لا يستدعي اعداها منها المعارضة او لا بان هذه الصور تحتاج
الى الجسمانية فالمقتضية ان كانت متعللة لها لزم الدور ولا لزم ان الصور
الجسمية فاذن لم تكن صوراً **وثانيا** بان القول يكون تلك الصور مصادر
لاعراض مختلفة غير متحدة بعضها من باب الكيف وبعضها من باب الآلة وكذلك
من سائر الابواب من غير ان يستدعي البعض بواسطة البعض بقا من القول بان
الكثير لا يستدعي الواحد **والجواب** عن الاول ان الصور ليس من شرطها
ان تقوم للجسمية بل من شرطها ان تقوم الحيوانية وهذه الصور تقوم بها من غير
على ما سبقت في بيان **وعن الثاني** ان الكثير يجوز ان يستدعي الواحد

بأنها ما موزع شرط مختلفه اليه هذه الصور تنقيح التأثير في الغير بحسب انها
والتأثير عن الغير بحسب المادة وحفظ الان بشروط الكون في مكانها والعود اليه
بشروط مزوجها عنه وهكذا في البواقي هذا اجل تلك التلويك على قواعد الشيخ
من غير الاختيال الذي اوجبه هذا القاميل **اشارة واعلم انه ليس بكفى**
اوصاف وجود الحامل حتى يتبين صورة جزمانيه والا لوجب التشابه المذكور بل يحتاج
فيما يختلف احواله الى معينات واهوال منفعة من خارج يحدد بها ما يجب من الله
والشكل فداشاش الشيخ فيما مر الى ان الصورة الطبيعية محتاجة في وجودها
وتشبهها الى الميولي لكونها غير منفكة في الوجود عن التام في الشكل ومخاطبة
فيها اليها فاراد ان يبين في هذا الفصل انما مع اجناسها الى الميولي يحتاج
الى اشياء اخر غير الميولي لولاها لكانت الاقدار والاشكال متشابهة اذ كانت
الميولي في مقامها الفلكيات مشتركة **وذكر** القاميل الشارح ان هذا الكلام
يصلح جوابا عن سوال يذكر على دليلين قدام اولهما انه لما استدل على ان الصورة
لا تنفك عن الميولي بان قال لو لم القدار والشكل اما للصورة او للفاعل والفاعل
والنمر بانه لا يميل فكان لقائل ان يقول المتغيرات غير مختلفة في المواد فيجب
استواءها في القدار والشكل فابهمها انه لما استدل على اثبات الصورة النوعية بتا
الكيفيات فكان لقائل ان يقول لو كان الاختصاص بكل كيفية لاجل صورة لكان
الاختصاص بكل صورة لاجل صورة اخرى فاما كان الجواب عنهما واجدا اتوا الى
ههنا والجواب هو ان اسباب الاختلافات والاختصاصات هي الامور
التابعة المبدء للاجته فتوله لا يكفي ايضا وجود الحامل حتى يتبين صورة جزمانيه

140
اي حتى تتشخص فانه ذكر ان الصورة يحتاج الى الحامل في الوجود دون الماهية
والتشابه المذكور هو تشابه القدار والشكل لا تشابه الكل والجزء فان الجزء
والكل لا يجب ان يحد مع وجود المادة القابل للاقسام بل يحتاج فيما يختلف
احواله الى اجزاء العناصر المختلفة الاقدار والاشكال الى معينات اي
الى مستحقات وذلك لانها لا يحتاج الى علل الماهية والحيثية بل يحتاج
الى علل متبدلة تغيرها وانقضاءها عن العناصر الكلية قوله واهوال منفعة من خارج
وكان ينبغي ان يقول واهوال مختلفة من خارج لان سبب المخلفات ينبغي
ان يكون مختلفا لا متغيرا لكنه اراد بها الاهوال الاتفاقية وهي التي تكون
وجودها غير آير ولا اكثري فان الاشياء من حيث لا تتماثل يحتاج الى تلك
بند وجودها المتغير بانضباطها الى شارب العليل عللا لا تتماثل ويريد بالمعينات
والاهوال المنفعة من خارج العليل الفاعلية وهي القوى المتأثرة والاهوال
الانسية التي هي الصور التابعة والتغيرات الطبيعية والعوائق الخارجية
فان جميع ذلك علل فاعلية للشخص الصورة واما الحامل فهو له قابلية **قوله**
وهذا ينطبق منه على اشرار اخرى قال القاميل الشارح كون كل شارب
على معدن للاحق سر عظيم يطلع منه على اشرار هي اقضاء ذلك ان لا تكون
للمواد بداية نهائية وانه لا بد من مركز سديد لا بداية لها ولا نهاية لتكون تلك
المركز سببا يحول تلك الاستعدادات المختلفة في المادة وهذا السر مبني هو
الجواب عن السؤال المذكور **اقول** ومن تلك الاشرار التي لوجود متبدل ظاهري
يقتض وجود هذه الحواشي عند حصول الاستعدادات ولوجود جسم يحرك المركز

المتفرد على التمام وبالحمل لا شائب إلى شطرين باطنها سورانيا على ما هو
 عليه في نفس الامر **فهم في نفس الامر** واعلم ان الهوي متغير في انفسه
 بالفعل الى مفارقات القوة فاما ان تكون القوة هي العلة المطلقة الاولى
 لغير الهوي او تكون القوة الدواسطة بغير آخر غير الهوي بها مطلقا
 او تكون هي بغير ما جئناهم ما جئناهم فهو الهوي او تكون لا الهوي بخلافه
 عن القوة ولا القوة تجرد عن الهوي وليس احدهما أولى بان يكون مقابله
 الآخر من الآخر بعبارة بل يكون سبب ما آخر خارج عنهما بغير كل واحد منهما
 مع الآخر او بالآخر **يريد** يان كيفية خلق الهوي بالقوة فذكر اولها
 المحملة لثب ما هو الحق منها **قال** القائل التابع تلك الاقسام انما
 لما بحث فلانها فاما ان تكون الهوي بحاجة الى القوة من غير عكس او القوة
 بحاجة الى الهوي من غير عكس لو تكون كل واحد منهما بحاجة الى الآخر
 او لا تكون ولا واحد منهما بحاجة الى الآخر فله اربعة اقسام اولها
 منها على ثلثة اقسام فان القوة تكون للهوي اما علة مطلقة او جزءا منها
 او لا علة ولا جزء بل تكون آلة واسطة للعلة يخرج من هذا ان الالف
 ستة والحق من جعلها عند الشيخ واحد وهو ان القوة جزء العلة للهوي
واقول الثلاث عند التحقيق لا تنفيه الا العلة الموجبة ويكون اما
 بينها وبين معلولها او بين معلولين لها لا كيف نفق بل من حيث يقتضي تلك العلة
 قسما ما لكل واحد منهما بالآخر على ما شئت بيانه وكل شيتين ليس احدهما
 علة موجبة للآخر ولا معلول ولا ارتباط بينهما بالانساب الى ما لك كذلك

فلا يلقى لاحدهما بالآخر ويمكن فرض وجود احدهما مستغدا عن الآخر لكن لا يجوز
 لا يفتنون لذلك ويخلون ان الثلاث من شيتين ليس احدهما علة للآخر
 ربما يكون من غير ان يقتضي الارتباط بينهما ثالث ويمثلون في ذلك بالخصا
 وذلك على ما طرأ فاشيخ لم يفرق من ذلك اول بل قسم وجه الثلاث الى
 قسمين احدهما ان يكون احدهما علة للآخر والثاني ان لا يكون لذلك
 والاول كان محملا للوجهين اللذين ذكرهما القائل التابع لكن العلة القاطنة
 لما لم تكن علة موجبة في لا تكون مقتضية للثلاث من جهة القول ولما اشكال
 ان يكون القابل فاعلا شيئا لان تكون الهوي مقتضية للثلاث الذي بينها
 وبين القوة يوجد من الوجه فذلك لم يفرق من الشيخ لاسناد الثلاث الى علة
 الهوي بل طلب وجه الثلاث من جانب القوة وعملها وقسم هذا القسم الى
 الاقسام الثلاثة التي ذكرها القائل وبقي القسم الثاني وهو ان لا يكون احد
 الثلاث بين علة للآخر فبها على ان ما نظنه الجسم هو في هذا القسم باطل وبها
 على ان الحق في هذا القسم هو ان يكون الثلاث لا ارتباط يقتضيه شيء غير الثلاث
 ثالثا لمسا ولما المسمى وم الشيخ الفصل بالوهم والقياس فله في الاقسام
 الاربعة المذكورة في الكتاب مرقم القسم الرابع ايضا بحسب الاجمالي العيني
 الى قسمين بان ذلك الثالث يعين كل واحد منهما اتباع الآخر او بالآخر فله
 هي الاقسام الممكنة بحسب ما ذكر الشيخ **قال** القائل التابع في قوله
 ان الهوي متغير في ان نفوس بالفعل الى مفارقات القوة فوايد منها انه انما
 في ان نفوس يعرف انها متغيرة الهادي وجودها لا في ما بينها كما هو منها انه

النوعية سواء كانت عينية أو فلكية مكانا والما أو متبعا فانها لا تكون
عللا مطلقة ولا وسطا مطلقة لوجود الموصوفين **قال** المناظر الثاني الحجة
المذكورة ههنا مبينة على مقدم مآب الاول ان المناظر عن المناظر عن الشيء
يجب ان يكون مناظرا عن ذلك الشيء سواء كان المناظر بالذات وبالزمان ومن
مقدمة مبينة الثانية ان الشيء الذي يكون مع المناظر عن ثالث يجب ايضا ان يكون
مناظرا عن الثالث والشيخ استعمل هذه المقدمة في الاشارة الثانية من القسط
الثاني من هذا الكتاب في بيان ان محدد الجهات مقدم بالوجود على الاجزاء
المستقيمة الحركية فكذلك لان محدد الجهات مقدم على الجهات وهي اقسام الجسم
المستقيمة الحركية او مقدم عليها والمقدم على المع مقدم واسبقها ايضا في النظر
الثاني من هذا الكتاب حيث بين ان الحاروي لو كان متقدما على المحرقي الذي
هو مع عدم الخلا لكان متقدما على عدم الخلا من غير هذا ان الفلك الحاروي
الذي هو مع السبل المقدم على الفلك المحرقي غير مقدم على الفلك المحرقي نخرج
منه ان ما مع السبل بالذات لا يجب ان يكون قبل ما مع السبل بحيث ان يكون بعد
والفرق مشكل **اقول** المعية تطلق على الملا بين الذين يتعلق احداهما بالآخر
اما من حيث الصورة او من حيث الوجود كالجسمية المشابهة والشكل في الوجود
وكالجسم المستقيم الحركي والجهة التي يخرج منها ذلك الجسم ايضا في الوجود وكما
الملا وفي الخلا على تقدير كون في الخلا امر متغيرا له في الصورة وقد تطلق على المتنا
بالاعتناء كقولنا لئن اثنى انهما متساويان عن علي واحد يجب ان يكون ايا عينا رتب
فيها ولا يكون لا عينا متعلقا بالآخر غير ذلك كالفلك والعلل المذكورين ولا شك

ان وقوع استمر المص في الموصوفين ليس معنى واحد فليقل الفرق هو تلك المباشرة
المشبهة **ثم قال** الثالثة اما قد بينا ان الجسمية لا تنفك عن الشاقي الشكل
وظاهر انهما لا يوجدان الا مع الجسمية فبيننا ان الجسمية لا يمكن ان تكون عللا لها
فما اذن غير مناظرين عن الجسمية وما لا يكون مناظرا عن الشيء فهو اقسام الشيء
او يكون متقدما عليه فثبت ان الشاقي والشكل اما ان يكونا قبل الجسمية
او معا **لغايل** ان يقول الشكل مبني احاطه الحدود بالجسم في مناظر
عن الحدود المناظر عن المقدار لكونها ايات المقدار والمقدار مناظر عن الجسم للجسم
مناظر عن الجسمية التي هي جزء له فالشكل مناظر عن الجسمية هذه المراتب فكيف
يمكن ان يقال انه مقدم عليها **قال** والعلل في البيان الاول موفية قولنا
لما لم تكن الجسمية عللا لها فاما اذن غير مناظرين عنها فان ما لا يكون عللا للشيء
لا يكون متقدما عليه بالعلية والتقدم بالعلية اخير من التقدم المطلق
ولا يلزم من في الخاص في اقسام فليقل للجسمية وان لم تكن متقدما عليها
بالعلية لكنها متقدمة عليها بالطبع كقدر الواحد على الاثنين او كقدر الجراد
الماهية المركبة على حراس تلك الماهية واعراضها اللازمة والارادة وان لم تكن
شي من تلك الاجزاء عللا للشي من تلك القواض هذا ما عني في هذه المقدمة
اقول هذا البيان يفيد ماخر الشكل عن ماهية الصورة ونحن قد ذكرنا ان
الصورة من حيث الماهية لا يتعلق بالشاقي والشكل بل انها اما لا تنفك عنها
من حيث الوجود فليقل وبيننا ان الصورة المنفصلة بحاجة في تشبهها اليها
ولا يفيد ان يحتاج الشيء في تشبهه الى ما يماخر عن ماهيته كالجسم الى لا يثبت

فما لم يصح المناظرين عنه فلذلك التناهي والشكل غير متأخر عن الصورة الشخصية
 من حيث هي شخصية وان كانا متأخرين عن ما بينهما وهذا القدر يكفي في هذا
 الموضع **قال** الرابسة ان التناهي والشكل من واقع المادة وتقرين ما ذكرناه
 واذا عرفت هذا المدة مات فتقول الميول متقدمة على التناهي والشكل فما
 اما متقدمة مان على الشخصية او متقدمة ان معها فالميول متقدمة اما على المتقدم على
 الصورة او على ما مع الصورة وعلى التقديرين فالميول يلزم ان تكون متقدمة على
 الصورة فلو كانت الصورة علة او واسطة مطلقة في وجودها لزم تقدمها على الميول
 المتقدمة عليها وهذا محال **ولما قيل** ان يقول عند ذكر ان الصورة هي علة للميول
 في على مدعيكم متقدمة فالحاصل ان الذي قد ابطال به كون الصورة علة مطلقة
 فانه صبيته في كونها هي علة العلة **اقول** قد مر ان الصورة انما هي هي علة العلة
 من حيث كونها صورة ما لا من حيث كونها صورة شخصية في من حيث كونها صورة ما
 يتقدم على الميول اما اذا جعلناها علة مطلقة للميول لوجب ان تكون صورة
 شخصية لان الصورة من حيث هي صورة ما لا يجوز ان تكون علة مطلقة للميول
 الشخصية كما مر ويستلزم ان يتقدم الصورة الشخصية قبل وجود الميول فانها هي العلة
 لشخصها في ما بينة على شخصها وسببها لهذا المعنى زيادة شرح فلنرجع الى تقدير
 المتن **قوله** ولو كانت سببا لقوامها مطلقا لتبينها بالوجود معناه لو كانت
 الصورة علة مطلقة لوجود الميول وقوامها لكانت سابعة بوجودها على الميول
اول وفيه اشارة الى ما ذكرناه وهو ان السابعة بالوجود هي الشخصية **قوله**
 ولكانت الاشياء التي هي علة لما هي الصورة واكونها موجودة بحسبها الوجود

سابعة ايضا للميول بالوجود معناه ان الصورة لو كانت علة مطلقة لكانت
 سابعة بوجودها على الميول ولكانت الاشياء التي هي علة لما هي الصورة والاشياء
 التي هي علة لوجودها تكون جميعها سابعة بالوجود ايضا على الميول لان التناهي
 على التناهي سابق **قوله** حتى يكون بعد ذلك عن وجود الصورة وجود الميول
 وفي بعض النسخ حتى يكون بعد ذلك للصورة وجود غير وجود الميول يعني على
 اولي الروايتين ظاهر وعلى الرواية الثانية ان علة الصورة تعني تقدم عللها
 ووجودها جميعا حتى يحصل للصورة وجود متاخر لوجود الميول فان العلة المتقدمة
 على معلولها متاخرة له فانظر كيف فرق الشيخ ههنا بين علل ما هي الصورة وعلل
 لشخصها فان كلامه يقتضي متقدمة احدا يتقدم على الميول واما المتبقي الاخر
 عنها **قوله** على انها معلول من جنس ما لا يبين ذاته ذات العلة وان كان ايضا
 ليس من احواله المعلول لما هيها فان اللوازم المعلول قيمان كل قيم منهما داخل
 في الوجود **قال** القائل السابع اعلم انه يجب علينا ان نقسم هذا الموضع
 او لاثنين احتياجا الى المذكرة في هذه الاشارة اليه ثانيا فانه قد يظن
 انه اذا استعمل هذا القدر من البين ومنه ما قبله الى ما بعده فانه يتم هذه الحجة
 وعلى هذا التقدير يكون ذكر في استلزام الحجة لولا اها التفسير هو ان المراد من
 قوله على انها معلول من جنس ما لا يبين ذاته ذات العلة هو ان الميول لو كانت
 معلولة للصورة لكانت من المعلولات التي لا تكون مبينة عن العلة فان المعلول
 قد يكون مبينا عن العلة مثل العالم مع الباقي وقد يكون ملابيا لها مثل سلكنا
 هذه فان الميول على تقدير ان تكون معلولة للصورة لم تكن مبينة عنها بل كانت

مَحَلًّا فَانَّهُ لَيْسَ مُسْتَعِيدٌ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ عَلَيْهِ لَوْجُودُهُ نَحْوِي وَتَكُونُ حَقِيقَةُ ذَلِكَ الْعِلَّةِ
فَتَقَعُ أَنْ تَصِيرَ بِهَا لَدَيْهِ ذَلِكَ الْمَعْلُومُ فَتَكُونُ الصُّورَةُ عَلَيْهِ لَوْجُودُ الْمَعْلُومِ وَتَكُونُ
أَيْضًا عَلَيْهِ لِحُكْمِ آخَرٍ وَهُوَ مَيَّزُورُهَا بِمَا لَدَيْهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ وَقَوْلُهُ فَإِنْ كَانَ أَيْضًا لَيْسَ
بِمَنْ لِيَحَالَهُ الْمَعْلُومُ لِمَا هِيَ فَانَّ اللَّوْازِمَ الْمَعْلُولَةَ فِيمَا نَافِيًا دَرْسُهُ أَنَّ الْمَعْلُومَ وَإِنْ
لَمْ تَكُنْ مِنْ الْأَحْوَالِ الْمَعْلُولَةِ لِمَا هِيَ الصُّورَةُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُبَايَنَةً عَنْهَا
الصُّورَةُ لِأَنَّ الْمَعْلُولَاتِ الْمُفَارِقَةَ لِعِلَلِهَا فَتَكُونُ مَعْلُولَاتٍ لِلْمَاهِيَةِ الْعِلَّةِ مِثْلُ
الْقَرْيَةِ لِلثَّلَاثَةِ وَقَدْ تَكُونُ مَعْلُولَاتٍ لَوْجُودِهَا مِثْلُ ثَلَاثَةِ هَذِهِ أَقُولُ إِنَّا لَنَشِخُّ
لَا يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْمَعْلُومَ يَمْلُوكُ لَوْجُودِ الصُّورَةِ الَّتِي تَزُولُ مَعَ بَقَاؤِ الْمَعْلُومِ وَلَيْسَ
أَيْضًا مَرَادُهُ يَقُولُهُ فَإِنَّ اللَّوْازِمَ الْمَعْلُولَةَ فِيمَا نَافِيًا أَنْ الْمَعْلُولَاتِ الْمُفَارِقَةَ فَتَكُونُ مَعْلُولَاتٍ
لِلْمَاهِيَةِ وَقَدْ تَكُونُ مَعْلُولَاتٍ لِلْوُجُودِ بَلْ مَرَادُهُ أَنَّ الْمَعْلُولَاتِ بِحَسَبِ الشَّيْءِ الْعِلَّةِ
فِيمَا نَافِيًا لِلْعِلَلِ وَمُبَايَنَةً لَهَا كَمَا ذَكَرْنَا أَيْضًا هَذَا الْفَائِضُ قَبْلَ هَذَا وَكُلُّ وَاحِدٍ
مِنْ الْقِسْمَيْنِ يَأْتِي مَوْجُودٌ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَائِمٌ فِي الشَّيْءِ فِي الْفَيْضِ الرَّابِعِ
مِنْ ثَابِتَةِ الْأَلْجَبَاتِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ بِحُجْرَانِ يَكُونُ يَفْضُ
أَسْبَابُ وَجُودِ الشَّيْءِ إِنَّمَا يَكُونُ عَنْهُ وَجُودُ شَيْءٍ يَكُونُ مُفَارِقًا لِلذَّاهِ وَيَفْضُ أَسْبَابُ وَجُودِ
الشَّيْءِ إِنَّمَا يَكُونُ عَنْهُ وَجُودُ شَيْءٍ مُبَايَنًا لِلذَّاهِ فَإِنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ يَفْضُ عَنْ حُجْرَانِ هَذَا
نَحْنُ الْبَحْثُ يَوْجِبُ وَجُودَ الْقِسْمَيْنِ جَمِيعًا هَذَا مَا ذَكَرْنَا فِي الشَّيْءِ وَيُظْهِرُهُ أَنَّهُ
أَرَادَ يَقُولُهُ هَهُنَا فَإِنَّ اللَّوْازِمَ الْمَعْلُولَةَ فِيمَا نَافِيًا ذَلِكَ الْجَوْزُ الْفَعْلِيَّ وَأَرَادَ يَقُولُهُ
وَكُلُّ قِسْمٍ مِنْهَا دَاخِلٌ فِي الْوُجُودِ أَنَّ الْبَحْثَ يَفْضُ وَجُودَ الْقِسْمَيْنِ جَمِيعًا فِي الْخَارِجِ
قَالَ وَابْتِذَا بَيَانُ أَنَّ الشَّيْخَ لَمَّا ذَكَرَ هَذَا الْفَيْضَ فِي آتِيَا هَذِهِ الْجُمْلَةِ قَالَهُ يَحْتَدِ

أَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي يُرِيدُ الشَّيْخُ أَنْ يَذْكُرَهَا هَهُنَا لَا يَقْنَنُ لَهَا هَذَا الْكَلَامُ أَمَّا بَلْ
لَوْ نَحْنُ مَا قَبْلَ هَذَا الْكَلَامِ إِلَى مَا يَتَّبِعُ لَمْ تَكُنْ الْجُمْلَةُ بَلْ هَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا يَصْلُحُ جَوَابًا
عَنِ الْكَلَامِ يَصْلُحُ أَنْ يُسْتَدْلَكَ بِهِ عَلَى أَنَّ الصُّورَةَ لَيْسَتْ عَلَيْهِ لِمَعْلُومٍ وَذَلِكَ الْكَلَامُ
هُوَ أَنَّ بَيَانَ الصُّورَةَ إِذَا كَانَتْ بِهَا لَدَيْهِ الْمَعْلُومِ وَالْحَالُ يُنْتَاجُ إِلَى الْفِعْلِ فَالصُّورَةُ
يُخَاجَةُ إِلَى الْمَعْلُومِ فَيَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ الصُّورَةُ عَلَيْهِ لَهَا لَا سِحَا لَهَا الْقَدْرُ فَقَالَ
لِهَذَا الْمُسْتَدْلَكِ لَمْ لَا يَحُجُّ أَنْ تَكُونَ الصُّورَةُ عَلَيْهِ لَوْجُودِ الْمَعْلُومِ ثُمَّ أَنَّهُ يَجِبُ عِلْمُهَا
فِي الْمَعْلُومِ لَا لِأَنَّ الصُّورَةَ تَكُونُ يُخَاجَةُ إِلَى الْمَعْلُومِ بَلْ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ يَصْدُقُ وَجُودُهُ
تَصِدُّقًا عَلَيْهِ لِبُتُوبِ سَعِيَةِ لِلصُّورَةِ وَهِيَ مَيَّزُورُهَا بِمَا لَدَيْهَا أَوْلَى أَنَّ الصُّورَةَ عَلَيْهِ لِمَعْلُومٍ
لَدَيْهِ الْمَعْلُومِ وَتَكُونُ إِفْقَادًا وَمَا لِبُتُوبِ هَذَا الْحُكْمِ لِنَفْسِهَا مَسْرُوطًا بِوُجُودِ الْمَعْلُومِ فَتَكُونُ
الْمَعْلُومُ يَمِيعُ كَوْنًا بِحَالٍ لِلصُّورَةِ يَمْلُوكُ لَوْجُودِ الصُّورَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا تَكُونُ مُبَايَنَةً
عَنِ ذَاتِ الْعِلَّةِ هَذَا الْكَلَامُ يَصْلُحُ جَوَابًا عَنِ هَذَا الْمُسْتَدْلَكِ وَلَقَدْ شِخُّ إِنَّمَا
أَوْدَعَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّهُ لَمَّا قَامَتِ الصُّورَةُ لَوُكَاثِ عَلَيْهِ لَوْجُودِ الْمَعْلُومِ لَكَاتِ
الْأَشْيَاءِ الَّتِي هِيَ عِلَلُ الصُّورَةِ سَابِقَةً أَيْضًا عَلَى الْمَعْلُومِ نَحْوِي يَكُونُ بِمَعْدَدِ ذَلِكَ عَنْ حُجْرَانِ
الصُّورَةِ وَجُودِ الْمَعْلُومِ إِشْتِرَاقًا بَيَانًا لَهُ هَهُنَا إِذَا كَانَتْ الْمَعْلُومُ بِحَالٍ لِلصُّورَةِ
فَأَتَى يَخَاجَةُ بَيْتِكَ إِلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ الدَّقِيقَةِ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مَعْلُولَةً لِلصُّورَةِ بَلْ
بِكَيْفِيَّتِكَ أَنْ تَقُولَ الْحَالُ يُنْتَاجُ إِلَى الْفِعْلِ وَالْخَاجَةُ إِلَى الشَّيْءِ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ لَدَيْكَ
الشَّيْءُ فَلَمَّا تَوَقَّعَ هَذَا الْأَعْيَانُ هَهُنَا ذَكَرْنَا بَيْنَ بَيْنَ سَعِيَةِ هَذَا الْكَلَامِ ثُمَّ أَنَّهُ
عَادَ يَتَّبِعُ ذَلِكَ إِلَى تَنْبِيهِ الْجُمْلَةِ إِلَى إِشْدَادِهَا هَذَا مَا عِنْدِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَقُولُ
هَذَا الْكَلَامُ لَا يَنْبَغُ مَا ذَكَرْنَا الشَّيْخُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بَلْ الْوَلِيَّ أَنْ يُقَالَ إِنَّ

الشيخ كما ذكر أن الصورة لو قد انما علة مطلقة للهوي لوجب أن تكون الصورة
قشها مع جميع علل ما هيها وجودها أو تنقصها سابعة بالوجود على الهوي
يجب يكون بعد ذلك عن وجود الصورة الموجودة الحصلة في الخارج وجود الهوي
التي هي معلولة لها أو يجب يكون بعد ذلك للصورة وجود يحصل في الخارج مغاير
لوجود الهوي المعلولة بحسب الروايتين جميعا أشار قبل الخوض في بيان استحالة
ذلك إلى أن هذا التقدير مما ينبغي تحققة في هذا الموضع فإن الهوي وإن كان
معلولة للصورة فهي غير مبينة عن الصورة والمعلول المغاير لا ينافي عن وجود
الشيء أي لا يمكن تحصيل العلة في الخارج بدونه لأن العلة إذا سبقت بوجدها
سبقت بإصدار وجودها فكيف تسبق على ما يغاير وجودها وإنما أشار إلى ذلك
بقوله على أنها معلولة من جنس ما لا يبين ذاته ذات العلة أي مع أنها معلولة غير
مبينة الذات عن ذات العلة فكانه كما لو قد تقدم الصورة بوجودها على
الهوي مع أن هذا التقدير غير صحيح للزم منه محال آخر وذلك هو المحال الذي
شاق إليه البرهان وهو كون الهوي متقدما على قشها بمراتب ثم أن الشيخ إنما
أنشأ المعلول المغاير يجب أن يكون معلولا للماهية لا للوجود لأنه لا يجوز
أن يكون الشيء معلولا للوجود ومغاير له في الوجود بل قد يكون الشيء معلولا للماهية
مغايرا للوجود كالزوجة للثلاثة فليس الأمر ههنا كذلك فإن الهوي ليس
معلولا لما هيته الصورة مطلقا فبته بقوله وإن كان أيضا ليس من أحواله المعلولة
لما هيته على أن المعلول المغاير لا يجب أن يكون معلولا لنفس الماهية في جميع
الصورت بل قد يكون معلولا لعلية تكون الماهية جزءا منها أو شيئا منها كما ذهبنا

إليه ههنا فيكون معنى كلامه وإن كان ذات الهوي ليس من أحواله المعلولة
لذات الصورة فهو أيضا معلول مغاير فلا يصح تقدم الصورة بالوجود عليه ثم
أنه لما وصفت المعلولات بأنها قد تكون غير مبينة ولم يكن شيء من جنس هذا
الكلام مذكورا فيها من الكتاب أشار إلى إمكان وجود الشئ من المعلولات
أعني المغايرة والمبينة في الذهن وفي الخارج معا بقوله فإن اللوازم المعلولة
متمم كل قسم منها داخل في الوجود ولما وقع من هذا البيان تم البرهان
فظهر من هذا البيان أن هذا الكلام ليس لغوا ولا زيادة كما ظن هذا الغافل
وأن النتيجة المذكورة متعلقة به لأنه يؤكد ما وبين حقيقة الحال في هذا الموضع
قوله ولكن قد علم أن الشافعي والنسائي من الأمور التي لا توجد الصورة الجزئية
في حد قشها إلا بها أو معها **فإن** الغافل الشافعي معناه ما ترى في المقدمة
الثانية **قوله** وقد بين أن الهوي سبب لذاتك **فإن** الغافل الشافعي
ومعناه ما ترى في المقدمة الرابعة **قوله** ففصل الهوي سببا من أسباب ما به
أوميقه يتم وجود الصورة الشافعية بتم وجودها للهوي وهذا محال فذاضح أنه
ليس للصورة أن تكون علة للهوي أو واسطة على الإطلاق **وهذا** بيان الخلف
وقد بينه بقوله ما به يتم وجود الصورة أن الشافعي والنسائي كما أتوا به يتم وجود
الصورة لا ما هيتهما غير متماخرين عما هو تميز وجود الصورة كما ذهبنا إليه
فأبقي ظاهرا **وهو** نصيب أو ملك مؤل إذا كانت الهوي محتاجا
إليها فإن يشوب للصورة وجود فقد صار الهوي علة للصورة في الوجود
فكون الجواب إنا لم نقم بكوننا محتاجا إليها في أن يشوب للصورة وجود ما نصينا

بالاجتماع انها يحتاج اليها في وجود شيء توجد الصورة به او يعمه ثم يخفى ما بعد
هذا يحتاج الى الكلام المفصل قال القائل الشايع هذا سؤال على الفصل
التالي وهو انكم ظنتم ان الصورة لا يتصور لها وجود اولا بالتأخر والشكل او
معها وما يحتاجان الى الهوي فيكون ان تكون الصورة محتاجة الى الهوي بوجه
وجوابه ليس كل ما يحتاج اليه يجب ان يكون على الشيء بل قد يكون
وقد لا يكون ونخلص القول فيه يستدعي تفصيلا لا حاجة بنا اليه **قال** ولما
ان يقول القول بان الصورة محتاجة الى الهوي اولا نقول فان قلت بطل قولك
ان الصورة تتحرك بعلة الهوي لانه يكثر من القولين كون الصورة متغيرة ومتنا
معاً وان قلت ان الصورة لا تحتاج الى الهوي لانه لو كان الهوي متغيراً بوجه ما
على الصورة فبطلت حجتك الشايعه **واقول** انه يذهب الى ان الصورة حية
هي صورة تكون متغيرة على الهوي وتتحرك بعلة الهوي وتتحرك في متخيلة بحسب
شيء يحتاج تكون متغيرة عن الهوي لان الهوي هو السبب القابل للشخصها
وتحليلها وهذا هو المراد من قوله انا لم نقض بكونها محتاجة اليها في ان يتصور الصورة
وجود اي لم نقل هي العلة الموجبة للصورة ولا انها العلة القاعلة للشخصها
وتحليلها بل صدينا بالاجتماع انها يحتاج اليها في وجود شيء توجد الصورة به
او يعمه اي صدينا ان الصورة يحتاج الى الهوي في وجوده التالي والشكل
الذين تتشخص وتتمثل الصورة بهما او يعمهما موجودة لتكون الهوي قابلاً لما
فاذن هي اعني الهوي متغيرة على ذلك الشيء وعلى الصورة المتغيرة بذلك الشيء
من حيث اتصافها به لا على الصورة من حيث هي صورة ثم يخلص ما صدد هذا الى الكلام

المفصل وهو بيان كيفية احتياج احدهما الى الآخر من غير ان يلزم الدور على
ما قلنا: **اشارة** انت تعلم ان الصورة الجوهرية اذا فارقت المادة فان لم
بدل لم يبق المادة موجودة فعقب البدل مقيم للمادة لا يحال له بالبدل وليس فواء
ان نقول ومقيم البدل ايضا بالهوي على ان الهوي قائم قائم لان الذي
يقوم فغير متقدم بقوامه انا بالزمان او بالذات وبالجملة لا يمكنك ان تدبر الا
يرى بيان كيفية تقدم الصورة المتغيرة على الهوي وامتناع تقدم الهوي
عليها من حيث هي متغيرة على الهوي على وجه الدور **قال** القائل الشايع
لما ابطال كون الصورة على مطلقة او واسطة للهوي اراد ان يطل القسم الثاني
من الاقسام الاربعة التي صددنا الباب بها وهو ان يقال الصورة محتاجة الى
الهوي وهذا الفصل يشتمل على بيان ان الصورة التي يمكن زوالها عن المادة
ليست بتأخر في الوجود عن الهوي وقهره ان الصورة الجوهرية اذا زالت
عن المادة فان لم تحلل عقيبها في المادة صورة اخرى تكون بدلا عنها لم يبق
المادة موجودة لما من من ان الهوي لا يخلو عن الصورة واذا كان كذلك فالقول
الذي عقب الصورة الزايلة بالصورة الحادثة مقيم للمادة اي يحفظ لوجود المادة
بواسطة ذلك البدل ثم انه لا يلزم من صدق قولنا ان ذلك المصعب يحفظ
وجود المادة بذلك البدل صدق ان نقول وانه يحفظ ذلك البدل بذلك الهوي
لان الشيء ما لم يوجد لم يكن يحفظ الوجود غيره فلو كانت الهوي مقيمة للصورة
كانت صورة او لا ثم صدد بعد ذلك مقيمة للصورة وقد كنا بينا ان الصورة
مقيمة للهوي فلزم ان يكون وجود كل واحد منهما متبعا على وجود الاخرى

وهو معنى قوله وبالحكمة لا يحكمك أن تدبر لا فائدة قال ولعلنا لن يكون هذا
 الفصل كالمناظر لما معنى لأن فيه بيان أن الصورة مستفدة من على الحيولي ولما كانت
 كذلك استحال تقدم الحيولي على الصورة وقد كانت الحجة المذكورة على امتناع كون
 الصورة على الحيولي مبنية على أن للحيولي قدما بوجه ما على الصورة وبذلك الترتيب
 وهو أن قوله في عقب البدل مقيم للمادة لا يحل بالبدل ليس بجيد على الإطلاق
 فإن المقيم لا يتك من أين ما وشكل ما ومقدار ما وإذا كان كذلك ففي ذلك
 أين معين أو شكل معين أو مقدار معين فلا بد أن يحصل أن آخر وشكل آخر ومقدار
 آخر يكون بدلا لما معنى ثم لا يلزم أن تكون هذه الأعراض صوراً بمعنى المادة فليكن
 أن يعقب البدل لا يجب أن يكون مقيماً للمادة بذلك البدل على لوم ذلك
 لكان إنما صح في بعض الأشياء بالبرهان وأقول لما بين في هذا الفصل
 كيفية تقدم الصورة على الحيولي أشار إلى أن المسئلة لا يتكسر لا سيما في الدرة
 ولأن الحيولي لو كانت مقيمة للصورة لكانت منقولة بغيرها قبل وجود الصورة
 ابتداءً لذات أو بالزمان وهو محال لما في هذا معناه هو الذي أوردته في بيان
 استحالة أن تكون الصورة على مطلقه للحيولي وأشار إليه بقوله على أنها مخلوقة
 من جنس ما لا يباين ذاته ذات الحيلة كما سبق شرحه فاذن قد حصل من ذلك الاستحالة
 كون كل واحد منهما على الآخر مطلقاً لا سيما في قياس كل واحد منهما من غير
 الآخر ثم أنه جعل الصورة من حيث هي صورة سابقة على الحيولي وبني على
 ليلتها الفاعلية ولم يجعل الحيولي من حيث هي حيولي سابقة على الصورة لأن
 الحيولي من حيث هي حيولي فاعلة بحسنة بخلاف الصورة فلا يمكن أن يصير فاعلاً

ومعلوماً للوجود وأما الشك الأول الذي أوردته الشارح فيجعل ما ذكرناه مراراً
 من كيفية تقدم أحدهما على الآخر وأما الشك الثاني فليس بوارد لأن استماع
 اعتكاف الجسم عن أين ما إنما يقتضي احتياج الجسم لأين كون جسمه بل في وجوده وتخصه
 إلى الأولين من حيث هو أين ما لا من حيث هو أين معين والأين من حيث هو أين
 ما يحتاج إلى الجسم من حيث هو جسم ما من حيث هو أين معين يحتاج إلى جسم معين
 وأما قوله ثم لا يلزم أن تكون هذه الأعراض صوراً فذلك على أنه لمن أن الشيخ
 أثبت وجود الصورة بأنه مقيم للمادة فقط وهذا هو من باب قهر العكس فإن
 كل صورة مقيمة وليس كل مقيم صورة بل المقيم الذي هو الصورة إنما هو جوهر مقيم
 جوهره هو محله ومادته وهذه الأعراض إنما هي لآثارها أضافت أجساماً متخيلة
 لا في جسيمها بل في نفسانها الخاصة بجسيمها ولذلك ثبتت شخصيات الجسم
 فاذن النفس بها ليس متوجده وأما قوله فليكن أن يعقب البدل لا يجب أن يكون
 مقيماً للمادة بذلك البدل فليس شجة لما ذكرنا لأن الذي ذكرنا لم يقض إلا كون
 يعقب الأولون مقيماً للجسم المتخيل بالأيون وذلك لا ينافي إقامة المادة بالصورة
إشارة ليس يمكن أن يكون شيان كل واحد منهما بتمامه الآخر حتى يكون
كل واحد منهما مستقداً بالوجود على الآخر وعلى نفسه من ذلك بيان امتناع
 القسم الرابع من الأقسام الأربعة المذكورة في الكتاب وهو أن يكون هناك شيء
 آخر مقيم كل واحد من الحيولي والصورة أما بالآخر أو مع الآخر فإنه يناهض
 المذكور في الفصل المتقدم وبما يمكن إقامة كل واحد منهما بالآخر لأنه
 أوضح فتارة أولاً لأن الثاني أيضاً راجع إليه ولفظ الكتاب ظاهر وهذا القسم

هو الذي جعله الفاضل الشارح ثالث الاقسام الاربعة التي اورد ما هو قوله
 ولا يجوز ان يكون شيان كل واحد منهما خارج الآخر ضرورة لانه ان لم يتعلق ذات
 كل واحد منهما بالآخر جاز ان يكون كل واحد منهما وان لم يكن مع الآخر وان يتعلق
 كل واحد منهما بالآخر فلذات كل واحد منهما ثابت في ان يتم وجود الآخر وذلك
 مما قد بان بطلانه **وهذا** هو الذي تكون الاقامة فيه مع الآخر وجعله الفاضل
 الشارح على القسم الرابع من الاقسام الاربعة التي اورد ما هو وهو كون كل واحد
 منهما غير محتاج الى الآخر وبيان هذا القسم هو ان ذات كل واحد من الشئين الذي
 يوجد كل واحد مع الآخر لا يخلو ما ان يتعلق بالآخر من حيث هو ذلك الآخر وبغير
 من الوجوه او لم يتعلق به اصلا فان لم يتعلق جاز وجود كل واحد منهما منفردا عن الآخر
 وان يتعلق فلذات كل واحد منهما ثابت ما في ان يتم وجود الآخر وهذا هو القسم
 الاول بعينه الذي بان بطلانه والحاويل ان هذا القسم يرجع اما الى عدم التلا
 او الى التدوير المذكور ولا يخل هذا المعنى ذكرنا من قبل ان المتعلقين المستثنين الى
 واحد اذا لم يكن بينهما ارتباط بوجه يقتضي ان يكون بينهما تلازم فيعلق لربك
 الا لمصاحبة اتفاقية فقط **وعرض** الفاضل الشارح بان المطلوب منها
 بيان ان الشئين اذا كان كل واحد منهما غنيا عن الآخر وجب صحة وجود كل واحد
 منهما مع عدم الآخر وانتم ما ذكرتم عليه حجة بل ما نذكره الا إعادة الدعوى وهذا
 الاحتمال لو لم يكن له مثال من الموجودات لكان يحتاج في ابطاله الى البرهان
 فكيف وان له مثلا من الموجودات فان الاضافات لا توجد الا مع ما مع انه ليس
 لواحد منهما حاجة الى الآخر لان احدي الاضافتين لو احتاج الى الآخر

لتأخرت عنها فلا يكونان معا والذين من احتياج الاخرى اليها التدوير فان قلتم
 هذا الثلاث لا يعمل الا في الاضافات فلنا دعوى بخلافه في الاضافات
 معتبرة الى بيته **والجواب** ان المعتبر من كون الشيء غنيا عن غيره ليس
 الا بصحة وجوده مع عدم الغير وكون البيان هو الدعوى بعينه يدك على ان
 الدعوى وانما يقتضيه غير محتاج الى برهان فانما اعيد ذكره بعبارة اخرى
 ارفع الالباس للقطعي وانما المتصانفان فليس كل واحد منهما غنيا عن الآخر
 كما ظنه هذا الفاضل ولا الاحتياج بينهما اذ انهما الزم بل مسا ذات
 افاد شي ثالث كل واحد منهما صفة بسبب الآخر وذلك الصفة هي التي تسمى
 مضافا حقيقيا فاذن كل واحد منهما محتاج لا في ذاته بل في صفة ذلك الى
 ذات الآخر وهذا لا يكون قد اذنا اذا اخذ الموقوف والصفة معا على ما هو
 المضاف المشهور حيث جعلنا كل واحد منهما محتاجة لا في كل واحد منهما
 الى الاخرى لا الى كل واحد بل الى بعضها الغني المحتاج الى الجمل الاول فظن
 ان الاحتياج بينهما اذ لا يكون في الحقيقة كذلك فاذن ليس الثلاث
 بينهما على وجه لا احتياج لا احدهما الى الآخر على ما ظنه ولا على سبيل التدوير
 فظهر من ذلك ان المعية التي تكون بين المتصانفين ليست من جنس ما افاد
 بطلانه بل هي معية عقلية يعنى ما وجوب تعللها معا وحيال الهيولي والقوة
 يناسب هذا الحال من وجه وهو يعلق كل واحد منهما بالآخر من غير تدوير
 من وجه وهو كون القوة اقدم ذاتا من الهيولي وانما لم يكن تعللها متعلقا
 لان المتصانفين لا يمكن ان يغفلا منفردين بخلافهما ولذلك اخرج مع تعلل القوة

التي وجدها إلى إثبات الهوي في أن الضائفة غير من لها بعد بعلمها كما في
سائر أفعال الضائفة المشهور **قوله** فيما أنه إنما يكون التعلق من جانب واحد فاذن
الهوي في الصورة لا يكونان في جهة التعلق والمعية سواء **فدلتين** فإمران
التلازم ينقسم إلى ما يكون التعلق فيه لا أحد المتلازمين بالآخر من غير عكس ولك
ما يكون لكل واحد منهما بالآخر واذ بطل القسم الأخير ثبت الأول وهو الذي قسمه
الشيخ إلى ثلاثة أقسام هي كون الصورة علة أو لزواطة أو شرط بكذا للعلم وقد
أبطل منها أيضا قسمين وبقي واحد وهو كونها شرط بكذا للعلم **قوله** في الصورة
في الكائنة الفائدة **نقد ما يجب أن يطلب كيف هو** إنما حصر الكائنة
الفائدة بالذکر لأن صورة القدر فيها مع كونها مجردة **وعلى الهوي** الباقية في
جميع الأحوال أي وكيفية القدر هي ما خرج بها في الفصل الثاني لهذا
الفصل وهو أنها تشارك شيئا آخر في العلية والقدر على الهوي من حيث هي
صورة ما لا من حيث هي صورة معينة فإنها من تلك الطبيعة مستمرة الوجود كما
إشارة إنما يمكن أن يكون ذلك على أحد الأقسام الباقية وهو أن تكون الهوي
قوة عن سبب أصل وعن معين بغيره **بغيره** التوراة إذا اجتمعت وجود الهوي كما
أبطل الأقسام الخمسة الأولى وأما وجود الصورة عن العلة ثبت أنه حق فخرج به
في هذا الفصل وأشار بقوله ذلك إلى ما أوجب طلبه في الفصل الثاني وبقي
أن الشيء الذي يشارك الصورة في العلية ما هو وهو الذي سماه سببا أصلا وأما
سماه أصلا لأنه المستمر الوجود المستحفظ لوجود العلة على ما ذكرنا أيضا لأنه الذي
يُعيد أصل وجود الهوي من حيث كونها بالقرن فإن الصورة لا تُعيد إلا إخراج

الوجود المستفاد منه إلى الفعل وبقيته وهو كما ذكرناه موجود ثابت دائم الوجود
مفارق عن المادة وعمما يتعلق بها من الجسمانيات والألحاد بعض الحالات
المدكورة وقد استعملت عملا كما ينبغي ذكره وبيان صفاته وأنا المعين بغيره
هو السبب الذي ينبغي بغيره الصور وتمامه معينا لأنه يُعيد بواسطة الصور
المعاقبة بما الهوي لا أصل وجودها فهو عين السبب الأصل في الهوي
المستمرة الوجود وقد ذهب الفاضل الشارح إلى أن ذلك المعين هو الحركة
الترميدية التي يُعيد الهوي الاستعدادات المعاقبة القبول للصور المجردة
المعاقبة **قوله** أنها ليست بكافية في بغير الصور لأن حصول **الاستعداد**
لا يكفي في وجود الشيء فإن العلة المعينة ليست من العلة الموجبة بل تحتاج
فيه مع ذلك إلى بعض لا أصل وجود الصور كما ذكره أيضا في كلامه وجه
الاحتياج إليه وهو السبب الأصل بغيره على ما سياتي بيانه وإلى أن
الغاية من خارج طبيعة أو قس برتحدة بها ما يجب من القدر والشكل
على ما من فالعلة الثابتة لوجود الصور المجردة هي مجموع ذلك فالمعين أن
على علة الصور فينبغي أن يحصل عليها بأمرها ويحذف يكون السبب الأصل
أيضا دخلا في المعين من وجهه ويحصل أيضا أن يحصل المعين على طبيعة الصور
من حيث هي صورة ويكون قد بين الكلام هكذا عن سبب أصل وعن معين يحصل
وجوده عن السبب الأصل بغيره الصور فيكون فاعل البغير هو السبب الأصل
ولعله سماه أصلا لاجل أنه علة بالوجودين أحدهما بلا واسطة والثاني بواسطة
المعين الذي هو الصورة هو أصل في العلية مطلقا وعلى القدرين جميعا قوله

إذا اجتمعوا في وجود المهيولي يربط به اجتماع السبب الاصيل والصور من حيث
هي صورة لان العلة الثابتة القريبة هي مجموعها وهو مستمر الوجود على ما مر فاذ
الصور العاقبة شريك للسبب الاصيل في اقامة المهيولي بما شارك به الصور
الزائلة وبما علة للمادة جوهر غير الذي كان بالفعل بما علة لها من الاخرى النوعية
قول وتخص بها الصور وتخص هي ايضا بالصور على وجه يحتمل بيانه كلاً
غير هذا المحتمل قال الفاضل الشارح لما بين كيفية معان وجود المهيولي
بوجود الصور اراد ان يشير الى كيفية تخص كل واحدة منهما بالآخرى ثم ان
فيه شيئا وذلك اننا قد بينا فيما مضى ان كل نوع يحتمل ان يكون له اشخاص كثيرة
فذلك النوع انما يتخص بالمادة فتخص تلك المادة ان كانت مادة اخرى لانه
التسلل قبيح الشيخ ههنا ان كل واحد منهما اعني المهيولي والصور يتخص
بالآخرى وهذا لا يتفق الذر لا نحتمل ذات كل واحد منهما علة للتخص
الآخرى **ولفائل** ان يقول ان تخص كل واحد منهما بذات الآخرى
متوقف على انهما بذات كل واحد منهما الى ذات الآخرى وانضمام ذات
كل منهما الى ذات الآخرى متوقف على تخص كل واحد منهما فان المطلق غير
موجود وما ليس بوجود فلا ينضم اليه غيره ويمكن ان يجاب عن ذلك بان نتبع
هذه المقدمة فان انضمام الوجود الى الماهية لا يتوقف على صورة كل واحد
منهما موجودا فكذا ههنا **اقول** تخص المهيولي بذات الصور معقول فان
المهيولي انما يتغير هذه المهيولي هيئتها لاجل صورة هيئتها لا من حيث انها هذه
الصور بل من حيث انها صورة ما كامن واما تخص الصور بذات المهيولي فليس

معقول لوجهين الاول ان هذه الصور لغير هذه الصور هيئتها لاجل
المهيولي من حيث انها مهيولي ما فان هذه الصور لا تفعل ما فعل هذه المهيولي
وتتعلق بها من حيث هي مهيولي ما بخلاف المهيولي فانها تفعل ان تكون هذه المهيولي
وان لم تكن هذه الصور فاذن تخص الصور بالمهيولي تكون من حيث هي المهيولي
لا من حيث هي مهيولة والثاني ان ذات المهيولي هو حقيقة القابلية والاشياء
فكيف يسير علة وفاعلا للتخص بل قد قيل ان كل نوع يحتمل ان يكون له اشخاص
فذلك النوع انما يتخص بالمادة اي يتخص بها من حيث هي قابلية للتخص فغير
النوع لاجلها كثيرا لا من حيث هي فاعلة لذلك بل الفاعلة هي الاشياء المكننة
لها كالوسع والابن وبني واما لها المسماة بالمشخصات فظهر ان تخص الصور
تكون بالمهيولي المهيولة ومن حيث هي قابلية للتخص والتخص المهيولي بالصور المهيولة
ومن حيث هي فاعلة للتخصها ومقطب الدور وهذه المسألة من عوامض هذا العلم
واقول الفاضل الشارح التي المطلق غير موجود فليس يصح ذلك لان
التي المطلق يمكن ان يؤخذ بلا شرط الاطلاق والتحديد ويمكن ان يؤخذ بشرط
الاطلاق كما مر ذكره والاولى موجود في الخارج واليقل واليه يذهب ههنا
والثاني موجود في الفعل دون الخارج فاذن ليس يصح ان يقال انه غير موجود
اسيلا **واقا** الجواب بانضمام الوجود الى الماهية غير صحيح ايضا لانها امران
عقليان ولا يصح الحاق الامور الخارجية من حيث هي خارجية في احكامها بالامور
العقلية من حيث هي عقلية **وهو في الحقيقة** **اقول** انما كان كل واحد
منهما يرتفع الاخرى برفقه فكل واحد منهما كالاخرى في القدم والناس والذات

يُخْلَصُكَ مِنْ هَذَا أَصْلُ يُخَفِّهُ وَهُوَ أَنَّ الْعِلَّةَ كَمَا كَرِهْتَ بِالْمُقْتَضِ إِذَا رُفِعَتْ
رُفِعَتْ لِلْعُلُولِ كَمَا كَرِهْتَ الْمُفْتَضِ وَأَمَّا الْعُلُولُ فَلَيْسَ إِذَا رُفِعَ رُفِعَ الْعِلَّةُ فَلَيْسَ رُفِعَ
يَحْتَاجُ الْمُفْتَضِ هُوَ الَّذِي رُفِعَ حَتَّى كَرِهْتَ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ بَلْ يَكُونُ إِنَّمَا امْكُنْ بِهَا
لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَهِيَ حَتَّى كَرِهْتَ كَانَتْ رُفِعَتْ فَمَا أَعْنَى الِتَّوَقُّفِ سَعَا بِالزَّمَانِ فَرَفِعَ
الْعِلَّةَ مُقَدِّمَةً عَلَى رُفِعَ الْعُلُولِ بِالذَّاتِ كَمَا فِي إِيحَاءِهَا وَجُودِهَا **لَمَّا بَيَّنَّا أَنَّ**
الْثَلَاثَ بَيْنَ الصُّورَةِ وَالْهَيُولَى هُوَ سَبَبُ إِيحَاءِ الْهَيُولَى إِلَى الصُّورَةِ مِنْ خِلَافِ
الذَّاتِ لَا بِالْعَكْسِ وَنَدَى عَلَيْهِ شَكٌّ وَهُوَ أَنَّهُمَا لَمْ يَلْزَمَا فِي الرُّفْعِ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا
بِالْقَدِّمِ أَوْ الْآخِرِ أَوْ فِي مِزْجٍ مِنْ الْأَخَرِ وَهَذَا الشَّكُّ لَا يَحْتَاجُ بَيَانًا لِمُؤَادٍ عَلَى أَحَدٍ
فَسَبَبُ الثَّلَاثِ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ الْعِلَّةِ الْكَائِمَةِ وَبَيْنَ عُلُولِهَا وَاجِبُ أَنْ
الْثَلَاثُ فِي الرُّفْعِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الزَّمَانِ وَلَا يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الذَّاتِ بَلْ رُفِعَ
أَحَدُهُمَا بِالذَّاتِ أَقْدَمُ مِنْ رُفْعِ الْآخَرِ وَلِذَا كَانَ قَبْلَ عِلْمِ الْعِلَّةِ عِلْمُ الْقَدِّمِ كَمَا كَانَتْ
فِي جَانِبِ الْوُجُودِ وَاجِبُ الْعِلَّةِ مَرَّةً وَاحِدَةً أَوَّلًا مِنْ جَانِبِ الْعُلُولِ وَوُجُودُ الْعِلَّةِ
أَقْدَمُ مِنْ وُجُودِ الْعُلُولِ فَذَلِكَ يَحْتَاجُ أَنْ نُلْطِفَ مِنْ قَبْلِكَ وَنَقْلِمَ أَنَّ الْكَلَامَ
فِيمَا لَا يَخْتَارُهُ مُؤَادُهُ فِي تَقْدِيمِ الصُّورَةِ هَذِهِ الْحَالِ الْجِسْمِ الَّذِي لَا قَابِلَ لَهُ مُؤَادُهُ
هُوَ الْعِلَكِيَّاتُ بِأَسْرَافِهَا وَبَيَانُ أَنَّ مَا لَهَا فِي صَدْرِ الصُّورَةِ يَحْتَاجُ إِلَى الْعُنْصَرِيَّاتِ أَنْ يَفْلَحُوا
كُلٌّ وَاحِدٌ مِنَ الْهَيُولَى وَالصُّورَةِ بِالْآخَرِ هُنَاكَ أَيْضًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ الْجَانِبَيْنِ
عَلَى التَّوَلَّى وَهُوَ بَاطِلٌ إِمَّا لِلدُّوَرِ أَوْ عَدَمِ الثَّلَاثِ وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِحْتَاجِ إِلَهٍ هُوَ الْهَيُولَى لِأَنَّ الْقَابِلَ لَا يَكُونُ فَاعِلًا فَادْرَأْ
هُوَ الصُّورَةُ وَهِيَ إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ عِلَّةً لِلْهَيُولَى أَوْ فَاعِلَةً وَالْآخَرُ يَلْزَمُ وَلَا يَلْزَمُ

بِالْإِلَاحِ لِمَا مِنْ فَرِحَ إِذَنْ شَرِكًا بِسَبَبِ أَصْلٍ يَكُونُ مَجْمُوعُهُمَا عِلَّةً لِلْهَيُولَى **فَالْآنَ**
الْقَابِلُ الشَّارِحُ فَلَا تَقَاوُتَ بَيْنَ الْكَلَامِ فِي الْعِلَكِيَّاتِ وَالْعُنْصَرِيَّاتِ لِأَنَّ
وَاحِدَهُمَا هُوَ مَا بَيَّنَّا فِي الْعُنْصَرِيَّاتِ أَنَّ الْهَيُولَى لَيْسَتْ هِيَ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا بَلْ أَنَّ
أَنَّ الصُّورَةَ إِذَا زَالَتْ وَجِبَ أَنْ يَعْقِبَهَا بَدَلٌ وَيَعْقِبُ الْبَدَلُ مُغَيَّرٌ لِمَا دَخَلَ بِهَا بِالْبَدَلِ
وَهَذَا لَا يَصُورُ فِي الْعِلَكِيَّاتِ بَلْ جِنَا مَهْنَةً بِأَنَّ الْقَابِلَ لَا يَكُونُ فَاعِلًا وَهَذَا
الْبَيَانُ كَانَ عَامًا لِهَذَا إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ لَمَّا لَزِمَ ذِكْرُ الْعُنْصَرِيَّاتِ هَذَا الْبَيَانُ
الْيَوْمَ وَأَقْصَرَهُ عَلَى الْبَيَانِ الْحَاضِرِ بِهَا أَمَّا بِاللَّطِيفِ فَهَذَا فِي مِزْجِ الْأَحَالِ فِيهَا
وَاحِدٌ أَقْرَبُ وَتَقَاوُتُ لِحَالِ فِيهَا أَيْضًا يَرُفَعُ آخِرُ وَهُوَ أَنَّ اسْتِعْدَادَ الْهَيُولَى
لِقَبُولِ الصُّورَةِ فِي الْعِلَكِيَّاتِ لَا يَزَالُهَا مُسْتَعْدَادٌ مِنْ مَبْدَعِهَا وَفِي الْعُنْصَرِيَّاتِ
عَرَضٌ لَا يَزَالُهَا مُسْتَعْدَادٌ مِنَ الْآخِرِ إِلَى الْخَلْفَةِ الْمُجَدِّدَةِ الْحَاجَةِ إِلَّا أَنْ يَبْدَأَ
أَحَالِ فِيهَا لَا يَخْتَلِفُ هَذَا الْقَاوُتُ **فَلْيَسِّرْ لِلْجِسْمِ شَيْئًا بِسَبَبِهِ وَهُوَ**
ظَعْمُهُ وَالْبَسِيطُ شَيْئًا بِخَطِّهِ وَهُوَ قَطِيعُهُ وَالْمُخَطَّطُ شَيْئًا بِنَقْطَتِهِ وَهِيَ قَطِيعُهُ
الْكِيَامَاتُ الْمُتَشَدِّدَةُ الْفَارَةُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ لِلْجِسْمِ الْعِلْمِيِّ وَالْبَسِيطُ وَهُوَ
الطَّيْحُ وَالْمُخَطَّطُ وَيَتَعَدَّلُ بَهَا فِي التَّسْبِيَةِ نَوْعٌ آخَرُ مِنْ جِنْسِهَا وَهُوَ النَّقْطَةُ
فَالْجِسْمُ هُوَ مَعْدَارُ ذُو وَضْعٍ لَهُ أَيْضًا ثَلَاثَةٌ وَالْبَسِيطُ هُوَ مَعْدَارُ ذُو وَضْعٍ لَهُ مَعْدَارُ
ظَعْمٍ وَالْمُخَطَّطُ مَعْدَارُ ذُو وَضْعٍ هُوَ طَوَّلٌ بِالْأَعْرَافِ وَالنَّقْطَةُ هِيَ ذَاتُ وَضْعٍ لَا جِنْسَ
وَالصُّورَةُ لِلْجِسْمِيَّةِ لِذَا نَهَا تَشَكُّلُ الْجِسْمِ الْعِلْمِيِّ وَلِذَا كَانَ رُبَّمَا شَبَّهَ أَحَدُهُمَا
بِالْآخَرِ كَمَا أَنَّ الْجِسْمَ الْعِلْمِيَّ يَسْتَلْزِمُ الْبَسِيطَ وَالْبَسِيطُ لِيُحْطَ وَالْمُخَطَّطُ لِيُظْهِرَ
لَا لِدَا نَهَا بَلْ بِأَعْيَانِهَا تَتَشَابَهُ فَلِذَا كَانَ أَصْلُكَ بِمَاجِثِ الْمَقَادِيرِ بِمَاجِثِ الْأَجْنَاسِ

وَمَا كَانَتْ مَبَاحِثُ الْجِسْمِ الْفَلَسُفِيِّ دَاخِلَةً فِي الْمَبَاحِثِ الْمَاهِيَةِ بِالْعَرَبِيِّ وَبَقِيَتْ
مَبَاحِثُ الْمَاهِيَةِ فَأَوْدَعَ هَذَا الْفَضْلُ بَعْدَ ذَلِكَ الْمَبَاحِثِ مُشْتَمِلًا عَلَيْهَا وَاعْلَمْ أَنَّ
لِلْجِسْمِ فِي قَوْلِهِ لِلْجِسْمِ شَيْءٌ يَبْسُطُهُ هُوَ لِلْجِسْمِ الْفَلَسُفِيِّ لِأَنَّهُ بِالذَّاتِ مَعْرُوفٌ بِالسَّيْطِ
وَالْجِسْمِ الْفَلَسُفِيِّ إِنَّمَا يَصِيرُ مَعْرُوفًا بِنَوْطِ الْفَلَسُفِيِّ وَقَدْ أَفَادَ قَوْلُهُ لِلْجِسْمِ شَيْءٌ
يَبْسُطُهُ إِثْبَاتَ الْبَسِطِ أَوَّلًا وَكَيْفِيَّةَ لَوْ أَنَّ الْجِسْمَ بَاقِيًا وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِتْمَاءُ الشَّيْءِ
إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ انْقِطَاعِ امْتِدَادِهِ الْأَخِيرَ فِي جِهَةٍ مَّا وَمَا كَانَ الْجِسْمُ ذَا امْتِدَادٍ
ثَلَاثَةً وَإِتْمَاءُ الْوَاحِدِ مِنْهَا فِي جِهَةٍ مِنْ جِهَتٍ هُوَ وَاحِدٌ مُتَعَيِّنٌ مَعَهُ الْأَتَيْنِ الْبَاقِي
فَإِذَا كَانَ الْجِسْمُ شَيْءًا بِمَا شَاءَ أَنْ يَكُونَ ذَا امْتِدَادٍ فِي سَطْحٍ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْبَسِطِ وَكَذَا
الْقَوْلُ فِي إِتْمَاءِ الْبَسِطِ بِالْخَطِّ وَتَمَامُ الْخَطِّ هُوَ امْتِدَادٌ وَاحِدٌ مُجَرَّدٌ عَنْ الْأَخَرِ هُوَ
شَيْءٌ بِمَا لَا امْتِدَادَ لَهُ أَيْ لَا يَكُونُ ذَا مَتْنٍ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَقَادِيرُ رَدَوَاتٌ أَوْ مَنَاجِعُ فِيمَا
كَذَلِكَ وَالشَّيْءُ ذُو الْوَسْطِ الَّذِي لَا امْتِدَادَ لَهُ أَيْ لَا هُوَ النُّقْطَةُ فَالْخَطُّ شَيْءٌ فِي النُّقْطَةِ
وَعِنْدَ لَيْسَتْ مَقْدَارًا لَيْسَ الْأَمْتِدَادُ مِنْهَا **فَالْجِسْمُ الشَّيْءُ الشَّيْءُ الشَّيْءُ** إِنَّمَا لَوْ فَعِلَ نَهَائِهِ
لِلْجِسْمِ هُوَ الْبَسِطُ بَلْ كَأَنَّ شَيْءًا يَبْسُطُهُ لِأَنَّهُ الْبَسِطُ كَرُّ الْبَسِطِ مِنْ الْمَصَافِ
الْمَشْهُورَةِ فَتَمَامُ نَهَائِهِ الَّذِي الْبَسِطُ فَإِذَا كَانَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْبَسِطَ نَهَائِهِ لِلْجِسْمِ خَطًّا بَلْ
هُوَ الَّذِي بِهِ شَيْءٌ لِلْجِسْمِ **وَأَقُولُ** الْيَقِينُ يُعْنِي أَنَّ هُنَاكَ ثَلَاثَةً لَوْ أَنَّهَا
مَاهِيَةُ الْبَسِطِ الَّذِي هُوَ الْمَقْدَارُ الْمُفْعِلُ ذُو الْعَدَدِ وَمَا يَنْهَا عَدَمَ الْجِسْمِ بِمَعْنَى مَادَّةٍ
وَأَنْقِطَاعِهِ وَنَهَائِهِ لَا الْعَدَمَ الْمُطْلَقَ وَنَهَائِهِ إِسْمَاءً عَارِضَةً إِلَى الْجِسْمِ وَنَهَائِهِ لَيْسَتْ
عَلَى ثُبُوتِ الْأَوَّلِ لِلْجِسْمِ ثُبُوتِ الشَّيْءِ لَهُ إِذَا هُوَ مُقَارَنٌ وَمُسْتَلْزَمٌ لِلأَوَّلِ وَمَا
الثَّابِتُ فَإِذَا عُبِّرَ عَنْهُ لِلأَوَّلِ كَانَ الْجَمْعُ سَطْحًا مَعْنَاهُ إِلَى ذِي السَّيْطِ وَأَيُّ

اعْتَبَرُ عَنْهُ الشَّيْءُ الْثَّانِي كَانَ نَهَائِهِ مُضَافًا إِلَى ذِي النِّهَايَةِ قَوْلِي **وَالْجِسْمُ يَلْزَمُهُ**
الْبَسِطُ لِأَنَّ جِهَتَهُ يَتَقَوَّى جِهَتُهُ بِهِ بَلْ مِنْ جِهَتِهِ يَلْزَمُهُ الشَّيْءُ الْثَّانِي يُعْبَدُ كَوْنُ جِهَتِهِمَا
فَلَا كَوْنَهُ ذَا سَطْحٍ وَلَا كَوْنَهُ مُنَاسِبًا أَمْ يَدْخُلُ فِي صُورِهِ جِهَتُهُمَا وَلِذَلِكَ فَذَلِكَ قَوْلِي
إِنْ يَصُورُ وَاجْتِمَاعُ غَيْرِ مُنَاسِبٍ إِلَى أَنْ يَبَيِّنَ لَكُمْ امْتِنَاعَ مَا يَصُورُ وَهُوَ **فَالْجِسْمُ**
الشَّيْءُ مُرَادُهُ أَنَّ السَّيْطِ وَالشَّيْءَ الْثَّانِي لِيَسَاحِقَ بَيْنَ مَاهِيَةِ الْجِسْمِ لَا يَكُونُ امْتِنَاعًا
صُورَ الْجِسْمِ عَنْ صُورِهِمَا جِهَتَيْنِ يَصُورُ جِهَتَهُمَا وَنَهَائِهِ لَا يَصُورُ وَلَا يَصُورُ
أَجْزَاءَهُ **مُتَعَيِّنٌ** عَلَيْهِ بِمَا يَصُورُ الْجِسْمُ وَنَحْتَاجُ فِي مَعْرِفَتِهِ نَهَائِهِ مِنَ الْقَوْلِ
وَالصُّورَةِ إِلَى الْجِهَةِ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا لَوْ كَانَ صُورُهُ قَبْلَ مَعْرِفَتِهِمَا نَهَائِهِمَا مُكْتَسِبًا
بِالرُّسُومِ وَبَعْدَ مَعْرِفَتِهِمَا نَهَائِهِمَا مُكْتَسِبًا بِحُدُودِ مُشْتَمِلَةٍ عَلَيْهِمَا أَوْ لَوْ كَانَ صُورُ الشَّيْءِ
غَيْرَ مُتَعَيِّنٍ لَصُورِهِمَا جِهَتَيْنِ وَكَيْفَ مَا دَارَتْ الْعَيْنُ فَلَمْ لَا يَجُوزُ مِثْلُهُ فِي السَّيْطِ
وَالشَّيْءِ **أَقُولُ** وَاجْتِمَاعُ عَيْنِهِ أَنَّ أَجْزَاءَهُ الشَّيْءِ فِي الْفِعْلِ أَيْ لِلْجِسْمِ وَالصُّورِ
غَيْرَ أَجْزَائِهِ فِي الوجودِ أَيْ الصُّورَةِ وَالْمَادَّةِ وَالْجِسْمِ يَصُورُ بِأَجْزَائِهِ الْعَيْنِيَّةِ وَطَبَقَ
بِالْجِهَةِ أَجْزَاءَهُ الوجودِ يَتَرَدَّدُ كَأَنَّ الْأَوَّلَ بِالْقَوْلِ مُشْتَمِلًا عَلَى الْأَخِيرَةِ فَاتَتْ
الْإِيقَادَ الْمَأْخُذَةَ فِي حَيْثُ لِلْجِسْمِ ذَلِكَ عَلَى صُورَتِهِ وَالْقَوْلُ الْمَأْخُذُ بِهِ يَدُلُّ عَلَى
مَادَّةٍ وَالسَّيْطِ وَالشَّيْءِ لَا يَفْعَلُ كَوْنُهُمَا جِهَتَيْنِ عَيْنِيَّتَيْنِ إِذَا هُمَا لِيَسَاحِقَ لِيَسَاحِقَ
عَلَى الْجِسْمِ فَيَتَنَبَّهُ الشَّيْءُ أَنَّهُمَا لِيَسَاحِقَ بَيْنَ فِي الوجودِ وَذَلِكَ لِأَنَّ السَّيْطِ يَلْزَمُ
لِلْجِسْمِ بِسَبَبِ الشَّيْءِ الْمُتَعَيِّنِ بِطَرَفِهِ وَالْجِهَةُ لَا يَكُونُ لَكَ تَرْتِيبًا أَنْ يَصُورَ
كَوْنُ ذِي السَّيْطِ وَذِي الشَّيْءِ جِهَتَيْنِ عَيْنِيَّتَيْنِ لَكُمَا يَحْتَمِلُ بَيْنَ عَلَيْهِ فَيَتَنَبَّهُ
أَنَّهُمَا لِيَسَاحِقَ كَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَصُورُ عَيْنَ صُورَتِهِمَا **وَأَقُولُ** أَنَّ الشَّيْءَ كَمَا

يَعْتَمِدُ بِمَنْزِلَةِ الْعَيْنِ وَبِحُجَّتِهِ الْوُجُودِيَّةِ فَتَقْوَمُ بِعِلَّةِ كَالْمَادَّةِ بِالْقَوْنِ وَحِينَ
الْقَوْنِ مِنَ الْجِنْسِ بِالْفَضْلِ وَالْجِسْمِ لَا يَتَوَزَعُ بِالسَّطْحِ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَقَامِ أَيْ
الْأَوَّلَانِ فَلَمَّا سَوَّيْنَا الْأَخِيرَ فَلَمَّا سَوَّيْنَا فِي هَوَانِ السَّطْحِ لَا يَفْعَلُ الْجِسْمُ **وَقَالَ**
أَيْضًا مَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ مِنْ جِهَتِهِ يَلْزَمُ الشَّاهِدُ أَنَّهُ مُشِيرٌ بِأَنَّ السَّطْحَ يَلْزَمُ الْجِسْمَ
بِوَاسِطَةِ الشَّاهِدِ وَهُوَ يَقْنِي أَنْ يَكُونَ عَرُوضٌ مِنَ الشَّاهِدِ لِلْجِسْمِ قَبْلَ عَرُوضِ السَّطْحِ لَهُ
وَعَذَا بِالْأَمَلِ لَا تَأْتِيْنَا أَنَّ الْهَائِذَ إِضَافَةً عَارِضَةً لِلْسَّطْحِ وَالْعَارِضُ بِأَخْرَجٍ مِنَ الْمَرْبُوعِ
فَكَيْفَ يَكُونُ عَرُوضًا لِهَائِزٍ لِلْجِسْمِ قَبْلَ عَرُوضِ السَّطْحِ لَهُ فَرَفَاكَ وَفَكَاكَ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ
بِأَنَّ الْهَائِذَ الْمُنَافِقَ عَنِ السَّطْحِ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِبُتُوبِ السَّطْحِ لِلْجِسْمِ كَالْوَسْطِيِّ
بِرَهَانِ الْإِلْمِ إِذَا كَانَ يَعْزِلُ لَا لِأَكْبَرِ وَلَكِنْ لِبُتُوهِ لِأَسْمَرِ **وَقَالَ** أَيْضًا قَوْلُهُ الْهَائِزُ
إِضَافَةً عَارِضَةً لِلْسَّطْحِ يَقْنِي كَوْنُ الْهَائِزِ مِنَ الْمَصَافِ الْحَقِيقِيَّةِ وَهُوَ مُنَافِقٌ لِلْجِسْمِ عَنْ
قَرِيبٍ بِأَنَّهُ مِنَ الْمَصَافِ الْمَشْهُورَةِ فَلَعَلَّهُ يَتَوَضَّعُ لِكَ تَرَاهُ أَخَذَ الْهَائِزَ مَعَهُ السَّطْحُ
وَجَعَلَهَا بِذَلِكَ الْأَعْيَانِ شَهْرِيَّةً وَهَذِهِ مَفْرُودَةٌ وَجَعَلَهَا بِذَلِكَ الْأَعْيَانِ خَفِيفَةً
فَكَيْفَ سَاعَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ إِضَافَةً عَارِضَةً إِلَى مَعْرُوضَةٍ سَبَبًا لِمَعْرُوضَةٍ ذَلِكَ الْهَائِزُ
لِلْمَعْرُوضِ فَإِنَّ ذَلِكَ الْإِضَافَةَ لَا يَفْعَلُ إِلَّا بِتَدَايُفٍ مَعْرُوضَةٍ فَإِنَّا نَنْظُرُ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ
الْقَائِمِ كَيْتَ يَحْطِ فِي كَلَامِهِ وَلَا يَأْتِي أَنْ يَذْهَبَ وَبِمَا حَقَّقْنَا مِنْ قَبْلُ وَهَوَاكَ
أَنْ لَا يَفْعَلَ بِمَنْزِلَةِ لَيْسَ بِالْجِسْمِ أَوْ لَا تَرَاهُ السَّطْحَ يَلْزَمُ ذَلِكَ لَا يَفْعَلُ بِأَيِّ مَعْرُوضَةٍ
لَهُمَا الْإِضَافَةُ بِأَعْيَانٍ يَزِيدُ مِنْ الشَّهْبَةِ **قَوْلُهُ** فَأَمَّا السَّطْحُ فَسَبَبُ الْكُرَّةِ فِي حَرْكِهَا
أَعْيَانِ حَرْكِهَا أَنْ يَطْلُعَ فَيُوجَدَ وَلَا يَحْطِ وَأَمَّا الْجُزُورُ وَالْمُطَبَّانِ وَالْمُطَبَّانِ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ
الْحَرْكِ وَالْحَرْكِ كَيْطُ الدَّائِرَةِ فَذَلِكَ يُوْجَدُ وَلَا يَحْطِ **يُرِيدُ** بَيَانُ أَنَّ لَوْنَهُ السَّطْحُ

وَالنَّقْطَةُ لِلْخَطِّ أَيْضًا وَبِوَاسِطَةِ الشَّاهِدِ فَإِنَّهَا لَا يَفْعَلُ مَعَهُ عَدَمُ الشَّاهِدِ
وَيَكُنْ أَنْ يَفْعَلُ أَوْ لَا أَلَا فَمَا ظَلَمْنَا إِلَى اسْتِغْنَائِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ **فَقَوْلُهُ** الْكُرَّةُ
جِسْمٌ يَحْطِ بِسَّطْحٍ وَاحِدٍ فِي دَاخِلِهِ نَقْطَةٌ تَكُونُ جَمِيعُ الْخُطُوطِ الْخَارِجَةِ مِنْهَا إِلَى
ذَلِكَ السَّطْحِ مُتَسَاوِينَ وَالْهَائِزُ سَبَبٌ مُسَبِّحٌ بِسَّطْحٍ وَاحِدٍ فِي دَاخِلِهِ نَقْطَةٌ
تَكُونُ جَمِيعُ الْخُطُوطِ الْخَارِجَةِ مِنْهَا إِلَى ذَلِكَ السَّطْحِ مُتَسَاوِينَ وَالنَّقْطَتَانِ مَرْكَزَاهُمَا
وَالْخَطُّ الْمُسْتَقِيمُ الْمَارُّ بِالْمَرْكَزِ الْمُسْتَقِيمِ فِي الْجَمَاعَتَيْنِ إِلَى الْمَحْطِ فَطَرُفُهُمَا وَإِذَا
فُطِيتِ الْكُرَّةُ بِسَّطْحٍ مُسْتَوٍ حِدَتْ ضِلُّ مُشْرَكَ بَيْنَ السَّطْحَيْنِ هُوَ بِحَيْثُ دَائِرَةٌ
عَلَى سَطْحِ الْكُرَّةِ وَإِذَا فُضِّتِ الْكُرَّةُ تَحْرَكَ حَرْكًا وَضَعِيَّةً مُسْتَدِيرَةً حِدَتْ عَلَيْهَا
نُقْطَتَانِ لَا يَحْرَكَانِ هُنَا ظُهُبَاهُمَا وَفَطَرُفُهُمَا هُوَ الْجُزُورُ وَنُقْطَتُهُ هِيَ أَعْظَمُ الدَّائِرَةِ
عَلَى سَطْحِ الْكُرَّةِ الَّتِي تَشَاوِي أَيْضًا جَمِيعُ النُّقْطِ الْمَفْرُوضَةِ عَلَيْهَا مِنَ النُّقْطَتَيْنِ
وَمَذْنُبَيْنِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْخَطَّ وَالنَّقْطَةَ أَيْضًا مَعْرُوضَانِ لِلْكُرَّةِ بِأَعْيَانٍ وَاحِدَةٍ مِنْ
أَمَّا السَّطْحُ أَوْ بِحَرْكِهَا **قَوْلُهُ** فَأَمَّا الْمَرْكَزُ فَصِنْدٌ مَانِعٌ أَفْطَارُ وَعِنْدَ حَرْكِهَا
أَوْ بِالْمَرْبُوعِ وَقَبْلَ ذَلِكَ فَيُوجَدُ نَقْطَةٌ فِي الْوَسْطِ كَوْنُ نَقْطَةٍ فِي الثَّلَاثِينَ وَمَا
مَا لَا يَشَاهِي فَإِنَّهُ لَا وَسْطَ لَهُ وَلَا سَائِرَ مَقَاصِلَ الْأَجْزَاءِ فِي الْمَقَادِيرِ إِلَّا بِتَدَايُفٍ
مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ فِيهَا مِنْ حَرْكِهَا أَوْ حَرْكِهَا وَإِذَا سَمِعْتَ فِي حَيْثُ دَاخِلُهَا وَفِي دَاخِلِهَا
نُقْطَةٌ يَفْعَلُ بِهَا أَنْ يَفْعَلَ فِيهَا نَقْطَةٌ كَمَا يَقُولُونَ لِلْجِسْمِ هُوَ الْمُنْقَسِمُ فِي جَمِيعِ
الْأَفْطَارِ وَيَعْنَاهُ يَأْتِي قِسْمُهُ فِيهَا **يُرِيدُ** أَنَّ الدَّائِرَةَ لَا يَصِيدُ مَرْكَزًا مَوْجُودًا
فِيهَا إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ أَحَدُهَا الْقَامِعُ وَالثَّانِي الْحَرْكِ وَالثَّالِثُ الْمَرْبُوعُ
فَإِنَّ مَنَاجِلَ الْأَفْطَارِ أَيْضًا تَكُونُ عَلَى نُقْطَةٍ هِيَ الْمَرْكَزُ وَحَرْكِهَا الدَّائِرَةُ أَيْضًا تَقْنِي تَكُونُ

نقطة فأمثلة بين أي مركز في الجهات المختلفة هي المركز وأما الأرض فظاهر وأما
قبل عرض من هذه الأمور وجود مركز في وسط الدائرة كوجود نقطة في ثلثتها
أي كما أن موضع النقطة في الثلثين معين بالضرورة قبل الأرض على وجه لا يمكن
وقوعها بعد الأرض في غير ذلك الموضع فذلك يخالل المركز ثم ذكر أن وقوع النقطة
في المقادير إنما يكون بالضرورة فلا يخرج إلى الفعل إلا بسبب الأعراس والأرض
كما ذكر مرارا قال الفاضل الشارح لا شك أن إمكان حصول هذه النقطة
يماثل في الدائرة بالفعل قبل التقاطع وأي مركز والأرض قرآن المركز غير ممكن
الحصول إلا في موضع معين وهذا لا يمكن أن يوجب شيئا من ذلك الموضع غير
سائر المتاح فاذن مركز الدائرة موجود قبل هذه الأحوال وهكذا القول في سائر
النقطة فاذن تكون النقطة المتساوية موجودة بالفعل ولكن من ذلك الاستقام
المتساوية بالفعل والقول بأن اختلاف الأعراس لا يوجب الاستقام فاذن
المركز أيضا لا يوجب الاستقام والجواب أن هذا كله فرض والأرض لا يرفع
برفع السهم مع ثبوت سعاد بل يرفع بأن لا يرفع والدائرة إن لم يرفع فيها شيء لم يرفع
شيء مما ذكر وهذا حكم لا يخفى بالدائرة بل الخط الواحد المتساوي له منصف
والضيق منصف وملتزم أو هي متنازة في قسمها عن سائر أجزاء الخط إلا أنها متنازة
بالفرض ولا يرفع بأن نقول أنها لا يرفع وإن لم يرفع لأن صورة المنصف فرض
فلا يرفع النقطة بل **قوله** وأنت تعلم من هذا أن الجسم قبل السطح في الوجود
والسطح قبل الخط والخط قبل النقطة وقد جنى هذا أهل التجليل وأما الذي
يقال بالعكس من هذا أن النقطة يحكمها بالفعل الخط والسطح ثم السطح الجسم

هو للجسم والنقطة والتجليل لا يرى أن النقطة إذا فرضت متحركة فذو لها
ما يتحرك فيه وهو مقدار ما خط أو سطح فكيف يكون ذلك بعد حركتها **إن كان**
منها أن هذه الأمور كيف تدب في الوجود وأن الذي يقال بخلافه للجسم المتبدل
شيء غير حقيقي بل هو تخيلي فقط والفاظ الكتاب غنية عن الترخيص **فليس**
ما أسهل ما يأتى لك فاعلم أن الأبعاد للجسمانية منافع عن الداهل وأنه
لا ينفذ جسم في جسم واجب له غير متحقق وأن ذلك للأبعاد لا للثبوت ولا لثبات
التباعد لا عراض **يريد** بيان إشباع داهل الأبعاد للجسمانية وكأنه ينبغي كون
هذا الحكم أوليا وهذه المسئلة وما بعدها من الطبيعيات بخلاف المسائل المتقدمة
وأما أورد هذه المسئلة منها لتعلقها بالمقادير ولتأثيرها في عللها ولا يشترط
بأن الجسم لا ينفذ في جسم واجب له غير متحقق عنه كذا كبر الاستغناء الذي اكتسب
النفس هذا الحكم الأولي في مبادئ العلم به وبأمثاله فإن من يوقف ذهنه
عند حكم أولى سببه عليه بالاستغناء وكذلك قوله وإن ذلك للأبعاد
لا للثبوت ولا لثبات التباعد والأعراس فإنه أيضا ينبغي على أن الحيوي وسائر
التباعد والأعراس لا حصة لها في العظم إلا بالأرض فالأبعاد للجسمانية هي
المخصوصة بالعظم بالذات ولا شك في أن عظمين مجعنان هما أعظم من أحدهما
فإن الكل أعظم من جزئه والقول بالداخل ينبغي كون الكل سائدا بالجزء
ويعلم أن النقطة لا حصة لها في العظم فذلك لا تمنع عن الإجماع الواضح
للإمكان الواسع على سبيل الاستبعاد والخطوط حكمها من حيث القول بحكم الأجسام
ومن حيث الأرض والعمق حكم النقطة والسطح أيضا حكمها من حيث القول

فالمر من حكم الأجسام ومن حيث المعنى حكم النقط ولذلك تنطبق الخطوط والسطوح
 بعضها على بعض بحيث يرفع عنها الاستثنا والوجهي فمن حكم بأن هذا الحكم تشريك فيه
 المقادير بأمر ما ينبغي أن يقول من حيث هي مقادير **إشارة** انك تجد الأجسام
 في أوضاعها نارة متلافية ونارة متعارضة ونارة متباينة وقد تجد ما في أوضاعها
 نارة بحيث يجمع ما بينها أجساما متحدة الفقد ونارة لا عظم ونارة لا صغر فبين
 أن الأجسام الغير المتلافية كما أن لها أوضاعا مختلفة كذلك بينها أوضاع مختلفة
 الإجمال لتغيرها وتغير ما يقع فيها اختلافا فادريا فإن كان بينهما اختلافا غير جبر
 وأمكن ذلك فهو أيضا بعد مقداري ليس على ما يقال لا ينبغي محض وإن كان لا
 يبرهن إبطال الاختلافات بل يقولون به ففان فمما زعم أنه لا ينبغي محض وقد زعم
 أنه بعد ممتد في جميع الجهات من شأنه أن تشغله الأجسام بالتحصيل فيه ويكون
 مكانا لها وقال الفاسيل الشارح يعني بالاختلاف أن يوجد جسمان لا يتلافيان
 ولا يوجد بينهما ما يلاقي فاحدا منهما **وقول** هذا قريب للآلة الذي يكون
 بين الأجسام وهو الذي يستقي قيدا منطوقا ولا يستأول الذي لا يتألف بالتحقيق
 قد أبطل في هذا الفصل مذهب الفيزيائيين بأن فرض فيه أجساما مختلف
 أبعاد ما بينها لتنفذ الاختلافات الواقعة بينها فان اللاشيء المحض لا يمكن أن ينفذ شيئا
 ليسا فربما أن اختلا الذي يقع بين تلك الأجسام فإبل المتأواة والامساواة
 والتقدير برفاهة متغير على الحدود المشتركة وأضاف إلى ذلك مقدرته هي أن
 كل ما كان كذلك فهو إما كمرئيل أعني البعد المقداري وإما كمرئيل
 أعني الجسم وإذا كان الاختلاف هو ليس بجسم فهو بعد مقداري ليس لشيئا محضا

كان عمت الفيزيائية الأولى وإن كان لا جسما كان عمت الفيزيائية الثانية **فقد**
 وأدركت أن البعد المتصل لا يقوم إلا بمادة وبين أن الأبعاد للجسمية
 لا تدخل لأجل بعديتها فلا وجود لفرغ هو بعد صرف فإذا استلكت الأجسام
 في جواهرها نحي عنها ما بينها ولم يثبت لها بعد منطوق فالاختلاف **يريد** إبطال الآلة
 الثاني وإنما أبطله بوجهين وذلك بإضافة مقدرتين مما تقدم بيانه إلى الحكم
 الذي ثبت في الفصل المتقدم أحدهما أن البعد المتصل لا يقوم إلا بمادة وهو
 مما بين في باب إثبات الحيوان والثانية أن الأبعاد للجسمية لا تدخل
 فعموما ذكر في فصل مفرق فإذا أضاف الأولى إلى الحكم المذكور صار هكذا الخلا
 بعد متصل والبعد المتصل ذو مادة فالخلا بعد ذو مادة هو إذن ليس قيدا متوقفا
 على ما يقولون وعبر عن ذلك بقوله فلا وجود لفرغ هو بعد صرف وإذا أضاف
 إليه الثانية صار هكذا الخلا بعد متصل والبعد المتصل ينبغي عند سلوك
 الجسم إليه فالخلا ينبغي عند سلوك الجسم إليه ولا يثبت له هو إذن ليس قيدا
 منطوقا من شأنه أن يكون مكانا للجسم على ما يقولون وعبر عن ذلك بقوله فإذا
 استلكت الأجسام في جواهرها نحي عنها ما بينها أي من خلا ولم يثبت لها أي الخلا
 بعد منطوق فراجع من الجميع قوله فلا خلا وإنما وسم الفصل بالثبوت لآلة
 لم يستعمل فيه مقدرتين لم يثبت قبله **إشارة** وقد يناهز ما نحن شغول
 به الكلام في المعنى الذي يستحق جهة في مثل قولنا تحرك كذا في جهة كذا
 دون جهة كذا ومن المعلوم أنها لو لم تكن لها وجود كان من الجاهل أن يكون مقدر
 للتحرك وكيف يقع الإشارة نحو لا شيء فبين أن للجهة وجودا **يريد** إثبات

الجهات والجهة هي التي يمكن ان يقصد بها الميزك الا اني على الاستقامة والاشارة
 للجهة في سمتها ووجه المناسبة انها كما سيحق نهايات الامتدادات فاك
 القابل للتأرجح المناسبة بين وجهين احدهما ان الخلاطين انه مكان والجهة
 مناسبة للكان والثاني انها امر غير من النهايات والاطراف كالحظ والسطح في
 تأنيها واستدك الشيخ على وجودها قياسين احدهما ان الجهة مقصد الميزك
 والميزك لا يقصد ما ليس بوجوده والثاني ان الجهة اشارتها وما اشار اليه هو
 موجبه **اشارة** اعلم انه لما كانت الجهة مفاع نحو المركز لم تكن من المفعولات
 التي لا وضع لها فيجب ان تكون الجهات لوضعها نشا ولما اشارت **يريد** بيان
 ان الجهات ذات انواع وليس من المفعولات المجردة التي لا وضع لها وبتة
 بقياس يشترك القياس الاول من القياسين المذكورين في التعريف وهو ان الجهة
 مقصد الميزك والميزك لا يقصد ما لا وضع له فربما هذا القياس ايضا ان يتردد
 القياس الثاني من المذكورين وان كان يتناجب القيد في فان لم يمتد في غير
 الا من موقوف على هذا القياس وهو ان يقال كل جهة ذو وضع وكل ذي وضع
 قابل للاشارة للجهة **اشارة** لما كانت الجهة ذات وضع فمن البين ان
 وضعها في امتداد ماخذ الاشارة والميزك ولو كان وضعها خارجا عن ذلك لكان
 لئلا لها اثر هي اما ان تكون منفسه في ذلك الامتداد او غير منفسه فان كانت
 منفسه فاذا وصل الميزك الى ما يفرق لها ارباب الميزكين من الميزك فلهذا لم يحل
 اما ان يقال انه يترك بيداي للجهة او يقال يترك عن الجهة فان كان يترك بيد
 الى الجهة فالجهة ذوات المنقسم وان كان يترك عن الجهة فاوصل اليه هو الجهة

لا يترك للجهة فبين ان الجهة حد في ذلك الامتداد غير منقسم فهو طرف للامتداد
 وجهة للميزك فيجب الا ان يحرم على ان تعلم كيف تحدد الامتدادات اطراف
 في الطبع وما اشباب ذلك وتعرف احوال الحركات الطبيعية **يريد** بيان
 ما يمتد للجهة وانما اشعر الى هذا الموضع لان من الواجب تقدير مريان الملتزم
 على بيان الماهية بين اولا انها موجودة فربما ان وجودها على اي احوال
 فترصد بيان الماهية وهي على ما حقه طرف الامتداد غير منقسم وانما يحق
 ذلك بوجوب نهايات الامتدادات فطرف الامتداد بالنسبة الى الامتدادات
 وطرف وبالنسبة الى الميزك والاشارة جهة وما في الكتاب ظاهرا **يريد** بيان
 ان يقول انه قسم الميزك الى اثنى عشر ذي وضع الى مركزه اليه وحركته
 اي حركته قرب وحركته بعد وهذه القسمة جارية بالقياس الى ما لا ينقسم في جهة
 الميزك اما بالقياس الى ما ينقسم فيها فغير جارية لان هناك قد يكون قسم آخر
 وهو الميزك فيه وبراءة قسمه لا يفتح الا بالقياس الى ما لا ينقسم في بيان ان الشيء
 في منقسم مصادرة على المطلوب **والجواب** ان الميزك في الشيء المنقسم لا يمتد
 تكون اما عن جهة واما الى جهة ويعود القسمان الاولان والافان ان تكون
 جهة الميزك هي المسافة التي قطعها بالميزك وهو محال فاذا ان القسم جارية **وهو**
ونقيض ولعلك تقول ليس من شرط ما اليه الميزك ان يوجد ضد تحرك الميزك
 من التوارد الى البياض ولم يوجد بعد البياض فان اخرج هذا في فهمك فاعلم ان
 الامر بينهما فوق وايضا فان ما تشكلت به غير ما يفرق في الغرض اما ان تعرف
 فان الميزك الى الجهة ليس بجعل الجهة مما يوجب جعل ذاته بالميزك بل ما

يُؤْتِي بُلُوغَهُ أَوْ الْقُرْبَ مِنْهُ بِالْمُؤَكَّدِ وَلَا يَحْتَلُّ لَهَا عِنْدَ نَامٍ لِيَكْمَلَ حَيْثُ لَا مِنْ الوجود
وَالْعَدَمِ لَمْ يَكُنْ وَقْتُ الْيَكْمَلِ وَأَمَّا الْآخِرُ فَلَا انْجِهَةَ لَوْ كَانَتْ تَحْتَلُّ بِالْمُؤَكَّدِ لَهَا وجود
كَانَ وجودَها وجودَ ذي وَضْعٍ لَيْسَ وجودَ مَعْقُولٍ لَا وَضْعَ لَهُ وَذَلِكَ عَرَضًا عَلَى أَنَّ
الْحَقَّ هُوَ الْفَرْقُ وَعَلَيْهِ بَيِّنَاتٌ مَا يَلُوْهُ هَذَا الْقَوْلُ مِنَ الْكَلَامِ **الْقَهْرُ** هُوَ الشَّكُّ فِي
كِبَرِيٍّ أَحَدِ الْغِيَاثَيْنِ الَّذِينَ اتَّخَذْنَاهُمَا وجودَ لِهْمَةٍ وَهِيَ قَوْلُنَا الْمَجْرُكُ لَا يَقْصِدُ
مَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَتَقَرُّبُ الشَّكِّ أَنْ يَكْمَلَ الْأَسْحَابُ وَهِيَ الَّتِي فِي الْكَيْفِ مَثَلًا
كَالْمُؤَكَّدِ مِنَ التَّوَادُّ إِلَى الْبَيِّنَاتِ إِنَّمَا يَقْصِدُ مَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فَادْنِ سَتَقْبَلُ كَلِمَةَ الْكِبَرِ
وَأَجَابَتْ عَنْهُ بِشَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا جَعَلَ الْكِبَرُ أَحْسَنَ مِمَّا كَانَ وَهُوَ أَنْ يُعَاكَفَ
الْمَجْرُكُ فِي الْإِثْنِ لَا يَقْصِدُ مَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فَادْنِ سَتَقْبَلُ الْمَقْصُودَ وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ
وَالثَّانِي إِنْ تَرَامُ الشَّكَّ لِأَنَّ الشَّكَّ غَيْرُ فَادِجٍ فِي الْمَطْلُوبِ وَذَلِكَ لِأَنَّ لِهْمَةَ
الَّتِي تَحْتَلُّ بِالْمُؤَكَّدِ تَكُونُ مَوْجُودَةً ذَاتَ وَضْعٍ وَهُوَ مَطْلُوبٌ نَافَاً مَا سَبَقْنَا إِلَى
لِأَنَّ نَبَيْتَ كَوْنِ لِهْمَةٍ ذَاتَ وَضْعٍ وَهَذَا الْجَوَابُ جَدِيدٌ غَيْرُ مُعَايِنٍ وَلِذَلِكَ قَالَ
يَعْنِي أَنَّ الْحَقَّ هُوَ الْفَرْقُ **النَّظَرُ الثَّانِي فِي لِهْمَاتٍ وَاجْتِمَاعِهَا الْأُولَى**
وَالثَّانِيَةِ الْأَجْسَامُ تَقْتَضِيهِمْ بِاعْتِبَارِ لِهْمَاتٍ إِلَى مَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا وَيُجَدِّدُهَا
وَهُوَ اجْتِمَاعُهَا الْأُولَى وَإِلَى مَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا بَلْ يَحْتَلُّ فِيهَا وَهُوَ اجْتِمَاعُهَا الثَّانِي
إِشَارَةٌ يَعْلَمُ أَنَّ النَّاسَ يَشِيرُونَ إِلَى جِهَاتٍ لَا يَبْدُوْكَ مِثْلُ جِهَةِ الْغُفْرِ
وَالسَّقْلِ وَيَشِيرُونَ إِلَى جِهَاتٍ سَبْدُكَ بِأَفْزَمٍ مِثْلَ الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ فِيمَا
يَلِينَا وَمِثْلَ مَا يَنْشِبُ ذَلِكَ فَلْيَعْدِ عَمَّا يَكُونُ بِالْفَرْضِ وَأَمَّا الْوَأَجْعُ بِالطَّبِيعِ فَلَا يَبْدُوْكَ
نَيْتَ كَانَ ذَلِكَ **يُرِيدُ** إِشَارَاتٍ جَنِمَ مُجَدِّدَ لِهْمَاتٍ مُحِيطٌ بِالْأَجْسَامِ ذَوَاتِ

الْجِهَاتِ قَتْلُ قَوْلٍ قَبْلَ الْحُجْمِ فِي تَقَرُّبِهِ لَكَ لَمَّا كَانَتْ الْأَمْنَادَاتُ الَّتِي تَقْتَضِيهَا
وَقَوْلُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ عَلَى زَعَا يَا قَوْمِمْ أَعْنِي أَيْدَادُ لِهْمٍ ثَلَاثَةٌ لَا غَيْرَ وَكَانَ لِكُلِّ
أَمْنَادٍ مَطْرَفَانِ كَانَتْ لِهْمَاتُ هَذَا الْأَمْنَادَيْنِ مِثْلًا اِثْنَانِ مِنْهُمَا مَطْرَفَا الْأَمْنَادِ
الْغُفْرِ وَنُسَيْبُهُمَا الْإِنْسَانُ بِاعْتِبَارِ طَوْلٍ قَامَتْ بِهِ جِهَتَانِ هُوَ قَائِمٌ بِالْفَرْقِ وَالْفَرْقِ
الْفَرْقُ مِنْهُمَا مَا يَلِي رَأْسَهُ بِحَسَبِ الطَّبِيعِ وَالْيَقْتِ مَا يَمُوتُ بِهِ وَاتَّخَذَ مَطْرَفَا الْأَمْنَادِ
الْيَمِينِ وَنُسَيْبُهُمَا بِاعْتِبَارِ عَرْضٍ قَامَتْ بِهِ الْيَمِينُ وَالشِّمَالُ الْيَمِينُ مَا يَلِي أَيْمَانَهُ
بِحَسَبِ الْأَغْلَبِ وَالشِّمَالُ مَا يَمُوتُ بِهِ وَاتَّخَذَ مَطْرَفَا الْأَمْنَادِ الْبَاقِي وَنُسَيْبُهُمَا
بِاعْتِبَارِ بَعْضٍ قَامَتْ بِهِ الْفُتْدَامُ وَالْخَلْفُ الْفُتْدَامُ مَا يَلِي وَجْهَهُ وَالْخَلْفُ مَا يَمُوتُ بِهِ
فَرَسْتَعْمِلُهَا فِي شَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ وَالْأَجْسَامِ حَتَّى الْفَلَكَ عَلَى مِثْلِ الْقَوْلِ وَهَذَا
بِاعْتِبَارِ مَا هُوَ غَيْرُ وَاجِبٍ وَهُوَ قَائِمٌ بِبَعْضِ الْأَمْنَادَاتِ عَلَى بَعْضٍ فَمَا إِنْ لَمْ يُعْبَرْ
كَانَتْ لِهْمَاتُ الَّتِي فِي الْمَطْرَفِ الْأَمْنَادَاتِ غَيْرُ شَائِمَةٍ بِحَسَبِ امْتِكَانِ
فِيهَا فِي جَنِمٍ وَاحِدٍ بَلْ الْغِيَاثَانِ إِلَى تَقْطِيعَةٍ وَاحِدَةٍ **قَالَ** الْفَاعِلُ الْفَاعِلُ
الْحُكْمُ بِأَنَّ لِهْمَاتٍ مِثْلَ مَشْهُورٍ وَلَيْسَ يَحْتَاجُ فَإِنَّ الْكُرَّةَ لِأَجِهَةٍ لَهَا بِالْقِيَلِ وَلَهَا
جِهَاتٌ لَا تَسَامِيهِ بِالْفَرْقِ **أَقُولُ** وَمَا يَحْتَجُّ قَرَأَتْ مُجَادِيًا لِبَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ
وَأَمَّا الْمُضْلِعَاتُ فَتَدْبِجُهَا بِأَعْدَادٍ وَهِيَ النُّقْطِيَّةُ وَالنُّقْطِيَّةُ وَالنُّقْطِيَّةُ
إِنْ سَمَّيْنَا كُلَّ مِجْدِيَّةٍ أَوْ مِثْلَ عِدَّةِ النُّقْطِيَّةِ وَالنُّقْطِيَّةِ إِنْ لَمْ تَقْبَلِ النُّقْطِيَّةَ مَثَلًا
الْمِثْلُ جِهَاتُهُ تَكُنْ **أَقُولُ** هَذِهِ تَسْبِيحٌ بِخِلَافِ مَا نَرَى فِيمَا نَرَى فَإِنَّ الْمَرْءَ
مِنْكَ أَنْ لِهْمَةً مَطْرَفَا الْأَمْنَادِ وَأَصْلَاعُ الْمِثْلِ لَيْسَتْ أَطْرَافًا لِأَمْنَادَاتِ
بَلْ اِئْتِدَادَاتٍ هِيَ الْمَطْرَفُ لِسُلْجٍ وَلَمْ يَجْعَلِ إِلَى الْمَقْصُودِ قَتْلُ لِهْمَاتِ الْبَتِّ

تَنْقَسِمُ إِلَى مَا لَا يَسْبُدُكَ بِالْفَرْزِ وَهُوَ الْفَوْقُ وَالْتِغْلُ وَإِلَى مَا يَسْبُدُكَ بِهِ وَهُوَ الْأَسْفَلُ
الْبَاقِيَةُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُنَوَّجَةَ إِلَى الْمَشْرِقِ مَثَلًا يَكُونُ الْمَشْرِقُ قُدَامَهُ وَالْمَغْرِبُ خَلْفَهُ
وَالْمَجْتَوِبُ يَمِينَهُ وَالشَّمَالُ شِمَالَهُ ثُمَّ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَى الْمَغْرِبِ بَدَّلَ الْجَمِيعَ ضِرَارًا كَانَ
قُدَامَهُ خَلْفَهُ وَمَا كَانَ يَمِينَهُ شِمَالَهُ وَبِالْعَكْسِ هُنَا سَبْدُكَ بِالْفَرْزِ وَلَيْسَ الْفَوْقُ
وَالْتِغْلُ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْقَائِمَ لَوْ صَارَ مَشْكُومًا لَا يَصِيرُ مَا يَلِي رَأْسَهُ قُدَامًا وَمَا يَلِي خَلْفَهُ
يُخَالِفُ بَلْ يَأْتِي دَاسَهُ مِنْ تَحْتٍ وَدِجَلُهُ مِنْ فَوْقٍ وَكَانَ الْفَوْقُ وَالْتِغْلُ بِحَالِهِمَا وَالْقَائِلُ
الْمُتَابِعُ جِلَّ الْفَرْزِ هُوَ أَنْ يَصِيرَ الْجَانِبُ الْقُدُومِيُّ مُتَعَبِّفًا وَالْمُتَعَبِّفُ قُدَامًا يَسْتَوِي الْيَمِينُ
شِمَالًا وَالشَّمَالُ يَمِينًا وَهَكَذَا فِي الْقُدَامِ وَالْخَلْفِ وَالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ وَمِثْلُ ذَلِكَ
وَأَمَّا وَفَاءُكَ إِنَّمَا الْفَوْقُ وَالْتِغْلُ يَسْبُدُكَ بِالْفَرْزِ إِنْ جِلَّ الْأَعْيَانُ بِالْأَوَّلِ
وَالْقُدَمِ فَإِنَّ قَائِمَ تَحْتَيْنِ عَلَى طَرَفٍ مِنْ قَطْرِ الْأَرْضِ يَعْنِي أَنْ يَكُونَ مَا يَلِي رَأْسَ أَيِّهَا
يَلِي قُدَمَ الْآخَرِ وَلَا يَسْبُدُكَ إِنْ جِلَّ الْأَعْيَانُ بِمَا يَقْرُبُ مِنَ الشَّمَالِ وَمَا يَتَابَعُهُ
أَقُولُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ أَعْيَانِ الْأَرْضِ وَالْقُدَمِ مَا يَلِي دَاسَ الْخَشْخَشَةِ وَقُدَمَهُ فَإِنَّا بَيَّنَّا
أَنَّ ذَلِكَ يَسْبُدُكَ بِالْأَشْيَاءِ بَلْ الْمُرَادُ مَا يَلِي الْأَرْضَ وَالْقُدَمِ بِالطَّبِيعِ وَعَلَى هَذَا
لَا يَكُونُ الْهَلَوُ الْآخَرُ مِنْ قَطْرِ الْأَرْضِ هُوَ الَّذِي يَلِي الْقُدَمَ بِالطَّبِيعِ وَفَرَسَ أَيْضًا قَوْلَهُ
مِثْلُ مَا يَشِبُّهُ ذَلِكَ بِالْفَلَكَ الَّذِي يُسَمَّى الْجَانِبَ الشَّرْقِيَّ مِنْهُ يَمِينًا وَالْجَانِبَ الْغَرْبِيَّ
شِمَالًا لِشَبَّهِهَا بِالْإِنْسَانِ الَّذِي يُسَمَّى جَانِبَهُ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْهُ قُدَمَ يَمِينَهُ يَمِينًا
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَسَّرَ ذَلِكَ بِالْقُدَامِ وَالْخَلْفِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْفَوْقَ وَالْتِغْلَ وَالْيَمِينَ وَالشَّمَالَ
وَالْفَرْزَ كَوَسْمًا وَمَا يَشِبُّهَا مِنَ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ لِيَسْبُدُكُمَا بِالْفَرْزِ إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ
لَمَّا قَدَّمَ الْيَمِينَ وَالشَّمَالَ يَقُولُ فِيمَا يَلِينَا تَفْسِيرُ قَوْلِهِ وَمَا يَشِبُّهُ ذَلِكَ بِالْفَلَكَ

أَوَّلِي لِأَنَّ إِنْشَاءَ الْفَلَكَ بِذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِسَبْبِ تَشْبِيهِهِ بِالْإِنْسَانِ وَأَمَّا الْبَاقِيَةُ
الْبَاقِيَةُ لِلْفَلَكَ عَلَى وَجْهِ التَّشْبِيهِ الْمَذْكُورِ فَوْضُطًا سَمَاءَهُ يَشِبُّهُ قُدَامُهُ وَمَا يَتَابَعُهُ
خَلْفُهُ وَاحِدًا طَبِيعُهُ عَلَوُّهُ وَالْآخَرُ نِفْلُهُ وَذَلِكَ شَيْءٌ لَا يَصْغُرُ فِيهِ قَائِدُ تَرْجُ
لَمَّا بَيَّنَّ الشَّيْخُ قِسْمَةَ الْجِهَاتِ إِلَى مَا بِالطَّبِيعِ وَمَا بِالْفَرْزِ فَكَانَ فَلْيَعْدُ عَمَّا بِالْفَرْزِ
أَيَّ فَلْيَتَجَارَزَ عَنْهُ لِأَنَّ الْأُمُورَ الْفَرْزِيَّةَ لَا تَقْبِطُ قَوْلِي ثُمَّ نَحْنُ نَحْمِلُهَا لَأَنَّهُ يَنْبَغِي
وَضَعُ الْجِهَةِ فِي خِلَافٍ أَوْ مِلًّا مُتَشَابِهٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ يَحْدُثُ مِنَ التَّشَابُهِ أَوَّلِي بَلْ يَحْتَلِجُ
عُمَامَةُ الْجِهَةِ الْآخَرِي مِنْ غَيْرِهِ فَيَجِبُ إِذَنْ أَنْ يَقَعَ شَيْءٌ جَانِبَ عَنْهُ وَلَا يَحْتَكَ لَدُنْهُ يَكُونُ
جَمًّا أَوْ جَمًّا نِيًّا وَالتَّحْدِيدُ الْوَاحِدُ مِنْ حَيْثُ هُوَ ذَلِكَ فَاتِمَّا يُفَضِّلُ مِنْهُ حَيْثُ وَاحِدٌ
إِنْ افْتَرَضَ وَهُوَ مَا يَلِينَهُ وَيَنْفِي كُلَّ اسْتِدَادٍ يَحْتَمِلُ جِهَتَانِ وَمَا طَرَفَانِ وَعَلَى أَنْ
الْجِهَاتِ الَّتِي فِي الطَّبِيعِ فَوْقَ وَاسْفَلٍ وَمَا اثْنَانِ فَالتَّحْدِيدُ إِذَنْ إِمَّا أَنْ يَقَعَ لَحْمٌ
وَاحِدٌ لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ وَاحِدًا وَإِمَّا أَنْ يَقَعَ جِهَتَيْنِ وَالتَّحْدِيدُ بِجِهَتَيْنِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ
وَأَيُّهُمَا مُحِيطٌ وَالْآخَرُ مُحَاطٌ بِهِ أَوْ يَكُونُ وَضَعُ الْجِهَتَيْنِ مُتَابِعًا وَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا
مُحِيطًا وَالْآخَرُ مُحَاطًا بِهِ دَخَلَ الْحَاطِطُ فِي ذَلِكَ النَّاحِيَةِ مِنْهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَاطِطَ
وَحِينَ يَحْدُ طَرَفُهُ الْأَسْفَلِي بِالْمَغْرِبِ الَّذِي يَحْدُ بِالْجَانِبِ وَالْبُعْدُ الَّذِي يَحْدُ
بِمَرْكَةِ سَوَاءٍ كَانَ يَحْتَوِي أَوْ خَارِجًا عَنْهُ خِلَافًا أَوْ مِلًّا وَإِذَا كَانَ عَلَى الْوُجْهِ الْآخَرِ
يَحْدُ دُجَّةَ الْمَغْرِبِ وَأَمَّا جِهَةُ الْبُعْدِ فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَحْدُ بِهِ لِأَنَّ الْبُعْدَ عَنْهُ لَيْسَ بِحَيْثُ
أَنْ يَكُونَ يَحْدُ وَاحِدًا أَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ مُحِيطًا وَلَمْ يَكُنْ النَّاحِيَةُ الْأُولَى بِأَنْ يَقَعَ مِنْهُ فِي
مُحَاطَةٍ دُونَ الْآخَرِي مُنْكَنَةً إِلَّا بِمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ يَمِينٌ فِي تَعْرِيفِ الْجِهَةِ وَيَكُونُ
جَمًّا نِيًّا وَيُدَوَّرُ الْكَلَامُ عَنْهُ وَفِيهِ وَاعْتِبَارُ وَضْعِهِ مِنَ الْيَمِينِ أَنْ تَعْرِفَ الْجِهَةَ وَيَحْدُهَا

انما يتحد جسم واحد لكن ليس لانه على طبيعة كيف اتفق بل من حيث هو بما لا يتناول
لحد يدن متقابلين وما لم يكن للجسم محيطا يتحد به القرب ولم يتحد ما يقابل
فقرى البرهان مع عاذا ما في الكتاب ان قول حدثت ان للجهة ذات ومنع
فالجسمان المتعديان بالاطبع يكون فيبين ومنهما انما في شيء متشابه خلا كان
او ملاه واما في شيء مختلف فالاول يحال لعدم اولوية بعض الحدود المفروضة فيه
بان تكون جهة من سايرها ولكن الحد فيها بالفرق وغير شأبه وكون الجسم
بالاطبع وانثنين فيجب فاذن الثاني حق وموان يكون ذلك العين في شيء مختلف
خارج مما يشابه وذلك التي لا يحال لكون جسما او جسمين لوجوب كونه ذات
هو اما جسم واحد يتحد للجسمين معا او جسمان يتحد كل واحد منهما واحد منهما
والجسم الواحد يكون يتحد اما من حيث هو واحد او لا من حيث هو واحد فلهذا
ثلاثة اما الجسم الواحد من حيث هو جسم واحد فلا يمكن ان يكون يتحد لان كل الحد
فله جسمان متساويان وذلك لوجوب شأبه كما في ذلك اللسان بالاطبع فانها
ايضا طرفا لحداد فالتحد يجب ان يتحد جسمين معا والجسم الواحد من حيث هو واحد
ان يتحد ما يليه بالقرب فلا يمكن ان يتحد ما يقابل لانه لا يتحد عنه ليس يتحد
واذ بطل هذا القسم في ان يكون الحد ارجما واحدا لا من حيث هو واحد واما
جسمين ثم قول وهذا الثاني ايضا باطل لان الحد بجسمين لا يتناول ان يكون
على سبيل حاكمة اجماعا بالآخر وعلى سبيل المباني والاولى ينبغي دخولها في
في التحديد بالمرتين لان المحيط واحد كاف في تحديد امتدادين بالقرب الذي يتحد
بما يليه والتحد الذي يتحد باحد من محيطه وهو مركز هذا القسم راجع الى

ما كان الحد جسما واحدا لا من حيث هو واحد واما القسم الآخر وموان يكون
بالمباني فباطل لوجهين احدهما ان كل واحد من الجسمين لا يتحد به الا الله
منه ولا يتحد الا بعد عنه فاذن لا يتحد للجسمان معا بكل واحد منهما وقلنا
ان الحد يجب ان يتحد وجهين معا والثاني ان لكل واحد منهما جهات لا تتساوى
يجب فمن الامم اذا اتى الحاصب منه وقوع الاخر منه في جهة من تلك
الجهات وعلى بعد معين منه دون شأبه الامتداد الممكنة ليس باولى من وقوعه
في جهة اخرى وعلى بعد آخر مما يمكن فان الوقوع في كل جهة وعلى كل بعد
من ذلك ممكن فيجب العقل وان اشيع فلما منع ثور في الحد وهو ايضا
يجب ان يكون جسما ذاتا ومنع والكل لا ينفذ وقوعه في بعض جهات هذين
دون بعض وعلى بعد معين منهما كالكل لا ينفذ فان علل هذين صار دورا والا
فلسل ولما بطل هذا القسم ثبت ان يتحد للجهة بجسم واحد لا من حيث
هو واحد ولا على اي وجه يتفق بل من حيث لا يتناول وهي احوال الوجبة
لحد يدن متقابلين كما في فاذن الحد للجهات جسم واحد محيط بالاجسام
ذوات الجهات **اشارة** كل جسم من شأنه ان يفارق موضعه الطبيعي ومكانه
يكون موضعه الطبيعي يتحد للجهة له لا به لانه قد يفارقه ويرجع اليه وهو
في احوالين ذوجه فيجب ان يكون يتحد جهة موضعه الطبيعي بسبب جسم
غيره هو علل لما هو قبل هذا المفارق او معه فقط ذلك الجسم له قدرة في رتبة
الوجود على هذا جلية وعلى من قريب آخر **قيل** بيان امتناع الحركة المستقيمة على
حد الجهات وبيان قدرة على الاجسام التي تجوز تلك الحركة عليها وتقرى

أَنَّ كُلَّ حَيْثُ لَهُ مَوْضِعٌ طَبِيعِيٌّ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ شَأْنِهِ مُقَارَفَةٌ مَوْضِعِهِ
 وَمُعَادَاةُ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى حَرَكَةٍ
 الْأَوَّلِيَّةِ عَلَيْهِ وَالثَّانِي هُوَ الَّذِي يَحْتَاجُ عَلَيْهِ وَكَوْنُ مُقَارَفَةٍ مَوْضِعِهِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ
 إِلَيْهِ بِالطَّبِيعِ وَكَوْنُ مَوْضِعٍ أَيْحَا لَيْزٍ ذَاتِ حَرَكَةٍ فِيهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْجِسْمِ
 لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَحْدُثَ بِهِ جِهَةٌ مَوْضِعِهِ الطَّبِيعِيِّ لِأَنَّ جِهَتَهُ تُحْدِثُ عِنْدَ وَجُودِهَا
 وَعِنْدَ لَوْ جُودِهِ بَلْ تَكُونُ مُحْدِثَةً لِأَجْلِهَا حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ مُقَارَفَةً وَطَبِيعُهُ
 مُعَادَاةٌ أَوْ يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَلْحَدُ سَبَبِ جِسْمٍ آخَرَ فَذَلِكَ لِلْجِسْمِ الْآخَرِ هُوَ عِلَّةُ
 لِهَيْئَةِ هَذَا الْجِسْمِ الَّذِي يُنَاقِضُ الْمَوْضِعَ وَمُعَادَاةُ هَذَا الْجِسْمِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَوْجِدَ مُقَارَفَةً
 عَلَى لِهَيْئَةِ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا فِي جِهَةٍ يَأْتِي الْمُقَارَفَةُ وَالْمُعَادَاةُ
 وَاللَّهْمَةُ لَمْ تَوْجِدْ مُقَارَفَةً أَوْ تَأْتِي عَنْ لِهَيْئَةِ وَأَمَّا مَعَ لِهَيْئَةِ مَعِيَّةِ إِشْيَاءِ الْأَشْيَاءِ
 عَنْهَا فَادْنُ الْجِسْمِ الَّذِي هُوَ عِلَّةُ لِهَيْئَةِ مُقَدِّمٌ عَلَى هَذَا الْجِسْمِ لِأَنَّهُ مُقَدِّمٌ عَلَى مَا يَنْتَقِ
 أَوْ عَلَى مَا لَا يَأْتِي عَنْهُ تَمَامًا مَوْضِعِهِ أَيْ لِهَيْئَةِ وَالْمُقَدِّمُ عَلَى الْمَقْدَرِ مُقَدِّمٌ وَعَلَى الْمَعِ
 أَيْضًا مُقَدِّمٌ كَمَا مِنْ بَيَانِهِ فِي بَيَانِ أَنَّ الصُّورَةَ لَيْسَتْ عِلَّةً لِلْهَوَايِ فَقَدْ مُقَدِّمٌ عَلَى الْأَهْلَاءِ
 بِصَرِيحٍ الْقَدَرِ أَيْحَا بِالطَّبِيعِ هَذَا مَا فِي الْكِتَابِ وَظَهَرَ مِنْهُ أَنَّ الْجِسْمَ
 الْمُحْدِثَ لِلْجِهَاتِ لَا يَحْتَاجُ أَنْ يُقَارَفَ مَوْضِعُهُ فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ الْحَرَكَةُ الْأَوَّلِيَّةُ فَانْقِلَ
 لَوَقَاتِ الشَّيْخِ يَحْدُثُ الْجِهَاتِ لَا يَحْتَاجُ عَلَيْهِ الْحَرَكَةُ الْأَوَّلِيَّةُ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ تَنْتَقِ
 جِهَةً وَالجِهَةُ إِنَّمَا يَحْدُثُ بِهِ لِكُنْهَافًا أَلْفَايِدَةً فِي مُقَدِّمِ الْحَرَكَةِ إِنْ تَكُونُ مِنَ الْمَوْضِعِ
 الطَّبِيعِيِّ وَإِلَيْهِ فَلَمَّا الْجِهَاتِ لَا تَتَأَنَّ لَا يَكُونُ مَعَهَا طَبِيعِيًّا لَيْسَ الْأَجْسَامُ
 وَمَعَهَا غَيْرُ طَبِيعِيٍّ فَالْحَاجَةُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ الْمُحْدِثَ لِلْجِهَاتِ بِالطَّبِيعِ لَا لِأَنَّهَا كَيْفَ

وَإِلَّا لَكَ أَنَّ الْبُرْهَانَ عَلَى شَأْنِهِ الْأَمْتِدَادَاتِ كَأَنَّهُ فِي إِبْرَاهِيمَ الْجِهَاتِ الَّتِي
 مِنْهَا مَطْلَعُ الْأَمْتِدَادَاتِ وَأَيْضًا هَذَا السَّبَبُ حَقٌّ مَا بِالطَّبِيعِ مِنَ الْجِهَاتِ بِالظُّهْرِ
 وَتَحْتَاجُ عَيْنًا بِالْفَرْقِ **وَالْعِلَّةُ** أَنَّ مُقَدِّمَ يَحْدُثُ الْجِهَاتِ عَلَى ذَوَاتِ لِهَيْئَةِ يَحْتَاجُ
 أَنْ يَكُونَ بِالطَّبِيعِ لَا مِنْ جِهَةٍ كَوْنُ ذَوَاتِ لِهَيْئَةِ لِحَاثًا فَإِنَّ الْجِسْمَ لَا يَحْتَاجُ
 أَنْ يَكُونَ عِلَّةً فَاعِلَةً لِلْجِسْمِ آخَرَ كَمَا يَحْتَاجُ بَيَانُهُ بَلْ مِنْ جِهَةٍ هِيَ ذَوَاتُ جِهَاتِ
 أَيْحَى يَكُونُ عِلَّةً لِهَذَا الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِيِّ لَهَا وَتَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ بِالطَّبِيعِ فَإِنَّ رَفْعَ الْحَدِّ
 مِنْ جِهَةٍ هُوَ مُحْدِثٌ يَوْجِبُ رَفْعَ ذَوَاتِ الْجِهَةِ مِنْ جِهَةٍ أَوْ جِهَاتِ لِهَيْئَةِ وَرَفْعَ ذَوَاتِ
 لِهَيْئَةِ لَا يَوْجِبُ رَفْعَ الْحَدِّ مِنْ جِهَةٍ هُوَ مُحْدِثٌ وَلِهَذَا لَمْ يَحْتَاجُ الشَّيْخُ هُنَا بِإِحْدِ
 الْقِسْمَيْنِ وَأَيْضًا لَمْ يَذْكُرِ الشَّيْخُ أَنَّ وَجُودَ لِهَيْئَةِ يَحْدُثُ إِشْيَاءَ نَاقِضَةً عَنْ وَجُودِ
 الْأَجْسَامِ ذَوَاتِ لِهَيْئَةِ هَلْ يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ مُقَدِّمًا عَلَيْهِ أَمْ لَا **وَكَمْ كَرَّرَ** الْمُنْصَرِّفُ
 الشَّيْخُ أَنَّ الْأَوَّلِيَّةَ بِمَا ذَكَرَهُ فِي الْقِسْمِ السَّادِسِ فِي بَيَانِ أَنَّ الْحَاوِي لَيْسَتْ
 عِلَّةً لِلْحَوِيِّ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَدَمٌ أَهْلًا مُقَارَفَةً لَوْجُودِ ذَوَاتِ لِهَيْئَةِ
 فَإِنَّ نَاقِضَ وَجُودِهَا عَنْ وَجُودِ لِهَيْئَةِ نَاقِضٌ عَدَمٌ أَهْلًا إِشْيَاءَهُ وَالْمُنَاقِضُ عَنْ الَّذِي
 مُمَكِّنٌ مِنْهُ فَادْنُ عَدَمُ أَهْلًا مُمَكِّنٌ مَعَ وَجُودِ لِهَيْئَةِ لَا وَاجِبٌ وَلَيْسَ مِنْهُ كَوْنُ
 أَهْلًا مُمَكِّنًا فِي ذَلِكَ مِنْهُ مُشْتَعَابَيْنِ وَهُوَ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْيِيدٍ **فَيَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ**
الْمُحْدِثُ لِلْجِهَاتِ إِنَّمَا عَلَى الْأَهْلَاءِ فِي مُجْتَاطٍ لَيْسَ لَهُ مَوْضِعٌ يَكُونُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ
مَوْضِعٌ بِالْفَرْقِ إِلَى غَيْرِهِ أَوْ إِنْ كَانَ لَيْسَ مُجْتَاطٍ عَلَى الْأَهْلَاءِ فِي تَكُونُ لَهُ مَوْضِعٌ
لَا يَصَافُ بِهِ يَرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ إِبْرَاهِيمَ يَحْدُثُ الْجِهَاتِ وَكَوْنُهُ غَيْرَ ذِي جِهَةٍ بَيَانُ
سَائِرِ أَعْرَافِهِ فَقَوْلُهُ فِي مَقَرِّهِ الْمَوْضِعَ وَالْمَكَانَ إِشْيَاءَ مُقَارَفَةٍ فَإِنَّ وَمَا عِنْدَ

الشئ عياناً من السطح الباطن لجسم محيط بالجسم ذي المكان ومباشته بذلك
 السطح والوضع يطلق بالاشارة على معان ثلثة كما مر والمراد منها ما هو
 إحدى المتولات وهو هيئة قهرن للجسم ينسب نسبة بعض اجزائه الى بعض
 وإلى اشياء ذوات الوضع غير ذلك للجسم اما خارجة عنه او داخلية فيه كالفناء
 فانه هيئة ماضية للانسان بحسب اختياره وهو نسبة بعض اجزائه الى بعض
 وبحسب كون راسه من فوق ودخوله من تحت وهو نسب اجزائه الى الاشياء
 الخارجة عنه ولو لا هذا الاختيار لكان الاشياء كما يشاء ما واد انظر هذا فلو
 الاجسام تنقسم الى محيط على الاطلاق وغير محيط وإلى ما عداها وما هو محيط
 وظاهر مما ذكرنا ان القسم الاول لا موضع له اصلاً وله وضع ولكن بحسب نسب
 بعض اجزائه الى بعض وبحسب الاشياء الداخلة فيه واما بحسب الاشياء الخارجة
 عنه فلا واما القسم الثاني فله الموضع والوضع باعتبار جميعها واذ ينق هذا
 وقد بين فيما مر ان محد للجهات محيط بذوات الجهة هو لا يخلو اما ان يكون
 محيطاً على الاطلاق ويكون حكمه في الموضع والوضع ما ذكرنا واما ان يكون
 محيطاً لا على الاطلاق بل محيطاً بذوات الجهة ومحاطاً من غير ان يكون لا محالة
 له موضع ووضع الا انه يجب ان لا يشارك موضعيه بل ثابتاً ان المحد لا يجوز
 ان يشارك موضعيه وبما ورد قوله **ولعله لا يكون المحد الاول الا القسم الاول**
فان كان للقسم الثاني وجود يحد بالاول موضعيه فيحد به موضع الثاني
فموضعته ثم يحد به في ذلك جهات الحركات المستقيمة اقول بناءً على الاول
 في نفسه هو ان المحد الاول لا يكون الا المحيط المطلق ثم ان كان للقسم الثاني

وجود هو محيط بالاول محد موضعيه به أي كان محد محيطاً بموضعيه ومحاطاً بما
 يحد به فيجب ان يحد بالاول موضع هذا الثاني وموضعته ثم يحد بالثاني جهات
 الحركات المستقيمة وقد بني الامر على التشكك لان غرضه يحد بالجهات كيف
 كان وهو كما قيل على تقدير ان يكون المحد شيئاً واحداً وعلى تقدير ان يكون شيئاً
 اثنان مما قبل الآخر ومحيط به وان كان اثنان في نفسه هو ان المحد الاول الذي
 له يحد جهة قبله ويجب ان يكون محيطاً على الاطلاق ليس له موضع على ما مر
 وذلك لان المحيط الذي له موضع محد يحتاج في يحد موضعيه الى غير فان
 يحد موضعيه مستقداً على موضعيه ولا يجوز ان يكون هو مستقداً ما على موضعيه الحاشي
 به واما ما يحد محد موضعيه فيجوز ان يحد محد الموضع غير وجب ان لا يكون هو
 المحد الاول بل يجب ان يكون قبله محد آخر فاذن المحد الاول هو المحيط المطلق
 ولما كان الشئ غير محتاج الى هذا البيان لم يصح به واما قيد وجود القسم الثاني
 في قوله فان كان للقسم الثاني وجود بقوله يحد بالاول موضعيه بناءً على ان
 وجوده لا يكون الا كذلك وكرر هذا المعنى بقوله فيحد به موضع الثاني لانه
 تاسية للمثلية التي او لمّا فان كان واما المراد بقوله وموضعيه فيجوز ان يكون الشئ
 الذي هو المقول لان وضع الثاني بحسب الاشياء الخارجة عنه اما يحد بالاول
 ويحتمل ان يكون بمعنى المعنى لقبول الاشارة فان هذا المعنى لا يحصل للجسم
 الذي له موضع الا بحسبه في الموضع **وقال** الماثل الثاني بحسب التشكك
 ان المحد على كون المحد هو المحيط الاول من ان كان في تحصيل جهتي البعد
 والتعريف ودخول المحيط في التحديد يكون بالتميز على ماس وعليه شك ان الما

اِنْ مَدَّ يَسْتَعِينُ لَوْ كَانَ الْاَوَّلُ مُتَعَدِّ مَا عَلَى الْثَانِي حَتَّى يَبْقَا اِذَا جُمِعَ لِلْجِهَةِ عَلَيْنَا
 مُسْتَعْلَنَانِ بِالْعِلَّةِ وَاحِدُهُمَا اَقْدَمُ فَانْهَذَا لَوْ كُنْ مُسْتَعْدًّا إِلَى مَا هُوَ اَقْدَمُ لَكِنْ الشَّيْخُ
 سَيِّدُنَا فِي الْمَقَالَةِ السَّادِسَةِ اَنْ الْخَاوِي لَيْسَ بِاَقْدَمُ مِنْ جَوَابِهِ وَلَا لَكَ اِنْ كَانَ اَحْلَا مَكْنَا
 لِذَلِكَ فَادْنُ لَا يَكُونُ الْخَاوِي اَوَّلِي بِالْجَوَابِ مِنْ الْجَوَابِ وَنَاهِيهَا اَنْ الْخَطِّ كَمَا فَتْلِكَ
 الْاَعْظَمُ عَلَى مُتَعَدِّ مُتَعَدِّ فِي الوجود لَا يَكُونُ مُتَعَدِّ الْجِهَاتِ الْغَائِبَةِ لِأَنَّ الشَّارِ
 مَثَلًا اِنَّمَا اَنْ تَطْلُبَ مَقَرَّ الْعَالَمِ الْاَعْظَمُ اَوْ مَقَرَّ فَلَكَ الْقِسْمُ وَالْاَوَّلُ بِالْجَوَابِ وَلَا
 لَكَ اِنْ تَأْتِي حِزْمًا اَبَدًا بِالْقِسْمِ وَالْثَانِي يَضَعُنِي اَنْ يَكُونَ فَلَكَ الْقِسْمُ هُوَ الْمُحَدَّدُ
 لِمَقَرِّ الَّذِي تَطْلُبُهُ الشَّارِقُ وَلَا يَحِلُّ مَذْنُ الشَّكِّ تَشَكُّكَ الشَّيْخُ فِي كَلَامِهِ
 وَقَوْلَا الشَّكُّ الْثَانِي لَكَ اِنْ اِسْنَادُ الْيَحْيَى إِلَى الْخَطِّ الْمَطْلُوبِ اَوَّلِي لَا لَكِنَّهُ اَقْدَمُ
 بَلْ لَكِنَّهُ اَعْظَمُ وَاقْوَى وَلَا يَحِلُّ ذَلِكُ ذَهَبَ الشَّيْخُ إِلَيْهِ وَامَّا اَمَّا فَلَوْ هَذَا اَنْتَ
 لَمْ اَحْكُمُ بِبَنِيكَ الْاَوَّلِيَّةَ وَقَوْلُ اَمَّا وَجِبَتْ مُدَمَّ الْخَطِّ عَلَى الْخَاوِي مُتَعَدِّ وَنَسَبًا
 لَهُ بَيَانُ آخَرُ وَامَّا الشَّكُّ الْثَانِي فَلَيْسَ بِوَارِدٍ اَمَّا اَوَّلًا فَلَا يَضَعُنِي اَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّ
 جِهَةِ الْمَوَادِّ هُوَ التَّائِدُ مُتَعَدِّ الْمَادَّةِ هُوَ الْمَوَادِّ وَهُوَ مِمَّا لَمْ يَحِلُّ بِهِ قَابِلٌ وَامَّا مَا يَأْتِي اَحْلَا
 الْقِسْمِ لَا يَطْلُبُ مَا هُوَ لِلْجِهَةِ بِالطَّبَعِ بَلْ يَطْلُبُ مَا هُوَ مَكَانُهُ الطَّبَعِيِّ فِي جِهَةِ
 مِنَ الْجِهَاتِ سَوَاءٌ كَانَ مَكَانُهُ مُشْتَرَاكًا عَلَى حَقِّ ذَلِكَ الْجِهَةِ كَمَا لَزِمَ اَوْ لَمْ يَكُنْ
 كَمَا فِي الْغَائِبَةِ وَلَكِنْ اِنَّكَ كَانَتْ الْجِهَاتُ بِالطَّبَعِ اَشْيَاءً وَالْاَمْكِنَةُ الطَّبَعِيَّةُ اَكْثَرُ
 وَلَيْسَ يَحْتَاجُ مِنْ كَوْنِ فَلَكَ الْقِسْمُ عَلَى الْقِسْمِ الَّذِي هُوَ مَكَانُ التَّائِدِ اَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ لِحْدَةُ الْقِسْمِ
 فَانَا عَلَى لَا يَحِلُّ الْمَذْكُورُ اِذَا فَرَسْنَا سَجَرَ كَايْحَانٍ عَلَى حِزْمِ الشَّارِقِ وَمُتَعَدِّ فِي ذَلِكَ الْمَقَرِّ
 يَحْكُمُ مِنْ مَابَنَاهُ دَاهِبٌ إِلَى جِهَةِ الْقِسْمِ وَالْاَوَّلُ اَنْتَ دَاهِبٌ مِنْ جِهَةِ الْقِسْمِ إِلَى

مَا يَأْتِيهِ فَادْنُ لَيْسَ فَلَكَ الْقِسْمُ هُوَ الْمُحَدَّدُ لِلْجِهَةِ الْقِسْمِ وَامَّا قَوْلُهُ لِمَقَرِّ الْمَطْلُوبِ
 هُوَ الَّذِي يَطْلُبُ جِهَةَ الْقِسْمِ عَلَى اَلْاَمْلَاقِ فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ اَنْ يَطْلُبَ اَنْ يَكُونَ
 فَوْقَ جَمِيعِ الْاَجْسَامِ عَلَى اَلْاَمْلَاقِ بَلْ فَوْقَ الْغَائِبَةِ مُتَعَدِّ وَالْغَائِبَةُ الشَّارِقُ
 اَوْ رَدُّ الْمَذْنُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَكْنَا اِنْ كَانَ الْقِسْمُ الْثَانِي وَجِبَتْ مُتَعَدِّ بِالْاَوَّلِ
 مُتَعَدِّهِ وَجِبَتْ بِهِ مَوْضِعُ الْثَانِي وَنَسَبُهُ مُتَعَدِّهِ مُتَعَدِّ لَكَ جِهَاتُ الْحَرَكَاتِ
 الْمُسْتَعْلَنَةِ وَفَسَّرَ بَانَ الْمُحَدَّدُ اِنْ كَانَ غَيْرَ الْعَالَمِ الْاَعْظَمُ فَيَحْدُدُ بِالْاَعْظَمِ وَمَوْضِعُ
 الْخَاوِي اَلْاَوَّلِ كَفَلَكَ التَّوَابِ وَجِبَتْ بِهِ مَوْضِعُ مَا يَحْتَجُّهُ لَكَ رَجُلٌ مُتَعَدِّ
 يَحْدُدُ مَوْضِعَ الْاَفْلَاقِ عَلَى التَّرْتِيبِ جِهَاتُ الْحَرَكَاتِ الْمُسْتَعْلَنَةِ وَذَلِكَ
 يَضَعُنِي اَنْ يَكُونَ الْثَانِي فِي قَوْلِ الشَّيْخِ مَوْضِعُ الْثَانِي بِالْثَانِي فِي الْمَقَالَةِ السَّادِسَةِ
اَلْاَوَّلُ اِنَّمَا يَحْلُقُ بِهِ اَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّ مَا فِي رُبِّيَّةِ الْاَوَّلِيَّةِ اَي يَحْلُقُ بِالْمُحَدَّدِ الْاَوَّلِ
 اَنْ يَكُونَ فِي تَرْتِيبِ الْاَوَّلِيَّةِ مُتَعَدِّ مَا هُوَ اَنْ يَكُونَ الْوَسَائِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُبْدَأِ
 الْاَوَّلِ يَتَالِي ذِكْرُ اَفْلَاقِ تَابِيْنَ شَارِقِ الْاَجْسَامِ وَبَيْنَهُ وَاقْتَضَا اِنْ يَكُونَ مَادُونَهُ
 يَحْتَاجُ إِلَى فِي يَحْدُدُ مَكَانَهُ وَلَا يَحِلُّ مِنْ ذَلِكُ اِحْتِيَاجُ مَادُونَهُ إِلَيْهِ فِي يَحْدُدُ اَيْزُ
 فَلَا يَحِلُّ اِسْتِثْنَاءُ اَحْلَا لِدَاهُ عَلَى مَا سَتَدَكَّرُ فِي اَلْمَقَالَةِ السَّادِسَةِ وَالْغَائِبَةُ الشَّارِقُ
 ذَكَرَ اَقْسَامَ الْقِسْمِ وَبَيَّنَّ اَنْ مُدَمَّ الْعَالَمِ الْاَعْظَمُ لَيْسَ بِالْزَمَانِ قَطْعًا وَلَا بِالْمِلَّةِ
 لِمَا سَيَأْتِي فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّ الْجِهَاتِ شَارِقِ الْاَجْسَامِ فَلَا يَكُونُ اَيْضًا بِالطَّبَعِ وَنَقَى
 اَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّ مَا اَمَّا بِالْشَّرَفِ لِأَنَّهُ اَعْظَمُ اَقْبَالَ رُبِّيَّةِ كَمَا سَيَأْتِي **وَيَكُونُ مُتَعَدِّ**
نِسْبَةً وَمَوْضِعًا مِنْ لَهْ اَيْزُ اَوْ يَكُونُ مُتَعَدِّ بِالْمُحَدَّدِ الْاَوَّلِ لَا يَحْتَاجُ اَنْ يَكُونَ
مَوْضِعًا مِنْ اَجْسَامٍ مُتَعَدِّهِ اَوْ مُتَعَدِّهِ لِأَنَّ اِحْتِيَاجَ كُلِّ جِسْمٍ مِنْهَا اِنْ يَكُونَ فِي جِهَةِ

من الاشياء الداخلة دون جهة تفريق امتناع نأخر الجهة عن اجزاء المتقدمة
عليه ويلزم من ذلك تقدم الجهة على محدد ما فاذن هو بسيط ليس له اجزاء الا
بالعرض ويحى ان تكون نسبة تلك الاجزاء المفروضة بعضها الى بعض وجميعها
الى المركز وهي التي يلحقها الوضع بشيها متشابهة لانها ان اختلفت صار بعض
الاجزاء اقرب الى المركز من بعض لغير من اختصاص القرب بجهة وفقد عن جهة البعد
ويعد اختلاف جهات اجزاء المحدد ويلزم من ذلك ايضا تقدم الجهة على محدد ما
هذا خلف ونشأه اجزاء التي في الوضع هو الاستدارة فاذن يحده الجهات مستد
الشكل اشارة للجسم البسيط هو الذي طبيعته واحدة ليس فيه تركيب في
وطبائع مركب بيان حال البسيط من الاجسام ونحن قد ذكرنا في عدة مواضع
ان الطبيعة تطلق على معان وذكرنا بعض تلك المعاني بحسب الحاجة فيها ان يقال
انها مبدأ اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ويراد بالمبدأ المبدأ
العام على وجه وبالحركة انواعها الاربعة اعني الانشائية والوضعية والكيئية
والكيفية وبالمسكون ما يضاف اليها جميعا وهي بقرادها لا تكون مبدأ للحركة والتركيب
مقابل مع اشياء شملين مما عدم انما لا الملازمة وجودها ويزاد بما يكون فيه ما
ويشكن بها وهو الجسم ويخرج به عن المبادئ الصناعية والنسبية فانها لا تكون
مبادئ لحركة ما يكون فيه وبلاول عن القوتى الانشائية فانها تكون مبادئ لحركة
ما هي فيه كالايمان مثلا الا انها تكون مبادئ باستخدام الطبائع والكيفيات وتل
الميل بين الطبيعة والجسم عند التحريك لا يخرج جماعت عن كونها مبدأ اول لانه يتركز
الذات ويراد بقوله بالذات احد معنيين احد هما بالقياس الى التحريك وهو انما يحرك

الجسم لا عين تميز فاستراياها بل بذاتها على وجه موجب للحركة ان لم يكن مانع
وبما هما بالقياس الى التحريك وهو انما يحرك الجسم التحريك بذاته لا عين سبب
خارج ويراد بقوله لا بالعرض ايضا احد معنيين احدهما بالقياس الى التحريك
وهو ان الحركة الصادرة عنها لا تصدر بالعرض كذا ساكن الطبيعة والثاني
بالقياس الى التحريك وهو انما يحرك الشيء الذي ليس متحركا بالعرض كصم من غير
قائه يتحرك من حيث هو صم بالعرض والطبيعة بهذا المعنى فارب الطبع
الذي يعم الاجسام يحى الفلك ويزاد في هذا التعريف قوله على المحرك
فاحد من غير ارادة وحيد يتخصص المعنى المذكور بما يعايل النفس وذلك لا
الحركة يتحرك اما على المحرك واحد او لا على المحرك واحد وكلاهما ارادة او غير
ارادة فبدا الحركة على المحرك واحد ومن غير ارادة هو الطبيعة وبارادة هو القوت
الفلكية وببداها لا على المحرك واحد ومن غير ارادة هو القوت النباتية وبارادة
هو القوت الحيوانية والقوتى الثلاث نسمى قوتا هذا معنى الطبيعة واما القوت
فقد ذكرنا انه مبدأ التغيير من شئ في غير من حيث هو غير وفائدة هذا التبدل
ان الشئ الواحد من حيث هو واحد يتبع ان يكون فاعلا ومفعولا مثلا الطبيب
اذا عالج نفسه فلا يقبل العلاج من حيث هو طبيب بل من حيث هو مريض
فتبين ان القوت قول الشيخ الجسم البسيط هو الذي طبيعته واحد يعرف
للبيط ومعنى الطبيعة ما يعم الاجسام اى هو الشئ الذي يكون المبدأ المذكور
فيه واحدا لان الافعال الصادرة عنه واحدة وذلك لان الطبيعة
الواحدة قد ينكر انها باعتراف مختلفة كما ذكرنا في هذا الفصل وازاد

وَمَوْجِبًا يَقُولُ لَيْسَ فِيهِ تَرْكِيبٌ قَوِيٌّ وَطَبَائِعُ آتِي لَا يَكُونُ مُجْتَمِعًا مِنْ شَيْءٍ مُخْتَلَفٍ
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا طَبِيعَةٌ وَقَدْ أُتِيَ بِتَرْكِيبٍ مِنْ جُزْئِهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ فَإِنْ مَثَلَ هَذَا
مِثْلًا لِلْبَسِيطِ بَلْ تَكُونُ طَبِيعَةُ الْأَجْزَاءِ وَالْكُلِّ جَمِيعًا شَيْئًا وَاحِدًا **قَوْلُهُ وَالطَّبِيعَةُ**
الْوَحِيدَةُ مُتَّفِقَةٌ مِنَ الْأَشْكَالِ وَالْأَمَكِنَةِ وَتَأْوِيلُهَا لَا يَدُلُّ عَلَى جَمْعٍ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا
غَيْرًا مُخْتَلَفٍ هَهُنَا أَعْرَاضٌ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَنَّ لِلْجِسْمِ فِي وُجُودِهَا كَالْوَحْدِ
وَالْوُجُوعِ وَالشَّكْلِ وَالْكَفِّ وَالْأَلَمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَطَبِيعَةُ الْجِسْمِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَّفِقَ مِنْ كُلِّ
نَوْعٍ شَيْئًا عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْفَصْلِ الْتَالِي لِهَذَا الْفَصْلِ فَالطَّبِيعَةُ الْوَاحِدَةُ
تَتَّفِقُ مِنْ كُلِّ جَنْسٍ مِنْهَا شَيْئًا وَاحِدًا عَلَى فَجٍّ وَاحِدٍ وَلَا يَخْتَلِفُ اقْتضَاءُهَا بِأَلَا
وَالْأَحْوَالِ إِلَّا إِذَا مَنَعَهَا مَا مَنَعَ عَنْ ذَلِكَ **قَوْلُهُ فَالْجِسْمُ الْبَسِيطُ لَا يَقْتَضِي لَهَا شَيْئًا**
غَيْرًا مُخْتَلَفٍ هَذَا نَتِجَةُ لِقَوْلِهِ الْجِسْمُ الْبَسِيطُ لَهُ طَبِيعَةٌ وَاحِدَةٌ وَالطَّبِيعَةُ الْوَاحِدَةُ
تَتَّفِقُ شَيْئًا غَيْرًا مُخْتَلَفٍ **وَقَالَ** الْفَاضِلُ الشَّاحِجُ هَذَا الْحُكْمُ لَيْسَ نَتِجَةً لَهَا لِأَنَّهَا
إِنْ يَكُونُ لِلْبَسِيطِ قُوَّةَ حَيَوَانِيَّةٍ تَصْدُرُ عَنْهَا شَيْءٌ مُخْتَلَفٌ لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْحَيَوَانُ
أَنَّ الْبَسِيطَ الْعَصْبِيَّ لَيْسَ ذَا قُوَّةٍ حَيَوَانِيَّةٍ وَلَا تَصْدُرُ عَنْ الْعِلَاقِيِّ شَيْءٌ مُخْتَلَفٌ
مِمَّا يَحْكُمُ **وَأَقُولُ** وَنَحْنُ الْمَعْدَمِينَ الْمَذْكُورِينَ يُنَاقِضُ هَذَا الْأَحْجَمَالُ لِأَنَّ
قَوْلَنَا الْقُوَّةَ الْحَيَوَانِيَّةَ تَصْدُرُ عَنْهَا شَيْءٌ مُخْتَلَفٌ يَنْجُزُ مَعَ كِبَرِيَّ الْفِعَالِيَّاتِ الْمَذْكُورِ
وَبِهِ أَنَّ الطَّبِيعَةَ الْوَاحِدَةَ لَا تَصْدُرُ عَنْهَا شَيْءٌ مُخْتَلَفٌ أَنَّ الْقُوَّةَ الْحَيَوَانِيَّةَ
لَيْسَتْ بِطَبِيعَةٍ وَاحِدَةٍ وَهَذِهِ النَّتِيجَةُ مَعَ مِثَرِيَّ الْفِعَالِيَّاتِ الْمَذْكُورَةِ وَقَوْلُنَا الْجِسْمُ
الْبَسِيطُ لَهُ قُوَّةٌ وَاحِدَةٌ يَنْجُزُ أَنَّ الْجِسْمَ الْبَسِيطَ لَا يَكُونُ ذَا قُوَّةٍ حَيَوَانِيَّةٍ إِشْكَالًا
إِنَّكَ يَقُولُ أَنَّ الْجِسْمَ إِذَا خَلِيَ وَطَبَائِعُهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ خَارِجٍ نَائِذٍ غَرِيبٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ

بَدَنٌ مِنْ مَوْجِبٍ مُعَيَّنٍ وَشَكْلٌ مُعَيَّنٌ فَإِذَا دُنِيَ فِي طَبَائِعِهِ مَبْدَأُ الشَّيْءِ بِذَلِكَ **قَوْلُهُ**
بَيِّنَ أَنَّ الْجِسْمَ لَا يَخْلُو عَنْ مَوْجِبٍ وَشَكْلٍ طَبِيعَتَيْنِ وَأَنَّ فِيهِ طَبِيعَةً مُتَّفِقَةً ذَلِكَ
وَأَمَّا خَرَجَ الْبَيِّنَ بِهَا لِأَنَّ أَحَدَهُمَا هُوَ الْمَوْجِبُ مُخْتَلَفٌ لِلْأَجْسَامِ وَالتَّالِي وَهُوَ
الشَّكْلُ مُتَنَابِهٌ وَسَائِرُ الْأَعْرَاضِ الْمَذْكُورَةِ يُمْكِنُ أَنْ تَنْتَبِثَ بِمِثْلِ هَذَا الْبَيِّنِ لِأَنَّهَا
لَا تَخْلُو أَمَّا عَنْ التَّنَابُهِ أَوْ عَنْ الْأَخْلَافِ فَقَالَ إِنَّ الْجِسْمَ وَارَادَ بِهِ الْبَسِيطَ الْمَذْكُورَ
جَمِيعًا وَلَمْ يَقُلْ كُلَّ جِسْمٍ لِأَنَّ مُحَدَّدَ الْجِهَاتِ لَا مَوْجِبَ لَهُ وَقَدْ إِذَا خَلِيَ وَطَبَائِعُهُ
وَلَمْ يَقُلْ طَبِيعَتُهُ لِأَنَّ الطَّبِيعَةَ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوعِ لَا يَسْتَأْوِلُ الْعِلَاقِيَّاتِ وَالطَّبَائِعُ
يَسْتَأْوِلُهَا وَاشْتَرَطَ أَنْ لَا يَفْرَضَ لَهُ مِنْ خَارِجٍ نَائِذٌ غَرِيبٌ لِأَنَّ التَّنَابُهَ الْغَرِيبَ
نَائِذًا يَقْتَضِي لِلْجِسْمِ مَوْجِبًا أَوْ شَكْلًا قَرِيبًا كَأَنَّهَا تَحْرَارَةٌ وَالْأَمَّا الْمَكْتَبُ فِي الْمَاءِ
فَإِنْ أَحَدُهُمَا صَاعِدٌ وَالتَّالِي يَكْتَبُ وَفَكَتْ لَمْ يَكُنْ بَدَنٌ مِنْ مَوْجِبٍ مُعَيَّنٍ وَشَكْلٍ
مُعَيَّنٍ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ فِيهِمَا مُتَّفِقٌ لِأَمْرِ الشَّرْكَ بَيْنَ الْجَمْعِ وَأَمَّا الْمَعْنَى فَالْمَعْنَى
مُتَّفِقَةٌ الطَّبِيعَةُ الْخَاصَّةُ الْمَطْلُوبُ إِشَارَتُهَا وَخِيفَةُ بَعْضِ الشَّيْءِ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَدَنٌ مِنْ مَوْجِبٍ
مُعَيَّنٍ وَعَلَى قَدَرِهِ يَكُونُ الْوُجُوعُ هَهُنَا هُوَ الْمَعْنَى الْعَارِضَةُ لِلْجِسْمِ بِسَبَبِ نَسْبِ
بَعْضِ أَجْزَائِهِ إِلَى بَعْضٍ لَا الَّذِي هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي يَقْرَأُ بِسَبَبِ نَسْبِ أَجْزَائِهِ لِلْجِسْمِ
إِلَى غَيْرِ الْجِسْمِ كَمَا جَعَلَهُ الْفَاضِلُ الشَّاحِجُ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْتَضِيهِ نَائِذٌ غَرِيبٌ
مِنْ خَارِجٍ وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ الْحُكْمُ كُلِّيًّا لِأَنَّ مُحَدَّدَ الْجِهَاتِ إِشَارَتُهُ وَوُجُوعُ
إِلَّا أَنْ ذَكَرَ الشَّكْلَ يَقْنِي عَنْ ذِكْرِ الْوُجُوعِ بِحَسَبِ تَرْتِيبِ الْأَجْزَاءِ فَإِنَّهُ هُنَا مَوْجِبٌ
لِلْجِسْمِ بَعْدَ الْوُجُوعِ بِذَلِكَ الْمَعْنَى وَأَمَّا الْوُجُوعُ بِالْمَعْنَى التَّالِي وَهُوَ كَوْنُ الْجِسْمِ
بِحَيْثُ يُمَثِّلُ الْإِشَارَةَ لِلْحَيَاةِ هُوَ أَمْرٌ مُتَّفِقٌ لِلْحَيَاةِ الْكَالِ فِي الْحَيَوَانِ

على ما تقدم وليس مما يتبع بالطلب في الحقيقة فاذن لا وجه لطلب الوضع هنا
على ذلك المعنى ثم قال فاذن في طباع الجسم مبدأ استيجاب ذلك وذلك
لان وجود العارض للشيء يدل على وجود سبب يقتضي ذلك العوض والسبب
يكون اما خارجا او غير خارج وفي هذا الوضع لا يمكن ان يكون خارجا لانه
وضعا خلق الجسم عما تفرقه خارجا عنه وفي الجسم وبينه غير متفك عن هذا
العارض فاذن السبب غير خارج هو يكون اما مشتركا فيه بين الاجسام
كالضرورة للجسم او امورا مختلفة يختص كل واحد منها ببعض الاجسام والآخر
يقتضي ان يشترك الجسم في افضاء الوضع المعين وليس كذلك فاذن هي امور
مختلفة غير خارجة من الجسم وهي طباع الاجسام فاذن في طباع الجسم هي
مبدأ استيجاب ذلك الوضع المعين والشكل المعين وانما قال مبدأ استيجاب
ذلك ولم يقل مبدأ ذلك او مبدأ وجوب ذلك لان الحصول في الوضع المعين
والشكل بالشكل المعين ريان يلهما النفس كما ذكرنا لكن الجسم يكون بحيث يولد
الى ما يقتضيه طباعه منها عند زوال الفاس ولو كان الطباع مبدأ لهما او لم
لزال عند زوالهما لكنه لما كان مبدأ للاستيجاب كان في جميع الاشياء
يسوقها **قوله** **واللبسط مكان واحد يقتضيه طبيعة والركب ما يقتضيه**
الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه او ما اتفق وجوده فيه اذا توافقت
الحاذا بات عنه فكل جسم له مكان واحد لما فرغ من بيان ان كل جسم
يقتضي موضعيا وشكلا بحسب الطبيعة على الاجمال شي في التفصيل واما
بالوضع واعلم ان الجسم اما ببطو واما مركب والبسط لا يمكن ان يقتضي الا

مكانا واحدا لما مقتضى ولما لم يكن للبسط جزء الا بقيد وجود الكل لم يكن مكانه
جزءا الا كذلك والسبب الذي يقتضي جزءا الممكن يقتضي جزءا المكان فكان
الجزء هو جزء مكان الكل واما المركب فلا مكان يختص به في اصل الابداع لان
الركب امر به من بعد الابداع واما مكانه على سبيل الابداع قبل التركيب
يطلبه المركب اذا حصل يقتضي وجود الخلاصة لا الابداع وهو محال وايضا لو
طلب البسط بعد التركيب عليه ذلك المكان المفروض لو حصل مكانه
الاول وهو محال وايضا لما كان المركب لا يقتضي زيادة في وجود الاجسام
فلا احتياج بسببه الى مكان فاذن على ما كان للبسط فاذن امكنة المركبات
هي امكنة البساط بعينها وذلك لمرئ من الشيخ ان كراصل امكنها ذكره
مبينها **قوله** **ان المركب اما ان يكون اجزا على باقية بالاطلاق**
او لا يكون والثاني لا يخلو اما ان تكون الاجزاء التي امكنها في جهة واحدة كالماء
فلا تض من الاغالية على الباقية وحيد تكون تلك الاجزاء ميا غالية بحسب
طلب جهة المكان او لا يكون فالحايات بحسب هذه الفسرة ثلثة اقسام ومكان
القسم الاول ما يقتضيه الغالب في المركب مطلقا مكان القسم الثاني ما
الغالب فيه بحسب مكانه اذ لا غلب فيه مطلقا لكن فيه غلب بالاعتبار
المذكور مكان القسم الثالث وهو الذي لا يعلب فيه جزءا لا على الاطلاق
ولامع العديد بالاعتبار المذكور هو ما اتفق وجوده فيه ويكون ذلك عند
تساوي الحاديات فيه عن المكان الذي اتفق وجوده فيه فان ذلك يقتضي
بناءه من كاحد من التي تجذبها قطع متساو من المغناطيس عن جرابها وفي بعض

التسخ إذا تساوت الحاذيات عنه وبما أنه أن الجزئين المتساويين من النار والأكبر
 مثلا أن تركبا على وجه يكون كل جزء منهما على مكانه فانهما يغزوان ويقتضيان
 مكانه أن لم يكن مانع عن ذلك وأما أن تركبا على وجه يكون كل جزء منهما على
 مكانه فياجبه فانهما يخاذيان ويغزوان بالضرورة هناك فالوقوف في مكان
 التركيب إنما يكون إذا تساوت الحاذيات عن التركيب والرواية الأولى أصح لأن على
 تقديرها لا يخبر كان يجب أن يقول منه لا عنه فيحصل من جميع ذلك انقسام
 الجسم إلى أربعة أقسام واحد بسيط وثلاثة مركب ومعين مكان كل واحد منها
 بحسب الطبع أو التركيب فظهر أن كل جسم من شأنه أن يكون في مكان فله مكان
 واحد وإنما حذف السيد المذكور لئلا يترك الكلام عليه **قوله** **ويجب أن يكون**
الشكل الذي يقتضيه البسيط مستديرا ولا يختلف مكانه في مادة ولا
عن نوع واحد ولما وقع من بيان تفصيل المكان شرع في الشكل وأقصر على
 البسيط الذي يجب أن يكون شكلا مستديرا لكون المتعدي لذلك وهو الطبيعة
 واسدا وكون القابل واحدا وامتنع أن يكون تأثير القابل الواحد في القابل الآخر
 مختلفا ولم يذكر أشكال المركبات لأنها تختلف اختلاف أنواع الثبات والحوادث
 والكلام في ذلك يستدعي بسطا هو ما يجب التركيب اليق فان قيل ان
 كانت الأماكن المختلفة للبسيط الذي على اختلاف طبائعهما فلنكن الأشكال
 المتشابهة الذي على اشتراكها في طبيعة واحدة فلنا على العلويات المختلفة
 يجب أن تكون مختلفة أما على المتشابهة لا يجب أن تكون متشابهة لأن العلل
 المختلفة قد تكون متشابهة العلويات **فان قيل** يلزم على ذلك أن لا تكون

كما يمكن استنادها إلى الطبائع المختلفة يمكن استنادها أيضا إلى الطبيعة المشتركة
 فيها فلنا إنما من حيث هي مطلقة كذلك أما من حيث هي معينة فبأخره
 من المعادير التي تختلف باختلاف الطبائع فلذلك كانت مستندة إلى الطبائع
ولفائل أن يقول فاما بالجزء الأرض ليست مستندة مع أنها بسيطة
 والقول بأن استندارها زائلا بالغير وببوسنها ما ينع من العود إليها انتهى أن
 تكون طبيعة واحدة معينة لشيء ولما يمنع من حصول ذلك الشيء **والجواب**
 أن ذلك إنما وقع بالعرض فإن الطبيعة اقتضت بالذات شكلا واقتضت كنهه
 يحافظه للشكل فاقضاهما تلك الكيفية لا يخالف اقتضاهما الشكل بل هو
 مؤكدا له لو خلت وطبيعتهما لكن الثابت لما أزال الشكل ولم يزل الكيفية متا
 الكيفية يحافظه للشكل القسري في ما ينع عن العود إلى الشكل الطبيعي
 بالعرض وإنما عارض ذلك لزوالها عن الجالز الطبيعية من وجه وبما أنها عليها من
 وجه **واعترض** القائل الشارح بأن الفلك عندكم لا يقتضي وضعها
 مستقيما مع استحالته لخلو عن الوضع المطلق فلم لا يجوز أن تكون الأجسام لا يقتضي
 مواضع وأشكال معينة مع استحالة لخلوها عنها **والجواب** أن الفلك
 مع قطع النظر عن غيره لا يوجب الوضع الذي هو هيئة ينسب إلى الأجزاء
 إلى الغير أصلا لا مطلقا ولا معيناً فذلك حكما بأنه لا يقتضي ومما يعيننا
 والجسم مع قطع النظر عن غيره يقتضي مكانا وشكلا معينين ولذلك حكما
 بذلك **واعترض** أيضا بأن سميات الأفلاك والنزالي تركبها الدوائر
 فالتركيب من الأفلاك مع بساطتها غاية يجب لتشكل كاستقنية الاستدلال

وَأَشْرَفَ لَا يَجُوزُ وَنَحْوُ ذَلِكَ بِالْقِسْرِ وَبِأَنَّ الْقُوَّةَ الْمُصَوِّرَةَ إِنْ كَانَتْ بَسِيطَةً
فَحَلَّهَا أَمَّا بَسِيطَةً وَأَمَّا مُرَكَّبَةً وَالْأَوَّلُ يَنْفَعُ أَنْ يَكُونَ شَكْلُ الْحَيَوَانِ كَرَّةً وَالثَّانِي
يَنْفَعُ أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعٌ كَرَأْسٍ بَعْدَ الْبَسَاطَةِ الَّتِي فِي الْجِلِّ الْمُرَكَّبِ وَإِنْ كَانَتْ رَكَّةً
مِنْ قُوَّةٍ فَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْقُوَّةُ فِي جِلٍّ وَاحِدٍ وَكَانَ الْبَعْضُ مَعَ الْبَعْضِ عَنْ أَفْضَاءِ
الْإِسْتِدَارَةِ فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَ طَبَائِعِ بَسَاطَةِ الْأَجْسَامِ مَا يَنْبَغِي مِنْ ذَلِكَ
وَأِنْ كَانَتْ فِي جِلٍّ مُخْتَلِفَةٍ كَأَنَّ الْحَيَوَانَ أَيْضًا مَجْمُوعٌ كَرَأْسٍ **وَالْجَوَابُ** عَنْ
الْأَوَّلِ أَنَّ إِتِّسَالَ الْقُوَّةِ الْكَمَالِيَّةِ بِبَعْضِ الْبَسَاطَةِ فِي فِطْرَتِهَا الْأَوَّلَى لَا سَبَابَ
يَعُودُ إِلَى الْإِعْلَالِ الْعَالِيَةِ غَيْرِ مُنْتَجِعٍ كَمَا أَنَّ إِتِّسَالَهَا بِبَعْضِ الرُّكْبَاتِ لَا سَبَابَ يَعُودُ
إِلَى الْإِعْلَالِ الْفَاطِيَةِ فِي الْفِطْرَةِ الثَّانِيَةِ غَيْرِ مُنْتَجِعٍ فَإِنَّ الْكَائِنَ بِنَا مَا أَوْجُودًا
خِلْفَ هَذِهِ الْفِطْرَةِ أَمَّا سَبَبُ بَدْوَةِ كَمَالِيَّةِ بَيِّنَةٍ أَوْ جَوَانِيهِ مَعَ بَدْوَةِ جَوَانِيهِ
الْقُسْرِيِّ بِسَبَبٍ مِنْ أَحَدٍ كَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَفْضَلَ فِي الْفِطْرَةِ الْأَوَّلَى بِبَعْضِ
الْأَفْلَاقِ الْمُسْتَدِيرَةِ مِثْلَ كَمَالِيَّةِ تَقَرُّنِ ذَلِكَ الْعَلَاكِ كَرَّةً تَحْتَمِسُ بِهَا فِي ذَلِكَ
خَارِجَ الْمَرْكَزِ أَوْ تَدْرِيكَ كَوْكَبٍ مَعَ بَدْوَةِ الْقُوَّةِ الْأَوَّلَى الْمُسْتَدِيرَةِ بِجَمِيعِ أَرْجَائِهَا الْعَلَاكِ
الْأَوَّلَى فِيهَا وَيَكُونُ ذَلِكَ بِسَبَبِ أَمْرٍ فِي الْعِلَّةِ الْمُتَضَعِّةِ لَوْجُودِ ذَلِكَ الْعَلَاكِ
وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ مِنَ الْعَلَاكِ الْأَوَّلَى مُتَمِّمٌ أَوْ تَقَرُّنٌ مِثْلُ الْقُوَّةِ بِالْقُوَّةِ الْأَوَّلَى
فَضَطَّ عَلَى مَا يَنْهَدِيهِ عِلْمُ الْحَيَّةِ وَعَنْ الثَّانِي أَنَّ الْقُوَّةَ الْمُصَوِّرَةَ عَلَى تَقْدِيرِ
بَسَاطَتِهَا وَرُكْبَتِهَا عَلَى تَقْدِيرِ رُكْبَتِهَا وَيَعْلَقُ أَرْجَائُهَا بِأَرْجَائِ الْجِلِّ لَا يَنْفَعُ
كُونَ الْحَيَوَانَ مَجْمُوعٌ كَرَأْسٍ لِأَنَّ يَكْمُ الشَّيْءِ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِيِّ لَا يَكُونُ يَكْمُهُ بِمَا
الرُّكْبَتِ مَعَ الْقُسْرِ وَيَحْتَاجُ مَا أَدْرَجْنَا إِلَّا أَنَّ الْقُوَّةَ الْوَاحِدَةَ فِي الْجِلِّ الْمُنْشَأَةِ يَنْبَغُ

فِي الْمُنْشَأَةِ وَلَمْ يَلِمْ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا تَفْعَلُ فِي أَرْجَائِ الْجِلِّ الْمُخْتَلِفِ فِيهَا فِي الْجِلِّ
الْمُنْشَأَةِ لِأَنَّ الْمُتَفَعِّلَ مِنْهَا لَيْسَ هُوَ الْأَجْزَاءُ أَوْ أَدَاةُ الْمُرَكَّبِ الَّذِي هُوَ الْجِلُّ وَكَذَلِكَ
لَمْ يَلِمْ أَنَّ الْقُوَّةَ الْمُرَكَّبَةَ تَفْعَلُ فِي بَسَاطَتِهَا لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ فَاعِلٌ وَاحِدٌ كَسَبَبِ
الْأَمْرِ بِسَبَبِ الْبَسَاطَةِ الَّتِي فِي كَلَامَاتِهَا لَيْسَ مِنْ فَاعِلِينَ مُنْشَأَةِ الْأَفْئَالِ
فَلَيْسَ **لِلْجَنِّ** لَهُ فِي جِلٍّ يَحْتَكَ مِثْلَ يَحْتَكَ بِهِ وَيَحْتَكَ بِهِ الْمَانِعُ وَلَنْ يَمْتَكِنَ
مِنْ الْمَنْعِ إِلَّا فِيمَا يَنْفَعُ ذَلِكَ فِيهِ **وَفِي** بَعْضِ النُّجُومِ وَإِنْ مَتَكَّنَ مِنَ الْمَنْعِ إِلَّا فِيمَا
يَنْفَعُ ذَلِكَ فِيهِ بِرُبُودِ ثَبَاتِ الْمِثْلِ وَبَيَانِ أَرْجَائِهِ وَالْمِثْلُ هُوَ الَّذِي يُسَبِّحُهُ
الْمُتَكَلِّمُونَ إِصْنَادًا أَوْ يَحْرُكُ الْجَنِّ أَمَّا يَحْرُكُهُ يَنْوَسُّهُ وَسَبَبُ إِحْيَائِهِ إِلَى ذَلِكَ
أَنَّ الْحَرَكَةَ لَا تَخْلُوعَ عَنْ حِدٍّ مِمَّا مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَطْنِ لِأَنَّ كُلَّ حَرَكَةٍ أَمَّا تَنْفَعُ فِي شَيْءٍ
يَحْرُكُ الْمَحْرُوكَ فِيهِ مَسَافَرَةً كَانَ أَوْ غَيْرَهَا وَفِي نَمَانٍ مَا وَفَدَّ يَكُنْ أَنْ يَوْمَهُ طَعَمَ
بِذَلِكَ الْمَسَافَرَةِ نَمَانٍ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ الزَّمَانِ فَتَكُونُ الْحَرَكَةُ أَسْرَعَ مِنَ الْأَوَّلَى أَوْ
بِأَكْثَرِ مِنْهُ فَتَكُونُ أَبْطَأَ مِنْهَا فَإِذَا فِي الْحَرَكَةِ لَا تَنْفَعُ عَنْ حِدٍّ مِمَّا مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَطْنِ
وَالْمَادَّةُ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَطْنِ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ بِالذَّاتِ وَهُوَ كَيْفِيَّةٌ فَالْبَطْنُ لِلشَّرْعِ وَالشَّرْعُ
فَأَمَّا يَحْتَكَ لِنَمَانٍ بِأَرْجَائِهِ الْخَاصَّةِ لَهَا فَمَا هُوَ سَبَبُهُ بِالْقِيَامِ فِي شَيْءٍ هُوَ عَيْنُهُ
يَطُوعُ بِالْقِيَامِ إِلَى شَيْءٍ وَلَمْ يَكُنْ الْحَرَكَةُ مُنْتَفِعَةً إِلَّا بِشَكْلٍ مِنْ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ
وَكَانَ الطَّبِيعَةُ الَّتِي فِي بَدَنِ الْحَرَكَةِ سَبَبًا لِتَقْبُلِ الشَّرْعِ وَالنَّفْعِ كَانَتْ
بَشَبَةِ جَمِيعِ الْحَرَكَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ بِالشَّرْعِ وَالنَّفْعِ لَهَا وَاحِدَةٌ وَكَانَ مُدَوِّرَةً
يَعْتَمِدُ مِنْهَا دُونَ مَا عَدَاهَا مِنْهَا لَعَلَّهَا الْأَوَّلَى فَافْتَضَتْ أَوْ لَا أَمَّا إِشْدَادُ نَفْعِ
يَحْتَكَ الْأَرْجَائِ لِلْجَنِّ ذِي الطَّبِيعَةِ فِي الْكَمِّ أَعْنَى الْكِبَرِ وَالْقُسْرِ أَعْنَى الْكِبَرِ أَعْنَى

التكاثف والخلل أو الوضع أغني عن مخرج الأجزاء وانشائها أو غير ذلك
فوجب ما يخرج عنه كمال ما فيه الحركة من هذا العام وظلمه وذلك الأمر
هو الميل ثم افترضت بحسب الحركة وهذا الأمر يحسب في الحركة الأينية بحسب
المائع ويوجد مع عدم الحركة كما يحسن الإنسان من الرزق المنفوخ فيه إذ لعبته
بين تحت الماء وكما يجد من الحجر إذا سكن في الماء فالتيخ أشار إلى وجوده
بقوله الجسم له في حال تحركه ميل ولم يورد حجة على وجوده لكونه يحسب بل أشار
إلى كونه يحسب بقوله ويحسن المائع وأشار إلى كونه قابلاً للشد والضعف بقوله
ولن يتمكن من المنع إلا بما ينعف ذلك فيه أي ينعف بالقياس إلى قوة المائع
وأنما بالزوايا الأخرى فيكون قوله وإن تمكن من المنع إشارة إلى إمكان وجوده
والإحسان به عند عدم الحركة وذلك بما يدل على ما يبرز للحركة وقوله إلا فيما
يضعف ذلك فيه إشارة إلى أنه قابل للشد والضعف **قوله وقد يكون من**
طباعه وقد يحدث فيه من تأثير غير قبطل المنبعث عن طباعه إلى أن يترك
فيعود ابتاعه إبطا في الحركة المبرهنة التي يسجل إليها الماء للبرودة المنبعث
عن طباعه إلى أن تزل لما كان الميل هو السبب القريب للحركة بوجه ما
كان متغيراً إلى أقسامها فيه ما يحدث من طباع المخرج وينقسم إلى ما يحدث
الطبيعة كمال الحجر عند موطئه وإلى ما يحدث النفس كمال النبات عند بذر
من الأرض وميل النجم عند ما يقع في جهة أو إلى جهة ومنه ما يحدث
من تأثير فاسد خارج من الجسم فيه كمال السم عند انقسامه عن العنبر وإنما تختلف
الأجسام في قوله والامتناع عن ذلك بحسب الأمور الذاتية وغيرها فالأجسام

الذاتية هو الذي يكون بحسب قوة الميل الطباعي وضعفها وهو أن يكون الأثر
بحسب الطبع كالجزء العظيم أكثر امتناعاً من قول الفسري والاضعف أقل امتناعاً
وبما عدا هذا الاختلاف يكون بالأسباب الخارجية وذلك كقول الأضعف
أكثر امتناعاً إنما لعدم تمكن الفاسد منه كالتملذ الصغيرة أو لعدم تمكنه من دفع
الموانع كالبنية أو لخطئه الذي لأجله تنطرق إليه الموانع بسهولة كالريشة
أو لعدم ذلك ولما كان الميل هو السبب القريب للحركة وكان من المنع أن يحرك
الجسم حركتين مختلفتين معاً بالذات لأن الحركة الواحدة صغرى فوجها إلى
مقتضى ما يلزم عدم التوجه إلى غير ذلك المقصد والحركة كان الصلطان معاً
يلزمها التوجه وعدمه إلى كل واحد من المقصدين معاً ويمنع أن يصغى الشيء
وعدمه معاً فكان من المستبعد أن يوجد ميلان مختلفان في جسم واحد بالفعول بل
كما يجوز أن يجمع في جسم حركتان أحدهما بالذات والأخرى بالعرض كحركة
النفس في شئنة بقتله بالذات وحركة الشئنة بالعرض كذلك يجوز أن يوجد
ميلان كحجر يحمله إنسان يمشي فإنه يحس بقلبه وهو ميله بالذات ويحس بالماء
منه وهو ميله بالعرض الذي هو للإنسان بالذات فإذا طرأ على جسم ذي ميل
طبيعي بالفعول ميل قسري فتأثر السببان أعني الفاسد والطبيعة فإن غلب
الفاسد وصارت الطبيعة مقبورة حدث ميل قسري وبطل الطبيعي ثم تأخذ
الموانع الخارجية والطبيعة معاً في إقائه قليلاً قليلاً وتؤثر الطبيعة بحسب
ذلك وتأخذ الميل القسري في الامتناع وقوة الطبيعة في الإنداد إلى
أن تتأثر الطبيعة الباقية من الميل القسري فيبقي الجسم عديم الميل ثم تجدد

الطبيعة ميلها مشوبا بانوارا ضعيفا لباقيتها فيها ويسند الميل بزوال التعريف
فيكون الامر بين قوة الطبيعة والميل القسري قريبا من الامتزاج الحادث بين
الكيفيات المتضادة واذا اضربنا ذلك **قول** قول الشيخ وقد يكون من طباعه
اشارة الى الميلين الطبيعي والقسري وقوله وقد يحدث فيه من تأخير عين
اشارة الى القسري وقوله يطل المنيث عن طباعه الى ان يزول فيعود ابتغائه اشارة
الى امتزاج اجتماع الميلين وانطواء القسري للطبيعي ويعود وعند زوال القسري
كاشا مدي في الحجر الى حيي الى ميود وهو مله ونشل في ذلك بالماذ وهو قوله
ابطال الحرارة العريضة التي يسجل لها الماء ليصور كيفية التفاور المذكور
فانه كما لا يجتمع في الماء حرارة وبرودة بل يكون ابداسكفا بكيفية متوسطة من
غلبة الحرارة العريضة والبرودة الثانية نارة اميل الى هذين ونسعى حرارة نارة
اميل الى تلك ونسعى برودة نارة متوسطة بينهما ولا نسعى بينهما وذلك
يجب فاعمل الحرارة العريضة والطبيعة المبردة كذلك ههنا لا يجتمع في
الجسم ميلان بل يكون ابداسكفا بين الميل القسري الشديد والطبيعي الشديد
نارة يسقى بالميل المنسوب الى القسري نارة بالميل المنسوب الى الطبيع ونارة مدها
معاودة لك يجب فاعمل الميل القسري والطبيعي وكما كان فعل الطبيعة المائية
عند وجود العرين الذي تنقصه وهو البرودة حفظه وعند وجود ما يضاده
كالحرارة افاؤه وعند حلولها ايجاد البرودة وكذلك فعل الطبيعة في الجسم مادم
متفاوتا فجزء عند وجود الميل المشيع عنها حطه وعند وجود ميل عريب عنها
اقتان وعند خلل الجسم عن الميل ايجاد الميل الطبيعي فكذا ما ينبغي ان يخفى لشيخ

الاشكال التي قد في هذا الموضع كما يقال لولا اجتماع الميلين لكانت
الحجرات المتساوية ان اللذان هما قوي وضعيف متساويين في القويود
ولكان وقرب جبل يجاذب طرفاه بقوتين متساويتين متساويين **قول** **واما**
يكون الميل الطبيعي لا يحال له وجهه يتوفاها الطبيع كما كانت الجهات
بالطبع اما فوق واما تحت فالميل الطبيعي اما ان يتوحي الفوق وهو الحضة
واما ان يتوحي التحت وهو القتل ومما يسطان وما تنقصه القوي النابذة
فالحجرات تكون ككاهها وجهات حركتها **قول** **فاذا كان الجسم الطبيعي في**
جزءه الطبيعي لم يكن له وهو فيه ميل لانه انما يميل اليه بطبيعته لا عند كما كان
الميل الطبيعي الى جهة انما يوجد عند الخروج عن المكان الطبيعي وهو حال عند
طبيعي كالحركة وجب اعداده عند القوي اليه وهو حال التكون بالطبع فارت
الواصل الى المكان الطبيعي يحيا ان يطل مسله اليه ولز يمكن له ميل عنه فاذا
موجود الميل **ولعنه** الفاضل الشارح على ذلك بان الحجر اذا وضع اليه
يحت وهو على الارض ضد يجس مسله **والجواب** عنه بانه انما يكون في
مكانه الطبيعي حين يكون في مركز العالم والحق في ذلك ان المكان الطبيعي
للارض ليس هو مركز العالم الذي هو نقطة ما والافلاكي من الارض في المكان
الطبيعي بل كونه في مكانها الطبيعي هو كونها بحيث يطين مركزها على مركز العالم
والحج المنفصل عنها بالفعل مادم مستقيلا هو ليس في مكانه الطبيعي لان
مكانه ليس جزءا من ذلك المكان فاذا امتان مستقيلا بها بالفعل انعدم مسله
ومدار مكانه جزءا من مكانها **قول** **وكما كان للميل الطبيعي اقوي كان** **ان**

لجسده عن قول الميل القسري فكانت الحركة بالميل القسري أكثر وأبطأ **لما ذكر**
الميلين اعني القسري وغيره وبين امتناع اجتماعهما وبين كمال لطيفي منهما
أراد أن يبين حالهما عند تقارب السبين فاشارة إلى الاختلاف الذي المذكور
لبناء ما يجي من الكلام عليه وأشانه بقوله وكانت الحركة بالميل القسري أكثر
وأبطأ إلى الحال الحادثة عند تقارب السبين كما قرأنا **إشارة إلى** **اللبس الذي**
لا ميل فيه بالحق ولا بالغير لا يقبل ملاقاة قسري **بما يحرك به وبالحركة لا يحرك**
قربا ولا بظنك قسري في زمان تاما فاند ولحقك مثلها في تلك المسافة آخر
فيه ميل تاما فإنه بين أنه يحتمل في زمان الطول ولكن ميل أضعف من ذلك
الميل يعني في مثل ذلك الزمان عن ذلك الحرك مسافة نسبتها إلى المسافة الأولى
نسبة زباني ذي الميل الأول وعدم الميل فيكون في مثل زمان عدم الميل يحرك
بالقسري مثل مسافته فيكون حركنا مقسورين ذي مما في غير ذي مما في فيه **نشا**
ألا يزال في السرعة والبطء وهذا محال **ينبغي** **بيان أن** **اللبس القابل للحركة**
القسري لا يخلو عن مبدأ ميل تاما بطبع وقبل التحرك فيه فقول قد ذكرنا أن الحركة
لا بد لها من ثلاثة أشياء مسافة وزمان وسديع من السرعة والبطء فقول منها
إذا اتفق كل واحد من هذه الثلاثة واختلف الباقيان فقد مر من بين المختلفين
تناسب ما وبيانه بالتفصيل أن الحرك لا يجد الواحد من السرعة والبطء ينقطع
مسافة طويلا في زمان طويل وصغير في صغير فتكون نسبة المسافة إلى المسافة
كسبة الزمان إلى الزمان على الشاوي والحرك في المسافة الواحد
يقتضيها يجد أسرع في زمان أصغر ويجد أبطأ في زمان أطول فتكون نسبة السرعة

إلى البطء كنسبة الزمان القصير إلى الزمان الطويل والحرك في الزمان
الواحد يجد أسرع مسافة أطول ويجد أبطأ مسافة أصغر فتكون نسبة السرعة
إلى البطء كنسبة المسافة الطويلة إلى القصيرة وبين من ذلك أن الطول
في المسافة والقصير في الزمان بإزاء السرعة ومقابلها بان أن البطء **علم**
أنه لا يمكن أن يقال أن الحركة بنفسها تستدعي شيئا من الزمان والمسافة وبسبب
السرعة والبطء تستدعي شيئا آخر لا نأينا أن الحركة يستدعي أن توجد لا على حد
منها في مفرقة غير موجودة وما لا وجود له لا يستدعي شيئا أصلا والحركة تنقسم
إلى نفسانية وغير نفسانية والنفسانية تحدد النفس لها من السرعة والبطء
المختلفين لها بحسب الملازمة وينبعث عنها الميل بحسبها ومن الميل يحصل الحركة
السرعية والبطيئة وأما غير النفسانية التي مبدأها طبيعة أو قس فتخرج إلى
ما يجد حالكها ذلك إذا لا يشور ثم بالملازمة وغيرها في يجب ذاتها كما تحصل
في غير زمان لو أمكن وإذا لم يكن ذلك فاحتاج إلى ما يجد مالا ينقسمها
ويلا لا يجد بها ولا يشور ذلك إلا عند تقارب بين الحرك وغيره فما يصدد
عنها وذلك لأن الطبيعة لا يشور فيها من حيث ذاتها فتاوت والتاوت إذا
على أنه ما يمكن أن يكون لا يقع أصلا بسببه تفاوت والميل في ذاته مختلف
فالتفاوت الذي بسببه يغير الميل وما يغيره أعني الحد المذكور من السرعة
والبطء يكون بشي آخر ما خارج عن الحرك أو غير خارج وهو الذي يسمى بالمقادير
أما الذي من خارج فأيده هو كاختلاف قرار ما يحرك فيه كالماء والماء بالزمن
واللطف وأما الذي ليس من خارج فهو لا يمكن أن يوافق الحركة الطبيعية

لَا نَ ذَاتَ لَيْفٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْفَعِيَ شَيْئًا وَيَنْفَعِيَ مَا يَوْعَدُ عَنْ أَقْصَاهُ ذَلِكَ بَلْ
هُوَ الَّذِي يُعَارِقُ النَّفْسَ بَرَّ وَهُوَ الطَّبِيعَةُ أَوِ النَّفْسُ اللَّتَانِ مِمَّا مَبْدَأُ الْمَثَلِ الْطَبِيعَةُ
فَإِذَا كَانَ مِنْ أَرْفَاعٍ هَذَيْنِ الْمَعَارِفَيْنِ أَعْنَى الْخَارِجِي وَالْدَاخِلِي إِرْفَاعُ التَّوَعُّدِ
وَالْبَطُونِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَبَلَدُ مَنَاسِقِهَا الْخَرَجُ وَالْإِبْدَالُ ذَلِكَ اسْتِدْلَالُ الْحُكْمَاءِ بِالْأَحْوَالِ
فَمَا يَنْ لِيْلَيْكَ نَارَ عَلَى إِنْشَاءِ عَدَمِ مَعَارِفِي خَارِجِي فَيَتَوَقَّعُ إِنْشَاءُ رُجُودِ الْخَلْقَانِ
عَلَى وَجُوبِ رُجُودِ مَعَارِفِي دَاخِلِي فَاسْتَوْأَمِدَّ مَثَلِ طَبِيعِي فِي الْأَجْسَامِ الَّتِي يَحْزُ
أَنْ تَحْرُكَ فَتَرَى أَمُوسَ لَنَا مَدْرَ وَجْهَ الْأَسْبَدِ لَا لِي فِي الْمَسْلُوكِ أَنْ إِنْخِلَافَ
الْمَعَارِفِ لَمَّا كَانَتْ مُفَضِّلَةً لِإِنْخِلَافِ التَّوَعُّدِ وَالْبَطُونِ كَانَتْ الْمَعَارِفُ الْعَلِيَّةُ
بَارِزًا وَالتَّوَعُّدُ وَالْكَثْرَةُ بَارِزًا وَالْبَطُونُ تَكَاتُ نِسْبَةُ الْمَعَارِفِ إِلَى الْمَعَارِفِ فِي الْعِلْمِ
وَالْكَثْرُ كُنْ كُنْ نِسْبَةُ الْمَتَافِرِ إِلَى الْمَتَافِرِ مِمَّا عَلَى التَّكَافِي أَعْنَى الْعِلْمِ فِي إِحْدِهِمَا بِإِذَا
الْكَثْرُ فِي الْأَخْرَى وَكُنْ نِسْبَةُ الزَّمَانِ إِلَى الزَّمَانِ عَلَى التَّسَاوِي أَعْنَى الْعِلْمِ بِإِذَا
الْعِلْمِ وَالْكَثْرَةُ بِإِذَا الْكَثْرَةُ وَإِذَا بَنَتْ ذَلِكَ فَلْيَنْزِلْ مِنْ مَعْنَى كَأَيْدِي الْمَعَارِفِ وَفِي مَقْطَعِ
مَسَافَةٍ مَا فِي زَمَانٍ وَأَحْسَنَ مَعْمُورَةً مَا يَنْطَلِقُهَا وَكَوْنُ لَا يَحْتَاجُ لَزِي زَمَانٍ الْكَثْرَةُ
مَعَ مَعَارِفِ أَفْلَ مِنْ الْأَوَّلِي عَلَى نِسْبَةِ الزَّمَانِ هُوَ لَا يَحْتَاجُ لَزِي مَعْمُورَةً فِي زَمَانٍ
مُسَاوٍ لَزَمَانٍ عَدِيمِ الْمَعَارِفِ وَبَلَدُ مَنَاسِقِهَا ذَلِكَ إِنْخِلَافُ لِنَاوِي رُجُودِ الْمَعَارِفِ وَفِي
أَلَا أَنْ يَجْعَلَ حَرَكَةً مَعْمُورَةً لِمَا فِي زَمَانٍ بَلَدُ مَنَاسِقِهَا أَنْ لَا يَنْقَسِمَ وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ
لِمَا مِنْ هَذَا مَعْمُورَةً بِمَعْمُورَةٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَاعْرِضْ عَلَى ذَلِكَ مَا يَنْفَعُ
بِزِي الْمَتَافِرِ كَأَنْ يَجْعَلَ الْبُرْكَاتِ الْبَعْدَادِي وَغَيْرَهُ بِمَا ذَكَرَ الْفَائِضُ لِنَاوِي
وَهُوَ أَنَّ الْحَرَكَةَ يَنْفَعُهَا بِسَدِّهَا زَمَانًا وَنَسْبُ الْمَعَارِفِ زَمَانًا فَتَنْفَعُهَا وَاسْتِدْلَالُ

الْمَعَارِفِ وَتَحْقِيقُ بِإِسْدِهَا فَأَيْدِيهَا فَإِذَا كَانَ زَمَانٌ قَسْرُ الْحَرَكَةِ غَيْرَ مُخْتَلِفٍ فِي جَمِيعِ
الْأَحْوَالِ وَأَمَّا يَنْخِلُفُ زَمَانُ الْمَعَارِفِ بِحَسَبِ فَلْيَنْهَا وَكُنْهَا وَتَحْلِفُ زَمَانُ
الْحَرَكَةِ بِعَدَا نَسْبَاتِ مَا يَجِبُ مِنْ ذَلِكَ إِلَيْهِ وَلَا يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ الْخَلْفُ وَلَا الْإِطْلَاقُ
الْمَذْكُورَانِ **وَأَقُولُ** الْحَرَكَةُ يَنْفَعُهَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تَسُدَّ عَنْ زَمَانًا لِأَنَّهَا لَوْ جَعَلَتْ
لَا مَعَ حَرَكَةٍ مِنَ التَّوَعُّدِ وَالْبَطُونِ فِي زَمَانٍ كَانَتْ يَحْتَاجُ إِذَا فَوْضَ وَقَعُ الْخَرَجُ فِي
بَضِيفِ ذَلِكَ الزَّمَانِ أَوْ فِي بَضِيفِهِ كَانَتْ لَا يَحْتَاجُ لَزِي أَبْطَاءُ أَوْ أَسْرَعَ مِنَ الْمَعْرُوضَةِ
فَكَانَتْ مَعَ حَرَكَةٍ مِنَ التَّوَعُّدِ وَالْبَطُونِ وَفَضْلًا مَعَ حَرَكَةٍ مِمَّا هَذَا خَلْفُ وَتَزَجُّعُ
إِلَى الْمَنْ قَالَ لِيَعْبُورِي الْمَذْكُورِ فِي الْكِتَابِ أَنَّ لِيْلَيْكَ الَّذِي لَا يَسْتَدَامِلُ بِهِ بِالطَّبِيعِ
لَا يُمْكِنُ أَنْ يَحْرُكَ بِالنَّفْسِ وَالْبُرْهَانُ أَنَّهُ إِنْ أَتَى فَيَحْرُكَ مَعَ عَدَمِ مَبْدَأِ الْمَثَلِ
الَّذِي هُوَ الْمَعَارِفُ الدَّاخِلِي مَتَافِرًا فِي زَمَانٍ وَلِيْلَيْكَ مَتَافِرًا فِي ذَلِكَ الْمَتَافِرِ
جِسْمُ الْخَرَجِ مَبْدَأُ مَثَلِ وَمَعَارِفُهَا وَظَاهِرُهَا أَنَّهُ يَحْتَاجُ مَا فِي زَمَانٍ الْجَوْلُ وَلِيْلَيْكَ
جِسْمُ نَارِكُ فِيهِ مَبْدَأُ مَثَلِ وَمَعَارِفُهَا أَفْلَ عَلَى نِسْبَةِ مَنَاسِقِهَا أَنْ يَنْقَطِعَ فِي ذَلِكَ أَنْ
عَنْ ذَلِكَ الْحَرَكَةِ مَتَافِرًا الْجَوْلُ مِنَ الْمَتَافِرِ الْأَوَّلِي عَلَى نِسْبَةِ زَمَانٍ ذِي الْمَثَلِ
أَوَّلِي وَعَدِيمِ الْمَثَلِ لِأَنَّ مَعَ وَجْهَ الزَّمَانِ تَكُونُ نِسْبَةُ الْمَتَافِرِ الْعَصِيرَةِ إِلَى
الطَّوِيلَةِ كُنْ نِسْبَةُ الْمَثَلِ الْقَوِي إِلَى الضَّعِيفِ فَكُونُ فِي مَثَلِ زَمَانٍ عَدِيمِ الْمَثَلِ
يَحْرُكَ مَثَلِ مَتَافِرِهِ لِأَنَّ نِسْبَةَ الزَّمَانِ إِلَى الزَّمَانِ كُنْ نِسْبَةُ الْمَتَافِرِ إِلَى الْمَتَافِرِ
فَلْيَنْزِلْ خَلْفُ وَأَمَّا الْإِطْلَاقُ بِسَبِّ الزَّمَانِ فَسَدُّ عَنْ بَعْدُ **وَاعْرِضْ** لِمَا
الشَّابِعُ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَنَّ نِسْبَةَ أَثَرِ الْمُؤَثِّرِ الضَّعِيفِ إِلَى أَثَرِ الْقَوِي زَمَانًا لَا يُمْكِنُ
كُنْ نِسْبَتُهُمَا فَإِنَّ قِيلَ قِيلَ قِيلَ لِيْلَيْكَ الْجِسْمِ يَنْفَعُهَا بِمَتَافِرِ فَلْيَنْزِلْ لِيْلَيْكَ التَّوَعُّدِ

انما يحصل عند اجتماع الاجزاء ولا يتوحد عليها بل تعدى عند الجزية واصنافاً
 ذلك على احتياج الحركة القسرية الى معاودة فذلك ايضا على احتياج
 الطبيعة الى رعايا ما ذكره من غير فرق وبين من ان يكون في الاجسام
 الطبيعية مبدأ ان لميلين متخالفين يوفق كل واحد منهما الآخر **ثالثاً** فان
 ظهر معاودة الغوام كافة هناك فلنكن ايضا كافة في القسرية فذلك
 ولكن من ذلك بعينه ان يكون في تلك ايضا معاودة لانه مستمر في الجميع
 والزم منه محالات **والجواب** عن الاول ان من القوى الجسمانية ما يحصل
 في موادها وتنقسم باقتسامها فيساوي الجزء والكل فيها وهي كالقوى والطباع
 ومنها ما يحصل في جملتها ولا تنقسم باقتسام الجمل كقوة الحيوانية فان الجزء
 من الحيوان لا يكون حيوانا وما نحن فيه من الصفات الاول والاخر من المتوحد
 عن الثاني بسبب التفرقة وادراكه بسبب ما في خارجي وهذا شرط في
 الفرض المذكور عدم التوحد الخارجية **وعن الثاني** انما حكمنا بالاحتياج الى الحركة
 الطبيعية ايضا الى معاودة ولم يزل من الجهة المذكورة ان يكون المعارف داخل
 الجسم البتة بل هو محال في الطبيعة كما هو هناك من خارجها فاذن معاودة
 الغوام كافة هناك وانما في القسرية فلا لان الجهة بعينها فائمة مع وثنائنا
 في الغوام وانما الفلكيات فلا يلزمها ذلك لما بيننا من الفرق **بذكر**
 ان تذكر ههنا انه ليس زمان لا ينقسم حتى يجوز ان يقع فيه حركة ما لا ميل له
 ولا تكون له نسبة الى زمان يحركه ذي ميل لو كان زمان لا ينقسم لما كان له
 الى الزمان المنتقسم نسبة كالاتية للقطعة الى الجزء وحيد ان كانت حركة

غير الميل واقعة فيه وحركة ذي الميل في الزمان المنتقسم لما انت هذه الحركة
 مبنية على التناوب **وهو** **والجواب** **ثانياً** ان تلك فتوى ان الجسم ليس يلزم
 ان يكون له موضع او وضع ولا شكل من انه بل يجوز ان يكون جسم من الاجسام افق
 له في ابتداء وجوده من مجرد افق له من اسباب خارجة لا يفرق من بقاؤها
 اياه وضع او شكل مبادا وفيه كما يعرف من لكل مددة ان يميز مكانها مختصا بطباعها
 دون مكان الاخرى بسبب غير ذلك وان كان يعوز من ذاتها فلا شك مع اختلاف
 احوالها من مكان طبيعي جرتي يختص بها لا استحقاقا مطلقا فذلك فيما نحن فيه
 المكان مطلقا وان لم يكن طبيعيا لا يتفك عنه وان لم يكن استحقاقا مطلقا
 وكذلك الكلام في الشكل كذلك يجب ان يعلم ان كل شيء هذا يمكن ومنه
 متباعين الواجبات القوية لما هيته او وجوده فاقول كل جسم كذلك
 وانظر قل بلزوم وضع وشكل وانما الحديث فانه لن يختص ذات الجسم عند الخلق
 لمكان دون مكان الا لاستحقاق بوجه ما من طبيعته اولداع مختص له او اتفاق
 فان كان لاستحقاق ذلك ذلك وان كان لداع غريب غير الاستحقاق هو احد
 الواجبات القوية وقد قسمنا ما من الجسم وان كان اتفاقا فالاتفاق لا حق
 غريب وسيعلم ان الاتفاق يستند الى اسباب خارجية **فذكر** **ثالثاً** ان الجسم
 يقتضي بالطبع من مبادا وشكلا معيناً وهذا الوجه شكك في ذلك قائماً
 الى هذا الوجه لانه لما ذكر استحقاق الجسم للموضع والشكل اذ ان يذكر الامور
 الطبيعية بما ذكر الميل بعينه فاما ما في ذلك فاعاد الى ذكر الاشكال الى
 حركة الاول **والجواب** **ثانياً** في الكتاب ان يقال ليس يجب ان يكون

اذات كل جسم في المفضية لان يكون له موضع او موضع وشكل والموضع ههنا ليس
بمعنى القول بل بالمعنى المذكور وانما كان موضع او موضع ليكون الجسم كلياً ولم يرد
مع الشكل لفظة اولاً لانه لا يمتد الاجسام كلها قال وذلك لان من اجزاء الجسم
يحدث الاجسام كل جسم في ابتدا وجوده بمكان او موضع وشكل على سبيل المثال
او لاجل اسباب خارجة اتفاقاً لا يتعرب الجسم عنها كزيادة الحديث او مصلحة ذلك
الجسم او ترتيب ونظام الاجسام كلها ثم يار ذلك المكان او الشكل بعد الحصول
او في الجسم للوجوب الا انما يوجد بعد وجوده كما في المنطق ثم لم يستقل
بعد الحديث ما انتقل منها الا بسبب ما قبل مما كان عليه الى موضع او شكل خصة
التأثير به وذلك كما في من لكل مددة من الارض ان يغير مكانها الجوزي مختاراً
دون مكان مددة اخرى بسبب غير انها وهو ما يجب انفعها لها عن الارض من حصوله
في موضعها على ما هو عليه وان كان ذلك يعجزها عنها لانها لو لم تكن قابلاً للتغير
في ذاتها لما امكن لذلك السبب ان يغيرها من الارض ثم ان تلك المددة مع اختلاف
اجزائها لا تتك عن مكان طبيعي جزئي يختص بها لا يجب استحقاق تنصيصه
طبيعتها فلم لا يجوز ان يكون المكان فيما عن فيه كذلك اي يكون المكان المطلق
وان لم يكن لكل جسم طبيعياً فهو غير متغير عنه لا يجب الاستحقاق المذكور
مطلقاً بل بسبب الامور المذكورة وكذلك الشكل هذا يفرق الوهم والتبعية
على الجواب بان كل شيء قد يكون في نفسه متغيراً عن كل ما يلحقه من خارج عن ما
هو وجوده فافرض كل جسم كذلك وانظر فيه بحثاً يحتاج الى وضع معين وشكل
معين ولينك ان يحكم بانه لانه متغيراً ما وانما كان كل جسم ولربما الجسم مطلقاً

فيكون الجسم كلياً متغيراً للشكك ولما قال كل جسم لم يترك الموضع واقف
على الموضع لان الموضع يختلف باختلاف الاجسام وليس مما يلزم طبيعته ثباته
واما الحديث فقد خصه بالذكر لا يمكن ان يقع الشكك به اكر فانه لن يختص
الجسم بمكان دون مكان الا ان خرج يرجع اما الى الجسم كاستحقاق وجوده ما يعين
الامكان والاشكال دون غيرهما من طبيعته واما الى الحديث كدفع مختص واما
الى غيرهما كاتفاق والاول هو المطلق والثاني والثالث من الواجب الغريب
التي اشتد لنا قطع النظر عنها وشارع ذلك الى ان الاتفاق ليس على ما يظن
انه لا يستد الى سبب بل هو الذي يستد الى سبب غريب يستل وجوده ولا يقدر
له فتنسب الى الاتفاق وسيعلم ان كل ممكن فله سبب **اشارة للجسم اذا**
وجد على حال غير واجبة من طباعه فخصوله عليها من الامور المتكاثرة والعلل
جارية وقيل التبدل فيها من طباعها الا لما في واذا كانت هذه احوال في
الموضع والموضع امكن الانتقال عنها بحسب اعتبار الطبع مكان فيه سبب
احوال الجسم لا يخلو اما ان يجب بحسب طبيعته او لا يجب بل يمكن والواجب
بحسب طبيعته لا يمكن ان تبدل وتقول وغير الواجبة اما يحصل للجسم بحسب
علل فاطية تنصيصها وتلك الاحوال فابلل للتبدل والحوال بالانتقال الى طباع
الجسم وليست بباطلة لها بالنظر الى عللها مادامت مائة عن التبدل والحوال
فاذا كانت احوال في الموضع والموضع هذه امكن انتقال الجسم عنها باعتبار طبيعته
فامكن ان يبره فافرض ذلك الموضع والموضع مكان في ذلك الجسم بتدليل
بالطبع للجهة المذكورة واعلم ان حصول كليات الاجسام في مواضعها الطبيعية

لعل فتبينها الأصول واجب فانما لما عنها غير ممكن واما جزيئات العناصر فلهما
 في اماكنها الجزئية فواجب ولذلك كان اشتغالها ممكنًا بل واقعا والوضع
 بمعنى المتولد للعنك غير واجب فولا له عنه ممكن وهذا اصل مستند في شبهة
 عليه ما ينشأ **اشارة** للجسم المجدد للجهاز ليس بعض اجزائه التي تفر من اول
 بما هو عليه من الوضع والجاذب من بعض فلا يكون شيء من ذلك واجبا لشيء منها في
 لعل والتولد عنها جارية فالميل في طباعها واجب وذلك بحسب ما يجوز فيها
 من البدل في الوضع دون الوضع وذلك على الاستدارة فيه ميل مستدير
 يربط اثبات بدائل مستدير لجهاز فبال ليس بعض اجزائه التي
 تفر من لانه قد عرفت فيما معنى بما يدل على امتناع أن يكون لجهاز الجاهات اجزاء
 بالفعل وقاك اولي بما هو عليه من الوضع والجاذب ليعلم ان الوضع الذي هو
 ممكن له هو الهيئة التي تفر من بحسب نسب اجزائه الى ما هو داخل فيه وهو محال
 له والجهة ان هذا الوضع انما يفر من من تأثير غير قادر ان ليس بواجب بحسب
 طباعه في لعل لما معنى والتولد عنه جارية فالميل في طباعها واجب وهو
 المستدير لا المستقيم **واعلم** ان وجود بدائل مستدير في جزء بسيط
 يدل على امتناع صدور ما يوفق عن ذلك بحسب الطبع عنه ولا يمكن ان يفر
 عن الحركة المستديرة من خارج الا بدو ميل مستقيم او مركب ينتج وجوده عند
 الجدة ووجود بدائل الميل وعدم العاين يدل على وجود ذلك الميل بالفعل
 المستلزم لوجود الحركة الا ان الشيخ لم يفر عن ذلك في هذا الوضع ويظهر
 اليه في منيع التي به والفاضل **التابع** اورد ههنا جهة من شبهة هي

ان محدد للجهاز بسيط لان المركب يصح عليه الانحلال وتبين هذه القضية
 الى قولنا وما لا يصح عليه الانحلال فليس بمركب ومحدد للجهاز لا يصح عليه
 الانحلال ثم اضاف الى هذه القضية قوله وكل بسيط يصح عليه الحركة المستديرة
 لنشأه اجزائه في الماهية ثم قال وكل ما يصح عليه الحركة المستديرة فيه
 مثل **معرض** على ذلك بان الامكان اما ان يكون بحسب ذات
 الشيء ضابطا وما ان يكون بحسب حصول الاستعداد التام والاول لا يوجد
 وجود الميل المستدير لان امكان اجزاء الفطن لا يقتضي حصول شئ الاخر
 فيه والثاني غير معلوم لان العلم به يوقف على العلم بان فيه بدائل مستدير
واعرض ايضا بان العنصر بسيطه فاذن يجب ان يحرك على الاستدارة
واعرض ايضا بان الاجزاء التي يدور افلاك عليها كثيرا لاجزاء التي
 لا يدور عليها مما لا يتأخر فلولا من نشأه اجزائه بحسب الحركة عليه لانه
 بحسب حركته بحركات مختلفة غير متناهية وان تكون لها ميول لا تتأخر بحسبها
 واورد اعتراضات اخر بعضها في حكم المكرر وبعضها يحل بما يحقق من الأصول
 المذكورة **واقول** في الجواب عن الاول ان الامكان بحسب ذات الشيء يكفي
 في هذا المطلوب لان مع ذلك الامكان وقطع النظر عن المواضع الجزئية يمكن
 فورا التحريك القسري المقضي لوجود الميل بالطبع **وعن** الثاني ان العناصر
 ليس فيها بدائل مستدير لما في ذاتي غير عيب وهو وجود الميل المستقيم
 بها ولما كانت الحركة المستقيمة من محدد للجهاز متناهية لم يكن هناك مانع
 ذاتي من الحركة المستديرة وانما انحصر المواضع في هذين لان الحركات البسيطة

مُتَّحِدَةٍ فِي ثَلَاثَةِ حُرُكَاتٍ مِنَ الْمُرَكَّزِ وَحُرُكَةِ الْإِلَهِ وَحُرُكَةِ عَلَيْهِ فَالْمُرُكَّزُ الْبَسِيطَةُ ثَلَاثَةُ أَثَانِ
مُسْتَعَيَّانٍ وَوَاحِدٌ مُتَّحِدٌ فِي عَيْنِ الثَّالِثِ أَنْ اخْتِصَارًا مِنْ أَحَدِ الْأَوَّامِاعِ الْفَلَكَ
بِأَنْ يَسْتَدِيرَ عَلَيْهِ الْفَلَكَ مِنْ شَأْنٍ مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ يَجِبُ مَحْتَضِرٍ مَا يَدُلُّ عَلَى حُرُكَةِ
إِذَا الْمَحْرُوكُ بَسِيطٌ هَذَا حَكْمٌ بِوُجْهِ الْعَقْلِ وَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ وَجْهَ الْخَصِّصِ بِالْفَتِيلِ
وَلَمَّا وَجَدَ شَيْءًا عَلَى وَجْهِ مَا يَحْكُمُ بِوُجُودِ ذَلِكَ الْخَصِّصِ بِالْإِجْمَالِ وَحَكْمٌ أَنَّ ذَلِكَ
الْخَصِّصَ مَعْنَاهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا يَتَعَارَفُ الْأَسْتِدَارَةَ عَلَى شَأْنِ الْأَوَّامِاعِ لَا يَسْتَعِجُ
يُرَكِّبُ مَخْلُفَتَيْنِ فِي جَنِّهِمْ وَاحِدٌ مُتَّحِدٌ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْبَدَلُ الْمَمَكُنُ
لَيْسَ يَكُونُ يَجِبُ بِحَالِ الْأَجْزَاءِ بَعْضُهَا عِنْدَ بَعْضٍ بَلْ يَجِبُ نِسْبَةُ إِمَّا إِلَى شَيْءٍ
مِنْ خَارِجٍ وَإِمَّا إِلَى شَيْءٍ مِنْ دَاخِلٍ وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْجِسْمُ أَوْ لَا لَيْسَ بِمَا يَحْدُدُ بَحْثُهُ
وَمَوْضِعُهُ يُحْدِثُ مِنْ خَارِجٍ مُجْتَظَرٍ فِيهِ أَنْ يَكُونَ يَجِبُ جِسْمٌ مِنْ دَاخِلٍ مَعْنَاهُ مَا ذَكَرْنَا
مَرَانًا وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْمَوْضِعَ الْمَبْدُوكَ بِأَيِّ مَعْنَى هُوَ مُتَّحِدٌ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ بَدَلَ النِّسْبَةِ
عِنْدَ الْمَحْرُوكِ قَدْ يَكُونُ لِلشَّاكِنِ وَالْمَحْرُوكِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ سَاكِنٍ بَدَلُ نِسْبَةٍ
يَحْدُدُ لِلْهَاتِ يَكُونُ عِنْدَ الْمَحْرُوكِ كَفَلَكَ مِنْ الْأَفْلَاقِ الْمَحْرُوكِ عِنْدَهُ عَلَى مُتَّحِدٍ كَوْنُ
يَحْدُدُ لِلْهَاتِ سَاكِنًا عَلَى الْأَفْلَاقِ وَكَذَلِكَ عَلَى مُتَّحِدٍ كَوْنُهُ مُتَّحِدًا وَلَكِنْ لَا عَلَى الْأَفْلَاقِ
بَلْ يَسْطَرُ أَنْ يَخَالَفَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحُرُوكِ أَوِ الْفُطُوبِ أَوِ الْمُرَكَّزِ إِمَّا إِذَا قَوَّضًا فِي الْجَمِيعِ
فَلَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَ الشَّاكِنِ كَالْأَفْلَاقِ عَلَى مُتَّحِدٍ كَوْنُ يَحْدُدُ لِلْهَاتِ مُتَّحِدًا عَلَى الْأَفْلَاقِ
وَلَا يَكُونُ عَلَى مُتَّحِدٍ كَوْنُهُ سَاكِنًا إِلَّا بِنَاءِ مَا بَنَتْ إِمَّا كَانَ يَحْدُدُ يَحْدُدُ لِلْهَاتِ فَادْرَ
بَدَلُ نِسْبَةٍ لَا يَجِبُ عِنْدَ مُتَّحِدٍ عَلَى الْأَفْلَاقِ بَلْ يَجِبُ تَرْطُفًا وَفِي عَيْنِ عَدَاكَ
عَلَى الْأَفْلَاقِ إِنْ شَاءَ لَلْجِسْمِ الْقَابِلُ لِلْكَوْنِ وَالْفَسَادِ يَكُونُ لَهُ قَبْلُ أَنْ يَفْضَدَ

إِلَى جِسْمٍ آخَرَ يَكُونُ عَنْهُ مَكَانٌ وَيَعْدُ مَكَانٌ لَا يَخْطُافُ كُلَّ جِسْمٍ مَكَانًا يَجِبُ
وَيَكُونُ أَحَدُ الْمَكَانَيْنِ خَارِجًا عَنْ الْآخَرِ فَإِنْ كَانَ يَحْصُلُ الْقُوَّةُ الثَّانِيَةُ لَهُ فِي
مَكَانٍ غَرِيبٍ لَهُ يَجِبُهَا أَفْعَى مَيْلًا مُسْتَعَيَّانًا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي يَجِبُهَا وَإِنْ كَانَ
فِي الْمَكَانِ الَّذِي لَهُ يَجِبُهَا هَذَا كَانَ زَائِحًا قَبْلَ لَيْسَ فِيهِ الْقُوَّةُ مَا هَذَا
الْمَكَانُ مَكَانُهُ وَجِئَهُ فَيُحْمَرُ مُتَّحِدٌ هَذَا الْمَكَانُ بِالطَّبْعِ قَابِلٌ لِلنَّظَرِ عَنْ مَكَانِهِ
هُوَ مَا فِيهِ مَيْلٌ مُسْتَعَيَّانٌ فَكُلُّ كَائِنٍ وَفَائِدَةٍ فِيهِ مَيْلٌ مُسْتَعَيَّانٌ بِهَذَا يَبْدُو
أَنَّ كُلَّ مَا يَحْرُكُ عَلَيْهِ الْكَوْنُ وَالْفَسَادُ فِيهِ مَيْلًا مُسْتَعَيَّانًا الْكَوْنُ وَالْفَسَادُ
هَذَا يَحْدُثُ قُوَّةً وَزَوَالًا آخَرَ عِنْدَ بَدَلِ الْقُوَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ بِالنَّوْعِ عَلَى الْحَقِيقَةِ
الْوَحِيدَةِ وَيَسْجِي بِأَنَّ إِبْنَانَهُمَا فِي جُزْئَاتٍ الْغَنَائِمِ وَفَهْرٍ الْمَطْلُوبِ أَنَّ
لِلْجِسْمِ الْقَابِلِ لِلْكَوْنِ وَالْفَسَادِ يَكُونُ قَبْلَ الْفَسَادِ نَوْعًا آخَرَ وَبَعْدَ الْكَوْنِ نَوْعًا
آخَرَ وَكُلُّ نَوْعٍ بَسِيطٌ يَقْتَضِي مَكَانًا خَارِجًا يَجِبُ طَبِيعَتُهُ الْقُوَّةَ عَلَى مَا مَسَّ
وَيَسْجِي أَنْ يَقْتَضِي سَيْطَانًا مُخْتَلِفًا بِالنَّوْعِ مَكَانًا وَاحِدًا وَعَلَى هَذَا الْمَثَلِ
بِنَاءُ هَذَا الْمَطْلُوبِ وَهِيَ فِي الْأَجْنَاسِ الْمُفَضِّلَةِ لِلْيُولِ الْمُخْتَلِفَةِ ظَاهِرَةٌ فَإِنَّ لِلْمَلِكِ
الْبَسِيطِ يَكُونُ إِمَّا يَحْتَاجُ الْمَكَانَ الطَّبِيعِيَّ أَوْ يَحْتَاجُ الْمَوْضِعَ الْمَطْلُوبَ مَعَ مُلَانَةِ الْمَكَانِ
الطَّبِيعِيِّ وَإِمَّا عَلَى الْوَجْهِ الْكُلِّيِّ فَيَبْدُو هَذَا الْمَثَلُ بِأَنَّ يَأْتِي الطَّبِيعِيَّ الْمُخْتَلِفَ
لَا يَقْتَضِي مِنْ حَيْثُ هِيَ مُخَالَفَةٌ شَيْئًا وَاحِدًا وَالشَّيْخُ عَرَضَ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ لَا يَخْطُافُ
كُلَّ جِسْمٍ مَكَانًا خَارِجًا يَجِبُهَا وَيَكُونُ أَحَدُ الْمَكَانَيْنِ خَارِجًا عَنْ الْآخَرِ وَيُؤَدُّ إِلَى غَرِيبِ
الْمَطْلُوبِ فَتَقُولُ نَحْنُ لَا نَرَى هَذَا الْكَائِنَ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ يَجِبُهَا الْقُوَّةُ
الثَّانِيَةُ الَّتِي هِيَ الْكَائِنَةُ فِي مَكَانٍ غَرِيبٍ أَوْ لَا تَكُونُ بَلْ تَكُونُ فِي مَكَانِهَا الطَّبِيعِيِّ

وعلى التقدير الأول يلزم أن يقتضي طبيعة الكاين ميلا مستقيما الى مكانه الطبيعي
وعلى التقدير الثاني يلزم أنه قد كان في هذا المكان قبل أن يخلو من الهواء بحسب
الأولى الفاسدة غير أن اجتمعا للجسم الذي مكانه هذا المكان وأنه قد جرد عليه
وأخرجه من مكانه بالفتن حينئذ حتى حصل هو في مكانه هذا فإذا كان للجسم المنكسر
في هذا المكان بالظن قابل بحسب التعليل من مكانه ويلزم من ذلك أن يكون
فيه ميل مستقيم ولا يكتف بحسب جهته عنه وإنما قال فجوز يمكن هذا المكان
قابل للتعليل ولم يقل هذا الممكن لأن هذا الممكن من حيث الشخص لم يتقبل بل انقل
قبل تكوينه ما هو من جوهره ونوعه فكذا بان أن كل كاين وقائده فيه مبدأ ميل
مستقيم وهو **مستقيم** فإن تشكلت وفك تكون ذلك المتكون ليس
للجسم الذي انتقل الى موقعه بالكون فقد أوجبت نوعيته أن يقع خارج مكانه فأن
الليق ليس هو المكان بل **المكان والوهم** وأن قال استرا وجه الاستبعاد
على كل كاين وقائده وذلك ليس بواجب لأن التكون يمكن أن يقع على وجه لا يحتاج
فيه الى الاستبعاد وهو كون الجسم الكاين قبل تكوينه ملائقا للنوع الذي صار منه فبد
تكونه كاجزء من الماء المائس لسطح الهواء فإنه اذا صار هوا متصلا بالهواء فلا يحتاج
الى أن يتقبل والتبعية على الحق بأن يقال الملائق هو الذي يكون في مكان كذا
مكان الملتصق وبما وراء الحق غير هو لم يكن حينئذ في ذلك المكان فإذا انقل
إليه واجب ويحقق ذلك بأن يقال مكان اللاصق اما طبيعي للكاين او غير طبيعي
والفتنة مبردة والبيان المذكور عينه عليها **اشارة للجسم الذي في**
طباعه ميل مستقيم يستحيل أن يكون في طباعه ميل مستقيم لأن الطبيعة

الواحدة لا تقتضي وجهها الى شي وصرفا عنه وقد بان أيضا أن الحركة للجهات لا
مبدأ مفرقة فيه لموسعه الطبيعي فلا ميل مستقيم فيه هو ما وجد عن صافيه
بالابداع وليس مما يكون عن جسم مستد إليه أو يقصد الى جسم يكون عنه بل ان
له كون وقادقن عدم وإليه ولهذا فإنه لا يحرق ولا يني ولا يذبل ولا يستحيل
استحالة قوته في الجسم كسفن الماء المؤدي الى ضار **هذه** الاشارة مستلزمة
على مسلمين إحدىها كلية والثانية جزئية فالأولى أن الجسم البسيط يمتنع
أن يجمع في طباعه ميلان مستقيم ومستدير وربما نه ماسنى وهو أن الطبيعة
الواحدة لا تقتضي أمرين مختلفين ويعبر عنه بعبارة اخى بهذا الموضع وهو قوله
ان الطبيعة الواحدة لا تقتضي وجهها الى شي اى بالحركة المستقيمة وصرفا عنه
اى بالمستدير وعليه سؤالي مشهور وهو أن الجسم الذي في طباعه ميل مستقيم
قد يقتضى الحركة عند لا يحوله في مكانه وقد يقتضى التكون عند حوله فيه
فلم لا يجوز أن يقتضى جسم ميلا مستقيما عند إحدى جانبيه وميلا مستديرا عند
الآخرى الاخرى وذلك لأن الطبيعة الواحدة اما لا تقتضى أمرين بافرادها
اما بحسب اعتبارين فذا يقتضى **والجواب** عنه أن اقتضاء الحركة والتكون
بالطبيعة شئ واحد يقتضيه الطبيعة الواحدة وذلك الشئ هو استبعاد المكان
الطبيعي قط فان كان غير جازيل فذلك الاستبعاد يستلزم حركة تحصيله ولا
كان جازلا فهو عينه مستلزم سكونا ومعناه أنه لا يستلزم حركة فواذن ليس
بشيء آخر غير ما اقتضه أولا واما اقتضاء الحركة المستديرة فهو أمر مغاير لا يستلزم
المكان الطبيعي اذ قد يوجد احدى ما استفكا عن صاحبه وقد يوجد معه وأيضا

في الامكنة مكان طبيعي جليلة المنهج على الاستقامة ولكن في الامكنة وضع
 طبيعي جليلة المنهج على الاستقامة ولذلك استندت احدى الحركات الى الطبيعة
 بخلاف الاخرى فاذن ليس مبدأ متساوي واحد **وقا** المسئلة الجزئية في ان يجد
 الجهات لا ميل مستقيم فيه وذلك لوجهين احدهما ان فيه ميلا مستقيما
 ان يكون فيه معه ميل مستقيم والثاني انه لا مبدأ مغاير فيه لموضع ونقطة
 اصنافي قوله وقد بان ايضا بذلك على ان الاستدلال بهذا الطريق استدلال ثاب
 وقد فرغ على هذه المسئلة عن مسائل **الاولى** ان ايجاد محدد الجهات من وجه
 انما يكون على سبيل الابداع اي لا يعنى على سبيل التكون عن شئ **والثانية**
 انه لا يستدلى على شئ اخر يكون عنه وذلك لامتناع الكون والفساد عليه ثم قال
 بل ان كان له كون وفساد من عدم واليه والفايد فيه ان الكون والفساد قد
 يطلقان باسئد ان لا يتم على الحديث والفساد ايضا على الوجود بعد العدم والعدم
 بعد الوجود من غير ان يكون هناك هو في قبل الوجود وبعد فين الشيخ انه
 لا يمنع في هذا الموضوع اطراف الكون والفساد بهذا المعنى على محدد الجهات
 بل يمنع عن اطرافها بالمعنى الاول **الثالث** انه لا يجوز الخلق والاوليائهم
 عليه وذلك لانها يستدعيان حركة الاجزاء على الاستقامة وانشاء الى ذلك
 قوله ولهذا لا يخرق وانشاء بنقطة هذا الى قوله لا ميل مستقيم فيه لا الى قوله
 لا يكون ولا يستد فان امتناع الخلق لا يتعلق بامتناع الكون والفساد من حيث
 الاستطلاح **الرابع** انه لا يجوز عليه الحركة الكلية لانها لا توجد الا بعد
 من كذا الاجزاء على الاستقامة وانشاء الى ذلك بقوله ولا يعنى فان التما هو الاندما

الطبيعي للجسم بسبب دخول اجزاء شبيهة به بالقوة فيه والذبول من ذلك
 الخلط والكتايف فانها مستضيان خروج الجسم عن مكانه او تحريكه عن بعضه
الخامسة انه لا يجوز الحركة الكلية كيفية عليه وانشاء الى قوله ولا يستعمل
 ثم قد بقوله ايضا لثبوت في الجوهر كسحق الماء المؤدي الى فساد وكون الماء
 منه لا لان ساير الاشخالات باجزائه بل لان امتناع ساير الاشخالات
 لا يتبين بامتناع الحركة المستقيمة في ظاهر النظر فافهم على ذلك واعرف من عتانا
 يحتاج منه الى بيان انبط لانه داخل في كلامه بالعرض والزم من اراد من
 المسائل التي على ان محدد الجهات لا يجوز عليه من اصناف الحركات الا الحركة
 الوضعية وبين من ذلك ايضا ان الحركة الانبئية المستقيمة اقدم من الحركة
 في الجوهر الذي هو الكون والفساد بحسب القصور النوعية والخلق والاوليائهم
 بحسب القصور الجنسية عند القائلين بها وادم من الحركة في الكون والحركة في الكون
 لان امتناع وجود المستقيمة مستلزم لامتناع وجود كل واحد من تلك وقد
 بين من قبل ان الوضعية المستقيمة اقدم من المستقيمة فاذن صح ان اقدم
 الحركات كلها هي الوضعية المستقيمة واعلم ان جميع الاحكام المذكورة تابعة
 لما يوجد فيه الحركة المستقيمة من السماوات وان لم يتغير عن الشيخ لذلك فقيه
 الاجسام التي قلنا نجد فيها قوى مهيبة نحو الفعل مثل الحرارة والبرودة واللبخ
 والتخدير ومثل طيور ودوايح كثير **لما تكلم** على الاجسام المطلقة والاول
 الملكية اراد ان يكلم اصنافا على الغرض برفدا بامتناع احوال الكيفية لان
 التي تفعل وتفعّل من الاجسام بها ولا يوجد خالية من اجابها وهي اويل

الْمُلْتَمَاتِ وَنَسَمَ الْفَضِيلَ بِالنَّبِيَّةِ لِأَنَّهُ إِسْمٌ بَيِّنٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْتَفْرَادِ وَإِعْبَارُ
 إِتْرَافِ الْمَذْكُورِ بِالْحُجَّتِ وَالْجَزْءِ مِنْهُ الْأَجْسَامُ الَّتِي قِيلَ أَنَّهَا لَمْ تُعْمَرْ بِأَيِّ الْفَعْلِ بَابُ وَقَوْلُهُ
 بَعْدُ فِيهَا أَيْ تَذَكُّرُكَ بِالْإِعْبَارِ وَالْمُسْتَفْرَادِ وَقَوْلُهُ قَوْلِي مُهَيِّئَةً يَحْوِي الْفِعْلَ فَالْقَوْلِي
 قَدْ مَرَّ أَتَاهَا مَبَادِي التَّغْيِيرَاتِ وَفِي حَيْثُ مَا هِيَ مَا تَكُونُ مَوْزُونًا وَقَدْ تَكُونُ كَيْفِيَّاتٌ
 وَالْمُرَادُ هَهُنَا الْكَيْفِيَّاتُ وَفِيهَا يَحْوِي الْفِعْلَ فِي أَنْ يَحْتَمِلَ مَوْضُوعًا مَا هِيَ مُعْتَدِلَةٌ
 فَإِنَّ الْفَاعِلَ بِهَا مَوْضُوعًا مَا فَالْقَوْلُ الْمُهَيِّئَةُ يَحْوِي الْفِعْلَ كَيْفِيَّةً يَصِيرُ بِهَا مَوْضُوعًا
 مُعْتَدِلًا لِلثَّانِي فِي شَيْءٍ آخَرَ فِي مَبْدَأٍ لِلتَّغْيِيرِ وَالْقَوْلُ الْمُهَيِّئَةُ يَحْوِي الْأَفْعَالَ كَيْفِيَّةً
 يَصِيرُ بِهَا مَوْضُوعًا مُعْتَدِلًا لِلثَّانِي عَنْ شَيْءٍ آخَرَ فِي مَبْدَأٍ لِلتَّغْيِيرِ وَالْحَرَارَةُ وَالْبُرُودَةُ كَيْفِيَّاتٌ
 مَلُوسَتَانِ **وَقَالَ** الْقَدَمَاءُ فِي مَقَرِّهِمَا أَنَّ الْحَرَارَةَ كَيْفِيَّةٌ مِنْ شَأْنِهَا إِحْدَاثُ
 الْحَرِّ وَالْخَلْطُ وَجَمْعُ الْمُخَالَفَاتِ وَفَرْقُهَا فِي الْخِلَافَاتِ أَيْ مِنَ الْمَرَكَاتِ دُونَ الْبَسَاطَةِ
 وَالْبُرُودَةُ كَيْفِيَّةٌ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَقْعَلَ مَعَالِمَاتٍ مِنْ الْأَفْعَالِ وَذَمُّ الشَّيْءِ فِي
 الشَّمَاءِ وَخَيْرٌ مِنَ الْكِبَرِ أَنَّ الْخُصُوصَاتِ لَا يَحْزَنُ أَنْ تَمُوتَ بِأَفْوَاقٍ التَّابِعَةِ لِأَنَّ
 قَرَبَهَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تَشْتَبِلَ إِلَّا عَلَى إِصْفَاتٍ وَإِعْبَارَاتٍ لِأَنَّهُ لَهَا لَا يَدُلُّ شَيْءٌ فِيهَا
 عَلَى مَا هِيَ بِهَا بِأَحْجَفَةٍ فَهِيَ لَا تَقْدِرُ فِي قَرَبِهَا مَا يَصِيدُ الْإِحْسَانُ بِهَا وَذَلِكَ هُوَ الْوَجْهُ
وَأَمَّا اللَّذَعُ فَدَعْوَةُ الشَّيْءِ فِي الْقَارُونِ أَنَّهُ كَيْفِيَّةٌ قَادَةٌ جِدًّا لِطَبِيعَةِ خِدْثِ
 فِي الْأَفْعَالِ مَرَّةً كَثِيرًا كَالْعَدَدِ مُتَغَايِبِ الْوَجْهِ مَغْيِرًا الْمَقْدَارَ فَلَا يَحْتَسِبُ كُلُّ مَا جِدَّ
 بِأَقْرَارِهِ وَيَحْتَسِبُ بِالْجَمْلَةِ كَالْوَجْهِ الْوَاحِدِ **وَأَمَّا** التَّخْدِيرُ مِمَّا لَمْ يَكُنْ يَحْتَمِلُ الْعَصْرُ بِحُجَّتِ
 يَصِيرُ حَوْصُ الرُّوحِ الْحَامِلِ قَوْلَ لَيْسَ وَأَيُّهَا كَذَلِكَ إِلَيْهِ بَارِدٌ فِي مَرَاجِعِهِ غَلِيظًا فِي حَوْصِهِ
 فَلَا تَسْتَعْمِلُهَا الْقَوْلِي الْقَسَائِيَّةُ وَتَحْتَمِلُ مَرَاجِعَ الْفِعْلِ كَذَلِكَ فَلَا يَقْبَلُ تَأْيِيدُ الْقَوْلِي

الْقَسَائِيَّةُ ظَاهِرٌ أَنَّ مِنْ الْكَيْفِيَّاتِ فِعْلِيَّةٌ وَأَنَّ اللَّذَعُ يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ بِغَيْرِ
 الْحَرَارَةِ الْمُفْعِلِيَّةِ لِلتَّقْوِزِ وَاللَّطْفِ وَأَنَّ التَّخْدِيرَ يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ بِغَيْرِ الْبُرُودَةِ
 الْمُفْعِلِيَّةِ لِحُجُودِ الرُّوحِ حَسًّا فَابْتِغَاءُ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ وَإِنَّمَا خَصَرَهُمَا بِالذِّكْرِ لِأَنَّمَا
 أَيْلَعُ الْكَيْفِيَّاتِ الْمُنْبَغِيَّةُ إِلَى الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ فِي بَاهِمَا لِيُفَاسَّ شَأْنُهُمَا بِشَبْهَةٍ مَا عَلِمَا
وَأَمَّا الطَّيُّومُ فَدَعْوَةٌ قِيلَ أَنَّهَا تَبِيعَةٌ مِنَ الْخِلَافِ وَالذُّمُّ وَالْحُسْنُ وَالْمُلُوحِزَةُ
 وَالْحَرَامَةُ وَالْمَرَاةُ وَالْبُغْوِيَّةُ وَالْبُغْضُ وَالْعَاقَةُ وَأَنَّمَا إِحْدَاثُ مِنْ تَأْيِيدِ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ
 وَالْمَوْضُوعُ بِشَبْهَةِ الْكَيْفِ وَاللَّطِيفِ وَالْمَوْضُوعُ بِشَبْهَةِ الْكَيْفِ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ
 الْمُنْكَرَةُ يَنْهَضُ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي لُبِّ الْبَلْبِ **وَأَمَّا** الرُّوَّاحُ فَكثيرٌ يَحْتَسِبُ لَا يَحْتَسِبُ
 يَصِيرُهَا وَلِذَلِكَ لَمْ يَفْرَقْ لَكُمَا جَمْعًا فَعَلِمْنَا أَنَّ الْأَفْعَالَ شَتَّى الذُّوقِ أَلْتَمَ
 عَنْهُمَا وَأَنَّ الْمَثَلِ فِي طَبَائِعِ الْمُتَغَايِبِ يَحْتَمِلُ اسْتِنَادَ الْجَمْعِ إِلَى الْكَيْفِيَّاتِ الْأَوَّلَةِ
 وَأَنَّمَا قَاتِ الشَّيْءِ وَمِثْلُ طَبِيعَةِ دَوَائِجِ كَثِيرَةٍ وَلَمْ يَحْتَمِلْ وَمِثْلُ الطَّيُّومِ وَالرُّوَّاحِ لَا
 الشَّعَاةُ مِنَ الطَّيُّومِ لَا يَحْتَسِبُ بِنَائِيهَا فِي الذُّوقِ وَقَدْ أُرْوِجَ بِالْكَثَرَةِ لِأَنَّهَُا غَيْرُ خَفَرٍ
قَوْلُهُ وَقَوْلِي مُهَيِّئَةً يَحْوِي الْأَفْعَالَ الشَّرْحُ أَوْ الْبَطْنُ مِثْلُ الرُّطُوبَةِ وَالْيُوسَةِ وَاللَّيْلِ
وَالْعِلَاقَةِ وَالذُّجْبَةِ وَالسَّلَاسَةِ وَالْمَشَاشَةِ قَسَمٌ الْأَفْعَالَ إِلَى الشَّرْحِ وَالْبَطْنِ
 لِأَنَّهُ يَشْتَكِكُ فِي الْعِلَاقَةِ وَأَنَّمَا هِيَ اسْتِنَادُهَا إِلَى الْأَفْعَالِ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ
 بِمَا لَا يَفْعَلُ مَوْضُوعًا بَلْ هِيَ مِمَّا يَفْعَلُ بَطْنًا وَالرُّطُوبَةُ قَدْ فَسَّهَا الشَّيْءُ بِأَنَّهَا كَيْفِيَّةٌ
 فَتَبْنِي أَوَّلَ التَّفَرُّقِ وَالْأَفْعَالَ وَالشَّكْلَ وَالْيُوسَةَ بِمَا يَفْعَلُهَا وَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَرَبٍ
 لَهَا لِأَنَّهُ لَوْ رَادَّ التَّهَرُّبِ لَذَكَرَ أَوْ لَا قَرَبَ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ بَلْ الشَّيْءُ فِيهِ أَنَّ الْحَرَّ
 يَفْتَسِرُونَ الرُّطُوبَةَ بِالْمِلَّةِ وَلِذَلِكَ لَا يَطْلُقُونَ الرُّطُوبَةَ عَلَى الْحَرِّ وَلَا يَطْلُقُونَ عَلَى الْمَاءِ

وَتَكُونُ الْيُوسَةُ بِحَسَبِ ذَلِكَ مِنْ لُحَافٍ وَقَدْ طَالَ لِحَافُهَا فَلِأَنَّ الْيُوسَةَ
 بِذِكْرِ الشَّيْخِ فِي الشِّقَاءِ أَنَّ الْيُوسَةَ فِي الرُّطُوبَةِ الْغَرِيبَةِ الْخَارِجَةِ عَلَى ظَاهِرِ الْجَنِّمْ كَأَنَّ
 الْأَنْفِغَاعَ هُوَ الرُّطُوبَةُ الْغَرِيبَةُ النَّاتِيَةُ إِلَى بَاطِنِهِ وَانْجَافَ صَدَمُ الْيُوسَةِ فِيمَا مِنْ شَأْنٍ
 أَنْ يَسْتَلَّ وَلَمْ يَذْكُرِ الْيُوسَةَ وَلُحَافُهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّهُ لَا يَرِيدُ هُنَا أَنْ يَنْفَعِيَ مِنَ الشَّيْخِ
 وَلِذَلِكَ يَأْمُرُ بِالنَّاسِلِ وَلَا يَشْغُلُ بِإِرَادَةِ الْبَيِّنَاتِ الْغَيْبِيَّةِ وَالْمُنَاسَبَاتِ
 الْأَعْيَانِيَّةِ وَأَمَّا اللَّيْنُ فَهَذَا لَأَنَّهُ كَيْفِيَّةٌ تَنْفَعِي قَوْلًا لِقَوْلِ الْبَاطِنِ وَيَكُونُ لِلشَّيْخِ
 بِهَا قَوَامٌ غَيْرُ سَيِّئٍ فَيَنْفَعِلُ مِنْ وَضْعِهِ وَلَا يَنْتَدِي كَثِيرًا وَلَا يَنْفَرُ بِهِ هَوْلًا وَإِنَّمَا يَكُونُ
 قَوْلُهُ الْغَضَبُ مِنَ الرُّطُوبَةِ وَمَا سَكَرَ مِنَ الْيُوسَةِ وَالْعِتْلَابُ مَا يَأْبُلُهُ **وَقَالَ النَّاسِلُ**
 الشَّارِحُ وَقِيلَ إِنَّ الْيُوسَةَ مَا يَنْفَعِي تَحْتَ الْأَشْيَعِ شَلَاخُنَاكَ أَمُورُ ثَلَاثَةٌ أَحَدُهَا الْيُوسَةُ
 وَالثَّانِي الشَّكْلُ وَالثَّالثُ اسْتِعْدَادُ قَوْلِ الْأَعْيَانِ وَلَيْسَ اللَّيْنُ إِلَّا الْأَخِيرُ
 وَكَذَلِكَ قِيلَ الْعِتْلَابُ هُوَ الَّذِي لَا يَنْفَعِي وَهُنَاكَ أَيْضًا أَمُورُ ثَلَاثَةٌ الْأَوَّلُ عَدْلُ
 الْأَعْيَانِ وَالثَّانِي بَقَاءُ الشَّكْلِ وَالثَّالثُ الْمَعَانِيَّةُ وَلَيْسَ الْعِتْلَابُ هُوَ الْمَعَانِيَّةُ
 لِأَنَّ الْمَعَانِيَّةَ الْمَنْفُوحَ فِي الرِّقِّ يُضَاهِيهِ وَلَيْسَ يَصِلُكَ فَادْنُ الْعِتْلَابُ هُوَ الْيُوسَةُ
 الشَّدِيدُ يَحْوِي الْأَعْيَانُ وَدَجَّ حَاسِلُ لِحَافِهَا إِلَى أَنَّ اللَّيْنَ وَالْعِتْلَابَ كَيْفِيَّتَانِ
 يَكُونُ لِلْجَنِّمْ بِهِمَا اسْتِعْدَادٌ لِلْأَعْيَانِ وَيَعْدُ عَنْ الشَّكْلِ الْخَائِرِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَ
 الشَّيْخُ فِي تَقْسِيمِ الرُّطُوبَةِ وَالْيُوسَةِ فَادْنُ لَافُوقَ بَيْنَهُمَا يَحْتَاجُ تَقْسِيمًا **وَقَالَ**
 الرُّطُوبَةُ وَالْيُوسَةُ تَقْسِيمَانِ مِنْ حَيْثُ الْمَاهِيَّةُ إِلَى الْكَيْفِيَّاتِ الْمَلُوسَةِ وَالْعِتْلَابُ
 وَاللَّيْنُ لَا يَتَسَبَّحَانِ إِلَى الْحَقُوقَاتِ بَلْ إِلَى الْكَيْفِيَّاتِ اسْتِعْدَادُ بَيْنَهُمَا اسْتِعْدَادُ
 لَا تَكُونُ يَحْوِيهِ مِنْ حَيْثُ اسْتِعْدَادَاتُ الشَّيْخِ أَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ مِمَّا فِي مَبْنَاهَا

لِيَعْمَلَ مَا هِيَ مَعْنَاهُ عِنْدَ تَقْوِيهِ جَمِيعِهَا وَأَمَّا الرُّطُوبَةُ وَالْيُوسَةُ فَهَذَا لِكُونِهَا مَعْنَى
 نَلْذِكْرِيَّتَيْنِ فِي الْعَاطِلِهَا لِتَلَايَعِ الْأَشْيَاءِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مَا يَجْرِي بَحْرَاهُمَا وَقَدْ مَرَّ
 فِي الشِّقَاءِ بِأَنَّ الرُّطُوبَةَ لَيْسَتْ هِيَ هَوْلُ الشَّكْلِ لِأَنَّهَا غَيْرُ صَافِيَةٍ وَهِيَ هَوْلُ الشَّكْلِ
 صَافِيَةٌ وَأَنَّهَا أَمَّا تَقْسِيمُهَا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْجَوْرِ وَأَيْضًا اسْمُ الشَّيْخِ الَّذِي يَنْكَبُ
 مَعْنَاهُ لَا يَطْلُقُ عَلَى مَعْنَى أَحَدٍ مَعْنَاهُ إِطْلَافُ الْأَسْمِ عَلَى الْمُسْتَقَى وَاسْتِعْدَادُ
 الْأَعْيَانِ مَعَ وَجُودِ الْقَوَامِ غَيْرِ السَّيِّئِ وَبَعْدَ التَّغَرُّفِ بِهِ هَوْلُ غَيْرِ اسْتِعْدَادِ قَوْلِ
 التَّغَرُّفِ وَالْأَعْيَانِ بِهِ هَوْلُ تَقْوِيَةِ اللَّيْنِ عِنْدَ الشَّيْخِ لَيْسَ مَعْنَى الرُّطُوبَةِ عَلَى مَا ذَكَرَ
 هَذَا الْعَاطِلُ وَأَمَّا الزُّوجَةُ فَكُلُّ مَا ذَكَرَ الشَّيْخُ كَيْفِيَّةٌ تَنْفَعِي هَوْلُ الشَّكْلِ
 مَعَ غَيْرِ التَّغَرُّفِ وَالشَّيْخُ بِهَا يَمْتَدُّ مُتَفَتِلًا وَيَحْدُثُ مِنْ شِدَّةِ امْتِزَاجِ الرُّطْبِ الْكَبِيرِ
 بِالْيَابِسِ الْعَبِيلِ وَالثَّلَاثَةُ وَالْمُتَشَاشَةُ إِسْمَانِ لِمَا يَأْبُلُهُمَا وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذِهِ
 الْأَرْبَعَةَ شَتَمَتْ إِلَى الرُّطُوبَةِ وَالْيُوسَةِ وَهِيَ صَافِيَّتَانِ كَوْنُ الشَّيْخِ مُعْدَاخِو
 اسْتِعْيَالِ **مَا قَوْلُهُ** ثُمَّ إِذَا فَتَشْتَ وَاجَدْتَ النَّاسِلَ وَجَدْتَهَا قَدْ تَقَرَّبَتْ عَنْ جَمِيعِ
 الْقُوَى الْعِطَالَةِ إِلَّا الْحَرَارَةَ وَالْبُرُودَةَ وَالْمُنَوِّطَ الَّذِي يُسَبِّدُ بِالْعِيَانِ إِلَى الْيَمَانِ
 وَيُسَخِّرُ بِالْعِيَانِ إِلَى الْبَارِدِ وَأَعْنِي بِهَذَا أَنَّكَ تَجِدُ فِي كُلِّ بَابٍ مِنْهَا إِذَا اعْتَبَرْتَهُ
 أَنَّ جِسْمًا يَوْجَدُ عَدَى الْجَنَّةِ شَلَاخُنَاكَ وَلَا يَكُونُ وَلَا لَوْ فِيهِ وَلَا رَاحَةَ وَلَا يَلْمُ أَوْجَدُ
 مَسْبِيًّا إِلَى الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ مِثْلُ الدَّخْلِ أَوْ التَّخْدِيرِ وَكَذَلِكَ الْيَمَانُ فِي الْمُنَاتِ
 الْمَعْدَةِ لِلْأَعْيَانِ فَإِنَّ التَّقْيِيضَ يَلْزِمُ أَجْسَادَ الْعَالَمِ الَّتِي يَلْزِمُ الرُّطُوبَةُ أَوْ يُوسَةُ
 لِأَنَّهَا إِنَّمَا أَنْ يَسْهَلَ فَرْقُهَا وَأَصْلُهَا وَتَشْكُلُهَا وَتَكُنْ الشَّكْلُ مِنْ غَيْرِ مَا يَنْفَعِي
 فَكُونُ رُطْبَةٍ أَوْ يُوسَةٍ فَكُونُ يَابِسَةٍ وَأَمَّا الَّذِي لَا يَمُكِّنُ فَبِهَذَا لِكَ أَمْرًا فَكُنْهَا

مِنَ الْأَجْسَامِ وَأَمَّا سَائِرُ مَا يُشَبَّهُ ذَلِكَ فَتَدْعِي بِهَا جَنَمٌ جِسْمٌ أَوْ تَنْتَجِي إِلَى
 هَاتَيْنِ انْتِمَاءِ اللَّيْنِ وَالْقِلَابِ وَالزُّوجَةِ وَالْمَشَاشَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ **الْأَجْسَامُ**
 الْفَعْرِيَّةُ فَتَدْعُو عَنْ الْكَيْفِيَّاتِ الْمُبْصِرَةِ وَالْمُسَوِّعَةِ وَالْمُسَوِّمَةِ وَالْمَذْفُوفَةِ وَالَّتِي
 فِي ذَلِكَ أَنَّ إِحْسَانِ الْحَوَائِثِ الْأَرْبَعَةِ هَذِهِ الْمَحْسُوسَاتِ إِمَّا يَكُونُ بِنَوْطِ جَنَمٍ
 مَا كَالْمَوَادِّ وَالْمَاءِ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْوُطَ الْمُتَوَسِّطُ بَيْنَ فَتَبْغِيهِ وَغَيْرُهُ فَادْنُ كُلِّ قَائِدَةٍ
 مِنْ هَذِهِ الْحَوَائِثِ لَا مَذْكَرُ الْمُتَوَسِّطِ الَّذِي يَنْوُطُ لَهَا بَلْ تَجُزُّ خَالِيًا عَمَّا مَذْكَرُهُ
 وَتِلْكَ الْأَجْسَامُ لَا تَخْلُو عَنْ الْمَلُوسَةِ لِأَنَّهَا لَا تَخْتَلُجُ إِلَى مُتَوَسِّطٍ وَإِنَّمَا تَخْلُو
 الْحَيَوَانَ عَنْ تِلْكَ الْمَشَاعِرِ وَلَا تَخْلُو عَنْ اللَّسِّ فَذَلِكَ يُبَيِّنُ الْمَلُوسَاتِ بِأَوَّلِ
 الْحَيَوَانَاتِ ثُمَّ النَّاسِلِ وَالْأَسْفَرَاءِ مُتَضَيِّانِ أَنَّهَا لَا تَخْلُو عَنْ جَنَسَيْنِ مِنَ الْمَلُوسَةِ
 أَحَدُهُمَا جِنْسُ الْحَرَارَةِ وَالْأُخْرَى جِنْسُ سَطْوَتِهَا وَهُوَ الْفَعْلِيُّ وَالتَّانِي جِنْسُ
 الرُّطُوبَةِ وَالْيُوسَةِ وَمَا يَنْوُطُهَا وَهُوَ الْأَقْبَعَالِيُّ وَالْبَاقِيَةُ إِمَّا أَنْ تَخْلُو مِنْ أَجْسَامٍ
 عَنْهَا وَأَمَّا أَنْ تَنْتَجِي عِنْدَ الْأَعْيُنِ إِلَى هَذَيْنِ الْجَنَسَيْنِ وَلِذَلِكَ يُبَيِّنُ هَذِهِ الْكَيْفِيَّاتِ
 أَوَّلِ الْمَلُوسَاتِ وَهِيَ الْإِنِّي بِهَا تَفَاعُلُ الْأَجْسَامِ الْفَعْرِيَّةِ وَتَفَعُّلُ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ قَوْلُ
 مِثْلِ الْمَرَكَّاتِ وَالْقَاطِطِ الْكِتَابِ ظَاهِرَةٌ وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ إِمَّا الَّذِي لَا يُمْكِنُ فِيهَا ذَلِكَ
 أَمَّا لَا هُوَ الْفَلَكِيَّاتُ فَتَقْسِيمُهَا **فَالْجَنَمُ الْبَالِغُ فِي الْحَرَارَةِ بِطَبِيعِهِ هُوَ النَّارُ وَالْبَالِغُ**
فِي الْبُرُودَةِ بِطَبِيعِهِ هُوَ الْمَاءُ وَالْبَالِغُ فِي الْمَيْعَانِ هُوَ الْهَوَاءُ وَالْبَالِغُ فِي الْجَوْذِ هُوَ الْأَرْضُ
أَمَّا أَنْ يُشِيرَ إِلَى الْعِنَاةِ لَا رَيْبَ فِيهَا وَمَا كَانَ لَهَا يَتَذَكَّرُهَا أَجْسَامًا
 طَبِيعِيَّةً إِعْتِبَارَاتٍ فِيهَا أَنَّهَا أُسْتَفْعِيَّتُ الْمَرَكَّاتِ وَفِيهَا أَنَّهَا أَرْكَانُ يَحْتَمِلُ مُتَضَادَّهَا
 عَالَمُ الْكَوْنِ وَالْمُسَادَّةُ وَلَا يُعْتَبَرُ الْأَوَّلُ يُجْتَنَبُ عَنْ أَحْوَالِهَا حَيْثُ مَا يَجْرِي فِيهَا

مِنَ الْفَعْلِ وَالْأَقْبَعَالِ الَّذِينَ هُمَا سَيِّئَا التَّرَكُّبِ وَيُسْتَدَلُّ بِذَلِكَ عَلَى عَدَمِهَا وَأَمَّا
 التَّانِي يُجْتَنَبُ عَنْ أَحْوَالِهَا حَيْثُ أَمْكِنَتْهَا الْمَرْبُوعَةُ وَمَا يَجْرِي تَحْتَهَا وَيُسْتَدَلُّ بِذَلِكَ
 عَلَيْهَا إِنَّمَا هَذَا الْفَصْلُ يُشْتَمِلُ عَلَى الْأَسْتِدْلَالِ بِالْإِعْتِبَارِ الْأَوَّلِ وَفِيهِ مَا دَعَى
 فِي ذَلِكَ كَلَامُ الشَّيْخِ الْقَامِلِ إِلَى تَعْرِيفِ الْعَالِيَةِ قَائِدَةٍ فَكَانَ فِي مَخْصَرَةٍ بِمَعْنَى
 الْمَسَائِلِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ وَالْجَنَمُ الشَّدِيدُ يَدُورُ حَرَارَةً بِطَبِيعِهِ هُوَ النَّارُ وَالشَّدِيدُ الْبُرُودَةُ
 هُوَ الْمَاءُ وَالْجَارِي هُوَ الْهَوَاءُ وَالشَّدِيدُ يَدُورُ فِيهِ **فَقَوْلُكَ** فِي تَعْرِيفِ
 فَتَدْعُو بِمَا تَرَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَجْسَامِ لَا يَخْلُو عَنْ كَيْفِيَّتَيْنِ إِحْدَاهُمَا مُضِلَّةٌ
 وَالْأُخْرَى إِشْعَالِيَّةٌ وَبَيَانُ الْحَرَارَةِ بِطَبِيعِهَا الْأَرْبَعُ الْإِنِّي بِهَا يَحْتَمِلُ الْأَرْضَ وَالْهَوَاءَ
 الْمُسَكَّنَةَ مَشْهُورٌ لَكِنْ لَمَّا كَانَ إِثْبَاتُ بَعْضِ تِلْكَ الْكَيْفِيَّاتِ لِبَعْضِ هَذِهِ الْأَجْسَامِ
 مَسْتَبَاحًا كَالْحَرَارَةِ لِلْهَوَاءِ وَالْيُوسَةِ لِلنَّارِ عَلَى مَا يَتَّبِعُ بِهِ الشَّيْخُ فِي الشِّفَاءِ وَكَانَ الْقَوْلُ
 عِنْدَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بَيَانُ الْكَلَامِ عَلَى الْمَشَاهِدَةِ وَالْأَحْكَامِ الْإِنِّي لَا نَدْعُو لَعَلَّ
 الْفَعْلِيَّةَ فِي الْحَيْثُ أَفْعُرُ عَلَى الْأَسْتِدْلَالِ بِمَا لَا شُبْهَةَ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الْكَيْفِيَّاتِ
 فَإِذَا وَجَدَ مُضِلَّتَيْنِ فِي الْجَنَسَيْنِ الَّذِينَ هُمَا أَشَدُّ قِيَادًا بِأَمْرٍ الْجَمِيعِ أَعْنِي النَّارَ وَالْمَاءَ
 الظَّاهِرَ وَالْأَقْبَعَالِيَّ فِي الْبَاقِيْنَ أَظْهَرَ مِنْ بَيْنِهَا بِإِسْنَادِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْإِنِّي
 وَبَدَلًا بِالنَّارِ مُضِلَّةٌ بِقَوْلِهِ الْبَالِغُ فِي الْحَرَارَةِ عَلَى كَوْنِ الْحَرَارَةِ كَيْفِيَّةً كَشَدِّ وَتَقْيُفٍ
 لَا يَسُورُهُ تَعْوِزُ جَوَاهِرُهَا الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ بِطَبِيعِهِ إِلَى مُسَدِّدِ ذَلِكَ
 الْحَرَارَةِ أَعْنِي الْقِيَمَةَ الْمُنَوَّعَةَ وَأَوْرَدَ الْقِيَمَةَ فِي مَبْغَةِ ذَلِكَ عَلَى سَوَاءٍ وَإِطْرَافِهَا
 لِيَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ مُسَدِّدٌ لِلنَّارِ عَمَّا سَوَّاهَا وَمَعْرِفُ مَا هِيَ بِهَا وَكَذَلِكَ فِي التَّلَكُّدِ
 الْأُخْرَى وَأَمَّا عَدَمُ الرُّطُوبَةِ وَالْيُوسَةِ بِالْمَيْعَانِ وَالْجَوْذِ لَوْ قَرَعَ الشَّانِعُ فِي مَعْنَى

أَوَّلَيْنِ دُونَ الْآخَرَيْنِ مَعَ أَنَّ الْمُرَادَ عِنْدَ وَاسِدِّ قَالِ الْفَائِذِ النَّارُ
 إِنَّمَا قَالَتْ بِطَبِيعِهِ فِي النَّارِ وَالْمَاءُ لَا فِي الْهَوَاءِ وَالْأَرْضِ لِأَنَّ النَّارَ تَنْزِعُ
 إِلَى أَنَّ سُورَةَ النَّارِ وَالْمَاءُ هِيَ الْحَرَارَةُ وَالْبُرُودَةُ وَلَمْ يَذْهَبْ ذَاهِبًا إِلَى أَنَّ سُورَةَ
 الْهَوَاءِ وَالْأَرْضِ هِيَ الرُّطُوبَةُ وَالْيَبُوسَةُ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا شُبُهَاءَ بِهِ وَلَمْ يَجْعَلِ إِلَهُ هُنَا
 قَالَتْ وَإِنَّمَا اخْتَارَ هَذَا التَّرْتِيبَ لِأَنَّهُ أَرَادَ تَعْدِيرَ الْكَيْفِيَّاتِ الْفِعْلِيَّاتِ عَلَى الْأَصْنَافِ
 وَتَعْدِيرَ الْأَشْرَفِ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ عَلَى الْآخَرِ فَكَانَ هَذَا الْأَيْسَارُ لَيْسَ مِمَّا لَا اخْتِلَافَ
 فِيهِ فَإِنَّ بَعْضَ الْمُتَعَدِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ النَّارَ الْبَسِيطَةَ فِي جِزْمِهَا لَا تَكُونُ فِي غَايَةِ
 الْحَرَارَةِ وَكَثَرَتِ عَلَيْهِمُ الشُّبُهَاتُ بِأَنَّ وُجُودَ الْقُوَّةِ الْمُشْجَعَةِ وَالْمَادَّةِ الْقَابِلَةِ لَهَا وَعَدَ
 الْمَوَاجِيعَ بِأَمْلَةٍ ثُمَّ فَالْتَحَى تَرْتِيبُ الشَّدِيدِ تَوْجُودَهُ وَأَمَّا بُرُودَةُ الْمَاءِ فَهَذَا ذَهَبَ قَوْمٌ
 كَثِيرٌ مِنْهُمْ الشَّيْخُ أَبُو الْبَرَكَاتِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى أَنَّ الْأَرْضَ أَيْدٍ مِنَ الْمَاءِ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ
 فَإِنْ كَانَ الْأَجْسَادُ بِرُودَةِ الْمَاءِ لَمْ يَرْطَبْ وَمُؤَلِّهِ إِلَى الْمَشَامِ وَالنَّصِافَةِ بِالْإِحْسَانِ
 أَشَدَّ كَمَا أَنَّ النَّارَ أَشْحَنُ مِنَ الْيَتَامَى الْمَذَابِ مَعَ أَنَّ الْأَجْسَادَ بِهِ أَشَدَّ وَأَمَّا الْمِثْلُ
 فَإِنْ كَانَ هُوَ الْبَلَدُ فَالْمَاجِيعُ هُوَ الْمَاءُ لِأَنَّهُ لَا خَيْرَ وَإِنْ كَانَ هُوَ سُورَةُ الشَّكْلِ فَالْمَاجِيعُ هُوَ
 الثَّلَاثَةُ غَيْرُ الْأَرْضِ وَالنَّارُ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ لَوْ أَنَّ الْأَشْحَنَ الْطِفَّ وَارَقَ قَوْلًا وَلَيْسَ
 سُورَةُ الشَّكْلِ إِلَّا لَوْ أَنَّ الْقَوَامَ وَاللَّطْفَ قَوْلًا **قَوْلِي** إِنَّ الشَّيْخَ يَرُدُّ الْبِنَاءَ عَلَى
 التَّوَجُّدِ الظَّاهِرِ كَمَا تَرَى وَلَا شَكَّ أَنَّ أَحَدَ الْأَجْزَاءِ فِي النَّظَرِ الْأَوَّلِ هُوَ النَّارُ وَأَبْرَجَ
 هُوَ الْمَاءُ وَأَشَدَّهَا مِيعَانًا هُوَ الْهَوَاءُ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ فِي ذَلِكَ مِنْ قَائِمَةٍ إِلَّا لِيُبَيِّنَ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ
 وَذَلِكَ بَابٌ آخَرُ مِنْ عِنْدِ هَهُنَا وَطَلَبَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي الشُّعَارِ **قَوْلِي وَالْمَاءُ**
بِالْفَيْضَانِ إِلَى الْمَاءِ حَارٌّ لَطِيفٌ بِشَبْهِهِ بِدَمَاءِ إِذَا اشْتَدَّ وَلَطِيفٌ لِمَا فَرَعَ مِنْ مَرْتَبَةٍ

الْيَتَامَى بِالْكَفَيَاتِ الظَّاهِرَةِ وَتَعْيِيدُهَا أَرَادَ بِإِنِ انْصَافُهَا بِالْكَفَيَاتِ الْخَفِيَّةِ أَيْضًا
 وَهِيَ ثَلَاثَةُ حَرَارَةِ الْهَوَاءِ وَبُرُودَةِ الْأَرْضِ وَبُيُوتَةُ النَّارِ وَأَمَّا رُطُوبَةُ الْمَاءِ فَظَاهِرَةٌ
 كَثْرَتُهَا وَمَدَامُ التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ فَابْتَدَأَ بِذَلِكَ حَرَارَةَ الْهَوَاءِ وَإِنَّمَا قَالَتْ وَالْمَاءُ
 بِالْفَيْضَانِ إِلَى الْمَاءِ حَارٌّ وَلَمْ يَجْعَلْ أَنَّهُ حَارٌّ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ بِالْفَيْضَانِ إِلَى النَّارِ لَيْسَ
 بِحَارٍّ إِذْ كَانَ الْبَالِغُ فِي الْحَرَارَةِ هُوَ النَّارُ وَلَمْ يَكُنْ أَنْ يَقُولَ بِالْفَيْضَانِ إِلَى الْأَرْضِ
 لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهَا كَيْفِيَّتُهَا الْفِعْلِيَّةُ وَأَسْتَدْلَى عَلَى حَرَارَةِ الْهَوَاءِ بِأَنَّ الْمَاءَ يَنْشَبُ
 بِهِ إِذَا اشْتَدَّ وَلَطِيفٌ أَيْ تَخَطَّلَ وَشَبْهُهُ بِهِ يَجْعَلُ وَيَصَارِعُ فِي جِزْمِ لَا يَكُونُ هَوَاءً
 لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ شَبْهًا وَالْجَارُ هُوَ جَزَاءُ مِثْلِهِ كَثْرَةُ تَخَطُّطِهِ بِالْمَاءِ
 وَتَعْبَهُ الْأَسَدُّ لِأَنَّ الْحَرَارَةَ تَنْفِي الْخَفَةَ وَاللَّطْفَ وَالْبُرُودَةَ تَنْفِي الْثِقَلَ
 وَالْكَثَافَةَ لِلْجَنِّ فَهَذَا هُوَ أَشْحَنُ هُوَ أَخْفُ وَالطِّفُّ وَمَا هُوَ أَرْدُ هُوَ أَثْقَلُ وَأَكْثَرُ
 وَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْهَوَاءُ أَشْحَنَ مِنَ الْمَاءِ لَمْ يَكُنْ أَخْفُ وَالطِّفُّ مِنْهُ لَكِنَّهُ أَخْفُ وَالطِّفُّ
 مِنْهُ هُوَ أَشْحَنُ **قَوْلِي وَالْأَرْضُ إِذَا اخْلُصَتْ وَطَبِيعَتُهَا وَلَمْ تَكُنْ بِعِلَّةٍ بِرَدِّهَا**
وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ عَلَى بُرُودَةِ الْأَرْضِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَالْعِلَّةُ الْمُشْجَعَةُ هِيَ أَشْبَهُ الْعِلَّةِ
ثُمَّ الْمُشْجَعَاتُ السَّيْلِيَّةُ كَالرِّيَّاحِ وَالْهَيَاةِ وَغَيْرِهَا قَوْلِي وَإِذَا اخْتَصَدَّتِ النَّارُ وَفَالَتْ
شُخُوتُهَا تَكُونُ مِنْهَا أَجْسَادٌ مِثْلِيَّةٌ أَيْضًا بِعَدْدِهَا الشَّجَابِ السَّاعِقِ يَرُدُّ إِلَى
 بُيُوتَةٍ أَيْدٍ وَأَسْتَدْلَى عَلَيْهِ مِنَ الْقِيَامَةِ فَانْهَى عَلَى مَا قَالَتْ هَهُنَا تَوْلَدُ مِنَ الْأَجْسَادِ
 فَابْتَدَأَ قَوْلَهَا الشَّيْخُ تَوَلَدَتْ لِأَسْبَابِ الْبُرُودَةِ عَلَى جَوْهَرِهَا مَسْكَاةً وَفِيهِ نَظَرٌ
 لِأَنَّهُ أَيْضًا قَالَتْ فِي بَعْضِ أَقْوَالِهِ أَنَّهَا تَوْلَدُ مِنَ الْأَدْحَةِ وَالْأَجْزَاءِ الْمُتَعَدِّينَ عَنِ
 الْأَرْضِ الْمُجْتَمِعَةِ فِي الشَّجَابِ وَاللُّغَاةِ هُوَ الْخِلَالُ الْبَاسِ مِنْ الْأَرْضِ كَمَا أَنَّ الْجَارَ

هو المختل الرطب وهو اجزاء ارضيه صناعا اكتسبت حرارة فصياعدت لاجلها لطخة
 الهواء وهذا الظاهر قوله في الصاعقة وايدن الفاضل كتابه بان التواضع
 على ما يمكن الشيخ يشبه الحديد نارة والنجاش نارة والنجاش نارة فلو كانت مادتها
 انما لما اختلفت هذا الاختلاف بل كانت مادتها الاخرة والاشجرة الشبه
 بمواد هذه الاجسام في معادنها **قوله** **هذه الاربعة مختلفة الصور ولذلك**
لا يستقر النار حيث يستقر فيه الهواء ولا الماء حيث يستقر فيه الهواء ولا
يحيى يستقر فيه الماء كما بينت كقنيات هذه الاجسام اتج منها باني مودما
 فان البسيط لا يستدري عنه الاثني واحد باختلاف الانوار ذلك على باني صناد
 ثم ارشد الى تأكيد ما يحجة اخرى فاستد افقنا ما للامكنة المتخالفة على ما يشا
 الى اختلاف الصور وهو لية هذا الاختلاف في نفس الامر لكن لما كان اختلاف
 الامكنة وايضا واختلاف الصور غير واضح كان لهم في الاستدلال به على ذلك
 فاشا قايما اثبت افقنا ما للامكنة المتخالفة باختلاف ميولها الطبيعية لان
 الاستدلال به على ما مر اوضح الاستدلال لايت على اختلاف الامكنة والارواح
 بين العناصر المتجاورة تكون سنة لكن الشيخ اقصي منها على ثلثة في صعود النار
 من جيز الهواء وتزول الماوية وصعود الهواء من جيز الماء وبقي موطر الارض من جيز
 الماء وصعود الماء من جيز الارض وهذا ايضا ظاهرا وبوطر الهواء من جيز النار
 وهو حقي **قوله** **وذلك في الاطراف اظهر المثل الطبيعي** برادشدة
 باراد ياد الجسم الى مكانه الطبيعي قايما وذلك لان المتعارفين مع ذلك يتفص
 مجما فينقص ساقته فلذلك يكون طلب الامكنة الطبيعية والمربيع المربع

في الاطراف اظهر فليس من نلن ان الهواء يطغى في الماء ليعطى ثقل الماء
 اياه مجتمعا حته مغلا له لا بطبيعته كذبه ان الاكبر يكون اقوى من كذا واسع طغى
 والعسري يكون بالقد من هذا وكذلك الحال في الحركات الاخرى **لما كانت**
 الحجة الاخيرة في الفصل المتقدم المشتملة على الاستدلال باختلاف الامكنة
 على باني الصور مبنية على اختلاف الميول الطبيعية وذلك لم يبق الا في جيز
 العناصر دون كليتها وكان من المختل ان يقال جزيئات العناصر لا يميل الى امكنة
 الكليات بل بطبع بل بالعسري اما يجذب ما يحرك اليها او يدفع ما يحرك عنها كان
 من الواجب ابطال هذا الاختلال والذي يطله ان الحركة الطبيعية للجسم
 الكبير يكون اسرع منها للصغير والعسري يزدادها وذلك لان الاكبر اقوى بطبعه
 هو اشد ميلا واقل مطاوعة للقاسر والوجود يشهد بان الكبير من اجزاء العناصر
 تحرك الى امكنتها اسرع من اذن انما تحرك بالاطبع لا بالعسري والشيخ قد حذر بانه
 بان الطافي من العناصر ليس بطغى ليعطى ما يحته اياه مجتمعا حته مغلا اياه لان
 قوما ذهبوا الى ان العناصر كلها مائلة لمركز اياها لكن الاصل سبق الاخت
 فيعطيه ويدفعه الى فوق ولذلك يطغى الاخت قوة واجتاجه عليهم يشتم
 ابطال جميع الاختلالات المذكورة ولما كان بانه خاصا بالهواء والماء اشار الى
 الباقية بقوله وكذلك في الحركات الاخرى **فليس** **قد يرد الانباء بالجمد فيه**
فركبه ندي من الهواء طالما لظنه مد الى اي حد شئت ولا يكون ليس الا في موضع
 الرشح ولا يكون عن الماء الجار وهو اللطيف واقل للرشح هو اذن هو استحال ماء
 وكذلك قد يكون يحوي في ذل الحال فيضرب العن هو ما فيضد سخا بالريشون

إلها من موضع آخر ولا انفصال عن حجاب متعبد ثم روي ذلك الحجاب لم يطلجا
ثم يصح ثم يعود **يريد** إثبات الكون والفساد في العناصر لا يستدل به
على اشتراكها في الحيوان فنقول قد اتفقت الأجسام بسورها لا يمنع في زمان لأن
الصور لا تشد ولا تضع بل تقع في آن وتشتت فسادا أو كونا كما مر وغير أنها
يكفيها ما وقع في زمان لأنها تشد وتضع وتشتت استحال الفساد والكون إنما
يقع بين جسمين فسادا أحدهما ويكون الآخر ولما كانت العناصر أربعة وكان من الممكن
أن يمر من هذا الثغرين كل واحد منها وكل واحد من الثلاثة الباقية كانت أنواع
الكون والفساد اثني عشر الحاصل من ترتيب الأربعة في الثلاثة لكن الواقع منها أو لا
هو ما يكون بين عنصرين متجاورين لا على سبيل الطرفة لأن الأطراف لا تكون
من الأطراف إلا بعد كونها أو ساطعا أعني لا يكون الهواء من الأرض إلا بعد كونها
ماء وحينئذ يكون ذلك التكون بالتحفة تكون بين العناصر المتجاورة يقع بينها
ثلاثة أزواج أحدها بين التابا الهواء والثاني بين الهواء والماء والثالث
بين الماء والأرض ويشمل كل ازدواج على نوعين متماثلين من الكون والفساد
فإن أنواع الأول ستة وهي بتأبط وانعكة من الباقية فذلك من سبط
وهي تكون الهواء من الأرض وتكون الماء من التابو عكسا مما واثان مركبان
من ثلاثة بتأبط ومما تكون الأرض من التابو عكسه فالشيخ بدأ بالازدواج
الذي بين الهواء والماء لأن الكون والفساد بينهما أظهر من الباقية وهو كما إذا
يشمل على نوعين أحدهما تكون الهواء من الماء والثاني عكسه وكان الأول
مشهورا لكثرة المشاهدة فإن انفصال الأجزاء عن الأجسام الرطبة عند ما يبر

الجزء فيها وانقسامها بسبب ذلك ظاهرا **فإن قيل** الحجاب يشمل على أجزاء
مائة فلما انفرد على أجزاء مائة أيضا لم تكن فيه لأن الهواء لا يستقر في الماء
بل حدثت وانفصلت بالفلان وغيره ولهذا هذا النوع لم يذكره الشيخ وإنما
ثبت نوع واحد من النوعين المتماثلين يكفي في إثبات كون الهواء مشتركة
وهو يدل على جواز وجود النوع الآخر فلذلك انفرد الشيخ من هذا الازدواج
على نوع واحد وهو ما نكون الهواء ماء فاستشهد عليه بشئين أحدهما الله
الحادث على ظاهر الأنا إذا برز بالجسد وأشار إليه بقوله فبدد الأنا بالجسد
فذلكه ندي من الهواء وذلك لأن الندي الذي يوجد هناك إما أن يكون
من الهواء وهو المخلوب وإما أن لا يكون منه بل إما أن يجمع من الهواء المطيف
به على ما ذهب إليه منكر الكون والفساد بين الهواء والماء كالشيخ أبي البركات
وغيره أو يترشح ما في داخله وأولئك بالجل لأن الهواء المطيف بالأنا لا يمكن
أن يشمل على أجزاء كثير من الماء وخصوصا في الصيف فإن الأجزاء المائة
إن كانت باقية فقد شيعا جدا لفرط حرارة هوائه ولا ينبغي مجاورة الأنا وعلى
قد يربطها هناك بل من أحد تلك الأشياء إما فساد ذلك الأجزاء إذا لم توجد
الندي بعد تحته من الأنا ومن بعد أخرى فيقطع حصوله على الأنا مع كون
الأنا وبجاءه الأولي وما ينافيها فيكون حصولها كل من انفس مما كان قبلها
وأمّا راجح أن من حصولها فيكون بين حيوانين زمان الحيوانين حصولين
قبلها وذلك على تقدير أن يجمع الأجزاء التي تكون في هواء أحد من الأنا
إليه مع أن ذلك بعيد جدا لأن تلك الأجزاء الصغيرة مع جذب حرارة الهواء

أَيُّهَا لَا تَمْكُنْ مِنْ خَرَفٍ يَجْمَعُ كَيْسَ مِنَ الْهَوَاءِ وَلَكِنْ الْوُجُودُ بِخَالِفٍ جَمِيعٍ ذَلِكَ لِأَنَّا
نَرَى سُدُوتَ النَّدَى مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى عَلَى وَهْنٍ وَاسِعٍ بِرُطْبَانٍ نَحْنُ مِنَ الْأَنْوَاءِ مَا جَدَّ
عَلَيْهِ وَكَيُونُ الْأَنْوَاءِ عَلَى حَالِهِ مِنَ التَّبَدُّلِ وَأَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ كُلُّهُ لَمْ يَنْتَبِهْ
إِلَى أَيْ حَيْثُ بَيَّنَّ وَقِيلَ عَلَى ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ رُودَةُ الْمَاءِ مُتَغَيِّبَةً لِنَسَادِ الْهَوَاءِ
الْمَحْظُوظِ بِالْأَنْوَاءِ فَجَاءَ أَنْ يَصِيرَ كُلُّ ذَلِكَ الْهَوَاءِ مَاءً وَلَا يَحْتَاجُ لَرُتْبَتِهِ الْمَاءِ حِينَئِذٍ يَحْتَمِلُ
بِهِ هَوَاءٌ آخَرٌ وَيَصِيرُ أَيْضًا مَاءً إِلَى أَنْ يَجِيءَ الْمَاءُ جَرِيًّا فَاصِلًا وَإِذْ لَيْسَ كَذَلِكَ هَلُمَّ أَنَّهُ
حَدَّثَ مِنْ أَجْرَاءِ مَائَةٍ فَلَيْلَةُ الْمَدَّةِ وَاجِبٌ عَنْهُ أَنْ جَرَّ الْأَنْوَاءَ لِصِلَابَتِهِ لَا يَكْفِي
بِالْكَيْفِيَّاتِ الْغَرَبِيَّةِ سِرًّا وَعِنْدَ التَّكْيِيفِ يَحْظُرُ الْكَيْفِيَّةُ بَطْنًا فَإِذَا أَخْرَجَ عَلَيْهِ الْقُوَّةَ
الْمَكْنِيَّةَ اشْتَدَّ تَكْيِيفُهَا فَوْقَ مَا يَشُدُّ تَكْيِيفُهَا وَلِذَا كَانَ رُبَا قَوْلُ الْأَوَّلِيِّ أَنَّ
الْمُتَهَلِّلَ عَلَى الْمَائِيَّاتِ الْيَحَانِ أَشْفَى مِنْ ذَلِكَ الْمَائِيَّاتِ فَإِنَّ الْأَنْوَاءَ الْمَذْكُورَةَ لَيْسَتْ
تَبْدُو بِمُسْتَدِ الْهَوَاءِ الْمُطَيَّفِ بِهِ وَالْمَاءُ لَيْسَ عَزِيزُ تَكْيِيفِهِ بِالْكَيْفِيَّاتِ الْغَرَبِيَّةِ بِحِيلِ الْهَوَاءِ
الْمُطَيَّفِ بِهِ ظَاهِرٌ عَنْ لُبِّ رُودَةِ الشَّدِيدِ سِرًّا فَلَا يُمْسِكُ الْهَوَاءُ مَا دَامَ عَلَى طَرَجِ الْأَنْوَاءِ
أَمَّا إِذَا نَحْنُ مِنْهُ فَاتَّصَلَ الْهَوَاءُ بِالطَّرَجِ عَادَ إِلَى افْتَادِهِ وَالتَّانِي وَهُوَ أَنْ يُقَالَ لَلَّذِي
يُذَرِّعُ قَرَابِي دَاخِلَ الْأَنْوَاءِ وَهُوَ أَيْضًا بِاطِلَ لَوْحٍ أَحَدُهَا أَنَّ النَّدَى قَدْ وَجَدَ مِنْ غَيْرِ
أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَاءٌ بَلْ يَسْبَبُ وَجُودَ الْجَدِّ الَّذِي لَمْ يَحْتَلِ بِقَدِّهِ وَالتَّانِي أَنَّ ذَلِكَ يَشْفَى
أَنْ لَا يُوْجَدَ النَّدَى إِلَّا فِي مَوَاقِعِ الرِّيحِ لَكِنْ لَيْسَ بِحُكْمٍ بَارِعٍ لَا يُوْجَدُ إِلَّا فِي مَوَاقِعِ الرِّيحِ
مُطَابِقًا لِلْوُجُودِ فَإِنَّهُ يُوْجَدُ فَوْقَ ذَلِكَ الْمَوَاقِعِ وَأَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى هَذَا الْوَجْهِ بِقَوْلِهِ
وَلَا يَكُونُ لَيْسَ إِلَّا فِي مَوَاقِعِ الرِّيحِ مَذَلَّ قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَمِضْ وَجُودُ النَّدَى عَنْ الرِّيحِ
بَلْ مِيزَ اخْتِصَاصَهُ بِكَوْنِهِ مِنَ الرِّيحِ فَإِنَّ هَذِهِ الْقَبِيضَةَ تَبْدُو مِنْهَا الْفَائِدَةُ وَالتَّانِي

أَنَّ الْمَاءَ إِذَا كَانَ حَيًّا أَوْ جَسَدًا يُوجَدُ الرِّيحُ أَيْضًا بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الرِّيحُ أَكْثَرُ
لِأَنَّ الْحَيَاةَ وَالطَّفْ وَأَقْبَلَ الرِّيحِ لِرَفْرِفِ قَوَائِمِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَيْضًا
بِقَوْلِهِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ عَنِ الْمَاءِ الْحَيِّ وَهُوَ الطَّفْ وَأَقْبَلَ الرِّيحِ وَلَمَّا أَبْطَلَ الْوَجْهَ
مَرَّحَ بِالْبَيِّنَةِ وَقَالَ خَوَازِنُ هَوَاءِ اسْتِحَالَ مَاءً وَلَا يَشْتَبَهُادُ التَّانِي بِالْجَوَابِ
الْمَوْلِيَّةِ فِي قُلُلِ الْجِبَالِ دَفِئَةً مِنْ مَحِيَا الْهَوَاءِ لَا مِنْ انْتِثَارِ السَّحَابِ إِلَى ذَلِكَ
الْمَوْضِعِ مِنْ مَوَاقِعِ آخَرٍ وَلَا مِنْ انْتِثَارِ مَحِيَا سَعْدٍ إِلَيْهِ تَرْتَوُّ السَّحَابُ لِلْمَحِيَا بِقُوَّةِ
الْقَيْصَرِ تَرْتَوُّ مَرَّةً أُخْرَى وَهُوَ الْمَاءُ دُجُولُهُ وَكَذَلِكَ فَدَيُّكَ وَصَحْفِي قُلُلِ الْجِبَالِ
فَيُصْرَبُ الْقَيْصَرُ هَوَاءً هَا إِلَى قَوْلِهِ تَرْتَوُّ وَبُرْدُ بِالْقَيْصَرِ لِمَرَّةٍ الشَّدِيدُ وَهُوَ فِي
الْقَبْلَةِ عَلَى مَا قَالَتْ مَرَّحَ السَّحَابُ الْحَاجَّ بِرُودَةِ الشَّدِيدِ التَّنَاتِ وَالشَّيْخُ مَذْحِكِي أَنَّهُ
شَاهِدٌ ذَلِكَ بِجِبَالِ طَبْرِ سَنَانٍ وَطُونٍ وَغَيْرِهَا وَقَدْ شَاهِدَ هَذَا أَهْلُ الْمَنَاسِكِ لِلْجَلِيلَةِ
أَمَّا أَنْ ذَلِكَ كَيْفَ اخْتِذَايَا أَنْ لَا تَدْرِي وَاجِ الْأَوَّلِ **وَالْعَزِيزُ** الْفَائِلُ الشَّيْخُ
عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ يُرِيدَ الْأَنْوَاءَ لِلْهَوَاءِ لَيْسَ بِأَعْظَمَ مِنْ يُرِيدُ الْأَرَامِي لِحَبْدَةِ إِيَّاهُ فِي
مَهْمِهِ السَّيَّادِ بَلْ فِي الْمَوَاقِعِ الَّتِي تَحْتِ السَّمَاءِ عَنْهَا سِنَّةٌ أَشْهَرُ ذَلِكَ يَفْتَقِرُ
إِغْلَابَ أَكْثَرِ الْهَوَاءِ مَاءً وَأَيْضًا لَوْ كَانَ إِنْغِلَابَ الْهَوَاءِ مَاءً لِلرُّودَةِ قَبْدَ قَوْلِهِ
الْبَلَجُ يَصِيرُ الْهَوَاءُ أَرْدَ مَا كَانَ قَبْلَهُ وَيَوْمَ الْقِيَامِ أَرْدَ مِنْ يَوْمِ الْمَطَرِ فَإِذَا كَانَ يَوْمَ
الْبَلَجِ وَالْمَطَرِ إِلَى أَنْ يَنْتَبِهَا الْقَبْلُ وَالْمَاءُ **وَالْجَوْلُ** أَنَّ هَذَا الْأَعْزَاضَ لَيْسَ
بِفَارِجٍ فِي غَرَمَاتِنَا وَذَلِكَ لِأَنَّا لَمْ نَدْعُ أَنْ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَيْ رُودَةُ هَوَاءٍ أَمَّا
عَلَى أَيْ شَرْطٍ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ وَلَا أَنَّ الْمَنَاعَ إِيَّاهُ عَنِ ذَلِكَ أَيْ نَحْنُ هَوَاءُ الرِّيحِ
حِينَئِذٍ لَا سَبَبَ الْمَوْجِبَةِ لِلْكُونِ وَالْفَسَادِ فَلَا يَمِيزُنَا النُّفُوسُ بَعْدَ الْكُونِ وَالْفَسَادِ

عند حصول البرودة مآبل إنما ادعينا إمكان وجود الكون والفساد بشا من
ما ينبغي حصوله فهاثبت ذلك لمن شامد واعتبر علم بالجملة أن للكون والفساد
سببا موجبا هو البرودة مثلا بحال فإن حصل البرودة ولم يحصل الكون والفساد
بحكم مقتدان شرط أو وجود مانع بالجملة وإن لم يضر فها بالتفصيل فإن الحمل يقتل
ذلك لا يتدخل في علم إمكان وجود مسا قوله **وقد تخلق النار بالتفاحات**
بن غير نار كما فرغ الشيخ من البرودة واج الأول اشتغل بالثاني وهو بين الهواء
والنار أما سيرورة النار هو ظاهر لأن السيل المرفعة تتصل في الهواء
على ما بشا هـ ولا ينبغي لها حرارة محسوسة ولذلك لم يذكر الشيخ وأما كنه
هو المأد من قوله وقد تخلق النار بالتفاحات بن غير نار ويكون ذلك بإيجاج النخ
على الكبر وسد الطرق التي يدخل منها الهواء الجدد كما يشاهد من بزواك ذلك قوله
وقد تخلق الأجساد القليلة الحجة من مياهها شيئا لا يعرف ذلك أصحاب الجبل
كما قد جمعد مياه جارية تترى ججارة صلبة هذه الأربعة قابلية لإسحاق لـ
بعضها إلى بعض فلها هو على مشتركة وهذا هو البرودة واج الثالث وهو بين
الماء والأرض وبدا بصيرورة الأرض ما قال وقد تخلق الأجساد القليلة الحجة
بمياهها شيئا لا يعرف ذلك أصحاب الجبل بنى ملاك لا يكون ذلك بغيرها
أما إياها بالبراق أو بالحق مع ما يجري مجرى الأمواج كالنواذر إذا بها
بالماء كما يشاهد في الأجواء الأرضية التبدل المتبدل كيف سير عليها وتذبذب
بالماء والأجساد هي الأجسام الدائرية بحسب مصلحتها ثم ولما ذكر ذلك أشا
إلى عكته ففوله كما جمعد مياه جارية تترى ججارة صلبة وذلك مشاهد من

الماء إلى تفتد جوي يتدخرونها عن مآبها وأما ذكر هذا العكس خلاف بطريق
لأنه اندمجوا بالقياس إليهما ولم يناف له قول بل وميله بإحكام الأول لأنما
من البرودة واج الواحد ثم أخرج المطلوب من الجميع وهو كون العناصر قابلية لأن
تتحلل بعضها إلى بعض والمأد بالبرودة لا سيما لـ ههنا غير المصطلح عليها أعني الحركة الكيفية
والقول الذي ذكره الفاضل الشارح مما اقتضه قبحه يعني إيجابه أن هذه
التغيرات الشاهدة بحال أن تكون إسحاق لـ في الكيف مثلا الهواء الذي مياه
إسحاق من براريد إلى البرودة وهو هو في جوهر لكنه منكف بكيفية الماء ومع
هذا الإسحاق لا يثبت الكون والفساد فليس بشي لأنه ينبغي أن تكون لا موز
محسوسة وعلى تقدير فيجمل أن تكون العناصر جميعا جسمًا واحدًا منكفا بهذه
الكيفيات ومع ذلك ففقاء الكيفية إلى إسحاق لـ لها الغرض من زوال السبب
المنعني إياها دل على حدوث مودة يخطها **إشارة في كنه من هي**
أصول الكون والفساد في عالمنا هذا وهي الأركان الأول والبرهي أن يتم بها عين
دوات الحركة المستفيدة من وجود خفيف مطلق ينحو من جهة فوق كالنار
وتفيل مطلق كالأرض وخفيف ليس مطلق كالنار وتفيل ليس مطلق كالنار
فلمر أن هذه الأجسام اعني ذات منها أنها أصول الكون والفساد ومنها أنها
أركان العالم ومنها أنها استغنيات تلك المركبات منها وعناير تحلل المركبات
إليها وذكرنا أن الاستدلال عليها من حيث الكون والفساد والتزك والتحليل
ينبغي أن يكون بإعتبار الفعل والاعتقال وأن الاستدلال عليها من حيث أنها
أركان ينبغي أن يكون بإعتبار انكسارها فلما ذكر من التفتد الأول طرفا مآبها أراد

أَنْ يَذْكُرَ الْقِسْفَ الثَّانِي فَبَيْنَ هَذَا الْفَصْلِ جَاءَ إِلَى مَكَرَهَا فِي الْقَسْفِ وَالزَّيْبِ بَيْنَ
 بِذَلِكَ أَنَّهَا تُصَوَّرُ فِي أَرْبَعَةٍ وَأَنَّهَا لَمْ تَزِدْ مِنْ الْأَرْبَعَةِ ضَوْلَهُ مِنْ فِي أَسْوَفِ
 الْكُونَ وَالْقَسْفِ إِشَارَةُ إِلَيْهَا بِأَجْزَائِهَا أَنَّهَا وَقَوْلُهُ فِي عَالَمِنَا هَذَا إِشَارَةُ إِلَى عَالَمِ الْأَحْيَاءِ
 الْغَضَرِيِّ وَقَوْلُهُ وَهِيَ الْأَرْكَانُ الْأُولَى إِشَارَةُ إِلَيْهَا بِأَجْزَائِهَا بِأَجْزَائِهَا ذَاتِيَّةً لِلْعَالَمِ
 وَقَدْ بَلَغَ الْأَوَّلُ لِأَنَّ بَعْضَ الْمُرَكَّبَاتِ أَيْضًا أَرْكَانٌ لِلْبَعْضِ كَالْأَعْضَاءِ لِلْجَوَانِ لَكِنَّا لَا نَكُونُ
 أَوَّلَ مَا الْأَوَّلُ لِلْجَمِيعِ فِي هَذِهِ وَقَوْلُهُ بِأَجْزَائِهَا أَنْ يَتِمَّ بِهَا عِدَّةٌ ذَوَاتِ الْحُرُوكِ الْمُسْتَفِيدَةِ
 إِشَارَةُ إِلَى إِخْتِصَارِ الْأَرْكَانِ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ وَقَوْلُهُ جِنِّ يَوْجِدُ خَفِيفٌ مُطْلَقٌ يَخْرُجُ مِنْ
 جِهَةِ الْقَوَى كَالنَّارِ إِشَارَةُ إِلَى إِخْتِصَارِهَا أَنَّ ذَوَاتِ الْحُرُوكِ الْمُسْتَفِيدَةِ أَيْضًا خَفِيفَةٌ
 وَإِنَّمَا تُفَعِّلُهُ عَلَى مَا تَمَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَيْضًا مُطْلَقٌ وَإِنَّمَا لَيْسَ مُطْلَقٌ فَادْنِ الزَّيْبِ وَآ
 وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُطْلَقِ وَبَيْنَ الَّذِي لَيْسَ مُطْلَقٌ فِيهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا الشَّيْخُ فِي الشِّفَاءِ
 هُوَ أَنَّ الْخَفِيفَ الْمُطْلَقَ هُوَ الَّذِي فِي طَبَائِعِهِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى غَايَةِ الْبُعْدِ عَنِ الْمَرْكَزِ بِغَيْرِ
 طَبْعَةٍ أَنْ يَنْفَتِ طَائِفًا بِحَرَكَةٍ فَوْقَ الْأَجْزَاءِ كُلِّهَا وَالْفَعْلُ الْمُطْلَقُ مَا يُضَاهِيهِ فِي ذَلِكَ
وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِهَا بَعْدَ الْبُعْدِ عَنِ الْمَرْكَزِ غَايَةَ الْبُعْدِ الَّذِي يَكُونُ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْأَحْيَاءِ
 الْمُسْتَفِيدَةِ الْحُرُوكِ وَلِذَا ذَلِكَ فَتَسْرُّ بِالطَّبَعِ فَوْقَ الْأَجْزَاءِ كُلِّهَا أَيْ لَا جَرَامَ الْغَضَرِيِّ
 وَالْخَفِيفَ بِالْإِضَافَةِ لَهُ مَعْنِيَانِ أَحَدُهُمَا الَّذِي فِي طَبَائِعِهِ أَنْ يَخْرُجَ فِي أَكْثَرِ الْمَسَافَةِ
 الْمُسْتَدْرِ بَيْنَ الْمَرْكَزِ وَالْمُحِيطِ كَمَا إِلَى الْمُحِيطِ لَكِنَّهُ لَا يَبْلُغُ الْمُحِيطَ وَقَدْ مَرَّ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ
 عَنِ الْمُحِيطِ وَلَا يَكُونُ نَائِلًا إِلَى كُنَّانٍ مُضَادَّيْنِ كَمَا طُنَّ بَعْضُهُمْ لِأَنَّهُمَا يَنْتَهِيَانِ إِلَى
 بِنَائِهِمَا وَاحِدَةً هَذَا مِثْلُ الْهَوَاءِ فَإِنَّهُ رَئِيبٌ فِي النَّارِ وَيَطْفِئُ عَلَى الْمَاءِ وَالثَّانِي لَكِنَّهُ
 إِذَا قَبِلَ إِلَى النَّارِ قَبِلَ النَّارَ سَاجِدَةً لَهُ إِلَى الْمُحِيطِ هُوَ عِنْدَ الْمُحِيطِ مُقْبِلٌ وَخَفِيفٌ

بِالْإِضَافَةِ وَهَذَا الْوَجْهُ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ وَلَيْسَ بِهِ هَذَا الْإِخْتِصَارُ يُشَارِكُ النَّارَ
 لَكِنَّهُ يَخْلُفُ عَنْهَا وَبِالْإِخْتِصَارِ الْأَوَّلِ لَا يَرِيدُ مِنَ الْمُحِيطِ مَا يَرِيدُ النَّارَ **فَالْثَّانِي**
 النَّارُ وَالْإِضَافَةُ خَفِيفٌ لَيْسَ مُطْلَقٌ وَلَمْ يَقْبَلْ خَفِيفٌ مُضَافٌ لِيَكُونَ الْقِسْمُ
 سَاجِدَةً وَلِيَكُونَ مُسَوًى لِلْمَعْنِيَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فَإِنَّ الْخَفِيفَ الْمَضَافَ لَا يَقَعُ عَلَى الْمَاءِ
 إِلَّا بِالْمَعْنَى الْأُخْرَى **وَأَعْلَمُ** أَنَّهُ إِذَا قَبِلَ خَفِيفٌ مُطْلَقٌ كَالنَّارِ وَلَمْ يَقْبَلْ فَالْثَّانِي
 خَفِيفٌ مُطْلَقٌ لِأَنَّ الْأَوَّلَ فِي بَيَانِ حَيْثُ الْأَرْكَانِ كَأَنَّهُ عَلَى مَا تَمَّ نَائِلٌ فَكَ
 فَالْثَّانِي خَفِيفٌ مُطْلَقٌ لَكَانَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعَ النَّارِ فِي آخِرِهَا أَيْضًا حَيْثُ مُطْلَقٌ
 وَاجْتِنَابُ حَيْثُ إِلَى بَيَانِ مُسَوًى وَهُمَا بِمِثْلِ مَا ذَكَرْنَا الْعَاقِلُ النَّارُ وَهُوَ أَنَّ الْمَكَانَ
 الْوَاحِدَ لَا يَسْتَحِيطُ جِثْمَانِ بِسَيْطَانِ **قَوْلُهُ** وَأَنَّ إِذَا لَقِيتَ جَمِيعَ الْأَجْزَاءِ
الَّتِي عِنْدَ نَاقِدِهَا مُشْتَبِهَةٌ بِحَيْثُ الْعَلَّةِ إِلَى وَاسِعٍ مِنْ هَذِهِ **هَذَا** بَيَانُ أَنَّهَا إِنَّمَا
 تَحْتَلُّ إِلَيْهَا الْمُرَكَّبَاتُ وَتَذْكُرُ بِهَا وَأَشَارَ فِيهِ إِلَى الْأَسْتَفْرَادِ وَتَسْتَعِجِلُ إِلَى التَّزْيِيزِ
 وَالْجَزَلِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا الْأَطْلَبَاءُ وَفِيهِ مَرْمُوسٌ بِأَنَّ الْمَرْكَبَ مِنَ الْأَجْزَاءِ الْمُسَوَّاتِ بِهَا
 غَيْرُ مُوجُودٍ **فَالْثَّانِي** الْعَاقِلُ النَّارُ إِنَّمَا سَمِيَ الْفَعْلُ بِالْإِشَارَةِ وَالْقِسْمِ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ
 هِيَ بَيَانُ حَيْثُ الْأَرْكَانِ بِالْبُرْهَانِ وَالْقِسْمِ هُوَ بَيَانُ أَنَّهَا أَسْتَفِيدَاتُ الْمُرَكَّبَاتِ
 لِأَنَّهَا لَا تَسْتَفْرَدُ وَتَشْكُكُ الْعَاقِلُ النَّارُ فِي سَبِيلِ الْهَوَاءِ بِعَدْرِ الْأَخْصَانِ
 وَالْمُشِيلِ بِأَنَّ الْحَجَرَ إِذَا وَضِعَ بِأَيْدِي نَاحِيَةٍ أَحْسَنَ سَابِقُهُ لَيْسَ بِغَوِيٍّ لِأَنَّ الْحَجَرَ
 جَزْءٌ مَقْصُولٌ مِنْ كُلِّ الْأَرْضِ فَالْمِثْلُ فِيهِ مُوجُودٌ بِالْفَعْلِ وَالْهَوَاءُ مُشْتَمِلٌ بِكُلِّهِ
 فَالْمِثْلُ فِيهِ لَيْسَ إِلَّا بِالْقَوَى أَمَّا الْمَقْصُولُ مِنْهُ كَمَا يَكُونُ فِي الرِّقِّ الْمَنْفُوحِ تَحْتَ
 الْمَاءِ فَيُخْرَجُ مِثْلُهُ إِلَى الْفَعْلِ وَيَحْتَسِبُ بِهِ وَاسْتِيعَادُهُ أَيْضًا لِبَعَادَةِ الْأَجْزَاءِ النَّارِ فِي بَيْتِ

الْإِنْسَانُ مَعَ كَوْنِهَا مَعْمُورَةٌ فِي الْأَجْزَاءِ الْأَلَوِيَّةِ وَالْمَانِيَةِ لِنَسَبِ قِيَمَتِهَا لِأَنَّهُ بِالنَّظَرِ
 إِلَى مَا يَحْفَظُهُ لِنَسَبِ جَعْدِ عَلَى مَا سَيَأْتِي وَابْتِكَارُ وَجُودِ النَّارِ فِي الْمُرَكَّبَاتِ بِأَنَّهَا لَا تَلْزَمُ
 عَيْنَ الْأَبْزَارِ إِلَّا بِالْفَسْرِ وَلَا فَاسِرَ هُنَاكَ وَلَا يَكُونُ عَنْ غَيْرِهَا لِأَنَّ اسْتِعْدَادَ الْجَزْءِ الْخَلْقِ
 بِنَسَبِ النَّارِ لِقَبُولِ النَّارِ أَوْضَعُ مِنْ اسْتِعْدَادِهِ لِقَبُولِ غَيْرِهَا أَيْضًا لِنَسَبِ عَلَى مَا يَحْتَاجُ لَأَنَّ
 الْمَعْدَّ كَأَنَّهَا النَّشْءُ وَغَيْرُهَا إِذَا صَارَ عَلَى سَائِرِ الْأَجْزَاءِ سَيْرَ الْأَسْتِعْدَادِ لِقَبُولِ
 النَّارِ بِأَقْوَى قِيَمَتِهِ **هَذِهِ تَخْلُقُ مِنْهَا مَا يَخْلُقُ بِأَمْرِ جِبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى نَسَبِ مُخْتَلِفَةٍ مُعَدَّةٍ**
تَخْتَلِفُ فِي مَخْلُوقَاتِهَا بِمَعْدِنَاتِهَا وَنَسَبَاتِهَا وَاجْتِمَاعِهَا وَأَفْئِدَتِهَا بِمَنْ يَأْتِي
 كَقِيَمَةِ قَوْلِ الْمُرَكَّبَاتِ مِنْ هَذِهِ الْأَصُولِ الْأَرْبَعَةِ وَالْمُرَكَّبَاتِ ثَلَاثَةٌ ذُرُورَةٌ لِأَنْتَرِ
 وَنَسَبِي مُعَدَّنًا وَذُرُورَةٌ هِيَ قَسْمٌ غَاذِيَةٌ وَنَاسِيَةٌ وَمَوْلِدَةٌ لِلشَّلِّ لِأَجْسٍ وَلَا حَرَكَةٍ إِلَّا
 لَهُ وَنَسَبِي نَاسِيَةٌ وَذُرُورَةٌ هِيَ قَسْمٌ غَاذِيَةٌ وَنَاسِيَةٌ وَمَوْلِدَةٌ لِلشَّلِّ وَجَنَاسَةٌ وَنَسَبِي
 بِالْإِرَادَةِ وَيُنْتَسَقِي جَوَانًا وَجَمِيعُ هَذِهِ الصُّورِ كَمَا لَا تُؤْتَى فَإِنَّ الْكَمَالَ يَنْتَسِقِي إِلَى جَوَانٍ
 هُوَ مَوْجُودٌ كَالْإِنْسَانِيَّةِ وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يَخْلُقُ فِي الْمَادَّةِ وَإِلَى غَيْرِ مَوْجُودٍ هُوَ عَرَضٌ كَالْبَشَرِ
 وَهُوَ كَمَا أَنْ يَنْتَسِقِي إِلَى جَوَانٍ هُوَ كَمَا لَا تُؤْتَى هَذِهِ الصُّورُ كَمَا لَا تُؤْتَى مُخْتَلِفَةٌ أَلَا مَا
 يَصْدُقُ عَنْ الْحَيَوَانِ مَا يَصْدُقُ عَنْ النَّبَاتِ وَمِنْ النَّبَاتِ مَا يَصْدُقُ عَنْ الْمَعْدِنِ مِنْ غَيْرِ
 عَيْنٍ وَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ جِنْسٌ لَا فَوَاحٍ لَا يَخْتَصِرُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ وَكَذَلِكَ
 يَشْتَبِلُ كُلُّ فَوْاحٍ عَلَى أَصْنَافٍ وَكُلُّ صِنْفٍ عَلَى أَشْخَاصٍ لَا يَخْتَصِرُ لَهَا جِنْسٌ لَا يَتَشَابَهُ إِنْسَانٌ
 مِنْ الْأَنْوَاعِ وَلَا مِنْ الْأَصْنَافِ وَلَا مِنْ الْأَشْخَاصِ وَلَيْسَ هَذَا إِلَّا خِلَافٌ بِسَبَبِ الْحَيَوانِ
 الْأَوَّلِيِّ وَلَا يَسْبَبُ الْجِسْمِيَّةَ فَإِنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ وَلَا يَسْبَبُ الْمَدَّ الْمُفَارِقَ فَإِنَّهُ
 كَأَنَّ بَيْنَ مَوْجُودٍ وَاحِدٍ وَالذَّاتِ مُتَشَابِهٍ فِي النِّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ الْمَادِّيَّاتِ فَهَؤُلَاءِ

يَسْبَبُ أَوْ مُخْتَلِفَةٍ وَالْأُمُورُ الْمُخْتَلِفَةُ فِي الْهَوَايِ بِمَدِّ الصُّورَةِ لِلْجِسْمِيَّةِ فِي هَذِهِ
 الصُّورَةِ الْأَرْبَعِ النَّوْمِيَّةِ إِلَى أَجْسَامِهَا مَوَادِّ الْمُرَكَّبَاتِ كَمَا وَالاختلاف ليس يسبب
 هَذِهِ الصُّورَةَ بِأَنْفُسِهَا لِأَنَّ الاختلاف الذي يكون بينها لا يذهب على أربعة فهاذات
 يجب إجمالها في التركيب وفيما يميز من بعد التركيب والتركيب يختلف باختلاف مَادَّةِ
 الْأَسْتَفْعِيَّاتِ فِي الْعِلَّةِ وَالْكَوْنِ وَبَيَانِ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ اخْتِلَافًا لَا نَهَارًا وَلَا لَيْلًا
 مَا يَمِيزُ مِنْ بَعْدِ التَّرَكُّبِ بِاخْتِلَافِ ذَلِكَ لَا عَمَلًا ذَلِكَ لِأَنَّ الاختلافات العنصرية المتشابهة
 هِيَ أَسْبَابُ اخْتِلَافِ الْمُرَكَّبَاتِ فَهَؤُلَاءِ هَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْأَسْتَفْعِيَّاتِ الْأَرْبَعَةِ وَقَوْلُهُ
 يَخْلُقُ مِنْهَا مَا يَخْلُقُ إِشَارَةٌ إِلَى الْمُرَكَّبَاتِ الْمُخْلُوقَةِ مِنْهَا وَقَوْلُهُ بِأَمْرِ جِبْرِئِيلَ إِشَارَةٌ إِلَى الْأَخْلَاقِ
 الْعَارِضَةِ بَعْدَ التَّرَكُّبِ وَقَوْلُهُ يَفْعُ فِيهَا عَلَى نَسَبِ مُخْتَلِفَةٍ إِشَارَةٌ إِلَى اخْتِلَافِ التَّرَكُّبِ
 لِاخْتِلَافِ مَعَادِنِ الْأَسْتَفْعِيَّاتِ بَيَانِ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ وَقَوْلُهُ يُعَدُّ عَنْ خَلْقِ مُخْتَلِفَةٍ
 إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْأَسْتَفْعِيَّاتِ إِنَّمَا تُصَدِّقُ هَذِهِ الْأَخْلَاقِ مُعَدَّةً لِقَبُولِ الصُّورِ
 الْمُخْتَلِفَةِ عَنْ بَدَائِهَا الْمُفَارِقِ وَالْمُخْتَلِفَةِ يُقَالُ لِلْيَدِ الْعَارِضَةِ لِلْجِسْمِ بِسَبَبِ اللَّوْنِ
 وَالشَّكْلِ وَتُنَسَبُ إِلَى الْكَيْفِيَّاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْإِكْبَاتِ وَالْمَادَّةِ هُنَا بَادِي ذَلِكَ
 الْمُنَاتِ الَّتِي هِيَ الصُّورَةُ النَّوْمِيَّةُ وَهِيَ لَمْ يَحْبِ الْمَعْدِنَاتِ وَالنَّبَاتِ وَالْحَيَوَانِ
 أَجْنَاسُهَا وَأَفْئِدَتُهَا إِشَارَةٌ إِلَى الْمُرَكَّبَاتِ الْمَذْكُورَةِ فَكُلُّ جِنْسٍ مِنْهَا مَرَاجٌ جِنْسِيٌّ لَهُ عَرَضٌ
 بَيْنَ جِنْدَيْنِ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ لِلْجِنْسِ الْجَوَانِ وَبَيْنَهُمَا وَهُوَ مُشْتَبِلٌ عَلَى الْأَمْرِ جِبْرِئِيلَ النَّوْمِيَّةِ
 بَيْنَ الْجِنْدَيْنِ وَكَذَلِكَ الْمَرَاجُ النَّوْمِيَّةِ عَلَى الْأَمْرِ جِبْرِئِيلَ النَّوْمِيَّةِ وَالنَّوْمِيَّةِ عَلَى الْأَمْرِ جِبْرِئِيلَ
 النَّوْمِيَّةِ وَهَذِهِ الْأَمْرِ جِبْرِئِيلَ كُلُّهَا تَكُونُ بِحَسَبِ النَّسَبِ الْمُخْتَلِفَةِ الْوَاقِعَةِ لِبَعْضِ
 الْأَسْتَفْعِيَّاتِ إِلَى بَعْضٍ فِي الْمَفَادِيرِ قَوْلُهُ **وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ صُورَةٍ مُقَوِّمَةٌ**

منها تنبعث كفيته المحسوسة وبما تبدلت الكيفية وانخفضت الصورة مثل ما يرض
 للآء ان يثنى وان يخلت عليه الجود والمعان وما يثبت محمولة وذلك الصورة مع انها
 محمولة فانها ثابتة لا تشد ولا تضعف والكيفيات المنبعثة عنها بالخلاف وذلك
 الصورة مقومات لليولي على ما علمت والكيفيات لغراض ولا غرض كائنه ما كانت
 لو اثنى فلذلك لا تشد الصور من الاغراض **مير** ان يفرق بين الصور التي هي الكمال
 الاولى والكيفيات التي هي من الكمالات الثانية وانما يحتاج الى ذلك لكون
 الامزجة من الكمالات الثانية المتبادرة من الكمالات الاولى قال ولا يخل واحد
 من هذه صورة مقومة اي صورة نوعية بصيرة لك الواحدها هو وعلى ما بين في النظر
 الاول منها تنبعث كفيته المحسوسة واستدل على ما بينهما بذلك حجج اثبات
 وليه **الحجج** الاولى قوله وبما تبدلت الكيفية وانخفضت الصورة مثل ما يرض
 للآء ان يثنى وهذا يدل على الكيفية الفعلية وان يخلت عليه الجود والمعان
 وهذا يدل على الكيفية الالهيانية وما يثبت محمولة وهي صورة النوعية فاذن
 المبدل لا غير المحمولة في الالحوال وقال الفاضل الشارح ان الثاني لا ينبغي اذا
 بعدد في الحرارة عنها ولا الهواء والارض يبدل في المعان والجود عنها انكم
 بذلك مطلقا متوحد وان قد احكم بحال بساطتها فسلم وهو لا يندرج فيما قاله
 الشيخ لان اشتراط التثنية كيفية ما لا يتألف لا يدرك على استلزامها
 يقال التثنية وقال الشيخ وبما تبدلت الكيفية يدرك على انه لا يحكم بذلك
 حكما كلياً شاملاً للجميع في جميع الالحوال **الحجج** الثانية وهي اعظم من الاولى
 قوله وذلك الصورة مع انها محمولة فانها ثابتة لا تشد ولا تضعف والكيفيات

المنبعثة عنها بالخلاف وذلك لان انما لا يكون اشد اثباته من آخرها
 يكون اشد حرارة من آخر **قال** الفاضل الشارح الدليل على ان الصورة لا تشد
 ولا تضعف ان القدر المعبر به في الصورة ان زال فقد بطل المقوم ولا يكون
 ذلك انتفاعاً للصورة بل بطلاً لها وان لم يزل بل زال ما وراء ذلك لم يكن
 الا شدة في ذاته بل في عوارضه فذلك وهذا الدليل عينه فامر في الكيفيات
 لان القدر المعبر به في نوعية الكيفية ان زال فقد بطلت الكيفية وان لم يزل
 فلم يكن الزايل معتبراً فيها فان سمح الدليل فقد بطلت إحدى المقدمتين وان لم يسمع
 فقد بطلت الاخرى **واقول** معنى الاستدلال هو اعتبار الحيل الواحد الثابت
 الى حال فيه غير فارسي يدل نوعيته اذا بقى ما وجد منها في ان ما الى ما يوجد
 فيه ان آخر حيث يكون ما يوجد في كل ان متوطناً بين ما يوجد في اثنين بطلاً
 يدل لك الآن ويحدد جميعها على ذلك الحيل المنقور دونها من حيث هو متوجه
 بذلك التحدت الى غاية ما ومعنى الضعيف هو ذلك المعنى عينه الا انه يؤخذ
 من حيث هو متصرف بها عن تلك الغاية فالأخذ في الشدة والضعف هو الحيل
 لا الحال المتخذ المتغير ولا شك ان مثل هذا الحال يكون عرضاً لنوع الحيل
 دون كل واحد من تلك المراتب واما الحال الذي يثبتك هو نوع الحيل المنقور
 ببطله وهي الصورة فلا يصور فيه اشتداد ولا ضعف لا منساج بند لها على تحيد
 منقور يكون هو مؤيد الحالين ولا منساج وجوداً لا متوطناً بين كون الشيء
 هو مؤيد كونه مؤيد مؤيد **الحجج** الثالثة وهي اعظم من الاولى في شمولها
 الفرق بين الصور والاعراض بحسب الماهيات وهي قوله وذلك الصورة مقومات

للمؤولي على ما علمت والكيفيات أعراض ولا يراد من كائنه ما كانت لواحدة فلذلك
 لا يقدر الصور من الأعراض **قوله** وايضا فان حركاتها بالطبع وتكونها بالطبع
منبعثة عن تلك القوى الطبيعية للشيء فذلك كما بينا من ان الطبيعة هي
 مبدأ اول للحركات والتكوينات التي تكون بالطبع وذكر في هذا الموضع ان الكيفيات
 المستندة والضعيفة التي يكون الاشداد والضعف فيها اشد انواع الحركات منبعثة
 عن الصور النوعية منه فهذا على ان الصور النوعية هي الطبائع بعينها بالذات
 فهي باعتبار كونها مبادئ للحركات والتكوينات بطائع وباعتبار كونها مقومات للحركات
 صور باعتبار كونها مبادئ للتغيرات في غيرها **قوله** فاذا امرت لـ
تقتد قواها والا فلا مزاج قال الشيخ في الشفاء لكن قوما اخر عواني وفي
 زماننا مذهب اخر يقولون ان البسائط اذا امرت وتغيرت وتغيرت بعضها من بعض فاذن
 ذلك بها الى ان تخلع صورها فلا يكون لواحد منها صور من الخاصية وليست حينئذ
 صورة واحدة فيعتبر لها مهيول واحد وصورة واحدة فمنهم من جعل تلك الصورة
 امر متوسط بين صورها ومنهم من جعلها صورة اخرى من النوعيات فوله فهذا
 لم يقتد قواها اشارة الى انطالي ذلك المذهب والوجه عليه بانه لا مزاج حينئذ
 بل هو فساد ما وكون لان المزاج انما يكون عند بناء المتغيرات باعتبارها **قوله**
 بل استحال في كيفياتها المتضادة المنبعثة عن قواها متفاعلة فيها حتى تكون كهيئة
 متوسطة قوتها ما في عدم التشابه في اجزائها وفي المزاج **قوله** يمتدح تحقيق ما هيته
 المزاج فالعناصر اذا امتزجت وتفاعلت فلا يمكن ان يفعل كل واحد منها في الآخر
 من حيث يفعل عن ذلك الاخر لان الفعل ان كان مستند بما على الفعل ميان

الغالب مغلوب عن مغلوبه وان كان متاخر عنه مبادا مغلوب غالبا على غلبه
 وان جيزلا ميعا كان الشيء الواحد غالبا ومغلوبا معا عن شيء واحد وكلها محال
 فاذن يفعل كل واحد منها بصورة وتعمل في كفيته ولا يمكن بالعكس لان الاتصاف
 في الصورة ينبغي الاتصاف في الكيفية الصادرة عنها اذ المتعولات تابعة لعلها
 ولا تفعل بل انما تكثر الصور وتكثر الكيفيات وهناك تسجل العناصر في
 الكيفيات المتضادة المنبعثة عن تلك الصور حتى يحصل بينها كهيئة متوسطة
 تستند بالقياس الى جازها وتستحسن بالقياس الى باردتها وكذلك في الرطوبة
 واليوسمة ونشابه الجميع في تلك الكيفية فذلك الكيفية المتوسطة
 هي المزاج فوله بل استحال في كيفياتها اشارة الى حركة الاستقصات في
 الكيفيات لان الكيفية منها لا يتحرك فلا تسجل بل تبدل ومحلها يتجمل
 فيها وقوله المتضادة اي المتخالفة **قال** القائل الشارح لو جعل هذا الفضا
 على الجفني الذي يكون بين شيين في غير الخلاف لما كان هذا الحد متساويا
 للمزاج الثاني الواقع بين استقصات متباعدة فذا انكثرت كيفياتها بحسب المزاج
 الاول فاذن ينبغي ان يجعل على الخلف قط حتى يتساوى معايمه وقوله متفاعلة
 فيها اي لا يستحال كون في حال تفاعل الصور في الكيفيات وقوله حتى تكون
 كهيئة متوسطة قوتها ما اي اذا كان الحار مثلا عشرة اجزاء والبارد خمسة اجزاء
 كانت الكيفية المتوسطة اقرب الى الحرارة منها الى البرودة على نسبة الثلث والثلثين
 فلا تكون الكيفية متوسطة على الاطلاق دائما بل قوتها ما وقوله في حدتها انشا
 في اجزائها وفي بعض النسخ مشابهة في اجزائها اي في حد من الحدود التي لا تشابه

بين الألفاظ وذلك لا يمكن أن يكون متشابهاً في أجزاء الاستقفيات أو الكيفية التي
في ذلك لا يمكن أن تكون متشابهة فتكون حرارة الجزء الثاني كحرارة الجزء الثاني هذا
هذا بيان ما في الكتاب **وقال** القائل للشيخ أن المزاج ينبغي على إثباته لا
والشيخ لم يثبتها إلا في الحارة والباردة **أقول** وجوه المركبات المتشابهة الأجزاء
التي ليست في سريان الهواء وجوهر الأرض دليل على وجود الكيفية المتوسطة
بينها وهي لا تحل إلا بالاشياء **وهنا بحث** وهو أن يقال أنكم جيلتم
فيما مر أن الصور إنما تفعل في سائر المواد بالكيفيات الفعلية وهما جيلتم
الصور فاعلموا والكيفيات متغيرة فندناصم كلامكم بوجهين أحدهما أنكم جيلتم
الصور ههنا فاعلموا بذاتها لا بذلك الكيفيات والثاني أنكم جيلتم الكيفيات الفعلية
متغيرة **والجواب** أما لم تحل الكيفيات اقتضاها متغيرة بل المتغيرة في المادة
لكن اقتضاها هي اشياء لها في تلك الكيفيات وأيضا لم تحل الصور فاعلموا في غير
موادها بذاتها بل بذلك الكيفيات وبيان ذلك أن الصورة النار مثلاً هي المبدأ
لجسول الحرارة في مادتها فإن انقذت فعلت فعلها ذلك بذاتها وأصلها المادة عنها
فحلت الحرارة في المادة شديدة وإن امتزج الماء بها أثرت هي أصلاً بنسبة حركتها
تلك في مادة الماء الباردة بسبب الصورة المائية فكان فاعلموا فيها نقصان برودتها
كما ذكرنا في المثل سواء ولو كانت تلك المادة حالية عن البرودة لفعلت فيها حرارة
وعلمنا أيضاً صورة الماء في مادة النار مثل ذلك حتى اشتد الكيفية المتوسطة
في المادتين متشابهة والدليل على أن الصورة إنما تفعل في غير مادتها بنسبة
الكيفية أن الماء الحار إذا امتزج بالماء البارد أصغلت مادة البارد من الحرارة كما قيل

مادة الحارة من البرودة وإن لم تكن هناك صورة مشحنة فاذن ظهر أن القاعلة هي
الصورة بنسبة الكيفية وأن المتغيرة هي المادة المتغيرة في الكيفية لا الكيفية
وهو وثبت **ولذلك نقول** لا استحالة في الكيفيات اشياء في الصورة اشياء
ولم يثنى الماء في جوهر بل فشت فيه أجزاء باردة داخلته ولا ما يظن أنه برود بل فشت
فيه أجزاء جسيمة **مثلاً فلنبين** فمافى أن القول بالمزاج ينبغي على القول
بالاشياء لأن الكيفية السواء بالمزاج إنما تحصل بعد استحالة الأركان وهو
أيضاً ينبغي على القول بالكون فإن الأجزاء النارية الخالطة للمركبات لا يسطع عن الأجزاء
كما مر بل تكون هناك وكان في المتغيرين من يكرها شيئاً كما يكتاغورس وأصحابه
الغالبين بالخلط فإنهم كانوا يذكرون التغير في الكيفية وفي الصورة ويرغمون
أن الأركان الأربعة لا يوجد شيء منها مطلقاً بل هي مختلطة من تلك الطبائع وثبت
سائر الطبائع النوعية وإنما يسعى بالجاب الطاهر منها ويرى لها عند ملاقاتها
أن يبرز منها ما كان كامناً فيها فغلب ويظهر للخص بقدر ما كان مغلوباً غايته على
أنه حدث بل على أنه برز ويكن فيها ما كان بارداً فيصير مغلوباً وغايته ما كانت
غالباً وظاهر ما رأيتهم قوررهم أن الظاهر ليس على سبيل برز بل على سبيل تفرغ
من غير فيه كالماء مثلاً فإنه إنما يتثنى بتفرغ أجزاء باردة فيه من النار الحارة له
والمذهبان متعاربان فانهما يشتركان في أن الماء مثلاً لم يشغل حاراً لكن الحان
نار خالطة ومعه فإن بان أحد هاترين أن النار برزت من أصل الماء والثاني يرى
أنها وردت عليه من خارج وأما دعاهم إلى ذلك الحكم بامتناع كون الشيء عن لا شيء
وامتناع سرورية شيء شيئاً آخر فالشيخ لما فرغ من مبرر المزاج اشتغل بالنسبة على

مُتَّادِ هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ فَإِنَّ الْقَوْلَ بِالْمَرَّاجِ لَا يَكُنْ مَعَ الْقَوْلِ بِمَا وَقَدَّمَ الرَّايَا الْأَكْبَرُ
لِأَنَّهُ أَشْبَهَ بِالْمَبْنِيِّ فَهَذَا لَا مَذْهَبَ لَهُمْ وَهُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ اسْتَغْلَى بِالْإِتِّبَاعِ عَلَى فَتَاوَاهُ
وَأَشْدَكَ عَلَى ذَلِكَ بِحُجَّتِهِ أَمْرَيْنِ الْمُشَاهِدَاتِ **قَوْلُهُ فَإِنَّ ذَلِكَ فَاعْبُدْ**
يَمَالَ الْحُكُوكَ وَالْمُخْلِطَ وَالْمُخَضَّضَ حِينَ يَحْتَجِي مِنْ غَيْرِ وَمَوْلَى نَابِزٍ عَرَبِيٍّ إِلَهُ هَذَا
أَوَّلُ اسْتِدْلَالٍ لَاحِظٌ وَهُوَ الْأَسْتِدْلَالُ بِحُدُوثِ التَّخَوُّزِ عِنْدَ الْيَكْرَةِ الْعَمِيقَةِ فَمَتَى
يَنْبَلُ عَلَيْهِ أَحَدًا لِعَنَانِهَا ثَلَاثَةُ الْبَاقِيَةِ مِنْ غَيْرِ حُضُورِ نَابِزٍ عَرَبِيٍّ يَكُنْ نَفُودُهَا فِي
الْمُسْتَحْتَجِّ فَالْحُكُوكُ هُوَ التَّخَوُّزُ الْيَابِسُ الْقَلْبُ الَّذِي يَأْتِيهِ مِثْلُهُ مِمَّا شَدَّ عَيْنُهُ كَحَبْدِ
فَإِنَّ الْحُكُوكَ مِنْهَا يَحْتَجِي بِمُخْرِقٍ مِنْ غَيْرِ نَابِزٍ وَهُوَ مِمَّا يَنْبَلُ عَلَيْهِ الْأَرْضِيَّةُ وَالْمُخْلِطُ
هُوَ الَّذِي جِيلُ قَوَامِهِ بِالْفَسْرِ فَيُفَاخِظُ الْهَوَاءَ الْكَبِيرَ بِالْحَاجِ الْفَخْرَ عَلَيْهِ وَنَبِزُ الْمَوْتِ
الْحَاجِ مِنْ التَّخَوُّزِ إِلَيْهِ فَانَّهُ يَنْتَحَنُ لَا يَحَالُ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّخَوُّزَ تَشْتَلِزُ الْفَطْلُ
فَأَيُّكَ الشَّدِيدُ الْمُغْنِيَةُ لِرِقَّةِ الْقَوَامِ تَقْبَلُ التَّخَوُّزَ أَيْضًا وَالْمُخَضَّضُ هُوَ الْبَسْرُ
الْوَبَّ كَالْمَاءِ وَنَحْوُ الَّذِي يَحْتَكِ بِكَ شَدِيدًا فَانَّهُ يَنْتَحَنُ أَيْضًا **قَوْلُهُ وَاعْبُدْ**
يَمَالَ التَّخَوُّزَ فِي مُخَضَّضٍ وَفِي مُخْلِطٍ مِمَّا يَنْتَحَنُ الْأَسْبَاطُ نَفُودُ مَا يَنْتَحَنُ بِالْقَبُولِ
فِيهِ عَلَى نِسْبَةِ قَوَامِهِ **وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ ثَانٍ وَهُوَ أَنَّ الْمَاضِيَيْنِ الْمُتَشَابِهَيْنِ**
إِذَا اخْتَفَا فِي آيَاتِهِ بَيْنَ أَحَدِهِمَا مُسْتَحْصِفٌ أَيْ بَسْطَ حُكْمِ الْجُرْمِ كَالْفَخَانِ مَثَلًا وَالتَّانِي مُخْلِطٌ
أَيْ مُخْلِطٌ فِي الْمَوْضِعِ بِمَعْنَى الْأَشْهَالِ عَلَى الْمَرْجِ وَالْمُتَشَابِهَاتِ الصَّغِيرَةِ كَالْمَرْجِ
فَلَوْ كَانَ التَّخَوُّزُ نَفُودَ النَّارِ وَفُتُو مَا فِي الْمَائِجِ لَوْ كَانَ يَنْتَحَنُ الَّذِي فِي الْمَخْلُطِ
مَبْلُ الْأَجْرِ عَلَى نِسْبَةِ قَوَامِهِ لَهَوَلُ التَّخَوُّزِ فِيهِ دُونَ الْأَجْرِ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ
قَوْلُهُ وَهَلْ لَا مِثْلًا مِنْ مَقْبُولٍ مَقْدُورٍ يَنْتَحِنُ فِي الْبَلَاغِ فِي التَّخَوُّزِ لِمَنْغِ الْقَبُولِ فِي بَعْضِ

الْتَّخَوُّزِ مُنْتَحِنٌ الْقَبُولُ إِذَا كَانَ لَا يَنْتَحِنُ مِنْهُ شَيْءٌ يَنْتَحِنُ بِهِ حَتَّى يَخْلُفَ مَكَانَهُ فَانَّهُ يَنْتَحِنُ
صِمَامُ الْقَارِئَةِ سِدَادُهَا وَقَدَامُهَا مَوْضِعٌ فِيهَا وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ ثَالِثٌ وَهُوَ
أَنَّ امْتِلَاءَ الْأَيَّامِ الْمُصْمُومَةِ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ أَنْ يَنْتَحِنَ عَلَى نَحْوِ مَا فِيهِ
تَحْتِجًا بِالْإِنْفِاسِ مِمَّا يَدْخُلُ فِي يَمِينِهِ فِيهِ الْأَيَّامُ خَرُجَ شَيْءٌ مِنْهُ إِذَا الدَّخُلُ
يَمَالَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ **قَوْلُهُ وَاعْبُدْ يَمَالَ الْقَبُولَ الْقَبُولَ وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ**
رَابِعٌ وَهُوَ أَنَّ الْقَبُولَ إِذَا مِلَّتْ مَاءً وَشَدَّ رَأْسُهَا شَدًّا يَحْكُمُ وَوَضَعَتْ عَلَى نَابِزٍ قَوِيٍّ
فَاتَّيْنَا تَنْتَحِنُ بِقَدَرِ رَوْنِ أَكْثَرِ مَا يَأْتِيهَا نَارًا وَصَبَّحَ صَبْحَةً عَظِيمَةً مَا يَلِدُ تَنْتَحِنُهَا الدَّخْلُ
وَمِنْ جِيلِ الْمَخَارِبِ يَحْدُثُ التَّخَوُّزُ وَالنَّارُ دَاخِلُهَا مَعَ امْتِنَاعِ دُخُولِ النَّارِ فِيهَا
وَخُرُوجِ الْمَاءِ عَنْهَا يَدُلُّ عَلَى الْأَسْبَاطِ لَوْ كُنْ مِمَّا **قَوْلُهُ وَانْظُرْ مَا بِالْأَجْمَدِ يَبْدُو**
مَا قُوَّةَ وَالْبَارِدُ مِنْ أَجْرَائِهِ لَا يَصْبُدُ لِقَبُولِهِ وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ خَامِسٌ وَهُوَ أَنَّ
الْجَمْدَ يَبْدُو مِمَّا يَوْضَعُ قُوَّةً وَالْأَجْرَاءُ الْبَارِدَةُ لَا تَصْبُدُ بِالطَّبْعِ وَلَا فَاتِرٌ مِنْهَا
فَإِنَّ هُوَ الْأَسْبَاطُ لَوْ قَوْلُ الْعَامِلِ التَّاجِ أَنَّ الْجِسْمَ الْبَارِدَ بِالطَّبْعِ إِذَا وَضِعَ قُوَّةً
لِجَمْدٍ فَلَعَلَّهُ يَبْدُو بِالطَّبْعِ مَرْدُودٌ لِأَنَّهُ يَنْتَحِنُ أَنْ يَبْدُو مِثْلَهُ مِنْ غَيْرِ وَضِعَ عَلَى
الْجَمْدِ مِثْلَ يَبْدُو **وَقَوْلُهُ نَبِيْرُ أَوْ لَعَلَّكَ قَوْلُ أَنَّ النَّارَ بِهَرَكَةٍ كَامِنَةٍ**
يَبْدُو مَا يَحْكُمُ وَالْمُخَضَّضُ مِنْ غَيْرِ قَوْلِهِ تَخَوُّزٌ وَلَا نَابِزٍ هَذَا مَوَازِينُ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ
وَهُوَ الْقَوْلُ بِالْكُونِ وَالْبَرُودِ إِذَا افْتَصَرَ عَلَى الْحَكِّ وَالْمُخَضَّضُ لِأَنَّ كَوْنَ النَّارِ فِيهَا
يَنْبَلُ عَلَيْهِ الْبَارِدُ إِنْ بِالطَّبْعِ أَغْرَبُ **وَقَالَ الْعَامِلُ التَّاجِ وَذَلِكَ لِأَنَّ**
هَمَّ أَنْ يَقُولُوا الْهَوَاءَ يَبْدُو بِالطَّبْعِ وَنَابِزُ الْمَخْلُطِ فِيهِ صَبِغَتُهُ عَمَّا يَخْلُطُهُ مِنَ الْأَجْرِ
وَالْمَاءِ حَتَّى يَنْظُرَ كَيْفِيَّتَهُ وَلَا يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ اسْتِحْكَائُهُ **قَوْلُهُ هَلْ يَنْتَحِنُ أَنْ**

يُصَدِّقُ بوجوه جميع النار من المنفصلة عن خشبة الغضا فيها غلظة لبغية منها شأ
في ظاهر الحجر وباطنه ونحو فاشية في جميع جزر الزجاج الذي عند استشفاد
البصر فلو لم يكن في الخشب من النار إلا الباقي فيه عند التحمي لكان لا يسعك
أن تصدق بكونه كونا لا يبره وض ولا يحتم ولا يحتمه لمن ولا نظر فكيف لو كان
هناك كونه أو يورث لكان أكثر الكائن بغير عارف ثم الكلام في هذا طويل فنبه
على فساد هذا المذهب بأن النار من الكثرة التي تفصل عن خشبة الغضا منها ما
تبقى في ظاهر جسمها وباطنها ما ينبغي لا يمكن أن تكون موجودة بالثقل في باطنها
على سبيل الكون غير محتمل إياها وكذلك النار من الفاشية في الزجاج الذي
لو كان قبل ذلك في الزجاج موجودا لكان بغير أكاد كان هذا البرزخية اذ هو شأ
لا يمنع البصر عن التوهم فيه والاحساس بما في باطنه بل لو لم يكن في الغضا إلا
النار من الباقية بعد الختم لاستع الصدق بوجوده بالثقل فيه وجود الأبره
الرض واليحيى ولا يدرك باللس والتلف فكيف يمكن أن يصدق بوجود جميع تلك
النار التي انفصلت عنها حالة الاشتغال مع هذه الباقية والمراد من قوله ثم
الكلام بعد هذا طويل أن لا يطال إختلاجات أصحاب هذا المذهب وذكر ما ردد
عليهم من سائر الوجوه بالتفصيل بيانات كثيرة لكن لما كان فيما أوردناه كفاية كان
الكلام فيما بعد ذلك بطول لا وعرض **فإن قيل** الفاضل الشايع بأن حرارة الأديرة
الحارة كالفرغون إنما تكون لكثرة الأجزاء النار التي فيها مع أنها غير ظاهرة للعين
عند اليحيى والرض فلم لا يجوز أن يكون منها مثله **فإن قيل** ليس فيها أجزاء
نارية لكنها تسخن بدن الحي عند اقترانها عنه بالحامية لا بالكيفية هذا خلاف

به الألية **والجواب** أن الأجزاء النارية التي في الفرغون إنما لا تظهر
للعين لكونها منكسر الكيفية للزجاج فإنها لو امتلأ فاصوا مدبرهم وإلا لزم ما
نكتة أعلم أن استضاءة النار سائر لما وراهها إنما يكون لها إذا علفت
شأ أنها تنفعل بالفتوة عنها ولذلك أصول الثقل وحيث النار قوية هي شفاء
لا يقع لها ظل وضع لما هو غاطل عن مضاجح آتى وربما كان إفراجها ونحوها
أكثر من حجم الشفاف حتى لا يكون لها ظل أن يقول إن الشيف لا انتشار وظلام
لا يحداد القوية من شيفعة النار فيمن هذا أن النار البسيطة شفاء
كالهواء وإذا اشتغال إليها النار المركبة التي تكون منها الشب استضاءت شفاء
فطن أنها طيفت ولعل ذلك من أسباب طيفها عندنا أحيانا ولا شبهة أن
أكثر الشب في ذلك عندنا استضاء النار من مواد وانفصال الكثرة الأوسنة
دعنا نكلم قوت النار فلما لا تكون أقد على لحالة الأرضية بالتمام نار أظفر
يقن ما يكون دعنا نأفاده في النار الضعيفة وهذه النكتة غير مناسبة بحسب
النوع للفرغون ومناسبة بحسب الجنس **يريد** بيان أن النار المرئية ليست بسيطة
والبسيطة شفاء لا لون لها فالمراد باستضاءة النار شغلها وقيد ما يقوله الشايع
لما وراهها واستدل بذلك على كونها مشتملة على أجزاء أرضية ثم ذكر عليه كونا
مستقيمة وهو أفعال الأجزاء الأرضية عنها بالفتوة فثبت بذلك على أن النار
المرئية شفاء لم يدم ما يقبل الفتوة عنها ثم استدلى على ذلك أيضا بأن النار القوية
المتكئة من الأجزاء النارية للأجزاء الأرضية كما في أصول الثقل وحيث تكون
النار قوية من سائر أجزائها إنما تكون شفاء بغيرها عديدا الغلظ في سائر

وفي قوله لنسوكه نفسه الشاملة استعارة لطيفة منبهة على تحريك النفس
 ادجيل نسبتها الى المزاج نسبة الظاهر الى الوجود **واعلم** ان انكسار صفات
 الكيفيات واستمرارها على كيفية متوسطة ومزدوجة نسبة ما لها الى مبدأها الاول
 ونسبها لتتبع لان بعض عليها صورة او صفات يحفظها فكلما كان الانكسار اقرب
 النسبة اكمل والنفس الفاضلة بمبدأها اشبه **والفاضل** الشايع اعترض
 على قول الشيخ واعد كل مزاج لنوع بان كل مزاج انما يستفيد لقبول صورة لذاته
 لا يحصل غيره واشهد بقوله في النقط الخامس ان وجود المحدث بالفاعل وكونه
 مسبوقا بالعدم ليس بفعل الفاعل بل لذاته **واقول** موجب الشيء هو الوجود
 لصفات الذات فان فاعل التوادر هو الذي فعله لونا واما قولهم تلك الصفات له
 لذاته لا بفعل فاعل فليس معناه انها ليست بفعل فاعل الشيء بل انها اصبحت
 عن فاعل الشيء بوسط ذات الشيء وليست بفعل فاعل مبين لها فان بعض الصفات
 يحتاج معها الى غيرهما **واعترض** ايضا على قوله واقربها من الاعتدال
 المذخر مزاج الانسان بان المناجحة لطيفة شهدت بان اعدل الاعضاء جلد
 الاصابع واخوها عن الاعتدال القلب فكان ينبغي ان يتعلق النفس بذلك الجلد
 لا بالقلب **اقول** كون جلد الاصابع اعدل الاعضاء لا يقتضي كونه على اعدل
 الا من جاز على الاطلاق فان الاعضاء من حيث هي اعضاء ليست بمرتبة من
 الاعتدال لقلبه الجزئين الثقلين عليها وايضا ليست الاعضاء مما يتعلق بها
 النفس اولاً والمزاج المستعد لقبول الصورة الحيوانية فضلا عن الانسانية لئلا يكون
 مزاج الاعضاء بل هو مزاج الارواح التي فرب الاجزاء الثقيلة والخفيفة فيها

من السابوي في اول شيء يتعلق النفس به ثم ان تلك النفوس تحتاج بسبب
 مخاطلة تلك الارواح واجمالها الشهي والنوي او لا الى عضو يحرك تلك الارواح
 ويمنعها عن التفرق هو القلب ثم الى عضو يعيدها هو الكبد والى عضو يعيدها لان
 صيد مبدأ النفس والحركة هو الدماغ ثم الى سائر الاعضاء عضو بعد عضو بحسب
 حاجتها في افعالها المختلفة الموزعة الى ان تنهي الى جلد الانسان وغيره فتم جميع
 ذلك الشخص على التفصيل المذكور في كتب الطب هذا وامثاله ليس مما ينبغي على
 الناظر في كتبهم ولكن من لم يحصل له نور الله من غير **الفصل الثالث**
في النفس الانسية والسموية انما فصل النفس الى الانسية والسموية
 لانها لا تقع عليها معنى واحد عند اشرار الحكماء في معنى فالعقل المشترك قولنا كمال
 اول الجسم طبيعي اما الكمال الاول فمدرس بيانه واما الجسم منها فمعنى الجسم
 لا المادة واما الطبيعي فما يصل للتصايع والمعنى الذي يضاف الى ذلك
 فيحصل النفس الانسية مشاكلة للنفوس الشائية والحيوانية والانسانية
 هو ان نقول بقولنا الجسم طبيعي الى ذي حيوان بالقرع ومعناه كونه ذا آلات
 يمكن ان يصيد عنه بوسطها وغيره فوسطها ما يصيد من فاعل الحيوان التي هي
 الغدي والتمور والوليد والادراك والحركة الارادية والنطق والمعنى الذي
 يضاف الى ذلك فيحصل النفس السموية وهو ان نقول بقولنا الجسم طبيعي
 ذي ادراك وحركة يشعان ثقلا كليا عموما لا بفعل فاعل **انجم الى تفصيل**
وانما هل اذا كنت صحيحا بل وعلى بعض احوالك غير ما حجت نطق التي فطنت
صحيحة هل تفعل عن وجود ذاك ولا تثبت نفسك ما عني ان هذا يكون

لَيْسَ بِشَيْءٍ أَنَّ النَّاسَ فِي قَوْمِهِ وَالتَّكْرَارُ فِي شِكْرِهِ لَا يَزِيدُ دَائِرَةً
وَأَنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ فِي ذِكْرِهِ وَلَوْ قَمَعَتْ ذَلِكَ قَدْ خَلَقَتْ وَلَمْ يَخْلُقْهَا بِحُجَّةٍ لَعَلَّ
وَالْهَيْئَةَ وَفَرَسَ أَهْلًا عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْوَسْطِ وَالْهَيْئَةُ لَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ وَلَا تَلَا مَسْئَلَةً
بَلْ هِيَ مِنْهُ جَزْءٌ وَمَعْلُومَةٌ لِحُجَّتِهِ مَا فِي هُوَ أَطْلَقَ وَجَدْنَاهَا عَنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا عَنْ شَيْءٍ
إِنْ يَكُونُ **يُرِيدُ** أَنْ يَنْبَغَ عَلَى جُودِ الْقَسْرِ الْإِنْسَانِيَّةِ بَأَنَّ الْإِنْسَانَ الْكَامِلَ الْأَدْرَكَ
وَعَيْنَ كَامِلِهِ الَّذِي يَخْلُقُ إِذَا كَانَ إِنَّمَا بِأَحْسَنِ الظَّاهِرَةِ كَالنَّاسِ وَأَمَّا بِأَحْسَنِ الظَّاهِرَةِ
وَالْبَاطِنَةِ جَمِيعًا كَالتَّكْرَارِ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعَ ذَلِكَ قُوَّةٌ يَحْصُرُ لَا يَفْتَلُ
عَنْ جُودِ ذَاتِهِ ثُمَّ لَدَا إِضَاحًا بِفَرْقٍ بَيْنَ الْإِنْسَانِ لَا يَدْرِكُ فِيهَا شَيْءًا غَيْرَ ذَاتِهِ وَمَوْ
أَنْ يَوْمَهُ أَنْ يَخْلُقَ أَوَّلَ خَلْقِهِ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ تَذَكُّرٌ لِأَوَّلِهِ وَاشْتُرَاطٌ كَوْنُهُ يَحْصُرُ الْفِعْلَ
لِيَنْبَغَ لِذَاتِهِ وَكَوْنُهُ يَحْصُرُ الْهَيْئَةَ لِئَلَّا يُؤْذِيَهُ مِنْ فَيْدِ ذَاتِهِ بِأَلَدَانِهِ غَيْرَ ذَاتِهِ
وَكَوْنُهُ يَحْصُرُ لَا يَسْتَأْذِنُ أَنْ لَا يَدْرِكُ جُمْلَةً فَيَحْكُمُ بِأَنَّهُ هِيَ وَلَا يَلَا مَسْئَلَةً
لِيَلَا يَحْسُرَ بِأَعْيَانِهِ بَلْ مِنْهُ جَزْءٌ وَمَعْلُومَةٌ فِي هُوَ أَطْلَقَ يَنْبَغُ الظَّاهِرِ وَتَكُونُ الْأَلَدُ
أَيُّ غَيْرِ يَحْسُرُ بِكَيْفِيَّةِ عَيْنِهِ فِيهِ مِنْ حُرَاوِدٍ يُضَالُ يَوْمَ يُطْلَقُ وَلَيْلَهُ طَلْعَةٌ إِذَا كَانَ
فِيهِ حُرٌّ وَلَا يَرُدُّ وَلَا يَنْجُو يُوْذِي وَأَمَّا اشْتُرَاطُ كَوْنِ الْهَوَاوِلِغَةِ لَا يَحْسُرُ بِشَيْءٍ خَارِجٍ
عَنْ جَسَدِهِ أَيْضًا فَإِنَّ الْإِنْسَانَ فِي مِثْلِ الْحَالِ الْمَذْكُورَةِ يَفْعَلُ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ كَأَعْضَائِهِ
الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ وَلَكِنْ جَسَدًا ذَا أَعْمَادٍ وَيَكُونُ هَوَاوِيلُهُ وَكَأَنَّ شَيْءًا خَارِجًا
عَنْهُ جَمِيعًا إِلَّا عَنْ ثَوْبٍ ذَاتِهِ فَطَرَفٌ فَإِنَّ أَوَّلَ الْأَدْرَاكِ كَاتِبٌ عَلَى الْأَطْلَافِ
وَأَوَّلُهَا هُوَ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ نَفْسُهُ وَظَاهِرُهُ أَنْ مِثْلَ هَذَا الْأَدْرَاكِ لَا يَكُنْ أَنْ
يَحْدُثُ أَوْ يَنْتَبِهُ أَوْ يَنْتَبِهُ بِحُجَّةٍ أَوْ بِرَأْيٍ **وَقَوْلُ** الْفَائِضِ الْخَارِجِ إِنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَكُنْ

أَنَّ هَذِهِ الْقِسْمَةَ أَوْلَى أَوْ رَهَابِيَّةً تُرْجَى عَلَيْهَا بِأَنَّهَا رَهَابِيَّةٌ ثُمَّ تَحْلُلُ فِي رَاهِيَّةٍ
الْبَرَاهَانَ عَلَيْهَا ثُمَّ تَرْجِيهِ لِرَاهِيَّةٍ خَطِّهَا كُلُّهَا لَا فَايِدَ فِي الْأَشْيَاءِ بِهَا فَتَقْبَلُ
بِمَا أَتَىكَ حَيْثُ وَقَبْلَهُ وَقَبْلَهُ ذَلِكَ وَمَا الْمَذْكُورُ مِنْ ذَلِكَ أَرَى الْمَذْكُورَ
مِنْ ذَلِكَ أَحَدَ مَشَاعِرِكَ مُشَاهِدٌ أَمْرُكَ وَقَدْ غَيْرَ مَشَاعِرِكَ وَمَا يَنْبَغُهَا
فَإِنْ كَانَ عَيْنُكَ وَقَدْ غَيْرَ مَشَاعِرِكَ بِهَا مَذْكُورَ أَفْوَسَطَ مَذْكُورَ أَمْرٍ غَيْرِ وَسَطٍ
مَا أَتَىكَ فَتَقْبَلُ فِي ذَلِكَ حَيْثُ إِلَى وَسَطٍ فَإِنَّهُ لَا وَسَطَ فَيَقْبَلُ أَنْ مَذْكُورَ ذَلِكَ
مِنْ غَيْرِ إِفْعَالٍ إِلَى قَوْعٍ أُخْرَى وَإِلَى وَسَطٍ فَيَقْبَلُ أَنْ يَكُونَ بِمَشَاعِرِكَ أَوْ بِأَطْلَافِكَ
بِأَوْسَطٍ ثُمَّ أَنْتَ **يُرِيدُ** الْيَدِ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَدْرِكُ نَفْسَهُ إِلَّا بِنَفْسِهِ
لَا يَقْوَمُ غَيْرَ نَفْسِهِ وَلَا يَنْوَسُطُ شَيْءٌ أُخْرَى ذَلِكَ بِالْحُجَّتِ عَنِ الْمَذْكُورِ عِنْدَ الْقَرْنِ الْمَذْكُورِ
بَلْ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِ الْأَدْرَاكِ مَا هُوَ وَكَانَ الْمَذْكُورَ وَبَدَأَ بِالْمَذْكُورِ وَتَقَبَّلَ
إِلَى الْمَشَاعِرِ الظَّاهِرَةِ وَإِلَى الْبَاطِنَةِ كَالْفِعْلِ وَغَيْرِ وَتَقَبَّلَ الْبَاطِنَةَ إِلَى مَا لَدَى
بِوَسَطٍ أَوْ بِغَيْرِ وَسَطٍ وَإِلَى مَا يَدْرِكُ نَفْسَهُ أَوْ يَقْوَمُ شَيْءٌ أُخْرَى وَيَنْبَغُ أَنْ الْأَدْرَاكِ
شَيْءٌ مِنَ الْمَذْكُورِ لَمْ يَكُنْ يَقْوَمُ أُخْرَى وَلَا يَنْوَسُطُ شَيْءٌ أُخْرَى لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي ذَلِكَ
الْقَرْنِ كَانَ غَافِلًا بِأَعْيَانِهِ فَيَقْبَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَدْرَاكِ بِالْمَشَاعِرِ الظَّاهِرَةِ
أَوْ بِالْبَاطِنَةِ بِأَوْسَطٍ وَعَلَى وَجْهِ لَا يَنْصَوِّرُ مَعَارِفَ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمَذْكُورِ الْيَدِ
فَقَبِلَ **يُرِيدُ** أَنْ الْمَذْكُورَ مِنْكَ أَوْ مَا يَدْرِكُكَ بِعَيْنِكَ مِنْ أَهَابِكَ أَمْ لَا
فَأَنْتَ إِنْ أَنْتَ عَنْهُ وَبَدَلُكَ عَلَيْكَ كُنْتَ أَتَى أَتَى أَوْ مَا تَدْرِكُكَ بِعَيْنِكَ
أَيْضًا وَلَيْسَ أَيْضًا مِنْ طَوَائِرِ أَعْيَانِكَ لَا فَإِنَّ جَاهِلًا مَا شَلَفَ وَنَحْنُ ذَلِكَ خَدُّكَ
فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقَرْنِ أَغْفَلْنَا الْحَوَاشِ عَنْ أَيْضًا لَهَا فَيَنْبَغُ أَنْ لَيْسَ مَذْكُورَ

حَيْثُ يُدْعَى مِنْ أَعْضَائِكَ كَقَلْبٍ أَوْ فَمٍ مَخِ وَكَيْفَ وَفَدَّ يَحْتَجُّ عَلَيْكَ وَجُودَهَا
 إِلَّا بِالْإِشْرَاحِ وَلَا مَدْرَكَكَ جُمْلَةً مِنْ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ
 لَكَ فَمَا تَتَّخِذُ مِنْ نَفْسِكَ وَمَا تَنْتَ عَلَيْهِ فَنَدُّكَ تَحْتَ آخِرِ عَمَلٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ
 الَّتِي تَدُلُّ لَا تَدْرِكُهَا وَأَنْتَ مَدْرَكَكَ لِذَلِكَ وَالَّتِي لَا يَجِدُهَا مَرْبُوبٌ فِي أَنْ تَكُونَ
 أَنْتَ أَنْتَ فَنَدُّكَ لَيْسَ مِنْ عَدَادِ مَا تَدْرِكُهُ حَسَبَ بَوَاجِدٍ مِنَ الْوُجُوهِ وَلَا فَمَا يُشِيرُ لِلْحَرْقِ
 فَمَا تَسْتَدْرِكُ مِنْ قِبَلِ أَنْ يَبَيِّنَ أَنْ نَفْسَ الْإِنْسَانِ لَيْسَتْ بِمَحْسُوسَةٍ فَيُخْتَلَفُ عَنْ الْمَدْرَكِ
 وَمَهْرٌ إِلَى أَنْ يَكُونَ إِمَّا مَحْسُوسًا أَوْ غَيْرَ مَحْسُوسٍ فَإِنْ كَانَ مَحْسُوسًا فَهُوَ إِمَّا جُزْءٌ مِنَ الْبَدَنِ
 أَوْ كَلٌّ وَإِنْ كَانَ جُزْءًا فَهُوَ إِمَّا جُزْءٌ مِنْ طَوَائِفِ أَعْضَائِهِ أَوْ جُزْءٌ مِنْ بَوَاطِنِهَا وَمِنْ أَيْدِيهِ
 أَقْسَامُ ثُمَّ أَبْطُلَ أَنْ يَكُونَ الْمَدْرَكَ شَيْئًا مِنْ طَوَائِفِ الْبَدَنِ بِوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ
 الْإِنْسَانَ لَا يَنْسَلِخُ عَنْ طَوَائِفِ بَدَنِهِ لَكَانَ هُوَ هُوًا كَانَ مَدْرَكَكَ لِذَلِكَ الْإِنْسَانِ أَنَّ
 طَوَائِفَ الْبَدَنِ لَا تَدْرِكُ إِلَّا بِجَوَائِزٍ وَهُوَ فِي الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ كَانَ غَافِلًا عَنْ الْحَقِّ
 وَيَعْمَدُ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ مَعَ أَنَّهُ مَدْرَكَكَ لِذَلِكَ وَأَبْطُلَ أَنْ يَكُونَ الْمَدْرَكَ شَيْئًا مِنْ أَعْضَائِهِ
 الْبَاطِنَةِ فَإِنَّهَا لَا تَدْرِكُ إِلَّا بِالْإِشْرَاحِ وَهُوَ فِي الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ كَانَ غَافِلًا عَنْ
 الْإِشْرَاحِ وَيَعْمَدُ بِوَجْهِهِ الْإِشْرَاحُ وَأَبْطُلَ أَنْ يَكُونَ الْمَدْرَكَ جُمْلَةً مِنَ الْبَدَنِ بِأَنَّهُ
 جِبْنٌ يَخْتَلِفُ مِنْ نَفْسِهِ بِحَدِّ نَفْسِهِ مَدْرَكَكَ لِذَلِكَ وَغَافِلًا عَنْ مَنَاسِلِ أَعْضَائِهِ
 وَبِأَنَّ إِدْرَاكَ الْمَرْكَبِ لَا يَتَنَبَّهُ عَنْ إِدْرَاكِ أَجْزَائِهِ الَّتِي يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا
 غَيْرَ الْمَرْكَبِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ فِي الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ غَافِلًا عَنِ الْإِشْرَاحِ فَظَهَرَ أَنَّ الْمَدْرَكَ
 هُوَ شَيْءٌ غَيْرُ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ جُمْلَةً وَفَرَادَى الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ يَفْعَلَ عَنْهَا الْمَدْرَكَ لِذَلِكَ
 الْإِدْرَاكِ لَكِنْ هِيَ غَيْرُ مَرْبُوبَةٍ لِإِدْرَاكِهَا فَيَكُونُ مَدْرَكَكَ لِذَلِكَ فَظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَدْرَكَ

لَيْسَ بِمَحْسُوسٍ وَلَا مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ الْمَحْسُوسُ فَمَا تَسْتَدْرِكُ مِنْ مَحْسُوسٍ وَالْمَوْجُودُ وَهُوَ
 وَكَثِيرٌ وَلِلْعَلِّكَ قَوْلُ إِنَّمَا أَتَيْتَ ذَلِكَ بِوَسْطٍ مِنْ قِبَلِي فَحَيْثُ إِذَا أَنْ يَكُونَ
 لَكَ قَوْلٌ مُبْتَدَأٌ فِي الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ أَوْ يَحْكُمُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فِي أَعْيَانِنَا الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ
 جِئْنَاكَ بِغَيْرِ ذَلِكَ وَأَمَّا يَحْتَجُّ بِالْمَرْبُوبِ الْأَمْرُ الْأَمْرُ فَإِنَّ فِعْلَكَ إِنْ أَتَيْتَهُ فِعْلًا
 مَطْلُوعًا فَحَيْثُ أَنْ تُبَيِّنَ بِهِ قَائِلًا مَطْلُوعًا لَا خَاصًّا هُوَ الْمَرْبُوبُ بِهَا وَإِنْ أَتَيْتَهُ
 فِعْلًا لَكَ فَلَمْ تُبَيِّنْ بِهِ ذَلِكَ بَلْ ذَلِكَ الْغَيْرُ مِنْ مَعْنَى فِعْلِكَ مِنْ حَيْثُ هُوَ فِعْلُكَ
 هُوَ مُبْتَدَأٌ فِي الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ وَلَا أَفْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ لَا بِهِ فَنَدُّكَ مُبْتَدَأٌ لَا بِهِ
إِبْطَالُ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَحْتَجُّ وَجُودَهَا فَذَلِكَ كَمَا فِي بَرَاهِينِ لَوْ فَذَلِكَ كَمَا
 بِمَعْلُومَاتِهَا كَمَا فِي الدَّلِيلِ وَمَهْرُ الْإِنْسَانِ لَا يَذْهَبُ إِلَى إِبْطَالِ ذَلِكَ بِمَعْلُومَاتِهَا فَإِنَّ
 وَجُودَهُ لَا أَظْهَرَ مِنْ وَجُودِ عِلَلِهِ فَإِنْ ذَهَبَ فَيَسَاءُ يَذْهَبُ إِلَى إِبْطَالِ ذَلِكَ بِمَعْلُومَاتِهَا
 الَّتِي هِيَ أَفْهَمُ وَأَنَارُ فَإِنَّ أَكْثَرَ الْقَوَى تَبَيَّنَ بِأَيْدِيهَا وَأَمَّا بَهَا وَالشَّيْخُ أَبْطَلَ
 هَذَا الْوَهْمَ بِوَجْهَيْنِ وَجْهٌ خَائِفٌ مِنْ هَذَا اللَّوْمِ وَمُحَوَّلُ الْإِنْسَانِ فِي الْفَرْقِ
 الْمَذْكُورِ كَانَ غَافِلًا عَنْ أَفْهَمِ إِدْرَاكِ ذَلِكَ وَوَجْهٌ عَامٌّ وَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ
 مِنْ حَيْثُ هُوَ فِعْلٌ تَامٌّ مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ بِمَا عَلَيْهِ هُوَ لَا يَدْرِكُ إِلَّا عَلَى فَاعِلٍ مَا غَيْرُ مَعْنَى
 وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَدْرِكَ الْإِنْسَانُ بِهِ عَلَى فَاعِلٍ يَعْينُ هُوَ أَنَّهُ وَإِنْ أُخِذَ مِنْ حَيْثُ
 هُوَ فِعْلٌ لِمَا عَلَى يَمِينٍ فَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى يَكُونُ مَعْلُومًا قَبْلَهُ وَلَا أَفْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ
 مَعَهُ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَدْرِكَ بِذَلِكَ عَلَيْهِ وَبِأَجْزَائِهِ الْأَسْبَدُ لَا لِبِالْفِعْلِ عَلَى
 الْفَاعِلِ سَبْدًا لَا نَاصِرٌ لَا يَنَادِي إِلَى مَعْرِفَةِ ذَاتِ الْفَاعِلِ مَا هُوَ فَادْرِكُ إِبْطَالُ
 الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ بِوَاسِطَةِ فِعْلِهَا عَالٍ وَالْفَاعِلُ الشَّيْخُ نَبَّ كَلَامُ الشَّيْخِ

فِي هَذِهِ الْقُصُولِ إِلَى التَّطَوُّلِ وَدَامَ اخْتِصَارُهُ مُجْتَمِعَةً عَلَى أَنَّ ذَاتَ الْإِنْسَانِ لَيْسَتْ
 بِهَا عِصَانٌ ضَالَّةٌ إِلَى الْإِنْسَانِ بِمَا لَمْ يَبْنُوهُ وَإِنْ كَانَ غَافِلًا عَنْ جَمِيعِ أَعْضَائِهِ وَالْمَعْلُومُ
 مُعَارِفًا لِلشَّيْءِ بِمَعْلُومٍ فَذَلِكَ مُعَارِفَةٌ لِأَعْضَائِهِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي قَرَّاهُ الْكَلْبُ بِعَيْنِهِ فَرَعَا
 بِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَعْلَمُ ذَاتَهُ الْخُصُوصِيَّةَ وَلَا يَحْظُرُ بِأَلِهَ صَوْرَةَ النَّفْسِ الَّتِي يَقُولُونَ بِهَا فَكَلَرُ
 مَا يَحْظُرُونَهُ عِنْدَ رَأْيِهِ ذَلِكَ هُوَ عِنْدَ رَأْيِهِ هَذَا الْكَلَامُ **وَقَوْلُ** لَيْسَ شَيْءٌ مَّا يُرِيدُ
 بِالنَّفْسِ الَّتِي يَقُولُونَ بِهَا إِنْ أَرَادَ بِهَا ذَاتَ الْإِنْسَانِ الْمَذْكُورَةَ الْخَرَكَةَ فَلَا مُعَارِفَةَ وَإِنْ أَرَادَ
 بِهَا شَيْئًا آخَرَ فَالْشَّيْخُ لَمْ يَقُلْ بِهَا وَبَيَّنَّ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ عَظِيمٌ فَدَامَ أَنْ يَحْظُرَ
 أَمْثَالُ هَذَا لَكِنَّهُ يَحْظُرُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ نَحْنُ إِلَى الْجَهْلِ **إِشَارَةٌ هُوَ**
ذَائِرُكَ الْإِنْسَانُ بَيْنَ غَيْرِ جِسْمِيَّتِهِ إِلَى غَيْرِهِ وَبَيْنَ رَأْيِ جِسْمِهِ الَّذِي يَأْتِيهِ
كَثِيرًا إِلَى حَرَكَةٍ فِي جِهَةِ حَرَكَةٍ بَلْ فِي نَفْسِ حَرَكَةٍ يَرِيدُ إِنَّمَا تَقُولُ لِلْإِنْسَانِ
 غَيْرَ الْجِسْمِيَّةِ وَالْمَرَاغُ صَدَدٌ عَنْهَا الْأَفَاعِيلُ الْمُسَوِّدَةُ إِلَيْهَا مِنْ مَا خَذَ آخِرُ هُوَ الْوَحْدُ
 الَّذِي ثَبَتَ بِهِ مَوَاضِي الْأَفْرَاجِ وَقَدْ هَامَ قَتُولُ قَبْلِ الْخَوْصِ فِيهِ أَنَّ سِرَّ الْوَحْدِ
 نَفْسُ مَوَادِّهَا وَتَحْيَلُهَا شَيْئًا مَّا غَرَّ الْمَوَادِّ فِي مَنْ جِثُّ هِيَ كَذَلِكَ سَبَادِي الْقُصُولِ
 مُتَوَعِّةٌ وَمِنْ جِثُّ صَدَدٌ عَنْهَا أَيْضًا مُخْتَلِفَةٌ هِيَ قَوِيٌّ وَطَبَّاعٌ مِنَ الْأَفْعَالِ لَيْسَ
 عَنْهَا يَحْظُرُ مَوَادِّهَا الْمُجْتَمِعِينَ مِنَ الْأَمْتَفَعِيَّاتِ الْمُسْتَضَادَّةِ بِكَيْفِيَّاتِهَا الْمُنْدَاعِيَّةِ إِلَى
 الْأَفْعَالِ كَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ بُولِهَا إِلَى امْتِكِنِهَا الْمُخْتَلِفَةِ وَالصُّورَةِ الَّتِي يَنْصَرِفُ فِيهَا عَلَى
 هَذَا التَّدْرِيعِ مَعْدَنِيَّةٌ وَمِنْهَا الْأَفْعَالُ النَّبَاتِيَّةُ الَّتِي بِهَا جَمِيعُ أَعْرَافِ الْأَرْضِ
 وَأَيْضًا إِلَى مَوَادِّهَا وَمِنْهَا فِي وَجْهِ التَّعْدِيدِ وَالْإِنْمَادِ وَالْوَلِيدِ وَالصُّورَةِ الَّتِي
 تَصَدَّرُ عَنْهَا هَذِهِ الْأَفْعَالُ بِحَسَبِ الْمَذْكُورِ نَفْسُ نَبَاتِيَّةٌ وَمِنْهَا الْأَفْعَالُ الْحَيَوَانِيَّةُ

الَّتِي هِيَ الْحَيَوانِيَّةُ وَالْحَرَكَةُ وَالصُّورَةُ الَّتِي تَصَدَّرُ عَنْهَا هَذَانِ الْقَبِيلَانِ مَعَ الْأَفْعَالِ النَّبَاتِيَّةِ
 فَالْحَيْضُ الْمَذْكُورُ نَفْسُ حَيَوَانِيَّةٌ وَأَمَّا النَّفْسُ النَّبَاتِيَّةُ فَهِيَ الَّتِي تَصَدَّرُ عَنْهَا الْأَفْعَالُ
 النَّبَاتِيَّةُ كُلُّهَا بِحَسَبِ الطَّبَقِ وَمَا يَتَّبِعُهُ فَالْشَّيْخُ يَرِيدُ فِي هَذَا الْقَبِيلِ أَنْ يَسْتَدْلِكَ
 بِبَعْضِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ عَلَى وَجْهِ النَّفْسِ النَّبَاتِيَّةِ مِنْ جِثُّ هِيَ نَفْسُ أَوْ صُورَةُ مَتَا
 لَا مِنْ جِثُّ هِيَ ذَاتُهَا الْمَذْكُورَةُ لِقَبْلِهَا فَاتَّهَمَ جِثُّ هِيَ كَذَلِكَ لَا يَكُنْ أَنْ تَبْتَكَ
 بِأَفْعَالِهَا عَلَى مَا سَمِعْتِ وَبَدَأَ بِأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ وَهُوَ الْحَرَكَةُ الْأَوَّلَةُ وَالْحَرَكَةُ النَّبَاتِيَّةُ
 بِالْحَرَكَاتِ الْأَوَّلَةِ الْمُخْتَلِفَةِ أَوْ لَا وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي مَبْدَأَ وَلَا يَحْوِزُ أَنْ يَكُونَ
 مَبْدَأَ مَا جَسَدِيَّةِ الْإِنْسَانِ لِأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ لِغَيْرِ الْإِنْسَانِ كَالْقَسَمِ مِنَ الْجَمَادِ أَيْ
 وَلَا يَحْوِزُ أَنْ يَكُونَ مَبْدَأَ مَا الْمَرَاغُ لِأَنَّ الْمَرَاغَ يَقْتَضِي حَرَكَةَ الْمَرْكَبِ إِلَى مَكَانٍ نَفْسِيَّةٍ
 غَالِبِ أَجْرَائِهِ أَمَّا مُطْلَقًا أَوْ بِحَسَبِ الْأَجْمَاعِ أَوْ تَكُونُهُ فِي مَكَانٍ آخَرَ وَهَذَا فِيهِ
 عَلَى مَا قَرَّرَ وَبِالْحَرَكَةِ لَا يَقْتَضِي حَرَكَاتٍ مُخْتَلِفَةً فِي جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ لَكِنَّهُ كَيْفِيَّةٌ
 مُتَشَابِهَةٌ غَيْرُ مُخْتَلِفَةٍ بَلْ هُوَ مِمَّا يَأْتِي الْإِنْسَانُ كَيْدًا وَتَقْتَضِي حَرَكَةً فِي جِهَةِ الْحَرَكَةِ كَمَا
 إِذَا صَعِدَ الْإِنْسَانُ إِلَى جَبَلٍ فَإِنَّهُ يَرِيدُ الْقَوْفَ وَمَرَاغُ بِهِ لِقَبْلِ الْقَبِيلِ
 فِيهِ يَقْتَضِي التَّغَلُّقَ بَلْ وَفِي نَفْسِ حَرَكَةٍ كَمَا إِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَخْرُجَ عَلَى الْأَرْضِ
 وَمَرَاغُهُ يَقْتَضِي مَكَانَهُ عَلَيْهَا التَّغَلُّقَ وَالْقَابِلُ الشَّارِحُ فَسَرَّ بِأَلِ الْحَرَكَةِ
 فِي قَوْلِهِ يَأْتِيهِ كَيْدًا إِلَى حَرَكَةٍ فِي جِهَةِ حَرَكَةٍ بِالْشَّرْعِ وَالْبَطْنُ هَذَا وَذَلِكَ
 فِي وَقْتِ الْأَعْيَانِ فَإِنَّ الْمَرَاغَ بِمَا نَحْنُ كَوْنِ الْحَرَكَةِ سَرِيعَةً كَالْإِنْسَانِ إِذَا أَرَادَ يَخْرُجُ
 فِي جِهَةِ الْحَرَكَةِ الْأَوَّلَةِ مِنْ الْقَوْفِ وَبَعْدَ الْأَعْيَانِ لَا تَكُونُ ذَلِكَ الْحَرَكَةُ سَرِيعَةً **الْقَوْلُ**
 وَالْأَفْعَالُ أَنَّهُ يَرِيدُ بِأَلِ الْحَرَكَةِ وَقَدْ الْمَمَاتِيَّةُ الْوَاقِعَةُ بَيْنَهُمَا فِي جِهَةِ الْحَرَكَةِ بَيِّنَةٌ

الإنسان جهة والمزاج أخري فإن ذلك لا يكون إلا في حال الحركة كما ذكرناه وفتر
 أيضا قوله بل في نفس حركته بالعيشة فأك لأن النفس تحركها إلى فوق والمزاج
 إلى أسفل فتترك الحركة منها قول الرعشة لا تترك من هاتين الحركتين ضبط بل
 ومن كل حركتين في جهة زيدا النفس ومن حركتين في مقابل تلك الجهة يحدث من لسان
 البعض عن طاعة النفس فإنه إذا أحدث تحرك سبلا إلى جهة وعارضة مانع أحد
 ذلك المانع سبلا إلى مقابل تلك الجهة كما في الحصى الهابط إذا وقع على جسم صلب
 فرجع صاعدا وأيضا عند تحريك النفس إلى فوق والمزاج إلى أسفل لا يكون الممانعة
 بينهما في نفس الحركة بل في جهتها فإن الممانعة في نفس الحركة تكون إرثا أن يزيد
 النفس ولا تنفد ما المزاج كما في حال الحركة عن المكان الطبيعي أو يفسدها المزاج
 ولا يزيد ما النفس كما في حال الموتى **قوله** وكذلك يدرك بغير جسمه ويعبر
 مزاج جسمه الذي يمنع عن إدراك الشيء ويستحيل عند لئلا الصفة فكيف
يلتصق وهذا استدلال بالادراك فإنه أصلا ينبغي مبدا ولا يجوز أن يكون
 مبدا الجسم المشترك ولا المزاج فإنها كهيئة ما لا تشارك عما يوافق في النوع
 فيمنع المذهب عن إدراكه إذا الإدراك إنما يحصل باقعا للمذهب على ما سطره
 ويستحيل عما يلحقها فلا يبقى معه موجود فكيف يلتصق المذهب بها وهي عند
 موجودة **قوله** ولأن المزاج واقع فيه بين استدلال متنازع إلى الانفكاك إنما
 يجبرها على الانقسام والاشتراك قوة غير ما يشيع إليها من المزاج وكيف وعلة الانقسام
 وما قبله قبل الانقسام فكيف لا يكون قبل ما بعد وهذا الانقسام كما يلحق الجامع
 الحافظ ومن أعدم بداعي إلى الانفكاك **وهذا** استدلال بوجود المزاج

نفسه وبنايه على وجود النفس وهو أن المزاج كما من إنما يحدث بين استغفريات
 متناذرة متناذرة إلى الانفكاك لا اختلاف موقعا إلى انكسارها فهو مزاج أو لا
 إلى شيء يجمعها بالنفس حتى يخرج ولستم بعد الانقسام ثم تتفاعل فيحدث بعد
 ذلك المزاج وإلى شيء يحفظ الاستغفريات بالنفس بجمعية ليس المزاج موجودا
 وإنما فرق بحسب طلبها فاقدم المزاج فالمزاج المستمر الوجود يحتاج إلى جامع
 ويحافظ أحد هاتين وجوده والثاني سبب بقاءه وهما متعديان على الانقسام
 المتعدي على المزاج وهذا هو المراد من قوله وكيف وعلة الانقسام وما قبله قبل الانقسام
 فكيف لا يكون قبل ما بعد أي وكيف وعلة الانقسام وما قبله يكونان قبل الانقسام
 المستمر الوجود فكيف لا يكونان قبل المزاج الباقى الذي هو بعد الانقسام وهذا
 الانقسام بداعي إلى الانفكاك عند لوق الجامع أو يحافظ ومن بالأمراض
 المنكدة مثلا أو عدم بالوقت لا ارتفاع العلول عند ارتفاع العلل وهذا استدلال
 مؤكدا للذي قبله باعتبار الشاهد فإذا من هناك شيء هو الجامع والحافظ للمزاج
 وهو الشيء الذي يشارك المركب به **إننا نقول** فأميل القوي المذكور والحركة
 والحافظ للمزاج شيء آخر لك أن تشبه النفس وهذا هو الجوهر الذي يعرف
 في آخر آية بدك ثم في بدك **هذه** نتيجة لما تقدم وإنما صرح بتسميته بالنفس
 لأن الاصطلاح وقع على أن مبدا هذه الأفعال هو النفس ولما بين كونه صورة
 وكان كل صورة جوهر صريح بأنه جوهر فأك وهذا هو الجوهر الذي يعرف
 في آخر آية بدك ثم في بدك وإنما كان يعرف في آخره البدن أقدم من معرفة
 في البدن لأنه يغلق أول يعلقه بالروح ثم بالاعضاء التي هي أوعية ثمة

الاعضاء الخمسة التي هي مبادئ الالهة الحيوانية والنباتية ثم بالاعضاء
الاربعة الباقية وعند ذلك يصير منقسم في جميع البدن وانما انما الشئ
من الالهة المتوهم الى النفس لا يستدل بالذكور والذكور والذكور
يذكر في الفصل الثاني لهذا الفصل ولما ذكرنا النفس لان ما بينه وبين
الى ان يبين وانما وقع الى الاستدلال بالمرجح لا بالقياس بل انما اذا كان يذكر
ان النفس ليست هي المرجح على ما ذهب اليه بعض الناس فذكر ان المرجح نفسه
يحتاج الى النفس فكيف يكون هو النفس **وقد برر** على هذا الموضع سؤال مشهور
وهو ان يقال انكم قلتم ان المركبات انما تستعد لقبول صورها من مباديها بحيث
انجزها المختلفة فيجب من ذلك تقدم الامزجة على تلك الصور والان فقولنا
ان النفس التي هي صورة الحيوان جامعة لاستغنياء وانما هي للاستغنياء بحيث
ان يكون مستعد ما على المرجح وهذا شاف **واجاب** الفاضل الشارح عن ذلك
بان الجامع لا يجره القطعة نفس الواحد ثم انه يعني ذلك المرجح في تدبيره
الام الى ان يستعد لقبول نفس ثم انها تصير بعد تدبيرها قطعة له وجامعة
لتاثير الاجزاء بطريق ايراد الغذاء **وقال** في رسالته المشتهرة على اجوبة مسائل
المسيحية واعلم ان الجامع لك العناصر غير الحافظة لذلك الاجتماع ولما كنت
مستعدا الى الشيخ وطالبه بالحجة على ان الجامع لعناصره بدنه الانسان هو
الحافظة لها قال الشيخ كيف ابرهن على ما ليس فان الجامع لاجزاء بدن الحيوان
هو نفس الواحد والى الحافظة لك الاجتماع او لا النوع المصورة لذلك البدن
ثم قسمه الناطقة ثم قال ذلك النوع ليست قوة واحدة بل في جميع احوال

بل هي قوى متعاقبة بحسب الاستعدادات المختلفة لمادة الجوز وبانجز فان
ذلك المادة تبقى في صورت الصورة الى ان يحصل تمام الاستعداد لقبول النفس
الناطقة فيخبر في نفس النفس هذا ما قاله في هذا الفصل فيه **اول** ذلك
الشيخ في الفصل الثالث من المقالة الاولى من علم النفس في الشفاء فان النفس
التي لكل حيوان هي جامعة استغنياء بدنه ومولفها ومركبا على نحو يصلح معه
ان يكون بدنها لها وهي حافظة لهذا البدن على الطعام الذي ينبغي قول الشيخ في
الشفاء والاشارة انما هي ما ذهب اليه الفاضل الشارح منها وما قبله عن
الشيخ في رسالته وايضا ان كان نفس الامم مدبر المرجح فكيف وضعت اليد
بعد من الى الناطقة وانما يجري امثال هذا بين فاعلم ان غير سبعين فيعلم ان ايراد
مجردة وان كانت النوع المصورة مدبرة والمصورة من القوى الحافظة للنفس التي
تكون بقرينة الايات لها فكيف يحدث الصورة قبل تدوير النفس التي هي محدوها
وكيف فيك بدنها فان الام لا ليس من شأنها ان تفعل من غير استعداد اياها وما
تفعله القوام الحكيم التي افادها الشيخ وغيره هو ان نفس الالبون يجمع بالقوة
الناطقة اجزاء غذائية ثم يحولها اخلاطها ويزيد فيها بالقوة الحافظة مادة المني ويحولها
مستعد لقبول قوة من شأنها اعداد المادة لميزورها انسانا فتصير بذلك القوة مينا
ولذلك النوع تكون صورة حافظة للمرجح المني كالصورة المعدية ثم ان المني يزايد
كما لا في الرجز بحسب الاستعدادات يكتسبها هناك الى ان يصير مستعدا لقبول
نفس تحمل استعدادها مع حفظ المادة الالهة النباتية فينبئ الغذاء وينسبها
الى تلك المادة فيتمها وتكمل المادة بجزئها اياها فتصير بذلك الصورة مستعدا

مَعَ مَا كَانَ يَصْدُرُ عَنْهَا لِهَذِهِ الْأَفَاعِيلِ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَصِيرَ مُسْتَعِدًّا لِقَبُولِ قَسْرِ أَكْلِكَ
تَصْدُرُ عَنْهَا مَعَ جَمِيعِ مَا تَقْدِرُ الْأَفَاعِيلُ الْجَوَانِيَّةُ أَيْضًا فَتَصْدُرُ عَنْهَا ذَلِكَ الْأَفَاعِيلُ أَيْضًا
فَيَمُوتُ الْبَدَنُ وَيَكْمُلُ إِلَى أَنْ يَصِيرَ مُسْتَعِدًّا لِقَبُولِ قَسْرِ مَا طَعَنَ تَصْدُرُ عَنْهَا مَعَ جَمِيعِ
مَا تَقْدِرُ النَّفْسُ وَتَبْقَى مُدْبِرَةٌ فِي الْبَدَنِ إِلَى أَنْ يَحِلَّ لِأَجَلٍ وَتَقْدِرُ أَنْ تَكُونَ فِي
أَيِّهَا مِنْ مَبْدَأِ حَيَاتِهَا إِلَى إِسْتِكْمَالِهَا فَتَقْدِرُ بِحَرَارَةِ تَحْدُثُ فِي بَعْضِ مِنْ أَرْشَادِهَا
بِحَارِوَرَةٍ تَرْتَشِدُ فَإِنَّ الْفَحْمَ بِبَلَدِ الْحَرَارَةِ تَسْتَعِدُّ لِأَنْ تَحْتَمِلَ وَبِالْجَمْعِ تَسْتَعِدُّ لِأَنْ
تَسْتَعِدُّ نَارًا شَبِيهَةً بِالنَّارِ الْحَارِوَرَةِ فَتَقْدِرُ الْحَرَارَةُ الْيَدِ فِي الْفَحْمِ كَذَلِكَ الْقُوَّةُ الْيَدِ
وَأَسْتَعِدُّ مَا كُنْدَ الْأَفَاعِيلُ النَّبَاتِيَّةُ وَتَحْتَمِلُ مَا كُنْدَ الْأَفَاعِيلُ الْجَوَانِيَّةُ وَأَسْتَعِدُّهَا
فَارَ كَأَنَّ طَبْعَهُ وَطَافِرُ أَنْ كُلِّ مَا يَأْتِي بِصِدْقِهِ مِثْلَ مَا تَصْدُرُ عَنْ الْمَقْدَمِ وَتَزِيدُ
فَجَمِيعُ هَذِهِ الْقُوَّةُ كَتَبَتْ وَاحِدٌ مُتَوَحِّدٌ مِنْ جَدِّ مَا مِنْ الْقَفْصَانِ إِلَى جَدِّ مَا مِنْ الْكَمَالِ وَتَمُوتُ
النَّفْسُ وَاقِعٌ مِنْهَا عَلَى الثَّلَاثَةِ الْأَجْزَاءِ فِي عَلَى إِنْخِلَافٍ مِنْهَا نَفْسٌ لِبَدَنِ الْمَوْلُودِ وَتَبْقَى
بِرْذَلِكِ أَنْ الْجَمِيعُ لِلْأَجْزَاءِ الْغَذَائِيَّةِ الْوَاقِعَةِ فِي الْمَيِّتِينَ مَوْقِفُ الْأَوَّلِينَ وَهُوَ عِنْدَ
يَحَاطَفُهَا وَالْجَمِيعُ لِلْأَجْزَاءِ الْمُصَنَّفَةِ إِلَيْهَا إِلَى أَنْ يَتِمَّ الْبَدَنُ وَإِلَى آخِرِ الْعَمَلِ وَالْجَمِيعُ
لِلزَّاجِ مَوْقِفُ الْمَوْلُودِ وَقَوْلُ الشَّيْخِ إِنَّمَا وَاحِدٌ هَذَا الْإِعْتِبَارُ وَقَوْلُهُ إِنَّ الْجَمِيعَ عِنْدَ
الْحَاطِفِ بِالْإِعْتِبَارِ الْأَوَّلِ وَبِالْجَمْعِ فَالْمَعْنَى هَهُنَا عَلَى التَّعْدِيرِ أَيْ أَنَّ الْبَدَنَ الْجَمِيعُ
وَالْحَاطِفُ شَيْئَيْنِ أَوْ شَيْئًا وَاحِدًا يَحَاطَفُ لِأَنَّ الزَّاجِ يَخْتَلِجُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ هُوَ النَّفْسُ سَوَاءً
كَانَتْ نَفْسُ ذَلِكَ الْبَدَنِ أَوْ نَفْسًا أُخْرَى **إِشَارَةٌ هَذَا الْجَوْهَرِ فِيكَ وَاحِدٌ**
بَلْ هُوَ أَتَى عِنْدَ الْحَقِيقِ يَرِيدُ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ الْجَوْهَرَ الَّذِي أَتَتْهُ فِي الْعَصَلِ الْمَقْدَرِ
بِالْحِكْمَةِ وَالْإِدْرَاكِ وَحِطِّ الزَّاجِ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ بِمِثْلِهِ هُوَ ذَلِكَ الَّذِي الْمَذْكُورُ

لِقَبْلِهَا الْمَذْكُورُ فِي الْقُصُولِ الْمَقْدَرِ وَيُشِيرُ إِلَى كَيْفِيَّةِ إِرْبَابِهَا بِالْبَدَنِ وَتَبَيَّنَ
أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقْبَلُ مِنَ الْأَخْرِ حَسْبَ ذَلِكَ الْأَرْبَابِ فَهَذَا الْجَوْهَرُ
فِيكَ وَاحِدٌ وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي تَصْدُرُ عَنْهُ الْحِكْمَةُ الْأَرَادِيَّةُ فِي الْأَنْبَاءِ
هُوَ الَّذِي يُدْرِكُ فِيهِ وَذَلِكَ بِدَيْهِ هُوَ الَّذِي إِذَا أَتَاهُ هُوَ أَوْ عَدِمَ يَدْعُو
بَدَنَهُ إِلَى الْأَمْتِكَارِ وَذَلِكَ بِحَرْفِ تَرْقَاكَ وَهُوَ أَتَى عَلَى الْحَقِيقِ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ
تَقْلَمُ بَقِيَّةَ أَنْكَ تَحْرُوكُ بِأَرَادَتِكَ وَتُدْرِكُ بِشَاعِرِكَ أَوْ يَعْطَاكَ وَأَنَّ زِيَادَتِكَ يَفْقَهُ
مَا دَامَتْ بِأَقْيَا وَلَوْ عَمِرَتْ بِمَا يَزِيدُ شَيْءٌ وَتَزُولُ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ بِوُجُوبِهَا فَيَأْخُذُ
الْبَدَنُ فِي الْأَمْتِكَارِ وَالْإِعْطَالِ وَإِنَّمَا اسْتَدْرَكَ عَلَى وَجُودِ النَّفْسِ فِي الْعَصَلِ
الْمَقْدَرِ بِالْحِكْمَةِ وَالْإِدْرَاكِ دُونَ الْأَفَاعِيلِ النَّبَاتِيَّةِ لِتَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ ذَلِكَ النَّفْسُ
هِيَ أَتَى فَانْكَ لَا تَنُكُّ فِي مَدَوْرِهِ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ عَنْكَ وَتَنُكُّ فِي مَدَوْرِ الْأَفَاعِيلِ
النَّبَاتِيَّةِ عَنْكَ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ بِتَوْجُّعٍ مِنَ الْبَيَانِ **قَوْلُهُ وَكَذَلِكَ فَوْعٌ مِنْ قُوَّةٍ**
مُنْبَثَّةٌ فِي أَعْضَائِكَ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّفْسَ وَاحِدَةً وَتَصْدُرُ عَنْهَا الْأَفَاعِيلُ
مُنْفَا بِلَدِّ كَالشَّيْءِ الْإِنْسَانِيِّ وَالنَّفْسُ عَلَى شَيْءٍ وَالنَّفْسُ الْإِنْسَانِيَّةُ وَتَجْذِبُ لِأَخْرِ هِيَ مِنْ جَيْشٍ
تَكُونُ مُشَبَّهَةً لَا تَكُونُ غَائِبَةً وَبِالْعَكْسِ وَالْإِسْتِغْنَاءُ بِوَاحِدٍ مِمَّا تَأْتِيهِ عَنْ
الْإِسْتِغْنَاءِ بِالْأَخْرِ فَإِنَّ مِنْ مَبْدَأِ الْأَشْيَاءِ مُنْفَا بِلَدِّ تَصْدُرُ عَنْهَا بِحَسَبِهَا الْأَفَاعِيلُ
الْمُنْفَا بِلَدِّ ذَلِكَ الْأَشْيَاءِ مِنْ جَيْشٍ هِيَ مَبْدَأِي الْفَعَالِيَّةِ قُوَّةٌ وَهِيَ جَيْشُهَا
لَا تَقْبَلُ بِإِنْفِرَادٍ مَا يَلْزَمُهَا إِذَا اسْتِغْنَتْهَا النَّفْسُ فَوْعٌ لَهَا بِهَا أَرْبَطَتْ بِالْبَدَنِ **قَوْلُهُ**
فَإِذَا أَحْسَنَ شَيْءٌ مِنْ أَعْضَائِكَ شَيْئًا أَوْ تَحْتَلَّكَ أَوْ شَبَّهَتْ أَوْ غَشِيَتْ النَّفْسَ
الْعِلَامَةُ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذِهِ الْفَرْجِ هِيَ فِيهِ حَقٌّ قَبِيلٌ بِالْإِكْرَارِ إِذَا عَانَا مَا يَلْزَمُ

وخلقا يمكن من هذا النوع المديون الملكات هذا بيان كيفية ناز النفس
عن البدن وهوان تحلل في النفس هيئة بسبب هذه الأفعال التي ذكرها وهي كيفية
من الكيفيات النفسانية وتسمى بالأمادات هي رتبة الزوال فإذا تكررت أدعت
النفس لها صارت النفس كل مرة أسهل نازا حتى يتمكن تلك الكيفية منها وتسير بطريق
الزوال صارت ملكة والبيان إلى ذلك الفصل عادة وقلنا **قوله** وكما يقع
بالفكر فإنه كثيرا ما يندى فيمن فيه هيئة ما عقلية فتقليلها من تلك
الهيئة أثر إلى الفروع ثم إلى الأجزاء انظر أنك إذا استغرقت جانبك لله تعالى
فكرت في جبروته كيف يستمر جللك ويفت شعرك هذا بيان كيفية ناز
البدن عن النفس وهو ظاهر ويبنى قوله يغف الشغل هو أن يقوم من الفزع والخسيرة
قوله وهذه الأفعالات والملكات فتكون أقوى وقد تكون أضعف ولو لا
هذه الحيات لما كان نفس من الشان بحسب العادة أشع إلى الله تلك أو إلى
الأنشطة غصبا من نفس من وهذه إشارة إلى أن هذه الكيفيات المذكورة
في الجائز فبالله للشد والضعف وتختلف لثان بحسبها في هذه الأفعالات
والملكات وذلك لا خلاف في أحوال نفوسهم وأهملهم فبحسب تلك الشدة
والضعف يتفاوتون في أخلاقهم الفاضلة والذلة فيكون بعضهم أشد أو أضعف
استعدادا للضعف وبعضهم للشهوة وكذلك في شأنها **إشارة** أدراك التي
هو أن تكون كيفية ممثلة عند المديون يشاهد ما به يدرك فاما أن تكون
تلك كيفية نفس كيفية التي الخارج عن المديون إذا أدرك فتكون كيفية مالا
وجود له بالفضل في الأعيان الخارجة مثل كثير من الأشكال الهندسية بل كثير

من المفروضات التي لا يمكن إذا فونت في الهندسة مما لا يتحقق أصلا أو يكون مثال
بحقيقة من قسما في ذات المديون غير بيان له وهو الباقي **كما يقع** من إثبات النفس
أراد أن يبين أحوال قواها وهي إما مدركة وإما غير مدركة فبدأ بالمدركة وذكرها أولا يعني
الأدراك في هذا الفصل **قال** الفاضل الشارح إنما قدم الأدراك لأن الحركة
المدركة لا توجد إلا عند الشغل المطلوب أو هو رتبة عنه في شأخ عن الشغل
ولا جلد لك ذهب بعضهم وإن كانوا بطلين إلى نحو دخول بعض الحيوانات كالأمم
والاستغنيات عن الحركة **أقول** ويمكن أيضا أن يقال إنما يحتاج الحيوان إلى
الأدراك لأجل الحركة حتى يحرك إلى ملاهم وعن غير ملاهم ولذلك لم يكن النبات
مدركا والحيوان أنه لا تقدم لأحد مما على الآخر من هذه الجهة ولذلك جلا مبدأ
فصلين متساويين في الرتبة للحيوان بل الوجه في هذه الأدراك على الحركة أنه
أشرف منها لأنه قد يكون مطلوباً لذاته كما في الإنسان والحركة لا تكون البتة مطلوباً
إلا لغيتها وبعد ما تقدم فنقول **الشيء** المديون إما أن يكون ماديا أو لا يكون
فإن كان ماديا فكيفية الممثلة هي صورة متضمنة من نفس كيفية الخارجة عنها
تأعلى الوجه المفضل في الفصل الثاني لهذا الفصل وإن كان مغايراً فلا يحتاج
فيه إلى التبراج فقله هو أن تكون كيفية ممثلة متساوية للآخرين يقال مثل
لذا عند كذا إذا حضر متساوياً عند بقية أو مثاله والأدراك يرضى له أيضا فإدراك
أحدهما إلى ذي الأدراك والثاني إلى التي المديون ولا جلد لك إخراج في
قريبه إلى إيراد ذكر التي وهو المديون وإلى إيراد ذكر ذي الأدراك وهو قوله عند
المديون ولا جلد عن من هذه الأمثلة كان المديون والمديون أيضا متساويين **والأدراك**

يُنْقَسِمُ إِلَى إِدْرَاكِ بِالْإِدْرَاكِ بِغَيْرِ الْإِدْرَاكِ بِذَاتِ الْمَدْرِكِ وَالْبَيْتِ عَلَى
الْقِسْمَيْنِ قَدْ التَّرْتِيبَ يَقُولُ بِشَاهِدٍ مَا بِهِ يَدْرِكُ وَعَلَى قَوْلِهِ بِشَاهِدٍ مَا يَحْتَضِرُ
وَعَوْنُ يَفَاكُ الشَّاهِدَةُ نَوْعٌ مِنَ الْإِدْرَاكِ أَخَذَ فِي بَيَانِ مَعْنَى الْإِدْرَاكِ فَإِنْ
قِيلَ أَنَّهُ أَرَادَ بِالشَّاهِدَةِ لِلْمَعْنَى قَطْعُ قِيلَ لِلْمَعْنَى غَيْرُ كَافٍ فَإِنَّ الْكَامِرَ
عِنْدَ الْحَسِّ الَّذِي لَا تَلْتَفِتُ النَّفْسُ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ مَدْرِكًا **وَالْحَرْبَاتُ** أَنَّ الْإِدْرَاكَ
لَيْسَ مُوَكَّوْنٌ أَشْيَءٌ يَحْتَاطُ عِنْدَ الْحَسِّ قَطْعُ بَلْ كَوْنُهُ يَحْتَاطُ عِنْدَ الْمَدْرِكِ لِلْمَعْنَى عِنْدَ
الْحَسِّ لَا بَانَ يَكُونُ يَحْتَاطُ مَرَّتَيْنِ فَإِنَّ الْمَدْرِكَ هُوَ النَّفْسُ وَلَكِنْ يَرِيبُ طَبْعُ الْحَسِّ وَكَأَنَّ
الشَّيْخَ دَالَ عَلَيْهِ **وَالْعِلْمُ** أَنَّ الْحُجُورَ عِنْدَ الْحَسِّ لَيْسَ هُوَ الْحُجُورُ فِي بَيْتِ الْحَسِّ
بَلْ نَحْوُ ذَلِكَ لِلْحُجُورِ فِي الدَّرَجَةِ الْحَسِّ يَنْقَلِبُ بِهَا الْحَسُّ كَانَتْ ذَلِكَ أَلَا لَمْ يَحْلَلِ الْحَسِّ
أَوَّلًا تَكُنْ وَالْأَشْيَاءُ الْمَدْرِكَةُ تُنْقَسِمُ إِلَى مَا لَا يَكُونُ خَاصًّا بِذَاتِ الْمَدْرِكِ وَإِلَى
مَا يَكُونُ إِمَّا فِي الْأَوَّلِ فَالْحَقِيقَةُ الْمُمَثِّلَةُ عِنْدَ الْمَدْرِكِ هِيَ قَسْرُ حَقِيقَتِهَا وَأَمَّا فِي الثَّانِي
فَبِمَا تَكُونُ غَيْرَ الْحَقِيقَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْحَاجِجِ بَلْ هِيَ إِمَّا مَوْجُودَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ مِنَ الْحَاجِجِ إِنْ كَانَتْ
الْإِدْرَاكُ مُسْتَفَادًا مِنَ الْحَاجِجِ أَوْ مَوْجُودَةٌ حَصِلَتْ عِنْدَ الْمَدْرِكِ إِنْ تَدَلَّى سَوَاءٌ كَانَتْ
الْحَاجِجَةُ مُسْتَفَادَةً مِنْهَا أَوَّلًا تَكُنْ وَعَلَى الْقَدْرِ بَيْنَ فَادْرَاكِ الْحَقِيقَةِ الْحَاجِجَةِ هُوَ
يَحْصُلُ ذَلِكَ الصُّورَةُ عِنْدَ الْمَدْرِكِ وَاسْتَدْلَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ ذَلِكَ
لِلْحَقِيقَةِ أَيْ الْمُمَثِّلَةِ قَسْرُ حَقِيقَتِهَا أَشْيَءٌ الْحَاجِجِ عَنْ الْمَدْرِكِ إِذَا ادْرَكَ أَوْ يَكُونُ بِشَاشٍ
حَقِيقَتِهِ مِنْ تَمَازُجِ ذَاتِ الْمَدْرِكِ غَيْرَ مُبَازِينَ لَهُ وَقَدْ رُفِطَ إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ عَلَى كَرِ
الْقِسْمِ الثَّانِي فَهَذَا يَعْدُ ذَكَرَ الْقِسْمَ الْأَوَّلِ فَكَوْنُ حَقِيقَةٍ مَا لَا وَجُودَ لَهُ بِالْقَبْلِ
فِي الْأَعْيَانِ الْحَاجِجَةِ مِثْلَ كَثِيرٍ مِنَ الْأَشْكَالِ الْمُتَعَدِّدَةِ مِثْلًا كَالْكَرَةِ لِلْحَقِيقَةِ

بِأَشْيَءٍ غَيْرَةٍ فَأَعِدَ حَقِيقَاتٍ بَلْ كَثِيرٍ مِنَ الْمَفْرُوضَاتِ الَّتِي لَا تَكُنْ إِذَا فُرِضَتْ
فِيهِ الْهَدَسَةُ كَمَا يَكُونُ مِثْلًا مِنَ الْمُسْتَعَارِ لِبَيْنِ بِهِ الْخَلْفُ فَكَوْنُ ذَلِكَ لِلْحَقِيقَةِ
فَمَا لَا يَحْتَقِقُ أَصْلًا إِذَا لَا حَقِيقَةَ لَهَا فِي الْحَاجِجِ وَلَمَّا كَانَتْ تَمَازُجُكَ فَعِلْمُ أَنَّهُمَا حُجُورَةٌ
لَا فِي الْحَاجِجِ بَلْ عِنْدَ الْمَدْرِكِ وَفِيمَا لَا يَبَاطِلُ الْفَيْسَمُ الْأَوَّلُ يَحْتَقِقُ الثَّانِي
وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ هُوَ الْبَاقِي وَالْبَاقِي فِي قَوْلِهِ أَوْ يَكُونُ مِثْلًا حَقِيقَتِهِ هُوَ
الصُّورَةُ الْمُسْتَعَارَةُ أَوْ الصُّورَةُ الَّتِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّرْتِيبِ مِنَ أَشْيَءٍ الَّتِي لَوْ كَانَ فِي
الْحَاجِجِ لَكَانَ هُوَذَا بَيَانٌ مَا قَالَه الشَّيْخُ **وَالْعِلْمُ** أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي مَا هِيَ
الْإِدْرَاكُ اخْتِلَافًا عَظِيمًا وَقَوْلُوا الْكَلَامُ فِيهَا لِحَقَائِقِهَا بَلْ لَيْسَتْ وَصُوحًا فِيهِمْ
مَنْ جَعَلَ الْأَوَّلَ مَرَّةً الْبَارِئَةَ لِلْمَدْرِكِ إِلَى الْمَدْرِكِ قَسْرُ الْإِدْرَاكِ لِيَنْدَجَّ عَنْهُ يَنْفَعُ
الشُّكُوكَ الْمَوْجُودَةَ عَلَى كَوْنِ الْإِدْرَاكِ مَوْجُودَةً وَعَمَلٌ عَلَى اسْتِدْلَالِ الْأَوَّلَ مَرَّةً ثَبُوتِ
الْمُتَضَافِينَ فَلَمْ يَكُنْ أَنْ لَا يَكُونُ مَا لَيْسَ بِوَجُودِ فِيهِ الْحَاجِجِ مَدْرِكًا وَأَنْ لَا يَكُونَ إِذْكَ
مَاجْهَلًا أَلْبَسَهُ لِأَنَّهُ لَيَحْتَقِقُ هُوَ كَوْنُ الصُّورَةِ الْذَهْنِيَّةِ لِلْحَقِيقَةِ الْحَاجِجَةِ غَيْرَ مُطَابِقَةٍ
إِلَّا هَا وَهَنَهُمْ مِنْ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ غَنِيٌّ عَنِ التَّرْتِيبِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ وَمَوْجُودٌ
إِلَّا أَنَّهُمْ يَرِيدُونَ بِذَلِكَ الْخَلْقَ عَنِ الْمَدْرِكَةِ الَّتِي وَعَ الْقَوْمُ فِيهَا **وَالْعِلْمُ** أَنَّ مَا كَرَّرَهُ
الشَّيْخُ لَيْسَ بِتَرْتِيبٍ لِلْإِدْرَاكِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَحَاشِ فِيهِ عَنْ إِزَادَةِ ذِكْرِ الْمَدْرِكِ فَإِنَّهُ لَا يَحْجُزُ
أَنْ يَفَاكُ فِي تَرْتِيبِ الْحَرْكِ مِثْلًا أَنَّهُ يَحَالُ مَا لِلْحَرْكِ بَلْ هُوَ قَبْلُ اللَّغْنِ الْمُسَمَّى بِالْإِدْرَاكِ
الَّذِي يَشْرِكُ فِيهِ الْأَخْشَاشُ وَالْفَحْلُ وَالنَّوْمُ وَالْيَعْمَلُ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ أَلْمَغْنِي
وَأَيْضًا غَنِيًّا عَنِ التَّرْتِيبِ فَإِنَّ الْبَاقِينَ عَنْ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ كَثِيرًا مَا يَرُودُونَ بِقَبْلِ
الْأَشْيَاءِ إِلَى الْحَقِيقَةِ الْمَقُولَةِ عَلَى الْأَشْيَاءِ الْخَلْقِيَّةِ وَلَيْسَ بِهَا كَالْحَرْكِ مِثْلًا لِيَنْتَعِلُوا

يَا لَهَا أَمِنْ بِالشَّأْبِ فِي ذَلِكَ الْأَشْيَاءِ أَمْ يَصِيرُ النَّسَاءُ وَيَكْتَفِي نِسْبَتَهَا إِلَى أَيْتَانِ
بِهَا وَأَيْضًا هُمْ كَثِيرٌ مِنَ الشَّائِرِينَ فِي الْفَلَسَفَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّ النَّفْسَ نَدْبُكُ الْخُشُوعِ
الْجُزْئِيَّةِ بِالذِّكْرِ وَالْمَعْقُولَاتِ بِذَاتِهَا أَنَّ الْمَدْرَكَ لِلْجُزْئِيَّاتِ هُوَ الْأَلْزَامُ لَا النَّفْسَ وَشَبَّهُوا
عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ النَّفْسَ لَا نَدْبُكُ الْجُزْئِيَّاتِ وَطَوَّلُوا الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ وَجَعَلُوا
إِعْرَاضَاتِهِمْ وَشَبَّهَاتِهِمْ وَارْتِدَّ عَلَى مَا هُمُومٌ هُمُومٌ عَلَى مَا كَانَتْ لِحُكْمِهِ كَمَا يَجِبُ بَيَانُهُ
فِي مَوْضِعٍ **إِعْرَاضَاتِ** الْفَائِضِ الشَّارِحِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ الْقِيَمَةَ
الذِّهْنِيَّةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُطَابِقَةً لِلخَارِجِ كَانَتْ جَهْلًا وَإِنْ كَانَتْ مُطَابِقَةً فَلَا بُدَّ مِنْ أَمْرِ
فِي الْخَارِجِ وَجَبَّحْتُ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَدْرَاكُ جَاهِلًا لِنِسْبَةِ بَيْنِ الْمَدْرَكِ وَبَيْنَهُ
وَأَنَّ الْقِيَمَةَ الْمُتَخَيَّلَةَ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْجُودَةً فَإِنَّهُ بَاتِبَهَا كَمَا قَالَ أَفَلَا يَلْزَمُ أَوْ
بَعِيرٌ هَامِزٌ لِأَجْرَامِ الْغَائِبَةِ عَنَّا وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مُسْتَعْدًّا لَكِنَّهُ بِالْإِثْرَانِ أَنَّ صُورَةَ الشَّمْسِ
فِي الذِّهْنِ مُشَابِهَةٌ لِلشَّمْسِ غَيْرُ مُسْتَعِدٍّ **وَالْجَوَابُ** عَنْ الْأَوَّلِ أَنَّ مِنَ الْقِيَمَةِ مَا هِيَ
مُطَابِقَةٌ لِلخَارِجِ هِيَ الْعِلْمُ وَمِنْهَا مَا هِيَ غَيْرُ مُطَابِقَةٍ لِلخَارِجِ هِيَ الْبُهْلُ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا يَصِحُّ
فِيهَا الْمُطَابِقَةُ وَغَيْرُهَا لَا يَصِحُّ وَجُودُهَا فِي الْخَارِجِ فَلَا يَكُونُ الْأَدْرَاكُ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ
عِلْمًا وَلَا جَهْلًا **وَعَنِ الثَّانِي** أَنْ أَفَلَا يَلْزَمُ لَمْ يَذْهَبْ وَلَا غَيْرُهُ إِلَى أَنَّ الْخَالَاتِ الْمُنَا
لَا تَقْبَلُهَا مَوْجُودَةً فِي الْخَارِجِ وَلَا أَمَكْنَ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى ذَلِكَ ذَاهِبٌ وَأَمَّا الْقَوْلُ بِكَوْنِ
الْقِيَمَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي جِهْمٍ غَائِبٍ عَنِ الْمَدْرَكِ لَيْسَ مُسْتَعِدًّا فَطَبَقَ بَلْ إِنَّمَا مَوْضِعُ ذَلِكَ مِنَ الْخَالَاتِ
الظَّاهِرَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ بِأَنَّ صُورَةَ السَّمَاءِ الْمُنْطَبِقَةَ فِي آلَةِ الْأَدْرَاكِ مُشَابِهَةٌ
لِلسَّمَاءِ لِإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْأَنْطَبَاقُ فِي مَادَّةٍ لِلْجِسْمِ الَّتِي هُوَ الْأَدْرَاكُ أَوْ فِي الْقُوَّةِ
الْمَذْكُورَةِ إِنَّمَا لَمْ يَذْهَبْ فِيهَا لَيْسَ مُشَابِهَةً لِلْجِسْمِ الْكَبِيرِ مِنْ جِهَتِ دَاخِلِهَا أَوْ لِإِحْتِمَالِ

أَنْ يَكُونَ الْمُنْطَبِقُ أَمْرًا مَعْدُومًا مِنَ الشَّمْسِ وَذَلِكَ غَيْرُ فَارِجٍ فِي الْمُسَاوَةِ بِحَسَبِ الْقِيَمَةِ
فَإِنَّ الْكَبِيرَ وَالْمَصْغُورَ مِنَ الْإِنْسَانِ مُشَابِهَانِ فِي الْقِيَمَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَمَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ
يَحْتَاجُ إِلَى الْأَنْتِبَاحِ الَّتِي ادَّعَاهُ لَا يَنْفَعُنِي بَطْلَانُهُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْأَنْتِبَاحَ لَا يَنْفَعُنِي
بِوَارِدِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَدْرَاكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِصُورَةٍ مُطَابِقَةٍ لِمَا فِي الْبَابِ أَنَّهُ
يَرِدُ عَلَى الْغَائِلِينَ أَنَّ الْأَبْصَارَ إِنَّمَا يَكُونُ بِانْطِبَاقِ صُورَةٍ فِي الرُّطُوبَةِ الْجَلِيدَةِ وَهُوَ الْمُتَخَيَّلُ
إِنَّمَا يَكُونُ بِانْطِبَاقِ صُورَةٍ فِي آلَةِ الْجِسْمَانِيَّةِ الْمَوْضُوعَةِ لِلتَّحْقِيلِ وَلَا يَرِدُ عَلَى شَايِرِ
الْأَدْرَاكِ كَاتِبِ الْجِسْمَانِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ وَلَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَيْضًا عَلَى الْغَائِلِينَ
بِالشَّمْسِ أَوْ عَلَى مَنْ يَذْهَبُ مَذْهَبَ الشَّيْخِ إِلَى الْبُرْكَاتِ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ الصُّورَةَ الْمُتَخَيَّلَةَ
تَنْطَبِقُ فِي النَّفْسِ قَوْلًا أَنَّ هَذَا الْبَحْثَ خَارِجٌ عَمَّا فِي الْكِتَابِ لِأَوْرَدَ مَا لَمْ يَنْفَعُنِي فِيهِ لَكِنْ
الْجَاوِزُ عَنْ هَذَا الْقَدْرِ يَقْنَعُنِي النِّصْفُ **وَمِنْهَا قَوْلُهُ** إِنْ لَمْ يَكُنْ قَوْلُ الشَّيْخِ إِنْشَاءً
الْقِيَمَةِ الذِّهْنِيَّةِ فَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا إِنَّمَا الْخُشُوعَاتُ الَّتِي لَا تَدْرِكُ إِلَّا
إِذَا كَانَتْ مَوْجُودَةً فَجَعَلْتُ أَنْ يَكُونَ إِذَا كَانَتْ إِشَارَةً مَّا لِلْمَدْرَكِ **وَالْجَوَابُ**
أَنَّ الْأَدْرَاكَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ إِنَّمَا يَخْتَلِفُ بِإِشَارَتِهِ إِلَى الْحَقِّ أَوْ إِلَى الْعَمَلِ فَإِذَا ذَكَرْتُ مَعْنَى
فِي مَوْضِعٍ عَلَى كَوْنِهِ أَمْرًا غَيْرَ مُضَافٍ عَرَفْتُ لَهُ الْأَوَّلَ مَعْنَى قَطْعًا أَنَّهُ لَيْسَ نَفْسًا لِأَنَّهُ
إِنَّمَا كَانَ **وَمِنْهَا قَوْلُهُ** يُصَوِّلُ الْأَسْبَادَ وَالْجَمَادَ فِي الْقُوَّةِ الْمَذْكُورَةِ يَقْنَعُنِي مِنْهَا
مُسْتَعِدَّةٌ بِأَرَادَةِ **وَالْجَوَابُ** أَنَّ الْأَسْبَادَ إِنْ كَانَتْ جُزْئِيَّةً كَانَتْ ذَاتَ
وَمَوْضِعٍ وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ مَحَلَّهَا ذَا مَوْضِعٍ فَيَصِيرُ الْجُزْءُ الَّتِي هِيَ مَحَلُّهَا مُسْتَعِدَّةً بِهَا مِنْ جِهَتِ
هُوَ مَحَلُّهَا وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَصِيرَ الْمَدْرَكُ الَّذِي يَكُونُ ذَلِكَ الْمَحَلَّ الَّذِي لَهُ مُسْتَعِدَّةٌ
وَأَنَّ كَانَتْ كُلِّهَا لَمْ يَكُنْ مَوْضِعٌ وَلَا يَقْنَعُنِي أَنْ يَصِيرَ مَحَلَّهَا مُسْتَعِدَّةً وَإِنَّمَا إِشَارَةُ

فانها لا ينبغي كونها حادثة الا اذا كان الحاصل فيها حادثة لا غير ذلك
 من شأنه ان يتغير فيها ولا يلزم من ذلك ان يتغيرها المتغيرة لها اذا كانت حادثة او قوت
 حادثة ان يتغيرها حادثة ضالعة عن ان يتغير ذلك الذي يكون ذلك الحاصل الذي
 حادثة ولا غير حادثة التي اورد ما على كل واحد من الادراكات الجزئية بخبري بخبري
 ولا ينبغي ان يتغيرها بطول شرح الكتاب بما ليس في منه واما انما جاء به في قوله
 الحجاج الادراك الى حصول صورة في المدرك على انه امر وادراك ذلك ليس هو
 قوله لو كان ادراك التوابع عبارة عن حصوله لشيء فقط لكان للغير الاسود مدركا
والجواب ان حصول الشيء للشيء يقع بالاشراك او التشابه على معان مختلفة
 يحصل الجوهري للجوهري والليثي وحصولي للبرهان والجوهري والصوره للمادة والجوهري
 وعكسهما وانما هذا يحصل عند وعكسه الى غير ذلك ولما كان الحصول الادراكات
 معا ولا يمكن المراد من هذا القول شيئا للادراك لغيره من لسان المقامير
 انفس على تعيين هذا الحصول بانه حصول صورة ما للمدرك لا لشيء على الاطلاق
 ولما لم يكن هذا الحصول بمعنى حصولي للبرهان لموضوعه لم يجب ان يكون الاسود مدركا
 التوابع ومنها قوله وايضا لو يجب انما اذا تصورنا وجود الشيء مجسم ولا فائدا في جسم
 واعتقدنا ما يحصل التوابع ان تقع بكونه عالميا **والجواب** ان اعتقاد حصول
 التوابع فيه ان كان على سبيل جولة في الاخبار فهو جمل وخف وان كان على
 سبيل جولة في الجزاءات هو معنى كونه عالميا ولا فائدا في الاخبار الا لفظا
 المزداد ومنها قوله فانما يد العلم بان الله تعالى ليس مجسم ولا حال فيه مدرك
 في انه هل يعلم ذاته وهل يعلم كونه فاعلا لغير امر ولا يدرك ذلك على ان كونه

عالميا ينبغي انما يحصل ذلك الشيء **والجواب** ان ذلك انما يقع اذا لم يتحقق
 ان ذاته باي وجه حصل لذاته وان غير باي وجه حصل له فان معاني الحصول
 مختلفة فاذا احتقنا مجردة وجعنا ان كون الشيء مجردة فائدا بالذات ينبغي علمه بذاته
 وصفايه كما يجب بانه لم يشكك في ذلك ومنها قوله اذا كان يتغير ذاتا متغير
 ذاتا على ما نقول فلهنا ميلنا بذاتنا امان ان يكون علمنا بذاتنا وجعنا يكون ايضا
 هو ذاتا متغيره ولم يترا في التزيات الغير المتناهية واما ان لا يكون هو علمنا
 بذاتنا ويلزم منه ان لا يكون ايضا علمنا بذاتنا متغير ذاتا وهذا من اعراضنا المتشبه
والجواب عنه ان علمنا بذاتنا هو ذاتا بالذات وغير ذاتا بغير من الاعراض التي
 الواحد قد يكون له اعتبارات ذهنية لا تنقطع مادام المتغير متغيرا **واما قوله**
 الشيء للشيء ينبغي فائدا للشيئين كما صافى الشيء الى الشيء ويجاد الشيء للشيء وذلك
 ينبغي ان يتبع كون الشيء عالميا بنفسه **والجواب** ان اعتبارا ركاف في
 الحصول والاصناف فان المتعالي لغيره معالج باعتبار آخر وليس يكاف في الاصل
 لانه ينبغي فائدا الموجد على الموجد بالذات ومنها قوله الصورة يحصل في
 الخيال او في الجلدية والادراك يكون في الحس المشترك او في ملئني السبيل
 فلو كان نفس الحصول ادراكا لكانا معا **والجواب** ما تروى وان الادراك ليس
 هو حصول الصورة في الالف فقط بل حصوله في المدرك الحصول في الالف
 الادراك لا يحصل في الحس المشترك ولا في ملئني المصنوع بل في النفس واما
 هاتين الايتين عند حصول الصورة في الموضوعين المذكورين او غيرهما ومنها
 قوله انما يعلم ان البصر هو زيد الموجد في الخارج والقول بانه مثاله وشبهه يتفق

أَنَّكَ فِي الْأَوَّلِيَّاتِ وَالتَّحْلِيلِ أَنَّ الْبُعْدَ مُؤَيَّدٌ لِأَنَّكَ وَلَا تَرَى فِيهِ أَمَّا الْأَوَّلُ
فَهُوَ حُجُولُ مِثَالِهِ فِي الْأَوَّلِ الْمَذْكُورِ وَيَعْدَمُ التَّيَسُّرُ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْأَوَّلِ مُوَسَّطًا مَعًا
الْأَوَّلُ مِنْ وَجْهِ تَجَرُّي ذَلِكَ مَا قَالَ غَيْرُ مَنْزِلٍ مِنَ الْمُعْزَمِينَ أَيْضًا عَلَيْهِ وَهُوَ أَنَّ الْأَوَّلَ
لَيْسَ يَكُونُ مِثْلَ مَوْجُودٍ ذَهَبِيَّةٍ مُطَابِقَةٍ لِمَا فِي الْحَاجِجِ وَالشَّعُورُ بِالْمُطَابِقَةِ إِنَّمَا يَكُونُ بِسَدِّ
الشَّعُورِ بِمَا فِي الْحَاجِجِ وَجَوَابُ بَرٍّ أَنَّ الْمُطَابِقَةَ فِي الشَّعُورِ بِهَا وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِيهِ الْأَوَّلُ
دُونَ الثَّانِي هَذَا جُمْلَةً مِنَ الْأَعْرَاضَاتِ عَلَى مَا ذَكَرَ الشَّيْخُ وَأَجَابَهَا قَدْ فَتَحْنَا عَلَيْهَا
إِنَّمَا الْأَوَّلُ مُطَابِقَةٌ لَهَا وَفِيهَا سِيَاقٌ مِنْ مَعْنَى لَكِنَّا نَبْذُلُ لَكِنَّا اخْتِزَابَ الظَّاهِرِ بَيْنَ كَمَا قَالَ
الشَّيْخُ فِي سِدْرِ الْكُتَابِ **فَيَسِيرُ الشَّيْءُ فَكَأَنَّهُ يَكُونُ مَحْشُورًا عِنْدَ مَا يَأْتِيهِ ثُمَّ يَكُونُ**
مُحْتَلًّا عِنْدَ غَيْبِهِ يَمْتَلِكُ مَوْجُودُهُ فِي الْبَاطِنِ كَرَبِّهِ الَّذِي أَبْصَرَهُ مِثْلًا إِذَا غَابَ عَنْكَ
فَضَلَّكَ وَكَأَنَّهُ يَكُونُ مَعْنُوعًا عِنْدَ مَا يَصُورُ مِنْ زَيْدٍ مِثْلًا بِمَعْنَى أَنَّ الْإِنْسَانَ الْمَوْجُودَ أَصْلًا لِهَيْئَةٍ
وَهُوَ عِنْدَ مَا يَكُونُ مَحْشُورًا يَكُونُ قَدْ غَشِيَتْهُ غَوَاشٍ عَرَبِيَّةٌ عَنْ مَا هِيَ لَوْ أَذِنَتْ عَنْهُ
لَمْ تَوْزِدْ كُنْ مَا هِيَ مِثْلُ الْإِنِّ وَنُصِغَ وَكَيْفَ وَبَعْدَ رُبْعِيَّةٍ وَلَوْ قَرَّبَ بَدَلَهُ عَنْهُ
لَمْ تَوْزِدْ فِي خِفَةِ مَا هِيَ إِنْسَانِيَّةٌ وَلِجَسِّ بِنَالِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَحْشُورٌ فِي هَذِهِ الْوَقْفِ
الَّتِي يُلْفِظُهُ بِسَبَبِ الْمَادَّةِ الَّتِي خُلِقَ مِنْهَا لَا يَجِدُ عَنْهَا وَلَا يَنَالُ إِلَّا بِعِلَاقَةٍ وَنُصْبَةٍ
بَيْنَ حَيْثُ وَمَادَّةٍ وَلِذَلِكَ لَا يَمْتَلِكُ فِي لِحْسِ الظَّاهِرِ مَوْجُودُهُ إِذَا نَالَ وَأَمَّا الْخِطَابُ
الْبَاطِنُ فَيَحْتَلُّهُ مَعَ ذَلِكَ الْوَارِثِ لَا يَفْقِدُ عَلَى تَجَرُّدِهِ الْمَطْلُوبِ عَنْهَا لَكِنَّ تَجَرُّدَهُ مِنْ
ذَلِكَ الْعِلَاقَةِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي يَلْقَى بِهَا لِحْسُ هُوَ يَمْتَلِكُ مَوْجُودَهُ مَعَ غَيْبِهَا بِهَا وَأَمَّا
الْفِعْلُ فَيَقْتَضِي عَلَى تَجَرُّدِ الْمَاهِيَةِ الْمَكْنُونَةِ بِالْوَجْهِ الْفَرِيدِ الشَّخْصِيَّةِ مُسْتَقْبَلًا أَمَّا
حَيْثُ كَانَ عَمَلٌ بِالْحُجُولِ عَمَلًا لِحْسِهِ يَغْفُو لِمَا فَخَرَّ عَنْ بَيَانِ مَعْنَى الْأَوَّلِ

أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ عَلَى أَنْوَاعِهِ وَمُرَائِيهَا وَأَنْوَاعُ الْأَوَّلِ أَنْ يَبْقَى لِحْسَانٌ وَتَحْلِيلٌ وَتَوْفُّرٌ
وَيَعْمَلُ فَالْإِحْسَانُ إِذَا كَانَ لِلشَّيْءِ الْمَوْجُودِ فِي الْمَادَّةِ الْحَاضِرَةِ عِنْدَ الْمَذْكُورِ عَلَى مِثَالِهِ
مَحْشُورِيَّةٌ بِدَعْوَةِ مَحْشُورَةٍ مِنَ الْأَوَّلِ وَالْمَعْنَى وَالْوَضْعُ وَالْكَفِّ وَالْأَكْمَ وَغَيْرَ ذَلِكَ أَوْ يَنْفَعُ
ذَلِكَ لَا يَنْفَعُ ذَلِكَ الشَّيْءُ عَنِ امْتِنَانِهِ فِي الْوُجُودِ الْحَاضِرِ وَلَا يَشَارِكُ فِيهَا غَيْرُ الْوُجُودِ
إِذَا كَانَ لِذَلِكَ الشَّيْءِ مَعَ الْمِثَالِ الْمَذْكُورَةِ وَلَكِنْ يَفْقِدُ مَا لَمْ يَحْضُرْ وَغَيْبُهُ وَالْوَقْفُ
إِذَا كَانَ لِحْسَانٌ غَيْرَ مَحْشُورَةٍ مِنَ الْكَفِّ وَالْمِثَالِ وَالْإِنْفَاقِ مَحْشُورَةٍ بِالْأَوَّلِ الْخَرَجِي الْمَوْجُودِ
فِي الْمَادَّةِ لَا يَشَارِكُ فِيهَا غَيْرُهُ وَالْفِعْلُ إِذَا كَانَ لِلشَّيْءِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَوْجُودٌ لَا يَجِبُ
شَيْءٌ آخَرُ سِوَا أَنْ يَخُذَ وَيَخُذَ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ مَعَهُ مِنَ الْأَوَّلِ فَكَأَنَّهُ
إِذَا كَانَ مَوْجُودُهُ فِي التَّجَرُّدِ الْأَوَّلِ شَرَطَ بِشَيْءٍ أَشْيَاءَ حُضُورِ الْمَادَّةِ وَكَأَنَّهَا لَمَّا
فَكُنْ الْمَذْكُورُ جُزْئِيًّا وَالثَّانِي مُجَرَّدٌ عَنِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثُ مُجَرَّدٌ عَنِ الْأَوَّلِ
وَالرَّابِعُ عَنِ الْجَمِيعِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا قَبِلَ إِلَى مَذْكُورِهِ وَاحِدٌ سَقَطَ الْوَقْفُ عَنِ الْأَعْيَانِ
لِأَنَّهُ لَا يَذْكُرُ مَا يَذْكُرُ لِحْسِ الْخِيَالِ بِاتِّقَادِهِ بِلِذَلِكَ مَا يَذْكُرُ بِمَا ذَكَرَ لِحْسَانَهُ
وَبِذَلِكَ يَحْتَضِرُ مَذْكُورُهُ وَيَصِيرُ جُزْئِيًّا وَلِذَلِكَ لَمْ يَصِبْ الشَّيْخُ فِي هَذَا الْكِتَابِ
وَأَعْبَرَهُ فِي تَأْوِيلِهِ بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَكُلِّ طَبَقَةٍ كَأَنَّهَا إِذَا اخْتَلَفَتْ جُزْئِيًّا
هِيَ هِيَ سَلَكَتْ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ عَلَى كَثِيرِينَ وَلِأَنَّهُ لَا تَفْعَلُ إِلَّا عَلَى وَاحِدٍ وَإِنَّمَا اخْتَلَفَتْ فِي ذَلِكَ
بِإِضْطِافٍ مَعْنَايَ غَيْرَهَا إِلَيْهَا لِاخْتِلَافِ هِيَ بِإِخْلَافِ ذَلِكَ الْمَعْنَايَ وَلَا يَلْزَمُ هَاتِي
مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَايَ مِنْ حَيْثُ مَا هِيَ وَالْمَعْنَى الَّتِي يَصِفُهَا إِلَيْهَا فَجَعَلَهَا جُزْئِيًّا خَفِيًّا
هُوَ الْمَادَّةُ أَوْ لَا لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْإِبْرَازَ عَمَّا بَارَ الْإِنْسَانِيَّةَ وَلَا يَمُوتُ فِيهِ الْإِنْسَانِيَّةُ
فَقَسَمَهَا وَإِنَّمَا بَيَّانُهُ بِشَخْصِهِ الْمَادِّي ثُمَّ مَا تَشَبَّهَ بِهِ الْمَادَّةُ مِنَ الْأَحْوَالِ الْمَذْكُورَةِ

كَالْأَيْنِ وَالْكَفِّ وَغَيْرِهِمَا نَائِيًا فَالْعَوْرَةُ الْمُحَوَّصَةُ مُتَبَعَةٌ لَهَا نَائِيًا مُتَبَعًا وَطَائِفَةٌ
 الْمَادَّةُ وَالْخَالِيَةُ مُتَبَعَةٌ لَهَا كَالْأَيْنِ وَغَيْرِهَا وَالْعَوْرَةُ مُتَبَعَةٌ لَهَا نَائِيًا مُتَبَعًا
 الْكِتَابُ طَائِفَةٌ وَأَمَّا مُثَلُّ بِلَاغِيٍّ لِأَنَّهُ أَظْهَرَ أَنْوَاعَ الْإِحْشَانِ وَالْفَائِدِ
 الشَّارِحُ فَتَرْغِبُ الْغَوَاثِي الْغَرِيبَةَ عَنِ الْمَاهِيَةِ بِجَمِيعِ الْوَارِثِ الْمَعَارِفِ وَلَوْ أَنَّ الْوَجْهَ
 وَالْمَاهِيَةَ وَلَوْ أَنَّ الْمَاهِيَةَ كَالْزُجْجَةِ لِلْإِنْسَانِ لَا تَكُونُ غَرِيبَةً عَنِ الْمَاهِيَةِ وَأَيْضًا
 لَا تَكُونُ بِحَيْثُ يَكُنْ أَنْ تَزَالَ وَأَيْضًا لَا تَكُونُ مِثْلَ هَذِهِ الْغَوَاثِي عِنْدَ مَا يَكُونُ الشَّيْءُ
 يَحْسُوبُ مَا ظَهَرَ بِلَاغِيٍّ عِنْدَ مَا يَكُونُ مَقْصُودًا أَيْضًا **وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ سُؤَالَ**
 وَهَوَانَ الْعَوْرَةِ الْعَوْلِيَّةِ مِنْ حَيْثُ يُلَوِّحُ فِي نَفْسِ جُزْئِيَّةٍ جُلُودَ الْغَرِيبِ فِي الْمَوْضِعِ
 تَكُونُ جُزْئِيَّةً وَتَكُونُ تَحْصِيًّا وَغَيْرِهَا وَيَعْلَمُ مَا فِي ذَلِكَ الْفَتْحِ وَمَعَارِفُهَا لِيُفَاتِ
 ذَلِكَ الْفَتْحُ عَوَارِثُ غَرِيبَةٍ لَا تَقْطَعُ عَنْهَا وَهَذَا شَأْنُ الْعَمَلِ جَدِّ عَلَى التَّوَجُّعِ
 مُجَرَّدَةٌ عَنِ الْوَارِثِ الْغَرِيبَةِ وَأَيْضًا ذَلِكَ الْعَوْرَةُ الَّتِي فِي نَفْسِ زَيْدٍ مِثْلًا لَا يَكُنْ أَنْ تَكُونَ
 جُزْءًا مِنْ مَاهِيَاتِ الْأَشْخَاطِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْخَارِجِ قَبْلَ زَيْدٍ بَعْدَهُ فَادْنُ ذَلِكَ الْعَوْرَةُ لَيْسَتْ
 بِمُجَرَّدَةٍ وَلَا يَشْتَرِكُ فِيهَا **وَأَجَلْتُ** بِأَنَّ الْإِنْسَانِيَّةَ لَشَدَّةِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْأَشْخَاطِ
 فِي نَفْسِهَا مُجَرَّدَةٌ عَنِ الْوَارِثِ فَالْعِلْمُ الْمَعْلُوقُ بِهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ عِلْمٌ كَلْبِيٌّ مُجَرَّدٌ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ
 كَذَلِكَ لَا لِأَنَّ الْعِلْمَ فِي ذَاكَ كَذَلِكَ فَكَانَ وَلِذَا السَّبَبُ سَمَاءُ الْمُتَعَدِّينَ كُلِّهَا
 تَقُولُ عَلَى هَذِهِ الْمَعْلُومِينَ وَالْمُنَاجِرُونَ إِذْ لَمْ يَفْعَلُوا عَلَى غَرَابِهِمْ طَلَقُوا أَنَّ فِي الْعَمَلِ
 سُورَةَ مُجَرَّدَةٍ كُلِّهَا وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنُّوا بَلْ الْيَقِينُ مَا ذَكَرْنَا **وَأَقُولُ** الْإِنْسَانِيَّةُ
 الَّتِي فِي زَيْدٍ لَيْسَتْ مِثْلَهَا الَّتِي فِي عَمْرٍو فَالْإِنْسَانِيَّةُ الْمُنَاسِقَةُ وَالْمُنَاسِقَةُ مِثْلًا مِنْ حَيْثُ
 هِيَ مُنَاسِقَةٌ لَهَا لَيْسَتْ هِيَ الَّتِي فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَا هِيَ مِنْهُمَا مِثْلًا لِأَنَّ الْمَوْجُودَ

مِنْهَا فِي أَحَدٍ مِمَّا جَدِّ لَا يَكُونُ نَفْسًا بَلْ جُزْءًا مِنْهَا هِيَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْعَمَلِ فَطَوْرٌ
 الْإِنْسَانِيَّةُ الْكَلِمَةُ الَّتِي مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا سُورَةٌ وَاحِدَةٌ فِي عَمَلٍ زَيْدٍ مِثْلًا جُزْئِيَّةً وَمِنْ
 حَيْثُ كَوْنُهَا مُتَعَدِّةٌ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ كُلِّهَا وَمَعْنَى بِلَاغِيٍّ أَنَّ الْإِنْسَانِيَّةَ الْمَذْكُورَةَ
 بِذَلِكَ الْعَوْرَةِ الَّتِي هِيَ مُسَيَّعَةٌ مِثْلِيَّةٌ لِأَنَّ تَكُونَ كَيْفَ وَلِأَنَّ لَا تَكُونَ لَوْ كَانَتْ فِي
 أَحَدٍ مَادَّةً مِنْ مَوَادِّ الْأَشْخَاطِ لِحُصُولِ ذَلِكَ الشَّيْءِ مِنْهُ أَوَّلِيٍّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ الْأَشْخَاطِ
 شَيْءٌ لِيَأْنِ يَذْكُرُ زَيْدٌ حُصُولَ فِي عَمَلِهِ ذَلِكَ الْعَوْرَةُ بِمِثْلِهَا هَذَا مَعْنَى إِشْرَافِهَا وَأَمَّا
 مَعْنَى بِلَاغِيٍّ بِهَا فَتَكُونُ ذَلِكَ الْطَبِيعَةُ الَّتِي أَنْصَافُهَا مِثْلِيَّةٌ لِأَشْرَافِهَا مُتَبَعَةٌ عَنِ الْوَارِثِ
 الْمَادَّةِ الْخَارِجِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ بِإِعْتِبَارِ آخَرٍ مَكُونَةً بِالْوَارِثِ الْذَهَبِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ فَانْهَ
 بِإِعْتِبَارِ الْإِعْتِبَارِينِ فَمَا يَنْظُرُ فِي بَعْضِ آخَرٍ وَيَذْكُرُ بِهِ بَعْضُ آخَرٍ بِإِعْتِبَارِ الْآخَرِ فَمَا يَنْظُرُ
 فِيهِ وَيَذْكُرُ فِيهِ فَادْنُ الْعَوْرَةُ الَّتِي ذَكَرْنَا الْفَائِدَةَ بِهَا هِيَ الْطَبِيعَةُ الْإِنْسَانِيَّةُ
 الَّتِي لَيْسَتْ فِي الْطَبِيعَةِ كُلِّهَا وَلَا جُزْئِيَّةً وَأَمَّا الَّتِي تَمَازُ الْمُتَعَدِّينَ كُلِّهَا وَبِهِمْ
 الْمُنَاجِرُونَ فِي ذَلِكَ فَلَمْ يَمَرَّ مِنْ لَهُ الْبَتَّةُ وَالْحَبِيبُ مِنْهُ أَنَّهُ نَافِضٌ بِحَقِّقِهِ هَذَا مَا
 فِي مَوَاضِعٍ غَيْرِ مُتَعَدِّدَةٍ وَهَوَانَ الْكَلِمَاتِ لَا وَجْدَ فِي الْخَارِجِ **قَوْلُهُ وَأَمَّا مَا هُوَ**
فِي ذَاكَ بَرِّي عَنِ الشَّوَابِ الْمَادَّةِ وَالْوَارِثِ الْغَرِيبَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ مَاهِيَةً عَنْ مَاهِيَةٍ
فَوَيْفَ قَوْلِ لَزَائِمِ لَيْسَ بِحَاجٍ إِلَى عَمَلٍ يُعْمَلُ بِهِ يُعَدُّ لِأَنَّهُ يَفْعَلُهُ مَا مِنْ شَيْءٍ أَنْ
يَفْعَلُهُ بَلْ لَيْلَهُ فِي جَانِبِ مَا مِنْ شَيْءٍ أَنْ يَفْعَلُهُ الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَفْعَلُهُ بِالْمَادَّةِ أَصْلًا
 وَلَا بِالْوَارِثِ الْغَرِيبِ فَلَيْسَ يَكُنْ أَنْ يَلْحَظَهُ شَيْءٌ مِنْ خَارِجٍ ذَاكَ يُحَوِّثُ غَرِيبًا لِأَنَّهُ مُجَرَّدٌ
 عَمَّا يَنْبَغِي ذَاكَ بَلْ لَيْسَ يَلْحَظُهُ مَا يَلْزَمُ مَاهِيَةً عَنْ مَاهِيَةٍ وَهَذَا شَيْءٌ بِأَنَّ لَوَازِمَ الْمَاهِيَةِ
 لَيْسَتْ مِنَ الْغَوَاثِي الْغَرِيبَةِ فَذَلِكَ الشَّيْءُ لَا يَكُنْ أَنْ يَكُنْ إِلَّا بِالْمَاهِيَةِ وَهُوَ يَقُولُ

بديهة لانه لا يحتاج الى تجريد فان لم يفعل كان ذلك من جهة القوة العاقل لا من
 جهته لانه في نفسه معقول غير محتاج الى عمل يعمل به ليصدق معقولا بل العاقل
 يحتاج الى عمل يعمل بنفسها كالنكر مثلا ليصدق عاقله فالتميز في قوله بل لعله يعود
 الى العمل ويحتمل ان يعود الى المعقول لان ذلك الشيء من شأنه ان يكون ايضا عاقل
 بديهة كما ينبغي بيانه وهو معنى قوله بل لعله في جانب ما من شأنه ان يفعل كانه الشئ
 قسم الموجودات الى ما من شأنه ان يكون عاقل والى ما ليس من شأنه ذلك وقسمها
 ايضا الى ما من شأنه ان يكون معقولا بديهة والى ما ليس من شأنه ذلك فاشارة الى ان
 ما من شأنه ان يكون معقولا بديهة ليس بحسب نفسه الاولى بل بالنسبة الى ما من شأنه
 ان يكون عاقل بل هو من القسم الاخر اعني ما من شأنه ان يكون عاقل وانما لم يحكم بذلك
 جزما لانه لم يثبت بعد وسياتي بيانه **واقترن** الفاعل الشايع شكك بعد
 ان ذكر ان المراد من المادة ههنا هو الحيل سواء كان محسوسا كحسب الشرايين ومثولا
 كالحويلى وسواء كان معقولا بالحال كالحويلى او معقولا كالموجود وذلك لانه
 ان الحيل ماهية معقولة لا ياتي في عقلها عقل الحيل فيها فان من عمل شئت
 انتحل للحجب ضد عقلها فاذا نزلت هي بما يفهم عن الفعل والجايب
 بان الفعل ان كان حصول ماهية المعقول للفاعل كان المانع عن الفعل هو المادة
 لا غير لان كل ما ليس في عقل فليكون عاقل بديهة تكون حقيقته بما يشبه لذاته فهو
 معقول لذاته عاقل لذاته وكل ما فهم يحل لم تكن حقيقته بما يشبه لذاته بل العبرة فلا
 يكون هو عاقل لذاته ويصير معقولا لغيره بعمل يعمل به ذلك الغير وهو الاشياء
اقول هذا الجواب ليس كما ينبغي فان القسم ليس في عقل وليس عاقل فلا لذاته او

المعقولة خالدة في عقل وليست محتاجة الى عمل يعمل بها ليصدق معقولا والحق ان
 المادة ههنا هو الحويلى لا غير فانها هي الشخصية لكون كل ما يحل فيها من القصور والاعراض
 المحسوسة وغير المحسوسة اشياء ذات او صانع وهي جميع ما يحل فيها يمكن ان يكون
 من حيث هي كذلك وجب ان لا يكون شئ منها معقولا ولا يمكن ان تؤخذ مجردة عن
 اللواحق الشخصية وجب ان تكون جميعها معقولة وهذا هو منع المادة عن كون الشئ
 معقولا فاما كون الشئ عاقل فلا فهو يكون لغيره بالذات بعد تجرده ايضا في ذاته لا يصدق
 بعمل عاقل كما ينبغي بيانه **اشارة** لعلك تزعج الان الى ان تشرح لك امر
 القوي المذكور من باطن ادنى شرح وان تقدم شرح امر القوي المتأنيبة للشئ او لا
فانفع لما فرغ عن بيان انواع الادرار كانت شرع في اثبات القوي المذكور وانما لما
 فابتدا بالجوهرية وهي تنقسم الى ظاهرة وباطنية اما الظاهرة فلكونها ظاهرة الوجود
 لتكن محتاجة الى الاثبات ولما كان بيان كيفية ارجاسها بها يحتاج الى كلام
 طويل غير مناسب لسياق الكتاب لم يصرح له وانما الباطنية فلما نسبتها لما سبق
 فليأت ما ينبغي من احوال النفس الشاطئة عليها كانت محتاجة الى تحصيله
 ليحل هذا العقل شيئا لا على بيان اثنائها وتغايرها والاشارة الى مواضعها وعين القوي
 تنقسم الى مدركة والى معبودة على الادراك والمدركة مدركة اما لما يمكن ان يدرك
 بالحواس الظاهرة وهو ما يشق صوراً وانما لما لا يمكن وهو ما يشق معاني والمعبودة
 تبين اما يحفظ المدركات من غير تفرق ليمكن المدرك من المعاودة الى ادراكها
 فاما بالتحريف فيها والمعبودة بالتحفظ معينة اما المدركة القصور وانما المدركة المعاني
 فمن حسن قوي الاولى مدركة القصور وتسمى حساً مشدداً لانها تدرك شيئا لا

المحسوسات الظاهرة بالتأثير اليها والثانية معينتها بالخط ونسقي خيالاً وثق
 والثالثة المعتبرة في المدركات ونسقي مستحيلة ومفكرة باعتبارين والرابعة
 مدركة المعاني ونسقي ومما وموقمة والحامسة معينتها بالخط ونسقي خافضة
 أو اكرة وإنما سميت للجميع مدركة وإن كانت المدركات منها اثنين فخط لأن الإدراك
 الباطنة لا يتم إلا بجمعها وأبدأ الشيخ بشرح لبعض المشرق لمناصبه للجز
 الظاهر فإن الترتيب القلبي أن يرثي بالمعنيين عما هو أظهر عند الحسن إلى ما هو
 أقرب إلى الفعل **قوله** **البن قد يضر القطر النار خطاً مستقيماً والنقطة الدائرة**
بسر خطاً مستقيماً كلمة على سبيل المشاهدة لا على سبيل الخيال أو ذكر واستفهم
 أن البصر إنما يرسم فيه صورة المقابل والمقابل النار أو المستدير كالنقطة لا كما
 قد يظن أن في بعض قولك شبهة ما ارتسم فيه أولاً وقبل بها هيئة الاعتبار
 أي ما يضر عندك فقل البصر لها يوردي البصر كالمشاهدة وعند ما يجمع الحسوسات
 قدركما وعندك فو خط مثل الحسوسات بعد التنبؤ به بجمعها وبها ثبت
 القولين بملك أن يحكم أن هذا اللون غير هذا الطعم وأن لصاحب هذا اللون
 هذا الطعم فإن العاقل يهتدي بالآثار فيحتاج إلى أن يحضر المفنى عليه ما جسيماً
هذه قولي هذا بيان إثبات لبعض المشرق والخيال وقد استدل على وجود
 كل واحد منهما مرة أو على وجودهما معاً بالبرهان أما الاستدلال على بعض المشرق
 مرة فهو قوله **البن قد يضر القطر النار** إلى قوله **إلها يوردي البصر كالمشاهدة** والحا
 أن الموجود في الخارج كمنطقة والمركب كخط والنقطة المخرجة زيم في البصر عند مدحها
 إلى مكان ما يحدث بحسبه المقابل بينهما وتزول عنه بزوال المقابل والمقابل

إنما يحصل في أن يحيط به ما أن لا يحصل لها فها يكون الحركة غير فارة فلو لا شيء
 غير البصر ترتسم فيه تلك النقطة وينبغي فليلا على وجه تفصيل لأننا ما شأنا المشاهدة
 في البصر وجه بعضها بعض لم تكن إثبات فلم يخط فاذن مشافهة قد يفي بها لأننا
 البصري مشاهد أو ما قوله وعند ما يجمع الحسوسات قدركما فإشارة إلى خاصية
 أخرى لهذه النوع وهي التي لا جملها ثبت بالمشهد وإنما ذكرها هنا للترتيب
 النوع بها وسورة النجاة على إثباتها **وعرض** المناظر الشارح على هذا الشكل
 بأن قال لم لا يجوز أن يكون إثبات الأرياسات في الهواء بأن يكون كل شكل بعد
 في جز من الهواء لو تصور النقطة إليه فانه يحدث قبل زوال الشكل السابق تغير
 التشكلات ويبي خطاً فذلك وهذا أولى مما قال لأن القول بمشاهدة ما ليس في
 الخارج سفسطة وجهها **مشرقاً** ولم لا يجوز أن يكون ذلك في البصر والعلم
 بأن البصر لا يرسم فيه إلا صورة المقابل ليس يرها في والنجية لا يثبت **والجواب**
 عن الأول أن بقاء الشكل السابق عند حصول شكل بعده يقتضي الحلا فإن الشكل
 إنما حدث في الهواء لأنها بالخط المجرى بالخط المجرى فيه وبقاؤها بالخط المجرى
 خروج المجرى عنها يقتضي إحاطة النهايات بالحلا **وعن** الثاني أن القول
 بذلك أولى بأن ينسب إلى السفسطة والجهل من القول بوجوده فو لأننا
 يدركها شيئاً بعد غيبه لا مع كونه مشهوداً على القول بمشاهدة ما ليس في الخارج
 قول بمشاهدة ما لا يابله البصر ولا يكون في حكم ما يابله وإنما قول الشيخ عند
 فو يخط مثل الحسوسات بعد التنبؤ به بجمعها فإشارة إلى الخيال واستدلال
 على وجوده بالمشاهدة الباطنة وهو ظاهر **قال** المناظر الشارح واستدلوا

عَلَى مُعَايَرَةِ الْفَيْقَالِ لِلْحَرِّ الْمَشْرُوكِ مِنْ رَجَحَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْمَذْهَبَ قَابِلٌ بِالْعَابِلِ
فَيُفَارِقُهَا قَطْعًا لِحُجَّةٍ هِيَ أَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَمْلِكُ عِنْدَهُ إِلَّا الْوَاحِدَ وَلَيْسَ هُوَ أَنَّ الْمَاءَ يَمْلِكُ
الْأَشْكَالَ وَلَا يَحْفَظُهَا وَالْحُجَّةُ ضَعِيفَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْفَيْقَالَ الَّذِي هُوَ الْقَطْعُ
يَجِبُ أَنْ يُبَدَلَ الْقَوِيحِيُّ بِكَانٍ أَنْ يَحْفَظَهَا وَأَيْضًا إِنَّمَا مَعَارَضَةُ بِالْحَرِّ الْمَشْرُوكِ
الْمَذْهَبِ لِأَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ وَبِالْقَبْرِ الَّذِي تَقْبَلُ أَهْلًا لَا تُخْتَلِفُ **وَأَقُولُ** إِنْجَاء
الْقَوْلِ وَالْمَحْظُوفِ بِنَحْوِ لَا يَدُلُّ عَلَى وَحِدَةٍ مُصَدِّقَةٍ مِمَّا فَاتَهُمْ بِحُجُودِ إِنْجَاءهَا فِي نَحْوِ
وَاحِدٍ لِقَوْلَيْنِ فِيهِ كَالْأَرْضِ وَأَمَّا إِفْرَاقُهَا فِي صُورَةٍ يَدُلُّ عَلَى مُعَايَرَةِ الْمَصْدَرَيْنِ
وَالْمَعَارَضَةِ بِالْحَرِّ الْمَشْرُوكِ وَالْقَبْرِ لَيْسَ بِنَحْوِ لِأَنَّ الْوَاحِدَ قَدْ صَدَّقَ عَنْهُ الْكثيرُ
إِذَا كَانَ الْعَبَادِرُ بِالْقَبْرِ الْأَوَّلِ شَيْئًا وَاحِدًا ثُمَّ يَكُونُ بِمَصْدَرٍ ثَانٍ أَوْ كَانَتْ وَجُوهُ الْقَبْرِ
مُخْتَلِفَةً فَالْعَبَادِرُ عَنِ الْحَرِّ الْمَشْرُوكِ هُوَ اسْتِدْبَاطُ الْقَبْرِ الْمَادَّةِ بِعَيْنِهَا الْمَادَّةُ
ثُمَّ يَصِيرُ مُسْتَدْبِطًا لِلْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ وَالْقَبْرِ وَغَيْرَ مَا يَصْدُرُ ثَانٍ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا
ذَلِكَ الْقَبْرِ لَهَا وَذَلِكَ كَالْبَصِيرِ الَّذِي فِيهِ إِذَا كَانَ الْقَوْلُ ثُمَّ أَنَّهُ يَصِيرُ مُدْبِطًا
لِلْمَصْدَرِ لِكُونَ الْقَوْلِ مُشْتَبِهًا لَهَا وَأَمَّا الْقَبْرِ فَاغْنَابُ كَثْرَتِهَا لِكَثْرَةِ وَجُوهِ الْقَبْرِ
عِنْدَ قَاتٍ وَالْمَقَالُ أَيْضًا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ ثَبُوتُ الْحُكْمِ فِي صُورَةٍ لَا تَقْبَلُ ثَبُوتَ مِثْلِهِ فِي
صُورَةٍ أُخْرَى **وَأَقُولُ** لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنَنَّا بَلْ إِنَّمَا هُوَ فَيَأْسُ مِنْ الشَّكْلِ الثَّانِي بِسَبْحِ
يَكْمَأْجُرِيًا مَنَاصِنًا لِلْحُكْمِ الْكُلِّيِّ بِأَنَّ كُلَّ مَا يُبَدَلُ شَيْئًا هُوَ مَا يَحْفَظُهُ فَإِنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ
عَلَى مُعَايَرَةِ الْقَوَيْنِ بِالْمَقْرُورَةِ قَاتٍ وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّ اسْتِخْصَارَ الْقَبْرِ وَالْمَقُولِ عَنْهَا
مِنْ غَيْرِ تَنْبِيْهِانِ مَا لَيْسَ بِإِنْجَاءٍ قَوَيْنِ فَإِنَّ الْأَسْخَصَارَ حُجُودَ الْقَبْرِ فِي
الْقَوَيْنِ وَالْمَقُولِ حُجُودَ مَا فِيهَا قِطْعَةً دُونَ الْمَذْهَبِ وَالْقَبْرِ تَقَالِيفُهَا وَمَعْنَاهَا

أَيْضًا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَقُولِ فِي الْحَاقِطَةِ بِمَا لَمْ يَذْهَبَ يَقْبَلُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْأَمْرَ
لَيْسَ هُوَ حُجُودُ الْقَبْرِ فِي الْمَذْهَبِ بَلْ أَمْرٌ آخَرٌ وَعَلَى ذَلِكَ الْقَبْرِ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْقَبْرِ
بِمَا يَمْلِكُ فِي الْحَرِّ الْمَشْرُوكِ دَائِمًا وَلَا اسْتِخْصَارَ مَوْقُوفٍ عَلَى حُجُودِ ذَلِكَ الْأَمْرِ وَأَيْضًا
الْقَوْلُ الْعَابِلُ لَيْسَ لَهَا قِطْعَةً مَعَ أَنَّهَا تَحْفَظُ وَتَذْهَلُ مِنْ غَيْرِ تَنْبِيْهِانِ وَتَقْبَلُ
فَإِنْ قُلْتُمْ مَا قِطْعَتُهَا الْعَقْلُ الْفَيْقَالُ **قُلْنَا** فَلَيْسَ هُوَ بِمَا قِطْعَتُ الْحَرِّ الْمَشْرُوكِ أَيْضًا
وَالْجَوَابُ عَنْهُ مَأْمُورٌ هُوَ أَنَّ الْأَمْرَ حُجُودَ الْقَبْرِ الْمَذْهَبِ بِحُجُودِهِ فِي الْأَمْرِ
وَالْقَبْرِ بِمَا لَمْ يَذْهَبَ غَيْرَ مَا يَمْلِكُ لِلْمَذْهَبِ وَإِنْ كَانَتْ بِمَا يَمْلِكُ فِي الْأَمْرِ وَالْعَقْلُ
الْفَيْقَالُ لَيْسَ الْمَقُولَاتِ فِيهِ وَأَمَّا سَبْحُ مِثْلِ الْحُسُونَاتِ فِيهِ يَصْلُحُ لِأَنَّهُ يَكُونُ
بِمَا قِطْعَتُ الْقَبْرِ الْمَقُولَاتِ دُونَ الْحُسُونَاتِ وَأَمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ وَهَذَا بَيْنَ الْقَوَيْنِ
يَكُنْكَ أَنْ تَحْكُمَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ غَيْرَ مَذْهَبٍ فَاسْتِدْبَاطُ الْمَشْرُوكِ عَلَى وَجُوهِهَا
يَمَّا وَهَوْبًا عَلَى أَنَّ الْقَبْرِ لَا يَمْلِكُ الْحُسُونَاتِ إِلَّا بِقَوِيٍّ جَمْعِيَّةٍ وَغَيْرِهَا
لَا يَمْلِكُ بِحَسْبِ وَاحِدٍ مِنَ الْحُسُونَاتِ الظَّاهِرَةِ غَيْرِ نَحْوِ وَاحِدٍ مِنَ الْحُسُونَاتِ فَإِذَا كَانَ لَا يَمْلِكُ
حِينَ تَحْكُمُ عَلَى أَيْضٍ مَا أَنَّهُ ذُو حِلَاقٍ مِنْ قَوْلِ يَمْلِكُ الْبَيَاضَ وَالْحِلَاقُ مَعَارِفُهَا وَلَا يَمْلِكُ
تَكُونُ نِسْبَةُ جَمِيعِ الْحُسُونَاتِ إِلَى ذَلِكَ الْقَوْلِ نِسْبَةً وَاحِدَةً وَأَيْضًا كَمَا أَنَّ الْقَبْرِ
لَا يَمْلِكُ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ إِلَّا بِقَوْلٍ مُدْبِطٍ لِلْجَمِيعِ فَإِنَّهَا أَيْضًا لَا يَمْلِكُ عَلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ
بِمَا قِطْعَتُ الْجَمِيعِ وَلَا يَمْلِكُ صُورَةً كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَيَاضِ وَالْحِلَاقُ عِنْدَ ذِكْرِكَ الْأَمْرِ
وَالْأَلْفَاظِ إِلَيْهِ **وَالْجَوَابُ** الْفَائِضُ الشَّيْخُ بِأَنَّهُ تَحْكُمُ عَلَى زَيْدٍ بِأَنَّهُ إِنْسَانٌ
وَهُوَ حُكْمٌ كِلِيٌّ عَلَى جُزْئِيٍّ فَإِنَّمَا كَرِهْتُ أَنْ يُدْرِكَ كَمَا مَعْنَاهَا وَلَيْسَ مِنْهُ أَنْ تَكُونَ الْقَبْرِ
الَّتِي هِيَ مُدْبِطَةٌ لِلْكِلِّيَّاتِ مُدْبِطَةٌ لِلْجُزْئِيَّاتِ **وَالْجَوَابُ** أَنَّهَا مُدْبِطَةٌ لَهَا وَلَكِنْ

لا يحد منها بالذات ولا آخر غير الله فالتدبير يدلي على بطا إلى القول بالحق المشترك
 على بالضرورة إذا دقت طعنا ما لأن الثاني ليس هو الدماغ ولو ساد ذلك لكان أن يأت
 بل هو العقب والكعب وإذا أصرت شيئا فلتك بعبره من أين أحدهما بالعين والآخر
 بالدماغ والذي يدل على إبطال القول بالخيار أن إطباع ما يرى الإنسان بملوك
 غير من جهة من الدماغ فمعنى إبطال القول إبطال إطباع كل واحد في جهة هو
 في غاية الصغر **والجواب** عن الأول أنك أيضا بالضرورة تجد الفرق بين الذوق
 وتحليل الذوق وتعلم أن تحليل الذوق ليس في عقبك وعن الثاني أنه استيعا
 يحسن وذلك ليس من الأمور الدينية على الحارجية **قوله** وأيضا فإن الحيوانات
 تأطعها وغير تأطعها لذلك في الحيوانات أجزائية معاني جبهة غير حيوية ولا
 مناد من طرفها حيوات مثل إدراك الشاة معنى في الذوق غير حيوي وإذا
 الكلب معنى في النجعة غير حيوي إذا كان جريسا يحكم به كما يحكم الخس بما يتأمن فيذك
 قوه هذا شأنها وأيضا فيذك وعنده كثير من الحيوانات التي تخط هذه المعاني
 فيذككم أي كما كرها غير أنها تخط للصور **هذا** بيان إثبات الوهم والباطل إنما هو
 قوة يدرك الحيوان بها معاني جبهة لم نشأ من الحيوات إليها كإدراك العداوة والعدا
 والمواودة والمحاربة من أفعال من جهة فإدراك تلك المعاني دليل على وجود قوه تدركها
 فكونها مما لم نشأ من الحيوات دليل على معانيها للحيوانات المشترك وجودها للحيوانات
 الفهم دليل على معانيها للنفس الناطقة وقد يشكك على ذلك أيضا بأن الإنسان
 يتألم من شيئا فينفذ عقله الأمن منه كالموت وما ينفذ عقله هو غير عقله وإنما
 إنا فطر فإثباتها وبيان معانيها لشارع القوي كما هو وما في الكتاب ظاهر وأما قولك

الفاضل الشارح الصمد الذي بين وبين ولي كلية فجاب بأن يقال من أنها كلفة
 ولكن الكل لا بد له من أفعال جزئية وكلاهما في جنس نبات الصمد من الكلية وأيضا
 الاستيعان الذي يدرك الشاة من مباحاتها وقت تأكل منه جزء من مدرك بقدر
 المعقل وكلاهما في مثله **قوله** وكل قوه من هذه القوى الخمسة خاصة
 وأهم خاص فالأولى هي السماء بالحيات المشترك وقطبا بينا وأنها الروح المصنوب
 في مبادئ عصب الحس لا يستماني مقدم الدماغ والثانية السماء بالضرورة والخيال
 وأنها الروح المصنوب في البطن المقدم لا يستماني الكتاب لا يفر **قوله** علماء
 الشرح أن الحامل لقوة الشم زائد عن شيهان يحل في الذي تابسان من مقدم الدماغ
 فذلكما بين الدماغ قليلا ولم يلحقهما صلابة العصب والحامل لقوة الإبصار الروح
 الأولى من الأوزاج السبعة التي هي الأعصاب ثمانية من الدماغ وهما أقرب
 بلاقين فغير ذلك إلى العنق والحامل لقوة الذوق هو الشعبة الرابعة من الروح
 الثالث الذي منبه له الحد المشترك بين مقدم الدماغ ومن من ذلك فاعيد
 الدماغ ومن هذه الشعبة في شبهة في تلك الأعلى إلى اللسان والحامل لقوة
 السمع هو العنق الأول من قسبي الروح الخامس الذي منشاء خلف الروح الثالث
 وسبب هذا العنق بالحيطة هو الجزء المقدم من الدماغ والحامل لقوة السمع
 سائر الأعصاب وخبرها الشاعبة فبين من هذا أن مبدأ أعصاب الحواس
 الأربعة هو مقدم الدماغ ومبدأ أعصاب السمع هو الدماغ والشماع الذي منشاء
 أيضا الدماغ ولكن ما شاعبة فلاجل ذلك فالتدبير أن التدبير المشترك
 هي الروح المصنوب في مبادئ عصب الحس لا يستماني مقدم الدماغ ولم يزل

مُطْلَعًا فِي مُقَدِّمِ الدِّمَاغِ فَإِنَّ لِحْظَ الْمُشْرَكَ كَرَأْسٍ عَيْنٍ يَنْشَعِبُ مِنْهُ حَسَّةٌ
أَنَّهُ رَوَّكَ أَنَّ الرُّوحَ الْمُسَوَّبَ فِي الْبَطْنِ الْمُقَدِّمِ هُوَ الَّذِي لِحْظَ الْمُشْرَكَ وَالْجَوَالِ إِلَّا
أَنَّ مَا فِي مُقَدِّمِ ذَلِكَ الْبَطْنِ يَلْحِظُ الْمُشْرَكَ أَخْرَجَ وَمَا فِي مَوْجِزِ الْجَوَالِ أَخْرَجَ
وَأَمَّا تَأْدِي الْأَوْدِرَ كَأَنَّ لِحْظَةَ مِنْ الْجَوَالِ بِوَاسِطَةِ الْأَوْدِرِ إِلَى فِي الْأَعْيَابِ
إِلَى آتِي فِي مَبَادِيهَا الْمُتَعَلِّقَ بِالرُّوحِ الْمُسَوَّبِ فِي الْبَطْنِ الْمُقَدِّمِ وَالْقَابِلُ لِلتَّأْخِيرِ
فَرَأَيْنَا بِإِنْ تَبَيَّنَ الْكَيْفِيَّاتُ الْخُصُوصَةُ فِي الْأَعْيَابِ إِلَى لِحْظِ الْمُشْرَكَ
فَرَأَيْنَا بِإِنْ تَبَيَّنَ الْأَسْبَابُ بِهَا لِحْظُ الْوَارِدِ عَلَى نَفْسِهِمْ وَأَنَّ تَأْدِي مِلْهُنَا
إِسْتِغَارَةً عَنْ إِذْرَاكَ النَّفْسِ بِوَاسِطَةِ الرُّوحِ الْمُسَوَّبِ إِلَى كُلِّ حِسِّ خُصُوصَةً وَبِأَسْطَرَّةِ
الرُّوحِ الَّذِي هُوَ مَبْدَأُ مُشْرَكَ الْجَمِيعِ مِثْلَ جَمِيعِ الْخُصُوصَاتِ وَاتِّصَالُ الْأَعْيَابِ
لَيْسَ لِهَيْدِطُورٍ تَبَيَّنَ فِيهَا الْكَيْفِيَّاتُ فَإِنَّ الْكَيْفِيَّاتُ لَا تَعْمَلُ مِنْ مَوْجِزَاتِهَا
وَأَذْرَاكَ النَّفْسِ لَيْسَ بِمُتَأَخِّرٍ مِنْ مِلْهُنَا لِجَوَالِ الْخُصُوصَاتِ بِرَمَانٍ يَنْقَطِعُ فِيهِ ذَلِكَ
الْمَسَافَاتِ بَلْ هُوَ لَا يَتَّصِلُ إِلَّا بِالْأَوْدِرِ وَبِأَسْطَرَّةِ الْوَجْهِ فِي مَوْجِزِهَا لِجَوَالِهَا
وَبَاقِي كَلَامِ الشَّيْخِ ظَاهِرٌ **قَوْلُهُ** **وَالثَّالِثَةُ** **الْوَهْمُ وَالْهَذَا الدِّمَاغُ كُلُّهُ لَكِنْ لَا خُصُوصَةً**
بِهَا هُوَ الْجَنُوبُ الْأَوْسَطُ **فَإِنَّ الشَّيْخَ** فِي الشَّفَاءِ فِي مِيقَةِ النَّوْمِ الْمَتَا بِالْوَهْمِ
مِنْ الرُّبُوعَةِ الْيَمَانِيَّةِ فِي الْجَوَانِ حِكْمًا لَيْسَ مُبْدَأً كَأَنَّهُمْ الْعَقْلِيَّ وَلَكِنْ يَكُونُ خَلْقًا
مَعْرُوفًا بِالْجَنُوبِ وَبِالْوَهْمِ لِحْظُهُ وَعَيْنُهُ مُنْذَرٌ لَكِنَّ الْأَمْرَ إِلَى الْجَوَانِيَّةِ إِلَى مَهْمَا
يَكُونُ قَوْلُهُ فَكُونَ الدِّمَاغُ كُلُّهُ أَلَمْ يَكُنْ هُوَ لَكِنْ هُوَ مُنْذَرٌ لَكِنَّ الْأَمْرَ إِلَى الْمَعْلُومَةِ بِالرُّوحِ
الَّذِي مَعْنَى فِي الْجَوَانِ وَخُصَاةً مِنَ الْجَنُوبِ الْأَوْسَطِ بِهَا لَا يَتَّصِلُ بِهَا الشَّيْخُ عَلَى الْيَمَنِ
وَلِهَذَا السَّبَبِ أَيْضًا قَدْ ذَكَرْنَا عَلَى ذِكْرِ الْمُتَعَلِّقِ **قَوْلُهُ** **وَتَحْدِثُهَا فِيهَا قَوْلُهُ رَابِعُهُ**

لَهَا أَنْ تَرَكِبَ وَتُقْصَلَ مَا يَلْبَسُهَا مِنَ الصُّورِ الْمَأْخُذَةِ عَنْ لِحْظِهَا وَالْمَعْنَى الْمَذْكُورُ بِالْوَهْمِ
وَتَرَكِبَ الصُّورَةَ أَيْضًا بِالْمَعْنَى وَتُقْصَلُ عَنْهَا وَتُسَمَّى عِنْدَ اسْتِغْنَائِهَا بِالْعَقْلِ مُفَكَّرَةً وَعِنْدَ
اسْتِغْنَائِهَا بِالْوَهْمِ مُتَحَدَّةً وَسُلْطَانُهَا فِي الْبُحْرَةِ الْأَوَّلِ مِنَ الْجَنُوبِ الْأَوْسَطِ وَكَأَنَّهُ قَوْلُهُ
قَوْلُهُ **وَبِأَسْطَرَّةِ الْوَهْمِ لِلْعَقْلِ مَعْنَاهُ** **وَأَمَّا** **وَالْمَعْنَى** **الْمَذْكُورَةُ** **أَنَّ الْوَهْمَ** **يَعْرِفُ**
بِوَاسِطَتِهَا فِي الْمَذْهَبَاتِ وَيَتَرَبَّصُ ذَلِكَ الْعَرَفُ إِذَا كَانَ **لَهَا قَالُ** الْقَابِلُ لِلتَّأْخِيرِ
إِنْ كَانَ لِهَذَا الْقَوْلِ إِذْرَاكَ كَانَ الَّذِي الْوَاحِدُ مُدْرِكًا مُتَعَرِّفًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا إِذْرَاكَ
مَعَ أَنَّهَا مُتَعَرِّفَةٌ بِالْمَذْهَبِ وَالنَّفْسُ بِطَلْقِهَا قَوْلُهُمْ أَنَّ الْعَانِي عَلَى لِحْظَيْنِ لَا يَدْرِي
يَحْضُرُ الْمَعْنَى عَلَيْهِمَا أَيْضًا اسْتِغْنَاءُ الْوَهْمِ أَيْ مَا تَعْرِفُ فِيهَا فَإِذَا كَانَ الْوَهْمُ مُدْرِكًا
وَمُعْرِفًا **بِهَا** **وَالْجَوَابُ** **عَنِ الْأَوَّلِ** **أَنَّ هَذِهِ الْقَوْلَ** **لَيْسَ** **بِمُدْرِكٍ** **وَمُعْرِفٍ**
فِي شَيْئَيْنِ يَتَعَرَّفُ بِصُورَتِهِمَا لَا إِذْرَاكَ لَهَا إِذَا لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ حَاضِرٍ
مُعْرِفٍ فِيهِ مُدْرِكًا **وَعَنِ الثَّانِي** **أَنَّ الَّذِي الْوَاحِدُ يَكُنْ** **أَنْ يَكُونَ** **مُدْرِكًا** **وَمُعْرِفًا**
مِنْ وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ أَحَدُهُمَا يَحْتَاجُ ذَاتَهُ وَالْآخَرُ يَحْتَاجُ الْآخَرَ أَوْ كِلَاهُمَا يَحْتَاجُ
الَّذِينَ **قَوْلُهُ** **وَالْبَاقِيَةُ مِنَ الْقَوْلِي هِيَ** **الذَّاكِرَةُ** **وَسُلْطَانُهَا فِي جِزْرِ الرُّوحِ الَّذِي**
فِي الْجَنُوبِ الْأَوْسَطِ هُوَ **هَذِهِ** **هِيَ** **الْقُوَّةُ** **الْحَامِيَّةُ** **وَمِنْهَا** **قِطْعَةُ** **الْمَعْنَى**
وَمَعْنَى الْوَهْمِ بِالْحَقِيقَةِ وَتَحْتَمِلُهَا قَوْلُهُ فَإِنَّ الذِّكْرَ لَا يَمُوتُ إِلَّا بِهَا **قَالَ** **الْقَابِلُ**
الْقَابِلُ يَحْتَظُ الْمَعْنَى مُخَارِجًا لِأَسْرَاجِهَا يَتَعَرَّفُ بِهَا فَإِنَّ وَجِبَ أَنْ يَنْسَبَ كُلُّ
قَبْلِ إِلَى قَوْلٍ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْقَوْلِي شَيْئًا مُعْرِفًا ذَكَرَ فِي الْقَانُونِ **وَأَقُولُ**
إِنَّ الشَّيْخَ ذَكَرَ فِي الْقَانُونِ هَذِهِ الْبَيَانَةَ وَمَعْنَاهُ مَوْجِزٌ تَطْرُقُ لِحْظُهُ فِي أَهْلِ الْقَوْلِ
الْحَامِيَّةُ وَالْمَذْكُورَةُ الْمُسْتَرْجِعةُ لِمَا غَابَ عَنْ الْحَقِيقَةِ مِنْ مَحْرُوبَاتِ الْوَهْمِ قَوْلُهُ وَاحِدٌ

أمر قائل أن لا يكون ليس ذلك مما يكنز الطبيب فنهنا لضعفكم بالتأخير وتلنا وفك
في الشفاء وهذه القوة بين الحافظة تشي أيضا مذكورة فتكون حافظة لحياتها فلما
ومذكورة لضعف استبعادها لاستنباطها والصور بها مستبعدة إياها إذا أضدت
وذلك إذا قبل لو هو بقوى الخيلة فجعل من واحد واحد من الصور إلى التوكل
وهذا يدل على أنها هي الذائكة ولكن باعتبار آخر والحق أن الذكر لا يخطه الحقن طر
تركب من إدراك الشيء أدرك في وقت آخر ويحفظ على ما طرح به الشيخ في آخر هذا
التمط ولا يستدجج طلب ذلك الملاحظة بالذكور فاذن الذائكة ليست هي من بسيطة
بل هي مبدا قبل تركب من أفعال قوتين مذكورة وحافظة والمندرجة مبدا قبل تركب
من أفعال تلك قوى متويزة ومذكورة وحافظة **وهنا بحث آخر وهو أن القائل**
التأخر ذكر أن الشيخ قال في الشفاء في آخر الفصل الأول من المقالة الرابعة
من الكلام في النفس ونسبه أن تكون القوة الوهية هي عينها المفكرة والمخيلة
والمذكورة وهي عينها الحاككة فتكون بذاتها حاككة ويحركها وأفعالها مخيلة ومذكورة
فتكون مخيلة لما تقتل في الصورة المعاني ومذكورة لما يتنهي إليه عملها وأما المخيلة
فهي قوة حركاتها هذه يحكيها أفعالها وذلك يدل على اضطرابه في أمر هذه القوى
أقول وقد ذكر الشيخ أيضا قبل كلامه هذا مستلابة وهذه القوة المركبة بين الصورة
والصورة وبين الصورة والمعنى وبين المعنى والمعنى هي كائنات القوة الوهية بالمعنى
لا من حيث يحكم بل من حيث يعمل فيصل إلى الحكم وقد جعل مكانها واسطة الدماغ فتكون
لها إتيان بجراحتها المعنى والصورة وهذا حكم مبرح بأن جاملا المتغيرة والوهية
يعتبر واحد ومذهبه أن القوة الواحدة بالذات الواحدة لا تقبل فيلن مختلفين

فأذن مبدعين مختلفين هذا الإدراك والتعرف عن مبدع هو جسيم واحد ذلك
على إيمان ذلك الجسم على قوتين مختلفتين قطعا وهذا شيء لا يمكن أن يذهب على مثل
الشيخ فأذن ليس مراده من قوله الوهية هي عينها المفكرة والمخيلة والمذكورة أن
جميعها بالذات واحدة وكيف والمذكورة التي هي الحافظة على ما ذكره من قبل لا تلت
في أنها الحازنة التي موضعها من الدماغ وليست بالآفاق هي الوهية بالذات
بل مراد الشيخ من ذلك أن المبدأ الذي ينبئ إليه التفكير والتحليل والتذكر والحفظ
هو الوهم كما أن مبدأ الجسيم في الإنسان هو الناطقة فلهذا لك جعله رئيسا كما
على القوى الخواصة **قوله** وإنما مذهب الناس إلى المنسبة بأن قوتها في الآلات
أن الأستاذ إذا اختلفت بحجوب أورد الأقر فيه هذا استدل لا سئلوا البتة
على كون هذه الأعضاء مواضع هذه القوى والطبيب لا يميز بين المذكر والمخيل
ولا يميز بين إشارات الوهم وإنما يميز بين التمييزات للحكم فالقوى عند الأطباء تلك
حيث أن البطن المقدم وفكر الله البطن الأوسط المشي بالقدرة وذكر الله
البطن الآخر **فإن** القائل الشايع من الجهة لا تدل على كون هذه القوى
في من الأعضاء لأنها مخيلة أن تكون مغايرة وأما بعضنا وأما نحن أفعالها
بإخلال هذه المواضع لأنها الآفاق فإن أفعالها فلا تختل بإخلال الدماغ
أقول أن الشيخ لم يثبت بهذا الاستدلال إلا كونها آلات لهذه القوى وله
يتميز لكونها فائز بالادراج الصورة في من الأعضاء أو يثبت آخر لا يثبت
قوله ثم اعتبار الواجب في حكمه القيان تعالى أن يقدم الألف في التوابع
ويخرج الألف للرواجي ويقعد المصروف فيها حكما وإسنادا لئلا يخلو المنجذ

عَنِ الْجَانِبَيْنِ عِنْدَ الْوَسْطِ عَظُمَتْ هَذِهِ هَذَا نَأْيُكَ لِتَحْتَمِلَ الْأَعْضَاءُ الْمَذْكُورَةَ
هَذِهِ الْقَوِي مَا خُذَ مِنْ الْفَائِدَةِ فَارْتَأَتْ أَنْ تُقَدِّمَ مَعَ الْأَعْضَاءِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي السُّبُوتِ
وَالطَّبِ وَفِيهِ نَبِيَّةٌ عَلَى الْإِنْبَاءِ الْأَلْهِيَّةِ الْمُتَغَيِّبَةِ لِهَذَا التَّزْيِينِ اللَّطِيفِ وَفِي
نِسْبَةِ الْأَشْبَاحِ الْحَيَاتِيَّةِ إِلَى الْجَزْمِ دُونَ الْجَسَمِ وَنِسْبَةِ الْمَثَلِ الْوُحِيدِ إِلَى الرَّحْمَةِ
دُونَ النَّفْسِ أَوْ الْقِيَلِ سِحْرًا لِلطَّبِغَةِ وَمَعْنَاهُ ظَاهِرٌ **فَالْغَائِظُ الشَّارِحُ**
أَلَا يَسْتَدِلُّ بِكَوْنِ الْجِسْمِ الظَّاهِرِ فِي مُقَدِّمِ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ عَلَى وَجْهِ كَوْنِ الْجِسْمِ
الْمُشَدِّقِ وَالْحَيَاةِ هُنَاكَ فِي حَيْكَةِ الْعِيَانِ مَعَ أَنَّهُ خِلَافِي غَيْرُ مُشْتَرِكٍ لِأَنَّ السَّمْعَ
وَاللَّسَّ فِي مَوْجِزِ الرَّأْسِ وَالذُّوقَ فِي وَسْطِهِ فَلَيْسَ حَيْثُ الْجِسْمِ الْمَشَدِّقِ وَالْحَيَاةِ فِي
مُقَدِّمِهِ لَكُنْ الْأَصْبَارُ وَالشَّرْعُ هُنَاكَ بِأَوَّلِي مِنْ أَنْ يُجْعَلَ فِي مَوْجِزٍ مَعَ أَنْ إِنْجِلَاجِ
الْجَوَانِ إِلَى الْكُلِّ **أَقُولُ** إِنَّ الشَّيْخَ وَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ هَذَا أَنَّ الْأَلْهِيَّةَ الْمَشَدِّقَ
هُوَ الرُّوحُ الْمُسَوَّبُ فِي مُقَدِّمِ الدِّمَاغِ لَكِنَّهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَمْ يَمْلِكْ كَوْنُ الْجِسْمِ الْمَشَدِّقِ
هُنَاكَ بِكَوْنِ الْجِسْمِ الظَّاهِرِ هُنَاكَ مَهْمَا بَلْ ذَكَرَ فَايِدَ التَّزْيِينِ وَالْمَعْنَى أَنَّ سَلْمَاً أَنَّهُ عَظَمَ
بِذَلِكَ لَكِنْ فِي قَوْلِهِ هَذَا الْغَائِظُ أَنَّ السَّمْعَ فِي مَوْجِزِ الدِّمَاغِ تَقَرَّرَ لِأَنَّ الشَّيْخَ ذَكَرَ فِي الْقِيَلِ
الْثَّانِي مِنَ الْمَعَالِمِ الْآثَانِيَّةِ عَشْرًا مِنَ الْهَيْئَةِ الثَّانِيَّةِ فِي الْجَوَانِ مِنَ الشُّعْوَاقِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ
وَلَيْنَ مُقَدِّمِ الدِّمَاغِ لِأَنَّ الْأَرْعِيبَ الْجِسْمَ وَخُصُوصًا الَّذِي لِلْبَصَرِ وَالسَّمْعِ نَبَتْ مِنْهُ
لِأَنَّ الْجِسْمَ الْمَلْبِيَّةَ وَالطَّبِغَةَ إِلَى جِهَةِ الْمُقَدِّمِ أَوَّلِي وَذَكَرَ فِي الْقِيَلِ الَّذِي يَلُوهُ مُقَدِّمُ
ذَكَرَ الْعِشْمِ الْأَوَّلِي مِنَ الرُّوحِ الْخَامِسِ مِنَ الْأَعْصَابِ الدِّمَاغِيَّةِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ وَهَذَا
الْفِعْلُ مَبْنِيٌّ بِالْجَهَةِ مِنَ الْجُزْءِ الْمُقَدِّمِ مِنَ الدِّمَاغِ وَبِهِ جِسْمُ السَّمْعِ هَذِهِ حِكَايَةُ كَلَامِهِ
فَإِذَا كَانَ يَحَالُ الْعَصَبِ السَّمْعِي الْمُنَافِرِ مِنَ الذُّوقِ هَذِهِ فَاعْلَمْ أَنَّكَ بِالذُّوقِ وَأَمَّا اللَّسُّ

فَمَا كَانَ أَكْثَرَ عَصَابِهِ خُاصَّةً لِلشُّعْوَاقِ الْمَذْكُورَةِ فِي كِتَابِ الشُّجَرِ لَمْ يَكُنْ يَتَلَفُهُ بِمَوْجِزِ
الدِّمَاغِ أَكْثَرَ مِنْ قَلْبِهِ بِمُقَدِّمِ قَارِئِ تَطَوُّنِ لِحَافِ الظَّاهِرِ بِمُقَدِّمِ الدِّمَاغِ أَكْثَرَ عَلَى
الْأَمَلَانِ وَالْحُجَّةِ الْفِي فَايِدِهَا الْغَائِظُ الشَّارِحُ عَلَى أَنَّ النَّفْسَ هِيَ الْمَذْكُورَةُ لِجَمِيعِ
الْأَوْدَاءِ كَاتٍ بِأَنَّهَا يَكُنْ بَعْضُ الْمُدْرَكَاتِ عَلَى بَعْضٍ وَخَمَّ بِهَا الْقِيَلُ فِي خَالِيَةٍ عَنْ
الْفَائِدَةِ لِأَنَّهُمْ يُعْذِرُونَ بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّهَا مُدْرِكَةٌ لِلْعُقُولَاتِ بِالذَّاتِ
وَالْخُصُوصَاتِ بِالْأَلَاةِ وَإِذَا مُقَدِّمُ ذَكَرَ ذَلِكَ بِرَأْسِ فَلَا فَايِدَ فِي التَّكْرَارِ **إِشَارَةٌ**
وَأَمَّا تَقْرِيرُ هَذَا الْقِيَلِ فِي قَوِي النَّفْسِ الْأَنْبَاءِ عَلَى سَبِيلِ التَّزْيِينِ هُوَ أَنَّ النَّفْسَ
الْأَنْبَاءِ أَلِي لَهَا أَنْ يَفْعَلَ جَوْهَرٌ لِقَوِي وَكَمَا لَاتُ مَهْمَا ذَكَرَ الْقَوِي أَلِي بِحَقِّهِ
الْأَنْبَاءُ بِهَا وَأَمَّا فَالْغَائِظُ عَلَى سَبِيلِ التَّزْيِينِ لِأَنَّ الْقَوِي الْجَوَانِيَّةَ الْمَذْكُورَةَ كَاتٍ
مُسَبَّيَّةً بِالذَّاتِ لِكُونِهَا مُبَادِي أَيْضًا لِمُخْتَلَفَةٍ مَكَانَ تَقْصِيلِهَا عَلَى سَبِيلِ الشُّجَرِ
وَهَذِهِ غَيْرُ مُسَبَّيَّةٍ بِالذَّاتِ لِكُونِهَا مُتَعَلِّقَةً بِذَاتٍ وَاحِدَةٍ مُجَرَّدَةٍ إِنَّمَا تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ
الْإِغْيَارَاتِ أَلِي هِيَ بِالْإِغْيَارَاتِ إِلَى ذَلِكَ الذَّاتِ عَوَارِضَ مَكَانَهَا أَيْضًا وَالْكَهْلَاتُ
الْمَذْكُورَةُ مَهْمَا مِنَ الْكَهْلَاتِ الثَّانِيَّةِ وَهِيَ أَيْضًا هَذِهِ الْقَوِي **قَوْلِي مِنْ قَوَامَا**
مَا هَا بِحَسَبِ حَاجَتِهَا إِلَى تَدْبِيرِ الْبَدَنِ وَهِيَ النَّوعُ أَلِي تَحْتَمِلُ بِإِسْمِ الْعَمَلِ الْعَلِيِّ
وَهِيَ أَلِي تَسْتَنْبِطُ الْوَاجِبَ فَمَا يَحِبُّ أَنْ يَفْعَلَ مِنْ الْأُمُورِ الْأَنْبَاءِ جُزْئِيَّةً
يَتَوَسَّلُ بِهَا إِلَى أَغْرَاضِ الْإِحْيَاءِ مِنْ مُقَدِّمَاتِ أَوَّلِي وَذَائِعَةٍ وَجُزْئِيَّةٍ وَبِإِسْمِهَا
بِالْعَمَلِ الظَّاهِرِي فِي الرَّأْيِ الْكُلِّيِّ إِلَى أَنْ يَسْتَعْلِلَ بِهَا إِلَى الْجُزْئِيِّ قَوِي النَّفْسِ تَقَرَّرَ
بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِي إِلَى مَا يَكُونُ بِإِعْيَانِهَا بِإِغْيَارَاتِ الْبَدَنِ الْمَوْضِعِ لِقِيَمَاتِهَا مُكَلِّدٌ
إِيَّاهُ نَأْيُهَا الْإِحْيَاءِ وَإِلَى مَا يَكُونُ بِإِعْيَانِهَا بِإِغْيَارَاتِهَا مُكَلِّدٌ فِي جَوْهَرِهَا بِحَسَبِ

اسْتَعْدَادَهَا وَتُسَمَّى الْأَوَّلَى عَمَلًا عَمَلًا وَالثَّانِيَةُ عَمَلًا تَطَرُّفًا وَالْعَمَلُ يَطْلُقُ عَلَى
 مَعْنَى الْقَوِي بِإِشْرَاكِ الْأَنْسَامِ أَوْ تَشَابُهِهِ وَالشَّيْخُ بَدَأَ بِالْأَوَّلَى لِأَنَّهَا أَظْهَرُ فَالْفَرْعُ
 فِي الْعَمَلِ الْأَخْبَارِي الَّذِي يَخْفِضُ بِأَوَّلَانِ لَا يَنَالُ إِلَّا بِإِذْنِكَ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَجَلَ
 فِي كُلِّ بَابٍ وَهُوَ إِذْ ذَاكَ رَأَى كُلِّي مُسْتَبْطِنٌ مِنْ مَعْنَى مَا يَكِلِيهِ أَقْلِيَّةٌ أَوْ جَمْعِيَّةٌ أَوْ ذَاتُ
 أَوْ ثَلَاثِيَّةٌ يَحْكُمُ بِهَا الْعَمَلُ التَّطَرُّفِي وَيَسْتَعْمِلُهَا الْعَمَلُ الْعَمَلِي فِي تَحْقِيقِ ذَلِكَ الْأَمْرِ
 الْكُلِّي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْتَصَّ بِحَرْفِي دُونَ غَيْرِهِ وَالْعَمَلُ الْعَمَلِي يُسَمَّى بِالتَّطَرُّفِ فِي ذَلِكَ
 ثَمَّ أَنْ يَنْفَعِلَ مِنْ ذَلِكَ بِاسْتِعْمَالِ مَعْدَمَاتٍ جَمْعِيَّةٍ أَوْ مَحْسُوسَةٍ إِلَى الرَّأْيِ الْخَوَافِي الْخَالِ
 فَيَسْمَعُ بِحَسَبِهِ وَيَحْصِلُ بِمَعْلَمِهِ مَقَاصِدُهُ فِي عِبَارَتِهِ وَتَعَادُلُهُ **قَوْلُهُ وَمِنْ قَوْلِهَا مَا هَلَا**
بِحَسَبِ مَا جَاءَهَا إِلَى تَكْمِيلِ جَوْهَرٍ مَا عَمَلًا بِالْفِعْلِ فَأَوَّلُهَا قَوْلُهُ اسْتَعْدَادُهَا بِهَا خَوَافِي لِيَعْمَلَ
وَفَدْنُهَا قَوْلُهُ عَمَلًا هِيَ لَا يَتَأَنَّ وَهِيَ الْمَشْكَاةُ وَيَلْوُهَا قَوْلُهُ أُخْرَى يَحْصِلُ لَهَا عِنْدَ
حُصُولِ الْعَمَلِ لَا تِ الْأَوَّلَى لَهَا قَسَمَاتُهَا بِهَا لَا كِتَابَ التَّوَانِي أَمَّا بِالْفِكْرِ وَهِيَ
الْشَّجَرَةُ الرَّبُّونَةُ إِنْ كَانَتْ مُعْنَى أَوْ بِأَحَدٍ هِيَ زَيْتٌ إِنْ كَانَتْ أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ فَتُسَمَّى
عَمَلًا بِالْمَلَكَةِ وَهِيَ الرَّجَائِيَّةُ وَالشَّرِيفَةُ الْبَالِغَةُ بِهَا قَوْلُهُ مُدْشِيَّةٌ بِكَادُزِيَّائِي
تُرْجَعُ لَهَا بِعَدَدِ ذَلِكَ قَوْلُهُ وَكَانَ أَمَّا الْكَلَامُ فَإِنْ تَحْصِلُ لَهَا الْعَمَلُ لَا تِ بِالْفِعْلِ
مُشَاهِدَةً مُشْتَبِهَةً فِي الدِّقْنِ وَهُوَ مُؤَدِّ عَلَى نَوْبٍ وَأَمَّا الْقَوْلُ فَإِنْ يَكُونُ لَهَا أَنْ يَحْصِلَ الْعَمَلُ
الْمَكْتَسَبُ لِلْفَرْعِ عَنْهُ كَالْمُشَاهِدَةِ مَعْنَى شَاءَتْ مِنْ غَيْرِ افْتِقَادِ إِلَى الْكِتَابِ وَهُوَ يُنْجَلُ
وَعَدَا الْكَلَامَ يُسَمَّى عَمَلًا مُسْتَفَادًا وَهَذِهِ الْقَوْلُ تُسَمَّى عَمَلًا بِالْفِعْلِ وَالَّذِي
يُخْرِجُ مِنَ الْمَلَكَةِ إِلَى الْفِعْلِ الْأَمَامِ وَمِنْ الْخِيُولَانِي أَصْدَارُ إِلَى الْمَلَكَةِ هُوَ الْعَمَلُ الْفَعَالُ
وَهُوَ أَشَدُّ وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى قَوِي الْقَسْرِ التَّطَرُّفِي بِحَسَبِ مَا يَنْبَغِي فِي الْأَسْكَالِ

وَبِذَلِكَ الْمَرَاتِبُ تُنْقَسِمُ إِلَى مَا يَكُونُ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا كَامِلَةً بِالْقَوْلِ وَإِلَى مَا يَكُونُ بِاعْتِبَارِ
 كَوْنِهَا كَامِلَةً بِالْفِعْلِ وَالْقَوْلُ مُخْتَلِفَةٌ أَيْضًا بِحَسَبِ الشَّدِّ وَالضَّعْفِ فَبِذَلِكَ هَذَا كَمَا يَكُونُ
 لِلْفِعْلِ مِنْ قَوْلِ الْكُتَّابِ وَمَوْسَطِهَا كَمَا يَكُونُ لِلْأَمْرِ الْمُسْتَعِدِّ لِلْعِلْمِ وَمِنْهَا هَذَا كَمَا يَكُونُ
 لِلْقَادِرِ عَلَى الْكُتَابَةِ الَّذِي لَا يَكْتَبُ وَلَهُ أَنْ يَكْتَبَ مَعْنَى شَاءَ فَوَقْتُ الْقَسْرِ الْمُنَاسِبَةُ لِلزَّيْتِ
 الْأَوَّلَى تُسَمَّى عَمَلًا هِيَ لَا يَتَأَنَّ أَيْهَا الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ الْأَوَّلَى الْخَالِيَةِ فِي
 قَسَمَاتِهَا مِنْ جَمِيعِ الْقَوِي الْمُسْتَعِدَّةِ لِقَوْلِهَا وَهِيَ بِحَامِلَةِ جَمِيعِ أَشْخَاصِ النَّوعِ فِي مَبْنَى
 فِعْلِهِمْ وَقَوْلُهَا الْمُنَاسِبَةُ لِلزَّيْتِ الْمَوْسَطِ تُسَمَّى عَمَلًا بِالْمَلَكَةِ وَهِيَ مَا تَكُونُ عِنْدَ
 حُصُولِ الْعَمَلِ لَا يَتَأَنَّ الْأَوَّلَى الَّتِي هِيَ الْعِلْمُ الْأَوَّلَى بِحَسَبِ اسْتَعْدَادِهَا لِلْحَيْلِ
 الْمَعْمُولَاتِ الثَّانِيَةِ الَّتِي هِيَ الْعِلْمُ الْمَكْتَسَبُ وَمَرَاتِبُهَا ثَلَاثٌ تَخْتَلِفُ فِي تَحْقِيقِهَا
 فَمِنْهُمْ مَنْ يَحْصِلُهَا بِشَوْقٍ مَا لِقَسْرِهَا لَهَا بِنَعْمَتِهَا عَلَى حُرْكَاتِهَا فَكَيْفَ تَشَاءُ فِي ذَلِكَ ذَلِكَ
 الْمَعْمُولَاتِ وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ الْفِكْرِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَطْفُرُهَا مِنْ غَيْرِ حُرْكَاتٍ إِمَامًا مَعَ شَوْقٍ
 أَوْ لَمَامًا مَعَ شَوْقٍ وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَتَكْتَرُّ مَرَاتِبُ الْقَسَمَاتِ وَمَسَاجِدُ الزَّيْتِ الْأَوَّلَى
 ذَوْقُهُ مُدْشِيَّةٌ سَيَحْيِي أَيْهَاهَا وَأَمَّا قَوْلُهَا الْمُنَاسِبَةُ لِلزَّيْتِ الْأَخِيرَةِ فَتُسَمَّى عَمَلًا بِالْفِعْلِ
 وَهِيَ مَا تَكُونُ عِنْدَ الْقَادِرِ عَلَى اسْتِخْصَارِ الْمَعْمُولَاتِ الثَّانِيَةِ بِالْفِعْلِ مَعْنَى شَاءَ بَدَأَ
 الْأَوَّلَى بِالْكِتَابِ بِالْفِكْرِ أَوْ بِالْحَدِيثِ وَهِيَ قَوْلُ الْقَسْرِ وَيَحْصُلُ ذَلِكَ الْمَعْمُولَاتِ بِالْفِعْلِ
 كَمَا كَانَ لَهَا وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْفِعْلِ الْمُسْتَفَادِ لِأَنَّهَا مُسْتَفَادَةٌ مِنْ عَمَلٍ مَبْنَى فِي قَوْلِهَا ثَلَاثٌ
 يُخْرِجُهَا مِنْ دَجَرَةِ الْعَمَلِ الْخِيُولَانِي إِلَى دَجَرَةِ الْعَمَلِ الْمُسْتَفَادِ فَإِنْ كُلُّ مَا حَرَجَ مِنْ قَوْلِ
 إِلَى فِعْلٍ فَإِنَّمَا يُخْرِجُهَا غَيْرَهَا وَيُقَارَى عَمَلُهَا الثَّانِي فِي اسْتِخْدَامِ الْمَعْمُولَاتِ إِلَى
 الْعَمَلِ الْفَعَالِ فَإِنْ أَيْضًا بِإِشْرَاكِ الْخَوَافِي فِي مُشَاهِدَةِ الْأَلْوَانِ إِلَى الشَّيْءِ وَفِي بَعْضِ

نسخ الكتاب بعد هذا وإن كانت أقوى من ذلك فتسرى عقلا بالملك مع الواو القاء
والفعل الشايع لذلك جعل الفعل بالملك مربة بعد الفكر والحدس وقبل الفتح
العندية وذلك هو منه تشهد به شاير كتاب الشيخ وغيره ومثناه هذا وهو هو
الواو المذكورة الفاعل بين قوله أو بالحدس في نيت أيضا وبين قوله إن كانت أقوى
وهي زائدة ليعلمها النسخون خطأ والتقدير أيضا لا الكلامين وليس قوله فتسرى
عقلا بالملك جوبا لقوله إن كانت أقوى بل عطف على قوله فتسرى لا لكتاب الواو
لأن المسعى هو الفعل المتوسط بين الحيواني والذوي الفعل ما ذكره هذا فصح
لما كانت الإشارة المذمومة في النسخ الموردي في التذليل لوزنه في موقله
عزير فائلك الله نور السموات والأرض مثل نور كشكاة فيها مصباح المصباح
في زجاج الزجاجة كأنها كوكب دري نوري من شجرة مباركة تنوير لا شجرة
ولا غريبة يكاد نيرانها يضيء ولو لم تنسبه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء
ويصير الله الأمثال للناس **الآية** مطابقة لهذه المراتب **وقد قيل** في الخبر
من عرف نفسه فقد عرف ربه ففسر الشيخ تلك الأشارات بهذه المراتب فكانت
المشكاة شبيهة بالفعل الحيواني لكونها مظلمة في ذاتها فاعلم للوحي لا على الناس
لا خلاف الطوح والقب فيها والزجاجة بالفعل بالملك لأنها شفاة في نفسها
فأبلة للنور أتم قبول والشجرة الزمونة بالفكر لكونها مستعدة لأن تصير فأبلة للنور
بدايتها لكن بعد حركة كبر وعقب والزيت بالحدس لكونه أقرب إلى ذلك من
الزمنونة والذي يكاد نيرانها يضيء ولو لم تنسبه نار بالقوة العندية لأنها تكاد
تعمل بالفعل ولو لم يكن شيء يجزها من القوة إلى الفعل ونور على نور بالفعل

المستفاد فإن القصور المعنوية نور والنفس القابلة لها نور آخر المصباح بالفعل
بالفعل لأنه يتبداه من غير احتياج إلى نور ينسبه والشار بالفعل الفاعل
لأن المصباح يشعل منها **قال** الفاعل الشايع وإنما قدم الفعل المستفاد
على الفعل بالفعل لأن ملك الكتاب لا يحصل إلا بعد حصوله بالفعل والفعل
المستفاد مستفاد في الوجود على حصول القوة المتماثلة بالفعل بالفعل **واعلم** أن
ذلك وإن كان يحسب الوجود كما ذكر لكن الفعل المستفاد هو الغاية المقصود
وهو الركن المطلق الذي يخدمه ما يتقدم من القوى الإنسانية والحيوانية والنباتية
فليس لملك نشي لأن أن تعرف الفرق بين الفكر والحدس فافهم أما
الفكرة فهي حركة ما للنفس في المعاني مستعينة بالتحليل في أكثر الأمر تطلب
بها الحد الأوسط أو ما يجري مجراه وما يضارب إلى العلم بالمجهول كما في الفقد
استغراما للخرق في الباطن وما يجري مجراه فما نادت إلى المطلوب وربما
انبتت وأما الحدس هو أن يمثل الحد الأوسط في الذهن دفعة إما عقبة طلب
وشوق من غير حركة وأما من غير اشتياق وحركة ويمثل معناه ما هو وسط له أو
في حكمة لما ذكر أن النفس تنقل من المعقولات الأولى إلى الثانية إما
بالفكر أو بالحدس أراد أن يعرفهما ليخرج الفرق بينهما قوله في تعريف الفكر أن
النفس مستعينة بالتحليل في أكثر الأمر إشارة إلى أن الفكر يكون في الجزئيات
أكثر لأنها في الكلمات تكون مستعينة بالفكر ومما استغراب أن بالاعتبار كما مر
وقوله استغراما للخرق في الباطن إشارة إلى القصور المعنوية الخرسية في الباطن
فأذا عرف وقوله وما يجري مجراه إشارة إلى القصور المعنوية فالفكر حركة في المعاني

من المطالب طلبها بآدنى تلك المطالب كالجود الوسطى وغيرهما فثبت ذلك
فأدب ويتم إذا نادى بحركة أخرى من الجود الوسطى إلى المطالب وأما الجود فهو
ظن عند اللغات إلى المطالب بالجود الوسطى دونه ومثل المطالب في اللغة
مع الجود الوسطى كذلك من غير الحركتين المذكورتين سواء كان مع شوق أو لم يكن
وأشار الشيخ بقوله أن يمثل الجود الأوسط دونه إلى عدم الحركة الأولى وقوله
ويمثل معه ما هو وسط له إلى عدم الحركة الثانية وقوله أو في حركته إشارة إلى
ما يمثل مع المطلوب من العلوم المتصلة به فالفرق بين الفكر والجود أن الأول
الإنشائي ولا إمكانه إلا أن الفكر المثبت لا يكون مؤديا إلى علم ولا حيل ذلك كما
لا يستحق فكر وهو غير الفكر المذكور في الفعل المتغير وإنما بوجود الحركة وعندها
وهذا هو الفرق الصحيح بين الفكر والجود المستعملين في هذا الموضع **والفارق**
التابع جعل الحركة الثانية مشتركة بينهما وحسن الأولى بالفكر دون الجود
فكان الجود هو أن يقع الجود الأوسط في اللغة أو لا فربما في اللغة منه إلى
المطلوب ثم قسم إلى ما يفتقر بشوق فيقدم الشعور بالمطلوب على الشعور بالأدنى
والإلى ما لا يفتقر به فيناخر عنه وذلك بخط يمثل مع مخالفة المذنب على التأخر
الفرج إشارة ولعلك تشبه زيادة دلالة على النوع القدسية وإمكان
وجودها فأتبع السكت يعلم أن الجودين وجودا وأن الثاني فيه مراتب وفي الحركة
لهم معنى لا يورده عليهم الفكر برادة ومنهم من له فطرا نزل إلى حدهما ويستمتع بالفكر
ومنهم من هو أشرف من ذلك وله إنبات في المعقولات بالجودين وذلك أن
غير متشابهة في الجميع بل ربما قلت وربما كثر وكما أنك تجد باب التفتيان

منتهيا إلى عدم الجودين فافهم أن الجانب الذي يلي الزيادة يمكن أن ينحصر
في أكثر أحواله عن العلم والفكر **ميريد** بيان إمكان وجود النوع القدسية وغيره
أن الفكر والجود مراتب في التزايد إلى المطلوب بحسب الكيف والكم أما بحسب
الكيف فليس غير التزايد وبطورها وأما بحسب الكم فلكثرة عددها وظلته والاولى
يكون في الفكر أكثر لاشتمالها على الحركة والثاني يكون في الجود أكثر لجزوه عن
الحركة ولأن الجود إنما يكون لقوة من النفس ولذلك المراتب جدا فتصان وكما
ويجد التفتيان هو أن يثبت جميع أفكار شخص عن مطالبه ويعد الكمال هو أن يحل
لشخص ما يمكن أن يحصل النوع من العلوم بحسب الكم ودونه أو قربا من ذلك
بحسب الكيف على وجه يبين يمثل على الجود الوسطى لا فليدني ولما كان علم
التفتيان مشاهدا لطرف الكمال يمكن الوجود وما في الكتاب ظاهرا **إشارة**
فإن اشتركت أن تزداد في الاستيعاب فاعلم أنك سيبين لك أن المرتبة
بالقوة المعقولة متناهية غير جسيم ولا في جسيم وأن المرتبة بالقوة التي قبلها
قوة في جسيم **أجسم** **ميريد** إثبات الفعل الفعال وبيان كيفية إقامته
المفعولات على النوعين الإنشائية ولما تقدمت إشارة ما إلى ذلك بآية
هو الذي يخرج كمال النوعين من النوع إلى الفعل وورد هذا الفعل لازدا **إشارة**
ولما كان المطلوب مبنيا على مقدمتين هما أن كل ما يرتسم فيه صورة مفعولة
هو ليس بجسيم ولا جسيما في وأن كل ما يرتسم فيه صورة بحسوة أو معلومة بها
هو إما جسيم أو قوة في جسيم ولزمتها بعد ذكرهما وإيالا بآنها على ما سيأتي
فترشح في نظر المحجة وهو أن يقال إذا كان الشيء وجودا مؤدرا في المذهب على

مَا تَرَى وَالذُّهُولَ عِنْدَهُ مَعَ امْتِنَانٍ مَا يَخْلُقُهُ مَوْجِدُهُ مَا لِلذَّكَاءِ الْقُوَّةُ فِيهِ لَا يَمُنُ كُلُّ
الْوُجُوهِ بَلْ مَعَ امْتِنَانٍ وَجُودُهَا أَيْ وَقْتُ شَاءَ وَالْإِنْسِيَانُ عَدَمٌ مُطْلَقٌ لَهَا فِيهِ فَإِنَّ الْوُجُوْ
مَعَهُ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِحُجَّتِهِمْ كَيْفَ جَدِيدٍ كَمَا كَانَ فِيهِ أَوَّلُ الْأَمْرِ هَهُنَا شَيْءٌ غَيْرُ الْمَذْكُورِ
يَحْفَظُ لِلذَّكَاءِ بَكُونِ الْقُوَّةِ بِحَالِ الذُّهُولِ مَوْجُودَةٍ فِيهِ وَبِحَالِ الْإِنْسِيَانِ غَيْرِ مَوْجُودِ
فِيهِ وَإِلَّا فَكَانَ الذُّهُولُ وَالْإِنْسِيَانُ وَاحِدًا وَأَمَّا الْقُوَّةُ لِلْجِسْمَانِيَّةِ فَهِيَ كَالْذُّهُولِ
إِلَى جُزْئَيْنِ يَكُونُ أَحَدُهُمَا مُدْبِكًا وَالْآخَرُ حَالًا لِكُونِ الْأَجْسَامِ قَابِلَةً لِلتَّحْنِ بِ
وَأَمَّا الْعَائِلَةُ فَلَا تُقْبَلُ إِلَّا بِإِسْتِثْنَاءٍ لِمَا سَبَقَ فِي قَادَرِ بَحْثٍ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ غَيْرُهَا بِالذَّكَاءِ
رُتِبَ فِيهِ الْمَعْنَوَاتُ وَيَكُونُ مَوْجُودًا بِحَالِ حَافِظَةٍ لَهَا وَذَلِكَ الَّتِي لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
جِسْمًا أَوْ جِسْمَانِيًّا لَا يَتَّبِعُ ارْتِبَاءُ الْمَعْنَوَاتِ فِيهَا وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا لَا تَرْتَبِ
النَّفْسُ مِنْ جِثِّ هِيَ شَيْءٌ لَا يَكُونُ الْمَعْنَوَاتُ مُرْتَبَةً فِيهَا بِالْفِعْلِ بَلْ بِالْقُوَّةِ فَادْرَأَتْ
هَهُنَا مَوْجُودٌ يَرْتَبِ بِمَوْجُودٍ جَمِيعِ الْمَعْنَوَاتِ بِالْفِعْلِ لَيْسَ بِحُجَّتِهِمْ وَلَا بِجِسْمَانِيٍّ وَلَا بِشَيْءٍ
وَمَا لِفِعْلِ الْقَوَاتِ فَقَوْلُهُ وَأَنْتَ فَعِلٌ أَنْ شَعُورُ الْقُوَّةِ بِمَا ذَكَرْتُكَ هُوَ ارْتِبَاءُ مَوْجُودٍ
فِيهَا تَذَكُّرٌ بِمَا ذَكَرْتُ مِنْ قَبْلُ وَقَوْلُهُ وَأَنَّ الْقُوَّةَ إِذَا كَانَتْ حَافِظَةً فِي الْقُوَّةِ
لَمْ يَنْبَغِ عَنْهَا الْقُوَّةُ إِشَارَةٌ إِلَى حَالِ جُزْئِيٍّ أَلَا ذَرَأَتْ بِالْفِعْلِ وَقَوْلُهُ وَأَنْتَ
الْقُوَّةُ أَنْ غَابَتْ عَنْهَا مُرَاعَاةُهَا وَالنَّفْسُ بِهَا هَاطِلٌ يَكُونُ فَتَحْدِثُ هُنَاكَ عَنَدَ
تَمَلُّهَا فِيهَا بَيَانٌ لِكُونِ الذُّهُولِ مُشْتَبِهًا عَلَى زَوَالِ مَا فَإِنَّ الْمَعَاوِدَةَ إِلَى الْأَذْرَاقِ
فِيهِ تَجَدُّدٌ أَمَّا لِلذَّكَاءِ الْقُوَّةُ وَقَوْلُهُ فَجَبَّ إِذَنْ أَنْ تَكُونَ الْقُوَّةُ الْمَغِيبَةُ عَنْهَا
فَذَلِكَ عَنْ الْقُوَّةِ الْمَذْكُورَةِ أَمَّا تَجَدُّدُ ذَلِكَ فَقَوْلُهُ أَمَّا فِي الْقُوَّةِ الْوَحِيدَةِ
الَّتِي فِي الْخَوَانِ فَتَدْبَحُ أَنْ يَمُتَّعَ هَذَا الزَّوَالُ عَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَزُولَ عَنْهَا

وَعَنْ قَوْلِ الْخَوَانِ إِنْ كَانَتْ كَالْخَرَانِزِمِ لَهَا وَالْثَّانِي أَنْ تَزُولَ عَنْهَا وَتَحْفَظُ فِي قَوْلِ الْخَوَانِ
هِيَ كَالْخَرَانِزِمِ وَفِيهِ الْوَحِيدُ الْأَوَّلُ لَا يَمُودُ لِلْوَحِيدِ إِلَّا بِحُجَّتِهِمْ كَيْفَ جَدِيدٍ وَفِي الْقَوْلِ
الْثَّانِي تَدْبَحُ وَتَلُوحُ لَهُ بِمُطَالَعَةِ الْخَرَانِزِمِ وَالْإِنْفَاتِ الْهَائِلِ مِنْ غَيْرِ حُجَّتِهِمْ كَيْفَ جَدِيدٍ
وَمِثْلُ هَذَا فَدَيُّمُكَ فِي الْقُوَّةِ الْخَرَانِزِمِ الْمُسْتَحْفَظَةِ فِي قَوْلِ جِسْمَانِيَّةٍ فَيُحْوِلُ أَنْ
الْخَرْنُ لَهَا مَتْنٌ فِي عَمَلِهَا وَفِي قَوْلِ عَمَلِهَا وَالذُّهُولُ عَنْهَا لِقَوْلِ فِي عَمَلِهَا لَا يَحْتَمِلُ
لِجِسْمَانِيَّةٍ وَفِي لُحْظَانَا الْجَوْنِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا قَدْ نَافَهُ مِنْ أَمْرِ الْقُوَّةِ لِلْجِسْمَانِيَّةِ
وَقَوْلُهُ وَلَيْسَ لَا يَجُوزُ فِيمَا لَيْسَ جِسْمَانِيًّا بَلْ نَقُولُ يَحْتَمِلُ فِي الْمَعْنَوَاتِ نَظَرًا
إِلَى الْإِنْسِيَانِ أَعْنِي فِيمَا يَزِيدُ عَنْهُ تَرْتِيبًا لَكِنْ الْجُزْءُ الْمُرْتَبِ بِالْمَعْنَوَاتِ كَمَا يَزِيدُ
لَكَ غَيْرَ جِسْمَانِيٍّ وَلَا مُنْقَسِمٍ فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ كَالْمَعْنَوَاتِ وَشَيْءٌ كَالْخَرَانِزِمِ وَلَا يَصْلُحُ
أَنْ يَكُونَ هُوَ كَالْمَعْنَوَاتِ وَشَيْءٌ مِنَ الْجِسْمِ وَقَوْلُهُ كَالْخَرَانِزِمِ لِأَنَّ الْمَعْنَوَاتِ لَا تَرْتَبِ
فِي جِسْمٍ إِشَارَةٌ إِلَى حَالِ الْقُوَّةِ الْعَائِلَةِ وَاجْتِنَابًا إِلَى حَالِ حَافِظَةِ وَقَوْلُهُ
فَعِنِّي أَنَّ هَهُنَا شَيْئًا خَارِجًا عَنْ جُزْئِيَّةٍ فِيهِ الْقُوَّةُ الْمَعْنَوَاتِ بِالذَّكَاءِ تَجَدُّدُ ذَلِكَ
وَأَبَانَ الْجُزْءُ الْمَعْنَوَاتِ وَأَرَادَ بِالْخَرُوجِ عَنْ جُزْئِيَّةٍ مَبَاسِنُهُ لِدَوَائِبِهَا بِالذَّكَاءِ وَأَمَّا
فَالْجِسْمَانِيَّةِ جُزْئِيَّةً وَأَلْزَمَ لِقَوْلِهِ عَنْ جِسْمَانِيَّةٍ لِأَنَّ الْخَارِجَ مِنَ الْجِسْمِ لَا يَكُونُ مُقَابِلًا وَقَوْلُهُ
إِذَا هُوَ جُزْءٌ عَمَلِيٌّ بِالْفِعْلِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ ارْتِبَاءَ الْمَعْنَوَاتِ بِالْفِعْلِ فِيهِ
أَمَّا كَانَ لِأَنَّهُ جُزْءٌ عَمَلِيٌّ بِالْفِعْلِ لِأَنَّ الْجِسْمَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَرْتَبِ فِيهِ لِأَنَّهُ جُزْءٌ
عَمَلِيٌّ وَالنَّفْسُ لَمْ يُمْكِنُ أَنْ يَرْتَبِ فِيهَا لِأَنَّهُ جُزْءٌ عَمَلِيٌّ لَا بِالْفِعْلِ بَلْ بِالْقُوَّةِ وَقَوْلُهُ
إِذَا وَصَفَ بَيْنَ قُوَّتَيْنِ وَبَيْنَهُ إِصْبَالُ مَا ارْتَبِ مِنْهُ فِيهِ الْقُوَّةُ الْعَمَلِيَّةُ الْخَامِيَّةُ
بِذَلِكَ أَلَا يَسْتَعْدَادُ الْخَامِيَّةَ لِأَحْكَامِ خَامِيَّةٍ إِشَارَةٌ إِلَى تَحْتَمُّنِ بَيْنَ الْقُوَّةِ

الترسمية فيه بان صدر القوس مذكرا لها دون سايرها والاحكام الخاصة هي
على الاستعدادات الخاصة من الازدادات الجزئية التابعة المبدئية لاذراك الكلمات
اولا واذراك الكلية المناسبة المناهضة الى المذرك الكلية **وقوله** واذا عرض
النفس عن التمايز الى التمايز الجسدي او الى صورة اخرى انجي الممثل الذي كان اولاً كان
المرآة التي كانت محاذي بها جانب القدرين قد تعرض بها عنه الى جانب النفس او الى شيء
آخر من صور القدرين **اشارة** الى سائر الذموم وسببه ومثل المرآة لانها من
لجسمانيات اشبهت بالنفس المستقيمة عن المجردة **وقوله** وهذا انما يكون
ايضا اذا اكتسبت ملكة الانبياء **اشارة** الى الشيب الذي به تختلف جانبا
الذموم والقياسان وذلك لان القياسان في القوى الجسمانية انما كان لردا في القوة
من الحافظة وهما لا يمكن ان يزولا عن الفعل لثباته في الفعل لثباته
ان الذموم انما يكون مع كون النفس ذات هيئة يمكن بها من الانقياد بالفعل لثباته
في مشاهد ما اخبر بها من المفعولات المتشعبة وتلك الهيئة هي ملكة الانبياء
والقياسان ذاك تلك الملكة عنها **اعترضا** الفاعل الشايع مكررة قد
الاشارة اليها والى اجزائها الا قوله هذا الكلام دل على وجود سبب يفيض العلوم على
النفس ولزم ذلك على كون ذلك اكتسب مجرأ عالم فان كل قوت في شيء لا يجب ان يكون
موصوفا بذلك الا ان كان الفعل لثباته الذي هو عينه من علمه لثباته الا ان
والقوة والمعاد يرب مع عدم انقياده بها **والجواب** عنه ان الوجه المذكور ذلك على
عجزه وسبب اليقين ان كل مجرد عاقل على ان ملاحظة النفس للمفعولات بعد
الذموم عنها مشاهدة اياها دليل ما على كونها موجودة بالفعل فيما هو سايط لها **اشارة**

هذا الاتصال علته قوت بعينه في الفعل المولاني وقوت كائنه في الفعل
بالملكة وقوت ثمة الاستعداد لها ان قيل بالنفس الى جهة الاثر اني ثابت
بملكه متكئة وهي المستمارة بالفعل بالفعل **لما ظهر** ان العلة الفاعلية لم
صور المفعولات في النفس هي الفعل لثباته والعلة الفاعلية هي النفس بشرط
ان يحصل لها ملكة الاتصال به اذ ان يشير الى العلة الموحدة لمثل الملكة في
النفس التي هي استعدادها لقبول تلك القوة ولا شك ان الاستعداد انما يحث
شيئا فثباته في شيء فاذن ينبغي ان تكون علته ايضا حادثة كذلك بانها في وقت
ذكر قوى النفس المزية المجردة التي هي الفعل المولاني والفعل بالملك والفعل
بالفعل فاشارة ههنا الى ان العلة البعيدة في الاول منها وهي الاستعداد الى
الانسان والموتوعة هي الثانية وهي كائنه الاتصال لاشتمالها على العلم بالملك
الاولي التي هي مبادي المفعولات الثانية والقرينة هي الثالثة وهي التفتيد
للكلة المذكورة وانما يتم الاستعداد بها وبهيئة النفس الذين يجب حصول القوة
بهمما **اقول** وهذا يدل على ان الفعل بالملك مستطيل بين الفعل المولاني
والفعل بالفعل لا بين اليدين والقوت القدرية **اشارة** كن تعرف
النفس في انما لا يتحسب وفي المثل المعنوي اللين في المصورة والذاكرة
باستخدام القوت الوهمية والفكرة تكتب النفس استعدادا ليقول مجردا عنها
انجهر المفارق لمنااسبة ما يتم ما يحق ذلك مشاهد الخيال واثباتها ومن
الفرقات هي الخصائص للاستعداد التام لصور صورة وقد يفيد هذا التفسير
معنى عملي بمعنى عملي **اشارة** حصول الاتصال بالفعل لثباته في الفعل

الما يني على سبيل الاجتهاد فاما ان يعتد بعقل كهيئة حصوله في هذا العقل
 وهو على وجهين احدهما ان يكون صرف النفس في الخيالات الحسية كخالد بن
 وعمر في المثل المتصور كمال من الصداق وذلك الصداق المتصور في الصورة والذ
 لا على ان تذكرها النفس وتصور فيها بذاتها فان النفس لا تدرك الجزئيات ولا تصور
 فيها بافرادها بل باستخدام النوع الوهمي المذكور للجزئيات بذاتها المتصورة للنوع
 الفكرة المتصورة فيها بذاتها في المثل باستخدام المحرك المذكور مع ذلك في الخيالات
 فكأن النفس بذلك المتصورة فابغى التفكير في الاشياء الجزئية استعدادا لاجزائها
 صورة الانسان وصورة الصداق المذكورين عن المادتين على الوجه المذكور فيقولان
 العقل الفعالي المتصور هما المناسبات ما بين كل كلي وجزئي لا يحقق ذلك شامدا
 الخيال واما لها فاما اذا احسننا بالجزئيات فتصورنا الكليات وهذه الثغرات في
 الجزئيات هي الخصائص لا استعدادا للنام حصول صورة وصورة من الكليات المتشابهة
 على تلك الجزئيات لان تلك الصور لا تستعمل في الجزئيات الى النفس بل ترتب فيها
 عن العقل الفعالي والوجه الثاني ان ينفرد هذا الشخص بمعنى عقلي كجزء الحدوث
 وكصور المذموم وما يشبه ذلك يعني عقلي كصور الحدوث والمزبور والاريم وهذه
 حال الصور المتشابهة والصديقات على ما فيها واعراضات العاقل الشايع
 على ذلك لما كانت ظاهرة الفناء عند التأمل فيها اعراضا عنها خاصة الاوليات
اشارة ان اشبهت الان ان يتضح لك ان المعنى المفعول لا يرتب في متغير
 ولا في ذي متغير فاسمع **يريد** بيان ان النفس الشالطة بها بجملة كل جرم عاقل
 فوالسبحان لا جرم في ولا بجملة ليس بذي متغير فالك العاقل الشايع ايراد

من المسئلة كان بالنظر المدجج بالجزء اولى الا انه ثابت انما هو المتعارف
 على ان النفس الانسانية ليست جساما ولا جسمية ايجادا الى بيان ذلك فاكفى
 منها بدهان واحد لذلك وذكرنا بالواحد في النظر المذكور **واقول** انه
 اراد في هذا النظر ان يبحث عن ماهية النفس وكما لاها فبين او لا انها جرمية
 الموجود عن الاجسام والحيما يات ثرايت لما كالات تصد عنها لذاتها من غير
 قسط الا وكالات تصد عنها بقسط الا لايت واد في نظر الجرمية ان يبحث
 عن ما لها بعد الجزء من البدن بين هناك بقاءها مع كالاتها الذاتية ولم يتغير
 لبيان امتناع كونها جساما او جسمية بل بالغ في امتناع الفرق بين الكالات
 الذاتية الباقية معها والكالات البدنية الزائلة عنها بقاء البدن فوق اشتراك
 الطرفين في البحث عن تلك الكالات من غير قصد على ما ينبغي في موضوعه ولم يرد
 كما ذكر الشايع منها شيئا مما يجب ان بين مناهج **قول** انك تعلم ان التي
 غير المنقسم قد صارته اشياء كثيرة لا يجب لها ان تصير منقسمين في الوضع وذلك
 اذا لم يكن كونهما كونه ما ينقسم في الوضع كاجزاء البلغة لكن التي المنقسم الى كثر
 مختلفة الوضع لا يجوز ان صارته شي غير منقسم **اشارة** الى تعبد اصيل كلي
 وعوان الخيال قد يكون بحيث لا ينفق انقسام انسانا المجل وقد يكون بحيث
 ينفق والاول هو الخيال الذي لا ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع كالقول المنقسم
 الى جبينه وضيئه وكا شيئا كثير يحل محلا واحدا معا كالقواد والجر كثر مثلا فانها
 لا تنقسمان باقسامهما الى هذين النوعين انقسام المجل الى جزء اسود غير متحرك
 والى جزء متحرك غير اسود والثاني هو الخيال الذي ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع

كَالْبَلْعَةِ فَإِنَّهَا تَنْقَسِمُ إِلَى عَرَمَيْنِ مُتَبَايِنَيْنِ فِي الْحِلِّ وَالْوَضْعِ وَأَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى هَذَيْنِ
 التفسيرين بقوله الشئ غير المنقسم قد صار له أشياء كثيرة إلى قوله كَأَجْزَاءِ الْبَلْعَةِ وَالْحِلُّ
 أَيْضًا قَدْ يَكُونُ بِحَيْثُ لَا يَنْقَسِمُ انْقِسَامُ الْحَالِ وَقَدْ يَكُونُ بِحَيْثُ يَنْقَسِمُ وَالْأَوَّلُ
 هُوَ الْحِلُّ الْمُنْقَسِمُ إِلَى أَجْزَاءٍ غَيْرِ مُتَبَايِنَةٍ فِي الْوَضْعِ كَالْجَنِّهِ الْمُنْقَسِمِ إِلَى جَنْبِهِ وَصَلِّهِ
 أَوَّلِي مَا دَكَّةً وَصَوْدَرٍ وَالْحِلُّ الَّذِي يَنْقَسِمُ إِلَى أَجْزَاءٍ مُتَبَايِنَةٍ فِي الْوَضْعِ وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ فِيهِ
 الْحَالُ مِنْ حَيْثُ هُوَ ذَلِكَ الْحِلُّ بَلْ مِنْ حَيْثُ لَوْ قَطِيعَةً أُخْرَى بِهِ كَأَنَّهُ قَطِيعَةٌ فَانْقِطَعَتْ
 لَا تَنْقَسِمُ بِانْقِسَامِهَا لِأَنَّهَا لَا تَحِلُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ قَطِيعَةٌ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُشْتَأً وَكَأَنَّهُ طَعْمٌ فَإِنَّ
 الشَّكْلَ لَا يَحِلُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ طَعْمٌ بَلْ مِنْ حَيْثُ هُوَ ذُو نَهَائِزٍ وَاحِدَةٍ أَفَاكْرٌ وَكُلُّ جَنِّهِ
 فَإِنَّ الْحَادَاةَ إِلَى هِيَ إِضَافَةٌ مَثَلًا لَا يَحِلُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ جَنِّهِ بَلْ مِنْ حَيْثُ وَجُودِهِمْ
 أَخْرَجَ عَلَى وَضْعٍ مَا بِهِمْ وَكَأَنَّهُمْ أَجْزَاءُ فَإِنَّ الْوَحْدَةَ لَا يَحِلُّهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ أَجْزَاءُ بَلْ مِنْ حَيْثُ
 هِيَ جَمْعٌ وَالشَّيْءُ هُوَ الْحِلُّ الَّذِي يَحِلُّ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ حَيْثُ هُوَ ذَلِكَ الشَّيْءُ الْعَابِلُ
 لِلتَّحْزِينِ كَالْجَنِّهِ الَّذِي يَحِلُّ فِيهِ التَّوَادُّ أَوِ الْيَمْرُكُ أَوِ الْقُدَارُ وَأَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى التَّحْزِينِ
 الْأَخِيرِ بِقَوْلِهِ لَكِنَّ الشَّيْءَ الْمُنْقَسِمَ إِلَى كَثَرَةٍ مَخْلُفَةٍ الْوَضْعُ لَا يَحْجُوزُ أَنْ يَصَارَ شَيْءٌ غَيْرُ
 مُنْقَسِمٍ وَإِنَّمَا أُخْرِجَ مِنْ عِنْدِ ذِكْرِ الْعَنِيمِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْحَالَ هُنَاكَ لَا يَصَارُ الْحِلُّ الْمُنْقَسِمُ
 مِنْ حَيْثُ هُوَ ذَلِكَ الْحِلُّ فَلَيْسَ مُغَايَرَةً أَبَاهُ هَذِهِ الْمَغَايِرَةُ بَلْ إِنَّمَا يَفْعَلُ عَلَيْهَا اسْمُ الْمَغَايِرَةِ
 لَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ **قوله** وَيَفِي الْمَعْمُولَاتِ مَعَانٍ غَيْرِ مُنْقَسِمَةٍ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ
 الْمَعْمُولَاتُ إِنَّمَا لِلنَّيْمِ مِنْ مَبَادِي لَهَا غَيْرُ مُتَشَابِهَةٍ بِالْفِعْلِ وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَبْدُو
 فِي كُلِّ كَثَرَةٍ مُتَشَابِهَةٍ أَوْ غَيْرِ مُتَشَابِهَةٍ مِنْ وَاحِدٍ بِالْفِعْلِ وَإِذَا كَانَ فِي الْمَعْمُولَاتِ
 مَا هُوَ وَاحِدٌ وَيُفْعَلُ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَاحِدٌ فَإِنَّمَا يَفْعَلُ مِنْ حَيْثُ لَا يَنْقَسِمُ فَإِذَا لَا يَرْتَبِعُ

فَمَا يَنْقَسِمُ فِي الْوَضْعِ وَكُلُّ جَنِّهِ وَكُلُّ قَوْعٍ فِي الْجَنِّهِ مُنْقَسِمٌ **لما فرغ** عَنْ تَهْيِئَةِ الْأَمَلِ
 الْمَذْكُورِ شَرَحَ فِي تَهْيِئَةِ الْجَنِّهِ وَهُوَ أَنَّ فِي الْمَعْمُولَاتِ مَعَانٍ غَيْرِ مُنْقَسِمَةٍ وَإِلَّا لَزِمَ
 مِنْهُ يَحَالٌ وَهُوَ الْقِيَامُ كُلِّ يَفْعُولٍ مِنْ أَجْزَاءٍ غَيْرِ مُتَشَابِهَةٍ بِالْفِعْلِ سَوَاءً كَانَتْ مُتَشَابِهَةً
 أَوْ غَيْرِ مُتَشَابِهَةٍ وَإِنَّمَا قِيدَ بِالْفِعْلِ لِأَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي يَكُونُ لَهُ أَجْزَاءُ غَيْرِ مُتَشَابِهَةٍ
 بِالْقَوْعِ كَالْجَنِّهِ إِنَّمَا يَكُونُ وَاحِدًا بِالْفِعْلِ فَيَكُونُ هُوَ مَعْنَى غَيْرِ مُنْقَسِمٍ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَاحِدٌ
 وَهُوَ الْمَطْلُوبُ مَعَ أَنَّ هَذَا الْأَخِيضَ فِي الْمَعْمُولَاتِ غَيْرُ مُمْكِنٍ عَلَى مَا سَبَقَ وَمَعَ
 لَوْ أَنَّ الْحَالَ الْمَذْكُورَ فَا الْمَطْلُوبُ يَحْتَمِلُ لِأَنَّ كُلَّ كَثَرَةٍ بِالْفِعْلِ سَوَاءً كَانَتْ مُتَشَابِهَةً
 أَوْ غَيْرِ مُتَشَابِهَةٍ فَالْوَحْدُ بِالْفِعْلِ مَوْجُودٌ فِيهِ وَمَذْكُورٌ لِأَنَّ الْكَثَرَةَ عِبَارَةٌ عَنْ الْأَخِيضِ
 فَإِذَا بَيَّنَّا أَنَّ فِي الْمَعْمُولَاتِ مَا هُوَ وَاحِدٌ فَإِذَا فَعِلَ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَاحِدٌ فَإِنَّمَا يَفْعَلُ
 مِنْ حَيْثُ لَا يَنْقَسِمُ وَمَعْنَى أَنَّهُ يَفْعَلُ أَنَّهُ إِذْ تَسَرَّعَ فِي جَوهرٍ يَذْكُرُ وَهَذَا الْإِرْتِبَاعُ
 فِيهِ ذَلِكَ الْجَوْهَرُ لَا يَكُونُ مِنْ حَيْثُ لَوْ قَطِيعَةً أُخْرَى بِهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَذْكُرُ بِذَاتِهِ
 ثُمَّ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْجَوْهَرُ فَمَا يَنْقَسِمُ وَجِبَ مِنْ انْقِسَامِهِ انْقِسَامُ الْمَعْنَى الْمَعْمُولِ مِنْ حَيْثُ
 هُوَ وَاحِدٌ وَهُوَ يَحَالٌ فَإِذَا الْمَعْمُولُ الْوَاحِدُ يَفْعَلُ أَنْ يَرْتَبِعَ فَمَا يَنْقَسِمُ فِي الْوَضْعِ
 وَكُلُّ جَنِّهِ وَكُلُّ قَوْعٍ وَكُلُّ عَالٍ فِيهِ جَنِّهِ مُنْقَسِمٌ فَإِذَا نَحَلَ الْمَعْمُولُ الْوَاحِدَ لَيْسَ
 بِجَنِّهِ وَلَا يَفْعَلُ جَنْبَانِيَةً وَيَحِلُّ الْمَعْمُولُ الْوَاحِدُ هُوَ يَحِلُّ سَائِرَ الْمَعْمُولَاتِ عَلَى مَا تَرَى
 فَإِذَا لَيْسَ النَّفْسُ لِنَفْسَانِيَةٍ وَلَا كُلُّ مَا مِنْ شَأْنٍ أَنْ يَفْعَلَ بِجَنِّهِ وَلَا جَنْبَانِيَةٍ وَالْقَائِلُ
 الْكِتَابِ ظَاهِرٌ وَإِنَّمَا قِيدَ قَوْلُهُ فَإِذَا لَا يَرْتَبِعُ فَمَا يَنْقَسِمُ بِالْوَضْعِ إِحْزَانًا مِنْ انْقِسَامِ
 الْحِلِّ لِأَنَّ الْوَضْعَ فَإِنَّهُ لَا يَنْقَسِمُ انْقِسَامَ الْحَالِ كَمَا تَرَى وَبِجَوهرٍ الْبَاطِلِ يَحْجُوزُ أَنْ يَنْقَسِمَ
 ذَلِكَ الْانْقِسَامُ كَانْقِسَامِ النَّفْسِ إِلَى جَنْبَانِيَةٍ وَصَلِّهَا **واعلم** أَنَّ مَا لَيْسَ

بِنَفْسِهِ بِالْفِعْلِ فَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَنْفَسِمَ إِلَى مُخْتَلَفَاتٍ لِأَنَّهُ لِيَخْلُفَ الْأَجْزَاءَ الْمَوْجُودَةَ
فِي الْكُلِّ مَتَّبِعِي إِنْشَاءِ الْكُلِّ بِالْفِعْلِ وَفَدْرُ مِنْ غَيْرِ مَتَّبِعِهِ بِالْفِعْلِ مَذْخَلَةٌ لَكِنَّهُ
يَحْتَمِلُ أَنْ يَنْفَسِمَ إِلَى مُشَابِهَاتٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فِي الْوَحْدَةِ ذَلِكَ كَالْجِسْمِ الَّذِي
هُوَ شَخْصٌ إِلَى أَجْزَاءٍ غَيْرِ مُشَابِهَةٍ بِالْفِعْلِ أَوْ كَالْجِسْمِ الَّذِي هُوَ جَنْسٌ إِلَى أَفْوَاجٍ غَيْرِ
مُشَابِهَةٍ بِالْفِعْلِ فَالْمَعْنَى الْمَعْقُولُ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَحِلَّ فِي جِسْمٍ غَيْرِ
مَتَّبِعِهِ بِالْفِعْلِ وَيَنْفَسِمَ بِإِنْشَاءِ ذَلِكَ لِلْجِسْمِ إِلَى أَجْزَائِهِ أَوْ إِلَى جُزْئِيَّاتِهِ فَلِذَا ذَلِكَ
أَرَدْنَا الشَّيْخَ مَذْأَ الْفِعْلِ فَيَمْلِكُ مَشْمُولِينَ عَلَى بَيَانِ مَذْهِبِ الْأَخْبَاءِ لَيْسَ وَتَحْقِيقِ
الْحَقِّ فِيهِمَا وَهُوَ **بَيِّنَةٌ** أَوْ لِمَلَكْتَ نَقُولُ فَلْيَكُنْ أَنْ نَفْعَ لِلصُّورَةِ الْعَقْلِيَّةِ
الْوَحْدَانِيَّةِ قَهْرٌ وَهَيْبَةٌ إِلَى أَجْزَاءٍ مُشَابِهَةٍ فَاتَمَّعَ **الْوَحْدَانِيَّةِ**
الْأَوَّلُ مِنْ الْأَخْبَاءِ لَيْسَ الْمَذْكُورِينَ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الصُّورَةُ الْعَقْلِيَّةُ الْوَاحِدَةُ فَالْبَلَدُ
لِلْقِسْمِ الْوَحْدَانِيَّةِ إِلَى أَجْزَاءٍ مُشَابِهَةٍ كَالْجِسْمِ الْوَاحِدِ وَجَيْدٌ يَكُنْ أَنْ تَكُونَ يَأْتِي
فِي جِسْمٍ وَاحِدٍ مَتَّبِعِهِ بِإِنْشَاءِ وَالتَّيْبَةُ نَبِيَّةٌ عَلَى فَتَادِ هَذَا الْأَخْبَاءِ وَفِيهِمَا
أَنَّ الْمَعْقُولَ الْوَاحِدَ إِذَا انْفَسَمَ إِلَى قِسْمَيْنِ مُشَابِهَيْنِ وَجَبَّ أَنْ يَكُونَ مُشَابِهَيْنِ
لِلْجَمْعِ أَيْضًا فَلَا يَخْلُو أَنَّهُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ مَعَ الْأُخْرَى شَرْطًا فِي كَوْنِ
ذَلِكَ الْمَعْقُولِ مَعْقُولًا وَجَيْدٌ لَا يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِإِقْرَارِهِ مَعْقُولًا لِمَقْدَانِ
الشَّرْطِ أَوْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ بَلْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ بِإِقْرَارِهِ مَعْقُولًا **أَيْضًا** كَمَا
أَقَا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فَجَاهِلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ **الْأَوَّلُ** أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ
عَلَى ذَلِكَ الْقَدْرِ يَكُونُ مُشَابِهًا لِلْكُلِّ مُبَايَنَةً الشَّرْطِ لِلشَّرْطِ وَلَكِنْ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ
يَجْمَعُ مِنَ الْقِسْمَيْنِ شَيْءٌ لَيْسَ هُوَ إِيَّاهُمَا بَلْ لَمَّا يَكُونُ الْجَمْعُ مُتَّبِعًا لِلْمَاهِيَةِ بِزِيَادَةٍ

فِي الْمَقْدَارِ أَوْ الْعِدَّةِ كَشَيْءٍ مَا أَوْعَدَ بِخِلَافِ الْقِسْمَيْنِ فَلَا يَكُونُ الْقِسْمَانِ جُزْئِيَّةً
مِنْ حَيْثُ مَا هِيَ الشَّاهِدَةُ لَهَا مَذْخَلَةٌ **وَالثَّانِي** أَنَّ الْمَعْقُولَ الَّذِي شَرْطُ
كَوْنِهِ مَعْقُولًا هُوَ حَيُولُ جُزْئِيٍّ لَهُ لَا يَكُونُ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ غَيْرِ مَتَّبِعِهِ وَفَدْرُ
وَاحِدًا فَيَنْفَسِمُ مَذْخَلَةٌ **وَالثَّالِثُ** أَنَّهُ قَبْلَ وَقْعِ الْقِسْمِ فِيهِ لَا يَكُونُ لِيَا
يَا مِلَيْنِ فَلَا يَكُونُ شَرْطُ مَعْقُولِيَّةِ يَحَاطِلًا فَلَا يَكُونُ مَعْقُولًا وَفَدْرُ وَفَدْرُ مَعْقُولًا
مَذْخَلَةٌ وَالتَّيْبَةُ أَشَارَ إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ **بِقَوْلِهِ** **إِنَّهُ** إِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ
الْقِسْمَيْنِ الْمُتَشَابِهَيْنِ شَرْطًا مَعَ الْأُخْرَى فِي إِنْشَاءِ أَمْرٍ الصُّورَةِ الْعَقْلِيَّةِ وَأَشَارَ
إِلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ **بِقَوْلِهِ** **فَمَا** مُشَابِهَانِ لَهُ مُبَايَنَةُ الشَّرْطِ لِلشَّرْطِ وَأَشَارَ
إِلَى الْوَجْهِ الثَّانِي **بِقَوْلِهِ** **وَإِذَا** فَيَكُونُ الْمَعْقُولُ الَّذِي إِنَّمَا يَحْتَمِلُ لِشَرْطَيْنِ
فَمَا بِزِيَادَةٍ مَتَّبِعِهِمَا وَأَشَارَ إِلَى الْوَجْهِ الثَّالِثِ **بِقَوْلِهِ** **وَإِذَا** فَانَّهُ قَبْلَ
وَقْعِ الْقِسْمِ يَكُونُ فَاقْدَا لِلشَّرْطِ فَلَمْ يَكُنْ مَعْقُولًا **وَأَقَا** الْقِسْمِ الثَّانِي وَهُوَ
أَنَّ لَا يَكُونُ حَيُولُ الْقِسْمَيْنِ شَرْطًا فِي مَعْقُولِيَّةِ بَلْ يَكُونُ هُوَ مَتَّبِعُهُ مَعْقُولًا
فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ بِإِقْرَارِهِ أَيْضًا مَعْقُولًا كَالْجِسْمِ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْقِسْمَ إِلَى أَجْزَاءٍ
فَجَاهِلٌ أَيْضًا لِكَوْنِ الصُّورَةِ الْمَعْقُولَةِ مَأْخُذَةً مَعَ لَا يَجُوزُ خَرْبٌ عَنْ ذَلِكَ كَالْقِسْمِ
أَوَّلًا وَكَمَا رَفَعْنَا مَبْلُ الْقِسْمِ مِنَ الْمَقْدَارِ ثَانِيًا وَفَدْرُ كَرَاهِيَةٍ قَبْلَ أَنْ تَكُونَ
الْمَعْقُولَةُ إِنَّمَا تَكُونُ مُجَرَّدَةً عَمَّا تَتَّبِعُهُ غَيْرُهُ وَإِنَّمَا مَذْخَلَةٌ وَأَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى هَذَا
الْقِسْمِ **بِقَوْلِهِ** **وَأَنَّ** لَمْ يَكُنْ شَرْطُهُ **وَالِإِ** الْجَلْفُ لِلْأَرْبَعِ مِنْ جِهَةٍ مُقَارَرَةِ الْقِسْمِ
بِقَوْلِهِ فَالصُّورَةُ الْمَعْقُولَةُ عِنْدَ الْقِسْمِ الْمَقْصُودَةِ مَبْرُورَةٌ مَعْقُولَةٌ مَعَ مَا لَيْسَ
مَذْخَلَةً فِي تَتَبُعِ مَعْقُولِيَّتِهَا إِلَّا بِالْعَرَضِ وَفَدْرُ الصُّورَةِ الْمَعْقُولَةِ لِمُجَرَّدَةٍ

عَنِ الْوَحْيِ الْعَرَبِيَّةِ فَإِنَّ فِي مَلَابِئِهِ بَيْدَهَا وَلِي الْخَلْقِ الْأَرْضَ مِنْ جِهَةٍ
مُفَارِقَةٍ مَا يَمِيلُ الْفَسْفَسَ مِنَ الْمَقْدَارِ **بِقَوْلِهِ** وَكَيْفَ لَا يَجِي عَارِضٌ لَهَا بَنِيْبٌ مَا
هَدَى فِي أَفْلٍ مِنْهُ بَلَغٌ فَإِنْ أَحَدَ الْفَسْفَسِينَ هُوَ قَاطِعٌ لِنَوْعِ الصُّوَرَةِ إِنْ كَانَ مُشَابِهًا
فَالصُّوَرَةُ أَلْفِي جُزْءًا هَا مَغْنَمًا بَعْدَ هَيْئَةٍ عَرَبِيَّةٍ مِنْ جَمِيعِ أَوْفَرِي فِي أَوْزِيَادَةٍ أَوْفَرِي
وَأَخْصَاءُ بَوَاسِطٍ فَلَيْسَتْ فِي الصُّوَرَةِ الْمَقْرُوءَةِ **وَذَلِكَ** لِأَنَّ الْفَسْفَسَ عَارِضٌ
لَهَا بَنِيْبٌ يَجِي فِيهِ ذُو مَقْدَارٍ فِي أَفْلٍ مِنْهُ كَيْفَ فَإِنْ أَحَدَ الْفَسْفَسِينَ وَإِنْ كَانَ مُشَابِهًا
لِلْفَسْفَسِ الْأَخَرِ هُوَ قَاطِعٌ لِنَوْعِ الصُّوَرَةِ الْمَقْرُوءَةِ فَإِنَّ الصُّوَرَةَ أَلْفِي وَفَسْفَسًا هَا مَجْرَدَةٌ
مَغْنَمًا بَعْدَ هَيْئَةٍ عَرَبِيَّةٍ مِنْ جَمِيعِ إِذَا عَرِضَ حُصُولُ الْكُلِّ مِنَ الْفَسْفَسِ أَوْفَرِي إِذَا
اعْتَبِرَ انْتِسَامُ إِلَهِيَا أَوْزِيَادَةٍ إِذَا اعْتَبِرَ حُصُولُهُ مِنْ انْتِسَابِ أَحَدِ الْفَسْفَسِينَ إِلَى
الْآخَرِ أَوْفَرِي إِذَا اعْتَبِرَ بَقَاءُ الْمَقْرُوءَةِ بِمَدْحِ أَحَدِ هَمَائِنِهِ وَأَخْصَاءُ
بَوَاسِطٍ لِأَنَّ الْفَسْفَسَ إِلَى جُزْءَيْنِ مُشَابِهَيْنِ لَا يَمُرُّ مِنَ الْأَلْفِ إِلَّا بِذَاتٍ فِي هَتْفَيْنِ وَشِيَا مَا
لَا يَحَالُ وَقَدْ فَلَيْسَتْ فِي الصُّوَرَةِ الْمَقْرُوءَةِ إِشَارَةٌ إِلَى الْخَلْقِ **قَوْلُهُ** وَأَمَّا الصُّوَرَةُ
لِلْحَيَاةِ وَالْخَيَالِيَةِ فَهِيَ مَلَاخِظَةُ النَّفْسِ أَجْزَاءَ هَا جُزْئِيَّةٌ مُبَايِنَةٌ الْمَوْضِعِ مُفَارِقَةٌ
لِهَيْئَاتِ عَرَبِيَّةٍ مَا دَرِي إِي أَنْ يَكُونَ رَسْمًا وَرَسْمًا فِي ذِي وَصْفٍ وَقَوْلُ انْتِسَامٍ **لَمَّا**
فَرَعَ مِنْ بَيَانِ انْتِسَابِ حُلُولِ الصُّوَرَةِ الْمَقْرُوءَةِ فِي الْجِسْمِ وَبَنِيْبَةٍ بَيْنَ وَجُوبِ
حُلُولِ الصُّوَرَةِ الْحَيَاةِ وَالْخَيَالِيَةِ فِيهِ لِسْمُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَذَلِكَ لِأَنَّا إِذَا احْتَسَبْنَا
بَوَاسِطَ إِنْسَانٍ مَثَلًا أَوْ خَيْلًا فَلَا يَدْرِي أَنْ نَلَاخِظَ النَّفْسَ أَجْزَاءَ هَا مُبَايِنَةِ الْمَوْضِعِ
مُفَارِقَةٍ لِهَيْئَاتِ عَرَبِيَّةٍ مَا دَرِي كَالْفَسْفَسِ وَالْأَفْ وَالْفَرْقِ فَإِنَّ مِوَرَةَ الْعَيْنِ الْبَنِيْبِ
نَدْرَتْ فِي مَادَّةٍ أَوْ جِهَةٍ لَمْ تَحِلْ الْبَرِي فِيهَا وَكَذَلِكَ الْبَرِي هُنَا مُبَايِنًا فِي مَادَّةٍ

وَأَيْضًا كَوْنَهُمَا عَلَى عِيدٍ مَخْصُوسٍ بَيْنَهُمَا وَكَوْنُ أَحَدِهِمَا فِي جِهَةٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ غَيْرِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ
هَيْئَاتٍ عَرَبِيَّةٍ مَا دَرِي مُفَارِقَتِهَا وَبِذَلِكَ الْمَلَاخِظَةُ مُفَارِقَتُهَا إِنْ يَكُونُ رَسْمًا لِلْبَنِيْبِ
وَدَرِهَا الْخَيَالِيَةِ فِي ذِي وَصْفٍ وَقَوْلُ انْتِسَامٍ إِي فِي شَيْءٍ مَا دَرِي وَالرَّسْمُ هُوَ الْأَنْوَاعُ
الْأَلْفِي بِالْأَرْضِ وَهُوَ بِالْمَخْصُوسِ الْبَنِيْبِ لِأَنَّ الْبَرِي إِنَّمَا يَجِدُ أَتْرَالِيًّا وَالرَّسْمُ هُوَ الْمَوْضِعُ
أَعْنِي أَحْدَابَ النَّفْسِ الَّذِي يَحْتَمِلُ مِنَ الطَّائِعِ فِي شَيْءٍ الَّذِي طَبِعَ عَلَيْهِ وَلِذَلِكَ الْبَنِيْبِ
الْوَحْيِ الَّذِي يَحْتَمِلُهُ الْبَيَادِرُ دَرِهَا وَهُوَ بِالْخَيَالِيَةِ الْبَنِيْبِ لِأَنَّ مِوَرَهَا مُطَبَّعَةٌ فِي
لُفْيَا إِي مِنْ طَائِعٍ هُوَ الْمَذْكُورُ بِالْمَخْصُوسِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ مَلَاخِظَةُ النَّفْسِ لِلصُّوَرَةِ الْحَيَاةِ
وَالْخَيَالِيَةِ قَبْرٌ بِأَذْرَاكِ النَّفْسِ هَا وَيُظْهِرُ مِنْهُ بَطْلَانُ قَوْلِ هَذَا عَيْنِ عَلَيْهِ أَنَّهُ
لَا يَقُولُ بِذَلِكَ **وَأَعْرَاضُ** الْفَاعِلِ النَّاسِجِ بِأَنَّ الصُّوَرَةَ الْعَقْلِيَّةَ فِي الشَّيْءِ
الْمَجْزِيَّةِ لَيْسَتْ بِمَجْرَدَةٍ مَكْرَدَةٍ مَسْبُوقَةٍ ذِكْرُ قَوْلِهِ لَوْ صَحَّ أَنَّ الصُّوَرَةَ الْعَقْلِيَّةَ بِمَجْرَدَةٍ
عَنِ الْوَحْيِ لَكَانَ كَمَا فِي بَيَانِ مَجْرَدَةِ النَّفْسِ لَا تَأْجِزُ قَوْلُ كُلِّ شَيْءٍ فِي مَجْزِيٍّ
هُوَ ذُو وَصْفٍ وَكُلُّ ذِي وَصْفٍ فَلَيْسَ بِمَجْرَدَةٍ عَنِ الْوَحْيِ وَالصُّوَرَةُ الْعَقْلِيَّةُ بِمَجْرَدَةٍ فِي لَيْسَتْ
بِمَا لَزِي فِي مُعَيَّنٍ لَيْسَ مَدْحٌ فِي الْحِجَّةِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّ حِجَّةَ حِجَّةٍ عَلَى طَلُوبِ لَا يَأْجِزُ
حِجَّةَ حِجَّةٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَالشَّيْخُ فَذَا رَدَّ ذَلِكَ الْحِجَّةَ أَتْرَالِيًّا الْكُنْ كُنْ حِي الْمَخْصُوسِ
الْمَوْصُوفِ بِالْحِكْمَةِ لَكِنَّهُ أَوْزَدَهَا عَلَى وَجْهِ أَوْفٍ مَا خُذَ امْتِزَادُ الْفَاعِلِ وَذَلِكَ
أَنَّهُ أَوْزَدَهَا هَذَا الصُّوَرَةَ الْعَقْلِيَّةَ لَيْسَتْ بِذَاتٍ وَصْفٍ وَكُلُّ شَيْءٍ فِي جِسْمٍ هُوَ ذُو وَصْفٍ
فَأَمَّا اخْتَارُ هُنَا الْحِجَّةَ الْمَذْكُورَةَ الَّتِي فِي قَوْلِنَا الْمَوْصُوفُ بِالْمَقْرُوءَةِ الْوَاحِدِ لَيْسَ مُنْفَعِمٌ
وَالْجِسْمُ مُنْفَعِمٌ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ وَجُوبِ كَوْنِ الصُّوَرَةِ الْخَيَالِيَةِ جِسْمَانِيَّةً يَحْتَمِلُ عَلَى وَجْهِ أَنْفَرِ
كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ **وَأَمَّا** اعْتِمَادُهُ السُّفَادَ مِنَ الشَّيْخِ إِي بِالْمَرَكَبَاتِ وَهُوَ أَنَّ الْمَوْصُوفَ

غير ذات حجم وقد حكمت بانطباع الحسية والمقدار فيها فلا يجوز انطباع المحسوسات
في النفس **فالجواب** عنه ان الحيواني انما يحصل موجودة ذات وضع بذلك
الانطباع والنفس لا يجوز ان تصير ذات وضع البتة وقوله هنا ما ذكرتموه
يشتمل كون الصورة الحسية والخيالية جنسية لكنه لا يشتمل كون الوهمية
جنسية **فالجواب** انهم لم يشكروا في ذلك هذه النجدة بل صيروها **وهو**
ونبيه اولئك يقولون ان الصورة العقلية قد تشتمل ايضا على ذوات ممتدة
اليها صفة المعنى الجيني الواحد في بالفعول النوعية والمعنى النوعي الواحد في بالفعول
الجمعية المستعينة فانه **والجواب** في هذا الفصل هو الاجابة الى الثاني من الاجزاء
المذكورين وهو ان تشتمل الصورة العقلية الى جزئيات لها واعلم ان صفة
الكلي الى الجزئيات انما تكون باضافة ذوات ممتدة اليه وذلك الزايد تكون اما متوقفا
لماهيات الجزئيات او غير متوقفا فان كانت متوقفة كانت ضوولا وكانت لنفسه
بها صفة المعنى الجيني الواحد في بالفعول الذاتية النوعية كصفة الحيوان باضافة
الناتج وغير الناتج اليه الى الانسان وغيره وان لم تكن متوقفة كانت عبريات
ولا يخلو انما ان يكون اما متوقفا ايضا الى ذلك الكلي فالا فليس كذلك او لم يكن
فان كان كانت لنفسه بها صفة المعنى النوعي الواحد في بالفعول الجمعية المستعينة
كصفة الانسان بالتوازي والبيان الى التوابع والبيان وان لم يكن فالا فليس كذلك
كانت لنفسه بها صفة المعنى النوعي الواحد بالعوام من الجزئية المستعينة وانما لم يكن
الشيء هذا القسم لان اما متوقفا فيه لا يكون معتقلا بل محسوسا **قوله** انه قد يجوز
ذلك ولكن يكون فيه الحاق كل كلي بكلية صورة اخرى ليس جزء من الصورة الاولى

فان المعتقولات الجينية والنوعيات لا ينقسم ذاته في معنوياته الى معنويات نوعية وشخصية
يكون مجموعها اما متوقفا على الواحد الجيني او النوعي ولا يكون نسبها الى المعنى الواحد
المفهوم نسبة الاجزاء بل نسبة الجزئيات ولو كان المعنى العقلي الواحد بسيط
الذي هو يمتدنا له بنفسه مختلفات بوجهه لكان غير الوجه الذي تشكك به او لا
من قول القسمة الى المتشابهات وكان كل واحد من اجزائه هو اولي بان يكون البسيط
الذي كانهما فيه **هذا** هو التنبيه على محسوس الحق فيه وهو ان هذه المصنفات
في الوجود بخلاف القسمة المتقدمة لكنها بالجمعية لا تكون قسمة بل هي تشكك تلك
الصورة الكلية كالحيوان بصورة كلية اخرى كالناتج بحيلة مودة ناكه كالانسان
ليس اما متوقفا على امر الصورة الاولى اعني الحيوان فان المعتقولات الجينية كالحجوات
لا ينقسم ذاته في معنوياته الى معنويات نوعية كالانسان والفرد يكون
محسوسا هو اما متوقفا على الحيوان وكذلك النوعي كالانسان لا ينقسم الى معنويات
مستقلة كالعرب والفرد يكون مجموعها اما متوقفا على الانسان وانما لا تكون نسبة
هذه الاقوال والامتنان الى الحيوان او الانسان المفهومين نسبة الاجزاء بل
نسبة الجزئيات ولو كان المعنى العقلي الواحد البسيط الذي استدلنا به على تحيد
حله ينقسم بمختلفات بوجهه كالجينات والفعول لكان غير الوجه الذي تشكك به
قبل هذا من قول القسمة الى اجزاء متشابهة كالجسم وكان كل واحد من اجزائه
البسيط الذي لا ينقسم كجسمه الباقي اولي بان يحله البسيط الذي استدلنا به
لئلا يبرهن شك من وجهه **إشارة** انك تعلم ان كل شيء يفعل شيئا فانه يفعل
بالنوع المبرهنة من الفعل انه يفعل ذلك فعله لذاته فكل ما يفعل شيئا فله

أَنَّ يَفْعَلَ ذَاكَ **يُرِيدُ** يَأْنِ أَنْ كُلَّ عَاقِلٍ هُوَ مَعْمُولٌ وَأَنْ كُلَّ مَعْمُولٍ فَائِرٌ بِذَلِكَ هُوَ
عَاقِلٌ وَأَبْدًا بِأَوَّلِهِ هُوَ كُلُّ شَيْءٍ يَفْعَلُ شَيْئًا فَإِنَّهُ يَفْعَلُ بِالْفِعْلِ الْقَرِيبَةِ مِنَ الْفِعْلِ
أَنَّهُ يَفْعَلُهُ مُتَعَرِّفًا بِأَنْفَاقِهِ بِالْفِعْلِ الْقَرِيبَةِ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْفِعْلَ ثَلَاثَ مَرَاتِبٍ مَبْدَأُ
مِنْ الْفِعْلِ الْهَيُولَاءُ وَتَوَسُّطُهَا مِنَ الْفِعْلِ بِالْمَلَكَةِ وَدُبِّيَّةُ وَهِيَ الْفِعْلُ بِالْفِعْلِ وَهِيَ
الَّتِي تَتَعَرَّفُ أَنْ تَكُونَ لِلْعَاقِلِ أَنْ يُلَاحِظَ مَعْمُولَهُ نَتِجًا فَإِذَا رَأَى أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَفْعَلُ شَيْئًا فَلَهُ
أَنْ يَفْعَلَ بِالْفِعْلِ نَتِجًا أَنْ ذَاكَ عَاقِلٌ لِذَلِكَ الْشَيْءِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَفْعَلُهُ لِذَلِكَ
الْشَيْءِ مَوْحُودٌ ذَلِكَ الْشَيْءُ لَهُ وَيَفْعَلُهُ لَكُونَ ذَاكَ عَاقِلٌ لِذَلِكَ الْشَيْءِ مَوْحُودٌ ذَلِكَ
الْهَيُولَاءُ لَهُ وَلَا تَكُنْ أَنْ يَحْصُلَ الْشَيْءُ لِنَتِجَةٍ لَا يَتَّفِقُ عَنْ حُصُولِ ذَلِكَ الْهَيُولَاءُ لَهُ إِذَا
إِعْتَبَرَ مَبْدَأُ الْفَاعِلِ النَّاسِخِ اسْتَدْرَكَ قَوْلَ الشَّيْخِ أَنَّهُ يَفْعَلُ بِالْفِعْلِ
الْقَرِيبَةِ مِنَ الْفِعْلِ بَأَنَّ الْفِعْلَ الْمُفَارِقَةَ لِنَتِجَتِهَا نَتِجًا بِالْفِعْلِ عَلَى مَا سَبَقَ فِي قَوْلِنَا
يَفْعَلُ بِالْفِعْلِ قَالَهُ وَكَانَ مِنْ أَلْوَابِجِ أَنْ يَقُولَ فَإِنَّهُ يَكُنْ أَنْ يَفْعَلُهُ بِالْإِمْكَانِ
الْيَوْمَ لِيَكُونَ مُشْتَرَاكًا وَلِلْفِعْلِ أَلْوَابِجَةً **أَقُولُ** الْإِمْكَانُ الْيَوْمَ مَقْعَدٌ عَلَى
الْإِمْكَانِ الْبَعِيدَةِ حَتَّى عَلَى دَائِرَةِ الْمَدِيرِ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى ذَلِكَ لَمَعْنَتِهِ الشَّيْخُ
عَنِ الْمَقْصُودِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَغَيْرَ بِالْفِعْلِ الْقَرِيبَةِ الَّتِي مَرَّرَهَا وَالْمُرَادُ أَنْ يَفْعَلَ الشَّيْءُ
يَشْتَمِلُ عَلَى يَفْعَلُ مَبْدَأُ ذَلِكَ الْفِعْلِ مِنَ الْمَفْعُولِ بِالْفِعْلِ الْقَرِيبَةِ فَالْمُشْتَمِلُ عَلَى الْفِعْلِ
هُوَ الْفِعْلُ لَا الْمَفْعُولُ وَكَوْنُ الْمَفْعُولِ بِحَيْثُ يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ لَهُ بِالْفِعْلِ مَا يَكُونُ لِنَتِجَتِهِ
بِالْفِعْلِ لِسَبَبٍ يَرْجِعُ إِلَى ذَاكَ لَا يُنَاقِ فِي ذَلِكَ هَذِهِ مُتَعَرِّفَاتُ الْغِيَاثِ **وَقَالَ** لَنَا
الشَّيْخُ أَنَّهُ بَدِيعِي وَأَمَّا كَرَى الْغِيَاثِ فَيَذَلُّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ وَذَلِكَ يَفْعَلُ بِهِ لِنَاظِرٍ
بَعْنِي يَفْعَلُهُ لَكُونَ ذَاكَ عَاقِلٌ لِذَلِكَ الْشَيْءِ يَفْعَلُ مِنْهُ لِنَاظِرٍ بَوَاجِهُ فَإِنَّ الْيَوْمَ الْيَوْمَ

عِلْمُ بَصُورِ الْمَوْضِعِ لَيْسَ أَقُولُ هُوَ عِلْمُ بَصُورِ الْمَوْضِعِ خُطْبَةٌ بَلْ وَعِلْمُ بَصُورِ الْمَحْمُولِ
وَعِلْمُ بَارِئًا لَهَا **وَأَقَا** النَّتِجَةُ قَوْلُهُ فَكُلُّ مَا يَفْعَلُ شَيْئًا فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَاكَ وَمَعْنَى
الْغِيَاثِ هَكَذَا كُلُّ شَيْءٍ يَفْعَلُ شَيْئًا فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا كَوْنُ ذَاكَ عَاقِلًا لِذَلِكَ
الْشَيْءِ وَكُلُّ مَا لَهُ أَنْ يَفْعَلَ كَوْنُ ذَاكَ عَاقِلًا لِشَيْءٍ فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَاكَ فَكُلُّ شَيْءٍ يَفْعَلُ
شَيْئًا فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَاكَ **قَوْلُهُ** فَكُلُّ مَا يَفْعَلُ فِي شَأْنٍ مَا هِيَ أَنْ يَمَارِنَ مَعْمُولًا
أَخْرَجَ لَكَ يَفْعَلُ إِضْمَاعٌ غَيْرُهُ وَإِنَّمَا يَفْعَلُهُ الْقَوِيُّ الْعَاقِلُ بِالْمُقَارَنَةِ لَا بِمَالِهَا هِيَ
بَيَانُ أَنَّ كُلَّ مَعْمُولٍ هُوَ عَاقِلٌ بِالْإِمْكَانِ بِشَرْطِ سَبْدِكُمْ فَذَكَرُوا لَا أَنَّ كُلَّ مَعْمُولٍ
فِي شَأْنٍ مَا هِيَ أَنْ يَمَارِنَ مَعْمُولًا أَوْ وَبِتَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ رَبَّاعِيٌّ
مَعَ غَيْرِهِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَأْنِهِ مُقَارَنَةُ الْغَيْرِ لَاسْتَعْمَلَ أَنْ يَفْعَلَ مَعَ الْغَيْرِ الْثَانِي أَنْ كَوْنَهُ
مَعْمُولًا هُوَ كَوْنُهُ مُقَارَنًا لِلْعَاقِلِ **قَوْلُهُ** فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَقُومُ بِذَلِكَ فَلَا مَانِعَ لَهُ مِنْ
يُضَيِّقُهُ أَنْ يُقَارَنَ **الْمَعْنَى** أَيْتَقُولُ **هَذَا** مَوْضِعُ الشَّرْطِ الْمَذْكُورُ وَهُوَ الْيَوْمَ بِالذَّاتِ
وَالْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ مَعْمُولٍ فَائِرٌ بِذَلِكَ فَلَا يَسْتَعْمَلُ مِنْ حَيْثُ ذَاكَ أَنْ يُقَارَنَ بِمَعْنَى مَعْمُولٍ
وَسَبَبُ الْإِحْتِجَاجِ إِلَى هَذَا الشَّرْطِ مَا سَبَدَكُمُ فِي الْفِعْلِ الْتَالِي لِهَذَا الْفِعْلِ **قَوْلُهُ**
الْأَمْرُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ ذَاكَ مُتَمَوِّجَةً فِي الْوُجُودِ بِمُقَارَنَةِ أُمُورٍ مَا فَضَّلَ عَنْ ذَلِكَ مِنْ مَادَّةٍ
أَوْشَى أَمْرًا أَنْ كَانَ **فَدَلَّ** بِثَبْتِهَا مَعْنَى أَنَّ مُقَارَنَةَ الْمَادَّةِ وَلَوْ أَحْبَبَهَا مَا فَعَلَ عَنْ كَوْنِ
الْشَيْءِ مَعْمُولًا وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَصِيرُ مَعْمُولًا بِجَرِيدٍ عَنْهَا فَكُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ فِي الْوُجُودِ مُقَارَنًا
بِمُقَارَنَةِ الْمَادَّةِ وَلَوْ أَحْبَبَهَا وَإِنْ كَانَ قَائِمًا بِذَلِكَ كَلْبُجِمٍ هُوَ خَائِجٌ عَنْ إِحْكَمِ الْمَذْكُورِ
يُنَالُ مَعْنَى الشَّيْءِ وَمَعْنَى أَيْ إِبْلَاسُهُ **قَوْلُهُ** أَوْشَى أَمْرًا أَنْ كَانَ يَكُنْ أَنْ يَحْكَمَ
عَلَى الشَّيْءِ الْمَعْمُولِ الْمَجْدُودِ فَإِنَّهَا لَا يَفْعَلُ إِذَا كَانَتْ فَائِرَةً بِمَا فِيهَا أَوْ وَإِنْ كَانَتْ يَفْعَلُ

اِذَا كَانَتْ فَائِزَةً بِذَوَاتِهَا **قَوْلِي** **فَاِنْ كَانَتْ حَقِيقَتُهُ مُشْتَلَةً لَمْ تَمْنَعْ عَلَيْهَا مُقَارَنَةً**
الصُّورِ اَيَّاهَا فَكَانَ ذَلِكَ لَهَا بِالْإِمْكَانِ وَفِي مَنَازِلِ ذَلِكَ اِمْتِنَانٌ بِغَلَبَةِ لَدَائِهِ اَيُّ
 اِنْ كَانَتْ حَقِيقَتُهُ مُشْتَلَةً لَدَائِهِ غَيْرَ فَائِزَةٍ بِغَيْرِهِ لَمْ تَمْنَعْ عَلَى ذَلِكَ لِجَعْفَةِ يَحْتَسِبُ
 ذَاتُهَا اَنْ يُقَارَنَ بِهَا الصُّورُ الْعَقْلِيَّةُ فَكَانَتْ عَاقِلَةً لِلذَّاتِ الصُّورِ بِالْإِمْكَانِ فَانْ يَمْنَعُ
 التَّعْمَلُ مَوْحُودُ الصُّورِ الْعَقْلِيَّةِ مِنْهَا وَفِي مَنَازِلِ ذَلِكَ اِمْتِنَانٌ بِغَلَبَةِ لَدَائِهِ لَانَّ
 تَعْمَلُ غَيْرُهُ يَسْتَلِزُّ تَعْمَلُ كَوْنُهُ مُتَعَمِّلًا لَهُ بِالْقَوَّةِ وَهُوَ مُتَمَيِّزٌ تَعْمَلُهُ لَدَائِهِ وَتَقْدِيرُهُ
 الْكَلَامُ وَفِي مَنَازِلِ مَرَدُّ ذَلِكَ اِمْتِنَانٌ بِغَلَبَةِ لَدَائِهِ فَتَبَيَّنَ اَنْ كُلَّ مَعْمُولٍ خَائِرٌ
 بِذَاتِهِ عَاقِلٌ لِنَفْسِهِ وَلَدَائِهِ بِالْإِمْكَانِ وَتَبَيَّنَ مِنْ اَحْكَامِ الْاَوَّلِ اَنْ كُلَّ عَاقِلٍ يَتَّخِذُ
 مَعْمُولُهُ بِذَاتِهِ **قَالَ** الْعَاقِلُ الشَّارِحُ الْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا التَّفْصِيلِ بَيَانُ اَنْ كُلَّ مَجْرَدٍ
 فَائِزَةٌ بِمَكْنِ اَنْ يَكُونَ عَاقِلًا بِالْإِمْكَانِ الْعَامِّ وَبُرْهَانُهُ اَنْ كُلَّ مَجْرَدٍ اِنْ اَمْكَنَ اَنْ يَفْعَلَ
 غَيْرَهُ اَمْكَنَ اَنْ يَفْعَلَ ذَاتَهُ لَكِنَّهُ اَمْكَنَ اَنْ يَفْعَلَ غَيْرَهُ بَيَانُ التَّطَلُّعِ اَنْ كُلَّ مَنْ يَفْعَلُ
 شَيْئًا يُمْكِنُ اَنْ يَفْعَلَ تَعْمَلُهُ لَدَائِهِ اَلَّذِي وَكُلُّ مَنْ اَمْكَنَ ذَلِكَ اَمْكَنَ اَنْ يَفْعَلَ
 وَبَيَانُ مَرَدِّ الْمَقْدَمِ اَنْ كُلَّ مَجْرَدٍ يَصِحُّ اَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا وَجِدَّ وَكُلُّ مَا يَصِحُّ اَنْ يَكُونَ
 مَعْمُولًا وَجِدَّ يَصِحُّ اَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا مَعَ غَيْرِهِ وَكُلُّ مَا هُوَ كَذَلِكَ يَصِحُّ اَنْ يُقَارَنَ غَيْرُهُ
 فَادْنُ كُلَّ مَجْرَدٍ يَصِحُّ اَنْ يُقَارَنَ غَيْرُهُ وَبِحَقِّ هَذِهِ الْمَقَارَنَةِ لَا تَوْقِفُ عَلَى حُصُولِ الْمَجْرَدِ
 فِي جَوْهَرٍ اِلَّا بِاَقْلٍ لَانَّ حُصُولَهُ فِيهِ قَسْرُ الْمَقَارَنَةِ تَوْقِفُ بِحَقِّ الْمَقَارَنَةِ عَلَى حُصُولِ
 الْمَجْرَدِ فِيهِ تَوْقِفُ بِحَقِّ اَلَّذِي عَلَى بُعْدِهِ الْمُنَافَرَةِ عَنْهَا فَادْنُ الْمَجْرَدُ سَوَاءٌ وَجِدَّ فِي الْعِلَلِ
 اَوْ فِي الْخَارِجِ بَلْ مَرَّةً مُقَارَنَةً غَيْرُهُ وَلَا يَمْنَعُ لِلتَّعْمَلِ اِلَّا الْمَقَارَنَةَ فَادْنُ كُلَّ مَجْرَدٍ
 يَصِحُّ اَنْ يَفْعَلَ غَيْرُهُ **وَقَوْلِي** اِنَّهُ اَرَادَ اَنْ يَجْعَلَ اَحْكَامَ الْمَذْكُورِينَ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ

يَحْكُمُ وَاحِدًا جَعَلَ الْحَقَّ اسْتِثْنَاءً وَجَعَلَ الْاَوَّلَ بَيَانُ التَّطَلُّعِ وَالْاٰخِرَ بَيَانُ
 اَلْاَسْتِثْنَاءِ وَالْاَوَّلُ مَقْدَمٌ **مُتَرَعِّضٌ** عَلَى قَوْلِهِ كُلَّ مَجْرَدٍ يَصِحُّ اَنْ يَفْعَلَ
 غَيْرَهُ اِنْ قَالَ اَمَّا قَوْلُكُمْ كُلَّ مَجْرَدٍ يَصِحُّ اَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لَيْسَ بِدِيْنِي فَوَيْحَالُ اِلَى
 بَرْمَانَ خُصُومَائِهِ اَعْرِضْ اَيْضًا عَنْكُمْ اِنْ جَعَلْتُمُ الْبَارِي تَعَالَى وَجَعَلْتُمُ الْعَمَلُ بِالْقُوَّةِ
 الْبَسِطَةِ غَيْرَ مَعْمُولٍ لِلشَّرِّ **وَالْجَوَابُ** عَنْهُ اَنْ اَحْكَامَ اِنْ كُلَّ مَجْرَدٍ يَصِحُّ اَنْ يَكُونَ
 مَعْمُولًا لَيْسَ بِمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ بَلْ هُوَ مَذْكُورٌ فِي التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرَ
 فِيهِ اَحْوَالُ الْاَدْرَاكِاتِ الْحَسَنَةِ وَالْخَالِيَةِ وَالْعَقْلِيَّةِ وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ فِيهِ فَادْنُ
 الْاَمْرَ مِنْ هُنَا عَلَيْهِ غَيْرُ مُنَاسِبٍ وَكُونَ ذَاتِ الْبَارِي تَعَالَى وَذَوَاتُ الْعَمَلِ
 غَيْرَ مَعْمُولٍ بِالْقِيَامِ اِلَيْنَا لَا يَمْنَعُ اِسْتِنَاعَ تَعْمَلِهَا فِي شُؤْنِهَا **مُتَرَعِّضٌ** اِنْ
 سَلَّمْنَا فَلَمْ نَسْلَمْ اِنْ مَا يَصِحُّ اَنْ يَفْعَلَ وَجِدَّ يَصِحُّ اَنْ يَفْعَلَ مَعَ غَيْرِهِ فَلَيْسَ مِنْ
 الْمَجْرَدَاتِ مَا لَا يَصِحُّ تَعْمَلُهُ اَوْ مَعَ تَعْمَلِهَا وَكَيْفَ يَحْكُمُ بِاِسْتِنَاعِ ذَلِكَ مَنْ يَكُونُ
 ظَاهِرًا مِنْهُ اَنْ اَلْعِلْمُ بِالْقُوَّةِ وَالْعِلْمُ بِغَيْرِهِ لَا يَجْتَمِعَانِ **وَالْجَوَابُ** اَنْ يَفْعَلَ
 كُلَّ مَوْجُودٍ يَمْنَعُ اَنْ يَفْعَلَ عَنْ حَقِّهِ اَحْكَامُ عَلَيْهِ بِالْوُجُودِ وَالْوُجُودِ وَمَا يَجْعَلُ
 مَجْرَدًا مِنْ اَلْمَوْجُودِ الْعَامِّ وَلِذَلِكَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ اِنْ الصُّورُ لَا يَمْنَعُ عَنْ تَعْمَلِهَا
 وَلِأَحْكَامِ بَنِي عَلَى شَيْءٍ يَصْنَعُ مَعَانٍ اَمَّا فِي لَدَائِهِمْ فَادْنُ لَا يَمْنَعُ اَنْ يَفْعَلَ وَجِدَّ
 اِلَّا وَيَصِحُّ اَنْ يَفْعَلَ مَعَ غَيْرِهِ **مُتَرَعِّضٌ** اِنْ سَلَّمْنَا فَلَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ عَلَى اَنْ كُلَّ مَجْرَدٍ
 فَائِزَةٌ يَصِحُّ اَنْ يَفْعَلَ مَعَ كُلِّ مَا عَادَ اِلَيْهِ يَفْرَعُ عَلَيْهِ اَنْ كُلَّ مَجْرَدٍ فَائِزَةٌ يَصِحُّ اَنْ يَفْعَلَ
 كُلَّ اَلْاَشْيَاءِ **وَالْجَوَابُ** اَنْ الْمَطْلُوبُ مِنْهَا هُوَ اِبْثَابُ الْعَاقِلِيَّةِ لِكُلِّ مَجْرَدٍ
 مَجْرَدٍ اَوْ يَكْفِي فِيهِ حَقِّقَةُ مَقَارَنَةِ الْعَمَلِ وَاحِدًا اَمَّا اِبْثَابُ حَقِّقَةِ تَعْمَلِ كُلِّ اَلْاَشْيَاءِ

لكل مجرد فني لم يبعه الشيخ مهنا وليس في قدر كلامه اليه **سأستفاد**
 وإن سلمنا فلم قلنا أن صحة المفاد نتركون في الخارج ولم لا يجوز أن تكون مشروطة
 بأن تكون في النفس قوله لو قوت صحة المفاد نتر على حصول المجرى في النفس لئلا
 ما خرج صحة الشيء عن وجوده مغالطة فإن المفاد نتر جنس صحة تلك أنواع مفاد
 أحوال للجل ومفاد نتر الحمل للحال ومفاد نتر إحدائنا لئلا لا يكون من مجرد الحكم
 بنوع واحد على صحة الحكم بنابر أنواع عليه فإن المرمن يصح أن يفاد غير
 مفاد نتر أحوال للجل من غير عكس وكذلك الصور وباقي الجواهر بالمثل وإذا ثبت
 ذلك كان قوت صحة مفاد نتر المجرى لغيره التي هي مفاد نتر أحوال لئلا على حصول المجرى
 في المفاد الذي هو مفاد نتر أحوال للجل قوت صحة وجود نوع على وجود نوع آخر
 ولا يلزم منه محال فاف وبغيره أن لا يكون أحدهما متوقفا على الآخر لكن لا
 من صحة وجود نوعين من المفاد نتر صحة النوع الثالث الذي لا يتصور تقبل المجرى
 إلا به **والجواب** أن حصول نوع من المفاد نتر كاف في الدلالة على صحة
 طبيعة المفاد نتر مطلقا من حيث الماهية المشتركة وهي كافي في نفي الحقيقة
سأستفاد وإن سلمنا أن هذه الأنواع متساوية في الماهية لكن لا يلزم من صحة
 حكم على ماهية عند كونها في الذهن صحة عليها في الخارج فإن الإنسان الذي
 يحتاج إلى موضوع بخلاف الخارجي والخارجي يحتاج إلى متحرك بخلاف الذي هو
الجواب أن اعتبار حصول الإنسان في الذهن من حيث هو ماهية الإنسان
 غير اعتبار حصوله في الذهن من حيث هو صورة ذهنية كما ترى فإنه الآن
 هو تقبل الإنسان والثاني هو الصورة المتعقلة للإنسان وهي محتاجة إلى

تقبل آخر مثل الأول والعقل إذا حكم على الإنسان بالاعتبار الأول وجب
 أن يطابق الخارج وإلا لا يقع الوقوف عن أحكام العقل وإذا حكم بالاعتبار الثاني
 لم يجب أن يطابق الخارج لأنه لم يحكم على الإنسان الخارجي بل حكم على الذي هو
 ومهنا لم يحكم بصحة مفاد نتر المجرى لغيره من حيث هو صورة ذهنية بل من حيث
 ماهية **سأستفاد** وإن سلمنا الصحة في الخارج فلم لا يجوز أن يكون في الخارج
 مانع من وجود الحكم كما أن الحيوانية التي في الإنسان يمنع عليها من حيث الحيوانية
 قول ضلل الفهم إلا أن ضلل الإنسان يمنعها عن ذلك **والجواب** عنه
 ما يورده الشيخ في ضلل مفاد **وهو في نفسه** **وبذلك نقول** أن القول
 بالمادة في اليوم إذا وجدت في العقل زال عنها المانع لما لها لا نسب
إلها أنها تقبل قد بين من قبل أن المانع من كون الشيء معقولا اعتباراته
 بالمادة والمجرد عنها بذاته معقول بذاته والمعتد بها يصير مجردا عن العقل بآه معقولا
 وبين أن العقل لا يحصل إلا بفاد نتر الماهية المعقولة فالوفر في هذا العقل
 سؤال عن الصورة للمادة نتر التي جردت عن العقل وصارت معقولة أنها إذا كانت
 صورة غير معقولة فلم لا يصير عاقله لها مع أن المانع زائل والمفاد نتر متساوية
 وبالحكم هو سؤال عن الهيئة النفسية للإشهاد المذكور في الفصل المتقد
قول جوابك لأنها ليست مستقلة بعواها فابله لما يحلها من المعاني **سأستفاد**
 بل أمثاها إنما تغايرها معان معقولة وتلزم بها لا هي بل المقابل لها جميعا وليس
 أحدهما أولى بأن يكون متساويا لآخر من الآخر ومفاد نترها غير مفاد نتر الصورة
 والمتصور واما وجودها الخارجي فإدبي لكن المعنى الذي كلامه فيه هو مسئلة

بقوامه على حسب ما فرضناه إذا فارقته يعني معقول كان له بالامكان جملته
مستوفى والجواب أن تلك الصور لما لم تكن في الفعل مستغلة بقوامها
 فأبداً لغزها من الماثل المعقول لم تكن المعقولات حاصلة فيها بل كانت حاصلة
 معها في شيء آخر وليس واحد من الصورين الحاصلين في شيء واحد مقبول الآخر
 أولى من الآخر بقوله فإن كان كل واحد منهما قابلاً للآخر لكان كل واحد قابلاً
 لنفسه وهو محال ولما لم يكن واحد منهما قابلاً للآخر فلا واحد منهما جائز في
 الآخر والفعل هو حصول المعقول في العاقل فإذاً لا واحد منهما مقبول للآخر
 بل العاقل كسأله الشيء المستوفى بهما لا هما حاصلان فيه وأما وجود تلك الصور
 في خارج الفعل فإحدى غير مجرد والمادة ماضية من كونها معقولة فضلاً عن كونها
 بما فلا فإذاً لا يمكن أن تكون تلك الصور عاقل في حال من الأحوال لكن المعنى
 الذي كلامنا فيه أي الشيء العاقل هو جوهر مستقل بقوامه على حسب ما فرضناه
 إذا فارقته يعني معقول صار قابلاً له فكان له بالامكان التمام أن يصور به
 ويعمله فإذاً الاستغلال بالتمام شرط في كون الشيء عاقلاً وظاهر من ذلك
 أن كل عاقل معقول وليس كل معقول عاقلاً **واغرض** الفاضل الشايع
 بأن الصور المعقولة لما لم تكن في شيء واحد لا يمكن أن تكون شيئاً لا متبايناً جميع
 الأمور المتماثلة ولأنها صور لأشياء تختلف بالماضيات فإذاً هي مختلفة
 وحيد يمكن أن يكون بعضها أولى بالجلية وبعضها بالخيالية لا يرى أن الحركة
 لما خلت البطون بالماضية صارت بالجلية أولى **والجواب** أن كون أحد
 الشئين بالجلية أولى من الآخر يقتضي اختلافهما بالماضية أما يمكن مذكراً

فغير واجب والحركة ليست بخلاف لا لبطون لا اختلاف ما بينهما وألا كانت محلاً
 للصور أيضاً بل كان البطون أيضاً محلاً لها إنما هي محل للبطون لكونه ماضية لها وكونها
 مستغلة به وهذا لا يمكن أن يقال أحد المعقولين مع سائرهما في النسبة إلى
 المحل ماضية ومغلة للآخر وكيف وكل واحد منهما يوجب لآخر الآخر بحسب
 ما مضيه ويوجب كونه معقولاً فإذاً ليس أحدهما بالجلية أولى من الآخر
مثقال وإن سلمناه لكن ذلك اعتراف بأن مفارقة الصور لمحلها والمحال بينهما
 غير مفارقتها للمحال فيها لأن الأولين حاصلان والثاني مستغ وبعده اعتراف بأن
 الأولين لا يقتضيان كون المماثل عاقل ولا يلزم من مجتمعهما صحة القسم الثاني
 في الخارج الذي هو المعنى لكونه عاقلاً **والجواب** أنه لم يندك من مجتمعهما
 القسمين الأولين على صحة القسم الثاني بل استدل من مجتمعهما على صحة المقام
 المطلقة التي هي معنى يشترك للجميع فيه فخط ترين أحد الشئين اللذين
 يصح مفارقتها في محل يوافق به أن كان قابلاً بنفسه كان عاقلاً للآخر وذلك
 لصورة الآخر فيه فاستدل على الجزئية المشتركة من القسم الثاني بالقسمين الأولين
 وعلى الجزئية الخاصة به بالقرين وإلى ذلك أشار بقوله لكن المعنى الذي كلامنا فيه جوهر
 مستقل بقوامه على حسب ما فرضناه **واعلم** أنه لم يحكم بامتناع القول على كل
 ما لا يكون مستغلاً مطلقاً بل حكم بذلك على أحد شئين لا إخصاص له بالفتنة
 ولا للآخر بالقبولية وإلا فالقوى الحيوانية عند مذكرة لما جعلها في محلها
واغرض أيضاً على قوله كان له بالامكان جملته مستوفى بأنه اعتراف بأن
 صور العاقل المعقول أمر وادعاء المماثل وعنده ذلك يسقط أصل الدليل **والجواب**

ان المفعول قد ينفرد الجوهري المشغل بمواده كالفعول الحسنة في غير مجزئة بل
 مع التواحي العربية ثم انه يصير مجزئة بحسب اعداد ما لذلك الجوهري يصير الجوهري
 مجزئة وعقلا بالملكذ وانما يكون هذا الخروج من النوع الى الفعل بالامكان الخاص فكم
 الشيخ بالامكان العام لتكون هذه الصورة ايضا داخل فيه ولا يلزم من ذلك مخالفة
 الفعل للمعارضة بل يلزم من مخالفة المعارض مع التواحي للمعارضة المجزئة **وهو نصيب**
اولئك تقول ان هذا الجوهري وان كان لا مانع له بحسب ماهيته النوعية فله
مانع من حيث شخصيته التي يتفصل بها عن المرتبة من معناه في نوع عاقله يتفعله
لما اشكك بجهة معارضة ماهية الجوهري العاقل لساير المفعولات عند كونها
 فائزتها معها بقوم عاقله يتفعلها على جهة معارضة اياها عند كونها فائزتها معها فوجه
 بطلان الشك من وجهين احدهما ان يقال للمعارضة شرط لا يوجد الا عند
 القيام بالغير والثاني ان يقال لها مانع يوجد عند القيام بالذات فان هذين
 الايجابين يوجبان اختراص وجود المعارضة بايدي اليقين دون الاخرى لكن
 لما كانت الماهية عند انبساطها في الفعل مجزئة عن الواحي الشخصية وعند قيامها
 بالذات ممكنة الاقتران بها لم يحصل خروج شيء بها الا عند القيام بالذات ولا يلزم
 ذلك ذكر الشيخ المانع الاصح من حيث شخصيته التي يتفصل بها عن المرتبة من شأن
 في نوع عاقله فان المرتبة فيه هو نفس الماهية المجزئة عن جميع الواحي العربية
 لا باعتبار كونها سورة عقلية بل باعتبار كونها عقلا لا من خارجي وقد مر الفرق بينهما
 والاشخاص انما يتفصل عن الماهية النوعية بزيادة اضافها ولم يذكر الشرط
 الاصح من حيث شخصيتها التي يلحقها باعتبار كونها سورة عقلية لكونه هذا الاعيان

خارجا عن البحث المقصود والفاضل الشارح لما لم يبين بين الاعيان اوردتها
 جميعا **قوله فكون جوابك** في جواب ان استبعاد المعارض اما ان يكون
 لان ما للماهية النوعية غير متفك عنها كما في القيام بالذات والقيام بالنوع العاقل
 واما ان لا يكون لازما بل انما يحصل عند القيام بالنوع العاقل فقط وانقسم الثاني
 ينقسم الى ثلاثة اقسام لانه اما ان يحصل مع المعارضة او بعدها او قبلها اما القسم
 الاول وهو ان يكون استبعاد المعارض لان ما للماهية فيقتضي كونها سبيبة
 للمعارضة سواء كانت فائزها بالنوع العاقل او بدائها وعلى هذا التقدير يكون الشك
 سافها واما القسم الاول من اقسام القسم الثاني وهو ان يكون حصول الاستبعاد
 عند القيام بالنوع العاقل مع وجود المعارضة فبالا لان الشيء يجب ان يستبعد
 او لا ينفقه ثم يحصل له ذلك الفقه ولا يمكن ان يحصل الفقه ويستبعد معها
 ليحصولها اللهم الا اذا كان الاستبعاد لصفة اخرى غير الصفة الجامعة كالاستبعاد
 للمفعولات التواحي الذي يحصل بعد حصول المفعولات الاولى واما القسم الثاني
 منها وهو ان يكون حصول الاستبعاد بعد وجود المعارضة فبالا ايضا لانها لا
 يحصل صفة لموصوف غير متفصل ليحصولها واما القسم الثالث وهو ان يكون
 حصول الاستبعاد قبل وجود المعارضة فيقتضي في هذا الموضع ان يكون ذلك
 الاستبعاد بحسب الماهية ايضا كما كان في القسم الاول وذلك لان الماهية
 قبل المعارضة انما تكون مجزئة عن الواحي العربية لكونها معقولة فلا يكون هناك
 شيء ينفك ما الاستبعاد غير انها وجبت بفساد الشك ايضا ونرجع الى المتن
قوله ان هذا الاستبعاد لذلك الماهية ان كان من لوازم الماهية كيف

كَانَتْ فَهَذِهِ نَسْطُ لَشَكْلِكَ **إِشَارَةٌ إِلَى النِّسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ النِّسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ**
 وَمَعْنَى كَيْفَ كَانَتْ أَنَّ الْمَاهِيَةَ سَوَاءٌ كَانَتْ فِي الْفِعْلِ أَوْ فِي الْخَارِجِ **وَقَوْلُهُ** **وَأَنَّ**
 كَانَ إِنَّمَا يَكْتَسِبُهُ عِنْدَ الْأَوَّلِ فِي الْفِعْلِ **إِشَارَةٌ إِلَى النِّسْمِ الثَّانِي مِنَ النِّسْمَيْنِ**
 إِلَى الْأَوَّلِ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَالْأَوَّلِ فِي الْفِعْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِإِشَارَةٍ مُفَارِقَةٍ مَعْقُولَاتٍ
 بِمَا لَيْزَ فِيهِ لِحَالِ لَكِنَّهُ مُفَارِقَةٌ جَائِزَةٌ لِحَالِ مَعْقُولَاتٍ هُوَ إِنَّمَا مُفَارِقَةٌ لِلْمَاهِيَةِ
 لِمَعْقُولٍ **وَقَوْلُهُ** **فَيَكُونُ الْأَسْتِعْدَادُ إِنَّمَا يَسْتَفَادُ مَعَ حُصُولِ الْأَلِ كِتَابٍ** **إِلَّا**
 إِلَى النِّسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَالْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ فَيَكُونُ مَعْنَى الْعَطْفِ عَلَى قَوْلِهِ يَكْتَسِبُهُ
 وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمَاهِيَةَ إِنْ كَانَتْ إِنَّمَا تَكْتَسِبُ الْأَسْتِعْدَادَ عِنْدَ الْأَوَّلِ فِي الْفِعْلِ
 الَّذِي هُوَ الْمَفَاعِلُ فَكَانَ حُصُولُ الْأَسْتِعْدَادِ الْمُسْتَفَادِ مَعَ حُصُولِ الْأَلِ كِتَابٍ لَمْ
وَقَوْلُهُ **فَيَكُونُ لَمْ يَكُنْ** **إِسْتِعْدَادُ الشَّيْءِ حَتَّى يَحْصَلَ فَاسْتِعْدَادُهُ** **إِشَارَةٌ إِلَى بَيَانِ**
 فَادِّ هَذَا النِّسْمِ وَالْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ فَيَكُونُ لِحَالِ الشَّيْءِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا
 يَكْتَسِبُهُ وَالْمَعْنَى أَنَّ الشَّيْءَ حَتَّى يَكُونُ فَيَكُونُ الْأَسْتِعْدَادُ إِنَّمَا يَسْتَفَادُ مَعَ حُصُولِ الْأَلِ كِتَابٍ
 جَوَابًا لِلشَّيْءِ وَبَيَانًا لِنَسَادِ النِّسْمِ الثَّانِي مِنَ النِّسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فَخَرَجَ لَكَ فِي شَيْءٍ
 الْفَاعِلُ الْكِتَابُ وَفَدَّاجِئًا لَيْزَ ثَمَرُهُمَا وَذَلِكَ الْمَنْ غَيْرُ مَقْصُودٍ **وَقَوْلُهُ** **أَوْ لَمْ يَكُنْ**
إِسْتِعْدَادُ الشَّيْءِ وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ أَوْ هَدَتْ **إِشَارَةٌ إِلَى النِّسْمِ الثَّانِي مِنَ الثَّلَاثَةِ**
 وَبَيَانًا فَادِّ وَكَانَ فِي قَوْلِهِ وَقَدْ كَانَ نَامِرٌ بِمَعْنَى حَصَلَ **وَقَوْلُهُ** **وَهَذَا كُلُّهُ عَمَّا**
قَصَّرَ مَعَ بِنْسَادِ النِّسْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَالْعَرَضُ أَنَّ **النِّسْمَ الثَّانِي مِنَ الثَّلَاثَةِ**
عَمَّا قَصَّرَ **فَيَجِبُ إِذْنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْأَسْتِعْدَادُ قَبْلَ الْمَفَاعِلِ هُوَ الْمَاهِيَةُ** **إِشَارَةٌ**
 إِلَى النِّسْمِ الثَّانِي مِنَ الثَّلَاثَةِ وَبَيَانًا أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى كَوْنِ الْأَسْتِعْدَادِ لَا يَدَّ لِلْمَاهِيَةِ

وَقَوْلُهُ **بَلَى لِحَالِ الْأَسْتِعْدَادِ كَمَا مَعْنَى لِبَعْضِ مَا قَارَبْتَ تِلْكَ الْمَفَاعِلَ الْأَوَّلَى**
إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ كَوْنِ الْأَسْتِعْدَادِ لِبَعْضِ أَشْخَاءٍ غَيْرِ الْفَاعِلِ وَمِنْهَا قَدَرٌ
لِلْجَوَابِ قَوْلُهُ **وَكَذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ الْمَاهِيَةَ الْمَعْنَى لِلْجَنِيِّ اسْتِعْدَادُ الْكُلِّ ضَلِيلٌ لَهُ**
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خُرُوجٌ إِلَى الْفِعْلِ فَلَمَّا بَلَغَ طَوْلُ الْكَلَامِ فِيهِ فَكَيْفَ فِي الْمَعْنَى الْجَنِيِّ
الْقَوِي **وَهُوَ جَوَابُ لِكُلِّ أَشْخَاءٍ** **أَنَّ يُمَالِ الْمَعْنَى الْمُشْرَكَ لِلْجَنِيِّ**
 كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِذَا كَانَ مُفَارِقًا لِلْفِعْلِ كَمَا نَالَهُ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعِدًّا لِلْمَفَاعِلِ ضَلِيلٌ
 أَمَّا كَمَا لَمْ يَكُنْ وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ فَلَمْ يَجُوزْ أَنْ تَكُونَ الْمَاهِيَةُ الْمَعْقُولَةُ عِنْدَ كَوْنِهَا
 فَائِدَةً بِذَاتِهَا غَيْرَ مُسْتَعِدَّةٍ لِلْمَفَاعِلِ وَإِنْ كَانَتْ عِنْدَ كَوْنِهَا فَائِدَةً بِالْقَوِي الْمَعْقُولِ مُسْتَعِدَّةً
لَمَّا وَاجِبُ الْجَوَابِ **أَنَّ الْمَعْنَى لِلْجَنِيِّ مِنْ جِنْتِ طَبِيعَةِ الْجَنِيِّ مُسْتَعِدًّا لِلْكُلِّ وَاحِدٌ**
 وَاحِدٌ مِنَ الْفُعُولِ الَّتِي تَعَارَفَ مُفَارِقَتُهُ مَقْصُودٌ لَوْ جُودَ وَحَصِلَ لِأَنَّهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 لِبَعْضِهَا كَمَا لَمْ يَكُنْ شَخْصًا خُرُوجًا إِلَى الْفِعْلِ فَلَوْ جُودَ مَا بَلَغَ كَمَا نَالَهُ شَبَعُهُ قَوِي الْمَعْنَى
 لِلْجَنِيِّ وَحَصِلَهُ نَوْعًا وَآخَرُهُ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ طَبِيعَةً غَيْرَ مُحْتَمِلَةٍ مُسْتَعِدَّةٍ لِلْمَفَاعِلِ
 الْفُعُولِ قَرَأَ ذَلِكَ الْأَسْتِعْدَادُ بِوُجُودِ هَذَا الْمَانِعِ لَا مَعَ كَوْنِهِ عَلَى طَبِيعَةِ الْجَنِيِّ
 بَلْ يَقْدَرُ وَالْمَعْنَى أَنَّ ذَلِكَ الطَّبِيعَةَ هُوَ مُسْتَعِدَّةٌ لِلْمَفَاعِلِ بِمَا فِي الْفُعُولِ مَا دَامَتْ طَبِيعَةُ الْجَنِيِّ
 بَاقِيَةً وَإِذَا كَانَ يُمَالِ الْجَنِيِّ الَّذِي لَا يَحْصِلُ وَجُودُهُ إِلَّا بِالْمَفَاعِلِ كَذَلِكَ فَكَيْفَ يَكُونُ
 يُمَالِ الْأَنْوَاعِ الْمُحْتَمِلَةِ الْغَيْبَةِ عَنِ الْمَفَاعِلِ فِي كَوْنِهَا مُسْتَعِدَّةً لِلْمَفَاعِلِ أَمَّا مِنْ
 تَلَفُّهَا بِحَقِّ بَيِّنَةٍ غَيْرِ مُجْتَاجٍ إِلَيْهَا إِنَّمَا تَكُونُ الْأَنْوَاعُ بِإِقْتِضَاءِ الْأَسْتِعْدَادِ لِلْمَفَاعِلِ
 مَا دَامَتْ عَلَى طَبَائِعِهَا النَّوَاعِي أَوَّلَى مِنَ الْأَخْبَانِ وَلَمَّا كَانَتْ الْمَاهِيَةُ الْمَعْقُولَةُ
 الَّتِي عَنْ فِيهِ فَضِيلَتُهَا نَوْعِيَّةٌ مُحْتَمِلَةٌ غَيْبَتُهُ عَنْ مُفَارِقَتِهَا مِنَ الْمَعْقُولَاتِ فِي بَيِّنَاتِهَا

استعدادها بحسب الذات في جميع الاحوال اولي من غير ما نفيس **ذلك**
اذا قيلت ما قيلت لك عليك ان كل شيء ما من شانه ان يصير مودة يعقوله هو
فان الذات فانه من شانه ان يفعل فلزم من ذلك ان يكون من شانه ان يفعل ذاته
هذا ظاهر وهو ان يكون لما يشته في الفعل استعداد **قوله** وكل ما من شانه
ان يجب له ما من شانه ان يكون من شانه ان يفعل ذاته فواجب له ان يفعل ذاته
وهذا وكل ما يكون من هذا القبيل غير جائز عليه التبع والتبديل **فدلتان** فيما نحن
ان الماهيات المعقولة انما تكون مجردة عن اللوح الغريب غير مقابلة الا لما يلزم
ذاتها من ذاتها فاما كان منها مجردة بنفسه وباحوال نفسه لا بمجرد الفعل باهله
المعارضة وما قبلها كان من شانه ان يجب له ما من شانه لان المعنى لما من شانه لا يكون
الا ذاته ولا يكون هناك مانع وما بنفسه ذات الشيء ولا يتبعه مانع يكون
لا يلزم واجبا مادامت الذات باقية وما يجب بحسب الذات بدفع بدعائها فليس
ان يتغير ويبدل فاذن يجب ان يكون ما هو هكذا معقولا عما فلا لانه وبما يصح
ان يكون معقولا وما كان مجردة بنفسه غير مجردة باحوال نفسه كالنفس والمعارضة
بالذات التي يتم فيها بالتحرف في الماديات لا يكون من شانه ان يجب له ما من
شانه لو عرف ما من شانه على غير بل يجب من ذلك ما يكون مستجيبا لاسبابه
ويتم ما يغترب بنفسها ومما قد تكرر الكلام في ادراك النفس وبقي الكلام في
يجري بها **فكذلك** بذكر الحركات عن النفس **نفيس** **لذلك** لان شانه
ان تسبح كلاما في القوى النفسانية التي تصدر عنها افعال وحركات فلذلك هل
الفعل من هذا القبيل **وهنا** ظاهر **اشارة** اما حركات خط اليد

وقول في نفس ثابت في مادة الغذاء **يؤيد** ان يشير الى الحركات المتويزة
الى النفس الثابتة التي يفعل فيها لا يختلف من غير اداة والى القوى التي هي
مبادي تلك الافعال وهي التي شتمها الاطباء قوي طيبة **واعلم** ان
النفس انما يقطن على الابدان المركبة بحسب قوتها من اجزاء من الاغذية والى هذا
عنه كما مر ولا بد في الاغذية المعدة من اجزاء بارة بالطلع وتبعث ايضا
من كل نفس كيفة فاعلم مناسبة للجوع تكون الذلما في افعالها ومخارطة لخواصها
وهي الحرارة الغريزية فالحار ان تغلب على تحليل الرطوبة المتوجدة في البدن
المركب وتعاونها على ذلك الحرارة الغريبة من خارج فاذن لو لا ان يصير بدلا لما
يحلل منه استعداد المزاج برعير وبطل استعداد المنجج لا يقال النفس فيعند
التركيب فالغاية الالهية جعلت النفس ذات قوة تحدد ما يشته بدنها المركب
بالقوة ويحمله الى ان تشتهه بالفعل فتضعفه اليه بدلا عما يحلل وهي قوة تحلل
ذات نفس ارسية عنها فاما كانت الاستغنيات متداخلة الى الانعكاسات
ولم تكن من شأن القوى الجسمانية ان تجرها على الا لئلا يربا اذ كما سياتي بيانه
وكانت الغايات الالهية مسببة للطبايع الوعية دائما ضد ربا واما بالاجز
الاشخاص اما فيما لم يعد اجتماع اجزائه ليعين عن الاغذية والى هذه عروس
بمواجهه في سبيل التولد واما فيما قد رد ذلك الغريبة منه والى عروس من اجبه
ففي سبيل التولد وجعلت نفس الاجز ذات قوة تحلل من المادة التي تحللها
الغاذية ما يحللها مادة شخص اخر من قوته ولما كانت المادة الحرة له للتولد لا بما
اقل من المقدار الواجب للشخص كامل اذ هي مختلطة من شخص جيل النفس للبدن

لَهَا ذَاتُ قُوَّةٍ ضَعِيفَةٍ مِنَ الْمَادَّةِ الَّتِي يُحْتَمِلُهَا الْغَاذِيَةُ شَيْئًا قَسِيًّا إِلَى الْمَادَّةِ الْمُحْتَمِلَةِ
فَتَرِيدُهَا بِمِقْدَارِهَا فِي الْأَطْيَارِ عَلَى تَنَاسُبِ بَلْبِهَا بِشَخْصٍ فِي ذَلِكَ الْقَوْعِ إِلَى أَنْ يَمُرَّ
الشَّخْصُ فَأَذِنَ الْقُوَّةُ النَّبَاتِيَّةُ الْكَامِنَةُ إِنْ تَمَكَّنَتْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ قُوَّاتٍ يَحْتَظِرُهَا الشَّخْصُ
إِذَا كَانَ كَامِلًا وَيُكَلِّهُ مَعَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ نَاقِصًا وَيَسْبِقُ الْقَوْعُ بِوَلَدٍ مِثْلِهِ وَهِيَ
الْمُسْتَأْنَاءُ بِالْغَاذِيَةِ وَالْمُنْبِيَةِ وَالْمَوْلِدَةِ لِلشَّيْءِ وَتَلْهَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ جَمِيعِ مَدِينِ
الْقُوَّةِ إِنَّمَا يَمُرُّ بِمَنْزِلَةٍ فِي مَادَّةِ الْغِذَاءِ **قُلْ لِمَا لِيَ إِلَى الْمَشَاهِدَةِ سُدَّ الْبَدَنُ**
مَا يَحْتَلِلُ إِيَّاهُ إِلَى غَايَةِ ضِلِّ الْغَاذِيَةِ وَقُلْ أَوْ يَكُونُ مَعَ ذَلِكَ زِيَادَةٌ
فِي الشَّيْءِ عَلَى تَنَاسُبِ مَقْصُودِهِ يَحْتَوِي فِي أَجْزَاءِ الْمُغْتَذِي فِي الْأَطْيَارِ وَتَمَّ بِهَا الْخَلْقُ
إِشَارَةٌ إِلَى غَايَةِ ضِلِّ الْمُنْبِيَةِ وَقُلْ أَوْ يَحْتَوِي مِنْ ذَلِكَ فَضْلًا نَمِيذًا
مَادَّةً وَمُسَدَّ شَخْصٍ آخَرَ إِيَّاهُ إِلَى غَايَةِ ضِلِّ الْمَوْلِدَةِ وَقُلْ وَهَذِهِ ثَلَاثَةُ
فِي ذَلِكَ قُوَّةٍ إِيَّاهُ إِلَى الْإِسْنِدِ لَا يَبُودُ إِلَّا بِهَا عَلَى وَجْهِ الْقُوَّةِ
وَقُلْ أَوْ لَا هَا الْغَاذِيَةُ وَتَحْتَمِلُهَا الْجَاذِبَةُ لِلْغِذَاءِ وَالْمَانِكَةُ لِلْمُجَذِّبِ إِلَى أَنْ
تُهَيِّئَ الْهَامَةَ الْمُهَيَّيَّةَ وَالْذَائِفَةَ لِلتَّغْلِيلِ إِيَّاهُ إِلَى غَايَةِ الْغَاذِيَةِ عَلَى الْبَاقِ
لِنَعْتَمُ فِيهَا عَلَى أَهْلِهَا وَإِلَى حَرَادِهَا الْأَنْبِيَاءُ بِحَسْبِ الْأَهْلِيَّةِ عَلَى
الْقَرِيبِ الَّذِي ذَكَرَ وَقُلْ وَالنَّابِيَةُ الْقُوَّةُ الْمُنْبِيَةُ إِلَى كَمَا لِلشَّيْءِ كَمَا كَانَ
الْأَهْلَاءُ وَالْوَلَدُ يَتَأَمَّرُ بِهِ إِلَى كَرِّ الْمَادَّةِ الْمَغْتَذِيَةِ بِحَسْبِهَا وَالْقَرِيبُ فِيهَا
وَكَانَ الْأَهْلَاءُ أَمْرًا لَا يَفْلَحُ بِأَكْمَالِ الشَّخْصِ وَإِنَّمَا يَجُتَمِعُ إِلَى تَوَلِيدِ الْمَثَلِ لِكُونِ
الشَّخْصِ بِمَرْمَاةٍ لِلْفَتَاوِجِ لِحِيلِ الْأَهْلَاءِ مُنْعَدَّةً مَا عَلَى التَّوَلِيدِ بَيْنَ الْقَدَرِ وَالْغَاذِيَةِ
تَحْتَمِلُ مِنْ الْقُوَّةِ فِي حَسْبِ الْمَادَّةِ وَقُلْ فَإِنَّ الْأَهْلَاءَ غَيْرَ الْأَهْلِيَّةِ النَّبِيِّ وَالْبَرِّ

يَشْرِكُ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ وَمَا لَا يَزِيدُ إِلَّا بِالطَّبِيعَةِ لِلْبَدَنِ بِإِضْيَافِ مَادَّةِ الْغِذَاءِ إِلَيْهِ
وَقَدَرْنَا أَنْ يَشَاءَ مِنْهَا الشَّائِبُ فِي الْأَطْيَارِ وَمِنْهَا طَلَبُ غَايَةِ مَا يَصُدُّهَا الطَّبِيعُ
وَمِنْهَا الْأَخْصِيَاءُ مِنْ بَوَاقِ مَعِينٍ فَالْمَوْلِدُ يَحْتَمِلُ بِحَسْبِهَا وَالشَّيْءُ بِحَسْبِهَا إِيَّاهُ وَأَوْقَا
إِيَّاهُ وَالْقُوَّةُ يَتَأَمَّرُ بِالْقُوَّةِ وَالْهَرَاكُ يَتَأَمَّرُ بِالْقُوَّةِ **قُلْ وَالنَّابِيَةُ الْقُوَّةُ**
الْمَوْلِدَةُ لِلْمَثَلِ وَتَبْعَتْ بَعْدَ ضِلِّ الْقُوَّةِ مُسْتَحْدَةً لِمَا هِيَ
قُوَّةٌ مَوْلِدَةٌ وَمُصَوَّرَةٌ وَالْمَوْلِدُ تَقْصِيمُ إِلَى تَوْعِينِ حَسْبِهَا لِلْبَدَنِ وَمَقْصِدُهَا إِلَى
أَجْزَاءِ مُخْتَلِفَةٍ كَالْأَعْضَاءِ وَهِيَ الَّتِي تَشْتَقِي مِنْهُ أَوَّلُ الْبَيَانِ إِلَى الَّتِي تَمُرُّ بِالْغِذَاءِ
خِدْمَةُ الْغَاذِيَةِ وَالْغَاذِيَةُ وَالْمُنْبِيَةُ بِحَسْبِهَا مَادَّةُ الْمَوْلِدِ كَمَا تَرَى **قُلْ لَكِنَّ النَّابِيَةَ**
فَقَدْ أَوَّلَ الْغَاذِيَةِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ تَقْوَى عَلَى حَسْبِهَا بِمِقْدَارِ كَرِّ مَا يَحْتَلِلُ
لِيُغْنِيَ الْجَسَدَ وَكَرَّ الْأَجْزَاءِ الرَّطْبَةِ فِيهَا فَعَمَلُ الْمُنْبِيَةِ فِيهَا ضِلُّ مِنَ الْغِذَاءِ وَتَمَّ
عَنْ ذَلِكَ لِكِبَرِ الْجَسَدِ وَزِيَادَةِ الْحَاجَةِ لِلْغَاذِيَةِ أَكْثَرَ الرُّطْبَاتِ الْأَمْلِيَّةِ الْهَامِيَّةِ لِلْبَدَنِ
لِلْحَرَارَةِ الْغَرِيبَةِ فَيَسُدُّ مَا يَحْتَمِلُهَا سَائِلًا مَا يَحْتَلِلُ وَحَيْثُ تَقْتَضِي الْمُنْبِيَةُ **قُلْ**
فَرَقَّوِي الْمَوْلِدَ مَلَاوَقَ فَتَقِفُ أَيْضًا عِنْدَ الْقَرِيبِ مِنْ تَأَمَّرِ الْقُوَّةِ تَفَرُّغَ الْقَفْرِ
لِلْوَلَدِ فَتَقْوَى الْمَوْلِدَ مَلَاوَقَ إِيَّاهُ جُنَابًا أَلْفَ عِنْدَ مَلَاوَقَ مِنَ الدَّمْرِ بِمَنْجٍ
الْبَيْمِ وَكَيْسٍ وَمَعْتَدٍ إِيَّاهُ جُنَابًا وَبَرَّةً ثُمَّ إِذَا عَجَزَتِ الْغَاذِيَةُ عَنْ إِبْرَادِ بَدَنِ مَا يَحْتَلِلُ
بِحَيْثُ لَا يَفْضُلُ فِي تَقْرِيفِ الْمَوْلِدِ فِيهِ أَوْ يَحْتَظِرُ الْبَرَّاجَ بِسَبَبِ الْأَخْطَاطِ الْمَغْرِبِ
صَارَتِ الْمَادَّةُ غَيْرَ مُسَعَّدَةٍ لِدَلِّكَ وَقَدْ تَقَرَّبَ الْمَوْلِدُ أَيْضًا **قُلْ وَتَبْعِي الْغَاذِيَةَ**
عَمَّا لَهَ إِلَى أَنْ تَعْرِفَ حَيْثُ الْأَجْلُ لِمَا يَحْتَلِلُ الْأَجْلُ عِنْدَ عَجْزِ مَا عَنِ إِبْرَادِ الْبَدَنِ
لِيُغْنِيَ حَيْثُ الْأَجْزَاءُ وَيَحْتَظِرُ الْبَرَّاجَ عَنِ الْأَعْيَادِ وَالْأَطْفَاءِ الْحَرَارَةِ الْغَرِيبَةِ

لقد علم عندنا ما يوجد ما يصاد ما **إشارة** وأما الحركات **الاجتماعية** في أشد
تساوية **يريد** أن يشير إلى الحركات المتشعبة إلى النفس الحيوانية التي تتصل
أفلا مختلفة بإرادة وإلى مبادئها والحركة **الاجتماعية** هي التي تصدر عن حي عند
على الفعل والترك ونحوها ونسبها إلى الله بحسب إرادته ونحوها وإنما كان
هذه الحركات أشد **تساوية** لأنها في النفس الإنسانية تصدر عن مصدر واحد
الإنسانية من غير عكس **واعلم** أن هذه الحركات مبادئ أربعة مركبة أقدمها
عن الحركات هو القوى المذكورة وهي الحبال أو الوهم في الحيوان والفعل البشري
يوسطها في الإنسان ويلها قوة الشوق فإنها تنبعث عن القوى المذكورة وتنسب
إلى شوق يحلها إنما تنبعث عن إدراك الملازمة في الشيء الذي هو أو الفاعل أو ما
مطابقا أو غير مطابق ما شئ هو وإلى شوق يحذف وطلبه إنما تنبعث عن إدراك
مناقاة في الشيء المذكور أو الثبات ويسعى غصبا ومنازعة هذه القوى للقوى المذكورة
ظاهرة وكما أن الرئيس في القوى المذكورة الحيوانية هو الوهم فالشوق في القوى
المركبة هو من النوع ويلها الاجتماع وهو الغرض الذي يخرج من مبدأ الذات في الفعل
والترك وهو المنسحق بالإرادة والكراهة ويدل على ما يرمي للشوق كون الأبناء
مبدأ التناول ما لا يشبهه وكما التناول ما يشبهه وعند وجود هذا الاجتماع
يخرج أحد طرفي الفعل والترك اللذين يتناول بينهما إلى الغادر عليها والآخر
القوى المنبثة في مبادئ الفعل والحركة للاعتناء ويدل على ما يرمي لتناول الأبناء
كون الأبناء المتناولين غير قادرين على تحريك أعضائهم وكون الغادر على ذلك
غير متناول ولا عاجز ومن المبادئ القريبة للحركات ويلها شيوخ الفيل والتمسك

ونحوها وبما لفعل والترك بالنسبة إليها **فقول** ولها مبدأ عام لجميع **إشارة**
إلى الاجتماع المذكور **وقول** مدعنا ومنتقلا عن خيال أو وهم أو عقل **إشارة**
إلى المبادئ البعيدة **وقول** تنبعث منها قوة غضبية دافعة للصغار وقوة شهوة
جارية للشهوى أو التامع الحيوانيين **إشارة** إلى قوة الشوق المتوسطة
بين القوى المذكورة والاجتماع **وقول** فطبع ذلك ما أنبت في الفيل من القوى
المركبة الحادية لذلك **الامر** **إشارة** إلى المبادئ القريبة المذكورة **وقول**
فطبع ذلك إشارة إلى أن هذه القوى إنما تطبع الاجتماع وذلك الأمر
إشارة إلى المبادئ الثلاثة لهذه القوى فإن الحركة بالحييفة هي من والبقية
أمر وما ذكر كون الشوق منبععا عن القوى المذكورة وكون القوى مطبوعة للاجتماع
استغنى عن ذكر الترتيب وعن ذكر استناد الاجتماع إلى الشوق **إشارة** إلى
الذي في طباعه من مثل مستدير فإن حركته من الحركات **التساوية** دون
الطبيعية والألكان بحركة واحدة يميل بالطبع عما يميل إليه بالطنع ويكون
لها ما يحركه وضعا ما بالطبع في موضعيه وهو نارك له فارب عند الطبع ومن
الحال أن يكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع أو المتركب منه بالطبع مقسودا
بالطنع بل قد يكون ذلك في الإرادة لصورة غير ما يوجب اختلاف الهيئات
فقد بان أن حركته **تساوية** أراد **يريد** بيان كون الحركات المستديرة
العلكية صادرة عن نفس فلكية لا عن طبيعة والنفس الفلكية هي التي تصدر
عنها أفعال غير مختلفة بإرادة والطبيعة تصدر عنها أفعال غير مختلفة من غير
إرادة فالغادر بينهما هو وجود الإرادة وعدمها وعادة الإرادة لا يطلب شيئا

يتركه ولا يترك شيئا يطلبه وواحد ما ربما يفعل كذلك لغيره من موجب الله
 الاختلاف ولما كانت المستندة لما لا يحدود وواحد ما ربما يتركه من حدود
 وواحد ما يطلبها لم يمكن ان تكون طبيعية فاذن هي متسايئة وانما لم يحصل ان تكون
 قسرية لان المفروض حركة متبادرة عن سبيل مستند بطبيعي لا عن شيء خارج عن
 ذات المتحرك والفاظ الكتاب ظاهرة **مقتضى** **المعنى الحقيقي الى مثله** **تج**
الارادة الحسية والمعنى العقلي الى مثله **تج** **الارادة العقلية وكل معنى**
يحصل على كبر غير محصور هو عقلي سواء كان معتبرا بواحد شخصي كقولك ولد
ادم او غير معتبر كقولك الانسان **هذه** **مقدمة** **لانيات** **التعريف** **للكلية**
 وتشتمل على حكيم احدهما ان الارادة التي يطلب معنى حسيها كلها زبد من
 اللغية مثلا ارادة حسية اي متعلقة بحسني محسوس والارادة التي يطلب معنى
 عقليا كلها واجب مطلقا مثلا ارادة عقلية اي متعلقة بشي معقول فالارادة
 اراحسية او عقلية والثاني ان المعنى الذي يحصل على كبر غير محصور سواء
 كان معتبرا بواحد شخصي كولد ادم او لم يكن كالانسان فهو معنى عقلي ولا يحد
 في كونه عقليا متبينا بالتحس وانما قد يحد بوجه غير محصور لان المعنى الذي يطلب
 على كبرين ربما يكون جزئيا كقولنا كل واحد من هؤلاء الاثنان اشارة الى عدد كبير
 من الاثنان المعنيين والمحتمل ان ظاهر ان **اشارة** **حركة الجسم الاول** **بالاول**
لست **لشئ** **الحركة** **فانها** **لست** **من** **الكلمات الحسية ولا العقلية وانما** **تطلب**
غيرها **في** **بيان** **ان** **من** **الفعل** **الذي** **يحدث** **عنها** **الحركة** **المستندة** **ذات** **ارادة**
 عقلية كالتعريف الانسانية وانما نحن للجسم الاول بالذكورة في النظم الثاني

اقام البرهان على وجوده وعلى كونه ذا حركة مستندة وعلى امتناع سائر انواع الحركة
 عليه ولم يترك شيئا الا فلاك **فقول** **الحركة** **لا يمكن** **ان** **يقتضيها** **لذا** **انها**
 تحرك فاراديات بحسب طبيعة او ارادة او غير ذلك لان مقتضى التي يدور بدور
 وما لا قواله في ذاته لا يمكن ان يدور بدور شي له قرار فالجرك الفان انما يقتضيها
 لا لذاتها بل لشيء آخر يحصل بها فيكون ما يقتضيه لذاته ذلك الحرك هو ذلك الشيء
 لا الحركة فاذن الحركة ليست من الكلمات المطلوبة لذاتها وقولنا في تعريف الحركة
 انها كمال مبدأ اول بلا لغز من حيث هو بالغز لا ينافي ما ذكرناه لان معنى
 كمالها المنسوبة الى الاول هو ما ياتيها الى كمال ما ان هو ايضا الى على كونها غير
 مطلوبة لذاتها ولما قلنا هذا **فقول** **فذكرنا** **ان** **الارادة** **انما** **حسية** **او** **عقلية**
 والحركة ليست من الكلمات المطلوبة لذاتها لا بحسب التحس ولا بحسب العقل فاذن
 حركة الجسم الاول بالارادة ليست لشئ الحركة **قول** **ولست** **الاولى** **لها** **الا**
الوضع **ولست** **معين** **موجود** **بل** **فهي** **ولا** **معين** **فهي** **عند** **بل** **معين** **فهي**
فذلك **ارادة** **عقلية** **خايرة** **الحركة** **انما** **ان** **معين** **او** **وضع** **معين** **او** **كيف** **او** **ك**
 كذلك والارادة انما تطلب شيئا يكون حصوله اولى لها من لا حصوله ولما كانت
 اصناف الحركات متشعبة على الجسم الاول الا الوضعية على ما ذكرناه في النظم الثاني
 فليست الاولى لارادته الا الوضع المعين الذي يطلبه بالحركة والمطلوب يتبع
 ان يكون جائلا للطلاب حال كونه طائفا فاذن الوضع المعين الذي يطلبه
 تلك الارادة ليست معين موجود بل معين مفروض من ضرورة الارادة ونجده اليه
 بالحركة والمعين لا ياتي في الكلية لان كل واحد من كل كلي فله مع كل معين

يَتَّكِنُ بِهِ عَنْ شَأْنٍ آخَرَ ذَلِكَ الْكُلِّي فَاذَنْ الْمَعْنَى الْمَعْرُوفُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ جُزْئِيًّا
بَلْ هُوَ جُزْئِيٌّ وَآخَرُ كُلِّيٍّ أَمَّا الْجُزْئِيُّ فَإِذَا حَصَلَ وَضُفَّ إِلَيْكَ الْمَوْجِبَةُ إِلَيْهِ عِنْدَ
وَلَكِنْ يَرْكَزُ لِلْجِسْمِ الْأَوَّلِ الَّتِي فِي مِلْءِ لَوْجُودِ الزَّمَانِ يَمْتَنِعُ أَنْ يَنْفَعُ فَاذَنْ مَطْلُوبُ
إِرَادَةِ الْجِسْمِ الْأَوَّلِ هُوَ مَوْضِعٌ سَبْعِينَ مَفْرُوعًا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ يَدُورُ فِيهِ الْجِسْمُ الْجُزْئِيُّ الْوَاحِدُ لَا
يَكُنْ كَمَا مَرَّ فِي الْمَقْدِمَةِ وَأَيْضًا إِرَادَةُ الْمَوْجِبَةِ إِلَى مُرَادِكِي عَيْنِي عَلَى مَا مَرَّ
أَيْضًا فِي الْمَقْدِمَةِ فَاذَنْ إِرَادَةُ الْجِسْمِ الَّتِي فِي مِلْءِ حَرَكَةِ الْوَضْعِيَّةِ عَيْنِي **قَوْلُهُ**
وَيَحْتَكَ هَذَا نَسْرَ الظَّاهِرِ مِنْ مَذْهَبِ الشَّائِنِ أَنَّ الْمُبَاشِرَ لِحَرْكَتِكَ الْفَلَكَ
نَفْسٌ جِسْمَانِيَّةٌ هِيَ مُوَدَّرُ الْمُنْطَبِقَةِ فِي مَادَرٍ وَأَنَّ لَوُفَّ الْمَجْرَدِ عَنْ مَادَرٍ الَّذِي
يَسْتَكِلُ بِهِ نَفْسُهُ هُوَ عَمَلٌ غَيْرُ مُبَاشِرٍ لِحَرْكَتِكَ وَالشَّيْخُ قَدْ اسْتَدَلَّ بِمَا ذَكَرَ عَلَى أَنَّ
الْمُبَاشِرَ لِلْحَرَكَةِ إِرَادَةُ عَيْنِي وَقَدْ مَرَّ بِمَا سَمِعْنَا أَنَّ الْقُوَى الْجِسْمَانِيَّةَ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهَا
أَنْ يَفْعَلَ وَأَنَّ الْعَمَلُ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ يَجِبَ لَهَا مَا مِنْ شَأْنِهَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ يَنْتَهِزَ
الْجَزْئِيَّ فَاذَنْ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِلْفَلَكَ نَفْسٌ مُغَايِرَةٌ كَالْقُوَى أَيْضًا لِمَا أَتَى
مِنْ شَأْنِهَا أَنْ يَفْعَلَ وَبِأَشْرَ الْخَرَكِ لَنَكُونَ إِرَادَةُ عَيْنِي وَلِيَصْدُرَ عَنْهَا الْحَرَكَةُ
الْمُسْتَدِيرَةُ لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْقَوْلُ بِذَلِكَ شَاقًّا لِلْجِسْمِ وَرَبِّهِمْ لَمْ يَصْرِحْ الشَّيْخُ بِهِ
وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ **وَيَحْتَكَ هَذَا نَسْرَ الظَّاهِرِ** الشَّارِحُ ذَكَرَ أَنَّ الشَّيْخَ
مَكَتَرٌ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ فِي هَذَا الْكِتَابِ فِي أَرْبَعِ مَوَاقِعَ وَذَكَرَ فِي جَمِيعِهَا أَنَّ هَذَا
بِرَأْيِهِ لَمْ يَفْصِلْ الْقَوْلَ فِيهِ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الرَّابِعِ **فَالْأَوَّلُ** فِي هَذَا الْمَوْضِعِ
وَالثَّانِي فِي أَتَى الْفَصْلِ الْعَاشِرِ مِنَ الْقِطْعِ الثَّانِي حَيْثُ كَانَتْ أَمَّا قَوْلُ
الْأَوَّلِ هُوَ سَاجِدٌ إِرَادَةُ الْجُزْئِيَّةِ أَوْ سَاجِدٌ إِرَادَةُ كُلِّهِ يَتَعَلَّقُ بِمَا يَأْتِي مِنْهَا

مِنْ أَمْرِ شَكْلٍ إِنْ كَانَ وَفِيهِ **ثُلَاثُ** فِي الْقِسْمِ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنْ ذَلِكَ
الْمُنْطَبِقِينَ مَكْتَرٌ فِي كَيْفِيَّةِ تَسْبِيهِ الْقِسْمِ بِالْفَصْلِ فَكَانَ وَاتَّ إِذَا طَلَبَ الْحَقُّ
بِالْمُجَاهِدَةِ فَرُبَّمَا لَاحَظَ لَكَ بَرٌّ وَاصِحٌ خَفِيَ **وَالرَّابِعُ** فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْقِطْعِ
الْعَاشِرِ فَإِنَّهُ فَكَ هُنَاكَ قَدْ كَانَ مَا يَلُوحِيهِ مُرَادٌ مِنَ الْقِسْمِ مَسْئُورٌ إِلَّا عَلَى
الرَّابِعِينَ فِي الْحِكْمَةِ الْمُنْعَالِيَةِ أَنَّ لَهَا بَدْءًا لِقَوْلِ الْمَغَايِرَةِ الَّتِي لَهَا كَالْمُبَاشِرِ
قُوًى نَاطِقَةٌ غَيْرُ مُنْطَبِقَةٍ فِي مَوَادِّهَا بَلْ هِيَ لَا تَمْلَأُ مَا كَانَتْ تَمْلَأُهَا أَيْدِيهَا
فِي هَذَا الْمَوْضِعِ صَرَحَ بِخَفِيَّةِ ذَلِكَ الَّتِي نَقِصَتْ **الرَّابِعُ** الْكُلِّيُّ لَا يَنْبَغِي
مِنْهُ شَيْءٌ مَخْصُوصٌ جُزْئِيٌّ فَإِنَّهُ لَا يَخْصُصُ جُزْئِيٌّ مِنْهُ دُونَ جُزْئِيٍّ آخَرَ إِلَّا بِسَبَبٍ
مُخْصِصٍ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَنْتَهِزَ بِهِ لَيْسَ هُوَ وَجِدَ **يُرِيدُ** أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ نَفْسَ الْفَلَكَ الَّتِي
هِيَ ذَاتُ إِرَادَةِ عَيْنِي هِيَ أَيْضًا ذَاتُ إِرَادَةِ جُزْئِيَّةٍ وَالشَّارِحُ الْعَاشِرُ جَلَّ بَدْءُ
الْإِرَادَةِ الْكُلِّيَّةِ مَقْصُودٌ وَبَدْءُ الْإِرَادَةِ الْجُزْئِيَّةِ مَقْصُودٌ آخَرُ مُنْطَبِقَةٌ
وَذَلِكَ تَحْتَ لَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ ذَاهِبٌ قَبْلَهُ فَإِنَّ الْجِسْمَ الْوَاحِدَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ
ذَاتَيْنِ أَيْ ذَا ذَاتَيْنِ مُتَاوِلَتَيْنِ هُوَ أَلَمْ تَسْمَعْ بِالْمَذْهَبِ الشَّيْخِ هُوَ أَنَّ
لِكُلِّ فَلَكَ قَسْمًا وَاحِدًا مُجَرَّدًا يَفْضُلُ عَنْهَا مَوَدَّةٌ جِسْمَانِيَّةٌ عَلَى مَادَةِ الْفَلَكَ
مَقْصُودٌ بِهَا وَهِيَ تَدْرِكُ الْعَمَلَاتِ بِذَاتِهَا وَتَدْرِكُ الْجُزْئِيَّاتِ بِجِسْمِ الْفَلَكَ
وَيَحْرُكُ الْفَلَكَ بِوَسْطَةِ ذَلِكَ الصُّورَةِ الَّتِي هِيَ بِأَعْيَانِهَا بِحَرَكَاتِهَا كَمَا فِي تَوَاتُرِهَا
وَأَيْدِيهَا بِسَبَبِهَا عَلَى مَا مَرَّ بِهِ فِيهَا فَكَلِمَةُ عَنْهُ هَذَا الْعَاشِرُ مِنَ الْقِطْعِ الْعَاشِرِ
وَلَمْ يَجْعَلْ إِلَى الْمَنْ قَوْلُهُ الرَّابِعُ الْكُلِّيُّ لَا يَنْبَغِي عَنْهُ شَيْءٌ مَخْصُوصٌ جُزْئِيٌّ
يَحْكُمُ كُلِّيٌّ وَبِأَشْرَ هُوَ الزَّمَانُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ الْإِلَهِيَّ مُخْصِصٌ لَا يَحْتَمِلُ

يُفْتَرِدُ بِهِ إِشَارَةً إِلَى كَيْفِيَّةِ انْتِصَابِ الْجُزْأَيَاتِ عَنِ الْكُلِّيَّاتِ فَإِنَّ الْحُكْمَ بِأَنَّ
هَذَا الْقَدْرَ يُفْتَرِدُ أَنْ يُذَكِّرَ سَلَا لَا يَنْبَغُ عَنِ الْحُكْمِ بِأَنَّ الْقَدْرَ يُفْتَرِدُ أَنْ يُذَكِّرَ
إِلَّا مَعَ الشُّعُورِ بِهَذَا الْقَدْرِ **قُلْ** وَالْمُرِيدُ مِنَ الْحَيَوَانِ بَقْوَاهُ لِحَوَائِجِهِ لِلْغِذَاءِ
إِنَّمَا يُرِيدُ وَيَحْتَاجُ لَهُ غِذَاءً جُزْئِيًّا فَتَنْبَغُ مِنْهُ إِرَادَةُ حَوَائِجِهِ جُزْئِيَّةٌ وَهُنَاكَ
يَطْلُبُ الْغِذَاءَ بِحَرَكَةٍ وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ لَهُ عَلَى لِهَيْئَةِ الْجُزْئِيَّةِ وَإِنْ كَانَ لَوْ حَصَلَ لَهُ
شَخْصِيَّةٌ أُخْرَى لَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَلْ قَامَ مَقَامُهُ فَلَيْسَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ مُتِمًّا
عِنْدَهُ هُوَ لَزِمَ شَكُّ بَرْدٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ وَهُوَ أَنَّ مَقَالِ الْحَيَوَانِ يُتَبَارَكُ بِرُيُودِ شَاوَلِ
الْغِذَاءِ مُطْلَقًا لَا شَاوَلِ غِذَاءٍ بَيْنَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ جَمِيعٌ يُشَاوَلُ أَيْ غِذَاءً وَجَدَ
فَارَادَهُ تِلْكَ كَلِمَةً لِأَنَّهُ يَحْتَوِي مَا دُكِلَ تَرَاتُبه إِذَا حَضَرَ غِذَاءً مَا جُزْئِيًّا شَاوَلَهُ وَذَلِكَ
يَدُلُّ عَلَى سُدُورِ الْفِعْلِ الْجُزْئِيِّ عَنِ الْإِرَادَةِ الْكُلِّيَّةِ فَإِذَا زَالَ هَذَا الشَّكُّ بَانَ فَكَ
الْبَدَأُ الْأَوَّلُ هَذَا الْفِعْلُ هُوَ يَحْتَاجُ الْغِذَاءَ وَالْحَيَوَانُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ غِذَاءً جُزْئِيًّا يَذْكُرُ
كَمَا احْتَجَّ بِهِ لِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ الْكُلِّيَّاتِ مُجَرَّدَةً تَرَاتُبه يَنْبَغُ مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ شَوْقُ
جُزْئِيٍّ إِلَى ذَلِكَ الْغِذَاءِ الَّذِي تَذْكُرُهُ فَيَقْرُبُ عَلَى طَلَبِهِ وَيَحْرُكُ فِي الطَّلَبِ فَإِنْ
وَجَدَ غِذَاءً أُخْرَى بَدَأَ بِالشَّخْصِ قَامَ مَقَامُ مَا طَلَبَهُ لِكُونِهِ بِالْفَرْقِ هُوَ هُوَ أَوْ يَرْجِعُ إِلَى
الْغِذَاءِ لَا إِلَى الْحَيَوَانِ وَإِرَادَتُهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ الْغِذَاءُ الْكُلِّيُّ سَلَا
عِنْدَ قُلْ وَكَذَلِكَ فِي قَطْعِ الْمُسَافِرِ يَحْتَاجُ لَهُ حُدُودُ جُزْئِيَّةٍ أَيْ مَا يَسْتَدْرِكُهَا
كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ مَقْطُوعًا وَنَبَأًا كَانَ مُجَرَّدَ الوجودِ يَحْتَاجُ أَيْ مَا يَجِدُّ الْحَرَكَةَ الْمُسْتَوْدَعَةَ
عَلَى الْأَصْنَافِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الشَّخْصِيَّةَ وَالْجُزْئِيَّةَ فِي الْفِعْلِ كَمَا لَا يَمْنَعُ فِي الْحَرَكَةِ
لَمَّا فَرَّغَ عَنِ بَيَانِ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ ذَكَرَ الْمَقْصُودَ مِنْهُ وَهُوَ الْأَسْتِدْرَاجُ إِلَى سُدُورِ

الْحَرَكَةِ عَنِ الْإِرَادَةِ الْكُلِّيَّةِ عَلَى وجودِ الْإِرَادَةِ الْجُزْئِيَّةِ وَبَيْنَ كَيْفِيَّةِ ذَلِكَ فَذَكَرَ
أَنَّ الْمُسَافِرَ يَحْتَاجُ لَهُ حُدُودُ جُزْئِيَّةٍ أَيْ مَا يَسْتَدْرِكُهَا بِمَنْ أَنْ يَقْرُبَ مِنْ حُدُودِ جُزْئِيَّةٍ يَحْتَاجُ لَهَا
بِهَا إِلَى جُزْأِيَّاتِهَا الْجُزْئِيَّةِ فَطَالَ بِهَا ذَلِكَ الْمُسَافِرُ يَحْتَاجُ لَهَا حُدُودَ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ
وَيَنْبَغُ عَنْ كُلِّ يَحْتَاجُ إِرَادَةَ جُزْئِيَّةٍ لِقَصْدِ ذَلِكَ الْحَدِّ وَقَطْعَ ذَلِكَ الْجُزْئِيِّ مِنَ الْمُسَافِرِ
الَّذِي أَفْعَلُ بِذَلِكَ الْحَدِّ مُبْتَدِئًا ذَلِكَ الْإِرَادَةَ الْجُزْئِيَّةَ سَبَبَ قَطْعِ ذَلِكَ الْجُزْئِيِّ لَهَا
لَا يَحْتَاجُ أَيْ أَنْ يَقْطَعَ الْفِعْلُ مَقْطُوعَ الْإِرَادَةِ وَالْحَرَكَةُ فَيَقْطَعُ الْمُسَافِرُ أَوْ لَا يَقْطَعُ
يَلْتَمِزُ الْفِعْلُ الْفِعْلَاتِ مُجَرَّدَةً عَلَى التَّوَالِي حَسَبَ إِصْطِلَاقِ الْمُسَافِرِ وَتَقْصِيلِ الْإِرَادَاتِ
الْمُبْتَدِئَةِ عَنْهَا مَسْتَمِرَّةٍ الْحَرَكَةُ وَكَأَنَّ اسْتِمْرَارَ الْحَرَكَاتِ لَا يَمْنَعُ شَخْصِيَّتَهَا وَلَا يَمْنَعُ
كُلِّيَّتَهَا كَذَلِكَ اسْتِمْرَارُ الْفِعْلَاتِ وَالْإِرَادَاتِ عَلَى سَبِيلِ الْأَصْرَامِ وَالْجُدَّةِ لَا يَمْنَعُ
جُزْئِيَّتَهَا وَلَا يَمْنَعُ كَوْنَهَا كَلِمَةً **قُلْ** وَلَيْسَ هَذَا مَا تَحْتَصِلُ الْإِرَادَةُ بِشَيْءٍ جُزْئِيٍّ
يَحْتَاجُ تَكُونَ الْإِرَادَةَ الْكُلِّيَّةَ مُقَابِلَةً لَهَا مَرَادُ كُلِّيٍّ وَلَا يَحْتَاجُ لَهُ تَحْتَصِنُ جُزْئِيٍّ وَلَا
فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ كَيْفِيَّةِ كَوْنِ الْإِرَادَةِ الْكُلِّيَّةِ مَعَ الْإِرَادَاتِ الْجُزْئِيَّةِ مَبَادِي الْحَرَكَاتِ
الْجُزْئِيَّةِ يَحْتَاجُ إِلَيْكُمْ كَلِمَاتِي فِي مُتَعَدِّ تَابِلِ الْأَصْنَافِ الْجُزْئِيَّةِ عَنِ الْإِرَادَاتِ الْكُلِّيَّةِ
وَذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ تَحْتَصِنِ الْإِرَادَةَ الْكُلِّيَّةَ بِشَيْءٍ جُزْئِيٍّ كَمَا ذَكَرَ فَإِنَّ
الْإِرَادَةَ الْكُلِّيَّةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ كَلِمَةٌ تُفْتَرِدُ مَرَادًا كُلِّيًّا وَلَا يَوْجِبُ تَحْتَصِنًا جُزْئِيًّا
فَلَا يَحْتَاجُ لَهَا فِي ذَلِكَ إِلَى انْتِصَابِ أَيْ جُزْئِيٍّ إِلَيْهِ **قُلْ** وَيَحْتَاجُ انْتِصَابًا
فَتَبَيَّنَ أَنَّ كَلِمَاتِي مُتَعَدِّاتٍ كَلِمَةً فَيَحْتَاجُ أَنْ تَفْعَلَ تَرَاتُبه مَا هُنَا
جُزْئِيًّا يَنْبَغُ مِنْهُ شَوْقُ وَإِرَادَةُ مُتَعَدِّاتٍ مُتَرَابِعَةٍ أَوْ هِيَ فَتَنْبَغُ
الْفَرْقُ الْمُرَكَّبُ إِلَى حَرَكَاتٍ جُزْئِيَّةٍ مُبْتَدِئَةٍ مِنْ مَرَادَةٍ لِأَجْلِ الْمَرَادِ الْأَوَّلِ وَهَذَا

استشهد بكيفية صدور حركتنا عن ارادتنا الكلية وما أكد لما ذكرناه فانما صدورنا
 كلياً مثلاً كصدورنا انه ينبغي ان يصدر عنا ذلك القديم وهذا صانعاً كلياً حصلنا من
 معد مايت كلية هي قولنا ينبغي ان يصدر عنا الفعل الجميل ومن الافعال الجميلة
 بذل القديم ثم اتبعنا ما صانعاً جدياً هو ان هذا القديم الذي في يدي ينبغي ان يله
 فينبعث من هذا الفناء الجزئي شوقاً وإرادة متعينا ان يذل هذا القديم متبعاً
 الفاعل المحرك على دفعه الى شئ من هذا القديم مرادى لا يخل المراد
 الاول الذي هو صدور بذل القديم عنى **واعترض** الفاعل الخارج هناك
 ادراك الجزئي يقتضي نسبة بينه وبين القديم والنسبة لا يتحقق الا بعد
 حصول المنسبين فادراك الجزئي يتوقف على حصول التوقف على حصوله
 اياه فلو توقف حصوله اياه على ادراكه من حيث هو جزئي لزم **القول الجواب**
 ان ادراك الجزئي قبل وجوده يتوقف على حصوله في الحيات لا على حصوله في الخارج
 وحصوله في الخارج هو الذي يتوقف على حصوله اياه المتوقف على ادراكه
 له فانه كما يكون حصول الجزئي في الخارج بعد حصوله في الحيات قد يكون حصوله
 في الحيات ايضا بعد حصوله في الخارج ولا يلزم **القول** **شرفك** وايضا فليعلم
 انما سيجاء لتناقل حركتنا فانما لا يخاول الا ايجاد الحركة من حيث هي حركتنا في الواقع
 الفلاني في الوقت الفلاني وذلك لا ينافي الكلية ولا يخاول الحركة الميمنة من
 هي مميئة فانها غير حادثة فكيف نقصد ما وهذا الاستفهام يوجب القطع بان
 المميئة في الفعل الجزئي هو القصد الكلية وانه انما يخص ذلك الجزئي بسبب
 تحصيل الجمل والوقت **والجواب** ان بين الحركة والمتاخر والزمان متعني

شخصية الحركة كما اعترف به وبالحكمة قوله يخاول حركتنا من حيث
 هي حركتنا في الواقع الفلاني في الوقت الفلاني يشمل على تناقض وايضا قوله
 انما قصد الحركة الكلية في موضع وقوف معينين يناقض قوله الحركة تخص
 بتخص الجمل والوقت **شرفك** المعاصرة بان الارادات الجزئية ايضا
 امور جارية جزئية فلا بد لها من علل جارية جزئية والكلام فيها كالكلام في الامور
 فتشكك ثم التمثل ان كان دفعه قوياً وان كان الثاني على الاصح
 كان ايضا محالاً لان الثاني يتقدم حال حصول الاولى والمقدم لا يكون
 على الوجود **والجواب** ان الارادة الجزئية كما كانت سبباً لحدوث حركتنا
 جزئية فذلك الحركتنا ايضا سبب لحدوث ارادة اخرى جزئية حتى تحصل الارادة
 في النفس والحركات في الجسم ولا يتشكل دفعه لان الارادة لكون الجسم
 في حيز ما من المتاخر ما لم توجد لم تحجب عنها الجسم الميئة واذا وجدنا منع
 ان يكون الجسم في حال وجود الارادة في ذلك الحيز الذي يريد ان ارادة
 الايجاد لا يتعلق بالوجود بل كان في حيز آخر قبله واسبق ان يحصل في الحيز الذي
 يريد حال كونها في الحيز الذي قبله فاذن تاخر كونها في الحيز الذي يريد عن وجود
 الارادة لا يرجع الى الجسم الذي هو القابل لا الى الارادة التي هي الفاعل ولا منع
 حصوله الى الحيز الذي يريد فبذلك الارادة وتتحدد غير ما قصير كل وصول
 الى حيز شياً لوجود ارادة تتحدد مع ذلك الوصول ووجود كل ارادة شياً لوصول
 تاخر عنها فتنشئ الارادات والحركات استمرارية غير فاذ بل على سبيل ضمير
 تتحدد والسابق لا يكون بانها ارادة على الاصح بل هو شرط ما يتم الحيلة بانها غير

إليها ومذا من غوامض هذا العلم **مشرقا** فإذا جاز أن يكون السابق على الآخر
فلم لا يجوز أن تكون الحركة السابقة على اللاحقة وبذلك يحصل الاستتار
إثبات هذه النفس **والجواب** أن الشيخ لم يثبت ذلك بهذا على وجود النفس
بل استدل باستدانة الحركة على وجود الإرادة وبها على وجود النفس ولذلك
قال في الحركة المستفيدة الطبيعية بكون كل حركة سابقة شيئا به يتم كون الطبيعة
على وجود الحركة اللاحقة من غير أن أثبت هناك تماثرا **مشرقا** مع القول
بوجود الإرادة الكلية فلم لا يجوز أن يكون شئ الشخص هو القابل وبما أنه
أن الفلك يقتضي بإرادته الكلية حركة كلية إلا أن جرم الفلك في كل وقت
لما لم يقبل الحركة خاضعة وامتنع الرجوع والتكون عليه تحصيل الحركة بغيره
واستمرت النفس مستديرة عنهم من الفعل الفعلي مع أن ثبتته إلى الكل سواء
نحو خاص الشخص فإليه **والجواب** ما مر وهو أن الحركة الفاعلة بإتقادهما تمنع
أن تقتضي الحركة وإنما الفعل الفعلي فلا يصدر عنه حادث إلا عند حدوث
استعداد في القابل ولا يمكن فيه وجود القابل حين **مشرقا** ولين لنا
ذلك لكنه لا يستفهم على أصولهم لأنهم يقولون غرض النفس من التحريك هو اللبنة
بالفعل والنفس الحركة لا تدرك الفعل وإن اجتمعوا فلهذا تدركه في لا تحرك
والجواب على مذهب المشايخ أن النفس الحسية تدرك الفعل إذا كان
غير مجرد بل شوبها بالواجب المادي على نحو التوهم أو الخيال وعلى مذهب الشيخ
أن النفس الناطقة الكلية تدرك الفعل بذاتها وتحرك الفلك نحو طبيعة
في جسمه كقولنا وبما في اعتراضه تحل بما مر **وعلى مذهب** **مشرقا**

الذي يشوقه الجرم الأول في حركته إلا رادته فوعده بأنه بعد ما نحن فيه
إلا أنك يجب أن تعلم أنه لن تحرك شئك إرادتي إلا لطلب شئ أن يكون لها
أولى وأحسن من أن لا يكون إما بالجمعة وإما بالظن وإما بالتحليل المبني فإن
فيه من اختيار من طلب اللذة والسآة والتأمر إنما يفعل وهو يحل لنا ما أو
بديل جاز ما مملوك أو الزومب ما فإن التأمر يحل وأما أن يصاغ
تحريكه عن تحريكه لا سيما في جاز لا تكون بين التوهم والقطعة أو في شئ الفرد
كالنفس أو في شئ الذي يصيد كالفردي كمن يرى في مناهه شيئا يحتاج
ويجب إيجادا فربما اتبع للمذهب أو الطلب وأعلم أن التحليل شئ والشعور بالتحليل
أنه هو الذي يحل في وأخطأ ذلك الشعور في الذكر شئ وليس يجب أن ينكر
وجود التحليل لأجل فقد **ذكر** **مشرقا** أن الحركة الكلية
لا تزداد لذاتها بل تزداد لحوصل وضع كل واحد وكان حصول الوضع الكلبي ليس أيضا للذات
مراد بل إنما أراد شئ آخر فكان من الواجب أن يبين الشئ الذي هو لذاته غير هذا
الحركة لكن هذا الخط لما كان مقصورا على إثبات النفس وأفعالها وكان الخط
السادس مثبلا على ذكر الثابتات كان يراد ذلك فيه أولى فوعده بأنه هناك
وأما وقع ذكر الوضع الكلبي فهذا أيضا بالمرس وذلك لأنه إحتاج إلى ذلك
في الاستدلال على وجود النفس لما قلناه ذكر أن الواجب عليك في هذا القول
أن تعلم أن التحرك الإرادي لا يحرك إلا لطلب شئ يرى وجوده أولى من غيره
هو غرض ما شعور به على لأجسام لم يميز بين الحركة الصادقة عن النفس والصادقة
عن الطبيعة ولم يميز أيضا بين الأفعال النفسانية والأفعال الفعلية على ما

بَيَانُهُ فِي الْمَقَامِ الثَّانِي نَزْدَكَ أَنَّ الشُّعُورَ بِأَوَّلِهِ الْمَطْلُوبِ قَدْ بَعَثَ عَلَى جُودِ قَاتِهِ
قَدْ يَكُونُ جَبِينِيًّا وَقَدْ يَكُونُ ظَنِّيًّا وَقَدْ يَكُونُ تَحْيِلِيًّا وَذَكَرَ حَرَكَاتٍ إِرَادِيَّةً خَفِيَّةً أَلْفًا
يَكْرَهُ الْغَائِبَ وَالشَّاهِي وَالْقَائِمَ فَإِنَّ سُكْرِي وَجُوبَ اسْتِنَادِ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ إِلَى غَائِبٍ
مَشْعُورٍ بِهَا يَسْتَكُونُ بَيْنَنَا وَمَا بَيْنَ غَايَاتِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا **شَرَحَاجِبُ** عَنْ شَيْءٍ
لَمْ يَرَوْهَا إِنْ الْغَائِبَ وَالشَّاهِي وَالْقَائِمَ لَوْ قِيلَ أَنَّهَا لَمْ تَلِ غَايَاتِ تَحْيِلُهَا لَوْجٌ
أَنْ يَنْدَكُرَ مَا بَانَ تَحْيِلُ الْغَائِبِ وَالشُّعُورِ بِهِ وَحِطُّ الشُّعُورِ ثَلَاثَةً أَوَّلُهُمْ بَرَزَتْ لَدُنْكَ
عَلَى جَمِيعِهَا فُجُودُ التَّذَكُّرِ يَدُلُّ عَلَى جُودِهَا جَمِيعًا وَعِدَّةٌ لَا يَدُلُّ عَلَى عِدَّةٍ وَاحِدٍ
مِنْهَا بَيِّنَةٌ بَلْ عَلَى عِدَمِ شَيْءٍ مِنْهَا لَا بَيِّنَةٌ أَوْ عَلَى عِدَمِ جَمِيعِهَا فَإِذَا نَزْدَكَ
بَعْدَ التَّذَكُّرِ عَلَى عِدَمِ التَّحْيِلِ فَيَرْجِعُ وَبَعَارَةُ الْكُتَابِ ظَاهِرَةٌ وَمَعْنَاهُ فَنَدَمَ
بَكُونِ التَّذَكُّرِ كَمَا مِنْ حِطِّهِ وَإِذَا نَزْدَكَ عَلَى مَا أَوْجَحْنَا **الْمَقَامُ الرَّابِعُ فِي**
الْوُجُودِ وَعِلَلِهِ أَوَّلُهُ الْوُجُودُ مَعْنَاهُ الْوُجُودُ الْمَطْلُوبُ الَّذِي يَحْتَمِلُ عَلَى الْحُجُومِ
الَّذِي لَا عِلَّةَ لَهُ وَعَلَى الْوُجُودِ الْمَقُولِ بِالشُّكِّ وَالْحُجُومِ عَلَى شَيْءٍ مُخْتَلِفٍ بَارِئًا
لَا يَكُونُ قَسَمًا مَعْنَاهَا وَلَا جُزْءًا مِنْ مَاهِيَّتِهَا بَلْ إِنَّمَا يَكُونُ عَارِضًا لَهَا فَإِذَا نَزْدَكَ
مُسْتَدًّا إِلَى عِلَّةٍ وَلِذَلِكَ قَالَتْ أَلْفِيحُ فِي الْوُجُودِ وَعِلَلِهِ **فَلَيْسَ أَنَّهُ قَدْ**
يَنْبَغِي عَلَى أَهَامِ النَّاسِ أَنَّ الْوُجُودَ هُوَ الْحُسُوسُ وَأَنَّ مَا لَا يَنَالُهُ الْحُسُوسُ هُوَ
فَرَضٌ وَجُودٌ بِحَالٍ وَأَنَّ مَا لَا يَخْتَصُّ بِكَانٍ أَوْ مَوْجِعٍ بِذَلِكَ كَالْجَنِّمْ أَوْ نَبِيٍّ
مَا هُوَ فِيهِ كَالْحَوَالِ الْجَنِّمْ فَلَا يَحْطُلُهُ مِنَ الْوُجُودِ وَأَنْتَ بِنَايَ لَكَ أَنْ تَأْتَلَ فَرَضُ
الْحُسُوسِ فَيَعْلَمُ مِنْهُ بَطْلَانُ قَوْلٍ هُوَ لَا لِأَنَّكَ وَمَنْ يَسْتَحْيُ أَنْ يُجَالِبَ بِعِلَالٍ
أَنَّ هَذِهِ الْحُسُوسَاتِ قَدْ بَعَثَ عَلَيْهَا اسْمُ وَاحِدٍ لَا عَلَى الْأَشْرَافِ الْبَرِّفِ كُلِّ

مَعْنَى وَاحِدٍ بِشَيْءٍ اسْمُ الْإِنْسَانِ فَإِنَّهَا لَا تَسْكُنُ فِي أَنْ وَقَعَهُ عَلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو
بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَجُودٌ قَدْ لَكَ الْمَعْنَى الْوُجُودُ لَا يَخْلُو مَا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يَنَالُهُ الْحُسُوسُ
أَوْ لَا يَكُونَ فَإِنْ كَانَ بَعِيدًا مِنْ أَنْ يَنَالَهُ الْحُسُوسُ فَهَذَا أَرْجَحُ الْقَائِمِينَ مِنَ الْحُسُوسِ
مَا لَيْسَ بِحُسُوسٍ هَذَا الْعَجَبُ وَإِنْ كَانَ يَحْسُوسُ فَلَهُ لَا يَحَالُ لَدَوْعٍ وَأَبْنُ وَبَعْدَ
مَعْنَى وَكَيْفَ مَعْنَى لَا يَنَالِي أَنْ يَحْسُ بَلْ وَلَا أَنْ يَحْيِلُ إِلَّا كَذَلِكَ فَإِنْ كُلُّ
يَحْسُوسٍ وَكُلُّ تَحْيِلٍ فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ لَا يَحَالُ لَدَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ
لَمْ يَكُنْ مَا إِنَّمَا لَيْسَ بِذَلِكَ الْحَالِ فَلَمْ يَكُنْ مَقُولًا عَلَى كَثِيرٍ مُخْتَلِفِينَ فِي ذَلِكَ
الْحَالِ فَإِذَا نَزْدَكَ الْإِنْسَانُ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَاحِدٌ الْحَقِيقَةُ بَلْ مِنْ حَيْثُ جَبِينُهُ الْأَسْلِيَّةُ
أَبْنَى لَا يَخْتَلِفُ فِيهَا الْكُرَى غَيْرَ حُسُوسٍ بَلْ يَقُولُ مِنْهُ وَكَذَلِكَ الْحَالِ فِي كُلِّ
بَلْ يَرْكَبُ الْقِيَّةَ عَلَى فَسَادِ قَوْلٍ مِنْ زَيْمَرٍ أَنَّ الْوُجُودَ هُوَ الْحُسُوسُ وَمَا فِي حِكْمِهِ
وَمَعْنَى الْقِيَّةِ وَمَنْ يَجْرِي بِجَرَاهُ مَنْ يَدْعِي لِقَوْلِهِ الْقِيَّةَ الْحَالِ كَيْدًا عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ
أَنْ يَكُونَ يَحْسُوسًا حِكْمًا عَلَى الْحُسُوسَاتِ قَوْلُهُ أَنَّ الْوُجُودَ هُوَ الْحُسُوسُ قِيَّةٌ وَقَوْلُهُ
أَنَّ مَا لَا يَنَالُهُ الْحُسُوسُ يَجُوزُ مِنْهُ جُودٌ بِحَالٍ كَيْفَ يَكُنْ قِيَّةً لَهَا وَالْجُودُ مَعْنَاهُ
الذَّاتُ وَإِنَّمَا فَاتَ يَجُوزُ لَا تَهْمُ لَا يَجُوزُونَ وَجُودِي يَنَالُهُ الْحُسُوسُ بِأَفْعَالِهِ لَا بِذَاتِهِ
وَقَوْلُهُ وَأَنَّ مَا لَا يَخْتَصُّ بِكَانٍ أَوْ مَوْجِعٍ بِذَلِكَ كَالْجَنِّمْ أَوْ نَبِيٍّ مَا هُوَ فِيهِ كَالْحَوَالِ
الْجَنِّمْ فَلَا يَحْطُلُهُ مِنَ الْوُجُودِ إِصْنَاخٌ لِمَا سَبَقَ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحُسُوسَ هُوَ مَا لَكَ سَكَا
أَوْ مَوْجِعٌ بِذَلِكَ وَهُوَ أَمَّا جَنِّمْ وَإِنَّمَا جَنِّمَانِي وَهُوَ يُكْرَهُ جُودٌ مَا لَا يَكُونُ جَنِّمًا
وَجَنِّمَانِي أَلْفِيحُ يَدْعِي عَلَى فَسَادِ قَوْلِهِمْ بِوُجُودِ الطَّبَائِعِ الْمَقُولَةِ مِنَ الْحُسُوسَاتِ
لَا مِنْ جَنِّمِي يَأْتِي أَوْ عَامَّةً بَلْ مِنْ جَنِّمِي هِيَ بَعْدَ عَيْنِ التَّوَابِي الْقَرِيبَةِ مِنَ الْأَبْنِ

وَالْوَضْعَ وَالْكَفَّ مَثَلًا كَالْإِنْسَانِ مِنْ جَيْتٍ هُوَ إِنْسَانٌ الَّذِي هُوَ مِنْ رَيْدٍ
أَوْ مِنْ هَذَا الْإِنْسَانِ بَلْ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ يَحْتَوِي وَهُوَ الْإِنْسَانُ الْمَحْمُولُ عَلَى الْأَخْطَاءِ
فَإِنَّهُ مِنْ جَيْتٍ هُوَ كَذَلِكَ أَوْ جُودِي فِي الْحَاجِجِ وَالْأَفْلَ تَكُونُ مِنْ الْأَشْأَاءِ إِنَّمَا
نَرَاهُ إِنْ كَانَ يَحْتَوِي وَجَبَّ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ بِهِ مَعَ لَوْ أَنَّ بَعْضَهُ كَانَ يَتَأَمَّلُ
وَضَعُ مَا يَتَعَيَّنُ وَجَيْتٍ يَتَبَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مَقُولًا عَلَى إِنْسَانٍ لَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ
أَلَا يَنْ وَعَلَى ذَلِكَ الْوَضْعِ فَلَا يَكُونُ الْمَشْرُكُ فِيهِ مَشْرُكًا فِيهِ هَذَا خَلْفَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
يَحْتَوِي هَهُنَا مَوْجُودٌ غَيْرَ يَحْتَوِي وَهُوَ الْمَوْجُودُ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ **عَلِمَ أَنَّ الْإِنْسَانَ**
مِنْ جَيْتٍ هُوَ وَاحِدٌ لِحَيْثُ غَيْرِ الْإِنْسَانِ الْوَاحِدِ فَإِنَّ مَعْنَى الْأَوَّلِ هُوَ الْإِنْسَانُ
مِنْ جَيْتٍ هُوَ طَبِيعَةُ وَاحِدَةٍ لَا مِنْ جَيْتٍ هُوَ حَيَوَانٌ أَوْ نَاطِقٌ أَوْ وَاحِدٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ
وَمَعْنَى الثَّانِي هُوَ الْإِنْسَانُ الْمُفَرَّقُ بِالْوَسْطَةِ وَالْأَوَّلُ مَشْرُكٌ فِيهِ وَالثَّانِي غَيْرُ
مَشْرُكٍ فِيهِ وَلِذَلِكَ فَتَرَى الشَّيْخَ قَوْلَهُ مِنْ جَيْتٍ هُوَ وَاحِدٌ لِحَيْثُ غَيْرِهِ بَلْ مِنْ جَيْتٍ
يَحْتَوِيهِ الْأَمَلِيَّةُ الَّتِي لَا تَحْتَلِفُ فِيهَا وَبِأَيِّ الْمَظَاهِرِ الْكَتَابِ ظَاهِرٌ **وَالْغَيْرُ**
يَعْنِي الْمَعْنَى مِمَّنْ عَلَى هَذَا الْبَيَانِ أَنَّ الْإِنْسَانَ الْمَشْرُكَ مَوْجُودٌ فِي الْمَشْرُكِ
لَا فِي الْحَاجِجِ وَالْمَطْلُوبُ إِبْرَاهِيمُ مَوْجُودٌ فِي الْحَاجِجِ غَيْرَ يَحْتَوِي وَيَجْعَلُ الْإِنْسَانَ
بِالْمَقَرِّ بَيْنَ طَبِيعَةِ الْإِنْسَانِ الَّتِي هِيَ مِنْهَا الْأَشْرَافُ وَغَيْرُهَا وَبَيْنَ الْإِنْسَانِ
الْمَأْخُذِ مَعَ الْأَشْرَافِ فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَوْجِدُ فِي الْحَاجِجِ وَالْعَمَلُ وَالثَّانِي يَوْجِدُ
فِي الْعَمَلِ فَطَبِيعَةُ عَلَى مَا رُبَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا **وَهُوَ فِي تَقْدِيرِهِ وَالْعَمَلُ نَابِغٌ**
مِنْهُمْ يَقُولُ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَثَلًا إِنَّمَا هُوَ إِنْسَانٌ مِنْ جَيْتٍ لَهُ أَعْضَاءُ مِنْ رَيْدٍ وَعَيْنٌ
وَحَاجِبٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ وَمِنْ جَيْتٍ هُوَ كَذَلِكَ لَيْسَ هُوَ يَحْتَوِي فِيهِ هَهُنَا وَقَوْلُهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ

فِي كُلِّ عَيْنٍ كُلِّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوْ زَكْنَاهُ كَالْإِنْسَانِ فِي الْإِنْسَانِ تَقْتَضِي هَذَا الْقَوْلَ
أَنْ يَقَالَ أَنْتُمْ قَدْ أَشْرَكْتُمْ فِيهِ الْإِنْسَانُ الْمَعْمُولُ بِخَرْبٍ مِنَ الْوَضْعِ وَالْكَفِّ وَالْأَفْلَ
لَا يَقَعُ إِلَّا وَلَهُ أَعْضَاءُ ذَوَاتُ أَفْئِدَةٍ بِشَبَابَةِ الْأَفْئِدَةِ عَلَى مَا يَحْتَلِفُ فِيهِ وَجَيْتٍ
وَالشَّيْخُ لَمْ يَشْعُرْ بِإِصْنِاحِ الْإِنْسَانِ فِي مَعْمُولِيَّةِ الْإِنْسَانِ لِأَنَّ الْأَشْرَافَ
بِالْإِنْسَانِ إِنَّمَا يَكُونُ حُرُوجًا مِنَ الْمَعْمُولِ بَلْ يَنْبَغِي عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَفْئِدَةِ
أَوْ الْأَفْئِدَةِ فِي كَوْنِهِ طَبِيعَةُ مَعْمُولَةٍ غَيْرَ مَحْسُوسَةٍ كَالْإِنْسَانِ فِي الْإِنْسَانِ فَتَبَيَّنَ
أَنَّهُ لَوْ كَانَ كُلُّ مَوْجُودٍ يَدْخُلُ فِيهِ الْوَهْمُ وَلَيْسَ لَكَانَ لَيْسَ وَالْوَهْمُ **مُتَعَدِّ**
فِيهِ لَيْسَ وَالْوَهْمُ وَكَانَ الْعَمَلُ الَّذِي هُوَ الْعَمَلُ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ الْوَهْمُ وَبَعْدَ
هَذِهِ الْأُمُورِ فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْعَمَلِ وَالْجَلِّ وَالْوَجَلِ وَالْقَبْ وَالْجَعْلِ وَالْجَيْنِ
فَمَا يَدْخُلُ فِيهِ لَيْسَ وَالْوَهْمُ وَهِيَ مِنْ عِلَاقِ الْأُمُورِ الْمَحْسُوسَةِ فَمَا ظَنُّكَ بِمَوْجُودَاتِ
أَنْ كَانَتْ خَارِجَةً مِنَ الذَّوَاتِ عَنْ دَوَابِّ الْمَحْسُوسَاتِ وَعِلَاقِهَا **لَمَّا بَيَّنَّا عَلَى أَنَّ**
فِي كُلِّ يَحْتَوِي شَيْئًا لَيْسَ يَحْتَوِي وَلَا يَوْجِدُ لَمْ يَتَّعِنِ عَلَى ذَلِكَ بَلْ يَنْبَغِي أَيْضًا
عَلَى أَنَّ لَيْسَ تَقْتَضِيهِ لَيْسَ يَحْتَوِي وَلَا يَوْجِدُ وَكَذَلِكَ الْوَهْمُ وَعَلَى أَنَّ الْعَمَلُ
الَّذِي يَقْبَلُ مِنَ لَيْسَ وَالْمَحْسُوسِ وَالْوَهْمِ وَالْوَهْمُ لَيْسَ يَوْجِدُ ضَلَاةً أَنْ يَكُونَ
يَحْتَوِي وَبِهِ أَصْنَاءُ عَلَى أَنَّ لِحَيْثُ غَيْرِ مَحْسُوسَةٍ وَلَا مَوْجُودَةٍ وَهِيَ
طَبِيعَةُ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ بِالْوَهْمِ كَالْعَمَلِ وَالْجَلِّ وَغَيْرِهَا فَإِنَّ أَشْأَاءَهُمَا مَذْكُورَةٌ
بِالْوَهْمِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَذْكُورَةً بِالْحَقِّ الظَّاهِرِ وَتَأْطِئُ بِهَا فَلَيْتَ مَذْكُورَةً بِأَحَدٍ
أَمَلًا وَإِنْ كَانَ يَأْتِي بِالْحَوَاسِّ وَالْمَحْسُوسَاتِ وَعِلَاقِهَا هَذِهِ فَإِنَّ بَيِّنَةً وَجُودِ
أَشْأَاءَ خَارِجَةٍ عَنْ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ بِالذَّوَاتِ بِفِي أَوَّلِهِ بَلْ لَا يَكُونُ مَحْسُوسَةً وَلَا

مَوْجُودٌ فَذَلِكَ نَبِيٌّ كُلُّ شَيْءٍ فَإِنَّهُ مِنْ جَيْتٍ يَجْعَلُهُ الذَّائِبَةُ أَيْ بِهَا مَوْجُودٌ
فَهُوَ مُنْقَضٌ وَاحِدٌ غَيْرُ مُشَارٍ إِلَيْهِ فَكَيْفَ مَا يَبْدُو كُلُّ شَيْءٍ وَجُودُهُ **الَّتِي** مِمَّا
أَسْمُ فَاعِلٍ فِي مَبْعَدِ الْمَصْدَرِ كَالْعَدَلِ وَالْمَرَادُ بِهِ ذُو الْخَفِيَّةِ وَهُوَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ
يَدُلُّ بِأَشْرَافِكِ عَلَى مَعَانٍ مِنْهَا الْوُجُودُ فِي الْأَعْيَانِ مُطْلَقًا وَمِنْهَا الْوُجُودُ الدَّائِرُ
فِيهَا حَالُ الْقَوْلِ أَوِ الْعَدْلُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى حَالِ الشَّيْءِ الْخَارِجِ إِذَا كَانَ مُطَابِقًا لِلْمَقَادِيرِ
فَهُوَ مُبَادِقٌ بِاعْتِبَارِ رُتْبَتِهِ إِلَى الْأَمْرِ وَجَيْتٍ بِاعْتِبَارِ رُتْبَةِ الْأَمْرِ إِلَيْهِ وَالْمَرَادُ مِنْهَا
هُوَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ **وَالْعِلَّةُ** أَنْ مَقْصُودَهُ مِنْ إِبْطَالِ مَوْجُودٍ غَيْرِ مَحْسُوسٍ إِنَّمَا كَانَ هُوَ
إِبْطَالُ مَبْدَأِ الْوُجُودِ غَيْرِ مَحْسُوسٍ فَلَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ فِي الْأَعْيَانِ فَإِنَّهُ مِنْ جَيْتٍ
يَجْعَلُهُ الذَّائِبَةُ أَيْ هُوَ بِهَا شَيْءٌ أَيْ يَجْعَلُهُ الْمَجْرُودُ عَنْ الْوَارِثِ الْغَرَبِيَّةِ الْمُتَخَذَةِ
الَّتِي بِهَا هُوَ غَيْرُ فَاعِلٍ لِلْإِشَارَةِ لِلْجَيْتِ مَبْعُودٌ وَهُوَ أَنَّ الْمَبْدَأَ الْأَوَّلَ الَّذِي
يُطْبِقُ كُلُّ ذِي جَيْتٍ يَجْعَلُهُ وَجُودُهُ كَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَهَذَا الْكَلَامُ مَوْجُودٌ
بِالْمَقْصُودِ مِمَّا سَبَقَ وَلِذَلِكَ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَنْشَأَ الشَّارِحَ مِمَّنْ أَنَّهُ أَيْتِي الْمَبْدَأُ
الْأَوَّلُ بِنَازِلٍ لِلْخَفَايَةِ فِي ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّشْبِيلِ فَيُحْكَمُ بِأَنَّ الْبَيَانَ أَفْرَاجِي وَلَيْسَ
كَذَلِكَ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَحْكُمُ بِمَا كُنَّا عَلَى كُلِّ جَيْتٍ بِمَا هِيَ جَيْتُهُ نَرْتَجِعُ كَيْفَ يَوْمٌ
خَرُجَ مَا هُوَ بِمَقْصُودٍ كُلِّ جَيْتٍ عَنْ حُكْمِ ثَبَتٍ عَلَى كُلِّ جَيْتٍ **فَذَلِكَ** **الَّتِي**
فَذَلِكَ يَكُونُ مَعْلُومًا بِاعْتِبَارِ مَا هِيَ وَجَيْتُهُ وَجَيْتُهُ وَذَلِكَ يَكُونُ مَعْلُومًا فِي وَجُودِهِ وَإِلَّا
أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ شَيْءٌ بِالمثلِكَ فَإِنَّ جَيْتَهُ مَبْعُودَةٌ بِالشَّيْءِ وَالْحُكْمُ الَّذِي هُوَ
وَبَقِيَ مَا مِنْ جَيْتٍ هُوَ مَبْعُودٌ وَلَمْ يَجْعَلْهُ الْمَثَلِيَّةُ كَمَا هِيَ عِلَّةُ الْمَادَّةِ وَالْمَوْجُودِ
وَأَمَّا مِنْ جَيْتٍ وَجُودِهِ فَذَلِكَ يَتَبَيَّنُ بِعِلَّةٍ أُخْرَى أَيْضًا غَيْرَ هَذِهِ لَيْسَ هِيَ عِلَّةُ نَفْسِهِ

مَثَلِيَّةٌ وَتَكُونُ جَيْتًا مِنْ مَدَّهَا وَتِلْكَ هِيَ الْعِلَّةُ الْفَاعِلِيَّةُ أَوِ الْغَايَةِ الَّتِي
هِيَ عِلَّةُ فَاعِلِيَّةٌ لِهَيْلَةِ الْعِلَّةِ الْفَاعِلِيَّةِ **مِيرِيدٌ** أَنْ يُشِيرَ إِلَى الْعِلَلِ وَهِيَ
إِتِمَاعُ الْعِلَّةِ الَّتِي أَوْعَلَ الْوُجُودَ وَالْأَوَّلِيَّةُ يَنْتَقِمُ إِلَى مَا يَكُونُ بِهِ الشَّيْءُ الْقَوْلُ
وَهُوَ الْمَادَّةُ وَإِلَى مَا يَكُونُ بِهِ الشَّيْءُ بِالْفِعْلِ وَهُوَ الصُّورَةُ وَالثَّانِيَّةُ تَنْتَقِمُ إِلَى مَا
يَكُونُ بِمَعْنَى الدَّائِبَةِ أَوْ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ هُوَ الْمَوْجُودُ وَالثَّانِي يَنْتَقِمُ إِلَى مَا يَكُونُ
عِلَّةً هُوَ الْأَوَّلُ فَتَسْتَعِينُ أَوْ كَوْنُهُ عِلَّةً لِلْإِيجَادِ بِأَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ لِأَجْلِ الْأَوَّلِ
هُوَ الْفَاعِلُ وَالثَّانِي هُوَ الْمَانِعُ وَالْمَادَّةُ وَالْمَوْجُودُ مِنْهَا لَيْسَ بِالسَّيْلِ الْمَوْجِبِ
بِخِلَافِ الْمَانِعَةِ وَالْجَيْتِ وَالْفِعْلِ وَإِنْ كَانَ مَقْصُودٌ لِلْفِعْلِ لَكِنَّمَا لَيْسَ بِالسَّيْلِ
لَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ الْقَوَاعِدِ عَلَى الْبَاقِيَيْنِ بِأَنَّهُ هُوَ الْفَاعِلُ وَالْمَعْلُومَاتُ
لَا تَكُونُ كَذَلِكَ وَإِذَا بَيَّنَّ ذَلِكَ فَهَذَا الشَّيْءُ فَذَلِكَ يَكُونُ مَعْلُومًا إِلَى قَوْلِهِ كَمَا هُنَا
عِلَّةُ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ إِنْشَاءً إِلَى عِلَّةِ الْمَانِعَةِ **وَالْمَادَّةُ** فَكَانَتْ كَمَا هِيَ عِلَّةُ
وَلَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا لِأَنَّ الْمَثَلِ لَا مَادَّةَ لَهُ وَلَا صُورَةَ فَإِنَّهُ كَرَوَ الْمَادَّةُ وَالصُّورَةُ
يَكُونُ لِلْأَجْسَامِ الْمُرَكَّبَةِ وَأَيْضًا الشَّيْءُ الَّذِي يَحْتَاجُ لِلْحُكْمِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَكُونُ الْمَادَّةُ
الصُّورَةُ وَالْحُكْمُ الَّذِي يَكُونُ لَهُ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَادَّةُ لَا تَكُونُ صُورَةً فِيهِ وَلَيْسَ بِالسَّيْلِ
وَصِفَتِ الْمَثَلِ لِأَنَّهَا لَيْسَ بِالسَّيْلِ عَلَيْهِ وَلَا هُوَ عَلَيْهِمَا بَلْ هُوَ جَزْءٌ لَهُ فِي الْوَجْهِ
وَلِذَلِكَ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَادَّةَ وَالصُّورَةَ لَا يَلْجِئْنَ وَالْفِعْلُ وَقَوْلُهُ وَأَمَّا مِنْ جَيْتٍ وَجُودِهِ
فَذَلِكَ يَتَبَيَّنُ بِعِلَّةٍ أُخْرَى إِلَى إِنْشَاءً إِلَى عِلَّةِ الْوُجُودِ وَلَمَّا أَفْتَضَرَ عَلَى الْفَاعِلِ
وَالْغَايَةِ لِحُصُولِ مَقْصُودِهِ هَهُنَا بِمَا وَلَمْ يَكُنْ الْمَوْجُودُ أَوْ ذُو الْقُوَّةِ فَذَلِكَ يَتَبَيَّنُ
يَتَبَيَّنُ بِعِلَّةٍ أُخْرَى وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ وَتِلْكَ هِيَ الْفَاعِلِيَّةُ بِقَوْلِهِ أَوِ الْغَايَةِ إِلَى أَنَّ الْفَاعِلَ

لَا يَحْدُثُ جُودُ الْمَعْلُولِ بِالذَّاتِ بَلْ يَحْدُثُ فَاعِلِيَّةُ الْفَاعِلِ فِي عِلَّةٍ فَاعِلِيَّةٌ بِالنَّسْبِ
إِلَى ذَلِكَ الْوُجُودِ لِلْفَاعِلِ وَعِلَّةٌ غَايِيَّةٌ بِالنَّسْبِ إِلَى الْمَعْلُولِ فَكَيْفَ يَعْلَمُ
أَنَّكَ تَهْتَمُّ بِمَعْنَى الْمَثَلِ وَتَشْكُ أَنَّهُ هَلْ هُوَ مَوْصُوفٌ بِالْوُجُودِ فِي الْأَعْيَانِ أَمْ لَيْسَ
بَعْدُ مِمَّا تَمَثَّلَ عِنْدَكَ أَنَّهُ مِنْ خَطِّ وَطَحٍ وَلَمْ يَمَثَّلْ لَكَ أَنَّهُ مُوجَدٌ فِي الْأَعْيَانِ
يُرِيدُ الْفَرْقَ بَيْنَ ذَاتِ الشَّيْءِ وَوُجُودِهِ فِي الْأَعْيَانِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِي الْمَقْنُونِ
لَكِنَّ الْفَرْقَ هَهُنَا الْفَرْقُ بَيْنَ عِلَلٍ مُتَنَبِّهَةٍ الشَّيْءِ الْفَاعِلِ فِي كَوْنِهِ مُوجَدٌ أَوْ كَالْفَاعِلِ وَالْفَاعِلِ
وَبَيْنَ عِلَلٍ مُتَنَبِّهَةٍ الْفَاعِلِ فِي حَقِّقِ ذَاتِهِ فِي الْحَاجِجِ وَالْمَعْلُولِ كَالْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ وَلِذَا لَكَ ذِكْرُ
الْحَطِّ وَالْوُطْحِ الشَّيْءَيْنِ بَيْنَهُمَا وَكَانَ الْفَرْقُ هُنَاكَ الْفَرْقُ بَيْنَ عِلَلٍ مُتَنَبِّهَةٍ إِلَى الشَّيْءِ
فِي حَقِّقِ ذَاتِهِ فِي الْمَعْلُولِ وَهِيَ مَقْوَمَاتُ مَا هِيَ كَالْجَنَسِ وَالْمَعْلُولِ وَبَيْنَ سَائِرِ الْعِلَلِ
أَعْنَى الْعِلَلِ الْأَرْبَعِ الْمَذْكُورَةِ **إِسْتِثْنَاءُ الْعِلَّةِ الْمَوْجِدَةِ لِلشَّيْءِ الَّذِي لَهُ عِلَلٌ مُتَوَكِّلَةٌ**
لِلْمَاهِيَةِ عِلَّةٌ لِبَعْضِ تِلْكَ الْعِلَلِ كَالصُّورَةِ أَوْ الْجَنَسِ فِي الْوُجُودِ وَهِيَ عِلَّةُ الْجَمْعِ
بَيْنَهُمَا الْمَذْكُورَةِ الْعِلَلُ وَفَرْقٌ بَيْنَ عِلَلِ الْمَاهِيَةِ وَعِلَلِ الْوُجُودِ وَكَانَ هَذَا الْقَطْعُ شَبَّاهًا
عَلَى لِحْثٍ مِنْ عِلَلِ الْوُجُودِ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ إِلَى كَيْفِيَّةٍ يَتَلَوَّنُ عِلَلُ الْوُجُودِ الَّتِي هِيَ الْفَاعِلُ
وَالْفَاعِلُ يُبَيِّنُ سَائِرَ الْعِلَلِ وَكَيْفِيَّةَ تَلَوُّنِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ **وَالْعِلَّةُ أَنَّ الْعِلَلَاتِ**
تَقْسِمُ إِلَى مَا لَا مَادَّةَ لَهُ وَلَا صُورَةَ وَإِلَى مَا لَهُ مَادَّةٌ وَصُورَةٌ وَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ يَقْسِمُ
إِلَى مَا يُوجَدُ فِي مَوْضِعٍ وَإِلَى مَا لَا يُوجَدُ فِيهِ وَالْأَوَّلُ يَحْتَاجُ فِي وَجُودِهِ إِلَى عِلَّةٍ
تُوجَدُ وَإِلَى مَوْضِعٍ يُقْبَلُهُ وَالثَّانِي يَحْتَاجُ إِلَى عِلَّةٍ تُوَجَّدُ فِي مَوْضِعٍ وَتَشْخُصُ لَوَاقِعَ
لِذَلِكَ هَذَا الْقِسْمُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عِلَلٌ الْمَاهِيَّةُ وَالْقِسْمُ الثَّانِي هُوَ الْعِلَلُ الْمَرْكَبُ
بَيْنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ وَالشَّيْخُ خَرَجَ بِقَوْلِهِ الْعِلَّةُ الْمَوْجِدَةُ لِلشَّيْءِ الَّذِي لَهُ عِلَلٌ

مُتَوَكِّلَةٌ لِلْمَاهِيَةِ وَالْعِلَّةُ الْمَوْجِدَةُ فِي هَذَا الْقِسْمِ تَكُونُ عِلَّةً أَمَّا لِلصُّورَةِ وَخِدْمَةً
أَوْ لِلصُّورَةِ وَالْمَادَّةِ مِمَّا يَمَثَّلُ الْأَوَّلُ الْخَارِ الَّذِي هُوَ عِلَّةُ لُصُورَةِ الشَّيْءِ بِدُونِ مَادَّةٍ
وَإِلَى أَشَارَ بِقَوْلِهِ عِلَّةٌ لِبَعْضِ تِلْكَ الْعِلَلِ كَالصُّورَةِ وَمَثَلُ الثَّانِي الْجَمْعُ الْمُنْفَارِقُ
الَّذِي هُوَ عِلَّةُ لُصُورَةِ الْقِسْمِ وَمَادَّةٌ مِمَّا وَإِلَى أَشَارَ بِقَوْلِهِ أَنْ الْجَمْعَ هِيَ عَلَى التَّعْدِيلِ
أَمَّا تَسْوِيرُ الْمَادَّةِ مَادَّةً بِالْمَعْلُولِ بِسَبَبِ الْعِلَّةِ الْمَوْجِدَةِ فَتَكُونُ هِيَ عِلَّةُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَادَّةِ
وَالصُّورَةِ أَعْنَى الْمَرْكَبِ فَتَكُونُ لِذَلِكَ عِلَّةً لِلْمَرْكَبِ وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ وَهِيَ
عِلَّةُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا **وَالْعِلَّةُ الْغَايِيَّةُ الَّتِي لَا يَجْلِبُهَا الشَّيْءُ عِلَّةً بِمَا هِيَ وَبِمَا هِيَ**
لِلْعِلَّةِ الْفَاعِلِيَّةِ وَمَعْلُولُهَا فِي وَجُودِهَا فَإِنَّ الْعِلَّةَ الْفَاعِلِيَّةَ عِلَّةٌ مِمَّا
يُوجَدُ مَا إِنْ كَانَتْ مِنَ الْغَايَاتِ الَّتِي يَحْدُثُ بِالْمَعْلُولِ وَلَيْسَتْ عِلَّةً لِعِلَّتِهَا وَلَا مِمَّا
فَاهِيَّتُهَا الْغَايَةُ وَمَعْنَاهَا أَعْنَى كَوْنِهَا شَيْئًا مَا خِزُّ وَجُودِهَا وَالْمَعْلُولَاتُ تَقْسِمُ
إِلَى مُبْدِعٍ وَإِلَى مُحْدِثٍ عَلَى مَا شَبَّاهُ بَيَانُهُ وَالْغَايَةُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ تُوَجَّدُ مُنْفَرِّقَةً
لِلْوُجُودِ الْمَعْلُولِ بِمَا هِيَ وَأَوْجُودُهَا مَعًا وَفِي الْقِسْمِ الثَّانِي تُوَجَّدُ مُنْفَرِّقَةً بِوُجُودِهَا
عِنْدَهُ وَإِنْ كَانَتْ مُتَعَدِّدَةً بِمَا هِيَ عَلَيْهَا وَالْعِلَّةُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ مُنْفَرِّقَةً عَنْ مَعْلُولِهَا
فَإِذَا كَانَ وَجُودُ الْغَايَةِ فِي هَذَا الْقِسْمِ لَا يَكُونُ عِلَّةً بَلْ رُبَّمَا يَكُونُ مَعْلُولًا لِلْعِلَلِ بِوُجُودِهِ
وَالْعِلَّةُ أَمَّا تَكُونُ هِيَ مَا هِيَ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ وَعَلَيْهَا تَكُونُ بَلْ يَحْتَجِلُ الْفَاعِلُ فَاعِلًا بِالْمَعْلُولِ
فِي عِلَّةٍ فَاعِلِيَّةٍ الْفَاعِلُ وَالْفَاعِلُ يَكُونُ عِلَّةً لِلصُّورَةِ تِلْكَ الْمَاهِيَةُ مُوجَدَةٌ فَالْغَايَةُ
الْغَايَةُ تَكُونُ عِلَّةً لِلْعِلَّةِ وَوُجُودُهَا لَا مَطْلَعًا بَلْ عَلَى مَقَرِّ الْوُجُودِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ
قَوْلُ الشَّيْخِ ظَاهِرٌ وَإِنَّمَا قَدْ أَشَارَ بِقَوْلِهِ إِنْ كَانَتْ مِنَ الْغَايَاتِ الَّتِي يَحْدُثُ
بِالْمَعْلُولِ لِتَسْوِيرِ الْبَيَانِ خَاتِمًا بِالْقِسْمِ الثَّانِي **وَالْعِلَّةُ الْفَاعِلِيَّةُ الْفَاعِلُ** بِأَنَّهُ

يُشَوْنُ لِأَهْلِ الطَّبِيعَةِ عَلَاغِيَّةً وَالنُّوْبِ الطَّبِيعِيَّةِ لِأَشْهُورِهَا فَلَا يُمْكِنُ
أَنْ يُعَالَ نِهَايَاتُ مَوْجُودَةٍ فِي أَزْهَانِهَا وَلَا أَنْ يُعَالَ أَنَّهُا مَوْجُودَةٌ فِي الْخَارِجِ
لِأَنَّ رُجُودَهَا مُتَوَقِّفٌ عَلَى وَجُودِ الْمَعْلُوباتِ فَإِذَا ذَلِكَ الْغَايَاتُ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ
وَعَبْرَ الْمَوْجُودِ لَا يَكُونُ عِلَّةً لِلْمَوْجُودِ وَلَا خَلَامٍ عَنْهُ إِلَّا بِأَنْ يُعَالَ لَيْسَ لِلْأَيَّامِ
الطَّبِيعِيَّةِ غَايَاتٌ **وَالْجَوَابُ** أَنَّ الطَّبِيعَةَ مَا لَمْ تَقْعُدْ لِنَاهَا شَيْئًا كَانَتْ مِثْلًا
لَا يَغْرِبُ الْجِسْمُ إِلَى حُصُولِ ذَلِكَ الشَّيْءِ فَكَوْنُ ذَلِكَ الشَّيْءِ مُفَضَّلًا مَا أَتَى نَيْتُ ذَلِكَ
عَلَى مَوْجُودِ ذَلِكَ الشَّيْءِ لَهَا بِالْفَوْقِ وَيُشَوْرُ مَا لَهَا بِهِ قَبْلَ وَجُودِهَا بِالنَّفْسِ فَهُوَ الْعِلَّةُ الْغَايَةُ
لِنَفْسِهَا **إِشَارَةٌ** **إِنْ كَانَتْ عِلَّةُ أَوَّلِي فِي عِلَّةٍ لِكُلِّ وَجُودٍ وَهِيَ جَمِيعَةٌ كُلُّ**
وَجُودٍ فِي الْوُجُودِ الْعِلَّةُ الْأَوَّلِي لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ مَوْجُودَةٌ لَوْ جُوبَ مُتَقَدِّمٌ أَهْلًا
عَلَيْهَا بِالْأَوَّلِيَّةِ وَلَا مَادَّةٌ لَوْ جُوبَ مُتَقَدِّمٌ أَعْلَى عَلَيْهَا إِنَّمَا بِالْأَوَّلِيَّةِ وَإِنَّمَا فِي
مَبْدُودِهَا مَادَّةٌ بِالْفِعْلِ وَلَا غَايَةَ لَوْ جُوبَ مُتَقَدِّمٌ سَائِرَ الْعِلَلِ عَلَيْهَا بِالْوُجُودِ فَإِذَا ذَلِكَ
أَنْ كَانَ فِي الْوُجُودِ عِلَّةُ أَوَّلِي فِي عِلَّةٍ فَاعِلٌ لِكُلِّ وَجُودٍ مَعْلُولٍ وَلِكُلِّ مَوْجُودَةٍ أَوْ مَادَّةٍ
هِيَ عِلَّةُهَا لِتَحْتَوِيَ عَلَى مَعْلُولٍ كَانَ فِي الْوُجُودِ مُتَقَدِّمٌ كُلُّ مَوْجُودٍ إِذَا التَّفَتُّ إِلَيْهِ
مِنْ حَيْثُ ذَاكَ مِنْ غَيْرِ الْغَايَةِ إِلَى غَيْرِهَا فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ يَحْتَاجُ حَيْثُ لَهُ الْوُجُودُ فِي نَفْسِهِ
أَوْ لَا يَكُونُ فَإِنْ وَجِبَ هُوَ الْوُجُودُ بِدَايَةِ الْوَاجِبِ وَجُودُهُ مِنْ ذَاكَ وَهُوَ الْغَيْرُ مَوْجُودٌ أَنْ لَمْ
لَمْ يَحْزَنْ أَنْ يُعَالَ أَنَّهُ مُنْعَى بِدَايَةِ مُتَقَدِّمٍ مِنْ مَوْجُودٍ إِلَى أَنْ قَرْنَ بِالْعِبَارَةِ أَنَّهُ يَشْرُطُ
مِثْلَ شَرْطٍ عَدَمٍ عَلَيْهِ مِثْلُ مُنْعَا أَوْ مِثْلَ شَرْطٍ وَجُودٍ عَلَيْهِ مِثْلُ وَاجِبٍ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهَ
هَذَا شَرْطٌ لَا يَحْصُلُ عَلَيْهِ وَلَا عَدَمُهَا فِيهِ لَيْزَ ذَاكَ الْأَمْرُ النَّاتِجُ وَهُوَ الْأَمْكَانُ
فَكُونُهَا بِعِبَارَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ وَلَا يَمْتَنِعُ فَكُلُّ مَوْجُودٍ إِنَّمَا وَاجِبُ الْوُجُودِ

بِدَايَةِ وَإِنَّمَا يُمْكِنُ الْوُجُودُ بِحَسَبِ ذَاكَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ الْمَوْجُودِ إِلَى الْوَاجِبِ لِذَلِكَ
وَالْمُمْكِنُ لِذَلِكَ وَالْمَعْلُومَةُ ظَاهِرَةٌ قَوْلُهُ هُوَ الْوُجُودُ بِدَايَةِ أَيْ التَّابِثُ لَمْ يَزِدْ بِدَايَةِ الْوُجُودِ
هُوَ الْعَبْرُ بِدَايَةِ غَيْرِ مُتَعَلِّقٍ بِالْوُجُودِ بِغَيْرِ عَلَى الْأَوَّلِيَّةِ وَهُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ يُعَالَ
إِشَارَةٌ **مَا حَصَرَ فِي نَفْسِهِ الْأَمْكَانُ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ مَوْجُودٍ مِنْ ذَاكَ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِوُجُودٍ**
مِنْ ذَاكَ أَوَّلِيٍّ مِنْ عَدَمٍ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُمَكِّنٌ فَإِنْ مَرَّ أَحَدُهُمَا أَوَّلِيٍّ فَلْيَصُورْ شَيْئًا أَوْ غَيْرَ شَيْئٍ
فَوُجُودُ كُلِّ مُمْكِنٍ الْوُجُودُ هُوَ مِنْ غَيْرِ مِنْ قَبْلِ بَيَانِ أَنْ الْمُمْكِنُ لَا يَوْجُدُ إِلَّا بِعِلَّةٍ مُتَقَدِّمَةٍ
وَقَدْ بَيَّنَّ أَنْ الْمُمْكِنَ إِنَّمَا أَنْ يَحْتَاجَ ذَاكَ فِي أَنْ تَكُونَ مَوْجُودَةٌ إِلَى غَيْرِهَا أَوْ لَا يَحْتَاجُ
وَالثَّانِي بِالْمَلِكِ لَا شَيْءَ لَمْ يَزِدْ أَحَدٌ شَيْئًا مُتَقَدِّمًا مِنْ غَيْرِ مِنْ حَيْثُ فَإِذَا الْأَوَّلُ
يَحْتَاجُ وَالشَّيْءُ إِشَارَةٌ قَوْلُهُ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ مَوْجُودٍ مِنْ ذَاكَ إِلَى فَسَادِ النِّسْبَةِ الثَّانِي وَبَعْدَ ذَلِكَ
فَأَنَّ لَيْسَ بِوُجُودٍ مِنْ ذَاكَ أَوَّلِيٍّ مِنْ عَدَمٍ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُمَكِّنٌ إِلَى إِشَارَةِ التَّخَرُّجِ مِنْ غَيْرِ
مُتَخَرِّجٍ وَقَوْلُهُ فَإِنْ مَرَّ أَحَدُهُمَا أَوَّلِيٍّ فَلْيَصُورْ شَيْئًا أَوْ غَيْرَ شَيْئٍ إِلَى أَنَّ الْوُجُودَ هُوَ النِّسْبَةُ
الْأَوَّلُ مُتَقَدِّمٌ إِنَّمَا أَنْ يَنْتَسِلَ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهَا فَكَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ
مِنْ أَلِفَاتِ السَّلْسِلَةِ مُمَكِّنًا فِي ذَاكَ وَاجِبًا مُتَعَلِّقًا بِهَا فَكَوْنُ غَيْرِ وَاحِدَةٍ أَيْضًا
وَاجِبًا بِغَيْرِهَا وَلِئِنْ لَمْ يَزِدْ نَايِمٌ قَبْلُ اثْبَاتِ وَاجِبِ الْوُجُودِ لِذَلِكَ وَمُقَدِّمُ الْكَلَامِ
بَعْدَ ثَبُوتِ إِحْتِيَاجِ الْمُمْكِنِ إِلَى الْغَيْرِ أَنَّ ذَلِكَ الْغَيْرَ إِنَّمَا وَاجِبٌ وَإِنَّمَا يُمْكِنُ وَالْكَلامُ
فِي ذَلِكَ الْمُمْكِنِ كَالْكَلَامِ فِي الْأَوَّلِيَّةِ فَإِنَّمَا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى وَاجِبٍ وَيَبْدُو أَنَّ الْوَاجِبَ
أَوْ يَنْتَسِلُ إِلَى غَيْرِهَا يَزِيدُ وَالشَّيْءُ لَمْ يَذْكُرْ النِّسْبَةَ الْأَوَّلِيَّةَ الْمَطْلُوبَةَ وَالْأَوَّلِيَّةَ
لِأَنَّ ظَاهِرَ الْمُسَادَرَةِ لَيْسَ بِشَيْءٍ تَذَكُّرُهَا يَزِيدُ بَلْ ذَكَرَ الثَّانِيَّةَ وَإِذَا دَانَ يَتَذَكَّرُ
لِئِنَّ الْمَطْلُوبَ مِنْهُ فَيَقَعُ فِيهِ هَذَا الْفَصْلُ أَنَّ السَّلْسِلَةَ الْمُتَكَاتِبَةَ عَلَى غَيْرِ وَجُودِهَا

مُتَّحِجَةً إِلَى شَيْءٍ خَارِجٍ عَنْهَا يَجِبُ بِهِ **قَالَ** الْفَاعِلُ الشَّيْءَ يُمكنُ أَنْ يَفْرَدَ
الْبُرْهَانَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ تَقْسِيمَاتٍ وَيُمْكِنُ أَنْ يَفْرَدَ بِتَقْسِيمَاتٍ وَالشَّيْءُ وَرَقًا عَلَى
الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فِي هَذَا الْفَعْلِ وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي فِي الْفَعْلِ الَّذِي يَلِيهِ وَاللَّهُ
عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْمُنْكَاتِ لَوْ تَنَكَّلَتْ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَدَلٌ مِنْ شَيْءٍ يَخْتِاجُ إِلَيْهِ
جُمْلَةً تِلْكَ الْأَيَادِ الْمُنْكَدَةِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا فَعْلٌ مُوجِدٌ مُعَايَرٌ لَهَا وَلَا يَأْتِيهَا مَا
أَنْ يَكُونَ خَارِجًا عَنْهَا وَأَنْ لَا يَكُونَ مُمَكِّنًا إِذَا لَوْ كَانَ مُمَكِّنًا لَكَانَ مِنْهَا فَأَذَنْ هُوَ لَوْ
وَقَالَ أَيْضًا هَذَا الْفَعْلُ مُوقُوفٌ عَلَى بَيَانٍ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَحْزُرُ أَنْ يَكُونَ
مُسْتَعْدًّا مَا بِالزَّمَانِ عَلَى الْمُنْتَبِ إِذَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمَّا اسْتَعِجَ اسْتِثْنَاءُ كُلِّ مُمْكِنٍ إِلَى آخِرِ
قَبْلَهُ لَا إِلَى أَوَّلِهِ وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ جَائِزٌ أَمَّا إِذَا بَيَّنَّ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَدْرُسُ وَجُودَ
مَعَ الشَّيْءِ فَخَيْدٌ لَوْ حَصَلَ التَّنْكِدُ لَكَانَتْ الْأَسْبَابُ وَالْمُنْتَبِاتُ مَعًا
وَكَانَ الْبَيَانُ مُسْتَعْمِلًا لَكِنِ الشَّيْءُ تَنَاقُلٌ فِيهِ مَهْمَا إِذَا كَانَ فِي غَيْرِهِ أَنْ يَذْكُرَ
فِي أَوَّلِ النَّمطِ الْخَامِسِ **وَقَالَ** عَلَى هَذَا الْكَلَامِ مُوَاحِدَةٌ لِقَطْعَةٍ وَهِيَ أَنَّ
اسْتِثْنَاءَ الشَّيْءِ إِلَى مَا قَبْلَهُ بِالزَّمَانِ يُجَالِي لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ إِلَى مُعَدِّمٍ فَالْوَجِبُ
أَنْ يُمْكِنَ أَنْ هَذَا الْبَيَانُ مُوقُوفٌ عَلَى بَيَانٍ اسْتِثْنَاءٍ بِنَاءً عَلَى الْمَقُولِ بِتَدَاوُلِهِ
الْعِلَّةُ بِالزَّمَانِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ السَّلْسَلَةِ لَوْ كَانَ غَيْرَ بَاقٍ إِلَّا فِي زَمَانٍ
يَكُونُ فِي أَحَدِهِمَا مَعْلُومًا لَمَّا مُعَدِّمٌ عَلَيْهِ وَفِي الثَّانِي عِلَّةٌ لِمَا بِنَاخُوعِهِ لَكَانَ
اسْتِثْنَاءُ كُلِّ مُمْكِنٍ إِلَى آخِرِ قَبْلَهُ لَا إِلَى أَوَّلِهِ وَمَرَادُ هَذَا الْفَاعِلِ هُوَ هَذَا الْمَعْنَى
وَأَمَّا الْأَعْرَاضُ الْمَشْهُورُ وَهُوَ الْجَلَالُ الْجَمْلَةُ عَلَى مَا لَا يَسْتَأْخِرُ لَا يَصِحُّ فَلَقَطْعَى لَا يَجِبُ
أَنْ يُلْقَى فِي الْأَعْيَادِ الْمَعْنَوِيَّةِ إِلَى أَشْأَلِهِ **شَيْءٌ كُلُّ جُمْلَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا**

يَعْلَمُونَ فَهَذَا تَقْسِيمٌ عَلَى خَارِجَةٍ عَنْ أَحَادٍ مَا يَرِيدُ بَيَانُ أَنَّ سِلْسِلَةَ الْمُنْكَاتِ عَلَى
تَقْدِيرِ وَجُودِهَا مُتَّحِجَةٌ إِلَى شَيْءٍ خَارِجٍ عَنْهَا عَلَى وَجْهِ أَسْطٍ فَجَعَلَ الدَّعْوَى أَعْمَ مِنْهَا
بِأَنَّ يَحْكُمَ عَلَى كُلِّ جُمْلَةٍ سَوَاءٌ كَانَتْ مُتَّحِجَةً أَوْ غَيْرَ مُتَّحِجَةً بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهَا مَعْلُومًا بِالْإِحْتِجَاجِ إِلَى شَيْءٍ خَارِجٍ **قَالَ** وَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ لَا
عِلَّةَ أَمَّا فَتَكُونُ وَاحِدَةً غَيْرَ مُنْكَدَةٍ وَكَيْفَ يَنَاقِي هَذَا وَإِنَّمَا يَجِبُ بِالْإِحْتِجَاجِ هَذَا
تَقْدِيرُ الْبُرْهَانِ بِالْفَيْسَةِ إِلَى قِسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا مَا ذَكَرَ وَأَوْفَقَ فَتَأْتِيهِ وَالْقِسْمُ الْآخَرُ
وَهُوَ أَنْ تَقْسِمَ عَلَى تَقْسِيمٍ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ لِأَنَّ عِلَّةَ الْجُمْلَةِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ كُلُّ
الْأَيَادِ أَوْ بَعْضُهَا أَوْ شَيْءٌ خَارِجًا عَنْهَا **فَقَالَ** وَإِنَّمَا أَنْ تَقْسِمَ عَلَى هَذِهِ الْأَيَادِ
بِأَنَّهَا تَكُونُ مَعْلُومَةً لِذَاتِهَا فَإِنَّ تِلْكَ وَالْجُمْلَةُ وَالْكَلُّ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَأَمَّا الْكُلُّ شَيْءٌ
كُلُّ وَاحِدٍ فَلَيْسَ يَجِبُ بِهِ الْجُمْلَةُ بَيَانُ فَتَأْتِيهِ الْأَوَّلُ وَوَجْهُهُ أَنَّ كُلَّ
الْأَيَادِ إِمَّا أَنْ يَرَادَ بِهِ الْجُمْلَةُ أَوْ يَرَادَ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَوَّلِ بِالْأَوَّلِ لِأَنَّ قِسْمَ الشَّيْءِ
لَا يَكُونُ عِلَّةً لَهَا وَالثَّانِي بِالْأَوَّلِ لِأَنَّ عِلَّةَ الشَّيْءِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُقْتَضِيَةً لَهُ وَوُجُودُ
كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيَادِ لَيْسَ بِمَقْتَضٍ لِلْجُمْلَةِ **وَالْعِلَّةُ** أَنْ يَحْصُلَ الْجُمْلَةُ مِنْ أَجْلِهَا
يَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ أَحَدُهَا أَنْ لَا يَحْصُلَ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْأَجْزَاءِ شَيْءٌ غَيْرُ الْجَمْعِ
كَالْفَيْسَةِ أَيْحَاثًا مِنَ الْأَيَادِ وَالثَّانِي أَنْ يَحْصُلَ مِنْهَا مَعَ الْجَمْعِ هَيْئَةٌ أَوْفَقُ
مُتَعَلِّقَةٌ بِالْاجْتِمَاعِ كَشَكْلِ الْبَيْتِ الْحَامِلِ مِنَ الْجَمْعِ وَالْجَمْعُ وَالْكَافُ
أَنْ يَحْصُلَ مِنْهَا بَعْدَ الْجَمْعِ شَيْءٌ آخَرُ هُوَ بَدَائِلُ أَوْ اسْتِثْنَاءُ مَا كَالْجَمْعِ كَالْجَمْعِ
بَعْدَ تَرْكِيبِ الْأَشْهُقَاتِ وَإِلَّا يَحْصُلُ فِي الْأَوَّلِ هَيْئَةٌ مَعَ شَيْءٍ فَطَرَفٌ وَفِي الثَّانِي
هُوَ شَيْءٌ مَعَ شَيْءٍ وَفِي الثَّانِي هُوَ شَيْءٌ مِنْ شَيْءٍ مَعَ شَيْءٍ وَلَمَّا كَانَتْ الْجُمْلَةُ

الْمَعْرُوفَةُ ههنا من النوع الأول حكم الشيخ عليها بان الاتحاد والجملة والكل
 شيء واحد **قوله** واما ان نقضي على بعض الایجاد وليس بعض الایجاد اولى
 بذلك من بعض اذ كان كل واحد منها معلولا لان علة اولى بذلك هو **قوله**
 فتارة القسم الثاني ومعناه ان كل واحد من الجملة لما كان معلولا فلم يكن بعض
 الایجاد بالعلية اولى لان كل من من علة فاليعض الذي هو علة ذلك البعض
 اولى منه بالعلية **قوله** واما ان نقضي على خارجة عن الایجاد كلها وهو **قوله**
ومعناه ظاهر وفساد الاقسام المذكورة ذلك على حجة هذا القسم **اشارة**
 كل جملة جملة هي غير شيء من ايجادها في علة او لا الایجاد ثم للجملة واللا فليكن
 الایجاد غير محتاجة اليها فالجملة اذ انت بايجادها لم يحتاج اليها بل ربما كانت
 شيء ما علة لبعض الایجاد دون بعض فلم تكن علة للجملة على الاطلاق **كما ثبت**
 ان كل جملة معلولات فرض في محتاجة الى علة خارجة اراد ان يبين ان العلة
 الخارجية ان كانت علة لتلك الجملة على الاطلاق كانت ولا علة لواحد واحد من
 الایجاد وبهذا بالخلف فرض كل واحد من الایجاد غير محتاج اليها ولزم من ذلك كون
 الكل غير محتاج اليها هذا خلف او بعض الایجاد غير محتاج اليها وذكر ان هذا القسم
 ممكن الوقوع بخلاف الاول الا انه يلزم منه ان لا يكون علة الجملة علة لها على الاطلاق
قال انما قيل التبارح لما كان امتناع كون بعض الایجاد علة للجملة انما يثبت
 بان يقال بعض الایجاد ليس علة لجميع الایجاد لانه ليس علة لنفسه ولا لغيره
 وكل ما ليس علة لجميع الایجاد ليس علة للجملة فافرد هذا القيد لبيان القيد
 الاخير **قوله** لو كان مراد الشيخ ذلك لما قيد علة الجملة في سبيل افضل كذا

غير شيء من ايجادها والاشبه ان مراده بيان ان المتكاثرات لما انفردت جملة الى
 علة خارجة فذلك العلة يجب ان تكون علة ايضا لایجادها اولا كما قدمنا
اشارة كل جملة مرتبة من علل ومعلولات على الولاء وفيها علة غير
 معلولة في طرف لانها ان كانت وسطا في معلولة **فدبين** فبان ان كل
 جملة مشتملة على علل ومعلولات مرتبة متوالية سواء كانت متناهية او غير
 متناهية ان لم تشتمل على علة غير معلولة احتاجت الى علة خارجة عنها فذكرها
 انها ان اشتملت على علة كانت تلك العلة طرفا لا محالة فكانت واجبة غير
 ممكنة **اشارة** كل تسلسلة مرتبة من علل ومعلولات كانت متناهية
 او غير متناهية فقد ظهر انها اذا لم تكن فيها الا معلولات احتاجت الى علة خارجة
 عنها لكنها تنصل بها لا محالة طرفا وظهر انه ان كان فيها ما ليس بمعلول فهو طرف
 وبهذا فكل تسلسلة تنهي الى واجب الوجود بذاته **كما فرغ** من بيان القيد المذكور
 انها لا تحتاج المطلوب فذكر ان كل تسلسلة مرتبة من علل ومعلولات كانت
 متناهية او غير متناهية فلا يخلو اما ان لا تكون مشتملة على علة غير معلولة
 او تكون مشتملة عليها والقسم الاول يقتضي احتجاجا الى علة خارجة عنها هو طرف
 لما لا محالة ولا يمكن ان تكون تلك الخارجية ايضا معلولة لان التسلسلة المتناهية
 لا تكون تسلسلة تامر بل قطعة من تسلسلة تامر والكلام في جملة التسلسلة التامة
 الثاني يقتضي احتجاجا الى طرف في القيدين لا بد من طرف والطرف واجب
 كما مر فاذا كان كل تسلسلة تنهي الى واجب الوجود بذاته وهو المطلوب ومنها
 ضد البرهان الذي اراد الشيخ فبرره **واعلم** ان الدد وان كان علما

الافتقار لكن على تقدير وجوده يلزم منه المطلوب ايضا لانه يستل على حله
كل واحد منها معلول ولما كان البيان المذكور متساويا لانه لم يفرق الشيخ له قسم
اشارة وفي بعض النسخ نبيه كل اشياء تختلف باعيانها وتتنوع في احوالها
لما فاما ان يكون ما يتفق فيه لانها من لوازم ما يختلف به فيكون للتحليلات لاد
واحد وهذا غير منكر واما ان يكون ما يختلف به لاد ما يتفق فيه فيكون الذي
يلزم او اريد مختلفا متساويا وهذا منكر واما ان يكون ما يتفق فيه عارضا عن
لما يختلف به وهذا غير منكر واما ان يكون ما يختلف به عارضا عن لما يتفق فيه وهذا
ايضا غير منكر **هذه قسم** يحتاج اليها في بيان توحيد واجب الوجود **وقد**
ان الاشياء قد تختلف بالايمان هكذا الشخص وذاك الشخص وقد لا تختلف
بالايمان بل اياها بالاعتبار كالتعامل والمفعول او غير ذلك والمختلفة بالاعتبار
قد تنوع في امر متقوم كيد وعمر وفي الانسانية وقد تنوع في امر عارض لهذا
الجوهر وذاك الامر من في الوجود فالمختلفة بالايمان الحقيقة في امر متقوم يستل
لا يحال على امرين فدا جملتها فيه احد ما يختلف به والثاني ما يتفق فيه واما
لا يخلو اما ان يكون مع امتناع انفكاك من احد الجانبين او لا يكون والاول هو
اللزوم والثاني هو العوض واللزوم لا يخلو اما ان يكون من جانب ما به الاتفاق
ووجود هذا القسم ليس بمنكر وهو كما يجوز ان الالهي للتالي والاعجز في الانساق
وعبره من الحيوانات واما ان يكون من جانب ما به الاختلاف وهو محال لامتناع
كون الحيوان ناطقا واعجز معا هذا اذا كان ما به الاختلاف اشياء كذا في
في الكتاب اما اذا كان شيئا واحدا وكان لان ما للجزء المتوحد الذي به يكون الاضاف

لوجان النكر كان المركب منهما شخصا واحدا لا غير يكون نوعه في شخصه ذلك
وقد اريد كفي الكتاب لانه خارج عن القسم بالايمان المذكور فيه واما الامر
فلا يخلو ايضا اما ان يكون ما به الاتفاق عارضا لما به الاختلاف ووجوده ايضا
ليس بمنكر وهو كما لو وجد العارض لهذا الجوهر وذاك الامر من عند اطلاق هذا
الوجود وذاك الموجود عليهما فان الوجود متقوم لهما من حيث هما موجودان
وعارض لذا بينهما المختلفين بالكلية او بالعكس ووجوده ايضا ليس بمنكر وهو
كالانسانية المروضة لهذا وذاك عند اطلاق هذا الانسان وذاك الانساق
عليهما فان الانسانية متقومة لهما وهي مروضة لما اختلفا به من الشخصية وموافق
الكتاب غني عن التبيين **اشارة** قد يجوز ان يكون ما هيته اشياء لينة
من معانيه وان تكون صفة له سببا لصفة اخرى مثل الفصل الخامسة ولكن لا يجوز
ان تكون الحقيقة التي هي الوجود للشيء اما هي سبب ما هيته التي ليست هي
الوجود او سبب صفة اخرى لان السبب متقدم في الوجود ولا متقدم بالوجود
قبل الوجود **هذه** مقدمة اخرى لمسألة التوحيد ومثال كون ما هيته التي
سببا لصفة من معانيه كون الانثنية سببا لزوجية الاثنين ومثال كون صفة
ما هي الفصل سببا لصفة اخرى هي الحاشية كون الناطقية سببا للنجية ومثال
كون صفة ما هي الحاشية سببا لصفة اخرى هي حاشية كون الناطقية سببا للنجية
ومثال كون صفة ما هي الامر سببا لصفة اخرى مثلها كون اشياء في الجسم بالكون
سببا لكونه مرتباً والفرق بين الوجود وبين سائر الصفات ههنا ان سائر الصفات
اما توجد بسبب الماهية والماهية توجد بسبب الوجود ولذلك جان متدور

سائر الصفات من الماهية وسدود بعضها من بعض ولم يجز صدود الوجود من شيء منها
والفاسل الشارح قد اضطرب في هذا الموضع اضطرابا خلق بسببه انقول
 المغلاة وانها ام الحكماء ياتر ما مضطرب به ذلك انه استدل على ان الوجود لا يقع
 على الموجودات بالاشتراك اللفظي بدلائل كثيرة استغادها منهم وحكم بعد ذلك
 بان الوجود شيء واحد في الجميع على التواحي من حيث بان وجود الواجب مساو
 لوجود المتكاتب تعالى عن ذلك ثم انه لما راي وجود المتكاتب اثرا عارضا لما فيها
 وكان قد حكم بان وجود الواجب مساو لوجود المتكاتب حكم بان وجود الواجب
 ايضا عارض لماهية غيره وجوده تعالى عن ذلك علوا كبيرا وظن انه ان لم يحل
 وجود الواجب عارضا لماهية لزم ان يكون ذلك الوجود مساويا للوجودات
 العلوية واما وقوع الوجود على وجود الواجب وجود غيره بالاشتراك اللفظي
 ومنه هذا القلط هو الجهل بمعنى الوقوع بالتشكيك فان الواجب بالتشكيك على
 اشياء مختلفة انما يقع عليها بالاشتراك اللفظي ووقع اليقين على معنى ما به بل
 بمعنى واحد في الجميع ولكن لا على التوا ووقع الانسان على انسانيته بل على اختلاف
 اثاره بالتقدير والتأخير ووقع التمثل على التقدير على الجسم ذي القدر واما بالاشتراك
 وعدنها وقوع الواجب على ما لا يتغير اصلا وعلى ما يتغير بوجه آخر غير الذي هو به
 واحد واما بالثبوت والضعف ووقع الايقين على التلج والنجاح والوجود جامع
 للجميع هذه الامثلة فاقب فانه يقع على العلة ويعلقها بالتقدير والتأخير وعلى
 الجوهري والعمري بالاولوية وعدنها وعلى الفاعل غير الفاعل كالشوا والحر كمالا بالتد
 والضعف بل على الواجب والمنكر بالوجود الثلاثة والمعنى الواحد المعول على كذا

مختلفة لا على التوا منسج ان تكون ماهية اوجز ماهية لذلك الاشياء لان
 الماهية لا تختلف ولا جن ما بل انما يكون عارضا خارجيا لازما او مفارفا مثلا
 كالبياض المعول على بياض الثلج وبياض النجاس لا على التوا هو ليس بماهية ولا جن
 ماهية لمسا بل هو امر لازم اما من خارج وذلك لان بين طرفي التماز والوا
 في الاول ان اوعا من الاول ان لا نهاية لها بالثبوت ولا اسامي لها بالتفصيل يقع على
 كل جملة منها اسم واحد يعني واحد كالبياض او النجاسة او التوا بالاشك
 ويكون ذلك المعنى لازما لذلك الجملة غير مفهوم فكذلك الوجود في وقوعه
 على وجود الواجب وعلى وجودات المتكاتب المختلفة بالهويات التي لا اتمها لها
 بالتفصيل لا قول على ماهيات المتكاتب بل على وجودات تلك الماهيات
 اعني انه ايضا يقع عليها وقوع لا من خارجي غير مفهوم واذا نظر هذا فاحل
 اشكالات هذا الفاسل ياترها وذلك لان الوجود يقع على ما عهده بمعنى
 واحد كما ذهب اليه الحكماء ولا بد من ذلك تساوي ملزم ما به التي هي جو
 الواجب وجودات المتكاتب في الحقيقة لان مختلفات الحقيقة قد تشترك
 في لازم واحد واما اورد مهمات شبيهة بغيره واشترافي وجوده لانه لا ياتي
 من شبهه التي نعلم انه اقبلها قول الحكماء ان اية الواجب هي ماهية قول
 لما ثبت ان الوجود مشترك هو من حيث هو وجود يعني اما عروضا لماهية
 او لا عروضا او لا يمتنع شيئا منها والاول والثاني يتفقان لتساوي الواجب
 والمنكر في المروية والاعراض والثالث يتبعي لاجتماعها معا الى سبب تفصيل
 يحل وجود لغيرها غير عارض وجود الاخر عارضا **والجواب** ما عرفت مما

وَأَعْيَرَ التَّوَلُّدَ الشَّرْكَ الْوَاقِعَ عَلَى الْأَوَّلِ لَا بِالنَّسَابِ مَعَ أَنَّ تَوَلُّدَ الشَّمْسِ مَقْبُوحٌ إِضَارَ
أَلَا عَنِّي بِخِلَافٍ سَائِرِ الْأَوَّلِ وَكَذَلِكَ الْحَرَارَةُ الْمَشْرُوكَةُ مَعَ أَنَّ بَعْضَهَا يَنْتَضِي إِسْتِدْرَاجُ
لِلْحَرِّ وَاسْتِدْرَاجُ ذَلِكَ الْقُوَّةِ النَّوْعِيَّةِ بِخِلَافٍ سَائِرِ الْحَرَارَاتِ وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ
مَنْزُومَاتِ التَّوَلُّدِ وَالْحَرَارَةِ بِالْمَاهِيَةِ وَاسْتِدْرَاجُ الْوُجُودِ مُتَسَاوٍ بِاعْلَاقِهِ لَكَانَ
الْمُتَحَاجُّ إِلَى سَبَبٍ يَقْتَضِي الْفَرُوضَ هُوَ الْمُمْكِنُ إِنَّمَا الْوَاجِبُ فَلَا يَكُونُ مُتَحَاجِّجًا لِأَنَّ عَدَّةَ
الْفَرُوضِ لَا يَجُوزُ إِلَى سَبَبٍ بَلْ يَكُونُ فِيهِ عَدَمُ سَبَبٍ الْفَرُوضِ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ مَا ذَكَرْنَا
أَوَّلًا وَمِنْهَا قَوْلُهُ اسْتَقْبَلَ الْحُكْمَ عَلَى أَنَّ عَمَلَهُ الْبَشَرُ لَا تَذَرُكَ جَنيفَةً إِلَّا لَهُ
يَعَالِي وَعَلَى أَنَّمَا تَذَرُكَ وَجُودَهُ وَكَيْفَ الْوُجُودِ عِنْدَهُمْ أَوْ لِي الْقُوَّةُ فَذَلِكَ يَقْتَضِي
تَعَارُفَ حَقِيقَتِهِ وَوُجُودِهِ لِأَنَّ دَلِيلَهُمُ الَّذِي عَلَيْهِ يَقُولُونَ وَبِهِ يَقُولُونَ قَوْلُهُ إِنَّمَا
يَقْبَلُ مَاهِيَةَ الْمَثَلِ مَعَ الشَّرْكَ فِي وَجُودِهِ وَالْمَعْلُومُ غَيْرُهُ مَا لَيْسَ بِمَعْلُومٍ فَهَذَا جَدُّ
يَعَالِي بِمَعْلُومٍ وَحَقِيقَتُهُ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ فَجُودُهُ تَعَارُفُ حَقِيقَتِهِ وَإِلَّا مَا الْفَرْقُ وَالْجَوَابُ
أَنَّ الْحَقِيقَةَ إِنَّمَا لَا تَذَرُكَ كَمَا الْقَوْلُ هُوَ وَجُودُهُ الْخَاسِ الْخِلَافُ لِسَائِرِ الْوُجُودَاتِ
بِالْمَوْزُونِ الَّذِي هُوَ الْمَبْدَأُ الْأَوَّلُ لِلْجُلِّ وَالْوُجُودُ الَّذِي تَذَرُكَ هُوَ الْوُجُودُ الْمَطْلُوبُ
الَّذِي هُوَ كَلَامُكَ لَكَ الْوُجُودُ وَلِسَائِرِ الْوُجُودَاتِ وَهُوَ أَوَّلِي الْقُوَّةِ وَإِذَا رَأَى
الَّذِينَ لَا يَقْبَلُونَ إِذَا رَأَى الْمَلْزَمَ لِلْحَقِيقَةِ وَإِلَّا لَوْ جَبَّ مِنْ إِدْرَاكِ الْوُجُودِ إِذَا رَأَى
جَمِيعَ الْوُجُودَاتِ الْخَاصَّةِ وَكَوْنِ حَقِيقَتِهِ يَتَالِي غَيْرَ مَذْكُورٍ وَكَوْنِ الْوُجُودِ مَذْكُورًا
يَقْتَضِي مَعَارِفَ حَقِيقَتِهِ يَتَالِي لِلْوُجُودِ الْمَطْلُوبِ الْمَذْكُورِ لَا لِلْوُجُودِ الْخَاسِ يَتَالِي قَوْلُهُ
قَوْلُهُ لَوْ لَمْ تَكُنْ حَقِيقَةً الْوَاجِبِ لَا يَجُزُّ الْوُجُودُ مَعَ الْقُوَّةِ التَّالِيَةِ الَّتِي لَا تَمْتَلِكُ
لَهَا فِي عِلَّةٍ وَجُودَ الْمُنْكَاتِ فَإِنَّ الْقَدَمَ لَا يَكُونُ مِلَّةً لِلْوُجُودِ وَلَا جُزْءًا مِنْهَا لَكَانَ

مِلَّةً الْمُنْكَاتِ هُوَ الْوُجُودُ الْمَشَارِبُ لِلْوُجُودِ الْمُنْكَاتِ وَالْجَوَابُ أَنَّ حَقِيقَةَ
الْوَاجِبِ لَيْسَتْ هِيَ الْوُجُودُ الْإِلَهَامُ بَلْ هِيَ مُجَرَّدُ وَجُودِ الْخَاسِ بِهِيَ الْخِلَافُ لِسَائِرِ
الْوُجُودَاتِ بِمِثَالِهِ بِالذَّاتِ وَمِنْهَا قَوْلُهُ أَنَّهُمْ اسْتَقْبَلُوا عَلَى أَنَّ الطَّبِيعَةَ النَّوْعِيَّةَ
يَسْتَحِجُّ عَلَى كُلِّ قَدَرٍ مَا يَصِحُّ عَلَى سَائِرِ أَفْئِدَةٍ كَمَا ذَكَرْنَا فِي إِبْنَاتِ هُوَ لِي الْأَفْئِدَةِ
وَفِيهِ إِبْرَاهِيمُ مَذْهَبُ دِيْمَشَقِ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ وَجُوبُ كَوْنِ
الْأَفْئِدَةِ الْحَقِيقَةِ فِي مَادَّةٍ وَإِذَا بَيَّنَّ ذَلِكَ فَالْوُجُودُ طَبِيعَةٌ نَوْعِيَّةٌ لَا يَجُوزُ
أَنَّ تَخْتَلِفَ مُقْتَضِيَاتُهَا أَيْ الْفَرُوضُ لِلْمَاهِيَةِ وَالْأَعْرُوضُ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْوُجُودَ
لَيْسَ طَبِيعَةً نَوْعِيَّةً لِأَنَّ الطَّبِيعَةَ النَّوْعِيَّةَ تَكُونُ فِي الْأَشْخَاصِ عَلَى التَّوَلُّدِ وَنَحْوِ
عَلَيْهَا بِالْوُجُودِ وَالْوُجُودُ لَيْسَ كَذَلِكَ مُشْرَكَ أَيْ عَنِضٌ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ فِي هَذَا
الْفَصْلِ لَوْ كَانَتْ الْمَاهِيَةُ مُقْتَضِيَةً لِلْوُجُودِ مَا لَكَاتُ مُقْتَضِيَةً عَلَى الْوُجُودِ بِالْوُجُودِ
بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَقَبَّلُ الْقَدَمُ الْعِلَّةُ بِالْوُجُودِ إِلَّا مَا يَدْرُهَا وَجَنَاحُ كَوْنِ التَّالِيِ فِي
الْمَثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ إِعَادَةُ الْقَدَمِ بِمِثَالِهِ أُخْرَى وَالْجَوَابُ إِنَّمَا قِيلَ بِالْقُدْرَةِ
أَنَّ مَا يَدْرُ الْعِلَّةُ مُشْرُوطٌ بِمُقْتَضِيَاتِهَا فِي الْوُجُودِ وَالتَّالِيِ لَا يَكُونُ مُشْرُوطًا بِحَقِيقَتِهِ
وَأَيْضًا هَبَّ أَنَّ الْقَدَمَ هُوَ التَّالِيُ لَكِنِ الْمَاهِيَةُ لَا يَسْتَوِي أَنَّ تَوَلُّدَهَا إِذَا كَانَتْ
فِي الْأَعْيَانِ وَجَنَاحُ كَوْنِ كَوْنِهَا فِي الْأَعْيَانِ أَيْ وَجُودَهَا شَرْطًا فِي مَقْدُورِهَا
أَيْ كَوْنِهَا فِي الْأَعْيَانِ عَنْهَا هَذَا خَلْفُ شَرْطٍ فَالْجَوَابُ الْمَاهِيَةُ قَابِلَةٌ
لِلْوُجُودِ مَعَ أَنَّهَا غَيْرُ مُقْتَضِيَةٍ لِلْوُجُودِ عَلَيْهِ كَذَلِكَ تَكُونُ قَاعِلَةً لَهُ مِنْ غَيْرِ قَدَمٍ بِالْوُجُودِ
الْجَوَابُ أَنَّ كَلَامَهُ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى قِيَمَةٍ أَنَّ الْمَاهِيَةَ تَوَلُّدُهَا فِي الْخَارِجِ دُونَ
وُجُودِهَا شَرْطًا أَنَّ الْوُجُودَ يَحُلُّ فِيهَا وَهُوَ فَاسِدٌ لِأَنَّ كَوْنِ الْمَاهِيَةِ هُوَ وَجُودُهَا وَالْمَاهِيَةُ

لا تجزئ عن الوجود إلا في الفعل لا بأن تكون في الفعل متفككة عن الوجود فإن الكو
 نية الفعل أيضا وجود عقلي كما أن الكون في الخارج وجود خارجي بل بأن الفعل
 من شأنه أن يلاحظها ويحددها من غير ملاحظة الوجود وعدم اعتبار الشيء لغير اعتبار
 ليدبره فإذا انشأ الماهية بالوجود أمر عقلي ليس كاشتراك الجسم بالماهية فإن
 الماهية ليس لها وجود منفرد وإنما وجوده المستقر بالوجود وجود آخر حتى يحتمل
 اجتماع القول والقابل بل الماهية إذا كانت فكونها موجودا وإحتمل أن
 الماهية إنما تكون فابله الوجود عند وجودها في الفعل فخط ولا يمكن أن تكون
 فاعلة لصفة خارجية عند وجودها في الفعل فخط **ثم قال** ذكر الشيخ في هذا
 الفصل أن الماهية تكون علة لغيرها وذلك يقتضي كونها مؤثرة من غير اعتبارها بالكون
 لأنها لو أثرت به لم تكن وحدها علة بل مع الوجود ولا يلزم من ذلك كونها مقبوضة
 بل إنما تكون مؤثرة من حيث هي لا من حيث هي موجودة أو معدومة **والجواب**
 أن عدم اعتبار الوجود مع الماهية عند اشتراكها صفة لا يقتضي انفكاكها عن الوجود
 بما لا انفكاك فإن انفكاكها عن الوجود وهي محال فصار أن تكون مؤثرة فإذا
 لا تصور كونها مؤثرة في الوجود الذي لا تفك كما لا يلتزم من هذا بيان فساد
 الرأي الذي ذهب إليه هذا الفاضل وغيره المباحث وإن كانت مؤثرة إلى الألفاظ
 غير متعلقة بين الكتاب في هذا الموضع لكن لما طال كلام هذا الرجل في هذا المسألة
 التي هي أعظم المسائل الأولية شأنها في هذا الكتاب وسائر كتبه كان النبي علي
 مرآة أقداره واجبا لئلا يفسد عينا يد المستدبرين بإفقاء البصر **إشارة**
الوجود المعين هذا الفصل يشتمل على تقرير البرهان على وجود واجب الوجود

ونقدها أن واجب الوجود ما لم يتغير لم يكن علة لغيره لأن الشيء غير المتغير لا يكون
 في الخارج وما لا يوجد في الخارج يمتنع أن يكون موجدا لغيره ثم إن مقتضى إتمام
 يكون لكونه واجب الوجود لا غيرا ولا يكون لذلك بل يكون لا من غير كونه واجب
 الوجود أما القسم الأول فيقتضي أن لا يكون واجب وجود غير ذلك المعين وهو
 المطلوب وإليه أشار الشيخ بقوله **إن كان مقتضى ذلك لانه واجب الوجود**
فلا واجب وجود غير وقا القسم الثاني فيقتضي أن يكون واجب الوجود المعين
 معلولا لغيره لأن معنى واجب الوجود حيز لا يخلو إما أن يكون لازما لغيره أو
 عارضا له أو مستقلا له أو مانعا له وفيه من الأقسام الأربعة المذكورة وكلها إما
 ولي هذا القسم أشار بقوله **وإن لم يكن مقتضى ذلك بل لا يخلو**
مشرع في تعيين الأقسام بين أن القسم الأول وهو أن يكون معنى واجب
 الوجود لازما لغيره المعلوم لغيره محال لأن المعين إما أن يكون هو الماهية
 أو صفة للماهية وعلى التقديرين يلزم من كون الوجود الواجب لازما له كون الوجود
 بسبب الماهية أو بسبب صفة لها أخرى وقد مر بطلان ذلك في الفصل الثاني
 وذلك معنى قوله **لانه إن كان واجب الوجود لازما لغيره كان الوجود لازما**
لماهية غير أو صفة وذلك محال **واعلم** أما يتأتى أن اللزوم لا يمتنع إلا إذا
 كان اللزوم واجب منه علة أو معلولا مساويا للأثر أو مجزئ منه أو كانا معلولين
 علة واحدة وعلى تقدير كون الوجود الواجب لازما للغير لا يمكن أن يكون علة
 له وإلا فساد القسم الأول وعلى التقديرين الآخرين يكون معلولا وهو محال ثم أنه
 بين أن القسم الثاني وهو أن يكون الوجود الواجب عارضا لغيره المعلوم لغيره

اولى بان يكون محالاً لان عروض ذلك الوجود للتعين يقتضي الاقتدار الى
 سبب يقتضي العروض والتعين معلول ايضا لغيره فاذن يصح الاقتدار الى غير
 ذلك بمعنى قولهم **وان كان عارضا فهو اولى بان يكون له مثل اشكال**
 الى القسم الثالث وهو ان يكون التعين المعلوم للتعين عارضا للوجود الواجب
بقوله وان كان ما يتعين به عارضا لذلك ومن ان هذا القسم ايضا محال
 لانه يقتضي كون واجب الوجود المتعين معلولا لما جعله متعينا بذلك التعين
 وانه اشار **بقوله فهو له مثل اشكال** لبيان استحالة بمعنى آخر وهو ان
 التعين لا يمكن ان يكون عارضا للوجود الواجب من حيث هو طبيعة عامة فاذن
 يكون عارضا له من حيث هو طبيعة غير عامة وجديدة لا يخلو اما ان يكون مختص
 بذلك الطبيعة المعروضة للتعين بعين ذلك التعين العارض لها او يكون بسبب
 تعين آخر خصصها او لا تعرض لها التعين الاول بعد تخصيصها وهذا ان
 القسم الاول ان التعين المعلوم مدعى من الوجود الواجب من حيث هو طبيعة
 لا عامة ولا خاصة ثم انها تختص بعين ذلك التعين المعلوم وهو محال لانه
 يقتضي ان يكون الوجود الواجب المختص معلولا لبعلة ذلك التعين وانه اشار
بقوله فان كان ذلك وما يتعين به ما يتبعه واحدا فذلك البعلة على نحو
ما لا ينبغي وجوده وهذا محال ولقد نظر في ذلك اشارة الى ما سبق به المذكور
 قبله وتعدى الكلام هكذا فان كان ما يتعين به الوجود الواجب وما يتعين به
 المعروضة لذلك التعين واحدا فذلك البعلة اي بعلة التعين المذكور على نحو
 الوجود الواجب والقسم الثاني ان يكون التعين المعلوم مدعى من الوجود الواجب

من حيث هو طبيعة خاصة بيد ان يختص بتعين آخر سابق وهو محال لان الكلام
 في ذلك التعين كالكل في التعين المعلوم المذكور والى ذلك اشار **بقوله**
وان كان عروضه بتعينين اول سابقا فكل ما في ذلك وبقي من الاقسام
 الاربعة قسم واحد وهو ان يكون التعين المذكور لازما للوجود الواجب مع كون
 معلولا لغيره وهو ايضا محال لانه يقتضي كون واجب الوجود واحدا معلولا للغير
 وانه اشار **بقوله وباقي الاقسام محال** ولما بين استحالة الاقسام الاخرى
 بانه ما بين استحالة القسم الثاني المتضمن الى هذه الاربعة من القسمين الاول
 فتبين صحة القسم الاول منهما وهو كون واجب الوجود واحدا وهو المطلوب
والفصل الرابع في جعل قوله واجب الوجود المتعين الى قوله فلا واجب
 وجود غير احد الاقسام الاربعة وهو كون التعين لازما لواجب الوجود وقوله
 وان لم يكن يتبعه لذلك بل لا يترتب له معلول فيما ثابته وهو كون التعين
 عارضا له وازد قوله لانه ان كان واجب الوجود لازما للتعين هكذا وان كان
 واجب الوجود لازما للتعين وجعل ذلك الى قوله اوضحه وذلك محال فيما
 ثابته وهو كون واجب الوجود لازما للتعين وقوله وان كان عارضا فهو اولى
 بان يكون له مثل اشكال رابع الاقسام وهو كون عارضا للتعين فاذن هذا امر فساد
 الاقسام الثلاثة الاخرى وبه يبرح القسم الاول واما الدليل فوجعل قوله
 وان كان ما يتعين به عارضا لذلك الى قوله فكل ما في ذلك تكرار للتفسير
 الثاني مع من يدعي ان لطلابه ولزم من هنا قسم يجعل عليه قوله وباقي الاشكال
 محال ولا شبهة في ان ما ذكرناه اشد اطمينا فاعلى من كلامه **والفصل**

القارح ذكر ايضا ان هذه الحجة مبنية على كون كل واحد من وجوب الوجود والنزول
 امر اثنان حتى يصح عليهما الثلاثة والعارض ولو كان احدهما او كلاهما سلبيا
 لما صح ذلك وسقط اميل الدليل ثم الجنب الكلام في الاحتجاج على كونها سلبية
 يخرج عن ادبها وبطلان استدلالها لا بد منها على اثباتها كذلك **وليكن** ان
 الوجوب والامكان والامتناع اوصاف غير عينية يحكمها في الثبوت
 والامتناع واحد والاشتمال بذلك منها ليس بواجب ولا مباد لان الشيخ لم يكلم
 في وجوب الوجود بل تكلم في واجب الوجود الذي لا يمكن ان يقال انه سلبى
 فاما اليقين فلا شك في ان الطبيعة الواحدة لا يمكن ان تنكر بنفسها من حيث
 هي واحدة بل يجب اذا تكررت ان تنكر بما يضاف اليها ويصحى بيان كيفية تكررها
 في الفعل الذي يلي هذا الفصل **وقول** الفاضل لتنازع التعينات لو كانت
 بوجبة لا شريك في كونها تعينا واختلفت بتعينات غيرها ليس في كونها
 الاشخاص من حيث يلقاها بالتعينات لا شريك في شيء ومن حيث تشترك
 في شيء فليست بتعينات **وقول** انصار التعين الى طبيعة ما يحتاج الى كون
 تلك الطبيعة متعينة بتعين آخر ليس في شيء ايضا لان الطبايع تتعين بالفصول
 كالانواع المركبة من الاجزاء والفصول او بتعريفها كالانواع البسيطة تسمى
 من حيث كونها طبيعة تفرع لان تكون عامر عينية ولان تكون خاصة شخصية
 فكما بانضاف معنى العموم اليها فيصير عامر كذلك بانضاف التعينات اليها
 فيصير اشخاصا ولا يحتاج الى تعيين آخر ولو كان التعين بالقرين امر سلبيا لما كان
 عدم الشيء مطلقا كما علمت هذا الفاضل بل كان شيئا عدينا وامثال هذه الامور

تفرع لان يصير ضرورة فضلا عن ان تكون عوارض والكلام في تخيول من الامور
 فاما لما يستدعي لمولا لا يمكن ان يورد في اشياء ما لا يتعلق بها على طرف الخشوع
واقول الواجب بشاوي المتكررات في الوجود واما ما يتعلق به فذلك مما
 فليس ايضا يتبع لان الوجود الغير العارض بما هيته يباين الوجود العارض بالماهية
 بالاعراض الذي لا يترك من مبدء الوجود به زكته الا في العبارة على ان الوجود
 ليس بطبيعة نوعية فيصير اشخاصا بتعينات زائدة عليه كالمثل **فايد اعلم**
 من هذا ان الاشياء التي لها حد نوعي واحد فاما تختلف بعلة اخرى وان
 اذا لم يكن مع الواحد منها النوع القابلة لتاثير العلة وهي المادة لثنتين الا ان
 يكون من جنس نوعها ان يوجد شخصا واحدا واما اذا كان يمكن في طبيعة نوعها
 ان يحصل على كثيرين فيعين كل واحد بعلة فلا يكون سوادا ولا بياضا
 في نفس الامر اذا كان لا اختلاف بينهما في الموضوع وما يجري مجرا **فدليل**
 مما ذكر في الفصل المتقدم ان الطبيعة الواحدة التي لها حد نوعي واحد اذا لم
 يمتنعها لان ما لو عينها كان يتعد اشخاصا بسبب على مغايرة لها واذا لم يكن مع كل
 واحد من الاشخاص نوع قابلية لتاثير تلك العلة لثنتين ذلك الشخص والنوع
 القابلة لتاثير العلة لما تكون للمادة او بتعريفها فاذا لم تكن تلك الطبيعة ما
 لم يتعد بالاشخاص اما اذا كان تعيينها لا بتاثيرها كان من جنس نوعها ان يوجد
 شخصا واحدا فلم يتعد بالاشخاص واذا حصلت هذه الفايده الكلية مما ذكر
 بالقرين به عليها **واقول** الفاضل لتنازع ان هذه الفايده تشتمل على جميعها
 على ان واجب الوجود يستحيل ان يكون نوعا لا شخص **ويكفي** ان الحجة المذكورة

فِي الْفِعْلِ الْمُنْقَدِمِ وَهِيَ أَنَّ التَّعَيَّنَ إِذَا كَانَ عَارِضًا لِلْمَعْنَى الْمَشْرُوكِ انْتَفَرَ النَّحْلُ الْمُنْقَدِمُ
 إِلَى عِلَّةٍ مُتَقَبِّلَةٍ كَانَتْ عَامَةً شَامِلَةً لِلْإِحْصَائِاتِ وَالْأَنْوَاعِ ثُمَّ إِذْ بَقِيَ هَهُنَا أَنَّ التَّعَيَّنَ
 الْمُنْكَرَ بِالْتَّعَيَّنِ الْعَارِضِ يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ مَادَّةً فَإِنْ انْتَفَرَ إِلَى ذَلِكَ أَنْ يَحْتَاجُ
 الوجودَ لَيْسَ بِمَادِيٍّ أَنْ يَحْتَاجُ الوجودَ لَيْسَ تَوْجِيهاً لَشَرْكَ بِهِ انْتِخَاصُ **وَأَمَّا**
 اعْتِرَاضُهُ بِأَنَّهُ تَكْرُرُ الْأَشْيَاءِ الْمُمَاثِلَةِ لَوَكَاتٍ هِيَ تَكْرُرُ عِيَالَهَا لَكَاتٍ الْحَاكِ
 الْمُنْكَرَةُ الْمُمَاثِلَةُ تَحْتَاجُ إِلَى عِيَالٍ أُخْرَى وَتَتَنَسَّلُ فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ التَّعَيَّنَ
 الَّذِي لَا يَكُونُ بِمَادِيٍّ فَابِلًا لِلتَّكْرُرِ يَحْتَاجُ فِي أَنْ يَتَكَرَّرَ إِلَى شَيْءٍ يَقْبَلُ التَّكْرُرَ لِذَلِكَ هُوَ
 الْمَادَّةُ وَأَمَّا الَّذِي يَقْبَلُ التَّكْرُرَ لِذَلِكَ يَعْنِي الْمَادَّةُ هُوَ لَا يَحْتَاجُ فِي أَنْ يَتَكَرَّرَ إِلَى فَا بِلٍ
 أُخْرَى بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلٍ يَكْرُرُ **فَطَوَّلَ عَلَيْهِ** أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَيْسَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
 مُمَّاثِلَةٍ كَيْفَ تَقَعُ فَإِنَّ الْمُمَاثِلَاتِ بِأَمْرٍ عَارِضٍ إِنَّمَا تَتَكَرَّرُ بِمَاهِيَّتِهَا وَلَا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُمَّاثِلَةٍ
 بِأَمْرٍ ذَاتِيٍّ فَإِنَّ الْمُمَاثِلَاتِ بِأَمْرٍ عَارِضٍ إِنَّمَا تَتَكَرَّرُ بِمَاهِيَّتِهَا بَلْ هُوَ خَافِتٌ بِمُمَاثِلَاتٍ تَوْجِيهَةٍ
 يَحْتَجِجُ بِهَا أَنَّ تَوْجِيهَةَ الْحَاجِجِ فَرَعٌ عَلَى الْأَبَالِغِ وَالْوَاضِحِ وَلَا يَكُنِ الوجودُ
 كَذَلِكَ فَتَدَسُّطُ الْمَقْنَعِ الَّذِي أُرِدَهُ الْقَائِلُ الشَّارِحُ بِأَنَّ الوجودَ يَتَكَرَّرُ فِي الْقَوْلِ
 وَالْمُنْكَرِ مِنْ عَيْنِ مَادَّةٍ **كَذَلِكَ نَبِيْتُ** فَتَحْصِلُ مِنْ هَذَا أَنَّ وَاجِبَ الوجودِ وَاحِدٌ
 بِحَسَبِ مَعْنَى ذَاتِهِ وَأَنَّ وَاجِبَ الوجودِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى كَثْرَةٍ أَصْلًا **هَذَا** سَيَحْتَاجُ إِلَى
 وَأَقَادِمُ عَلَيْهِ بِحَسَبِ مَعْنَى ذَاتِهِ أَنَّ التَّعَيَّنَ لَيْسَ ذَاتًا عَلَى ذَاتِهِ فَإِنَّ التَّعَيَّنَ إِنَّمَا يَكُونُ
 ذَاتًا عِنْدَ كَوْنِ الذَّاتِ مَعْلُومًا عَلَى كَثْرَةِ **إِشَارَةِ** لَوَالْتِامِ ذَاتِ وَاجِبِ الوجودِ
 مِنْ شَيْئَيْنِ أَوْ أَشْيَاءٍ يَجْمَعُ لَوْجِبَ بَهَا وَكَانَ الْوَاحِدُ مِنْهَا أَوَّلًا وَوَاحِدٌ مِنْهَا قَبْلَ الْوَاحِدِ
 الوجودِ وَمَعْنَاهُ الْوَاحِدُ الْوَاحِدُ وَاجِبُ الوجودِ لَا يَقْتَضِي فِي الْمَعْنَى وَلَا فِي الْكَمِّ بَرِيدٌ

فِي الذَّكَبِ وَالْإِنْتِخَامِ عَنْ وَاجِبِ الوجودِ عَلَى وَجْهِ كِلَيْهِ وَسَيَقْبَلُ ذَلِكَ فِي
 الْفِعُولِ النَّاتِلَةِ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ وَالذَّكَبُ فَذَلِكَ يَكُونُ عَنْ أَجْزَاءِ مُتَقَدِّمِ الْمَرْكَبِ كَالْمَعْنَى
 لِلرَّكَبَاتِ وَهَذَا يَكُونُ عَنْ جُزْءٍ أَوَّلٍ مُتَقَدِّمِ الْمَرْكَبِ كَتَبَةِ التَّهْرِيدِ عَنْ أَجْزَائِهِ
 فَيَحْصِلُ الْمَرْكَبُ مَعَ لُجُودِ كَمُورَةِ التَّهْرِيدِ وَلَا يَكُونُ وجودُ الْجُزْءِ اللَّاحِقِ مُتَقَدِّمًا عَلَى
 وجودِ التَّهْرِيدِ وَالْإِنْتِخَامُ فَذَلِكَ يَكُونُ بِحَسَبِ الْكَيْفَةِ كَالْفِعْلِ إِلَى أَجْزَائِهِ الْمُمَاثِلَةِ
 وَهَذَا يَكُونُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى كَمَا لِلْجَنِّ إِلَى الْمَيُولِي وَالصُّورَةِ وَهَذَا يَكُونُ بِحَسَبِ الْمَاهِيَّةِ
 كَمَا لِلنَّوْعِ إِلَى التَّعَيَّنِ وَالْفِعْلِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَرْكَبِ وَالْإِنْتِخَامِ مُتَعَيَّنٌ أَنْ يَكُونَ
 ذَاتُ التَّعَيَّنِ الْمَرْكَبِ أَوِ الْمُنْقَدِمِ إِنَّمَا يَحْتَاجُ بِمَا هُوَ مِنْهُ لَمْ يَمَّا لَيْسَ هُوَ بِذَلِكَ فَإِنَّ الْجُزْءَ لَيْسَ
 مَوَاحِلُ وَتَقَرُّبُ مَا فِي الْكِتَابِ أَنَّ ذَاتَ وَاجِبِ الوجودِ لَوَالْتِامِ مِنْ شَيْئَيْنِ أَوْ
 أَشْيَاءٍ لَيْسَ وَلَا وَاحِدٌ مِنْهَا وَاجِبُ الوجودِ فَتَحْصِلُ مِنْهَا وَاجِبُ الوجودِ كَالْمَرْكَبِ مِنْ
 الْقَائِلِ بِالْبَسْطَةِ أَوْ كَانَ وَاجِبُ الوجودِ ذَاتًا مَاهِيَّةً أُخْرَى عَنِ الوجودِ الْوَاحِدِ انْتَفَرَ
 ذَلِكَ الْمَاهِيَّةُ بِوجوبِ الوجودِ ضَارَتْ وَاجِبَةُ الوجودِ كَالْإِنْسَانِ الْمُتَعَيَّنِ بِالْقَوْلِ
 الْعَارِضِ بِذَلِكَ وَاحِدًا كَانَ الْوَاحِدُ مِنْ أَجْزَائِهِ يَتَعَيَّنُ الْمَاهِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ أَوَّلًا وَاحِدٌ
 مِنْهَا كَالشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَ وَاجِبِ الوجودِ وَمَعْنَاهُ هَذَا خَلْفُ
 فَوَاجِبُ الوجودِ لَا يَقْتَضِي فِي الْمَعْنَى إِلَى مَاهِيَّةٍ وَدُجُوبٍ وَوجودٍ مَثَلًا وَلَا فِي التَّكْرُرِ
 إِلَى أَجْزَائِهِ مُمَّاثِلَةٍ **قَالَ** الْقَائِلُ الشَّارِحُ لِلْجَنِّ الْمَرْكَبِ مِنَ الْمَيُولِي وَالصُّورَةِ
 لَا يَقْدَرُ أَحَدٌ مِنْهُ وَهُوَ الْمَيُولِي لِأَنَّ الْمَيُولِي شَيْءٌ بِالْقُوَّةِ وَمَعْنَى حَيْثُ بِالْفِعْلِ
 هُوَ الْجَنِّ وَلِذَلِكَ قَالَ الشَّيْخُ وَلَكَانَ الْوَاحِدُ مِنَ الْأَجْزَاءِ أَوَّلًا وَوَاحِدٌ مِنْهَا مُتَقَدِّمًا
أَوَّلُ الْمَيُولِي فِي الْكَائِنَاتِ الْقَائِلَاتِ مُتَقَدِّمًا بِالْوَقْتِ عَلَى الْجَنِّ ضَلَا عَنْ

الذات فيحصل ذلك الجزء على ما هو كالجزء الأولي **وقال** ان قيل لعل الماهية
 المركبة وان كانت ممكنة الا فتقار الى اجزائها لكنها واجبة الاستغناء عن التيب
 الحان حتى وذلك بان تكون اجزاءها واجبة **اجابا** بان الواجب من اجزاء ذلك
 المركب يتبع ان يكون اولا واحدا للماس والباقي يكون معلولا له وذلك الجزء يكون
 غير مركب **قال** فظهر من ذلك ان هذه المسئلة مبنية على مسئلة التوحيد
 ولذلك اخرا ما الشيخ عنها **قولك** المطلوب منها كون المركب ممكنا في ذاته
 وموالتين يتعلق بمسئلة التوحيد والقول بانه مبني عليه لا يخلو من تسفيه ما وذلك
 ظاهرا **اشارة** كل ما لا يدخل الوجود في مفهومه دانه على ما اعتبرنا قبل فالوجود
 غير مقرر له في ماهيته ولا يجوز ان يكون لازما لذاته على ما بان فبي ان يكون غير
الداخل في مفهوم ذات الشيء اما جزء ماهيته بالقياس الى ماهيته واما
 تمام ماهيته بالقياس الى اشخاصها على ما اعتبرنا في السطون وكل ما ليس بداخل في
 مفهوم ذات الشيء فليس بمقرر له في ماهيته بل خارج من خارج فكل ما لا يدخل الوجود
 في مفهومه دانه بان يكون جزء ماهيته او تمام ماهيته فالوجود غير مقرر له في ماهيته
 بل هو خارج له ولا يجوز ان يكون معلولا لذاته على ما بان في قولنا الوجود لا يكون
 بيب الماهية فاذن وجوده من غير والمقصود ان الوجود داخل في مفهوم ذات
 واجبة الوجود لا الوجود المشترك الذي لا يوجد الا في الفعل بل الوجود الخارج
 الذي هو المبدأ الاول لجميع الموجودات واذ ليس له جزء فهو شئ دانه وهو المراد
 من قوله ماهيته هي ائنه **فليس** كل متعلق الوجود بالجزء المحسوس يجب به
 لا بد منه **الجسم** المحسوس هو الاجسام النوعية وتعلق الوجود به ينقسم الى

ما يتعلق بوجوده به فقط وهو معلولا له اعني كماله الثانية والى ما يتعلق بوجوده
 به وبين وهو ما يراد من الجسمانية والاول يجب بالجسم المحسوس فقط والثاني
 يجب به وبين لكن يصدق عليه ان يقال يجب به لانه لا ينافي قولنا ويجب ايضا
 بغيره والمقصود ان الاغراض الجسمانية كلها ممكنة بذاتها واجبة بغيرها **قولك**
 فكل جسم محسوس فهو متكرر بالقياس الى الكثرة والقياس الى المعنى يرد الى هوولي وموولي
والفرد بيان ان كل جسم ممكن وكبري الفياض قوله فواجب الوجود لا يتكرر
 في الشيء ولا في الكثرة **ما سبق قوله** وايضا فكل جسم محسوس فسيجد جسما آخر
 من نوعه او من غير نوعه **الا باعتبار جسميته** وهذا برهان آخر على ان كل جسم
 ممكن وبيانه ان كل جسم نوعي فسيجد جسما آخر من نوعه ان كان ذلك الجسم ضمريا
 او من غير نوعه ان كان فلكيا نوعه في شخصه هذا اذا اخذنا الجسم جنسا اما اذا اخذنا
 نوعا محصلا على ما مر من الاشارة اليه فسيجد لكل جسم على الاطلاق جسما آخر من
 نوعه فبني لفظه الا من قوله **الا باعتبار جسميته** ناضل لشيء النبي في قوله او من
 نوعه وقدير الكلام ان كل جسم نوعي فسيجد جسما آخر من نوعه ذلك او من
 نوعه باعتبار جسميته وهذه القضية صغرى البرهان وكبراه ما مر وهي ان كل ما بعد
 مشاكلا له من نوعه فهو معلول **قولك** فكل جسم محسوس وكل متعلق به معلول
 وهو انما يدل من الفصل وبين منه ان الواجب ليس بجسم ولا متعلق **اشارة**
 واجبة الوجود لا يشارك شيئا من الاشياء في ماهيته ذلك الشيء لان كل ماهية
 لها سواه مفهومة لا يمكن الوجود واما الوجود فليس بماهية لشيء ولا جزء من ما
 شي اعني الاشياء التي لها ماهية لا يدخل الوجود في مفهومها بل هو طار على شئها

فَاجِبُ الوجودِ لا يشاركُ شَيْئاً مِنْ الْأَشْيَاءِ فِي مَعْنَى جُزْئِيٍّ وَلَا قَوِيٍّ فَلَا يَحْتَاجُ
إِذَنْ أَنْ يَتَفَصَّلَ عَنْهُ بِمَعْنَى ضَلِيلٍ أَوْ عَرَبِيٍّ بَلْ هُوَ مُتَفَصِّلٌ بِذَاتِهِ بِمَعْنَى تَقِيٍّ التَّزَكُّيِّ
يَحْتَاجُ الْمَاهِيَّةَ عَنِ الْوَاجِبِ فَيَنْفِي أَنَّ لَهٗ لَا يشاركُ شَيْئاً فِي مَاهِيَّتِهِ لَا تَ
مَاهِيَّةَ مَا نَوَاهُ لَيْسَ بِالوجودِ بَلْ إِنَّمَا يَتَقَيُّ إِنْ كَانَ الوجودُ مَقْطُوعاً وَجُزْئِيَّةً الْوَاجِبِ
هِيَ الوجودُ الْوَاجِبُ ثُمَّ اخْرُجَ عَنْ أَنْ يَنْفَعُ حِكْمُهُ هَذَا بِالوجودِ فَيُقَالُ إِنَّ الْوَاجِبَ
مِنْ حَيْثُ هُوَ وَجُودٌ وَاجِبٌ يشاركُ الوجودَ الْمُمْكِنَ فِي الوجودِ فَقَالَ وَأَمَّا الوجودُ فَلَيْسَ
بِمَاهِيَّةٍ تَقِيٍّ وَلَا جُزْئِيٍّ مِنْ مَاهِيَّةٍ تَقِيٍّ بَلْ هُوَ طَارِعٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَهَا مَاهِيَّةٌ عَدَدٌ
الوجودِ وَذَلِكَ لِأَنَّ وُجُودَ الْأَشْيَاءِ هُوَ كَوْنُهَا فِي الْحَاجِجِ هُوَ أَمْرٌ مَعَاضٍ لَهَا حَيْثُ
هِيَ مَعْتَوِلَةٌ فَإِذَنْ وَاجِبُ الوجودِ لَا يشاركُ شَيْئاً مِنْ الْأَشْيَاءِ فِي أَمْرٍ ذَاتِيٍّ الَّتِي
لَهَا مَاهِيَّةٌ عَنِ الوجودِ جُزْئِيًّا كَانَ أَوْ قَوِيًّا فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَتَفَصَّلَ عَنِ الْأَشْيَاءِ بِمَعْنَى
ضَلِيلٍ وَلَا عَرَبِيٍّ بَلْ هُوَ مُتَفَصِّلٌ بِذَاتِهِ لِأَنَّ الْأَفْضَالَ يَتَدَايَرُ الشَّرَاحَ فِي إِهْدِ إِلَى
يَكُونُ أَمَّا بِالْفُضُولِ أَوْ بِالْعَرَضِ أَمَّا عَدَمُ الشَّرَاحِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِالذَّاتِ
وَالْكَوْنِ عَرَضَاتِ الْفَائِضِ الشَّرَاحِ عَلَى ذَلِكَ مَحَلُّهُ بِأَمْرٍ ذَكَرَهُ فَلَا وَجْهَ لِإِبْرَارِهَا
وَالْإِسْتِقَالِ بِحَوَائِجِهَا وَقَوْلُهُ إِنَّ الشَّيْخَ التِّرْمِذِيَّ فِي الْهَيْبَاتِ الشَّرَاحِ إِقْبَالُكَ
وُجُودَ الْوَاجِبِ عَنْ سَائِرِ الوجودِ بِأَمْرٍ ذَكَرَهُ إِذَا فَكَ الوجودُ لَا يَشْرُطُهَا شَرْطُكَ
بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ وَالوجودُ يَشْرُطُ لَا مَوْذَاتِ الْوَاجِبِ فَلِجَوَابِ أَنْ تَقُولَ
الْعَدَمُ أَمْرٌ زَائِدٌ فِي الْأَعْيَانِ مَقْطُوعٌ وَالشَّيْخُ لَا يَنْبَغِي الْأَعْيَانِ أَنَّ عَنْ الْوَاجِبِ الَّتِي
لَا يَصِيرُ بِأَعْيَانِ عَدَمٍ تَقِيٍّ لَهُ مُرَكَّباً وَأَيْضاً الَّتِي الْيَحْتَقِقُ فِي الْحَاجِجِ بِذَاتِهِ لَا يَحْتَاجُ
فِي إِقْبَالِهِ عَمَّا لَا يَحْتَقِقُ فِي الْحَاجِجِ بِذَاتِهِ إِلَى تَقِيٍّ عَزِيزٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ

فِي الْفَصْلِ الْوَاحِدِ عَنْ مَحْتَقِ أَخْرَاجِهِ قَوْلُهُ فَذَلِكَ لَيْسَ لَهَا حَيْثُ إِذْ لَيْسَ لَهَا جُزْئِيٌّ وَلَا
فَصْلٌ فَكَ الْفَائِضِ الشَّرَاحِ هَذَا سَبَبِي عَلَى أَنَّ الْحَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مِنَ الْجُزْئِ
وَالْفُضُولِ وَفَدَيْتَ مَا فِيهِ مِنَ الْحَيْثُ فِي الْمَقْطُوعِ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْمَقْطُوعَ
مَهْمَا إِنَّمَا كَانَ تَقِيٍّ التَّزَكُّيِّ يَحْتَاجُ الْمَاهِيَّةَ عَنْ وَاجِبِ الوجودِ قَتْلِيَّ الْحَيْثُ الْمَقْطُوعِ
لِذَلِكَ عَنْهُ تَرَانِ كَانَ الْمَقْطُوعُ هِيَ تَقِيٍّ التَّزَكُّيِّ الْحَيْثُ فَأَجَابَ أَنَّكَ تَقْلَبُ
فِي الْمَقْطُوعِ عَنِ الشَّيْخِ أَنَّهُ فَكَ فِي الْحِكْمَةِ الشَّرَفِيَّةِ أَنَّ الْأَشْيَاءَ الْمُرَكَّبَةَ فَتَوْجِدُهَا
يَجْعَلُ عَزْمَ مَرَكَّبَةٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْفُضُولِ وَبَعْضُ الْبَسَائِطِ يُوْجَدُ لَهَا لَوَازِمُ يَوْمِلُ
الَّذِينَ يَقُولُونَ مَا إِلَى حَافِ الْمَرْكُوبَاتِ وَتَقَرُّ بِهَا لَا يَصِيرُ عَنْ التَّزَكُّيِّ بِالْحَيْثُ هَذَا
مَا ذَكَرَهُ فِي الْمَقْطُوعِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ شَيْئاً وَاجِبُ الوجودِ لَيْسَ بِمُرَكَّبٍ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى
مُقْتَضِ الْحَيْفَةِ عَمَّا عَدَا فَلَيْسَ لَهُ لَوَازِمُ يَوْمِلُ يَقُولُ الْفَعْلُ إِلَى جَعْفَرِهِ بَلْ
لَا يَوْمِلُ الْفَعْلُ إِلَى جَعْفَرِهِ فَإِذَنْ لَا يَهْتَفِ لَهُ يَقُولُ مَقَامِ الْحَيْثُ وَهَمُّ
وَقَوْلُهُ بِمَا ظَنُّوا أَنَّ مَعْنَى الوجودِ لَا فِي مَوْضِعٍ يَمُّ الْأَوَّلِ وَغَيْرُهُ عَمُومٌ
لِلْجُزْئِ فَيَعْبَحُ جُزْئِيٍّ لِحُجْرِهِ وَهَذَا خَطَأٌ فَإِنَّ الوجودَ لَا فِي مَوْضِعٍ الَّذِي هُوَ
كَأَنَّ لَيْسَ لِلْجُزْئِ لَيْسَ بِمَعْنَى الوجودِ بِالْفَعْلِ وَجُودُ الْأَشْيَاءِ فِي مَوْضِعٍ تَقِيٍّ يَكُونُ مَنْ
عَرَفَ أَنَّ زَيْدًا هُوَ يَدْفَعُ نَفْسَهُ جُزْئِيٍّ عَرَفَ بِهِ أَنَّهُ مَوْجُودٌ بِالْفَعْلِ أَمَّا أَفْضَلُ
عَنِ كَيْفِيَّةِ ذَلِكَ الوجودِ بَلْ مَعْنَى مَا يَحْتَمِلُ عَلَى الْجُزْئِ كَأَنَّ لَيْسَ وَتَشْرِكُ فِيهِ
الْجُزْئِ التَّوْبَعِيَّةِ عِنْدَ الْقَوَى كَمَا تَشْرِكُ فِي الْجُزْئِ هَوَانَهُ مَاهِيَّةً وَجَعْفَرَةً
إِنَّمَا يَكُونُ وَجُودُهَا لَا فِي مَوْضِعٍ وَهَذَا الْحَمْلُ يَكُونُ عَلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو لِذَلِكَ هَذَا لَا
يَحْتَمِلُ وَأَمَّا كَوْنُ مَوْجُودٍ بِالْفَعْلِ الَّذِي هُوَ جُزْئِيٍّ مَنْ كَوْنُ مَوْجُودٍ بِالْفَعْلِ لَا فِي مَوْضِعٍ

هَذَا يَكُونُ لَهُ بَعْلَةٌ فَكَيْفَ الْمَرْكَبُ مِنْهُ وَمِنْ مَعْنَى زَائِدٍ فَالَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَحْتَلَّ عَلَى زَيْدٍ
كَالْجَنِينِ لَيْسَ يَصِحُّ حُجْلُهُ عَلَى وَاجِبِ الوجودِ أَضِلًّا لِأَنَّهُ لَيْسَ ذَا مَاهِيَّةٍ يَلْزَمُهَا هَذَا
أَيْلُكُمْ بَلِ الوجودُ الْوَاجِبُ لَهُ كَالْمَاهِيَّةِ لِغَيْرِهِ وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنِ الوجودُ بِالْفِعْلِ
مَقْرُونًا عَلَى الْمَقُولَاتِ الْمَشْهُورَةِ كَالْجَنِينِ لَمْ يَصِرْ بِإِضَافَةِ مَعْنَى يَلْبَسُ إِلَيْهِ جِنْسًا لَيْسَ
فَإِنَّ الوجودَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مِنْ مَقُولَاتِ الْمَاهِيَّةِ بَلْ مِنْ لَوَازِمِهَا لَمْ يَصِرْ بَيِّنًا يَكُونُ لَا فِي
مَوْضِعٍ جَزْءٍ مِنْ الْمَقُولِ فَصِيرُ مَقُولًا وَإِلَّا لَفُتَارَ بِإِضَافَةِ الْمَعْنَى الْإِيجَائِيَّةِ إِلَيْهِ جِنْسًا
لِلْأَعْرَاضِ الَّتِي هِيَ مَوْجُودَةٌ فِي مَوْضِعٍ هَذَا سَوَالُ يَزِيدُ عَلَى قَوْلِهِ الْوَاجِبُ لَا جِنْسَ لَهُ
وَجَوَابُ عَنْهُ بِالْتَّجَنُّبِ عَلَى مَقُولِ الْعِبَارَةِ وَجَوَابُ الْكِتَابِ ظَاهِرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
الْمَقْدُودُ يُطَالُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ عَلَى مَسَاوِي فِي الْقَوْلِ مُمَازٍ وَكُلُّ مَا تَوْبَى الْأَوَّلُ فَيَقُولُ وَيَقُولُ
لَا يَسَاوِي الْمَبْدَأُ الْوَاجِبُ فَلَا مَبْدَأَ لِلْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَيُقَالُ عِنْدَ الْخَامِثَةِ
لِمُشَارِكَةِ فِي الْمَوْضِعِ مَعَافٍ غَيْرُ مُجَامِعٍ إِذَا كَانَ فِي غَايَةِ الْبَعْدِ طَبَاعًا وَالْأَوَّلُ
لَا يَتَعَلَّقُ ذَاكَ بِشَيْءٍ ضَالٍّ عَنْ الْمَوْضِعِ فَالْأَوَّلُ لَا مَبْدَأَ لَهُ بِوَجْهِ وَهُوَ غَيْرُ
الْمَشْرُوعِ بِشَيْءٍ الْأَوَّلُ لَا مَبْدَأَ لَهُ وَلَا مَبْدَأَ لَهُ وَلَا جِنْسَ لَهُ وَلَا ضِلَّ لَهُ فَالْمَقْدُودُ
وَلَا إِشَارَةَ إِلَيْهِ إِلَّا بِصَرْحِ الْفَرْقَانِ الْفَعْلِيِّ الْكِنْدِ الْمَنْدَلِ وَالْقَلْبِ وَالْبَاقِي مَعْنَاهُ
إِشَارَةُ الْأَوَّلِ يَقُولُ الذَّاتُ فَايَمًا فَهُوَ قَوْلُ بَرِّي عَنْ الْهَلَالِيِّ وَالْمُهْدِي
وَالْمَوَادِّ وَغَيْرَهَا مِمَّا يَحْتَمِلُ الذَّاتُ بِحَالِ زَائِدٍ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ مَا هَذَا حِكْمُهُ قَوْلُهُ
لِنَابِهِ مَعْقُولٌ لِذَائِدٍ يُرِيدُ إِنْشَاءَ الْعِلْمِ الْوَاجِبِ الوجودِ قَالِ الْأَوَّلُ يَقُولُ
الذَّاتُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَا يَدْرِي فَأَيْرُ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ الوجودِ بِالْقَدْرِ مَوْجُودٌ وَقَدْ
قَبَّلَ الْقَوْمُ بِرَبِّي عَنْ الْهَلَالِيِّ أَيْ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ بِالْقَدْرِ الْمُهْدِي عَنْ

أَنْوَاعٍ عَدَمِ الْأَحْكَامِ وَالضَّعْفِ وَالذَّلِكِ وَمَا يَحْرِي بِحَرْفٍ ذَلِكَ يُقَالُ فِي الْأَوَّلِ
عَهْدٌ أَيْ لَمْ يَحْكَمْ بَعْدَ وَيَنْفَعُ عَقْلُ فَلَا يَنْفَعُ أَيْ ضَعْفٌ وَعَهْدُهُ عَلَى فَلَا يَنْفَعُ
أَيْ مَا أَدْرَكَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ فَاصْلَاحُهُ عَلَيْهِ وَعَنِ الْمَوَادِّ أَيْ الْهَوَايِ الْأَوَّلِيَّةِ وَمَا
يَعْدُ هَاسِنُ الْمَوَادِّ الوجودِ بِزَيْدٍ وَعَنِ الْمَوَادِّ الْهَفْلِيَّةِ كَالْمَاهِيَّاتِ وَعَنِ غَيْرِهَا مِمَّا يَحْتَمِلُ
الذَّاتُ بِحَالِ زَائِدٍ أَيْ عَنْ الْمُخْتَصَّاتِ وَالْعَوَاضِ الَّتِي يَصِيرُ الْمَقُولُ بِهَا يَحْتَوِي
أَوْ خِلَافًا أَوْ مَوْهُومًا وَالْبَاقِي ظَاهِرٌ وَقَدْ آخَرَهُ عَلَى مَا بَيَّنَّ فِي الْقَوْلِ الثَّانِي
تَنْبِيْهُنَّ نَأْمُلُ كَيْفَ لَمْ يَحْجِجْ بَيِّنَاتٍ لِثُبُوتِ الْأَوَّلِ وَوَجَدَ آيَاتِهِ وَبَرَاهِينَهُ عَنْ
الْعِيَامَاتِ إِلَى نَأْمُلُ لَعَنَ قَبْلُ الوجودِ وَلَمْ يَحْجِجْ إِلَى إِبْرَاهِيمَ مِنْ خَلْقِهِ وَفِيهِ وَإِنْ
كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَيْهِ لَكِنْ هَذَا الْبَابُ أَوْفَى وَأَشْرَفُ أَيْ إِذَا اِعْتَبَرْنَا نَأْمُلُ
الوجودِ فَتَهْدُ بِهِ الوجودُ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَجُودٌ وَهُوَ يَشْهَدُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى سَائِرِ
مَا يَعْدُ فِي الوجودِ وَإِلَى مِثْلِ هَذَا أَشْبَهَ فِي الْكِتَابِ الْإِلَهِيِّ سَهْرًا يَا شَاهِدًا
فِي الْأَفَاقِ وَيَنْفَعُ أَنْفُسَهُمْ حَتَّى يَبَيِّنَ لَهُمُ أَنَّ الْإِلَهِيَّةَ أَوَّلُ هَذَا حِكْمُهُ
لِقَوْلِهِ شَرَفُ الْقَوْلِ أَوَّلُ كَيْفَ يَرَى أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ أَوَّلُ إِنْ مَلَأَ
أَيْلُكُمْ لِلصِّدِّيقِينَ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ بِهِ عَلَيْهِ الْمَتَكَلِّمُونَ يَسْتَدِلُّونَ
بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ عَلَى وَجْهِ الْحَاقِ وَالْبَاطِنِ فِي أَيْوَالِ الْخَلْقَةِ
عَلَى مِثْلِهِ وَاحِدٌ فَوَاحِدٌ وَالْحِكْمَاءُ الطَّبِيعِيُّونَ أَيْضًا يَسْتَدِلُّونَ بِوَجْهِ الْمَرْكَبِ
عَلَى حَرْفٍ وَبِإِنْشَاءِ أَصْنَافِ الْمُتَحَرِّكَاتِ لَا إِلَى تَهَايُرٍ عَلَى وَجْهِ حَرْفٍ أَوَّلُ غَيْرُ حَرْفٍ
فَرَسْتَدِلُّونَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ مَبْدَأِ الْأَوَّلِ وَأَمَّا الْأَلْمِيقُونَ فَيَسْتَدِلُّونَ
بِالْظَرْفَةِ الوجودِ وَأَنَّهُ وَاجِبٌ أَوْ يُمْكِنُ عَلَى إِنْشَاءِ وَاجِبٍ ثُمَّ بِالْظَرْفَةِ مِمَّا يَلْزَمُ

الْوَجُوبُ وَالْإِمْتِنَانُ عَلَى مَعْنَاهُ تَرْتَبِدُونَ بِمَعْنَاهُ عَلَى كَيْفِيَّةٍ مُدَوَّرَةٍ أَيْ
 عِنْدَهُ وَاحِدًا وَاحِدًا مَذْكَرًا الشَّيْخُ تَرْجِيحُ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْأُولَى
 بِأَنَّهُ أَوفَى وَأَشْرَفُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَوْلَى الْأَرْهَابِ بِإِعْطَاءِ الْبَغِيْنِ هُوَ الْأَسْبَدُ لَا
 بِالْعِلَّةِ عَلَى الْمَعْلُولِ وَأَمَّا عِنْدَهُ الَّذِي هُوَ الْأَسْبَدُ لَا بِالْمَعْلُولِ عَلَى الْعِلَّةِ وَبِنَا
 لَا يُعْطَى الْبَغِيْنُ وَهُوَ إِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ مَعْلُومًا لَمْ يَكُنْ فِيهَا كَاتِبِينَ فِي عِلْمِ الْبَرَاهِنِ
 فَرَجُلٌ مِنَ الرِّسَالَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ **عَالِي** شَيْءٍ أَيْ بِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي
 أَشْهُمِهِ حَتَّى يَبَيِّنَ لَهَا أَنَّهُ الْيَحْيَى أَوْ لَمْ يَكُنْ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ أَيْ
 رُبِّيَّةَ الْأَسْبَدُ لَا بِالْأَفَاقِ وَالْأَفَاقُ عَلَى وَجْهِ الْيَحْيَى وَرُبِّيَّةَ الْأَشْهُمِ
 بِالْيَحْيَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ بِأَنَّهُ الطَّرِيقَتَيْنِ وَمَا كَانَ طَرِيقَةً قَوِيَّةً أَيْ الْقَوِيَّةِ وَهَمَّ
 بِالْقَوِيَّةِ فَإِنَّ الْقَوِيَّةَ هُوَ الْمَلَأَتْهُ الْقَوِيَّةُ **النَّظْمُ الْخَامِسُ**
فِي الصَّنْعِ وَالْإِبْدَاعِ بِقَوْلِهِ بِالصَّنْعِ إِيجَادُ شَيْءٍ مُسَبُوقٍ بِالْعَدَمِ عَلَى مَا مَثَرُ
 فِي الْفِعْلِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا النَّظْمِ وَالْإِبْدَاعُ مَا يَنْبَغِي لَهُ وَهُوَ إِيجَادُ شَيْءٍ غَيْرِ مُسَبُوقٍ
 بِالْعَدَمِ عَلَى مَا سَبَقَتْهُ فَمَا يَمْدُ **وَهُمْ** أَيْ مَدَّ يَشْبِي إِلَى الْأَوَّلِ هَامِ الْبَابِيَّةِ أَنَّ
 تَعَلَّى الشَّيْءَ الَّذِي يُسْتَوْفَى مَفْعُولًا بِالْيَحْيَى الَّذِي يُسْتَوْفَى فَاعِلًا هُوَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى
 الَّذِي لَيْسَ بِرِ الْغَامَةِ الْمَفْعُولُ مَفْعُولًا وَالْفَاعِلُ فَاعِلًا وَهَذَا أَنَّهُ ذَلِكَ
 أَوْجَدَ وَمَنْعَ وَفَعَلَ وَهَذَا أَوْجَدَ وَمَنْعَ وَفَعَلَ وَكُلُّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى أَنَّهُ مَحْجُولٌ
 لِلشَّيْءِ مِنْ شَيْءٍ آخَرَ وَجُودَ بَعْدَ مَا لَمْ يَكُنْ وَقَدْ يَقُولُونَ أَنَّهُ إِذَا أَوْجَدَ ضَدُّ ذَلِكَ الْحَاجَةُ
 إِلَى الْفَاعِلِ حَتَّى أَنَّهُ لَوْ ضَدُّ الْفَاعِلِ جَازَ أَنْ يَكُنِيَ الْمَفْعُولُ مَوْجُودًا كَمَا يَتَأَمَّلُ
 مِنْ ضَدِّ الْبِنَاءِ وَقِيَامِ الْبِنَاءِ وَحَتَّى أَنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ لَا يَخَافُونَ أَنْ يَقُولُوا لَوْ جَاءَ عَلَى

الْبَارِي الْعَدَمُ لِمَا تَرَعَدَهُ وَجُودَ الْعَالَمِ لِأَنَّهُ الْعَالَمُ عِنْدَهُ إِنَّمَا يَخْتِجُ إِلَى الْبَارِي
 فِي أَنْ أَوْجَدَ أَيْ أَخْرَجَهُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ حَتَّى كَانَ بِذَلِكَ فَاعِلًا فَادْفَعْلُ
 وَحَصَلَ لَهُ الْوُجُودُ عَنِ الْعَدَمِ فَكَيْفَ يَخْرُجُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْوُجُودِ عَنِ الْعَدَمِ حَتَّى
 يَخْتِجُ إِلَى الْفَاعِلِ وَقَالُوا لَوْ كَانَ يَقْتَضِي إِلَى الْبَارِي مِنْ حَيْثُ هُوَ مَوْجُودٌ لَكَانَ كُلُّ
 مَوْجُودٍ مُقْتَضِيًا إِلَى مَوْجُودٍ آخَرَ وَالْبَارِي أَيْضًا وَكَذَلِكَ إِلَى غَيْرِ الْبَارِي وَنَحْنُ نَقُولُ
 إِنَّمَا هُوَ فِي كَيْفِيَّةِ ذَلِكَ وَفِيمَا يَحْتَاجُ أَنْ يُسْتَفَادَ مِنْ هَذَا **الْجُمْهُورُ** يَطْلُبُونَ
 أَنَّ إِخْتِجَاجَ الشَّيْءِ الْمَفْعُولِ إِلَى فَاعِلِهِ إِنَّمَا هُوَ الْمَعْنَى الْمُشْتَرِكُ بَيْنَ مَعْنَى الْفِعْلِ
 وَالصَّنْعِ وَالْإِبْدَاعِ وَهُوَ حُصُولُ وَجُودِ الْمَفْعُولِ بَعْدَ عَدَمِهِ عَنِ الْفَاعِلِ أَيْ إِحْدَاثِ
 الْفَاعِلِ إِيَّاهُ فَهَذَا إِحْدَاثٌ هَذَا اسْتَفْتَى عَنْهُ حَتَّى أَنْ يَكُنِيَ الْفَاعِلُ فِي الْمَفْعُولِ
 مَوْجُودًا وَإِنَّمَا حَصَلَ أَهْلُ الْقِيَمَةِ مِنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئَانِ أَحَدُهُمَا شَاهِدٌ بِبِنَا الْفِعْلِ
 كَالْبِنَاءِ بَعْدَ فَنَاءِ الْفَاعِلِ كَالْبِنَاءِ وَالْآخَرُ الْأَسْبَدُ لَا وَقَدْ كَرِهْتُهُ وَجَمَعْتُهُ
 أَحَدُهُمَا أَنَّ إِيجَادَ الْفَاعِلِ لِلْفِعْلِ يَحَالُ كَوْنُهُ يَكُونُ يَحْصِلُ لِلْحَاصِلِ وَهُوَ خَلْفُ
 الْآخَرِ أَنَّ الْفِعْلَ لَوْ كَانَ يَمْدُ حُدُوثُهُ يَخْتِجُ إِلَى الْفَاعِلِ لَكَانَ يَخْتِجُ إِلَى الْفَاعِلِ فِي
 وَجُودِهِ فَادْفَعْلُ لَكَانَ الْفَاعِلُ كَذَلِكَ وَيَسْتَلْزِمُ قَوْلَهُ أَنَّهُ مَدَّ يَشْبِي إِلَى الْأَوَّلِ
 الْبَابِيَّةِ إِلَى قَوْلِهِ يَمْدُ مَا لَمْ يَكُنْ إِشَارَةً إِلَى تَهْزِيرٍ أَوْ مَرَجَبٍ مَا يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ
وَقَوْلُهُ وَقَدْ يَقُولُونَ أَنَّهُ إِذَا أَوْجَدَ ضَدُّ ذَلِكَ الْحَاجَةُ إِلَى الْفَاعِلِ إِلَى قَوْلِهِ
 وَقِيَامِ الْبِنَاءِ إِشَارَةً إِلَى تَطَرُّفِ أَهْلِ الْقِيَمَةِ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ وَالْأَسْبَدُ لَا يَمْدُ شَاهِدٌ
قَالَ الْفَاعِلُ الْفَاعِلُ وَإِنَّمَا فَكَ وَقَدْ يَقُولُونَ وَلَمْ يَحْضَرْ يَقُولُونَ لَا
 أَكْثَرَ الْمُشْكِلِينَ لَا يَقُولُونَ بِذَلِكَ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ وَإِنْ لَمْ يَحْضَرْ الْجُمْهُورُ حَالُ بِنَا يَمْدُ

يحتاج إلى الفاعل لكن جمل يحتاج إلى إعراف غير مائة يوجد لها الفاعل فيه كالم
المستحق بالفاعل عند من يثبت منهم أو غير من سائر الإعراف عند من لا يثبت فهو لا
وإن لم يحصل يحتاج إلى الفاعل في وجوده لكن جمل يحتاج إلى الفاعل فيحتاج
إليه في وجوده فإذا من غير فإين برز إلى الحاجز هذا الحديث وأما من عداهم
الفاعلون بذلك **وقوله** لأن الفاعل عندنا يحتاج إلى إعراف في قوله
يجي يحتاج إلى الفاعل إشارة إلى استند الهمزة الأولى المذكور **وقوله** فاع
لو كان يصغر إلى إعراف من حيث هو موجود إلى قوله إلى غير التنازل إشارة إلى
استند الهمزة الثاني **فيسمى** يجب علينا أن نجعل معنى قولنا فعل وصنع وأورد
إلى الألف أو البسطة من مفعول به ويحذف منه ما دخله في الزمن دخول غير
لأنه أن الجسم يطقن أن يحتاج المفعول إلى الفاعل إما كان من جهة
أنه مفعول أو مفعول أو وجد أراد أن يجعل المعنى المشترك بين هذه الألفاظ
وهو قولنا موجود بعد الهمزة بسبب شيء إلى آخره البسطة وتطرق فيه جميع
أجزاء مفعول في الاحتياج أخصها مفعول به فقط والباقي مقارن لذلك ليس
بالمرتبين ليعين المعنى المعلق بالفاعل **أول** وأنا استعمل لقطة الحديث بك
قوله موجود بعد الهمزة بسبب شيء **فله** تقول إذا كان شيء من الأشياء
بعد وما أراد هو موجود بعد الهمزة بسبب شيء ما فإنا نقول له مفعول ولا يأتي
الآن كان أحد مما يحتمل عليه الآخر مساويا أو أعم أو آخر حتى يحتاج مثلا
إلى أن يراد فاعل موجود بعد الهمزة بسبب ذلك الشيء بحركتين التي وثبت
وبالذو ويقتضيه اختياره أو غير أو بالظن أو قوله أو غير ذلك أو شيء من تلك

هذه فلتنا نلقف الآن إلى ذلك على أن الحي أن هذه أمور زائدة على
كون الشيء مفعولا والذي بفاعله ويكون بسببه فإنا نقول له فاعل والدليل
على هذه المساواة أنه لو كانت فاعل فعل بالذو أو بحركة أو يقتضيه أو يطعن لربك
أورد شيئا يقتضيه كون الفعل فعلا أو يقتضيه تكريرا في المفعول أما القضا فاعلا
لو كان مفعول الفعل يمنع عن أن يكون بالظن وأما التكرير فاعلا لو كان مفعول
الفعل يدخل فيه الاختيار فإذا كانت فعل بالاختيار كان كأنه قال أنا
جوان معناه أنا خير من هذا معنى الحديث بالمفعول سواء كان أحد
مفعولا على الآخر مساويا حتى يكون كل مفعول محذورا وكل يحدث مفعولا أو أعم
حتى يكون كل يحدث مفعولا ولا يعكس أو آخر حتى يكون كل مفعول محذورا
ولا يعكس ثم اشتغل بيان كيفية التفاوت بين المعنيين وذكر أن المفعول
إما يكون آخر من الحديث إذا كان معنى الحديث يصدر زيادة معنى يخص مساويا
لمعنى المفعول وأشار إلى الزيادة فذكر أولا الترتيب فإن الحديث قد يكون محذورا
بحركتين من الفاعل وقد لا يكون ثم المباشرة والالذ والمحدث بالمباشرة بفاعله
الحديث بالذم وجه وهو ظاهر وبفاعله الحديث بالذم وجه وذلك أن
بعض المتكلمين يقولون يحدث الحركة عن الجسم مثلا يحدث بالذم لأن الجسم
يحدث أولا اعتمادا ثم بالذم ذلك الاعتماد الحركة ويقولون يحدث الاعتماد
عنه يحدث بالمباشرة ثم ذكر الاختيار بالظن ومما استدل به من وجهه والحديث
بهما ظاهر والمقصود بيان أن المفعول لو كان مثلا مساويا للحديث بالاختيار أو
بالذم لكان آخر من الحديث المطلق وإنما ذكر ذلك لأن المتكلمين يطلعون

الْفِعْلُ عَلَى كُلِّ إِحْدَاثٍ يَكُونُ بِإِرَادَةِ فَاعِلِهِ وَهُوَ أَخْبَرُ مِنَ الْإِحْدَاثِ الْمَطْلُوبِ وَلَكِنَّا
 يُطْلَعُونَ عَلَى مَعْنَى بَعْضِ الْإِحْدَاثِ وَالْإِبْدَاعِ فَاسْتَعْمَلُوا الشَّيْخُ هُنَا عَلَى أَنَّهُ مُسَاوٍ
 لِلْإِحْدَاثِ وَاسْتَعْمَلُوا الْإِحْدَاثَ عَلَى أَنَّهُ مُسَاوٍ لِلْفِعْلِ وَالَّذِي يَضَاهِيهِ مَعْنَى الْحِثِّ عَلَى
 أَنَّهُ مُسَاوٍ لِلْفَاعِلِ وَلَمَّا مَعَ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَيْسَ فِي هَذَا التَّحْقِيقِ مُجْتَنِبٌ
 وَإِنْ كَانَ هَذَا الْحِثُّ لِقَطْعًا وَذَلِكَ لِأَنَّ الزِّيَادَاتِ لَيْسَتْ بِدَاخِلَةٍ فِي مَعْنَى
 الْفِعْلِ وَاسْتَدْلَكَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مَعْنَى الْفِعْلِ لَوْ كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَى بَعْضِ ذَلِكَ الزِّيَادَاتِ
 لَكَانَ انْتِزَامٌ مُقَابِلَ ذَلِكَ الْبَعْضِ أَيْ فِي اللَّفْظِ مُقْتَضِيًا لِلشَّائِضِ أَوْ كَانَ انْتِزَامٌ
 عَنِ ذَلِكَ الْبَعْضِ أَيْ مُقْتَضِيًا لِلتَّكْرَارِ وَالْعَرَفُ يَشْهَدُ بِخِلَافِ ذَلِكَ **فَاكْ**
 الْقَامِئِلُ الشَّارِحُ هَذَا الْحِثُّ لِقَوِي مَرُوفٍ وَالْمُتَكَلِّمُونَ يَلْتَمِزُونَ كَوْنَهُمَا
 تَكْرِيرًا وَكَوْنَهُمَا ثَانِي تَنَاقُضًا وَصَرَحُوا بِهِ فَلَا يَمْنَعُ لِإِزَامِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ قَالُوا ^{شَاذٌ} وَالْإِزَامُ
 أَنَّ الْحِثَّ مَعْنَاهُ لَأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ لَا يُسْتَوْنَ أَثَارَ فَاعِلِهِ لِلْإِعْرَاقِ وَلَا الْمَاءَ فَاغْلَا
 لِلتَّبَرِيدِ وَالْمُتَجَمُّعُ فِي أَسْأَلِ هَذِهِ الْمَبَاحِثِ إِلَى الْأَدْبَابِ وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ
 مَجَّ مَا قُلْنَا **أَقُولُ** لَيْسَ هَذَا الْحِثُّ خَاصًّا بِلُغَةٍ دُونَ لُغَةٍ وَلِذَا لَيْسَ لِرَمِثِجِ
 الشَّيْخِ عَلَى إِحْدَاثِ الْفِعْلِ وَالْفِعْلِ وَالْإِبْدَاعِ مَعَ اخْتِلَافٍ دَلَالَتِهَا فِي اللَّغَةِ
 الْعَرَبِيَّةِ بَلْ أُرِيدَ مَا جَمَعَتْهَا عَلَيْهَا عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْمَعْنَى الْمَشْتَرَكَةُ فِيهَا وَلَمَّا كَانَتْ
 الْفِعْلُ مِنْهَا كَأَنَّهُ أَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى مُجَرَّدًا أَوْ إِيجَادًا وَالتَّصْنِيعُ كَأَنَّهُمَا اشْتَمَلَا لِغَيْبِ
 شَيْءٍ آخَرَ مَوْضِعَ الْفِعْلِ بِإِزَامِ ذَلِكَ الْمَعْنَى دُونَهُمَا وَإِنَّمَا عَدَلَ الْمُتَكَلِّمُونَ عَنِ الْعَرَفِ
 لِإِدْبَاعِهِمْ أَنَّ ضَمِيرَ التَّنْزِيلِ وَأَهْلَ اللُّغَةِ بِأَنَّ اللَّهَ فَاعِلٌ يُطَابِقُ قَوْلَهُمَا أَنَّهُ قَائِلٌ
 فَاعِلٌ بِإِرَادَةِ لَأَنَّ الْفَاعِلَ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْفَاعِلُ بِإِرَادَةِ فَوَدَّ الشَّيْخُ ذَلِكَ

عَلَيْهِمْ بِاسْتِشْهَادِ الْعَرَفِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ يُصْطَلَحُ عَلَى تَحْقِيقِ الْعَرَفِ لَمْ يَكُنْ الشَّيْخُ
 عَلَيْهِمْ سَبِيلٌ وَقَوْلُ هَذَا الْقَامِئِلِ أَنَّ الْحِثَّ مَعْنَاهُ مِنْ جِهَةِ اللُّغَةِ لِأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ
 لَا يَقُولُونَ لِلشَّارِعِ فَاعِلٌ أَوْ لِعَرَفٍ وَلَا لِلْمَاءِ فَاعِلٌ التَّنْزِيلُ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَالْدَّلِيلُ عَلَيْهِ
 مَا جَاءَ فِي **كَلَامِهِمْ** قَوْلُهُمْ أَوَّلَ الْبَرْدِ وَتَلَعُوا الْخَرَجَ فَإِنَّهُ يُفْعَلُ بِأَيْدِائِهِمْ مَا يُفْعَلُ
 بِأَيْدِيهِمْ **وَقَوْلُ الشَّارِحِ** وَعَيْنَانِ قَالَهُ كَأَنَّهُمَا كَانَا فَوَلَانِ بِالْأَلْبَابِ ^{الْحِثُّ} لَيْسَ
 وَمَا شَأْنُ ذَلِكَ فَإِنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْجَى وَبِالْجُمْلَةِ إِذَا جَانِبَتْ اللُّغَةُ أَنْ يُقَادَ
 فَعَلَ الْبَرْدُ وَالْحَرُّ فَا الْمَاءُ مِنْ أَنْ يُقَالَ فَعَلَ بَعْضُ الزِّيَادَةِ فَإِنْ ادَّعَى أَحَدٌ أَنَّهُ بِحَالٍ عَلَيْهِ
 الدَّلِيلُ مَعَ أَنَّ دَعْوَى الْجَانِبِ مَعْنَى تَسْلِيمِ مَحْجَةِ الْإِسْتِعْمَالِ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى خُلُوقِ
 الْكَلَامِ عَنِ التَّنَاقُضِ عَلَى أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ فَسَرُوا الْفِعْلَ بِإِحْدَاثِ شَيْءٍ مَا قَطَعُوا هَذَا
 يَدُلُّ عَلَى مَا ذَمَّنَا إِلَيْهِ **قَوْلُهُ** وَإِذَا كَانَ مَعْنَى الْفِعْلِ هَذَا أَوْ كَانَ بَعْضُ مَعْنَى
 الْفِعْلِ فَلَيْسَ يَضُرُّ ذَلِكَ فِي غَرَضِنَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ وَجُودٌ وَعَدَمٌ وَكَوْنٌ ذَلِكَ
 الوجودُ بَعْدَ الْعَدَمِ كَأَنَّهُ ضِعْفٌ لِذَلِكَ الوجودُ يَحْمِلُ عَلَيْهِ فَا مَا الْعَدَمُ فَلَنْ يَتَلَقَّ
 بِفَاعِلٍ وَجُودُ الْمَفْعُولِ وَفَا كَوْنُ هَذَا الوجودِ مَوْصُوفًا بِأَنَّهُ بَعْدَ الْعَدَمِ فَلَيْسَ لِقَوْلِ
 فَاعِلٍ وَلَا جَعْلٍ جَاعِلٍ إِذَا هَذَا الوجودُ لَمْ يَلِمْ هَذَا الْجَانِبَ الْعَدَمِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا
 بَعْدَ الْعَدَمِ فَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ تَقْلِيدًا مِنْ حَيْثُ هُوَ هَذَا الوجودُ أَيْمَا وَجُودًا لَيْسَ قَوْلًا
 الوجودِ وَإِنَّمَا وَجُودُ مَا يَحْتَاجُ أَنْ يَسْبِقَ وَجُودَ الْعَدَمِ **كَمَا ذَكَرْنَا** أَنَّهُ يُصْطَلَحُ هُنَا
 عَلَى أَنَّ مَعْنَى الْفِعْلِ هُوَ حُصُولُ وَجُودٍ بَعْدَ الْعَدَمِ عَنْ سَبَبٍ مَا سَوَّى كَانَ هَذَا الْحِثُّ
 مَوْضِعَ الْمَعْنَى مِنْهُ كَمَا أُصْطَلِحَ عَلَيْهِ أَوْ بَعْضُ الْمَعْنَى مِنْهُ كَمَا ذَمَّنَا إِلَيْهِ الْمُتَكَلِّمُونَ
 فَإِنَّ هَذَا الْخِلَافَ لَا يَصْرُفُ فِي مَقْصُودِهِ شَيْءٌ فِي تَحْقِيقِ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَذَكَرْنَا تَسْلِيمَ

وَمَا بَتَّ ذَلِكَ أَنْتَ الْفَيْسَانِ الْمَذْكُورَ أَنَّ التَّعْلُقَ بِالْفِعْلِ الْوَاجِبِ بَعْضُهُ أَوْ لَا وَالْأَوَّلُ
وَالثَّانِي بِالْعَدَمِ نَائِبًا وَبِشَيْبِهِ مَعْنَى بَسْبَبِ الْوَجُوبِ بِالْفِعْلِ نَحْوُ ذَلِكَ بَأَنَّ
التَّعْلُقَ لِنَسْبِ الْمَنْبُوقِ بِالْعَدَمِ بِسَبَبِ كَوْنِهِ مَسْبُوقًا بِالْعَدَمِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ
أَنْ لَا يَكُونَ فِي حَقِّهِ وَاجِبًا لَفِيزَ بَلْ كَانَ وَاجِبًا لِذَلِكَ مَعَ كَوْنِهِ مَسْبُوقًا بِالْعَدَمِ
لَمْ يَكُنْ لَهُ تَعْلُقٌ بِالْفِعْلِ هَذَا بَأَنَّ إِذَنْ أَنَّ هَذَا التَّعْلُقَ مُوَسِّعٌ لَوَجِبِ الْأَمْرِ إِلَى
بَسْبَبِ كَوْنِهِ وَاجِبًا بِالْفِعْلِ وَإِذْ بَتَّ هَذَا بَتَّ أَنَّ التَّعْلُقَ بِالْفِعْلِ يَكُونُ لِلْمَنْبُوقِ
بِالْفِعْلِ دَائِمًا لَا فِي حَقِّ مَا يَدْعُوهُ فَطَرِيقُ جَمِيعِ أَوْقَاتِ وَجُودِهِ فَتَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا التَّعْلُقَ
لِلْفِعْلِ كَانَ دَائِمًا بِخِلَافِ مَا ظَنَنَّا لِنَعْمُ بَوْرُ نَحْوُ ذَلِكَ أَنَّ التَّعْلُقَ لَوْ كَانَ أَيْضًا كَوْنُ
الْمَنْبُوقِ مَسْبُوقًا بِالْعَدَمِ عَلَى مَا ظَنَنَّا لَكَانَ التَّعْلُقُ أَيْضًا دَائِمًا لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةُ
عَامَّةٌ لِلْفِعْلِ الْمَنْبُوقِ بِالْعَدَمِ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ وَجُودِهِ وَلَيْسَتْ خَاصَّةً بِحَقِّ
جَدْوِ فَطَرِيقٍ يَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ مُسْتَعْبَا عَنْ فَاعِلِهِ هَذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكِتَابِ
وَإِعْرَاضُ التَّحَاوُلِ الشَّارِحِ عَلَى الشَّيْخِ هَذَا أَنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهَا لَا بِحَاجَةٍ إِلَيْهِ وَلَمْ
يَتَكَلَّمَ فِيهَا إِلَيْهِ بِحَاجَةٍ وَذَلِكَ أَنَّهُ أَطْبَعَ فِي الْفَصْلِ الثَّالِثِ فِي أَنَّ الْمُتَعَرِّكَ
الْفَاعِلُ مَوْجُودٌ أَيْضًا وَلا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ لِإِدْمِ الْخِلَافِ فِيهِ وَلَمْ يَتَكَلَّمَ فِي أَنَّ
عِلَّةَ الْحَاجَةِ إِلَى الْحَدُوثِ أَمْ لَا وَالْجَاوِزُ هَلْ يَنْتَقِلُ إِلَى تَوْبَرِ أَمْ لَا وَهَذَا هُوَ عِلَّةُ الْخِلَافِ
وَمَعْنَى قَوْلِهِ الْوَاجِبُ بِالْفِعْلِ يَنْتَقِلُ إِلَى الْفَاعِلِ وَالْجَاوِزُ إِلَى غَيْرِ الْفَاعِلِ لِأَنَّ الدَّائِرَ
يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُنْقَرِعًا إِلَى التَّوْبَرِ وَالْخِلَافُ لَمْ يَنْتَقِلْ إِلَيْهِ وَهُوَ مُبَادَرَةٌ عَلَى الْمَطْلُوبِ
أَقُولُ أَمَّا قَوْلُهُ لَا حَاجَةَ إِلَى بَيَانِ أَنَّ وَجُودَ الْحَادِثِ مُنْقَرِعٌ إِلَى الْفَاعِلِ إِذْ كَانَ
فِيهِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ مَنَاءَ الْخِلَافِ هُوَ أَنَّ الْمَفْعُولَ فِي آيِ تَجِي تَعْلُقُ بِفَاعِلِهِ

فَذَهَبَ الْحُكْمُ إِلَى أَنَّهُ يَتَعْلَقُ بِهِ فِي وَجُودِهِ سَوَاءً كَانَ الْمَفْعُولُ يَحْدُثُ أَمْ لَا وَفِي الْحَادِثِ
وَذَهَبَ لِلْجَهْدِ إِلَى أَنَّهُ يَتَعْلَقُ بِهِ فِي جَدْوِ نَحْوِ وَجُودِهِ كَمَا يَكُنِي الشَّيْخُ فِيهِمْ فِي
مَذْهَبِ النُّظَرِ وَاعْتَرَفَ بِهِ هَذَا التَّحَاوُلُ مَكَانَ الْوَاجِبِ أَنْ يَحْقُقَ الْحَقُّ فِي ذَلِكَ
يَحْقُقُ فِيهِ الْفَصْلُ الثَّالِثُ أَنَّهُ يَتَعْلَقُ بِهِ فِي وَجُودِهِ نَحْوُ أَنَّهُ إِخْتِجَاجٌ إِلَى بَيَانِ أَنَّ شَيْئًا
يَتَعْلَقُ هَذَا الْوَجُودَ بِالْفَاعِلِ مَا هُوَ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْوَجُودُ مُتَعْلِقًا بِالْفَاعِلِ كَيْفَ التَّعْلُقُ
لِظَهَرِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ التَّعْلُقَ يَحْتَاجُ إِلَى جَمِيعِ أَوْقَاتِ هَذَا الْوَجُودِ أَوْ فِي وَقْتٍ
يَدْعُوهُ فَطَرِيقُ فَإِنَّ مَطْلُوبَ بَسْبَبِ ذَلِكَ فِيهِ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَلِذَلِكَ سَمَّاهُ تَكَلُّمًا
وَمَا ظَهَرَ أَنَّ شَيْئًا يَتَعْلَقُ هُوَ الْوَجُوبُ بِالْفِعْلِ ظَهَرَ أَنَّ الْوَاجِبَ بِالْفِعْلِ سَوَاءً كَانَ
دَائِمًا أَوْ غَيْرَ دَائِمًا يَتَعْلَقُ بِالْفِعْلِ فِي وَجُودِهِ مَا دَامَ مَوْجُودًا وَهَذَا مَطْلُوبُ الشَّيْخِ
أَمَّا الْحِجْتُ عَنْ عِلَّةِ الْحَاجَةِ أَمْ لَا لَمْ يَكُنْ أَمْ هُوَ الْحَدُوثُ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ فِي هَذَا التَّحَاوُلِ
لِأَنَّ عِلَّةَ الْحَاجَةِ لَوْ كَانَ هُوَ الْحَدُوثُ وَكَانَ الْحَدُوثُ مُحْتَاجًا فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ وَجُودِهِ
لَمْ يَكُنْ الشَّيْخُ هَهُنَا مُبَادِرًا كَمَا يَرَى فِي آخِرِ الْفَصْلِ وَلَوْ كَانَ هُوَ الْأَمْرُ لَكَانَ وَكَانَ
الْمُمْكِنُ غَيْرَ وَجُودِهِ وَغَيْرَ مُتَعْلِقٍ بِالْفَاعِلِ لَمْ يَكُنْ يَنْبَاحُ لَهُ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ الشَّيْخُ هَذَا
الْحِجْتُ **وَأَقُولُ** أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَنَّ الدَّائِرَ هَلْ يَنْتَقِلُ إِلَى تَوْبَرِ أَمْ لَا فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ أَيْضًا
لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أَنَّ الْوَاجِبَ بِالْفِعْلِ لَا يَنْتَقِلُ إِلَى الدَّائِرِ وَأَنَّ عِلَّةَ التَّعْلُقِ بِالْفِعْلِ هُوَ الْوَجُوبُ
بِالْفِعْلِ فَالْجَاوِزُ أَنْ كَانَ وَاجِبًا بِغَيْرِهِ كَانَ مُنْقَرِعًا وَإِلَّا فَلَا وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ بِحَسْبِ
غَرَضِهِ هَهُنَا **فَإِنْ** وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْخِلَافَ هَهُنَا يَتَعْلَقُ بِالْحُكْمِ وَالْمُتَكَلِّفِ
لَفَيْضٍ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّفِينَ جَوَزُوا أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ عَلَى مَذْهَبِهِمْ أَنْ لَا يَمِيلُوا إِلَى عِلَّةِ الدَّائِرِ
لَكِنَّهُمْ نَوَّاهُوا بِالْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ لَا بِهَذَا الدَّلِيلِ بَلْ يَبَادُلُ عَلَى وَجُوبِ كَوْنِ التَّوْبَرِ

في وجود العالم فادركوا واما الفلاسفة فقد اتفقوا على ان الاول لا يستحيل ان يكون
فلا فاعل مختار فاذا حصل الاتفاق على ان كون الشيء لازما في اقتضائه الى
المتأخر المختار لا ينافي اقتضائه الى العلة الموجبة واذا كان الامر كذلك ظهر
انه لا خلاف في هذه المسئلة **اقول** هذا مسلح من غير راجع الى المحققين وذلك
ان المتكلمين باسرها صدقوا بكتبهم بلا سند لاي على وجوب كون العالم محدثا
من غير غير من فاعله فضلا عن ان يكون فاعله مختارا او غير مختار ثم ذكروا ابداناً
يحدثون انهم يحتاجون الى محدث وان يحدث يجب ان يكون مختاراً لانه لو كان موجبا
لكان الالف قد بدأ وهو ما لم يبدأ كذا او لا فظهر انهم ما بنوا حدوث العالم على
القول بالاختيار بل بنوا الاختيار على المحدث واما القول بنقي العلة والعلو
فليس يمتنع عليه عند من لان مشيئته لا يخرج من المعزلة فاليون بذلك غير
واضحا احتاج هذا الفاضل اعني الاشاعرة يشيرون مع المبدأ الاول فذلك انما
سموها صفات المبدأ الاول فهم بين ان يحلوا الواجب لذاته تسعة وبين ان
يحلوا ما يعلو لثبات ذات واجبة هي علها وهذا شيء ان اخرجوا عن الصريح
لفظاً فلا يجهن لهم عن ذلك فظهر انهم غير متفقين على القول بنقي العلة والعلو
مع اتفاقهم على القول بالحدوث واما الفلاسفة فلم يذهبوا الى ان الاول لا يستحيل
ان يكون خلا لفاعل مختار بل ذهبوا الى ان الفعل الاول لا يستحيل ان يصدر
عن فاعل اني نام في الفاعلية وان الفاعل الاول انما في الفاعلية يستحيل
ان يكون فاعله غير اني ولما كان العالم عند من قبل اني استندوا الى فاعل
اني نام في الفاعلية وذلك في علومهم الطبيعية واصفا لما كان المبدأ الاول

عند من اني نام في الفاعلية حكوا بان العالم الذي هو فاعله اني وذلك
في علومهم الطبيعية ولم يذهبوا ايضا الى انه ليس فاعله مختار بل ذهبوا الى
ان قدرته واختياره لا يوجبان كونه في ذاته وان فاعليته ليست كفاعلية
المختارين من الحيوان ولا كفاعلية المجنوبين من ذوي الطبائع الخبيثة على ما
يسمى بانه **فليس** بالماضي بعد ما لم يكن له قبل لم يكن فيه ليس قبله
الواحد الذي هي على الاثنين التي قد يكون بها ما هو قبل وما هو بعد معا في حصول
الوجود بل قبله قبل لا يثبت مع البعد ومثل هذا ضيق ايضا جدد بمديته
بعد قبلية باطله وليس تلك القبليته هي نفس القدم فقد يكون القدم بعد
ولا ذات الفاعل قد يكون قبل ومع وبعد فوشي آخر لا يزال فيه جدد وقبر
على الاقبال وقد علمت ان مثل هذا الاقبال الذي يوازي الحركات في المعاني
لن يثبت من غير مشقات **يريد** بيان ان كل حادث فهو مسبوق بوجود
غيره فاذ ذات مستقبل اتصال المتأخر اعني الزمان الا انه لم يفرق من التبيين
في هذا الموضع بعد وبيان ان الحادث بعد ما لم يكن تكون بعديته من
مضامير الى قبلية فذلك فله قبل لا يوجد مع البعد لا قبلية الواحد على
الاثنين وامثالها التي يوجد قبل والبعد بها معا بل قبل قول قبلية عند
جدد البعد بمر وليس هذه القبليته هي نفس القدم لان القدم كما كان قبل
فقد صبح ان يكون بعد ولا متس الفاعل لانه قد يكون قبل ومع وبعد فاذا
هناك شيء آخر جدد ويصير هو غير فاذ ذات وهو مستقبل في ذاته اذ من الجائز
ان يمر من متحرك كاطلع مسافر يكون حدوث هذا الحادث مع انقطاع حركته فيكون

لَيْدًا يَحْرُكُهُ قَبْلَ هَذَا الْحَادِثِ وَكَوْنُ بَيْنَ ابْتِدَاءِ الْحَرَكَةِ وَحُدُوثِ الْحَادِثِ قَبْلِيَّةً
 وَقَبْدِيَّةً مُتَعَرِّضَةً وَمُجَدَّدَةً مُطَابِقَةً لِأَجْرَاءِ الْمَسَامَرِ وَالْحَرَكَةِ فَظَهَرَ أَنَّ هَذَيْنِ
 الْقَبْلِيَّاتِ وَالْبَعْدِيَّاتِ مُتَقَابِلَتَانِ لِتَسَامِيهِمَا وَالْحَرَكَةُ وَتَدْبِيرُهَا فِي التَّطَوُّلِ
 أَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّفْصِيلِ لَا يَنَالُ مِنْ أَجْرَاءِ لَا يَجُوزُ فَإِذَا بَيَّنَّا أَنَّ كُلَّ حَادِثٍ
 مُسَبِّقٌ بِوُجُودِهِ قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي مُتَقَابِلُهُ الْمَعَادِيرُ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ هَذَا مَا فِي
 الْكِتَابِ **وَأَعْلَمُ** أَنَّ الزَّمَانَ ظَاهِرٌ لِأَوَّلِيَّةِ خَفِيِّ الْمَاهِيَةِ وَالشَّيْخُ قَدْ بَيَّنَّ عَلَى
 إِبْتِغَاءِهِ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ وَتَحْدِيدِهِ فِي التَّفْصِيلِ الَّذِي يَلِيهِ إِلَى مَا هِيَ وَلِذَلِكَ
 وَاسْمُ أَحَدِ التَّعْمِيلَيْنِ بِالْثَبَتِ وَالْآخَرُ بِالزَّيْنَةِ وَهَذَا الْمُبَاحِثُ نَتَلَوُّهُ بِالطَّبِيعَةِ
 وَأَمَّا أَوْدَعُ مَا هُنَا لِإِحْيَاءِهَا وَكَوْنَهَا غَيْرَ مَذْكُورَةٍ فَمَا سَمِعِي مِنَ الْكِتَابِ **وَأَعْلَمُ**
 أَنَّهُ إِنَّمَا بَيَّنَّ هُنَا عَلَى وُجُودِ الزَّمَانِ قَبْلَ كُلِّ حَادِثٍ بِوُجُودِ الْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ
 الْحَاصِلَيْنِ بِهِ فَإِنَّهُ هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي يَلْحَقُهُ لَدُنْ إِبْرَاهِيمَ الْقَبْلِيَّةُ وَالْبَعْدِيَّةُ اللَّتَانِ لَا يَكُونُ
 مَعًا وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ قَبْلَ شَيْءٍ آخَرَ قَبْلِيَّةً بِهَذِهِ الصِّفَةِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ قَبْلَ شَيْءٍ
 فِي زَمَانٍ مُوَقَّتٍ زَمَانِ ذَلِكَ الْآخَرِ فَالْقَبْلِيَّةُ وَالْبَعْدِيَّةُ لِلشَّيْئَيْنِ يَتَّبِعُ الزَّمَانَ
 وَأَمَّا لِلزَّمَانِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ أَحَدٍ بَلْ إِنَّهُ الْمُتَعَرِّضُ لِلْمَجْدُودَةِ مُسَابِقٌ لِلْحَوَاقِفِ هَذَيْنِ
 الْمَعْنَيْنِ بِهَا لَا لِشَيْءٍ آخَرَ فَإِذَا ثَبُوتُ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ الزَّمَانِ وَلَا يَحْتَاجُ
 قَرِينًا الزَّمَانَ بِهَا لِأَنَّ صُورَهُمَا لَا يُمْكِنُ الْأَمْعُ صُورَةُ الزَّمَانِ وَتَقْدِيرُهُمَا عَنْ تَأْوِيلِ
 اقْتِسَامِ الْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ بِأَنَّهُمَا اللَّتَانِ لَا يَوْجِدَانِ مَعًا إِنَّمَا لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ حَقِيقَةٍ
 لِأَنَّ الْمَعْنَى يَحْتَاجُ إِسْمًا فِي مَعْنَاهُمَا الْمُخْتَلِفَةِ لَكِنْ لَمَّا كَانَ الزَّمَانُ مَعْرُوفًا لِأَوَّلِيَّةِ
 لَمْ يُلَاقَ إِلَى ذَلِكَ وَالْقَبْلِيَّةُ وَالْبَعْدِيَّةُ الْأَصْنَانِ بِالزَّمَانِ إِنَّمَا يَتَّبِعُ الزَّمَانَ

إِلَّا فِي الْقَوْلِ لِأَنَّ الْحَزْنَيْنِ مِنَ الزَّمَانِ الَّذِينَ يَلْحَقُهُمَا الْقَبْلِيَّةُ وَالْبَعْدِيَّةُ لَا يَكُونُ
 مَعًا فَكَيْفَ تَوْجِدُ الْأَصْنَافَ الْأَحْسَنَ بِهَا لَكِنْ ثَبُوتُهَا فِي الْعَمَلِ لَيْسَ بِدَلَالَةٍ عَلَى وُجُودِ
 مَعْرُوفٍ بِهَا الَّذِي هُوَ الزَّمَانُ مَعَ ذَلِكَ الشَّيْءِ وَلِذَلِكَ اسْتَدَلَّ الشَّيْخُ بِمَعْرُوفٍ مِنَ الْقَبْلَةِ
 لِلْعَدَمِ عَلَى وُجُودِ زَمَانٍ مُتَابِعَةٍ **وَأَعْلَمُ** هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ هَذَا نَدْعَى إِعْرَاضَ
 الْقَائِلِ الْقَارِحَ بِأَنَّ هَذَيْنِ الْقَبْلِيَّاتِ لَوْ كَانَتْ مُوجُودَتَيْنِ فِي الْحَاجِجِ لَكَانَتِ الْقَبْلَةُ
 الْوَاحِدَةُ قَبْلَ مَوْجُودِ آخَرٍ بِقَبْلِيَّةٍ أُخْرَى وَتَنَسَّلَلُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الزَّمَانَ هُوَ
 الْمَوْجُودُ فِي الْحَاجِجِ الَّذِي يَلْحَقُهُ الْقَبْلِيَّةُ لِذَلِكَ وَلَيْسَ بِمُسَابِقٍ فِيهِ بِشَيْءٍ
 فِي الْعَمَلِ أَمَّا تَقَسُّمُ الْقَبْلِيَّةِ فَلَيْسَ هُوَ مِنَ الوجوداتِ الْحَقِيقَةِ زَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ
 لِأَنَّهُ أَمْرٌ إِبْرَائِيمِي يَصَحُّ تَعَمُّلُهُ فِي جَمِيعِ الْأَوْزَانِ وَإِنْ أَخَذْنَا مِنْ جِهَتٍ يَصِحُّ فِي زَمَانٍ
 مُعَيَّنٍ كَانَ يَحْكُمُ بِحُكْمِ شَائِرِ الوجوداتِ فِي يَتَوَقَّفُ قَبْلِيَّةُ أُخْرَى مَتَابِعَةٍ لَهَا فِي
 وَلَا يَتَنَسَّلَلُ ذَلِكَ بَلْ يَقْطَعُ بِالْقَطْعِ الْأَعْيَارُ الدِّهْنِيَّةِ وَيَنْدَعِجُ أَيْضًا إِعْرَاضُهُ
 بِأَنَّهُمَا إِنَّمَا قَانِ يَحْتَاجُ أَنْ يَوْجِدَا مَعًا وَقَدْ قِيلَ لَهَا لَا يَوْجِدَانِ مَعًا هَذَا خَلْفٌ وَذَلِكَ
 لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا قَانِ يَحْتَاجُ أَنْ يَوْجِدَا مَعًا فِي الْعَمَلِ وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ
 يَوْجِدَا فِي الْحَاجِجِ مَعًا وَيَنْدَعِجُ أَيْضًا إِعْرَاضُهُ بِأَنَّ الْعَدَمَ لَوْ أَصِيفَ بِالْقَبْلِيَّةِ الْوُجُودِ
 لِلزَّمَانِ أَصِيفَ الْمَعْدُومِ بِالْمَوْجُودِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَدَمَ الْمُتَعَدِّدَ لَيْسَ بِمَا يَكُونُ مَعْنًى وَلَا
 يَتَّبِعُ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَصَحَّ لِحُوقِ الْأَعْيَارَاتِ الْقَبْلِيَّةِ بِهِ مِنْ جِهَتٍ هُوَ مَعْنًى
شَرَاهُ اسْتَعْمَلَ بِالْمُقَارَنَةِ فَكَانَ سَبْقُ أَجْرَاءِ الزَّمَانِ عَلَى بَعْضِ هَذَا
 الشَّيْءِ الْمَذْكُورِ فِي عَدَمِ الْحَادِثِ وَوُجُودِهِ مَتَابِعَةٍ قَبْلَ زَمَانٍ وَكَمْ هَذَا أَنْ يَكُونَ لِلزَّمَانِ
 زَمَانٌ آخَرُ **فَالْ** وَالْفَرْقُ بَيْنَ الزَّمَانِ مُتَعَدِّدٍ لِذَلِكَ فَكَانَ ذَلِكَ اسْتَعْمَالَ الْقَبْلِيَّةِ

وَالْبَعْدُ بِالْعَارِضَانِ لَهُ عَيْنٌ مَّا أَنْ تَوَلَّى تَسْتَقِنَ الْقَبْلِيَّةُ وَالْبَعْدُ بِالْعَارِضَانِ
لِنِزْوَعِيَّةٍ لِقِيَمَتِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ الْأَوَّلُ أَنَّ اجْزَاءَ الزَّمَانِ إِنْ كَانَتْ مُتَوَاظِعَةً
فِي الْمَاهِيَةِ إِشْجَالًا تَحْتَمِلُ بَعْضُهَا بِالْقَدْرِ دُونَ الْبَعْضِ الْآخِرُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَانَ اقْتِصَالًا
كُلُّ جُزْءٍ عَنِ الْآخَرِ بِمَا هُوَ فِيهِ فَيَكُونُ الزَّمَانُ عَيْنًا مِثْلَ كُلِّ مَا مِنْ آتَايَاتِ الثَّانِي أَنَّ
تَجَوُّزَ وَجُودِ قَبْلِيَّةٍ وَبَعْدُ بِهَا لَوْ جُزْءَانِ مَعًا فِي جُزْءٍ مِنْ الزَّمَانِ مِنْ غَيْرِهَا مَّا كَانَ قَائِمًا
بِمَعْنَى تَجَوُّزِ كَوْنِ الْقَدَمِ قَبْلَ وَجُودِ الْحَادِثِ مِنْ غَيْرِهَا مَّا كَانَ قَائِمًا فَكُلٌّ وَآيَا
إِنْ قِيلَ فِي الْفَرْقِ أَنَّ الْقَوْلَ بِالْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِ يُمْكِنُ مَعَ الْقَوْلِ بِكَوْنِ كُلِّ جُزْءٍ مِنْ
الزَّمَانِ مَسْبُوقًا بِجُزْءٍ آخَرَ وَلَا يُمْكِنُ مَعَ الْقَوْلِ بِحَادِثٍ هُوَ أَوَّلُ الْحَادِثِ لِأَنَّهُ بِنَاقِي
الْإِشَارَةِ إِلَى مَا هُوَ قَبْلَ أَوَّلِ الْحَادِثِ **لِحَيْثُ** بَانَ بِمَعْنَى قَوْلِنَا الْيَوْمَ مَتَاخِرٌ مِنْ
أَمْسٍ لَيْسَ هُوَ أَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ مَعَهُ لِأَنَّ الْيَوْمَ لَمْ يُوْجَدْ بِضَاعًا مَعَ الْقَدَمِ وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ يَمِينًا
إِنْ لَمْ يُوْجَدْ مَعَهُ كَانَ هَذِهِ الْمَعْنَى أَيْضًا مُعَارِضَةً لِمَا مُعَارِضَةً لِذَاتِهَا فَكَيْفَ كَانَ الْقَوْلُ
مِنْهُ أَنَّ الْيَوْمَ مَا جَعَلَ فِي الزَّمَانِ الَّذِي يَحْتَلُّ فِيهِ الْأَمْسُ وَجَيْدٌ مِنَ التَّمْلُكِ
وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ مَعَهُ بَلْ كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْيَوْمَ لَمْ يُوْجَدْ جُزْءٍ كَانَ أَمْسٌ
فَلَقَطَهُ كَانَ مُشِيرَةً بِمَعْنَى زَمَانٍ وَذَلِكَ مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَيْضًا لِلزَّمَانِ نَهَانُ آتَايَاتِ
وَالْقَوْلُ بِمَعْنَى الزَّمَانِ لِلْمَوْجِدِ أَيْضًا بِمَعْنَى مِثْلِ هَذَا الْبَيَانِ وَقَوْلُ الزَّمَانِ فِي نَهَانِ
آخِرِ **وَالْجَوَابُ** أَنَّ الزَّمَانَ لَيْسَ لَهُ مَاهِيَّةٌ غَيْرُ اقْتِصَالِ الْأَقْصَاءِ وَالْجُزْءِ وَذَلِكَ
الاقْتِصَالُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْيَوْمِ فَلَيْسَ لَهُ اجْزَاءٌ بِمَا يُفْعَلُ وَلَيْسَ فِيهِ قَدَرٌ وَلَا تَمَامٌ
قَبْلَ الْيَوْمِ بِمَا تَرَادَفُ فِيهِ لَمْ اجْزَاءٌ فَالْقَدَمُ وَالنَّاسُ لَيْسَ بَارِزَيْنِ مِنْهَا لِلْاجْزَاءِ وَبِهَا
الاجْزَاءُ بِبَيْنِهَا مَعْدَمًا وَمَتَاخِرًا بَلْ يَتَوَرَّعُ عَنِ الْأَسْفَرِ الَّذِي هُوَ حَقِيقَةُ الزَّمَانِ

يَسْتَلِزُّ مَقْصُورٌ قَدَرٌ وَمَتَاخِرًا لِلْاجْزَاءِ الْمَقْصُورَةِ لِقَدَمِ الْأَسْفَرِ الَّذِي آخِرُ وَهَذَا
بِمَعْنَى لَوْ أَنَّ الْقَدَمَ وَالنَّاسُ الَّذَيْنِ بِهِ وَأَتَامَا لَهُ حَقِيقَةُ غَيْرِهَا عَنِ الْأَسْفَرِ
فَيَا بَعْدَ عَدَمِ الْأَسْفَرِ كَمَا يَحْكَو وَغَيْرَهَا فَاتِمَامًا بِمَعْنَى مَعْدَمًا وَمَتَاخِرًا بِمَقْصُورٍ وَمَتَا
لَهُ وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا يَحْتَلُّهُ الْقَدَمُ وَالنَّاسُ لِذَاتِهِ وَبَيْنَ مَا يَحْتَلُّهُ بِسَبَبِ غَيْرِهِ
فَاتِمَامًا إِذَا قُلْنَا الْيَوْمَ وَأَمْسٍ لَمْ يَخْجُجْ إِلَى أَنْ نَقُولَ الْيَوْمَ مَتَاخِرٌ عَنْ أَمْسٍ لِأَنَّ نَقْصَ
مَقْصُورِهِمَا يَسْتَلِزُّ عَلَى مَعْنَى هَذَا النَّاسُ أَمَّا إِذَا قُلْنَا الْقَدَمُ وَالْوُجُودُ إِخْتِجَارًا إِلَى الْيَوْمِ
بِمَعْنَى الْقَدَمِ بِأَحَدٍ مِمَّا يَحْتَاجُ بِمَعْنَى مَعْدَمًا وَأَتَامَا الْمَعْنَى قَبْلِيَّةً مَا هُوَ فِي الزَّمَانِ لِلزَّمَانِ
غَيْرِ الْمَعْنَى بِالزَّمَانِ أَيْ مَعْنَى شَيْئَيْنِ يَتَعَيَّنُ فِي نَهَانٍ وَاحِدٍ لِأَنَّ الْأَوَّلِيَّ تَقَعِي
نِسْبَةً وَاحِدَةً لِنِزْوَعِيَّةٍ فَيَرَى الزَّمَانَ إِلَى الزَّمَانِ هِيَ مَعْنَى ذَلِكَ الشَّيْءِ وَالْآخَرِي تَقَعِي
نِسْبَةً لِنِسْبَتَيْنِ يَتَعَيَّنُ فِي مَقْصُورٍ إِلَيْهِ وَاحِدٍ بِالْقَدَمِ هُوَ زَمَانٌ مَا وَلَدَكَ
لَا يَحْتَاجُ فِي الْأَوَّلِيَّ إِلَى نَهَانٍ فَيَا مَوْجِدٍ بِالْمَعْنَى وَنَحْتَاجُ فِي الثَّانِيَةِ إِلَيْهِ
إِشَارَةٌ وَلِأَنَّ الْجَدَّ لَا يُمْكِنُ إِلَّا مَعَ تَعَيُّنِهَا لِغَيْرِهَا كَمَا لَا يُمْكِنُ إِلَّا
لِذِي قُوَّةٍ تَعَيُّنِهَا لِغَيْرِهَا أَيْ الْمَوْجُودِ هَذَا الْاقْتِصَالُ إِذَنْ يَتَعَيَّنُ بِحَرْكِهَا وَتَحْرُكِهَا
أَيْ بِتَعَيُّنِهَا وَمُتَعَيَّرٍ وَلَا يُمْكِنُ مَا يُمْكِنُ فِيهِ أَنْ يَفْعَلَ وَلَا يَنْفَعُ وَهِيَ الْوَضْعِيَّةُ
الْقَدِيرَةُ وَهَذَا الْاقْتِصَالُ يَحْتَلُّ الْقَدَمَ بِمَا قَبْلَهُ فَكَيْفَ يَكُونُ أَمْسٌ قَبْلَهُ فَكَيْفَ يَكُونُ
أَوَّلُ هُوَ كَرْمُ الْقَدَمِ هَذَا هُوَ الزَّمَانُ وَهُوَ كَيْفَ الْحَرْكِ لَا مِنْ جِهَةِ الْمَتَاخِرِ
بَلْ مِنْ جِهَةِ الْقَدَمِ وَالنَّاسُ الَّذِينَ لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى بَيَانِ مَاهِيَةِ الزَّمَانِ
وَقَدْ رَوِيَ أَنَّ الْجَدَّ وَالْقَدَمَ الَّذِينَ بِهِ عَلَى وَجُودِهِمَا فِي الْقَدَمِ الْمَقْصُورِ
لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوْجَدْ إِلَّا مَعَ تَعَيُّنِهَا لِغَيْرِهَا كَمَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا لِنِزْوَعِيَّةٍ

التغير وهو الموضع لأن التغير عن والبرق لا يوجد إلا في موضع هذا الاتصال
إذن متعلق الوجود بتغير هو عن وسغير هو جسم يحل التغير فيه ومثل هذا التغير
الواقع لا ينفك يسمي حركة هذا الاتصال متعلق الوجود بحركة وتترك والبيان
المدكور في الفصل السابق فدل على وجوب كون كل حادث مسبوقا بزمان وكل
زمان له أول فهو حادث فاذن هو مسبوق بزمان آخر قبله ولم يزل من ذلك وجوب
كون الزمان متصلا لا إلى أول والحركات المستقيمة لا يمكن أن تنصل لا إلى أول
لوجوب تباين الاستعدادات ولما سياتي في النمط السادس فاذن الزمان متعلق
بحركة يمكن أن تنصل ولا تنقطع وهي الوضعية القديمة وهذا الاتصال يحل التغير
كما مضى بانه هو من مقوله لكم وبين النوع المتصل فالزمان كزمن التغير اغني
الحركة ومن ما هيته وعند تبينها مخرج بتسمية هناك وهذا هو الزمان ثم ذكر
تفرقة هناك وهو كية الحركة لا من جهة المتأخر بل من جهة التقدم والمتأخر
الذين لا يجتمعان وذلك لأن الحركة كية من جهة المتأخر فإن الحركة تزيد
زيادة المتأخر وتنقص بعضها وكية من جهة الزمان لأن الحركة تزيد زيادة الزمان
وتنقص بعضها والمتأخر آخر تقدم بعضها على بعض فقدم بعضها يوجد المتأخر
والمؤخر يجتمعان في الوجود والحركة تجزي بحركة المتأخر وصير بعضها متقدما
وبعضها متأخرا بانه قد برأه المتأخر وما هوها إلا أن التقدم والمتأخر منها
لا يجتمعان بخلاف التقدم والمتأخر من المتأخر والزمان هو كية الحركة لا من جهة
المتأخر بل من جهة التقدم والمتأخر الذين لا يجتمعان هذا بيان ما ذكره هنا
وقد قال في الشارح هذه العبارة وانت تعلم أن الحركة تلحقها أن تنقسم إلى متقدم

ومتأخر وإنما يوجد منها المتقدم ما يكون منها في المتقدم من المتأخر والمتأخر ما يكون
منها في المتأخر من المتأخر لكنه يتبع ذلك أن المتقدم للحركة لا يوجد مع المتأخر
بها كما يوجد المتقدم والمتأخر من المتأخر متما فكون للتقدم والمتأخر في الحركة
خاصية تلحقها من جهة ما للحركة ليس من جهة ما لها المتأخر ويكون متقدما
بالحركة فإن الحركة بجزائها قد المتقدم والمتأخر فتكون الحركة لها عدد من حيث
لها في المتأخر فقدم والمتأخر ولها مقدار أيضا بانه مقدار المتأخر والزمان هو
هذا العدد أو المقدار فالزمان عدد الحركة إذا انصرفت إلى متقدم ومتأخر لا بانه
بل المتأخر وإلا لكان البيان يتخذ بالقدرة من عبارة وعرضه بيان هذا التغير
الذي ذكره القدماء وعرضه من إيراد هذه النكتة الأخيرة **اشارة كلاما**
فقد كان قبل وجوده ممكن الوجود وكان إمكان وجوده حاصلا وليس هو قد
القادر عليه وإلا لكان إذا قبل في الحال أنه غير مقدور عليه لأنه غير ممكن في
نفسه فقد قيل أنه غير مقدور عليه لأنه غير مقدور عليه أو أنه غير ممكن في نفسه
لأنه غير ممكن في نفسه فين أن هذا الإسكان غير كون القادر عليه قادرا عليه
وليس شيئا معنويا بقية يكون وجوده لا في موضع بل هو إضافي فيقتضي إلى
موضع فالحادث يتقدم في وجوده وموضع **يريد** بيان كون كل حادث مسبوقا
بموضع أو مادة **ونفسه** أن كل حادث هو قبل وجوده إما متسبغ الوجود وإما
ممكن الوجود والاول محال فالتالي من فاذن له إمكان وجود قبل وجوده وليس
إسكان وجوده هو قدرة القادر عليه لأن التبع في كون المحال غير مقدور عليه
كونه غير ممكن في نفسه والتبع في كون غير المحال مقدورا عليه هو كونه ممكنا

فِي نَفْسِهِ وَالَّتِي لَا يَكُونُ شَيْئًا لِنَفْسِهِ وَأَيْضًا كَوْنُهُ مُتَكِنًا أَمْرًا فِي نَفْسِهِ وَكَوْنُهُ
مَعْدُومًا عَلَيْهِ أَمْرًا بِالْعَيْنَانِ إِلَى الْفَادِرِ عَلَيْهِ فَإِذَا كَوْنُهُ مُتَكِنًا أَمْرًا مُتَكِنًا لِكَوْنِهِ
مَعْدُومًا عَلَيْهِ وَهَذَا الْأَمْكَانُ لَيْسَ شَيْئًا يَتَعَوَّلُ لِنَفْسِهِ لِأَنَّهُ الْأَمْكَانُ يَكُونُ لِشَيْءٍ
بِالْعَيْنَانِ إِلَى وُجُودِهِ كَمَا يَأْتِي الْبَيَانُ يُمكنُ أَنْ يُوْجَدَ أَوْ بِالْعَيْنَانِ إِلَى صَيْرُودِهِ
شَيْئًا آخَرَ كَمَا يَأْتِي لِلْجَنِيمِ يُمكنُ أَنْ يَصِيرَ آخَرَ فَإِذَا هُوَ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ بِالْعَيْنَانِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ
هُوَ أَمْرٌ آخَرُ وَالْأَمْرُ الْأَخْرَاقِيُّ أَيْضًا وَالْأَمْرُ الْأَوَّلِيُّ لَا يُوْجَدُ إِلَّا فِي مَوْجُودٍ هَذَا
الْحَادِثُ يَتَعَدَّى أَمْكَانًا وَمَوْجُودًا وَذَلِكَ الْأَمْكَانُ قَوْفٌ لِلْمَوْجُودِ بِالْقِسْبَةِ إِلَى جُودِهِ
ذَلِكَ الْحَادِثُ فِيهِ هُوَ قَوْفٌ وَوُجُودٌ وَالْمَوْجُودُ مَوْجُودٌ بِالْعَيْنَانِ إِلَى الْأَمْكَانِ الَّذِي
هُوَ عَرَضٌ فِيهِ وَمَوْجُودٌ بِالْعَيْنَانِ إِلَى الْحَادِثِ إِنْ كَانَ عَرَضًا أَوْ مَادَّةً بِالْعَيْنَانِ إِلَى
إِنْ كَانَ مَادَّةً فَهَذَا ظَرْفٌ يَأْتِي فِي الْكِتَابِ **وَأَعْلَمُ** أَنَّ كُلَّ امْتِنَانٍ هُوَ بِالْعَيْنَانِ إِلَى
وُجُودِهِ وَالْوُجُودُ أَمَّا بِالْعَيْنَانِ كَوُجُودِ الْجَنِيمِ أَيْضًا وَإِنَّمَا بِالذَّاتِ كَوُجُودِ الْبَيَانِ وَأَمَّا
الْإِمْتِنَانُ بِالْعَيْنَانِ إِلَى وُجُودِهِ بِالْعَيْنَانِ هُوَ يَكُونُ لِشَيْءٍ بِالْعَيْنَانِ إِلَى وُجُودِهِ آخَرَ
أَوْ بِالْعَيْنَانِ إِلَى صَيْرُودِهِ مَوْجُودًا آخَرَ كَمَا يَأْتِي لِلْجَنِيمِ يُمكنُ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا أَوْ يُوْجَدَ
الْبَيَانُ أَوْ يَأْتِي الْمَادَّةُ يُمكنُ أَنْ يَصِيرَ هَوَاءً وَالْمَادَّةُ يُمكنُ أَنْ تَصِيرَ مَوْجُودًا بِالْفِعْلِ
وَمَا هُوَ إِلَّا جَمِيعُ هَذِهِ الْأَمْكَانَاتِ يَخْتِجِبُ إِلَى مَوْجُودٍ مَوْجُودٍ هُوَ وَهُوَ حَقُّهَا وَأَمَّا
الْإِمْتِنَانُ بِالْعَيْنَانِ إِلَى وُجُودِهِ بِالذَّاتِ فَيَكُونُ لِشَيْءٍ بِالْعَيْنَانِ إِلَى وُجُودِهِ وَلَا يَخْلُو
إِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مَادَّةً يُوْجَدُ فِي مَوْجُودٍ أَوْ مَادَّةً كَمَا يَأْتِي الْبَيَانُ
يُمْكِنُ أَنْ يُوْجَدَ أَوْ يَكُونَ وَكَذَلِكَ الصُّورَةُ وَالنَّقْشُ وَحِكْمُ هَذَا الْأَمْكَانِ فِي الْأَمْرِ
إِلَى مَوْجُودٍ حِكْمُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَكَوْنُهُ مَوْجُودًا بِجَانِبِ وُجُودِ ذَلِكَ الشَّيْءِ وَإِنَّمَا أَنْ

لَا يَكُونُ كَذَلِكَ بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ الشَّيْءُ فَايْمًا يَنْتَسِبُ لِأَعْلَانِهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَوْجُودِ وَلَمَّا
وَشِلَ هَذَا الشَّيْءُ لَا يَحْزَنُ أَنْ يَكُونَ يَحْدُثًا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَحْدُثًا لَكَانَ سَبُوبًا بِإِمْتِنَانٍ
لَا يَحَالُ كَمَا تَرَى وَإِمْكَانُهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَوْجُودٍ دُونَ مَوْجُودٍ إِذْ لَا عِلْمَ لَهُ بِشَيْءٍ
فَلَمَّا أَنْ يَكُونَ جَوْهَرًا فَايْمًا يَنْتَسِبُ لَكِنْ لِمَوْجُودٍ مِنْ حَيْثُ مَا هِيَ لَا يَكُونُ مَضَافًا
إِلَى الْغَيْرِ وَالْإِمْتِنَانُ مَضَافٌ فَلَا يَكُونُ الْأَمْكَانُ مَوْجِبَةً ذَلِكَ الْجَوْهَرُ إِذَا
لَمْ يَكُنْ حَصِيفَةً هُوَ عَارِضٌ لَهُ وَقَدْ فُتِيَ عَارِضٌ لِشَيْءٍ مَدْخُلٌ وَلَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ
يَشِلُ هَذَا الشَّيْءُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ يَحْدُثًا هُوَ أَنْ كَانَ مَوْجُودًا كَانَ دَائِرَةُ الْوُجُودِ وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا كَانَ مَمْنَعٌ الْوُجُودِ وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْأَشْيَاءَ الْإِحْدَادِيَّةَ تَكُونُ
إِمَّا أَعْرَاضًا أَوْ مَادَّةً أَوْ مَرَكَّبَاتٍ أَوْ قَوْشًا تُوْجَدُ مَعَ الْمَادَّةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِجَانِبِهَا وَبِمَكَانِهَا
هَذِهِ الْأَشْيَاءُ تَكُونُ قَبْلَ وُجُودِهَا وَبَعْدَ عَرَضِهَا بِالْقَوْفِ فَيَقَالُ هَذِهِ الْوُجُودَاتُ فِي
مَوَادِّهَا بِالْقَوْفِ وَهِيَ تَخْلُفُ بِالْبَعْدِ وَالْقَرِيبِ وَتَزُولُ عَنْهَا مَعَ خُرُوجِ الْوُجُودَاتِ
مِنَ الْقَوْفِ إِلَى الْفِعْلِ وَإِنَّمَا يَنْتَسِبُ إِيَّاهُ الْأَمْكَانُ عَلَيْهَا بِالشَّكِّ وَأَمَّا إِمْتِنَانُ الْمَوْجُودِ
الْمُتَكِنِ فِي أَنْفُسِهَا فَهِيَ أُمُورٌ لَا يَنْزِلُ مَا هِيَ أَمَّا عِنْدَ خُرُوجِهَا مِنَ الْوُجُودِ وَالْبَعْدِ
بِالْعَيْنَانِ إِلَى وُجُودِهَا وَكَذَلِكَ الْوُجُوبُ وَالْإِمْتِنَانُ إِلَّا أَنَّ الْمَوْصُوفَ بِالْوُجُوبِ
لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْفٌ وَاسِدٌ وَالْمَوْصُوفُ بِالْإِمْتِنَانِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوْجَدَ فِي الْخَاجِ
وَالْمَوْصُوفُ بِالْإِمْتِنَانِ مَا هِيَ أَيْضًا كَيْفَ تَخْلُفُ هِيَ مَوْجُودَاتُ الْعَالَمِ بِإِسْرَافِهَا
وَهَذِهِ الْأَخْلَاقَاتُ أَيْضًا لِلْمَوْصُوفَاتِ فِي أَنْفُسِهَا هَذَا مَا أَرَدْتُ يَحْتَجِبُ فِي
هَذَا الْمَوْجُودِ لِنَوَالِ الْأَشْكَالَاتِ الَّتِي قُورِدَ مِنْهَا وَظَهَرَ مِنْهُ أَنَّ قَوْلَ الْفَاعِلِ
الْخَاجِ الشَّيْءُ قَبْلَ وُجُودِهِ قَبْلَ مَوْجُودٍ فَلَا يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ بِالْإِمْتِنَانِ مُرْتَبِعًا مِنْهُ

ذَلِكَ بِأَنَّهُ مُوصُوفٌ بِجَيْدٍ بِأَنَّهُ مُعَدُّوٌّ لِلْعَادِ وَذَلِكَ يَنْفَعُنِي مَعْنَى تَرْمِيضِهِ
 لِلْعَارِضَةِ بِالْمُسْتَعَارَةِ الْمُتَمَيِّزَةِ عَنِ الْمُسْتَكْنَاتِ مَعَ كَوْنِهَا قَائِمَةً بِفَاحِطٍ حَقِيقَةٍ عِنْدَ
 التَّيْزِينِ الْأَعْيَانِيَةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْأُمُورِ الْخَارِجِيَّةِ **وَأَقَاوِلُهُ** لَوْ كَانَ الْأَمْكَانُ
 مَوْجُودَ الْكَانِ وَاجِبًا أَوْ مُمَكِّنًا وَالْأَوَّلُ يُحَالُ لَكُونِهِ وَتَفْصِيلُهُ وَالثَّانِي يُحَالُ لِأَنَّهُ
 يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْكَانُ امْتِنَانًا **فَالْجَوَابُ** عَنْهُ أَنَّ الْأَمْكَانَ فِي مَقَرِّهِ
 إِعْيَانًا عَقْلِيًّا مُتَعَلِّقًا بِشَيْءٍ خَارِجِيٍّ مِنْ حَيْثُ يَتَلَفُّهُ بِالْأَلْفِ الْخَارِجِيٍّ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي
 الْخَارِجِ هُوَ امْتِنَانٌ بَلْ هُوَ امْتِنَانٌ وَجُودٌ فِي الْخَارِجِ وَتَتَلَفُّهُ بِذَلِكَ الشَّيْءِ يَكُونُ عَلَى مَوْجُودٍ
 ذَلِكَ الشَّيْءُ فِي الْخَارِجِ وَهُوَ مَوْجُودٌ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ قَائِمًا بِالْفِعْلِ مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ
 وَلَهُ امْتِنَانٌ آخَرٌ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ وَيَنْقَطِعُ التَّكْثِيلُ بِالْفَتْحِ الْأَعْيَانِيَةِ كَمَا تَرَى فِي الْقَدَمِ
 لَا يُحَالُ وَجُودُهُ فِي الْفِعْلِ وَنَ الْخَارِجِ جَمْلًا لِأَنَّ الْفِعْلَ مَوْجُودٌ مَوْجُودٌ فِي الْفِعْلِ
 عَلَى أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ لِمَوْجُودٍ خَارِجِيٍّ مَعَ عَدَمِ الْمَطَابَقَةِ وَالْأَعْيَانِيَةِ الْعَقْلِيَّةِ لَا يُوْجَدُ
 فِي الْفِعْلِ عَلَى أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ تَحْتَ فِي الْخَارِجِ بَلْ عَلَى أَنَّهَا إِحْكَامٌ مَوْجُودَاتٍ فِي الْخَارِجِ
 وَإِحْكَامُ الْمَوْجُودَاتِ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ مِنْ حَيْثُ هِيَ إِحْكَامٌ بَلْ كَوْنٌ مَوْجُودٌ
 مِنْ حَيْثُ هِيَ مَحْكُومٌ عَلَيْهَا **وَأَقَاوِلُهُ** امْتِنَانُ الْحَادِثِ لَا يَحْزُرُ أَنْ يَكُونَ يَأْتِيهِ لَوْ أَنَّ
 الْحَادِثَ قَبْلَ وَجُودِهِ يَتِمُّ أَنْ يَكُونَ يَحَالُ لَيْتَ وَلَا يَحْزُرُ أَنْ يَكُونَ يَأْتِيهِ غَيْرُهُ لِأَنَّ
 يَتِمُّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ يَأْتِيهِ غَيْرُهُ **فَالْجَوَابُ** أَنَّ امْتِنَانُ الشَّيْءِ قَبْلَ وَجُودِهِ
 يَحَالُ فِي مَوْجُودِهِ فَإِنْ مَعْنَاهُ كَوْنُ ذَلِكَ الشَّيْءِ فِي مَوْجُودِهِ بِالْقَوْلِ وَهُوَ مَعْنَى الْقَوْلِ
 مِنْ حَيْثُ هُوَ فِيهِ وَفَعْلُهُ الشَّيْءُ مِنْ حَيْثُ هُوَ الْقِيَامُ بِهِ فِي الْأَعْيَانِ الْأَوَّلِ يَكُونُ
 لَيْزَمًا مِنْ مَوْجُودٍ وَبِالْأَعْيَانِ الْثَانِي يَكُونُ كَارِثَةً لِمَعْنَاهُ إِلَيْهِ وَلَمَّا تَرَكْتَ

وَجُودٍ مِثْلَ هَذَا الشَّيْءِ إِلَّا فِي غَيْرِهِ لَمْ يَتِمَّ أَنْ يَتَوَرَّكُمَا امْتِنَانًا أَيْضًا بِذَلِكَ الْفِعْلِ
 قَوْلُهُ لَمَّا كَانَ الْأَمْكَانُ مَعْنَى امْتِنَانٍ مُسْتَدِيرَةٍ لِمَوْجُودِ الْمُسْتَكْنَاتِ هُوَ أَيْضًا يَحْزُرُ
 يَتَدَبَّرُ الْمَاهِيَّةَ وَالْوُجُودَ وَيَلْزَمُ مِنْهُ تَقَدُّمُ الْوُجُودِ عَلَى الْأَمْكَانِ **فَالْجَوَابُ**
 أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَعْنَى امْتِنَانٍ أَيْضًا يَحْزُرُ عَنْ تَدَبُّرِ الْمُسْتَكْنَاتِ وَلَكِنْ يَكُونُ
 ثَبُوتُهُمَا فِي الْفِعْلِ وَلَا يَحْزُرُ مِنْ ذَلِكَ تَقَدُّمُهُمَا عَلَيْهِ فِي الْخَارِجِ لَكِنَّ مِنْ حَيْثُ يَتَعَلَّقُ
 بِمَعْنَاهُ الثَّانِي فِي الْفِعْلِ بِأَمْرٍ وَجُودِيٍّ فِي الْخَارِجِ يَسْتَدْعِي لَا يَحَالُ لِمَوْجُودٍ
 مَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ كَمَا سَمِعْنَا فِي الْقَدَمِ بِمَعْنَاهُ **وَأَقَاوِلُهُ** إِنْ كَانَ الْأَمْكَانُ
 مُتَعَلِّقًا بِمَوْجُودٍ أَوْ مَادَّةٍ مَوْجُودَةٍ بِالْفِعْلِ وَالْقَوْلِ الْمَعَارِضُ بِالْمَوْجُودِ قَائِمًا
 مُتَكِنًا مَعَ أَنَّهَا غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِمَوْجُودٍ وَمَادَّةٍ **فَالْجَوَابُ** عَنْهُ مَا تَرَى مِنَ الْقَرِيبِ
 الْأَمْكَانُ عِنْدَ قَدَمِهِمَا يَأْتِي فِي الْخَارِجِ وَأَنَّ امْتِنَانًا مِثْلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَعْنَى لَمَّا هِيَ
 الْحَدُوثُ عَنْ الْوُجُودِ وَالْقَدَمُ فِي الْفِعْلِ وَهِيَ مِنْ حَيْثُ ثَبُوتُهَا فِي الْفِعْلِ مَوْجُودٌ وَالْأَمْكَانُ
 هَذَا الْأَعْيَانِيَةُ كَرَمٍ فِي مَوْجُودٍ وَهُوَ أَيْضًا مَعْنَى لِمَوْجُودِهَا وَيَكُونُ هَذَا الْأَعْيَانِيَةُ
 كَارِثَةً لِمَعْنَاهُ إِلَيْهِ **وَأَقَاوِلُهُ** لَوْ قِيلَ الشَّيْءُ لَا يَحْدُثُ إِلَّا إِذَا مَارَ وَجُودُهُ أَنَّ
 وَلَا يَسْبِقُ أَوَّلِيَّ إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ مَادَّةٌ **فَلَمَّا** الْمَقْدَمَانِ مَوْجُودَانِ أَمَّا الْمَعْنَى فَلَا
 الْأَوَّلِيَّةَ لَوْ حَصِلَتْ يَأْتِي الْحَدُوثُ لَكَانَ الْكَلَامُ فِي حُسُولِهِمَا كَالْكَلَامِ فِي حَدُوثِ
 الْحَادِثِ وَتَبَسُّطِ الْفِعْلِ دَمِيَّةً وَلَوْ حَصِلَتْ قَبْلَ الْحَدُوثِ فَوْجُودُ الْحَادِثِ كَانَ
 مَوْجُودًا أَيْضًا عَلَى وَجُودِهَا أَوْ عَلَى عَدَمِهَا وَالْأَوَّلُ يَنْفَعُنِي وَجُودُ الْحَادِثِ بِهَا لَا يَسْبِقُهَا
 وَالثَّانِي يَنْفَعُنِي وَجُودُ الْحَادِثِ قَبْلَهَا كَمَا اخْتَفَى قَدَمًا وَأَمَّا الْكَبِيرُ فَلَمَّا تَرَى **فَالْجَوَابُ**
 عَنْهُ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَحْدُثُ إِلَّا إِذَا مَارَ وَجُودُهُ وَاجِبًا ضَلَا عَنْ الْأَوَّلِيَّةَ وَأَيْضًا يَحْدُثُ

مع تحقق وجوبه غير متأخر عنه ولا مستند عليه وجوبه إنما يتحقق بان يتم اشتد
مادته أو متوهمه لبقوله وذلك لا يستلزم سيقا بشرائط تجتمعها الحركة المتعددة
التي لا أول لها الموجودة في الجسم الأول باي على ما يتمثل العلم الأولي على ما به نفسه
التي قد يكون بعد التيقن من وجوب كثير من مثل البعد الزمانية والمكانية
وإنما يحتاج الآن من أجله إلى ما يكون باستحقاق الوجود وإن لم يتبين أن يكوننا
في الزمان معاير **يهد** اثبات الحدث الذاتي للمفكرات ولما كان تحقيق الحدث
الذاتي مبنيًا على تحقيق التأخر الذاتي لأن الحدث وهو كون وجود الشيء متأخرًا
عن لا وجوده ينقسم إلى زمان وإلى ذاتي لاقتسام التأخر إليها فمما قد الشيخ تحقيقه
أن التأخر الذاتي على إثبات الحدث الذاتي **واعلم** أن تأخر الشيء عن غيره يعاك
بحسبه بيان على ما حقق في الفلسفة الأولى أيدها بالزمان والتأخر بالمرتبة
أو الوضع الذي يكون التأخر المكاني متغايرة والثالث بالتزوي والربع بالطبع
والخامس بالعلوية والآخران يشتركان في معنى واحد وهو التأخر بالذات
والمعنى المشترك هو أن يكون الشيء محتاجًا إلى شيء في تحققه ولا يكون ذلك إلا
محتاجًا إلى ذلك الشيء فالححتاج هو التأخر بالذات عن المحتاج إليه ثم لا يخلو
إما أن يكون المحتاج إليه مع ذلك هو الذي بانفراد في وجود المحتاج أو لا يكون
والححتاج بالاعتبار الأول متأخر بالعلوية وهي كوكز المحتاج بالاعتبار إلى مركز
اليد وبالاعتبار الثاني متأخر بالطبع وهو كالكثر بالاعتبار إلى الواحد والثنائي
بالاعتبار إلى الشرط والتأخر بالعلوية لا يتك عن المستند بالعلوية في الزمان
ويرفع كل واحد منهما بالاحتياج مباحيه إلا أن ارتفاع العلول يكون ثابتًا وعلولًا

لارتفاع العلول من غير انعكاس والتأخر بالطبع يستلزم المستند في الوجود من غير
انعكاس فإن المستند يمكن أن يوجد لأمع التأخر أما التأخر فلا يمكن أن يوجد
لأمع المستند وبما يقال للمعنى المشترك تأخر بالطبع ويحيز التأخر بالعلوية
بالتم التأخر بالذات والشيخ استعملهما في فاعلوهما بأن الشفا كذلك وذلك
أنه قال عند ذكر القدر بالعلوية وإن كان هناك المستند بالطبع على المستند
بالعلوية والذات أما في هذا الكتاب فهدى معنى المشترك تأخر بالذات والدليل
عليه أنه تمثله بحركة المحتاج واليد وهو تأخر بالعلوية الذي هو أحد قسميه
ثم أطلق اسم التأخر بالذات من جملة على القسم الآخر وهو تأخر ما للشيء بحسب غيره
عما له بحسب ذاته وهو تأخر بالطبع لا بالعلوية وهذا التأخر أعني الذاتي بالمعنى
المشترك هو تأخر حقيقي وما سواه فليس بحقيقي لأن التأخر بالزمان أو بالمرتبة
والوضع أو بالتزوي يمكن أن يتغير بالفرض مستند ما وهو هو لأن المعنى للتأخر هو
امر عارض لذاته وأما التأخر بالذات فلا يمكن أن يفرض مستند ما وهو هو لأن
المعنى للتأخر هو ذاته لا غير ولهذا خصه الشيخ بأنه الذي يكون بالاحتياج
الوجود **واعلم** أن التأخر بالعلوية يجب أن يكون في الزمان مع المستند
بالعلوية والتأخر بالطبع لا يجب أن يكون في الزمان مع المستند بل يمكن أن يكون
ويمكن أن لا يكون ولذلك حكم الشيخ على المعنى المشترك بينهما بالامكان العام
التأخر للوجوب واللاوجوب وهو قوله وإن لم يتبين أن يكون في الزمان مع
قوله وذلك إذا كان وجوده من غير وجود الآخر ليس عنه فما استحق
هذا الوجود إلا والآخر حصل له الوجود وميل إليه الحمول وأما الآخر

فليس بوسط هذا بينه وبين الآخر في الوجود بل يصل إليه الوجود لا يمتد
وليس يصل إلى ذلك إلا ما زاد على الآخر وهو بيان التاخر بالذات بتغير
في بعض أقسامه ومعناه أن هذا التاخر يكون إذا كان وجود هذا يعني التاخر كما
مثلا عن آخره يعني المتقدم كالعلة مثلا وجود المتقدم ليس عن التاخر كما ينبغي
التاخر الوجود إلا والتقدم حصل له الوجود وصل إليه الحصول من علته
إن كان له علة وأما المتقدم فليس بوسط التاخر بينه وبين علته في الوجود بل
يصل إليه الوجود لا عن التاخر وليس يصل إلى التاخر من ذلك العلة إلا ما زاد
على المتقدم وذهب القائل للناجح إلى أن المراد أن العلة متوسطة
بين ذات العلول ووجودها والمعلول ليس بوسط بين ذات العلة ووجودها
ولست أرى هذا التفسير مطابعا لما في الكتاب **قوله** وهذا مثل ما هو
يحرك يدي فحرك المصباح أو تحرك المصباح ولا تقول تحرك المصباح
فحرك يدي أو تحرك يدي وإن كانا معا في الزمان فله بعدة بالذات
هذا إيراد المثال للتقدم الثاني ومعناه واضح وعرض القائل للناجح
على التقدم بالعلة فقال إن كان المراد من تقدم العلة على العلول كونها متوسطة
فيه كان ينبغي لنا العلة متقدمة على العلول هو أن المتوسطة التي مؤثر فيه هذا
تكرار حال عن الفاعل وإن كان المراد شيئا آخر فلا بد من إفاضة صورته وحيلولة
الشيخ الوجود لا يصل إلى العلول إلا ما زاد على العلة سيما ما لذلك ونسبة إلى الجواز
وحيلولة المثل بحركة اليد والمصباح سيما ما اتفق غير ونسبة إلى الكثرة **قوله**
هذا الذي الذي منه الوجود على الشيء الذي له الوجود في الوجود معلوم سيده

العمل وليس الفرض من هذه البيانات ولا سلة تفرقه ولا إثباته بل الفرض
بيان إمكان امتكالكه عن التقدم الزماني فإن الجسمور يظنون أن وجود التقدم
الزماني شرط في وجود هذا التقدم **قوله** ثم أتت يعلم أن حال الشيء الذي
يكون الشيء باعتبار ذاته متخليا عن غيره قبل جأله من غيره قبلته بالذات وكل شيء
عن غيره يستحق العدم لو انفرد أو لا يكون له وجود لو انفرد بل إنما يكون له الوجود
عن غيره فإذا لا يكون له وجود قبل أن يكون له وجود وهذا هو الحدث الثاني
لما فرع عن بيان معنى التاخر الذي شرع في المقصود وهو إثباتات الحدث
الذي للتمكيات **وتفريغ** أن حال الشيء الذي يكون له يجب ذاته مع
طلع النظر عن غيره إنما يكون قبل ما له يجب غيره قبلته بالذات لأن ارتفاع
الشيء يجب ذاته يستلزم ارتفاع ذاته وذلك يقتضي ارتفاع الحال التي يكون
للذات يجب الغير وأما ارتفاع الحال التي يجب الغير لا يقتضي ارتفاع الحال
التي يجب الذات والموجود عن الغير الممكن بالذات لو انفرد عن الغير لا يستحق العدم
يجب الخارج وأما يجب العمل فلم يستحق العدم ولا الوجود لأن وجوده إنما
يكون له باعتبار وجوده عليه وعدمه إنما يكون باعتبار عدمه عليه وكلاهما متساويان
وهذه الحالة لا تغني الفرض عن الإعتبارات لا يكون إلا في العمل فأحال التي له
مجردة عن الغير أما العدم وأما أن لا يكون له وجود ولا عدم وأما وجوده فهو بالذات
يجب الغير فإذا وجوده متبوق أما بعدمه أو بلا وجوده وهذا هو الحدث الثاني
قال القائل للناجح الممكن لا يستحق الوجود من ذاته ولا يلزم منه أنه يستحق
اللا وجود فإن المستحق للوجود هو المستحق فإذا وجوده متبوق بلا استحقاق

الوجود لا بالعدم أو باللاوجود **شرفا** فكيف في قول الشيخ أنه لا يستحق الوجود لو أنشأ
 أو لا يكون له وجود لو أنشأ من لطفه لأنه إن أراد بالانفراد اعتبارا من حيث هو
 هي خافية من الحال لا يستحق الوجود أو لا وجود وإلا لكان متشعلا لا يمكن أن
 أراد به اعتبارا من عدمه فلا يكون الانفراد انفرادا **الجواب** أن الماهية
 المجردة عن الاعتبارات لا تثبت لها في الخارج هي وإن كانت باعتبار الفعل لا تخلو
 من أن يثبت لها مع وجود الغير أو مع عدمه أو لا يثبت مع أحدهما لكنها إذا امتثلت في
 الخارج لم يكن بين الاثنين الآخرين فرق لأنها إن لم تكن مع وجود الغير لم تكن
 أصلا فإذا انفرادها هو لا كونها وهذا معنى اختلاف العدم وأما باعتبار الفعل فأنشأ
 بنفسه بخلاف ما عن الوجود والعدم معا ونقطة لا يكون له وجود في قول الشيخ أو لا يكون
 له وجود لو أنشأ لست بمعنى القول حتى يكون معناه أنه ثبت له أن لا يكون له
 الوجود بل هو بمعنى السلب فإن الفعل لا يعطى على الوجود ويعدى لكل ما هو
 عن غيره فليس معناه معنى الوجود لو أنشأت ماهيته وفيدوا النتيجة أن مجرد تلك الماهية
 عن اعتبار الوجود يكون لما قبل وجودها بالذات **فليس وجود المعلول معلول**
 بالفعل من حيث هو على حال إلى بها تكون علته من طبيعة أو إرادة أو غيره ذلك
 أيضا من أمور يحتاج أن تكون من خارج ولها مدخل في سبب كون العلة علة بالفعل
 مثل لا لزاجة الجار إلى العدم أو المادة حاجة الجار إلى الخبز أو المعاون
 حاجة النجار إلى نجار آخر أو الوقت حاجة الأدي إلى الطبيب أو الداعي حاجة
 الأكل إلى النجس أو الداعي حاجة الغائب إلى الداعي **قيل** أن سبب
 على أن المعلول لا يخلف عن علته النافية فذكر أن وجود المعلول سبب على سببه

لجميع ما يحتاج إليه في فعله بالفعل كما سمي ثم أشار إلى بعض تلك الأمور وقسمها
 إلى ما لا يخرج عن ذات العلة وإلى ما يخرج عنها والاول كالطبيعة النفسانية
 لا مع الشعور والإرادة النفسانية لها مع الشعور فإن علة ما بين الحركتين لا يتخلل
 موجود إلا بهما وكذلك الحال إلى النفس النائية التي يغير بها علة كبر غير
 طبيعة ولا إرادة ولا حال إلى تكون للعلة التي تكون فوق هذه العلة **وقوله**
 أو غيره لك إشارة إلى القسم الثاني أعني ما يخرج عن ذات العلة مما له مدخل
 في تغيير عليها بالفعل وهذا كونه سنة أصناف يمكن أن يشتمل عليها فمما هو
 أن يقال تلك الأمور تكون إما وجودية أو عدمية والوجودية تكون إما شائبة
 إلى العلة لتمكن من العلية وإما شائبة لا يضاف إليها والاول إما أن يوسط بينهما
 وبين معلولها كاللذو وإما أن لا يوسط وهو إما ذات يضاف إليها كالمعاون أو
 وصف لها كالداي والشي الذي لا يضاف إليها إما عمل يفعلها كالمادة وإما لا
 يعمل يفعلها كالزمان والعدمية كزوال المانع **قوله** في الوقت حاجة الأدي
 إلى الطبيب أي حاجة شخص الأدير وهو منسوب إلى جميع الأدير والأدير يجمع
 على أدير كافي وأين وهو الجار الذي لم يسم دماغه ويجمع أيضا على أدير كعريف
 وأرضية والمنسوب إليه إما أديي يفتح الألف والذال وأديي يمد الألف والذال
 الدال والزمان ههنا شرط وجودي بل هو القوة لا في كون العلة علة بالفعل
 والداعي غير إرادة فإن الفاعل بالإرادة قد يكون له دافع وقد لا يكون فيحدث
 وهو في جميع الأحوال متوقف بأنه فاعل بالإرادة والذات في قوله حاجة
 الغائب إلى الداعي هو اليأس الغير القماء وهو مبدأ الشعور وعلى زوال

المانع **اعترض** المناهض الشايع بانه قد مدعي والدم لا يكون جزءا من العلة
الموجودة **والجواب** ان الشيخ لم يقل ان هذه الامور اجزاء للعلة بل ذكر
انها بما له مدخل في تمييز عليها وميزود بها علة بالفعل ولا شك ان العلة مع ما
يتم بها من التاثير لا تكون علة بالفعل **واعلم** ان الامر بالمعدي ليس علة ما عدا
بل هو عدم مقيد بوجوده في وهو من حيث هو كذلك انما يثبت في الفعل فيصح ان يكون
علة لما هو مثله كما قال عدم العلة علة لعدمه ويصح ان يكون شرطاً لوجود معلول
ثابت على الاطلاق ويصير جزءا من المهور عن عليه التاثير اذا كان ذلك المهور
مركبا في الفعل **قوله** وعدم المعلوم متعلق بعدم كون العلة على انما لا التي لها
هي علة بالفعل كان ذاتها موجودة لا على تلك انما لا او لم تكن موجودة أصلا كما
ذكر الامور التي تتربها علة العلة وهي ما يتعلق وجود المعلوم بخلها ذكر ان عدم
المعلوم يتعلق بعدم شيء من تلك الجملة اما عدم شي من الاحوال المتغيرة في العلة
بالفعل ويجدها واما عدم ذات العلة فمطلقا **قوله** فاذا لم يكن شيء متعلق بها
وكان الفاعل بذاته موجودا ولكنه ليس له علة توقف وجود المعلوم على وجود
انما لا المذكورة فاذا وجدت كانت طبيعة او ارادة جارية او غير ذلك وجب وجود
المعلوم وان لم يوجد وجب عدمه وابها فرض ابدا كان ما بانا ابدا او فقاما كما
وقاما **اي** اذا كان الفاعل موجودا ولا مانع ولم يكن هوذا علة فانه بل يحتاج
الى ما من الاحوال المذكورة فوجود المعلوم توقف على وجود تلك انما لا فاذا
وجدت وجب وجود المعلوم لانه لم توقف الاعلها وان لم توجد وجب عدمه
لانه توقف على شيء لم يوجد واي الامور فمن ابدا او فقاما دون وقت كان ما بانا

مثله **قوله** واذا جاز ان يكون شيء متشابه الحال في كل شيء وله معلول لم يبعد
ان يجب عنه سرمد فان لم يصر هذا مفعولا بسبب ان لم يبعد سرمد فلا مضافة
بعد ظهور المعنى **اي** اذا جاز ان تكون علة فانه موجوده لا اول لوجودها ولا آخر
وهي متشابهة الحال في كل شيء لا يجد لها حال ولا يزول عنها حال ولها معلول
لم يبعد ان يجب عنها دائما واما كذا لم يبعد وان كان من الواجب ان يقول وجب
ان يجب عنه سرمد لان مقصوده ههنا ان لا لا يستبعد فان التهور يستبعد
وجود معلول دائر الوجود وايضا القطع بوجوده هذا شأنه متبني على ان العلة
الاولى لا تمنع ان يكون لها مفعول او حال يجوز ان يبعد وذلك مما لم تنبئ اليه
اشارة بعد ذلك انفس ههنا على الحكم بالشيء وزواله الاستبعاد **واما** اعتبار
عن المقام ههنا بالسرمد لان الاصطلاح كما وقع على الاطلاق الزمان على النسبة
التي تكون لبعض المتغيرات الى بعض في امتداد الوجود فتدوم على الاطلاق الدهر
على النسبة التي تكون للامور الثابتة بعضها الى بعض ثم اوصى الى ان مثل هذا المعلوم
يكون بالمخيفة مفعولا فان لم يطلن لفظ المفعول عليه بسبب ان لم يقدّم عليه
عدم بالزمان فلا مضافة في وضع الاسامي بعد ظهور المعنى فظهر من ذلك
ان المفعول اعترض من الحديث **فبيّن** الابداع هو ان يكون من الشيء وجوده غير
متعلق به فخطرون متوططين مادة او الزمان **هذا** شبه لفظ الابداع
بحسب الاصطلاح الغريب من استعمال التهور **قوله** وما يبعد سرمد زان
لم يفسق عن متوططين **وهذا** كذا لما سلف وهو ان كل مسبوق بعدم هو
متسبق بزمان ومادة والغرض منه عكس فحسبه وهو ان كل ما لم يكن متسبقا بمادة

إِنَّمَا لَا نَعْنَى لِمَعْنَى الْوَحِيدِ الْمَعْنِيَّةِ وَفَرْقٌ بَيْنَ
يَحْتَ عِنْدَهُ أَعْرِضَ مَعْنَى كَوْنِهِ عَيْنَ عَيْنِهِ لَا يَحْتَ عَيْنَهُ لَاحِدًا
وَفَرْقٌ مَعْنَى يَدُ عَلَى فَتَا حَيْثُهَا فَادَنَّ الْقَرْوُشَ لَيْسَ شَيْئًا وَاحِدًا لَمْ يَوْشِكْ
أَوْ يَحْتَ مَوْشِكٌ بِمَعْنَى مُتَعَارِفِينَ وَقَدْ فَرَّغْنَا وَاحِدًا هَذَا الْفَرْقُ كَأَنَّ
فِي نَفْسِهِ الْمَعْنَى وَلِزِيَادَةِ الْوُجُوحِ **قَالَ** وَذَلِكَ الشَّيْءَانِ إِنَّمَا أَنْ يَكُنْ مَعْنَى
ذَلِكَ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَوْ يَكُنْ لَوَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ مَعْنَى لَوَاحِدٍ عَادَ الْكَلَامُ الْأَوَّلَ بِمَعْنَى وَكَرَّرَ
هَذَا إِذَنْ مِنْ مَعْنَاهُ وَيَكُنْ مَعْنَى الْفَرْقِ بِزِيَادَةِ الْفَرْقِ فِي مَعْنَاهُ فَإِنَّمَا أَنْ يَكُنْ
مَعْنَى أَوْ يَكُنْ لَوَاحِدٍ وَالْمُرَادُ مِنْهُ أَنْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مَعْنَى مَعْنَى الْوَاحِدِ مِنْ لَوَاحِدٍ
وَحَيْثُ لَا يَكُنْ حَيْثُ إِشْرَافٍ بِذَلِكَ اللَّانِ فِي مَعْنَى حَيْثُ ذَلِكَ الْمَعْنَى
وَلَيْسَ أَنْ يَكُنْ مَعْنَى حَيْثُ الْإِشْرَافِ بِمَعْنَى خَارِجٍ عَنْ ذَاتِهِ وَالْإِشْرَافُ الْكَلَامُ عَلَى
الْجَمْلَةِ مَعَ جَمِيعِ التَّعْدِيلِ لَيْسَ مِنْهُ تَرْكُ إِنَّمَا فِي مَاهِيَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ أَوْ لَانَهُ مَوْجُودٌ
فَبَدَلَهُ شَيْئًا أَوْ يَكُنْ مَعْنَى مَعْنَى لَهُ وَالْأَوَّلُ كَأَنَّ فِي الْجَمْعِ عَيْنَ مَاهِيَةِ
الْمُقْتَضَى إِلَى مَادَّةٍ وَسُورَةٍ وَالثَّانِي كَأَنَّ فِي الشَّيْءِ الْأَوَّلِ بِحَسَبِ التَّكْرَرِ الَّذِي يَلْزَمُ
عِنْدَ جُودِهِ بِسَبَبِ تَعَارُفِهِ وَجُودِهِ وَالثَّالِثُ كَأَنَّ فِي الشَّيْءِ الْمُتَعَرِّفِ إِلَى الْجَمْلَةِ
أَوْ يَكُنْ بِأَنْزِلٍ فَادَنَّ كُلَّ مَا يَلْزَمُهُ إِشْرَافٌ مَعْنَى لَوَاحِدٍ مَعْنَى مَوْجُودٍ مُتَعَرِّفٍ
وَأَشْرَفَ أَنْ لَا يَكُنْ أَحَدُهُمَا بِمَوْجُودٍ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ الْكَثِيرَ يُمْكِنُ أَنْ تَصْدُقَ
عَنِ الْوَاحِدِ الْحَقِيقِيِّ وَلَكِنْ أَلْفَافٌ بِمَوْجُودٍ الْبَعْضِ وَاجْتِمَاعًا فَكَانَ مَوْجُودٌ الْمُتَعَرِّفِ
وَلَمْ يَكُنْ مَعْنَى الْمَاهِيَةِ لِأَنَّ الْمَاهِيَةَ فَتَكُونُ بَسِيطَةً وَالتَّكْرَرُ يَلْزَمُهَا إِنَّمَا لِلْوُجُودِ
أَوَّلًا مِنْ مَعْنَى الْوُجُودِ كَمَا فِي مَعْنَى الْفَرْقِ الْفَرْقِ الْفَرْقِ ذَلِكَ بِأَنَّ الْوَاحِدَ

فَدَسَلَبَ عَنْهُ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً كَوَلْنَا هَذَا الشَّيْءَ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَفَدَسَلَبَ عَنْهُ
كَثِيرَةً كَوَلْنَا هَذَا الرَّجُلُ فَاتَمَّ وَفَاعِدٌ وَفَدَسَلَبَ عَنْهُ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً كَأَجْمَعِهَا لَتَوَادِدِ
وَأَكْرَزَ وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مَعْنَى مَاتَ سَلَبَ ذَلِكَ الْأَشْيَاءَ عَنْهُ وَأَقْبَاهُ بِذَلِكَ
الْأَشْيَاءَ وَقَوْلُهُ لِيَنَّكَ الْأَشْيَاءَ مُتَخَلِّفَةً وَيُؤَدِّ الْمُتَعَرِّفُ الْمَذْكُورَ حِينَ يَلْزَمُ
أَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَسْلَبُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ وَلَا يَوْمِيفُ إِلَّا وَاحِدٌ وَلَا يَسْلُبُ إِلَّا وَاحِدًا
وَالْجَوَابُ أَنَّ سَلَبَ الشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ وَأَقْبَاهُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ وَقَوْلُ الشَّيْءِ الشَّيْءِ
أَوْ لَا يَحْتَ حَيْثُ وَجُودُهُ وَاحِدٌ لَا يَحْتَ فَاتَمَّ لَا تَلْزَمُ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ مِنْ حَيْثُ
وَاحِدٌ بَلْ تَسْتَدْعِي وَجُودَ أَشْيَاءَ وَفَتْ وَاحِدٌ تَعَدُّهَا حِينَ تَلْزَمُكَ الْأُمُورُ ذَلِكَ
الْأَشْيَاءَ بِأَعْيَانِهَا رَابِعٌ مُتَخَلِّفَةً وَمَعْنَى الْأَشْيَاءَ الْكَثِيرَ عَنِ الْأَشْيَاءَ الْكَثِيرَ
لَيْسَ بِحَالٍ بِكَانَ السَّلَبُ يَقْتَضِي إِلَى ثُبُوتِ سَلُوبٍ وَسَلُوبٍ عَنْهُ يَقْتَضِي مَاهِيَةَ
وَلَا يَكُنْ فِيهِ ثُبُوتُ الْمَسْلُوبِ عَنْهُ فَطَرُوكَ ذَلِكَ الْأَقْبَاهُ يَقْتَضِي إِلَى ثُبُوتِ مَعْنَى
مَعْنَى وَالْمَاهِيَةِ إِلَى قَابِلٍ وَمَقْبُولٍ أَوْ إِلَى قَابِلٍ وَثَبُوتِ مَقْبُولٍ فِيهِ وَاجْتِمَاعُ
الْمَقْبُولِ كَالْتَوَادِدِ وَاجْتِمَاعُ تَقْتَضِي إِلَى اخْتِلَافِ حَالٍ لِلْقَابِلِ فَإِنَّ الْجَمْعَ يَقْبَلُ التَّوَادِدَ
مِنْ حَيْثُ يَقْبَلُ عَنْ غَيْرِهِ وَيَقْبَلُ الْيَكْرَمُ مِنْ حَيْثُ يَكُونُ لَهُ حَالٌ لَا يَتَّبِعُ خَوْجَهُ عَنْهَا فَاتَمَّ
مَعْنَى الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ أَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى وَفَتْ وَاحِدٌ هُوَ الْعِلَّةُ وَالْإِلَاحُ
إِسْتِدَادُ جَمِيعِ الْمَعْلُولَاتِ إِلَى مَبْدَأٍ وَاحِدٍ **لَا يَحْتَ** الْقُدْرَةُ أَيْضًا لَا يَحْتَ إِلَّا بِمَعْنَى
يَحْتَ بِمَعْنَى مَعْنَى وَثَبُوتُ مَعْنَى مَعْنَى **لَا نَقُولُ** الْقُدْرَةُ يَطْلُقُ عَلَى مَعْنَى وَاحِدَةٍ
أَمْ إِنَّمَا فِي مَعْنَى الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ مِنْ حَيْثُ يَكُونُ مَعْنَى وَكَلَامًا لَيْسَ فِيهِ فَالْثَّانِي
كَوْنِ الْعِلَّةِ حَيْثُ تَصَدَّقُ عَلَيْهَا الْمَعْلُولُ وَهُوَ هَذَا الْمَعْنَى مُتَعَدِّمٌ عَلَى الْمَعْلُولِ ثُمَّ عَلَى

الامتنان الفاضلة لها وكلاهما فيهما وهو امر واحد ان كان المعلوم واحداً وذلك
الامر قد يكون هو ذات العلة نفسها ان كانت العلة عللة لذاتها وقد تكون ما لا يميز
لها ان كانت عللة لذاتها بل يجب على الامر ان كان المعلوم فوق واحد فلا
يما لا يكون ذلك الامر متعللاً وليس منه التكرار في ذات العلة كما في قوله
وكيفية **فان** **قوله** **ان هذا الشيء المختص بوجوده واجب لغيره**
لكذلك **اذا** **ذكرت** **ما قبل في شرط واجب لوجوده لم يجد هذا المختص واجباً فلو**
قوله تعالى **لا يجب الاقلين** **فان** **الموتى في حقيقة الامكان اقول** **ما** **وكان**
الغرض **بل** **هذا الوجود المختص معلول ثم اقولوا لهم من زعم ان امثله وطبته**
غير معلولين **لكن** **سيفته معلول وهو لا قد جعلوا في الوجود واجباً وانت جبر**
بما **يما** **لذلك** **ومنهم من جعل وجوب الوجود لغيره او لغيره اشياء وجعل**
غيره **لك** **من** **ذلك** **وهو لا في حكم الذين من قبلهم يريد** **ذكر** **مدا** **اب** **الناهي**
في **وجوب** **اعيان** **الموجودات** **وامكانها** **وقد** **بها** **وحدتها** **وان** **يقتضيه** **على** **ما** **هو** **الحق**
عندها **وان** **الخلافة** **في** **الشيء** **الذي** **عن** **المراد** **الذي** **هو** **موجود** **لغيره** **فان**
لذاته **هو** **واحد** **او** **اكثر** **من** **واحد** **والعالمون** **بانه** **اكثر** **من** **واحد** **انزوا** **الى** **فان** **يلتزم**
بانه **هذه** **الموجودات** **المختصة** **والى** **فان** **يلتزم** **بانه** **غير** **ذلك** **فالفرق** **الاولى** **نعت**
ان **الافلاك** **والكواكب** **اشكالها** **وهي** **انها** **تتعدد** **ما** **والناس** **ميكلياتها** **واجب**
فليس **وان** **المتن** **الحادث** **في** **العالم** **هو** **الحركات** **والنكبات** **وما** **يشيع** **لا** **غير**
والشيخ **ر** **عليه** **السلام** **بذلك** **ما** **من** **شرط** **واجب** **الوجود** **وهو** **انه** **واجب** **غير** **محتاج**
في **قوا** **الى** **شيء** **غير** **منهم** **يجب** **الحد** **لما** **هي** **ولا** **يجب** **الشيء** **والغوام** **ولا**

يجب الكثرة الى جزاء ولا الى جزئيات ولا الى ماهية وجود وان جميع ما هو
موقوف ينتج من ذلك ممكن ثم استشهد على امتناع كون هذه المختصات موقوفة
بذلك مبادي بانفسها غيبة عن غيرها **بقوله تعالى** **لا يجب الاقلين** **في**
قصة **ابراهيم** **عليه** **السلام** **حيث** **كان** **يحكم** **بامتناع** **ربوبية** **الكواكب** **لأولها**
فان **الامتنان** **اول** **ما** **واما** **الفرق** **الثاني** **العالمون** **بانه** **هذه** **المختصات** **ليست**
واجبة **فان** **مذوقا** **الى** **فان** **يلتزم** **بانه** **مادة** **هذه** **المختصات** **وعنصرها** **واجبة** **والى**
فان **يلتزم** **بانه** **ليست** **واجبة** **اما** **العالمون** **بانه** **واجبة** **فهم** **من** **ذهب** **الى** **انها**
هي **في** **مجردة** **عن** **الصور** **كلها** **من** **القدماء** **ومنهم** **من** **ذهب** **الى** **انها** **اجزاء** **لشيء**
اما **متنوعة** **بالنوع** **مختلفة** **بالاشكال** **وهو** **اصحاب** **ديمقريطس** **واما** **مختلفة** **بالنوع**
وهو **اصحاب** **الكلية** **ومنهم** **من** **ذهب** **الى** **انها** **عنصر** **واحد** **هو** **ماء** **او** **هواء** **او** **نار** **او** **ارض**
ذلك **ثم** **انفقوا** **على** **ان** **هذه** **المختصات** **كافية** **من** **ذلك** **المادة** **جاد** **ثم** **معلول** **وا**
عللة **مغايرة** **لها** **واجبة** **اما** **واحد** **افوق** **واحد** **اما** **العالمون** **بانه** **واحد** **فهم**
بعض **العالمين** **بالهوية** **المجردة** **وجميع** **من** **كانت** **بالجزاء** **او** **بالعنصر** **الواحد** **اما**
العالمون **بانه** **افوق** **واحد** **فهم** **من** **جعل** **العالمين** **بالهوية** **المجردة** **وهو** **الحزبان**
الذين **كأول** **ابان** **المبادي** **خمسة** **هي** **و** **زمان** **و** **خلا** **و** **فرض** **والله** **واما** **العالمون**
بان **المادة** **ليست** **واجبة** **وان** **الواجب** **اكثر** **من** **واحد** **فهم** **العالمون** **وجوب**
الوجود **لغيره** **بشرط** **وغيره** **عنهما** **مادة** **يزدان** **واحد** **من** **نار** **بالنور** **والظلمة**
والشيخ **رد** **على** **جميعهم** **بذلك** **البرهان** **على** **ان** **واجب** **الوجود** **واحد** **قوله** **ومنهم**
من **وافى** **على** **ان** **واجب** **الوجود** **واحد** **ثم** **اقلوا** **فقال** **وبينهم** **انه** **لا** **يزل** **ولا**

وجود لشيء عنه ثم ابتدأ وأراد وجود شيء عنه ولو لا هذا لكانت الأحوال متحدة
بين أصناف شيء في الماضي لأنها لما موجودة بالفعول لأن كل واحد منها وجد
فأكل وجد فيكون لما لأنها لما من أمور متناقضة كلية فيكون في الوجود فالحال
قد لست محال وإن لم تكن كلية متماثلة لأجزائها معاً فإنها في حكم ذلك وكيف يمكن
أن يكون حال من هذه الأحوال توصف بأنها لا تكون إلا بعد ما لأنها لما تكون
موقوف على ما لأنها لما فيقطع إلتها ما لأنها لما ثم كل وقت تجد بزيادة عدد
ذلك الأحوال وكيف يزداد عدد ما لأنها لما ومن هؤلاء من قال إن العالم واحد
حين كان أصل الوجود ومنهم من قال لم يكن وجوده إلا حين وجد ومنهم من قال
لم يخلق وجوده حين وخلق الخلق بالفاعل ولا يزال عن لهؤلاء هؤلاء كما منع
عن ذكر أقوال السابقين بأن الواجب أكثر من واحد شاع في أقوال السابقين بأنه
واحد وهو بعد إقناعهم على ذلك أكثر ما فرق بين ذهب أحدهما إلى أن ما عدا
مستوف بالقدرة متفان ما بنا وهو المتكلمون وكثير من سائر المسلمين والثانية
إلى أن يمتنع ما عدا غير مستوف بالعدم إلا متفان بالذات وهو جزم بوجوب الحكماء
فقال الفهم الأولي أن الواجب الوجود لم يكن غير موجود في ثم ابتدأ وأراد
إلتها لما أراد وأجبت على ذلك بأن الحال لو لم يكن كذلك لزم القول بحدوث
الأول لما كان ذلك إلتها الحكماء وهو باطل لأمور منها وجوب كون تلك الحدود
موجودة بالفعول لأن كل واحد منها موجود فاذن يكون لما لأنها لما كلية متماثلة
في الوجود والإحصاء في شيء ناقص عدم الشأبي وإن لم تكن لها كلية متماثلة
لأجزاءها معاً في الوجود فإنها في حكم ذلك علة بناء على أن الحكم على كل واحد

هو الحكم على كل الأجزاء والشخ أشار إلى هذه الحجة بقوله موجودة بالفعول إلى قوله
فإنها في حكم ذلك ومنها امتناع وجود كل واحد من الحدود لكونه موقفاً
على انقضاء ما لأنها لما من الحدود السابقة والأمور الماضية غير المتماثلة
أن تنقضي وأشار إلى هذه الحجة بقوله وكيف يمكن أن يكون حال من هذه الأحوال
إلى قوله فيقطع إلتها ما لأنها لما ومنها وجوب تزايد عدد الحدود بزيادة عدد
حدودها وما لا يتساوى بمتن أن يزداد أو ينقص وإلى هذه الحجة أشار بقوله ثم كل
وقت تجد بزيادة عدد تلك الأحوال وكيف يزداد عدد ما لأنها لما ثم إن هذه
الفرقة إذا طرأ عليها تخلف حدوث إلتها بالوقت الذي حدث فيه دون سائر
الأوقات التي يمكن ومنها ما لا يتساوى قبله وبعد إلتها بحسب الأقوال المتكثرة
فيه إلى فإيل بسبب الشخص بالوقت المعين إلتها لذات ذلك الوقت والفاعل
أو لشيء غيرهما وإلى فإيل بقي الشخص وبالجملة لا فرق بين ما في الشخص وبين
شئيه بسبب الفاعل وجود لا غير فاذن الفرقة المذكورة إلتها إلى تلك وفي
فرقة أخرى اجتمع ذلك الوقت بالحدوث وبوجود علة ذلك الشخص عند
الفاعل وهو جزم بقد ما المعبر لزم من المتكلمين ومن يحوي مجازاً وهو هؤلاء إلتها
يقولون بخصيصه على سبيل الأول يزداد من الوجوب ويجعلون علة الشخص معجلة
موقوفة إلى إلتها وفرقة إلتها بخصيصه لذات الوقت على سبيل الوجوب ويجعلون
حدوث إلتها في غير ذلك الوقت متسعة لأنه لا وقت قبل ذلك الوقت
وهو قول أبي النسيم البجلي المعروف بالكوفي ومن تبعه منهم وغيرهم لزمين فوا
بالخصيص خاف من العجز عن التعليل بل ذهبوا إلى أن وجود إلتها لا يتعلق بوقت

ولا ينبغي أن يفتقر الفاعل وهو لا يسأل عما يصير أو يعجز أو ما تضمنه وأما وجوب
استناده إلى غيره فاعلم بل ذهبوا إلى أن للفاعل اختيارا أن يختار أحد معدود
على الآخرين من غير تحقير وتعللوا بذلك بطلان ما يخص الما في إنايين متساوي
النسبة إليه من كل الوجوه فإنه يختار أحدهما لا كما لا ينبغي ذلك من الاستلزام
المشهور ومما احتج به الذين لا يسمون من يحدد من غير من المتكلمين
المتأخرين وأشار الشيخ إلى هذه الأقوال بقوله من هؤلاء من قال إلى قوله
ولا يسأل عن فر وختم أقوال المتكلمين بقوله هؤلاء هؤلاء **قوله** وبإزاء هؤلاء
قوله من التأويلين بوجوبه الأول يقولون أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود
في جميع صفاته وأحواله الأولية له وأنه لم يمتد في العدم الفهم بحال الأولى
به فيها أن لا يوجد شيئا أو ما لا يشاء أن لا توجد عنه أصلا ويحال بخلافها **لما**
رفع من بيان مذاهب المتكلمين شرح في بيان مذاهب الحكماء وبداياتهم يقولون
أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود في جميع صفاته وأحواله الأولية له لأن
ذلك يقتضي عدم الفعل من جانب الفاعل فإن الفاعل إذا كانت فاعله واجبه
له وجب أن يكون فاعلا دائما إما أن كانت فاعله ممكنة إحتاج في فاعله
إلى سبب آخر كما معنى بيانه وواجب الوجود لا يجوز أن يكون كذلك وأرادوا بالحوال
الأولية الأحوال التي لا يوقف وجودها على شيء غير ذاته كونه فاعلا دائما
وفاعلا دائما لها الأحوال الثانية المتوقفة على وجود الغير كونه أو لا وجودا
وقامرا وبالمثل وهي لا تكون واجبة له لذاته بل عند وجود غيره فترد كغير ذلك
ما يتعلق بجانب الفعل فأشار إلى أن العدم الفهم لا يمتد في حال يكون فيها

إمكان الفاعل عن الفاعلية أولى بالاعتبار منه أو يكون لا يمدد الفعل أولى
بالاعتبار إلى الفعل من حال آخر يصر فيها فاعله أولى به أو يمدد الفعل إلى
بالفعل وعنده من ذلك الرد على التأويلين يكون بعض الأقوال أسلم لأن
يقول فيه من الباقية **قوله** ولا يجوز أن تشيخ إرادة المجردة إلا بالداع ولا
أن تشيخ جرافا وكذلك لا يجوز أن تشيخ طبيعة أو غير ذلك بل لا تجد دجال وكيف
تشيخ إرادة دجال تجدت دجال ما تجد دجال ما يمتد له التجرد فمجرد وإذا
لم يكن مجردة كانت دجال ما لم تجد شيئا لا واحد مستتر على فتح واحد
فمما جعلت التجرد لا من بشر أو لا من زال مثلا ليجنس من الفعل وقاما بشر
أو من أو غير ذلك مما عدا أو كمن كان يكون له لو كان قد زال أو عاين أو غير ذلك
كان قال لما كان الفاعل المختار عند المتكلمين هو الذي تتساوى معدود
بالاعتبار إليه من حيث هو قادر إحتاج إلى إثبات شيء بسببه يخص الغير
الذي يختاره فاشتوا له إرادة تتعلق بذلك الطرف وهي مجردة عند بعض المتكلمين
وقد يزداد الشاعرة وغير ذلك على علم عند البعض فأشار الشيخ إلى إطلاق
الإرادة المجردة أو لا يمتد لها ولا بد وأن تشيخ أمر المجردة يقتضي إثارة أحد المعدود
كشوق ما أو ميل إليه وهو الداعي وإلا لكان فعلها بذات لك المعدود دون
ما عدا جرافا وهما متغايران عنه فيألي بالاعتقاد والجراف لفظة مترجمة
الاستدراك بكونه من غير تقدير وقد يطلق بحسب الاصطلاح على فعل يكون مبدأ
توقفا محتملا من غير أن يمتد فكم كالمادة أو طبيعة كالتقش أو من الحركات
المتنهي أو إعادة كالتعب بالجنة مثلا وهو باعتبار من الفاعل كما أن العبد يكون

باعتبار من الغائز والشيخ الملقب مهنا على الفعل الذي يتعلق الإرادة به للشيء
فقط من غير اشتراط أو اجتماع من ثم ان الشيخ جعل الحكم اعترافا منه ^{بطلب} الاشياء
فذاك وكذلك لا يجوز ان تسخ طبعه او غيره ذلك بل بجدة في اي لا يجوز ان
تتج من شرايط الغائز عليه التي يتعلق بها الفعل على ان لا يكون سواه كانت طبعه
او ارادة او قس من غير جده واطل ذلك بان حال الشيء المجده انما يكون كحال
الفعل المجده الذي كلاما فيه وكما يحتاج الفعل الى ذلك الشيء في جده فكل
يحتاج ذلك الشيء الى جده امر آخر ويتسلسل انا دقة وهو باطل وانما نشأ
قبل شيء وهو القول بحدوث لا الى اول ثم اشار الى ابطال القول بالارادة القوية
فبان الارادة غير زائدة على العلم بقوله واذا لم يكن جده كانت يال ما لم يجده شيء
يالا واجدة مشتملة على شيء واحد وذلك يقتضي انما لا مدد للفعل عن الفاعل
واما مدد في جميع اوقات وجوده **واعلم** ان المعتزلة الذين لا يقولون بالارادة
المجدة لا يصدرون بجدة شيء غير الفعل اصلا مع ولم يرايا يكون بعض اوقات
اسلم للصدور وانما باشتناع الصدور في غيره ذلك الوقت فلما منع الشيخ عن ابطال
القول بجدة شيء وابطال القول بان لا يجده شيء اشار الى ان هذين القولين ايضا
قول بجدة فذاك وواجبنا الجدة لا يترتب كس من الفعل وقاما يتر
بشيء القول بصدور بعض اوقات او معين بمعنى مسرورة الفعل متانيا بعد كونه
متنبا او غيره ذلك مما يعبرون عنه بحسب اصطلاحهم اقول له لا يتر الى كنه
كان قال عند الوقت اشياء او امتناع كان قال عند وقت لا يمكن او غيره ذلك
بحسب عباراتهم فان القول بجميع ذلك قول بجدة شيء ما وقد ابطالنا **قولنا**

فالوا فان كان الداعي الى تبديل واجب الوجود عن اقامة الحيز والوجود هو كون
المعلول مسبوقا لعدم لا يحال هذا الداعي ضعيف وهذا كشف لدوي لانما
متبعه على انه فائز في كل حال ليس في حال اولي بايجاب التبع منه في حالات
واما كون المعلول ممكن الوجود في نفسه واجب الوجود بغيره فليس يناقض كونه ذا
الوجود بغيره كما بينت عليه **والفزع** عن الاشارة الى قدم الفعل بما هو من جانب
الفاعل وبما هو من جانب الفعل وابطال القول بالحدوث اراد ان يشير الى ضعف
حجج الغزير ويحجم ايضا متعين الى ما يتعلق بالفاعل وإلى ما يتعلق بالفعل فيما يتعلق
بالفاعل موقفا ثم ان فعل الفاعل المتأرجح ان يكون مسبوقا بالقدم وما يتعلق
بالفعل موقفا ثم الفعل في نفسه يتبع ان يكون الا بعد ما ذكر ان الداعي لغير
الى القول بالحدوث مع كونه متبعا على التاثير ان شيء وهو تبديل الواجب على ذكر
فيما لم يزل عن اقامته الحيز والوجود ان كان هو ان يكون الفعل مسبوقا بالقدم هذا
غرض ضعيف ومع ذلك فهو مما يمل في كل حال سواء كان حدث الفعل في
الوقت الذي حدث او في وقت اخر قبله او بعد من غير تحصيله والوجه لذلك
الوقت دون غيره وان كان الداعي لغير الى ذلك هو ظنهم ان الفعل في نفسه
يتم ان يكون غير حادث فحدث في سبيل المنط على فتادو وبين ذلك
ان المعلول يمكن ان يكون ذا الوجود ثم انه اشغل بايجاب عن الحجج الثلاثة
المذكورة عنهم على اشياء وجود حوادث لا اول لها وسيبان وجود الخطا فيها
قولنا واما كون غير المتأرجح كلاما موجودا للكون كل واحد وقاما موجودا فهو
نوع خطأ فليس اذا صح على كل واحد حكم مع على كل محتمل والا لكان

يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ الْكُلُّ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَأْنَى يُمْكِنُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ الْوُجُودُ لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ يُمْكِنُ
 أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ الْوُجُودُ فَجَلَّ الْأَمْكَانُ عَلَى الْكُلِّ كَمَا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ **إِشَارَةٌ إِلَى**
 الْجَوَابِ عَنِ الْجُمْلَةِ الْأُولَى وَهُوَ أَنَّ الْقَوْلَ بِصِحَّةِ الْحُكْمِ عَلَى الْكُلِّ بِكُلِّ مَا يَصِحُّ أَنْ يُحْكَمَ بِهِ
 عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ يُمْتَنِعُ الْقَوْلُ بِإِمْكَانِ دُخُولِ غَيْرِ الْمُسْتَأْنَى فِي الْوُجُودِ لِإِمْكَانِ دُخُولِ
 كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي الْوُجُودِ وَهَذَا بِمَا صَرَّحَ بِهِ بَابُ مَنَاعِهِ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ مَقْدُورَاتُ أَهَرُ
 مَيَّالِي لَا تَسْتَأْنَى وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَدْخُلَ كُلُّهَا فِي الْوُجُودِ بِحُجَّتِ لَا يَتَّبِعِي لَهُ مَقْدُورٌ يُخْرِجُهُ
 إِلَى الْوُجُودِ وَقَوْلُهُمْ **فَالْوَأْدُ لَمْ يَزَلْ غَيْرَ الْمُسْتَأْنَى مِنَ الْأَخْيَارِ الْإِنِّي بَذَرْتُهَا مَعْدُومًا**
 إِلَّا شَيْئًا بَعْدَ نَجْوَى وَغَيْرِ الْمُسْتَأْنَى الْمَقْدُورُ مَقْدُورٌ فِيهِ أَكْثَرُ وَأَقَلُّ وَلَا يَتَّبِعِي ذَلِكَ كُنْهَا
 غَيْرُ مُسْتَأْنَى فِي الْقَدَمِ **إِشَارَةٌ إِلَى الْجَوَابِ عَنِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ أَنَّ غَيْرَ الْمُسْتَأْنَى**
 إِذَا كَانَ مَعْدُومًا فَهُوَ يُمْكِنُ أَنْ يَزِيدَ وَيَنْقُصَ لِأَنَّهُ لَا تَقَارُ كَالْحَوَادِثِ الْمُسْتَعْبَلَةِ الَّتِي
 تَنْقُصُ كُلُّ يَوْمٍ وَيَكْمُلُ مَا تَأْتِي فِي زَائِدَةٍ عَلَى مَقْدُورَاتِهِ كَوْنِهَا غَيْرُ مُسْتَأْنَى
 عِنْدَهُمْ وَالْحَوَادِثُ الَّتِي كَلَامُهَا فِيهَا لَيْسَتْ بِوُجُودٍ جَمِيعًا فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ
 فَإِذَا كَانَ إِذَا يَأْتِي مَا لَا يَكُونُ فَادْرِي مَا فِي كَوْنِهَا غَيْرُ مُسْتَأْنَى وَقَوْلُهُ **وَأَمَّا تَوْفُّ الْأَوَّلِ**
 مِنْهَا عَلَى أَنْ يَوْجَدَ قَبْلَهُ مَا لَا يَهَابُ لَهُ أَوْاجِبُ نَجْوَى فِيهَا أَنْ يَنْقَطِعَ إِلَيْهِ مَا لَا يَهَابُ لَهُ
 هُوَ قَوْلُ كَاذِبٍ فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا تَوْفُّ كَذَا عَلَى كَذَا هُوَ أَنَّ الشَّيْءَ وَمِثْلَهُ بِالْمَقْدُورِ
 وَالْثَانِي لَمْ يَكُنْ يَصِحُّ وَجُودُهُ إِلَّا بَعْدَ وَجُودِ الْمَقْدُورِ الْأَوَّلِ وَكَذَلِكَ الْأَخْيَارُ
 لَمْ تَكُنْ الْبَتَّةَ وَلَا فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْأَخْيَارَ كَانَتْ مُتَوَقِّفًا
 عَلَى وَجُودِ مَا لَا يَهَابُ لَهُ أَوْاجِبُ نَجْوَى إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ إِلَيْهِ مَا لَا يَهَابُ لَهُ بَلْ لَيْتَ وَقْتُ تَوَسُّطِ
 وَجَدَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُونِ الْأَخْيَارُ أَشْيَاءَ مُسْتَأْنَى فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ هَذَا مَقْدُورٌ

لَا يَسْتَأْنَى وَالْجَمِيعُ عِنْدَكُمْ وَكُلُّ وَاحِدٍ وَاحِدٌ فَإِنْ عِنْدَكُمْ بِهَذَا التَّوَقُّفُ أَنْ هَذَا الْقَوْلُ
 إِلَّا بَعْدَ وَجُودِ أَشْيَاءَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي وَقْتٍ آخَرَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَجِيءَ عِنْدَ هَذَا ذَلِكَ
 بِحَالٍ هَذَا هُوَ قَوْلُ الْمُسْتَأْنَى فِيهِ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَوْ غَيْرُ يُمْكِنُ فَكَيْفَ تَكُونُ مَقْدُورًا فِي الْإِطْلَاقِ
 نَفْسِهِ أَبَانَ يَنْتَظِرُ لِقَظَهَا نَفْسِي لَا يَنْتَظِرُ بِهِ الْمَعْنَى **إِشَارَةٌ إِلَى الْجَوَابِ عَنِ الْجُمْلَةِ**
 الثَّانِيَةِ وَهُوَ أَنَّ مَعْنَى وَقْتِ الْحَادِثِ الْيَوْمِي عَلَى انْقِصَاءِ مَا لَا يَهَابُ لَهُ وَاجْتِبَاءِ
 إِلَى ذَلِكَ إِنْ كَانَ هُوَ أَهَرُ فَكَانَ بِمَا مَعْنَى وَقْتِ مَا يَصِحُّ لَمْ يَوْجَدْ هَذَا الْحَادِثُ
 فِيهِ وَلَا يَتَّبِعِي مِنَ الْحَوَادِثِ وَكَانَ وَجُودُ الْحَادِثِ الْيَوْمِي فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مُتَوَقِّفًا
 عَلَى انْقِصَاءِ مَا لَا يَهَابُ لَهُ مِنَ الْحَوَادِثِ أَوْ كَانَ هَذَا الْحَادِثُ مُتَجَانِبًا فِي وَجُودِهِ إِلَى
 انْقِصَاءِ مَا لَا يَهَابُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى أَنْ يَنْتَظِرَ التَّوَسُّطَ إِلَيْهِ هُوَ قَوْلُ كَاذِبٍ وَنَحْوُ
 ذَلِكَ مُصَادَرَةٌ عَلَى الْمَطْلُوبِ لِأَنَّهُ وَجُودُ مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ هُوَ مَطْلُوبُهُمْ وَالْحَقُّ
 أَنَّ كُلَّ وَقْتٍ يَفْرَقُ بِمَا مَعْنَى فَلَا يَقَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَادِثِ الْيَوْمِي مِنَ الْحَوَادِثِ إِلَّا
 عِدَّةٌ مُسْتَأْنَى وَإِذَا كَانَ كُلُّ وَقْتٍ وَجَمِيعُ الْأَوْقَاتِ عِنْدَهُمْ وَاحِدًا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ
 هَذَا الْحُكْمُ يَكُونُ حَيًّا وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْحَادِثَ الْيَوْمِي لَا يَوْجَدُ إِلَّا بَعْدَ انْقِصَاءِ مَا
 يَهَابُ لَهُ هَذَا هُوَ الْمُسْتَأْنَى فِيهِ **قَوْلُهُ** **فَالْوَأْدُ يَجِبُ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَكُونَ**
الْعَمَامُ الْوَاجِبُ الْوُجُودِ غَيْرُ مُتَخَلِّفٍ النَّسَبِ إِلَى الْأَوْقَاتِ وَالْأَشْيَاءِ الْكَائِنَةِ عَنْهُ
 كَمَا أَوَّلْنَا وَمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَوْ مَا ذَاتَنَا إِلَّا مَا يَلْزَمُ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ هَذَا
 التَّنْزِيلِ لَمَّا فَرَعَ عَنِ الْأَخْيَارِ جَابَ وَالْجَوَابَاتِ ذَلِكَ مَا هُوَ الْحَاضِرُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَكَامِ
 مَهْمَا وَهَذَا الْوَاجِبُ لَا تَخْتَلِفُ نِسْبَتُهُ إِلَى الْأَوْقَاتِ وَإِلَى مِثْلِهِ الْأَوَّلِيَّةُ
 يَتَّبِعِي الْقَوْلَ الْإِنِّي لَا وَاسْطَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُبْدَأِ الْأَوَّلِ أَوْ لَا وَاسْطَةَ غَرِيبَةٍ بَيْنَهُمَا وَمَا

يُلْزَمُ ذَلِكَ لَوْ مَا ذَاتُنَا بِمَعْنَى الْقَوْلِ وَالْجَرَامِ الْكَلِمَةُ فَإِنَّهَا تَصْدُقُ عَنْ الْعَمَلِ
 بِحَسَبِ ذَوَاتِهَا بِلا تَوْطِئُ شَيْئًا آخِرًا لِمَا يَلْزَمُ مِنْ إِخْلَافَاتٍ تَلْزَمُ بِهَا مَعْنَى الْحُكْمِ الْقَرِينَةُ
 الْآلِيَّةُ مِنْ إِخْلَافٍ أَوْضَاحٍ ذَلِكَ الْجَرَامُ قَبْلَهُ الْغَيْرُ بِمَعْنَى الْحَادِثِ الْيَوْمِيَّةِ
قوله *فَذِهِ هِيَ الْمَذَاهِبُ وَإِلَيْكَ الْأَخْبَارُ بِمَعْنَى أَنَّ هَؤُلَاءِ هِيَ الْمَذَاهِبُ*
وَأَجِبَ لَوُجُودِ وَاحِدٍ مُرَادُهُ أَنَّ التَّنَافُعَ فِي الْقَدِيمِ وَالْجَدِيدِ هُوَ الْغَايَةُ
 إِلَى التَّنَافُعِ فِي وَاحِدَةٍ وَاجِبٌ لَوُجُودِ كَثَرَةٍ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَرْتَضِيهِ السَّامِعُ فِيهِ
 وَلَيْسَ مُرَادُهُ أَنَّ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمَا قَدِيمٌ وَجَدَّيْنِ لَكِنَّهُمَا يَتَلَفَّضَانِ إِلَى التَّوْحِيدِ **النَّظَرُ إِلَى**
فِي الْغَايَاتِ وَبَيَانِهَا فِي التَّرْتِيبِ قَالَ الْغَايَةُ التَّشَارُحُ غَايَةُ
 الْفَتْحِ مَا إِلَيْهِ يَحْكُوكَ وَيَسِيلُ إِلَيْهَا وَقَدْ وَالْقَوَابِلُ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ غَايَةُ الْحُكْمِ
 فَطَرَأَ الْغَايَةُ الْمُطْلَقَةُ فِي أَعْيُنِ مَنْ ذَلِكَ وَهِيَ مَا لَا حِلَّ يَصْدُقُ الْعَمَلُ عَنْ مِلَّةٍ
 الْغَايَةُ **مُتَرَفَعَةً** قَالَ بَعْدَ التَّنَاطُلِ يَتَنَبَّلُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَفَاصِدَ أَحَدُهَا يَأْنِ أَنْ
 كُلُّ فَاعِلٍ بِالْفَعْلِ وَالْإِرَادَةِ هُوَ مُسْتَكِلٌ بِفِعْلِهِ وَبِأَنَّهَا إِثْبَاتُ الْعَمَلِ وَبِأَنَّهَا
 تَرْتِيبُ الْوُجُودِ وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْأَوَّلَ لِأَنَّهُ تَامٌّ لِمَا قَبْلَهُ بِمَعْنَى سَلَمَةِ الْقَدِيمِ وَأَسَاسُ الْبَيَانِ
يَكُنِ الْأَوَّلُ هُوَ الْبَارِي إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَكِلًا بِفِعْلِهِ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا بِالْفَعْلِ
 وَالْإِرَادَةِ وَجَبَّحْدُ كَانَ مُوجِبًا وَذَلِكَ يُؤَكِّدُ الْقَوْلَ بِالْقَدِيمِ وَأَيْضًا عَدُّ الْغَايَاتِ
 بِالْحَدُوثِ الَّذِي عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ هُوَ قَوْلُهُمْ أَنَّ الْبَارِي أَرَادَ فِي الْأَوَّلِ خَلْقَ الْعَالَمِ
 فِي وَقْتٍ بَعِيْنِهِ وَبِإِطْلَالِ أَنَّهُ مُبْعِلٌ بِالْإِرَادَةِ يَنْدُفِعُ هَذَا الْمُنْكَرَ وَيَبَيِّنُ أَنَّ
 هُوَ أَنْ يَكُونَ كَمَا أَنَّ الْأَوَّلَ شَوْفِيَّةٌ تَشْبِيهُةٌ الَّتِي بِهِ يُشَدَّدُ عَلَى وَجُودِ الْفَاعِلِ
 إِنَّمَا يَثْبُتُ بَعْدَ ثَبُوتِ أَنَّ حُرُوكًا هِيَ لَيْسَتْ لِلْغَايَةِ بِإِتِّسَافٍ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَثْبُتُ

بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حُرُوكًا لَأَجَلَ الْإِتِّسَافِ كَانَتْ هِيَ مُسْتَكِلَةً بِهَا وَالْغَايَةُ لَا يَكُونُ
 مُسْتَكِلًا بِإِتِّسَافٍ **وَأَقُولُ** أَنَّهُ لَمَّا اثْبَتَ لِلْوُجُودِ مَبْدَأُ أَوَّلٍ فِي النَّظَرِ الرَّابِعِ كَانَ
 مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يَتَّبَعَ كَيْفِيَّةَ مَبْدَأِيَّتِهِ فَذَكَرَ ذَلِكَ فِي النَّظَرِ الَّذِي يَتْلُو الْمُشْتَبِلَ عَلَى
 التَّشْبِيهِ وَالْإِبْدَاعِ وَلَمَّا ذَكَرَ الْأَمْرَ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُشِيرَ إِلَى غَايَاتِهَا مَبْدَأًا
 إِلَى أَحْكَامِهَا الْكَلِمَةُ وَهِيَ أَنَّ أَيْ الْفَاعِلِينَ لَا يَكُونُ لِأَمْرٍ غَايَةً وَأَنَّهُمْ يَكُونُونَ
 لِأَمْرٍ غَايَةً فَمَّا شَارَ إِلَى غَايَاتِ أَفْعَالِ التَّشْبِيهِ لَتَأْتِي فَعَلًا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ
 مُرْتَبِئَةٍ هِيَ مَبَادِي الْغَايَاتِ ذَلِكَ لِأَمْرٍ بَلْ لَوُجُودِ هَذَا التَّشْبِيهِ مِنَ الْفَاعِلِينَ
 وَسَمَرُ ذَلِكَ إِلَى التَّطَرُّقِ لَتَأْمُ فِي إِثْبَاتِ ذَلِكَ الْوُجُودَاتِ تَرْتِيبِي الْوُجُودِ
 التَّأْنِ مِنْ الْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ إِلَى الْمُرْتَبَةِ الْآخِرَةِ وَلِذَلِكَ وَسَمَّ النَّظَرَ بِالْغَايَاتِ
 وَبَيَانِهَا فِي التَّرْتِيبِ **مُسْتَبِيرٌ** اقْرَأْ مَا الْغَايَةُ الَّتِي التَّأْمُّ هُوَ الَّذِي يَكُونُ
 غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِشَيْءٍ خَارِجٍ عَنْهُ فِي أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ فِي ذَاتِهِ وَفِي مَبْنَاهِ مُتَمَكِّنَةٍ مِنْ ذَاتِهِ
 وَفِي مَبْنَاهِ كَالْبَلَّةِ إِضَافَةً لِذَاتِهِ فِي إِنْجَاحٍ إِلَى شَيْءٍ خَارِجٍ عَنْهُ بِحَسَبِ تَرْتِيبِهِ
 ذَاتُهُ أَوْجَالَ مُتَمَكِّنَةٍ مِنْ ذَاتِهِ مِثْلُ شَكْلِ أَوْجَسٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَوْجَالَ لَهَا إِضَافَةً
 مَا كَلِمَةٍ أَوْ عَالِيَةٍ أَوْ قَدِيمَةٍ أَوْ قَادِرَةٍ هُوَ فَيُفِيدُ نَحْجَاجٍ إِلَى الْكَلِمَةِ **هَذَا قَرِيبٌ**
 لِمَعْنَى الْغَايَةِ وَالْمَقْصُودُ أَنَّ مُرَاعَاةَ مَعْنَاهُ الْحَقُولُ عَلَى الْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ يَتَعَقَّبُ أَنْ لَا
 يُفِيدَ غَايَةً مُبَارَكَةً لِذَاتِهِ **وَالْعِلْمُ** أَنَّ مَبْنَاهُ التَّشْبِيهِ يَتَعَقَّبُ إِلَى مَا هُوَ فِي تَرْتِيبِهِ
 وَإِلَى مَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ وَجُودِ غَيْرِهِ وَالْأَوَّلُ يَتَعَقَّبُ إِلَى مَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَتَرْتَّبَ لَهُ
 نِسْبَةٌ إِلَى غَيْرِهِ وَإِلَى مَا مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ وَعَدْنِ ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ الْأَوَّلُ هُوَ الْمَبْنَاهُ
 الْمُتَمَكِّنَةُ مِنْ ذَاتِهَا التَّشْبِيهِ وَالْثَانِي هُوَ الْمَبْنَاهُ الْكَلِمَةُ الْإِضَافَةُ وَهِيَ كَمَا لَا

لشيء في نفسه مما يربى إضافات له إلى غيره وأما الثالث هو الإضافات المختلطة
 والشيخ ذكر أن الشيء التام هو الذي لا يتعلق بغيره في تلكه أشياء ذاته والمثبتات
 المتكئة من ذاته والمثبتات الكمالية الإضافية له ولم يذكر الإضافات المختلطة
 لأنها متعلقة الوجود بغيرها ثم لما ذكر أن الشيء هو الذي لا يتعلق في هذه الأشياء
 بغيره ذكر أن ما يتعلق في شيء من هذه الأشياء بغيره فهو ليس بشيء بل هو يحتاج إلى
 كسب وهذا الكلام يمكن تفسيره الأول لو كان الأول قضية قال القائل
 الشارح قوله من افتقر في شيء من هذه الأمور إلى غيره فهو غير محتاج إلى كسب
 كلام خارج عن قانون الخطأ فإنه لا معنى للغير إلا افتقار في أحد من الأشياء
 إلى الغير وجنيد يفسر معنى الكلام أنه لو افتقر في شيء من تلكه إلى الغير لا افتقر
 فيها إلى الغير ومعلوم أن ذلك لا فائدة فيه وإن كان يريد بالغير شيئا آخر فلا بد
 من فائدة فتصور **واقول** كلام هذا القائل ينبغي أن يكون كل قضية موضوعها
 ويحس لها شيء واحد في خاصية عن قانون الخطأ وليس كذلك فإن الحد يحمل
 على الحدود لكن يصير منه قوله وبما من غير الجمهور ويحمل ذلك مقدر خطابة
 على أن قولنا الغير في شيء ما غير ليس بمتكرر لأن الموضوع هو الغير المتعدد
 هو الغير المطلق وذلك يجري مجرى قولنا الموجود في شيء موجود وأيضا هذا القائل
 قد صدق فيه لهذا القائل بأن تلك الموضوع من هذا القائل ذكر ما فيه الشيء
 وهو الذي لا يتعلق إلى الغير لا في ذاته ولا في شيء من معانيه للضعف وذلك يقتضي
 أن يكون قوله الشيء هو الذي لا يتعلق إلى الغير في هذه الأمور شيئا غيبيا
 مشتملا على موضوع ومحمول بمعنى واحد لأن الحدود والحدوثي واحد وإذا كان كذلك

فلا يمكن أن يكون ما يقابل الحد وما يقابل الحدود بآثارها أيضا شيئا واحدا ويكون
 كلام هذا جازما يجري قول من يقول الإنسان هو الحيوان الثاني وما ليس
 بالحيوان الثاني فليس بإنسان فلا يربى لمصار الأول بترتيب مقبولا والثاني
 قول مستنكر غير مقبول مع كونها في الحكم واحدا بل لو كانت إن الشيخ قد قال في
 الأول إن الشيء هو الذي لا يتعلق بغيره وكانت عين من احتاج إلى غيره فهو غير
 وكان من الواجب أن يقول ومن يتعلق بغيره فهو غير لكان سواء لقطبا فكان الجواب
 أنه لما كان في الأول فأمدا للغير لم يورد الاحتياج لئلا يكون بغير الشيء
 بغير ما يقابل له بل أورد اليعلى الذي فامر مقامه في إفادة معناه ولما لم يكن في
 الثاني فأمدا للغير لم يورد الاحتياج لعلم أنه استعملها بمعنىين متعارفين
مستبين اعلم أن الشيء الذي إنما يحسن به أن يكون عنه شيء آخر ويكون ذلك
 أربى والحق من أن لا يكون فإنه إذا لم يكن ذلك عنه لم يكن ما هو أولى ويحسن
 به مطلقا وأيضا لم يكن ما هو الأولى والأحسن متنافا فهو مملوك كمال ما يقتضيه
فيه إلى كسب إن قوا من التكلمين يقولون أيضا أن الثاني جل ذكره بالحد
 والأولوية فيقولون أيضا أن الشيء إلى الغير يحسن في نفسه وبغله أولى من تركه
 فلاجل ذلك خلق الله الخلق والشيخ أراد أن يبين على أن هذا الحكم في حق الله مقدر
 لا سناد متناهي إليه **وقهرا** أن الشيء الذي يحسن به أن يفعل فلا يكون أن
 يحسن به من أن لا يفعل فإنه إن فعل كان ما هو به يحسن به في نفسه صلا
 وكان ما هو يحسن به من شيء آخر أيضا صلا وما صفتان له أحد ما مطلقه
 والآخر كماله إضافة إلى شيء آخر وإن لم يفعل لم يكن ما هو يحسن به صلا

وَلَا مَا هُوَ أَحْسَنُ بِهِ مِنْ شَيْءٍ آخَرٍ وَيُظْهِرُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ هَاتَيْنِ الْقِسْمَتَيْنِ مَذْبُوحَتُهُمَا
ذَلِكَ الَّتِي مِنْ فَعْلِهِ وَقِيلَ عَرَفَ فَأَذِنَ مَوْجِدُهُ ذَلِكَ مَسْلُوبٌ كَمَا لَمْ يَنْفَعِ فِي كَسْبِ
الْكَلَامِ إِلَى غَيْرِ شَيْءٍ **فَمَا أَفْجَحَ مَا يُضَاهَى مِنْ أَنَّ الْأُمُورَ الْعَالِيَةَ يُخَاوَلُ أَنْ يَفْعَلَ**
شَيْئًا لِمَا عِنْدَهَا لِأَنَّ ذَلِكَ أَحْسَنُ بِهَا وَلَوْ كُنْ فَعَالًا لِلْجَمِيلِ وَأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْحَاطِنِ
وَالْأُمُورِ الْأَلْفِيَّةِ بِأَشْيَاءِ التَّوْحِيدِ وَأَنَّ الْأَوَّلَ الَّتِي يَفْعَلُ شَيْئًا لِأَجْلِ شَيْءٍ أَوْ
لِفَعْلِهِ لِمَتَّةً هَذَا يَتَّبَعُ بِالْمَقْصُودِ الَّذِي أَوْفَاهَا إِلَيْهِ فِي الْفَعْلِ الْمُتَعَدِّ وَمَوْ
لِجَنَّةٍ لِمَا قَبْلَهُ وَمَرَادُهُ وَاسْمُهُ وَفَعْلُ الْجَمْعِ عَامًا مُشْتَبَاهًا لِلْجَمْعِ الْعَالِيَةِ الَّتِي
يُحْيِي نَامَةً أَمَّا بَدَائِهَا أَوْ جِلَالُهَا مَعَ إِدْرَاجِهَا وَأَمَّا سَلْبُهَا فَمِنْ غَيْرِهَا فِي الْأَوَّلِ جِلَالُهَا
مُطْلَقًا لِأَنَّ الْفَاعِلَ الَّذِي يَفْعَلُ الْغَايَةَ هُوَ مَرَادُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا مَنْ جَسَدُ فَعْلِهِ
وُجُودُهُ بَلَّكَ الْغَايَةَ فَإِنَّ ذَلِكَ يَفْتَقِرُ كَوْنُهُ مُسْتَكْمِلًا بِذَلِكَ الْوُجُودِ وَالثَّانِي مَنْ جَسَدُ
تَمَرُّ فَاعِلُهُ بِمَا مِمَّةً بَلَّكَ الْغَايَةَ فَإِنَّ ذَلِكَ يَفْتَقِرُ كَوْنُهُ مِنْ جَسَدِ ذَلِكَ نَاصِبًا فِي
فَاعِلِهِ وَالْحَقُّ الْأَوَّلُ لِمَا كَانَ نَامًا بَدَائِهِ وَاحِدًا لَا كَثْرَةً فِيهِ وَلَا شَيْءَ قَبْلَهُ وَلَا يَتَعَدَّدُ
فَأَذِنَ لَا غَايَةَ لِفَعْلِهِ بَلَّ هُوَ بَدَائِهِ فَاعِلٌ وَغَايَةُ الْوُجُودِ كُلُّهُ فَذَلِكَ نَيْبُ أَقْرَبُ مَا لِلْمَلِكِ
الْمَلِكِ الَّتِي هُوَ الْفَعْلُ لِلْفَعْلِ مُطْلَقًا وَلَا يَفْتَقِرُ عَنْهُ شَيْءٌ فِي شَيْءٍ وَلَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ لِأَنَّ
كُلَّ شَيْءٍ مِنْهُ أَوْ مِمَّا مِنْهُ ذَلِكَ فَكُلُّ شَيْءٍ غَيْرُهُ هُوَ لَهُ مَمْلُوكٌ وَلَيْسَ لَهُ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا سِوَا
الْكَلَامِ يَفْتَقِرُ أَنْ يَوْسَمَ هَذَا الْفَعْلُ بِالْثَبَتِ وَالَّذِي قَبْلَهُ بِالْثَبَتِ وَلَا أَشْكُ
فِي أَنَّ الْقَدِيمَ وَالْخَالِدَ هُوَ وَفَوْقَ مِنْ شَائِعِينَ وَهَذَا الْفَعْلُ شَبَّ عَلَى تَرْجِيهِ شَيْءٍ
الْمَلِكِ وَفِي غَيْرِهِ فِيهِ ثَلَاثُ أَشْيَاءَ أَحَدُهَا كَوْنُهُ غَنِيًا مُطْلَقًا وَهُوَ يَلْتَمِزُ وَالثَّانِي أَنَّ
كُلَّ شَيْءٍ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَيْهِ وَهُوَ إِنْ شَاءَ وَالثَّالِثُ كَوْنُ كُلِّ شَيْءٍ لَهُ وَهُوَ أَيْضًا إِنْ شَاءَ

وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ كُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ قَائِمًا لِمَا كَانَ كَوْنُهُ غَايَةً لِأَشْيَاءٍ هُوَ كَوْنُهُ فَاعِلًا لَهَا
بِشَيْءٍ يَحْتَاجُ سَبِيلَ كَوْنِ الْأَشْيَاءِ لَهُ يَكُونُ الْأَشْيَاءُ مِنْهُ مُشْتَبِهًا **أَقْرَبُ مَا لِلْمَلِكِ**
الْجُودُ إِفَادَةُ مَا يَنْبَغِي لَا لِعَوْنٍ وَلَعَلَّ مَنْ هَبَّ التَّكِينُ لِمَنْ لَا يَنْبَغِي لَهُ لَيْسَ بِجَوَادٍ
وَلَعَلَّ مَنْ هَبَّ لِيَسْتَعِينُ بِمَا يَمِيلُ وَلَيْسَ بِجَوَادٍ وَلَيْسَ الْعَوْنُ كُلُّهُ عَيْنًا بَلَّ وَغَيْرُ حَقٍّ
الْإِنَاءُ وَالْمَدْحُ وَالْخَلْقُ مِنَ الْمَدْحِ وَالْوَصْلُ إِلَى أَنْ يَكُونَ عَلَى الْأَحْسَنِ أَوْ عَلَى
مَا يَنْبَغِي فِي جَوَادٍ لِيُشْرَفَ أَوْ لِيُحْمَدَ أَوْ لِيُحْسَنَ بِهِ مَا يَفْعَلُ هُوَ مُسْتَعِينٌ بِغَيْرِ جَوَادٍ فَالْجَوَادُ
الْحَقُّ هُوَ الَّذِي يَفْعَلُ مِنْهُ الْفَوَائِدُ لَا لِنُوقٍ مِنْهُ وَطَلَبُ قِيَدِي لِيَتَّخِذَ يَوْمًا إِلَيْهِ
وَالْعِلْمُ أَنَّ الَّذِي يَفْعَلُ شَيْئًا لَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ فَمَجَّ بِهِ أَوْ لَمْ يَحْسُنْ مِنْهُ هُوَ بِمَا يَفْعَلُ
مِنْ فَعْلِهِ مُخْلَصٌ يُرِيدُ قَرِيبٌ مَعْنَى الْجُودِ وَفِي غَيْرِهِ ثَلَاثُ أَشْيَاءَ أَحَدُهَا
مَعْنَى الْأَفَادَةِ وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ مَا يَفْعَلُ الْمَفْعُولُ شَيْئًا يَنْبَغِي لِلْمُسْتَعِينِ أَنْ يَكُونَ مُشْتَبِهًا
مَرَعًا بِمَا فِيهِ مَوْزُونًا بِالْغَايَةِ إِلَيْهِ وَأَنْ لَا يَكُونَ لِعَوْنٍ وَبِأَقْبَلِ الْكَلَامِ يَنْبَغِي لِلْعَوْنِ هُوَ
ظَاهِرٌ فَإِنَّ الْفَاعِلَ الْخَارِجَ لِقَطْعِهِ يَنْبَغِي بِجَمَلِهِ بِرَادِّهَا نَارًا لِلْحُسْنِ الْعِلْمِيِّ
كَأَيْضًا أَنَّ الْعِلْمَ مَا يَنْبَغِي وَنَارُ الْأَذْنِ الشَّرِيعِي كَمَا يَحَالُ الْبَحَاثُ بِمَا يَنْبَغِي وَالْحِكْمَاءُ
لَا يَقُولُونَ بِالْحُسْنِ الْعِلْمِيِّ وَلَا يَلْبِثُونَ بِمُتَعَدِّ الثَّانِي وَلَا يَنْبَغِي لَهَا شَيْءٌ هَذِهِ
وَأَوَّلُ هَذَا الْكَلَامِ يَفْتَقِرُ كَوْنُ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْمُسْتَعِينِينَ لِهَذِهِ الْقَطْعَةِ فِي
الْجَاهِلِيَّةِ أَمَّا عِنْدَ الْمُتَوَلِّينَ بِالْحُسْنِ الْعِلْمِيِّ وَأَمَّا فَضْلُهَا فَتَنْوُنُ بِالْأَذْنِ الشَّرِيعِي
عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ وَالْمَقْصِدَ لَيْسُوا بِمَا قَرَأَ مِنْ مُسْتَعِينٍ هَذَا الْقَطْعُ غَايَةً مَا فِي الْبَابِ
أَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوا عَلَى سَبِيلِ الْقَوْلِ الْأَمْرَ بِالْحَقِّ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَمْرَيْنِ لَكِنَّ ذَلِكَ
مِمَّا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهَا فِي أَسْبَلِ اللَّغَةِ دَالًّا عَلَى مَعْنَى آخَرٍ مَقُولٍ عَنْهُ وَكَيْفَ لَا يُعْلَمُ

الْقَوْلُ جَمْعًا ذَكَرُوا أَنَّهُمْ أَضَالُ الْمَطَاوِعُ قَوْلُ بَيْتِهِ أَيْ مَلِكُهُ فَأَبْنَى كَقَوْلِهِ
 كَرَمُهُ فَأَكْتَرَى وَهُوَ قَرِيبٌ مِمَّا قَرْنَا **وَالْعِلْمُ** أَنَّ الْقَدَحَ فِي امْتِنَالِ هَذَا الْكَلَامِ
 الَّذِي يَنْحَنِيهِ لِلْعَامِ وَالْعَوَامِ وَجَرَى مَجْرَى التَّكْبِيرِ بِمَثَلِ مَا ذَكَرَهُ هَذَا الْفَاعِلُ
 لَا يَلِيْقُ بِأَمْثَالِهِ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مِدْوَرٍ عَنْ عَصِيَّةٍ أَوْ حَسَدٍ أَوْ قِلْدٍ أَوْ صَافٍ بِأَمْثَالِهِ
 عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ أَنَّهُ **قَالَ** الْقَصْدُ إِلَى إِضَالِ الْعَائِدِ إِلَى الْغَيْرِ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْبُورًا فِي
 الْجُودِ لَوَجِبَ أَنْ يُضَالَ لِلْجَرَى الَّذِي سَقَطَ مِنْ شَقِيْفٍ وَقَعَ عَلَى رَأْسِ عِدْوَانِيَا
 فَذَاتَ ذَلِكَ الْعِدْوَانِ جَوَادٌ يَطْلُقُ بِحُصُولِ مَا يَنْبَغِي مِنْهُ لَا لِيَمِينٍ **وَالْجَوَابُ**
 أَنَّ الْجَوَادَ إِنَّمَا يَكُونُ مَنْ يَصْدُقُ عَنْهُ الْجُودُ بِالذَّاتِ لَا بِالِإِمْرَيْنِ وَمَهْنًا حُصُولُ مَا يَنْبَغِي
 لِمَصْدُقٍ مِنَ الْجَوَادِ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مِنْهُ بِالذَّاتِ هُوَ حَرَكَةُ الطَّبِيعَةِ وَهِيَ
 إِسْتِفَادَةُ كَمَالٍ مِنْهُ لِنَفْسِهِ لَا لِإِضَالِ كَمَالٍ لِغَيْرِهِ وَإِنَّمَا وَقَعَ عَلَى رَأْسِ إِنْشَانٍ إِشْطًا
 وَإِلْتِفَاتِي يَكُونُ بِالِإِمْرَيْنِ ثُمَّ أَنَّ الْقَوَاعِ عَلَى الرَّأْسِ لَا يَنْتَفِي تَوْتٌ بِالذَّاتِ بَلْ يَنْتَفِي
 إِخْلَالُ أَوْضَاعِ الْأَعْضَاءِ وَالْوَتِ شَيْءٌ آخَرُ يَنْتَفِيهِ بِالذَّاتِ عِنْدَ إِخْلَالِ
 الْأَعْضَاءِ ثُمَّ أَنَّ الْمُتَّفَتِي لَوَتِ إِنْشَانٍ لَا يَكُونُ مُتَّفَتِيًا لَوَتِ عِدْوَانِيَا آخَرُ
 بِالذَّاتِ بَلْ بِالِإِمْرَيْنِ ثُمَّ أَنَّ الْمُتَّفَتِي لَوَتِ عِدْوَانِيَا لَا يَكُونُ مُتَّفَتِيًا لَوَتِ فَارِدٍ
 لِذَلِكَ لِأَنَّ إِنْشَانٍ بِالذَّاتِ بَلْ بِالِإِمْرَيْنِ هَذَا يَحَالُ بِمَثَلِهِ الَّذِي أَوْدَعَهُ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ
 فِي الدَّوَاءِ الْمُبْعَجِ أَوَّلُ بِلِ الْإِمْرَيْنِ فَإِنَّهُ يَصْحَحُ وَيَزِيلُ الْإِمْرَيْنِ وَأَمَّا يُفْعَلُ بِالذَّاتِ
 كَيْفِيَّةً مُضَادَّةً لِلْكَيْفِيَّةِ الْغَيْرِ الْمَلَايِمَةِ وَمَكَدَ إِحْيَالِ سَائِرِ الْفَاعِلَاتِ الطَّبِيعِيَّةِ
 فَارْتِهَا لَا يَفِيدُ غَيْرَهَا بِأَمْثَالِهَا شَيْئًا إِلَّا بِالِإِمْرَيْنِ **فَإِنْ قِيلَ** فَلِمَ لَمْ يَصِدِّ الشَّيْخُ
 تَعْرِيفَ الْجُودِ بِأَنَّهُ مَا يَكُونُ بِالذَّاتِ **أَجِبَ** بِأَنَّهُ لَوْ عَرَفَ الْجَوَادَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ

هَذَا الْقَصْدَ لَكِنَّهُ لَمَّا عَرَفَ الْجُودَ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ مَنْ عَرَفَ الْبَارِدَ بِأَنَّهُ شَيْءٌ صَدِ
 عَنْهُ كَيْفِيَّةً كَذَا وَكَذَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَقُولَ بِالذَّاتِ أَمَّا إِذَا عَرَفَ الْجُودَ بِأَنَّهُ كَيْفِيَّةً
 كَذَا وَكَذَا لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى أَنْ يَقُولَ بِالذَّاتِ وَيَعُودُ إِلَى الْمُتَّفَتِ فِي **قَوْلِهِ** فَاذَنْ ظَلَمَ
 أَنَّ كُلَّ فَاعِلٍ يَفْعَلُ بِطَبْعٍ مِنْ غَيْرِ إِدَاءٍ أَوْ إِدَاءٍ هُوَ مُسْتَكِلٌ إِنَّمَا يَنْتَفِي فِيهِ أَوْ بِأَمْتٍ
 فَالْجَوَادُ هُوَ كُلُّ فَاعِلٍ يَكُونُ أَعْلَى مَرْتَبَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ **قَالَ** الْفَاعِلُ الشَّيْخُ
 وَقَوْلُ الشَّيْخِ وَاعْلَمْ أَنَّ الَّذِي يَفْعَلُ شَيْئًا لَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ فَحْ بِهِ إِلَى لَيْسَ إِعَادَةُ الْكَلَامِ
 الَّذِي ذَكَرَ فِي الْقَصْرِ الثَّانِي مِنْ هَذَا التَّنْبِيْهِ **وَقَوْلُهُ** هُمَا صَنِيتَانِ اشْتَرَكَا
 فِي الْمَوْضِعِ فَضْطٌ وَهُوَ الْفَاعِلُ الَّذِي لَوْ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا لَفَعَّ ذَلِكَ بِهِ وَبَيَانِي فِي
 الْحُصُولِ فَإِنَّهُ حَكَمَ عَلَيْهِ هُنَاكَ بِأَنَّهُ مُسْلُوبٌ كَمَا لَوْ هُمَا بِأَنَّهُ مُتَّفَتٌ لِي سَمِعْتُ
 مَا ظَهَرَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِإِعَادَةٍ لِدَلِيلِ كَمَا ظَنَنَّا هَذَا الْفَاعِلُ **إِشَارَةٌ وَالْمَعْنَى**
 لَا يَكُونُ طَائِفًا أَمَّا لِأَجْلِ الشَّائِلِ حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ جَارٍ بِأَمْتِهِ مَجْرَى الْإِمْرَيْنِ فَإِنَّ
 مَا هُوَ عَنْ لَدُنْ يَمِينٍ عِنْدَ الْأَخْبَارِ مِنْ نَفْسِهِ وَيَكُونُ عِدْوَانِيَا أَنَّهُ أَوَّلِي وَآخِرُ
 يَحْتَجُّ أَنَّهُ لَوْ مَتَّحَ أَنْ يُضَالَ فِيهِ أَنَّهُ أَوَّلِي فِي نَفْسِهِ وَاحْتِجُّ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ عِدْوَانِيَا
 أَنْ طَلَبَهُ وَإِرَادَتُهُ أَوَّلِي بِهِ وَاحْتِجُّ لَمْ يَكُنْ غَرَضًا فَاذَنْ الْجَوَادُ وَالْمَلِكُ الْحَقُّ لَا غَرَضَ
 لَهُ وَالْمَعْنَى لَا غَرَضَ لَهُ فِي الشَّائِلِ **الْفَرَضُ** هُوَ غَايَةُ فَعْلٍ فَاعِلٍ يوصَفُ بِالْإِخْيَارِ
 هُوَ أَحْسَنُ مِنَ الْغَائِبِ وَالْفَاعِلُونَ بِأَنَّ الْبَارِيَّ جَلَّ ذِكْرُهُ إِنَّمَا يُفْعَلُ الْإِمْرَيْنِ ذَهَبًا إِلَى أَنَّهُ
 إِنَّمَا يُفْعَلُ الْإِمْرَيْنِ يُوَدَّى إِلَى غَيْرِهِ لَا إِلَى ذَاتِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّنَا فِي كَوْنِ غَيْرِيَا وَجَوَادَ أَفَاشَادَ
 الشَّيْخُ إِلَى مَنْ يَفْعَلُ الْإِمْرَيْنِ فَلَا يَدْرِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْفِعْلُ أَحْسَنَ بِهِ مِنْ زَكْرِهِ لَدُنْ
 الْفِعْلِ الْحَسَنِ فِي نَفْسِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحْسَنَ بِالْفَاعِلِ لَمْ يَكُنْ أَنْ يَصِيرَ غَرَضًا لَهُ

فَرَأَيْتَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَلِكَ أَيْضًا لَا غَرَضَ لَهُ مُطْلَقًا وَأَنَّ الْبَارِيَّ لَا غَرَضَ لَهُ مُطْلَقًا
بَلْ بِالْعِيَانِ إِلَى التَّوَلَّى لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ بِالْعِيَانِ إِلَى مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ كَالْفَوْزِ
الْعَلِيَّةِ الَّتِي لَا تَبْدَعُ كَابِلَةً فِي مُسْتَعِدٍّ لِكُلِّ مَا قَدْ تَمَيَّزَتْ فِي نَجْمٍ
تَتِمُّ كُلُّ زَائِرٍ حَكْمًا بِإِرَادَةٍ مُوْتَوِّجَةٍ أَيْضًا لَا غَرَضَ لَهُ الْمَذْكُورَةُ الرَّاجِعَةُ إِلَيْهِ
يَحْتَجُّ كَوْنُهُ مُتَعَدِّلًا أَوْ مُتَحَفِّظًا لِلدَّخْلِ فَمَا أَجَلَ عَنْ ذَلِكَ فَعِيْلُهُ أَجَلَ مِنْ الْحَرَكَةِ وَالْأَمَلِ
مَعْنَاهُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ ذِي إِرَادَةٍ هُوَ مُسْتَكِلٌّ وَيُعَكِّرُ عَكْسَ النَّفْسِ إِلَى أَنَّ مَا لَا يَحْتَاجُ
إِلَى التَّوَكُّلِ عَلَى فُلَانٍ مُتَعَدِّلٍ ذِي إِرَادَةٍ وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْبَارِيَّ يَقَالُ وَالْمَقُولُ الْكَامِلُ
فِي إِدْعَائِهِ لَا يَتَأَثَّرُ بِشَيْءٍ مِنْكَ وَأَنَّ النَّفْسَ الْحَرَكَةَ لَا تَلْزَمُ إِلَّا بِإِرَادَةِ مُسْتَكِلٍّ عَمَّا
وَهُوَ وَتَتَبَيَّنُ أَيْضًا أَنَّ مَا يَفْعَلُ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ الْحَرَكَةَ وَاجِبٌ جَسَدٌ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ
لَا يَدْخُلُ لَهُ فِي أَنْ يَخْتَارَهُ الْفَعْلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَوْ يَتَأَثَّرُ بِهِ ذَلِكَ الْجَسَدُ يَتَزَيَّدُ وَتَتَبَيَّنُ
وَرُبَّمَا يَكُونُ تَوَكُّدٌ يَنْفُضُ مِنْهُ وَيُثَبِّتُهُ وَكُلُّ هَذَا مِنْهُ الْفَعْلُ الْمَأْتِيَنَّ أَنَّ الْفَاعِلَ
الَّذِي يَفْعَلُ لَمْ يَزَلْ يَمُودُ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى غَيْرِ مُسْتَكِلٍّ فِي وَجْهِهِ أَوْ هُوَ أَنْ يَقَالَ الْفَاعِلُ
الْكَامِلُ يَفْعَلُ لَا لَمْ يَزَلْ يَمُودُ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى غَيْرِ بَلْ لَأَنَّ الْفَعْلَ فِي نَفْسِهِ وَاجِبٌ حَرَكَةٌ
فَيَكُونُ الْفَعْلُ فِي نَفْسِهِ عَلَى تِلْكَ السَّيِّئَةِ مُتَعَدِّلٌ لِاخْتِيَارِ الْفَاعِلِ إِيَّاهُ هَذَا هُوَ الْوَقْتُ
وَقَدْ بَيَّنَّ عَلَى فَاعِلِهِ بِمَا مَرَّ وَهُوَ أَنَّ جَسَدَ الْفَعْلِ وَجُوبُهُ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ لَا يَدْخُلُ لَهُ
شَيْءٌ أَنْ يَخْتَارَهُ الْفَعْلُ بَلْ الْمَقْصُودُ لِلْإِخْتِيَارِ هُوَ كَوْنُهُ مِمَّا يَتَزَيَّدُ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ أَوْ يَتَزَيَّدُ
مُسْتَحَقًّا لِلدَّخْلِ وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْهُ الْفَعْلُ وَالْفَعْلُ أَنَّ الْفَاعِلِينَ بِالْوَجوبِ وَالْعِيَانِ
وَالْفَعْلِ الْعَمَلِيَّةِ يُعْرَفُونَ بِالْعِيَانِ بِأَنَّهُ كُلُّ شَيْءٍ يَفْعَلُ شَيْءًا شَيْءًا مَدْحٌ أَوْ لَا شَيْءًا
ذَمٌّ فَإِنَّ أَفْعَالَهُ لَا يَخْلُلُ بِهِ مَعَ ذَلِكَ شَيْءًا شَيْءًا ذَمٌّ هُوَ وَاجِبٌ وَالْأَفْعَالُ وَالْفَعْلُ

بِأَنَّهُ كُلُّ شَيْءٍ يَفْعَلُ شَيْءًا شَيْءًا ذَمٌّ هُوَ وَاجِبٌ وَالْأَفْعَالُ وَالْفَعْلُ
مِنْ التَّزَيُّدِ وَالْمُجِدِّ وَشَيْءًا شَيْءًا الْمَدْحُ وَالْمُجِدُّ وَالْمَدْحُ مِنَ الْمَدْحِ وَمَا
يَحْتَجُّ بِحَرَا فِي هَذِهِ الْقُصُولِ **إِشَارَةٌ** لَا يَجْدَانِ طَلَبٌ مَعْلُومًا إِلَّا أَنْ تَقُولَ
أَنَّ مَثَلُ النَّظَامِ الْكُلِّيِّ فِي الْعِلْمِ الشَّابِقِ مَعَ وَفْقِهِ الْوَاجِبِ لِلْإِنْفِصَالِ مِنْهُ
ذَلِكَ النَّظَامُ عَلَى مَرْتَبَةٍ فِي تَعَامُلِهِ مَعْنُوعًا لَفَعْلَانَهُ وَذَلِكَ هُوَ عَيْنَانِ وَهَذَا
جَمْلَةٌ شَهَدِيَّةٌ سَبِيلُ تَعَامُلِهِمَا بَيْنَهُمَا أَنَّ الْعِلَالَ الْفَاعِلَةَ لَا تُفْعَلُ لِقَرْنٍ
فِي الْأُمُورِ التَّافِلَةِ وَجَبَّ عَلَيْهِ أَنْ يَتَبَيَّنَ أَنَّ النَّظَامَ الْمُشَاهِدَ فِي الْمَوْجُودَاتِ
الْكَاثِرَةِ الْفَاعِلَةِ كَيْفَ يَمْدَحُهَا إِذَا لَا يَحُورُ أَنْ يَكُونَ مِدْرَهُ مَا يَمْدَحُهَا وَإِرَادَةُ وَلَا
يَحْتَجُّ بِسَبْعَةٍ وَلَا عَلَى سَبِيلِ التَّوَقُّفِ أَوْ انْجِرَافٍ فَذَكَرَ فِي هَذِهِ الْقُصُولِ أَنَّ مَثَلُ
النَّظَامِ الْكُلِّيِّ أَيْ مَثَلُ نَظَامِ جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ مِنَ الْأَوَّلِ إِلَى الْآخِرِ فِي عِلْمِ الْبَارِيَّ
الَّتَابِقِ عَلَى هَذِهِ الْمَوْجُودَاتِ مَعَ الْأَوَاقِبِ الْمُتَزَيِّدَةِ غَيْرِ الْمُشَاهِدَةِ الَّتِي يَحْتَجُّ
وَيَلِيقُ أَنْ يَمْنَحَ كُلَّ مَوْجُودٍ مِنْهَا فِي وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَوَاقِبِ يَفْعَلُ فَاغْنَهُ ذَلِكَ
النَّظَامُ عَلَى ذَلِكَ التَّرْتِيبِ وَالْقَفِيلِ وَالذَّاتِ الْمُفْعَلَةِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ
يَفْعَلُ ذَلِكَ الْفَعْلَانِ مِنْهَا وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ عَيْنَانِ الْبَارِيَّ يَقَالُ بِخُلُوفَانِهِ وَهَذَا جَمْلَةٌ
وَعِدْيَانِ فَفَعْلَانِ فَسَاعِدُ فَالْ فَاعِلُ الشَّابِقِ الْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الْقُصُولِ
السَّيِّئَةِ هُوَ أَنَّ كُلَّ فَاعِلٍ بِالْفَعْلِ وَالْإِرَادَةِ هُوَ مُسْتَكِلٌّ بِفَعْلِهِ وَوَجْهَهُ تَطْبِيقُ الْقُصُولِ
أَنَّ يَقَالَ لَوْ كَانَ الْبَارِيَّ فَاعِلًا بِالْإِرَادَةِ لَمْ يَكُنْ عَيْنًا وَلَا مَلِكًا وَلَا جَوَادًا أَوْ تَوَلَّى
بِإِرَادَتِهِ بِالْجَلَّةِ فَالْمَقْدَمُ بِالْجَلِّ بَيَانُ الشَّرْطِيَّةِ أَنَّ مَنْ يَفْعَلُ بِالْإِرَادَةِ فَعِيْلُهُ أَيْ
يَفْعَلُ فَادْنُ هُوَ مُسْتَكِلٌّ بِفَعْلِهِ وَذَلِكَ يَأْتِي فِي الْفَعْلِ وَيَأْتِي فِي الْمَلِكِ أَيْضًا لَعَيْنَانِ مَعْنَى الْفَعْلِ

فِي حَيْثُ وَيُنَاقِ الْجَوَادَ الَّذِي لَا يَفْعَلُ لِعَيْنٍ لَا يَفْعَلُ لِنَفْسٍ لَأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ لِنَفْسِهِ
حَيْثُ أَوْ لَا يَصِلُ النَّفْعُ إِلَى الْفِعْلِ لَا يَقُولُ الْإِنْبَانُ بِهِ يَتَعَدُّ وَعَدَمُ الْإِنْبَانُ قَوْلُهُ
يَفْعَلُ اسْتِخْصَافُ النَّفْسِ وَحَيْثُ يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ وَلَا يَفْعَلُ الْفَاعِلُ بِالْإِرَادَةِ
مُسْتَكْمِلٌ بَيِّنٌ أَنَّ الْعَالِي لَا يَفْعَلُ لِأَجْلِ الْفَاعِلِ وَلَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ فَاعِلًا بِالْإِرَادَةِ
وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى عَيْنَيْهِ وَجَبَ تَقْصِيرُهَا بِمَا لَا يَطِلُ ذَلِكَ **وَأَقُولُ** لَيْسَ الْمَقْصُودُ
مِنْ هَذِهِ الْقُصُولِ هُوَ أَنَّ كُلَّ فَاعِلٍ بِالْإِرَادَةِ مُسْتَكْمِلٌ بَلْ هُوَ مَقْصِدٌ مَرْتَبِي إِثْبَاتِ
الْمَقْصُودِ وَالْمَقْصُودُ هُوَ تَقْيُّ الْقَرْيَنِ عَنْ أَهْوَائِ الْمُبَادِي الْعَالِيَةِ لِأَنَّ النُّظْمَ لَمَّا كَانَتْ
مُشْتَمِلَةً عَلَى ذِكْرِ الْغَايَاتِ وَجَبَ الْإِبْدَاءُ بِالْمُبَادِي الْأَوَّلِ وَغَايَاتِهَا لَهَا وَجَبَ
التَّلَفُّقُ بَيْنَ الْقُصُولِ أَنَّ التَّخَصُّصَ اخْتَارَ مِنْ مَعْنَايِ الْمُبْدَأِ الْأَوَّلِ الْمُتَقَيُّ عَلَيْهَا هَذِهِ
الثَّلَاثَةُ لِأَنَّهُمَا لَا يَتَشَارَكُ فِيهَا وَمَعَانِيهَا دَالَّةٌ عَلَى تَقْيُّ الْقَرْيَنِ عَنْ فِعْلِهِ وَقَدْ رُفِعَ
لِأَنَّهُ أَدَلٌّ عَلَى ذَلِكَ فَتَرَى فِي الْقُصُولِ الْأَوَّلِ وَابْتِغَاءَ الْمَطْلُوبِ بِهِ وَحَيْثُ فِي
فَعْلَيْنِ بَيِّنَةٍ تَرَفُّقًا لِأَفْئِدَتَيْنِ فِي فَعْلَيْنِ يَتَدَاوَى وَذَكَرَ فِي الْقُصُولِ الثَّانِي وَالثَّلَاثَةِ
أَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا صَدَّقَ الْفِعْلَ وَحَيْثُ الْفِعْلُ كَانَ أَهْوَائِ مُسْتَكْمِلًا وَلَمَّا كَانَ بَيِّنًا
مُتَوَاوِلًا لِغَيْرِ الْمُبْدَأِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمُبَادِي الْعَالِيَةِ جَعَلَ إِلَيْكُمْ عَامًّا وَلَمَّا كَانَ تَحْرِيكًا
أَفْلَاكِيًّا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ مَسْنُومًا إِلَيْهَا بِأَنَّهُ نَائِلٌ إِلَى إِرَادَةِ بَيْنَ أَنَّ الْمُبَادِي
الَّتِي كَلَامًا فِيهَا هِيَ لَيْسَتْ بِمَا يَنْبَغِي تَحْرِيكُهَا وَلَمَّا فُتِحَ مِنْ ذَلِكَ ذَكَرَ أَنَّ نِظَامَ الْكَلَامِ
مَعَ تَقْيُّ الْقَرْيَنِ عَنْ مَبَادِيهَا كَيْفَ يَسْتَدْعِيهَا وَذَكَرَ أَنَّ هُوَ الَّذِي يَتَرَعَّدُ بِالْعَيْنِ تَرَعَّدُ
قَالَ الْعَاثِلُ الشَّارِحُ وَلِلْحُجَّةِ يَدْعِيهَا بِخَطَابَةٍ لِأَنَّهُ قَالَ مَا يَعْني لَمْ يَلِدْ
أَنَّ لَا يَكُونُ عَيْنًا وَلَا مَلِكًا وَلَا جَوَادًا فَإِنْ عَيْنًا لَمْ يَكُنْ فَيَلِدْ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ

الَّذِي كَانَ الزَّامُ الَّذِي عَلَى نَفْسِهِ فَإِنَّ النَّاسِيَ عَنِ الْمَقْدَمِ وَلَمْ لَا يَحْجُزُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ
يَسْتَعِيدُ لَوْلَا تَرَفُّقُهُ لِقَبْلِهِ أَوْ دَفْعُ الْمَذْمُوعِ عَلَيْهِ فَإِنَّ التَّرَاعُفَ لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا فِيهِ وَإِنْ
عَيَّنَتْ بِهِ شَيْئًا أَخْبَرَتْهُ فَلَمْ يَكُنْ لِحُجَّةِ خَطَابَتِهِ مِنْ بَابِ الْعَلَامَاتِ **أَقُولُ**
هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَرَى تَكَرُّرَ الَّتِي خَطَابَتُهُ وَقَدْ كَانَتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ ذَلِكَ خَارِجٌ عَنْ
قَانُونِ الْخَطَابَةِ **وَالْجَوَابُ** عَنْ قَوْلِهِ مَا يَعْني قَوْلَهُ الْبَارِي لَوْضُلُ بِالْإِرَادَةِ وَلَمْ يَكُنْ
عَيْنًا أَنْ يُقَالُ يَعْني أَنَّ اللَّهَ لَوْضُلٌ عَلَى وَجْهِهِ يَسْتَكْمِلُ بِهِ لَمْ يَكُنْ كَامِلًا لِإِرَادَتِهِ بَلْ كَانَتْ
كَامِلًا لِغَيْرِهِ فَإِنَّ الْإِحْمَالَ لَا يَطْلُبُ حُصُولَهُ وَعَنْ قَوْلِهِ لَمْ لَا يَحْجُزُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مُتَقَيُّ
لَوْلَا تَرَفُّقُهُ أَوْ دَفْعُ الْمَذْمُوعِ أَنْ يُقَالُ لِأَنَّ الْمُسْتَعِيدَ لَيْسَ لَا يَكُونُ نَامًا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْلَى
ذَلِكَ الَّتِي وَابْتِغَاءُ بَيِّنَةٍ أَنَّ هَذَا الْبَيِّنَانِ اخْتَارَ مِنْ بَابِ الْعَلَامَاتِ أَوْلَى مَقْصُودًا إِلَى
مَنْ تَقَرَّرَ فِي الْكَلَامَيْنِ وَاشْتَفَ تَقْصِيرُ **مَدِينَتَيْنِ** لَكَ أَنَّ الْحُرُكَاتِ السَّمَاوِيَّةَ وَتَرَفُّقُ
تَعْلُقُ بِالْإِرَادَةِ مَا كَلِمَةً وَبِإِرَادَةِ جُزْئِيَّةٍ وَقِيلَ أَنَّ مَبْدَأَ الْإِرَادَةِ الْكَلِمَةُ مُطْلَقَةٌ
الْأَوَّلَى عَيْنًا أَنْ تَكُونَ ذَاتًا عَيْنِيَّةً مُنَازَعَةً فَإِنْ كَانَتْ مُسْتَكْمِلَةً لِحُجَّتِهَا بِغَيْرِهَا
لَمْ يَسْجُهَا فَرُغَتْ وَكَانَتْ إِرَادَةً مِمَّا يَنْشِبُ الْعَيْنَانِ الْمَذْكُورَةَ وَابْتِغَاءُ أَنَّ الْمُرَادَ
الْكَلِمَةَ لَيْسَتْ بِمَا يَجْدَدُ وَيُخَوِّصُ عَلَى انْقِطَاعِ أَوْ عَلَى إِنْشَاءٍ بَلْ إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ مُحْتَمِلَةً
الطَّبِيعَةِ أَوْ مَعْدُومَةً وَالْأُمُورَ الدَّائِمَةَ لَا يَحْجُزُ أَنْ يُقَالُ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهَا مَقْصُودًا
لَمْ يَحْجُلْ وَلَا يَحْجُزُ أَيْضًا أَنْ يُقَالُ لَمْ يَكُنْ يَحْضِرًا وَهُوَ مَطْلُوبٌ بَلْ كُلُّ كَلَامٍ لَا يَحْضِرُ
يَكُونُ حَقِيقَةً لَيْسَتْ جُزْئِيَّةً وَلَا طَبِيعَةً وَلَا تَحْتَالِيَّةً وَلَيْسَ نَسِبَ أَهْلًا بِمَا
ذَكَرَهُ إِلَى الْأَجْسَامِ الْبَشَرِيَّةِ وَتَرَفُّقُ نَفْسِيًّا إِلَى الْجَسَامِينِ فَإِنْ جَعَلَ مِنْهَا
جَوَانًا وَاحِدًا كَمَا عَلَيْهِ خَالِنَا لِأَنَّ نَفْسَ الْوَاحِدِ مِنْهَا مُطَبَّعَةٌ بِدِينٍ مِنْ حَيْثُ نَسَبَتْهُ

يُطْلَبُ مَبَادِي الْكَمَالِ مِنْهُ وَلَوْ لَا هَذَا لَكُنَّا جَوهرين مُتَبَايِنين وَأَمَّا فَتَنُ السَّمَاءِ
 فِي إِمَامِيَّاتِ الْجَزَائِرِ أَوْ مَاجِبِ إِدَارَةِ كُلِّ مَنَاقِبٍ بِهَا لَيْسَ تَنَالُ مَرَبًا
 مِنْ الْأَسْتِكَالِ إِنْ كَانَ وَفِيهِ رُفُوفٌ فَالْغَاثِلُ النَّاسِخُ الشَّيْخُ ابْنُ الْفَرُّوكِ
 فِي هَذَا الْمَقَامِ بِأَرْبَعِ طُرُقٍ وَهَذَا الْفَصْلُ مَعَ أَرْبَعَةِ ضُرُوفٍ يَتَدَخَّلُ عَلَى الطَّرِيقِ
 الْأَوَّلِيِّ **وَأَوَّلُ** أَنَّهُ لَمْ يَقْعُدْ إِثْبَاتُ الْقَوْلِ أَوَّلَ قَسْدٍ بَلْ قَسْدٌ يَتَدَخَّلُ فِي الْغَايَةِ
 عَنْ إِثْبَاتِ الْمَبَادِي الْعَالِيَةِ ذِكْرُ غَايَاتِ إِثْبَاتِ الْقَوْلِ الْمُحْكَمِ لِلْإِثْبَاتِ وَلِزَيْدِ
 إِثْبَاتِ الْقَوْلِ قَدْ بَدَأَ بِمَا ضَرَفَ بَيَانِ أَنَّ الْمَبْدَأَ الْغَاثِلَ يُحْكَمُ السَّمَاءُ قَدْ قَسَدَتْ
 غَيْرَ عَمَلِيَّةٍ وَهَذَا الْفَصْلُ يُشْتَمِلُ عَلَيْهِ **وَالثَّانِي** أَنَّ نَقْلَ قَدِيمِينَ فِي الْمَقَامِ
 الثَّانِي أَنَّ الْحُكْمَ كَانَتْ السَّمَاءُ بِمَعْلُومَةٍ بِأَرْبَعِينَ كَلِمَةً وَجَزِيَّةً وَبَيِّنَ أَنَّ مَبْدَأَ
 الْإِرَادَةِ الْكَلِمَةَ الْمُطْلَقَةَ الْأَوَّلِيَّةَ بِمَعْنَى الْإِرَادَةِ الَّتِي لَا تَقْلُقُ لَهَا بِأَمْرٍ جَزِيَّةٍ الَّتِي
 تَبْعِيَتْ الْإِرَادَاتُ الْجَزِيَّةُ عَنْ الْقَوْلِ الْجَمَائِيَّةِ بِشَيْءٍ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ ذَاتَ عَمَلِيَّةٍ
 مُقَارَفَةً لِقَوَامِ فَإِنَّ الْأَجْسَامَ وَقَوَاهَا لَا تُفَوَّرُ بِالْكَلِمَاتِ وَتِلْكَ الذَّاتُ إِذَا
 أَنْ تَكُونَ كَامِلَةً الْجَوهرِ بِفَضِيلَتِهَا الدَّائِمَةِ وَإِنَّمَا أَنْ لَا تَكُونَ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُسْتَقْبَلُ
 وَالثَّانِي هُوَ الْمُسْتَقْبَلُ بِالْقَسْدِ لَكِنْ يُحْرَكُ السَّمَاءُ لَا يَحْزَنُ أَنْ يَكُونَ عَقْلًا لثَلَاثَةِ أُمُورٍ
الْأَوَّلُ أَنَّ الْعَمَلِ الْخَصَّ لَا يَجِبُ مَرَّةً فَتَكُونَ إِدَارَةُ شَيْءٍ بِالْعَيْنِ الْمَذْكُورَةِ
 وَقَدْ مَرَّرْنَا فِي آخِرِ الْمَقَامِ الثَّانِي أَنَّ الْحُرْكَ السَّمَاءِيَّ يُطْلَبُ بِإِرَادَةِ مَا هُوَ لَاحِظٌ
 وَأَوَّلِي بِهِ **وَالثَّانِي** أَنَّ الْمَرَادَ الْكَلِمَةَ كَمَا تَرَى لَيْسَ بِمَا يَجِدُ وَيُحَرِّقُ عَلَى إِنْطِطَاعِ
 كَالْكَلِمَاتِ الْمُتَعَمِّلَةِ أَوْ عَلَى إِثْبَاتِ كَالْكَلِمَاتِ الْمُتَعَمِّلَةِ بَلْ يَكُونُ شَيْئًا وَاحِدًا لِمَا هُوَ
 الطَّبِيعَةِ أَوْ يَتَعَدَّهَا دَائِمًا وَالْأَمُورَ الدَّائِمَةَ الْمُنَاسِبَةَ الْأَنْوَاعِ أَعْنَى الْحُرَّةِ الْخَصَّةِ

كَالْعَمَلِ لَا يَحْزَنُ أَنْ يُقَالَ كَانَ فِيهَا لُزُومٌ لَهَا شَيْءٌ مُتَعَدٍّ ثُمَّ حَسِلَ أَوْ قِيلَ كَانَتْ
 بِحَاطِلٍ لَهُ وَهُوَ مَعَ حُصُولِهِ طَائِلٌ لَهُ بَلْ تَكُونَ كَالَهَا بِحَاطِلٍ خَفِيفَةٍ لَيْسَ بِجَزِيَّةٍ
 مُتَعَمِّلَةٍ وَلَا عَمَلِيَّةٍ وَلَا عَمَلِيَّةٍ لِأَنَّ الطُّنُونَ وَالْقِيَلَاتِ إِنَّمَا تَكُونُ بِسَبَبِ الْقَوَا
 الْجَمَائِيَّةِ وَهِيَ مَرَّةً عَمَّا وَالْحُرْكَ السَّمَاءِيَّ يَخْلُفُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مِنْ بَدَأَ لَمْ يَجْزِئِهِ
 تَجَدُّدٌ وَتَقَرُّرٌ عَلَى الْأَسْتِكَالِ وَقَدْ حَسِلَ لِجَسَدِهِ مَا يُطْلَبُ بِالْحُرْكَ ثُمَّ يَنْهَى إِذَا هَرَبَ
 مِنْهُ **وَالثَّالِثُ** أَنَّ الْجَوهرَ الْعَمَلِيَّ لَا يَكُونُ مُرْتَبِطًا بِجَسَدٍ كَقَوْلِنَا فَإِنَّ قَوْلَنَا
 مُرْتَبِطٌ بِأَيِّدَانِ مِنْ جِهَتِهِ نَاصِبَةٌ تَطْلُبُ مَبَادِي الْكَمَالِ مِنْهَا وَقَدْ مَرَّتْ بِذَلِكَ
 مُجِدِّهَا إِنَّمَا وَاحِدًا وَلَوْ لَا هَذَا لَأَبْطَأَ لَكُنَّا جَوهرين مُتَبَايِنين فَازْدَنْ بَدَأَ
 الْإِرَادَةُ الْكَلِمَةَ الْمُطْلَقَةَ لَيْسَ هُوَ قَسْدُ السَّمَاءِ وَأَمَّا فَتَنُ السَّمَاءِ فِي إِمَامِيَّاتِ
 جَزِيَّةٍ مُطْبِعٍ فِي جَسَدِهَا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ التَّشَاوُنُ أَوْ مَاجِبِ إِدَارَةِ كُلِّ مَقَارِفٍ
 وَقَدْ تَعَلَّقَ بِالسَّمَاءِ وَانْبَعَثَ مِنْهَا مَوْرِدُ سَطِيحَةٍ فِيهَا لَيْسَ تَنَالُ مَرَبًا مِنْ الْأَسْتِكَالِ
 بِوَاسِطَةِ جُزْءِ السَّمَاءِ مِنَ الْجَوهرِ الْعَمَلِيِّ الْمَقَارِفِ كَمَا يُقَالُ قَوْلُنَا بِوَاسِطَةِ أَيْدَانِ
 مِنَ الْعَمَلِ لَيْسَ **قَوْلُهُ** إِنْ كَانَ أَيْمَانُ كَانَ صَاحِبُ إِدَارَةِ كُلِّ مَقَامٍ كَمَا وَصَفْنَا
 السَّمَاءَ وَإِنَّمَا أَوْرَدَ هَذِهِ الْقَلَمَةَ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَنْ يَصْرَحَ بِخِلَافِ الْقَوْلِ عَلَى سَبِيلِ التَّطْبِيعِ
 وَالْأَمْرُ هُوَ مَا يُوَجِبُ الْقَطْعَ بِوُجُودِ هَذِهِ الْقَسْدِ وَهُوَ أَنَّ صَاحِبَ الْإِرَادَةِ الْكَلِمَةِ وَتَكُونُ
 يَجِبُ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا وَاحِدًا حَتَّى يَحْصِلَ الْأَبْطَأُ وَتَمَّ الْحُرْكَ الْمُتَعَمِّلُ **أَشَارَ**
وَالثَّانِي وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ أَنَّ حُرْكَهَا الدَّاعِ شَهَوَاتِي أَوْ غَضَبِي بَلْ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ
أَشْبَهُ بِحُرْكَاتِنَا عَنْ عَمَلِنَا الْعَمَلِيِّ يَرِيدُ أَنْ يُشِيرَ إِلَى غَايَةِ الْحُرْكَ السَّمَاءِيَّ
 وَهِيَ الشَّيْءُ بِالْمَبَادِي الْعَالِيَةِ الَّتِي فِي الْعَمَلِ الْحُرَّةِ وَأَنْ يُشِيرَ إِلَى وَجُودِ

ذلك الباري **فقولك** مذنب مما مر أن الخريك الزاد في يكون مبادئ اتمام
صور حتى او عن صور عيني والقياد عن الصور الحسي يكون الداعي اليه اما جذبه
ملاير او دفع منافع فاذن هذا الخريك يكون لداع شهواني او عيني كما في انواع الحيوان
واما القياد عن الصور العيني فهو كما يصدق عن قس انسان بحيث يحجب عنه الحق
وخرريك القس لا يجوز ان يكون لداع شهواني او عيني لانها مختصان بالجسم الذي
يفعل ويتغير من حال ملاير الى حال غير ملاير ثم يرجع الى احوال الملاير فليكن
او ينجم من محيل له فغيب وانما لان كل حركه الى لذيه او غلبه على الخير المتوج
في الحيوانات متابعه فاذن هو شبه بحر كائن القياد عن عقلنا الباطني **قوله**
ولا بد وان يكون المعشوق ومختار انا لئلا ذاته وجماله اولى بها ما يشبههما
كل خريك اربدي هو الذي يطلبه المرید ويختار وجوده على عدمه وكل مطلوب
مختار محبوب ودوام الخركه انما تكون للدوام القلب الذي يفتنه وطالبه الثانيه
والحجه الغريزه هي المعشوق فاذن لا بد ان يكون خريك التملك المعشوق ومختار
وذلك المعشوق يكون اما شيئا غير محصل لذات او شيئا محصل لذات فان لم يكن
محصل لذات وجب ان يحصل بالخركه والا لكان القلب يطلبه لا لشيء وهو محال
والذي المحصل بالخركه يكون انا او شيئا او كيفا او كما او كما يشبهها من كمال الجسم
وحينئذ انما تكون الخركه لئلا ذاته المعشوق وان كان المعشوق محصل لذات
والخركه لا يمكن له توجه نحو حصول حال ما للخريك فاما ان يكون ذلك الحال يالا
من المعشوق كما شبه او موازاة او ملافاة لم تكن يامثله فيخلق بالخركه حينئذ
تكون الخركه لئلا يالا من المعشوق واما ان لا يكون ذلك الحال يالا من

وجب حينئذ ان يكون مما يانب اما ذات المعشوق او يالا من احواله والا
فلا مدخل للمعشوق في الخركه من الخركه وحيد لا يكون الخركه حركه لا خليل
هذا خلف فاذن يكون هذا القسم لا اجل بل حال شبه ذات المعشوق او يالا
فظهر من ذلك ان خريك التملك الذي كان المعشوق لا يخلو من ان يكون اما لان
يالا ذاته وجماله اولى بها ما يشبههما **قوله** ولو كان الاول لوقف اذا مات
او طلب الحال وكذلك لو كان يطلب نيل الشبه من حيث يستقر هو لنيل
شبه لا يستقر **اي** ولو كان المعشوق مما يالا بالخريك ذاته او يالا من
ولا يحصل يكون من كالات الخريك التي لا تكون يامثله فيه لكان لا يخلو اما
ان يحصل وفنا او لا يحصل اذا فان حصل وفنا ما وجب ان ينف الخريك
عند حصوله وان لم يحصل اذا وكان الخريك يطلبه ابا فهو طلب الحال والارادة
المتبعه عن ارادة كليته يتصورها جوهرا قبل مجرد عن الهواهي المادية فيحصل ان يكون
يحيي حال فاذن المعشوق ليس من كالات الخريك ولا يامثله يحصل بالخركه ذاته
او يالا بل هو شيء يحصل لذات خارجا عنه ليس من شانه ان يالا فظهر ان الخريك
انما يريد نيل الشبه به ثم لا يخلو اما ان يكون يخبر به لنيل شبه يستقر كمال ما
فان يوجد فيه شبه بكمال المعشوق او يكون لنيل شبه لا يستقر والاول محال
لان لا يفتني عود النفسين المذكورين ابي الوقف عند النيل او طلب الحال فبقي
ان تكون الخركه لنيل شبه لا يستقر **قوله** فلا يالا بكماله الا على تباين شبه
المنقطع بالذات وذلك اذا كان المبتدئ بالعدد يسبق نوعه بالتباين ويكون
كل عدد يفتن لما هو بالعدد يكون له خروج بالانفصال لا يالا ولوعه او متغيره

حُطَّ بِالْعَاقِبِ أَي فَلَمَّا نَالَ الشَّيْءَ بِكَمَالِهِ إِذْ هُوَ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ إِلَّا عَلَى عَاقِبٍ
يُشَبِّهُ الْمَقْطُوعَ الْحَامِلَ مِنْ أَيْ كَرَّ بِالْقَائِمِ لِأَمْرِهِ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُبْدَلُ مِنَ الْخُزْيَا
الْغَيْرِ الْمَعَادَةِ بِالْعَدَدِ وَيُسَمَّى نَوْعُهُ بِالْعَاقِبِ وَكُلُّ عَدَدٍ يَفْرُضُ بِمَا هُوَ الْقَوِيُّ يَكُونُ لَهُ
خُرُوجٌ إِلَى الْفِعْلِ بَيْنَ انْتِهَاءِ التَّوْزِيرِ إِلَيْهِ لَا يَحَالُكَ وَلَوْ نَوْعُهُ أَوْ مَنَعُهُ حُطَّ بِالْعَاقِبِ
وَالشَّيْءُ إِنَّمَا يَكُونُ بِذَلِكَ الْبَاقِي الْمَحْظُودُونَ أَوَّلُ الْمُسْتَعِدِّ **فَوَلَمْ يَكُنْ**
الْمُنْتَوَقُ مُنْتَبِهَاً بِالْأَمْرِ أَي بِالْفِعْلِ مِنْ جَيْتُ بَرَأْنَاهُ عَنِ الْقَوِّ رَاشِحًا عَنْهُ الْخَيْرُ
الْفَائِضُ مِنْ جَيْتُ هُوَ شَيْءٌ بِالْعَالِي لَا مِنْ جَيْتُ هُوَ إِمَامَةٌ عَلَى الشَّافِلِ **فَيَكُونُ**
الْمُنْتَوَقُ بِمَعْنَى يُجْرِكُ التَّمَا مُنْتَبِهَاً بِجَوْنِ مَا مِنَ الشَّيْءِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ فَيَكُونُ
الْمُنْتَوَقُ بِمَعْنَى الْوَارِثُهَا مَا يَمْنِي بِكَ مَا إِلَيْهِ يَنْتَوِقُ الْحَرْكُ مُنْتَبِهَاً مَا بِالْأَمْرِ
الَّذِي بِالْفِعْلِ بِمَعْنَى الْمُنْتَوَقُ هُوَ الْفِعْلُ مِنْ جَيْتُ بَرَأْنَاهُ عَنِ الْقَوِّ رَاشِحًا عَنْهُ الْخَيْرُ
الْفَائِضُ أَيِ فِي يَمَالٍ كَوْنُهُ رَاشِحًا عَنْهُ الْخَيْرُ مِنْ جَيْتُ هُوَ شَيْءٌ بِالْعَالِي بِمَعْنَى مَصْرُوعٍ
بِالْعَمْدِ الْأَوَّلِ هُوَ الشَّيْءُ مِنْ جَيْتُ الْبَرَاءَةِ عَنِ الْقَوِّ وَأَمَّا بِالْعَمْدِ الثَّانِي فَأَنْ
يَرْشَحَ عَنْهُ الْخَيْرُ حَالِ الشَّيْءِ كَمَا يَرْشَحُ عَنْ مَعْنُوعٍ وَفِي لَفْظِهِ يَرْشَحُ اسْتِغَاةً لِلطَّبَقِ
وَهُوَ أَنَّ الْخَيْرَ لَا يَمْنِي عَنِ الْحَرْكِ بِاللَّزَامِ بَلْ يَمْنِي عَنِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ وَيَرْشَحُ عَنْهُ عَلَى
مَا يَحْتَجُّ **فَوَلَمْ يَكُنْ** وَبَعْدَ ذَلِكَ فِي أَحْوَالِ الْوُضْعِ **الَّتِي فِي هَيْئَاتٍ قِيَامَةً وَإِنَّمَا يَجْرِي**
مَا بِالْقَوِّ فِيهَا فَيَخْرُجُ إِلَى الْفِعْلِ بِمَا يُمْكِنُ مِنَ الْعَاقِبِ يَعْنِي وَبَعْدَ ذَلِكَ الْأَمْرُ
الَّذِي يَحْتَمِلُ الشَّيْءَ بِكَوْنِهِ فِي أَحْوَالِ الْوُضْعِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الْقَوِّ إِلَى
الْفِعْلِ عَلَى الْأَمْرِ الْغَيْرِ الْمَعَادَةِ أَيْ كَرَّ لَا مَعَادَةَ إِلَّا فِي أَنْبِغِ مَقُولَاتٍ كَأَنَّ
فِي الْعِلْمِ الْعِلْمِي وَالْعِلْمُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْتَبِغِ فِي ثَلَاثَةٍ مِنْهَا الَّتِي هِيَ الْكَمُّ وَالْكَفُّ

وَالْأَمْرُ فَإِذَا لَا مَعَادَةَ لَهُ مِنَ الْقَوِّ إِلَى الْفِعْلِ إِلَّا فِي الْوُضْعِ وَإِنَّمَا فَكَ الَّتِي فِي هَيْئَاتٍ
قِيَامَةً لِأَنَّ الْأَجْرَامَ التَّوَضُّعِيَّةَ تَقَعُ أَوَّلًا عَلَى الْأَجْسَامِ الثَّقِيلَةِ بِحَسَبِ أَوْضَاعِهَا
وَالهَيْئَاتِ لَيْسَتْ بِذَاتِهَا قِيَامَةً لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ مَعْدَاتٍ لِلْقِيَامَةِ وَمِنْهَا بِأَهْلًا
قِيَامَةً وَإِنَّمَا يَجْرِي مَا بِالْقَوِّ فِيهَا بِمَعْنَى فِي السَّمَاءِ وَجَرَى الْفِعْلُ بِمَا يُمْكِنُ مِنَ الْعَاقِبِ
وَلِذَا لَمْ يَحْتَمِلِ الشَّيْءُ هَذَا تَنْزِيلاً فِي الْكِتَابِ وَإِنَّمَا نَسَمِ الْفِعْلُ بِالْإِشَارَةِ
وَالنَّبِيَّ لِأَسْمَاءِهِ عَلَى بَيَانٍ غَيْرِ الْحَرْكِ التَّمَا وَبَرَأْنَاهُ عَنِ الشَّيْءِ وَعَنِ النَّبِيِّ
عَلَى وَجْهِ الْجَوْرِ الْمُنْتَبِهَاً بِمَعْنَى الْفِعْلِ مُنْتَبِهَاً **لَوْ كَانَ الْمُنْتَبِهَاً بِهِ وَاحِدًا**
لَكَانَ الشَّيْءُ فِي جَمِيعِ السَّمَاءِ وَبَرَأْنَاهُ وَاحِدًا وَهُوَ مُخْتَلِفٌ وَلَوْ كَانَ لِوَاحِدٍ مِنْهَا بِالْأَمْرِ
مُسَابِقَةً لَشَاحَهُ فِي الْمَنَاجِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا فِي قَلِيلٍ مِنْهُ الشَّيْءُ
عَلَى كَرَرِ الْفِعْلِ الْمَعَادَةِ **وَأَعْلَى** أَنَّ الْفِعْلَيْنِ الْأَوَّلَ فَذَا شَأْنِي بَعْضُ
أَوَّلِهِ إِلَى أَنَّ الْمُنْتَبِهَاً بِهِ فِي الْجَمِيعِ بَعْضُ وَاحِدٍ هُوَ الْعِلَّةُ الْأُولَى وَقَدْ شَأْنِي
مَوَاضِعَ أَمْرٍ أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ فَذَلِكَ يَمْنِي بِشَيْءٍ ذَلِكَ الْعِلْمُ بِهِ فَنَبِيَّ
الْشَيْخُ فِي هَذَا الْفِعْلِ عَلَى أَنَّهُ كَثِيرٌ وَسَبَدُّكَ أَوْجَهُ فِي كَوْنِهَا وَاحِدًا فِي الْفِعْلِ
الَّذِي يَنْتَوِقُ وَفِي الْكَلَامِ أَنَّ الْمُنْتَبِهَاً بِهِ لَوْ كَانَ وَاحِدًا لَكَانَ الشَّيْءُ فِي
جَمِيعِ الْأَجْرَامِ التَّمَا وَبَرَأْنَاهُ وَاحِدًا وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مِنْ جَيْتُ هُوَ جَمِيعٌ لَا يَمْنِي
يَجْرِي إِلَى جِهَةِ مَعْنَاهُ وَلَا وَضْعًا مَعْنَاهُ وَلَيْسَ لِلْأَفْلَاقِ طَبَائِعُ تَقَعُ وَضْعًا
مَعْنَاهُ وَإِلَّا لَكَانَ الْفِعْلُ عَنْهُ بِالْفَيْسِ وَلَا جِهَةً مَعْنَاهُ فَإِنَّ وَجْهَهُ كُلَّ جَيْتُ مِنْ
أَجْزَالِ الْفَلَكَ عَلَى كُلِّ نَبِيَّةٍ يَحْتَمِلُ فِي طَبِيعَةِ الْفَلَكَ الْمُنْتَبِهَاً لِشَاوِجِ الْأَجْزَالِ
وَأَحْوَالِهِ وَفَوْنُهَا أَيْضًا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعًا بِرُبِّ ذَلِكَ لِلْجِهَةِ أَوِ الْوُضْعِ إِلَّا

أَنْ يَكُونَ الْفَرْقُ فِي الْحُكْمِ مُحْتَقِقًا بِذَلِكَ لِأَنَّ الْأَوَادَةَ تَبْعُ لِلْفَرْقِ لَا الْفَرْقُ تَبْعُ لَهَا
فَإِذَا تَبَعُ الْخِلَافُ الْأَعْرَاضَ وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ إِبْخِلَافُ مَبَادِيهَا الْمُشَبَّهَ بِهَا
وَأَعْلَمُ أَنَّ بَعْضَ الْمُتَخَلِّفَةِ مِنَ الْأَوَادَاتِ وَفِيهِمْ مَنْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْمُشَبَّهَ بِهِ
مَوْلُجِيْمٌ فَكُلُّ ذَلِكَ سَائِلٌ بِشَبَّهٍ بِمَا يَحِيطُ بِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ وَالتَّخْلِيقُ أَجْلُكَ
ذَلِكَ بِأَنَّهُ مُتَعَيَّنٌ تَشَابُهُ الْحُكَاةِ فِي الْجِهَاتِ وَالْأَطْيَابِ وَإِنْ أَوْجَبَ ضَرْوًا فَاتَمَّ
يُوجِبُ ضَعْفَ الْمُشَبَّهِ عَنِ التَّشَبُّهِ التَّامِّ لَا مَحَالَفَةً وَلَيْسَ التَّشَابُهُ مُوجِدًا إِلَّا
فِي قَلِيلٍ مِنْهُ فِي الْمُتَنَالِاتِ بِجِلِّكَ الْبُرُوجِ غَيْرُ مُثَلِّلٍ لِقِسْمِهَا تَشَبُّهُ ذَلِكَ
الْبُرُوجِ فِي الْحُكَاةِ وَالْأَطْيَابِ **وَأَعْرَضَ** الْفَائِضُ التَّجَارُحُ بِأَنَّ تَشَبُّهُهُ
بِالْعَمَلِ هُوَ بَانَ يَسْتَجِزُ كَمَا لَا هِ الْأَمِينَةَ بِهِ إِلَى الْفِعْلِ كَمَا فِي الْعَمَلِ وَمَعْنَاهُ
مُشْرَكَ بَيْنَ الْفِعُولِ وَلَيْسَ بِمَا يَرِ امْتِنَازُ كُلِّ فِعْلٍ عَنْ آخَرٍ مَخْلُفٍ فِي ذَلِكَ فَإِذَا
الْمُشَبَّهُ بِهِ يَتَنَبَّحُ وَاحِدًا **وَالْجَوَابُ** أَنَّ خُرُوجَ الْكَلَامَاتِ إِلَى الْفِعْلِ أَمْرٌ كُلِّيٌّ
لَا يُمْكِنُ أَنْ يَصِيرَ غَايَةً بِحُكَاةٍ جُزْئِيَّةٍ بَلْ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ غَايَاتِ الْحُكَاةِ الْجُزْئِيَّةِ
أَوْرَاجُ جُزْئِيَّةٍ يَلْزَمُهَا هَذَا الْمَعْنَى لِكُلِّ وَفِي ذَلِكَ الْأَوَادَاتِ كَانَ إِبْخِلَافُ الْحُكَاةِ
فَدَفْعًا عَلَى لِيَّتَانِهَا لَكِنْ لَيْسَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَةِ مَا مَبْدِئَانِهَا الْمُتَخَلِّفَةِ طَرِيقٌ عَلَى مَا يَحِيطُ
بَيَانُهُ فَكَانَ وَجْهٌ أَنْ يَكُونَ شَيْبَ إِبْخِلَافٍ جَرَّكَهَا هُوَ إِبْخِلَافُ هُوَ لَا يَأْتِي الْمَاءُ
كَمَا يَحِيطُ بَيَانُهُ فَلَا تَكُونَ كُلُّ مَبْدِئِي فَا لِمَا إِذَا يَحِيطُ خَاصَّةً **وَالْجَوَابُ** عَنْهُ مُنَاقَا
إِلَى مَا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ يَتَعَيَّنُ كَوْنُ الْحُكْمِ الْمُشَبَّهِةِ طَبِيعِيَّةً وَمَذْهَبُ مُنَادٍ وَهُمْ
وَنَبِيْرٌ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْمُشَبَّهَ بِهِ وَاحِدٌ فَقَطْ وَأَنَّ الْحُكَاةِ كَانَ يَجُوزُ
فِيهَا أَنْ تَكُونَ مُشَابِهَةً وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ سَوَاءً لَهَا أَنْ يَخْتَلِفَ إِلَى جِهَةٍ أَوْ قِبَلِهَا

الْفَرْقُ بِالْحُكْمِ تَرَكَّانَ يُمْكِنُ لَهَا أَنْ تَطْلُبَ الْحُكْمَ عَلَى هَيْئَةٍ مُتَاَعِبَةٍ لِمَا يَحْتَاجُ وَإِنْ
وَأَنْ تَرْتَكِبُ الْحُكْمَ نَفْسَهُ أَصْلًا لِذَلِكَ جُمِعَتْ بَيْنَ الْحُكْمِ لَمَّا اسْتَدْرَجِي مِنْهَا يُحْكَمُ
مِنْ الْفَرْقِ وَبَيْنَ جَعْلِهَا عَلَى هَيْئَةٍ مُتَاَعِبَةٍ وَيَحْتَاجُ نَقُولُ لَوْ جَازَ أَنْ يُوَحِّدَ هَيْئَةَ الْحُكْمِ
فَقَعُ السَّائِلُ جَازَ أَنْ يُوَحِّدَ بِالْحُكْمِ ذَلِكَ أَيْضًا وَكَانَ لِمَا يَلِ أَنْ يَقُولَ مَا كَانَ لَهَا
أَنْ يَحْكُمَ وَأَنْ تَسْكُنَ سَوَاءً لَهَا الْأَمْرُ أَنْ يَمِثِلَ جِهَتِي الْحُكْمِ تَرَكَّانَ أَنْ يَحْكُمَ
أَنْفَعُ لِلْسَّائِلِ إِنْ خَارَفَهُ بَلْ إِذَا كَانَ لَمْ يَمِثِلْ هَوَانًا لَا يَفْعَلُ لِأَجْلِ السَّائِلِ بَلْ
إِنَّمَا تَطْلُبُ شَيْئًا عَالِيًا فَيُدْفَعُ فَقَعُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ هَيْئَةُ الْحُكْمِ كَذَلِكَ فَكَانَ
التَّخْلِيقُ فِي سَائِرِ كَيْفٍ أَنْ قَوْمًا لَمَّا سَمِعُوا ظَاهِرَ قَوْلِ الْأَشْكَدَرِ إِذْ يَقُولُ أَنَّ الْأَوَادَاتِ
فِي هَذِهِ الْحُكَاةِ وَجْهَانِهَا تَشَبُّهُهُ أَنْ تَكُونَ لِلْعَيْنَانِ بِمَا لَا مَوْرِدَ الْكَائِنَةِ الْفَائِدَةِ
الَّتِي يَحْتَاجُ كَرَّ الْقِسْمِ وَكَانُوا يَسْمَعُونَ أَيْضًا وَعِلَاقًا لِيَتَيَّسَّرَ أَنْ يَحْكُمَا التَّمَاثُلَ وَبَارِ
لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِأَجْلِ جِهَةٍ غَيْرَ ذَوَاتِهَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِأَجْلِ مَعْلُومٍ لَا يَخَارِجُ
أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ فَمَا لَوْ أَنَّ نَفْسَ الْحُكْمِ لَيْسَتْ لِأَجْلِ مَا يَحْتَاجُ الْفَرْقَ وَلَكِنْ
لِلْمُشَبَّهِةِ بِالْمُخْتَلِفِ وَالشَّوْقِ إِلَيْهِ وَأَنَّ إِبْخِلَافُ الْحُكَاةِ كَانَ لِيُخَلِّفَ مَا يَكُونُ
مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي مَا لَمْ يَكُنْ وَالْمُنَادِ إِبْخِلَافًا يَنْتَظِرُ بِهِ بَقَاءَ الْأَنْوَاعِ كَمَا أَنَّ
تَجَلَّاهُ الْوَادَاتِ أَنْ يَتَعَيَّنَ فِي يَاجِيهِ تَمَّتْ مَوْجِعٌ وَأَعْرَضَ مِنْ إِلَيْهِ طَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا
يَخْتَصُّ بِمَوْجِدِهِ إِلَى الْمَوْجِعِ الَّذِي فِيهِ قَصَاءٌ وَطَرَفٌ وَالْآخَرُ ضَعِيفٌ إِلَى ذَلِكَ أَصْلًا
فَقَعُ إِلَى سَائِلِي وَجِبَ مِنْ حِكْمِ خَيْرِيَّةٍ أَنْ يَصْعَدَ الطَّرِيقُ الثَّانِي وَإِنْ تَرْتَكِبُ حُكْمًا
لَا يَلِ مَعَ غَيْرِهِ بَلْ لَا يَلِ ذَاتُهُ فَالْوَاوُكَ ذَلِكَ يَحْكُمُ كُلُّ ذَلِكَ لِيَتَنَبَّحَ عَلَى كَمَالِهِ الْخَيْرُ
دَائِمًا لَكِنْ يَحْكُمُ إِلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ وَهَذِهِ الشَّرْعِيَّةُ لِقَعْرِ غَيْرِهِ وَهَذَا تَرْتَكِبُ هَذَا الْوَقْمَ

مُتَّفَقٌ فِي إِطْلَاقِهِ فَأَوَّلُ مَا قَوْلُ لَوْ لَا أَنَّهُ إِنْ أَمَكُنَّ أَنْ يَحْدُثَ لِلْجَوَائِزِ
الْتِمَازُ وَبَيِّنَ فِي حَرَكَاتِهَا صِدْقُ مَا لَا جِلَّ يَجِبُ مَعْلُولٌ وَكَوْنُ ذَلِكَ الصِّدْقِ فِي اخْتِيَارِ
الْبُحْثَةِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَحْدُثَ ذَلِكَ وَبَيِّنَ فِي قِسْمِ الْحَرَكَاتِ حَتَّى يَقُولَ فَأَيُّهَا إِنْ أَلْتَكُونُ
كَانَ يَمُوتُ لَهَا بِهَ خَيْرٌ مِنْ نَحْوِهَا وَالْحَرَكَاتُ كَانَتْ لَا تَقْتَضِي فِي الوجودِ وَتَقَعُ غَيْرُهَا وَلَمْ يَكُنْ
أَيُّهُمَا أَهْلًا عَلَيْهَا مِنَ الثَّانِي أَوْ أَعْسَ فَأَخَارِبُ الْأَمْعَ وَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ
الْمُتَّفِقَةُ عَنْ قِسْمِ حَرَكَاتِهَا لَفَتَحَ الْغَيْرُ إِسْحَاقًا لَصِدْقِهَا فَيَلَا لِجِلَّ الْغَيْرِ مِنَ الْمَعْلُولَاتِ
هَذِهِ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةٌ فِي قِسْمِ صِدْقِ اخْتِيَارِ الْبُحْثَةِ وَإِنْ لَمْ تَمْنَعْ هَذِهِ الْعِلَّةُ صِدْقَ
اخْتِيَارِ الْبُحْثَةِ لَمْ تَمْنَعْ صِدْقَ الْحَرَكَاتِ وَكَذَلِكَ لِيَأْتِيَ فِي صِدْقِ التَّعْرِضِ وَالْبُطُوءَةِ
وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ صِدْقٍ يَكُونُ مِنْ أَجْلِ مَقْصُودٍ هُوَ أَشَقُّ وَجُودُ امْنِ الْمَقْصُودِ لِأَنَّ
كُلَّ مَا مِنْ أَجْلِ شَيْءٍ هُوَ أَشَقُّ وَجُودُ امْنِ الْأَمْرِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَفَادَ الوجودُ الْأَكْمَلُ
مِنَ الْبُحْثَةِ الْأَخْسَرِ هَذَا مَا قَالَهُ الشَّيْخُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَمَعْدَانِجٌ **قَالَ** الْعَالِمُ
الْشَّارِحُ الْمُبَاسِّمَةُ بِالْأَكُونِ غَيْرُ وَارِدَةٍ لِأَنَّ الْحَرَكَاتَ نَسْجَجُ الْكَلَامَاتِ مِنَ الْقَوْلِ
إِلَى الْفِعْلِ بِخِلَافِ الْأَكُونِ فَإِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ هُوَ إِسْحَاقُهَا كَانَ جَائِزًا لِجِلَّ الْحَرَكَاتِ
فَكَانَ الْكُلُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ عَلَى التَّوَاتُؤِ وَلَمْ يَكُنْ جَائِزًا بِالْأَكُونِ فَلَا يَجُوزُ لَمْ يَكُنْ
الْحَرَكَاتُ وَالْأَكُونُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ عَلَى التَّوَاتُؤِ **وَأَوَّلُ** لَيْسَ مُرَادُ الشَّيْخِ تَجَوُّزُ
الْأَكُونِ عَلَى الْعَلَلِ مَعَ تَلِيمِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَطْلُبُ النِّسْبَةَ بَلْ
مُرَادُ بَيَانِ ضَعْفِ مَا مَسَّتْ بِهِ الْقَوْمُ مِنَ الْغَرَبِ بَيْنَ أَهْلِ الْحَرَكَاتِ وَمِنْهَا بَابُ
الْمَسْكِ بِبَيِّنَةٍ لَكَ فِي جِلِّ أَهْلِ الْحَرَكَاتِ لِأَجْلِ قَعِ الْغَيْرِ مُمْكِنٌ وَذَلِكَ عَلَى مُقَدِّمِ
كُونِ الْحَرَكَاتِ وَالْأَكُونِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَلَلِ عَلَى التَّوَاتُؤِ فَالْعِلَّةُ الدَّاعِيَةُ إِلَى إِسْنَادِ

أَهْلِ الْحَرَكَاتِ إِلَى النِّسْبَةِ هِيَ جَيْسُهَا دَاعِيَةُ إِلَى إِسْنَادِ هَيْئَتِهَا إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ
قَوْلُهُ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَمَعَ الْأَخْلَافِ هَهُنَا بِسَبَبِ مُقَدِّمِ عَلَى مَا يَنْبَغُ
الْأَخْلَافِ مِنَ الْفَتْحِ فَإِذَا نَ الْغَيْرِ بِهَا أُمُورٌ مُخْتَلِفَةٌ بِالْعِدَدِ أَيْ إِذَا كَانَ الْعَلَلُ
غَيْرَ مَحْجُوكٍ لِأَجْلِ مَا يَخْتَفِ وَمَعَ الْأَخْلَافِ بِسَبَبِ مُقَدِّمِ عَلَى مَا يَأْتِي عَنْ سِوَا
وَمَوْضِعُ مَا يَحْتَاطُ الْعَلَلُ ثُمَّ مَرَّحَ بِالْمَقْصُودِ وَهُوَ كَوْنُ النِّسْبَةِ بِهِ أُمُورًا كَثِيرَةً
قَوْلُهُ وَإِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ النِّسْبَةُ بِهِ الْأَوَّلُ وَاحِدًا وَلَا جِلَّ لِشَايِبِ الْحَرَكَاتِ
فِي **أَهْلَادِ وَبَيِّنَ** هَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَرَدَّدَ وَهُوَ قَوْلُ الْفَيْلُوفِ الْأَوَّلِ
أَنَّ النِّسْبَةَ بِهِ وَاحِدٌ فَيَحْتَمِلُ الشَّيْخُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ هُوَ النِّسْبَةُ بِهِ الْأَوَّلُ مَعْنَى
الْعِلَّةِ الْأَوَّلَةِ **وَأَعْرَضَ** الْعَامِلُ الشَّارِحُ عَلَيْهِ بِأَنَّ ذَلِكَ الْوَاحِدَ أَنْ كَانَ
مُنْتَبِهَا بِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ذَلِكَ الْوَاحِدُ لَمْ يَشَأْهُ الْحَرَكَاتُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُنْتَبِهَاً
بَلْ كَانَ النِّسْبَةُ بِهِ غَيْرُهُ أَوْ شَيْئًا مَرَكَبًا مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ هُوَ مُنْتَبِهَاً بِهِ وَأَيْضًا قِيلَ
الْحَرَكَاتُ الْقَدِيرَةُ بِذَلِكَ إِنَّمَا يَجُوزُ لَوْحٌ عَلَى الْأَفْلَاحِ غَيْرُهَا أَمَّا إِذَا كَانَ الْأَكُونُ
وَالْحَرَكَاتُ الْمُسْتَعِينَةُ مُسْتَعِينَةً عَلَيْهَا كَانَتْ الْحَرَكَاتُ الْقَدِيرَةُ وَاجِبَةً لَهَا لِذَلِكَ وَأَيْضًا قِيلَ
يَكُونُ النِّسْبَةُ بِهِ وَاحِدًا بِأَهْلٍ **وَالْجَوَابُ** عَنْ الْأَوَّلِ أَنَّ النِّسْبَةَ بِهِ عِلَّةٌ
يُوجِبُ مَا لِلْحَرَكَاتِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عِلَّةً فَاعِلَةً لَهَا وَالْعِلَلُ فَذَلِكَ تَكُونُ مُبِينَةً وَفَذَلِكَ تَكُونُ
قَرِيبَةً فَكَذَلِكَ النِّسْبَةُ بِهِ وَأَيْضًا كَوْنُ النِّسْبَةِ بِهِ الْقَرِيبِ بِحَيْثُ يُمْكِنُ أَنْ يَحْتَفِ
بِهِ لَا يَحْتَوِي إِلَّا بِمَعْنَى وَجُودِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْعِلَّةِ الْأَوَّلَةِ فَإِذَا نَ لَيْسَ هُوَ مُنْتَبِهَاً بِهِ
إِلَّا مَعَ اعْتِبَارِ الْعِلَّةِ الْأَوَّلَةِ وَلَا يَحْتَدُّ أَنْ تَكُونَ إِسْنَادُ الْحَرَكَاتِ الْمُسْتَدْرَكَةِ فِيهَا
لِاخْتِيَارِ الْعِلَّةِ الْأَوَّلَةِ وَمَا بِهِ تَمَنُّدُ كُلِّ حَرَكَاتٍ عَنْ غَيْرِهَا لِاخْتِيَارِ ذَلِكَ الْمَعْلُولِ

الَّذِي هُوَ مُوجِدٌ خَاصٌّ **وَالْجَوَابُ** عَنْ التَّائِي أَنَّهُ يُحْتَكَمُ نَسَبُ أَنْ تَكُونَ لِي
 وَاجِبَةً لِذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْدُورَ لَا يَجِبُ لِأَيِّ نَائِبٍ فَادْنُ مِنْ لَفْظِكَ لَيْسَتْ عَجَبٌ
 ذَوَانَهَا بَلْ يَجِبُ فِي آخِرِ النِّسْبَةِ وَإِذَا جَازَ أَنْ تَكُونَ تَقَرُّ بِمُحْتَكَمٍ يَجِبُ فِي آخِرِ
 لَا يَجِبُ ذَاتُكَ فَتَكُونَ إِسْتِدَارَتُهَا إِلَى هِيَ مَبْنِيَّةٌ نَائِبَةً لَهَا يَجِبُ فِي
 آخِرِهَا فِي زِيَادَةِ بَصِيرَةٍ **أَلَا لَيْسَ لَكَ أَنْ تَكَلِّفَ قَسَمَكَ إِمَّا بَرَكَةً هَذَا**
النِّسْبَةِ بَعْدَ أَنْ تَعْرِفَ بِأَيِّ مَحَلٍّ فَإِنَّ قَوِيَّ الْبَشَرِ وَهَمُّهُ فِي عَالَمِ الْفَرِيقِ فَاصْبِرْ عَلَى كِتَابِ
مَا دُونَ هَذَا فَكَيْفَ هَذَا وَجُوزَانَهُ إِذَا كَانَ الْحَرْكُ يُرِيدُ نَسَبًا نَائِبًا لَمْ يَجِدْ أَمَّا
أَنْ يَعْزِزَ مِنْهُ فِي بَدَنِهِ إِنْ تَعَالَى يَلْقَى بِذَلِكَ النِّسْبَةِ مِنْ طَلَبِ الْقَامِ كَمَا يَمُتُّ فِي
بَدَنِكَ مِنْ أَسْمَاءَاتٍ تَنْبَغُ أَفْعَالُكَ قَسَمَكَ وَأَنْتَ إِذَا طَلَبْتَ لِي بِأَيِّ مَحَلٍّ
فِيهِ قَرِيبًا لَمْ يَكُنْ لَكَ نَسَبٌ فَاصْبِرْ وَاعْلَمْ كَيْفَ يَكُنْ ذَلِكَ وَأَنَّهَا تَكُونُ
مِنْهُ نَسْبَةً لِلْأَسْمَاءَاتِ لَا عِلَّةَ مَرَّةً وَإِنْ كَانَتْ خِيَالَاتٌ عَنْ عِلَّةٍ مَرَّةً
يَجِبُ اسْتِدَارَةُ ذَلِكَ الْقَوْلِ لِلْجِسْمَانِيَّةِ وَأَنْتَ عِنْدَ تَلَوِّجِ الْمَعْمُولَاتِ فِي قَسَمِكَ
صَبِيحٌ يُحَاكَاهُ لَهَا مِنْ جِبَالِكَ يَجِبُ اسْتِدَارَتُكَ وَدُنَا نَادَتْ إِلَى حَرَكَاتٍ
مِنْ بَدَنِكَ مُرَّانٍ أَشْهَبَتْ مُرَّانًا مِنْ الْبَيَانِ مُنَاسِبًا لِمَا كُتِبَ فَاصْبِرْ فَلْيَسِّرْ
 بِمَا تَمَّ أَنْ يَحْرَكَ الْعَلَكُ أَنْ يَخْرُجَ بِحَرِّكَ إِيَّاهُ أَوْ مَنَاعُهُ مِنَ الْقَوْلِ إِلَى الْفِعْلِ ذَلِكَ
 لِلْكَمَالِ الْأَقْرَبِ بِهِ وَأَلَا مَنَاجِجُ الْخَاصِ إِلَى الْفِعْلِ وَإِنْ كَانَتْ كَمَا لَمْ تَكُنْ
 كَمَا لَمْ تَكُنْ بِالْجِسْمَانِيَّةِ إِلَى الْجِسْمِ لَا بِالْجِسْمَانِيَّةِ إِلَى حَرِّكَ فَالْكَمَالُ الْأَقْرَبُ بِالْحَرْكِ مَوْ
 نَسْبَهُ بِمَدَائِدِهِ فِي مَرَّةٍ مِنْ بَيَانِ الْقَوْلِ لَكِنَّ الْكَمَالُ وَالنِّسْبَةُ أَمَّا إِنْ صِيغَتْ
 عَلَى أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ الْيَحْيَا فِي بَالِشَبْكُ وَقَوْلُ الْوَلَدِ فَإِنَّ مَهْنَاتِي مَا يَحْتَمِلُ

يَحْرَكَ كُلُّ ذَلِكَ بِالْحَرْكِ يَنْبَغُ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِهِ مَقْبُولًا إِلَى الْحَرْكِ إِنْ الْكَمَالُ
 وَبِاعْتِبَارِهِ مَقْبُولًا إِلَى التَّكْدِيرِ الْمَعَارِفِ إِنْ النِّسْبَةُ وَالشَّيْخُ ذَكَرَنِي هَذَا الْفِعْلُ
 إِنَّكَ بِمَدَانٍ عَرَفْتَ وَجُودَ ذَلِكَ الْأَشْيَاءَ بِأَيِّ مَحَلٍّ فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَكَلِّفَ
 قَسَمَكَ صَوْرَ مَا هِيَ تَحْتَاطُّهُ بِالْفِعْلِ فَإِنَّ الْقَوْلَ الْبَشَرِ مِنَ الْمَقْبُولِ بِالْشَّيْخِ
 الْبَدَنِيَّةِ فَاصْبِرْ عَنْ صَوْرَةِ مَا هِيَ مَا هِيَ أَقْرَبُ إِلَيْهَا مِنْهَا مَثَلًا كَمَا هِيَ كَثِيرٌ
 مِنْ كَمَا لَمْ تَكُنْ الْقَسَمُ الْيَحْيَا بِالْفِعْلِ فَكَيْفَ هَذَا أَمَّا إِنْ أَرَادَ ذَلِكَ بِمَا يَرِيدُ
 أَلَا يَصْبِرُ فِي صَوْرَةِ كَيْفِهِ مَدِيدُ الْحَرْكِ عَنِ الشَّيْخِ الْمَقْبُولِ بِصَوْرَةِ عِلَّةٍ
 وَأَوْدَدَ لَكَ مَثَلًا وَأَيْضًا وَهَوَانَ الْقَوْلِ الْيَحْيَا فِي الْإِنْسَانِ الْيَحْيَا بِالْكَمَالِ
 الْأَوَّلِ لِلْحَرْكِ بِدَنِهِ لَا يَتَعَالَى عِنْدَ مَعَانٍ قَسَمِهِ النَّاطِقَةِ فِي أَفْكَارِهَا الْعَلِيَّةِ
 بَلْ تَمَثَّلُ فِيهَا صَوْرَةٌ خَيَالِيَّةٌ يَحَاكِي ذَلِكَ الْأَفْكَارُ عَيْنًا مِنَ الْحَاكَاهُ وَكَيْفَ أَمَّا يَمُتُّ
 لِلْبَدَنِ مِنْ ذَلِكَ الْقَوْلِ أَفْعَالُكَ نَائِبَةً لِقَسَمِكَ الْقَسَمُ كَمَا يَطْرِبُ بَعَثُهُ
 أَوْ دَمْنُهُ أَوْ تَكُونُ أَوْ عَمْدُ ذَلِكَ فَشَاهِدُ هَذِهِ الْأُمُورِ الذَّالِقُ عَلَى جَوَانِهَا مِنْ
 يَحْرُكُ الْقَسَمُ إِنْ تَعَالَى مُشْتَرِكًا بِأَيِّ مَحَلٍّ يَحْتَمِلُ فِي صَوْرَةٍ وَجُوزِيَّةٍ يَحْرُكُ
 خِيَالَاتِي فِي إِنْجَانِهَا عَنِ الْقَسَمِ أَلَا يَحْتَمِلُ لِنَفْسِهِ مِنْ صَوْرَةِ كَمَا لَمْ تَكُنْ مَدِيدُ
 الْمَعَارِفِ الْيَحْيَا لَهُ بِالْفِعْلِ وَهَذَا صَغِيرٌ كَوْنُ قَسَمِ الْعَلَكِ مَجْرَدَةً عَافِلَةً بِذَلِكَ
 يَحْرُكُ لِلْعَلَكِ بِتَوَطُّعٍ مَوْجِدَةٍ جَوَانِيَّةٍ مُسَبَّحَةٍ عَنْهَا مُنْطَبِعَةٌ فِي الْعَلَكِ كَقَوْلِ
 النَّاطِقَةِ بِمَعْنَاهَا فَاشَارَ الشَّيْخُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَأَنْتَ إِذَا طَلَبْتَ لِي بِأَيِّ مَحَلٍّ
 أَيْ بِالْمَحْدِ فِي التَّائِلِ وَالْإِنْشَاءِ بِالْفِكْرِ لَا بِالْقَلْبِ عَنْ جُثُورِ الْمَشَاطِيرِ
 قَرِيبًا لَمْ يَكُنْ لَكَ نَسَبٌ مَوْجِدُ الْقَسَمِ الْفَلَكِيَّةِ وَاصْبِرْ مَدَامَا طَلَبْتَ عَلَى أَحْوَالِ

تَقِيكَ بَعْدَ قَوْلِ أَنْ يَتَبَرَّأُوا مِنَ الْقَتْلِ فَاجْتَهِدُوا فِي الْفَعْلِ وَاصْبِرْ
وَهُمَا قَدْ تَمَّ الْكَلَامُ فِي غَايَاتِ أَصْلِ الْقَوِيَّةِ لَكِنْ لَمَّا كَانَ ذَلِكَ
مُسْتَعْلًا عَلَى إِبْطَالِ عُمُومِ مَا لَزِمَ بِإِدْيَافِ ذَلِكَ الْغَايَاتِ أَكْثَرُ أَثْبَاتِ الْعُمُومِ
مِنْ بَيَانِ الْبَيَانِ وَذَلِكَ هُوَ وَجْهٌ مُنَاسِبٌ مَا يَأْتِي مِنَ الْكَلَامِ لِمَا قَدْ قَبِلَ
الْقَوِيَّةُ فَتَكُونُ عَلَى أَعْمَالٍ مُتَنَاهِيَةٍ مِثْلَ بَحْرِ بَيْتِ الْقَوِيَّةِ الَّتِي فِي الْمَدَّةِ وَتَكُونُ
تَكُونُ عَلَى أَعْمَالٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ مِثْلَ بَحْرِ بَيْتِ الْقَوِيَّةِ الَّتِي لِلشَّمَا تَرْتَبِي الْأَوَّلِ
مُتَنَاهِيَةٍ وَالْآخِرِ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ وَإِنْ كَانَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ لِعَبْرَةِ الْمَعْنِيَيْنِ
الْغَايَةَ وَالْآخِرَةَ مِنَ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَةِ الَّتِي يَلْحَقُ لَهَا وَتَلْحَقُ كُلُّهَا
أَوَّلِيٌّ يَتَلَوَّى بِرَكْعَةٍ بِشَيْبِ ذَلِكَ الْكَيْفَةِ فَيَتَمَّ مَا يَمُرُّ مِنَ الْقَوِيَّةِ الْمُتَعَدِّ وَهُوَ تَأْتِي
الْمُعْدَارُ وَلَا تَنَاهِيَةٍ وَمِنْهَا مَا يَمُرُّ مِنَ الْقَوِيَّةِ الْمُتَعَدِّ وَهُوَ تَأْتِي بِالْعَدَدِ وَلَا تَنَاهِيَةٍ
وَالْمُعْدَارُ قَدْ كَانَ يَكُونُ فَوْقَ لَا تَنَاهِيَةٍ فِي الْأَوَّلِ بِإِدْيَافِ الْمَعْدَارِ بِأَعْيُنِ تَرِيدُ
الْأَصْلِيَّ فَتَكُونُ فَوْقَ لَا تَنَاهِيَةٍ فِي الْأَوَّلِ بِإِدْيَافِ الْأَعْدَادِ بِأَعْيُنِ تَرَاتِ
الْأَصْلِيَّ وَالْأَعْيُنِ الَّتِي لَهَا مُعْدَارٌ كَالْجَمْعِ أَوْ عَدَدٌ كَالْفِعْلِ فَمِنْ الْغَايَةِ وَالْآخِرَةِ
فِيهِ ظَاهِرٌ أَمَّا الَّتِي الَّتِي يَتَلَوَّى بِرَكْعَةٍ ذُو مُعْدَارٍ أَوْ عَدَدٌ كَالْقَوِيَّةِ الَّتِي بِمَدَّةِ
يَعْمَلُ مُعْدَارُهَا فِي نَمَانٍ أَوْ أَعْمَالٍ مُتَوَالِيَةٍ لَهَا عَدَدٌ فَمِنْ الْغَايَةِ وَالْآخِرَةِ فَهِيَ بَيِّنَةٌ
بِحَسَبِ مُعْدَارِ ذَلِكَ الْفِعْلِ أَوْ عَدَدِ ذَلِكَ الْأَعْمَالِ وَالَّتِي بِحَسَبِ الْمَعْدَارِ يَكُونُ
إِتِمَاعٌ فَوْقَ وَتَكُونُ الْعَمَلُ وَالْأَصْلِيَّ نَمَانٍ أَوْ عَدَدٌ فَمِنْ الْأَصْلِيَّ فِي الْفِعْلِ فَتَكُونُ
لَا يَمُرُّ بِشَيْءٍ مُعْدَارُهَا أَوْ كَمَنْزِلَةٍ الْقَوِيَّةِ بِهَذِهِ الْأَعْيُنِ لَا يَكُونُ تَكُونُ تَكُونُ
الْأَوَّلِ قَوِيَّةٌ يَمُرُّ مِنْ مُدَّةٍ عَمَلٍ وَاحِدٍ فِيهَا فِي أَنْبَاءٍ مُتَخَلِّفَةٍ كَمَا قَدْ قَبِلَ بِهَا

مَتَامُ يَحْدُودُهُ فِي أَنْبَاءٍ مُتَخَلِّفَةٍ وَلَا يَحَالُ تَكُونُ الَّتِي نَمَانًا أَكْثَرُ أَثْبَاتِ
الَّتِي نَمَانًا أَكْثَرُ وَبِحَسَبِ ذَلِكَ أَنْ يَمُرَّ عَمَلُ الْمَتَامُ لَا فِي نَمَانٍ وَتَكُونُ
قَوِيَّةٌ يَمُرُّ مِنْ مُدَّةٍ عَمَلٍ تَأْتِيهَا عَلَى الْأَصْلِيَّ فِي أَنْبَاءٍ مُتَخَلِّفَةٍ كَمَا قَدْ قَبِلَ
أَنْبَاءٌ بِحَسَبِ رَهَابِهَا فِي الْمَوَدَّةِ وَلَا يَحَالُ تَكُونُ الَّتِي نَمَانًا أَكْثَرُ أَثْبَاتِ
نَمَانًا أَكْثَرُ وَبِحَسَبِ ذَلِكَ أَنْ يَمُرَّ عَمَلُ الْمَتَامُ فِي نَمَانٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ وَتَكُونُ
قَوِيَّةٌ يَمُرُّ مِنْ مُدَّةٍ عَمَلٍ مُتَوَالِيَةٍ فِيهَا مُتَخَلِّفَةٌ بِالْعَدَدِ كَمَا قَدْ قَبِلَ عَدَدُهَا
وَلَا يَحَالُ تَكُونُ الَّتِي بِمَدَّةٍ عَمَلٍ أَكْثَرُ أَثْبَاتِ الَّتِي بِمَدَّةٍ عَمَلٍ أَكْثَرُ
وَبِحَسَبِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لِعَمَلِ الْمَتَامُ عَدَدٌ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ فَالْأَخْلَافُ أَكْثَرُ
بِالْمَدَّةِ وَالْأَعْيُنِ بِالْمَدَّةِ وَالْأَعْيُنِ بِالْمَدَّةِ فَالْأَخْلَافُ أَكْثَرُ
فِي هَذَا الْفَعْلِ عَلَى كَيْفِيَّةِ انْتِصَافِ الْقَوِيَّةِ بِالْغَايَةِ وَالْآخِرَةِ عَلَى الْأَجْنَاسِ
وَكَانَ مُرَادُهُ مَا يَخْتَلِفُ فِي الْغَايَةِ وَالْآخِرَةِ بِحَسَبِ الْمَدَّةِ أَوَّلِيٍّ وَتَكُونُ
مِثْلَ الْمَدَّةِ الَّتِي يَحْرُكُ بِحَسَبِ مُتَنَاهِيَةٍ بِحَسَبِهَا وَبِالْمَدَّةِ الَّتِي يَحْرُكُ بِحَسَبِهَا
غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ بِحَسَبِهَا وَذَكَرَ أَنَّ الْمَتَامُ فِي غَيْرِ الْمَتَامِ بِمَا لَزِمَ الْقَوِيَّةِ بِأَحَدٍ
هَذِهِ الْأَعْيُنِ بِمَعْنَى أَنَّهَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ لِعَبْرَةِ الْمَعْنِيَيْنِ بِمَا لَزِمَ الْقَوِيَّةِ أَوَّلِيٍّ
ذَكَرَ إِنْشَاءً لِلْكَاتِبِ الَّتِي يَفْعَلُ جِدُّهُ أَوْ نَفْسُهُ الَّتِي يَفْعَلُ بِهَا الْوَسْوَ
وَالْبَلَوُغُ عَنْ حَرْكِ مُوَصِّلٍ يَكُونُ فِي أَنَّ الْوَسْوَ مُوَصِّلًا بِالْفِعْلِ فَإِنَّ الْإِبْطَالَ
لَيْسَ مِثْلَ الْمَقَارِفِ وَالْحَرْكِ وَغَيْرُ ذَلِكَ فَمَا لَا يَفْعَلُ فِي أَنْ تَرَاهُ بَرُولَ عَنْهُ كَوْنُهُ
مُوَصِّلًا فِي جَمِيعِ نَمَانٍ بِمَقَارِفِ الْحَرْكِ لِلْحَدِّ وَكَوْنُهُ مُوَصِّلًا غَيْرَ مُوَصِّلٍ فِيهِ
وَأَنْ يَكُونَ نَمَانًا لَا يَكُونُ الشَّيْءُ مُقَارِفًا وَبِحَسَبِهَا وَالْأَنْبَاءُ الَّتِي بِمَدَّةٍ عَمَلٍ

دَفْعَةً غَيْرَ الْإِنِّ الَّذِي مَرَّ فِيهِ مُؤْتَلًا دَفْعَةً وَبَيْنَهُمَا نَمَانٌ كَانَ فِيهِ مُؤْتَلًا
وَمَوْزَمَانُ التَّكُونِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ إِنْ شِئَا جَاقِ الْحَوَاكِي الْمُتَخَلِّفَةِ
بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَغَيَّرَ بَيْنَهُمَا تَكُونَاتٌ لِيُتَبَيَّنَ بِهِنَّ أَنَّ الْحَرَكَةَ الَّتِي هِيَ عَلَى الزَّمَانِ
وَصِفَتُهُ دَفْعَةٌ **وَأَعْلَى** أَنَّ الْقَدَمَ إِذَا خَلَفَتْ فِي هَذِهِ الْمَسَلَّةِ فَدَهَبَ الْمَعْلَمُ
الْأَوَّلُ وَانْتَحَبَ إِلَى آثَاتِ هَذَا التَّكُونِ وَدَهَبَ أَفَلَا يَمُنُّ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى تَبَعِهِ
وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرَقَتَيْنِ حُجٌّ وَمُنَاصَرَاتٌ وَلِلْحُجَّةِ الْمَشْهُورَةِ لِيُتَبَيَّنَ أَنَّ الْحَرَكَةَ
إِلَى حِدَةٍ مَا بِالْفِعْلِ إِنَّمَا يَتَّبِعُهَا وَاحِدًا إِلَيْهِ فِي أَنْ تَرَاهُ إِذَا عَمِلَتْ عَنْهُ فَلَا يَحْتَاجُ
بَصِيرَةً مَعَانِيًا أَوْ مَبَانِيًا لَهُ يُعَدُّ أَنَّ كَانَ وَاحِدًا أَيْضًا فِي أَنْ لَا يُمْكِنُ إِجَادَةُ الْآثَاتِ
لِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَعِي كَوْنُ ذَلِكَ الْحَرَكَةِ فِيهِ وَاحِدًا مَبَانِيًا مَعَانِيًا فَإِذَا كَانَ هَذَا مُسْتَعَارًا
وَلَا يُمْكِنُ تَنَالِي آثَاتٍ مِنْ غَيْرِ خَلَلٍ زَمَانٍ بَيْنَهُمَا لِمَا تَرَى فِي إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِالْمُجَرَّدِ
الَّتِي لَا تَجُزِّي فَإِذَا زَمَانٌ بَيْنَهُمَا زَمَانٌ وَالْحَرَكَةُ الْمَذْكُورَةُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ
الزَّمَانِ تَجَرُّدٌ كَمَا لَا يُمْكِنُ تَجَرُّدُ الْإِنِّ إِلَى ذَلِكَ الْحِدَةِ وَلَا يَحْتَجُّ فَإِذَا كَانَ هَذَا كَوْنًا وَهَذَا
الْحُجَّةُ ضَعِيفَةٌ لِأَنَّهَا بَيِّنَةٌ فَالْمَرَّةُ فِي الْحُدُودِ الْمَعْرُوضَةِ فِي الْمَنَاقِبِ الْمُسْتَلِ إِلَى
فَقَطْعِهَا حَرَكَةً وَاحِدَةً وَقَدْ أَبْطَلَهَا الشَّيْخُ فِي الْإِقْنَاءِ بِأَنَّ مَا كَانَ مُبَانِيًا الْحَرَكَةُ
لِلْحِدَةِ الَّتِي هِيَ حَرَكَةُ حِدَةٍ إِنَّمَا يَمُنُّ فِي زَمَانٍ كَمَا يَحْتَاجُ فَإِنْ عَنَّا بِأَنَّ الْمُبَانِيَّةَ طَرَفٌ
زَمَانٍ الْمُبَانِيَّةَ فَلَيْسَ بِمُسْتَعَارٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِأَنَّ هُوَ يَحْتَجُّ أَنَّ الْوَسْوَاحَ لِأَنَّهُ طَرَفٌ
الْحَرَكَةِ عَنِ ذَلِكَ الْحِدَةِ وَطَرَفُ الْحَرَكَةِ يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا لَيْسَ بِهِ حَرَكَةٌ وَإِنْ عَنَّا بِهِ
أَنَّا نَسْتَدْفِقُ فِيهِ الْحُكْمَ عَلَى الْحَرَكَةِ بِأَنَّهُ مُبَانٍ فَهَؤُلَاءِ مُخَارِفٌ لِدَلِيلِ الْإِنِّ وَكَوْنُ
بَيْنَ الْآثَاتِ زَمَانٌ وَلَكِنْ لَا يَكُونُ الْحَرَكَةُ الْمَذْكُورَةُ سَاكِتًا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ بَلْ يَكُونُ

فَالْمُبَانِيَّةُ مَرَّةً فَمِنْ بَيْنِ الْحِدَةِ الْمَذْكُورَةِ وَبَيْنِ الْمَوْضِعِ الْمُبَانِيَّ لِدَلِيلِ الْحِدَةِ **قَالَ**
وَكذلكَ لِكَ إِنْ أُوْرِدَ وَأَبْدَلُ لَقَطْعُ الْمُبَانِيَّةِ لِأَمَامَةِ فَاتَهُ يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ طَرَفًا
الْأَمَامَةِ مُمَامَةً مُرَافِقًا لِلْحِدَةِ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ الْحَرَكَةَ الْمَوْضِعَ إِلَى الْحِدَةِ الْمَذْكُورَةِ
إِنَّمَا تَصْدُرُ عَنْ طَرَفٍ مَوْجُودٍ نَسْتَقِي بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا مِنْ بِلَّةٍ لِلْحَرَكَةِ عَنْ حِدَةٍ مَا مَقَرَّةً لَهَا
إِلَى حِدَةٍ آخَرَةٍ مِثْلًا وَبِأَنَّ الْمَعْلَمَ هِيَ عَلَى وَصُولِ الْحَرَكَةِ إِلَى الْحِدَةِ الْمَذْكُورَةِ لَكِنْ لَا تَنْتَقِي
بِاعْتِبَارِ الْإِصْنَالِ مِثْلًا فَإِذَا كَانَ فِي مَوْجُودٍ أَنَّ الْوَسْوَاحَ وَالْمِثْلَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَوَسَّلُ
بَيْنَهُمَا أَنْ وَلَيْسَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا تَوْجُدُ إِلَّا فِي زَمَانٍ كَمَا يَحْتَاجُ وَأَمَّا الْمُبَانِيَّةُ فَلَا يَحْتَاجُ
إِلَّا بِمَعْدُودٍ مِثْلِ أَنْ يَحْدُثَ إِنْصَافٌ فِي أَنْ وَبَيْنَهُمَا زَمَانًا وَلَا يَكُونُ الْإِنِّ
الَّذِي حَدَّثَ فِيهِ الْمِثْلُ لِكَ فِي هَؤُلَاءِ الْوَسْوَاحَ لَا يُمْكِنُ إِجْمَاعُ مِثْلَيْنِ مُتَخَلِّفَيْنِ
فِي جِهَتِهِمْ وَإِلَّا كَمَا تَرَاهُ فَإِذَا كَانَ بَيْنَ الْآثَاتِ زَمَانٌ يَكُونُ الْحَرَكَةُ فِيهِ عَدِيدَةً مِثْلَ تَوَسُّلِ
عِلْمِ الْمِثْلِ يَكُونُ سَاكِتًا وَيَعْدُ تَوَسُّلُ هَذِهِ الْمَقْدَمَاتِ يَقُودُ إِلَى تَوَسُّلِ الْمَنْ **قَالَ**
الشَّيْخُ عَمَّا حَوَاكِي الْمُتَخَلِّفَةِ بِالَّتِي فَعَلَ حِدَةً وَاقْطَعًا وَاحِدَةً أَعْرَضَ مِنَ الْقَطْعِ
فَإِنْ كُلُّ قَطْعَةٍ حِدَةٌ وَلَا يُمْكِنُ وَجْمَعُ الْحَرَكَاتِ الْمُتَخَلِّفَةِ فَعِلَ حِدَةً أَمَّا
الْحَرَكَةُ فِي الْكَيْفِ إِذَا كَانَتْ مُوَجَّهَةً إِلَى غَايَةٍ مَا مُرَابَّحَةً عَنْهَا فَاتَرَاهَا إِنَّمَا تَشْتَقُّ
إِلَى حِدَةٍ مَا تَرْتَجِعُ عَنْهَا فِي مَدِّ حِدَةٍ ذَلِكَ الْحِدَةُ وَإِنَّمَا أُوْرِدَ الْقَطْعَةُ بِمَعْدُودٍ الْحِدَةِ
لِأَنَّ الْبَيَانَ فِي الْحَرَكَاتِ الْمُبَانِيَّةِ الْمُتَخَلِّفَةِ الَّتِي فَعَلَ قَطْعًا هِيَ قَطْعُهَا بِأَنَّهَا مُتَخَلِّفَةٌ
أَوْ التَّوَجُّعُ يَكُونُ أَهْلًا وَأَوْضَحَ وَأَمَّا وَصْفُ ذَلِكَ الْحَرَكَاتِ بِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي يَتَغَيَّرُ بِهَا الْوَسْوَاحُ
وَالْبُلُوحُ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ الْمُتَوَجَّهَةَ إِلَى حِدَةٍ مَا إِنَّمَا تَقْطَعُ بِالْوَسْوَاحِ إِلَيْهِ فَالْحَرَكَةُ الَّتِي
يَتَغَيَّرُ بِهَا الْوَسْوَاحُ بِالْفِعْلِ هِيَ مُقْطَعَةٌ وَالْحَرَكَةُ الْوَاحِدَةُ الَّتِي لَا تَقْطَعُ لَا يَتَغَيَّرُ بِهَا الْوَسْوَاحُ

إلا بالغير وإنما ذكر الحرك الموصلة بقوله عن محرك موصلة لأن الحجة المتقدمة
عليها عند هي المنسبة على امتناع اجتماع الحركين المختلفين أعني المثلين ولم يشر
الحرك الموصلة بالمثل لأنه إنما يستعمل بغير اعتبار آخر كما مر وإنما وصف الحرك
بأنه يكون في آن الموصول موصلاً بالفعل يستدل بذلك على وجوده في ذلك
الآن وأشار إلى إمكان وجوده في آن بقوله فإن الاتصال ليس مثل لفافه
والحكمة وغير ذلك مما لا يقع في أن ترأيت بهذا لك الآن الثاني بقوله
فإنه يزول عنه كونه موصلاً إلى قوله لا تكون التي مفارقة وحكما وإنما كان
يزول عن الحرك كونه موصلاً مع أن الحرك أقرب أعني المثل الأول لا يكون بها
عند مفارقة الحرك لأن الحرك الأصلي الذي ينبعث المثل عنه أعني البسطة
أو الإرادة أو القوة الفاعلة ربما يكون باقياً وزول عنه ما هو بسببه كان محركاً
وهو المثل وأشار بقوله في جميع زمان مفارقة الحرك للحد إلى أن الزوال للمحرك
إنما يكون في جميع ذلك الزمان ماصلاً وأشار بقوله وتكون مبرورة غير موصلة
دفعه وإن بقي زماناً إلى وجود الزوال في الآن الذي هو مبدأ ذلك الزمان
وذلك لأن الشيء إذا كان موصلاً في زمان ثم صار غير موصلة في زمان آخر
فلا بد من أن يفصل بين الزمانين ولا يجوز أن يكون الشيء في ذلك الآن لا موصلاً
ولا غير موصلة لا متتابع خلق بين التبيين ولا يجوز أن يكون موصلاً لأن الأمر
الموجود ما لم يرد عليه أمر يدميه فإنه لا يزول والوارد إذا كان مما يوجد في آن
كان لا محالة موجوداً في الآن الفاصل وكان الاتصال الذي هو معلوله أيضاً
ماصلاً معه وإنما لم يذكر الحرك الثاني أعني الوارد المجردة لأن الجملة تسمى

من غير ذلك فإن المثلين المختلفين ليسا بمنسوبي اجتماع لهما بل لأن كل واحد
منهما يستلزم عدم الآخر ولما كان وجود المثل الأول منسج اجتماع مع عدمه
الذي يذكره المصنف عن وجود المثل الثاني ثم أشار إلى تفريق الاثنين بقوله
والآن الذي يصير فيه غير موصلة دفعه غير الآن الذي صار فيه موصلاً دفعه
وأشار إلى وجوب وقوع زمان بين الاثنين بقوله **قوله** ويظهر أن كان فيه مثلاً
وذلك لأن المثل الثاني لم يحدد فيه بعد وإنما كان وهو زمان التكون
لا محالة لأن شئ أي المثلين معدومان وهما قد مر للحجة **فإن**
الفاصل الخارج انهما منسبة على استحالتهما إلى الأمان وفيه إشكال وهو
أن عدم الآن يكون إما على التدريج أو دفعه والأول باطل وإلا لصار الآن
والثاني يقتضي أن يكون آن غير متصل بأن وجوده فلا زماناً إلى الاثنين **فإن**
واجب الشيخ عنه في الشفا بأن **فإن** ولكم عدم الآن إما أن يكون على
التدريج أو دفعه فتبين غير محقق لأن هناك قسماً ثالثاً وهو أن يكون عدم
في جميع الزمان الذي يعد فلو كان الفاصل ليس الحث عن استمرار عدم ذلك الآن
حتى يقال أنه في جميع الزمان الذي يعد بل عن ابتداء عدمه ومعلوم أن ذلك
ليس في جميع الزمان الذي يعد لكان جوابه أن أن ابتداء الزمان الذي هو في
جميعه معدوم ليس أنا آخر بل هو عين ذلك الآن ولا يستحيل أن ينفصل الشيء
منسج في زمان ويكون في الآن الذي هو طرف ذلك الزمان على خلاف ذلك
المنسج **فإن** هذا من كلام الشيخ والإشكال باق عليه من وجوب
الأول أن يقول الشيء أو عدمه على التدريج غير معتول لأن زمان الحرك

جَنْدِيَّ حَيْثُ لَمْ يَحْصُلْ فِي الْأَوَّلِ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
 فِي كُلِّ ذَلِكَ الزَّمَانِ بَلْ فِي بَعْضِهِ وَقَدْ قِيلَ فِي كُلِّ هَذَا خَلْفٌ وَإِنْ حَصَلَ شَيْءٌ
 وَكَانَ إِحْصَايُهُ هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ فِيهِ الْجُزْءُ الْكَافِي بِمَنْبَتِهِ كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ فِي الْجُزْءِ
 الْأَوَّلِ مَوْجُودًا مَعْدُومًا وَمَوْجِبًا وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حُصُولَ شَيْءٍ عَلَى
 التَّوْبِخِ بِحُصُولِ شَيْءٍ كَثِيرٍ فِي أَجْزَاءِ ذَلِكَ الزَّمَانِ وَإِذَا بَيَّنْتُ ذَلِكَ بَيَّنْتُ
 أَنَّ عَدَمَ الْأَوَّلِ الْمَقْرُونِ إِنَّمَا يَحْصُلُ دَفْعَةً ثُمَّ يَنْتَهِي بَعْدَ ذَلِكَ زَمَانًا فَإِنْ كُلُّ شَيْءٍ
 قَبْلَ مَا لَمْ يَكُنْ فَلَا يَبْدَأُ لَهُ مِنْ أَوَّلٍ يَحْصُلُ بِكَوْنِهِ مَوْجِبًا مِمَّا لَمْ يَكُنْ وَلَكِنْ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثُ
 الْأَوَّلِ **الثَّانِي** لَوْ سَلَّمْنَا صِحَّةَ هَذَا الْقَسْمِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ الْأَوَّلِ يَحْصُلُ
 فِي جَمِيعِ الزَّمَانِ الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ الزَّمَانِ طَرَفٌ هُوَ فِيهِ مَعْدُومٌ
 فَلَمْ يَلْحَظْ أَنْ يُقَالَ الْأَمَّا شَيْءٌ يَحْصُلُ فِي الزَّمَانِ إِحْصَايُهُ بَعْدَ الْمَمَاتَةِ مَعَ
 أَنَّهُ لَيْسَ لِزَمَانِ الْأَمَامَةِ طَرَفٌ غَيْرُ أَنْ الْمَمَاتَةَ وَجَدْتُ يَكُنِي مُنَاكَ أَنْ وَاحِدٌ
 وَيُطْلَقُ لِلْحُجَّةِ **أَوَّلُ** عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ يَسْتَعِي الْحُصُولُ عَلَى التَّوْبِخِ مَوْجِبًا لِمَا
 الَّذِي لَهُ هَوِيَّةٌ إِصْبَاحًا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَحْصُلَ إِلَّا فِي زَمَانٍ كَالْحَكْمِ وَمَا يَشِيْهَا فَإِنَّ
 تِلْكَ الْهَوِيَّةَ يَمْتَنِعُ وَجُودُهَا دَفْعَةً وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ حُصُولُهَا حُصُولًا
 أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ فِي أَجْزَاءِ ذَلِكَ الزَّمَانِ لِأَنَّهَا مِنْ حَيْثُ هُوَ بِهَا لَيْسَتْ بِمُتَمَيِّزَةٍ عَنْ أَشْيَاءَ
 كَثِيرَةٍ بَلْ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ شَأْنِهِ قَوْلُ الْقَسْمِ إِلَى أَجْزَاءِ هِيَ قَوْلُ عَرُوضِ الْقَسْمِ
 لَا تَكُونُ إِلَّا شَيْئًا وَاحِدًا مُطَبَّقًا عَلَى زَمَانٍ وَلَا يَكُونُ لِذَلِكَ الزَّمَانِ طَرَفٌ يُوجَدُ
 ذَلِكَ الشَّيْءُ فِي ذَلِكَ الطَّرَفِ لِأَنَّ وَجُودَهُ مُتَمَنِّعٌ الْحُصُولُ فِي طَرَفٍ زَمَانٍ بَلْ وَكَأَنَّ
 أَنْ يَحْصُلَ مُعَانًا لِمَا يَجْمَعُ ذَلِكَ الزَّمَانُ وَأَمَّا مَعْدُومٌ مِنَ الْقَسْمِ فَيَكُونُ حُصُولُ

أَجْزَائِهِ فِي أَجْزَاءِ ذَلِكَ الزَّمَانِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ وَهَذَا الْأَعْيَانُ لَا يَبْقَى إِلَّا عَيْنَانِ
 الْأَوَّلُ هَذَا هُوَ الْحُصُولُ عَلَى التَّوْبِخِ وَبَعْدَ ذَلِكَ مَا يَحْصُلُ لَا عَلَى التَّوْبِخِ بَلْ مِمَّا
 فِي طَرَفٍ زَمَانٍ فَهَذَا كَوَيْلُ الْمُتَوَكِّلِ عَلَى مُتَمَيِّزَةٍ إِلَى مُتَمَيِّزَةٍ مَثَلًا وَأَمَّا فِي مَثَلِ
 لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِنْصِلَافٌ مُطَبَّقٌ عَلَى ذَلِكَ الزَّمَانِ بَلْ يَمْتَنِعُ أَنْ لَا يَوْجَدَ فِي ذَلِكَ
 الزَّمَانِ أَنَّ الْأَوَّلَ يَكُونُ ذَلِكَ الشَّيْءُ يَحْصُلُ فِيهِ وَهَذَا الْقَسْمُ يَنْتَهِي إِلَى مَا يَكُونُ
 يَحْصُلُ فِيهِ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ طَرَفٌ حُصُولُهُ كَالْوَجْهِ وَالْوَجْهِ مَثَلًا وَإِلَى مَا لَا يَكُونُ
 يَحْصُلُ فِيهِ ذَلِكَ الْأَوَّلُ كَالْأَوَّلِ وَكُلُّهُنَّ عَلَى مُتَمَيِّزَةٍ فِي طَرَفٍ مِمَّا يَكُونُ
 فَإِنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ إِنَّمَا يَحْصُلُ فِي زَمَانٍ وَفِي طَرَفٍ أَوْ فِيهِ دُونَ طَرَفِهِ وَلِهَذَا حَكَمَ
 الشَّيْخُ بِثَلَاثِ الْقَسْمِ وَحَكَمَ بِأَنَّ عَدَمَ الْأَوَّلِ إِنَّمَا يَحْصُلُ فِي جَمِيعِ الزَّمَانِ الَّذِي
 يَكُونُ ذَلِكَ الْأَوَّلُ طَرَفٌ وَبَيَّنْتُ ذَلِكَ مِنْ تَقْوِيرِ النُّقْطَةِ فَإِنَّ الْحَكْمَ بِأَنَّ النُّقْطَةَ
 مَوْجُودَةٌ هُنَاكَ مُطَبَّقَةٌ عَلَى طَرَفٍ لِلنُّقْطَةِ وَلَيْسَ بِمُطَبَّقَةٍ عَلَى قَبْلِ الْخَطِّ لِلنُّقْطَةِ
 وَأَمَّا الْحَكْمُ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ هُنَاكَ مُطَبَّقَةٌ عَلَى قَبْلِ الْخَطِّ وَلَيْسَ بِمُطَبَّقَةٍ
 عَلَى طَرَفِهِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لِلْخَطِّ طَرَفٌ آخَرُ مِنَ النُّقْطَةِ بِمُطَبَّقَةٍ عَلَيْهَا
 الْحَكْمُ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ هُنَاكَ وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي أَنَّ ذَلِكَ يَمْتَنِعُ زَيْفٌ
 لِلْحُجَّةِ الْمَشْهُورَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَعْنَى هَذَا الْفَصْلِ وَلَا يَمْتَنِعُ زَيْفٌ الْجُزْءِ الْكَافِي
 رَاعِيًا الشَّيْخَ عَلَيْهَا فَإِنَّ أَنَّ الْمَمَاتَةَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ الْمَوْجِبُ مَوْجُودًا
 فِيهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَبْدَأُ زَمَانٍ يَزُولُ فِيهِ عَنِ السَّبَبِ كَوْنُهُ مُوَضَّلًا لِأَنَّ ذَلِكَ
 الْأَوَّلَ مُتَمَيِّزٌ إِلَى حُدُوثِ سَبَبٍ مُجْتَمِعٍ لَا يُمْكِنُ إِجْمَاعُهُ مَعَ السَّبَبِ الْأَوَّلِ وَالسَّبَبُ
 لَيْسَ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ الَّتِي يَحْصُلُ فِيهِ أَرْبَعَةٌ دُونَ أَوَّلِهَا وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَوْجَدَ إِلَّا فِي

الجراف الأربعة ولا تكون متطابقة على أزمتها فما اذن مما يوجد في الأربعة
 وفيه أطرافها بالفاضل الخارج فهو ان الشيخ إنما افاد الحجّة المشهورة
 في الكتاب ولذلك يجب من ابراهيم اياها بعد ترتيبها في الشك والليل على ان
 الشيخ لم يفتد بالحجة المشهورة اشياء اخرى على ذكر الحرك المومل واثباته
 الى وجوده في ان الماسة قسيب وهو هذا الفاضل هو ان الشيخ لم يفتد
 لذكر القسب الثاني بل افتر على ذكر معلوله وهو ذاك السبب عن السبب
 الاول **شأن** الفاضل الخارج اعز من على هذه الحجّة بانكار وجود الليل
 او لا ثم بانكار اجتماع ميلين مختلفين دفعة ثانيا ثم بجوز وجودهما
 في زمانين مختلفين متصلين بينهما ان واحد لا يوجد دفعة اما احدهما او كلاهما
 وبما من الكلام في كل واحد من هذه المواضع كفاية **قوله** كل حركة في ساء
 شئها الى حد ينهي الى تكون فكون غير الحركة التي بها يستخط الزمان المتصل
 فالحركة الوضعية هي التي بها يستخط الزمان المتصل وهي الدفعية لما فرغ من
 اثبات التكون بين الحركتين المختلفتين سرع في المطلوب من ذلك وهو بان ان الحركة
 الحافظة للزمان دورية **وتعبر** ان كل حركة في ساء شئها تلك الماسة
 الى حد وينتهي تلك الحركة الى كون لما تقدم في غير الحركة الحافظة للزمان لان
 الزمان الذي هو مقدار الحركة على ما لا اول له ولا آخر كما سمي بيانه فالحركة التي
 هو مقدارها يجب ان لا يكون لها اول ولا آخر لكن الحركات التي لا تختلف تكون
 اما مستقيمة واما مستديرة كما سبق بيانه والمستقيمة لا يمكن ان تتصل دائما
 تنامي المسافات المستقيمة فاذن هي وضعية دورية **واعلم** ان العالمين يتفق

التكون بين الحركات المختلفة يستدون الزمان ايضا الى الحركات المستديرة دون
 غير ما لا يتنازع انما الى الحركات المختلفة بعضها بعض بحيث يصير المجموع حرك
 واحدة والزمان اذ هو متوحد واحد متصل يجب ان يكون مستند الى ما هو مثله
 في الزمان الواحد في فاذا الحركة الحافظة للزمان متصلة دائما ولا حرك
 متصلة دائما يتوحد في ذاته فذا ظهر من ذلك ان هذا المطلوب لا يقتصر الى
 اثبات التكون المذكور كل لا متعارف **فايد** **انما** يجب ان يقال صار غير متصل
 ولا يجب ان يقال ما يقولون صار متعارفا لان الحركة والمعارضة التي هي الحركة متوحد
 الى ما يتحرك عنه ليس بضع دفعة ولا بهما ما هو اول حركه متعارضة وان يكون
 متوحد واقع دفعة **هذه** الغاية متصلة بالمتصل المتغير وهو ان الجمهور
 يقولون في حركهم التي حركتها هم اعني التي فيها الشيخ عند اثباته ان الثاني
 ان المتحرك يصير بعدا او يؤول متعارفا وقد علم من بيانهم في مطلوبهم بان
 المتعارضة عبارة عن الحركة متوحد الى ما يتحرك عنه والحركة ليست بضع دفعة
 بل في زمان ولا يوجد فيها شئ هو اولها لان كل جزء يوجد فيها فانه ينقسم ايضا
 الى اجزاء تتقدم بعضها على بعض وهكذا الى المتعارضة وما يشبهها فاذا لا يمتنع
 ان يقال صار المتحرك متعارفا او متباينا في ان بل يجب ان يقال ان المتحرك متا
 غير متصل بعدا ما كان متوحد او ذاك عنه كونه متوحد في ان فان كون الشئ
 غير متصل مدغم في ان كما يقع في زمان وما ذكر الشيخ في الشك وهو ان الحركة
 المشهورة لا يصير محجة ان بذلك نقطة المباشرة بالامامة هي زمانها فاوله
 هذا لان تلك الحجّة في قسيتها ضعيفة والحق ان يكون فادها من جهة المعنى

لا شيء صحيحه يستدل بها بغير ما يرد في المعنى اما الحجج الصحيحة فاما
 فوهه فاذ اذا لم تكن الفاعلها مطابقة لمعانيها الصحيحة هذا ما يمكن ان يقال
 في تدبر من المثل قد ثبت **فالحركة التي يجب ان يطلب حال النوع عليها**
في غير متناهية في التدبير قد مر في الفصل الاول من القول الثلاثة اما
 ان النوع التي لا نهاية لها هي التي تكون على اعمال او حركات غير متناهية وبنيت
 في الفصلين الآخرين ان الحركة الغير المتناهية في التدبير فاذن الحركة التي يجب
 ان يعرف حال النوع عليها من حيث هي غير متناهية من التدبير لا غير ولما كان
 هذا الحكم فرعاً على ما تقدم قيل هذا الفصل تدبيراً له وقد ظهر في هذا الفصل
 ايضا انه يريد بالنهاية النوع لانها يجب المدة والعدن **اشارة اعلم**
 انه لا يجوز ان يكون جسم ذو قوة غير متناهية بحركته جسماء غير لانه لا يمكن
 ان يكون الامتداد شيئاً فاذ احرك بقوته جسماً تاماً من مبتدأه من حركات لا تتناهي
 في النوع ثم فرضنا انه يحرك اصغر من ذلك الجسم بذلك النوع فيجب ان يحركه
 اكثر من ذلك عن المبتدأ المفروض ففمع الزيادة التي بالنوع في الجانب الآخر
 فبغير الجانب الآخر متناهياً ايضا هذا محال **يريد** بيان امتناع كون القوى
 الجسمانية غير متناهية **واعلم** ان النوع الغير المتناهية لو كانت جسمانية
 وحركت جسماً فلا يخلو اما ان يكون يحركها ذلك الجسم بالفتراق والطبع لانه
 اما ان لا يكون محلاً لذلك النوع او يكون والتمس ان محالاً ان الاول فلا ينحل
 عليه هذا الفصل واما الثاني فلا يشمل عليه انية قول من يقول **فلا يمكن**
 ان يكون جسم ذو قوة غير متناهية يحرك جسماء غير اشارة الى فساد التدبير

الاول والحقه عليه ان الجسم لا يمكن ان يكون الامتداد شيئاً وذلك لما مر من وجوب
 تنافي الامتداد فاذ احرك جسم بقوته جسماً آخر من مبتدأه من حركات لا تتناهي
 لما يجب الامتداد الزماني او يجب المدة في النوع فان غير المتناهي لا يخرج
 الى الفصل ثم فرضنا ان ذلك الجسم المحرك يحرك جسماً آخر شيئاً بالجسم الاول
 في الطبيعة واصغر منه بالمتدارين لك النوع بينهما من ذلك المبتدأ المفروض
 فيجب ان يحرك الثاني اكثر من الاول وذلك لان المتسورات اما ما فوق الفاضل
 يجب طبيعته المتناهي للطبيعة المتناهي من حيث هو فاسر ولا شك ان طبيعة
 الجسم الاكبر تكون اقوى من طبيعة الجسم الاصغر لاشتمالها لاكبر على مثل
 طبيعة الاصغر وعلى ما يزيد عليه ويلزم منه ان تكون معاً وهذا الاكبر اكثر
 من ما هو من الاصغر فاذن يكون يحرك الاصغر اكثر من يحرك الاكبر وهذا
 لم يثبت الشخ في هذا الفصل لانه يبين مما مر في الفصل السابق من ان
 الثاني وما سباني ولما كان مبتدأ الحركتين واحداً بالقرين يجب ان تقع الزيادة
 التي بالنوع في الجانب الآخر الذي فرضه للانها يزيد فيه وكذلك الثقلان ويلزم
 منه انقطاع الاول فيكون ذلك الجانب امتداداً شيئاً وقد فرض غير متناهية هذا
 خلف فاذن هذا القرين محال **واعلم** ان هذا البرهان اعظم ما خذنا من استعماله
 الشخ فان احاصل منه ان النوع الغير المتناهية لو حركت بالقرين جسمين
 مختلفين لوجب ان يكون يحركها اياًها متساوياً ويلزم منه كونها متناهية بالقياس
 الى احد متساوئان فرض غير متناهية مطلقاً هذا خلف فاذن النوع الغير
 المتناهية سواء كانت جسمانية او غير جسمانية مستحيل ان تكون مباهة للحركتين

الاجسام بالنفس والشيخ خصصته بالقوى الجسمانية لان غرضه في هذا الشيخ
 هو نقل الانهاية عن القوى الجسمانية والاعراض المنهورة الذي اورد الفاضل الشيخ
 عليه يجوز ان يكون التفاوت في الشيء يكون بالترغيز والبطو وجنيد لا يلزم منه
 انقطاع احدهما فتدفع لان المراد بالثبوت المذكور مهنها هي التي لا نهاية لها بل
 الذرة والبدن دون الشدة على ما في **شراي** اورد عليه سؤالا آخر وهو ان
 الفاضل ينسب في الحوادث لما استدلوا بوجوب انذارها كل يوم على ناسها رد
 الشيخ عليهم بان ذلك ما لم يكن لها مجموع موجود في وقت من اوقات لم يكن
 الحكم بالانذار عليها صحيحا فضلا عن ان يكون مستغنيا لثباتها **فالك** ولنايل
 ان يرد عليه مهنها بما روي هو عليهم بعينه وهو ان يقول ليس للكتاب التي تنوي
 هذه النوع عليها مجموع موجود في وقت ما فاذن لا يصح الحكم عليها بالانذار والتفتا
فالك ولقد اورد عليه بعض الاممير هذا القول فاجاب بان الحكم عليه
 مهنها هو كون النوع قريب على تلك الاضال وهذا المسمى يستدل في انجالي ولا شك
 ان كون النوع قريب على تلك الكل اقل من كونها قريب على بحبك النوع وقع التفتا
 في النوع عليها بخلاف الحوادث فان مجموعها لما لم يكن موجودا في وقت ما
 استحال الحكم عليها بالانذار والتفتان **شراي** الفاضل والتايل ان يرد
 استرنا استدلون على تفاوت قوة النوع على بحبك الكل والجزء بوقع التفاوت
 في تلك الاضال وجنيد يورد الاشكال **اقول** الشيخ لم يحكم بنفي الانذار
 عن الحوادث الغير المتناهية مطلقا بل ذكر في هذا النمط الخامس ان جميعها لا يمكن
 ان توجد في وقت وغير المتناهي المتعدد قد يكون فيه اكثر واقل ولا يلزم ذلك

كونه غير متناهي في العدد وفي هذا الكلام يصحح بان كثر الشيء ونظيره لا شافا
 كونه غير متناهي وكيف قدما بوصفهما وبالانهاية معا في النظر الاول اذا اختلفت
 جهتا معا اعني جهة الكثرة والقلية وجهة الانهاية **وبان** ذلك ان كل
 ما يستدل من ثبات الفعل او في الخارج مقدارا كان او عددا فيكون لا يحال لا ينداد
 جهتان يمكن ان يوصف ذلك لا ينداد في الجهتين معا بالتناهي او تسلب عنه
 فيما التناهي او يوصف في احدهما به وتسلب في الاخرى عنه واليكم بالادلة
 والاشقاق عليه لا يكون الا في الجهة الموصوفة بالانهاية لانها من خواص الكثرة
 التناهي فاذا ان الحكم بها في جهة واحدة لا ينافي تسلب التناهي في الجهة الاخرى
 بحسب النظر المذكور واما امتناع تسلب التناهي عنه اذا كان موجودا على ما هو المفرد
 عند جمهور الحكماء فذلك لا يمتنع فيه خارج عن مفهومه وهو غير ما نحن فيه
 واذا انقضى هذا **مقول** لما كانت لا نهاية الحوادث في الجهة التي يلي المأمون
 وانذارها في الجهة الاخرى التي يلي انجالي لم يكن الاستدلال بالانذار ياد
 على وجوب التناهي صحيحا كما مر واما الاضال المتبادرة في النوع المذكورة فلما كانت
 لا يندادها مبدأ واحد بالقرين وكانت مستلزمة لانذاره وتفتان بحسب ما يبع
 المسورات المختلفة حيث ان يكون التفاوت في الجهة الاخرى واجبا التفتا
 شامها في تلك الجهة ايضا وذلك انقضى القول بان هذا ما عني في هذا
 النوع واما عبارة الشيخ في الجواب التي عنه فلم يقع الي بالفاظه حتى انظر
 بها **مقدم** اذا كان شيء ما بحبك جمعا ولا مائة في ذلك لغيره كان قول
 الاكثر للبحر يك مثل قول الامير لا يكون احد ما اعني فالآخر النوع حيث

لَا مِثْلَ أَصْلًا كَمَا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ امْتِنَاعِ كَوْنِ الْقُوَى لِحَيْثَانِيَّةٍ غَيْرِ مُشَابِهَةٍ
الْجَوْنِ بِالْقُوَى إِنْ أَدَانَ يَتَبَيَّنُ امْتِنَاعُ كَوْنِهَا غَيْرَ مُشَابِهَةٍ الْجَوْنِ بِالطَّبِيعِ أَصَافُهُ
لِذَلِكَ تَمَثَّلَ مَعْدَمَاتُ أَوَّلًا مَا ذَكَرْتُ فِي هَذَا الْقَبْلِ وَهُوَ أَنَّ الْجِسْمَ مِنْ حَيْثُ
هُوَ جِسْمٌ لَمْ يُمْكِنْ مُقَابَلَتُهُ بِالْجَوْنِ وَلَا يُمْكِنُ عَنْهُ بَلْ كَانَ ذَلِكَ لَوْ أَنَّ حِلَّةَ كَمَا سَمَّيْتُ
فَإِنَّ كِبَرَهُ وَصِغَرَهُ إِذَا فُرِضَا مُجَرَّدَيْنِ عَنْ ذَلِكَ الْقُوَى كَمَا مُشَابِهَتَيْنِ فِي قَوْلِي الْجَوْنِ
وَأَمَّا لَكُنَّ الْجِسْمُ مِنْ حَيْثُ هُوَ جِسْمٌ مَا تَبَيَّنَ عَنْهُ مَقْدَرُ خَرِي **الْقُوَى الطَّبِيعِيَّةِ**
لِجِسْمٍ مَا إِذَا تَرَكْتَ جِسْمًا لَمْ يَكُنْ فِيهِ جِسْمًا مِثْلًا وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَمُرَّ بِسَبَبِ الْجِسْمِ
فَتَأَوُّتُ فِي الْقَوْلِ بَلْ عَنَى أَنْ يَمُرَّ ذَلِكَ بِسَبَبِ الْقُوَى **وَهَذِهِ** ثَانِيَةُ الْمَقَالَةِ
وَمَعْنَى أَنَّ الْقُوَى لِحَيْثَانِيَّةِ الْمَتَاءِ بِالطَّبِيعَةِ إِذَا تَرَكْتَ جِسْمًا وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
لِجِسْمٍ خَالِيًا عَنِ الْمِثَالِ وَلَا لَمْ يَكُنْ الطَّبِيعَةُ طَبِيعَةً لِذَلِكَ الْجِسْمِ فَلَا يُمْكِنُ
أَنْ يَمُرَّ بِسَبَبِ كِبَرِ الْجِسْمِ وَصِغَرِهِ فَتَأَوُّتُ فِي الْقَوْلِ لِمَا تَرَى فِي الْمَقْدَمِ الْأَوَّلِ
بَلْ إِنْ عَرَضَ تَأَوُّتٌ هُوَ بِسَبَبِ الْقُوَى فَإِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حِلَّةِهَا عَلَى مَا سَبَقَ
فِي الْمَقْدَمِ الثَّانِيَةِ وَمَعْنَا لِكَ بَسْبَبِ أَنَّ التَّغَاوُثَ كَمَا كَانَ فِي الْحَوَاكِمِ
الْقَبْرِ بِسَبَبِ الْقَوَائِلِ لَا غَيْرَ هُوَ فِي الطَّبِيعَةِ بِسَبَبِ الْقَوَائِلِ لَا غَيْرَ **مَقْدَرُ**
اُخْرَى الْقُوَى فِي الْجِسْمِ الْأَكْبَرِ إِذَا كَانَتْ مُشَابِهَةً لِلْقُوَى فِي الْجِسْمِ الْأَصْغَرِ حَتَّى
لَوْ قُبِلَ مِنَ الْأَكْبَرِ مِثْلُ الْأَصْغَرِ تَشَابَهَتْ الْقُوَى بِلَا تَلَاوُفٍ فَإِنَّهَا فِي الْجِسْمِ
الْأَكْبَرِ أَقْوَى وَأَكْثَرُ إِذَا فُرِضَا بِالْقُوَى شَيْءٌ ذَلِكَ وَبِإِذَا **وَهَذِهِ** ثَالِثَةُ الْمَقْدَمَاتِ
وَمَعْنَى أَنَّ الْقُوَى لِحَيْثَانِيَّةِ الْمُشَابَهَةِ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَجْسَامِ وَتَتَنَاسَبُ
تَنَاسُبًا حَالِيًا فَتَخْتَلِفُ بِالْقَبْرِ وَالْأَكْبَرِ لِأَنَّهَا لَا تَمُوتُ بِهَا وَتَلَاوُفُ الْكَلَامِ

وَإِثْبَاتُ إِشَارَةِ قَوْلِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي جِسْمٍ مِنَ الْأَجْسَامِ قُوَى طَبِيعِيَّةً
يُحَرِّكُ ذَلِكَ الْجِسْمَ بِالْإِنْهَائِ كَمَا فَرَّغَ عَنْ تَقْرِيرِ الْمَقْدَمَاتِ تَرَى فِي الْمَقْدَمِ وَهُوَ
مَا ذَكَرْتُ فِي مَقْدَمِ الْقَبْلِ **وَقَوْلِي** وَذَلِكَ لِأَنَّ قُوَى ذَلِكَ الْجِسْمِ أَكْثَرُ وَأَقْوَى مِنْ قُوَى
بِسَبَبِ لَوْ أَنَّ **إِشَارَةَ إِلَى الْمَقْدَمِ الْآخِرِ وَقَوْلِي** وَلَيْسَ زِيَادَةُ جِسْمِهِ
خِلَافَ الْقَدْرِ تَوَثُّرُ فِي مَعْنَى الْجَوْنِ حَتَّى يَكُونَ نِسْبَةُ الْجَوْنِ وَالْجَوْنِ وَاحِدًا **إِنَّمَا**
إِلَى الْمَقْدَمِ الْأَوَّلِ وَإِلَى سَبَبِ إِخْتِلَافِ الْهَوَا وَهُوَ أَنَّ الْمِثَالِ لَوْ كَانَتْ فِي الْكِبَرِ
أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الصِّغَرِ مَعَ أَنَّ الْقُوَى فِي الْكِبَرِ أَقْوَى مِنْهَا فِي الصِّغَرِ لَكَانَتْ نِسْبَةُ
الْجَوْنِ وَالْجَوْنِ وَاحِدَةً لَكِنْ لَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا تَرَى فِي الْمَقْدَمِ الْأَوَّلِ **وَقَوْلِي**
بَلِ الْجَوْنِ كَانَ فِي حَيْثُ مَا اخْتَلَفَانِ وَالْجَوْنِ كَانَ مُخْتَلِفَانِ إِشَارَةُ إِلَى مَا اسْتَبَانَ
فِي الْمَقْدَمِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ كَوْنُ التَّغَاوُثِ هُنَا بِسَبَبِ الْقَوَائِلِ لَا بِسَبَبِ الْقَوَائِلِ
وَقَوْلِي فَإِنْ جَاءَ جِسْمٌ مِمَّنْ مَبْدَأُ مَفْرُوضٍ حَكَاتُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مَا ذَكَرْنَا
فَقَرَّرْنَا لِقَرَّانَ بِأَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَمُرَّ هُوَ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ تَوَقَّعَ التَّغَاوُثُ فِي الْكَلَامِ
الَّذِي وَرَأَى غَيْرَ مُشَابِهَةٍ وَلَمْ يَزَمْ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا قُلْ كَمَا سَمَّيْتُ **وَقَوْلِي** وَإِنْ يَحْرُكُ الْأَصْغَرُ
يَحْرُكُ مُشَابِهَةً كَانَتْ أَلَا يَزِيدُ عَلَى حَيْثُ كَانَتْ عَلَى نِسْبَةِ مُشَابِهَةٍ تَكَانَ الْجَمْعُ
مُشَابِهَةً تَهَيَّأَ لِهَذَا الزَّمَانِ وَإِنَّمَا اخْتِجَاجُ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مِمَّا تَرَى
أَلَا يَجُوبُ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَاكِمِ الْقَادِرَةِ عَلَى الْجِسْمِ الْأَصْغَرِ لَكِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْحِجَّةِ
الْقَابِلَةِ خَلْقًا لِأَنَّ الْقُوَى الْوَاحِدَةَ اقْتَضَتْ مِنْ حَيْثُ هِيَ غَيْرُ مُشَابِهَةٍ فَلَا تُمْكِنُ
وَلَمْ يَكُنْ هُنَا خَلْقًا لِأَنَّ الْقُوَى لَيْسَتْ بِوَاحِدَةٍ بَلْ إِنَّمَا لَمْ يَكُنْ الْحَالُ مِنْ حَيْثُ ذَكَرْتُ
وَهُوَ أَنَّ شَيْءًا كَانَتْ الْأَصْغَرُ مِمَّنْ شَيْءٌ حَكَاتُ الْأَكْبَرِ أَيْضًا لَكِنْ نَمَّا عَلَى نِسْبَةٍ

جميعها المتأهين على ما مر في المقدمة الثالثة هذا فمما في الكتاب
واعلم اذا ذكرنا ان الشئ يريد بيان امتناع كون القوى الجسمانية غير متناهية
 التحريك فينتج بامتناع صدور شئ من القوى التي هي بالفساد والزيادة والطلع
 من غير نهاية لكن لما كان البرهان الذي اقامه على امتناع كون القوى الجسمانية الغير
 المتناهية محركا بالفساد اعم ما خذ من الموضع الذي استعمل فيه هذا البرهان الذي
 اقامه على امتناع كونها محركا بالطلع اخبرنا ولا يحتاج وذلك لانه لم يغير
 الا على امتناع صدور التحريك الغير المتناهي عن قوة ما لا في جسم لا يمتنع فيه
 نفسه بامتناع ذلك الجسم على التناهي كالطبيعة والنفس الملكية المتطبعة
 في اجسامها وبالجسم الذي المتناهي كما لا في الاجسام البسيطة والتحريك
 بالطلع الذي قابل التحريك بالفساد يكون اعترض ذلك لكونه متناويا للتحريك
 الصادرة عن النفس النائية والحواس مع ان اجسامها المركبة لا تخطو عن مبادئها
 متغيرها طابع بنا عليها على ما بين في ما مر وايضا اكثر تلك النفوس مما لا تقسم
 بامتناعها على كون تلك الحالى اجساما اية فاذن هذا البرهان كان اخبر
 بما يجب لكن لما كان المقصود منها بيان امتناع كون القوى الملكية المتطبعة في
 هيولانها مبدأ للتحريك الغير المتناهية اكفى الشئ بهذا البرهان المشتمل
 على حصول مقصود ذلك **في ذلك** فالقوة المحركة للسماء غير متناهية وغير جسمانية
في مقابلة عقلية وفي بعض الشئ في غير جسمانية في مقابلة عقلية فلا
 فيما سقى وجوب وجوده غير متناهية وبان انها دورية وبان في النمط الثاني
 ان الاجسام المحركة بالحواس كالمقدمات من السماء فاذن ثبت ان القوة المحركة

للسماء غير متناهية وثبت ايضا بالبرهان المذكور في الفصول المقدمة ان القوى
 الجسمانية لا تصدر عنها حركة غير متناهية فان ثبت المقدمات ان القوة المحركة للسماء
 ليست جسمانية وما ليس بجسماني يكون مقارفا فاذن هي مقارفة والمقارفة انما هي
 قارفا عقل والفساد المقارفة اذا حاولت تحريك جسمها فانما يحاوله يخرج ما فيها
 بالقوة من الكمال الى الفعل والافلا احتياج لها الى التحريك في اذن مقصود
 في التحريك الى شئ تكون كماله موجودا بالفعل يخرج تلك الكمالين التناهي
 من القوة الى الفعل وذلك التي هو عقل ولا يمكن ان يكون ذلك التي هو القلب
 الاول لتحريك السماء فاذن القوة الاولى التي صدر عنها تحريك السماء مقارفة
 عقلية **وهو ونبيه** **ولعلك تقول قد جعلت السماء تحريك عن مقابلة**
وقد كنت من قبل متع ان يكون المباشر للتحريك امرا عقليا من قابل هو في جسم
لجوابك ان هذا الذي ثبت هو محرك اول ويجوز ان يكون الملاصق للتحريك قوة
جسمانية قد بين في الفعل المباشر من هذا النمط ان تحريك السماء لا يكون
 ان يكون عقليا بل هو قوة متناهية جسمية وهما قد حكم بانه مقارفة عقلية وذلك
 هو من ماضية متناهية على ان ذلك غير متناهي لان الحكم بان المباشر للتحريك لا يجوز
 ان يكون عقليا لا ياتي في كون الفعل بداهة من وجه آخر **واعلم** ان تحريك النفس
 تحريك فاعلى وتحريك الفعل تحريك غايي وانما يندون كانت من حيث هي عقل
 ليلية القابل مبدأ بعيدا في من حيث انشائها للفعل لها باعتبارها باعتبارها
 الى شانه الفعل بداهة قريب ويبدى على ما اشكل على الفاعل لتأجيل وهو ان المحرك
 القريب ان كان جسمانيا فهو نفس والافلا هو عقل ولا وجه لكونها جسمانيا سبب

وهو سبيل **ولذلك** **فإن** **كان** **ذلك** **فإن** **فكون** **شأن** **الحريك**
لا **أمر** **الحريك** **فكون** **غير** **هذه** **الحركة** **فأسمع** **وأعلم** **أنه** **يجوز** **أن** **يكون** **تحريك** **غير** **شأن**
الحريك **تحريك** **شأن** **آخر** **فصد** **عن** **ذلك** **الأمور** **كأن** **غير** **شأن** **هذه** **لا** **على** **أنها**
تصد **عنه** **لأن** **هذه** **بل** **على** **أنه** **لا** **يزال** **يتفعل** **عن** **ذلك** **المبدأ** **الأول** **ويتفعل**
وأعلم **أن** **قول** **الاعتقالات** **غير** **المشابهة** **غير** **التأثير** **الغير** **المشابه** **والتأثير**
الغير **المشابه** **على** **سبيل** **الوساطة** **غير** **تأثير** **على** **سبيل** **المبادئ** **فأسمع** **في**
الأجسام **أحد** **من** **الثلاثة** **فقط** **معنى** **التوالي** **أنه** **إن** **جاز** **أن** **يكون** **المباشر**
الحريك **أشياء** **من** **جسمانية** **فكون** **ذلك** **القول** **شأن** **الحريك** **لا** **أمر** **الحريك**
فكون **تحريك** **غير** **الحركة** **التأثير** **الذي** **مداخل** **وتأثير** **على** **الجواب** **بأنه** **يجوز**
أن **يكون** **تحريك** **غير** **تحريك** **عقلي** **غير** **شأن** **الحريك** **تحريك** **قوة** **يأخذ** **في** **جسم** **أحد**
يتجدد **فيه** **في** **ذلك** **القول** **أمر** **متفعل** **غير** **فأمر** **فصد** **عن** **ذلك** **القول** **حركات** **غير**
مشابهة **في** **ذلك** **لجسم** **لا** **على** **أنها** **تصد** **عن** **ذلك** **القول** **لأن** **هذه** **بل** **على** **أنها**
تفعل **دأما** **عن** **ذلك** **الحريك** **العقلي** **وتفعل** **بجس** **أشياء** **لأنها** **ذلك** **تزداد** **في** **الآلة**
بالفرق **بين** **الاعتقالات** **غير** **المشابهة** **وبين** **التأثيرات** **غير** **المشابهة** **على**
سبيل **الوساطة** **وبين** **ذلك** **التأثيرات** **على** **سبيل** **المبادئ** **وهذا** **كرآن** **الممنوع** **على**
القوى **الجسمانية** **هو** **ذلك** **فقط** **وعرض** **الغاية** **التأثير** **بأن** **الأمور** **المتأثرة**
في **القوى** **الجسمانية** **لا** **يجوز** **أن** **تصد** **عن** **الفعل** **فإن** **التأثير** **لا** **يكون** **على** **الفعل**
وإن **كان** **فليج** **صدور** **الحركات** **عنه** **من** **غير** **إحتياج** **إلى** **القوى** **وحينئذ** **لا** **يكون**
القطع **في** **شيء** **من** **القوى** **الجسمانية** **بأنها** **لا** **تقوى** **على** **أفعال** **غير** **شأن** **هذه** **لا** **يحتاج** **ك**

اشتغال **لما** **عن** **المبدأ** **أما** **والجواب** **أن** **المتغير** **أما** **تصد** **عن** **التأثير** **بشيء**
فجود **الحركة** **التي** **أمر** **والحركة** **لا** **توجد** **إلا** **عند** **تجدد** **أحوال** **في** **جسم** **متنوع**
إلى **إدانة** **أو** **مبدأ** **طبيعي** **أو** **فرضي** **تكون** **كل** **حركة** **على** **تجدد** **حالة** **وكل** **حالة** **على** **تجدد**
حركة **فتفعل** **التجددات** **في** **الحركة** **والحركات** **في** **الحركة** **فإن** **لا** **يكون** **تحريك** **تجدد**
أحواله **وليس** **مفعول** **ولما** **اشتب** **في** **أفلاك** **إنتساب** **ذلك** **الأحوال** **إلى** **طبيعية**
أو **فرضي** **بشأن** **أحوالها** **إلى** **نفس** **فأما** **إحتمال** **كون** **القوى** **الجسمانية** **قوة** **على** **غير** **المتأثرة**
بجس **أشياء** **لأنها** **عن** **الفعل** **فليس** **بالزائد** **على** **الشيء** **لأنه** **عن** **ما** **صرح** **به** **لك**
لا **يصور** **فما** **لا** **تسمى** **أشياء** **لأنه** **وأما** **له** **إشارة** **فالمبدأ** **المفارقة** **للخط**
لا **يزال** **يفعل** **منه** **حركات** **فقتات** **للقوى** **المتأثرة** **وتأثير** **على** **مبدأ** **فقتات**
شوقية **تنبعث** **عنها** **الحركات** **المتأثرة** **وتأثير** **الذي** **لا** **يحتاج** **ولأن** **تأثير** **المتأثرة**
متفعل **فأسمع** **ذلك** **التأثير** **متفعل** **على** **أن** **الحركة** **الأول** **هو** **المفارقة** **لا** **يمكن** **غير**
مذا **فمن** **بيان** **لكيفية** **صدور** **الأحوال** **إلى** **تجدد** **في** **القوى** **المتأثرة** **عن** **الفعل**
صدور **الحركات** **بجس** **أشياء** **من** **القوى** **وهو** **عني** **من** **الشيء** **استشهاد** **متأثر**
المتأثرين **قد** **شهد** **بأن** **تحريك** **كل** **حركة** **تحريك** **بشيء** **متأثر** **وأنه** **غير** **متأثر**
القول **وأنه** **لا** **يكون** **يقوم** **جسمانية** **فمفعول** **عنه** **كثير** **من** **أشياء** **حتى** **تتوالى** **أن** **الحركات**
يبدأ **الأول** **قد** **تحرك** **بالمرئ** **لأنها** **في** **أجسام** **والجسم** **أنهم** **جعلوا** **لها** **قوة** **عقلية**
ولم **يحد** **ممن** **أن** **القوى** **العقلية** **غير** **ممكن** **لجسم** **ولا** **لقول** **جسم** **فغير** **ممكن** **لما** **يحتاج**
بذاته **أو** **تحريك** **بالمرئ** **أو** **تأثير** **تحريك** **بذاته** **وأن** **إن** **يحدث** **لم** **تسبح** **أن** **تقول**
أن **القوى** **الناجفة** **إلى** **لما** **تجدد** **بالمرئ** **إلا** **بالمجان** **وذلك** **لأن** **الحركة** **بالمجان**

هِيَ أَنْ يَكُونَ الَّذِي مِثْلَهُ وَمَنْعٌ وَمَوْجِعٌ بِسَبَبِ مَا هُوَ فِيهِ مُتَّحِدٌ ذَلِكَ بِسَبَبِ
 تَوَالِيهِ عَمَّا هُوَ فِيهِ الَّذِي هُوَ مُنْطَبِعٌ فِيهِ **فَلَمْ يَكُنْ** فِي بَيَانِ كُنْ الْعُقُولُ أَنْ قَبْلَ مَنْ
 الْمَتَابِينَ ظَنُّوا أَنَّ الْمُنْشِئَ بِهِ فِي جَمِيعِ السَّمَاوِيَّاتِ وَاسْتِدْرَاجَ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ فَتَكُونُ
 فِيهِ مَوْجِعٌ وَبِحَيْثُ وَفِيهِ مَوْجِعٌ آخَرٌ يَكُونُ وَكَرْنَا وَجْهَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ قَوْلِهِ فَذَلِكَ
 الْقَوْلُ زَعَمُوا أَنَّ الْحُرُكَاتِ السَّمَاوِيَّةِ هِيَ نَفْسُهَا الْمُنْطَبِعَةُ فِي أَجْسَامِهَا وَلِزَمَهُمْ
 الْقَوْلُ بِحُرْكَاتِهَا بِالْعَرَضِ لِأَنَّ الْحَالَ فِي الْحُرْكَاتِ بِالْذَاتِ بِحُرْكَاتِهَا بِالْعَرَضِ وَالْحُرْكَاتِ
 يُخْتَلَفُ مِنْ حَيْثُ بِحُرْكَاتِهَا إِلَى حُرْكَاتِهَا آخَرٍ وَلَا يَنْتَسِلُ بَلْ يَجِبُ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى حُرْكَاتِهَا
 يُخْتَلَفُ مِنْ حَيْثُ هُوَ بِحُرْكَاتِهَا فَالْوَاقِعُ ذَلِكَ الْحُرْكَاتِ الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ مِنْ حَيْثُ هُوَ بِحُرْكَاتِهَا
 هُوَ الْعِلْمُ الْأَوَّلُ أَوِ الْعِلْمُ الْأَوَّلُ وَتَارِيعًا عَادَ ذَلِكَ الْوَاحِدُ مِنَ الْحُرْكَاتِ بِحُرْكَاتِهَا إِنَّمَا
 بِالْذَاتِ قَاتِمًا بِالْعَرَضِ وَذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ لِأَنَّهُ يَحْزَنُ أَنْ يَكُونَ الْحُرْكَاتِ بِحُرْكَاتِهَا مِنْ جِهَةٍ
 مَا هُوَ بِحُرْكَاتِهَا وَيَكُونُ سَجْنًا كَأَنَّ جِهَةً أُخْرَى مِثْلًا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ بِحُرْكَاتِهَا فِي مَادَّةٍ وَهَذَا
 هُوَ الَّذِي جَعَلَهُمْ عَلَى الْإِكْفَاءِ بِالْأَشْوَاقِ الْمُنْطَبِعَةِ فِي مَوَادِّ الْأَفلاكِ دُونَ الْقَوَائِمِ
 الْمُخَارِفَةِ وَالْقَوَائِمِ قَدْ أَلْشَحُ فِي هَذَا الْعِلْمِ عَلَيْهِمْ بِشَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا قَوْلُ الْعِلْمِ
 الْأَوَّلِ فَإِنَّهُمْ يَدْعُونَ مِلَّةً مِنْ مَذْهَبِهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَصْرَحُ بِأَنَّ حُرْكَاتِ كُلِّ شَيْءٍ بِحُرْكَاتِهَا
 غَيْرِ مُتَنَاهٍ وَإِنَّ الْحُرْكَاتِ الْغَيْرِ الْمَتَابِي لَا يَكُونُ بَقْوَى جِسْمَانِيَّةٍ وَهَذَا الْقَوْلُ لَا يَنْجُو
 أَنَّ حُرْكَاتِ كُلِّ شَيْءٍ بِحُرْكَاتِهَا لَكِنِ الْقَوْلُ الْمَذْكُورُ فَدَعَوْا عَنْ جَمِيعِ الْهَوَائِيَّاتِ وَتَأْتِيهَا
 وَالتَّائِي إِعْرَاضُهُمْ أَنَّ الْقَوَائِمِ السَّمَاوِيَّةِ صُورَاتِ عَقْلِيَّةٍ هِيَ بَيَادِي تَوْفَائِلِهَا وَتَقَرُّ
 ذَلِكَ أَنَّ الْقَوَائِمِ الْعَقْلِيَّةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ جِسْمٌ أَوْ قَوْعٌ جِسْمٌ لِأَنَّ فِي الْأَنْطِاقِ أَنَّكَ
 وَكُلِّ حُرْكَاتِهَا بِالْذَاتِ أَوْ بِالْعَرَضِ هُوَ جِسْمٌ أَوْ قَوْعٌ جِسْمٌ فَإِنَّ الْقَوَائِمِ الْعَقْلِيَّةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ

بِالْحُرْكَاتِ بِالْذَاتِ أَوْ بِالْعَرَضِ لَكِنِ الْحُرْكَاتِ السَّمَاوِيَّةِ صُورَاتِ عَقْلِيَّةٍ بِزَعْمِهِمْ فَكَذَلِكَ
 هِيَ عَقْلٌ بِغَيْرِ عَرَضٍ بِحُرْكَاتِهَا بِالْذَاتِ وَلَا بِالْعَرَضِ قَرَأَ الشَّيْخُ أَزَالَ وَمَنْ مِنْ بَطْنِ أَنْ
 الْقَوَائِمِ السَّمَاوِيَّةِ بِحُرْكَاتِهَا بِالْعَرَضِ وَبَشَيْئِهِ الْقَوَائِمِ الْعَقْلِيَّةِ بِهَا بِسَبَبِ الْحُرْكَاتِ بِالْعَرَضِ
 وَفِيهِ لَكَ الْمَعْنَى عَنْ الْقَوَائِمِ السَّمَاوِيَّةِ وَجَمِيعِ ذَلِكَ ظَاهِرٌ **وَالظَّاهِرُ** أَنَّ الْحُرْكَاتِ
 مِنَ الْمَتَابِينَ لَا يَذْهَبُونَ إِلَى مَادَّةٍ هِيَ الْقَوْلُ الْمَذْكُورُ إِنَّمَا يَذْهَبُ إِلَى قَوْمٍ مِنْهُمْ
 لَا يَزِيدُ بِحُرْكَاتِهَا عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ فِيهِ إِنَّمَا هِيَ الْقَوَائِمِ بِالْمَبْدَأِ وَالْمَعَادِ فَاتَرَفَ
 فَكَانَ بِهَذِهِ الْمَبَادِئِ وَالْمَعْلُوفِ يَنْصَحُ عِدَّةَ الْكُرَاتِ بِالْحُرْكَاتِ عَلَى مَا كَانَ ظَهَرَ فِي مَنَازِلِ
 وَبَشَيْئِهِ عِدَّةَ مَا عَدَدَ الْمَبَادِئِ الْمُخَارِفَةِ وَالْمَعْلُوفِ يَصْرَحُ وَيَقُولُ فِي رِسَالَتِهِ الَّتِي فِي
 الْمَبَادِئِ أَنَّ حُرْكَاتِ جَمَلَةِ السَّمَاوِيَّةِ لَا يَحْزَنُ أَنْ يَكُونَ عِدَّةُ الْكُرَاتِ وَأَنَّ لِكُلِّ كُرَةٍ
 حُرْكَاتٌ وَبَشَيْئِهِ عِدَّةً وَتَأْسِطُوتُ صَدَحُ وَيَقُولُ مَا هَذَا سَعْنَاهُ إِنْ أَلَا شَيْءٌ وَلَا يَخْتَلِفُ
 وَجُودُ مَبْدَأٍ حُرْكَاتٍ خَامِيَّةٍ لِكُلِّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ فِيهِ وَجُودُ مَبْدَأٍ بِحُرْكَاتٍ خَامِيَّةٍ لَهُ عَلَى أَنَّهُ
 مَعْنَوْهُ مُخَارِفٌ **إِشَارَةٌ** الْأَوَّلُ لَيْسَ فِيهِ حَيْثُ كَانَ لَوْ خَدَّاهُ فِيهِ فَلَمْ يَكُنْ كَمَا
 أَنْ لَا يَكُونُ مَبْدَأٌ إِلَّا لَوْاحِدٍ بِسَبَبِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ بِالْوَسْطِ وَكُلِّ جِسْمٍ كَمَا عَلِمَ مُرَكَّبٌ
 مِنْ هَوَائِيَّةٍ وَصُورَةٍ فَيَنْتَبِغُ لَكَ أَنَّ الْمَبْدَأَ الْأَوَّلَ لَوْ جُودُهُ عَنْ أَشْيَيْنِ أَوْ مَبْدَأٍ فِيهِ
 حَيْثُ كَانَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَنْهُ إِشَارَةٌ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ لَيْسَ وَلَا وَاحِدٌ مِنَ الْقَوَائِمِ
 وَالْقَوَائِمِ عِلْمٌ لِلْأَخْرَى بِالْأَفْلَاقِ وَلَا وَاسِطَةٌ بِالْأَفْلَاقِ بَلْ يَحْتَاجُ بَيَانًا إِلَى مَا هُوَ عِلْمٌ
 لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ لِمَا مِثْلَهُمَا وَلَا يَكُونُ بَيَانًا عَمَّا لَا يَنْتَبِغُ بَيْنَهُ وَاسِطَةٌ فَالْمَعْلُوفُ الْأَوَّلُ
 يَعْمَلُ غَيْرُ جِسْمٍ وَأَنْتَ فَدَعَّحَ لَكَ وَجُودُهُ عَنْ عَقْلٍ مُتَابِيَةٍ وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا
 الْمَبْدَأَ الْأَوَّلَ فِي سِلْسِلَتِهَا أَوْ فِي جِزْرِهَا الْعَقْلِيَّةِ **بَيَانٌ** أَنَّ الْمَعْلُوفَ

الأول لا يمكن أن يكون جسما بل هو عقل مجرد **فإن** القائل لتأخر هذا
 الفصل يشتمل مع الذي يليه على بيان الطريقة الثالثة لإثبات العقول وميز
 ما في هذا الفصل أن المبدأ الأول ليس فيه كنه لوحدانية كما بين في المنطق
 الرابع فلو كانت في المنطق الخامس أن لا يكون مبدأ إلا لوحدية بسيط إلا بالشرط
 وكل جسم كما عرفت في المنطق الأول مركب من هولي وموارة فيخرج لك أن المبدأ
 الأول لو وجد للجسم يكون مؤلفا من شيئين أو يكون وجود الجسم عن مبدأ غير جبرئيل
 ليصح أن يستدعيه الهولي والموارة معا لأنك قد عرفت في المنطق الأول أيضا
 أنه لا واحد منهما على ولا واسطة مطلقة للآخر بل يحتاجان معا إلى علم توجد
 كل واحد منهما فإن إيجاد المركب سبق بإيجاد أجزاءه أو توحيدهما معا ولا يجوز
 أن تكون عليهما الطريقة شائعة منقسم فاذن المثلث الأول جوهر بسيط ليس
 بجسم ولا يجر جسم ولا ينقسم على جسم بل هو عقل محض وقد مر لك في هذا المنطق
 وجوده عن عقول متباينة الذوات هي بايدي بحركات الأفلاك ولا شك أن
 هذا المبدء الأول في شكلها أي هو أيضا محرك لتلك هو أول الأفلاك
 أو في جزئها الباطني إن لم يكن محرك لتلك أي يكون مشاركا لها في الجود والبروز
 عن الفوق فبقي **فدعيتك أن تعلم أن الأجسام الكبرياء هي أفلاكها**
وكواكبها كبرياء المبدء هذا الفصل يشتمل على أربعة مطالب أكثرها مما مر بأنه
 ولذالك وسمه بالثبته وإنما جيمها ههنا مذكرا ونسبها على كثر العقول فالأول
 هو ميزه كثر الأجرام العارضة والثاني ميزه كثر حركاتها أعني فوؤها والثالث
 ميزه كثر منبثقاتها أعني عقولها والرابع ميزه اختلافها الذاتية بمذاخيرها

في بعض الأمور وفي آخر الفصل ترغيب على معرفتها العارضة ووعدها
 ذلك **أما المطلوب الأول** فالنظر فيه من العلوم الربانية ولذلك قال فيه
 قد يحتمل أن يعلم ولم يشتمل بيانه وأنا أورد ما يشتمل نظارا أهل تلك العلوم فيه
 على سبيل التجسس **فأقول** الأجرام العارضة تنقسم إلى كواكب وإلى أفلاك
 أما الكواكب تنقسم إلى شتارات وإلى قواب والشتارات سبعة والثواب أكثر
 من أن يحصى وقد روي منها ألف وثم عشرين كوكبا والطريق إلى معرفة وجود
 الكواكب هو العيان لا غير وإلى معرفة شديدها وبيانها هو الرصد وأما الأفلاك
 فكثير والطريق إلى إثباتها الاستدلال بحركات الكواكب الموجودة بالرصد
 فيدفع بها الأصول الحكيمه ومن أسناد كل حركة إلى جسم يحركها بالذات وحرك
 ما يحوي عليه بالعرض وجوب الاستدلال في الحركات الفلكية المستندة البسيطة
 وجوب الشك فيها واشتباها الحرفي واللائي على أجزائها وهذا خلف أهل العلم
 في عددها اختلافا لا يبرح زواله فيد أن قسم إلى كلية يظهر منها حرك واحد
 إما بسيطة أو مركبة وإلى جزئية تنقسم الكلية إليها فالقدماء أثبتوا ثمانية أفلاك
 كلية يحيط بعضها ببعض يماس بعضها العارضي محاذ لتأخر وتكون مراكز الجميع
 مركز الأرض وليد منها وهو المحيط بالكل فلك الثواب فإنه لما لا بد منه وإن كان
 كون الثواب على أفلاك كبرياء مكملا وهذا الفلك هو أيضا فلك البروج وسبعة
 للتيار السبعة على التقدير المشهور وإن كان فيه أيضا خلاف ولكن تأخر زاد ما
 فلما لم يغير كوكب يحرك الكل بالحركة اليومية وحاصل محطها بالكل ثم إن الثواب
 يحلوا الفلك الكل لكل كوكب مستقيلا إلى أجسام كبرياء تنقسمها اختلاف حركاتها

ذَلِكَ الْكَوْكَبُ طَوْلًا وَيَعْرِضًا وَإِسْتِقَامَةً وَنَحِيحَةً وَسُرْعَةً وَبَطْوَيًا وَفَرْجًا
 الْأَرْضِ بَيْنَ غَيْرِ الْمُحْصِلِينَ مِنْهُمْ مِنْ جِيلٍ لِيُنْكَرَ الْأَجْسَامُ أَشْكَالًا غَيْرَ الْكَوْكَبِ
 كَالْفَائِلِينَ بِالْمَشُورَاتِ وَالْحُلُقِ وَالْقُوفِ وَأَمَّا لَهَا وَجِلُوهَا مُنْقَوِذَةٌ فِي جَوْقِ
 مُشْتَبِلٍ عَلَيْهَا هُوَ يَحْتَمِلُ فَلَيْسَ الْكُلِّيُّ وَمِنْهُمْ مَنْ جِيلَهَا فِي حَكَايَاهَا أَيْضًا مُخْتَلِفَةٌ كَالْفَائِلِينَ
 بِأَسْرَعَتِهَا أَوْ تَأْوِيلِهَا عِنْدَ الرُّجُوعِ وَمَا جِيلُهُ عِنْدَ الْإِسْتِقَامَةِ وَكَالْفَائِلِينَ بِأَفْكَاتِ
 الْفَلَكَاتِ وَإِذَا بَارَيْنَ مِنْ غَيْرِ إِسْنَادٍ ذَلِكَ إِلَى حَرَكَةٍ بَسِيطَةٍ مُشَابِهَةٍ هَذَا كُلُّهُ مَعَ إِخْلَافِهِ
 فِي أَعْدَادِهَا وَأَمَّا الْمُحْصِلُونَ الَّذِينَ يَلْزِمُونَ الْفَوَائِدَ الْحِكْمِيَّةَ هَذَا خِلْقُهَا أَيْضًا فِي
 أَعْدَادِهَا يَتَدَاخَلُهَا فِي دُجُوبِ إِسْنَادِهَا أَشْكَالًا وَحَرَكَاتًا وَالْمَقَالَةُ الْأُولَى ذَكَرْنَا عِدَّةَ
 الْجَمِيعِ قَرِيبٌ مِنْ خَمْسِينَ مَافَوْقَهُ وَالْمُنَاسَرُونَ لِأَرْضَادِ بَطْلِيُونِ الْعَامِلِ
 أَنْبَتُوا الْبَاطِلَ كَوْكَبٌ فَلَمَّا مُتَلَا بِفَلَكَ الْبُرُوجِ مَرْكَزُ مَرْكَزِهَا لِمَا لَهَا مِنْ مَحْدَدٍ مُغَيَّرٍ
 مَافَوْقَهُ وَمُغَيَّرٍ مُجَدَّبٍ مَا بَحْتَهُ وَهُوَ فَلَمَّا الْكُلِّيُّ الْمُشْتَبِلُ عَلَى تَابِ أَفْلَاكِهِ إِلَّا الْغُرَفَاتُ
 مُتَشَاكِهَةُ الْمُسْتَقِيمِ بِفَلَكَ جَوْزٍ مِنْ حَيْثُ جَبَلَتْ أَسْرَلُهُ يَنْتَقِلُ الْمَائِلُ هُوَ الَّذِي يَشْتَبِلُ عَلَى بَابِ
 أَفْلَاكِهِ وَفَلَكَاتُ خَارِجِ الْمَرْكَزِ عَنْ مَرْكَزِ الْأَرْضِ يَنْتَقِلُ عَنْ الْمُسْتَبَلِ أَوْ الْمَائِلِ بِمَا تَسْتَحْدِثُهَا
 وَمُغَيَّرَاتُهَا عَلَى قُطْبَيْنِ يُسْتَقِيمُ الْأَمِيدُ عَنْ الْأَرْضِ أَوْجَاهًا وَأَقْرَبُ مِنْهُ حَيْثُ كَانَ
 أَنْ يَسْتَقِيمَ بِالدَّوِيرِ عَنِ حَيْثُ بِالْأَرْضِ وَهُوَ فِي شَيْءٍ خَارِجِ الْمَرْكَزِ بِمَا تَسْتَحْدِثُهَا
 عَلَى قُطْبَيْنِ يُسْتَقِيمُ أَمِيدُهَا عَنْ الْأَرْضِ دُرُوزًا وَأَقْرَبُهَا حَيْثُ كَانَ خِلَافَ الشَّيْءِ فَإِنَّمَا
 تَكُونُ بِإِحْدَى الْفَلَكَاتِ أَيْ خَارِجِ الْمَرْكَزِ أَوِ الدَّوِيرِ مِنْ غَيْرِ رُجْحَانٍ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْأُخْرَى
 بِالْغَيْبَانِ إِلَى حَكَايَاهَا إِلَّا أَنْ بَطْلِيُونِ رَأَيْتُ أَثْبَاتَ خَارِجِ لَهَا أَوَّلِي لَكُونِهِ أَبْطُوًا وَالْكَوْكَبُ
 السَّيَّةُ مَرْكَزُهَا فِي دَوَائِرِهَا بِحَيْثُ يَمَاسُ سَطُوحُهَا سَطُوحَ الدَّوِيرِ عَلَى قُطْبِيَّةٍ وَتَأْ

مَرْكَزُهَا فِي خَارِجِ الْمَرْكَزِ وَتَأْدُو الْهَيْطَارِدَ فَلَمَّا خَارِجِ الْمَرْكَزِ أَيْضًا فَلَمَّا كَانَتْ
 خَارِجًا الْمَرْكَزِ يَشْتَبِلُ الْمُشْتَبِلُ عَلَى أَحَدِهِمَا إِشْتِمَالًا سَائِرِ الْمُثَلَّاتِ عَلَى أَشْأَلِهِ وَهُوَ الْمُسْتَقِيمُ
 بِالْمَدِيرِ وَيَشْتَبِلُ الْمَدِيرُ عَلَى الثَّانِي إِشْتِمَالًا مُشْتَبِلًا عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُسْتَقِيمُ بِالْحَامِلِ لِفَلَكَ
 التَّدْوِيرِ إِذْ هُوَ الْمُشْتَبِلُ عَلَيْهِ فَتَكُونُ جَمِيعُ أَفْلَاكِ الْكَوَاكِبِ السَّيَّةِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ
 إِثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ وَمَعَ الْفَلَكَاتِ الْعَظِيمِينَ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ عَشْرًا مِنْهَا مُوَافِقَةُ الْمَرْكَزِ
 لِمَرْكَزِ الْأَرْضِ وَمِائَتَةٌ خَارِجِ الْمَرْكَزِ عَنْهُ وَبِئْسَ أَفْلَاكِ تَدَاوِيرُ يَحْرُكُ الْفَلَكَاتُ
 الْأَعْلَى بِالْحَرَكَةِ الْأُولَى الْيَوْمِيَّةِ السَّرِيعَةِ وَيَحْرُكُ مَا دُونَهُ بِحَرَكَةٍ وَبِئْسَ فَلكُ
 الثَّوَابِتِ بِالْحَرَكَةِ الثَّانِيَةِ الْبَاطِلَةِ وَيَحْرُكُ مَا دُونَهُ بِهَا وَلِكُلِّ فَلَكٍ مِنْ الْبَاقِيَةِ
 حَرَكَةٌ خَاصَّةٌ إِلَّا الْمُثَلَّاتِ السَّيَّةِ الَّتِي هِيَ الْغَيْرُ فَاتَّهَا لَا يَحْرُكُ غَيْرُ الْحَرَكَاتِ
 الْمَذْكُورِينَ فَتَنْظُرُ الرَّحْمَةُ وَالْإِسْتِقَامَةُ وَالسَّرْعَةُ وَالْبَطْوَ وَالْقُرْبُ وَالْبَعْدُ
 بِحَرَكَاتِ الْأَفْلَاكِ خَارِجِ الْمَرْكَزِ وَالدَّوِيرِ وَتَذَكُّرُ حَرَكَاتِ الْكَوَاكِبِ الْمُخْتَلِفَةِ
 الْعَوْلِيَّةِ مِنْ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابِ السَّيَّةِ وَبِئْسَ الْحَرَكَاتُ
 الْيَوْمِيَّةُ الْمَوْجُودَةُ لِدَوَائِرِ السَّيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ وَبِئْسَ إِخْلَافَاتُ السَّيَّةِ وَالْغَيْرِ
 وَالْحَرَكَةُ الْمُتَغَيِّرَةُ لِتَأْخُذَ الْبَعِيدِينَ قُطْبِي الْفَلَكَاتِ الْعَظِيمِينَ عَلَى مَا يَنْظُرُ أَنْ يَنْتَ
 وَبُودَ ذَلِكَ التَّأْخُذَ حَقِيقَةً مُخْتَلِفَةً إِلَى أَثْبَاتِ الْجَوَارِ أَخْرَجَتْ بِهَا وَقَدْ أَشَارَ
 الشَّيْخُ وَعَبَّرَ مِنَ الْحِكْمَاءِ وَالْمُهَنْدِسِينَ إِلَى عِدَّةٍ مِنَ الْأَفْلَاكِ يَنْتَقِلُ أَنْ تَنْتَقِلَ
 إِلَى مَا سَبَقَ ذِكْرُهَا لِأَجْلِ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَنْتَقِلْ عَلَى ذَلِكَ إِشْتِمَالًا
 عَلَى مَا سَبَقَ هَذَا هُوَ الْقَوْلُ لِحُجْلُ شَيْءٍ عِدَّةٍ الْأَفْلَاكِ **قَوْلُهُ** وَيَلْزَمُكَ عَلَى أَسْرَلِهِ
 أَنْ تَقْلَمَ أَنْ لِكُلِّ جِسْمٍ مِنْهَا كَانَ فَلَمَّا جَبَطَ بِالْأَرْضِ مُوَافِقَ الْمَرْكَزِ أَوْ خَارِجِ الْمَرْكَزِ أَوْ

فلما غلب محيط بالارض مثل التدويرات او كوكبا شيئا هو مبتدأ حركه مستندة على
 نفسه لا يميز الفلك في ذلك عن الكواكب وان الكواكب تستقل حول الارض
 بسبب الافلاك التي هي مركزها لا بان تحرق لها اجرام الافلاك وبذلك في
 ذلك بغير انك اذا تأملت حال القمر في حركته المتعاقبة واجبه وحيث
 عطارد في اوجيه وانه لو كان هناك انحراف يوجيه جريان الكواكب او جريان
 فلك تدويره لم يميز ذلك كذلك وهذا هو المطلوب الثاني وهو
 كثر القوس المجرى كذا هذه الافلاك وهو حيث حكمي ولذلك فاك ويلزمك
 على اصولك واعلم انهم اختلفوا ايضا في حركات الافلاك المجرية للكواكب
 السبعة فذهب فريق الى ان كل كوكب منها يزل مع افلاكه مقدار حيوان واحد يدي
 قس في اوجيه يتعلق بالكوكب اول قسطنطين واما افلاكه بواسطة الكوكب في ذلك
 كما يتعلق قسطنطين الحيوان بغيره او لا واما عن الباقية في ذلك وبواسطة فالتو
 المجرى مسبعة عن الكوكب الذي هو كالفلك في افلاكه التي هي كالجوارح والاشياء
 الباقية وعلى هذا التقدير تكون القوس الفلكية تسعا اثنان للفلكين العظيمين
 وسبع للتيازات وافلاكها وذهب اباون الى ان كل فلك من الافلاك المذكورة
 ذو قسطنطين كذا اياه وكذلك كل كوكب وهذا يشوب الكواكب ايضا حركات وسبعة
 على انفسها كما اشبهوا الافلاك فان حركتها في وجوب اخراج الامتاع المتكدة من
 النوع الى النوع واحد وهذا في غير محتوي مما فوق القمر اما القمر فان لم يكن
 يحرك جبالا اي فيه بالاشياء كما يرى من المالات وحيث وقع اوجها ما
 موجوده واضد عجزا بل كان شيئا موجودا فيه فاما في جميع الاوقات على حاله

واحد لم تكن له حركه استدارة لكن الحكم الطبيعي فيه مشكل والظاهر انه لا يكون
 شيئا موجودا فيه لوجوب بناطيه واستناع قسطنطين عن ومنعه الطبيعي في ذلك
 القوس المجرى كذا على هذا الرأي عدد الافلاك والكواكب جميعا والشيخ حكم بذلك
 في الكتاب بقوله ان لكل جسم منها فلكا كان او كوكبا شيئا هو مبتدأ حركه مستندة
 على نفسه لا يميز الفلك في ذلك عن الكوكب ويؤكد ما ذكرناه قبل من وجوب
 كون الافلاك اثنا عشر المراكز والتدويرات والكواكب خمسة في الابداع بصورتها
 زائدة على صور المشتلات ثم ان الشيخ في التوفيق المذهب اليه عند المعوان
 وهو ان الكواكب تحرك في الافلاك تحرك النيران في المياه فان القول بتكثير
 الحركات المتعاقبة لتكثير الحركات متبني عليه واما نقاء شيتين احداهما البرهات
 الكلية المتعاقبة وهو استناع الحرف والاشياء على الاضمار وذوات الحركات المستندة
 باللبس واليه اشار بقوله وان الكواكب تستقل حول الارض الى قوله لا بان
 تحرق لها اجرام الافلاك والثاني برهان يدي وهو ان الرصد لا يعبر
 بدلان على موافاة مركز تدوير القمر اوجه في كل دورة مرتين وهو عند كونه في
 الاجنماع والاشتباه وحيثه ايضا مرتين وهو عند كونه في رجب الشمس
 وكذلك على موافاة مركز تدوير عطارد اوجه في كل دورة مرتين احدهما عند كونه
 في نارينا هذا في اول القريب بالقرين والثاني عند كونه في اول النور الا ان
 اوجه القريب يكون اشد من الارض من اوجه النوري بخلاف القمر فان اوجهه
 متساويان وموافاة حيثه ايضا مرتين على الساري وهو عند كونه في اول
 رجب السرطان والحيوت فاذن لو لم يكن للفلك اياما للتدوير حركه بل كان التدوير

هو الذي ينطع الحامل بحركته ويحد كرم من ذلك كذلك والوجه في الفرض هو ان
 الحامل تدويره بحركته الى فواحي البروج كل يوم اربعة وعشرين جزءا او كثر من ثلثها
 وسبعين جزءا الى المحيط ويجعل التدوير معه والمائل بحركته بحركته المثل
 جميعا الى خلاف النواحي احد عشر جزءا او كثر ويجعل الحامل معه فذهب
 اقلها بميله من اكثرهما ضايعا لا خلافا لجهتين وينبغي ان يكون مركز التدوير عن
 موضع الاول ثلثه عشر جزءا او كثر والتقدير بالاهلي قد افقني ان يكون مركز التدوير
 عند موافاة الشمس في اوج الحامل فاذا تحرك الفلكان من موضع الموافاة حركتهما
 المذكورتين صار الاوج مائلا الى احد جانبي الشمس على بعد احد عشر جزءا او كثر
 من ذلك الموضع ومركز التدوير مائلا الى الجانب الاخر على بعد ثلثه عشر جزءا منه
 ويحرك الشمس بحركتها الخاصة بها ورياس جزو الى الجهة التي في المركز منه ايضا
 فكانت الشمس متوسطة بين الاوج ومركز التدوير على مسافتين متساويتين كل واحد
 منهما اثنا عشر جزءا او كثر وجموعهما هو بعد مركز التدوير من الاوج ولكون ذلك
 البعد ضعف بعد المركز عن الشمس في البعد الضائع وبقيت حركة الحامل
 بذلك التقدير بالحركة المضاعفة وهكذا او ما يجد ويرجي اذا صار بعد المركز عن
 الشمس ربع دورة وبعد الاوج عنها من الجانب الاخر ايضا نجا وكان بين الاوج والمركز
 نصف دورة وفي المركز مقابل الاوج اعني للشمس فاذا صار بعد المركز عن الشمس
 نصف دورة استقبله الاوج من الجانب الاخر فوافاه في استقبال الشمس وكذلك
 في التوزيع الاخر فاذا كان المركز في الاوج في الاجتماع والاستقبال والضعف
 في التوزيعين **واقا** عطارد فلما كان له فلكان خارجا المركز اعني المدير والحامل

وارج المدير بحركته بحركته المثل الطبيعية الشبهة في زمانا الى اول المغرب وكما
 المدير بحركته بالحامل على خلاف النواحي فمد سير الشمس والحامل بحركته بالتدوير على
 النواحي ضعف ذلك وكان التقدير بالاهلي مقتضيا ان يكون مركز التدوير في
 الاوجين معا وجب اذا تحرك الفلكان عن ذلك الموضع ان يصير بعد المركز
 عن اوج الحامل ضعف تدوير الشمس وعن اوج المدير بعد ذهاب اقل الحركتين
 بميله من الاكثر ضايعا مثل تدويرها والبعدين الاوجين مثله فيكون اوج
 المدير متوسطا بين اوج الحامل ومركز التدوير حتى اذا صار بعد المركز عن اوج المدير
 ضعف دورة استقبله اوج الحامل من الجانب الاخر فوافاه المركز عند جستن المدير
 ولاجل ذلك كان المركز في هذا الاوج اقرب الى الارض مما كان في الاوجين
 معا ويكون اقرب ما يكون المركز من الارض في موضعين متساويين البعد عن الارض
 المتقابلين ويكونان لا يخالذا الى الاوج الا الذي اقرب منهما الى الاوج الابد
 ومما اول السرطان والحيوت فانهما على التثليث من الاوج الا بعد وعلى التقدير
 من الاوج الا الذي هن يال الشمس وعطارد في اوجيهما اي في ومولهما الى
 اوج الحامل مرتين في دورة واحدة وذلك مما ينبغي ان يكون الحركات
 مستندة الى الافلاك لا الى الكواكب نفسها فاذا لا يقع خوف في اجرام الافلاك
وكان الفاعل الشايع جواز كون الجسم الواحد بحركتين مختلفتين
 فان لان الانتقال الى جهة يلزم الحصول في تلك الجهة فلو انتقل الى جهة
 لم يحوله دفعة في جهتين سواء كان الانتقال بالذات او بالغير او بهما
فان لا يقال اننا نرى النجم يتحرك الى جهة والمثل عليها الى خلافها

لَا تَقُولُ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَكُنْ الْقَلَّةُ وَاضَةً يَحُلُّ حَكْمَ الرَّجِي وَالرَّجِي يَحُلُّ حَكْمَ
الْقَلَّةِ وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مُتَّبِعًا لَكِنْ لَا يَتَّبِعُ دَائِمًا وَلَا يَمَارُضُ الزَّمَانَ **لَمْ يَجُزْ**
أَنْ لَجِمْ الْوَاحِدَ لَا يَحْرُكُ حَرَكَيْنِ إِلَى جِهَتَيْنِ مِنْ جِهَتَيْهِمَا كَانَ بَلْ يَحْرُكُ حَرَكَةً
وَاحِدَةً يَرْكَبُ مِنْهُمَا فَإِنْ أَيْمَوُكَاتٍ إِذَا رَكِبْتَ وَكَانَتْ إِلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ أَيْدَتْ
يَحْرُكُ تَأْوِي يَجْمُوعُهَا وَإِنْ كَانَتْ فِي جِهَتَيْنِ مُتَضَادَّتَيْنِ أَيْدَتْ حَرَكَةً شَاوِيَةً
لِلْفِعْلِ الْبَعْضُ عَلَى الْبَعْضِ لَوْ كُنَا إِنْ لَمْ يَكُنْ ضَلَّ وَإِنْ كَانَتْ فِي جِهَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ
أَيْدَتْ حَرَكَةً مَرْكَبَةً إِلَى جِهَةٍ تَوَسَّطَ بَيْنَ ذَلِكَ الْجِهَتَيْنِ عَلَى قِيَاسِ
سَائِرِ الْمُتَضَادَّاتِ فَإِذَا كَانَ لَجِمْ الْوَاحِدَ لَا يَحْرُكُ مِنْ جِهَتٍ هُوَ وَاحِدٌ إِلَّا يَحْرُكُ وَاحِدًا
إِلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا أَنْ يَحْرُكُ الْوَاحِدَ كَمَا تَكُونُ مُشَابِهَةً فَتَكُونُ مُخْتَلِفَةً وَكَمَا
تَكُونُ بَسِيطَةً فَتَكُونُ مَرْكَبَةً وَكُلُّ بَسِيطَةٍ مُشَابِهَةٌ وَكُلُّ مُخْتَلِفَةٍ مَرْكَبَةٌ وَلَا
يَتَّكِبَانِ وَالْحَرَكَاتُ الْمُخْتَلِفَةُ تَكُونُ بِالْفِيْائِينَ إِلَى تَحْرُكِنَا الْأَوَّلِ بِالذَّاتِ وَإِلَى
فِيْهَا بِالْعَيْنِ وَلَا يَكُونُ جَمِيعُهَا بِالْفِيْائِينَ إِلَى تَحْرُكٍ وَاحِدٍ بِالذَّاتِ بَلْ لَوْ كَانَتْ
فِيْهَا مَا مَحَى بِالْفِيْائِينَ إِلَيْهِ بِالذَّاتِ لَكَانَتْ أَحَدًا فَطَرَفٌ وَإِذَا ظَهَرَ ذَلِكَ فَتَدْلُهَا
أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ لَجِمْ تَحْرُكًا يَحْرُكُ حُرُوفَةً فِي جِهَتَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجْ ذَلِكَ
إِلَّا أَنْ يَكْتَابَ تَحْيِي مُتَّبِعِدَ ضَلَايِلَ عَالٍ **قَوْلِي** وَيَعْلَمُ أَنَّهَا كُلُّهَا فِي سَبَبِ **لَمْ يَجُزْ**
الْتَوَقُّفِ الشَّيْئِيَّةِ عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدٍ وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ يَجُزُّ أَنْ يُعَالَ مَا بَقِيَ عَالٍ
إِنَّ التَّافِلَ مِنْهَا يَتَشَوَّفُ الْخَارِجُ هُوَ مَا قُودَ **وَهَذَا** مِمَّا يَطْلُبُ التَّافِلُ
مِمَّا يَزْكُرُ الْفِعْلُ فَإِنْ اخْتَلَفَتْ الْحَرَكَاتُ فَتَتَّبِعُ اخْتِلَافَ مَبَادِيهَا الْمُتَشَوِّفَةُ كَمَا
وَأَبَتْ ذَلِكَ يَدْرِي بِطَالِ الْقَوْلِ بِأَنَّ التَّافِلَ إِنَّمَا يَحْرُكُ شَوْفًا إِلَى التَّافِلِ

إِلَى كَمَا تَرَى وَالْمَالِيُونَ يَدْرِي بِطَالِ الْقَوْلِ بِأَنَّ التَّافِلَ إِنَّمَا يَحْرُكُ شَوْفًا إِلَى التَّافِلِ
يَنْقَطِعُ بِدَوْنِ خِيَابٍ وَهَذَا الرَّأْيُ قِيَامًا إِلَى أَوَّلِ الْبَرَكَاتِ الْبَعْدِيَّةِ وَأَسْتَدُّ
إِلَى بَقِيَّةِ الْقَوْلِ مِنَ الْقَوْلِ وَأَبَتْ أَنَّ الشَّيْءَ **قَوْلِي** مَا بَقِيَ عَالٍ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ
مَذْهَبُ الْفُجُورِ وَلَمْ يَدْرِي بِطَالِ هَذَا الرَّأْيِ فِي الْفِعْلِ الشَّيْءِ مِنْ هَذَا الْمَنْظَرِ
لَمْ يَزَلْ مِنْ هَذَا لَدَيْكَ وَإِذَا بَنَيْنَاهَا إِنَّمَا يَحْرُكُ شَوْفًا إِلَى مُتَشَوِّفَاتِهَا الْفُجُورِ لَا إِلَى
الْأَجْزَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ بِهَا فَهِيَ مَذْهَبُ الْفَائِلِينَ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُمَا تَكُونُ الْفِعْلُ الْمُتَشَوِّفَةُ
أَيْضًا تَتَّبِعُ عَابَرُهَا الْفِعْلُ الْمُخْصُوصُ بِالْأَفَامَةِ عَلَى عَالِ الْكُونِ وَالْعَسَادِ الَّذِي
يَتَشَوَّفُ الْفِعْلُ الْعَمَالِ وَعَلَى الْمَذْهَبِ الَّذِي ذَهَبَ الشَّيْءُ إِلَيْهِ يَكُونُ عِدَدًا
عَدَدَ الْأَفْلَاقِ وَالْكَوَاكِبِ بِنِزَادَةٍ وَاحِدَةٍ **وَالْعِلْمُ** أَنَّ الْعِدَدَ الْمُثَبَّتَ بِالذَّلِيلِ
هُوَ مَا يَنْقَطِعُ بِأَنَّ الْفِعْلُ لَيْسَ أَفْلَاقًا مِنْهُ إِنَّمَا كَوْنُهَا أَكْثَرُ مِنْهُ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا لَمْ يَزَلْ
عَلَى امْتِنَاعِهِ بِذَلِكَ **قَوْلِي** وَيَعْلَمُ أَنَّهَا لَمْ تَخْتَلَفْ أَوْضَاعُهَا وَحَرَكَاتُهَا وَوَضْعُهَا
بِالْفَيْعِ إِلَّا وَلَيْسَتْ مِنْ طَبِيعَةٍ وَاحِدَةٍ بَلْ مِنْ طَبَائِعٍ شَتَّى وَإِنْ جَمِعَتْ كَوْنُهَا
يَحْتَسِبُ الْفِيْائِينَ إِلَى الطَّبَائِعِ الْعُضْوِيَّةِ طَبِيعَةً خَامِسَةً **وَهَذَا** مِمَّا يَطْلُبُ
الرَّابِعُ وَهُوَ مِمَّا يَخْتَلَفُ الْأَجْزَاءُ الْعَالِيَةُ بِطَبَائِعِهَا وَالشَّيْءُ اسْتَدْلَى عَلَى ذَلِكَ
بِاخْتِلَافِ الْأَوْضَاعِ وَالْأَبْوُنِ وَالْحَرَكَاتِ الَّتِي فِي مَقْصِدَاتِ الطَّبَائِعِ كَمَا قَدَرْنَا
بَيَانَهُ فَإِذَا كَانَ فِي مُخْتَلِفَةٍ بِالْأَنْوَاعِ وَكُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا لَا يُوْجَدُ إِلَّا فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ مِنْهَا
يَعْنِي شَخْصًا يَتَّبِعُ إِشْرَافًا فِي إِشْدَادِ الْأَشْكَالِ وَالْحَرَكَاتِ وَامْتِنَاعِهَا
عَنِ الْأَشْكَالِ وَالْأَبْوُنِ وَذَلِكَ الْعَيْنُ طَبِيعَةٌ عَامَّةٌ فِي مَبَادِي جَمِيعِ شَيْءٍ عَلَيْهَا
وَهِيَ الَّتِي تَتَّبِعُ بِالْفِيْائِينَ إِلَى الطَّبَائِعِ الْعُضْوِيَّةِ طَبِيعَةً خَامِسَةً **قَوْلِي** وَيَعْلَمُ

لَكَ أَنْ تَنْظُرَ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا سَبَابًا قَرِيبًا لِبَعْضٍ فِي الوجودِ امْتِنَاعًا بِهَا
لِذَلِكَ الْجَوَاهِرُ الْمُتَعَارِفَةُ مِنْ هَهُنَا تَوَقَّعَ مَتَابَيَانِ ذَلِكَ لَكَ هَذَا مَوْلِيَتِي عَلَى
مَقَرِّقِ الْمَبَادِي الْعَالِيَةِ لِهَذِهِ الْأَجْزَامِ إِمَّا أَجْزَامٌ مِثْلَهَا أَوْ جَوَاهِرُ مُتَعَارِفَةٌ وَوَلَوْ عُدَّ
لِبَيَانِ ذَلِكَ **هَذَا لَيْدِي** إِذَا فَرَضْنَا جِسْمًا يَتَدَبَّرُ عَنْهُ قِيلَ فَإِنَّمَا يَتَدَبَّرُ عَنْهُ إِذَا
مَرَّ شَخْصُهُ ذَلِكَ الشَّخْصُ الْمَعِينُ فَلَوْ كَانَ جِسْمٌ فَلَيْتِي عَلَيْهِ جِسْمٌ فَلَيْتِي بِجُودِهِ لَكَ
إِذَا اعْتَبَرْتَ حَالِ الْمَعْلُوكِ مَعَ وجودِ الْعِلَّةِ وَجَدْنَا الْأَمْتِكَانَ وَأَمَّا الوجودُ وَالْجُودُ
فَيَعْدُ وجودُ الْعِلَّةِ وَجُودُهَا وَلَكِنْ جُودُ الْحَوَاقِ وَيَعْدُ الْحَالُ فِي الْحَوَاقِ هُنَا مَعًا
فَإِذَا اعْتَبَرْنَا الشَّخْصَ الْحَوَاقِ الْعِلَّةَ كَانَ مَعَهُ لِلْحَوَاقِ امْتِنَاعٌ لِأَنَّ الشَّخْصَ الْعِلَّةَ مُتَدَبِّرٌ
فِي الوجودِ وَالْجُودِ عَلَى الشَّخْصِ الْمَعْلُوكِ فَلَا يَخْلُو أَنَّهُ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ الْحَالِ وَاجْتِمَاعُ وجودِ
أَوْ غَيْرُ وَاجِبٍ مَعَ وجودِهِ فَإِنْ كَانَ وَاجِبًا مَعَ وجودِهِ كَانَ الْمَلَأَ الْحَوَاقِ وَاجْتِمَاعُ وجودِ
وَقَدْ بَانَ أَنَّهُ يَكُونُ مُمْكِنًا مَعَ وجودِهِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ وَاجِبٍ فَمُمْكِنٌ فِي نَفْسِهِ وَاجِبٌ
بِعِلَّتِهِ فَاعْلَمْ أَنَّ مُمْكِنَ بَدَائِدِهِ بَلْ يَنْبَغِي وَقَدْ بَانَ أَنَّهُ مُسْتَعِمْ بِدَائِدِهِ فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ أَسْمَاءِ
عِلَّةٍ لِمَا يَخْتَصُّهُ وَلِخَوَاقِ فِيهِ **قَالَ** النَّاسِلُ النَّاسِلُ هَذَا الْفِعْلُ مَعَ خَلْفِهِ فَمِنْ
بَعْدِ مُشَبَّهٍ عَلَى الطَّرِيقَةِ الرَّابِعَةِ لِإِبْثَاتِ الْعَمَلِ وَهِيَ أَنَّ بَقِيَ امْتِنَاعُ كَوْنِ
الْأَجْزَامِ وَالْجِسْمَانِيَّاتِ عِلَالًا لِنَحْنِ مِنَ الْأَجْزَامِ وَلَكِنْ مِمَّنْ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِا الْمُتَعَارِفَاتُ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مَعَالِي عِلَّةٍ لَهَا لِامْتِنَاعِ مَدَدِ الْجِسْمِ عَنْهُ بِأَوَّلِيَّةٍ كَمَا
فَإِذَا عَلِمْنَا مُتَعَارِفَاتٍ بَعْدَ الْأَوَّلِ وَهِيَ أَيْضًا **أَقُولُ** وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ
بَيَانِ امْتِنَاعِ كَوْنِ بَعْضِ الْأَجْزَامِ الْعَالِيَةِ عِلَّةً لِبَعْضٍ وَلَمَّا كَانَتْ الْأَجْزَامُ الْمَعْنَى
مُسْتَشْبَهَةً إِلَى حَوَاقِ وَيَحْتَوِي وَكَانَتْ عِلَّةً لِحَوَاقِ عَلَى مَدَدِ الْجَوَانِ أَوْ بَلَى إِلَى أَوَّلِهِ

مَدَدِ بَيَانِ امْتِنَاعِهَا **وَأَعْلَمُ** أَنَّ الْبَرهَانَ قَائِمٌ عَلَى امْتِنَاعِ مَدَدِ جِسْمٍ عَنْ جِسْمٍ
أَوْ عَمَّا يَجْلِي فِي جِسْمٍ عَلَى الوجودِ الْعَالَمِ عَلَى مَا شَاءَ لَكِنْ لَمَّا كَانَ لِبَيَانِ امْتِنَاعِ
كَوْنِ كُلِّ جِسْمٍ حَاقٍ وَعِلَّةً لِحَوَاقِ بِطَرِيقِ خَاتَمٍ وَهُوَ اسْتِلْزَامُهُ لِنُوبِ الْحَالِ فَدُرُكُ
هَذَا الوجودِ وَدَوْرُهُ بِالْمَدَائِرِ فَإِنْ سَلَّكَ الطَّرِيقَ الْخَاتَمَ إِلَى الْمَدَائِرِ أَوْجَحَ مِنْ
سَلَّوكِ الشَّوَارِعِ الْخَامَةِ وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى ثَلَاثِ مَقَدِّمَاتٍ **أَوَّلُهَا**
أَنَّ الْجِسْمَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً مَوْجِدَةً لِنَحْنِ الْأَمْتِكَانِ مِمَّنْ يَتَدَبَّرُ عَنْهُ شَخْصًا مَعْنَى فَإِنَّ
الطَّرِيقَةَ الْقَوِيَّةَ مَا لَمْ تَكُنْ أَشْخَاصًا مَبْنِيَّةً لَمْ تَوْجِدْ فِي الْخَارِجِ **وَالثَّانِيَةُ**
أَنَّ الْعِلَّةَ لَمَّا كَانَتْ مُتَدَبِّرَةً بِالذَّاتِ عَلَى مَعْلُومَاتٍ كَانَ وَجُوبُ الْمَعْلُوكِ وَوجودِ
مُسَاوِيَةٍ عَنْ وجودِ الْعِلَّةِ فَإِنَّ غَيْرَ الْمَعْلُوكِ مَعَ وجودِ الْعِلَّةِ كَانَ يَأْتِيهِ جِدَدًا لَمْ
لَا تَلَمْحُ لَمْ يَحْتَجْ يَتَدَبَّرُ كُلُّ مَا لَمْ يَحْتَجْ وَكَانَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَحْتَجْ فَمُمْكِنٌ **وَالثَّالِثُ**
أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي يَكُونُ مَعًا لَا مَبْنِيَّةَ الْمُسَاجِدَةِ الْأَقْبَابَةِ بَلْ مَبْنِيَّةٌ بِحَيْثُ
لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْفَكَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ لَا يَنْفَكُ لَمَّا كَانَ فِي الْوَجُوبِ وَالْإِمْتِنَاعِ لِأَنَّ
شَخْصًا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ يَتَبَيَّنُ امْتِنَاعُ امْتِنَاعِهِمَا وَقَدْ بَيَّنَّا الْحُجَّةَ بَعْدَ هَذِهِ الْمَقَدِّمَاتِ
بِأَنَّ مَعَالِي لَوْ كَانَ الْحَوَاقِ عِلَّةً لِلْحَوَاقِ لَسَفَهُ مُنْخَصًّا لِمَا يَتَبَيَّنُ فِي الْمَقَدِّمَةِ الْأُولَى
وَجَدَّ كَوْنِ وجودِ الْحَوَاقِ إِذَا اعْتَبِرَ مَعَ وجودِ الْحَوَاقِ الشَّخْصَ مَوْصُوفًا بِالْإِمْتِنَاعِ
لِمَا يَتَبَيَّنُ فِي الْمَقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ وَلَكِنْ عَدَمُ الْحَالِ فِي دَاخِلِ الْحَوَاقِ أَوْ مَعَالِيهِ إِنْ عَابَرَهُ
إِنْ عَابَرَهُ وجودِ الْحَوَاقِ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ انْتِفَاكُ كَرَعَتِهِ فَإِذَا بَلَّغْنَا أَنْ يَكُونَ هُوَ امْتِنَاعُ وجودِ
لِحَوَاقِ الْمُنْخَصِّ مِمَّا لَمْ يَتَبَيَّنْ فِي الْمَقَدِّمَةِ الثَّالِثَةِ لَكِنَّهُ فِي جَمِيعِ الْأَقْوَالِ وَآرَافِ
رَأْيًا لَكَ أَنَّ الْحَالًا مُمْكِنًا لَكِنَّهُ مُسْتَعِمْ لِمَا يَتَبَيَّنُ هَذَا خَلْفُ فَإِذَا كَانَ الْحَوَاقِ لَيْسَ بِعِلَّةٍ لِلْحَوَاقِ

وَأَجْمَاعٌ وَجُوبٌ أَيْ مَعَ وَجُوبِ الْحَاوِي أَوْ غَيْرِ وَاجِبٌ مَعَ وَجُوبِهِ فَإِنْ كَانَ وَاجِبًا
مَعَ وَجُوبِهِ كَانَ الْمَلَأُ الْحَوِيَّ وَاجِبًا مَعَ وَجُوبِهِ أَيْ مَعَ مَا يَسْتَأْنِ فِي الْمَعْدِنِ الثَّلَاثَةِ
لَكِنَّهُ يُجِبُّ أَنْ يَكُونَ مُكْتَامِيهِ هَذَا خَلْفٌ وَإِنْ كَانَ يَدُمُ الْخَلَا غَيْرَ وَاجِبٍ مَعَ الْحَاوِي
فَهُوَ مُمَكِّنٌ فِي نَفْسِهِ وَاجِبٌ بِمِلَّةٍ فَالْخَلَا غَيْرُ مُسْتَعِ بِذَلِكَ بَلْ يَنْبَغِي هَذَا خَلْفٌ فَإِنَّ
لَيْسَ يَنْبَغِي مِنَ السَّمَاوِيَّاتِ عِلَّةٌ لِلْحَوِيِّ فِيهِ **وَذَكَرَ** الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ أَنْ قَوْلَهُ
فَإِذَا اعْتَبَرْنَا تَحْصِينَ الْحَاوِي إِلَى قَوْلِهِ عَلَى تَحْصِينِ الْمَعْلُولِ تَكَرَّرَ أَيْ قَوْلُهُ أَوَّلًا وَأَوَّلًا
يَحْدُثُ لَوْلَا يَنْتَوِي تَطَرُّفُ الْحُجَّةِ بِسَبَبِهِ وَالْكَلَامُ يَنْتَظِرُ حُجَّتَهُ وَمَعَ مَا قَبْلَهُ إِلَى
مَا يَنْبَغِي **وَأَقُولُ** الْأَفْصَارُ عَلَى مَا قَرَأْتُ أَوْ لَا غَيْرَ كَافٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّهُ
لَمْ يَنْتَظِرْ هُنَاكَ إِلَّا كَوْنَ الْمَعْلُولِ مُكْتَامِيهِ الْعِلَّةِ وَاجِبًا يَحْدُثُ فَالْأَفْصَارُ عَلَيْهِ
لَا يَنْبَغِي مُفَارَقَتُهُ عَدَمُ الْخَلَا لِلْحَوِيِّ الْمَعْلُولِ فَإِنَّ الْحَوِيَّ مَا لَمْ يَحْدُثْ بِالْحَاوِي الْمُنْتَحَرِ
مَكَانَهُ لَمْ يَجِبْ لِلْخَلَا وَلَا لِيَعْدِهِ اعْتِبَارُ مَعَهُ لَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ أَفَادَ ذَلِكَ لَمُنَادِ الْبُهَاتِ
حِينَئِذٍ مُقْتَضِيًا لِإِسْتِنَاعِ إِسْنَادِ نَيْبِ مِنَ الْأَجْسَامِ إِلَى عِلَّةٍ أَصْلًا لِأَنَّهُ يَقْتَضِي كَوْنَ
الْخَلَا مَعَ ذَلِكَ الْعِلَّةِ مُكْتَامِيهِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يَنْبَغِيَ الْعِلَّةُ بِكَرْبِهِ جَمَاعًا مُنْتَحَرًا
وَالْمَعْلُولُ بِكَرْبِهِ نَحْوًا لِتَسْمِيَةِ الزَّمَانِ فَإِنَّ مَا تَحْتَ مِثْلَ هَذَا الْمَعْلُولِ عَنْ مِثْلِ هَذَا
الْعِلَّةِ يَقْتَضِي نَوْماً لِلْخَلَا الْمُسْتَعِ بِذَلِكَ وَإِذَا تَرَدَّدَ هَذَا **فَأَقُولُ** إِنْ زِلْنَا حَيْثُ نَظَرُ
مَا أُوْرِدَ فِي الْمَنْ فَالْأَمْرُ أَنْ يَدُمَ قَوْلُهُ فَإِذَا اعْتَبَرْنَا تَحْصِينَ الْحَاوِي إِلَى قَوْلِهِ
عَلَى تَحْصِينِ الْمَعْلُولِ عَلَى قَوْلِهِ وَلَكِنْ وَجُوبُ الْحَوِيِّ وَعَدَمُ الْخَلَا فِي الْحَاوِي هُمَا مَعًا إِسْتِنَاءٌ
هَذَا إِلَى قَوْلِهِ فَلَا يَجْلُو أَنَّهُ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ الْخَلَا وَاجِبًا إِلَى آخِرِهِ فَإِنَّ يَدُكَ بِمِثْلِهِ
تَأْتِي التَّصْلِيلَ مُنْقَضًا مَا عَلَى نَهْزٍ بِإِسْتِنَاءٍ وَيَنْقُضُ مِنْهُ مَا يُؤْمَرُ التَّكْرَارَ وَلَا يَجِدُ

وَأَعْلَى أَنْ قَوْلَنَا الْخَلَا مُسْتَعٍ لِدَائِهِ لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنْ لِلْخَلَا دَائِمًا فِي الْمَقْنِيَةِ لِإِسْتِنَاعِ
وُجُودِهِ بَلْ مَعْنَاهُ أَنْ تَصَوُّرَهُ هُوَ الْمَقْنِيَةُ لِإِسْتِنَاعِ وَجُودِهِ وَالْمَعْلُولُ لِلْحَوِيِّ هُوَ تَحْصِينُ
مِنْهُ فَإِنَّ الْحَوِيَّ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَلَأٌ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا مَعَ ذَلِكَ الْغَيْبِ وَذَلِكَ الْغَيْبُ لَا يَتَصَوَّرُ
إِلَّا مَعَ تَصَوُّرِ الْحَوِيِّ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَلَأٌ وَإِذَا حَقَّقْنَا هَذَا سَطَرًا مَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْشَكَّكَ بِهِ
وَهُوَ أَنْ يُنَالُ كَوْنُ عَدَمِ الْخَلَا وَاجِبًا لِدَائِمِيَّتِهِ فِي كَوْنِ مَا مَعَهُ أَيْ وَجُودِ الْحَوِيِّ وَاجِبًا
بِغَيْرِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ الْغَيْرُ الَّذِي يَنْبَغِي دُجُودُ الْحَوِيِّ فِي هَذَا الزَّمَانِ هُوَ الَّذِي يَحْدُثُ الْحَوِيَّ
بِحَيْثُ يُمْكِنُ أَنْ يَتَصَوَّرَ مَعَهُ الْخَلَا حَيْثُ يَحْكُمُ بِوُجُوبِ عَدَمِهِ بِالْمَقْنِيَةِ لِلذِّكْرِ وَإِنَّ لَكَ حُكْمَ
بِإِسْتِنَاعِ أَفَادَتِهِ وَجُودَ الْحَوِيِّ وَاجِبًا حَيْثُ أَنْ الْحَوِيَّ يَكُونُ وَاجِبًا بِغَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ يَتَصَوَّرُ
لِلْحَاوِي أَمَّا مَعَ كَوْنِهِ يَتَصَوَّرُ لِلْحَاوِي هُوَ مُسْتَعٍ لِدَائِمِيَّتِهِ لَا وَاجِبٌ بِغَيْرِهِ وَيَعُودُ إِلَى الْغَيْبِ
وَنَقُولُ قَوْلًا ثَلَاثًا **إِذَا** وَمُنَاجِمًا إِلَى قَوْلِهِ ذَلِكَ التَّحْصِينُ لِمَعْنَى إِشَارَةِ إِلَى
الْمَعْدِنِ الْأَوَّلِيِّ **وَقَوْلُهُ** فَلَوْ كَانَ جِئِمٌ فَلَيْكِي إِلَى قَوْلِهِ وَجَدْنَاهَا أَلَا مَكَانَ مُتَعَدِّلًا
مِنْ أَمِيلِ الْغِيَاثِ فَإِنَّ الْغِيَاثَ إِسْتِنَاءً وَإِنَّمَا أُوْرِدَ فَالْهَا كَلِمَةً غَيْرَ مُتَحَصِّنَةٍ مِنْهَا
الْمَوْضِعُ بِمَعْنَى لَا يَرَادُ بِمُتَحَصِّنَةٍ وَجَدْنَاهَا لَمْ يَرَادُ بِإِسْتِنَاعٍ وَهَذَا الْتَأْنِي هُوَ الْمَعْدِنُ
الثَّانِي **وَقَوْلُهُ** وَأَمَّا الْوُجُودُ وَالْوُجُوبُ فَيَعْدُ وَجُودُ الْعِلَّةِ وَوُجُوبُهَا بَيَانٌ لِدَائِمِ
الْحُكْمِ الْكَلْبِيِّ **وَقَوْلُهُ** وَلَكِنْ وَجُودُ الْحَوِيِّ وَعَدَمُ الْخَلَا فِي الْحَاوِي هُمَا مَعًا إِسْتِنَاءٌ
لِلتَّأْنِي عَلَى سَبِيلِ الْأَجْسَامِ وَجِهَ إِشَارَةِ إِلَى الْمَعْدِنِ الثَّلَاثَةِ تَرَاتُفًا عَادَ وَجِلَّةً
الَّتِي إِلَى مُتَحَصِّنَةٍ هَذَا الْمَوْضِعُ **بِقَوْلِهِ** فَإِذَا اعْتَبَرْنَا تَحْصِينَ الْحَاوِي إِلَى عِلَّةٍ كَانَ بِغَيْرِهِ
لِلْحَوِيِّ إِسْتِنَاءٌ لِأَنَّهُ تَحْصِينُ الْعِلَّةِ مُنْقَضٌ فِي الْوُجُودِ وَالْوُجُوبِ عَلَى تَحْصِينِ الْمَعْلُولِ
تَرَاتُفًا إِلَى بَيَانِ إِسْتِنَاءِ التَّأْنِي مُنْقَضًا **فَهَاكَ** فَلَا يَجْلُو أَنَّهُ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ الْخَلَا

ان لا يمتل قد كان هكذا وان هذا التقدم والانتزاع انما وقع من عقله الشايع
واقعا اعترافا من الفاضل الشايع بان الحكم يكون ماسع المتأخرين كما يحكم
 يكون ماسع المتقدمين متعديا وافعل الذي هو علم الجوهر انما يوجد مع الجاهل عند
 فقد مر على الجوهر بالذات يقتضي تقدم الجاهل ايضا عليه وبوجوده فيكون متعديا
 له لا لانه في التوحيدين بالاشراك اللغوي على معنيين مختلفين فان احدهما يدل
 على التصاحبه الاضافية بين شيئين يكون اشراكا احدهما من الآخر من حيث
 ذاتهما والثاني على ملائمة ذاتية بين شيئين لا يمكن ان يتفك احدهما عن الآخر
 كما في القبط الاول **قل** **واما ان يكون الجوهر علم لما هو اشرف واوقر**
واعظم منه اعني الجاهل فيكون مذهب اليه بوجهه ولا يمكن لما فرغ من بيان
 امتناع كون الجاهل علم الجوهر اشارا الى القسم الثاني وهو كون الجوهر علم للجاهل
 وذكر ان الوجه لا يذهب الى هذا القسم ذهابا الى القسم الاول وذلك لان
 الوجه انما يذهب الى ما يتصور فيه مناسبة او شابهة بوجه ما للشيء ولما كانت
 العلمات اقرب وجودا من العلول لا يستغنيان عنها واقفان اليها وكان الجاهل اشرف
 من الجوهر لكونه اعم من شانه ان يتعد ويتعدىه واوقر واعظم منه لا سيما لانه
 بحسب الصورة والمقدار على ما هو مثله مع زياده كان اسناد العلم الى الجاهل اشبه
 بالحق من اسنادها الى الجوهر ثم ذكر ان ذلك مع انه غير مذهب اليه بوجهه
 ليس يمكن على ما سياتي من بيان امتناع كون الجوهر علم للجاهل والفاضل الشايع
 تب قول الشيخ هذا الى الخطا بطلانها بان مجرد النقل بالشيء خطا وليس
 لك لانه لو علة لانتاع هذا القسم بالشيء لكان بانه خطا بطلانها لانه لو علة

بذلك الا كونه غير مذهب اليه بوجهه وانما كونه غير ممكن فاعلم انما سياتي وللبرهان
 ان يستعمل كل شيء في اثبات ما يناسبه على ما يشين في صناعته وهو في نفسه
 وليس لك تقول **هـ** ان علم الجوهر المتأخر غير جسيم فلا بد من ان تقول انه يلزم من
 غير الجسيم جاد وجوهي سواء كان عن واحد او عن اثنين ولا يحال ان امكن الخلا
 مع وجود الجاهل قد يخرج من ههنا كما عرفت فيما مضى ذكر لك انك تجعل الجاهل جادا
 عن علم قبل وجود الجوهر فامنع واعلم ان الجاهل انما كان وجوده فيجب امكن الجاهل
 اذا كان علمه يشق الجوهر فيكون للجوهر مع وجوده امكن حينئذ بوجوده في سطح
 فلا يجب بعه ما يملأه ان كان معلولا بل يجب بعه واما اذا لم يكن علمه بل كان
 مع العلم لزم يجب ان يشق تحته ويطعمه الداخل وجود الملاء الذي فيه لانه
 ليس هناك شق زمني املا واما الذي فانما يكون للعلم لا لما ليس
 بعلم بل مع العلم بل تقول ان الجاهل والجوهر وجبا معا عن شيئين **فهر**
 الوجه ان يقال لو سلم لك ان علل الاجسام المتأخرة ليست جسيمات كذلك تجعل
 الجاهل معلولا لغيره متعديا على علمه وجود الجوهر فيكون متعديا عليه سواء جسدك
 الجاهل وعلمه الجوهر صادرين عن علم واحد او عن اثنين ويلزمك على ذلك
 ايضا قول ما كان الخلا مع وجود الجاهل لتقدمه كما ان على القول بكون الجاهل
 علم للجوهر وعلى قول الشيخ سواء كان عن واحد او عن اثنين فلا بد لك من ان تقول
 انه يلزم من غير الجسيم جاد وجوهي سواء كان عن واحد او عن اثنين اشكال لان
 تنسب كلامه ان كان هكذا سواء كان لزم الجاهل والجوهر او لزم علمهما معا
 او عن اثنين **قل** لو كان الجاهل والجوهر او علمهما عن واحد لم يكن

الوجود مخلوقا بها غير واجبا لوجوده فجميع ان هذين ان اخذا معا متباينان لم يكن
 هناك مجده لشيء ولا مكان ان لم يلا كان خلا انما يميز من ما يميز اذا كان مجده
 فليس مع مجده ان يكون له محيطا بل لا او غير محيط به فيكون خلا هذا القول
 واضح وقد مر ما يناسبه في اثباته شرح بيان امتناع كون الجاهل على الجاهل اشياء
 وهذا القول واحد بيمينه سواء نسب المتقدم الى سورة الجاهل الجاهل او نفسه الى
 تكون كسوره او الى جعله اي البرهان المذكور على امتناع كون الجاهل على
 الجاهل فانه سواء قيل له كسوره الجاهل او نفسه التي تكون مبتدا لسوره اي تكون
 هي كسوره او عين سوره او قيل له جعله الجاهل الجاهل فان استدل امر امكنه الخ لا
 يماثل مع الجميع لان العلة ما لم يميز وجودها لا تكون علة واي هذه الاشياء
 يميز علة فانه لا يميز وجوده الا مع الجميع **فذا نسب** فذا نسب ان لا
 الاجسام السماوية والارضية لبعضها البعض وانما اذا فكرت مع نفسك علمك ان
 الاجسام انما تفعل بصورها والقوى الفاعلة بالاجسام والتي هي كائنه لما انما
 تتدبر عنها ايضا لما يوسط ما بين قواها ولا يوسط للجسم بين الشيء وبين ما ليس
 بجسم من هويته او سوره حتى يوجد لها او لا يوجد بها الجسم فاذن القوت للحيث
 لا تكون اسبابا لحوادث الاجسام ولا صورها بل فعلها تكون مبدء الاجزاء
 اخر سوره ما نجد عليها او اعراضها **كما بين** امتناع كون كل جاز من السموات
 علة لما يحييه وكان من المستبعد ان يكون الجاهل على الجاهل كان الحكم بان الاجزاء
 السماوية ليست عللا لبعضها البعض مما قبله الاذمان ليس غير فيل الشخ هذا الحكم
 نتيجة للقول المتقدم لكن لما كان احدا يمكن الاولين غير ربها في حكم الباب

ما يراى البرهان العام على امتناع كون جسم فاعلة لجسم آخر وهذا البرهان مع غيره
 من الموضح ينبغي على مقدم ما **احدها** ان الجسم انما يفعل بصوره لانه انما يكون
 موجودا بالفعول بصوره ويكون فاعلا من حيث هو موجود بالفعول فان ما لا يكون
 موجودا بالفعول لا يمكن ان يكون فاعلا ولا يمكن ان يفعل بما فيه لانه يكون بها
 بالفعول ولا يكون من حيث هو بالفعول فاعلا **والفصل** الثاني على امتناع
 كون المادة فاعلة بان المادة فاعلة والتي الواحد لا يكون فاعلا فاعلا متباينا
 فانه بان فاعل من الشخ في النقطه الثاني على ان علم الجاهل في كائنه
 سوره في ذاته فانه البسيطه فاعلة فاعلة **اولا** اما الله المذكور فاعلا
 لان الشيء الواحد انما لا يكون فاعلا فاعلا متباينا لشيء واحد فان الفاعل يجب
 ان يصدر عنه المفعول والفاعل لا يجب ان يحل فيه المفعول بل يمكن والواحد
 لا يكون نسبته الى واحد آخر بالوجوب والامكان معا اما اذا اختلف المفعول
 والمفعول عند يكون مثلا كالتنفس فانها فاعلة لغيرها فاعلة فاعلة فاعلة فاعلة
 وكانت مادة الجسم فاعلة لجسم آخر لكات فاعلة بالنسبة الى ذلك الجسم فاعلة
 بالنسبة الى الصورة الحاله فيها ومما استغنى عن فاذن الفعل بذلك باطل واما
 قوله الشخ من علمي ان علمه في كائنه سوره في ذاته فان كان على ما ذكر كان الشخ
 ان يقول اعتبارا كونه فاعلا للاشياء غير اعتبارا كونه فاعلا مجردا ايح ان هذا سوره
 المفعولات وان كان موضوع الاعتبار شيئا واحدا هو بالاعتبار الاول فاعلا
 تلك القوت وباعتبار الثاني فاعلا على ان الحق في ذلك ما استدرك في موضع
للمقدم الثانية ان الايمان الصادر عن سوره الاجسام انما يصدر عنها

بِمِثَالِ كَرِ الوُضْعِ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّوَرِيقَيْنِ مَوْرَقَتَا مَوَادِّ الْأَجْسَامِ كَالْمَوْرَقِ
لِلنَّسِيبَةِ وَالْكَوْنِيَّةِ وَهِيَ كَمَا أَنَّ قَوَامَهَا مَوَادِّ ذَلِكَ الْأَجْسَامِ فَكَذَلِكَ مَا يَصْدُرُ
عَنْهَا يَصْدُرُ قَوَامَهَا يَصْدُرُ بِطَرِيقِ ذَلِكَ الْمَوَادِّ فَكَوْنُ مِثَالِ كَرِ مِنَ الْوُضْعِ وَلِذَلِكَ فَإِنَّ
الْمَثَالَ لَا يَنْجِي أَيُّ شَيْءٍ بَلْ مَا كَانَ مُلَاقِيًا بِمِثَالِهَا أَوْ كَانَ مِنْ جِسْمِهَا بِحَالٍ وَالْمَثَلُ
لَا يَنْجِي كُلَّ شَيْءٍ بَلْ مَا كَانَ مُلَاقِيًا بِمِثَالِهَا وَمَوْرَقَتَا مَوَادِّهَا لَا يَمُوتَانِ إِلَّا بِمَوَادِّهَا كَمَا لَا
الْمُفَارِقَةُ بِمِثَالِهَا وَدُونَ أَهْلِهَا لَكِنَّ الْقَسْرَ إِنَّمَا جِئْتُ خَاصَّةً بِجِسْمٍ سَبَبِ أَنْفِهَا
مِنْ حَيْثُ هِيَ مُثَلَّ بِمِثَالِهَا كَوْنُ ذَلِكَ لِلْجِسْمِ وَفِيهِ وَالْأَلْكَاتُ مُفَارِقَةُ الذَّاتِ وَالْفِعْلُ
جَمِيعًا لِذَلِكَ لِلْجِسْمِ وَجَبَّيْذُ لَمْ تَكُنْ قَسْرًا لِذَلِكَ لِلْجِسْمِ هَذَا خَلْفُ هَذِهِ طَهْرَاتُ
التَّوَرِيقَيْنِ إِنَّمَا تَقَعُ بِمِثَالِ كَرِ الْوُضْعِ الْمَقْدِمَةِ الْثَانِيَةِ أَنَّ الْفَاعِلَ بِمِثَالِ كَرِ
الْوُضْعِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِمَا لَا وَضْعَ لَهُ وَإِلَّا لَكَانَ مِنْ غَيْرِ مِثَالِ كَرِ الْوُضْعِ هَذَا
خَلْفُ الْمَقْدِمَةِ الرَّابِعَةِ أَنَّ عِلَّةَ الْجِسْمِ تَكُونُ أَوْ لَا عِلَّةَ لِجِسْمٍ أَعْنِي مَادَّةً وَمَوْجُودًا
وَهَذَا قَدْ تَرَكْنَا فِيهِ مَقْصُودًا وَبَعْدَ تَقَرُّبِ الْمَقْدِمَاتِ يَتَوَدَّى إِلَى الْمَنْ وَقَوْلُ **قَوْلِ الْأَجْسَامِ**
إِنَّمَا تَقَعُ بِمِثَالِ كَرِ إِنْشَاءً إِلَى الْمَقْدِمَةِ الْأُولَى وَقَوْلُ **وَالْمَوْرَقَتَانِ** بِالْأَجْسَامِ
وَأَيُّ هِيَ كَرِ لَهَا مَعْنَى التَّوَرِيقَيْنِ إِنَّمَا تَقَعُ بِمِثَالِ كَرِ إِنْشَاءً بِمَا هِيَ قَوَامُهَا إِنَّمَا
إِلَى الْمَقْدِمَةِ الثَّانِيَةِ وَقَوْلُ **وَلَا تَوَسُّطُ الْجِسْمِ بَيْنَ الثَّانِي وَبَيْنَ مَا لَيْسَ بِجِسْمٍ**
مِنْ مَوْجُودٍ أَوْ مَوْجُودَةٍ إِنْشَاءً إِلَى الْمَقْدِمَةِ الثَّانِيَةِ وَقَوْلُ **وَلَا يَجِي بِوَجْدِهَا أَوْ لَا**
فِي وَجْدِهَا لِلْجِسْمِ إِنْشَاءً إِلَى الْمَقْدِمَةِ الرَّابِعَةِ وَقَوْلُ **فَإِنَّ التَّوَرِيقَيْنِ لَمْ يَكُونَا**
إِنْشَاءً بِالْمَوْجُودَاتِ الْأَجْسَامِ وَلَا بِمَوْجُودَاتِهَا نَتِجَةً وَمِنْ ذَلِكَ يَتَبَيَّنُ إِنْشَاءً صِدْقًا
عَنْهَا وَيَسْتَرْ الْبَرُّ هَذَا **وَقَوْلُ** بَلْ لَيْلَهَا تَكُونُ مَعْدَةً لِلْأَجْسَامِ لَمْ يَمُوتَا بِمِثَالِ كَرِ عَلَيْهَا

أَوْ أَعْرَاضٍ إِنْشَاءً إِلَى كَيْفِيَّةِ نَائِبِ التَّوَرِيقَيْنِ الْأَجْسَامِ الْأَخْرَجُ ذَلِكَ بِأَنْ يَجْعَلَ مَوَادِّهَا
مَعْدَةً لِقَوْلِ مَوْجُودَتَيْنِ عَلَيْهَا مِنْ مَعْنَى التَّوَرِيقَيْنِ كَالنَّائِبِ إِلَى يَجْعَلُ مَادَّةً مَا يَجُورُ
بِالنَّجْوَيْنِ مَعْدَةً لِقَوْلِ مَوْجُودَةٍ مَوَادِّ تَجَدَّدُ عَلَى ذَلِكَ الْمَادَّةِ أَوْ يَجْعَلُهَا مَعْدَةً لِقَوْلِ
أَعْرَاضٍ فَإِنَّ مَعْنَى الْأَعْرَاضِ أَيْضًا مَعْنَى عَلَى الْأَجْسَامِ مِنْ مَعْنَى مُفَارِقَةٍ عَنْ مَوْجُودَةٍ
ذَلِكَ الْأَجْسَامِ مُتَبَعِينَ لِقَوْلِهَا وَلِذَلِكَ يَنْجِي مَوْجُودَةً يَصْدُرُ عَنْهَا مَعْنَى أَنْ
عَلَيْهَا وَذَلِكَ كَالْمَثَلِ إِلَى مَعْدَةِ الْأَجْسَامِ لِلنَّجْوَيْنِ وَبَيْنَ التَّوَرِيقَيْنِ مَوْجُودَةٍ يَصْدُرُ
نَقَالِ التَّوَرِيقَيْنِ عَنْ مَعْنَى هَذَا الْفِعْلِ آخِرُ الْقَوْلِ الْمُتَمَلِّزُ عَلَى إِنشَاءِ الْفِعْلِ
هَذَا لَيْزٌ وَخَصِيْلُكَ ضَدُّ بَانَ لَكَ أَنَّ جَوَاهِرَ غَيْرِ جِسْمَانِيَّةٍ مَوْجُودَةٌ وَأَنَّ
لَيْزٌ وَاجِبُ الوجودِ إِلَّا وَاحِدًا فَطَرِيقُ لَا يَشَارِكُ شَيْئًا آخَرَ فِي جِسْمٍ وَلَا وَجْهٍ فَكَوْنُ
هَذِهِ الْكَلِمَةِ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْغَيْرِ الْجِسْمَانِيَّةِ مَعْلُومَةٌ وَقَدْ عَلِمْتَ أَيْضًا أَنَّ الْأَجْسَامَ السَّمَاوِيَّةَ
مَعْلُومَةٌ لِلْعِلَلِ غَيْرِ جِسْمَانِيَّةٍ فَكَوْنُ هِيَ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ وَاجِبَ الوجودِ
لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْدَأَ ثَلَاثِينَ مِمَّا لَا يَتَوَسَّطُ أَحَدٌ مِمَّا وَلَا يَبْدَأُ لِلْجِسْمِ إِلَّا بِتَوَسُّطِ
فَيَجِبُ إِذَنْ أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ الْأَوَّلُ مِنْهُ جَوْهَرًا مِنْ هَذِهِ الْجَوَاهِرِ الْعَقْلِيَّةِ وَاحِدًا وَأَنَّ
تَكُونُ الْجَوَاهِرُ الْعَقْلِيَّةُ الْآخَرُ بِتَوَسُّطِ ذَلِكَ الْوَاحِدِ وَالسَّمَاوِيَّاتُ بِتَوَسُّطِ الْعَقْلِيَّةِ
أَقُولُ قَدْ بَيَّنْتُ بِالطَّرِيقِ الرَّابِعَةِ الْمَذْكُورَةِ وَجُودَ جَوَاهِرَ مَجْرُودَةٍ عَقْلِيَّةٍ كَثِيرَةٍ
فِيمَا مِمَّا أَنَّ وَاجِبَ الوجودِ وَاحِدٌ وَأَنَّ وَجُوبَ الوجودِ غَيْرُ مَقُولٍ عَلَى كَثَرِ قَوْلِ الْأَجْسَامِ
أَوْ الْأَنْوَاعِ فَإِذَنْ هَذِهِ الْجَوَاهِرُ مِمَّا تَكُونُ الوجودُ لَهَا مَعْلُومَةٌ لِلْأَوَّلِ هَذِهِ فَابْدَأُ
لَا يَجْعَلُهَا وَتَمَّ الْفِعْلُ بِالْمَعْدَةِ ثَمَّ رَأَيْتُ أَنَّ شَيْءًا يَبَيِّنُ مَرَاتِبَ الْمَوْجُودَاتِ وَهَذَا لِلَّهِ
أُمُورًا قَدْ كَرِهْتُ أَنْ يَكُونَ مَبْدَأُ ثَلَاثِينَ مِمَّا لَا يَتَوَسَّطُ أَحَدٌ مِمَّا وَلَا يَبْدَأُ لِلْجِسْمِ إِلَّا بِتَوَسُّطِ

كَوْنُ الْوَاجِبِ تَقَالِي مُبْدَاً لِأَلْوَاكِدِ وَامْتِنَاعُ كَوْنِ ذَلِكَ لِأَلْوَاكِدِ جَمْعاً
 أَوْ قَسْماً أَحْكَامٌ ثَلَاثَةٌ أَحَدُهَا أَنَّ الْمَعْلُومَ الْأَوَّلَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْجَوَاهِرِ وَالثَّانِي
 أَنَّ بَاقِيَهُ هَذِهِ الْجَوَاهِرِ مُبَادَرَةٌ مِنَ الْوَاجِبِ بِوَسْطِ ذَلِكَ الْأَوَاكِدِ وَالثَّلَاثُ
 التَّسَاوِيَاتُ مُبَادَرَةٌ عَنْ هَذِهِ الْجَوَاهِرِ وَلَا جُلْ هَذِهِ الْوَاقِدِ وَاسْمُ الْفَعْلِ أَيْضاً بِالْجَمْعِ
زِيَادَةُ تَحْصِيلِك وَلَكِنْ يَحْزَنُ أَنَّ تَوَلَّى الْعَمَلِيَّاتِ وَتَبَيَّنَ لَهَا
 التَّمَاوِي عَنْ أَحَدِهَا لِأَنَّ كُلَّ جَسِيمٍ تَمَاوِي مُبْدَاً عَلَى إِذْ لَيْسَ الْجَزْمُ التَّمَاوِي بِوَسْطِ
 جَسِيمٍ تَمَاوِي فَحَيْثُ أَنْ تَكُونَ الْأَجْزَاءُ التَّمَاوِي تَبْدِي فِي الْوُجُودِ مَعَ اسْتِمْرَارِ بَاقٍ
 فِي الْجَوَاهِرِ الْعَمَلِيَّةِ مِنْ جَسْتٍ لَزْمٍ وَوُجُودِهَا نَازِلٌ فِي اسْتِغَادَةِ الْوُجُودِ مَعَ تَوَلَّى
أَقُولُ هَذَا الْفَعْلُ يُشَبَّلُ عَلَى ثُبُوتِ حَكْمٍ آخَرٍ مُفْرَعٍ عَلَى مَا تَرَوْهُ
 وَجُوبِ اسْتِمْرَارِ الْعَمَلِ الْمَذْكُورَةِ الْقَادِرَةِ عَلَى الْمُبْدَا الْأَوَّلِ مَعَ مَبْدُورِ التَّمَاوِيَاتِ
 وَإِنْ كَانَتْ التَّمَاوِيَاتُ مُبْتَدِئَةً بِهَا وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ إِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ
 انْقِطَاعِ التَّمَاوِيَاتِ بَقِيَ الْبَاقِيَةُ مِنْهَا غَيْرَ مُسْتَدِيمٍ إِلَى عِلَّةٍ لَا تَهْتَكُ أَنْ تَنْتَدِ
 إِلَى غَيْرِ الْمَعْلُومِ فَإِذَا كَانَ الْمَعْلُومُ نَازِلٌ فِي اسْتِغَادَةِ الْوُجُودِ مَعَهَا إِلَى عِلَّةٍ فَالْعَلَّامُ الْآخِرُ
وَأَعْلَمُ أَنَّ الشَّيْخَ لَوْ جَزَّ بِكَوْنِ الْفَعْلِ الْأَوَّلِ عِلَّةً لِلْعَلَّامِ الْأَوَّلِ وَلَا بِانْقِطَاعِ
 الْمَعْلُومِ عِنْدَ الْعَلَّامِ الْآخِرِ وَلَا بِوُجُوبِ تَوَالُّهَا فِي عِلَّةِ الْأَفْلَاقِ التَّمَاوِيَّةِ وَلَا
 بِمَا وَارِثَ الْمَعْلُومِ لِلْأَفْلَاقِ فِي الْقَدَرِ بَلْ جَزَّ بِكَوْنِهَا مُسْتَمِرَّةً مَعَ الْأَفْلَاقِ وَبِأَنَّهَا لَا تَكُونُ
 أَقْلَ مَدَّةٍ مِنَ الْأَفْلَاقِ فَإِنَّ أَحْكَامَ الْجَزْمِ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ فِيمَا لَا يَصِلُ إِلَيْهِ الْمَعْلُومُ الْبَشَرِيُّ
 وَيُظْهِرُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ إِعْرَاضَ الْعَالَمِ الشَّارِحِ عَلَى الشَّيْخِ بِجَزْمِ مَا لَمْ يَجْزِ مَوْجُودٌ
زِيَادَةُ تَحْصِيلِك مِنَ الْقَرُونَةِ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ جَوْهَرٌ عَلَى يَدِهِ عَنْهُ جَوْهَرٌ

أَقُولُ أَرَادَ أَنْ يَتَبَيَّنَ كَيْفَهُ مَبْدُورُ الْكثرةِ عَنِ الْمُبْدَا الْأَوَّلِ
 فَبَدَأَ بِالْإِشَارَةِ إِلَى أَوَّلِ كَثَرٍ وَجَبَ مَبْدُورُهَا عَنْهُ وَهِيَ جَوْهَرٌ عَلَى وَجْهِ تَمَاوِي
 مَعَا وَذَلِكَ لِأَنَّ وَجُوبَ مَبْدُورِ الْأَجْزَاءِ التَّمَاوِيَّةِ عَنْ الْجَوَاهِرِ الْعَمَلِيَّةِ مَعَ اسْتِمْرَارِ
 وَجُودِ الْجَوَاهِرِ الْعَمَلِيَّةِ يُفْتَنُ بِالْقَرُونَةِ مَبْدُورِ جَوْهَرٍ تَمَاوِي وَجَوْهَرٍ عَلَى مَعَانٍ
 جَوْهَرٍ وَاحِدٍ عَلَى وَلَكِنْ الْقَوْلُ بِمَبْدُورِ شَيْئَيْنِ عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ نَاضٍ الْقَوْلُ بِأَنَّ
 الْأَوَاكِدَ لَا يَصْدُرُّ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ فِي بَادِي الرَّأْيِ بَلِ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْأَوَاكِدَ لَا يَصْدُرُّ
 عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ يُفْتَنُ إِذَا خُصِرَ عَلَى الْأَمَلِ الَّذِي يُفْتَنُ بِهِ جَزْمُ هَذِهِ الْبَيَانَةِ أَنَّ
 يَكُونُ الْقَادِرُ عَلَى الْمُبْدَا الْأَوَّلِ شَيْئاً وَاحِداً وَعَنْ ذَلِكَ الْأَوَاكِدِ وَاحِدٌ آخَرُ وَهَلْ
 جَزَّ بِكَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَوْجَدَ شَيْئَانِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا فِي شَيْءٍ لَكِنَّهُمَا فِي شَيْءٍ آخَرَ
 إِنَّمَا عَلَى الْوَلَاوَةِ أَوْ بِوَسْطِ الْغَيْرِ مِنَ الْعِلَلِ وَهَذَا ظَاهِرُ الْفَسَادِ فَإِنَّ وَجُودَ مَوْجُودٍ
 كَثِيرٍ لَا يَتَلَوَّنُ لِبَعْضِهَا بِبَعْضٍ مَعْلُومٌ بِالْقَرُونَةِ لَكِنْ الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّ الْأَوَاكِدَ لَا يَصْدُرُّ
 عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ إِذَا كَانَتْ بِجِهَةِ الْقَدَرِ وَاحِدَةً وَأَمَّا إِذَا تَكاثَرَتْ جِهَاتُهَا وَأَعْيَانُهَا
 فَهَذَا يَصْدُرُّ عَنْهُ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مُتَبَيَّنَةٍ وَلِذَا لَيْسَ بِحَكْمِ مَبْدُورِ آخَرٍ مِنْ كَثَرِ مَوْجُودٍ
 مُخْتَلِفَةٍ عَنِ الطَّبِيعَةِ الْأَوَاكِدِ الْجَسَامِيَّةِ الْبَسِيطَةِ لَكِنَّ جِهَاتُهَا وَأَعْيَانُهَا الْمُسَوِّاةُ
 إِلَى تِلْكَ الْأَعْيَانِ وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ الشَّيْخُ بِقَوْلِهِ **وَيَقُولُونَ أَنَّ الْأَوَاكِدَ**
أَمَّا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَاحِدٍ مِنْ جَسِيمَيْنِ وَكَثَرُ الْجِهَاتِ وَالْأَعْيَانِ مُسْتَمِرٌّ فِي الْمُبْدَا
 الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ مُتَقَالِي عَنْ أَنْ يُشَبَّلَ عَلَى جَسِيمَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَأَعْيَانِهَا
 مُتَكاثِرَةٍ كَمَا تَرَوْهُ وَمِنْهُ مُسْتَمِرٌّ فِي مَعْلُومٍ فَإِذَا كَانَ لَمْ يُمْكِنُ أَنْ يَصْدُرُّ عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ
 فَامْكِنُ أَنْ يَصْدُرُّ مِنْ مَعْلُومٍ هَذَا وَجْهٌ إِمْتِنَاعِ اسْتِغَادَةِ الْكثرةِ إِلَى الْأَوَّلِ وَجْهٌ

استنادها إلى غير ما لا يحال وهي مفهومات كقضية كقضية الجاهات الشخصية لا يمكن
 صدور الكثرة عن الواحدية في العلويات بالتفصيل وقدرة له مقدمة فقولك
 إذا فمبدأ أول ولكن أصدر عنه شيء واحد ولكن ب فوقي أولى مراتب
 معلولة ثم من الجاز أن أصدر عن بنو طب شيء ولكن ج وعن ب وعن
 شيء ولكن أصدر في ثمانية المراتب شيان لا تقدم لأحد مما على الآخر وإن
 جرت أن أصدر عن ب بالنظر إلى الشيء آخر صادر في ثمانية المراتب ثلثة
 أشياء ثم من الجاز أن أصدر عن بنو طب شيء وعن بنو طب وعن ثمان
 وبنو طب د مائة ألب بنو طب ج د أربع وبنو طب د ثمان
 وبنو طب ج د سادس وعن ب بنو طب ج سابع وبنو طب د ثمان وبنو
 ج د مائة ألب وعن ج وعن ثمان وعن د وعن ثمان وعن ج د مائة
 ثمان وعن ثمان وعن ثمان وعن ثمان وعن ثمان وعن ثمان وعن ثمان
 بالنظر إلى ما فوقي شيء واعتبرنا الترتيب في المتوسطات التي نكون فوق واحد
 صار ما في هذه الترتيب أصيلا فاصناعة ثم إذا جاوزنا هذه المراتب جاز وجود كثر
 لا يحصى عدد ما في ترتيب واحد إلى ما لا نهاية هكذا يمكن أن أصدر أشياء كثيرة
 في ترتيب واحد عن مبدأ واحد وإذا ثبت هذا فقولك إذا صدر عن المبدأ الأول
 شيء كان لذلك الشيء هو تميز مغايرة الأول بالضرورة ومنه كونه صادرا عن الأول
 غير مفهوم كونه ذا هو تميز فاذن ههنا أمران يقعان أحدهما أن الأمر الصادر عن
 الأول وهو الشيء بالوجود والثاني هو التميز الأول لأن ذلك الوجود هو الشيء
 بالمهية التي من حيث الوجود ناهية لذلك الوجود لأن المبدأ الأول لو قيل

شيئا لم تكن ماهيته أصيلا لكن من حيث الفعل يكون الوجود ناهيا لها لكونه
 مفعلة لها ثم إذا ثبتت الماهية وجدها إلى ذلك الوجود فعل لا يمكن
 فوالله ليس ذلك الماهية بالقياس إلى وجودها وإذا ثبت لا وجودها بل بالنظر
 إلى المبدأ الأول بفعل الوجوب بالضرورة فالله ليس ذلك الماهية بالقياس إلى
 وجودها مع النظر إلى المبدأ الأول ولذلك كان إضفاء كل واحد من الماهية
 والوجود بالامكان والوجوب وأما إذا اعتبر كون الوجود المتبادر عن الأول
 حين فأيما بداهة لزمه أن يكون عاقلا لذاته وإذا اعتبر ذلك له مع الأول لزمه
 أن يكون عاقلا للأول حين نسبة أشياء وجود وهو تميز وامكان ووجوب ففعل
 الذات وفعل المبدأ واحدتها في أولى المراتب هو الوجود وثلثة في ثنائيتها
 هي التميز الأول من الوجود باعتبار مغايرته للأول والفعل بالذات الأول من
 لغيره والفعل للمبدأ الذي استقاده من الأول وإشان في ثنائيتها وهو الامكان
 والوجوب المتساويان عن التميز وذلك باعتبار تميز التميز عن الوجود وأما اعتبار
 تقدمها عليه ههنا في ثمانية المراتب مع الوجود والفعلان في ثنائيتها وأنهم الفعل
 الأول يتناول هذه الأمور ضمنا والزاما وإن كان المعلول الأول من هذه الأمور
 ليس بالحيثية الأولى أو التميز والامكان يشتركان في أنها جاك ذلك المعلول
 في ذاته من حيث كونه بالوجود والفعل بالذات يشتركان في أنها جاك
 في ذاته من حيث كونه بالفعل والوجوب والفعل للمبدأ يشتركان في أنها جاك
 المستقاده من مبدأ هذه الأحوال الثلث هي التي يميز عنها بالتبليغ الوجود
 في الفعل والأولى والثانية يشتركان في أنها جاك في ذاته والثالثة مستقادة

عَنْهَا بِأَنَّهَا جَاءَ بِالْعَيْنَيْنِ إِلَى مَبْدَأَيْهِ وَمَا الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ مِنْ ذِكْرِ التَّشْبِهِ وَإِذَا قُرِئَ
 هَذَا فَلْيَرْجِعْ إِلَى بَابِ شَرْحِ الْمَنْفَعَةِ وَقَوْلِهِ **قَوْلِي** مِنَ الْعَرُودَةِ أَنْ يَكُونَ جَوْهَرٌ عَقْلِيٌّ
 يَلْزَمُ عَيْنَهُ جَوْهَرٌ عَقْلِيٌّ وَجَوْهَرٌ سَمَوِيٌّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْزِمْ بِكَوْنِ الْعَمَلِ الْأَوَّلِ مُسْتَدًّا
 لِلْعَمَلِ الْأَوَّلِ إِذْ لَا يَسْتَلِيزُ إِلَى ذَلِكَ بَلْ يَحْكُمُ بِأَرْجَحِيَّتِهِ بِأَنَّ مُسْتَدًّا هَذَا الْأَوَّلِ
 جَوْهَرٌ عَقْلِيٌّ سَوَاءٌ كَانَ هُوَ أَوَّلُ الْأَشْيَاءِ أَوْ غَيْرُهَا لَكِنْ إِنْ كَانَ أَوَّلُ الْأَقْلَاقِ هُوَ هَذَا
 الْمُجَوِّدُ عَلَى جَمِيعِ الثَّوَابِتِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُفَقِّهِينَ فَالْأَشْبَهُ أَنْ مُسْتَدُّهُ لَا
 هُوَ الْعَمَلُ الْأَوَّلُ فَإِنَّ الْكثرةَ فِيهِ لَا يَتَلَمَّحُ عَدَدًا يُمْكِنُ اسْتِنَادُ جَمِيعِ الثَّوَابِتِ إِلَيْهَا بَلْ هُوَ
 عَمَلٌ أَخْرَجَ الْعَمَلُ الْأَوَّلُ **قَوْلِي** وَلَا حِجَّتِي فِي اخْتِلَافِ هَذَا إِلَّا مَا لِكُلِّ شَيْءٍ
 أَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى امْتِنَانِ الْوُجُودِ بِالْأَوَّلِ وَاجِبِ الْوُجُودِ وَأَنَّهُ يَفْعَلُ ذَاتَهُ وَيَفْعَلُ الْأَوَّلَ
إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ اسْتِنَادَ الْكثرةِ إِلَى الْعَمَلِ الَّذِي هُوَ مَبْدَأُ الْأَوَّلِ لَا يُمْكِنُ إِلَّا
 مِنْ هَذَا الْوُجُودِ وَأَمَّا ذِكْرُ رَابِعَةِ الْأُمُورِ مِنَ الْقِسْمَةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَمْ يَذْكُرْ الْهَيْئَةَ وَالْوُجُودَ
 لِأَنَّ الْعَمَلُ الْأَوَّلَ عَيْنَانِ عَنْ جَمْعِهِمَا مَعًا وَالْحَقِيقَاتُ الْأَرْبَعُ لَهُ فِي الْأَرْبَعَةِ إِلَى
 ذِكْرِ مَا لَا يَنْزِعُ **قَوْلِي** فَيَكُونُ بِمَا لَهُ مِنْ عَمَلِهِ الْأَوَّلِ الْوُجُوبُ لَوُجُودِهِ وَبِمَا لَهُ مِنْ جَالِهِ
 عَيْنُهُ مَبْدَأُ الشَّيْءِ **إِشَارَةٌ** إِلَى أَنَّ مَبْدَأَ مَا يَفْعَلُ مِنَ الْأَوَّلِ عَلَى مَعْلُومَةٍ وَأَنَّ
 مَا يَحْتَمِلُ لِلْعَمَلِ بِالْقُدْرَةِ إِلَى الْأَوَّلِ هُمَا مَا يَتَّبِعُهُمَا بِفِعْلِ الْمَبْدَأِ وَمَعْرُوبِ الْوُجُودِ
 الَّذَيْنِ يَجْمَعُهُمَا جَالُ الْعَمَلِ بِالْعَيْنَيْنِ إِلَى مَبْدَأَيْهِ وَهُوَ أَصْلُ جَالِيهِ الْمَذْكُورَيْنِ
 الَّتِي بِهَا مَبْدَأُ الْعَمَلِ **قَوْلِي** وَبِمَا لَهُ مِنْ ذَاتِهِ مَبْدَأُ الشَّيْءِ **إِشَارَةٌ** إِلَى جَالِهِ
 فِي ذَاتِهِ الْمُشَبَّهِةَ عَلَى الْإِثْنَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ إِلَى هَذَا مَبْدَأُ الْعَمَلِ **قَوْلِي** وَلَا يَكُنْ
 يَفْعَلُ فَلَا مَا يَنْزِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُوَسَّوْمًا مِنْ تَحْلِفَاتِ **إِشَارَةٌ** إِلَى امْتِنَانِ كَوْنِ الْعَمَلِ

مُشَبَّهًا عَلَى كَثَرِ اخْتِلَافِ الْوُجُوبِ لِذَاتِهِ وَأَمَّا إِشَارَةُ بَلْقَطَةِ هُوَ إِلَى الْعَمَلِ الْأَوَّلِ بِمَعْنَى
 جَمِيعِ كَلَامِهِ الْأَرْبَعُ لَمْ يَلْزَمْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ فِي أَوَّلِ تَرَاثُفِ الْعَمَلِ وَبَعْدَ تَارَافِ
 ذَلِكَ شَيْءٌ وَاحِدٌ كَمَا مَرَّ **قَوْلِي** وَكَيْفَ لَا وَلَهُ مَا هِيَ امْتِنَانُهُ وَوُجُودُهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ
إِشَارَةٌ إِلَى الْمَاهِيَةِ وَالْوُجُودِ الَّذَيْنِ لَمْ يَذْكُرْهُمَا مِنْ قَبْلُ وَأَمَّا ذِكْرُهَا هَهُنَا
 لِأَنَّهَا مَعْرُوفَاتٌ لَا لَوْ لَمْ يَذْكُرْهُمَا بِمَا لَا يُمْكِنُ وَالْوُجُوبُ تَنْسِبُهَا عَلَى إِشَارَةِ أَرْبَعِهَا
 لِلْوُجُوبِ الْمَذْكُورَةِ **قَوْلِي** فَيُرْجِعُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ الْقَوْرِي مِنْهُ مَبْدَأُ الْكَلَامِ
 الْقَوْرِي وَالْأَمْرُ الْأَشْبَهُ بِالْمَادَةِ مَبْدَأُ الْكَلَامِ الْمُنَاسِبُ لِلْمَادَةِ أَيُّ شَيْءٍ أَنْ
 يَسْتَدْلِعَ الْعَمَلُ الَّذِي يَحْتَمِلُ إِلَى جَالِهِ إِلَى لَهُ بِالْعَيْنَيْنِ إِلَى مَبْدَأَيْهِ وَعَلَيْهِ
 لِلْعَمَلِ الَّذِي يَحْتَمِلُ إِلَى جَالِهِ إِلَى لَهُ فِي ذَاتِهِ فَإِنَّ ذَاتَهُ بِالْمَادَةِ أَشْبَهُ وَكَأَنَّهُ
 الْقَائِمُ عَلَيْهِ مِنْ مَبْدَأَيْهِ بِالْقَوْرَةِ أَشْبَهُ وَالْعَمَلُ بِشَيْءٍ الْعَمَلُ وَبِأَرْبَعِهَا مَرَّجٌ
 عَنْ ذَلِكَ **بِقَوْلِي** فَيَكُونُ بِمَا هُوَ عَاقِلٌ لِلْأَوَّلِ الَّذِي وَجِبَ بِهِ مَبْدَأُ الْجَوْهَرِ عَقْلِيٌّ
 وَبِأَرْبَعِهَا مَبْدَأُ الْجَوْهَرِ جَمْعِيٌّ مَثَرُ اسْتِنَادِ **بِقَوْلِي** وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْأَمْرِ مُفْعَلٌ
 أَيْضًا إِلَى أَمْرٍ يَصِيرُ بِهِمَا سَبَبًا لِقَوْرَةٍ وَمَادَةٍ جَمْعِيَّتَيْنِ إِلَى مُفْعَلٍ جَالٍ فِي ذَاتِهِ
 إِلَى الْإِثْنَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَيْضًا إِلَى لَهُ مِنْ جَيْتُ كَوْنِهِ بِالْقَوْرَةِ وَالَّتِي لَهُ مِنْ جَيْتُ كَوْنِهِ
 بِالْفِعْلِ فَإِنَّهُ بِالْأَوَّلِ مَبْدَأُ الْهَيْئَةِ الْعَمَلِ الَّذِي يَكُونُ الْعَمَلُ بِهَا فَلَهَا بِالْقَوْرَةِ
 وَبِأَرْبَعِهَا مَبْدَأُ الْقَوْرَةِ الَّذِي يَكُونُ الْعَمَلُ بِهَا فَلَهَا بِالْفِعْلِ وَلَا يَحْتَمِلُ كَوْنُ
 الْمَاهِيَةِ وَالْإِثْنَيْنِ عَيْنَيْنِ فِي ذَاتِهِمَا وَوُجُودَيْنِ بَعْضُهُمَا كَانَتْ الْمَادَةُ عَدِيدَةً
 بِاتِّفَادِهَا وَوُجُودَيْنِ بِالْقَوْرَةِ وَلَا يَحْتَمِلُ كَوْنُ الْمَاهِيَةِ مُفْعَلًا عَلَى الْوُجُودِ مِنْ جَيْتُ الْعَمَلِ
 مُتَأَخِّرًا عَنْهُ مِنْ جَيْتُ الْوُجُودِ كَانَتْ الْمَادَةُ مُفْعَلًا عَلَى الْقَوْرَةِ مِنْ وَجْهِ مُتَأَخِّرٍ

مِنْهَا مِنْ وَجْهٍ كَمَا شَرَفَ فِي الْقَطْرِ الْأَوَّلِ وَلَا خِلَافَ كَوْنِ الْوُجُودِ أَوْ بَدْءِ الْبَدَأِ الْأَوَّلِ
 فِي النَّبِيِّ كَانَ الْقَوْلُ نَعْدَمَ الْعِلَّةِ عَلَى الْمَادَّةِ هَذَا مَا أَرَادَ نَبِيُّنَا وَإِنَّمَا الْجَنَابُ
 الْقَوْلُ فِيهِ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ لَمْ يَتَّبِعُوا فِي الْأَسْرَارِ الْحِكْمَةَ فَدَخَرُوا فِي هَذِهِ
 الْمَثَلَةِ وَأَقْدَمُوا عَلَى تَجْهِيلِ الْمُتَعَدِّينَ مِنَ الْحُكَمَاءِ وَالشُّعْبِ عَلَيْهِمْ وَتَضَيُّعِ
 عَلَيْهِمُ أَوَّلِ الْبَرَكَاتِ الْخُدَايَ بِأَنَّهُمْ نَسَبُوا الْخُلُوفَاتِ إِلَى فِيهِ الْمَرَاتِبِ الْأَخِيرَةِ إِلَى الْقَوْلِ
 وَالْمَوْطِئَةِ إِلَى الْعَالِيَةِ وَالْوَاجِبُ أَنْ يَنْسَبَ الْكُلُّ إِلَى الْبَدَأِ الْأَوَّلِ وَيُجْمَلَ الْمَرَاتِبُ
 شُرُوطًا يَسُدُّ لِأَقَامَتِهِ يَتَأَيَّ وَهَذِهِ مُوَاضِعٌ تُشَبِّهُ مُوَاضِعَاتِ لَقَطِيَّةٍ فَإِنَّ الْكُلَّ
 مُتَعَفِّقٌ عَلَى مَبْدُورٍ الْكُلُّ مِنْهُ جَلَّ جَلَالُهُ وَأَنَّ الْوُجُودَ يَمْلُوكُ لَهُ عَلَى الْأَطْلَافِ
 فَإِنَّ تَأَهُّلًا فِي مَبَادِيهِمْ وَاسْتِدْوَاءً يَمْلُوكُ إِلَى مَا يَلِيهِ كَمَا يَسْتَدِينُ إِلَى الْمِيلَاتِ
 الْأَخْيَارِ فِيهِ وَالْمَرْبِيَّةِ وَإِلَى التَّرُوطِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُتَأَمِّلًا أَسْوَى
 وَبَوَاسِطِهِمْ عَلَيْهِ **وَالْفَاضِلُ** النَّاسِجُ مِنْ نَسَبِ كَلَامِ الشَّيْخِ فِي هَذِهِ اللَّفْظِ
 إِلَى الْوَقْفِ وَالرَّكَازِ لِلنَّبِيِّ الْمَذْكُورِ وَفَدَّ كَرِهِيهِ الْفَرَجُ أَنَّ الشَّيْخَ خَطِيبِي مَعَنَا
 الْكِتَابِ وَفِي تَأْيِيدِهِ لِأَنَّ كَلَامَ مُشْعَرٍ نَارَ بَاءً إِنَّمَا يَصْدُقُ بِفَعْلٍ وَفَالِكُ مِنَ الْفَعْلِ
 الْأَوَّلِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِسْكَانِ وَالْوُجُوبِ وَنَارُهُ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ مِنْهُ وَيَفْعَلُ غَيْرَهُ وَلَقَدْ كَانَتْ
 مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ فَإِنَّ الْجَحْجَحَةَ غَيْرَ لَاحِظَةٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ **أَقُولُ** الشَّيْخُ
 لَمْ يَجْعَلِ الْوُجُوبَ وَجْهًا مَعْدُودًا لِغَيْرِهِ فِي مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ الْإِنِّي وَفَقْتُ إِلَى كَالْتِمَاسِ
 وَالْإِنْجَاءِ وَالْبَدَأِ وَالْمَعَادِ وَالْمُنَاجَاةِ وَالْإِشَارَاتِ وَغَيْرَ هَؤُلَاءِ مِنْ تَأْيِيدِهِ لِمَنْ جَعَلَ عَلَيْهِ
 لِلْأَوَّلِ الْوُجُوبَ لِوُجُودِهِ مَبْدَأُ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ وَهَلْ ذَهَبَ فِيهِ إِلَى الْوُجُوبِ إِلَى مَعْنَى
 الْفَاعِلِ إِلَى مَا يَخْلُفُ ذَلِكَ وَأَمَّا جَعْلُ الْإِسْكَانِ وَفَعْلُهُ لِنَفْسِهِ مَبْدَأُ الْإِسْكَانِ

فَعَلَى مَا ذَكَرْنَا وَلَا مَنَاقِضَ بَيْنَهُمَا كَمَا تَرَى وَأَمَّا الْجَحْجَحَةُ الْإِنِّي ذَكَرَهَا أَنْ كَانَتْ فِي
 الْأَمَلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى صُورِ الْمَعْنَى فَذَكَرْتُ لِلشَّيْخِ بِحُجَّتِهِ فِي مَوْضِعٍ مِنْ
 الْفِتْنَةِ الْفَتْنَةِ فِيهِ فَضْلًا وَشَرَفًا ثُمَّ أَنَّهُ اسْتَعْلَلَ بِبَيَانِ أَنَّ الْأُمُورَ الْمَذْكُورَةَ مِنْ
 الْإِسْكَانِ وَالْوُجُودِ وَالْوُجُوبِ وَغَيْرِهَا لَا تَصِلُ لِلْعِلَّةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَكَرَّرَ مَا كَرَّرَ
 مِنْ أَنَّ كَوْنَهَا أُمُورًا عَدَمِيَّةً أَوْ أُمُورًا مُشْتَرَكَةً مُتَوَاوِزَةً فِي جَمِيعِ الْمَاهِيَاتِ وَمَا يَحْتَاجُ
 بَعْدَ مَا تَرَى مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ كَوْنِهَا أُمُورًا عَدَمِيَّةً
 لَيْسَتْ عَلَلًا مُسْتَعْلَلَةً بِأَنْفُسِهَا بَلْ فِي شُرُوطٍ وَجْهِيَّاتٍ تَخْلِفُ أَسْوَالَ الْفَعْلِ الْقَوْلِ
 بِهَا وَالْمَعْدِيَّاتِ فَتَصِلُ لِذَلِكَ بِالْإِتْقَانِ وَأَمَّا كَوْنُهَا أُمُورًا مُشْتَرَكَةً عَلَى الشَّائِعِ
 فَلَيْسَ كَمَا ظَنَنَّا بَلْ هِيَ مَنَافِعٌ عَلَى مَا يُفَالُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْأُمُورُ بِالْإِنْشِكَاكِ كَمَا تَرَى فِي
 الْوُجُودِ **مُتَرَفَقًا** الْمَعْلُولُ الْأَوَّلُ لَا يَحْجُزُ أَنْ يَكُونَ مَتَوَاوِزًا مِنْ مَخْلَقَاتٍ وَإِلَّا
 لَكَ أَنْ الْأَوَّلُ عِلَّةٌ لَهَا **وَالْجَوَابُ** أَنَّ الْمَعْلُولَ الْأَوَّلَ يُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ الْأَوَّلِ
 مَعَ جَمِيعِ مَا لَا يَدْرِي فَانَّهُ أَوَّلُ مَا هِيَ مَبْدَأٌ عَنْ الْأَوَّلِ بِكَمَالِهَا وَيُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ
 الْأَوَّلِ وَجِدَ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَجْعَلَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ لَوْنٍ يَرْضَى الْقَدِيرُ الْأَوَّلُ بِسُجُودِ الْإِحْكَامِ
 عَلَى الْمَعْلُولِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ مَتَوَاوِزٌ مِنْ مَخْلَقَاتٍ وَعَلَى الْقَدِيرِ الْإِنِّي لَا يَصِحُّ وَلَا يَصَحُّ
 بَيْنَهُمَا وَالشَّيْخُ مَذْمُوحٌ بِذَلِكَ فِي الْإِسْقَاءِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَإِنَّهُ فَانَّهُ هَذِهِ الْإِجَاءُ
 وَيَحْتَاجُ لَا يَتِمُّ أَنْ يَكُونَ عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ ذَاتٍ وَاحِدٍ تَرْتَبِعُهَا كَثْرَةُ إِضَافَةٍ لَيْسَتْ
 فِيهِ أَوَّلُ وَجُودٍ دَاخِلَةٍ فِيهِ مَبْدَأُ فَوَاسِلٍ يَحْجُزُ أَنْ يَكُونَ الْوَاحِدُ يَلْزَمُ عَنْهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ
 ثُمَّ ذَلِكَ الْوَاحِدُ يَلْزَمُ رَجْعُكُمْ وَيَحَالُ أَوْ مَنَفَعَةٌ أَوْ يَمْلُوكُ وَيَكُونُ أَيْضًا ذَلِكَ وَاحِدًا
 ثُمَّ يَلْزَمُ عَنْهُ لَدُنْهُ شَيْءٌ وَيُشَارُكَ ذَلِكَ اللَّانِ رَجْعِي مُتَّبِعٌ مِنْ هُنَاكَ كُنْ كُلُّهَا

لَمْ يَزِدْهُ فَيَجِبُ إِذْنُ لَنْ يَكُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْكَثْرَةِ فِي الْفِعْلِ لِإِمْكَانِ وَجُودِ الْكَثْرَةِ مِمَّا
عَنِ الْمَعْلُولَاتِ **أَوَّلِي شَرْفَاك** الْفَاعِلُ الشَّارِحُ يَنْدَلِكُ بِأَنَّ الْمَعْلُولَ الْأَوَّلَ
لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كِبَارِ مَعْنَايَ وَبِهِ ظَهَرَ فَتَادَ قَوْلُهُمْ الْجَوْهَرُ جِنْسٌ لِمَا جَعَلَهُ لِأَنَّ
ذَلِكَ يَتَّبَعُ كَوْنُ الْمَعْلُولِ الْأَوَّلِ مِنْ كِبَارِ جِنْسٍ وَضَمِيرُ **أَوَّلِك** وَهَذَا خَطِئٌ وَمَعْنَى
الْإِسْتِثْنَاءِ الْإِجْرَاءُ الْوُجُودِيَّةُ بِمَا يَجِيءُ فِي الْفِعْلِ **شَرْفَاك** يَنْدَلِكُ
وَلَوْ قَعْنَا بِمِثْلِ هَذِهِ الْكَثْرَةِ فِي أَنْ تَكُونَ مَعْنَى الْمَعْلُولَاتِ الْكِبَارِ فِي حَيْثُ سَلَّطْنَا
أَنَّهَا تَقَالُ إِذَا اخْتَلَفَ مَعَ التَّلَوُّبِ وَالْإِضَافَاتِ الْمَكْتُوبَةِ **وَالْجَوَابُ** أَنَّ الْقُلُوبَ
وَالْإِضَافَاتِ إِنَّمَا تَقَعُ بِمَعْنَى الثَّبُوتِ الْغَيْرِ فَلَوْ جُعِلَتْ مَعْنَى الثَّبُوتِ الْغَيْرِ كَانَ دَوْدًا شَرَفًا
فَاك وَالشَّيْخُ لَمْ يَذْكُرْ عَلَى وَجْهِ كَوْنِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْقُوَّةِ مِنْدَلِكُ الْكِبَارِ الْقَوِيَّةِ
فَالْإِسْتِثْنَاءُ بِالْمَادَّةِ مِنْدَلِكُ الْكِبَارِ الْمُنَاسِبِ لِلْمَادَّةِ دَلِيلًا وَالَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ فِي سَائِرِ
كُتُبِهِ أَنَّ الْأَشْرَفَ يَتَّبَعُ الْأَشْرَفَ مَعَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي فَاتَ فِي بَرَهَانِ الشَّيْءِ وَإِذَا رَأَيْتَ
الرَّجُلَ الْعَلِيَّ يَقُولُ هَذَا شَرَفٌ وَهَذَا خَسْفٌ فَاعْلَمْ أَنَّهُ غَلَطَ فَلَيْسَ بِشَرَفٍ كَيْفَ
إِسْتِثْنَاءُ شَيْءٍ مِنْ الْمَقْدَرِ الْخَطَائِيَّةِ فِي هَذِهِ الْمَبَاحِثِ الْعِلْمِيَّةِ **أَوَّلِك** إِذَا
اسْتَدَّ مَسْتَبَاحٌ أَحَدُهُمَا أَمْرٌ وَجُودًا مِنَ الْإِجْرَاءِ إِلَى سَيِّئٍ كَذَلِكَ وَكَانَ الشَّيْءُ
أَمَّا أَمْرٌ وَجُودًا مِنَ الشَّيْءِ الْأَمْرُ وَجِبَ اسْتِدَادُهُ إِلَى الشَّيْءِ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ
لَا يَمْكُنُ أَنْ يَكُونَ أَمْرٌ وَجُودًا مِنْ عِلْمِهِ وَهَذَا مَوْجِبٌ عَلَى وَلَهُ تَطَايُرُ كَيْفَ لَا يَلْجَأُ فَاتَ
الشَّيْخُ فِي تَطَايُرِ كَيْفِهِ فِي هَذَا الْمَوْجِبِ وَالْأَصْلُ يَتَّبَعُ الْإِضَافَةَ مِنْ جِهَاتٍ كَثِيرَةٍ
يَحْكُمُ لِأَجْلِ ذَلِكَ بِأَنَّ الْجَوْهَرَ الْمُنَاسِقَ الْعِلْمِيَّ الْإِبْرَئِيَّ مِنْ إِمْكَانِ لَا يَتَّبَعُ حَالَهُ عَلَيْهِ
فِي ذَاتِهَا أَهْنَى الطَّبِيعَةِ الْعَلِيَّةِ الْإِمْكَانِيَّةِ بَلْ يَتَّبَعُ حَالَهُ عَلَيْهِ بِالْقِيَانِ إِلَى مَبْدَأِهَا

أَهْنَى الطَّبِيعَةِ الْوُجُودِيَّةِ الْوُجُوبِيَّةِ وَأَنَّ الْجَوْهَرَ الْمَادِّيَّ يَتَّبَعُ حَالَهُ الْمُنَاسِقَةَ لَهَا
عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَحَاجٍ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ مَبْدُودِ الْكَثْرَةِ عَنِ الْوَاحِدِ إِلَى هَذَا التَّفْصِيلِ
وَهُوَ لَمْ يَحْتَمِمْ أَيْضًا بِذَلِكَ وَكَيْفَ وَهُوَ مُعْرِضٌ بِالْجَزْءِ عَنْ إِدْرَاكِهَا هُودُونَ ذَلِكَ
مِنْ مِثَالِ الْأُمُورِ كَمَا ذَكَرْتُ فِي كِتَابِي مَرَّةً أَلَّا إِنَّمَا ذَكَرْتُ بَعْدَ تَعْيِيدِ بَيَانِ مَبْدُودِ الْكَثْرَةِ
عَنِ الْوَاحِدِ إِخْتِمَالُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْأَوَّلِ بِرُفْطٍ وَسَائِرِ إِعْرَاضَاتِ الشَّارِحِ يَحْتَظَرُ
بِمَا تَرَوْهُ **وَقَبْلُ** وَلَيْسَ إِذَا قُلْنَا أَنَّ الْإِخْلَافَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْإِخْلَافِ
يَجِبُ أَنْ يَتَّبَعَ عَكْسَهُ حَتَّى يَكُونَ الْإِخْلَافُ الَّذِي فِي ذَاتِ كُلِّ فِعْلٍ يَوْجِبُ وَجُودَ
تَحْلِيلٍ وَيَنْتَقِلُ إِلَى غَيْرِ النَّهَايَةِ فَانْكَرُ لَعَلَّ أَنَّ الْمَوْجِبَ لَا يَنْتَقِلُ بَلَاءُ **أَوَّلِك**
تَقَرَّرَ الْوَهْمُ أَنَّ مَعْنَى إِذَا كَانَتْ الْحَقِيقَاتُ الْمَذْكُورَةُ الْوُجُودُ فِي الْفِعْلِ سَبَابًا لَوُجُودِ
فِعْلٍ وَفَلَاكٍ مَعَانِيَتْ ذَلِكَ الْفِعْلُ وَكَانَ كُلُّ فِعْلٍ شَمْلًا عَلَى شَيْءٍ نِلَاقِ الْحَقِيقَاتِ
فَإِذَنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ يَحْتَ كُلُّ فِعْلٍ فِعْلٌ وَفَلَاكٍ لَا إِلَى نَهَايَةٍ وَالشَّيْءُ عَلَى فَادٍ
بِأَنَّ مَعْنَى إِذَا قُلْنَا بِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ وَفَلَاكٍ مَبْدُودَانِ مَعَانِيَتْ فِعْلٍ فَذَلِكَ الْفِعْلُ
يَسْتَلِ عَلَى كَثَرَةٍ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ شَمْلٌ عَلَى كَثَرَةٍ مَبْدُودَةٍ عَنْ فِعْلٍ
وَفَلَاكٍ مَعْنَى أَنَّ الْمَوْجِبَ الْكُلِّيَّ لَا يَنْتَقِلُ كِلَا وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ الْكُلِّيَّ
مُسْتَقْفٌ الْأَوَّاعِ حَتَّى تَكُونَ مُسْتَقْفَةٌ الْمُنْتَضِيَاتُ **تَذَكُّرُ** فَالْأَوَّلُ يَبْدَعُ جَوْهَرًا
عَمَلِيًّا هُوَ بِالْخَفِيفَةِ مَبْدَعٌ وَيَوْسُطُهُ جَوْهَرٌ عَمَلِيًّا وَجَوْهَرًا سَمَاءً وَكَذَلِكَ عَنْ ذَلِكَ
الْجَوْهَرِ الْعَمَلِيَّ حَتَّى يَنْتَهِى الْإِجْرَاءُ الشَّارِحُ وَنَهْيُهُ إِلَى جَوْهَرٍ عَمَلِيٍّ لَا يَلْزَمُ عَنْهُ جَزَاءُ
سَمَاءً **أَوَّلِك** لَمَّا كَانَ الْإِبْدَاعُ إِيجَادِيًّا بِلَا تَوْسِطَةِ الْإِزَادَةِ أَوْ ذِمَّانِ أَوْ غَيْرِ
ذَلِكَ وَكَانَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي أَوْجَدَ الْأَوَّلَ قَبْلَهُ مِنْ غَيْرِ تَوْسِطَةٍ نَحْنُ نَحْنُ

ولا شرط وجودي ولا مدعي كان المبدع بالتحفة هو ذلك الفعل فظنوا علم
أن قول الشيخ ويؤيده جوهر عينا وجوهر ما وما ليس حكما إن المتوسط بين
الأول وبين أول الأجزاء المتأخرة ليس إلا فعل واحد على سبيل الوجوب بل على سبيل
الاستحسان ولا يخفى كذا إذا دل على ذلك ولا يخفى الفاعل الشايع أن
قول الشيخ أن صدور الفعل الثاني عن المبدأ الأول بنقطة الفعل الأول كلاء
يجازي لأن المتوسط في الفعل الثاني ليس هو المبدأ الأول بنقطة بل هو الفعل
الأول فظنوا أنه لم يرد دعواه بغيره بل قد كذب تحصيل الشيخ الفعل الأول
بأنه المبدع بالتحفة لأن الإبداع الحقيقي على ما أفرد هذا الفاعل نفس الإبداع
من غير متوسط فإذا كان موحد الفعل الثاني هو الفعل الأول لكان الفعل الثاني
أيضا مبدعا بالتحفة وكذلك سائر المفعولات التي لا تستدلي بشيء غيرها اللهم
وحيث لم يكن اختصاص الفعل الأول بهذه الصفة وجب وهناك يثبت
أن ما قوته أبو البركات أيضا من كلامه ليس بشيء وبقي الفعل تاما واما صحة
التذكير لكونه جامعا لخاصة المفعول المتعلقة بغيره المفعول والآفلاك والتدبر
منه إفادة تصور الجميع معا **اشارة** **فيجب أن تكون هيولى العالم الغفيري** **لأن**
عن الفعل الأخير ولا يمنع أن تكون للأجزاء المتأخرة منبذ من المتأخرة فيه ولا يكتفي
ذلك في استيفار لغزها ما لم تفقد بها القصور **أقول** يهبط بيان ترتيب صدور
ما في عالم الكون والتأخر عن مباديها وبدايات هيولى الشكر للعناصر الأولية
فأسند ما إلى الفعل الأخير وهو الفعل الذي لا ينزع عنه جزء سماوي وإليه تنق
المفعول ومعرف بالفتك فقول لما كانت الأجسام الكائنة من هذه الهيولى

فأبطل الجميع أنواع التغير والحركة بخلاف الأجزاء المتأخرة لم يمكن أن يكون سب
وجودها عذرا محتملا وجب أن يكون ما هو سببها القريب شاملا على نوع من التغير
والحركة لكن ليس هناك شيء يشتمل على التغير والحركة إلا الأجزاء المتأخرة
فأذن وجب أن يكون للأجزاء المتأخرة منبذ من التأخر في تحصيل هذه الأجسام
ولما كانت هذه الأجسام مؤلفة من هيولى مشتركة وموحد مختلفة وكان كل
واحدة منها قابلا للتغير والحركة في حد وجب أن يكون اختلاف صورها مما يؤثر
فيه اختلاف في أيوالي الأجزاء المتأخرة وأن يكون اشتراك مادتها مما يؤثر
فيه اشتراك في أيوالي الأجزاء المتأخرة والأجزاء المتأخرة تشترك في الطبيعة
المتغيرة للوكر المستبدع المتشابه بالطبيعة الخامسة فيجب أن يكون لمفعول تلك
الطبيعة تأثير في وجود المادة المشتركة ويكون ما تختلف فيه مباديها للتغير
المختلف ولا يمكن أن يكون ذلك كافيا في إيجاد المادة إنما أولا فلا أن الأجزاء
وتوابعها لا يمكن أن تكون عللا لإيجاد الجسم آخر كما أن ما نأينا فلا أن الأمور الكثرة
المشتركة في النوع أو الجنس لا تكون وجدها بلا مشاركة من واحد معين على ذلك
واحد بل تكون بارتباط واحد بآخر ما إلى آخر واحد كما من في النمط الأول في
كون الصورة على فاذن الفعل المذكور هو الذي يفيض عنه بتمامه الحركات المتأخرة
مادة فيها ثم صور العالم الاستعمل من جهة الانتقال كما أن في ذلك الفعل منها
على جهة التفعيل وهذا هو المراد من قول الشيخ ولا يمنع أن يكون للأجزاء المتأخرة
منبذ من المتأخرة فيه ولكن لا يكتفي بوجود الفعل والطبيعة المتغيرة الفلكية
في استيفار لغزها ما لم تفقد بها القصور كما من يناء في النمط الأول

فَإِنْ قِيلَ إِنَّكُمْ تَقْتَضِيهِمْ امْتِنَانُ كَوْنِ الْجِسْمِ وَتَوَاجُعِهِ عَلَى الْمَادَّةِ جِسْمِ آخَرٍ وَهَذَا
فَدَجَلٌ لَمْ يَطْبَعِ الْجِسْمَانِيَّةُ جُزْءًا مِنْ مَادَّةٍ جِسْمِ آخَرٍ أَجْنَابًا إِنَّ الطَّبِيعَةَ الْجِسْمَانِيَّةَ
لَيْسَتْ بِكَافَّةٍ فِي إِفَاسِهِ أَسْرِلَ وَجُودَ الْمَادَّةِ بَلْ هِيَ مَعِينَةٌ فِي جَعْلِ ذَلِكَ الْوُجُودِ
بِحَيْثُ يَتَبَلَّغُ التَّغْيِيرُ وَيُحْرَكُ فِي سِدْرٍ كَمَا تَرَى **قَوْلُهُ** وَأَمَّا الْقَوْلُ فَقَيِّضُ أَضْمَانٍ ذَلِكَ
الْمَعْنَى وَلَكِنْ تَخْتَلِفُ فِي مَوَاقِفٍ نَحْوِهَا عَجَبٌ مَا تَخْتَلِفُ مِنْ اسْتِحْجَابِهَا لَهَا عَجَبٌ اسْتِعْدَادُهَا
الْمُخْتَلِفَةَ **أَقُولُ** مَا فُتِحَ مِنْ ذِكْرِ كَيْفِيَّةِ سِدْرِ الْمَادَّةِ الْقَصِيرِ تَبَيَّنَ عَنْ مَبْدَأِهَا اسْتِغْلَالُ
بَيْنَ كَرَامَةِ الْقَوْلِ وَبَيْنَ أَنَّهَا صَدَقَ أَضْمَانُ ذَلِكَ الْعَقْلُ وَلَكِنْ تَخْتَلِفُ فِي الْمَيُوسُوفِ
الْمَشْرُوكِ بِحَيْثُ لَا يَسْتَحْجَابُ الْخُلُقُ الْمُسَوِّبُ إِلَى لَا اسْتِعْدَادِهَا بِالْمُخْتَلِفَةِ إِنَّمَا
مِنْ إِنْخِلَافٍ أَوْ مَنَاجِزِ الْعُلُوبَاتِ وَحَرَكَاتِهَا وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ إِذَا خَصَصَ الْمَادَّةَ مَا يُبْدَى
مِنْ التَّأَثُّرَاتِ السَّمَاوِيَّةِ بِإِلَافٍ وَبِإِلَافٍ جِسْمِ غَيْرِي أَوْ بِإِلَافٍ مِنْهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْهَا
اسْتِعْدَادَ سَامِعٍ يَمْدًا لِمَا أَلْزَمَ الَّذِي كَانَ فِي جَوْهَرٍ قَامَ عَنْ هَذَا الْمُنَاقَرِ مَوْجِدًا
وَأَرْتَفَعَ فِي ذَلِكَ الْمَادَّةِ فَادْنُ هُنَاكَ مَحْصِيَّاتُ مُخْتَلِفَةٍ وَمَحْصِيَّاتُ الْمَادَّةِ
يُعَدُّهَا وَالْمَعْدُومُ الَّذِي يَحْدُثُ عَنْهُ فِي الْمُسْتَعِدِّ أَمْرًا يَصِيرُ مُنَاسِبَةً لِذَلِكَ الْأَمْرِ
بِشَيْءٍ يَمِينُهُ أَوْ مِنْ مُنَاسِبَةٍ بَشْيٍ آخَرٍ فَيَكُونُ هَذَا الْأَعْدَادُ مَرْتَجًا لَوْ جُودِهَا هُوَ الَّذِي
فِيهِ مِنْ وَاجِبِ الْقَوْلِ لَوْ كَانَتْ الْمَادَّةُ عَلَى التَّهَيُّؤِ الْأَوَّلِ الْعَامِ لَشَافَتْ نِسْبَتَهَا إِلَى
الْقَوْلِ إِلَّا مَا يَكُونُ بِحَيْثُ إِنْخِلَافُ الْمَوَاقِفِ فِيهَا وَذَلِكَ الْإِنْخِلَافُ أَضْمَانٌ
إِلَى جَمِيعِ الْمَوَاقِفِ وَاجِبٌ فَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يَحْتَضِرَ بِهِ مَادَّةٌ دُونَ مَادَّةٍ إِلَّا لِأَمْرِ آخَرٍ يَجِئُ
زَالِهَا وَهُوَ لَا اسْتِعْدَادُهَا فَادْنُ لَا يَدْفَعُ فِي وَجُودِ الْقَوْلِ الْمُخْتَلِفَةِ مِنْ لَا اسْتِعْدَادِهَا بِالْمُخْتَلِفَةِ
وَمِنْهَا لَمَّا إِذَا أَرَادَ تَحْيِيئَهُ فَإِنَّ مَادَّةً يُدْرِكُ ذَلِكَ تَصِيرُ مَعْدِنَ الْمُنَاسِبَةِ لِلْقَوْلِ الْمُنَاسِبِ

شَدِيدَ الْمُنَاسِبَةِ لِلْقَوْلِ الْمَوَاقِفِ وَهَذَا هُوَ لَا اسْتِعْدَادُهَا مِنْ جِهَتِهَا أَنْ تَقْبِضَ
الْقَوْلَ الْمَوَاقِفَ عَلَيْهَا وَتَزُولُ الْقَوْلُ الْمُنَاسِبَةُ عَنْهَا وَهَذَا هُوَ لَا اسْتِحْجَابُهَا **قَوْلُهُ**
وَلَا سِدْرًا لِإِنْخِلَافِهَا إِلَّا الْأَجْرَامَ السَّمَاوِيَّةَ وَتَبَيَّنَ بِمَا يَلِي جِهَةً الْمَرْكَزَ بِمَا يَلِي جِهَةً
الْمَحْطِ وَبِأَجْرَائِهِ يَدْفَعُ عَنْ إِدْرَاكِ الْأَوَامِرِ فَتَأْسِيلُهَا وَإِنْ طَلَبْتَ لِمَعْنَاهَا وَهَذَا
فَوَجَدَ صُورَ الْعَنَاصِرِ **أَقُولُ** يَرِيدُ أَنْ يُشِيرَ إِلَى سَبَبِ إِنْخِلَافِ صُورِ الْعَنَاصِرِ
الْأَوَّلَةِ فَذَكَرَ أَنَّ مَبْدَأَ ذَلِكَ الْإِنْخِلَافِ هُوَ الْأَجْرَامُ السَّمَاوِيَّةُ الْمُغْنِيَةُ لِلتَّغْيِيرِ
كَأَنَّ كَرْنَ بِلَا الْمَرْكَزِ بِمَا يَلِي جِهَةً الْمَحْطِ إِلَى أَنْ يَفْعَلَ حَتَّى أَهْلَكَ الْأَجْرَامَ إِلَى أَيْمٍ
كَأَنَّ تَخْتَلِفُ الْقَوْلِ وَهَذَا سَبَبُ إِنْخِلَافِهَا وَأَمَّا التَّغْيِيرُ فَهُوَ الَّذِي يَدْفَعُ عَنْ إِدْرَاكِ
الْأَوَامِرِ **وَالْعِلْمُ** أَنَّ الشَّيْخَ ذَكَرَ فِي الشَّيْءِ أَنَّ قَامَ مِنَ الْمُتَغْيِيرِ إِلَى هَذَا الْعِلْمِ
فِي الْكَذِبِ وَمِنْ نَحْوِهِ يَدْفَعُ فَالْوَأْنُ أَنَّ الْعِلْمَ لَا تَهْتَدِي بِحَيْثُ أَنْ يَسْتَدِيرَ
عَلَى شَيْءٍ يَأْتِي فِي حَيْثُ فَلَمْ يَزَلْ مِنْ حَاكِيهِ لَهُ الشَّيْءُ حَتَّى يَسْجُلَ نَاقًا وَمَا يَصْدُرُ عَنْهُ
يَنْبَغِي تَأْكُلًا فَصِيرًا إِلَى التَّيْدِ وَالنَّكَفِ حَتَّى يَصِيرَ نَاقًا وَمَا يَلِي النَّارَ مِنْهُ يَكُونُ حَاكًا
وَلَكِنَّهُ أَهْلُ حَرَارَةٍ مِنَ النَّارِ وَمَا يَلِي الْأَرْضَ يَكُونُ كَيْفًا وَلَكِنَّهُ أَهْلُ نَكَشَاتٍ مِنَ الْأَرْضِ
وَلَكِنَّهُ أَيْمٌ فَلَمْ يَكُنْ النَّكَفِ بِوَجْهَانِ الرُّطْبِ فَإِنَّ الْيُوسَةَ إِمَامًا مِنَ الْحَرِّ وَإِمَامًا مِنَ الْبَرْدِ
لَكِنَّ الرُّطْبَ الَّذِي يَلِي الْأَرْضَ هُوَ أَوْدٌ وَالَّذِي يَلِي النَّارَ هُوَ آخَرُ هَذَا سَبَبُ كَوْنِ
الْعَنَاصِرِ مُشْرَفًا أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَدِيدٍ عِنْدَ الْقَائِلِينَ لِأَنَّهُ يَقْبِضُ أَنْ يَكُونَ
الْوُجُودُ أَوْ لَا يَجْمَعُ لَيْسَ لَهُ فِي قَبْضِهِ إِحْدَى الْقَوْلِ الْمَوْجُودِ غَيْرَ الْجِسْمِيَّةِ وَإِنَّمَا يَكُنْ
بَارِ الْقَوْلِ بِالْمَرْكَزِ وَالتَّكُونُ تَأْيِئًا وَإِنَّمَا أَنْ الْجِسْمَ لَا يَسْتَكْمِلُ لَهُ وَجُودَ بَعْدَ الْقَوْلِ
الْجِسْمِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْأَبْعَادُ فَطَبَقَ مَا تَرَاهُ مِنْ مَوْجِدٍ أَوْ يَ فَإِنَّ الْأَبْعَادَ تَسْبَعُ

في وجودها من الزمان لا يمتد فان ثبت فاعلم ان السطح من الجواهر
والكائنات من البرود بل الجسم لا يصير جساما حيث يقع في الحركة او يتحرك
الا وقد تمت طبيعته ولكن يجوز ان يكون اذا تمت طبيعته ليحفظ ما يصلح المانع
لا يمتد لها فان الحار ليحفظ حيث الحركة والبارد ليحفظ حيث التكون فاك
والاشبه ان يكون الامر على قانون اخر وهو ان تكون هذه المادة التي تحدث الحركة
بعض عليها من الاجرام السماوية اثنان اربعة اجرام او من من يحرك في اربع جبال
عن كل واحد منها ما هيئتها الصورة جسم بسيط فاذا استعدت تلك الصورة من اهلها
او يكون ذلك كله لبعض من جسم واحد وان يكون هناك سبب يوجب اشتغالا
من الاسباب لغيره علينا **قوله** ويحب فيها حبسها من السماوية ومن امور
متبعه من السماوية اثنان اجات مختلفة الاعداد في لوني بقدها وهناك بعض
القوى النبائية والحيوانية والاطعمة من الجواهر العقلية الذي يلي هذا العالم **الاول**
اذا ان يشار الى اسباب الامتزاجات التي هي مبادي الكونيات قد ذكرنا انها
تحت لستين ايدما نسب لغاير من السماويات والثاني المتبعه عن
السماويات اما التي فكلها اذا الشمس موضع من الارض المتعصبه لاسماء ذلك
الموضع ويوسط الصور لتبينها ويوسط الصور لخطها الجسم المتشع او امتداد
ويستغل السطح او السور لاجزائه من موضعها الطبيعي ويستخرج من موضع
لا يمتزج به غير واما الامور المتبعه من السماويات فكانت هيئات الفاضية على الطبقات
والصور والقوى التي بها صمد لا يخالصها فانها امور متبعه عن الصور العقلية
التي هي مبادي كونها متبعه من الصور بتبنيها في الزمان في موادها ومواد غيرها

واذا صارت فما لم يصارت غير كذا لحد الاجسام ما نجه بعضها بالبعض كما كانت
من القوى الفاضية صارت عللا للامتزاجات **واعلم** ان المراد من الامور المتبعه
عن السماويات ليس هو تلك الصور والقوى انفسها لانها ليست متبعه عن السماويات
انما هي متبعه عن جواهر مغايرة بل المراد بذلك تلك الهيئات المذكورة التي قد
موسمها لان تكون مبادي افعالها وتحتويها وقد حصول الامتزاجات من هذين
الشيئين تحدث المزاجات المختلفة وتساعد بحسب قدها وقربها من الاعداد
لقوى الصور العقلية والقوى النبائية والحيوانية والاطعمة فبعض تلك الصور
والقوى عليها من العقل الفعالي كما تم تفرير في النظم الثاني **قوله** وعند
الفاصلة ينفذ ترتيب وجود الجواهر العقلية وهي المتخاضة الى الالهيته كانت
بالآلات البدئية وما يليها من الافات الفاضية وهذه اتمل وان اوردناها
على سبيل الافصاح فان ناسك ما اعطيناه من الاصول يهديك شبل عظمها
من طريق البرهان **اول** يشار الى ان اجزائ الموجودات العقلية جواهر عقلية
وهو النفس الفاضلة كما كان اولها جواهر عقلية هو العقل الاول الا ان ذلك
الجوهر لما كان ابداعا كان كاملا غنيا في اول ابداعه برئاسه القوى والقوى
كل البراءة وهذا الجوهر لما كان موجودا بوساطة كبره يحدنا يحدث مادة
كانت كماله متاخر عن وجوده فكان محتاجا الى الالهيته كالي عن افاضات
اجزائ الفاضلة عليها بالآلات البدئية وما يليها من الاجسام التي بعد
لقوى تلك الافات وكما انتهى الى ان الجواهر فلع الكلام في هذا النظم
الفصل الثاني اورد شكوكا منها ان الاعداد ان المذكور ان كانت

عَدِيَّةً لَمْ تَكُنْ سَبَابًا لِلزَّخْجِ وَإِنْ كَانَتْ وَجُودُهُمْ يُصَدِّدُهَا عَنْ التَّوَارِيثِ
يَنْتَفِي عِزًّا مَعْرِفَةً أَنَّ التَّوَارِيثَ مَتَابَعَةٌ لِلْعِلِّيَّةِ وَجَدِيدٌ يُمْكِنُ اسْتِنَادُ التَّوَارِيثِ إِلَيْهَا
دُونَ الْعَمَلِ الْفِعَالِ وَإِنْ أَوَاعِزَ ذَلِكَ لِقَوْلِهِمُ التَّوَارِيثُ لَا يَصْدُقُ عَنْ الْأَجْسَامِ فَلَا كَلَامَ
بَيْنَ أَنْ اسْتِنَادَ جَمِيعِ الْكَفَيَّاتِ وَالْقَوِي وَالْأَعْرَاضِ الْجَسَمِيَّةِ إِلَيْهَا يُمْكِنُ لِإِمَّاكَانِ
الْوَسْطِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ الْقَابِلِ لِلْأَعْرَاضِ وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَنْهَوْنَ إِلَيْهِ وَالْجَوَابُ
أَنَّ اسْتِنَادَ الْأَعْرَاضِ إِلَى الْأَجْسَامِ يَسْتَدْعِي تَرَايُطًا كَالْوَسْطِ الْخُصُوصِ وَغَيْرِهِ فَمَا أَجِيبُ
بِذَلِكَ الْقَسْرَاطِ اسْتَدْتُ إِلَيْهِ وَمَا لَمْ تَجْعَلْهَا اسْتَدْتُ إِلَى غَيْرِهَا مِنْهَا أَنْهُمْ لَمْ يَكُنْ
يُصَدِّدُوا التَّوَارِيثَ وَالْقَوِي عَنِ الْعَمَلِ الْفِعَالِ فَتَدْرِكُوا بِصِدْقِهِمْ أَوَّلَ فَرِيقٍ مَحْضُورَةٍ عَنْهُ
وَهَذَا يَنْقُصُ قَوْلَهُمُ الْوَاحِدُ لَا يَصْدُقُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ فَإِنْ جَاءُوا التَّبَيُّنَ فِي ذَلِكَ
اِخْتِلَافَ الْقَوَائِلِ فَلَا اسْتِدْوَا ذَلِكَ الصَّدُورَ إِلَى الْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ وَعَلَوْا اِخْتِلَافًا
بِالْقَوَائِلِ وَهَذَا الْأَعْرَاضُ مَنْ مَدَّ نَسَبَهُ فِي بَعْضِ كَيْفِهِ إِلَى الشَّهْرِ سَنَانِي وَجِهًا اللَّهُ ثُمَّ
أورد عنه جوابًا نَسَبَهُ إِلَى بَعْضِ آتَانٍ وَهُوَ أَنَّ الْوَاحِدَ يَفْعَلُ مَا لَا كَيْفَ عَنْهُ
صَدْرُ الْأَلَاةِ كَالنَّفْسِ السَّاطِعَةِ أَوْ عِنْدَ صَدْرِ الْقَوَائِلِ كَالْعَمَلِ الْفِعَالِ اسْتِنَادُ
الْأَوَّلِ فَلَا لَرَجْحٍ أَنْ يَفْعَلَ بِوَسْطِ الْأَلَاةِ وَلَا الْمَادَّةِ لَمْ يُمْكِنِ اسْتِنَادُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ إِلَيْهِ
أقول هذا الجواب ليس يَرْجِي عَلَى أَمْرِهِمْ أَرَادَ لَوْ أَنَّ عِنْدَهُمُ بَيْنَ الْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ
بَيْنَ الْعُقُولِ الْمُجَرَّدَةِ فِي نَفْيِ الْعَمَلِ بِوَسْطِ الْأَلَاةِ وَالْمَادَّةِ عَنْهَا بَلْ يَتَأَيَّدُونَ
فِي النَّفْيِ قَطْبُ **والجواب** الصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا سَدُّهُ الْأَيَّامَ إِلَى الْإِنْفِ لَا يَخْتَرُ
عَنْ فَاعِلٍ وَاحِدٍ إِمَّا تَكُونُ بِحَسَبِ جِهَاتٍ غَيْرِ مُخْتَصِرَةٍ فِيهِ وَإِخْتِلَافُ الْقَوَائِلِ لَا يَكُنْ
أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لَكُنْ الْفَاعِلُ فِي نَفْسِهِ بِحَسَبِ تَصَدُّعِهِ ذَلِكَ الْأَيَّامَ الْكَثِيرَ

بَلْ إِمَّا هَوَيْتَ لِتَبَيُّنِ كُلِّ فَعِلٍ مِنْ ذَلِكَ الْأَيَّامِ الْكَثِيرَةِ الصَّدُورَ لِكُلِّ مَادَّةٍ
كُلِّ مَادَّةٍ دُونَ قَبْرِ قَارِظٍ فَاغْلُظْ هَذِهِ الْقَوِي بِشَيْءٍ عَلَى جِهَاتٍ غَيْرِ مُخْتَصِرَةٍ
وَالْأَوَّلُ يُعَالِي عَنْ ذَلِكَ فَإِنَّ هُوَ جَوْهَرٌ مِنَ الْعَمَلِيَّاتِ مَتَابَعٌ لَوُجُودِهَا قَرِيبٌ
مِنَ الْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ بِحَسَبِ يُمْكِنُ اسْتِنَادُهُ إِلَى شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ الْجِهَاتِ **وعنه** أَنْ لَنَا
الْحَادِثَ إِلَى الْأَيَّامِ التَّوَارِيثِ وَالْحَادِثِ يَنْتَفِي اسْتِنَادُ ذَلِكَ الْأَيَّامِ إِلَى غَيْرِهَا
يَحْتَاجُ تَشَكُّلَ الْأَسْبَابِ وَغَيْرَ أَوْ يَسْتَدْعِي إِلَى مَا يَتَّبِعُهُ بِالزَّمَانِ وَمَا يَتَّبِعَانِ
عِنْدَهُمْ وَهَذَا الشَّكُّ مُكَرَّرٌ قَدْ تَعَدَّى جَوَابَهُ **النَّظَرُ السَّامِعُ فِي التَّجَرُّدِ**
أقول يُزِيدُ أَنْ يَتَّبِعَ فِي هَذَا النَّظَرِ وَجُوبَ قَوْلِهِ النَّفْيِ الْإِنْسَانِيَّةِ بِتَدْرُجٍ
عَنِ الْأَيَّامِ مَعَ مَا تَدْرُجُهَا مِنَ الْعُقُولَاتِ وَكَيْفِيَّةِ تَدْرُجِ الْعُقُولَاتِ فِي الْيُحَاوِزِ
الْمُجَرَّدَةِ الْيُحَاوِزِ إِمَّا هَا وَوَجُوبَ فَعْلٍ الْأَوَّلِ الْوَاجِبِ بِمَا فِي جَمِيعِ الْوُجُودِ إِنْ كَلِمَةٍ
وَالْمُجَرَّدَةِ عَلَى لَوْجِهِ الْأَشْرَفِ مِنْ وَجْهِ الْعَمَلِ وَكَيْفِيَّةِ كَوْنِ عَلَيْهِ سَبَبًا لِلنَّظَرِ الْكُلِّ
وَكَفِيَّةِ وَفَوْقَ الشَّيْءِ الْكَائِنَاتِ مَعَ فَعْلِهِ إِمَّا هَا مِنْ جِهَةٍ فِي خِلَافٍ نَاصِيَةٍ لِذَاتِهِ
الَّتِي هِيَ مَتَابَعُ الْخَيْرِ وَمَا يَفْعَلُ بِذَلِكَ مِنَ الْمَبَاحِثِ وَإِنَّمَا وَجْهُهُ بِالْمُجَرَّدِ لِمُجَرَّدِ مَوَاقِفَ
هَذِهِ الْمَسَائِلِ عَنِ الْمَوَادِّ الْجَسَمِيَّةِ مُتَبَيَّنٌ **فَأَمَّا كَيْفَ اسْتِنَادُ الْوُجُودِ مِنَ الْأَشْرَفِ**
فَأَشْرَفُ حَتَّى أَهْلَى إِلَى الْهَيُولَى ثُمَّ عَادَ مِنْ لَاحِظٍ فَالْحَقُّ إِلَى الْأَشْرَفِ فَالْأَشْرَفُ
يَحْتَاجُ بَلْغَ النَّفْسِ السَّاطِعَةِ وَالْعَمَلِ السَّافِدِ **أقول** لَمَّا ذَكَرْتُمْ أَنَّ النَّظَرَ الْمُتَعَدِّ
مَرَاتِبِ الْوُجُودَاتِ أَرَادَ أَنْ يَسْتَدْعِي فِي هَذَا النَّظَرِ بِإِلْهَادِهِ إِلَى مَبْدَأِ الْوُجُودِ وَمِمَّا
فَإِنَّ الْوُجُودَ بِذَلِكَ التَّوَرُّبِ قَدْ مَرَّ ذَا مَبْدَأٍ اسْتَدْلَاهُ وَذَلِكَ عَادَ إِلَيْهِ وَمَرَّكَ
أَبْدَى مَبْدَأَ الْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ هِيَ مَرَّتُهُ الْعُقُولُ مِنَ الْعَمَلِ الْأَوَّلِ إِلَى الْآخِرِ وَمِمَّا

مَرَبَّةُ الْقُوَى التَّسَاوِيَةُ النَّاطِقَةُ مِنْ قِسْمِ الْعَالَمِ الْأَعْلَى إِلَى قِسْمِ الْعَالَمِ الْأَدْنَى
وَبَعْدَ هَا مَرَبَّةُ الْقُوَى مِنْ مَوْزَعِ الْعَالَمِ الْأَعْلَى إِلَى مَوْزَعِ الْعَالَمِ الْأَدْنَى وَبَعْدَ هَا مَرَبَّةُ
الْمَوْزَعَاتِ مِنْ مَوْزَعِ الْعَالَمِ الْأَعْلَى إِلَى الْمَوْزَعِ الْمَشْكُوكِ الْعَصْرِيزِ وَبِهَا شَرْفِي
مَرَاتِبُ الْبَدْوِ وَتَكُونُ بَعْدَ مَرَاتِبِ الْقُوَى اعْتِنَى التَّوَجُّهُ إِلَى الْكَمَالِ بَعْدَ التَّوَجُّهِ مِنْهُ
وَأَوَّلُهَا مَرَبَّةُ الْأَجْسَامِ الْقَوِيَّةِ الْبَيْطَةِ مِنَ الْعَالَمِ الْأَعْلَى إِلَى الْأَرْضِ وَبَعْدَهَا
مَرَبَّةُ الْقُوَى الْأُولَى إِحْدَاثُ بَعْدَ التَّزَكِّي كَالْقُوَى الْمُعْدِنَةِ وَغَيْرِهَا عَلَى إِبْدَافِ
مَرَاتِبِهَا وَبَعْدَ هَا مَرَبَّةُ الْقُوَى التَّجَاوُزِ بَيْنَهَا وَبَعْدَ هَا مَرَبَّةُ الْقُوَى الْحَوَائِثِ
عَلَى إِبْدَافِهَا وَبَعْدَ هَا مَرَبَّةُ الْقُوَى النَّاطِقَةِ الْمَجْرُودَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ جَمِيعُهَا وَالْمَرَبَّةُ
الْآخِرَةُ هِيَ مَرَبَّةُ الْفِعْلِ الْمُسْتَفَادِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى مَوْجِبِ جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ كَمَا فِي أَشْيَاءِ
إِنْفَائِيَا كَمَا كَانَتْ الْفِعُولُ فِي الْمَرَبَّةِ الْأُولَى مُشْتَمِلَةً عَلَيْهَا أَشْيَاءَ لَا أَهْلِيَا فَيَا فِعْلُ
الْمُسْتَفَادِ مَا دَا الْوُجُودَ إِلَى الْمَبْدَأِ الَّذِي إِنْدَانُهُ وَادْنَى إِلَى ذَرْوَةِ الْكَمَالِ بَعْدَ أَنْ
هَبَطَ عَنْهَا وَظَاهِرٌ أَنَّ الشَّرْفَ اعْتِنَى الْمَرَاتِبَ مِنَ الْقُوَى مَرَّتَيْنِ فِي مَعْنَى الْمَرَاتِبِ عَلَى الْكَمَالِ فِي
مُسْتَهْدٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ إِلَى الْمَوْزَعِ الْإِنْفَائِيِّ وَوُجُودَهَا لَيْسَ إِلَّا كَوْنُهَا بِالْقُوَى وَهِيَ فِي نَهَايَةِ
الْبَيْتَةِ وَنَحْوِهَا فِي الْجَانِبِ الْآخِرِ الْفِعْلُ الْمَجْرُودُ مَا قَدْ خَالَفَ **وَمَا كَانَتْ الْقُوَى**
النَّاطِقَةُ الَّتِي هِيَ مَوْزَعٌ مَا لِلْقُوَى الْعَقْلِيَّةِ غَيْرُ نَاطِقَةٍ فِي الْجَنِيمِ نَقُومُ بِهِ عَلَى أَتَانِي
دَاتُ آلهِ بِالْجَنِيمِ فَاسْتَحَالَ لِلْجَنِيمِ عَنْ أَنْ يَكُونَ آدِلًا وَيَا قَطْلًا لِلْعِلَامَةِ بِهَا الْمَوْتِ
لَا تُرْجُو مَرَّهَا بَلْ يَكُونُ بِأَيِّهَا مَوْسُفِيْدُ الْوُجُودِ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْبَاقِيَةِ أَفْوَلُ مَا
كَانَتْ الْقُوَى النَّاطِقَةُ وَاقِعَةً فِي أَجْزَائِهَا لِقَوْلِ الْعَوْدِ اسْتَعْلَى بِالْحَيْثُ عَنْ يَحَا وَمَا صَدَّقَ
عَنْ الْبَدَنِ فَاسْتَدَلَّ بِجُودِهَا فِي ذَاتِهَا وَكَمَا لَا يَنْهَا الْذَاتِيَّةُ عَنِ الْمَادَّةِ وَمَا يَنْبَغِيهَا فَيَا نَهَا

غَيْرُ مَعْلَمَةٍ الْوُجُودِ نَحْوِ غَيْرِ مَبَادِيهَا الدَّائِمَةُ الْوُجُودِ عَلَى مَا بَيَّنَّ فِي الْمَقَالِ الثَّالِثِ
وَقَرِيعَ عَلَى بَيَانِهَا بَعْدَ الْمَوْتِ كَذَلِكَ وَأَشَارَ بِقِطْعَةٍ لَهَا إِلَى مَا بَيَّنَّ فِي الْمَقَالِ
الثَّالِثِ مِنْ بَدَمِ انْطِبَاحِ النَّفْسِ فِي الْجَنِيمِ وَيَقُولُ الْإِنْفَائِيُّ مَوْزَعٌ مَا لِلْقُوَى الْعَقْلِيَّةِ
إِلَى كَمَا لَا يَنْهَا الْذَاتِيَّةُ الْبَاقِيَةَ بِهَا مَعَانِيهَا الَّتِي بِهَا اسْتَدَلَّ عَلَى انْطِبَاحِهَا
فِي الْجَنِيمِ وَيَقُولُ بَلْ إِنَّمَا هِيَ ذَاتُ الْإِنْفَائِيِّ إِلَى كَيْفِيَّةِ إِزْيَاطِهَا بِالْجَنِيمِ عَلَى وَجْهِ
لَا يَلْزَمُ مِنْهُ إِحْيَا جُودِهَا فِي وَجُودِهَا وَكَمَا لَا يَنْهَا الْمَذْكُورَةُ إِلَيْهِ تُرْجِلُ قَوْلَهُ فَاسْتَحَالَ
لِجَنِيمٍ عَنْ كَوْنِهِ آدِلًا لَا يُرْجُو مَرَّهَا بِأَيِّهَا مَوْسُفِيْدُ الْوُجُودِ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْبَاقِيَةِ وَذَلِكَ لِوُجُوبِ
بَيَانِ الْمَعْلُومِ عَلَيْهِ أَنَّ مَا هَذَا بَرَاهِينَ فِي مَوْسُفِيْدِ بَرَاهِينَ هَذَا الْبَابِ عَلَى
مَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْبَرَكَاتِ الْبَغْدَادِيُّ **وَالْعِلْمُ** أَنَّ اسْتَدْلَاطَ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومِ
مَهْمَا إِلَى الْجَنِيمِ لَيْسَ يُنَافِي لَاسْتَدْلَاطَ الْمَرْجُوحِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الْعِلْمِ فِي
الْمَقَالِ الثَّالِثِ إِلَى النَّفْسِ لِأَنَّ النَّفْسَ كَمَا كَانَتْ حَاطَةً لَهَا بِالذَّاتِ فَالْجَنِيمُ حَاطٌ
أَيْضًا وَلَكِنْ بِالْمَرْجُوحِ وَذَلِكَ لِأَنَّ فَادَ الْمَرْجُوحِ الْمَعْنِي لِنُطْقِ الْعِلْمِ بِمَا يَنْطَرِقُ بِهِ
لِجَنِيمٍ وَعَوَارِضُهُ وَلِذَلِكَ اسْتَدْلَاطُ الْبَدَنِ عَنْ كَوْنِهِ آدِلًا لِلنَّفْسِ إِلَى الْجَنِيمِ
وَعَدَمُ نُطْقِ الْعِلْمِ إِلَى الشَّيْءِ عَمَّا يَنْشَأُ عَنْهُ أَنْ يَنْطَرِقَ مِنْهُ الْعِلْمُ بِمَا يَنْطَرِقُ مَا لِذَلِكَ
الَّذِي لَكِنَّهُ يُحْظَرُ بِالْمَرْجُوحِ ثُمَّ أَنَّ الشَّيْخَ أَكْثَرُ هَذَا الْمَقَالِ بِمَا أَوْرَدَ بَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ
بُيُوتُهُ إِذَا كَانَتْ النَّفْسُ النَّاطِقَةُ فَدَا اسْتَفَادَتْ مَلَكَةً الْأَشْيَاءِ بِالْفِعْلِ
الْفِعَالِ لَا يُصْرَفُهَا فَذَلِكَ الْأَلَاتِ لَا يَنْتَقِلُ بِذَاتِهَا كَمَا عَلَيْكَ لَا يَأْتِيهَا وَلَوْ عَمَلَتْ
بِأَلَيْهَا لَكَانَ لَا يَمُرُّ مِنَ الْأَلَاتِ كَالْأَلَةِ الْبَيْتَةِ إِلَّا وَبَعْدَ نَفْسٍ كَلَالٍ كَمَا يَمُرُّ مِنْهَا لَا يَأْتِي

لَوْ لِحَرْسٍ وَحِمْكَزٍ وَلَكِنْ لَيْسَ يَمْرُضُ هَذَا الْكَلَالُ بَلْ كَثُرَ مَا تَكُونُ الْقَوَى لِلصَّبَةِ
وَالْحَوَكَةِ فِي طَرَفِي الْأَخْلَاقِ وَالْقَوَى الصَّلِيَّةُ أَمَّا نَائِبَةُ وَإِنَّمَا فِي طَرَفِي الْقَوَى وَالْأَلَدُ
وَلَيْسَ إِذَا كَانَ يَمْرُضُ طَائِعَ كَلَالٍ إِلَّا لَدَى كَلَالٍ حَيْثُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا قِصْلٌ بِقَبْلِهَا
وَذَلِكَ لِأَنَّكَ عَلِمْتَ أَنَّ إِشْتِاقَ عَيْنِ النَّاسِ لَا يَنْجُو وَإِنْ ذَكَرْتُ بَيَانًا فَأَقُولُ إِنَّ
الْبَيْتَ إِذَا عَمِرَ لَهُ مِنْ غَيْرِهِ مَا يُشْغَلُهُ عَنْ قِبَلِ نَفْسِهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ
فِي نَفْسِهِ وَأَمَّا إِذَا وَجِدَ وَقَدْ لَا يَشْغَلُهُ غَيْرُهُ وَلَا يَنْجَاجُ إِلَيْهِ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْبِثُ
أَفْوَكَ النَّفْسِ جَعَلَ غَيْرَ الْبَصِيرَةِ لَا عَيْنِي صَبْرًا وَالنَّبِيَّ جَعَلَ غَيْرَ الْغَطَّانِ كَأَنَّ
يَقْطَانًا فِي نَسَبَةِ الْعَمَلِ بِالْبَصِيرَةِ دُونَ النَّبِيِّ تَمَرُّنًا بِأَنَّ الْيَقْتَ الْمَذْكُورَ فِيهِ
أَوْجَحُ مِنَ الْأَحْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُصُولِ الْمُتَمَرِّدِ بِالنَّبِيَّاتِ لِأَنَّ الْمُبَالَغَةَ عِنْدَ
حَيْثُ الْعَاقِلُ عَزَا ذِكْرَ الْيَقْتِ إِحْمَالًا مَامَهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي نَسَبِهِ إِلَى الْعَمَلِ أَكْثَرُ مِنْهَا
فِي نَسَبِهِ إِلَى الْقَوَى وَأَمَّا كَوْنُ هَذَا الْيَقْتِ أَوْجَحُ مِنْ غَيْرِهِ فَلَا يَنْفَعُهُ إِشْتِاقُ الْيَقْتِ
لِأَنَّهُ بِذَاتِهِ وَمَا عَدَاهُ يُعِيدُ إِشْتِاقَهُ بِغَيْرِهِ **قَوْلُهُ** إِذَا كَانَتْ الْقَسْرُ النَّاطِقَةُ
فَدِ اسْتِفَادَتُ مَلَكَةِ الْأَقْصَالِ بِالْعَمَلِ الْفَعَالِ لَمْ يَمْرُضْ مَا ضَدَّانِ الْأَلَاتِ تَكَرَّرَ لَنَا
سَلَفٌ فِي الْقَوَى الْمُتَعَدِّدَةِ مِنْ بَدَنِهَا وَهِيَ أَنَّ ضَدَّانِ الْأَلَاتِ يَتَدَحُّوْلُ مَلَكَةُ
الْأَقْصَالِ لِلنَّفْسِ بِالْعَمَلِ الْفَعَالِ لَا يَمْرُضُ مَا فِي بَنَانِهَا فِي نَفْسِهَا وَلَا فِي بَنَانِهَا عَلَى كَلَامِ
الذَّائِبَةِ الْمُشْتَفَادَةِ مِنَ الْعَمَلِ الْفَعَالِ فَإِنَّ الْفَاعِلَ وَالْمُفَاعِلَ لَهَا مَوْجُودَانِ بَعْدَ
ضَدَّانِ الْأَلَاتِ وَالْأَلَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ لَيْسَتْ بِالْأَلَاتِ لَهَا بَلْ لَيْسَ بِهَا **قَوْلُهُ** لَا تَأْتِي
يَعْمَلُ بِذَاتِهَا كَمَا عَلِمْتَ إِشَارَةً إِلَى مَا سَبَقَ فِي النُّقْطَةِ الْتَالِيَةِ مِنْ بَيَانِ كَوْنِ الْقَسْرِ
بِمَا ظَهَرَ بِذَاتِهَا لَا بِالْأَلَاتِ الْبَدَنِيَّةِ ثُمَّ إِنَّهُ أَرَادَ الْمُبَالَغَةَ فِي إِضْجَاعِ ذَلِكَ لِتَنْجِيهِ الْقَوَى

بَيْنَ الْكَلَامَاتِ الذَّائِبَةِ الْبَائِبَةِ مَعَ الْقَسْرِ وَالْكَلامُ الْبَدَنِيَّةُ الزَّائِلَةُ عَنْهَا يَمْرُضُ
الْمُفَاعِلُ مَذْكُورٌ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا حَيْثُ وَاحِدٌ فِي هَذَا الْقَصْرِ وَهِيَ إِشْتِاقِيَّةٌ مُفَعَّلَةٌ
مَعْدُومَةٌ **قَوْلُهُ** وَلَوْ صَفَلَتْ بِأَلَانِهَا وَمَا لَهَا مُفَعَّلَةٌ كَلِمَةً مُوجِبَةً فِي قَوْلِهِ لَكَانَ
لَا يَمْرُضُ إِلَّا لَدَى كَلَالٍ إِلَّا وَيَمْرُضُ الْقَوَى كَلَالٌ وَمَعْرُومًا هَكَذَا لَوْ كَانَ يَفْعَلُ الْقَسْرُ
بِأَلَاتٍ بَدَنِيَّةٍ لَكَانَ كُلُّهَا يَمْرُضُ بِذَلِكَ الْأَلَاتِ كَلَالٌ يَمْرُضُ لَهَا فِي بَنَانِهَا كَلَالٌ
وَذَلِكَ وَاجِبٌ فَإِنَّ إِخْلَالَ الشَّرْطِ يَقْتَضِي إِخْلَالَ شَرْطِهِ **قَوْلُهُ** كَمَا يَمْرُضُ
لَا يَحْتَاجُ لَدَى الْقَوَى لِحَرْسٍ وَحِمْكَزٍ إِشْتِاقًا بِالْأَقْصَالِ الَّتِي تَصْدُرُ عَنْهَا بِالْأَلَاتِ
الْبَدَنِيَّةِ وَتَحْتَاجُ بِإِخْلَالِهَا وَمَا يَدْرُ هَذَا الْأَشْتِاقُ أَنَّ جُودَةَ الْفَاعِلِيَّةِ تَكُونُ
بَسْبَبِ التَّمَرُّنِ إِحْمَالًا لِلْفَاعِلِ يَتَدَحُّوْلُ الْعَمَلِ فِيهِ دُعَايَاتُ كَثِيرَةٌ وَقَدْ تَكُونُ
بَسْبَبِ التَّجَرُّبِ إِحْمَالًا لَهُ عِنْدَ إِشْتِاقِهِ مَوَارِثًا لِيُخْلَفَهُ مَدْرَسَتُهُ عَنْهُ وَقَدْ تَكُونُ
بَسْبَبِ الْقَوَى الَّتِي يَتَكُونُ إِقْدَارُهُ عَلَى الْعَمَلِ أَمَّا إِقْدَارُهُ أَمَّا لِنَاسٍ فِي شَرِّ الْأَعْمَالِ
يَكُونُ أَعْدَادُ تَعْمَلَاتِهِ فِي شَرِّ الْقَوَى بِالْوَجْهِ الثَّلَاثَةِ جَمِيعًا وَيَكُونُ أَعْدَادُ إِحْسَانًا
بِالْوَجْهِينِ الْأَوَّلَيْنِ أَيْ بِسَبَبِ التَّمَرُّنِ وَالْجَارِبِ الْمُتَعَدِّدَةِ لِإِشْتِاقِ الْيَقْتِ
دُونَ الْوَجْهِ الْأَخِيرِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ أَحَدًا مِنْهُمَا وَلَا سَمِيًّا وَلَا مُرَادًا هَهُنَا الْفَرْقُ بَيْنَ
الْأَمْرَيْنِ هَذَا الْوَجْهِ فَلِذَاكَ أَوْدَدَ الْأَشْتِاقُ بِالْإِخْسَانِ وَالْخَوْفِ **قَوْلُهُ**
وَلَكِنْ لَيْسَ يَمْرُضُ هَذَا الْكَلَالُ إِشْتِاقًا لِنَفْسِهِ الْتَالِيَةِ وَهُوَ مُفَعَّلَةٌ سَائِلَةٌ
جَزِيَّةٌ مُتَعَدِّدَةٌ وَلَكِنْ لَيْسَ كُلُّهَا يَمْرُضُ لِلْأَلَاتِ كَلَالٌ يَمْرُضُ لِلنَّفْسِ فِي بَنَانِهَا
كَلَالٌ بَلْ قَدْ تَكَلَّمَ الْأَلَاتُ وَلَا تَكَلَّمَ فِي بَنَانِهَا بَلْ إِنَّمَا تَكَلَّمَ وَتَأْتِي بِدُونِهَا
كَمَا فِي شَرِّ الْأَعْمَالِ وَإِنَّمَا كَمَا تَكُونُ جَدُّ نَوَائِي الْأَفْكَارِ الْمُؤَيَّدَةِ إِلَى الْعُلُومِ

فَإِنَّ الدِّمَاغَ يَضَعُ كَثْرَةَ الْحَرَكَاتِ الْفَكْرِيَّةِ وَالنَّفْسُ قَوِيٌّ لِأَنَّهُ يَدْرُسُ كَلَامَهَا وَمَعْلَا
 أَنَّهُ شَيْءٌ أَتَى بِبَعْضِ الْمَعْلُومِ وَهُوَ أَنْ يَقَعْلَهَا لَيْسَ بِأَلَايَ بَدِيَّةٍ وَهَذَا قَدْ
الْحُجَّةُ ثَلَاثُونَ الشَّيْخُ اشْتَعَلَ بِتَبَيُّهِ وَهُوَ يُمْكِنُ أَنْ يَبْرَحَ مِنْ هَهُنَا وَهُوَ أَنْ يَبْقَاكَ
 لَوْ كَانَ عَدَمُ كَلَالِ النَّفْسِ فِي يَقَعْلَهَا مَعَ كَلَالِ الْأَلْزَادِ الْأَعْلَى أَنْ يَقَعْلَهَا لَيْسَ
 بِالْأَلْزَادِ لَكَانَ مَبْعُودَ كَلَالِهَا فِي يَقَعْلَهَا مَعَ كَلَالِ الْأَلْزَادِ الْأَعْلَى أَنْ يَقَعْلَهَا بِالْأَلْزَادِ
 مَذْكَرًا هَذَا السِّتْنَاءُ لِيَتَبَيَّنَ الْآتِي وَهُوَ غَيْرُ مُنْتَجِعٍ مُرَادٌ فِي بَيَانِهِ بِأَنْ يَجُودَ الْقَبْلُ
 لَيْسَ فِي سُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ بِذَلِكَ عَلَى كَوْنِهِ قَاعِلًا مَطْلُوعًا أَمَّا عَدَمُهُ فِي سُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ لَا يَلِيقُ
 عَلَى كَوْنِهِ غَيْرَ قَاعِلٍ أَمَّا **فَالْكَافُ** الْفَاسِلُ الْكَافُ يُعْبَرُ مَا عَلَى ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
 الْمُعْبَرُ فِي بَنَاءِ النَّفْسِ عَلَى كَلَالِ يَقَعْلَهَا حَتَّى يُعْبَرُ مِنَ الْحُجَّةِ الْبَدِيَّةِ وَهُوَ بِإِلَاقِ
 آخِرِ الشَّيْخِ حَتَّى وَكَوْنُ الْقَضِيَّتَيْنِ الْيَحْتَمِلُ فِيهِمَا أَنْ الْكُهُولُ وَافِيًا بِمَا يَرِيدُ عَلَى ذَلِكَ
 الْمُعْبَرُ بِخِلَافِ الْيَحْتَمِلُ فِي آخِرِ الشَّيْخِ حَتَّى قَائِدُهُ وَاقِعٌ فِي قَسْرِ ذَلِكَ الْمُعْبَرُ وَجَيْدٌ
 يَكُونُ الْقَضِيَّتَانِ الْآتِي غِلَظًا دُونَ الْأَوَّلِ كَمَا أَنَّ لِلْحُجَّةِ الْمُعْبَرُ فِي بَنَاءِ الْقَوَى
 الْحَيَوَانِيَّةِ حَتَّى مَا لَا يَتَّبِعِي ذَلِكَ الْقَوَى بَدْعُهَا وَتَبَيُّنُ مَعَ الْأَلْزَادِ يَدْرُسُ وَالْأَلْزَادُ يَدْرُسُ فِيهَا
 ثُمَّ أَنَّهُ جَمَلَ الْأَلْزَادِ فِي الْكُهُولِ عَلَى الْجَمَاعِ الْمَعْلُومِ الْكَثِيرَةِ عِنْدَ مُرْفِي ذَلِكَ
 الْيَتَنَ مَعَ عَدَمِ الْأَخْلَالِ **أَفْوَكَ** الْقَوَى الْحَيَوَانِيَّةِ نَفْعٌ بِالْأَلْزَادِ عَلَى الْكَلَامِ الْأَوَّلِ
 الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْحَيَوَانُ جَوَانًا عَلَى الْكَلَامِ الْأَوَّلِ الْآتِيَةِ الْقِيَادَةِ عَنْهُ وَالْأَوَّلُ أَمَّا
 لَا يَحْتَمِلُ الْأَلْزَادَ وَالْقَضِيَّتَانِ بِخِلَافِ الْآتِي فَايْتَمَدَّ الْمَعْنَى مِنَ الْحُجَّةِ الَّتِي لَا يَزِيدُ وَلَا
 يُغْتَبَرُ فِي بَنَاءِ الْأَوَّلِ وَأَمَّا الْمُعْبَرُ فِي الْآتِي فَالْحُجَّةُ الْهَائِلَةُ لِلْأَلْزَادِ يَدْرُسُ وَالْأَلْزَادُ يَدْرُسُ
 وَلِذَا يَزِيدُ ذَلِكَ الْكَلَامُ بِالْأَلْزَادِ يَدْرُسُ وَتَقَعْلُهَا وَهَهُنَا لَيْسَ الْكَلَامُ

فِي الْكَلَامِ الْأَوَّلِ لِلنَّفْسِ الْهَائِلَةِ بِأَلْزَادِهَا كَمَا لَا يَدْرُسُ الْهَائِلَةُ لِلْأَلْزَادِ يَدْرُسُ
 فَطَرَاهُهَا لَوْ كَانَتْ مُعْتَمِدَةً بِالْأَلَايَ الْخَلْفَةِ الْأَخِيرَةِ لَا خَلْفَتَ بِخِلَافِهَا
 كَمَا اخْتَلَفَ الْكَلَامُ الْحَيَوَانِيَّةِ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَأَمَّا جَمْلُ الْأَلْزَادِ يَدْرُسُ الْيَحْتَمِلُ
 فِي الْكُهُولِ عَلَى الْجَمَاعِ الْمَعْلُومِ الْكَثِيرَةِ غَيْرَ مَا يَتَّبِعِي فِيهِ عَلَى مَا مَرَّ هَذَا مَعَ أَنَّ الشَّيْخَ
 يُعْبَرُ بِأَنْ مِنْ الْحُجَّةِ وَالْحُجَّةُ الَّتِي أَوْدَعَ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْحُجَّةِ الْفَاعِلِيَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ
 عَلَى مَا ذَكَرَ فِي شَارِكِيهِ بِعَيْنِهَا تَكُونُ مُعْتَمِدَةً لِلتَّشْدِيدِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُشْكِلَةً
 لِلْيَحْتَمِلِ فَإِنَّ الْأَفْعَالِيَّاتِ الْعَلِيَّةَ تَكُونُ مَعْدًا الرِّقَالُ عَلَى مَا تَشْتَعِلُ فِي الْخَطَابَةِ فَإِنَّهَا
 مَطْلُوعٌ هُنَاكَ عَلَى كُلِّ مَا يَحْتَمِلُ طَرَفًا مَا كَانَ أَوْ كَذِبًا وَهُوَ بِهَذَا الْأَفْعَالِ
 تَشْتَعِلُ الْخَبَرِيَّاتِ وَمَا يَحْتَمِلُ جَمَاهَا مَا يَحْتَمِلُ فِي الْيَقِينِيَّاتِ **بَيَانُ بَصَرَةٍ**
 نَأْتِلُ أَيْضًا أَنَّ الْقَوَى الْهَائِلَةَ بِالْأَلْزَادِ يَدْرُسُ بِكُلِّهَا تَكْرُرًا لَا قَاعِلَ لَا يَتَّبِعِي الْقَوَى
 وَخُصُوصًا إِذَا تَبَيَّنَ ضَلَالُهَا عَلَى الْقَوَى وَكَانَ السَّبَبُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ إِتْمَالٌ غَيْرُ
 مَشْهُورٍ بِكَالْحُجَّةِ السَّبَبَةِ إِثْرُ الْقَوَى **يَقَالُ** خَرَجَتْ فِي إِثْرِ فَلَانٍ يَكُونُ الْمَشْهُورُ
 أَيْ فِي إِثْرِ وَمِنْ حُجَّةٍ ثَانِيَةٍ وَهِيَ **يَقَالُ** تَكْرُرُ الْأَفْعَالِ وَخُصُوصًا الْأَفْعَالُ
 الْقَوَى الْقَائِمَةُ بِكُلِّ الْقَوَى الْبَدِيَّةِ بِأَسْرَافٍ وَتَشْدِيدٍ لِكَ الْخَبَرِ وَالْقِيَامُ أَمَّا
 الْخَبَرُ فَطَرَاهُ وَأَمَّا الْقِيَامُ فَلِأَنَّ ذَلِكَ الْأَفْعَالِ لَا يَحْتَمِلُ عَنِ قَوَاهَا الْأَفْعَالِ
 لِمَوْضُوعَاتِ ذَلِكَ الْقَوَى كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ عَنْ الْحُسُونَاتِ فِي الْمَذْكُورِ وَكَثْرَتِ الْأَفْعَالِ
 عِنْدَ خَبَرِكَ غَيْرَ مَا فِي الْخَبَرِ وَالْأَفْعَالُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنِ قَوَاهَا بِطَبْعَةِ التَّشْدِيدِ
 وَبَطْنِهِ عَنِ الْقَوَى وَهُوَ هُنَا وَالْقَبْلُ وَإِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلُ طَبْعَةِ الْقَوَى لَكِنَّهُ لَا يَكُونُ
 مُسْتَقْبَلُ طَبْعَةِ الْقَوَى إِلَى تَأْتِلُ مَوْضُوعَاتِ ذَلِكَ الْقَوَى عَنْهَا فَتَكُونُ ذَلِكَ الْمَطْلُوعُ

مَقْتُولَةٌ عَلَيْهَا مَقَارِئُ رِيَالِكَ الْقَوِي فِي إِصْلَاحِهَا وَالتَّانِعُ وَالْقَوِي وَتَقْتَعِي الْقَوْمَ
فِيهَا جَمِيعًا وَتَمَّا يَبْلُغُ الْكَلَالُ وَالْوَهْنُ جَدًّا يَجْعَلُ عِنْدَ الْقَوِي عَنْ فَيْلِهَا أَوْ يَطْلُبُ
كَأَلَيْسَ تَصْنِيفٌ يَدَّ شَاهِدَ الْقَوِي الشَّدِيدِ بِعَيْنِ الْبَصَارِ أَوْ تَعْنِي **قَوْلُهَا وَإِنَّمَا**
الْقَوِي الْإِصْلَاحُ فَدُونَكَ كَثِيرٌ بِخِلَافِ مَا وَصَفَ أَوَّلُكَ مِنَ الْقِسْمَةِ فِي غَيْرِهَا
الْقِيَامُ وَكِبَرُهَا مَا مَرَّ فِي مَقَامِهَا أَنْ يَأْكُلَ الْقَوِي الْإِصْلَاحُ فَدُونَكَ كَثِيرٌ بِخِلَافِ مَا وَصَفَ
وَكُلُّ قَوْمٍ بَدِيَّةٌ فَدَائِمًا تَكْلُمُهَا كَثَرُ الْإِصْلَاحِ فَدُونَكَ كَثِيرٌ بِخِلَافِ مَا وَصَفَ
وَأِنْ كَانَ مَقْلُهَا مَعَ الْقِيَامِ مَا لَكُنَّ لَا تَصْنِيفٌ وَلَا تَكْلُمُهَا بِأَلْفِهَا لِيَسْلُبَ جُزْءُهَا
وَقَلْبُهَا عَنِ التَّوَارِيفِ الْمَذْكُورِ بِخِلَافِ الْبَدِيَّةِ **وَإِنَّمَا فَكٌ** فَدُونَكَ كَثِيرٌ بِخِلَافِ
مَا وَصَفَ وَلَكِنْ يَلِدُ دَائِمًا لَنْ الْإِصْلَاحُ إِذَا كَانَ مَقْلُهَا بِمَعْنَى وَتَرَى الْعِنَاةَ الْيَتِيمِ قَوْمٌ
بَدِيَّةٌ فَدُونَكَ كَثِيرٌ بِخِلَافِ مَا وَصَفَ بِخِلَافِهَا وَلَكِنْ لَيْسَ بِمَعْنَى الْإِصْلَاحِ أَنْ تَكْثُرَ
الْإِصْلَاحُ يَوْمَ الْقَوِي الْبَدِيَّةِ أَوْ يَطْلُبُهَا وَلَا يَوْمَ الْعَمَلِيَّةِ دَائِمًا يَلِدُ دَائِمًا يَوْمَ الْوَجْدِ
فَضْلًا عَنِ الْإِصْلَاحِ وَإِذَا مَرَّ الْقَوِي بِخِلَافِهَا كَثَرُ الْإِصْلَاحِ فَدُونَكَ كَثِيرٌ بِخِلَافِ مَا وَصَفَ
يَعْنِي كَثَرُ الْجَمِيعِ بَدِيَّةٌ وَجَدِيدٌ لَا يَسْتَعْدِلُ خِفَتًا مِنَ الْقِيَامِ بِالْكَلَالِ دُونَ الْبَدِيَّةِ سَاطِعٌ
لَا أَنَّ الْقِيَامَ الْمَذْكُورَ يَأْتِي وَأَقَاوِيلُهَا وَتَحَالُ بِدُرُكِ الْبَدِيَّةِ مَعْدُ تَحْتَلُ الْجَمَلُ فَادَّ
الْحُكْمُ بِأَنَّ التَّصْنِيفَ غَيْرُ شُعُورِهِ إِذَا الْقَوِي لَيْسَ بِكُلِّ مَقْلٍ يَتَّبِعُ لِأَنَّهُمْ لَا يَصْنَعُونَ
يَوْمَ الْخَوْفِ كَثِيرٌ وَلَا يَصْنَعُهُ مَعْرُوفٌ بَلْ يَمْنُونُ بِهَا شِدَّةً نَائِبَةً فِي الْخَاشَةِ وَتَصْنِيفُهُ
زِيَادَةُ بَصَرَةٍ مَا كَانَ يَصْلُهُ بِالْأَلَدِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فَيْلٌ خَاشٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَيْلٌ فِي الْإِلَهِ
وَلِهَذَا فَإِنَّ الْقَوِي لَيْسَ شَاةً لَا تَدْرِكُ الْإِلَهِ بِوَجْهِهِ وَلَا تَدْرِكُ إِذَا كَانَ بِوَجْهِهِ فَاتَّهَا
لَا أَلَاةَ لَهَا إِلَى الْإِلَهِ وَإِذَا كَانَ لَا فَيْلَ لَهَا إِلَى الْإِلَهِ وَلَا تَدْرِكُ الْقَوِي الْعَمَلِيَّةُ

كَذَلِكَ فَاتَّهَا تَعْمَلُ كُلَّ شَيْءٍ أَوَّلُكَ مِنْ حِجَّةٍ نَائِبَةٍ وَهِيَ أَوْضَحُ مِنَ الْمَذْكُورَيْنِ
فَلَهَا وَهِيَ سَبِيحَةٌ عَلَى صَنِيعٍ وَاسِعٍ وَبَاضَةٍ وَهِيَ أَنَّ كُلَّ قَائِلٍ لَيْسَ لَهُ فَيْلٌ إِلَّا بِوَجْهِهِ
الَّذِي لَا يَصِلُ لَهُ فِي شَيْءٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَوْسُطَ إِلَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ الْبَيْتِ وَتَقْتَعِي
مِنْهُ مَعْدَمٌ مَرَّ بِكَبَرِيٍّ مِنْ الْحِجَّةِ وَهِيَ قَوْلُكَ كُلُّ مَذْكُورٍ بِالْإِلَهِ جَمَاعِيَّةٌ فَلَا يُمْكِنُ
أَنْ يَدْرِكَ ذَاتَهُ وَلَا إِلَهَ وَلَا إِدْرَاكَ فَإِنَّ الْإِلَهِ الْجَمَاعِيَّةَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَوْسُطَ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ مَعْدَمِ الْأُمُورِ وَمَعْرُوفَاتِهَا قَوْلُهَا فَدُونَكَ كَثِيرٌ بِخِلَافِ مَا وَصَفَ
مَا يَطْلُبُ أَنَّهَا الْإِلَهِ وَالْبَصَرَةُ قَوْلُهَا فَلَيْسَ الْإِصْلَاحُ مُدْرِكًا بِالْإِلَهِ جَمَاعِيَّةً وَاعْرِضْ
الْقَائِلُ السَّابِعُ عَلَى ذَلِكَ يَجْزِي بِغَيْرِ الْمَذْكُورِ الْجَمَاعِيَّةَ بِنَفْسِهَا وَبِمَعْدَمِهَا سَبْعٌ
بِمَا تَرَى فِي النُّظُمِ السَّابِعِ مِنْ إِشْنَاعِ مُدْرِكِ الْإِصْلَاحِ عَنِ الْقَوِي إِذَا لَزِمَ فِي الْأَجْزَاءِ
مِنْ غَيْرِ قَوْلِهَا ذَلِكَ الْأَجْزَاءُ وَالشَّيْءُ إِنَّمَا تَمَثَّلُ بِالْقَوِي الْجَمَاعِيَّةِ إِلَى لَا يُمْكِنُ لَهَا أَنْ
تَدْرِكَ أَقْسَمَهَا وَلَا الْإِلَهِ وَلَا إِذَا كَانَ لَا يَصْنَعُ فَادَّ الْحُكْمُ عَلَى الْقَوِي الْجَمَاعِيَّةِ الْمَذْكُورِ
بِإِدْرَاكِ كُلِّ شَيْءٍ **زِيَادَةُ بَصَرَةٍ** **وَكَاثِبُ الْقَوِي الْعَمَلِيَّةُ سَطِيحَةٌ فِي جَنِينِ**
مِنْ قَلْبٍ أَوْ دِمَاحٍ لَكَاتٍ دَائِمَةً التَّعْمَلُ لَهُ أَوْ كَاثِبُ لَا تَقْتَعِي إِلَهَ هَذِهِ حِجَّةٌ
رَاجِعَةٌ وَهِيَ أَوْضَحُ الْحُجَّةِ عَلَى هَذَا الْمَطْلُوبِ وَهِيَ سَبِيحَةٌ عَلَى مَعْدَمَاتٍ **إِحْدَاهَا** أَنَّ
الْإِدْرَاكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَعْدَمِ مَوْرَدِ الْمَذْكُورِ لِلْمَذْكُورِ **وَالثَّانِي** أَنَّ الْمَذْكُورَ
مُدْرِكًا بِذَاتِهِ كَاثِبُ الْمَعْدَمِ يَحْصُلُ الْقَوِيَّةُ فِي ذَاتِهِ وَإِنْ كَانَ مُدْرِكًا بِالْإِلَهِ كَاثِبُ
يَحْصُلُ لَهَا فِي الْإِلَهِ وَمَعْدَمُهَا مَرَّتَيْنِ فِي النُّظُمِ الثَّانِي **وَالثَّالِثُ** أَنَّ الْأُمُورَ
الْجَمَاعِيَّةَ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فَاعِلَةً إِلَّا بِوَسْطَةِ أَجْسَادِهَا إِلَى هِيَ مَوْجُودَاتُهَا فَادَّ ذَلِكَ
الْأَجْسَامُ الْإِلَهِ فِي إِصْلَاحِهَا وَمَعْدَمُهَا مَرَّتَيْنِ فِي النُّظُمِ الثَّانِي **وَالرَّابِعُ** أَنَّ

الامور المتحد بالماهية لا تتغير الا بتغير اقسامها بالمواد المتغيرة اقسامها كغبار
 الاشياء المتغيرة بالزمن او غير ما يميز كغبار الانواع المتغيرة بالجنس او بتغير
 البعض بشي وبجدة البعض منه وذلك التي اقسامها وهي كغبار الانسان كغبار الانسان
 من حيث هو طبيعة او غير مادي وهو كغبار الانسان الكلي لانسان من حيث هو ليس
 متغير من ذلك اقسام لغبار الاشياء المتغيرة بالزمن من غير تغيير المواد وما يجري
 مجراها على ما بين في القسط الرابع فاذا قلتم هذا مقول من الجهة استثناء
 من متغير مؤلف من جملة متغيرة وهي قولنا لو كانت الفاعل متغيرة
 في جميع كانت هي اقسامها المتغير لذلك ليس في وقت وفي وقت
 الاوقات والآن اقسامها يتغير بانطلاق قيم آخر متغير به المتغيرة جميعية وهو ان
 يكون متغير لفاعل لذلك ليس في وقت دون وقت والشيء ابطال هذا القسم باما
 لان المتغير المذكور **وقوله** لانها انما تتغير بحصول صورة المتغير لما فيه
 اشارة الى المتغير الاول التي ذكرناها وانما اورد ما لان القسم الثاني من المتغيرة
 انما يتغير فسادها **وقوله** فان اقسامها يتغير بغير ما لا يمكن فيكون قد حصل
 لما صور المتغير بغير ما لا يمكن لما متغير اخرى ومنع في مقدمها القسم الثاني
 وهو مجرد الفعل وفيها بالاجزاء الصورة الاولى مجرد الفعل **وقوله** لانها
 مادية اشارة الى المتغير الثاني وهي كون المادة التي للذكر المادية **وقوله**
 فلان يكون ما يحصل لما من صورة المتغير من مادية موجود في مادية ايضا
 اشارة الى المتغير الثاني **وقوله** لان حصوله مجرد هو غير الصورة التي
 لم يزل له في مادية بالجدد اشارة الى متغير الصورة التي هي صورة في الاله

المتحد عند الفعل والمتغير في الوجود الى الفعل وعنده هذا التغير لان المتغير
 المذكور **وقوله** فيكون قد حصل في مادية واحد مكنوفا بغير من باعياها صور ان
 يتغير واحد مكنوفا اشارة الى المتغير الرابع وانما قد المادة باكتشافها من
 باعياها لان الاقسام المتغيرة قد تكون متغيرة لغبار المادة **وقوله** وقد يكون
 بيان فساد هذا اشارة الى ما في القسط الرابع وعنده ذلك ظهر فساد الثاني
 المتغير لفساد المتغير وهو من اقسامها فيقول الاله فظهر من ذلك ان الفاعل
 انما كانت عاقل بالصور المتغير في الوجود مكنوفا وهو المادي من قولنا **وقوله** فان كان قد صور
 التي بها صور الفاعل المتغير متغير لانها تكون الصورة التي المتغير الذي فيه الصورة
 المتغير **وقوله** والفق المتغير متغير لما دام اشارة الى سببها في جميع
 الاوقات **وقوله** فاما ان تكون تلك المتغير توجب الفعل دائما او لا يتغير
 الفعل املا اشارة الى ان المتغير المتغير الاول في المتغير المذكور التي
 هي في تلك المتغير **وقوله** وليس ولا واحد من الاثنين صحيح استثناء
 لبعض الثاني متغير المتغير معا لان المتغير كون الانسان متغيرا لا يتغير
 في وقت دون وقت فاذا المتغير وهو كون الفاعل متغيرة في جميع باطل وهو
 المطلوب والفاصل التبارح اعاد الاقسام على المتغير ماب المذكور في هذا
 الموضع منها **وقوله** على المتغير الاول المتغير من الفعل ليس في السماء الوجود
 في الخارج في مادية الماهية والواجب ان يكون التوارد مثل البيان في مادية الماهية
 لان المناسبة بين التوارد والبيان لا يشترط كما في كونها مرتين يالين في الخلق
 محسوسين ان من المناسبة بين المتغير من السماء الذي هو غير محسوس حال

في محل ذلك وبين السماء الموجودة التي هي جوهر محسوس موجود في الخارج محيط
بالارض واما اعود ايضا فاقول ان ماهية الشيء هي ما يحصل في الفعل من ذلك
الشيء منه دون عوارضه الخارج عنه ولذلك اشقت لفظة الماهية من لفظ
ما هو فان الجواب فيها يكون بها ولما كان ذلك كذلك كان يعني قول الفاعل للمفعول
من السماء ليس بشئ والسماء الموجودة في الخارج هو ان السماء المفعولة المجرى عن القوا
لست بشئ مساوية للسماء المحسوسة المتعارضة اما ما حيزه ان اراد مبدء المساواة المجرى
واللاجرى كان مبادفا وان اراد به ان مفهوم السماء منه ليس بشئ من المجرى
والمعارضة كان كاذبا فان زاد في ذلك المفعول من السماء ليس بشئ والسماء الموجودة
في ثامر الماهية كما في هذا الفاعل كان معناه ان المفعول من السماء ليس بشئ
والسماء الموجودة في ثامر المفعولية اي ليس بشئ ولما حال كونها مفعولة هذا هو ان
كما سمعته فان المفعول من السماء هو نفس ماهية السماء الموجودة فضلا عن المساواة
واما كون التوابع غير مساوية للبيان في ثامر المفعولية فظاهر وظاهر ان المناسبة
بين الموضوعين غير صحيحة فان الفرق بين السماء المفعولة والمحسوسة يكون احدهما
بعضا في محل محسوس محسوس والآخر جوهر محسوس لا في محل فرق بين الطبيعية
النوعية المحسوسة الماخوذة من عوارض وثاره مع مبادلاتها والفرق بين التوابع
والبيان فرق بين الطبيعية الجوهرية الغير المحسوسة الماخوذة من ثامر مع ضل بيوتها
توابع وثاره مع ضل ثمرها من ماضا الاول على ان السماء المفعولة اذا احدثت
من حيث هي غير ثامر فابتر بغير ما لم تكن ماهية للسماء انما تكون ماهية لها من حيث
تكون موزونة حيث في الفعل بطبيعة ثامرها قوله لا يلزم من كونها في العاقل

منعها لمحلها بصورة مساوية لمحلها اجتماع سورين متماثلين في محلها لان احدهما
يما لذي في العاقل والآخر في محلها **والجواب** عنها بعد ما مر ان العاقل لو كان
محلا لصوره من غير ان يحل ذلك الصورة في محلها كانت ذات فعل من غير مشاركة المحل
ولما كان كل فاعل جنسي فاعلا بمشاركه الجسم لما مر في الفقرة السابقة كان كل
فاعل من غير مشاركة الجسم هو غير جنسي فاذن العاقل لست بجسمانية ولو كان
محلا لصوره حلت في محلها عا د الحال المذكور **فان قيل** الفرق بين الصورين
باق لان احدهما يما لذي في العاقل وفي محلها معا والآخر يما لذي في محلها فقط
فلما هذا النوع من الحلول افران ما على ما مر وافران الشيء باحد اثنين المتعارفين
دون الآخر غير معقول ومع ذلك فالحال المذكور باق بحاله للقول بحلول سورين
محددين الماهية في محل واحد ومنها قوله الجسم قد يحل فيه امران ولا شك ان
وجودهما انما ين على ما بينهما متماثل ومما لذي في الجسم ويلزم من ذلك اجتماع المتماثلين
والجواب ان الوجود ليس بمرتين يحال في محل وجودات لا غير لست
بمتماثل بل في مخالفة بالجناس ومشاركة في لا يبر واحد هو الوجود المشترك
القول بالاشتراك عليها وعلى غيرها وهذا لا غير امتك واشتالما متولد من اول
الناشئ التي سبق ذكرها ومنها قوله هذه الجملة بينهما ينبغي انما كون النفس عالمه
بصفاتها ولوانها ابد او غير عالمه ينبغي شيئا في وقت من الاوقات وذلك لبيانكم
الذي ذكرتم بينه **والجواب** ان الصفاك واللوان منقضية الى ما يجب للنفس
لانها كل ثامرها مذكور لذاتها والى ما يجب لما بعد ما بينها بالاشياء المتغيرة لها
كل ثامرها مخرجة عن المادة وغير موجودة في الموضوع والنفس مذكور للتعريف الاول

دَائِمًا كَمَا كَانَتْ مُذَكِّرًا لِدَائِمِهَا دَائِمًا وَلَيْسَتْ مُذَكِّرًا لِلصَّنْفِ الثَّانِي إِلَّا لِمَا لَمْ يَلْتَمِزْهُ
 لَفْظُهُ فِي الشَّرْطِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْإِحْوَاسِ **تَكْلِيمُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَاعْلَمْ مِنْ هَذَا**
أَنَّ الْجَوَاهِرَ الْعَائِلَ مِثْلًا لَهُ أَنْ يَفْعَلَ بِذَاتِهِ أَقُولُ لَمَّا فُتِحَ مِنْ أَفَامِزِ الْجَزْءِ عَلَى كَوْنِ الْقَرَرِ
 بِمَا فَلَمْ يَذْهَبْ عَادَ إِلَى إِحْوَاسِ الْكَلَامِ فِي بَنَائِهَا عَلَى كَمَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالدَّائِمَةِ بَعْدَ مُقَارَفَةِ الْبَدَنِ
 وَلِذَلِكَ وَصَّ الْقَوْلُ بِتَكْلِيمِ الْقَوْلِ الْمُتَعَدِّ وَجَعَلَ قَوْلَهُ فَاغْلَمْ مِنْ هَذَا أَنَّ الْجَوَاهِرَ
 الْعَائِلَ مِثْلًا لَهُ أَنْ يَفْعَلَ بِذَاتِهِ شَيْئًا لِلْحُجِّ الْمَذْكُورَةِ قَوْلَهُ **وَلَوْلَا أَنَّهُ أَمِيلٌ فَلَنْ يَكُونَ**
مُرَكَّبًا مِنْ قَوْلٍ فَإِلَّا لِلْفَسَادِ مُقَارَفَةً لِقَوْلِ الثَّابِتِ فَإِنْ أَخَذْتَ لِأَعْلَى أَنَّهُ أَمِيلٌ بَلْ
كَأَنَّكَ مِنْ شَيْءٍ كَمَا لَمْ يُولَى أَوْ شَيْءٍ كَمَا لَمْ يُولَى عَمْدًا بِالْكَلامِ نَحْوِ الْأَصْلِ مِنْ جَزْءٍ أَقُولُ
 هَذَا الْبَدَأَ إِخْرَاجَهُ عَلَى بَيِّنَاتِ النَّقْصِ وَيُرِيدُ بِالْأَمِيلِ كُلَّ بَسِطٍ غَيْرِ حَيٍّ فِي شَيْءٍ
 مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُوَجِّدَ فِيهِ أَفْرَاسٌ وَمَوْجِدَانِ نَزُولٍ عَنْهُ ذَلِكَ الْأَفْرَاسُ وَالْقَوْدُومُ
 بَاقٍ فِي الْإِمْلَاقِ هُوَ أَمِيلٌ بِالْقِيَامِ إِلَيْهَا وَإِذَا قَرَّرَ هَذَا فَقَوْلُ كُلِّ مَنْ يُوَجِّدُ بَيْنَ
 زَمَانًا وَيَكُونُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَفْتَدَّ كَانَ قَبْلَ الْفَسَادِ بِأَفَامِزِ بِالْفِعْلِ وَفَائِدًا بِالْقَوْدُومِ وَقَبْلَ
 الْبَدَأِ مِثْلَ قَوْلِ الْفَسَادِ وَإِلَّا لَكَ أَنَّ كُلَّ بَاقٍ مُتَكِنٌ الْفَسَادِ وَكُلُّ مُتَكِنٍ الْفَسَادِ بِأَفَامِزِ
 فَإِنَّ هَذَا لَا يَمُوتُ مِنْ مَخْتَلِفِينَ وَالْأَمِيلُ لَا يَمُوتُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَبِلًا عَلَى مَخْتَلِفِينَ إِذْ هُوَ بَسِطٌ
 فَالنَّقْصُ إِنْ كَانَ أَمِيلًا فَلَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنْ قَوْلٍ فَإِلَّا لِلْفَسَادِ مُقَارَفَةً لِقَوْلِ الثَّابِتِ
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمِيلًا أَيْ لَمْ يَكُنْ بَسِطًا غَيْرَ حَيٍّ كَانَ إِمَامًا مُرَكَّبًا وَإِمَامًا لَا وَالثَّانِي بِالْمِلَاكِ
 لِمَا سَوَّى الْمُرَكَّبُ يَكُونُ مُرَكَّبًا مِنْ بَسِطٍ غَيْرِ حَيٍّ أَمَّا صِفَتُهَا كَمَا مَادَّةٌ مِنَ الْجِسْمِ وَإِنَّمَا كَلَّمَهَا
 وَعَلَى التَّعْدِيرِ مِنَ الْبَسِطِ الْغَيْرِ الْإِحْوَاسِ أَيْ الْأَمِيلِ يُوَجِّدُ فِي الْمُرَكَّبِ وَهُوَ غَيْرُ مُرَكَّبٍ
 مِنْ قَوْلِ الْفَسَادِ وَجُودِ الثَّابِتِ قَوْلَهُ **وَالْأَفْرَاسُ وَجُودُهَا فِي مَوْجُودَاتِهَا فَتَقَوُّ**

فَتَقَوُّ وَجُودُهَا فِي مَوْجُودَاتِهَا فَلَمْ يَجْتَمِعْ فِيهَا رُكْبٌ أَقُولُ مَذْجَابٌ عَنْ مَوْلَا
 مَعُونٍ يَأْتِي كَثِيرًا مِنَ الْأَفْرَاسِ وَالْقَوْدُومِ لَكُونَ بِأَفَامِزِ مُتَكِنٌ الْفَسَادِ مَعَ بَسِطِهَا
 فَلَا كَانِ النَّقْصُ كَذَلِكَ فَاجَابَتْ بِأَنَّ قَوْلَ فَتَقَوُّ مِثْلًا لَهَا إِنَّمَا تَكُونُ فِي مَوْجُودَاتِهَا
 إِنَّمَا يَكُونُ لَوْجُودِهَا وَذَلِكَ لِأَنَّهَا فِي بَسِطِهَا فِي ذَوَاتِهَا إِنَّمَا لَا يَكُونُ لَهُ يَمِيلٌ وَجُودٌ
 فَاجْتِمَاعُ الْأَمْرِ فِيهِ يَأْتِي بِتَأْيِيدِهِ قَوْلُهُ **وَأِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَكُنْ أَشْأَلْ هَذَا**
فِي أَفَامِزِهَا فَإِلَّا لِلْفَسَادِ بَعْدَ وَجُوبِهَا بِبَسِطِهَا وَبَنَائِهَا أَيَّ إِذَا بَيَّنَّ أَنَّ النَّقْصَ
 إِنَّمَا أَمِيلٌ وَإِنَّمَا ذَاتُ أَمِيلٍ لَمْ تَكُنْ هِيَ وَمَا يَجُوزُ تَجَرُّدُهَا مِمَّا لَا يَرْكِبُ فِيهِ وَلَا مَوْجِدًا
 فِيهِ غَيْرُهُ مِمَّا يَمِيلُ الْفَسَادَ فَإِنَّ الْبَدَأَ مَوْجِدَ الْفَسَادِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي الْبَسِطِ وَالْأَمِيلِ
 يَمِيلُ فَالْثَّانِي لَيْسَ بِأَمِيلٍ فَإِنَّ النَّقْصَ لَا يَمُوتُ أَنْ يَفْتَدَّ وَإِنَّمَا فَاتَ يَفْتَدُّ
 وَجُوبِهَا بِبَسِطِهَا وَبَنَائِهَا لَهَا لِأَنَّ أَمِيلَ الْوُجُودِ وَبَنَائِهَا يَكُونُ فِي مُرَكَّبَاتِ الْوُجُودِ
 مُسْتَفَادَةً مِنْ بَسِطِهَا وَلِغَرَضِ الْعَائِلِ الشَّارِحِ هَذَا لَوْ كَانَتْ لِلْقَسْرِ هِيَ
 مَوْجُودَةٌ مَخْلُوقَةٌ لَمْ يَكُنْ الْأَجْسَامُ مَوْجُودًا وَكَانَ الْبَاقِي مِنْهَا هَيُولًا هَادِيًا هَالِكًا
 كَانَ الْبَاقِي مِنَ الْقَسْرِ هُوَ النَّقْصُ بَلْ شَيْءٌ إِنَّمَا وَجِئْتُ بِحُجُوزٍ أَنْ لَا تَكُونَ كَمَا لَمْ تَكُنْ
 الدَّائِمَةُ بِأَفَامِزِهَا نَائِبَةً لَوْجُودِهَا **وَالْجَوَابُ** أَنْ هَيُولِي النَّقْصِ تَكُونُ إِنَّمَا ذَاتُ
 وَشَيْءٌ أَوْ غَيْرُ ذَاتٍ وَشَيْءٌ وَالْأَمِيلُ يَحَالُ لِأَنَّ ذَا الْوُجُودِ لَا يَكُونُ مِنْ الْإِمَامِ لَا وَشَيْءٌ لَهُ
 وَالْثَّانِي لَا يَحْتَلُوا إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ مَعَ كَوْنِهَا غَيْرُ ذَاتٍ وَشَيْءٌ ذَاتٌ هِيَ أَوْ غَيْرُهَا أَوْ لَمْ تَكُنْ
 فَإِنْ كَانَتْ كَانَتْ عَائِلَةً بِبَنَائِهَا عَلَى مَا سَمِعْتَ فَكَانَتْ هِيَ النَّقْصُ وَذَلِكَ مِنْهَا جَوَابُهَا
 هَذَا خَلْفٌ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ذَاتٌ هِيَ أَوْ غَيْرُهَا فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الْبَدَنُ نَائِبًا فِي أَفَامِزِهَا لَوْ لَمْ
 فَإِنْ كَانَ كَانَتْ النَّقْصُ غَيْرَ مُسْتَعِينَةٍ فِي وَجُودِهَا عَنْ الْبَدَنِ فَلَمْ تَكُنْ ذَاتٌ يَفْعَلُ

مَا تَقَرَّرَ عَلَى مَا مَرَّ وَفَدَّ وَخَافَ مِنْ إِبْطَالِ هَذَا النِّسْبِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْبَدَنِ تَأْيِيدٌ فَاكْتَفَى
 كَانَتْ بَاقِيَةٌ بِمَا يَتَّبِعُهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْبَدَنُ مَوْجُودًا وَهُوَ الْمَطْلُوبُ ثُمَّ أَنَّ الْقَوْرَةَ الْمَغْبِيَّةَ
 إِنَّمَا وَالْكَمَالَاتُ النَّاتِيَةُ لِنَبِيِّكَ الْقَوْرَةَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقْدُرَ وَتَقْتَضِيَ بَعْدَ انْقِطَاعِ عِلَاقَتِهَا
 مِنَ الْبَدَنِ لِأَنَّ الْقَوْرَةَ لَا يَجُوزُ إِلَّا مُسْتَنِدًا إِلَى جَسَمٍ يَتَّكِي كَمَا تَرَى فِي الْأَسْوَلِ الْهَيْكَلِ
ثُمَّ قَالَ وَالْقَسْرُ حَيْثُ مَقُولُهُ لِلْوَجْهِ فِي مَرْكَبَةٍ مِنْ جَنْبٍ وَصَلَّ وَالْجَنْبُ وَالْقَسْرُ
 إِذَا اخْتَلَفَ الْبَشَرُ بِالْجَنْبِ كَمَا نَامَادَ وَهُوَ قَالَتْ الْقَسْرُ عِنْدَ مَرْكَبَةٍ مِنْ مَادَّةٍ وَهُوَ ذَلِكَ
 يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَا **وَالْجَوَابُ** أَنَّ هَذَا مَعَالِطَةً بِإِشْرَاكِ الْأَنَسِ فَإِنَّ الْمَادَّةَ وَالْقَوْرَةَ
 نَتَبَّهَانِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَعَلَى جَنْبٍ لِلْجَسَمِ بِالْإِشْرَاكِ وَالْجَسَمُ أَوَّلُ الْأَعْيَانِ مِنْ مَرْكَبَةٍ
 مِنْ مَادَّةٍ وَهُوَ **ثُمَّ قَالَ** الْفَسَادُ وَالْجُدُوثُ مُتَعَارِفَانِ فِي الْخِيَارِ جَمَاهُ إِلَى امْتِنَانِ
 يَسْتَقِيمُ مَا إِلَى عِلَلٍ لِذَلِكَ الْأَمْرُ كَانِ أَوْ فِي اسْتِغْنَاءِهَا عَنْ ذَلِكَ فَإِنَّ اسْتِغْنَاءَ امْتِنَانِ
 الْجُدُوثِ عَنْ الْجِلْدِ مَعَ رُفُوعِ الْجُدُوثِ فَلَيْسَتْغْنِ امْتِنَانِ الْفَسَادِ أَيْضًا عَنْهُ مَعَ رُفُوعِ
 الْفَسَادِ وَإِنْ افْتَرَأَ امْتِنَانُ إِلَى عِلَلٍ هُوَ الْبَدَنُ فَلَيْسَ الْبَدَنُ أَصْلًا لِامْتِنَانِ
 الْفَسَادِ وَبِالْجَسَدِ يَحْجُزُ أَنْ يَكُونَ الْبَدَنُ شَرْطًا لَوُجُودِ الْقَسْرِ وَلَيْسَ بِإِقْدَامِ الشَّرْطِ
 عِنْدَ قَدَرِ الشَّرْطِ **وَالْجَوَابُ** أَنْ كَوْنِ الشَّرْطِ عِلَلًا لِامْتِنَانِ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَوْرِ
 لَهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ فَسَادٌ غَيْرُ مَقُولٍ فَإِنْ مَعْنَى كَوْنِ الْجَسَمِ عِلَلًا لِامْتِنَانِ وَهُوَ الْقَوْلُ مَوْ
 قُوعُ لَوُجُودِ التَّوَادُّعِ فِيهِ يَكُونُ يَحَالُ وَجُودِ التَّوَادُّعِ مُقْتَضِيًا لَهُ وَكَذَلِكَ فِي امْتِنَانِ
 الْفَسَادِ وَلِذَلِكَ لَيْسَ كَوْنُ الشَّرْطِ عِلَلًا لِامْتِنَانِ فَسَادِهِ فَإِنَّ الْبَدَنَ لَيْسَ بِعِلَلٍ لِامْتِنَانِ
 جُدُوثِ الْقَسْرِ مِنْ حَيْثُ مَوْجِبَانِ لَهَا وَلَا لِامْتِنَانِ فَسَادِهَا أَصْلًا بَلْ إِنَّمَا كَانَتْ
 مَعَ هَيْبَةٍ مَحْضُومَةٍ مَوْجُودَةٍ قَبْلَ جُدُوثِ الْقَسْرِ عِلَلًا لِامْتِنَانِ وَلَيْسَ بِجُدُوثِ مَوْجُودَةٍ

إِنَّمَا بَيِّنَةٌ مُتَعَارِفَةٌ وَهُوَ نَوْعًا مَحْضُومًا وَلَمْ يَكُنْ وَجُودُ ذَلِكَ الْقَوْرَةِ مُمَكِّنًا لِامْتِنَانِ مَا هُوَ
 مَبْنِيٌّ أَمَّا الْغَرِيبُ بِالَّذِي إِتَّاعَى الْقَسْرُ فَجُدُوثُ يَحْسِبُ اسْتِغْنَاءَهُ وَهُوَ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ
 لِلْقَوْرَةِ الْمَغْبِيَّةِ لَهُ الْمَقْبُولَةُ إِنَّمَا عَلَى وَجْهِهِ كَانَ ذَلِكَ الْمَبْنِيٌّ بِطَائِفَةٍ مِنْ هَذَا النَّوعِ مِنَ الْأَنْبَاءِ
 وَذَلِكَ بِذَلِكَ الْخَبَرِ ذَلِكَ لِامْتِنَانِ وَالْهَيْبَةُ مِنَ الْبَدَنِ إِذَا لَيْسَ عَنْهُ مَا كَانَ الْبَدَنُ
 مَعَهُ يَحَالُ لِامْتِنَانِ جُدُوثِ الْقَسْرِ أَيْضًا هَيْبَةُ الْقَسْرِ مِنْهُ فَبَنَى الْبَدَنُ عِلَلًا لِامْتِنَانِ
 فَسَادِ الْقَوْرَةِ الْمَغْبِيَّةِ وَذَلِكَ الْأَمْرُ بِطَائِفَةٍ مِنْ هَذَا النَّوعِ أَنْ يَكُونَ عِلَلًا
 لِفَسَادِ ذَلِكَ الْمَبْنِيٍّ مِنْ حَيْثُ هُوَ ذَاتُ مَبْنِيٍّ عَنْهُ فَإِذَا كَانَ الْبَدَنُ مَعَ هَيْبَةٍ مَحْضُومَةٍ
 شَرْطِيَّةً جُدُوثِ الْقَسْرِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَوْجُودٌ أَوْ مَبْنِيٌّ مَوْجُودٌ لِأَمْنِ حَيْثُ هُوَ مَوْجُودٌ
 مُجَرَّدٌ وَلَيْسَ بِشَرْطِيَّةٍ وَجُودِهَا وَالشَّيْءُ إِذَا جُدُوثُ فَلَا يَفْسَدُ بِفَسَادِ مَا هُوَ شَرْطِيَّةٌ فِي حَيْثُ
 كَانَتْ فَارْتَبِطَ بِمَبْنِيٍّ مَوْجُودٍ الْبَدَنُ الَّذِي كَانَ شَرْطِيَّةً جُدُوثِ **فَإِنْ قِيلَ** لَمْ
 أَوْجِبَ اسْتِغْنَاءَ الْبَدَنِ لِجُدُوثِ مَوْجُودَةٍ مَا جُدُوثُ مَبْنِيٍّ لِنَبِيِّكَ الْقَوْرَةِ وَلَمْ يَجِبْ
 اسْتِغْنَاءُ لِفَسَادِ ذَلِكَ الْقَوْرَةِ فَسَادِ مَبْنِيٍّ ذَلِكَ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ **فَلَنَّا**
 لِأَنَّ مَا يَفْتَقِرُ جُدُوثُ مَقُولٍ مَا فَإِنَّمَا يَفْتَقِرُ وَجُودُ جَمِيعٍ عِلَلٌ ذَلِكَ الْمَقُولُ بِشَرْطِهَا
 وَمَا يَفْتَقِرُ فَسَادِ مَقُولٍ لَا يَفْتَقِرُ فَسَادِ الْجِلْدِ بَلْ يَكْفِيهِ فَسَادُ شَرْطِهَا وَلَوْ كَانَ عَدَمًا
وَيُحْتَمَلُ وَنَسَبُهُ **إِنْ قَوْلًا مِنَ الْمُفْسِدِينَ** يَمَعُ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْجَوْهَرَ الْيَافِظَ
 إِذَا عَمِلَ مَوْجُودٌ عَمَلِيَّةً فَسَادَ مَوْجُودٌ فَلَمَّا نَزَلَ الْجَوْهَرَ الْيَافِظَ عَمِلَ أَفَكَانَ هُوَ عَلَى عِلْمٍ
 بِمَعْنَى الْمَقُولِ مِنَ **أَهْلٍ** مَوْجِبِينَ كَمَا كَانَ عِنْدَ مَا لَمْ يَعْمَلْ أَوْ بَطُلَ مِنْهُ ذَلِكَ
 فَإِنْ كَانَ كَمَا كَانَ فَسَادَ عَمِلَ أَوْ لَمْ يَعْمَلْهَا وَإِنْ كَانَ بَطُلَ مِنْهُ ذَلِكَ أَبْطَلَ عَلَى أَنَّهُ
 سَائِلٌ لَهُ أَوْ عَلَى أَنَّهُ ذَا هُوَ فَإِنْ كَانَ عَلَى أَنَّهُ يَحَالُ وَالذَّاتُ بَاقِيَةٌ هُوَ كَأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا

لَيْسَ عَلَى مَا يَتَوَلَّوْنَ وَإِنْ كَانَ عَلَى أَنَّهُ ضِدٌّ بَطْلٌ ذَاكَ وَحَدَّثَ شَيْءٌ آخَرُ لَيْسَ أَنَّهُ مِمَّا
مَوْشِيًا آخَرُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا مَا تَمَّتْ هَذَا أَيْضًا عَلَيْكَ أَنَّهُ يَنْفَعِي هَوْبِي مُشْرِكًا وَتَجَدُّ
مَرْكَبٌ لَا يَبْطُلُ أَقُولُ مَا فَرَعَ مِنْ اثْبَاتٍ وَجُوبٍ بَعْدَ التَّغْيِيرِ لَنَا طَلْعَةٌ مَعَ مَقُولًا
الْمَكْتُبَةِ بِذَلِكَ أَيْ فِي كَمَالِهَا الثَّانِيَةِ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ كَيْفِيَّةَ إِسْهَابِ ذَلِكَ الْكَلَامِ
بَدَأَ بِإِبْطَالِ مَذْهَبٍ فَأَتَى فِي ذَلِكَ كَانَ مَشْهُورًا بَعْدَ الْمَعْلُومِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَشَاطِيرِ
مِنْ إِيحَاءِهِ وَمَوَالِفِهِ بِإِيجَادِ الْعَاقِلِ بِالْقُوَّةِ الَّتِي تَجِدُ فِيهِ عَيْنٌ يَفْعَلُهَا أَيْ مَا لَمْ يَكُنْ
أَوْ لَا مَذْهَبٌ ذَلِكَ وَإِيَّاكُمْ عَنِ يَقُولِهِ إِنْ قَوْمًا مِنَ الْمُتَعَلِّقِينَ بَعْدَ عَمَلِهِمْ
أَبْجُورًا الْعَاقِلُ إِذَا عَمِلَ مَوْجُودًا عَقْلِيَّةً سَيَّارًا هُوَ وَاجِبًا جَمْعُهُ عَلَى ذَلِكَ هُوَ مَقَرَّرٌ
فِي كِتَابِهِ الْمَوْجُودِ بِالْبَدَأِ وَالْعَادِ فِي ضَمٍّ مَزْجِيٍّ بَانَ وَاجِبًا لَوْجُودِ مَعْنَى الْفَاعِلِ
وَعَمَلِ الْفَاعِلِ فَإِنَّهُ مُتَّفَقٌ ذَلِكَ الْكَلَامُ تَقَرَّرَ الْمَذْهَبُ فِي الْمَبْدَأِ وَالْعَادِ حَسْبَ
مَا اشْتَرَطَهُ فِي مَعْنَى تَقْصِيفِهِ تَرَانَةً بَنَى عَلَى فَسَادِ هَذَا الْمَذْهَبِ يَقُولُ فَلَمْ يَزِدْ
أَبْجُورًا الْعَاقِلُ فَعَمِلَ إِلَى آخِرِ مَقَامٍ مَرَّةً ثَلَاثِينَ **وَأَيْضًا إِذَا عَمِلَ أَنَّهُ**
يَعْمَلُ بِأَيُّكَ كَمَا كَانَ عِنْدَ مَا عَمِلَ أَحَدٌ يَكُونُ سَوَاءً يَفْعَلُ أَوْ لَمْ يَفْعَلْهَا أَوْ
يَبْسُرُ شَيْئًا آخَرُ وَيَلْزَمُ مِنْهُ مَا تَقَدَّرَ ذِكْرُ مَعْنَاهُ ظَاهِرٌ وَتَزِيدُ النَّبِيَّةُ فِيهِ أَنَّهُ
يَلْزَمُ أَنَّهُ إِذَا عَمِلَ أَمَارًا فَإِذَا عَمِلَ بِفَانِ ابْطُلَ كَوْنُهُ أَوْ تَجَدُّدُ الْفَاعِلِ فَدَكَرَ
يَعْمَلُ وَإِنْ لَمْ يَبْطُلْ عَنْهُ ذَلِكَ بَلْ يَبْقَى أَوْ لَمْ يَبْرُجْ نَاصُوا مَذْهَبَهُمْ وَإِنْ بَقِيَ
وَمِمَّا يَمَعُ ذَلِكَ بِكَ كَانَ مَعَ الْقَوْلِ بِإِيجَادِ الْعَاقِلِ وَالْمَعْمُولِ قَوْلًا بِإِيجَادِ جَمِيعِ الْمُفْعُولِ
عَلَى إِيحَاءِهَا فِي الْمَاهِيَاتِ وَتَكْرَرُ هَذَا أَيْنَ إِيمَانًا لَمْ وَاشْدُّ شَاعِرًا مِمَّا ذَكَرْنَا أَوْ لَا
وَمِمَّا آخَرُ وَنَبِيَّةٍ **وَهُوَ لَا أَيْضًا** قَدْ يَقُولُونَ أَنَّ النَّفْسَ النَّاطِقَةَ إِذَا عَمِلَتْ

شَيْئًا فَإِنَّمَا يَعْمَلُ ذَلِكَ الَّتِي بِإِصْلَاحِهَا بِالْعَمَلِ الْفَعَالِ وَهَذَا يَحْتَاجُ تَوْأَمًا وَفِيهَا لَهَا بِالْعَمَلِ
الْفَعَالِ هُوَ أَنْ يَبْدُوَ نَفْسُ الْعَمَلِ الْفَعَالِ لَا تَأْتِي بِتَغْيِيرِ الْعَمَلِ الْمُسْتَفَادِ وَالْعَمَلِ الْفَعَالِ
هُوَ مَوْجُودٌ يَفْعَلُ بِالْقُوَّةِ فَيَكُونُ الْعَمَلُ الْمُسْتَفَادُ وَهُوَ لَا يَبْدُو أَنْ يَجْعَلُوا الْعَمَلُ
الْفَعَالِ سَيِّئًا قَدْ يَعْمَلُ مِنْهُ شَيْءٌ دُونَ شَيْءٍ أَوْ يَجْعَلُوا أَيْضًا لَا وَاحِدًا بِهِ يَجْعَلُ الْقُوَّةُ
كَامِلَةً وَاضِلَةً إِلَى كُلِّ مَعْنَى عَلَى أَنَّ الْإِيحَاءَ لَمْ يَفْعَلْ النَّفْسُ النَّاطِقَةُ هُوَ
الْعَمَلُ الْمُسْتَفَادُ حِينَ مَا يَصُورُ بِهِ فَابْتَدَأَ **أَقُولُ** هَذَا الْقَوْمُ هُوَ قَوْلُهُمُ النَّفْسُ
النَّاطِقَةُ عِنْدَ تَقْصِيفِهَا مَعْمُولًا مَا يَجْعَلُ بِالْعَمَلِ الْفَعَالِ بِإِيجَادِهَا بِالْعَمَلِ الْمُسْتَفَادِ
الَّذِي يَجْعَلُ الْعَمَلُ الْفَعَالِ بِهِ وَبَنَى عَلَى فَسَادِهِ بِلِزْزَةِ أَحَدٍ حَالَيْنِ إِنَّمَا تَجْعَلُ الْعَمَلُ
الْفَعَالِ الَّذِي فِيهِ عَيْنٌ قَابِلٌ لِلتَّجَرُّبِ وَأَمَّا مَوْجُوبُ جُحُولِ جَمِيعِ الْمَعْمُولَاتِ إِلَى عَمَلِهَا
الْعَمَلُ الْفَعَالِ لِلنَّفْسِ النَّاطِقَةِ عِنْدَ تَقْصِيفِهِ مَعْمُولًا وَاحِدًا أَيْ يَعْمَلُ كَانَ
تَرَدُّدًا هَذَا الْحَالُ لَمْ يَلْزَمْهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْإِيجَادِ بَلْ إِنَّمَا لَزِمَهُمْ مَعْنَاهُ إِلَى الْحَالِ الْأَوَّلِ
الْمَذْكُورِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَى أَنَّ الْإِيحَاءَ لَمْ يَفْعَلْ النَّفْسُ النَّاطِقَةُ بِالْعَمَلِ
الْمُسْتَفَادِ حِينَ مَا يَصُورُ بِهِ فَابْتَدَأَ بِإِيجَادِهَا **وَأَعْلَى** أَنَّهُ كَمَا لَزِمَهُمْ فِي الْعَمَلِ الْمُسْتَفَادِ
الْقَوْلُ بِإِيجَادِ جَمِيعِ الْقُوَّةِ الْمَعْمُولَةِ فَدَكَرْنَا مِنْهُمْ فِي هَذَا الْعَمَلِ الْقَوْلُ بِإِيجَادِ
جَمِيعِ الْقُوَّةِ الْعَاقِلَةِ وَلِهَذَا أَرَادَ هَذِهِ الْقَوْلُ الثَّلَاثَةَ فِي هَذَا الْمَعْنَى **حِكْمًا**
وَكَانَ لَمْ يَزِدْ رَجُلٌ يَمُرُّ بِقَوْمٍ يَرَوْنَ عَمَلًا فِي الْعَمَلِ وَالْمَعْمُولَاتِ كَمَا بَأَيْتُهُ عَلَيْهِ
الْمُتَشَاوِرُونَ وَهُوَ حَشَفُ كُلِّ وَهُوَ يَمْلِكُونَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يَفْعَلُونَ هَوْبًا وَلَا فَوْفُورًا
فَقَسَهُ وَقَدْ نَاصَهُ مِنْ أَمَلٍ زَمَانَهُ رَجُلٌ وَنَاصَهُ هُوَ ذَلِكَ الْمُنَاصُ بِمَا هُوَ مُسْتَغْنٍ
مِنْ الْأَوَّلِ **أَقُولُ** لَيْسَتْ أَرَادَ الَّتِي وَالْفَعَالِ لِلْفَرَعِ الْإِنْبَاءِ أَيْ صَاحِبُ هَذَا

الْقَيْلُ دَالٍ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ كَانَ مَذْهَبًا جَائِزًا مِنَ الْمَشَائِظِ وَفَوْقَ رُؤُوسِ
 هَذَا مَوْصِيحُ إِسْمَاعِيلَ **إِسْمَاعِيلُ** **إِعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ أَنَّ شَيْئًا تَائِيًا**
 شَيْئًا آخَرَ لَا عَلَى سَبِيلِ الْأَسْخَاطِ لَمْ يَنْسَلِ إِلَى جَانِبِ وَلَا عَلَى سَبِيلِ التَّرْكِيبِ مَعَ شَيْءٍ
 آخَرَ لِحَدِّثٍ مِنْهُمَا شَيْءٌ نَأْتِي عَلَى أَنَّهُ كَانَ شَيْئًا وَاحِدًا فَضَرًا وَاحِدًا آخَرَ قَوْلُ شَيْءٍ
 غَيْرِ مَقُولٍ **لَمَّا فَرَعَ** مِنْ ابْطَالِ الْمَذْهَبِ الْمَذْكُورِ أَشَارَ إِلَى وَجْهِ الْإِبْطَالِ بِقَوْلِهِ
 كُلِّي وَهُوَ إِنْ شَاءَ إِنْ شَاءَ النَّحْوِ غَيْرُهُ فَفَسَسَ الْإِتِّحَادَ أَوَّلًا وَذَكَرَ أَنَّ مَعْنَاهُ هُوَ الْمَقْصُودُ
 لِلْجَنَاحِ مِنْ قَوْلِهِ مَصَارِغِي شَيْئًا آخَرَ وَبَيَّنَّ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ أَيْضًا قَدْ بَطَلَ بِالْحُجُجِ عَلَى
 مِثَرِهِ شَيْءٌ شَيْئًا آخَرَ يَطْرُقُ الْأَسْخَاطُ وَهِيَ أَنَّ هَذَا عَنْ ذَلِكَ النَّحْوِ الْقَائِلُ شَيْئًا
 وَمَعْنَاهُ أَنَّ شَيْئًا آخَرَ يَكُونُ مَعَهُ مَعِيرًا إِيَّاهُ كَمَا يُقَالُ مِثَارُ الْمَاءِ هُوَ أَوْ الْأَسْوَدُ
 أَيْضًا أَوْ مَا بِالْقَوْلِ مَا بِالْفِعْلِ وَطَرِيقُ التَّرْكِيبِ وَهُوَ أَنَّ مَعْنَاهُ شَيْءٌ آخَرَ إِلَى النَّحْوِ الْقَائِلِ
 مَعْدُوكُ الْمَعِيرِ إِيَّاهُ عَنْهَا كَمَا يُقَالُ ضَارًا التَّرَابُ لِمَنَا وَلَنَلْتَبِ تَرَابًا وَهَذَا لَيْسَ
 الْمُرَادُ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ بَلِ الْمُرَادُ بِهِ هُوَ مَا فِيهِمْ عَنْهُ بِالْجَمْعِ وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ
 شَيْئًا وَاحِدًا فَضَرًا هُوَ وَخِلَ وَاحِدًا آخَرَ وَذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ قَوْلُ شَيْءٍ غَيْرِ مَقُولٍ
 وَإِنَّمَا نَسَبَهُ إِلَى التَّشْبِيهِ لِأَنَّهُ مَحْذُورٌ وَيُسَبِّحُ تَحْيِيلُهُ نَظْمُهُ عَوَارِثُ الْمَنَاجِزِ وَالْمَقْصُودُ
 حِفْظُ اشْتِغَالِ بَذْرِ الْجَمْعِ عَلَى فَادِهِ **قَوْلُهُ** **فَأَنَّهُ** **أَنَّ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ مَوْجُودًا**
 فَهُمَا اِثْنَانِ سَمِيحَانِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَيْرَ مَوْجُودٍ فَهُوَ بَطْلُ إِنْ كَانَ الْمَعْدُومُ قَبْلُ
 وَبَدَتْ شَيْءٌ آخَرَ لَمْ يَحْدُثْ أَنَّ كَانَ الْمَقْصُودُ تَائِيًا وَمَعِيرًا إِيَّاهُ وَإِنْ كَانَ مَعْدُومًا
 فَلَمْ يَصِرْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بَلْ تَمَّ يَحْجُزُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمَاءَ لَمَّا صَارَ مَوَادَّ عَلَى أَنَّ الْمَوْجُودَ
 لِلْمَائَةِ خَلَعَ الْمَائَةَ وَلَيْسَ الْمَوَائِدُ وَمَا يَجْرِي هَذَا الْجَرَى **كَمْ هِيَ** **أَنَّ مِنْهَا** **الْمَرْبِ**

أَمْ كَانَ قَبْلَ الْإِتِّحَادِ وَأَمْ حَصَلَ بَعْدَهُ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْقَائِلُ هَذَا الثَّانِي وَالثَّانِي
 هُوَ الْمَعِيرُ إِيَّاهُ فَالْحَالُ بَعْدَ الْإِتِّحَادِ لَا يَخْلُو أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْأَمْرَانِ مَوْجُودَيْنِ مَعًا
 وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَوْجُودًا وَالْآخَرُ مَعْدُومًا وَأَمَّا أَنْ لَا يَكُونَ وَاحِدُهُمَا مَوْجُودًا
 وَجَمِيعُ الْأَقْسَامِ حَيَالٌ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَقَوْلُهُ إِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ مَوْجُودًا فَهُمَا
 اِثْنَانِ سَمِيحَانِ وَذَلِكَ يَتَأَيُّ فِي الْإِتِّحَادِ وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَحَصَلَ فَتَدْرِي أَحَدُهُمَا
 أَنْ يَكُونَ الْمَعْدُومُ بَعْدَ الْإِتِّحَادِ هُوَ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ وَالْمَوْجُودُ هُوَ الْأَمْرُ الثَّانِي وَالْآخَرُ
 بِالْعَكْسِ وَالشَّيْخُ أَبْطَلَ هَذَا الْقِسْمَ بِإِبْطَالِ الْقَدِيرِ الْأَوَّلِ فَطَرَفَ لِأَنَّ الْقَدِيرَ الثَّانِي
 ظَاهِرُ الْمُنَاسَبَةِ لِلْقَوْلِ بِالْإِتِّحَادِ فَهَذَا وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَيْرَ مَوْجُودٍ بَعْدَ الْقِسْمِ
 الثَّانِي مِنَ الثَّلَاثَةِ فَهُوَ بَطْلُ إِنْ كَانَ الْمَعْدُومُ قَبْلُ وَحَدَّثَ شَيْءٌ آخَرَ لَمْ يَحْدُثْ
 إِنِّي فَهُوَ بَطْلُ عَلَى قَدِيرٍ كَوْنِ الْمَعْدُومِ هُوَ الْأَمْرُ الْمَعْدُومُ سَوَاءً حَدَّثَ بَعْدَهُ شَيْءٌ
 آخَرَ أَوْ لَمْ يَحْدُثْ أَنْ كَانَ بِالْقَدِيرِ تَائِيًا وَمَعِيرًا إِيَّاهُ بِمَعْنَى الْقِسْمِ فِي أَنْ وَهِيَ أَنَّ الْقَدِيرَ
 الْكَائِنَ مَعَ لَفْظِهِ كَانَ قَائِلًا بِالْكَلِمَةِ بِطَلِ إِنْ فَهُوَ بَطْلُ قَوْلِ الْأَوَّلِ بِالْقَدِيرِ تَائِيًا
 وَمَعِيرًا إِيَّاهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى الْإِتِّحَادِ هُوَ كَوْنُ الْأَوَّلِ الْقَائِلِ بِمَعْنَى تَائِيًا وَمَعِيرًا
 إِيَّاهُ فَهِيَ عَلَى قَدِيرٍ عَدِيدٍ لَا يَكُونُ هُوَذَا **وَالْقَائِلُ** **الْثَّانِي** **لَمَّا جَرَى فِي طَرَفِهِ**
 هَذِهِ الْبَيَانُ عَلَى الْمَعْنَى نَسَبَهَا إِلَى الْأَخْلَافِ وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَهُوَ بَطْلُ مَقُولِهِ
 وَإِنْ كَانَ مَعْدُومًا فَلَمْ يَصِرْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ تَرَدُّدُ كَرَمَالٍ لِحَدِّثٍ مِنْهُ مَقْصُودُ
 الْإِتِّحَادِ بِالْحُجُجِ وَهُوَ الْأَسْخَاطُ وَأَشَارَ إِلَى الْقَدِيرِ الْأَوَّلِ أَعْنَى التَّرْكِيبِ بِقَوْلِهِ
 وَمَا يَجْرِي هَذَا الْجَرَى **لَمْ يَنْسَلِ** **فَقَطَرُكَ** **مِنْ هَذَا** **أَنَّ كُلَّ مَا يَفْعَلُ فَإِنَّهُ دَائِمٌ**
مَوْجُودٌ **تَفَرُّقُهَا** **الْجَلَالُ** **الْعَمَلِيَّةُ** **تَفَرُّقُهَا** **فِي شَيْءٍ آخَرَ** **لَمَّا** **أَبْطَلَ** **الْمَذْهَبَ** **الْمَذْكُورَ**

مَرَّحَ بِكَفَيْهِ انْتِصَافَ الْجَوْهَرِ الْعَاطِلِ بِكَالِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَعْنَى الْعَمَلِ
عَلَى مَا ذَكَرْنَا قَدْ كَانَهُ يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ تَفَرُّقٍ فِي شَيْءٍ وَخَوَالِجِيَّةٍ فِي الْقَدْرِ هُوَ الْفَرْقُ
الْبَيْنُ وَانْتِصَافُ الْمَعْنَى بِالْجَلَالِ لَا تَأْتِي الْقُتُوبُ الْمَطَابِقَةُ لِذَوَاتِ ذَلِكَ الْقُتُوبِ
بِالْبَيْنِ مُنْتَبِهُ **الْقُتُوبُ الْعَقْلِيَّةُ** قَدْ يَجُودُ بِوَجْهِهَا أَنْ تَشْتَقَّ مِنَ الْقُتُوبِ الْخَارِجَةِ
مَثَلًا كَمَا تَشْتَقُّ مَسُورَةُ السَّاءِ مِنَ السَّاءِ وَقَدْ يَجُودُ أَنْ تَنْبَغِي الْقُتُوبُ أَوْ لَا إِلَى الْقُتُوبِ
الْعَاطِلِ تَرْتَبُّ لَهَا وَجُودُهَا مِنْ خَارِجٍ بِشَيْءٍ مَا يَفْعَلُ شَيْئًا تَرْتَبُّ لَهُ مَوْجُودٌ فَدَيَّحُ
أَنْ يَكُونَ مَا يَفْعَلُهُ وَاجِبُ الْوُجُودِ مِنَ الْكُلِّ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي **لَمَّا فَرَّغَ** مِنْ بَيَانِ كَيْفِيَّةِ
إِدْنَامِ الْمَعْنَى فِي الْجَوْهَرِ الْعَاطِلِ أَدَانَ بَيْنَ أَنْ الْأَوَّلُ الْوَاجِبُ لِذَاتِهِ
وَمَا يَتَلَوُّ مِنَ الْمَبَادِي الْعَالِيَةِ عَلَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْ أَجَاءِ الْفِعْلِ مَعْنَى الْمَعْنَى لَمْ يَسْرُ
الْمَعْنَى إِلَى مَا يَكُونُ عِلَالًا لَوُجُودِ الْأَعْيَانِ الْخَارِجَةِ الَّتِي هِيَ مَوْجُودَةٌ كَيْفِيَّةً لِأَنَّ
عَمَلَهَا غَيْرِيًّا لَمْ تَسْبِغْهُ أَحَدًا إِلَى ذَلِكَ وَإِعَادَ مَا يَفْعَلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَبَسَّيَ عِلَالًا
وَالِي مَا يَكُونُ مَعْلُومًا لِلْأَعْيَانِ الْخَارِجَةِ كَيْفِيَّةً كَيْفِيَّةً لِأَنَّ شَيْئًا شَاهِدًا مَوْجُودًا
وَبَسَّيَ عِلَالًا لِمَا فِي الْقِسْمِ الثَّانِي عَنْ الْأَوَّلِ يَتَأَيَّ لَا شَيْءَ أَشْيَاءَ لِعَمَلِهِ
مُنْتَبِهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَجْهِينِ قَدْ يَجُودُ أَنْ يَحْصُلَ مِنْ سَبَبٍ عَمَلِيٍّ بِمَوْجُودٍ لَوُجُودِ
الْقُتُوبِ فِي الْأَعْيَانِ أَوْ غَيْرِ مَوْجُودٍ مَا يَحْصُلُ فِي جَوْهَرٍ فَابِلٍ لِلْقُتُوبِ الْمَعْنَى لَمْ يَجُودَ أَنْ يَكُونَ
لِلْجَوْهَرِ الْعَمَلِيٍّ مِنْ ذَاتِهِ لَا مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَدَهَبَ الْعَمَلُ الْمَعْنَى إِلَى غَيْرِ النَّهَاةِ
مَوْجِبًا لَوُجُودِهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ ذَلِكَ مِنْ ذَاتِهِ **هَذَا** قِسْمُهُ آخَرُ كُلِّ وَاحِدٍ
مِنَ الْفَتَنِ الْمَذْكُورِينَ وَتَفَرُّقُهُ أَنْ يَتَأَيَّ كُلُّ مَوْجُودٍ مَعْنَى لَمْ يَجُودَ فِي الْأَعْيَانِ
أَعْنَى كُلِّ فِعْلٍ أَشْيَاءَ أَوْ لَمْ يَجُودَ بَعْدَ فِي الْأَعْيَانِ أَعْنَى كُلِّ فِعْلٍ عَمَلِيٍّ فَإِنَّمَا

أَنْ يَحْصُلَ مِنْ سَبَبٍ عَمَلِيٍّ كَالْفِعْلِ الْعَمَلِ مَوْجُودًا فِي جَوْهَرٍ مَا فُلَ بِالْقُتُوبِ فَابِلٍ ذَلِكَ
الْقُتُوبُ وَإِنَّمَا أَنْ يَحْصُلَ مِنْ ذَاتِ ذَلِكَ الْجَوْهَرِ لَا مِنْ شَيْءٍ خَارِجٍ عَنْهُ وَالْجَوْهَرُ لَمْ يَتَفَرَّقْ
بَسَّيَ إِلَى الْخَارِجِ مِنَ الْذَاتِ وَالْأَلْسُنُ لَمْ يَتَفَرَّقْ لِمَا يَتَفَرَّقُ أَعْنَى الْعَمَلِ الْمَعْنَى
إِلَى غَيْرِ النَّهَاةِ وَقَدْ بَانَ شَيْئًا لِمَا ذَكَرْنَا فَإِنَّ الْجَوْهَرِ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْهُ مِنْ ذَاتِهِ
مَوْجُودٌ وَالْأَوَّلُ الْوَاجِبُ يَتَأَيَّ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ شَيْئًا كَمَا تَرْتَبُّ لَهَا مِنْ
ذَاتِهِ لَا مِنْ غَيْرِهِ لِمَا تَرْتَبُّ لَهَا **عِلَالًا** أَنْ فِي وَجُودِ الْقُتُوبِ الْمَعْنَى لَمْ يَجُودَ فِي ذَاتِ الْعَاطِلِ
مِنْ ذَاتِهِ نَظَرًا لِأَنَّ الْعَاطِلَ لَا يَكُونُ مَا يَدُلُّ وَيَفْعَلُ وَجُودُ الْأَعْيَانِ لَمْ يَتَفَرَّقْ مِنْهَا
أَخْرَاجًا لِمَا يَتَفَرَّقُ بِالْقُتُوبِ لَا يَخْرُجُ إِلَى الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ مَخْرَجٍ خَارِجِيٍّ كَمَا تَرْتَبُّ لَهَا شَيْئًا
إِشَارَةٌ وَاجِبُ الْوُجُودِ يَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ ذَاتَهُ بِذَاتِهِ عَلَى مَا يَحْتَغِي وَيَفْعَلُ مَا يَحْتَغِي
مِنْ جِهَتِهِ مَوْجُودًا بِذَاتِهِ وَمِنْهُ وَجُودُهُ وَيَفْعَلُ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ مِنْ جِهَتِهِ وَجُودُهَا فِي
سِلْسِلَةِ التَّرْتِيبِ **الْأَوَّلُ** مِنْ عِنْدِهِ مَوْجُودًا بِذَاتِهِ **لَمَّا فَرَّغَ** مِنْ بَيَانِ كَيْفِيَّةِ
ذَاتِ أَشْيَاءَ إِلَى خَارِجِهِ بِمَجْمُوعِ الْوُجُودَاتِ قَدْ كَرَّرْنَا مَعْنَى ذَاتِهِ لَمْ يَكُونَ عَمَلًا
لِذَاتِهِ مَعْنَى لَمْ يَكُونَ عَلَى مَا يَحْتَغِي فِي الْمَقَامِ الرَّابِعِ وَيَفْعَلُ مَا يَحْتَغِي بِمَعْنَى الْمَعْنَى
الْأَوَّلِ مِنْ جِهَتِهِ مَوْجُودًا بِذَاتِهِ وَالْعِلْمُ الشَّامُ بِالْعِلْمِ الشَّامِ بِمَعْنَى الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومِ
فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالْعِلْمِ الشَّامِ لَا يَكُونُ مِنْ غَيْرِ الْعِلْمِ بِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ جَمِيعِ مَا يَكُونُ لَهَا لَهَا
وَهَذَا الْعِلْمُ يَفْقَهُ الْعِلْمُ بِأَوَانِهَا إِلَى مَا يَفْعَلُ لَهَا الْوَاجِبُ بِوُجُودِهَا وَيَفْعَلُ سَائِرَ
الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَجِبُ الْمَعْلُومُ الْأَوَّلُ مِنْ جِهَتِهِ وَفَوْقَهَا فِي سِلْسِلَةِ الْمَعْلُومِ الشَّامِ
مِنْ عِنْدِهَا مَا لَمْ يَكُنْ سِلْسِلَةِ الْمَعْلُومَاتِ الْمُنْتَهِيَةِ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ التَّرْتِيبِ
أَعْنَى مَا كُنْ سِلْسِلَةِ الْحَوَادِثِ الَّتِي لَا تَنْتَهِي فِي ذَلِكَ التَّرْتِيبِ إِلَيْهِ لَكِنَّمَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ

مِنْ جِهَةٍ كَوْنُ الْجَمِيعِ مُمَكِّنَةٌ بِحَاجَةِ الْإِلَهِ وَهُوَ حَاجٌ عَرَفِيٌّ بِمَا وَجَبَ لِيَعَادَ
 التَّوَلَّى فِيهِ بِالنَّسَبِ إِلَيْهِ تَعَالَى **إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ لِلْأَشْيَاءِ مِنْ**
 ذَاتِهِ فِي ذَاتِهِ هُوَ أَفْضَلُ إِخْلَافٍ كَوْنُ الْبَاقِي مُدْبِكًا وَمُدْبِكًا وَيَلُوْ أَيْدَاكَ الْجَوَامِ الْفَعْلِيَّةُ
 لِلْأَوَّلِ بِإِشْرَاقِ الْأَوَّلِ وَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ مِنْ ذَاتِهِ وَبَعْدَهُمَا أَلَا دَرَكَاتُ النَّفْسَانِيَّةِ
 الَّتِي هِيَ نَفْسٌ وَمَدْنٌ عَنْ طَبَاعِ عَقْلِي مُبَدَّدَةٌ الْمُبَادِي وَالْمُنَاسِبُ **لِلْأَوَّلِ**
 إِصْبَارٌ مِنْ جَيْتٍ هُوَ إِذَا كَانَ وَإِعْيَانٌ مِنْ جَيْتٍ هُوَ إِذَا كَانَ لِلْمُدْبِكِ وَإِعْيَانٌ مِنْ جَيْتٍ
 هُوَ إِذَا كَانَ لِلْمُدْبِكِ وَتَحَلُّفٌ مِنْ رَأْيِهِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَعْيَانِ أَرَاتِ أَمَّا إِخْلَافُ مُجَرِّدِ
 مَا هِيَ فَلِكُونُهُ نَارُ الْخَسَاءِ وَنَارُ الْخَيْلِ وَنَارُ الْوَقْطِ وَنَارُ الْفَعْلِ وَأَمَّا إِخْلَافُ
 حَيْثُ الْعِيَانِ إِلَى الْمُدْبِكِ فَلِكُونُهُ الْأَوَّلُ الْفَعْلِي الْمَقْنِي لِكُونِ الْمُدْبِكِ
 فَاغْلِبَ أَمْرُ جُودٍ مِنْ الْأَوَّلِ الْإِقْنَاعِي الْمَقْنِي لِكُونِهِ مُتَعَلِّقًا وَإِنَّمَا لَانَ هَذَا
 مُبْدِي وَجُودٍ وَذَاكَ مُتَعَلِّقٌ مِنْ جُودٍ وَأَمَّا إِخْلَافُهُ فَبِحَسَبِ الْفِيضِ إِلَى الْمُدْبِكِ
 فَلِكُونِ الْمُدْبِكِ الْجُودِ عَنِ الْمَادَّةِ أَمَّا فِي كَوْنِهِ مُدْبِكًا مِنَ الْمَعْنَى فِيهَا وَالْمُدْبِكُ مِلَّةٌ
 أَمَّا مِنَ الْمُدْبِكِ بِفَعْلِهِ وَلَا كَانَ هَذَا هَكَذَا أَوْ كَانَ الْعِلْمُ أَلَا تَامَ بِالْفَعْلِ الْثَامَةُ
 مُتَعَلِّقًا بِالْعِلْمِ أَلَا تَامَ بِفَعْلِهِمَا وَلَمْ يَكُنِ الْعِلْمُ أَلَا تَامَ بِالْمَعْلُولِ عِلْمًا نَامًا بِفَعْلِهِ فَارْتَبَعَتْ
 مِنْ جَيْتٍ هِيَ نَامَةٌ تَوْجِبُ فَعْلُهَا الْمَعْنَى مِنْ جَيْتٍ هُوَ هُوَ الْمَعْلُولُ مِنْ جَيْتٍ هُوَ الْمَعْلُولُ
 لَا يَقْنِي عِلْمُهُ الْمَعْنَى أَلَا يَقْنِي عِلْمُهُ مَا لَوْ جُودَ بَلِ الْعِلْمُ بِالْفَعْلِ يَقْنِي الْعِلْمَ بِأَعْيَانِ
 الْمَعْلُولِ وَإِنِّيهِ وَالْعِلْمُ بِالْمَعْلُولِ يَقْنِي الْعِلْمَ بِأَعْيَانِ الْعِلْمِ دُونَ مَا هِيَ كَانَ أَكْثَرُ
 الْأَوَّلِ كَاتِبٌ فِي ذَوَانِهَا إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ لِذَاتِهِ بِذَاتِهِ كَاهِنٌ وَجَمِيعُ مَا سِوَاهُ أَيْضًا بِذَاتِهِ
 مِنْ جَيْتٍ هُوَ عِلْمُهُ نَامَةٌ هِيَ أَيْضًا أَفْضَلُ إِخْلَافٍ كَوْنُ الْبَاقِي مُدْبِكًا وَمُدْبِكًا فَيَلُوْ إِلَى

وَأَفْضَلُ إِخْلَافٍ كَوْنُ الْبَاقِي مُدْبِكًا وَلَا تَامَ نَامَةً هِيَ أَلَا تَامَ بِالْفَعْلِ الْثَامَةُ
 وَيَلُوْ أَيْدَاكَ الْجَوَامِ الْفَعْلِيَّةُ أَمَّا إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مُدْبِكًا مِنْ ذَوَانِهَا الْمَعْلُولِ
 إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ لَمَّا كَانَ يَتَعَلَّقُ بِالذَّاتِ وَهِيَ عَاقِلَةٌ لِذَوَانِهَا عَقْلُهُ بِإِشْرَاقِ الْأَوَّلِ
 عَلَيْهَا تَمَرُّقَتْ مَا دُونَ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَوَّلِ يَتَعَلَّقُ دُونَ تَعَلُّقِ الْأَوَّلِ أَيْضًا وَتَتَلَوَّى
 إِذَا كَانَتْ التَّوَلَّى الْمُسْتَفَادَةُ مِنْ طَرَفِ الْحَوَاسِّ وَالْخَيَالِاتِ وَغَيْرِهَا وَهِيَ كُلُّهَا تَمَرُّقَتْ
 وَمَدْنٌ عَنْ طَبَاعِ عَقْلِي لِأَنَّ مَجْرَجَهَا مِنَ الْقَوَى إِلَى الْفَعْلِ عَقْلٌ مُتَوَرِّدٌ بِصُورِ الْمَعْنَوَلَاتِ
 فَطَبَعَ مِنْهُ فِيهَا بَعْضُ نَفْسِ الْقَوَى بِحَسَبِ إِنْشِدَادِهَا وَإِنَّمَا لَهَا بِذَلِكَ الْفَعْلِ
 وَهِيَ إِذَا كَانَتْ مُبَدَّدَةٌ الْمُبَادِي لِأَنَّ بَعْضَهَا يَحْصِلُ مِنَ الْأَشْيَاءِ لَوْلَا بِالْفَعْلِ عَلَى
 الْمَعْلُولِ وَبَعْضُهَا بِالْعَيْنِ وَبَعْضُهَا مِنْ طَرَفِ غَيْرِهَا وَمُبَدَّدَةٌ الْمُنَاسِبَاتِ لِأَنَّهَا نَامَةٌ
 تَتَقَلَّبُ مِنَ الْعِلْمِ بِالْبَاقِي إِلَى الْعِلْمِ بِمَا يَتَنَبَّهُ وَنَارُهُ إِلَى الْعِلْمِ بِمَا يَتَنَبَّهُ وَنَارُهُ عَلَى وَجْهِ
 غَيْرِهَا فَيُتَقَنَّ مِنْ رَأْيِ الْأَوَّلِ كَاتِبٌ وَقَدْ حَصَلَ أَيْضًا مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ أَنَّ الْأَوَّلَ كَاتِبٌ
 يَمُرُّ عَلَى أَصْنَافِ الْأَوَّلِ كَاتِبٌ بِاللَّشْكِيَّةِ وَهُوَ وَنَسْبُهُ **وَلَمَّا كَانَ نَفْسُكَ**
إِنْ كَانَتْ الْمَعْنَوَلَاتُ لَا يَتَّخِذُ بِالْعَاقِلِ وَلَا بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ لِمَا ذَكَرْتُ ثُمَّ قَدْ تَمَّتْ
أَنَّ وَاجِبَ الوجودِ يَفْعَلُ كُلَّ شَيْءٍ فَلَسْ وَلِهَذَا يَخَالُ هُنَاكَ كَثْرَةُ قَوْلِهِ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ
يَفْعَلُ أَنَّهُ بِذَاتِهِ ثُمَّ يَلْزَمُ مَقْصِدُهُ عَقْلًا بِذَاتِهِ لِأَنَّهُ أَنْ يَفْعَلَ الْكثرةَ جَاءَتْ لَكثرةُ
لَا يَزِيدُ مَنَافِعَهُ لَمَّا دَاخِلُهُ فِي الذَّاتِ مَقْصُودٌ وَجَاءَتْ أَيْضًا عَلَى رَأْيِ وَكثرةُ الْوَاوِيَةِ
مِنْ الذَّاتِ مُبَابِيَّةٌ أَوْ غَيْرُ مُبَابِيَّةٍ لَا تَسْلِمُ الْوَحْدَ وَالْأَوَّلُ يَمُرُّ لَهُ كَثْرَةُ لَوَانٍ أَيْضًا فَدُونَ
وَعَمَّا أَيْضًا وَكثرةُ شُلُوبٍ وَبَسْبَبٍ لِكَثْرَةِ الْأَسْمَاءِ لَكِنْ لَا نَامَةً لَكَ فِي ذَاتِهِ
ذَاتِهِ فَكثرةُ الْوَحْدِ أَنْ يَمَالَ إِنَّكَ ذَكَرْتَ أَنَّ الْمَعْنَوَلَاتُ لَا يَتَّخِذُ بِالْعَاقِلِ

فِي الوجودِ إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْمُسْتَعِدِّ عَلَى مَا تَرَكَّتْ بِلَا عَمَلِهِ لِذَلِكَ عَمَلُهُ لِمَعْلُومٍ
 الْأَوَّلِ فَإِذَا حُكِّمَتْ بِكَوْنِ الْعِلَلَيْنِ لِمَعْنَى ذَاتِهِ وَعَمَلُهُ لِذَلِكَ شَيْئًا وَاحِدًا فِي الوجودِ مِنْ
 تَعَارُفَاتِهِمْ بِكَوْنِ الْمَعْلُومَيْنِ أَيْضًا أَعْنَى الْمَعْلُولِ الْأَوَّلِ وَعَمَلُ الْأَوَّلِ لَهُ شَيْئًا وَاحِدًا
 فِي الوجودِ مِنْ غَيْرِ تَعَارُفٍ يُفْتَضِلُّ كَوْنُ أَحَدِهِمَا مَبْنِيًّا لِلْأَوَّلِ وَالْآخَرُ فِي سَفَرٍ رَافِقٍ
 وَكَأَيْحُكَّ بَكُونِ التَّعَارُفِ فِي الْعِلَلَيْنِ إِعْتِبَارًا بِمَعْنَاهُ فَإِذَا حُكِّمَتْ بِكَوْنِهِ فِي الْمَعْلُولَيْنِ كَذَلِكَ
 فَإِذَا ذُنَّ وَجُودَ الْمَعْلُولِ الْأَوَّلِ مُوَقَّتٌ بِعَمَلِ الْأَوَّلِ إِيَّاهُ مِنْ غَيْرِ إِنْجِاحٍ إِلَى مَوْجِدٍ مُتَقَرِّفٍ
 يَحُلُّ ذَاتَ الْأَوَّلِ بَقَائِي مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ لَمَّا كَانَتْ الْجَوَاهِرُ الْعَقْلِيَّةُ تَعْمَلُ مَا لَيْسَتْ
 بِمَعْلُولَاتٍ لَهَا بِحُصُولِ مَوَاقِفِهَا وَهِيَ تَعْمَلُ الْأَوَّلَ الْوَاجِبَ وَلَا مَوْجِدَ الْأَوَّلِ وَهُوَ
 مَعْلُولُ لِلْأَوَّلِ الْوَاجِبِ كَانَ جَمِيعُ مَوَاقِفِ الْمَوْجِدِ أَيْضًا الْكَلِمَةُ وَالْمُجَرَّدَةُ عَلَى مَا عَلَيْهِ
 الوجودُ بِمَا مَلَكَهَا وَالْأَوَّلُ الْوَاجِبُ يَعْمَلُ ذَلِكَ الْجَوَاهِرُ مَعَ ذَلِكَ الْقَوَرِ لَا يَصُورُ
 غَيْرُهَا بَلْ بِإِعْيَانِ ذَلِكَ الْجَوَاهِرِ وَالْقَوَرِ وَكَذَلِكَ الوجودُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فَإِذَا لَا يَزِيدُ
 عَنْهُ شَيْءٌ ذِيهِ مِنْ غَيْرِ لَوْ رُمِيَ بِهَا مِنْ الْحَالَاتِ لَمْ تَكُنْ هَذَا أَمِيلًا أَنْ يَحْتَفَظَ وَيُطْلَقَ
 أَنْ تَكْتَفِيَ لَكَ كَيْفِيَّةُ إِحْاطَتِهِ بِمَا فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ الْكَلِمَةُ وَالْمُجَرَّدَةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
 وَذَلِكَ فَضَّلَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ شَيْءٍ وَلَوْ لَا أَنْ يَحْفَظَ هَذَا الْجَبِّ عَلَى الوجودِ الْآخِرِ الْآخِرِ
 كَلَامًا بِطَبَقٍ لَا يَلِيْقُ أَنْ يُوَرَّدَ أَمثالُهُ عَلَى سَبِيلِ الْحِثِّ لَمْ تَكُنْ مَا فِيهِ كَمَا يَزِيدُ لَكِنْ الْأَمْتَادُ
 هُنَا عَلَى هَذَا الْإِيمَاءِ أَوَّلُ **إِشَارَةِ الْأَشْيَاءِ الْمُجَرَّدَةِ** فَهَذَا تَعْمَلُ كَمَا تَعْمَلُ
 الْكَلِمَاتُ مِنْ حَيْثُ نَجِبُ بِأَشْيَائِهَا مُنْسَوْبَةً إِلَى مَبْدَأِ نَوْعِهِ فِي تَحْقِيقِ تَحْقِيقِهِ
 كَمَا لَكُنْ فِي الْجَزْئِيَّةِ فَهُوَ يَفْعَلُ وَنَوْعُهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُنْ فِي الْجَزْئِيَّةِ وَاسْطَافَةِ الْفِعْلِ
 بِهَا وَيَفْعَلُهَا كَمَا تَعْمَلُ الْكَلِمَاتُ وَذَلِكَ غَيْرَ الْأَوَّلِ الْآخِرِ الْوَاقِعِ فِيهَا الَّذِي يَكُنْ

أَنَّهُ وَقَعَ الْآنَ أَوْفَلَهُ أَوْفَعُ بَعْدَهُ بَلْ مِثْلُ أَنْ يَفْعَلَ أَنْ كَسُوْنَا جَزْئِيًّا مِنْ غَيْرِ حُصُولِ
 الْقَوَرِ وَهُوَ جَزْئِيٌّ مَا وَفَّقَ كَذَا وَهُوَ جَزْئِيٌّ مَا فِي مَعْنَاهُ كَذَا أَتَرْتَابُ وَذَلِكَ الْكَلِمَةُ
 وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْعَاطِلِ الْأَوَّلِ إِحْاطَةً بِأَنَّهُ وَقَعَ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ وَإِنْ كَانَ يَفْعَلُ لَا يَكُنْ عَلَى الْفِعْلِ
 الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ هَذَا إِذَا رَأَيْتُ أَنَّ جَزْئِيَّ يَحْدُثُ مَعَ حُدُوثِ الْمَذْكُورِ وَيَزُولُ مَعَ زَوَالِهِ
 وَذَلِكَ الْأَوَّلُ يَكُونُ ثَابِتًا لَدُنْهُ كُلُّهُ وَإِنْ كَانَ عِلْمًا بِجَزْئِيٍّ وَهُوَ أَنَّ الْعَاطِلَ لَا يَتَّ
 بِنُ كَوْنِ الْقَوَرِ فِي مَوْجِدٍ كَذَا وَبِنُ كَوْنِهِ فِي مَوْجِدٍ كَذَا يَكُونُ كَوْنُ مَعْنَى فِي وَقْتٍ
 مِنْ زَمَانٍ أَوَّلٍ أَيْضًا لِيَنْ يَحْدُثَ عَمَلُهُ ذَلِكَ أَمْرًا ثَابِتًا قَبْلَ كَوْنِ الْكَلِمَةِ وَمَعْنَاهُ يَحْدُ
يَسِيلُ التَّغَرُّفُ بَيْنَ إِذَا رَأَيْتُ الْجُزْئِيَّاتِ عَلَى وَجْهِ كُلِّهَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَغَرَّفَ وَبَيْنَ
 إِذَا رَأَيْتُهَا عَلَى وَجْهِ جُزْئِيٍّ يَتَغَرَّفُ بِغَيْرِهَا لِيَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأَوَّلَ يَمَّا يَكُنْ بَلْ كُلُّهَا مَعْلُومٌ
 إِنَّمَا يَذْكُرُ الْجُزْئِيَّاتِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَعْلُومٌ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ دُونَ الْآخَرِ وَإِذَا رَأَيْتُهَا عَلَى
 الْوَجْهِ الْآخَرِ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا بِالْإِنْجِاحِ أَوْ التَّحْقِيقِ أَوْ مَا يَجْرِي بَحْرَاهُ مِنَ الْأَلَاتِ
 لِلْجُزْئِيَّةِ وَقَبْلَ تَغَرُّفِ ذَلِكَ **قَوْلُ** كَلِمَةٍ الْأَوَّلِ وَجُزْئِيَّةُ تَعْمَلُهَا بِكَلِمَةٍ
 الْقَوَرِ أَوْ أَمْرِهِ فِيهِ وَجُزْئِيَّتُهَا فَلَا مَدْخَلَ لِلْقَوَرِ فِي ذَلِكَ فَإِنْ قَوْلُنَا هَذَا
 الْإِنْسَانُ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلُ فِي هَذَا الْوَقْتِ جُزْئِيٌّ وَقَوْلُنَا الْإِنْسَانُ يَقُولُ الْقَوْلُ
 فِي وَقْتٍ كُلِّهِ وَلَمْ يَتَغَرَّفْ بِمَا إِلَّا بِحَالَ الْإِنْسَانِ وَالْقَوْلُ وَالْوَقْتُ بِالْمُجَرَّدَةِ وَالْكَلِمَةُ
 وَكُلُّ جُزْئِيٍّ يَتَغَلَّبُ بِهِ حُكْمُ فَلَهُ طَبَقُهُ تَوْجِدُهُ فِي تَحْقِيقِهِ إِنَّمَا يَصِيرُ بَيْنَ ذَلِكَ الطَّبَقِ
 جُزْئِيَّةٌ لَا يَذْكُرُهَا الْعَمَلُ وَلَا يَتَأَنَّى وَلَهَا الْبَرَاهَانُ وَلِيَتَغَرَّفَ بِشَيْءٍ مِنْ الْأَشْيَاءِ بِمَعْنَى الْإِنْجِاحِ
 لِلْحَيْثُ الْإِنْفَاءِ أَوْ مَا يَجْرِي بَحْرَاهُ مِنَ الْمُخْتَصِمَاتِ أَيْ لَا يَسِيلُ إِلَى إِذَا رَأَيْتُهَا إِلَّا بِالْمُجَرَّدِ
 وَمَا يَجْرِي بَحْرَاهُ فَإِنْ أَخَذْتَ ذَلِكَ الطَّبَقَ مُجَرَّدًا عَنْ ذَلِكَ الْمُخْتَصِمَاتِ مِمَّا تَكَلَّمَ

اجسام بحال تامثلا لزوما اوليا ذاتيا ويدخل في ذلك زيد وعمر وجمادى ومجرى
 دحولا ثانيا فانه ليس كونه قادرا ساعيا به الاضافات المتعينة يعلق ما لا يتغير
 فانه لو لم يكن زيد اضلا في الامكان ولم ينع اضافة النوع الى غير ابد امانه
 ذلك في كونه قادرا على الشيء فان اصل كونه قادرا لا يتغير بتغير احوال المثل
 عليها من الاشياء بل انما تتغير الاضافات الخارجية فقط فكذا الفهم كالمقابل الذي
قله وهذا هو الصف الثاني وهو الصف المنزه في الوصف المتعينة
 لاضافته الى شيء من خارج الى لا تتغير بتغير ذلك الشيء في الخارج وكانت تتغير
 اضافته الى ذلك الشيء وهي كالقوة التي هي هيئة ما للذات بسببها يصح ان يتغير
 عن تلك الذات فعل وهي متفق كون القادر مضافا الى مقدر عليه ولا تتغير
 بتغير المضاف اليه فان القادر على تحريك زيد لا يصير غير قادر في ذاته عند
 اعدام زيد ولكن تتغير اضافته تلك فانه حينئذ لا يكون قادرا على تحريك زيد
 وان كان قادرا في ذاته والسبب في ذلك ان القوة تستلزم الاضافة الى امر
 كلي لزوما اوليا ذاتيا والى الجزئيات التي تقع تحت ذلك الكلي لزوما ثانيا غير
 ذاتي بل بسبب ذلك الكلي والامر الكلي الذي يعلق الصف به لا يمكن ان يتغير
 فلاجل ذلك لا يطرق التغير الى الصفه وانما الجزئيات تتغير وتتغير ما تتغير
 الاضافات الجزئية المرتبطة المتعلقة بها وهذا الصف كالمقابل الاول لانه
 منفعة منفردة ذات اضافة والاول منفردة عارضة عن الاضافة **قولنا ومنها مثل**
ان يكون الشيء عالما بان الشيء لم يحدث الشيء فصار عالما بان الشيء ليس متغيرا
 الاضافة والصفه المضافه فان كونه عالما بغيره ما يتغير الاضافة به حتى انه اذا

كان عالما بغيره كذا لم يكتف ذلك في ان يكون عالما بغيره جزئي بل يكون العليم
 بالشيء عالما مستقلا يلزم اضافة مستانقة وهيئة للنفس متعين لها اضافة مستانقة
 مخصوصة غير العلم بالمقدور وغير هيئة تحققها لا كما كان في كونه قادرا بالهيئة واحدة
 اضافات شيء هذا اذا خلف حال المضاف اليه من عدم وجوده وجب ان يختلف
 بحال الشيء الذي له الصفه لاني اضافة الصفه بنفسها فقط بل وفي الصفه التي
 تلتزمها تلك الاضافة ايضا **وهذا هو الصف الرابع وهو الصف المنزه**
 في الوصف المتعينة لاضافته الى شيء من خارج الى لا تتغير بتغير ذلك الشيء
 في الخارج وهي كالعلم فانه موزع منفردة في العالم متعينة لاضافته الى معلوم
 المعين وتغير بتغير المعلوم فان العالم يكون زيدا في الدار يتغير علمه بغيره عن
 الدار وذلك لان العلم انما يستلزم الاضافة الى معلوم المعين ولا يعلق بغيره
 المعلوم بين العلق الاول بخلاف القدر فان القدر يعلق بالمقدور الكلي او لا
 وبسببه بالمقدور الجزئي الذي يقع تحت ذلك الكلي ثانيا اما العلم فانه اذا يعلق
 بالكلي فلا يعلق بالجزئي الذي يقع تحت ذلك الكلي البته الا اذا استوفى العلم
 فحينئذ يعلق بذلك الجزئي قلنا انما له العلم بان الحيوان جسم لا يمتنع ما يتكرر
 العلم يكون الانسان جسما ما لم يتغير الى ذلك علم آخر وهو العلم بكون الانسان حيوانا
 فاذن العلم بكون الانسان جسما علم مستانق له اضافة مستانقة وهيئة جديدة
 للنفس لها اضافة جديدة غير العلم بكون الحيوان جسما وهيئة تحقق ذلك العلم
 فليكن من ذلك ان يختلف بحال الوصف بالصفه التي تكون من هذا الصف
 اختلاف بحال الاضافات المتعلقة بها لاني الاضافات فقط بل في نفس تلك

التيه قلبه فما ليس موضوعا للتغير لم يجز أن يبرهن له تبدل كالحجب النسيم
 الأول ولا يحجب النسيم الثاني وأما حجب النسيم الثاني فقد يجوز في إصافاته
 بغيره لأن ترتيبه في الذات كما فرغ عن أحكام الصفات أو قد ضيعة كلية وهي
 أن كل ما لا يكون موضوعا للتغير لا يجوز أن تبدل معناه المنفردة الخارجة عن المادة
 ولا معناه المنفردة المتعلقة بالامانة التي تتغير بتغير الامانة فحجوز أن تبدل
 إصافاته لأن من صفاته المنفردة التي لا تتغير بتغير تلك الامانات ولا يمكن أن يكون
 ذلك في إصافاته بغيره لأنه لو ما ناسيا ولا يمكن أن يكون في إصافاته قريبة
 لأنه لو ما أوليا فان التغير فيها يقتضي التغير في نفس تلك الصفات وحينئذ يبرهن
 الذات موضوعا للتغير هذا بغير كلامه وإنما وسم الفصل بالثبوت للنسبة المذكورة وبالأثر
 لهذا الحكم الكلي **واعترض** الفاضل الشارح بأن الامانة وجودية عند فهمها
 جردا التغير فيها فلا يجوزونه في الصفات اليعنيفة ليس بوارد لأنهم يثبتون أن
 الامانة التي يجوز تغيرها ليست مما يتعلق بها الموصوف ولا الصفات المنفردة فيها بالذات
 بل بالعرض ومعناه ليس إلا وقوع الشيء الذي يظن أن الامانة عارضة له كالقدرة
 على تحريك زيد فلا يثبت ما عرفت له الامانة كالقدرة على التحريك مطلقا على
 أن وجود الامانة هو كون الشيء بحيث يفعل له أمر بالقيام إلى غيره ولا يكون
 لذلك الأمر وجود غير هذا الفعل فلا يحدث من تغير التغير في الشيء بل يحدث
 منه فنثبت في الأمور المتعولة فقط **نكتة** قولك بينا وشيئا هو إضافة
 محضة وكونك عالما وفادرا هو كونك في حال متغير في نفسك شيئا امانة
 لأنه أو لاجته فانت بهما ذو حال متغير لا ذوا امانة محضة **اشارة** إلى التبر

الثاني من الامتناف الأول بعد ذكر الفرق بينه وبين التغيرين الآخرين لئلا
 يلبس بعضها ببعض وذلك ظاهر من **قيد** فلو اجب الوجود يجب أن لا يكون
 عليه بالجزئيات علما أن ما يتأخر حتى يدخل فيه الآن والمآني والمستقبل فيمن ينفذ
 دأبه أن يتغير بل يجب أن يكون عليه بالجزئيات على الوجه المتقدم العالي على
 الزمان **والله** **هذا** الحكم كالتجربة لما قبله وهو أنما حصل من امتناع قولنا
 واجب الوجود ليس بموضوع للتغير على ما ثبت في النظر الرابع إلى حكم الكلي المذكور
 وهو قولنا كل ما ليس بموضوع للتغير فلا يجوز أن تبدل معناه على التفسير المذكور
 ثم إن هذا الحكم يوهم مناقضة للقول بأن الكل معلول للواجب العال لم يذابه
 والعلم بالعلل موجب العلم بالمعلول فذكر في هذا الوجه أنه يجب أن يكون علمه
 بالجزئيات على الوجه الكلي الذي لا يتغير بتغيره لأنه لا يخالف **واعلم**
 أن هذه التسمية تشبه بسيماة الفقهاء في تحقيق بعض الأحكام القائمة بأحكامها
 فيما بها في الظاهر وذلك لأن الحكم بأن العلم بالعلل موجب العلم بالمعلول
 إن لم يكن كلياً لم يمكن أن يحكم بأحكام الواجب بالكل وإن كان كلياً وكان الجزئي
 المتغير من جنسه معلولاً له أوجب ذلك الحكم أن يكون عالماً به لا محالاً فالقول
 بأنه لا يجوز أن يكون عالماً به لا يحتاج كون الواجب موضوعا للتغير تحقيق لذلك
 الحكم الكلي يحكم أمر عارضة في بعض الأمور وهذا دأب الفقهاء ومن يجري مجراهم
 ولا يجوز أن يقع أمثال ذلك في المناحي المتعولة لا يحتاج صار من الأحكام فيها
 فالقول أن يؤخذ بيان هذا المطلوب من ما ذكره وهو أن يقال العلم بالعلل
 موجب العلم بالمعلول ولا يجب الإحسان به وإذ كان الجزئيات المتغيرة من حيث

هِيَ مُتَغَيِّرَةٌ لِأَنَّهَا لَا تَلَا بِالْأَلَا بِالْجُزْأَيْنِ كَالْخَوَاصِّ وَمَا يَحْتَوِي عَجْزَهَا وَالْمَدْرَكُ الْجَدَلُ
 أَوَّلُ ذَلِكَ يَكُونُ مَوْضِعًا لِلتَّغْيِيرِ لَا يَحْتَاجُ لَدَا أَمَّا إِذَا كَانَتْ عَلَى الْوَجْهِ الْكُلِّيِّ فَلَا يَكُونُ إِلَّا
 بِالْفِعْلِ وَالْمَدْرَكُ هَذَا أَوَّلُ ذَلِكَ يَكُونُ مَوْضِعًا لِلتَّغْيِيرِ فَادْنِ الْوَاجِبُ
 الْأَوَّلُ وَكُلُّ مَا لَا يَكُونُ مَوْضِعًا لِلتَّغْيِيرِ بِكُلِّ مَا مَوْضِعًا فَلْيَسْتَحْ أَنْ يَكُونَ مَكَانَ جِهَةٍ مَوْضِعًا
 بِمَا فَلْيَسْتَحْ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَيَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعًا لِلْوَجْهِ الثَّانِي قَوْلُهُ **وَيَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ**
عَالِمًا بِكُلِّ شَيْءٍ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَا يَزِلُّهُ بَوْسَطٌ أَوْ غَيْرُ بَوْسَطٍ يَأْتِي إِلَيْهِ بِسَبَبِهِ قَدَرًا
الَّذِي مَوْضِعًا لِلتَّغْيِيرِ الْأَوَّلِ نَادِيًا وَاجِبًا إِذَا كَانَ مَا لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ كَمَا عَلِمْتَ
هَذَا نَاكِدًا لِأَنَّهُ يَأْتِي بِكُلِّ شَيْءٍ فِي مَذْهَبٍ لَمَّا كَانَ جَمِيعُ مَوْضِعٍ
 الْمَوْجُودَاتِ الْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ الَّتِي لَا تَهَابُ لَهَا مَا يَمْلِكُ مِنْ جِهَةٍ هِيَ مَقُولَةٌ فِي لَيْلٍ
 الْعَقْلِيِّ بِإِتِّدَاعِ الْأَوَّلِ الْوَاجِبِ إِيَّاهَا وَكَانَ إِيجَادُهَا يَتَلَقَّى بِهَا بِالْمَادَّةِ فِي الْمَادَّةِ عَلَى
 سَبِيلِ الْإِتِّدَاعِ مُتَمِّمًا إِذْ هِيَ غَيْرُ مُتَمِّمَةٍ لِقَوْلِ مَوْضِعٍ مِمَّا فَضَّلَ عَنْ ذَلِكَ الْكَلَامُ وَكَانَ
 الْجُودُ الْأَوَّلِيُّ مُتَمِّمًا لِلْكَامِلِ الْمَادَّةِ بِإِتِّدَاعِ ذَلِكَ الْقَوْلِ فِيهَا وَإِتِّدَاعِهَا بِهَا بِالْقَوْلِ فِي قَوْلِ
 ذَلِكَ الْقَوْلِ إِلَى الْفِعْلِ فَذَلِكَ يَطْلُقُ بِكَيْفٍ زَمَانًا فَتَرَى مُنْقَطِعًا فِي الطَّرِيقِ تَخْرُجُ فِيهِ
 ذَلِكَ الْأَمْرُ مِنَ الْقَوْلِ إِلَى الْفِعْلِ وَاجِدًا يَتَدَاوَدُ فِيهِ فَضِيرُ الْقَوْلِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ
 الزَّمَانِ مَوْجُودَةٌ فِي سَوَادِهَا وَالْمَادَّةُ كَامِلَةٌ بِهَا وَإِذَا تَرَدَّدَ ذَلِكَ **فَاعْلَمْ أَنَّ الْقَضَاءَ**
 عِبَارَةٌ عَنْ وَجْهِ جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ فِيهَا فَالْعَقْلِيُّ جَمِيعُهُ وَجَمْعُهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِتِّدَاعِ
 وَالْقَدَرُ عِبَارَةٌ عَنْ وَجْهِهَا فِي مَوَادِّهَا الْخَارِجِيَّةِ أَنْ يَتَدَاوَدَ فِي شَرِيعَتِهَا مُنْقَطِعًا وَإِلَى
 مَعْدٍ وَاجِدًا كَمَا جَاءَ فِي التَّزْيِيلِ **قَوْلُهُ غَيْرَ قَائِلِكِ** وَإِنْ هِيَ شَيْءٌ إِلَّا عِنْدَ خَارِجِهِ
 وَمَا تَزِلُّهُ إِلَّا بِمَدَدِ الْعِلْمِ وَالْجَوَاهِرِ الْعَقْلِيَّةِ وَمَا يَمْلِكُ مَوْجُودَةٌ فِيهَا مِنْ بَيْنِ هُنَاكَ

يَطْلُقُ مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَوْجِدُ الْأَوَّلَ بَوْسَطًا أَوْ غَيْرَ بَوْسَطٍ يَأْتِي مَذْهَبُ
 الَّذِي مَوْضِعًا لِلتَّغْيِيرِ الْأَوَّلِ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ بِسَبَبِهِ نَادِيًا وَاجِبًا عَلَى سَبِيلِ الْوَجْهِ الْكُلِّيِّ
 فَالْعَيْنَا يَزِيهِ إِحْاطَةً عِلْمِ الْأَوَّلِ بِالْكُلِّ وَبِالْوَجْهِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْكُلُّ حَتَّى يَكُونَ
 عَلَى أَحْسَنِ النِّظَامِ وَبِأَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَنْ إِحْاطَتِهِ بِهِ فَيَكُونُ الْمَوْجُودُ وَفَوْقَ
 الْمَعْلُومِ عَلَى أَحْسَنِ النِّظَامِ مِنْ غَيْرِ انْتِغَابٍ فَضِيرُ طَلَبِ الْأَوَّلِ الْخَوَاصِّ الْأَوَّلِ
 بِكَيْفِيَّةِ الْقَوَابِلِ فِي رَيْبٍ وَجُودِ الْكُلِّ مَعَ الْفَيْضَانِ الْخَرِيفَةِ الْكُلِّ **هَذَا الْقَوْلُ**
 يَشْتَمِلُ عَلَى فَهْمٍ الْعَيْنَا يَزِيهِ وَفَوْقَ فِي النِّظَامِ الثَّانِي إِصْنَادُ ذَلِكَ وَإِنَّمَا أَوْدَعَهُ
 هُنَاكَ بِمَدَدِ ذِكْرَانِ الْعَالِي لَا يَفْعَلُ لِمَنْ فِيهِ التَّامُّ لِيَعْلَمَ أَنَّ نِظَامَ الْمَوْجُودَاتِ
 كَيْفَ مَدَدٍ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ فَضِيرٍ وَإِعَادَهُ هُنَا بِمَدَدٍ عَلَى إِذْكَ الْجِهَاتِ الْمُنْفَعَةِ عَنْهُ
 يَتَأَلَّى لِيَعْلَمَ أَنَّ النِّظَامَ الْمَوْجُودَ فِي ذَلِكَ الْجِهَاتِ كَيْفَ مَدَدٍ عَنْهُ وَمَوْضِعُ هَذَا
 الْحَيْثُ هُوَ هَذَا الْمَوْضِعُ وَإِنَّمَا أَوْدَعَهُ فِي النِّظَامِ الثَّانِي لِمَنْ تَأْمُرُ بِالْمَوْضِعِ
 الْمَذْكُورِ وَلِذَا لَكَ بِدَا كَلَامُهُ تَرْتَعِلُهُ لَا يَجِدُ عَقْلًا أَنْ يَلْبَسَ وَبَدَا كَلَامُهُ هُنَا بِمَدَدٍ
الْمَرَادُ إِشَارَةٌ الْأُمُورِ الْمُسَكَّنَةِ فِي الْوُجُودِ مِنْهَا أَوْ يَحْتَاجُ أَنْ يَتَرَى وَجُودَهَا
 عَنْ الشَّرِّ وَالْخَلَلِ وَالْفَسَادِ أَمَّا الْأَوَّلُ لَا يَكُونُ أَنْ تَكُونَ فَامْنِلَهُ فَضِيلَتُهَا إِلَّا وَتَكُونَ
 بِحَيْثُ يَمُرُّ مِنْهَا شَيْءٌ مَا عِنْدَ إِزْدِيَا مَاتِ لِقَوْلِكَ وَمَعَادِ مَاتِ الْمُتَحَرِّكَاتِ وَفِي الْقِسْمِ
 أَوْ يَمُرُّ بِهَا أَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ الْعَقْلِيَّةَ وَإِذَا كَانَ الْجُودُ الْخَوَاصِّ مَدَدًا لِقَوْلِكَ
 الْوُجُودِ الْخَوَاصِّ مِنَ الْقَوَابِلِ كَانَ وَجُودُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَاجِبًا فَيَقْدَرُ عَلَى وَجُودِ الْخَوَاصِّ
 الْعَقْلِيَّةِ وَمَا يَشِيْهَهَا وَكَذَلِكَ الْقِسْمُ الثَّانِي يَحْتَاجُ فَضِيلَتَهُ فَإِنْ لَمْ يَلْبَسْ
 خَيْرٌ كَثِيرٌ وَلَا يَوْجِي بِهِ يَحْتَاجُ مِنْ شَيْءٍ قَلِيلٍ شَرًّا كَثِيرًا وَذَلِكَ مِثْلُ خَلْقِ الثَّانِي فَإِنَّ لَنَا

لَا تَنْفَعُ ضَلَمَتُهَا وَلَا تَكْمُلُ مَعْنَاهَا فِي تَكْمِيلِ الوجودِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ تَوَدَّى وَقَوْلُهُ
مَا يَنْفَعُ لَهَا مَعْنَاهُ مِنْ أَجْسَامٍ حَوَائِثُ وَكَذَلِكَ الْأَجْسَامُ الْحَوَائِثُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
لَهَا ضَلَمَتُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يُمْكِنُ أَنْ تَأْتِيَ أَعْوَالُهَا فِي مَكَانٍ وَتَكُونُ بَهَا وَإِنْ جَاءَ
مِثْلُ التَّارِي فِي ذَلِكَ أَيْضًا إِلَى اجْتِمَاعِهَا وَمِمَّا كَانَتْ مَوْجِبَةً وَأَنْ تَأْتِيَ أَعْوَالُهَا وَتَكُونَ
الأمور التي في العالم إلى أن يقع لها خطأ غفيرة من جهة المبدأ وفي الحق أَوْفَرُ مِنْهَا
غالب عاقل من شئ أو غصب من جهة المبدأ وتكون القوى المذكورة لا تفتي غناها
أَوْ تَكُونُ بِحَيْثُ يُمْكِنُ لَهَا عِنْدَ الْمَصَادِمَاتِ عَارِضٌ خَطَأٌ أَوْ غَلَبَةٌ هَيَّاجٌ وَذَلِكَ
يَجِيءُ أَشْخَاطَ أَقْلٍ مِنْ أَشْخَاطِ السَّالِمِينَ وَأَوَاقِيتُ أَقْلٍ مِنْ أَوَاقِيتِ السَّالِمِينَ وَلَا يَكُنْ هَذَا
مَعْلُومٌ فِي الْعَوَائِدِ إِلَّا فِي خَوْفِهَا مَحْضُورٌ بِالْعَرَضِ فَالْتَرَدُّ إِلَى فِي الْعَدَدِ بِالْعَرَضِ كَانَتْ
مَرْفُوعَةً بِهِ بِالْعَرَضِ **لَمَّا فَرَعَ** عَنْ بَيَانِ إِذْرَاكِ الْأَوَّلِ الْوَاجِبِ لِجَمِيعِ مَاشِئِهِ وَكَانَ
الْبَيْتُ عَنْ كَيْفِيَّةِ وَقْعِ التَّشْرِيفِ فَضَائِلُهُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِذَلِكَ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ
إِلَيْهِ وَيَحْتَاجُ أَنْ يَخْتَلِقَ مَا هِيَ التَّشْرِيفُ فِي الْمَقْلُوبِ **قَائِلٌ** التَّشْرِيفُ عَلَى
أَمْرِ صَدِيقَةٍ مِنْ حَيْثُ هِيَ غَيْرُ مَوْجِبَةٍ كَقَوْلِهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلُ الْمَوْتِ
وَالْعَمَلُ وَالْعَمَلُ عَلَى أَمْرِ جَوْدٍ بِهَذَا كَذَلِكَ كَوُجُودُ مَا يَنْتَبِهُ مَعَ الْمَوْجِبَةِ إِلَى كَمَالِهَا
إِلَيْهِ مِثْلُ لَبْدٍ الْمُغْتَرِبِ لِلتَّارِ وَالْحَبَابِ الَّذِي يَمْنَعُ الْعَصَائِدَ عَنْ خَلِّهِ وَكَأَنَّهَا فِي الدُّنْيَا
مِثْلُ الظُّلْمِ وَالزُّنَا وَكَأَنَّهَا فِي الرَّدِّ لِمِثْلِ الْحَبِّ وَالْحَبْلِ وَكَأَنَّهَا فِي الْعُمُورِ وَغَيْرِ ذَلِكَ
وَإِذَا تَأَمَّلْنَا فِي ذَلِكَ وَجَدْنَا الْبُرْدَ فِي نَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَيْفِيَّةٌ مَا أَقْبَا الْعِيَانِ إِلَى عِلْمِهِ
الْمَوْجِبَةِ لَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ مَوْجِبٍ مِنَ الْكَلَامِ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ لِيُفَانِ إِلَى التَّارِ لَا يَسَارِدُ لَهَا
فَالْتَرَدُّ بِالذَّاتِ مَوْجِدَانِ التَّارِ كَمَا لَا يَكُونُ الْأَلْبَتَّةُ بِهَا وَالْبُرْدُ إِنَّمَا يَسَارِدُ بِالْعَرَضِ لَا بِغَايَةِ

ذَلِكَ وَكَذَلِكَ الْحَبَابُ وَالظُّلْمُ وَالزُّنَا لِيَسَارِدَ حَيْثُ مَوْجِدَانِ عَنْ قَوْلِهِ
كَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِشَيْءٍ مَوْجِبٍ مِنْ ذَلِكَ لِيَسَارِدَ كَمَا لَا يَكُونُ لِيَسَارِدَ الْمَوْتِ
إِنَّمَا يَكُونُ شَيْءٌ لِيُفَانِ إِلَى الْمَقْلُوبِ أَوْ إِلَى الشَّيْءِ الْمَدِينَةِ أَوْ إِلَى النَّفْسِ الْخَاطِئَةِ
الْمُتَعَبِّةِ مِنْ ضَبْطِ قُوَّتِهَا الْحَوَائِثُ فَالْتَرَدُّ بِالذَّاتِ مَوْجِدَانِ أَحَدُهُمَا الْأَشْيَاءُ
كَأَنَّهَا وَالْأُخَرُ عَلَى اسْتِثْنَاءِ بِالْعَرَضِ لِيَسَارِدَ إِلَى ذَلِكَ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْأَعْلَى
إِلَى مَيْمَنَهَا وَكَذَلِكَ الْأَلَامُ فَانْهَارُ لَيْسَ بِشَيْءٍ مَوْجِبٍ مِنْ إِذْرَاكِهَا وَلَا مَوْجِبَةٍ
مِنْ حَيْثُ وَجُودِ ذَلِكَ الْأَمْرِ فِي نَفْسِهَا أَوْ مَوْجِدَةٍ عَنْ عِلْمِهَا إِنَّمَا هِيَ شَيْءٌ لِيُفَانِ
إِلَى الْمَسَائِلِ الْخَاطِئَةِ لِيَسَارِدَ لِيَسَارِدَ أَنْ يُمْكِنَ فَادَنْ فَدَحِصِلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ
الْتَرَدُّ مِنْ مَهِمَّةِ عِلْمِ وَجُودِ أَوْ عِلْمِ كَمَا لِيُجُودَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ ذَلِكَ الْمَدْرَ غَيْرُ لَيْسَ
أَوْ غَيْرُ مَوْجِبَةٍ وَأَنَّ الْمَوْجِدَاتِ لَيْسَتْ مِنْ حَيْثُ هِيَ مَوْجِدَاتِ بِشَيْءٍ إِنَّمَا هِيَ شَيْءٌ
بِالْعِيَانِ إِلَى الْأَشْيَاءِ الْعَادِمَةِ كَمَا لَا يَكُونُ لِيَسَارِدَ لِيَكُونُ مَوْجِبَةٍ إِلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ
فَالْتَرَدُّ لِيَسَارِدَ مَعْنِيَّةً إِلَى أَفْرَادِ أَشْخَاطِ مَعْنِيَّةٍ وَأَمَّا فِي نَفْسِهَا وَبِالْعِيَانِ إِلَى
الْكُلِّ فَلَا شَيْءَ إِلَّا وَيَقْدِرُ بَعْدَ هَذَا إِلَى التَّشْرِيفِ **قَوْلُ** الْأَشْيَاءِ أَحَبُّ
إِلَيْنَا وَجُودِ الشَّيْءِ وَغَيْرِ نَفْسِهِ إِلَى مَا لَا شَيْءَ فِيهِ إِلَّا إِلَى مَا فِيهِ مَا هُوَ شَيْءٌ وَمَا
لَيْسَ بِشَيْءٍ وَإِلَى مَا لَيْسَ فِيهِ مَا لَيْسَ بِشَيْءٍ إِلَّا وَالنَّاسُ الْتَابُوا إِلَى مَا يَنْبَغِي فِيهِ
مَا لَيْسَ بِشَيْءٍ عَلَى مَا هُوَ شَيْءٌ وَإِلَى مَا يَسَارِدُ فِيهِ وَإِلَى مَا يَنْبَغِي فِيهِ مَا هُوَ شَيْءٌ فَهَذَا
خُصَّةً أَشْخَاطِ **الْأَوَّلِ** مَا لَا شَيْءَ فِيهِ إِلَّا وَهُوَ مَوْجِدٌ فَإِنَّ الْمَوْجِدَاتِ إِلَى
لَا تَشْتَمِلُ عَلَى شَيْءٍ بِالْعَمَلِ كَالْعَمَلِ لَا شَيْءَ فِيهَا إِلَّا **وَالثَّانِي** مَا يَنْبَغِي فِيهِ مَا
بِشَيْءٍ عَلَى مَا هُوَ شَيْءٌ وَهُوَ أَيْضًا مَوْجِدٌ فَإِنَّ الْمَوْجِدَاتِ إِلَى لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ عَلَى كَمَالِهَا

الالهيته بها الا لو يكون بحيث يبرهن بها عند ملاقاتها لما يحتملها مع ذلك الخالف
 عن كماله كالتدافع فانها لا يمكن ان تكون باله في الحوادث الا لو يكون بحيث يبرهن بها
 بغيره بجزء بعض المركبات بالانحراف يكون لا يحتمل من هذا الضعف وظاهرات
 مثل هذه الموجودات يكون من شأنها ان لا تتخلل ولا تتخلل ولا تكون والفساد وهي
 قليلة بالقياس الى الكل ووقوع التناوب المعنوي لمصلحة البعض ممنوعا عن كماله
 ايضا فلذلك فانه لا يقع الا في اجزاء العناصر وبعض المركبات وفي بعض الاوقات
واقا الاما في تلك الباب انه اني تكون شرايضا او يعلل الشرفها او يتاوي
 ما ليس بشيء فغير موجود لان الموجودات الضعيفة والاضافية في الموجودات
 لا يحتمل ان تكون اكثر من الاعداد الاضافية الى ما عليه على الوجه المذكور والشخ اشارة
 الى القسمين الاولين **بقول** الامور الممكنة في الوجود الى قوله ومصادمات
 المتحركات والى الثالثة الباب **بقول** وفيه التفسير امور شريفة اما على الاطلاق
 او بحسب الغلبة وايضا على وجود الاولين **بقول** واذا كان الوجود المحض الى
 قوله واوقات اقل من اوقات السلافة والله في الاصل الا انه لا يلازم في الامور
 الحيوانات جميعا والكل المركب الصارفي المعاد الذي يبرهن لها من حيث هي
 حيوان بل من حيث هي انسان فالامور التي يبرهن بسبب قوتها الحيوانية وبعض
 في امر المعاد يعني الاطلاق المذكور والملكات النسيبة فان هذه الاشياء هي مظهر
 ما ينسب الى الشئ وذكر ان اجزاء الالهية المختلفة القوي والوحي المذكور والخليفة
 الالهية لا تضيقت بها الا ان يكون بحيث يبرهن لها عند التلاقي مثل هذه الاشياء
 وهي اقلية الوجود وان كانت كثيرة بالعدد فذكر ان هذه الشئ معلوم في الاله

الاول في شئ مقصود بالذات بل بالبرهان وتبرهن بها لا من حيث هي شئ بل
 من حيث هي لوانه خراب كثيرة لا يمكن ان تكون متفكر عنها **قال** الغافل الشايع
 هذا البحث ما فطر عن الفلاسفة والاشاعرة لانه لا يستغنى عن القول بالاشياء
 والمعنون والشيء المعنوي كما هو مذموب للمعنى لانه ما مع القول بالاشياء او يفتي المعنى
 والشيء عن الاشياء الالهية لا يكون التوالى بل هو على اياه وابدافاذن حوت
 الفلاسفة فيه من جملة القول **والجواب** ان الفلاسفة انما يحشون عن
 ثبوتية صدور الشئ عما هو جزئ بالذات فذهبون لان الصارفي عنه ليس بشيء فارت
 صدور الجزئ ككلية الملازمة للثبوت الجزئية ليس بشئ **ثم قال** انهم
 يشكرون على كون الشئ قدما وهو ليس بجميع لانهم ان ارادوا بذلك فغير
 اللفظ على استلزامه فلا حاجة الى الاستدلال وان ارادوا حمل العدم على
 الشئ فمحتاجون قبل ذلك الى معرفة ماهية الشئ لان الشئ في سبوت
 بالصور وعلى تقدير صحة الاستدلال في هذا المقام فاحتمل استدل الالهية شيئا
 لا يثبت فيها **والجواب** انهم انما يحشون عن ماهية الشئ الذي يبرهن عنه المهور
 بلفظ الشئ فيظنون فيه وجوب استلزام الالهية والمعنون ما يدخل في تلك الماهية
 بالذات عما ينسب اليها بالبرهان ليحقق الماهية منارة عن غيرها وظاهرات ان البحث
 عن هذا الوجه صحيح وليس بالاستدلال بل على غايته ما في الباب انه ينبغي على معرفة
 وجوب الاستدلال اني لا طريق اليها الا بالاستدلال **ثم قال** الغافل الشايع
 يحكم بان الشئ هو الاله وحيث وهو وجودي وان الجزئ هو اما عدم الاله معنى السلا
 واما من يدعي الاله والى كماله في بيان ان الالهية الدنيا اكثر من اللذات

وَمَوْصِيَّتِي كَوْنِ النَّاسِ غَالِبًا ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْغَلَاظِيَّةَ لَا يَخْلُصُ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِلَّا أَنْ
يَقُولُوا أَنْ قَوْلَ الْغَالِبِ لِرَحْمَتِ اللَّهِ الْخَلْقُ بِأَهْلٍ لِأَنَّهُ قِيَالِي قِيَالِي لِذَلِكَ لَا يَلِيقُ
وَمَوْصِيَّتِي الْقَوْلُ بِتَحْلِيلِ النَّاسِ فَادْنُ خَرَجَتْ فِي ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْقَوْلِ **أَوَّلُ كَيْفَ**
بَيَانِ مَهْمَا إِلَى إيراد جوابه فَإِنَّ خَبَرِي مَاتَ كَأَن فِيهِ وَهْمٌ وَنَبِيٌّ وَلِلَّهِ
قَوْلُ أَنْ أَكْثَرُ النَّاسِ الْغَالِبُ عَلَيْهِمُ الْجَهْلُ وَطَائِعَةُ الشُّهُوقِ وَالْقَضْبُ فَلَمْ يَصِرْ هَذَا
الْعَيْتُ مَسْئُومًا فِيهِمْ إِلَى أَنَّهُ نَادِرٌ فَاسْمِعْ أَنَّهُ كَمَا أَنَّ إِخْوَالِ الْبَدَنِ فِي مِثْلِهِ ثَلَاثَةٌ يَكُنَّ
الْبَالِغُ فِيهِ الْجَمَالُ وَالْحَيَّةُ وَنَحْوُهَا الْمُؤْتَبِرُ فِي الْجَمَالِ وَالْحَيَّةُ وَنَحْوُهَا مَنْ لَيْسَ يَتَأَلَّفُ فِيهَا
وَنَحْوُهَا الْعَبِيحُ الْمُسْفَاهُ وَالسَّعِيرُ وَالْأَوَّلُ وَالثَّانِي يَنَالُ مِنْ السَّعَادَةِ الْمَاجِلَةِ
الْبَدَنِيَّةِ قِطْعًا وَإِذَا أَوْتِيَتْ دَلِيلًا أَوْ يَسْمَانِ كَذَلِكَ يَحَالُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا ثَلَاثَةٌ يَكُنَّ
الْبَالِغُ فِي مِثْلِهِ الْعَمَلُ وَالْخَلْقُ وَلَهُ الدَّجْبَةُ الْعُشُوقُ فِي السَّعَادَةِ وَالْأَخْرُوقُ يَحَالُ
مَنْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لَا يَسْتَمَاءُ فِي الْعَمَلِ إِلَّا أَنْ جَهْلَهُ لَيْسَ عَلَى الْبَهْمَةِ الشَّارَةِ فِي
الْمَعَادِ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ لَهُ كَثِيرٌ دَخِرَ مِنَ الْعِلْمِ جَسِيمُ النِّفْعِ فِي الْمَعَادِ إِلَّا أَنَّهُ فِي جُلَّةِ أَهْلِ
السَّعَادَةِ وَنَحْوِهَا مِنْ جَرَاتِ الْأَجَلَةِ وَأَخْرُوقُ كَالْمُسْفَاهِ وَالسَّعِيرِ مَوْعِرُهُ الْأَذَى
فِي الْآخِرِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرَفَرِ نَادِرٌ وَالْوَسْطُ فَاشٍ غَالِبٌ وَإِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الْفَرْقُ
الْمَسَائِلُ مَادَّ لَأَهْلِ الْجَاهِ غَلْبَةً وَافِرًا **لَمَّا كَانَ فِي الْإِنْسَانِ الْإِنِّي جَسْمَانِيَّةً**
الْإِنْسَانُ الْأَرَادِيَّةُ وَبِهِدِئَتِهَا سَعِيدٌ أَوْ شَعْبَانِ ثَلَاثَةٌ نَفْسِيَّةٌ وَغَضَبِيَّةٌ وَفَرْقُ
فَكَانَتْ السَّعَادَةُ أَوْ الشَّقَاوَةُ الْفَاجِلَتَانِ مُتَحَدَتَانِ بِالْغَيْبَانِ إِلَى الْأَجَلَيْنِ وَكَانَ
الْغَالِبُ عَلَى الثَّانِي بِحَسْبِ التَّهْلُ الْفَاهِمِ أَشَدَّ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْكَ بِحَسْبِ
هَذِهِ الْقَوْلِ أَعْنِي الْجَهْلُ وَطَائِعَةُ الشُّهُوقِ وَالْقَضْبُ سَبَقَ الْوَهْمُ إِلَى كَوْنِ الْأَكْثَرِ

لشعباء لا يستمائي الأجل وذلك يعني غلبة النفس في نوع الإنسان الذي هو من
أنواع الكائنات فإذا كان الشيخ هذا الوهم بأن وجود الجهل الذي هو مبدأ الغيب
أعني الجهل المركب أوسع نادر كوجود الغيب والظاهر الغائبي هو الجهل البسيط الذي
لا يستدعي في المعاد كثير من ذلك في الغيبين الآخرين فإن وجود الشرارة المتأثرة
لللكز الغائبة نادر كوجودها والظاهر الغائبي هو الجهل البسيط والأخلاق الخالصة
من غائبي الغفل والرد الذريعة القنوس في هذه الأقوال بأمر لبيان في الجمال
والتيمة الغائبة أوفي النعم والمرض الغائبة أوفي الجمال المؤتبط بينهما تربيت
أن الوسط مع إسرا الطرفين غائب فإذا كان الشر ليس غائب وذلك لأن الشقاوة
الابدية تخفى بالعرف الآخر على ما يحوي بيانه وهو يعني قوله وأخر كالمسفاير والشم
مَوْعِرُهُ الْأَذَى فِي الْآخِرِ يَنَالُ مَوْعِرُهُ النَّفْسِ وَغَرْمُهُ لَيْسَ إِذَا كَانَ شَعْبَانِ
لَيْسَ لَا يَفْرَقُ ذَلِكَ الشَّيْءُ لَيْسَ وَيَأْتِي عِبَادَتُهُ وَاجْتِمَاعُ نَبِيِّسَ لَا يَفْرَقُ عَنْكَ
أَنَّ السَّعَادَةَ فِي الْآخِرِ نَوْعٌ وَاحِدٌ لَا يَفْرَقُ عَنْكَ أَنَّهُ لَا تَنَالُ أَمِلًا إِلَّا
بِالْإِسْتِكْمَالِ فِي الْعِلْمِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَجْعَلُ نَوْعًا نَوْعًا شَرَفٌ وَلَا يَفْرَقُ عَنْكَ
أَنَّ فَارِسَ الْخَطَا يَا مَتَكَّةَ لَعْنَةُ الْجَاهِلِ بَلْ إِنَّمَا يَهْلِكُ أَهْلُكَ التَّوَهُدُ مِنْ أَهْلِ
وَأَمَّا يَفْرَقُ لِلْعَذَابِ الْمُخْذُودِ مِنْ الرَّدِيَّةِ وَجَدْتُهُ ذَلِكَ فِي أَهْلِ التَّحَارُثِ
الْمُنَانِ وَلَا يَفْرَقُ إِلَى مَنْ يَجْعَلُ الْجَاهِلَ وَضَاءً عَلَى عَدَدٍ وَسَعْدٌ مَوْعِرُ أَهْلِ الْجَهْلِ وَالْخَطَا
مَوْعِرُ إِلَى الْأَبَدِ وَاسْتَوْجِبَ رَحْمَةً اللَّهِ تَعَالَى وَسَلِّمْ لِهَذَا أَهْلُ بَيَانٍ يَرْبِي تَقَرُّ
كَوْنُ الشَّقَاوَةِ الْأَبَدِيَّةِ خَفِيَّةً بِالطَّرْفِ الْآخِرِ وَمَوْعِرُ وَقَوْلُهُ يَا مَتَكَّةَ لَعْنَةُ
الْجَاهِلِ إِلَى فَالْجَمَّةِ وَالْعَصْرُ مَهْمَا لَيْسَ لِمَا يَسْتَعْمِلُهُ الْإِنْسَانُ إِنْ يَسْتَمِثُّكَ بِهِ لَيْسَ

يَنْظُرُ وَقَوْلُهُ إِنَّمَا هَلَاكُ التَّوَكُّلِ مِنْ بَرِّ الْبَحْلِ وَالرَّذِيلَةِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ
 مَا عَدَا هَذَا إِنَّمَا هُوَ شَفَاوَةٌ مُنْقَطِعَةٌ أَوْ لَا يَنْتَفِيانِ شَفَاوَةٌ أَمِيلًا وَإِنَّمَا فَاتُ
 فَاسْتَوْجِبَ حُجَّتَهُ أَفَهُ تَعَالَى مَا لَيْسَ بِهَذَا **لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ** وَدَجَّيْنِي وَسَخَّرَ
 كُلَّ شَيْءٍ فَمَا كُنْتُ لِلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ فَإِنَّ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَمَوُّلِهَا لِلْمُسَوِّمِ وَعَلَى تَحْصِينِ
 مَا لَا مِثْلَ الْغَرَبِ الْأَشْرَفِ بِهَا **وَهُمْ وَنَسِيْرُهُ** أَوْ لِمَلِكٍ نَقُولُ هَلَا أَمَكُنَّ
 أَنْ يُدْرَأَ الْقِسْمُ الثَّانِي عَنْ لُحُوفِ الشَّرِّ فَيَكُونُ جَوَابُكَ أَنَّهُ لَوْ رُئِيَ عَنْ لُحُوفِ ذَلِكَ
 لَكَانَ شَيْئًا غَيْرَ هَذَا الْقِسْمِ وَكَانَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ وَقَدْ دُرِغَ عَنْهُ وَإِنَّمَا هَذَا الْقِسْمُ فِي
 أَسْبَلٍ وَمَنْعِهِ مَا لَيْسَ بِمَكْنٍ أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ الْكَبِيرُ يَتَعَلَّقُ بِهِ إِلَّا وَهُوَ يَحْتَاطُ بِطَعْنِهِ شَرُّ
 بِالْمَقْرُورَةِ عِنْدَ الْمُضَادَّةِ مَا بَ الْجَارِيَةِ فَادْرَأِي عَنْ هَذَا خَدَجِيلَ غَيْرَ قَسَمِهِ وَكَانَ النَّارُ
 جَعَلَكَ غَيْرَ النَّارِ وَالْمَاءُ غَيْرَ الْمَاءِ وَبَرَكْتَ وَجُودَ هَذَا الْقِسْمِ وَهُوَ عَلَى صِفَتِهِ الْمَذْكُورَةِ غَيْرُ
 لَا يَنْبَغِي بِالْجُودِ عَلَى مَا يَتَنَا **وَهَذَا** الْفَسْلُ عَنِ الشَّرْحِ **وَهُمْ وَنَسِيْرُهُ** وَلِمَلِكٍ
 أَيْضًا نَقُولُ فَإِنْ كَانَ الْقَدْدُ فَلَِمَ الْعِقَابُ فَمَا مَلَّ جَوَابُهُ إِنَّ الْعِقَابَ لِلنَّفْسِ عَلَى خَطِيئَتِهَا
 كَمَا سَيَعْلَمُ هُوَ كَأَمْرٍ لِلْبَدَنِ عَلَى هَمَّةٍ هُوَ لَا يَزِيدُ مِنْ لَوْنٍ مَا شَاءَ إِلَهَهُ الْأَخْوَالُ الْمَا
 إِلَهِي لَمْ يَكُنْ مِنْ وَقْعِهَا بَدْنٌ وَلَا مِنْ وَقْعِ مَا يَسْبِقُهَا وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ عَلَى جِهَةٍ أُخْرَى مِنْ
 مَبْدَأِهِ مِنْ خَارِجٍ بِحَدِيثٍ آخَرَ فَرَادَ اسْتِمْلَاعُهَا مِنْ خَارِجٍ فَإِنَّ ذَلِكَ أَيْضًا يَكُونُ حَسْبًا
 لِأَنَّهُ هَذَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّخَوُّفُ مُوجِدًا فِي الْأَسْبَابِ الَّتِي بَنَتْ فَيَنْفَعُ فِي الْأَكْبَرِ
 وَالْقَدِيدِينَ نَاكِدًا لِلتَّخَوُّفِ فَادْرَأِي عَنْ مَنْ مِنْ أَشْبَابِ الْقَدِيدِ أَنْ يَأْرَضَ وَاحِدٌ مُفْتَقِرٌ
 التَّخَوُّفِ وَالْإِعْيَادُ فَرَكِبَ لِحَقِّهِ وَإِنِّي بِالْجَوْبِ وَجِبَ الْقَدِيدِينَ لِأَجْلِ الْغَرَضِ الْمُبَارَكِ
 وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَلَامٍ لَكَ الْوَاحِدِ وَلَا مَا يَجِبُ مِنْ خُتَابٍ جِمْ لَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِلَّا جَابِ

الْمُنْتَلَى بِالْقَدِيدِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْمَقْشَرِ الْحَقِيْقَةُ لَهُ مَصْلِحَةٌ كَلِمَةً يَأْمُرُ لَكِنْ لَا يُلْفَتُ
 لِفَتْ الْجَوْبِ لِأَجْلِ الْكَلِمَةِ كَمَا لَا يُلْفَتُ لِفَتْ الْجَزْءِ لِأَجْلِ الْكُلِّ فَيَقْطَعُ عَمَّا وَبَوَلَّرَ
 لِأَجْلِ الْبَدَنِ بِكَلِمَتِهِ لَيْسَ وَأَمَّا مَا بُوْرِدَ مِنْ حَدِيثِ الظُّلْمِ وَالْعَدْلِ وَمِنْ حَدِيثِ أَفْأَكِ
 بِقَالِي إِنَّمَا مِنَ الظُّلْمِ وَأَفْأَكِ مُعَابِلَةٌ لَهَا وَجُوبُ رُكِّ هَذِهِ وَالْأَخْرَجَ بِذَلِكَ عَلَى
 أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْمَقْدَرِ مَا بَرَأ الْأَوَّلِيَّةَ فَغَيْرُ وَاجِبٍ وَجُوبًا كَلِمًا بَلْ كَرِهَ مِنَ الْمَقْدَرِ مَا بَرَأ
 الْمَشْهُورَةِ جَمْعُهَا إِنْ يَدَادُ الْمَصَالِحَ وَيَعْلَلُ فِيهَا مَا يَصِحُّ بِالْإِمْهَانِ بِحَسْبِ بَيْنِهَا عَلِيَّتْ
 وَإِذَا حُصِرَ الْخَطَابُ فَلْيُلْفَتْ إِلَى الْوَاجِبَاتِ دُونَ أَشْأَلِهَا وَأَنْتَ قَدْ عَرَفْتَ أَمْرًا
 الْمَقْدَرِ مَا بَرَأ فِي مَوْضِعِهَا **فَقَرْنِ** التَّوَالِي أَنْ يَبَالَ أَنْ كَانَتْ الْأَقْوَالُ لِلنَّاسِ
 مَادْرُوعَةً عَنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ لِمَثَلِهَا مَعَ تَأْوِيلِ الْخُرَافَاتِ فِي أَلْبَابِ الْعِبَالِي وَالْوُجُوبِ
 يَحْدُثُ مَا يَحْدُثُ مِنْهَا فِي هَذَا أَلْبَابِهَا مَثَلُهَا هُنَاكَ فَلَمْ يَأْبِ الْأَنْبَاءُ
 عَلَى سَبِيلِ مَدْرَعَتِهِ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ وَأَنْتَ الْجَابِ عَنْهُ أَوْ لَا يَجُوبُ تَسْبِيْهُ الْقَوْلِ
 الْحِكْمَةُ وَهُوَ قَوْلُهُ إِنَّ الْعِقَابَ لِلنَّفْسِ عَلَى خَطِيئَتِهَا كَمَا سَيَعْلَمُ هُوَ كَأَمْرٍ لِلْبَدَنِ إِلَى
 قَوْلِهِ وَلَا مِنْ وَقْعِ مَا يَسْبِقُهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْعِقَابِ إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّفْسِ لِأَنَّهُ
 يَسْبِقُ مَلَكَانَهَا الرَّادِّيَّةَ الرَّاسِخَةَ فِيهَا فَكَأَنَّمَا تَكُونُ مِنْ دَاخِلِهَا هُوَ نَارُ اللَّهِ الْمُؤَصِّلُ إِلَى
 نَطْلُغُ عَلَى الْأَقْدَمِينَ لَكِنْ الْأَيَّامُ الْوَارِدَةُ بِالْوَعْدِ فِي الْكُتُبِ الْإِلَهِيَّةِ لَوَاجِبٌ عَلَى
 ظَوَاهِرِهَا انْتَفِصَتْ الْقَوْلُ بِعِقَابِ جِسْمَانِي وَارِدَ عَلَى بَدَنِ الْمُنِيِّ مِنْ خَارِجٍ عَلَى مَا بُوَصِفَ
 فِي النَّفَاسِ وَالْأَخْبَارِ فَاشَارَ الشَّيْخُ إِلَى ذَلِكَ أَيْضًا بِقَوْلِهِ وَأَمَّا الْعِقَابُ الَّذِي يَكُونُ
 عَلَى جِهَةٍ أُخْرَى مِنْ مَبْدَأِهِ مِنْ خَارِجٍ فَحَدِيثُ آخَرَ أَيْضًا بَانَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْهُورِ وَكَانَ
 حَسْبًا لَكَ أَنْ سَمِعْتُمْ أَنَّكَ الْوَاحِدِ وَلَا مَا يَجِبُ مِنْ خُتَابٍ جِمْ لَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِلَّا جَابِ

وَالْعِبَادَةُ الْبَهْتَةُ التَّوَرُّدُ وَالْقَرَّةُ وَالْعِبَادَةُ مَا يَفْقَهُ الشَّافِعِيُّ وَالْمُرَادُ مِنْهَا
إِكْلَافُ الْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ أَوْ يَحْتَمِلُ لِذَلِكَ الْخَيْرَ وَالْكَفَالِ مِنْ جِهَةِ الْخَيْرِ وَالْكَفَالِ وَهُوَ كَيْفَ
إِنَّهُ مُدْبِرٌ إِلَى الْأَوْهَامِ الْعَالِيَةِ أَنَّ الذَّاتَ الْقَوِيَّةَ الْمُسْتَعْلِيَّةَ هِيَ الْحَيَّةُ وَأَنَّ
مَا عَدَاهَا لَهَا ضَعِيفَةٌ وَكُلُّهَا خَالِئٌ عَنْ حَيَافَةٍ وَفَدَيْكَ أَنْ يَنْبَغَ مِنْ جَمَلِهِمْ مَنْ لَهُ
مَيْدٌ مَا يَفْقَهُ لَهُ الْإِنْسَانُ الَّذِي مَا تَصِفُهُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ هُوَ الْمَكُونِيَّاتُ وَالْمَطْعُونَاتُ
وَأَمَّا تَجَرُّبِي تَجَرُّهَا وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ أَنَّ الْمُمْكِنَ مِنْ غَلَبَةِ مَا وَلَوْ فِي أَرْبَعِينَ كَالشَّطْرِخِ
وَالزُّدِ مَنْ يَمُرُّ بِهِ مَطْعُومٌ وَمَتَكُوحٌ فَيَرْضَاهُ لِمَا يَتَنَاضَى مِنْ لَذَّةِ الْغَلَبَةِ الْوَهْمِيَّةِ
وَقَدْ يَمُرُّ مِنْ مَطْعُومٍ وَمَتَكُوحٍ فِي حَيْثُ حَيْثُ فَيَنْفَضُّ إِلَيْهَا مِمَّا يَأْتِي بِالْحَيَّةِ فَكَوْنُ
مِمَّا يَأْتِي بِالْحَيَّةِ أَزْوَاجًا لَا يَحْتَاجُ لَذَّةً مِنَ الْمَطْعُومِ وَالْمَتَكُوحِ وَإِذَا عَمِلَ مِنَ الْكِرَامِ مِنَ
الْإِنْسَانِ إِلَّا لِيُذَادَ بِإِقَامِ يَسْتَبِينُ مَوْضِعَهُ وَأَوْزَاقَهُ غَيْرَ مَرَّةٍ عَلَى أَنْفُسِهِمْ مِنْ عَيْنِ
إِلَى الْإِقَامِ بِهِ وَلِذَلِكَ فَإِنَّ كِبَرَ النَّفْسِ يَسْتَعْرِضُ الْجَمْعَ وَالْطَّيْشَ عِنْدَ الْحَافِظَةِ عَلَى
مَا أَوْجِبَ وَيَسْتَحْضِرُ هَوْلَ الْمَوْتِ وَمُعَاجَاةَ الْعَطِشِ عِنْدَ مُسَاجِرَةِ الْمُبَازِينِ وَالْمُبَازِينِ
الْحَاحِدِ عَلَى عِدَّةٍ دُهُرٍ مُطْبِئًا خَطَرُ الْخَطَرِ بِمَا يَوْقِفُهُ مِنْ لَذَّةِ الْحَمْدِ وَلَوْ قَدِ الْمَوْتِ
كَانَ ذَلِكَ يَصِلُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَتَذَكَّرُ أَنَّ الذَّاتَ الْبَاطِنَةَ مُسْتَعْلِيَّةٌ عَلَى
الذَّاتِ الْحَيَّةِ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْعَاقِلِ فَطَرِبَ لَوْ فِي الْجَمْعِ مِنَ الْجَوَانِبِ فَاتَتْ
مِنْ كِلَابِ الْقَيْدِ مَا يَنْفَضُّ عَلَى الْجَمْعِ فَرَمَيْكَ عَلَى مَسَاجِدِهِ وَرَبَّاهُ إِلَى الْإِلَهِ وَالْإِلَهِ
مِنْ إِيَّانَاتِ تَوَرُّدِهِ وَلَدْنِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَدَبَّاهُ حَارِثٌ مُحَابِيَةٌ عَلَيْهِ أَعْظَمُ مِنْ غَاثِهَا
فِي ذَاتِ جَاهِيهَا أَنْفُسُهَا فَإِذَا كَانَتْ الذَّاتُ الْبَاطِنَةُ أَعْظَمُ مِنَ الظَّاهِرَةِ وَإِنْ لَمْ
يَعْلَمِهَا فَاقُولُكَ فِي الْعَقْلِيَّةِ الْعَطِشُ الْهَلَاكُ وَالْخَيْرُ أَيْ دَخَلَ مِنْ غَيْرِ

تَوَرُّدٍ وَالْقَرَّةِ الْبَهْتَةُ الْكَبِيرُ **وَالْعِبَادَةُ** أَنَّ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ أَنَّ الْعِبَادَةَ فِي اللَّذَّةِ
فَطَرِبَ تَرَانِ الْعَوَامِ يَقُولُونَ أَنَّ اللَّذَّةَ فِي الْمَذْكُورِ بِأَحْسَنِ الظَّاهِرَةِ وَأَمَّا الْمَذْكُورُ بِهَا
فَأَنَّهُ يَنْكُرُونَ تَجَنُّبَهَا وَيَسْبُونَهَا إِلَى خَالَاتٍ لَا حَيَافَةَ لَهَا وَنَدَاةً لِيَسْتَحْضِرُوا بِهَا الْإِنْسَانَ
إِلَى الْحَيَّةِ فَبِنَةِ الشَّيْخِ فِي هَذَا الْقَبِيلِ عَلَى وَجُودِ الذَّاتِ الْبَاطِنَةِ هِيَ أَوْ قُوَى مِنَ الْحَيَّةِ
الظَّاهِرَةِ يَوْجُو مِنْهَا أَنَّ لَذَّةَ الْغَلَبَةِ الْمُؤَمِّمَةِ وَلَوْ كَانَتْ فِي أَرْبَعِينَ دُبَابُورًا
عَلَى لَذَّةٍ يَنْفَضُّ إِلَيْهَا أَوْ قُوَى الذَّاتِ الْحَيَّةِ وَمِنْهَا أَنَّ لَذَّةَ نَبْلِ الْخَيْرِ وَالْإِلَهِ يَوْجُو
عَلَيْهَا إِشَارَةٌ مِنْهَا أَنَّ الْكَبِيرَ يَوْجُو لَذَّةَ إِشَارَةِ الْغَلَبَةِ عَلَى نَفْسِهِ فَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ
عَلَى لَذَّةِ التَّسْمِيَةِ بِهَا وَمِنْهَا أَنَّ كِبَرَ النَّفْسِ يَوْجُو لَذَّةَ الْكِرَامَةِ الْمُؤَمِّمَةِ مِنْهَا فَطَرِبَ مَا
أَوْجِبَ أَوْ مِنْ الْأَوْدَامِ عَلَى الْأَمْوَالِ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِسَبِيلِهَا عَلَى الذَّاتِ الْحَيَّةِ إِلَى حِدِّ
يَحْتَمِلُ الْأَمْرَ الْجَمْعَ وَالْعَطِشَ وَفِيهَا نَحْوُ أَقْوَالِ الْمَوْتِ وَالْهَلَاكِ بِهَا وَهِيَ مُتَرَبِّطَةٌ
بِنَفْسِهَا بِهَا كَبِيرٌ مَشْهُورَةٌ هِيَ أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ أَرْغَدٌ عَنْ شَيْءٍ هُوَ الذَّاتُ الْبَاطِنَةُ إِلَيْهِ فَاتَتْ
الذَّاتُ مُؤَرَّةً وَالْمَوْتُ لِيَذْهَبَ فَيَنْبَغُ أَنَّ الذَّاتَ الْبَاطِنَةَ مُسْتَعْلِيَّةٌ عَلَى الْحَيَّةِ وَلَمَّا
كَانَتْ الذَّاتُ الْبَاطِنَةُ الْمَذْكُورَةُ جَوَانِبَةً بَنَةً عَلَى أَنَّ مِنْ نَائِبِ الْجَوَانِبِ مَا يَشَاكُ
الْإِنْسَانَ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ كَلْبَ الْقَيْدِ يَوْجُو لَذَّةَ الْوَهْمِيَّةِ إِلَى بَالِهَا مَعَ وَفْقِ
أَكْرَامِ مَسَاجِدِهِ إِلَى لَذَّةِ الْأَكْلِ وَالرَّائِيَةِ مِنَ الْجَوَانِبِ تَوَرُّدُ لَذَّةِ الْوَهْمِيَّةِ
إِلَى حِدِّهَا مِنْ تَوَرُّدِ سَلَامَةٍ وَلَدْنِهَا عَلَى لَذَّةِ سَلَامَتِهَا فَتَدْرَجُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى
الْمَعْمُورِ مَذْكُورًا أَنَّ الذَّاتَ الْبَاطِنَةَ لَمَّا كَانَتْ أَعْظَمُ مِنَ الظَّاهِرَةِ فَإِنَّ تَكُونَ الْعَقْلِيَّةَ
أَعْظَمُ مِنْهَا أَوْ قُوَى وَذَلِكَ لِأَنَّ قُوَى اللَّذَّةِ وَضَعْفُهَا يَتَبَيَّنُ قُوَى الْإِدْرَاكِ وَضَعْفُهَا
فَإِنَّ اللَّذَّةَ إِذَا كَانَ مَا عَلَيْهَا شَيْءًا فِي ذَاتِهَا فَلَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَسْتَعِجَّ إِلَى قَوْلِكَ

مَنْ يَقُولُ أَنَا لَوْ خَلَقْنَا عَلَى جَمَلَةٍ لَا نَأْكُلُ فِيهَا وَلَا نَشْرَبُ وَلَا نَسُجُّ كَمَا بَدَأَ سَعَادَةُ تَكُونُ
لَنَا وَالَّذِي يَقُولُ هَذَا جَائِبٌ أَنْ يُقَرَّرَ وَيُقَالُ لَهُ يَأْتِيكَ لِكُلِّ أَيْمَالٍ أَلَيْسَ لِلْمَلَائِكَةِ
مَا فِيهَا الَّذِي وَافَقَ وَأَنْتُمْ مِنْ أَيْمَالِ الْأَنْفَامِ بَلْ كَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا إِلَى
الْآخِرِ نِسْبَةٌ يُقْتَضَى بِهَا **الْقَائِلُونَ** بِأَنَّ السَّعَادَةَ هِيَ اللَّهُ لِحُسْنِهِ يَكُونُ
السَّعَادَةُ أَلَيْسَ بِشَيْءٍ الْحَكَمُ لِلْقَسْرِ الْأَنْشَاءِ الْكَامِلَةِ بِعَدِّ الْمَوْتِ وَلَيْزَمَهُمْ عَلَى
رَأْيِهِمْ ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُونَ غَيْرَ الْحَيَّانِ الْأَكْبَلِ الْقَارِبِ أَتَأْخُذُ بِعَيْنِهَا أَمَّا مَا كَانَ
غَرَضُ الشَّيْخِ مِنْ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا تِلْكَ السَّعَادَةُ وَكَانَ مَا ذَكَرَ فِي الْفَضْلِ كَأَيُّ شَيْءٍ
لِسَادَةِ مَذْهَبِهِمْ مَرَّتَ فِي هَذَا الْفَضْلِ بِالرَّدِّ عَلَيْهِمْ وَلِذَلِكَ وَسَمِعَ بِالْمَذْهَبِ ثُمَّ
بَنَى عَلَى مَقْصُودِهِ بِالْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ أَيْمَالِ الْمَلَائِكَةِ وَمَا فِيهَا وَبَيْنَ أَيْمَالِ الْأَنْفَامِ وَمَا
يَجْرِي بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ الْكَمَالِ وَالْخَيْرِ الْمَوْجُودِ فِيهِمَا فَإِنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَهُمَا بِعَيْنِهَا جَدَائِلُ الشَّيْءِ
لَا يَجِدُهَا إِلَى الْآخِرِ لِمَعْنَى الْأَشْرَافِ كَمَا لَهَا فِي الْمَائِمَةِ **نَسْبَتُهُ** **إِنَّ اللَّهَ**
مَنْ إِذْ رَأَى وَنِيلَ لَوْ مَوْلَى مَا مَوْعِدُ الْمَدِينِ كَمَا وَجَّهَ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ وَالْأَمْرُ
إِذَا رَأَى وَنِيلَ لَوْ مَوْلَى مَا مَوْعِدُ الْمَدِينِ كَمَا وَجَّهَ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ وَالْأَمْرُ
الْأَيْمَانُ فَالَّذِي الَّذِي مَوْعِدُ الشُّهُورِ خَيْرٌ مَوْعِدُ الْمَطْعَمِ الْمَلَأِيمِ وَالْمَلْبَسِ الْمَلَأِيمِ الَّذِي
مَوْعِدُ الْقَضْبِ خَيْرٌ مَوْعِدُ الْقَلْبَةِ وَالَّذِي مَوْعِدُ الْفَعْلِ خَيْرٌ قَارَةٌ وَبِإِعْتِبَارِهَا فَالْحَيُّ وَمَا ذَكَرَ
وَبِإِعْتِبَارِهَا فَالْحَيُّ وَمِنْ أَيْمَالِهَا نِيلَ الْكِبَرِ وَوُجُوهُ الْمَدْحِ وَالْكَوَامِلُ وَالْجَمَلَةُ
فَإِنَّ هَذِهِ ذَوِي الْعُقُولِ فِي ذَلِكَ مُخْتَلِفَةٌ **يُرِيدُ** النِّسْبَةَ عَلَى مَا مِثْلُ اللَّهِ وَاللَّهُ
لَيْسَ بِالْطَّبْعِ الْحَكِيمِ أَنَّ السَّعَادَةَ بِالْمَعْنَى الَّتِي يَنْهَضُ لِبَعْضِ الشُّهُورِ لِلذَّوَابِ وَالْمَلَائِكَةِ
مِنْهَا لِلنُّعُوتِ الْخَوَاتِمَةِ وَكَذَلِكَ الشَّوَابُ لِأَهْلِهَا فَذَكَرَ أَنَّ اللَّهَ مَنْ إِذْ رَأَى وَنِيلَ

أَمَّا إِذَا رَأَى فَهَذَا مَرَّتَ سَجَّاسُهُ وَأَمَّا الْبَلُّ فَهُوَ الْأَسْبَابُ وَالْوُجُودَانِ وَإِنَّمَا لَمْ يَنْتَهِ
عَلَى إِذَا رَأَى لِأَنَّ إِذَا رَأَى الشَّيْءَ فَذَلِكَ يَكُونُ بِحُجُولِ مَوْعِدِهَا وَبِهِ وَيَكُونُ إِلَّا
بِحُجُولِ ذَاكَ وَاللَّهُ لَا يَتِمُّ بِحُجُولِ مَا يَأْتِيهِ الَّذِي بَلَّ إِنَّمَا يَنْتَهِ بِحُجُولِ ذَاكَ وَإِنَّمَا
لَمْ يَنْتَهِ عَلَى الْبَلِّ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي عَلَى إِذَا رَأَى إِلَّا بِالْحَيَّانِ وَإِنَّمَا أَوْرَدَهُمَا مَعًا لِتَقْدِيرِ
لَفْظِ يَدْرِي عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودَةِ بِالْمُطَابَقَةِ وَقَدْ أَلْغَمَ الْأَوَّلُ بِالْحُسْنَةِ وَأَرَادَهُ بِالْخَيْرِ
الَّذِي بِالْحَيَّانِ **وَأَمَّا مَا** فَكَانَ لَوْ مَوْلَى مَا مَوْعِدُ الْمَدِينِ وَلَمْ يَكُنْ لِمَا مَوْعِدُ الْمَدِينِ
لِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ فِي إِذَا رَأَى الَّذِي فَقَطَّ بَلَّ هِيَ إِذَا رَأَى حُجُولِ الَّذِي لِلْمَدِينِ وَوُجَّهَ
إِلَيْهِ وَإِنَّمَا فَكَانَ مَا مَوْعِدُ الْمَدِينِ كَمَا وَجَّهَ لِأَنَّ الشَّيْءَ فَكَانَ كَمَا وَجَّهَ بِالْقِيَا
إِلَى شَيْءٍ وَهُوَ لَا يَنْتَهِ كَمَا لَيْسَ وَخَيْرُهُ فَلَا يَلْتَمِزُهُ وَقَدْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَهُوَ يَنْتَهِ
فَلَمْ يَنْتَهِ بِالْمَعْنَى كَمَا لَيْسَ وَخَيْرُهُ عِنْدَ الْمَدِينِ لَا فِي مَقَامِ الْأَمْرِ وَالْكَوَامِلِ وَالْجَمَلَةِ
أَهْنَى الْعَيْشِ إِلَى الْخَيْرِ مَا حُجُولِ شَيْءٍ مَا مِنْ شَيْءٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ لَهُ أَيْ حُجُولِ
شَيْءٍ يَنْتَهِ شَيْءًا وَيُصْلِحُ لَهُ أَوْ يَكُونُ بِهِ بِالْقِيَانِ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ ذَلِكَ
الْحُجُولِ يَنْتَهِ لِيَأْتِيَ لَمْ يَكُنْ مَا مِنْ الْقَوَى لَذَلِكَ الشَّيْءِ فَهُوَ ذَلِكَ الْأَعْيَادُ فَهَذَا كَمَا
وَبِإِعْتِبَارِهَا فَكَانَ مَوْعِدُ الْخَيْرِ وَالشَّيْءِ إِنَّمَا ذَكَرَهُمَا لِتَقْدِيرِ الْمَعْنَى الَّتِي فِيهَا وَآخِرُ ذِكْرِ الْخَيْرِ
لِأَنَّهُ يُقْتَضَى بِهَا مَا لَذَلِكَ الْمَعْنَى وَإِنَّمَا فَكَانَ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّيْءَ فَكَانَ
كَمَا وَجَّهَ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ وَالْأَمْرُ وَاللَّهُ إِذَا رَأَى وَنِيلَ لَوْ مَوْلَى مَا مَوْعِدُ الْمَدِينِ كَمَا وَجَّهَ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ وَالْأَمْرُ
وَجَّهَ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ وَالْأَمْرُ وَاللَّهُ إِذَا رَأَى وَنِيلَ لَوْ مَوْلَى مَا مَوْعِدُ الْمَدِينِ كَمَا وَجَّهَ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ وَالْأَمْرُ
مِنْ قَوْلِهِمُ اللَّهُ إِذَا رَأَى الْمَلَائِكَةَ وَاللَّهُ إِذَا رَأَى الْمَلَائِكَةَ وَاللَّهُ إِذَا رَأَى الْمَلَائِكَةَ
إِلَى مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ **قَالَ** أَتَأْخُذُ بِعَيْنِهَا أَمَّا مَا كَانَ
غَرَضُ الشَّيْخِ مِنْ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا تِلْكَ السَّعَادَةُ وَكَانَ مَا ذَكَرَ فِي الْفَضْلِ كَأَيُّ شَيْءٍ
لِسَادَةِ مَذْهَبِهِمْ مَرَّتَ فِي هَذَا الْفَضْلِ بِالرَّدِّ عَلَيْهِمْ وَلِذَلِكَ وَسَمِعَ بِالْمَذْهَبِ ثُمَّ
بَنَى عَلَى مَقْصُودِهِ بِالْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ أَيْمَالِ الْمَلَائِكَةِ وَمَا فِيهَا وَبَيْنَ أَيْمَالِ الْأَنْفَامِ وَمَا
يَجْرِي بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ الْكَمَالِ وَالْخَيْرِ الْمَوْجُودِ فِيهِمَا فَإِنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَهُمَا بِعَيْنِهَا جَدَائِلُ الشَّيْءِ
لَا يَجِدُهَا إِلَى الْآخِرِ لِمَعْنَى الْأَشْرَافِ كَمَا لَهَا فِي الْمَائِمَةِ **نَسْبَتُهُ** **إِنَّ اللَّهَ**
مَنْ إِذْ رَأَى وَنِيلَ لَوْ مَوْلَى مَا مَوْعِدُ الْمَدِينِ كَمَا وَجَّهَ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ وَالْأَمْرُ
إِذَا رَأَى وَنِيلَ لَوْ مَوْلَى مَا مَوْعِدُ الْمَدِينِ كَمَا وَجَّهَ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ وَالْأَمْرُ
الْأَيْمَانُ فَالَّذِي الَّذِي مَوْعِدُ الشُّهُورِ خَيْرٌ مَوْعِدُ الْمَطْعَمِ الْمَلَأِيمِ وَالْمَلْبَسِ الْمَلَأِيمِ الَّذِي
مَوْعِدُ الْقَضْبِ خَيْرٌ مَوْعِدُ الْقَلْبَةِ وَالَّذِي مَوْعِدُ الْفَعْلِ خَيْرٌ قَارَةٌ وَبِإِعْتِبَارِهَا فَالْحَيُّ وَمَا ذَكَرَ
وَبِإِعْتِبَارِهَا فَالْحَيُّ وَمِنْ أَيْمَالِهَا نِيلَ الْكِبَرِ وَوُجُوهُ الْمَدْحِ وَالْكَوَامِلُ وَالْجَمَلَةُ
فَإِنَّ هَذِهِ ذَوِي الْعُقُولِ فِي ذَلِكَ مُخْتَلِفَةٌ **يُرِيدُ** النِّسْبَةَ عَلَى مَا مِثْلُ اللَّهِ وَاللَّهُ
لَيْسَ بِالْطَّبْعِ الْحَكِيمِ أَنَّ السَّعَادَةَ بِالْمَعْنَى الَّتِي يَنْهَضُ لِبَعْضِ الشُّهُورِ لِلذَّوَابِ وَالْمَلَائِكَةِ
مِنْهَا لِلنُّعُوتِ الْخَوَاتِمَةِ وَكَذَلِكَ الشَّوَابُ لِأَهْلِهَا فَذَكَرَ أَنَّ اللَّهَ مَنْ إِذْ رَأَى وَنِيلَ

موعداً للشيخ أو وجودي يرجع إلى قولنا اللزوم أدراك الموجود وكذلك الأمر إذا كان
 المعدوم وذلك باطل أما في اللزوم فلا إن أدراك الجزاء المصنوع والاشياء المنكورة
 وما يشبههما ليست بذايت مع أنها موجودات وأما في الأمر فلا إن المعدوم لا يجتمع
 فإن فتروا الخبر باللزوم أو ما يكون وسيله إليها على ما هو المشهور رجع القريب إلى قولنا
 اللزوم من أدراك اللزوم أنما يكون وسيله إليها والكمالات إنما إن فتروا المحمول نحو
 الشيء من شأنه أن يكون له مكان معنى قولهم من شأنه أن يكون له مكان أيضاً به لانه
 أن يكون للتعلم وسائر الرذائل كمالات فكذلك والخبر أن صور ما هيته اللزوم والأمر
 بدين غني عن التبريد **واقول** ما ذكرناه في تنبيه قول الشيخ يعني عن إيراد الجواب
 هذه الشكوك والوجه في ذكر ما هيته اللزوم والأمر مع كونها غنيتين عن التبريد
 ما ذكرناه في باب الأدراك حيث **قوله** وقد يختلف الخبر والشئ مراد بيان أن الخبر
 الواقع في ذكر ما هيته اللزوم هو الخبر الذي لا يقتل إلا بالقياس إلى الغير
 وذكر الخبرات المعينة إلى القوى الثلاثة التي تتعلق بالأفعال الإبداعية بها الخلق
 والحبس والاعتدال ومعنى **قوله** في الخبر العيني فتارة وباعتبارها في تارة وباعتبارها
 فالجمل أن الشيء خبر عند كونها في العالم فالأمر ما هو بالقياس إلى قوة النظرية والجملة
 خبر عند قوة معرفته بالقياس إلى قوة العملية وأراد **قوله** ومن السبل
 نيل الشكر وهو المدح الخبرات التي تكون للتعلم بشأنها القوى وهي التي تختلف
 المسم منها لا خلاف أحوال تلك القوى أما العيني القوي فلا يختلف **قوله**
 وكل خبر بالقياس إلى شيء ما هو الكمالات الذي يختص به ويختص بالسيادة الأولى
 لأن الفرق بين الخبر والكمالات مذكوران الخبرات المتناهية إلى شيء هو الكمالات المتناهية

الذي يمتنع ذلك الشيء بالسيادة الأولى والتي لا يمتنع شيئاً ولا يمتنع شيئاً
 إلا إذا كان ذلك الشيء مؤثراً بالقياس إليه وذلك يدل على اشتغال معنى الخبر
 على اعتبار كونه مؤثراً كما هو **قوله** بالسيادة الأولى فأيده أن الشيء قد يكون
 له استبعاد إن لم يمتنع على الآخر ولا يكون الشيء الذي يخفى ذلك الشيء بالسيادة
 الثاني خبر بالقياس إلى ذاته بل يكون خبراً بالقياس إلى ذلك الاستبعاد الطائفة
 كالإنسان فإنه يستبعد في فطرته لا في فطرته الفصائل ثم إذا طرأ عليه ما اعتد لا فطرته
 الرذائل ضد ما يجب الاستبعاد الثاني ولا يكون هو خبراً بالقياس إلى ذاته
 مع الاستبعاد الأولى والجب أن الفاعل الثاني ذهب في هذا الموضع بعد أن
 مرخ الشيخ بأن الخبر هو كمال معتد بهيد ما إلى أن كلام الشيخ مشعر بأن الخبر
 والكمالات وليد وجيد يكون ذكر أحد ما معنيهما الآخر **قوله** وكل ذلك ما هنا
 يتعلق بالمرتب بكمال خبري وبإدراك له من حيث هو كذا لك كما فرغ عن الخبير
 يعني اللزوم ذكر ما نيل هذا الخبر وهو أن اللزوم متعلقة بشيئين أحدهما وجود كمال خبري
 والثاني إدراك له من حيث هو كذا لك فإن المطلوب في هذا النظرية **قوله**
وتبيين ولعل غامضاً بطل أن من الكمالات والخبرات ما يمتنع به اللزوم التي تلتزم
 ببلغه مثل الصحة والسلامة فلا يمتنع بها ما يمتنع بالخلق وغيره فحوايه بعد المسامحة
 والتسليم أن الشرط كان حصوله وتصوره جميعاً ويحل الخصومات إذا استقرت
 لم يمتنع بها على أن المرين والوحيب يجد عند الترتيب إلى كمال الطبيعة متناهية
 غير حتى التدرج للتعظيم **الوصف** المرين الطويل يقال وصف الشيء أي
 وصفه **قوله** يقالي وله الدين وإمينا والتوحيب الرجوع إلى الشيء بعد الذهاب

مِنْهُ وَالْمَخَاضَةُ الْأَخْضَرُ عَلَى عَرْفِهِ وَالْفَرْسُ مِنْ الْقَمِيلِ إِبْرَاهِيمُ عَلَى شَرْحِ اللَّذَرِ الْمَذْكُورِ
 وَهُوَ أَنْ الْفَيْحَةَ وَالسَّلَامَةَ كَأَنَّ وَخَيْرٌ مَعَنَا لَا تَلْدُهُمَا **وَالْإِلَهُ** الْجَوَابُ عَنْهُ
 بِمَدِّ السَّلَامِ عَلَى سَبِيلِ الْمُنَاجَاةِ وَهُوَ أَنْ الْأَوْدَاقَ الَّذِي مُوْشَرَطٌ فِي اللَّذَرِ لَيْسَ مِنْهَا
 بِجَائِزٍ فَإِنَّ اسْمَ الْجَوَابِ نَذِيرٌ لِلنَّاسِ عَنْ إِحْسَانِهَا وَالنَّبِيَّ عَلَى أَهْلِهَا الْجَعْدِ
 الْمُتَعَنِّي لِلْأَوْدَاقِ لَدَيْنَ أَنْ جَدًّا مُبِينٍ **وَالَّذِينَ هُنَا فِيهِمْ كَرَامِيَّةٌ بِغَيْرِ**
 الْمَرْغَبِ الْخُلُوفُ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَشْتَبِهَ إِشْنَاهَا شَيْفًا وَلَيْسَ ذَلِكَ طَائِعًا فَخَلَفَ لِأَنَّهُ
 لَيْسَ خَيْرًا فِي ذَلِكَ إِنَّمَا إِذَا لَيْسَ يُشْعِرُ بِهِ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ مُوْخَرٌ **كَأَنَّ** الْقَمِيلُ الْأَوْدَاقُ
 كَانَ مُشْتَبِهًا عَلَى الْجَوَابِ عَنْ التَّعْنُنِ الْوَاقِعِ عَلَى شَرْحِ اللَّذَرِ بِسَبَبِ إِغْفَالِ أَحَدِ الْأَمْرِ
 الَّذِي يَتَعَلَّقُ اللَّذَرُ بِهِمَا وَهُوَ الْأَوْدَاقُ هَذَا الْقَمِيلُ يُشْتَبِلُ عَلَى الْجَوَابِ عَنْ التَّعْنُنِ الْوَاقِعِ
 عَلَيْهِ بِسَبَبِ إِغْفَالِ الْأَمْرِ الْأَخْرَجَ مُوْجُودَ الْكَمَالِ وَالْخَيْرَ بِالْقِيَانِ إِلَى الْمُنْتَدِ
 وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مَدَّ الْقَمِيلُ مَذْمُومًا إِلَيْهِ بَوَهِرٌ فَإِنَّ لُجْمُودَ لَا يَكُونُ لَدُنَّ الْخُلُوفِ
 كَرَامِيَّةُ الْمَرْغَبِ لَهُ لَمْ يَجِبْ الْقَمِيلُ شَيْئًا عَلَى وَهْمٍ وَبَيْنَهُمْ بِلَاغًا لِأَوَّلِ مُبِينٍ
 إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَسْطَهْرِجَ الْبَيَانَ مَعَ غِنَاءٍ مَا خَلَفَ عَنْهُ إِذَا الْهَيْفَ لِهَيْفِهِ زِدْنَا قَلْبًا
 إِنَّ اللَّذَرُ هُوَ إِذَا كَدَّ مِنْ حَيْثُ مُوْكَدًا وَلَا شَاغِلَ وَلَا مُضَادَّ لِلذَّيْكَ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ
 سَالِمًا فَارْعَا أَنْتَ أَنْ لَا يَشْتَبِهَ بِالْمُشْرِطِ أَمَّا غَيْرُكَ لَمْ يَخْلُ عَلَى الْمَعْدَةِ إِذَا عَافَ الْخُلُوفَ
 غَيْرَ الْفَارِغِ فَخَلَّ الْمُسْبِلُ جَدًّا يَتَأَمَّنُ الطَّعَامَ الَّذِي دُونَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا كَانَ مَا فِيهِ
 عَادَتْ لَدُنَّ وَشَهْوَتُهُ وَنَادَى بِهَا خُ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ يَكْرَهُهُ **عَافَ** الطَّعَامَ أَيَّ كَرَاهٍ
 وَالْفَرْسُ مِنْ هَذَا الْقَمِيلِ أَنَّ الشَّرْحَ الْمَذْكُورَ لِلَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ فِيهِ مَقْدُودٌ لَا يَرَى الْقَمِيلُ
 الْمَذْكُورَ عَلَيْهِ يَكُونُ هُوَ الْغَايَ وَلَا شَاغِلَ وَلَا مُضَادَّ لِلذَّيْكَ أَيَّ يَكُونُ الْمَذْكُورُ

فَارْعَا عَنْ الشَّاغِلِ سَالِمًا عَنْ الْمَضَادِّ وَالشَّاغِلِ كَالْأَمْلَاءِ الْمَانِعِ عَنِ الْأَمْرِ إِذَا بِالْقِيَانِ
 وَالْمَضَادُّ كَالْكَفِيَّةِ الْمَانِعَةِ لِدَفْعِ الْمَرْغَبِ عَنِ الْأَمْرِ إِذَا بِالْخِلَافَةِ وَالْبَاقِي ظَاهِرٌ
مُبِينٌ وَكَذَلِكَ فَدَحْضَةُ النَّبِيِّ الْمَوْلَى وَتَكُونُ الْقَوْلُ الذَّاكِرُ شَاطِئَةً كَأَنَّ
 قُرْبَ الْمَرْغَبِ مِنَ الْمَرْغَبِ أَنْ يَمُوتَ كَأَنَّ فِي الْخِلَافَةِ فَلَا يَأْتِي لَمَرْبِهِ فَإِذَا انْقَسَبَ الْقَوْلُ أَوْ رَأَى
الْمَبَانِي عِظَمَ الْأَمْرِ يُرِيدُ أَنْ يَنْبَغِي عَلَى حَالِ الْأَمْرِ إِذَا ذَكَرْنَا أَنَّ اللَّذَرُ كَالْأَمْرِ
 مَعَ وَجُودِ الْمَلِكِ عِنْدَ عَدَمِ الْأَوْدَاقِ بِهِ فَإِنَّ الْأَمْرَ أَيْضًا لَا يَحْصُلُ مَعَ وَجُودِ الْمَوْلَى عِنْدَ
 عَدَمِ الْأَوْدَاقِ بِهِ **فَلْيُبَيِّنْ** أَنَّهُ قَدْ صَحَّ إِشْنَاءُ لَدُنَّ مَا يَتَبَيَّنُ وَلَكِنْ إِذَا الْمَرْغَبُ الْغَنَى
 الَّذِي يُشْتَبِي ذَوْقًا جَانًا لَا يَجِدُ إِلَيْهَا شَوْفًا وَكَذَلِكَ قَدْ صَحَّ ثُبُوتُ أَدَى مَا يَتَبَيَّنُ
 وَلَكِنْ إِذَا الْمَرْغَبُ الْغَنَى الْمُسْتَبِي بِالْمَعَانَاةِ كَانَ فِي الْجَوَابِ أَنْ لَا يَتَبَيَّنُ عَنْهَا بِالْغِنَى الْوَاقِعِ
 مِمَّا لَا أَمْرَ يَحَالُ لِيَتَبَيَّنَ خِلْفَةً عِنْدَ لَدُنَّ الْجَمَاعِ وَمِمَّا لَا أَتَانِي بِحَالٍ مِنْ بَيَانٍ
وَمِمَّا لَا سَفَرٌ عِنْدَ الْحَمِيَّةِ يُرِيدُ بَيَانًا أَنَّ الْفِعْلَ بِوُجُودِ اللَّذَرِ وَإِنْ كَانَ مَبْنِيًا
 فَهُوَ لَا يَوْجِبُ الشُّوْقَ إِلَيْهَا إِيحَابًا لِإِحْسَانِهَا فَالْفِعْلَ بِوُجُودِ الْأَمْرِ وَإِنْ كَانَ مَبْنِيًا
 فَهُوَ أَيْضًا لَا يَوْجِبُ الْوَجْهَ مِنْهُ إِيحَابًا لِإِحْسَانِ بِهِ وَكَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ الْحَقِيقَاتِ
 بِحُدُودِهَا الْعَمَلِيَّةِ لَا يَتَبَيَّنُ إِذَا كَمَا لِقَضَاءِ الْإِحْسَانِ بِهَا وَالْفِعْلَ بِمَنْ ثَابِتٌ أَنْ يَتَبَيَّنَ
 لَا يَتَبَيَّنُ دَرَجَةُ الْمَشَاهِدَةِ وَلِذَلِكَ قِيلَ لَيْسَ الْخَيْرُ كَالْمَعَانِيَةِ وَجِيلَ مَرْبِيَةِ عِلْمِ الْفَرْ
 دُونَ مَرْبِيَةِ عَيْنِ الْيَقِينِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَغَيَّرَ الشَّيْخُ فِي ذِكْرِ مَا فِيهِ اللَّذَرُ وَالْأَمْرُ
 عَلَى ذِكْرِ الْأَوْدَاقِ دُونَ الْقَمِيلِ عَلَى مَا تَرَى أَهْلَ الْمَشَاهِدَةِ يَسْتَوُونَ بَيْنَ اللَّذَرِ الْعَمَلِيَّةِ
 ذَوْقًا وَبَيَانًا لِلْمَعَانَاةِ وَالشَّيْخُ اسْتَعْمَلَ لِقَطْعَ الدَّقِيقِ مَهْمَا فِي جَمِيعِ اللَّذَاتِ
 وَلَمْ يَتَغَيَّرْ عَنْهُ سَبِيلُ اللَّذَرِ أَوْ الْإِحْسَانِ بِاللَّذَرِ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَبَيَّنُ تَكَرُّرًا فِي الْمَقْصُودِ

فَإِنْ يَتَنَبَّأُ الْأَوْدَانُ وَالْقَلْبُ وَمَا يَجْرِي بَحْرًا مَادَا خَلَّ فِي مَعْنَى اللَّذَّةِ كَمَا تَسْمِيهِ
كُلُّ مَنْ لَدُنَّ بِهِ قَوْلُ شَيْءٍ كَمَا لَمْ يَحْصُلْ لِلَّذِي هُوَ بِالْغِيَاثِ إِلَيْهِ خَيْرٌ ثُمَّ لَا يَتَنَبَّأُ فِي
خِلْفَةِ أَنَّ الْكَمَالَاتِ وَإِذَا كَانَ مُتَقَابِلًا مَعَهُ فَكَمَا لَمْ يَكُنْ هُوَ شَيْءًا أَنْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ لَدُنَّ
بِكَيْفِهِ الْخِلَافُ مَأْخُذُهُ عَنْ مَادَتِهَا وَلَوْ وَفَّقَ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَمُنُّ سَبَبٌ خَارِجٌ كَمَا أَنَّ
فَأَيُّهُ وَكَذَا الْمَلُوسُ وَالْمَشْوَرُ وَخَوَّضًا وَكَمَا أَنَّ الْقُوَّةَ الْقَضِيَّةَ أَنْ تَكُنْ الْقِسْمَ كَيْفَهُ
غَلَبَةً أَوْ كَيْفَهُ يَتَوَدَّرُ بِأَيِّ حَيْثُ كَانَ فِي الْمَقْصُوبِ عَلَيْهِ وَكَمَا أَنَّ الْقُوَّةَ الْكَافِيَّةَ بِهَيْئَةٍ مَا
يَرْجُو أَنْ يَذْكُرَ وَعَلَى هَذَا خِلَافُ سَائِرِ الْقُوَى وَكَمَا أَنَّ الْجَوْهَرَ الْفَاعِلَ أَنْ يَمُتَّلَ فِيهِ جِلْدُهُ
الْحَقُّ الْأَوَّلُ فَذَلِكَ يَكُنْ أَنْ يَنَالَ مِنْهُ يَهْدِيهِ الَّذِي يَخْتَصُّهُ ثُمَّ يَمُتَّلُ فِيهِ الْوُجُودُ كُلُّهُ
عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مَجْرَدًا عَنْ الشُّبُوبِ بَدَأَ فِيهِ بَدَأَ الْحَقُّ لِلْأَوَّلِ بِالْجَوَاهِرِ الْعَقْلِيَّةِ الْخَالَةِ
ثُمَّ الرُّوْحَانِيَّةِ السَّمَاوِيَّةِ وَالْأَجْرَامِ السَّمَاوِيَّةِ ثُمَّ مَا بَعْدَ ذَلِكَ مُتَمَلِّيًا لَا يَمُتَّلُ إِلَّا مَا كَانَ قَدْ
هُوَ الْكَمَالُ الَّذِي يَصِيرُ بِهِ الْجَوْهَرُ الْعَقْلِيُّ بِالْفِعْلِ وَمَا خَلَفَ هُوَ الْكَمَالُ الْجَوَافِي ^{بِذَلِكَ} الْوُجُودِ
الْعَقْلِيُّ خَالِصًا إِلَى الْكُنْهِ عَنِ الشَّيْءِ وَلَيْسَ شَيْءٌ كُلُّهُ وَعِدَّةٌ تَقَابِلُ الْعَقْلِيَّ لَا كَمَا
تَسْمَاهِي وَالْحَقِيقَةُ بِصُورَةٍ فِي فَلَدٍ وَإِنْ كَرِهَتْ فَبِالْأَسَدِ وَالْأَضْعَفِ وَيَعْلَمُ أَنَّ
نِسْبَةَ اللَّذَّةِ إِلَى اللَّذَّةِ نِسْبَةَ الْمَذْكُورِ إِلَى الْمَذْكُورِ وَالْأَوْدَانِ إِلَى الْأَوْدَانِ نِسْبَةَ
اللَّذَّةِ الْعَقْلِيَّةِ إِلَى الشَّوَابِيَةِ نِسْبَةَ جِلْدَةِ الْحَقِّ وَمَا يَنَالُ إِلَى نِسْبَةِ كَيْفِيَّةِ الْخِلَافَةِ
وَكَذَلِكَ نِسْبَةُ الْأَوْدَانِ كَيْفِيَّةً **يُرِيدُ** إِبْرَاهِيمُ أَنَّ اللَّذَاتِ الْعَقْلِيَّةَ وَيَبَيِّنُ أَنَّهَا أَكْثَرُ
لِقِسْمَتِهِ وَمَذَانِ الْخِلَافِ مِمَّا عِنْدَهُ مَطَالِبُ مَذَانِ الشَّيْءِ وَفِيهِمَا أَنَّ مَا كَانَ
لَمَّا كَانَتْ اللَّذَّةُ إِذَا كَانَ خَيْرٌ يَحْصُلُ لِلَّذِي مَا كَانَ كُلُّ مَنْ لَدُنَّ بِهِ قَوْلُ شَيْءٍ كَمَا لَمْ يَحْصُلْ
لِلَّذِي هُوَ بِالْغِيَاثِ إِلَيْهِ خَيْرٌ ثُمَّ لَا يَتَنَبَّأُ فِي

الْمَذْكُورِ ثُمَّ أَنَّ الْكَمَالَاتِ وَإِذَا كَانَ اللَّذَّةِ تَتَلَقَّى بِهَا اللَّذَّةُ مُتَقَابِلًا عَلَى مَا يَصْنَعُهُ
الْأَوْدَانُ **فِيهَا** مَا تَتَلَقَّى بِالْقُوَّةِ الشَّوَابِيَةِ وَهُوَ كَيْفُ الْعُقُولِ الْوَاقِعِ بِكَيْفِهِ الْخِلَافِ
سَوَاءً كَانَتْ مَأْخُذُهُ عَنْ مَادَةٍ خَارِجِيَّةٍ هِيَ شَيْءٌ يَلُوحُ أَوْ كَانَتْ يَأْتِي فِي الْعُقُولِ
سَبَبٌ خَارِجٌ فَإِنَّ كُلَّهُمَا فِي إِفَادَةِ اللَّذَّةِ مُتَقَابِلًا وَلِذَا ذَلِكَ يَلُوحُ النَّاسُ بِأَنَّ الْخِلَافَ
الْبَدَائِيَّةَ بِالْوَفَاقِ يَأْتِي الْفِعْلُ وَكَذَلِكَ فِي سَائِرِ الْحَوَائِثِ الظَّاهِرَةِ **وَمِنْهَا** مَا تَتَلَقَّى
بِالْقُوَّةِ الْقَضِيَّةِ وَهُوَ كَيْفُ الْقِسْمِ الْحَوَائِيَّةِ بِكَيْفِهِ هِيَ صُورَةٌ عَلَيْهِ مَا أَوْصُرُودًا
يَحِلُّ بِمَقْصُوبٍ عَلَيْهِ **وَمِنْهَا** مَا تَتَلَقَّى بِالْقُوَّةِ الْبَاطِنَةِ كَيْفُ الْوُجُودِ بِصُورَةٍ شَيْءٍ يَجُوزُ
أَوْ بِصُورَةٍ شَيْءٍ يَذْكُرُ يَذْكُرُ وَكَذَلِكَ فِي سَائِرِ مَا وَهَدَ كُلُّهَا كَمَا لَا تَجَوَابِيَّةُ
تُخْلِفُهُ وَإِذَا كَانَتْ جَوَابِيَّةً لَهَا مُتَقَابِلَةٌ تَتَلَقَّى بِهَا اللَّذَاتِ عِنْدَهَا **وَالْجَوْهَرُ** الْعَقْلِيُّ
أَيْضًا كَمَا هُوَ وَأَنْ يَمُتَّلَ فِيهِ مَا يَتَعَلَّقُ مِنَ الْحَقِّ الْأَوَّلِ بِفَعْلِهِ مَا يَسْطِيعُهُ فَإِنَّ
يَفْعَلُ الْحَقُّ الْأَوَّلُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ غَيْرَ مُمَكِّنٍ لِقِسْمِهِ ثُمَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ صُورَةٍ يَلُوحُ لَدُنَّ الْمَذْكُورِ
إِلَى الْوُجُودِ كُلِّهِ مُتَمَلِّيًا خَالِصًا إِلَى سَوَائِبِ الظُّنُونِ وَالْأَوْدَانِ عَلَى رُجْعِهِ لَا يَكُونُ
بَيْنَ ذَاتِ الْعَقْلِ وَبَيْنَ مَا تَمُتَّلُ فِيهِ تَمَازُجٌ بَلْ يَصِيرُ عَقْلًا مُتَقَابِلًا إِلَى الْأَوْدَانِ وَلَا
فِي أَنَّ هَذَا الْكَمَالُ خَيْرٌ بِالْغِيَاثِ إِلَيْهِ وَأَنَّ مَذْكُورَ هَذَا الْكَمَالِ وَجُودُهُ هَذَا
الْكَمَالُ لَهُ فَادَنْ هُوَ مُتَمَلِّيًا بِذَلِكَ وَمِنْ هِيَ اللَّذَّةُ الْعَقْلِيَّةُ ثُمَّ إِذَا فَاتَتْ بَيْنَ اللَّذَّةِ
أَعْنَى الْعَقْلِيَّةِ وَالْجَوَابِيَّةِ مِنْ جِهَتِ الْكِبَرِ وَمِنْ جِهَتِ الْكَيْفِيَّةِ وَجَدْنَا الْعَقْلِيَّةَ أَوْفَى
كَيْفِيَّةً وَأَكْثَرُ كَيْفِيَّةً أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْعَقْلَ يَسِيلُ إِلَى كُنْهِ الْمَقْصُولِ فَيَفْعَلُ حَقِيقَتَهُ
الْمَكْتَبَةُ بِمَوَارِثِهَا كَمَا هِيَ وَلَيْسَ لَا يَذْكُرُ إِلَّا كَيْفِيَّاتٍ هُوَ بِطُوحِ الْأَجْزَامِ
الَّتِي يَحْصُرُ فَادَنْ الْأَوْدَانِ الْعَقْلِيُّ خَالِصًا إِلَى الْكُنْهِ عَنِ الشُّبُوبِ وَلَيْسَ شَيْءٌ

كَلِمَةً وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يَنْعَدُّ مِمَّا يَمِيلُ إِلَى الْعَمَلِ لَا تَكَادُ تَنَاقُ وَذَلِكَ لِأَنَّا جَاءَ
 الْمَوْجُودَاتِ وَأَنزِلُهَا غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ وَكَذَلِكَ الْمُنَاسِبَاتِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَهَا وَالْمُدَّكَاتِ
 بِأَحْوَالِهَا بِحُصُورَةِ فِي أَجْنَاسٍ قَلِيلَةٍ وَإِنْ تَكَثَّرَتْ فَإِنَّمَا تَكْثُرُ بِإِلَافٍ وَلَا تَنْتَفِذُ
 كَالْأَلَوَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ فَإِذَا كَانَتْ كَمَا لَا تَكُونُ الْعِلِّيَّةُ أَكْثَرُ وَإِذَا كَانَتْ الْأَرْكَانُ
 اللَّهُ الْفَاعِلُ أَشَدُّ لِأَنَّهُ نِسْبَةُ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ كَنِسْبَةِ الْكَمَالِ إِلَى الْكَمَالِ وَالْأَلَا
 إِلَى الْأَوْدَانِ فَإِنَّ اللَّهَ الْعِلِّيَّةَ أَشَدُّ وَأَمَّا مِنْ الْحَسْبَةِ بَلْ لَا نِسْبَةَ لَهَا إِلَى
 مِنْ **وَالْفَائِذُ** السَّابِقُ أَشَدُّ قَوْلُهُ نِسْبَةُ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ نِسْبَةُ الْمُدَّكَ
 إِلَى الْمُدَّكَ وَالْأَوْدَانِ إِلَى الْأَوْدَانِ إِلَى الْخَطَائِرِ وَلَيْسَ كَمَا هَكَذَا فَإِنَّ الْمَجْدُودَ
 فَالْمَجْدُودُ يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَطَاعًا فِي قَوْلِ الشَّيْءِ وَالْمُسْتَعْبَدُ كَالْقَوَادِ الَّذِي يُجِدُ بَابَهُ
 لَوْ أَنَّ قَابِضَ الْبَصَرِ ثُمَّ كَانَ مَعَهُ الْأَلْوَانُ أَقْبَضَ لِلْبَصَرِ مِنْ بَعْضٍ فَجَبَّ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ نَاقُصًا
 سَوَادُ أَشَدُّ مِنْ بَعْضٍ وَهَذَا مَوْضِعٌ مَذْكُورٌ فِي الْمَوَاضِعِ الْمُفْتَدِيَةِ بِأَحْوَالِهَا مِنْ كِتَابِ طُوبَى
 مِنَ الْمُنَظَّرِ وَهَذَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ مَوْضِعٌ عَلَى **قَالَ** وَأَيْضًا إِنَّمَا يَجِدُ عِنْدَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ
 وَالْوَفَاجِ حَالَهُ مَحْصُورٌ بِقُرْبِ اللَّهِ وَلَا يَذِي إِحْسَانًا إِذَا كَانَ مُلَاقٍ أَمَّا لَيْسَ
 وَأَنْتُمْ مَا أَقْتَرُ عَلَيْكَ بِرُهَا نَابِلٌ ذَكَرْتُ أَنَا بَعْنِي بِاللَّهِ إِذَا كَانَ الْمَلَأُ بِرُفْدٍ كَرَمَاتٍ
 الْبَاقِلُ بِذَلِكَ الْمَلَأُ بِرُفْدٍ بِرُفْدٍ وَهَذَا الْحَيْثُ لَا يَسْتَعْبِدُ بِالْعَيْنِ وَالْقَسْبِ وَلَا
 لَيْسَ بِبَعْضٍ فَيَلْزَمُ أَنْ يُقِيمُوا الْبَرَاهَانَ عَلَى أَنَّ يَأْتِيهِ الْبَاقِلُ مِنْ ذَلِكَ كَمَا لَا يَمِيلُهَا
 حَتَّى يَصِغَ لَكُمْ أَيْضًا بِوُجُودِ اللَّهِ عِلِّيَّةً **مُتَرَفًا** وَمِمَّا يَطْلُ قَوْلُكُمْ أَنَّ الْقَسْبَ قَبْلَ
 الْمَوْتِ عَالِمٌ بِهَذِهِ الْعُلُومَاتِ بِحَيْثُ أَنْهَا لَا يَجِدُ اللَّهُ الْعِلِّيَّةَ الَّتِي يَصِفُهَا فَلَوْ كَانَتْ
 الْأَوْدَانُ كَانَتْ تَقْتَضِي الْأَوْدَانِ لَكَانَتْ مُلْتَمِزَةً كَمَا كَانَتْ مُدَّكَ وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْأَوْدَانِ

يَذِي بِرُفْدٍ مَانِعٌ عَنْ حُصُولِ اللَّهِ قَوْلُهُ يَكُونُ الشَّيْءُ مَا يَمِيلُ عَنْ حُصُولِ شَيْءٍ عَنْ حُصُولِهِ
وَالْحَرْبُ عَنِ الْأَوْدَانِ أَنْتُمْ لَمْ تَقُولُوا أَنَا بَعْنِي بِاللَّهِ كَذَا أَوْ كَذَا أَوْ كَذَا أَوْ كَذَا
 الْمُدَّكَ عِنْدَ الْأَكْلِ عَنِ الشَّرْبِ أَوْ الْوَفَاجِ مَعَ وَقُوعِ إِيْمِ اللَّهِ عَلَى حَسْبِهَا
 حَصَلُوا الْأَمْرَ الْمُشْرَكَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِمَّا يَأْتِيهَا وَتَقْضُوا عَنْهُ مَا يَخْفَى بِكُلِّ رَيْدٍ
 مِنْهَا فَجَدْنَ بِأَمْرٍ لَا يَفِي كُلُّ مَوْجِدٍ بِوُجُودِ اللَّهِ وَغَيْرُهَا مِمَّا يَفِي كُلُّ مَوْجِدٍ بِوُجُودِ اللَّهِ
 بِهَا فَلَمَّا أَتَى الْمُرَادُ مِنْ مَقْصُودِ إِيْمِ اللَّهِ ثُمَّ لَمَّا جَدَّ ذَلِكَ الْأَمْرُ بِأَمْرٍ لَا يَفِي بِكُلِّ
 بِوُجُودِ الْعَمَلِ فَإِنَّ نَاقُصًا مَنَاقُصٌ فِي إِطْلَاقِ الْأَمْرِ فَلَا مُضَاجَعَةَ مَعَهُ بِعَدَمِ
 الْمَعْنَى **وَعَنِ** الثَّانِي أَنْتُمْ لَمْ تَقُولُوا أَنَّ اللَّهَ إِذَا كَانَ فَطَبَّ بَلْ قَالُوا إِنَّمَا إِذَا كَانَ
 مُشْرُوطٌ بِشَرِيطَةٍ وَلَيْسَ الْيَأْتِي بِالْمَعْلُومَاتِ الْيَأْتِي لِلَّهِ لَا يَكُونُ مُسْتَجِيبًا لِلتَّائِي
 مُلَا لَا يَكُونُ بِأَمْرٍ بَلْ بِأَنْ حُصُولُ هَذِهِ الْعُلُومَاتِ أَوْ لَا يَكُونُ عَالِمًا بِهَا مِنْ جِهَةِ مَا هِيَ
 خَيْرٌ لَهُ ثَرَاتُهُ إِنْ أَصْبَحَ الشَّرِيطَةُ فَلَا نَسْلَمُ أَنَّهُ يَكُونُ عَالِمًا بِاللَّهِ فَإِنَّمَا نَرَى كَيْدَ لَيْسَ الْعِلْمُ
 الَّذِينَ لَمْ يَسْلَمُوا إِلَّا سَائِلٌ بِعَدَمِهِ يَتَمَحَوَّنَ بِهَا أَشَدُّ إِنِّهَا جَ وَوُجُودُ الْأَشْيَاءِ
 بِذَلِكَ كَرَاهِيًا عَلَى مِلْكِ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ضَلَّاعٍ لَنْ تَطْعَمَ مَا وَسَجَّ مَا فَتَحِي **لَا**
إِذَا كُنْتَ فِي الْبَدَنِ وَفِي شَوَائِغِهِ وَعَوَائِيهِ وَلَمْ تَشَقْ إِلَى الْكَمَالِ الْمُنَاسِبِ أَوْ
 لَمْ تَأْتِ بِحُصُولِ صِدْقِ فَاعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ مِنْكَ لَا مِنْهُ وَفِيكَ مِنْ أَسْبَابِ ذَلِكَ بَعْضًا
بِهِتْ عَلَيْكَ يَهْدِي أَنْ يَنْبَغِي عَلَى حِلِّ اشْتِكَالِ يَهْدِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ كُلُّ
 قَوْلٍ تَشَاقُّ إِلَى كَمَالِهَا الْمُسْتَعْبِدَةُ لِلذَّاتِ وَأَنَا لَمْ يَحْصُلِ أَشَدُّ ذَلِكَ الْكَمَالُ
 لَهَا كَالْبَاقِ بِأَنَّهَا تَشَاقُّ إِلَى التَّوَرُّتِ لَمْ يَزَلْ تَلْمِزُ فَإِنَّ كَانَتْ الْمَعْمُولَاتُ كَمَا لَا
 لِلْقَسْبِ لَا يَنْبَغِي فَمَا لَهَا لَا تَشَاقُّ إِلَى حُصُولِهَا وَلَا تَأْتِي بِحُصُولِهَا بِهَيْلِ الْمُنَادِ

لَهَا مَذَكْرَةٌ فِي حِلِّهِ أَنْ سَبَبَ قُضَائِهِ الْأَشْيَاءُ وَغَدَمُ النَّاسِ بِأَجْمَلِ دَائِجِ الْإِنْسَانِ
الْمَعْقُولَاتِ مَوْجُودٌ فِيهَا غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِهَا وَإِلَّا كَانَ بَيَانُهُ إِلَى مَا سَبَقَ وَهُوَ أَنَّ اشْتِقَاقَ
النَّفْسِ بِالْمَحْسُوسَاتِ بِمَنْهَا عَنْ الْأَلْبَانِ إِلَى الْمَعْقُولَاتِ وَمَا لَمْ يُقْبَلْ عَلَيْهَا التَّجَرُّدُ
مِنْهَا فَلَمْ يَحْصُلْ لَهَا شَوْقُ إِلَيْهَا وَأَمَّا اسْتِدَادُهَا فَلَا كَانَتْ مُسْتَمِرَّةً الْوُجُودِ غَيْرَ مُتَجَدِّدٍ
وَكَاثِبَاتِ النَّفْسِ مُتَقَلِّدَةً مِنْهَا لَمْ تَكُنْ مُذَكِّرَةً لَهَا فَلَمْ تَكُنْ مُتَالِئَةً بِهَا **سُبُحَّانَ** **وَالْعَلَمُ**
أَنَّ مِنْ التَّوَالِغِ الَّتِي فِي كَلَامِنَا مِنْ أَتَى اشْتِقَاقَاتٍ وَهِيَ أَنَّ نَفْسًا تَلْقَى النَّفْسَ بِمَجَادِرَةٍ
الْبَدَنِ إِنْ تَمَكَّنَتْ بَعْدَ الْمَفَارِقَةِ كُنَتْ يَدُهَا كَأَنَّ قَبْلَهَا لَكِنَّا نَكُونُ كَالْأَبْرَصِ مُتَمَكِّنَةً
كَانَ عَنْهَا شُغْلٌ فَرَقَ إِلَيْهَا فَرَاغٌ فَادْرَكَتْ مِنْ حَيْثُ فِي مُشَامَرَةٍ ذَلِكَ لَا لَمْ تُنْصَبْ لِلْإِنْفِرَادِ
بَلْكَ الْأَلْفِ الْمَوْصُوفَةِ وَهُوَ أَلَمْ تَأْتِ الْأَوْجَانَةَ وَقَدْ أَلْفَ النَّاسِ الْجَسْمَانِيَّةَ يُرِيدُ أَنْ يَنْتَبِهَ
عَلَى بَلَاءِ الْأُمُورِ الْمُضَادَّةِ لِلْكَالَاتِ النَّفْسِ الْأَنْبَاءِ الَّتِي فِي أَشْيَابِ الشَّعَائِرِ بِمَعْنَاهَا
بَعْدَ الْمَوْتِ وَعَلَى حُجُولِ النَّاسِ فِي حَيْثُ يُحْصَلُ شَيْءٌ وَعَلَى أَنَّ بَلْكَ الْأَلْفِ اشْتَدَّتْ
الْأَلْفِ الْبَدَنِيَّةِ وَالْفَاعِلَةُ طَائِرُ سُبُحَّانَ **لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ رَدِّ بَلْكَ النَّفْسِ مِنْ**
نُفْعَانِ الْأَسْتِدَادِ لِلْكَالِ الَّذِي يُرْجَى بَعْدَ الْمَفَارِقَةِ فَوْزٌ غَيْرُ مُجْمُودٍ وَمَا كَانَ بِسَبَبِ
عَوَاشٍ بِمَرْجِيَةٍ فَتَذَكَّرَ وَلَا يَدْعُرُ بِهَا الْعَذَابُ يُرِيدُ **يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ لَا تَشْفِيقًا وَتَقَدَّرَ**
لِذَلِكَ مَعْدَرَةٌ وَهِيَ أَنْ يَقُولَ قَاتِ كَلَامَاتِ النَّفْسِ تَكُونُ لَا يَحِلُّ لَهَا لَدِيمُ اسْتِدَادِهَا
وَعَدَمُ الْأَسْتِدَادِ يَكُونُ إِنَّمَا لَا يَرَى عِدِّي كُنُفِيَانِ غَيْرِيَّةِ الْعَمَلِ أَوْ جُودِي كُجُودِ الْأُمُورِ
الْمُضَادَّةِ لِلْكَالَاتِ فِيهَا وَهِيَ إِنَّمَا رَاحَةٌ أَوْ غَيْرُ رَاحَةٍ فَهِيَ أَهْلُكَ لَمْ تَشْرِكْ فِي كَوْنِهَا
تَذَكَّرْ وَهِيَ أَشْيَابُ الْفُتَيَانِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَكُونُ إِنَّمَا يَحْبِبُ الْقُوَّةَ الظَّاهِرَةَ وَإِلَّا يَحْبِبُ
الْقُوَّةَ الْعَمَلِيَّةَ فَتَقْدِيرُهُ مَا الَّذِي يَكُونُ بِسَبَبِ فُتَيَانِ الْغَيْرِ يَحْبِبُ الْقُوَّةَ فِيهَا

فَوْزٌ غَيْرُ مُجْمُودٍ بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَا يَكُونُ بِسَبَبِ الْعَذَابِ وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَ الشَّيْخُ وَالَّذِي يَكُونُ
يَحْبِبُ الْقُوَّةَ الظَّاهِرَةَ وَيَكُونُ رَاحَةً أَوْ غَيْرَ رَاحَةٍ غَيْرُ مُجْمُودٍ لَكِنْ يَدْعُرُ بِهِ الْعَذَابُ لِأَنَّهُ
لِلْعَمَلِ الْمَرْكَبُ الْمُضَادُّ لِلْيَقِينِ الَّذِي يَأْتِي صَوْنٌ لِلنَّفْسِ مِنْ مَفَارِقَتِهِ وَالشَّيْخُ لَمْ يَنْتَبِهْ
لِذَلِكَ هَذَا الْغَيْبُ مَرَّحًا فِي هَذَا الْفَصْلِ لَكِنَّهُ أَيْضًا يَوْجِبُ دَاخِلَ حَيْثُ الْفُتَيَانِ الَّذِي
يَحْكُمُ الشَّيْخُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُجْمُودٍ وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ أَيْضًا تَنْظُرُ فِي غَيْرِ الرَّاحَةِ كَالْعَمَلِ
الْيَوْمِ وَالْمَعْلُومِ وَالْعَمَلِيَّةِ الْوَاحِدَةِ وَغَيْرِ الرَّاحَةِ كَالْأَخْلَاقِ وَالْمَلَكَاتِ الرَّادِيَةِ
الْمُسْحَكَةِ وَغَيْرِ الْمُسْحَكَةِ فِي الَّتِي تَكُونُ بِسَبَبِ عَوَاشٍ بِمَرْجِيَةٍ وَجَبَتْهَا تَرْكُ
بَعْدَ الْمَوْتِ إِنَّمَا لَدِيمُ رُوحِهَا وَإِنَّمَا لَكُونُهَا هَيْئَاتُ مُسْتَفَادَةٍ مِنْ الْأَصْنَافِ وَالْأَنْزِلِ
فَقَدْ بَرَزُوا لَهَا لَكِنَّا تَخَلَّفَتْ فِي سِدْرِ الرَّدَاةِ وَضَعَتْهَا وَفِي سُرْعَةِ الرُّوَالِ وَطُورِ
وَيَخْلِفُ الْعَذَابُ بِهَا بَعْدَ الْمَوْتِ فِي الْكَمِّ وَالْكَفِّ بِسَبَبِ الْأَخْلَاقِ فِي سُبُحَّانَ
وَالْعَلَمُ أَنَّ رَدِّ بَلْكَ الْفُتَيَانِ إِنَّمَا يَأْتِي بِهَا نَفْسٌ شَيْئَةً إِلَى الْكَالِ وَذَلِكَ الشَّوْقُ
يَأْتِي لِشَيْءٍ يَنْتَبِهُ الْأَكْنَافُ وَالْبَلَّةُ بِحَبَّةٍ مِنْ هَذَا الْعَذَابِ وَإِنَّمَا هُوَ لَهَا حَذِيرٌ
وَالْمُهْمِلِينَ وَالْمُهْمِلِينَ عَمَّا أَلْمَعَ بِهِ الْيَهُودُ مِنَ الْحَقِّ فَالْبَلَاءُ هَذَا آدِي إِلَى الْخَلْقِ مِنْ فُتَيَانِ
بَرَاءَةُ الشَّلَا **أَنْ يَمَيَّزَ فِي هَذَا الْفَصْلِ بَيْنَ النَّاصِبِينَ الْمُعَذِّبِينَ بِنُفْعَانِهِمْ سُوءًا**
دَامَ قَدْرُهُمْ بِهِ أَوْ لَمْ يَدْرُوهُ بَيْنَ النَّاصِبِينَ الَّذِينَ لَا يَمَيَّزُونَ بَيْنَهُمَا فَقَوْلُ النَّفْسِ
السَّادَةِ الْعَرْمَةُ لَا يَكُونُ لَهَا شَوْقٌ إِلَى كَالِهَا لَمْ يَمَرَّهَا أَشَدًّا فَإِنَّ الْحُكْمَ بِأَنَّ الْقُوَّةَ
كَالَاتٍ خَفِيفَةً لَيْسَ بِأَوْجَعٍ وَالَّتِي لَهَا شَوْقٌ إِلَيْهَا فِي الَّتِي عَرَفَتْ بِالْأَكْنَافِ
الظَّاهِرَةِ أَنَّ لَهَا كَالًا ثَامَةً أَنَّمَا إِنْ لَمْ تَكْتَسِبِ الْكَالَ فَلَا يَخْلُوقُهَا أَكْتَسَبَتْ مَا ضَافَ
الْكَالَ فَيُتَارِكُ مِنْ جَائِعٍ لَهَا لَهَا مِنْ حَيْثُ الْمَاهِيَّةُ وَإِنْ كَانَتْ مُعَذِّبَةً مِنْ حَيْثُ

اَيَّ سَلْبٍ وَغَيْبِهَا اَيَّ غَيْبِهَا وَوَجْدٍ مَرَّحٍ اَيَّ شَدِيدٍ يَنَالُ مَعْرِضًا مَبْرُجًا اَيَّ
 بَشَرٍ وَبَرَّحٍ اَيَّ اَمْرٍ اَيَّ جَهْدٍ وَالمَنَافَةِ الرَّغْبَةِ فِي الشَّيْءِ عَلَى وَجْهِ الْمُبَادَاةِ فِي
 الْكُرْبِ وَالْمَقْصُودِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ بَيَانُ كَيْفِ الْمُسْتَعِدِّ لِلْكَوْنِ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ وَمَنْ كَانَ
 بَاعِثُهُ اَيَّ مَنْ كَانَ بَاعِثُهُ عَلَى طَلَبِ الْكَمَالِ مُنَاسِبَةً ذَاكَ لِلْكَوْنِ لِمَقْصِدِ الْاِبْرَاقِ
 النَّامِ اِلَيْهِ وَمَنْ كَانَ بَاعِثُهُ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ وَفَقْدَ عِنْدَ حُجُولِ غَرَمِهِ **مُسْتَعِدِّ**
اَلْبَلَاءِ فَانْهَمَ اِذَا تَوَلَّى خَلَصُوا مِنَ الْبَلَاءِ اِلَى سَعَادَةٍ يَلْقَوْنَ بِهِنَّ وَلَيْسَ لَهُمْ لَا يَسْتَقْنُونَ
 فِيهَا عَنْ مَعَارِضِ جَنَمِهِمْ يَكُونُ مَوْثِقًا لِحُجُولِ لَهْمُ وَلَا يَنْتَبِغُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ جِنَامًا
 اَوْ مَا يَشْبَهُهُ وَلَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ بِمَعْنَى بَعْضِ اَجْرٍ اَلْمُرَادِ اِلَى اَلْمُسْتَعِدَادِ لِلْاِضْيَاقِ الْمُسْتَعِدِّ
الَّذِي لِلْمَعَارِفِينَ كَمَا فُتِحَ عَنْ بَيَانِ اَحْوَالِ النُّفُوسِ الْكَامِلَةِ وَالْمُسْتَعِدِّ لِلْكَوْنِ
 وَاجْمَالِهِ فِي الْمَعَادِ اَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ كَيْفَ النُّفُوسِ اَلْحَالِيَةِ عَنْ الْكَمَالِ وَيَعْمَا بَعَادَهُ وَهِيَ
 قَرُوسُ الْبَلَاءِ فِي هَذَا الْقَبِيلِ **وَالْعِلْمُ** أَنْ مِنَ الْقَدَمَاءِ مَنْ زَجَرَ اَنْفُسَهُ لِيَنْتَفِزَ
 اِنَّمَا يَنْتَفِزُ بِالْصُّوَرِ اَلْمُرْتَبِطَةِ بِهَا فَالْحَالِيَةُ عَنْهَا مَعْطِلَةٌ وَلَا يَمِطُّ لِي فِي الوجودِ لَكِنْ اَلدَّلِيلُ
 اَلَّذِي عَلَى بِنَاءِ النُّفُوسِ اَلنَّاطِقَةِ تَقْتَضِي مَقْصِدَ هَذَا الْمَذْهَبِ ثُمَّ اَلْمَعْلُومُ بِمَا قَدْ
 قَالُوا اِنَّمَا اَنْتَ بَشَرٌ مَرْتَابَةٌ يَخْلُوقُ عَنْ اَسْبَابِ اَلنَّازِي وَالْحَالِ مِنْ فَوْقِ اَلنَّافَاةِ
 هِيَ فِي سَعَةِ مَنْ رَجَعَتْ اِلَيْهِ وَيُؤَافِقُ هَذَا الْمَذْهَبَ مَا وَدَّ فِي الْخَبَرِ **وَقَوْلُهُ**
 عَلَيْهِ السَّلَامُ اَكْثَرُ اَهْلِ الْجَنَّةِ اَلْبَلَاءُ ثُمَّ اَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَعْطِلَةٌ مِنَ اَلْاَوْدَاقِ
 وَكَانَتْ مِمَّا لَا تَذَرُكَ اِلَّا اَلْاَوْدَاقَ جَمَاعَةً مَذْهَبٌ يَمُنُّ بِهَا اِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِاَجْسَادِهِمْ
 اَعَزُّ وَلَا يَخْلُوقُ اِنَّمَا أَنْ لَا تَقْدِرُ مَبَادِي مَوْجِدَةٍ لَهَا وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَمَا اَلِ اَيُّهُ اَبُو بَكْرٍ
 فَتَكُونُ نَفْسًا لَهَا وَهَذَا اَمْرٌ قَوْلُهُ بِالشَّيْءِ الَّذِي سَبَّغَهُ الشَّيْخُ اَمَّا الْمَذْهَبُ اَلْاَوَّلُ

فَهَذَا اِنَّمَا اِلَيْهِ الشَّيْخُ فِي كِتَابِ اَلْمَبْدَا وَالْمَعَادِ وَذَكَرَ أَنَّ بَعْضَ اَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ اَلْبَحَاثِ
 فِيهَا يَقُولُ وَالمَنَافَةِ بِهَذَا اَلْمَعَادِ اَيَّ مَا كَانَ قَوْلًا مَكْنًى وَهُوَ أَنْ هُوَ لَا إِذَا فَاَرَقُوا اَلْبَدَنَ
 وَمَعْرِضُهُمْ لَا يَمُوتُونَ غَيْرَ اَلْبَدَنِ بَارٍ وَلَيْسَ لَهُمْ مَعْلُومٌ بِمَا هُوَ اَعْلَى مِنَ اَلْاَبْدَانِ فَسَيُظْهِرُ
 اَلتَّعَلُّقُ بِهَا عَنْ اَلْاَشْيَاءِ اَلْبَدَنِيَّةِ اَنَّكَ اَنْ تَقْلَمُ يَتَوَقَّعُ اِلَى اَلْبَدَنِ يَتَعَلَّقُ اَلْبَدَانِ
 اَلَّتِي مِنْ شَأْنِهَا اَنْ يَتَعَلَّقُ بِهَا اَلْاَنْفُسُ لِأَنَّهَا لَهَا اِلَهٌ بِالطَّبْعِ وَهِيَ مَعْنَاهُ وَهِيَ اَلْاَلَمُ
 لَيْسَتْ بِاَبْدَانٍ اِنْسَانِيَّةٍ اَوْ حَيَوَانِيَّةٍ لِأَنَّهَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا اِلَّا مَا يَكُونُ شَيْئًا لَهَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
 اَجْرًا مَسْمُومًا وَلَا أَنْ تَصِيرَ مِنْ اَلْاَنْفُسِ اَشْيَاءَ اَلَّذِي اَلْاَبْدَانُ اَوْ مَذْهَبُهُ لَهَا فَإِنَّ هَذَا
 لَا يَكُونُ بَلْ تَسْتَعْمِلُ ذَلِكَ اَلْاَجْرَ اَلَّذِي كَانَ اَلْقَبِيلُ ثُمَّ تَحْتَلُّ اَلنُّفُوسُ اَلَّتِي كَانَتْ يَتَعَلَّقُ
 عِنْدَهُ وَهِيَ فَانْ كَانَ اِعْتِقَادُهُ فِي قَسَمِهِ وَاقْبَالُهُ اَلْمُخَرَّجُ هَذَا مَذْهَبُ اَلْمُجْرِبَاتِ
 اَلْاَحْمَدِيَّةِ عَلَى حَسَبِ مَا تَحْتَلُّهَا اِلَّا اَشْيَاءَ مَذْهَبِ اَلْمُعْتَابِ كَذَلِكَ **قَالَ** وَبِحُجُولِ اَلْبَدَنِ
 هَذَا اَلْمُخَرَّجُ مَوْلَانِ اِبْنِ اَلْمَوَادِّ وَاَلْاَوْدَاقِ وَلَا يَكُونُ مُقَابِلًا لِمَا رَاجَعَ اَلْجَوْهَرِ اَلْمُسْتَقِيمِ
 الَّذِي لَا تَشْكُ اَلطَّبِيعَةُ اَنْ تَقْلَقُ اَلنَّفْسَ بِهِيَ لَا بِاَلْبَدَنِ هَذَا مَا ذَكَرَهُ فِي اَلْكِتَابِ
 اَلْمَذْكُورِ وَلَوْ لَا عَظَمَةُ اَلطُّغُولِ لَا وَدَّ أَنْ يَسْتَعِدَّ بِهِ وَالشَّيْخُ حِينَ مَعْدَدَ ذَلِكَ اَنْ يَقْبَلُ
 اَلتَّعَلُّقَ اَلْمَذْكُورَ بِهِمْ اِلَى اَلْمُسْتَعِدَادِ لِلْاِضْيَاقِ الْمُسْتَعِدِّ الَّذِي لِلْمَعَارِفِينَ وَبِى فِي اَلْكَثَرِ
 مِنْ اَلْمَوَاقِعِ تَقَرُّ **قَوْلُهُ** فَاَمَّا اَلشَّيْءُ فِي اَجْسَادِهِمْ مِنْ جِنْسٍ مَا كَانَتْ فِيهِ تَحْتَلُّ
 وَاِلَّا لَا مَقْبَلِي كُلِّ مَرَجٍ نَفْسًا يَفِيضُ اِلَيْهِ وَفَارَتْهَا اَلنَّفْسُ اَلْمُسْتَعِدَّةُ مَكَانَ اَلْحَالِ
 وَاحِدٍ تَقْسَمُ ثُمَّ لَيْسَ بِحَيْثُ اَنْ يَتَعَلَّقَ كُلُّ قَدَرٍ بِكُونِهِ وَلَا اَنْ يَكُونَ عِدَدُ اَلْكَاتِبَاتِ
 مِنْ اَلْاَجْسَادِ عِدَدَ مَا يَخْرُجُ مِنْ اَلنُّفُوسِ وَلَا اَنْ تَكُونَ عَيْنُ نَفْسٍ مُقَابِلَةً لِنَفْسٍ
 بَدَنًا وَاحِدًا اَفْتَصَلَ بِهِ اَوْ تَدَاخُلُ عَنْهُ مُمَايَعَةً ثُمَّ اَبْطَلُ هَذَا وَاسْتَعْمِلُ بِمَا يَجُوزُ

في مواضع أخرى وهذا هو المذهب الثاني وقد اورد على انطالجه جليل
 ان يقال لما ثبت ان الحيوان لابد ان يوجد النفس من العارضة
 ثبت ان كل مزاج بدني يحدث فانما يحدث معه نفس لذلك البدن فاذا فرضنا
 ان نفسا ثانياً سخطها ابدان كان للبدن المنسحق نفسان احدهما المنسحق والثانية
 ايجادته معه فكان جسيماً بجوان واحد نفسان وهذا محال لان النفس هي التي تدرك
 البدن وتعرف فيه وكل حيوان يشترط في وجوده بدنه وتعرف فيه فان كان
 هناك نفس اخرى لا يشترط الحيوان بها ولا هي بذاتها ولا تتعرف في البدن فلا يكون
 لها علام مع ذلك البدن فلا تكون نفساً له هذا خلف **والجواب الثاني** ان يقال
 النفس المنسحق اما ان تنصل بالبدن الثاني بما كان فساد البدن الاول او تنصل
 قبله بزمان او بعد بزمان فان اتصل به في تلك الحال فاما ان يكون البدن الثاني
 قد حدث في تلك الحال او يكون قد حدث قبله فان كان قد حدث في تلك الحال
 فاما ان تكون عدد النفوس العارضة وعدة الابدان ايجادته في جميع الاوليات متناهية
 او تكون عدد النفوس اكثر او تكون اقل وعلى التقدير الاول يجب ان ينصل كل فناء
 بدني يكون بدني آخر ويجب ايضا ان تكون عدد الكائنات من الابدان عدد الكائنات
 منها وهذا محال لان ضلوعنا ان يكونا واجبين وعلى التقدير الثاني تكون النفوس
 الجمعية على بدن واحد اما متناهية في استحقاق الاتصال به او متخللة والاول
 يقتضي اما اتصال الكل به فيكون لبدن واحد نفوس كثيرة وقد مر بطلانه واما
 ان تتداخل وتتقاطع فبقي الكل غير متصل ببدن بعد فساد البدن الاول وقد
 فرضنا ما متصلاً هذا خلف والثاني يقتضي اتصال البعض ببقاء البعض غير متصل

ويورد الخلف وعلى التقدير الثالث لا يخلو اما ان تنصل نفس واحد بالبدن اكثر
 من واحد حتى يكون حيوان واحد هو عينه غيره وهذا محال او يقتضي بعض الابدان
 المنسحق للنفس بلا نفس وهو ايضا محال او ينصل بعض النفوس ببعض الابدان
 ويحدث للبعض الآخر نفوس اخرى ويلزم منه محال لان احدهما اتصال تلك النفوس
 ببعض تلك الابدان دون بعض من غير اولية والثاني حدوث النفس لبعض الابدان
 المنسحق دون بعض من غير اولية وان اتصلت النفس العارضة ببدن قد حدث قبل
 جازم العارضة قد كان البدن لا يخلو اما ان يكون ذاتاً غيري او لا يكون ويلزم
 على الاول اتصال نفسين ببدن واحد وعلى الثاني وجود بدن مسبق للنفس متعلق
 عنها واما ان اتصلت النفس العارضة بعد العارضة بزمان فجواز كونه متعلقاً في زمان
 يقتضي جواز ذلك في سائر الانبياء ولا يحتاج الى القول بالتنازع وايضا لا يخلو
 اما ان يكون اتصالها ببدن متوقفاً على حدوث مزاج مسبق او لا يكون ويلزم على
 الاول حدوث نفس اخرى مع حدوث ذلك المزاج ويورد الخصال المذكورة
 وعلى الثاني ان يختص اتصاله بزمان دون زمان مع تساوي الانبياء بالنسبة
 اليه وهو محال فلهذا قد ثبت الحجة الثانية والشيخ اشار الى هذه الاقسام
بقوله ثم ابطع هذا يعني البرهان الثاني والاولى المقضية لفساد
 الخصال المذكورة **بقوله** واستبين بما يجده في مواضع اخرى **اشارة الى**
مبني شيء هو الاول بزيادة لانه اشد الاشياء اذراكا لشد الاشياء كما لا
 الذي هو برقي عن طبيعة الامكان والعدم وهما متبعا للشيء ولا شاغل له عنه
 والاشياء الحقيقية هو الانهاج بصورته ذاتها والاشياء هو ان كذا الشيء

هَذَا الْإِتِّهَاجُ إِذَا كَانَتِ الْقُوَّةُ مُشْتَلَةً مِنْ وَجْهِ كَمَا يُمَثِّلُ فِي الْحَيَاةِ غَيْرَ مُشْتَلَةٍ
مِنْ وَجْهِ كَمَا يَتَوَقَّعُ أَنْ لَا تَكُونَ مُشْتَلَةً فِي الْحَيَاةِ حَتَّى يَكُونَ تَمَامُ مَثَلِ الْحَيَاةِ لِلْأَمْرِ الْحَقِيقِيِّ
فَكُلُّ مُشَاقِّ قَاتِهِ قَدْ نَالَ شَيْئًا تَامًا وَقَاتِهِ شَيْءٌ تَامًا وَأَمَّا الْعِشْقُ فَيَقْبَلُ أَحَدًا وَالْأَوَّلُ
عَائِشٌ لِذَاتِهِ يَعْشَقُ لِذَاتِهِ عِشْقًا مِنْ غَيْرِهِ أَوْ لَمْ يَعْشَقْ وَكَانَتْ لَهُ عِشْقٌ مِنْ غَيْرِهِ
بَلْ هُوَ يَعْشَقُ لِذَاتِهِ مِنْ ذَاتِهِ وَمِنْ شَيْءٍ كَثِيرٍ غَيْرِهِ **لَمَّا فَخَّرَ** مِنْ بَيَانِ إِخْوَانِ
الْعُقُوبَةِ فِي الْمَعَادِ وَقَدْ تَعَرَّفَ بِمَا سَمِعَ أَنْ وَقَعَ اللَّهُ عَلَى مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ بِمَعْنَاهَا لَيْسَ
بِالْمُتَشَاوِرِ أَرَادَ أَنْ يَسَيِّرَ رُتَبَ الْجَوَاهِرِ الْعَالَمَةِ فِي ذَلِكَ مَذَكَّرًا لِمَرَّتِهِ فِي جَهَنَّمَ
مَرَاتٍ أَوْ لَا مَرَّتِهِ الْوَاجِبِ الْأَوَّلِ قِيَامِي وَإِنَّمَا زَكَّ لَقَطُ اللَّهِ وَاسْتَعْمَلَ بِدَلَامَا
الْإِتِّهَاجُ لِأَنَّ الْإِتِّهَاجَ عَلَى الْوَاجِبِ الْأَوَّلِ وَمَا يَلِيهِ لَيْسَ بِمُتَعَارِفٍ عِنْدَ الْجَاهِلِ وَبِأَنَّ
كَانَ الْأَوَّلُ أَجَلٌ يَنْجُحُ بِشَيْءٍ لَوْ كَانَهُ هُوَ الْكَمَالُ لِلْحَقِيقِيِّ لِأَنَّهُ وَإِذَا كَانَ هُوَ الْأَوَّلُ
الْقَامُ فَطَرَفٌ عَلَى الْقَاعَةِ الْمَذْكُورَةِ يَكُونُ إِيَّاهُ أَكْمَلُ الْإِتِّهَاجَاتِ عَلَى الْإِتِّهَاجِ
وَالْعِلْمُ أَنَّ كُلَّ خَيْرٍ مُؤَثِّرٍ وَإِذَا كَانَ الْمُؤَثِّرُ مِنْ جِهَتٍ هُوَ مُؤَثِّرٌ لَهْ وَالْجِبْتُ إِذَا فُطِرَ
يُشْعَى عِشْقًا وَكُلَّمَا كَانَ الْأَوَّلُ أَكْمَلُ الْمَذْكُورِ أَشَدَّ خَيْرِيَّةً كَانَ الْعِشْقُ أَشَدَّ
وَالْأَوَّلُ الْقَامُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْوُسُوءِ الْقَامُ فَالْعِشْقُ الْقَامُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْوُسُوءِ
الْقَامُ وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى مَا نَرَى نَامَةً وَإِيَّاهُ نَامَةً فَإِنَّ الْعِشْقَ الْحَقِيقِيَّ هُوَ الْإِتِّهَاجُ
بِمُتَوَرِّضٍ وَبِذَاتِهِ تَامَةٍ الْمُسَوَّمَةِ ثُمَّ لَمَّا كَانَ التَّوَقُّعُ عِنْدَ تَامِ لَوْنِهِ الْعِشْقُ وَدُمَا
بُشْبُهُ أَجْمَعًا بِالْأَمْرِ أَشَارَ إِلَى التَّوَقُّعِ إِضَافَةً وَكَرَّاهَةً أَيْحَكَرُّ إِلَى تَسْمِيَةِ هَذَا الْإِتِّهَاجِ
وَلَا يُمْرُؤُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْعِشْقُ بِأَمْرٍ مِنْ وَجْهِ عَائِشٍ مِنْ وَجْهِ تَرَاثُمِ الْعِشْقِ
لِلْحَقِيقِيِّ لِلأَوَّلِ قِيَامِي لِحُصُولِ مَعْنَاهُ قَاتِهِ الْخَيْرُ الْمَطْلُوقُ وَإِذَا كَانَ لِذَاتِهِ أَمْرًا الْأَوَّلُ كَانَتْ

وَلَمْ يَخَاشِ عَنْ الْإِتِّهَاجِ هَذَا الْقَطْرَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُشْتَلٍ عِنْدَ الْجَاهِلِ لِأَنَّهُ مُشْتَلٌ
فِي عَرَفِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْحُكْمِ وَالْحَقِيقَةِ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا وَرَهْمَهُ قِيَامِي عَنْ التَّوَقُّعِ
إِذَا لَمْ يَكُنْ أَنْ يَتَغَيَّبَ عَنْهُ شَيْءٌ وَهِيَ أَنَّهُ عَائِشٌ لِذَاتِهِ يَعْشَقُ لِذَاتِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَوَقَعَ كَثِيرٌ
فِيهِ وَأَنَّهُ يَعْشَقُ أَيْضًا لِبَعْدٍ بِحَسَبِ إِذَا كَانَ الْغَيْبُ **وَالْعِشْقُ** الْقَامِلُ لَكَ
بِأَنَّ الْجِبْتَ إِنْ كَانَ هُوَ الْأَوَّلُ كَانَ قَوْلُكُمْ إِذَا كَانَ الْكَامِلُ يُوْجِبُ جِهَةً أَيْسَدَ لَا
بِالْثَبَتِ عَلَى نَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ كَانَ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ لِكَمَالِهِ خَالَفَ لِأَوَّلِهِ كَمَالَهُ
أَمْرًا وَالتَّخَلُّفَاتُ لَا يَجِبُ إِشْرَافُهَا فِي الْأَحْكَامِ فَإِذَا كَانَ يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ إِذَا كَانَ الْغَيْبُ
مَوْجِبًا لِلْجِبْتِ وَإِذَا كَانَ قِيَامِي غَيْرَ مُوْجِبٍ لَهُ **وَالْجَوَابُ** أَنَّ الْجِبْتَ لَيْسَ لِأَوَّلِهِ
فَطَرَفٌ بَلْ هُوَ إِذَا كَانَ الْمُؤَثِّرُ مِنْ جِهَتٍ هُوَ مُؤَثِّرٌ وَإِذَا كَانَ الْكَامِلُ إِنَّمَا يُوْجِبُ جِهَةً لَوْ كُنْ
الْكَامِلُ مُؤَثِّرًا وَمَا كَانَ الْكَامِلُ وَإِذَا كَانَ مُؤَثِّرًا لِلأَوَّلِ قِيَامِي يَكُونُ أَيْشُونَ لِلْجِبْتِ
مَنْكَ قَوْلُهُ وَيَتَوَلَّى الْمُسْتَجِيبُونَ بِهِ وَيَبْذُلُونَهُمْ مِنْ جِهَتِهِمْ فَهُمْ مُسْتَجِيبُونَ بِهِ وَهُوَ الْجَوَابُ
الْمُعْلِيَّةُ الْقُدْرَتِيَّةُ فَلَيْسَ يَنْسَبُ إِلَى الْأَوَّلِ الْحَقِيقِيِّ وَلَا إِلَى الْتَائِلِينَ مِنْ خَلْقِهِ أَوْ لِيَاكُمُ
الْقُدْرَتِيَّةِ شَوْقٌ **هَذِهِ** مِنَ الرُّبُوبَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ رُبُوبَةُ الْعُقُوبَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَنْسَبِ
التَّوَقُّعُ إِلَيْهَا لِإِتِّهَاجِهَا عَنِ التَّوَقُّعِ **قَوْلُهُ** وَبَعْدَ الرُّبُوبَتَيْنِ رُبُوبَةُ الْعِشْقِ الْمَشَاقِّ
فَهُمْ مِنْ جِهَتِهِمْ عِشْقًا قَدْ نَالَ لَوْنًا لَمَّا هُمُ مَلَكُودُونَ وَهُمْ مِنْ جِهَتِهِمْ مُشَاقُّونَ
قَدْ يَكُونُ لَا مِثْلَافٍ مِنْهُمْ أَذَى تَامًا كَانَ الْأَوَّلُ مِنْ قَبْلِهِ كَانَ أَذَى لَذِيذًا وَقَدْ
يُحَاكِي مِثْلَ هَذَا الْأَوَّلِ مِنَ الْأَمْرِ لِلْحَقِيقَةِ بِمَا كَانَهُ بَعِيدًا جِدًّا إِذَا كَانَ أَذَى الْحُكْمِ
وَالَّذِي عَزَّ وَجَلَّ فَلَمْ يَخْلُ ذَلِكَ شَيْئًا مِنْهُ بَعِيدًا وَمِثْلُ هَذَا التَّوَقُّعِ مَبْدَأُ خَيْرِكُمْ تَامًا فَإِنْ
كَانَتْ أَيْحَكَرُّ خَلْقِيَّةً إِلَى الْبَقْلِ يَطْلُ الْقَلْبُ وَجَنَّتِ الْبَهْجَةُ وَالنَّفْسُ الْبَشَرِيَّةُ

إِذَا نَاكَ الْبُطْغَةُ الْعَلِيَّةُ فِي حَيَاتِهَا الدُّنْيَا كَانَ أَجَلَ أَيْوَالِهَا أَنْ تَكُونَ عَاشِقَةً شَا
 لَا تَحْلُسُ عَنْ عِلَاقَةِ الشَّوْقِ اللَّهُمَّ إِنِّي فِي الْحُجَّةِ الْآخِرَةِ وَهَذِهِ فِي الْمَرْبَةِ الْكَا
 وَهِيَ مَرْبَةُ النَّفْسِ النَّاطِقَةِ وَالْمَلَكِيَّةِ وَالْكَامِلَةِ مِنَ الْإِنْسَانِيَّةِ مَا دَامَتْ فِي الْأَيْدِ
 وَقَدْ أَبَتْ لَهَا الْعِشْقَ وَالشَّوْقَ يَمَّا وَجِبَ الشَّوْقُ الْأَذَى وَذَكَرَ الْأَذَى لَمَّا كَانَتْ
 مِنْ قَبْلِ الْمَعْتُوفِ كَانَ أَذَى لَذِيذًا وَالْأَذَى الَّذِي يَصِلُ مِنَ الْمَعْتُوفِ إِلَى الْعَارِضِ
 أَمَّا يَكُونُ عِنْدَ لَذِيذِ بَصُورٍ وَمُحَوَّلِ إِزَارِ الْمَعْتُوفِ بِإِلَهِهِ وَمُحَوَّلِ الْأَزَارِ وَالْمُحَوَّلِ
 وَشَبَّ هَذَا الْأَذَى الَّذِي بَادَى الْحِكْمَةَ وَالْعَدْلَةَ فَرَدَّ أَنَّ ذَلِكَ نَشِيبُهُ بَعِيدٌ
 وَذَلِكَ لَوْجُهُنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْأَذَى وَاللَّذَى فِي الْحِكْمَةِ وَالْعَدْلَةِ جَمِيعَانِ وَمِنْهَا
 عَمَلِيَّانِ وَالْآخَرُ أَنَّ الْأَذَى وَاللَّذَى فِي الْعَدْلَةِ شَبَابَانِ فِي الْوُجُودِ وَالْحَيَاةِ
 لَا يَمُزَّجُهُمَا لِيَا مَهْمَا فَخَيَّلَهُمَا مَعًا وَمِنْهَا سِحْرَانِ وَالْبَاقِي ظَاهِرٌ قَوْلُهُ **وَتَلَوُ**
 هَذِهِ النَّفْسُ نَفْسٌ أُخْرَى بَشَرٌ مَزْدُودٌ بَيْنَ جَهَنَّمَ وَالرَّبُّوبِيَّةِ وَالْقِتَالَةِ عَلَى رُكْنَيْهَا
 تَمُتْلُوهُمَا النَّفْسُ الْمَعْتُوشَةُ فِي عَالَمِ الطَّبِيعَةِ الْمُتَوَكِّلَةِ الَّتِي لَا مَقَامَ مِثْلِ لَهَا فِيهَا
الْمُتَوَكِّلَةُ وَهَاتَانِ الْمَرْبَتَانِ هُمَا أَبَاقِيَّتَانِ وَهُمَا مَرْبَتَا النَّفْسِ النَّاطِقَةِ
الْمُتَوَكِّلَةِ وَالنَّاطِقَةِ وَالشَّوْقِ فِي الْمَرْبَةِ الْآخِرَةِ مَوْصِيٌّ مَا ذَكَرَ فِي الْفِتَاءِ
عَلَى مَا تَرَى وَالْعَاطِلُ ظَاهِرٌ شَبِيرٌ فَإِذَا تَطَرَّفَ فِي الْأُمُورِ وَتَأَمَّلَهَا وَجَدَتْ لَهَا
نَحْوَ مِنْ أَلْفِ شَيْءٍ لِيُجَنَّبَ كَمَا لَا يَحْتَمِلُ عَشْفًا إِرَادَتًا أَوْ طَبِيعِيًّا لِذَلِكَ الْكِتَابِ
وَشَوْقًا إِرَادَتًا أَوْ طَبِيعِيًّا إِلَيْهِ إِذَا قَانَتْ رُجُوعًا مِنَ الْعُنَايَةِ الْأُولَى عَلَى الْخَيْرِ الَّذِي
مِنْ بَعْضِهَا وَمِنْ جَمَلَةِ حُدُودِ الْعِلْمِ الْمُفَصَّلَةِ لَهَا تَقْصِيلٌ لِمَا فَرَعَ عَنْ بَيَانِ
مَعَانِيهِ وَقَدْ تَرَى فِي أَشَاءِ ذَلِكَ بُتُوتُ الْعِشْقِ لِلْجَوَاهِرِ الْفَائِدَةِ وَالشَّوْقِ لِيَمْنِهَا

أَرَادَ أَنْ يَنْبَغَ عَلَى شَوْقِهَا لِبَاقِي النَّفْسِ وَالنَّفْسِ لِلْجَنَابَةِ قَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ إِحْمَالًا لِأَنَّ
 التَّقْصِيلَ عَلَى الْعِلْمِ الْمُفَصَّلَةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى إِبْنَاتِ الْكَلَامَاتِ الْأُولَى وَالْثَانِيَةِ يَجْمَعُ
 أَنْوَاعَ الْأَجْسَادِ الْبَسِيطَةِ وَالْمُرَكَّبَةِ وَكَيْفِيَّةَ حَرَكَاتِهَا بِأَوَّلِهَا بِأَوَّلِهَا وَطَبِيعَتِهَا
 وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ ذَلِكَ الْكَلَامِ ثَوْرَةً عِنْدَهَا فِي عَاشِقَةٍ بِالْمَعْنَى الْفَائِدَةِ
 إِلَيْهَا إِذَا قَانَتْهَا وَالْعَاطِلُ ظَاهِرٌ وَالشَّيْخُ رَسَالَةُ الطَّبِيعَةِ فِي الْعِشْقِ بَيْنَ سَكَنٍ
 فِي جَمِيعِ الْكَلَامَاتِ **النَّظْمُ الْكَاسِبُ فِي مَقَامَاتِ الْعَارِضِينَ**
لَمَّا أَشَارَ فِي النَّظْمِ الْمُتَعَدِّ إِلَى إِنْجَاحِ الْمَوْجُودَاتِ بِكَمَالِهَا الْمُخْتَصَّةِ بِهَا عَلَى رُكْنَيْهَا
 أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ فِي هَذَا النَّظْمِ إِلَى إِخْوَالِ أَهْلِ الْكَمَالِ مِنَ النَّوعِ الْإِنْسَانِيِّ وَبَيَّنَّ
 كَيْفِيَّةَ تَرْفَعِهِمْ فِي مَدَارِجِ سَيَادَتِهِمْ وَيَذَكِّرُ الْأُمُورَ الْعَارِضَةَ لَهُمْ فِي دَرَجَاتِهِمْ وَقَدْ
 ذَكَرَ الْعَاطِلُ الشَّارِحُ أَنَّ هَذَا الْبَابَ أَجَلَ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ فَإِنَّ رَيْبَ فِيهِ عُلُومُ
 الْقِيُومَةِ تَبَيَّنَ مَا نَبَغَ إِلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يَحْتَمِلُ مِنْ مَعْنَى **شَبِيرٌ** **إِنَّ الْعَارِضِينَ**
مَقَامَاتٍ وَدَرَجَاتٍ يُحْمِلُونَ بِهَا فِي جَوْهَرِ الدُّنْيَا دُونَ غَيْرِهَا فَكَانَتْ هُمْ فِي جَوَاهِرِ
مِنْ أَبْدَانِهِمْ قَدْ نَصَوْهَا وَجَعَدُوا عَيْنَهَا إِلَى عَالَمِ الْفُتُونِ وَهَمُّ أَوْ رُخِيَّةٍ فِيهِمْ وَأُمُورٌ
ظَاهِرَةٌ عَنْهُمْ يَسْتَكْرِهَا مَنْ يَكْرِهَا وَيَسْتَكْرِهَا مَنْ يَعْرِفُهَا وَيَحْنُ نَفْسُهَا عَلَيْهَا **الْجَوَاهِرُ**
الْمُخْتَصَّةُ وَمَا يُعْطَى بِهِ مِنْ قَوْبٍ وَغَيْرِهِ وَنَعْنَى الْقَوْبِ أَيْ حَلِيمَةٍ وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ مَا كَانَ
وَمَعْنَى جَلَالِهِ مِنْ أَبْدَانِهِمْ قَدْ نَصَوْهَا وَجَعَدُوا عَيْنَهَا إِلَى عَالَمِ الْفُتُونِ أَنَّ نَفْسَهُمْ
الْكَامِلَةَ وَإِنْ كَانَتْ فِي ظَاهِرِهَا كَالْمُخْتَصَّةِ بِجَلَالِهِ الْأَبْدَانِ لَكِنَّا كَانَتْ مَدْخِلَتْ
ذَلِكَ الْجَلَالِيَّ وَجَعَدَتْ عَنْ جَمِيعِ الثَّوَابِ الْمَادِيَّةِ وَخَلَصَتْ إِلَى عَالَمِ الْفُتُونِ
مُسْتَعْلَةً بِذَلِكَ الدَّوَابِ الْكَامِلَةِ الْبَرِّ عَنْ الْقُتْبَانِ وَالشَّرِّ وَهَمُّ أَوْ رُخِيَّةٍ

فِيهِمْ مِمَّنْ شَهِدُوا لَنَا بِمَا نَحْنُ عَنْ ذَلِكَ الْأَوَامِلِ وَكُلُّ عَنْ يَأْنِي الْأَلْتَنَةِ وَلِيْلَهُمْ
 بِمَا لَا يَنْ رَأَتْ وَلَا أَدْنُ سَمِعَتْ وَهُوَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ **عَنْ فَائِلٍ** فَلَا تَقْلَمُ تَقْرُ
 مَا أَخْفَى لَمْ يَمُزْ مِنْ قَرْنٍ أَعْيُنُ وَأَمُورُ ظَاهِرَةٌ عَنْهُمْ هِيَ أَمَّا كَمَالُ وَاجْهَالُ تَقْلَمُ مِنْ أَقْوَالِهِمْ
 وَأَمَّا لَمْ يَمُزْ وَأَيَّاتُ تَحْقُقُ بِهِمُ الْإِنِّي مِنْ جَمْلَتِهَا مَا يُقَرِّفُ بِالْمُتَجَرِّبَاتِ وَالْكَرَامَاتِ وَهِيَ لَوْرُ
 يَسْتَكْرِهَانِ بَيِّنَاتٍ أَيْ لَا يَسْكُنُ إِلَيْهَا قَلْبٌ مِنْ لَا يَمُزُّهَا وَلَا يَمُزُّهَا وَيَسْتَكْرِهَانِ
 يَمُزُّهَا أَيْ يَسْتَظْهِمُهَا مِنْ يَغِيثُ عَلَيْهَا وَيَمُزُّهَا **قَوْلُهُ** فَإِذَا رُجِعَ سَمِعَكَ فِيمَا يَمُزُّهُ وَبَرَدُ
 عَلَيْكَ فِيمَا تَسْمِعُهُ قِسْمَةٌ لِسَلَامَانَ وَإِنَّمَا فَايَعْلَمُ أَنَّ سَلَامَانَ مَثَلُ مُزَيَّبٍ لَكَ
 وَأَنَّ إِنَّمَا مَثَلُ مُزَيَّبٍ لِلدَّجَلِ فِي الْقُرْآنِ إِنْ كُنْتَ مِنْ أَهْلِهِ مُزَجِّلُ الزَّمَانِ
الْمَلَفَ سِرِّكَ أَيْ حَدِيثُ أَيْ إِيَّيْهِ عَلَى وَلَا يَمُزُّ وَفُلَانٌ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ إِذَا كَانَ جَدِّ
 السِّيَاقِ لَهُ وَسَلَامَانَ مَجْرُوعًا وَاسْمُ الْمَوْجِعِ وَهُوَ أَيْضًا مِنْ أَسْمَاءِ الرِّجَالِ وَالْإِنْسَانُ
 الْيَتِيمُ وَابْنُكَ فَلَمَّا إِذَا اسْتَلَمَهُ لِهَلِكِهِ أَوْ دَهْنَهُ وَأَبْسَلُ الْمَنْعِ وَلَيْسَ قِيلَ
 وَأَبْسَلُ الْخَلْقِ **قَالَ** الْفَائِلُ السَّابِقُ فِي هَذَا الْمَوْجِعِ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ لِيَنْ
 مِنْ جَنْبِ الْأَخْبَارِ أَيْ تَذَكُّرُهَا صِفَاتُ تَحْقُقُ مَجْمُوعًا يَتَّبِعُ اخْتِصَارًا بِإِدْعَانِ
 الْقَهْرِ فَيَكُنُ الْأَمْرُ دَأْبَهَا إِلَيْهِ وَلَا مَوْجِعَ الْفَصِيحِ الْمَشْهُورُ بِلِ مَثَلِ الْقَطَنَاتِ
 وَمِنْهَا الشَّيْخُ لِعَقْلِ الْأُمُورِ وَمِثَالُ ذَلِكَ فَمَا يَسْجِلُ أَنْ يَسْجِلَ الْعَقْلُ بِالْوُجُودِ
 عَلَيْهِ فَإِذَا تَكَلَّفَ الشَّيْخُ حَلَّهُ يَجْرِي بِجَرَى التَّكْلِيفِ بِمَعْرِفَةِ الْغَيْبِ **قَالَ** وَاجِدُ
 مَا قِيلَ فِيهِ أَنَّ الْمَرَادَ بِسَلَامَانَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِنَّمَا لِيَحْتَمِلَ كَمَا تَرَى الْمَرَادُ
 بِأَدَمَ فَتُنْكَ النَّاطِقَةُ وَبِالْحَيَّةِ دَبَّاحَاتُ سَيَادُ ذَلِكَ وَبِالْخُرُوجِ آدَمَ مِنَ الْجَنَّةِ عِنْدَ مَا
 الْإِنْسَانُ لَمْ يَكُنْ مِنْكَ عَنْ ذَلِكَ الدَّجَالِ عِنْدَ الْغَابَةِ إِلَى الشَّهَابِ **وَأَهْلُ**

كَلَامُ الشَّيْخِ مُشِيرٌ بِوُجُودِ قِسْمَةٍ يَذْكُرُهَا هَذَا الْأَمْرُ أَنْ يَكُونَ
 نِسَابُهَا مُشْتَمِلًا عَلَى ذِكْرِ طَائِفَةٍ مِنَ الْمَطْلُوبِ لَا يَنَالُهُ إِلَّا شَيْئًا فَنَسَبًا وَبَطْنًا
 بِذَلِكَ الشَّيْخِ عَلَى كَمَالِ عِنْدَ كَمَالِ لِيَتِمَّ نَظْمُ سَلَامَانَ عَلَى ذَلِكَ الْطَائِفَةِ
 وَيُطَبِّقُ إِنَّمَا عَلَى مَطْلُوبِهِ ذَلِكَ وَيُطَبِّقُ مَا جَرَى بَيْنَهُمَا مِنَ الْأَخْبَارِ
 عَلَى الرِّبِّ الَّذِي أَمَرَ الشَّيْخَ بِحَلِّهِ وَيُشِيرُ أَنْ تَكُونَ ذَلِكَ الْقِسْمَةُ مِنْ قِسْمِ
 الْعَرَبِ فَإِنَّ مَا بَيْنَ الْقَطْنَيْنِ مَذْهَبُ بَيِّنَاتٍ فِي امْتِثَالِهِمْ وَحِكَايَاتِهِمْ **وَقَدْ**
سَمِعْتُ بَعْضَ أَفَاعِيلِ خُشَّانٍ يَذْكُرُ أَنَّ ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ أَوْدَدَ فِي كِتَابِهِ
 الْمَوْجِعَ بِالْقَوَادِرِ قِسْمَةً ذَكَرَ فِيهَا زُجْلَانٌ وَقَالَ فِي أَتْرَقٍ قَوْمًا أَحَدُهُمَا مَشْهُورٌ
 بِالْمَجْرِيَّةِ سَلَامَانَ وَالْآخَرُ مَشْهُورٌ بِالشَّرِّ مِنْ قِبَلِهِ جَرُّهُ قَدِي سَلَامَانَ
 لِيُشِيرَ بِالسَّلَامَةِ وَأَعْلَى مِنَ الْأَسْرِ وَأَبْسَلُ الْجَرْمَانِيِّ لِيُشِيرَ بِالشَّرِّ
 حَتَّى مَلَكَ وَنَادَى فِيهِمَا فِي الْعَرَبِ مَثَلُ يَذْكُرُ فِيهِ خَلَامٌ سَلَامَانَ وَأَبْسَلُ
 سَيَاحِيهِ وَأَنَا لَا أَنْدُرُ ذَلِكَ الْمَثَلُ وَلَمْ يَتَّبِعْ لِي مَطْلَعَةُ الْقِسْمَةِ مِنَ الْكَلَامِ
 الْمَذْكُورِ وَهِيَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي سَمِعْتُهُ عَنْ مَطْلَعَةِ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا لَكِنَّا
 دَاوَدَ عَلَى وَقُوعِ مَا بَيْنَ الْقَطْنَيْنِ فِي قَوَادِرِ حِكَايَاتِ الْعَرَبِ فَإِنْ كَانَ
 ذَلِكَ كَذَلِكَ فَسَلَامَانَ وَإِنَّمَا لِيَسْتَأْمُرَ وَمِنْهُمَا الشَّيْخُ لِعَقْلِ
 الْأُمُورِ وَكَلَّفَ قِسْمَةً مَعْرِفَةً مَا وَضَعَهُ هُوَ بِلِ ذَكَرَ أَنَّكَ إِنْ سَمِعْتَ
 ذَلِكَ الْقِسْمَةَ فَافْهَمْ مِنْ لَقَطِي سَلَامَانَ وَإِنَّمَا الْمَذْكُورِينَ فِيهَا فَتُنْكَ
 مَذْهَبُكَ فِي الْعَرَفَانِ ثُمَّ اسْتَغْلِ بِحَلِّ الزَّمَنِ وَهُوَ نِسَابُ الْقِسْمَةِ بِحَدِّ
 مَطْلَعَةِ الْأَخْبَارِ فَإِنَّ الْأَمْرَ بِحَلِّ الزَّمَنِ لَيْسَ بِكَلْفٍ بِمَعْرِفَةٍ

الغيب إنما هو موقف على إشباع تلك القصة وحيد لعله يكون بنا
يسئل العبد في الوقوف عليه ولا مندأ إليه شرا في قولك
مذوق إلى بعد غير هذا الشرح فمتنان مستوبان إلى سلامان وإنا
إحديهما وهي التي وقعت أولا إلى ذكر فيها أنه كان في قديم الدهر ملك
لبنان والروم ومعه وكان يصاد فيه حكيم فتح يدين له جميع الأقاليم
وكان الملك يهدأنا بقوم مقام من غير أن يباشرا في قديم الحكم حتى
قولدين نطقه في غير خير إمرأه إن له وسماء سلامان وأرضه إمرأه
اسمها إناثا وبنه وهو بعد بلوغه عشيقها ولانها وهي دعت إلى
قتلها وألا لئلا ذمها شرفا ومنا أبو عنها وأمر بمقارنتها فلم يطيعه ومنا
منا إلى ما دأب بحر المغرب وكان للملك أنه يطلع بها على الأقاليم وما فيها
ويعرف في أهلها فاطلع بها عليهما ورق لها وأعطيا ماما عا شابه قلمها
مذق فمأه غضب من نأدي سلامان في ملازمة المرأة فجعلها تحت إناث
كل إلى صاحبه ولا يميل إليه مع أنه برأه فبعدا بذلك وفطن سلامان
ودج إلى أبيه فيعذرا وبه أبو على أنه لا يميل إلى الملك الذي شج
له مع عشق إناث الفاجر والعنه بها فآخذ سلامان وإناث كل منهما
يد صاحبه وألغا قسيتها في الجحز فطمه رعيانة المأوى بامر الملك
بعد أن أشرف على الهلاك وعرف إناث وأغتر سلامان فترج
الملك إلى الحكيم في أمر قديما الحكيم فقال إني أريد إناثا إلى
فأطاعه وكان يريه صورها فقتلني بذلك وجاء ومنا إلى أن مئاد

سيفد المشاهدة مؤذرة الرمز فأراه الحكيم بدعوى لما فتعها جنا
وعيت معه أبا فتع عن حال إناثا واشتعد للملك بسبب مقارنتها
فجلى على شرب الملك وبني الحكيم الهدى بإعانة الملك وأحد الملك
وأيضا القصة ووضعت من القصة مع جثتها فيهما ولم يتمكن
أحد من إخراجها غير أنشطو فأنه أخرجها بعلهم أفلا من وسد الباب
واخترب القصة وفلها جين بن إني من اليوناني إلى الغيب من
ضية أخرجها من عوار الحكام لئب كلام الشيخ إليه على ومنع لا يطق
بالطبع وهي غير مطاعة لك لأنها فتني أن يكون الملك هو العبد
الفتان والحكيم هو القصة الذي ينعن عليه فمأوه وسلامان هو
القصة الناطقة فأنه أقامها من غير قبل بالجنم إناث وإناث هو
القصة البدنية للجوانية التي بها تشكل النفس ونالها وعش سلامان
لإناث مئلا إلى الذات البدنية ونسبة إناث إلى الفوز قبل غير
القصة المعبية بما ذها بعد مقارنته النفس ومنا إلى ما وراة بحر
المغرب انقماهما في الأموز الثانية البعيد عن لحن وإها لها مئد
مؤذرا من عليهما كن لك ويعذرها بالشوق مع إمران ومنا سلامان
بأنه يميل النفس مع قور القوي عن أهلها مئدين الأخطا ودجوع
سلامان إلى أبيه الفطن للكمال والندامه على الاشتغال بالباطل
والغناء قسيتها في البحر ووطئها في الهلاك أما البدن فلا يخلو القوي
والمزاج وأما النفس فلما فيها إياه وخلا من سلامان بقاءها بعد البدن

وَالْمَلَأَهُ عَلَى مَوَدَّةِ الرَّحْمَنِ الَّتِي أَدْعَاهَا بِالْإِنْهَاجِ بِالْكَامِلِ لَنَا السَّلَاحَ وَجَلُّوا
عَلَى بَرِّ الْمَلِكِ وَمَوْلَاهَا إِلَى كَامِلِ الْجَبِيَّتِ وَالْمَرَامِ الْبَاقِ عَلَى سُرُورِ
الْقَهْرِ الْهَيُورِ وَالْمَادَّةِ الْجَبِيَّتِ نَابَ هَذَا مَا دَوَّلَ الْفَيْصَةَ وَسَلَامَانَ مَطَابِرَ
لِمَا عَنِ الشَّيْخِ أَمَّا إِنْشَاءُ فَتَرْتِيبِي لِأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ دَرَجَةَ الْعَارِضِ فِي الْمَرْفَعِ
وَهُنَا مَثَلٌ لِمَا يُوقَفُهُ عَنِ الْمَرْفَعِ وَالْكَامِلِ بِهَذَا الْوَجْهِ لَيْسَ مِنْ
الْفَيْصَةِ مُنَاسِبَةٌ لِمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى صُورَتِهِ وَاضْعِهَا
عَنِ الْوَسْوَاسِ إِلَى خَيْرِ عَزَمَةٍ مِنْهَا وَأَقَا الْقِصَّةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ وَصَفَتْ
إِلَى يَتَدَيَّرِينَ شَتَّى مِنْ أَمَارِ الشَّرْحِ وَهِيَ مَتَّوْبَةٌ إِلَى الشَّيْخِ وَكَافَتْهَا
مِنْ الْإِنشَاءِ الشَّيْخِ الْبَاقِ أَنْ أَعْبَدَ الْجَوْدَ بِنِزَاجِي أَوْرَدَ فِي خُرُوفِ مَتَابِرِ
الشَّيْخِ ذِكْرَ صِفَةِ سَلَامَانَ وَإِنْشَاءَ لَهُ وَيَا مَثَلِ الْفَيْصَةِ أَنَّ سَلَامَانَ وَإِنْشَاءَ
كَانَا أَخَوَيْنِ شَبِيهَيْنِ وَكَانَ إِنْشَاءُ أَمْرًا مَسَانِيًا وَمَذَرَنِي بَيْنَ يَدَيْ جَاهِ
وَنَشَأَ وَسَبَّحَ الْوَجْهَ عَافِلًا مَسَادًا مَا لَمَّا عَقِبْنَا شَجَاعًا وَقَدْ عَشِيقَهُ امْرَأَةً
سَلَامَانَ وَقَالَتْ لِسَلَامَانَ أَخِي لِيُفْلِحَ بِأَمْلِكِ لِيَعْلَمَ مِنْهُ أَوْلَادُكَ فَانْشَأَ
إِلَيْهِ سَلَامَانَ بِذَلِكَ وَأَبَى إِنْشَاءُ مِنْ خَالِطَةِ الْبِنَاءِ فَقَالَ لَهُ سَلَامَانَ
أَنْ أَمْرًا بِنِي لَكَ بِمَثَرٍ لَزَامٍ وَدَخَلَ عَلَيْهَا وَكَرَّمَتْهُ وَأَطْمَهَتْ عَلَيْهِ بِعَدِيدٍ
فِي خُلُوفِ عَيْشَتِهَا لَهُ فَانْقَضَ إِنْشَاءُ مِنْ ذَلِكَ وَدَرَتْ أَنَّهُ لَا يَطْلُو عَلَيْهَا فَكَانَ
لِسَلَامَانَ زَوْجٌ أَخَاكَ بِأَخِي فَأَمْلَكَهَا بِهِ وَقَالَتْ لِأَخِيهَا إِنِّي مَارُوجُكَ
بِإِنْشَاءٍ لِيَكُونَ لَكَ خَاصَّةٌ دُونِي بَلْ لَكِي أَنَا مِلْكٌ فِيهِ وَقَالَتْ لِإِنْشَاءٍ
إِنْ أَخِي بِكَرْحِيَّةٍ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا خَارًا وَلَا تَكَلِّمُهَا إِلَّا بِعَدَانٍ فَانْتَبَهَ بِكَ

وَلَمَّا لَزِمَتْ عَلَى مَوَدَّةِ الرَّحْمَنِ الَّتِي أَدْعَاهَا بِالْإِنْهَاجِ بِالْكَامِلِ لَنَا السَّلَاحَ وَجَلُّوا
عَلَى بَرِّ الْمَلِكِ وَمَوْلَاهَا إِلَى كَامِلِ الْجَبِيَّتِ وَالْمَرَامِ الْبَاقِ عَلَى سُرُورِ
الْقَهْرِ الْهَيُورِ وَالْمَادَّةِ الْجَبِيَّتِ نَابَ هَذَا مَا دَوَّلَ الْفَيْصَةَ وَسَلَامَانَ مَطَابِرَ
لِمَا عَنِ الشَّيْخِ أَمَّا إِنْشَاءُ فَتَرْتِيبِي لِأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ دَرَجَةَ الْعَارِضِ فِي الْمَرْفَعِ
وَهُنَا مَثَلٌ لِمَا يُوقَفُهُ عَنِ الْمَرْفَعِ وَالْكَامِلِ بِهَذَا الْوَجْهِ لَيْسَ مِنْ
الْفَيْصَةِ مُنَاسِبَةٌ لِمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى صُورَتِهِ وَاضْعِهَا
عَنِ الْوَسْوَاسِ إِلَى خَيْرِ عَزَمَةٍ مِنْهَا وَأَقَا الْقِصَّةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ وَصَفَتْ
إِلَى يَتَدَيَّرِينَ شَتَّى مِنْ أَمَارِ الشَّرْحِ وَهِيَ مَتَّوْبَةٌ إِلَى الشَّيْخِ وَكَافَتْهَا
مِنْ الْإِنشَاءِ الشَّيْخِ الْبَاقِ أَنْ أَعْبَدَ الْجَوْدَ بِنِزَاجِي أَوْرَدَ فِي خُرُوفِ مَتَابِرِ
الشَّيْخِ ذِكْرَ صِفَةِ سَلَامَانَ وَإِنْشَاءَ لَهُ وَيَا مَثَلِ الْفَيْصَةِ أَنَّ سَلَامَانَ وَإِنْشَاءَ
كَانَا أَخَوَيْنِ شَبِيهَيْنِ وَكَانَ إِنْشَاءُ أَمْرًا مَسَانِيًا وَمَذَرَنِي بَيْنَ يَدَيْ جَاهِ
وَنَشَأَ وَسَبَّحَ الْوَجْهَ عَافِلًا مَسَادًا مَا لَمَّا عَقِبْنَا شَجَاعًا وَقَدْ عَشِيقَهُ امْرَأَةً
سَلَامَانَ وَقَالَتْ لِسَلَامَانَ أَخِي لِيُفْلِحَ بِأَمْلِكِ لِيَعْلَمَ مِنْهُ أَوْلَادُكَ فَانْشَأَ
إِلَيْهِ سَلَامَانَ بِذَلِكَ وَأَبَى إِنْشَاءُ مِنْ خَالِطَةِ الْبِنَاءِ فَقَالَ لَهُ سَلَامَانَ
أَنْ أَمْرًا بِنِي لَكَ بِمَثَرٍ لَزَامٍ وَدَخَلَ عَلَيْهَا وَكَرَّمَتْهُ وَأَطْمَهَتْ عَلَيْهِ بِعَدِيدٍ
فِي خُلُوفِ عَيْشَتِهَا لَهُ فَانْقَضَ إِنْشَاءُ مِنْ ذَلِكَ وَدَرَتْ أَنَّهُ لَا يَطْلُو عَلَيْهَا فَكَانَ
لِسَلَامَانَ زَوْجٌ أَخَاكَ بِأَخِي فَأَمْلَكَهَا بِهِ وَقَالَتْ لِأَخِيهَا إِنِّي مَارُوجُكَ
بِإِنْشَاءٍ لِيَكُونَ لَكَ خَاصَّةٌ دُونِي بَلْ لَكِي أَنَا مِلْكٌ فِيهِ وَقَالَتْ لِإِنْشَاءٍ
إِنْ أَخِي بِكَرْحِيَّةٍ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا خَارًا وَلَا تَكَلِّمُهَا إِلَّا بِعَدَانٍ فَانْتَبَهَ بِكَ

مَا شَقُوا آخَاهُ وَدَجُّوا هَذَا مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْقِسْمَةُ وَأَوَّلُهُ أَنْ سَلَامَانَ
مَثَلُ النَّفْسِ التَّالِيفَةِ وَإِنَّمَا السَّلَاطَةُ تَطْرُقُ لِلْمَرْقِي إِلَى أَنْ يَحْتَلَّ بِهَا
مُسْتَعَادٌ أَوْ مَوْجِدٌ جُهَا فِي الْغُرْفَانِ أَنْ كَانَتْ مُدْرِكَةً إِلَى الْكَمَالِ وَأَمَّا
سَلَامَانَ الْقُوَّةِ الْبَدَنِيَّةِ الْأَمَارَةُ لِلشَّهْوَةِ وَالغَضَبِ الْخَدْعِ بِالنَّفْسِ
مَيَّازِيهِ تَخْتَصِمَانِ الْتَائِسَ وَعَيْشَهَا سَلَامَانَ مِثْلَهَا إِلَى تَخِيُّرِ الْعَمَلِ
كَمَا تَحْتَفِ شَائِرَةُ الْقُوَى لِيَكُونَ مُؤَمَّرًا لَهَا فِي يَحْصِلُ مَا رِيَا الْغَايَةِ
وَأَمَّا فِي إِنْجَذَابِ الْعَمَلِ إِلَى عَالِمِهِ وَاخْتِصَالِهَا إِلَى أَمْلَكِهَا الْقُوَّةِ الْعَمَلِيَّةِ
الْمُسَوِّىةِ بِالْعَمَلِ الْعَمَلِيِّ الْمَطْبُوعِ لِلْعَمَلِ الْقَطْرِيِّ وَهُوَ النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ
وَلَيْسَتْ بِهَا قَسَمًا بَدَلِ اخْتِصَالِهَا تَوَلَّى النَّفْسُ الْأَمَارَةُ مَطْلَبًا لَهَا لِنَفْسِهِ
وَرَوَّحَهَا عَلَى أَنَّهَا مَصَابِحُ جَنِينَةٍ وَالْبَرْقُ الْأَلَوِيُّ مِنَ الْغَيْمِ الْمُظْلِمِ
مَوْلَا لَطِيفَةِ الْأَلَمِيَّةِ الَّتِي تَسْجُحُ فِي أَشْأَاءِ الْأَشْيَاءِ بِأَلَامُورِ الْفَنَاءِ
وَهِيَ جَذْبٌ مِنْ جَذَبَاتِ الْحَقِّ وَازِعَاجُهُ لِلْأَوْدَاعِ أَعْرَاضُ الْعَمَلِ عَنِ الْقُوَى
وَفَيْغِهِ الْبِلَادُ لَا يَجِدُ الْإِلَاحُ النَّفْسُ بِالْقُوَّةِ الْقَطْرِيَّةِ عَلَى الْحِجْرِ وَنَبْزِ
وَالْمَلَكُوتِ وَنَزَقَهَا إِلَى الْعَالَمِ الْأَلَمِيِّ وَفَدَّرَهَا بِالْقُوَّةِ الْعَمَلِيَّةِ عَلَى
جَحْنٍ نَدِيرٍ مَا فِي مَصَابِحِ بَدَنِهَا وَفِي تَطْمِيرِ أُمُورِ الْمَنَازِلِ وَالْمَدَنِ وَلِذَلِكَ
سَمَاءُ بِأَوَّلِ ذِي وَتَيْنٍ فَإِنَّهُ لَقَبٌ لِمَنْ كَانَ يَمْلِكُ الْخَاضِعِينَ وَرَفَعَنَ
لِلْجَنِّ لَهُ إِعْطَاجُ الْقُوَى لِلْحَسْبَةِ الْخَيَالِيَّةِ وَالْوَحْيَةِ عَنْهَا عِنْدَ عَرَجِهَا
إِلَى الْمَلَكُوتِ الْأَعْلَى وَمِنْ ذَلِكَ الْقُوَى لِعَدَمِ الْقَايَةِ إِلَهًا وَفَضْلِهِ بِلَيْزِ
الْوَحْنِ إِفَاسَةُ الْكَمَالِ عَلَيْهِ مِمَّا فَوْضَ مِنْ الْمَغَارِقَاتِ لِهَذَا الْعَالَمِ وَإِخْلَافِ

بِمَا لَ سَلَامَانَ لِقَعْدِ اضْطِرَّابِ النَّفْسِ عِنْدَ إِهْمَالِهِ نَدِيرٍ مَا شَقُوا بِهَا
فَرَقًا وَدَجُّوهُ إِلَى أَخِيهِ الْغَنَاتِ الْعَمَلِ إِلَى اضْطِرَّابِ مَصَالِحِهَا فِي نَدِيرٍ
الْبَدَنِ وَالطَّالِحِ مَوَالِقُ النَّفْسِ الشَّيْئَةِ الْمُسْتَعْلِكَةِ عِنْدَ طَلَبِ الْأَمْتَارِ
وَالطَّاعَةِ مَوَالِقُ الشَّهْوَةِ الْبَازِيَّةِ لِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْبَدَنُ وَقَوَالِقُ مَوَالِقُ
عَلَى مَلَائِكَةِ إِنْسَانٍ إِشَارَةً إِلَى إِشْجَالِ الْعَمَلِ فِي أَوَّلِ الْمُسْتَعْمِلِ سَلَامَانَ
النَّفْسِ الْأَمَارَةِ يَا مَعَهَا لَا نَدِيرٍ مَا يَزِيدُ الْإِحْتِيَاجَ بِنَبْزِ الضَّعْفِ وَالْجَنِّ وَالْغَلَا
سَلَامَانَ يَا مَعَهَا تَرَكَّ النَّفْسُ اسْتِمَالُ الْقُوَى الْبَدَنِيَّةِ الْخَرِ الْأَمْرِ وَنَوَالِ
مِجَانِ الضَّعْفِ وَالشَّهْوَةِ وَانْكَارِ عَادِيَتِهَا وَأَعِزَّالَهُ الْمَلِكِ وَنَعُوضُهُ
إِلَى غَيْرِ إِعْطَاجِ نَدِيرٍ عَنِ الْبَدَنِ وَمِيزُورَةِ الْبَدَنِ يَحْتَ تَصْرِفُ غَيْرَهَا
وَمَعْدَا الْقَابِلِ مَطَابِقُ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ أَنَّهُ صَدَقَ مِنْ الْقِسْمَةِ
أَنَّهُ ذَكَرَ فِي نَسَائِكِهِ فِي الْفَنَاءِ وَالْمَدْرُوسَةِ سَلَامَانَ وَإِنَّمَا ذَكَرَ
بِهَا حَدِيثُ لِمَعَانَ الْبَرْقِ مِنَ الْغَيْمِ الْمُظْلِمِ الَّذِي أَظْهَرَ لَابِتَاتِ
وَجْهَ امْرَأَةٍ سَلَامَانَ حَتَّى أَعْرَضَ عَنْهَا هَذَا مَا أَشْجَى لِي مِنْ أَمْرِ مَدْرُ
الْقِسْمَةِ وَمَا أَوْدَعَتْ الْقِسْمَةُ بَيَانَةَ الشَّيْخِ لِيَلَا يَطُولُ الْكِتَابُ
لَسَمِيحِ الْمَغْرُوبِ عَنْ مَصَابِحِ الدُّنْيَا وَبَيِّنَاتِهَا يَحْفَظُ بِأَسْمَاءِ الْأَمْنِ
وَالْمَوَالِبِ عَلَى تَقْلِيدِ الْعِبَادَةِ مِنَ الْقِيَامِ وَالنَّيَامِ وَبِحَقِّهَا يَحْفَظُ
بِأَسْمَاءِ الْعِبَادَةِ وَالْمَعْرِفَةِ بِفِكْرِهِ إِلَى فَدْنِ الْجَبْرُوتِ مُنْذَرًا بِالشَّرُوفِ
فَوَدَّ الْحَقِّ فِي نَزْهِ يَحْفَظُ بِأَسْمَاءِ الْعَارِفِ وَقَدْ تَرَكْتُ يَمْنَعُ هَذَا مَعَ بَيِّنِ
طَالِبُ النَّفْسِ يَسْتَدِي بِإِعْرَاضِ عَمَّا يَسْتَعْدُ أَنَّهُ يَسْتَعْدُ عَنِ الْمَطْلُوبِ

فَرَأَى قَائِلٌ عَلَى مَا يَسْتَعِدُّ أَنَّهُ يَقْرُبُ إِلَيْهِ وَيَسْتَوِي عِنْدَ وَجْدَانِ الْمَلُوبِ
فَطَلَبُ الْإِنِّ يَلْزَمُهُ فِي الْأَبْدَانِ أَنْ يَمُرَّ مِنْ عَمَّا يَتَوَقَّعُ الْإِنِّ لَا سَبِيلًا
مَا يَسْغُلُهُ عَنِ الطَّلَبِ لِعَيْنِ مَنَاجِ الدُّنْيَا وَطَبِيبَانَا تَرْتَعِبِلُ عَلَى مَا يَسْتَعِدُّ
أَنَّهُ يَقْرُبُهُ مِنَ الْإِنِّ وَمَوْعِدُ الْجَنَّةِ هَذَا أَفْهَى مِنْ مَخْشَوَاتِهِ وَهِيَ الْعِبَادَاتُ
وَهَذَا إِنْ هُمَا الرُّعْدُ وَالْعِبَادَةُ بِإِعْيَادِ وَالْقَوْلِ وَالْقَبْرِ بِإِعْيَادِ تَرْتَعِبِلُ
أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْإِنِّ فَأَوَّلُ دَعَائِهِ وَجْدَانِهِ فِي الْمَعْرِفَةِ فَادْنِ إِتْوَالِ طَلَبِ
الْإِنِّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَلِذَلِكَ إِشْدَادُ الشَّيْخِ بِغَيْرِهَا تَرَانِ هَذِهِ الْأَشْرَافِ
فَدَوْجِدُ فِي الْأَشْرَافِ عَلَى سَبِيلِ الْأَقْرَابِ وَفَدَوْجِدُ عَلَى سَبِيلِ الْأَجْمَاعِ
وَذَلِكَ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْأَغْرَافِ وَالْأَجْمَاعِ أَيْمَاتُ الثَّنَائِيَةِ تَكُونُ
ثَلَاثَةً وَالثَّلَاثِي يُكُونُ وَاحِدًا وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الشَّيْخُ بِقَوْلِهِ وَفَدَوْجِدُ
بِمَعْنَى هَذِهِ مَعَ بَعْضِ تَلْبِيهِ **الرُّعْدُ عِنْدَ غَيْرِ الْعَارِفِ بِمَا مَلِكُ**
مَا كَانَ يَشْتَرِي بِمَنَاجِ الدُّنْيَا مَنَاجِ الْأَخْرِ وَعِنْدَ الْعَارِفِ تَنْقُ مَا
عَمَّا يَسْغُلُ سَنَعٌ عَنِ الْإِنِّ وَتَكْبَرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ غَيْرِ الْإِنِّ وَالْعِبَادَةُ
عِنْدَ غَيْرِ الْعَارِفِ بِمَا مَلِكُ مَا كَانَ يَسْغُلُ فِي الدُّنْيَا الْأَجْرَ بِأَخْذِهَا
فِي الْأَخْرِ هِيَ الْأَجْرُ وَالْقَابُ وَعِنْدَ الْعَارِفِ زِيَادَةُ مَا هُنَا وَهُوَ
نَفْسُهُ الْمُؤَمَّمَةُ وَالْخَيْرُ بِالْجَزَاءِ بِالْعَبِيدِ مِنْ جَنَابِ الْفُرُوزِ إِلَى جَنَابِ
الْإِنِّ فَيَصِيرُ مُسَالِمَةً لِلْإِنِّ الْبَاطِنِ مِنْ مَا يَسْجُلُ الْإِنِّ لَا يَنْزِعُهُ فَيُطْلَعُ
الْإِنِّ إِلَى الشَّرُوفِ السَّاطِعِ وَيَسِيرُ ذَلِكَ مَلَكُهُ مُسْتَفْرَ كُلَّ شَأْنٍ الرَّاظِلِ إِلَى
الْإِنِّ غَيْرِ مَا مِنْ أَلَمٍ بَلَّغَ نَسِيبَهَا لَوْ كُنْ بِكَلِمَةٍ تُجَرِّمُ فِي ذَلِكَ الْعَدَسِ مَا أَشَارَ إِلَى الْعَدَسِ

بَيْنَ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ أَرَادَ أَنْ يَنْبَغِي عَلَى غَيْرِ الْعَارِفِ وَغَيْرِ الْعَارِفِ مِنَ الرُّعْدِ وَالْبُشَارِ
لِنَايَرِ الْفَعْلَانِ بِحَسَبِهِ فَذَكَرَ أَنَّ الرُّعْدَ وَالْعِبَادَةَ مِنْ غَيْرِ الْعَارِفِ بِمَا مَلِكَانِ فَإِنَّ
الرَّاظِلَ غَيْرَ الْعَارِفِ بِحَرْفٍ يَجْرِي فَاجْرِي شَرْفِي مَنَاجِ مَنَاجِ وَالْعِبَادَةُ غَيْرَ الْعَارِفِ بِحَرْفٍ
يَجْرِي بِحَرْفٍ مَعْلَمًا لِأَخْذِهَا فَالْفَعْلَانِ مُخْتَلِفَانِ لَكِنْ الْفَرْقُ وَاحِدٌ وَأَمَّا الْقَائِلُ
فَقَدْ فِي الْإِنِّ الْإِنِّ يَكُونُ مَهَا سَوَجَهَا إِلَى الْإِنِّ مَهَا سَوَاوَاهُ تَنْقُ عَمَّا يَسْغُلُهُ
عَنِ الْإِنِّ إِشْدَادُ الْمَاقِدِ وَنَيْلُ الْإِنِّ يَكُونُ مَهَا مَلِكًا مِنَ الْإِنِّ إِلَى مَا سَوَاهُ
تَكْبَرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ غَيْرِ الْإِنِّ إِشْدَادُ الْمَادُونَةِ وَأَمَّا عِبَادَتُهُ فَارِيَانُ لِهَيْمِهِ الْإِنِّ هِيَ
مَبَادِي إِذَا دَانِ وَغَيْرُهَا مِنَ التَّوْبَةِ وَالنَّفْسِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْوَقْفِ نَفْسُهُ الْإِنِّ الْإِنِّ الْإِنِّ
لِيَوْمَ جَمِيعًا مِنَ الْمَلِكِ إِلَى الْعَالَمِ الْإِنِّ وَالْإِنِّ إِلَى الْعَالَمِ الْإِنِّ
مُسْتَعِدَّةٌ إِيَّاهُ عِنْدَ تَوَجُّهِهِ إِلَى ذَلِكَ الْعَالَمِ وَلِغَيْرِ ذَلِكَ الْوَقْفِ يَمُودُ لَذَلِكَ
الْقَبِيلُ فَلَا تَنْزِعُ الْعَمَلُ وَلَا تَجْرِي الشَّرْفُ لَذَلِكَ الشَّامِدِ فَيُطْلَعُ الْإِنِّ إِلَى ذَلِكَ
الْعَالَمِ وَيَكُونُ جَمِيعُ مَا يَخْتَصُّ مِنَ الرُّعْدِ وَالْقَوْلِ تَجْرِي مَعَهُ فِي سَبِيلِ التَّوَجُّهِ
إِلَى ذَلِكَ الْجَنَابِ **أَشَارَةُ** لَمَّا لَمْ يَكُنِ الْإِنِّ بِحَسَبِ سَبِيلِ وَجْدَانِ **بِمَا مَلِكُ**
نَفْسِهِ الْأَبْنَاءُ زَكَرَ آخِرِينَ بِي جَنَابِهِ وَلِمَا مَلِكُهُ وَمَا مَلِكُهُ بِحَرْفٍ بَيْنَهُمَا يَمُودُ
كُلُّ مَا جَدَّ بِحَرْفٍ عَنْ رِيَمٍ لَوْ تَوَلَّى بِنَفْسِهِ لَا يَجْعَلُ عَلَى الْوَاحِدِ كَبِيرًا وَكَانَ مَهَا
بِمَعْنَى أَنْ يَكُنْ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الثَّانِي مَهَا مَلِكُهُ وَعَلَى يَحْفَظُهُ شَرْفُ يَمُودُ
سَاطِعٌ مَعْتَرٍ بِأَشْفَاقِ الْعَالَمِ لِأَخْفَافِهِ بِأَبَاتِ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ
وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِلْإِنِّ وَالْمَلِكِ جَزَاءٌ مِنْ عِنْدِ الْعَدَسِ بِالْجَنَابِ فَجِبَ مَهَا مَلِكُهُ
وَالسَّاطِعُ وَمَعَ الْمَعْرِفَةِ سَبَبٌ يَحْفَظُ الْمَعْرِفَةَ فَهِيَ مَلِكُهُ عَلَيْهِمُ الْعِبَادَةُ الْمَذْكُورَةُ لِلْمَعْرِفَةِ

وَكُرِّفَ عَلَيْهِمْ لِيُسَيِّظَ الشَّدِيدُ بِالْكَرِّ رَحِيًّا اسْتَمَرَّتِ الدِّعْوَةُ إِلَى الْعَدْلِ الْمُبِينِ
يُجَوِّدُ النَّوْعَ ثُمَّ يَدُلُّ عَلَى مَعْلَمِهَا بِمَعْنَى النَّفْعِ الْفَعْلِيَّةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فِي الْأَنْوَاعِ
ثُمَّ يَدُلُّ عَلَى أَرْبَعِينَ مِنْ مَسَائِلِهَا الْمُنْفَعَةِ الَّتِي خُصَّ بِهَا فِيمَا هُوَ مَوْلُودٌ وَجُوهٌ مُشْتَرِكٌ
فَانْظُرْ إِلَى الْحِكْمَةِ ثُمَّ الرَّجْمَةِ وَالنَّفْعِ لِيُظْهِرَ أَنَّهَا بِأَنْفَرَكِ عَجَائِبُهُ ثُمَّ اقْرَأْ وَاسْتَفْهِمْ
لَمَّا ذَكَرَ فِي الْفَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ أَنَّ الرُّعْدَ وَالْجَبَابِلَ إِنَّمَا يَصْدُرَانِ عَنْ غَيْرِ الْبَارِقِ لَكِنَّا
الْأَوَّلُ وَالْقَوَابِ فِي الْآخِرِ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ الْأَوَّلِ وَالْقَوَابِ الْمَذْكُورِينَ فَابْتَدَأَ
الْبُتُورَ وَالشَّرِيعَةَ وَمَا يَخْلُقُ بَهَا عَلَى طَرِيقَةِ الْحِكْمَةِ لِأَنَّهُ يَنْفَرُ عَنْهَا وَإِشَارَاتُ ذَلِكَ
بِمَعْنَى عَلَى قَوَائِدِ وَفَرْقِهَا أَنْ قَوْلَ الْإِنْسَانِ لَا يَسْعَى وَيَسْعَى بِمَوَدَّعَاتِهِ لِأَنَّهُ
يَخْتِاجُ إِلَى غِذَاءٍ وَبِلَاسٍ وَشَكَنٍ وَنِيلَاجٍ لِنَفْسِهِ وَلِنْ قَوْلِهِ مِنْ أَوْلَادِهِ الْفِتَارِ وَغَيْرِهِمْ
وَكُلُّهَا مَتَاعٌ لَا يَكُنُ أَنْ يَرْتَبِهَا مَتَاعٌ وَاحِدٌ إِلَّا فِي مَدَنٍ لَا يَكُنُ أَنْ يَمِشَ ذَلِكَ
فَإِذَا أَيْهَا أَوْ يَسْتَرِ انْشَكَنَ لَكِنَّا نَسْتَرْجِعُهَا عَنْ نَفْسِنَا وَنَفْسِنَا وَنَفْسِنَا وَنَفْسِنَا وَنَفْسِنَا
يَنْفَرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِمَتَاعِهِ عَنْ بَعْضِ ذَلِكَ فَيَمِشُ بِمَتَاعِهِ وَهِيَ أَنْ يَمِشَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ
مَا يَمِشُهُ آخَرُ مَتَاعٍ وَهِيَ أَنْ يَمِشَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِمَتَاعِهِ بِأَزَادَةِ مَا يَخْتِاجُ مِنْ
مِنْ مَعْمَلِهِ فَارَدَ الْإِنْسَانُ بِالطَّبْعِ يَخْتِاجُ فِي مَتَاعِهِ إِلَى إِنْجِمَاعِ مَوْدَةٍ إِلَى مَتَاعٍ
يَخْتِاجُ لَهُ وَهُوَ الْمَادَّةُ مِنْ قَوْلِهِ الْإِنْسَانُ مَدِينٌ بِالطَّبْعِ وَالْمَدَنُ فِي إِسْطِلاَحِهِمْ هُوَ
هَذَا الْإِنْجِمَاعُ فَهَذَا فَاعِدَ **مُتَقَوْلُك وَإِنْجِمَاعُ النَّاسِ عَلَى التَّعَاوُنِ لَا يَكْتُمُ**
إِلَّا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمْ مَعَامِلَةٌ وَعَدْلٌ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَسْتَوْفِي مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ وَيَتَعَبُّ
عَلَى مَنْ يَخْتِاجُهُ فِي ذَلِكَ وَتَدْعُوهُ شَهْوَةٌ وَغَضَبُهُ إِلَى الْخُورِ عَلَى غَيْرِهِ وَمِنْ ذَلِكَ
الْمَرْجُوعُ وَبِحَدِّهِ أَنْ لَا يَخْتِاجُ أَمَّا إِذَا كَانَتْ مَعَامِلَةٌ وَعَدْلٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا لَمْ يَكُنْ كَلَامٌ

فَإِنَّ لَا بَدَنَ لَهَا وَالْمَعَامِلَةُ وَالْعَدْلُ لَا يَسْتَوِي لِأَنَّ الْخُرُوجَاتِ الْغَيْرَ الْخُصُوصَ إِلَّا إِذَا
كَانَتْ لَهَا فَوَائِدُ كَلِمَةٍ وَهِيَ الشَّرْعُ فَارَدَ لَا بَدَنَ مِنْ شَرِيعَةٍ وَالشَّرِيعَةُ فِي الْكَلِمَةِ مَوْجِدٌ
الْمُتَابِعَةُ وَتَمَّا سَمِعَ الْمَعْنَى الْمَذْكُورَ بِهَا لَا يَسْتَوِي الْجَمَاعَةُ فِي الْأَنْفَاعِ مِنْهُ وَهَذَا فَاعِدَةٌ
ثَابِتَةٌ مُتَقَوْلُك وَالشَّرْعُ لَا يَدُلُّ مِنْ وَاضِعٍ مُبَيَّنٍّ ذَلِكَ الْغَوَائِبُ وَيُفَرِّعُهَا
عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَسْتَبِينُ وَهُوَ الشَّارِعُ ثُمَّ أَنَّ النَّاسَ لَوْ تَنَافَعُوا فِي وَضْعِ الشَّرْعِ لَوَجَّهَ
الْمَرْجُوعُ الْمُتَقَدِّمُ فَارَدَ يَجِبُ أَنْ يُمَانَا الشَّارِعُ مِنْهُمْ بِإِنْجِمَاعِ الطَّاعَةِ لِلطَّبْعِ الْبَاطِنِ
فِي قَوْلِ الشَّرِيعَةِ وَإِنْجِمَاعِ الطَّاعَةِ إِنَّمَا يَفْرُغُ بِأَيِّ ذَلِكَ عَلَى كَوْنِ ذَلِكَ الشَّرِيعَةِ
مِنْ عِنْدِنَا وَتِلْكَ الْآيَاتُ فِي الْمَجَرَّاتِ وَهِيَ إِمَّا قَوْلِيَّةٌ وَإِمَّا فِعْلِيَّةٌ وَالْحَقُّ الْقَوْلِيَّةُ
الْمَوْجُوعُ وَالْمَوْجُوعُ لِلْفِعْلِيَّةِ الْمَوْجُوعُ وَلَا يَمِشُ الْفِعْلِيَّةُ مُجَرَّدَةً عَنْ الْقَوْلِيَّةِ لِأَنَّ الْبُتُورَ وَالْأَوَّلَ
لَا يَحْتَسِبُ لَانِ مِنْ غَيْرِهِ مَوْجُوعٌ إِلَى خَيْرٍ فَارَدَ لَا بَدَنَ مِنْ شَارِعٍ هُوَ يَدْعُوهُ وَهَذَا فَاعِدَةٌ
ثَابِتَةٌ مُتَقَوْلُك الْعَوَامُ وَمُعْتَمَدُ الْعُقُولِ يَسْتَحْزُونَ إِخْلَالَ الْعَدْلِ النَّافِعِ فِي بُلُو
مَتَاعِهِمْ بِحَسَبِ النَّوْعِ عِنْدَ إِسْتِثْلَاكِ التَّوَقُّفِ عَلَيْهِمْ إِلَى مَا يَخْتِاجُونَ إِلَيْهِ بِحَسَبِ الشَّرْ
فَعَدَمُونَ عَلَى مَعْلَمَةِ الشَّرْعِ فَإِذَا كَانَ لِلطَّبْعِ وَالنَّاسِ قَوَابِ وَغَضَبَاتُ آخَرُونَ يَحْتَلِمُ
الرَّجَاءُ وَالْخَوْفُ عَلَى الطَّاعَةِ وَتِلْكَ الْقَبِيحَةُ وَالشَّرِيعَةُ لَا تَسْطَرُ بِدُونِ ذَلِكَ إِنَّمَا
فَإِنَّ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِلْيَحْيَيْنِ وَالْمَيِّتِينَ جَزَاءٌ مِنْ عِنْدِ الْإِلَهِ الْعَلِيِّ عَلَى مَجَازِهِمْ الْخَيْرَ مَا يَكُونُ
أَنْ يَخْفَوْهُ مِنْ أَفْكَارِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةُ الْحَقَّائِدِ وَالشَّرْعِ
وَاجِبَةً عَلَى الْمُتَمَيِّلِينَ الشَّرِيعَةَ فِي الشَّرِيعَةِ وَالْمَعْرِفَةُ الْإِلَهِيَّةُ فَلَمَّا تَوَكَّنَ بِهَيْئَةٍ فَلَمَّا
تَكُونُ ثَابِتَةً فَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا سَبِيحٌ يَحَافِظُهَا وَهُوَ الَّذِي كَانُ الْمَعْرُوفُ بِالْكَرَامَةِ
وَالْمُسْتَبَلُّ عَلَيْهِمَا تَكُونُ عِبَادَةٌ مُذَكَّرَةٌ لِلْعِبَادَةِ مُكَرَّرَةٌ فِي أَوْفَاتٍ مُتَتَابِعَةٍ كَالْعُقُولَاتِ

وما يحري مجراها فاذن يجب ان يكون التي داعيا الى التوطين بوجوده في قدر
 خبير والى الايمان لتابع منسوب من قبله صادق والى الاعتراف وعنده وعنده
 والى القيام بمباديات يذكرها الخالق فيكون جلاله والى الاقناع لغيره
 يحتاج اليها الناس في مقاماتهم حتى تسير بذلك الدعوى الى العدل المغير لغيره
 ومن فاعله رابعه **شأن** جميع ذلك مفاد في العنايه الاولى لاجتناب الخلق
 اليه هو موجود في جميع الاوليات والافاق وهو المطلوب وهو لا يتصور
 اعتزله وهذا يصح في الشرح الى هذا النوع العظيم الذي ياتي الاجر الجزيل
 الاخرى جنب ما وعدوه واصف للعارفين بهم الى النوع العاجل والاخر الاجل
 الكمال الحقيقي المذكور فانظر الى الحكمة وهي تهيئة النظر على هذا الوجه ثم الى النجدة
 وموافاة الاجر الجزيل بعد النوع العظيم والى النعمة وهي الانهاج اليه في المسار
 اليها يخط جناب بعض من الخيرات جانا بانهك عجايبه اتي فليلك وتدفئك
 ثم اقر اى امر الشرح واستغفر اى في التوجه الى ذلك الجواب العذري **والفصل**
 العاشر في الشرح فقال ان عنيتم بالوجوب في قولكم لما يحتاج الناس الى شاي
 وجب وجوده الوجوب الذاتي هو محال وان عنيتم به انه وجب على افعالي كما
 قوله المعتبر له قول ليس بذهبيكم وان عنيتم به ان ذلك سبب للتطاول الذي هو جرمنا
 وهو قايي مبدأ لكل خير فاذن وجب وجود ذلك عنه هو ايضا باطل لان لا
 ليس يوجب ان يوجد والا لكان الناس كلهم مجولين على الخبز فان ذلك شاي
وايضا قولكم الخيرات والى على كون الشاي من قبل الله عز لا يربكم لان
 الخيرات عندكم امر متناهي يحصل للاسباب ولا شدة من الخبز كما يحكي

العاشر فبما ان التي عن من يدعون الى الخبز دون النفس والتبذير بين الخبز والقرع على
 فاذن لا دلالة للخيرات على كون ايمانها اسبابا **وايضا** القول بان الخبز ذات
 على من يدعي حاجته مني على القول بالفاعل المختار لما لم يجرى ثبات الزمانية وان
 لا نقول به **وايضا** القول بالعباس على العاين لا يستغفر على اموركم فان
 عتاب العاين عندكم هو سبب منه المشافهة الى التماس وانها عنها وتلزمكم ان
 لبيان العاين لمعنيته يقتضي سقوط عتابه **والجواب** على امره **الفصل**
 الاول في قول استناد الانفال الطبيعية الى قايانها الواجبة مع القول
 بالعباسية الالهية على الوجه المذكور كاف في اثبات انه تلك الانفال ولذا
 يعلمون الانفال جانا بها كغير من بعض الاشياء لا بصلاحيه المنع التي هي
 غائبا فلو لا كون تلك الغاية مقتضية لوجود الفعل لما منع التعليل بها وانما قوله
 الامسح ليس يوجب قول عليه الامسح بالحيث ان الى اكل غير الامسح بالحيث
 الى البعض والاول واجب دون الثاني وليس كون الناس مجولين على الخبز من ذلك
 القيل كما نوافي **الفصل** الثاني في قول الامور الغريبة التي منها الخيرات
 قوله وبغلبة كثر الخيرات الحاصلة بالاسباب ليست بالفعلية المختصة فاذن
 انما ان الفعلية بالقولية خاص بهم وهو الذي على من ذمهم **والفصل** الثالث
 في قول مضافا الى ما من القول في العلم والقدرة ان شاهد الخيرات التي
 هي آثار لقوى الاسباب والى على كمال تلك القوى في مقتضيه لغيره في العلم
الفصل الرابع في قول اربكاب المعاني يقتضي وجود ملكة راسخة في النفس
 في مقتضيه لغيرها وبيان الفعل لا يكون من بلا تلك الملكة فلا يكون مقتضا

لِيُفْعَلَ الْعِبَادَةُ **قوله** اعلم ان جميع ما ذكره الشيخ من امور الشريعة والنسب
 ليست مما لا يمكن ان يعيش الانسان الا به انما هي امور لا يكمل النظام انما تدعى
 الى صلاح حال المومنين في العبادات والمعاملات والامور الدنيوية في ان يعيش
 نوع من السياسة يحفظ اجتماعهم القوي وان كان ذلك النوع مستوطنا بخلق
 مما يجري مجراه والدليل على ذلك قسمة سكان احوال العبادات بالسياسات القوية
اشارة العارف يريد الحق الاول لا يعني غيره ولا يؤثر شيئا على غيره **قوله**
 له فقط ولائته مستحق للعبادة ولا تها نسبه شريفة اليه لا رغبة ان فيه وار
 كائنا فيكون المرغوب فيه ايا المرغوب عنه هو الداعي وفيه المطلوب ويكون الحق
 ليس العارف بل الواجب الى شئ غير هو العارف وهو المطلوب دونه **لما ذكر**
 العارف وغير العارف من الهدى والعبادة واثبت مبادئ عن غير اعني التوابع
 والعباد اشارة في هذا الفصل الى عن العارف فيما يصعد **قوله** العارف
 الكامل ليس في كماله بالعباد انما هي لغيره خاتمة وهي محبة لذلك الكمال
 والثانية لنفسه وبغير جميعا وهي يركن في طلب العزيز اليه والشيخ عن الاول
 بالارادة وعن الثاني بالاعتقاد وذكر ان اعادة العارف واعتقاده بخلقان بالحق الاول
 حل ذكره لذاته ولا يخلو ان يغير لذات ذلك الغير بل ان يخلو بغير الحق بخلق الاول
 الحق ايضا **قوله** العارف يريد الحق الاول لا يعني غيره بيان لخلق ارادة الحق
قوله ولا يؤثر شيئا على غيره اي لا يؤثر شيئا على الحق على غيره فان الحق يؤثر
 على غيره لان العرفان ليس يؤثر لانه عند العارف على ما يشرح به فيما يشرح وهو
قوله من اشرا العرفان العرفان هذا كمال الثاني وكل ما هو مؤثر وليس يؤثر لذاته

هو مؤثر لا يحال له لغيره فالعرفان مؤثر لغيره وذلك الغير هو الحق لا غير فاذن الحق مؤثر
 على العرفان وانما اخبر العارف بانه لا يؤثر شيئا على الحق على العرفان لان غير العارف
 يؤثر في التوابع والاعراض عن العارف على العرفان فانه يريد العرفان لاجلها
 انما العارف فلا يؤثر شيئا عليه الا الحق الذي هو فقط مؤثر لذاته بالعباد اليه
قوله ويقتد له فقط اشارة الى خلق عبادة العارف ايضا بالحق فقط **قوله**
قوله هذا ينافي ما ذكر في غير من هو ان عبادة العارف رايته لغيره
 الى جاني الحق فان جبر القوي الى جاني الحق ليس هو الحق ذاته **قوله** مراده ليس
 ان العارف لا يصعد في معتد غير الحق مطلقا بل هو ان العارف لا يصعد غير الحق
 بالذات انما يصعد الحق بالذات ويصعد ان يصعد غير الحق من ولاجل الحق كائن
 هذا حكم من حيث نلاحظ العارف نفسه بالعباد الى الحق الاول الذي هو مراده
 لذاته ثم اذا لوحظ كل واحد من الحق والعبادة بالعباد الى الآخر وجد انهما
 الى الحق الاول واجبا من المؤمنين اما باختيار لا بخلق العبادة بالعباد الى الحق
 فلما ذكر في **قوله** ولا تها نسبه شريفة اليه **قوله** العارف الشايع في
 هذا النوع ان يفتد العارف يكون انما لذات الحق او لصفة من صفاته او لخلق الحق
 وهي طبقات تلك مرتبة اشارة الشيخ الى الاولى **قوله** ويقتد له فقط والى
 الثانية **قوله** ولائته مستحق للعبادة والى الثالثة **قوله** لا تها نسبه شريفة
 اليه **قوله** في هذا التقدير يجوز ان يكون للعارف معبود بالذات غير الحق
 وباقي الفصل يدل على خلافه ثم ان الشيخ اشار الى كون عن العارف عاقل لا يؤثر
 غير الارغبة اذ هي في التوابع اذ هي في التوابع اذ هي في التوابع

ذَلِكَ عَرَفْنَا بِالْفَيْضِ إِلَى الْغَايَةِ **بِقَوْلِهِ** وَإِنْ كَانَتْ أَيْنَ وَإِنْ كَانَتْ أَلْفَةً أَوْ
 الْمَذْكُورَ إِنْ غَايَتِ الْعِبَادَةُ فَكَوْنُ الثَّوَابِ الْمَرْغُوبِ فِيهِ أَوْ الْغِيَابُ الْمَرْغُوبِ عَنْهُ
 هُوَ الدَّاعِي إِلَى عِبَادَةِ الْإِنِّ وَمِمَّا مَطْلُوبٌ بِإِبْدَائِهِ وَيَكُونُ الْإِنِّ غَيْرَ الْغَايَةِ بَلْ هُوَ الْوَلَا
 إِلَى نَيْلِ الثَّوَابِ أَوْ غَلَاؤِهِ مِنَ الْغِيَابِ الَّذِي هُوَ الْغَايَةُ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ فَكَوْنُ هُوَ
 الْمَعْبُودُ بِالذَّاتِ لَا الْإِنِّ هَذَا شَرَحَ هَذَا الْقَوْلَ **فَالْكَ** الْقَائِلُ الشَّارِحُ مِنَ النَّاسِ
 مَنْ أَحَالَ الْقَوْلَ بِكَوْنِ اللَّهِ غَايَةً مَرَادُ الذَّاتِ وَذِيْعَرَّ أَنْ الْإِرَادَةَ صِفَةً لَا تَتَلَقَّى إِلَّا بِكَيْفٍ
 لَا تَهْتَفِي بِشَيْءٍ أَحَدٍ مِنْهَا عَلَى الْمَرَادِ عَلَى الْأَمْرِ وَذَلِكَ لَا يَصِلُ إِلَّا فِي الْمَكْرَاهَاتِ هَكَ
 فَالْشَّيْءُ أَشْبَاهُ مَنْ فِيهِ أَوَّلُ الْقَطْعِ الشَّادِي أَنَّ كُلَّ مَنْ يَهْدِي شَيْئًا فَلَا يَدَّ وَأَنْ يَكُونَ
 يَحْصُلُهُ لِلرَّيْدِ أَوْ لِي بِنِ عَلَيْهِ وَيَكُونُ الْمَعْبُودُ بِالْفَيْضِ الْأَوَّلِ هُوَ ذَلِكَ الْحَاصِلُ وَبِئْسَ
 عَلَيْهِ أَنْ كُلَّ مَنْ يَهْدِي شَيْئًا فَادَّنَ كُلَّ مَنْ أَرَادَهُ لَمْ يَكُنْ مُرَادُهُ هُوَ بَلْ أَسْتَكْرَأُ
 ذَاتَهُ **وَأَجَابَ** عَنْهُمَا بِأَنَّهُمَا مَصَادِقَةٌ عَلَى الْمَطْلُوبِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُمَا مَبْنِيَانِ عَلَى
 أَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَتَلَقَّى إِلَّا بِالْمَكْنِ وَالْإِلَهِيَّةُ بِسَبْكِ الْمَرْبُودِ هُوَ مَا أَدَامَ الْفَيْضُ
 وَبِئْسَ قَوْلُ أَنَّهُمَا تَتَلَقَّى بِاللَّهِ لَا لِشَيْءٍ غَيْرِ **أَيْضًا أَوَّلُ** فِي بَيَانِ الْإِرَادَةِ الْمُخَلَّطَةِ
 بِمَا يَسْتَعْلَهُ الْمَرْبُودُ مَقَامَ الْمَرَادِ فَاحْتِمَالُ الْمَرْبُودِ لَا يَتَلَقَّى الْإِرَادَةَ بِهِ بَلْ يَكُونُ
 فَلَا أَوْ كَوْنُهُ شَيْئًا لِلرَّيْدِ بِإِرَادَتِهِ وَمَعْنَاهُ لَيْسَ الْمَرَادُ كَذَلِكَ فَادَّنَ سَطْرًا **أَمَّا**
إِشَارَةُ الْمُسْجَلِ نَوْطًا لِي مَرَّ مَرَّةً وَجَدْتُ قَارَةً لَمْ يَطْعَمْ لَدَا الْبَحْرِ فَسَطْرًا
 أَيْمَا عَارِضَةً بَعْثَ الذَّاتِ الْمُخْتَلِجُ هُوَ يَحْوِي إِلَيْهَا غَائِلٌ عَمَّا وَرَاءَهَا وَمَا شَكَلَ بِأَنْبَاءِ
 حَالِي الْغَايَةِ إِلَّا بِشَلِّ الْقَبِيلَانِ بِالْفَيْضِ إِلَى الْمُحْتَكَكِ فَهُمْ لَمَّا غَفَلُوا عَنْ طِبَابَاتِ
 يَحْوِي عَلَيْهَا أَلْبَابُ الْقُرُونِ وَالْمَرْغُوبُ بِهِمُ الْإِنِّ عَلَى طِبَابَاتِ اللَّبِّ صَارُوا يَنْجَبُونَ

مِنْ أَهْلِ الْإِنِّ إِذَا انْعَدُوا عَنْهَا عَائِنِينَ لَهَا عَائِنِينَ عَلَى غَيْرِهَا كَذَلِكَ مِنْ غَيْرِ النَّشْرِ
 بِعَرٍّ عَنْ مَطْلُوعَةٍ لِحُجَّةِ الْإِنِّ أَغْلَى كَيْفَهُ بِمَا يَلِيهِ مِنَ الذَّاتِ لِذَاتِ لَوْ فَرَدَّهَا
 فِيهِ دُنْيَا وَعَنْ كَرَمٍ وَمَا شَرَّهَا إِلَّا لَيْسَ أَجَلُ أَضْعَافًا وَإِنَّمَا يَعْبدُ اللَّهَ وَبِطَبِيعِهِ لِيُجَوِّدَهُ
 فِي الْأَخْرَةِ شَيْئَةً مِنْهَا فَيُنْفِثُ إِلَى مَطْعَمٍ شَيْءٍ وَمَشْرَبٍ شَيْءٍ وَسَمْعٍ شَيْءٍ إِذَا بَعَثَ
 عَنْهُ فَلَا مَطْعَمَ لِيَعْبُدَ فِيهِ أَوْ لَاهُ وَآخِرُهُ إِلَّا إِلَى ذَاتِ فَيْضَةٍ وَذَلِكَ بِزِيَارَةِ الْمُسْتَفْرِ
 بِزِيَارَةِ الْقُدْسِ فِي شُجُونِ الْإِبْرَارِ فَذِيْعَرَّ اللَّهُ الْإِنِّ دُونِي وَخَصَّهُ سَمْعًا حَرًّا
 عَلَى هَذَا الْمَأْخُذِ عَنْ دُشْرِ إِلَى حَيْثُ وَإِنْ كَانَ مَا يَنْوُحُهُ بِكَوْنِ مَبْدُودًا لَهُ بِحَسْبِ
وَعَنِ الْحَدِيثِ النَّاسُ ضَالٌّ أَخَذَ جَبَّ النَّاسِ إِذَا جَلَسَتْ بَوْلُهُمَا نَاصِرًا لِلْجَلْفِ
 وَالْوَلَدُ عُدْجٌ وَالْحَيَوْنُ الْمُشْتَقُّ وَيَحْكُمُهُ الشَّيْءُ وَلَيْسَ كَيْفَهُ أَيْ أَحْكَمُهُ الْغَارِبُ
 هُوَ يَحْكُمُكَ وَيَحْكُمُكَ وَأَذِيْعَرَّ عَنْهُ أَيْ عَدَلَ عَنْهُ وَعَافَ الطَّعَامَ أَوْ الشَّرَابَ أَيْ كَرِهَهُ
 فَلَمْ يَسْأَلْهُ وَعَكْفَ عَلَى الشَّيْءِ أَيْ أَقْبَلَ عَلَيْهِ مَوَاطِنًا وَحَوْلَهُ اللَّهُ الشَّيْءُ أَيْ أَمْلَكَهُ
 إِيَّاهُ وَبَعِثَ عَنْهُ أَيْ كَيْفَ عَنْهُ وَطَمَحَ بَصَرٌ إِلَى الشَّيْءِ أَيْ أَرَادَهُ وَالْقَبِيْلُ الْبَطْنُ
 وَالذَّذْبُ الذِّكْرُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَحْطُ الشَّيْءُ مِنْهَا **قَوْلُ** الْإِنِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ وَفَى شَرْ
 لَعَلَّهُ وَفَيْتَهُ وَذَلِكَ بِزِيَارَةِ الشَّيْءِ وَالْقَلْبِ الْإِنِّ وَالشُّجُونُ جَمْعُ شُجْنٍ وَهُوَ
 طَرَفُ الْوَادِي وَاللَّذْذُ الشَّيْءُ فِي الْعَمَلِ وَطَلَبِ الْكَيْبِ وَالْفَرْسُ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ
 تَهْمِيدُ الْعَدْلِ بِحُجْرَةٍ أَنْ يَحْمِلَ الْإِنِّ وَاسْطَرَّةً فِي خَيْلٍ شَيْءٍ آخَرَ غَيْرَ وَهُوَ مَنْ يَزِيدُ
 فِي الدُّنْيَا وَيَعْبُدُ الْإِنِّ وَغَبَّةً فِي الثَّوَابِ أَوْ غَبَّةً مِنَ الْغِيَابِ وَوَجْهَهُ الْعَدْلُ بَيَانُ
 مَقْصِدِهِ فِي ذَاتِهِ وَفِي عِبَارَاتِ الشَّيْءِ لَطَائِفُ كَثْرَةِ بَيَانِ الْإِنِّ لَهَا مِنْهَا وَمِنْهَا
 الذَّاتُ لِيَعْبُدَ بِغَضَائِهِ الْخَلْقَ وَهُوَ خَصَّانٌ لَا يَكُنْ أَنْ يَزُولَ وَمِنْهَا تَشْبِيهُ مَنْ لَمْ

على مطالعة البهجة الحقيقية بالاعني الذي يطلب شيئا فانه يلقى بما يليه سواء
كان ما اعلق به من مطلوب او لم يكن **ومنها** التنبه على ان نهد غير الجاريف
نعد عن كثره فروع كثر في سورة الزهراء اخرج من الحلق بالطلع على اللذات الحسية
فان التارك شيئا لتساجل انعام اقرب الى الطمع منه الى الصانع **ومنها**
نسبة مشيه الى الدماء والنيمة فان قوله لا يطعم ليعر مشيه بانه اذنى
منه ليرى ان ينسحق تلك اللذات لتبين **ومنها** التغير الباطن في تخمير
لذات البطن والفرج بالذكر وذكر كثره آخر القيل ان هذا التاخر المخرج من
ما يربو ويطلبه بكثر من اللذات الحسية حب ما ومن الانبياء عليهم السلام
وقد اشار الى كيفية ذلك في النمط الثاني حين ذكر ان كان يلقى قوت من الله
باجتماع من موضوعات الخيالهم ويعبر عن هذه العادة بالعادة التي يلقى من
اشارة اول درجاب يحركات الجاريف ما يشوقه امر الارادة وهو ما يعزى
المستبعد باليقين البرهاني او الساكن النفس الى القصد الايماني من الرغبة في
اغلاق العروق الوقي فيسحق من الى عالم القدس لينال من ربح الانبياء
فما كانت درجته من قوتهم **اعتراف** اي غشيه واعلاق العروق الاغصان
بها واعلم ان الشيخ اراد بعد ذكر مطالب الجاريف وغيره ان يذكر انوار
الدرية في سلوك طريق الحق من بدوكم الى نهايتها التي هي الوصول الى الله تعالى
ويشرح ما يشيخ لهم في سائر هذه كرها في ابد عشر ضلالتا اولها هذا الضلال
وهو مشبه على ذكر مبادئ حركاتهم فذكر ان الارادة هي اول درجات الترتيب
بحسب سمكهم وهي المبدأ القريب من الحركة ومبدأها تصور الكمال الذاتي الخلق

بالمبدأ الاول القاصية اثار على المستعدين من خلقه بعد راسخاد انهم والتد
يوجد من قوتها ما يمنع تكون نفس سواء كان يقينا مستغادا من قيات
برقاني او كان ايمانيا مستغادا من قول قول الانبياء الهادين الى الله فان كل واحد
منهما اعتقاد يقيني بحسب حاجته في طلب ذلك النفس ولما كانت الارادة منيرة
على هذا الصعيد عرفها بانها لا تعزى بعد الا بغيرها او القصد المذكور فرجع
بانها رغبة في الاعتصام بالعروة الوثقى التي لا تزل ولا تستدعي مداخلة النفس
الى العالم القديسي وغايتها نيل ربح الاضمار بذلك العالم **واعلم** ان الشيخ
ذكر في النمط الثالث ان للحركة الارادية الحيوانية اربع مبادئ مرتبة الاول ان
نرا الشوق المستحي بالشوق او الغضب نرا العزم المشي بالارادة الجارية من القوى
المويرة المشقة في الاضمار والحق كذا المذكور ههنا اراد به لكنها ليست بحوائية
فانها من المبادئ المذكورة الاولى وهو ما عبر عنه بالارادة الجارية او الجارية
ليكون النفس والثاني والثالث وهما ما عبر عنهما بالارادة وانما ايقنا ههنا
لانها لا يشبانان الا بعد اختلاف الدواعي والقواير وذلك الاختلاف كثر
مع تكون النفس الذي اشتد به ههنا وسقط الرابع لان هذه الحركة ليست بحوائية
والعنايل التارخ اورد في تفسير هذا القيل اثبات ملاب الحق والبراهات
اللافتة بكل منيف وذلك غير مناسب لما فيه **اشارة** ثالثة **فما** الى
البراهنة والبراهنة موجهة الى ثلثة اعراض الاولى نتيجة مادون الحق
عن مسكن الايمان والثاني تطوع النفس الامارة بالنفس الطبيعية لجذب قوي
التخيل والوهم الى التوهمات النائية للامر القديسي من غير عن التوهمات

الْمُنَاسِبَةُ لِلْأَمْرِ السَّيِّئِ وَالثَّانِي لِلطَّيِّفِ لِمَنْ لَمْ يَنْتَبِهْ وَالْأَوَّلُ يُعَيِّنُ عَلَيْهِ الرَّقْدَ
لِلطَّيِّفِ وَالثَّانِي يُعَيِّنُ عَلَيْهِ عَنِ أَشْيَاءِ الْعِبَادَةِ الْمُشْتَوَعَةِ بِالْفِكَرَةِ ثُمَّ الْأَيَّامَاتُ
الْمُسْتَخْدَمَةُ لِلْفُتَى النَّفْسِ الْمَوْجِدَةِ لِمَا يَحْتَاجُ بِهَا مِنَ الْكَلَامِ مَوْجِعَ الْقَوْلِ مِنْ أَلْوَاهِ مَرْئٍ
نَفْسُ الْكَلَامِ أَوْ الْعِظَمُ مِنْ قَائِلٍ زَكِيٍّ بِبَيَانِهِ بِلُغَتِهِ وَتَعْنِيهِ بِجَهْدِهِ وَتَمِيزَ دُشِيدِهِ
وَأَمَّا الْفَرْقُ الْثَلَاثُ فَيُعَيِّنُ عَلَيْهِ الْفِكَرَ الْمَطْلُوفَ وَالنَّفْسَ الْمَطْلُوفَ الَّذِي يَأْتُرِبُهُ
ثُمَّ يَلِ الْفَتْرُوقَ لِمَنْ يُلْطَافُ الشَّيْءُ **مُسْتَكِنٌ** الْأَيَّامَاتُ بِطَرَفَيْهِ وَالْمَشْتَوَعَةُ الْمَقْرُورَةُ
وَكَلَامُ رَجِيمٍ أَيْ دَقِيقٌ يُقَالُ رَجَمَ صَوْنًا أَيْ لَيْتَهُ وَالنَّمَالُ بِالْكَسْرِ الْكَلْبُ وَجَمِيعُهُ شَمَالٌ
وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الْقَضِيَّةِ ذِكْرُ حَاجِجِ الْمُرِيدِ إِلَى الرِّيَاضَةِ وَبَيَانُ أَغْرَاضِ الرِّيَاضَةِ
وَأَمَّا ذِكْرُ قَبْلِ الْخَوْنِ فِي مُتَبَدِّهِ مَاهِيَةِ الرِّيَاضَةِ **فَقَوْلُ** رِيَّاسَةِ الْبَهَائِرِ سَمْعًا
إِذَا مَا عَلَى حِكْمَاتٍ لَا يَرِيهَا الرَّايُ وَإِجَارَهَا عَلَى مَا رَضَهُ لِنَفْسٍ عَلَى طَاعَتِهِ
وَالْفُتَى الْجَوَانِيَّةُ الَّتِي هِيَ مُبْدَأُ الْأَوْدَانِ كَاتٍ وَالْأَفَاعِيلُ الْجَوَانِيَّةُ فِي الْأَوْدَانِ
إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهَا طَاعَةُ الْفُتَى الْغَائِلَةِ مَلَكَةً كَاتٍ يَتَزَلَّزَلُ بِهَيْبَةٍ غَيْرِهَا مَاهِيَةُ دَعْوَاهَا نَوَافُ
نَارٌ وَغَضَبُهَا نَارُ الدَّانِ يُدْعَمُهَا الْمُخَيَّلَةُ وَالْمَوْجِدَةُ بِسَبَبِ مَا تَذَكَّرَ بِهِ وَبَسَبِ
مَا تَنَادَى إِلَيْهَا مِنَ الْجَوَانِ الظَّاهِرَةِ نَارُهُ إِلَى مَا يَلِيهَا فَيَتَفَرَّقُ سَكَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ جَوَانِيَّةٌ
يَحْتَاجُ إِلَيْكَ الدَّاعِي لِيُخْرِجَ الْفُتَى الْغَائِلَةَ فِي تَحْيِيلِ مُرَادِهَا فَتَكُونُ فِي لَمَارَةٍ
تَصْدُرُ عَنْهَا أَهْوَالٌ مُخْتَلِفَةٌ الْمُبَادِي وَالْعَلِيَّةُ مُؤَمَّرَةٌ عَنْ كَيْفِ مَضْطَرِيزِهَا إِذَا رَاسَتْهَا
الْفُتَى الْغَائِلَةُ بِمَعْنَاهَا مِنَ الْخَيَالِ وَالنَّوْهَاتِ وَالْأَخْسَاسَاتِ وَالْأَفَاعِيلُ الذُّبُرُ
لِلنَّهْرِ وَالنَّصَبُ وَجَبَّهَا عَلَى مَا يَنْتَضِيهِ الْفِعْلُ الْفِعْلِيُّ إِلَى أَنْ تُصِيرَ مِنْهُ عَلَى طَاعَتِهِ
مُتَذَكِّرٌ فِي حَيْثُهَا فَأَمَّا بِرَّهَا وَتَشْهِي بِهَا كَاتٍ الْعَلِيَّةُ مُطِيعَةٌ لَا تَصْدُرُ عَنْهَا

أَهْوَالٌ مُخْتَلِفَةٌ الْمُبَادِي وَبِأَقْيَ الْفُتَى بِأَسْرَافِهَا مَوْجِدَةٌ مُتَأَلِّمَةٌ لَهَا وَبَيْنَ الْيَا لِمَنْ يَحْتَاجُ
مُخْتَلِفَةٌ بِحَسَبِ اسْتِثْلَاحِ أَحَدِهَا عَلَى الْأُخْرَى تَسْمِعُ الْجَوَانِيَّةُ بِهَا إِحْيَا مَا هُوَ أَعْلَى
لِلْعَائِلَةِ فَتُشَدُّ قَلْبُهَا وَتُفَسِّهَا وَتَكُونُ قَوَامَةً وَإِنَّمَا تَسْمِعُ هَذِهِ الْفُتَى بِالْفُتَى الْأَمَارَةِ
وَالْقَوَامَةِ وَالْمُطِيعَةِ مَلَاخِظَةً لِمَا جَاءَ مِنْ ذِكْرِهَا بِهَذِهِ الْبَيِّنَاتِ فِي الشَّرْطِ الْأَوَّلِيِّ
فَإِذَا رِيَّاسَةُ النَّفْسِ لَهَا عَنْ مَوَاهِبِهَا وَأَمْرًا بِطَاعَةِ مَوْلَاهَا وَلَمَّا كَانَتْ الْأَغْرَاضُ
الْعَمَلِيَّةُ مُخْتَلِفَةً كَانَتْ الرِّيَاضَاتُ مُخْتَلِفَةً مِنْهَا الرِّيَاضَاتُ الْعَمَلِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْفِكَرِ
الْعَمَلِيَّةِ وَمِنْهَا الرِّيَاضَاتُ السَّعْيِيَّةُ الْمُتَشَاوِلَةُ بِالْعِبَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَأَدَقَّاسَاتُهَا
رِيَّاسَةُ الْعَارِفِينَ لِأَنَّهُمْ يَرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ لَا غَيْرَ وَكُلُّ مَا يَتَوَلَّاهُ شَاغِلٌ عَنْهُ وَأَهْوَاهُ
تَسْعُ النَّفْسَ مِنَ الْأَلْبَابِ إِلَى مَا يَتَوَلَّاهُ الْأَوَّلُ وَإِجَارَهَا عَلَى التَّوَجُّهِ بِحَسَبِ الْبَصِيرَةِ
الْأَوَّلَى عَلَيْهِ وَالْأَفْعَالُ عَمَادَةٌ وَمَلَكَةٌ لَهَا وَطَاعَةٌ كُلُّ رِيَّاسَةٍ هِيَ إِحْدَى
بِالْحَقِيقَةِ يَحْتَاجُ هَذِهِ الرِّيَاضَةَ وَلَا يَتَكَلَّفُ إِلَّا أَنَّهُ مُخْتَلِفٌ بِالْخِلَافِ مِنْ أَيْدِيهِمْ فِي كَلَمَةٍ
بَسْتَدِي مِنْ أَجْلِ أَسَانِهَا وَتَشْهِي عَنْهَا أَدَقَّاسَاتُهَا أَمَّا أَقْوَلُهُ فِي الرِّيَاضَةِ وَأَرْجِعُ
إِلَى الْمَقْصُودِ **فَقَوْلُ** الْفُتَى الْأَرْضِيَّةُ مِنَ الرِّيَاضَةِ تَحْيٍ وَاحِدٌ هُوَ بَلِّ الْكَلَامِ الْخَفِيِّ
إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ مَوْجُودٌ عَلَى حُصُولِ أَمْرٍ وَجُودِي هُوَ الْأَسْبَغَادُ وَحُصُولُ ذَلِكَ
أَلَا مِنْ شَرْطٍ بِزَوَالِ الْمَوَاقِعِ وَالْمَوَاقِعُ أَمَّا خَارِجِيَّةٌ وَأَمَّا دَاخِلِيَّةٌ فَإِذَا رِيَّاسَةُ
بِهِدِ الْأَعْيَانِ رُوحِيَّةٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا أَغْرَاضُهَا تَحْتَاجُ مَا دُونَ الْخَوْنِ مِنْ سُنَنِ الْأَيَّامِ
وَهُوَ أَلَا الْمَوَاقِعُ الْخَارِجِيَّةُ وَالثَّانِي نَطْوِجُ النَّفْسِ الْأَمَارَةِ لِلطَّيِّفَةِ لِجَنَابِ
الْفِعْلِ وَالْمَوْجِدَةِ عَنِ الْجَانِبِ السَّيِّئِ إِلَى الْجَانِبِ الْقُدُّوسِ وَتَسْمِعُهَا نَاوِلُ الْفُتَى
مُرْدُودَةٌ وَهُوَ أَلَا الْمَوَاقِعُ الدَّاخِلِيَّةُ أَيْ الدَّاعِي الْجَوَانِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ وَالثَّانِي

بِالطَّبِيعَةِ الَّتِي لِلشَّيْءِ وَمَوْجِبُهَا لَا يَسْتَعْدَادُ لِثَلَاثٍ كَمَا كَانَ فَإِنَّ مَنَاسِبَةَ التَّوَحُّدِ
 الطَّبِيعَةِ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِطَبِيعَةٍ وَلِطَبِيعَةِ الشَّيْءِ عِبَارَةٌ عَنْ لُحُومٍ لِأَنَّ تَمَثُّلَ فِيهِ الشُّرُوحِ
 الِغَيْبِيَّةِ يُسْرِعُ وَلَا يَنْفَعُ عَنْ الْأُمُورِ إِلَّا لِهَيْزَةِ الْمُتَجَمِّعِ لِلشُّوْقِ وَالْوَجْدِ بِهَيْزِلَةٍ
شَرَاهُ الشَّيْءِ لَمَّا فَرَّغَ عَنْ ذِكْرِ أَعْرَاضِ الْأَمَانَةِ ذَكَرَ مَا يَمِينُ عَلَى الْوَسْوَاسِ إِلَى
 كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْرَاضِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ ذَكَرَ مَا يَمِينُ عَلَيْهِ شَيْئًا وَاحِدًا وَهُوَ
 الرَّغْبُ لِلطَّبِيعَةِ الْمُنَوَّبَةِ إِلَى الْغَايَةِ الَّتِي هِيَ التَّوَحُّدُ هَذَا يَسْتَعْلِ التَّوَحُّدُ عَنِ الْحَقِّ
 كَمَا تَرَى ذَلِكَ ظَاهِرًا وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ ذَكَرَ مَا يَمِينُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ **الْأَوَّلُ**
 الْعِبَادَةُ الْمُشْفُوعَةُ بِالْفِكْرِ مِمَّنِ الْمُنَوَّبَةِ إِلَى الْغَايَةِ وَقَائِدُهَا أَمَّا بِنَايَا الْفِكْرَاتِ
 الْعِبَادَةُ بِجَهْلِ الْبَدَنِ بِكَلْبَتِهِ مُنَاسِبًا لِلنَّفْسِ فَإِنَّ كَاتِبَ النَّفْسِ مَعَ ذَلِكَ سَوَّجَهُ
 إِلَى جَنَابِ الْحَقِّ بِالْفِكْرِ مَا رَأَى الْإِنْسَانُ بِكَلْبَتِهِ مُقْبِلًا عَلَى الْحَقِّ وَالْإِلَهِيَّةِ الْعِبَادَةُ
 شَيْئًا لِلشَّعَاوَةِ **كَأَنَّكَ** عَزَّ وَجَلَّ قَوْلُ الْغَائِلِينَ الَّذِينَ مَرَّ عَنْ صَلَواتِهِمْ سَاهُونَ
 وَجِبَّهِ إِعَايَةِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ عَلَى الْمَرْبِ الثَّانِي هُوَ أَنَّهُ دَامَتْ مَا لِهَيْزَةِ الْعِبَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ
 وَفِي مَقَرِّهَا بِالْغَيْبِ عَنْ جَنَابِ الرَّبِّ إِلَى حَاجِبِ الْحَقِّ كَمَا تَرَى **وَالثَّانِي**
 الْأَيْحَانُ وَهِيَ تَمِينُ بِالْغَايَةِ وَالْمَرْبِ وَجِبَّهِ إِعَايَتِهَا بِالْغَايَةِ أَنَّ النَّفْسَ التَّالِيفَةَ
 تَمِيلُ إِلَيْهَا لِإِعَايَتِهَا بِأَنْتَالِيفَةِ الْمُسَفِّهِ وَالنَّبِيبِ الْمُنْتَظَمَةِ الْوَاضِعَةِ فِي التَّوَحُّدِ الِغَيْبِيِّ
 مَوْجِدَةً التَّطَوُّقَ قَدْ مَلَ عَنْ اسْتِمَالِ الْفُتُوحِ الْخَوَاصِيَّةِ فِي أَعْرَاضِهَا الْخَاصَّةِ بِهَا مَتَبَّهَا
 تِلْكَ الْفُتُوحِ وَجِبَّهِ تَكُونُ الْأَيْحَانُ مُسْتَحْدَرَةً لَهَا وَجِبَّهِ إِعَايَتِهَا بِالْمَرْبِ أَنَّهُ تَوَحُّدُ الْكَلَامِ
 الْمَعَارِفَ لَهَا مَوْجِبُ الْفُتُوحِ مِنَ الْأَوْهَامِ لَا شَيْئًا لَهَا عَلَى الْحَقِّ كَمَا أَنَّ الْبَنِي تَمِيلُ النَّفْسُ إِلَيْهَا
 بِالطَّبِيعَةِ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْكَلَامُ وَاعْتِظًا بِاعْتِظَالِ عَلَى حَلِيبِ الْكَلَامِ مَرَارِيبِ النَّفْسِ

مُنْتَهَى لِمَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْعَلَ قَلْبَتِ عَلَى الْفُتُوحِ الشَّاعِلَةِ إِيَّاهَا وَمَوْجِبُهَا **وَالثَّالِثُ**
 تَقَرُّ الْكَلَامِ الْوَاعِظِ بِمَعْنَى الْكَلَامِ الْمُبْدِ لِلصِّدِّيقِ بِمَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْعَلَ عَلَى وَجْهِ الْأَوَّلِ
 وَتَكُونُ النَّفْسُ فَارَةً بِسَبَبِ النَّفْسِ وَتَجَلُّهَا غَالِبَةً عَلَى الْفُتُوحِ لِأَنَّهُمَا إِذَا تَوَحُّدَتْ
 بِأَمْرٍ وَاحِدٍ أَحَدًا يَوْدُ إِلَى الْغَايَةِ وَهُوَ كَوْنُهُ زَكَاةً فَإِنَّ ذَلِكَ كَشَادَةٌ بِوَكْدِ صِدْقِهِ
 وَمَعْنَى لَا يَعْطِ لَا يَجْعَلُ لِأَنَّ فِيهِ كَلْبَتُهُ قَوْلُهُ وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ يَقُودُ إِلَى الْقَوْلِ
 مِنْهَا وَاحِدٌ يَقُودُ إِلَى اللَّفْظِ وَهُوَ كَوْنُهُ بِمَعْنَى يَلْبِغُهُ أَيْ تَكُونُ مُسَيَّغَةً وَاحِدًا لَكُلِّ
 عَلَى كَمَالِ مَا يَسْتَعْدَادُ الْغَايَةَ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ وَلَا تَقْصِيرًا مِنْهُ كَمَا قَالَ أَوْغَرُ فِيهِ
 الْمَعْنَى وَمَعَايِدُ يَقُودُ إِلَى مَعْنَى اللَّفْظِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بِغَضَبٍ رَجِيمَةٍ فَإِنَّ لِنِ الْفُتُوحِ
 يُقِيدُ النَّفْسَ مَعْنَى يَقِيدُ مَا يَحْتَاجُ الْمُنَاسِبَةَ فِي الْقَوْلِ وَشِدَّةً بِقِيْدِهَا مَعْنَى يَقِيدُهَا
 بِحُجُومِ الْأَمْتِجَاعِ عَنِ الْقَوْلِ وَكَذَلِكَ الْغَفَاتُ نَائِمَاتٌ مُتَغَلِّفَةٌ فِي النَّفْسِ يَنْأَسِبُ
 كُلِّ مَقَرِّهَا مِنْهَا مَقَامَاتُ الْغَفَاتِ وَالْأَلْبَابِ وَاللَّغَطِ لَا يَسْتَعْلِهَا فِي مَقَامَاتِ
 الْأَمْرِ مِنَ الْقَسَائِدَةِ وَفِي إِسْنَادِ الْأَقَائِدِ الْمَطْلُوبَةِ بِحَسَبِ تِلْكَ الْمُنَاسِبَاتِ
 وَمَعَايِدُ يَقُودُ إِلَى الْمَعْنَى وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَلَى سَبَبٍ وَشِدَّةً أَيْ يَكُونُ مُؤَدِّيًا إِلَى تَقْدِيرِ
 نَافِعٍ لِلْمَرْبِ فِي تِلْكَ الْفُتُوحِ بِسَبَبِ **وَالثَّالِثُ** أَنْ تَقَرُّ الْكَلَامَ الْوَاعِظَ بِسَبَبِ فِي مَقَرِّ
 الْخَطَائِرِ بِالْمُسَوْدِ وَالْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ الْأَلْحِيَّةِ بِوَالْمَعْنَى عَلَى الْأَفْعَالِ بِالْإِسْتِدْلَالِ
وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ ذَكَرَ مَا يَمِينُ عَلَيْهِ شَيْئَيْنِ **الْأَوَّلُ** الْفِكْرُ الطَّبِيعِيُّ وَهُوَ أَنْ
 يَكُونَ مُعْتَبَرًا لِأَنَّهُ الْكَيْفِيَّةُ وَالْكَفِيَّةُ وَفِي أَوَّلِهَا لَا تَكُونُ الْأُمُورُ الْبَدَنِيَّةُ كَمَا تَرَى
 وَالْأَوَّلُ شَرْحُ الْمَرْبِ وَغَيْرِهَا شَاغِلَةٌ لِلنَّفْسِ عَنِ الْأَذْيَانِ الْغَيْبِيِّ فَإِنَّ كَثْرَ
 الْأَشْيَاءِ بِشَيْءٍ هَذَا الْفِكْرُ يُقِيدُ النَّفْسَ مَعْنَى يَقِيدُ مَا يَحْتَاجُ الْمُنَاسِبَةَ الْمَطْلُوبَةَ بِهَيْزِلَةٍ

وَالثَّانِي الْعِشْقُ الْغَفِيفُ وَاعْلَمْ أَنَّ الْعِشْقَ الْإِنْسَانِي يَنْتَقِلُ إِلَى حَقِيقَتِهِ مَرَّةً
وَالْيَ بَازِي وَالْثَّانِي يَنْتَقِلُ إِلَى تَقَاتُفِي وَإِلَى جَوَائِي وَالْقَتَاتِي هُوَ الَّذِي يَكُونُ
مَبْدَأُ مَشَاكِلِ النَّفْسِ الْهَامِثِ لِنَفْسِ الْمَعْتُوقِ فِي الْجَوْهَرِ وَيَكُونُ أَكْثَرُ أَجَابِهِ لِمَا يَلِ الْكَيْفُ
لَا تَأْتِي أَتَارُ مَادَّةٍ مِنْ شَيْءٍ وَالْجَوَائِي هُوَ الَّذِي يَكُونُ مَبْدَأُ شَهْوَةِ جَوَائِيَةٍ وَلِذَا لَمْ يَكُنْ
بِهِيَّةً وَيَكُونُ أَكْثَرُ أَجَابِهِ لِمَا يَلِ لِمَوَازِينِ الْمَعْتُوقِ وَخَلْقِهِ وَلَوْ يَكُونُ وَتَأْطِيطُ الْأَعْيَانِ
لَا تَأْتِي أَمُورٌ بَدِيَّةٌ وَالشَّيْخُ أَشَارَ بِالْعِشْقِ الْغَفِيفِ إِلَى الْأَوَّلِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ لِأَنَّ الثَّانِي
يَتَأَثَّرُ بِشَيْءٍ أَهْلًا النَّفْسِ الْأَمَارَةِ وَهُوَ يَحْتَمِلُ لَهَا عَلَى اسْتِحْدَادِهَا الْقُوَّةَ الْعَالِمَةَ وَيَكُونُ
فِي الْأَكْثَرِ مَقَارِنًا لِلْفُجُورِ وَالْجَرَمِ عَلَيْهِ وَالْأَوَّلُ بِخِلَافِ ذَلِكَ وَهُوَ يَحْتَمِلُ النَّفْسَ
لِئَنَّهُ شَيْعَةٌ دَامَتْ وَجِدَتْ وَرَفِيقٌ مُفْطِنَةٌ عَنْ التَّوَعُّلِ لِلتَّوْبَةِ وَتَبَرُّعُهَا بِمَا يَتَوَقَّعُ
جَائِلًا جَمِيعَ الْمَعْمُومِ مَتَا وَاحِدًا وَلِذَا كَانَ الْإِنْفَالُ عَلَى الْمَعْتُوقِ الْغَفِيفِ أَهْلًا
عَلَى مَا جِئَ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِغْرَازٍ مِنْ شَيْءٍ كَثِيرٍ وَإِلَيْهِ أَشَارَ مَنْ قَدْ
مَنْ عَشَقَ وَعَفَّ وَكَمَّ وَمَاتَ مَاتَ شَهِيدًا **إِشَارَةٌ** ثُمَّ إِذَا بَلَغَتْ بِهِ الْأَرَادَةُ
وَالْإِبْرَازَ مَتَى أَمَّا عَنَّا لَهُ خَلْقَاتٌ مِنْ أَطْلَاحِ نَوَابِجِ عَلَيْهِ لَذِينَ كَانَتْ أَمُورٌ
نُومِنُ إِلَيْهِ ثُمَّ تَحَمُّدُ عِنْدَهُ وَهِيَ الْمُنْشَأَةُ عِنْدَهُمْ أَوْفَاتٌ وَكُلٌّ وَقَدْ يَكْتَفِي
وَجَدَانِ وَجَدُ إِلَيْهِ وَوَجَدَ عَلَيْهِ ثُمَّ إِنَّهُ لَنَكُشٌ عَلَيْهِ مِنْ التَّوَابِغِ إِذَا أَمِنَ فِي
الْأَرِيَابِ عَنْ الشَّيْءِ إِغْرَازٍ وَخَلَقَ وَخَلَقَ اسْتَلْبَ وَوَمِنْ أَلْوَقِ وَمِنْهَا
وَأَمِنْ أَيْ لَمْ لِمَا نَأْخِضُهَا غَيْرَ مَعْرِضٍ فِي فَوَائِي الْغَيْرِ وَالشَّيْخُ أَشَارَ فِي هَذَا الْقَوْلِ
إِلَى أَوَّلِ مَدَجَاتِ الْوَجْدَانِ وَالْإِنْفَالِ وَهُوَ أَنَا يَحْتَمِلُ مَبْدَأَ حُجُومِ شَيْءٍ مِنَ الْأَسْفَادِ
الْمُكْتَسِبِ بِالْأَرَادَةِ وَالْإِبْرَازِ وَبِزَادٍ بِزَادٍ الْأَسْفَادِ وَقَدْ لَا يَطُورُ فِي تَمِيمِهِ

بِالْوَقْتِ قَوْلَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِي مَعَ أَهْلٍ وَقَدْ لَا يَسِينِي فِيهِ مَلِكٌ مُزَبِّ
وَلَا يَنْتَقِلُ مَرَّةً وَالْوَجْدَانِ اللَّذَانِ يَكْتَفِيَانِ الْوَقْتَ لَا يَفْتَاوَانِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَنْتَقِلُ
عَلَى اسْتِبْطَاقِ الْوَجْدَانِ وَالْآخِرَ اسْتَفْعَى عَلَى فَوَائِي **إِشَارَةٌ** ثُمَّ إِنَّهُ لِيُوعَلُ فِي دَلِيلِهِ
يَحْتَمِلُ بِنَاشِءٍ فِي غَيْرِ الْأَرِيَابِ مِنْ قَوْلِهِ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ عَاجِزُهُ إِلَى جَنَابِ الْقُدُّوسِ بِذِكْرِ مَنْ
أَمَّا فَتَرِيهَ غَائِبٌ فَيَكَادُ يَرَى الْيَقِي فِي كُلِّ شَيْءٍ **أَوْفَلَن** أَيْ سَارَ سِرًّا وَأَمِنْ غَيْرِهِ
وَقَدْ عَمِلَ فِي الْأَرِيَابِ أَيْ سَارَ فِيهِ فَأَبْعَدَ وَوَجَدَ فِي بَعْضِ الشَّيْءِ بِالْوَجْدَانِ أَيْ
لِيُوعَلُ وَلِيُوعَلُ وَلِيَحْ أَيْ أَصْدَ يَطْرُقُ خَفِيفٌ وَعَاجِزُهُ أَيْ رَجَعَ وَاسْتَفْعَى عَنْهُ وَعَاجِزُهُ
أَيْ أَقَامَ بِهِ وَالْيَقِي أَنَّ الْإِنْفَالِ بِجَنَابِ الْقُدُّوسِ إِذَا صَارَ مَلَكُهُ فَوَدَّ يَحْتَمِلُ فِي غَيْرِهَا
الْأَرِيَابِ الَّذِي كَانَ يَبْعُدُ لِحُجُومِهِ مِنْ قَبْلِ **إِشَارَةٌ** وَلَعَلَّهُ إِلَى هَذَا الْحَدِّ يَسْتَلِ
عَلَيْهِ غَوَائِيهِ وَبِزَادٍ هُوَ عَنْ سَيِّئِهِ وَبِنَبْذِهِ جَلِيلُهُ لَا يَسْتَفِيدُ عَنْ فَوَائِي قَادِمًا
عَلَيْهِ الْإِبْرَازَ لَمْ تَسْتَفْرِ غَائِيَةً وَهَدَى لِلتَّلْبِيسِ فِيهِ **عَلَا** وَاسْتَفْعَى بِمَعْنَى وَالتَّكْبَرُ
الْوَفَادُ وَاسْتَوْقَى بِمَعْنَى أَيْ قَدَّ قُوَّةً اسْتَبْعَا غَيْرَ طَمِينٍ وَاسْتَفْرَ الْخَوْفُ وَمَا
يُشَبِّهُهُ أَيْ اسْتَحْتَمَ وَالتَّلْبِيسُ كَالْتَدَلِيسِ وَهُوَ كَمَا أَنَّ الْغَيْبَ وَالْتَبِيسَ فَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ
أَنَّ الْأَمْرَ الْطَبِيعِي إِذَا غَاظَ مِنَ الْإِنْسَانِ بَشَّةً فَهَذَا سَتَرُهُ لِكُونَ النَّفْسِ الْعَالِمَةِ غَرَضًا
غَيْرَ مَأْمُورٍ لَهُ فَيَهْمُ رَعِيَّةً دَفِيعَةً أَمَّا إِذَا تَوَلَّى أَوْ اسْتَمَرَّ الْإِنْسَانُ بِهِ وَذَلِكَ عَنْ
الْإِسْتِقْرَارِ لِأَنَّ النَّفْسَ قَدْ نَاهَتْ لِلْقَبْرِ إِذْ هِيَ مُوَقَّعَةٌ لِمَوَدَّةٍ وَالْهَارِفُ يَنْكُرُ
مِنْ قَبْرِهِ الْإِسْتِقْرَارَ الْمَذْكُورَ لِأَسْتِكَافِهِ عَنِ التَّوَابِغِ بِالْكَفَالِ فَلِذَا كَانَ يُؤْتَرُ
لِمَا نَأْخِضُهَا غَيْرَ مَعْرِضٍ فِي فَوَائِي الْغَيْرِ وَالشَّيْخُ أَشَارَ فِي هَذَا الْقَوْلِ
إِلَى أَوَّلِ مَدَجَاتِ الْوَجْدَانِ وَالْإِنْفَالِ وَهُوَ أَنَا يَحْتَمِلُ مَبْدَأَ حُجُومِ شَيْءٍ مِنَ الْأَسْفَادِ
الْمُكْتَسِبِ بِالْأَرَادَةِ وَالْإِبْرَازِ وَبِزَادٍ بِزَادٍ الْأَسْفَادِ وَقَدْ لَا يَطُورُ فِي تَمِيمِهِ

لَهُ مَعَارِفٌ مُسْتَفْرِغَةٌ كَأَنَّهَا صُحُفٌ مُسْتَفْرِغَةٌ وَيَسْمَعُ فِيهَا بِحُجَّتِهِ فَإِذَا انْتَلَبَ عَنْهَا اللَّهُ
حِجْرَانِ الْبَيْتِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بَدَلُ قَوْلِهِ يَنْقَلِبُ لَهُ وَقَدْ تَكُنَّ يَنْقَلِبُ لَهُ وَقَدْ
تَكُنَّ بِهَذَا وَقَدْ فَلَانُ عَلَى الْأَمِيرِ إِذَا دُرِّدَ رَسُولُ اللَّهِ هُوَ قَائِدٌ وَاجْتَمَعَ وَقَدْ وَالرَّوَا
أَسْلَوِي أَظْهَرَ وَأَخْطَفَ الْأَسْبَابُ وَالْإِهَابُ شِعْلَةٌ نَارٌ سَالِجَةٌ وَشِبَا بَابِئِنَّا إِلَى خَلَا
وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بَيِّنَاتٌ أَيْ نَائِبَاتٌ وَجَبَّحِلَ لَهُ مَعَارِفٌ مُسْتَفْرِغَةٌ أَيْ مَعَ الْحَقِّ الْأَوَّلِ رَأَيْنَا
أَيْ سَلَمَتْنَا وَالْمَعْنَى ظَاهِرٌ **إِشَارَةٌ** وَلَيْلَهُ إِلَى هَذِهِ الْيَمِينِ يَظْهَرُ عَلَيْهِ مَا بِهِ فَإِذَا
تَغَلَّغَ فِي هَذِهِ الْمَعَارِفِ فَلَمْ يَلْظُمْهُ عَلَيْهِ مَكَانٌ وَهُوَ غَائِبٌ بِمَا ضَرَّاهُ وَهُوَ طَائِعٌ بِمَا
تَخَلَّفَكَ الْمَاءُ فِي الشَّيْرِ أَيْ تَخَلَّفَهَا وَلَمَّا أَيْ سَادَ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ قَبْلَ هَذَا الْمَاءِ
كَانَ يَحِثُّ يَظْهَرُ عَلَيْهِ أَثَرُ الْإِهَابِ عِنْدَ الْإِهَابِ وَالْإِهَابُ يَأْتِي الْأَوَّلَ قَلْبًا خَرَّادَ
فِي هَذَا الْمَقَامِ يَحِثُّ حَيْثُ ظَهَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَرَأَى جَلْبَتَهُ بِمَا لَدَى الْأَوَّلِ أَيْ بِجَنَابِ
الْجَلَالِ يَأْتِي أَعْيُنَ مُقِيمَاتِهِ وَهُوَ يَلْبِسُهُ غَائِبٌ عَنْهُ طَائِعٌ إِلَى غَيْرِ **إِشَارَةٌ**
وَلَيْلَهُ أَيْ هَذِهِ الْيَمِينُ إِنَّمَا نَتَسَّرَ لَهُ هَذِهِ الْمَعَارِفُ إِجْمَاعًا ثُمَّ مَدَّجُ إِلَى أَنْ تَكُونَ لَهُ
مَعْنَى شَاءَ **وَفِي بَعْضِ النُّسخِ** إِنَّمَا يَحِثُّ لَهُ أَيْ يَفْضَحُ وَيَهْتَلُ عَلَيْهِ بِمَا لَدَى سَاءَ أَيْ
فِيهِ وَسَهْلَةً **إِشَارَةٌ** ثُمَّ إِنَّهُ لِيَتَقَدَّمَ هَذِهِ الرُّبُوعَ فَلَا يَوْضَعُ أَيْ إِلَى يَمِينِهِ
بَلْ كَلَّمَ لَا يَحِثُّ شَيْئًا لَا يَحِثُّ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَلَاخِطُهُ لِلْإِعْيَانِ فَصَحَّ لَهُ تَفَرُّجٌ عَنْ
عَا لَمْ الرُّوَرِ إِلَى عَا لَمْ الْحَقِّ مُسْتَفْرِغٌ وَبِحُجَّتِ يَحُولُهُ الْعَا فَلَوْ **يُحَالُ** عَمَّجَ عَمَّجًا
أَيْ أَرَفَنِي وَعَمَّجَ عَلَيْهِ تَهَنَّأَ أَيْ أَقَامَ وَعَمَّجَ إِلَيْهِ وَانْفَرَجَ أَيْ مَالَ وَانْقَطَعَ وَانْفَرَجَ
مَهْمَا إِنَّمَا بَالَهُ فِي الْأَوَّلِ عَمَّجَ وَإِنَّمَا يَحِثُّ الْمَيْلُ وَالْإِهَابُ وَبِحُجَّتِ وَبِحُجَّتِ
أَيْ الْإِهَابُ بِهِ وَاسْتَدَارَ وَالْمَعْنَى ظَاهِرٌ **إِشَارَةٌ** إِذَا عَبَّرَ إِلَى رَأْسِهِ إِلَى الْبَيْتِ لَمَّا رَأَى

ثَمَّ مَرَّ آدَمُ بِحُلُومِ بَحَاذِي بِهَا سَطَرَ الْحَقُّ وَدَنَفَ عَلَيْهِ الْمَلَأَاتُ الْيَعْنَى وَبِحُجَّتِ بِنَفْسِهِ لَمَّا
بِمَا مَرَّ آدَمُ بِالْحَقِّ وَكَانَ لَهُ نَظَرٌ إِلَى الْحَقِّ وَنَظَرٌ إِلَى نَفْسِهِ وَكَانَ يَمْدُ مَرَّةً **يُحَالُ**
عَدَّ اللَّيْنُ وَغَيْرُهُ أَيْ نَضِبَ وَقَامَ وَمَعْنَاهُ أَنْ الْفَاعِلَ إِذَا نَضِبَ رِيَاضَتُهُ وَاسْتَنْفَى
عَنْهَا لَوْ مَوْلَاهُ إِلَى مَطْلُوبِهِ الَّذِي هُوَ الْغَايَةُ لَهُ بِالْحَقِّ دَائِمًا مَادِرٍ الْخَالِي عَمَّا يَتَوَلَّى الْحَقُّ
بِمَرَّةٍ يَحْلُقُ بِالرَّيَاسَةِ بِحَاذِي بِهَا سَطَرَ الْحَقُّ بِمَرَّةٍ يَمْدُ مَرَّةً فِيمَنْ لَهُ أَوَّلُ الْحَقِّ وَفَاسَتْ
عَلَيْهِ الْمَلَأَاتُ الْحَقِيقَةُ وَانْفَجَّ نَفْسُهُ لَمَّا لَمْ يَنْزِلْ إِلَى الْحَقِّ مَكَانٌ لَهُ نَظَرٌ إِلَى تَطَرُّ
إِلَى الْحَقِّ الْمُسْتَفْرِغِ بِهِ وَتَطَرُّ إِلَى ذَاتِهِ الْمُسْتَفْرِغِ بِالْحَقِّ وَكَانَ يَمْدُ ذَلِكَ فِي مَقَامِ التَّوَدُّدِ
بَيْنَ الْيَمَانِ **إِشَارَةٌ** ثُمَّ إِنَّهُ لِيَغْتَابُ عَنْ نَفْسِهِ فَيَلْظُمُ جَنَاحَ الْقُدْسِ حَظُّ
وَأَنْ لِيَحْظُ نَفْسُهُ فِي جَيْتٍ هِيَ لَا يَحْظُرُ لَهَا مِنْ جَيْتٍ هِيَ رِيَّاسَتُهَا وَهَذَا كَيْفَ يَحْظُرُ
هَذِهِ آخِرُ دَرَجَاتِ التَّلَوُّكِ إِلَى الْحَقِّ وَهِيَ دَرَجَةُ الْوُجُودِ الْأَتَمِّ وَبِهَا دَرَجَاتُ
التَّلَوُّكِ فِيهِ وَهِيَ شَهْرٌ عِنْدَ الْحَوَارِثِ فِي التَّوَجُّدِ عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي هَذَا الْمَقَامِ
يَرْفَعُ الْقَدْرَ الْمَذْكُورَ فِي الْفَصْلِ السَّابِقِ فَتَمَّ الْقِيَمَةُ عَنِ الْقُدْسِ وَالْوُجُودِ إِلَى الْوُجُودِ
وَالْعِلْمُ أَنَّ الْقِيَمَةَ عَنِ الْقُدْسِ لَا تَأْتِي مَلَاخِطَهَا وَلِذَلِكَ فَكَتَّ وَإِنْ يَلْظُمُ نَفْسَهُ
بَيْنَ جَيْتٍ هِيَ لَا يَحْظُرُ لَهَا مِنْ جَيْتٍ هِيَ رِيَّاسَتُهَا وَبِهَا أَنَّ الْأَخْطَرَ مِنْ جَيْتٍ هِيَ لَا يَحْظُرُ
إِذَا يَحْظُرُ كَوْنَهُ لَا يَحْظُرُ فَهَذَا يَحْظُرُ نَفْسَهُ إِلَّا أَنْ هَذِهِ الْمَلَاخِطَةُ دُونَ الْمَلَاخِطَةِ
الَّتِي كَانَتْ قَبْلَهَا لِأَنَّهُ كَانَ مَنَّاكَ لَا يَحْظُرُ لِلْقُدْسِ مِنْ جَيْتٍ هِيَ شَهْرٌ بِالْحَقِّ
مُزَيَّنَةٌ بِرَبِّهِ حَيْثُ لَهَا مِنْهُ قُوَّةٌ بِالنَّفْسِ وَالْإِهَابِ بِالنَّفْسِ وَإِنْ كَانَ
بِشَيْءٍ لَمْ يَحْظُرْ بِالْقُدْسِ وَتَوَجَّهَ إِلَى الْقُدْسِ فَادْنُ مَوَادَّةً مُوَجَّهَةً إِلَى الْقُدْسِ
وَمَادَّةً مُوَجَّهَةً إِلَى الْحَقِّ وَلِذَلِكَ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْقَدْرِ أَنَّهُ هَذَا مُوَجَّهَةٌ بِالْكَلْبَةِ

وَالْقَسْرُ بِحَرْفِ يَكْتَبُ لِيُفْعَلَ عَنْهُ أَشْيَاءُ مُشْتَقَّةٌ بِالْعَيْنِ إِلَى كَالْعِبَارَةِ وَالْوَجْهِ
وَالْعَرَفُ تَحْلِيلٌ وَاقْطَاعٌ عَنْ شَيْءٍ وَالرُّضُّ تَرْكُ مَعَ إِهْمَالٍ وَصَدْرُ مَسَالَتٍ فَالْعَرَفُ
مُسْتَدْعٍ مِنْ تَعْرِيفٍ بَيْنَ ذَاتِ الْعَارِفِ وَبَيْنَ جَمِيعِ مَا يُفْعَلُ عَنْهُ مِنَ الْحَقِّ بِاعْتِبَارِهَا ثُمَّ
فَقَدْ لَا تَارَ ذَلِكَ التَّوَاغُلُ كَالْمَيْلِ وَالْإِقْبَاتُ إِلَهَا عَنِ ذَاتِهِ تَكْلَامًا بِاللُّغَةِ عَمَّا
يَتَوَيَّحُ الْإِنْفِ وَالْإِقْبَالَ بِهِ ثُمَّ تَرَكَ لِتَوْحِيهِ الْكَمَالَ لِأَجْلِ ذَاتِهِ فَرَضَ لِنَازِلِهِ بِالْكَلِمَةِ
هَذِهِ دَرَجَاتُ التَّزَكُّيَةِ **وَأَقَا تَحْلِيلُهُ** وَهِيَ الَّتِي سَوَّدَ التَّخَيُّلَ ذَكَرَ دَرَجَاتِهَا فِي الْقَبْلِ
الَّذِي يَلُو هَذَا الْفَضْلَ فَيَأْنِ دَرَجَاتُهَا بِالْإِجْمَالِ أَنْ الْعَارِفَ إِذَا اقْطَعَ عَنْ تَعْرِيفِ
وَأَقْبَلَ بِالْحَقِّ نَاقِي كُلِّ قَدَرٍ مُسْتَقَرٍّ فِيهِ مُدْرِكٌ لِلْمُتَعَلِّقَةِ بِجَمِيعِ الْمَعْدُودَاتِ
وَكُلٌّ وَلَمْ يَسْتَقِرَّ فِي عِلْمِهِ الَّذِي لَا يَقْرُبُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ وَكُلٌّ إِذَا دُرِغَتْ
فِيهِ إِذَا دُرِغَتْ أَلْفِي يَسْتَعِزُّ أَنْ يَنْتَابِي عِلْمَهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَكْنَانِ بِكُلِّ وَجُودٍ وَكُلٌّ كَالْوَجُودِ
فَوَسَادُ دُرِغَتِهِ فَاعْيُنُ مَنْ لَهُ سَادَ الْإِنْفِ جَنِيدٌ بِمَعْنَى الَّذِي بِهِ يُعْرَفُ سَمْعُهُ الَّذِي
بِهِ يَسْمَعُ وَمُدْرِكُهُ الَّتِي بِهَا يُفْعَلُ وَعِلْمُهُ الَّذِي بِهِ يَعْلَمُ وَوَجُودُهُ الَّذِي بِهِ يُوْجَدُ ضَارٌّ
الْيَافِزُ جَنِيدٌ مُتَخَلِّفًا بِإِخْلَافِ اللَّهِ بِالْحَقِّ وَهَذَا لِقَوْلِهِ الْعَرَفَانُ مَعْنَى جَمْعِ
صِفَاتِ هِيَ صِفَاتُ الْإِنْفِ لِلذَّاتِ الْبَرِيدِ بِالْقَدْرِ تَرَانَهُ يَدُ ذَلِكَ بِمَا يَكُونُ
هَذِهِ الْقِيَمَاتُ وَمَا يَجْرِي بِهَا مَا مَسْكُورٌ بِالْعَيْنِ إِلَى الْكُنْ سَخِرَ بِالْعَيْنِ
إِلَى مَبْدَأِهَا الْوَاحِدَ فَإِنَّ عِلْمَ الدَّائِي هُوَ عَيْنُهُ مُدْرِكُ الدَّائِيَةِ وَهِيَ عَيْنُهَا إِذَا
وَكُنْ لَكَ سَائِرُهَا وَإِذَا لَوْ جُودَ ذَاتًا لَعَيْنٍ وَلَا سِمَاتٍ مُعَايِرَةٍ لِلذَّاتِ وَلَا ذَاتٍ
مَوْجُودَةٍ لِلصِّفَاتِ بَلْ لِكُلِّ شَيْءٍ وَاحِدٌ كَمَا فَكَ عَزَّ فِي قَائِلِ **إِنَّمَا اللَّهُ**
وَاحِدٌ فَوَاحِدٌ لَا شَيْءَ غَيْرَ وَهَذَا يَتَّبَعُ قَوْلَهُ مُنْتَهَى إِلَى الْوَاحِدِ وَهَذَا كَالْإِنْفِ

وَالْعَرَفُ وَلَا مَوْجُودٌ وَلَا مَالِكٌ وَلَا مَسْلُوكٌ وَلَا عَارِفٌ وَلَا مَعْرُوفٌ وَهُوَ
مَقَامُ الْوَعْرِفِ **مُسْتَدْعٍ** مِنْ أَنَّ الْعَرَفَانَ لِلْعَرَفَانِ فَهَذَا قَالَ بِاللَّغَوِيِّ وَمَنْ وَجَدَ
الْعَرَفَانَ كَأَنَّهُ لَا يَجِدُ بَلْ يَجِدُ الْمَعْرُوفَ بِهِ فَهَذَا مَنْ جَدَّ الْوُجُودِ وَهَذَا مَنْ
لَيْسَتْ أَفَلْ هُنَّ دَرَجَاتُ مَا قَبْلَهُ أَنَّهَا الْأَخْصَارُ فَإِنَّهَا لَا يَنْفَعُهَا الْحَقِّ وَلَا
تَسْرِيحُهَا الْعِبَارَةُ وَلَا يَكْتَفِي الْعَالِمُ بِهَا غَيْرَ الْخِيَالِ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَرَفَّعَ فَلْيَنْزِلْ
إِلَى أَنْ يَصِيرَ مِنَ أَهْلِ الْمَشَاهِدَةِ لَيْسَ الْمَشَاهِدَةُ وَمِنْ أَوْلَادِ الْإِنْفِ إِلَى الْعَيْنِ دُونَ
الْعَيْنِ لِلْأَثَرِ **الْعَرَفَانُ** يَأْتِي الْعَارِفَ بِالْعَيْنِ إِلَى الْمَعْرُوفِ هِيَ لَا يَحَالُ
غَيْرَ الْمَعْرُوفِ فَمَنْ كَانَ غَرَضُهُ مِنَ الْعَرَفَانِ فَهَذَا الْعَرَفَانُ فَوَلَّى مِنَ الْمَوْجُودِينَ لِأَنَّهُ
يَهْدِيهِ إِلَى شَيْءٍ غَيْرِهِ وَهَذَا يَحَالُ الْمُبْجَعُ بِرَبِّهِ ذَاتِهِ وَإِنْ كَانَ بِالْحَقِّ أَمَّا مَنْ عَرَفَ
الْحَقَّ وَغَابَ عَنْ ذَاتِهِ فَهُوَ عَارِفٌ لَا يَحَالُ لَزِمَ الْعَرَفَانِ الَّذِي هُوَ يَحَالُ لَزِمَ الْإِنْفِ فَوَقَدْ
وَجَدَ الْعَرَفَانَ كَأَنَّهُ لَا يَجِدُ بَلْ يَجِدُ الْمَعْرُوفَ فَهَذَا هُوَ الْخَاصُّ لِحُجَّةِ الْوُجُودِ إِلَى
يُعْطَاهُ وَهَذَا لِكَ دَرَجَاتِ هِيَ دَرَجَاتُ تَحْلِيلِهِ بِالْأُمُورِ الْوُجُودِيَةِ الَّتِي هِيَ الْقُوَّةُ
الْإِلَهِيَّةُ وَهِيَ لَيْسَتْ أَفَلْ هُنَّ دَرَجَاتُ مَا قَبْلَهُ هِيَ دَرَجَاتُ التَّزَكُّيَةِ مِنَ الْأُمُورِ
الْخَلْقِيَةِ الَّتِي تَقُودُ إِلَى الْأَوْصَافِ الْعَدِيدَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْهِيَّاتِ بِحُجَّةٍ غَيْرِ
مُسْتَأْهِمَةٍ وَالْخَلْقِيَّاتِ بِحُجَّةٍ لَهَا مُسْتَأْهِمَةٌ وَإِلَى هَذَا الشَّيْءِ فِي قَوْلِهِ **عَزَّ وَجَلَّ**
فَلَوْ كَانَ الْجُودُ إِذَا الْكَلَامِ رَبِّي لَعَدَّ الْجُودُ قُلْ أَنْ تَعَدَّ كَلَامُ رَبِّي الْأَمْرَ فَالْأَمْرُ
فِي ذَلِكَ الدَّرَجَاتِ شُلُوكُ إِلَى اللَّهِ وَفِي هَذِهِ شُلُوكُ فِي اللَّهِ وَفِيهِ التَّلَوُّنُ
بِالْقَسْرِ فِي التَّوْحِيدِ **وَأَعْلَمُ** أَنَّ الْعِبَارَةَ عَنْ هَذِهِ الدَّرَجَاتِ غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ لِأَنَّ الْعِبَارَةَ
مَوْجُودَةٌ لِلْمَعْنَى الَّتِي يَصُورُهَا أَهْلُ اللُّغَاتِ ثُمَّ يَحْفَلُونَ بِهَا ثُمَّ يَذْكُرُونَهَا ثُمَّ يَتَقَرَّبُونَ

قَلِيلًا وَقَلِيلًا أَمَا لِي لَا يَصِلُ إِلَيَّ إِلَّا غَائِبٌ عَنْ ذَاتِهِ فَضْلًا عَنْ قَوِيٍّ بَذَرٍ قَلِيلٌ
يَكُنْ أَنْ يُمْرَعَهَا الْفَاعِلُ فَضْلًا عَنْ أَنْ يُمْرَعَهَا مَبْرُورَةٌ وَكَأَنَّ الْمَعْمُولَاتِ لَا تَكُنْ
بِأَزْوَاجٍ وَالْمَوْصُوفَاتِ لَا تَكُنْ بِأَحْجَالٍ وَالْمُتَحَلَّاتِ لَا تَكُنْ بِأَحْجَالٍ
كَذَلِكَ مَا مِنْ شَيْءٍ أَنْ يَبْدَأَ بِبَعْضِ الْبَعْضِ فَلَا يَكُنْ أَنْ يَذْكُرَ بِلِغَةٍ فَالْوَحْدُ
عَلَى مَنْ يَهْدِي ذَلِكَ أَنْ يَجْهَدَ فِي الْوُصُولِ إِلَيْهِ بِالْعِيَانِ دُونَ أَنْ يَطْلُبَهُ بِالْهَوَا
هَذَا يَأْنِي مَا ذَكَرَ الشَّيْخُ وَاسْتَشْنَى الْحَقَّ فِي قَوْلِهِ وَلَا يَكُنْ الْمَقَالُ عَنْهَا
غَيْرَ الْحَقِّ الْمَأْتِي فِي الْأَنْطِيقَا لِمَا يَشْرَعُ وَأَنَّ الْعَارِفِينَ إِذَا اشْتَغَلَتْ قُلُوبُهُمْ
بِمُشَافَهَةِ الْعَالَمِ الْقُدُّوسِ فَتَدْرَأُ أَيْ فِي خِيَالِهِمْ أَوْ رُغَاكِي مَا يَأْتِيهِمْ مِنْهُ
يَحَاكَاةً مَبْنِيًا جِدًّا شَبِيهًا **الْعَارِفُ مَثَرُ بَنٍ بِشَأْنٍ يَجْعَلُ الْقَبِيرَ مِثْلَ**
مَا يَجْعَلُ الْكَبِيرَ وَيَسْطِرُّ مِنَ الْحَامِلِ مِثْلَ مَا يَسْطِرُّ مِنَ النَّبِيِّ وَكَيْفَ لَا يُمْسُ
وَهُوَ حَيٌّ بِالْحَيِّ وَبِكُلِّ شَيْءٍ فَإِنَّهُ يَرَى فِيهِ الْحَيِّ وَكَيْفَ لَا يَسْتَوِي وَالْجَمِيعُ عِنْدَ
سَوَاءٍ أَيْ أَهْلُ الْفِرَاقَةِ فَدُشُّوا بِالْقَابِلِ لِمَا فَرَّغَ مِنْ ذِكْرِ رَجَائِ الْعَارِفِ
بِشَرِّ فِي بَيَانِ اخْلَاقِهِمْ وَأَخْوَالِهِمْ يَأْنِي يَجْعَلُ مَثَرُ بَنٍ أَيْ مَلِكًا لَوْ جِئَ لِيَسْأَلَ
وَبَشَاءُ أَيْ كِبَرًا لِلْبَشَرِ وَالنَّبِيِّ الْمَشْهُورِ وَيَعْبَأُ بِهِ الْحَامِلُ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِ قَدْرُ
ثَمَانِيَةِ أَيْ أَشْيَاءٍ وَهِيَ قَرِيبَةُ الْأَشْتِقَاقِ مِنْ لَفْظِهِ سَوَاءٌ وَقَدْرُهُ حَافِلُهُ وَأَوَّلُهَا
وَلَيْسَتْ عَلَى فَيَأْنِي بِغَيْبِ الْفَعْلِ ظَاهِرٌ وَهَذَانِ الْوُضْعَانِ أَيْ الْحَشَاةُ الْعَالَا
وَلَوْ بَدَأَ الْخَلْقُ فِي الظُّهْرِ أَوْ فِي الْبَلَدِ وَاجِدٌ يَسْتَوِي بِأَوَّلِهِ وَهُوَ خَلْقٌ لَا يَتَوَسَّلُ
إِنْكَارٌ عَلَى شَيْءٍ وَلَا خَوْفٌ مِنْ شَيْءٍ وَلَا يَنْزِلُ عَلَى قَوَاتِ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ أَشَارَةٌ
مِنْ قَائِلِكِ وَرِثَانُكَ مِنْ اللَّهِ الْكَبِيرِ وَبِهِ يَبِينُ قَائِلُكَ قَوْلُهُ خَارِجُ الْخَلْقِ مَلَكٌ

اسْمُهُ رِثَانُكَ نَبِيٌّ الْعَارِفُ لَهُ أَيْ خَوَالٍ لَا يَجْعَلُ فِيهَا الْهَمْسُ مِنَ الْخَفِيفِ
فَضْلًا عَنْ سَائِرِ الشُّوْاعِلِ الْخَارِجَةِ وَهِيَ فِي أَوَّلَاتِ إِنْ عَارِجِهِ يَنْزِلُ إِلَى الْحَيِّ إِذَا بَلَغَ
حِجَابُ مَنْ فِيهِ أَوْ مِنْ حَرَكَةٍ مِنْ قَبْلِ الْوُصُولِ فَأَمَّا عِنْدَ الْوُصُولِ فَأَمَّا شَغْلُ
بِالْحَيِّ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ وَإِنَّمَا يَسَعِدُ لِلْبَاقِيَيْنِ لِسَعَةِ الْقَوْلِ وَكَذَلِكَ عِنْدَ الْأَنْصِرَافِ
يَنْزِلُ بِأَنْسِ الْكَرَامَةِ فَهُوَ أَهْلُ خَلْقِ اللَّهِ بِفَيْحِهِ **الْهَمْسُ الْقَوْلُ لِلْحَيِّ وَخَفِيفٌ**
الْقَوْلُ دُونَ حَرَكَةٍ وَكَذَلِكَ حَيْثُ خَاجَ الطَّائِرُ وَخَلَجَ جَذْبُهُ وَانْتَبَهَ وَخَلَجَ
أَيْ شَاعِلُهُ وَانْتَبَهَ فَاتْرَجَ أَفْلَحَهُ مِنْ مَكَانِهِ فَانْقَلَعَ وَخَاجَ لَهُ أَيْ خَدَّ فِي رَوَائِهِ
بَاحَ أَيْ ظَهَرَ بِفَيْحٍ بَاحَ يَنْزِلُ أَيْ الظُّهْرُ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْعَارِفَ أَيْ خَوَالٍ لَا يَجْعَلُ
فِيهَا إِلَّا حَسَنًا يَسْأَلُ بِرَدِّ عَلَيْهِ مِنْ خَارِجٍ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَيْسَ أَمِيفٌ مَا يَحْتَرِ
فَضْلًا عَنْ قَوْمِهِ وَبِذَلِكَ أَيْ خَوَالٍ لَوْ كُنْ فِي أَوَّلَاتِ تَوَجُّهِهِ يَنْزِلُ إِلَى الْحَيِّ إِذَا
ظَهَرَ فِي ذَلِكَ أَوَّلَاتِ حِجَابٍ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى الْحَيِّ أَوْ قَدْرَهُ حِجَابُ إِمَارَتِهِ
فَعِنْدَهُ كَمَا يَرَى عَلَيْهَا مَا يَرَى فِي السُّعْدَادَةِ لِلْوُصُولِ أَوْ مِنْ جِهَةِ يَرْكُزُ مِنْ كَمَا أَنْ يَمْلِكُ فِي
فَكْرِهِ وَمَعْرِضُ لَهُ أَيْ الْفَنَاتِ إِلَى شَيْءٍ غَيْرِ الْحَيِّ وَبِالْجَمْعِ لَا يَمُوتُ بِسَبَبِ أَحَدٍ الْمَانِعِ
وَمَوْله بِالْحَيِّ يَلْزَمُ شَيْءٌ يُظَاهِرُ أَيْ يَنْتَبِهُ عَلَيْهِ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْتَأَنُّ مِنْ كُلِّ وَادٍ
غَيْرِ الْحَيِّ وَلَوْلَا لَزَعُ كُلِّ شَاغِلٍ عَنْهُ فَلَا يَجْعَلُ شَيْئًا مِمَّا وَمَعْنَاهُ أَمَّا عِنْدَ الْوُصُولِ
وَالْأَنْصِرَافِ فَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ عِنْدَ الْوُصُولِ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ لَمْ يَنْزِلْ أَحَدًا
أَنْ تَكُونَ الْقَوْلُ يَحْتَاجُ لَا يَنْتَبِهُ إِلَى شَيْءٍ غَيْرِ الْحَيِّ عَلَى الْأَنْصِرَافِ إِلَى غَيْرِهِ أَيْ
لِقَبُولِهِ أَوْ لِيَنْتَبِهُ إِلَى شَيْءٍ غَيْرِ الْحَيِّ وَجَبَّ يَكُونُ شَغْلًا بِالْحَيِّ فَطَرَفًا مِنْ كُلِّ
مَابَرِدَ عَلَيْهِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَوَائِلِ الْخَارِجَةِ وَالْثَانِي أَنْ تَكُونَ الْقَوْلُ يَحْتَاجُ إِلَى الْوُصُولِ

مِمَّا فَلَا يَمْلِكُ الْأُمُورَ خَارِجَةً لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ شَاعِلًا إِلَّا بِمَنْ أَمَرَ وَتَامًا عِنْدَ الْأَمْرِ
 فَلَا يَكُونُ جَنَدًا أَمَّا الْخَلْقُ بِمَنْ يَخْلُقُ مَا يَرَى عَلَيْهِ مَعَ إِنْشَاءِ وَتَشَايَرِ
فَتَبَيَّنَ الْعَارِفُ لَا يَمِينُهُ الْخَشْيُ وَالْخَشْيُ وَلَا يَسْتَوِيهِ الْقَتَبُ عِنْدَ
مُشَاهَدَةِ الْمُتَكَبِّرِ كَمَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الرَّجِيمَةِ فَإِنَّهُ مُسْتَعْرِضٌ لِنُورِ اللَّهِ فِي الْقُدْرِ وَإِذَا
أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ أَمَرَ بِرَفْعِهِ نَاصِحٌ لَا يَصِفُ مَعِيهِ وَإِذَا جَسَمَ الْمَعْرُوفُ فَبَاغَا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ
أَهْلِهِ لَا يَمِينُهُ أَيْ لَا يَمِينُهُ فِي الْيَمِينِ مِنْ طَلَبِ مَا لَا يَمِينُهُ فَإِنَّهُ مَا يَمِينُهُ
وَالْخَشْيُ الْقَتَبُ وَيَخْتَصُّ مِنَ الشَّيْءِ أَيْ يَخْتَصُّ بِهِ وَأَسْمُهُ الشَّيْطَانُ وَعَيْنُهُ
أَيْ إِسْنَاهُ وَمَعْنَاهُ أَيْ نَسَبُهُ إِلَى الْعَارِ وَجَسَمُ أَيْ عَظْمُهُ وَنَاوِلُ الْجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَسَادُ
 غَيْرُهُ وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْعَارِفَ لَا يَهْتَمُّ بِخَشْيِ أَعْوَالِ النَّاسِ وَذَلِكَ لِكَوْنِهِ مُقْبِلًا عَلَى
 بَنَانِهِ فَارْتَفَاعُ غَيْرِهِ غَيْرُ شَيْءٍ لِقُوَّةِ أَحَدٍ وَلَا يَخْشَى إِلَّا نَارَ عَارِفٍ أَوْ عَارِفٍ
 وَلَا يَسْتَهْمُهُ الْقَتَبُ عِنْدَ مُشَاهَدَةِ مُتَكَبِّرِ بَلِّ تَبَيَّنَ الرَّجِيمَةُ وَذَلِكَ لِوُجُودِهِ عَلَى خِزِّ
 الْقُدْرِ وَإِذَا أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ أَمَرَ بِرَفْعِهِ نَاصِحٌ لَا يَصِفُ مَعِيهِ أَمَّا الْوَالِدُ وَلَدُهُ وَذَلِكَ لِشَيْئِهِ
 عَلَى جَمِيعِ خَلْقِ اللَّهِ وَإِذَا عَظَّمَ الْمَعْرُوفَ فَبَاغَا عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ وَالْمُتَكَبِّرُ
 الشَّارِحُ فَكَانَ فِي مُشِيرِهِ وَإِذَا عَظَّمَ الْمَعْرُوفَ لَعَنَ أَهْلَهُ فَبَاغَا عَلَيْهِ الْعَيْنُ مِنْهُ
 لَا يَلْعَدُ وَهُوَ غَيْرُ طَائِفٍ لِلَّذِينَ **مُشِيرُهُ الْعَارِفُ تَجَاعٌ وَكَيْفٌ لَا وَهُوَ يَمِينُهُ**
 عَنْ نَيْفَةِ الْمَوْتِ وَجَوَادُ وَكَيْفٌ لَا وَهُوَ يَمِينُهُ عَنْ حَبَّةِ الْبَاطِلِ وَمِفْتَاحٌ وَكَيْفٌ لَا
 وَنَفْسُهُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يَخْرُجَ هَا نَ لَمْ يَشْرَعْ نَشَاءٌ لِلْإِخْطَارِ وَكَيْفٌ لَا وَذِكْرُ شُغْلِكَ
بِأَمْرِ الْكَرَمِ يَكُونُ إِمَامًا يَدُكَ تَمَّ لَا يَجِبُ بَذْلُهُ أَوْ يَكْفُ مِنْهُ لَا يَجِبُ كَفُّهُ وَلَا
 يَكُونُ إِمَامًا بِالْقَتَبِ وَهُوَ التَّجَامِدُ أَوْ بِالْمَالِ وَمَا يَجْرِي تَجَرُّهُ وَهُوَ الْجُودُ وَهُوَ جُودُهُ

وَالثَّانِي يَكُونُ إِمَامًا مَعَ الْقُدْرِ عَلَى الْأَمْرِ وَهُوَ الْقَتَبُ وَالْقَتَبُ وَتَامًا كَامِعُ الْقُدْرِ وَهُوَ
 نَيْفَانُ الْإِخْطَارِ وَمَعْنَاهُ عَيْنَانِ وَالْعَارِفُ مَوْصُوفٌ بِأَجْمَعٍ كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ وَذَكَرَ
 عَلَيْهِ **مُشِيرُهُ الْعَارِفُونَ** فَدَخَلُوا فِي الْأَهْمِيَّةِ بِحَسَبِ مَا خَلَفَ فِيهِمْ مِنْ أَعْوَالِ
 عَلَى حَسَبِ مَا خَلَفَتْ عِنْدَهُمْ مِنْ دَوَائِي الْقُدْرِ وَبَاغَا أَسْوَى عِنْدَ الْعَارِفِ الْقَتَبُ
 وَالْقَتَبُ بَلِّ بَنَانُ أَوْ الْقَتَبُ وَكَذَلِكَ بَنَانُ أَسْوَى عِنْدَ الْقَتَبِ وَالْقَتَبُ بَلِّ بَنَانُ
 أَوْ الْقَتَبُ وَذَلِكَ عِنْدَ مَا يَكُونُ الْهَاجِسُ بِبَالِهِ إِسْتِحْقَارُ مَا خَلَا إِلَيْهِ وَرَبَّنَا أَمْنِي
 إِلَى الرِّبَنِ وَاجِبٌ مِنْ كُلِّ جَنْبٍ عَقِيلُهُ وَكَرَّ الْخِطَابُ وَالْقَتَبُ وَذَلِكَ عِنْدَ مَا يَمِينُهُ
 عَادَهُ مِنْ حَبَّةِ الْأَيُّوَالِ الظَّاهِرُ هُوَ بَنَانُ الْبَهَاءِ فِي كُلِّ شَيْءٍ لِأَنَّهُ مِنْ بَنَانِ حُطُورِ
 مِنَ الْبَهَائِزِ الْأُولَى وَأَقْرَبُ إِلَى أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبْلِ مَا عَكَفَ عَلَيْهِ هَوَاهُ وَدَخَلَ
 مَدَى فِي عَارِفِينَ وَدَخَلَ خَلْفَ شَيْءٍ عَارِفٍ بِحَسَبِ وَقْتِهِ **يَهَاكَ قَتَبُ الرَّجُلِ**
 إِذَا لَوِيحَتُهُ الْقَتَبُ أَوْ الْقَتَبُ قَتَبًا صَابَةً قَتَبُ وَالْقَتَبُ الَّذِي يَسْلُغُ بِالْقَتَبِ
 وَبِالْمَرْجِ وَأَرْفَعَهُ الْقَتَبُ أَيْ الْقَتَبُ وَهُوَ قَتَبُ بَيْنَ الْقَتَبِ أَيْ غَيْرِ طَبِيبٍ وَاسْتَوَى
 إِلَيْهِ أَيْ مَا وَصِيْلُهُ كُلُّ شَيْءٍ أَكْرَمُ وَعَقِيلُهُ أَيْ خَيْرُ دَرَجَةٍ وَالْخِطَابُ الْقَتَبَانُ وَالْقَتَبُ
 رَدِّي الْمَنَاجِ وَأَنَادَ أَيْ طَلَبُ مَعَ اخْتِلَافٍ فِي مَجْمَعٍ وَذَهَابُ الْبَهَاءِ لِلْقَتَبِ وَالْقَتَبُ
 الْقَتَبُ وَخَطِيبُ الْمَرْأَةِ عِنْدَ دَخْلِهَا حُطُورَ بِالْقَتَبِ وَالْقَتَبُ أَيْ قُرْبًا وَمَرَادُ وَعَكَفَ
 عَلَيْهِ أَيْ أَقْبَلَ عَلَيْهِ سَوَاطِلًا وَالْقَتَبُ ظَاهِرٌ وَفِي **قَوْلِهِ** وَلَئِنْ مِنْ بَنَانِ حُطُورِ
 الْبَهَائِزِ الْأُولَى وَأَقْرَبُ إِلَى أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبْلِ مَا عَكَفَ عَلَيْهِ هَوَاهُ وَدَخَلَ
 السَّبَبُ يَمِيلُ الْعَارِفُ إِلَى الْبَهَاءِ أَيْ مَصَاطِلِ الْبَهَائِزِ وَالثَّانِي مَنَابَهُ لِلْأَمْرِ
 الْقُدْرَةِ **مُشِيرُهُ الْعَارِفُ** رُبَّمَا ذَهَلَ فِيمَا يُضَارِبُهُ إِلَيْهِ فَتَقَلُّ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ هُوَ

فِي حِكْمٍ مِنْ لَا يَكْلِفُ وَكَيْفَ وَالتَّكْلِيفُ لِمَنْ يَفْعَلُ التَّكْلِيفُ بِمَا لَا يَفْعَلُهُ أَوْلَى
 الْجَزْحُ بِطَبِيعَتِهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ التَّكْلِيفُ **إِجْرَاحُ** إِنْ كُنْتُ وَالْمُرَادُ أَنَّ الْعَارِفَ
 نَبَاذَهُلْ خِيفَ بِمَا لَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْقُدْرَةِ مِنْ هَذَا الْعَالَمِ فَتَعَلَّ عَنْ كُلِّ مَا فِي هَذَا الْعَالَمِ
 وَتَعَدَّدَتْهُ أَنْ لَا يَكْلِفُ التَّكْلِيفُ التَّوْبَةَ فَوَ لَا يَسْتَعِينُ بِذَلِكَ شَيْئًا لِأَنَّهُ فِي حِكْمٍ
 مَنْ لَا يَكْلِفُ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَنْ يَفْعَلُ التَّكْلِيفُ فِي وَقْتِ فَعْلِهِ
 ذَلِكَ أَوْ يَنْتَهِى بِكَ التَّكْلِيفُ أَنْ لَا يَكُنْ يَفْعَلُ التَّكْلِيفَ كَالنَّاسِ وَالْمَلَائِكَةِ
 وَالْبَشَرِ الَّذِينَ فِي حِكْمِ التَّكْلِيفِ **إِشَارَةُ** جَلَّ جَابِ الْيَقِينِ عَنْ أَنْ يَكُونَ
 شَرِيعةً لِكُلِّ وَارِدٍ وَأَنْ يَطْلُعَ عَلَيْهِ إِلَّا وَاحِدٌ بَدَّ وَاحِدٌ وَلِذَلِكَ فَإِنْ مَا يَسْتَلِ
 عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلُ فَتَحْكُمُ لِلْعَمَلِ غَيْرِ الْفِعْلِ فَمِنْ بَعْضِهِ فَاسْتَأْذِنَهُ فَلَيْسَ تَقْنَهُ
 لِعَلِّهَا لَا شَائِبَهُ وَكُلُّ مَيْتَرٍ لِمَا خَلَقَ لَهُ **الْتِمَازُ** مَوْجِدُ النَّاسِ وَالْمَلَائِكَةِ
 عَنْهُ إِنْ تَقَعْنَ بَعْضُ الْمَذْعُورِ الْمُرَادُ ذِكْرُ كَثَرَةِ عَدَدِ الْوَسَائِلِ إِلَى الْيَقِينِ وَالْإِشَارَةُ
 إِلَى أَنَّ سَبَبَ تَكْوِينِ الْجُمْهُورِ لِلْقَوْلِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا النِّقْطَةِ مَوْجِدُهُمْ بِهَا فَإِنَّ النَّاسَ
 إِذَا مَا جَهِلُوا وَإِنْ أَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْكَمَالِ لَيْسَ فِيمَا يَحْتَمِلُ بِالْأَلْفِ كِتَابِ الْخَيْرِ
 بَلْ إِنَّمَا يَجْتَاجُ مَعَ ذَلِكَ إِلَى جَوْهَرٍ مُنَاسِبٍ لَهُ يَحْتَسِبُ لِبَطْنِهِ **النَّظَرُ الْعَالِي**
فِي أَسْرَارِ الْآيَاتِ يُرِيدُ أَنْ يَتَيَّنَ فِي هَذَا النَّقْطَةِ الْوَجْهَ فِي مَدُورِ
 الْآيَاتِ الْغَرِيبَةِ كَالْإِكْفَادِ بِالْقَوْلِ الْبَسِيرِ وَالْمَتَكْنِ مِنَ الْآيَاتِ الشَّامَةِ وَالْجَلَدِ
 عَنِ الْغَيْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ بَلْ لَوْجُهُ فِي ظُهُورِ الْغَرَابِ مُطْلَعًا فِي هَذَا الْعَالَمِ
 يَتَلَيَّ سَبِيلَ الْإِحْسَانِ **إِشَارَةُ** إِذَا بَلَغْتَ أَنْ عَارِفًا أَشْكُ عَنْ الْقَوْلِ الْمُرَادُ
 لَهُ مَدَى غَيْرِ مُنَادٍ فَانْجَحْ بِالْقَصْدِ فِي وَاعْتَبِرْ ذَلِكَ مِنْ مَذَاهِبِ الطَّبِيعَةِ الْمَشْهُورَةِ

قَالَ مَا زِلْتُ مَالَهُ أَيْ مَا تَقَصَّصْتُ وَأَنْتَ الْفَيْضُ الْمُتَقَصِّصُ وَمِنْهُ الرِّدُّ وَإِنَّمَا وَصَفَ
 قُوَّةَ الْعَارِفِ بِكَوْنِهِ مُتَوَّماً لِأَيَّامِهِ عَلَى قِلَّةِ الْقُوَّةِ وَلِفَيْضِهِ فِي الشَّهَادَةِ
 لِلْحَقِّ وَالْإِحْسَانِ جُنْجُنُ الْعَفْوِ مِنْهُ قَوْلُهُمْ مَلَكَ فَانْجَحْ وَإِنَّمَا إِذَا سَلَّكَ
 فَانْجَحْ إِنْ سَلَّكَ فَانْجَحْ وَانْجَحْ **نَدْرَانِ** الْقَوْلُ الطَّبِيعِيُّ **إِنِّي**
فِينَا إِذَا اشْتَغَلْتَ عَنْ بَعْضِ الْمَوَادِّ الْمُخْتَوِّدَةِ بِهَضْمِ الْمَوَادِّ الرَّدِيَّةِ انْجَحْتَ الْمَوَادِّ
 الْمُخْتَوِّدَةِ فَلَيْلَةَ الْيَقِينِ عَنْ ذَلِكَ قَوْلًا انْطَمَعَ عَنْ مَرَا جِهَاتِ الْغَدَاةِ مِنْ مَوَادِّ
 لَوْ انْطَمَعَ مِثْلُهُ خِيفَ غَيْرَ مَا لَيْسَ هَذِهِ بَلْ عِشْرُ مَذْهَبِكَ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَحْفَظُ
الْيَقِينُ **الْإِتِّسَالُ** عَنِ الْقَوْلِ فَذَلِكَ مِنْ يَسْبِ عَوَارِضِ غَرِيبَةٍ أَمَّا بَدْنُهُ كَمَا لَا
 الْحَادَّةَ وَإِنَّمَا شَائِبَتُهُ كَالْحَوِثِ وَاعْتَبَارُ ذَلِكَ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ عَنْ الْقَوْلِ
 مِنَ الْعَوَارِضِ الْغَرِيبَةِ لَيْسَ يَسْتَعِينُ بِمَا هُوَ مَوْجُودٌ وَلِذَلِكَ بَنَى الشَّيْخُ عَلَى وَجُودِ
 هَذَيْنِ الْعَارِضَيْنِ فِي ضَلِيلٍ إِذَا لَمْ يَلْزِمِ سُبْعَادُ وَاشَارَ إِلَى وَجُودِ سَبَبِهِ فِي الْمَوْجِ
 الْمَطْلُوبِ فِي ضَلِيلٍ نَأَيْتَ يَدُهُمَا **فَإِنْ قِيلَ** بَيْنَ الْإِنْسَانِ عَنِ الْقَوْلِ
 الَّذِي يَكُونُ يَسْبِ الْأَمْرِ مِنْ الْحَادَّةِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ أَنَّ الْقَوْلَ الطَّبِيعِيَّ هُنَا
 وَاجِدٌ لِمَا تَعَدَّى بِهِ أَهْمِي الْمَوَادِّ الرَّدِيَّةِ وَفِي سَائِرِ الْمَوَاقِعِ غَيْرِ وَاجِدٌ لِذَلِكَ فَادْنُ
 لَيْسَ هَذَا الْإِنْسَانُ لَا يَدُوكَ عَلَى لَيْسَ الْإِنْسَانُ فِي سَائِرِ الْقَوْلِ **فَلَيْسَ** الْغَرِيبُ
 مِنْ إِبْرَاهِيمَ الْقَوْلُ لَيْسَ الْإِنْسَانُ انْتِغَابُ الْحُكْمِ بِإِتِّسَالِ الْإِنْسَانِ عَنِ الْقَوْلِ فِي
 مَدَى جَوَابِهِ عَلَى الْإِتِّسَالِ وَهُوَ يَسْتَلِ وَلِخِلَافِ اسْتِبَابِ جُودِ الْإِنْسَانِ لَيْسَ
 بِوَاجِدٍ فِيهِ **فَلَيْسَ** لَيْسَ قَدْ بَانَ لَكَ أَنَّ الْهَيْئَاتِ السَّابِقَةَ إِلَى الْقَوْلِ
 قَدْ تَبَيَّنَتْ بِهَا هَيْئَاتُ إِلَى قَوْلِي بِدِينَةٍ كَمَا قَدْ تَبَيَّنَتْ مِنَ الْهَيْئَاتِ السَّابِقَةِ إِنْ

القوي البدنية ميات نال ذات النفس وكيف لا واث تعلم ما بعني مستنير
 الخوف من سقوط الشهوة وضاد الهضم والعجز عن افعال طبيعية كانت موابة
مبتر في هذا الفصل على الاشياء عن القوت الكاين عن الموازين النفسية
 واثار **يقول** التي قد بان لك الى ما ذكر في النقط الثالث وهو ان كل واحد
 من النفس والبدن قد يتغل عن ميات قرض لصاحبه **اولا** **اشارة** اذا
 رامت النفس المطمئنة قوي البدن انجذبت خلف النفس في مهامها التي
 تخرج اليها اجمع اليها او لم يخرج فاذا اشد الجذب اشد الانجذاب فاشدد
 الانفعال عن اجمعه الموتي عنها فوضت الافعال الطبيعية المنسوبة الى قوي
 النفس النباشية فلم يقع من التحلل الادون ما يقع في يالذ المرين وكيف والمرين الحاذ
 لا يبعين التحلل للحرارة وان لم تكن تعرف الطبيعة ومع ذلك ففي المرين مضاد
 مستط للنع لا يوجد له في يال لا يجذب المذكور قليلا عرف ما المرين من اشغال
 الطبيعة عن المادة وزيادة امرين فندان تحليل مثل سوء المزاج وضدان المرين
 المضاد للنع وله يعني نالت وهو التكون البدني من حركات البدن وذلك لعدم
 اليقين فالعارف اولى باحفظ قوته فليس ما يحكي لك من ذلك بمضاد لمذهب
الطبيعة السبب في كون المرغان مغنيا للاشياء عن القوت هو توجه القوت
 بالكلية الى افعال القديسي المنسوبة لشيع القوى الجسمانية اما المنسوبة لكونها
 افعالها التي منها الهضم والشهوة والتدبير وما يتعلق بها فاما فابن بين الاشياء
 المرغاني وبين الاشياء المرغبي ولزم فابن بين وبين الاشياء الخوفي لان
 الخوف والمرغان نفسانيان فالاعراف يكون احدهما مغنيا للاشياء اعراف

يجوز كون الاشياء النفسية سببا له اما المرغبي فخالف لها السبب الذي
 ذكرناه وهو وجدان المادة التي تعرف العاذير فيها والشيخ بين ان المرغان
 باقتضاء الاشياء اولي من المرين لان المرين في بعض المتور يخفى بامر من يقينا
 الا يحتاج الى الغذاء احد هماراج الى مادة البدن وهو تحليل الطويات البنية
 بنسب الحرارة الزرية المتماة بسوء المزاج فان الحاجة الى الغذاء اما تكون بسد
 بدل تلك الطويات وكلما كان التحليل الكثر كانت الحاجة اشد والفتابي راجع
 الى القوت وهو صور القوي البدني بسبب حلول المرين المضاد لها بالبدن فاما
 يحتاج الى حفظ الطويات لحفظ تلك القوي التي لا توجد الا مع عاذلك الاكبر
 وتبدل الحرارة الزرية بها وكلما كانت القوي اشد كانت الحاجة الى ما يحفظها اشد
 والمرتبان فان يخفى بامر ينبغي ان يعلم الا يحتاج الى الغذاء وهو التكون البدني
 الذي يتغير ترك القوي البدنية افعالها عند شاعها للنفس فاذن المرغان
 باقتضاء الاشياء اولي من المرين وقد ظهر عند ذلك جواز اختصاص المرغان بالاشياء
 عن الغذاء من لا يبين عن غير هذا ذلك **المدار** **اشارة** **اذا** **المالك** **ات**
 عارفا الحاق بنوعه فلا اوخر بها او حركه عرج عن وضع مثله فلا تعلقه بكل
 ذلك الا شئنا كان فلفد بخدا في سببه سبلا في اعتبارك مذهب الطبيعة
هذه خامسة اخرى للعارف طارئة امكانها في هذا الفصل وسيجي بيانها في فصل
بعد **مستمر** قد يكون للانسان وهو على اعتدالي من احواله يحد من الشدة
 يحسور المشغى فيما يعرف فيه ويجزله لمرغ من ليقينه هبة ما في خط قوته عن ذلك
 المشغى حتى يبعث عن عيش ما كان مستغلا فيه كما يعرف له عند خوف او حزن

أَوْ يَمُرُّ مِنْ لِقَائِهِ هَيْهَتْ مَا فَتَقَاعُ عَنْ مَنَهِى شَيْءٍ حَتَّى يَسْتَقِيلَ بِرُكْنِهِ قَوْمٌ كَأَمْرِ
 لَهُ فِي الْقَنْبِ أَوِ الْمُنَافَةِ وَكَأَمْرِ مَنْ لَهُ عِنْدَ الْإِنْسَانِ الْمُنْعَدِلُ وَكَأَمْرِ مَنْ لَهُ
 عِنْدَ الْفَرْحِ الْمُطْرِبُ فَلَا عَجَبَ لَوْ عَجَبَ لِلْعَارِفِ هَرَّةٌ كَمَا تَعْنُ عِنْدَ الْفَرْحِ فَأُولَئِكَ
 الْقَوِيُّ أَيْ فِيهِ لَهُ سَلَابُذٌ أَوْ غَشِيَةٌ عِزًّا كَمَا فَتَحِي عِنْدَ الْمُنَافَةِ فَاشْتَعَلَتْ قَوَاهُ
 حَبِيَّةٌ وَكَانَ ذَلِكَ أَعْظَمَ وَأَجْزَمَ فَمَا يَكُونُ عِنْدَ طَرِبٍ أَوْ غَشِيَةٍ وَكَفَتْ لَأَوْدَاقُ
 يَبْرُجِ الْخَنَى وَمَبْدَأُ الْقَوِيِّ وَاصِلُ الرِّجْسَةِ **الْمُنْتَرُ الْقَوِيُّ** وَالْإِنْتَرُ تَالِ الْإِنْسَانِ
 وَالْإِنْتَرُ التَّكْرُوعُ عَنِ اضْرَمِ وَالْمَنْ الشَّالِبُ وَالْإِنْسَانُ وَأُولَئِكَ لَهُ أَصْلُكَ
 عِنَالُ أُولَئِكَ مَبْرُوقًا وَالْإِنْسَانُ الْقَوِيُّ **وَأَعْلَمُ** أَنْ مَبْدَأُ الْقَوِيِّ الْبَدِيَّةُ مَوَالِجُ
 الْحَوَائِي وَالْمَوَالِجُ الْمُتَغَنَّبَةُ لِإِقْبَالِ الرُّوحِ وَتَحْرِيكِهِ إِلَى دَاخِلِ كَالْحَوِثِ وَالْمُزْجِ
 تَغْنَبِي خَطَايَا الْقَوِّ وَالْمُتَغَنَّبَةُ لِمُرْكَبِهِ إِلَى خَارِجِ كَالْقَنْبِ وَالْمُنَافَةِ أَوِ الْإِنْسَانِ
 إِنْسَانًا غَيْرَ مَقْرَبٍ كَالْفَرْحِ الْمُطْرِبِ وَالْإِنْسَانِ الْمُنْعَدِلِ يَقْنِي إِزْدَادًا وَتَمَاقِدُ
 الْإِنْسَانِ بِالْإِعْدَالِ لِأَنَّ التَّكْرُوعَ الْمَقْرَبُ بُوْهُنُ الْقَوِّ لَا يَنْتَرِبُ بِالْإِنْسَانِ وَالْإِنْسَانُ
 الْإِنْسَانِ نَمَاقِدُ ثُمَّ لَمَّا كَانَ قَوْحُ الْعَارِفِ بِسَجْمَةِ الْخَنَى أَعْظَمَ مِنْ رُوحِ غَيْرِهِ مَبْرُوقًا وَكَانَتْ
 أَيْكَلًا إِلَى قَوْمٍ لَهُ وَيَحْرُكُ اعْتِرَازًا يَأْتِي أَوْ حَبِيَّةٌ الْهَيْهَتْ أَشَدَّ فَمَا يَكُونُ لِفَرْحِهِ كَانَ
 إِفْدَارُهُ عَلَى حُرْكَ لَا يَبْدُدُ غَيْرُهُ عَلَيْهَا أَمَّا مَعْنَا وَمِنْ ذَلِكَ يَتَبَيَّنُ مَعْنَى الْكَلَامِ لِلنُّسُوبِ
 إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَآلِهِ مَا فَتَقَاعُ بَابُ خَبَرِ بَقْوَةِ جَسَدِيَّةٍ وَلَكِنْ فَتَقَاعُ مَعْنَى
نَبَاتِيَّةٍ إِشَارَةً إِذَا بَلَغْتَ أَنَّ عَارِفًا حَدَّثَ عَنْ عَيْبٍ فَأَمَّا بَابُ مَعْنَى مَا يَبْرُكُ
 أَوْ يَنْدَرُ فَصَدَقَ وَلَا يَنْتَرِبُ عَلَيْكَ الْإِيمَانُ بِهِ فَإِنَّ لَكَ فِي مَذَاهِبِ الطَّبِيعَةِ
أَسْبَابًا بِأَعْلَانِ هَذِهِ خَاصِيَّةٌ أُخْرَى اشْرَفَ مِنَ الْمَذْهُوبِ فِي إِدْعَا مَا فِي هَذَا الْفَصْلِ

وَسَيَبْتَنَاهَا فِي سِتَّةِ عَشَرَ ضَلَابَةً **مُسْتَبِينٌ** الْجَزْبُ وَالْفِيَّاسُ مُطَابِقَاتُ
 عَلَى أَنَّ لِلنَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ أَنْ تَنَالُ مِنَ الْغَيْبِ نَيْلًا مَا فِي بَيَانِ الْمُنَافَةِ فَلَا مَانِعَ عَنْ
 أَنْ يَقَعَّ شَيْءٌ ذَلِكَ التَّيْلُ فِي بَيَانِ الْقَطْعِ إِلَّا مَا كَانَ إِلَى زَوَالِهِ نَيْلٌ وَلَا رَيْبَ
 أَنْ كَانَ أَمَّا الْجَزْبُ فَالْإِنْسَانُ وَالْإِنْسَانُ يَنْهَدَانِ بِهِ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْإِنْسَانِ إِلَّا
 وَقَدْ جَرَّبَ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ نَجَارِبُ الْهَيْهَتْ الْقَوِيِّينَ الْهَيْهَتْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ
 فَانْدَ الْمَنَاجِ نَابِرُ قَوِيِّ الْخَيْلِ وَالذِّكْرُ وَأَمَّا الْفِيَّاسُ فَاسْتَبْرَفُهُ مِنْ نَبَاتِيَّةٍ
يُسَبِّحُ بَيَانُ الْمَطْلُوبِ عَلَى وَجْهِ مُغْنٍ مَذْكَرًا أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ بَلَغَ عَلَى الْغَيْبِ حَالَهُ
 الْقَوِيُّ فَاطْلَامُهُ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْحَالِ أَيْضًا لَيْسَ بِعَبِيدٍ وَلَا مَنَعَ إِلَّا مَا عَا
 يُمْكِنُ أَنْ يَزُولَ وَيَرْفَعُ كَالْإِنْسَانِ بِالْمَحْسُوبَاتِ أَمَّا الْإِنْسَانُ عَلَى الْغَيْبِ فِي الْقَوِيِّ
 فَمَذْكَرٌ عَلَيْهِ الْجَزْبُ وَالْفِيَّاسُ وَالْجَزْبُ يَنْتَبِهُ بِأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا بِإِعْيَارِ حَوَالِ الْإِنْسَانِ
 الْمَذْكَرُ الْعَبْدُ وَهُوَ النَّاسُ وَالْإِنْسَانُ بِإِعْيَارِ حَوَالِهِ لِلنَّاسِ نَفْسُهُ وَهُوَ الْعَارِفُ وَأَمَّا
 بِحَالِ الدَّاعِ مِنَ الْإِنْسَانِ الْقَوِيِّ فَتَادُ الْمَنَاجِ وَمَقْوَرُ الْخَيْلِ وَالذِّكْرُ لَيْسَ مَابَرُهُ النَّاسُ
 فِي نَفْسِهِ بِالْمُخْتَلَةِ فِي خَطِّهِ وَذَكَرَ بِالْمَذْكَرِ وَنَبَاتِيَّةٌ قَوْمٌ مُطَابِقَاتُ الْقَوِيِّ لِلْمَقْرَبِ
 فِي الْمَنَاجِ الْمَعَارِفِ إِلَى زَوَالِ الْمَوَالِجِ الْمَرَجِيَّةِ وَأَمَّا الْفِيَّاسُ فَهُوَ مَا يَجِيءُ بَيَانَهُ
مُسْتَبِينٌ قَدْ عَلِمْتَ فِيمَا سَلَفَ أَنَّ الْجَزْبِيَّاتُ مُتَغَنَّبَةٌ فِي الْإِنْسَانِ بِالْمَعْنَى تَقَالُ
 عَلَى وَجْهِ كَيْفِي ثُمَّ قَدْ شَبَّهَتْ لِأَنَّ الْأَجْزَاءَ السَّامِيَّةَ لَهَا نَفْسٌ ذَوَاتٌ إِذَا كَانَتْ
 جُزْئِيَّةً وَإِذَا دَاخِلَتْ جُزْئِيَّةً تَصَدُّعٌ عَنْ رَأْيِ خَرَفِيٍّ وَلَا مَانِعَ لَهَا عَنْ مَقْوَرِ الْوَالِدِ الْمَرَجِيَّةِ
 بِحَوَالِهَا الْجَزْئِيَّةِ مِنَ الْكَلَامَاتِ عَنَابِي الْإِنْسَانِ الْهَيْهَتْ ثُمَّ أَنْ كَانَ مَا يَلُوحُ مِنْهُ
 مِنَ التَّغْلُظِ مَسْئُورًا عَلَى الرَّاسِخِينَ فِي الْحِكْمَةِ الْمَعَالِيَةِ إِنَّ لَهَا مَعْنَى الْعُقُولِ الْمُنَافَةِ

التي هي لها كالمبادئ نفوسا ناطقة غير متطبعة في موادها بل لها معها علاقة
كما نفوسنا مع أبداننا وانما نأكل تلك الأجزاء كالأجزاء من الأجسام السماوية
زيادته بمعنى ذلك لنظامه رأي جزئي وآخر كلي وجميع لك فيما بينها عليه
أن الجزئيات في العالم العيني نفسا على هيئة كلية وفي العالم النفساني منشأ
على هيئة جزئية شاعرا بالوقت أو النفسان معا **القياس** الدال على إمكان
إصلاح الإنسان على القياس في نفسه ونفسه معنى على معدتين أحدهما أن
شود الجزئيات الكلية من نسبة في المبادئ العالمية قبل كونها والثانية أن النفس
الإنسانية أن ترتب ما هو ترتيبها والمقدرة الأولى قد ثبتت فيما مر والشيخ
أيادها في هذا الفصل **قول** قد علمت مما سلف أن الجزئيات متوحد في
العالم العلوي منشأ على وجه كلي إشارة إلى ارتباط الجزئيات على الوجه الكلي
في القول **وقول** ثم قد ثبتت لأن الأجرام السماوية إلى قوله في العالم العيني
إشارة إلى ما ثبت من وجود نفوس سماوية متطبعة في موادها ومن كونها ذات إدراك
جزئية هي مبادئ يحكمها وإلى ما مر من كون العلم بالعلية والمقدرة غير متفك عن
العلم بالعلول واللاتم فإن جميع ذلك يدل على جواز ارتباط الكليات الجزئية
بأشياء التي هي معلولات الحركات العلوية ولأنها في النفوس العلوية إلا أن ذلك
بمعنى كون الكلمات الفعلية مرتبة في شيء والجزئيات الحسية مرتبة في شيء
آخر وذلك ما يقتضيه رأي المشايخ ثم أنه أشد **قول** ثم أن كان ما يلوح
مترتب من النظر إلى قوله لنظامه رأي جزئي وآخر كلي إلى رأي الخافض بر الحالف
لرأي المشايخ وهو إثبات نفوس ناطقة مذكورة للكليات والجزئيات معا

الافلاك فأنه قول ارتباطها معا في شيء واحد وهذا الكلام قضية شرطية
ولفظه كان في قوله ثم أن كان ناطقة وما يلوحه أنها مسارة ما قد إلى قوله
كما لا يمتثل به فيحتملها وقوله من الأجسام السماوية زيادة بمعنى ذلك
ثاني القضية ومعناه أن ارتباط الجزئيات في المبادئ على تقدير كون الافلاك
ذوات نفوس ناطقة تكون أمر وذلك لنظامها بين عند ما أحدهما كلي والآخر
جزئي فانهما يستلزمان النتيجة كما في المتن الإنشائي واللفظ مستور
في بعض النسخ بالرفع على أنه منعة لغريب من النظر ويورد في بعضها بالنصب
على أنه حال من الهاء التي هي ضمير المفعول في قوله ما يلوحه وهو الصحيح لأن القول
بالاشتداد هو الحكم بوجود تلك النفوس الذي ذكر الشيخ في مواضع أنه ستر
لا النظر المؤدي إلى ذلك الحكم **وقول** إن لها مبدأ المفعول المعارف نفوسا
ناطقة بذلك من قوله ما يلوحه وإنما جعل من المثل من الحكمة المتعالية لأن حكمه
المشايخ حكمه بحجة ضرورية ومن أمثلها إنما ترفع اليك والنظر بالكتف
والذوق فالحكمة المشبهة عليها نسبة بالقياس إلى الأولى **شرك** الشيخ
لما فرغ عن ذلك كما مر أشارة إلى ما اجتمع من ذلك **قول** يجمع لك فيما بينها
عليه إلى قوله شاعرا بالوقت إلى إيصال من رأي المشايخ **وقول** والنفسان
معا إلى ما اقتضاه رأيه وفي بعض النسخ أو النفسان معا وهو الظاهر أي وفي عالم النفس
ارتقاء واحد على هيئة جزئية بحيث الرأي الأول أو النفسان معا يجب الرأي
الثاني **إشارة** **وقول** ان شئت ان شئت من ذلك أنها لا يجب الاستعداد
فذلك إلى إيصال قد علمت ذلك فلا تستدرك أن يكون بعض النيب يتفكر فيها غير

وَلَا يَدْرِيكَ **إِنْ شِئْتَ** هَذَا **الْفِعْلُ** شَبَّهَ فِي تَعْرِيفِ الْمَقْدَمِ الثَّانِيَةِ إِلَى آتِيَا
إِلَى فِي الْفِعْلِ الثَّانِي وَفَدَّجِلَ اِرْتِيَامَ الْغَيْبِ فِي النَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ مَشْرُوعًا بِالنَّفْسِ
وَجُودِيٍّ هُوَ حُجُورُ الْإِسْتِدَادِ وَبَعْدِيٍّ هُوَ ذَاكَ الْإِحْاطِلُ لِأَنَّهُ فَالِيَةُ النَّفْسِ إِنَّمَا تَسْتَعِ
بِمَذْنُونِ التَّوَلُّينِ وَالْفِعْلُ الْقَادِمُ مِنَ الْفَاعِلِ لَتَأْمِ اِنْتِجَابِ عِنْدَ جُودِ فَالٍ فَذَلِكَ
فَالِيَتُهُ فَادْنِ اِرْتِيَامَ الْغَيْبِ فِي النَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ فَاجِبٌ عِنْدَ حُجُورِ هَذِهِ الظَّنِّ
لَكِنْ أَيْضًا عَنْ هَذَيْنِ التَّوَلُّينِ بِسَدِّ عَنِ تَقْصِيلًا وَالتَّخَيُّلُ بِهِ عَلَى ذَلِكَ بِمَعْنَى هَذَا الْكَلِمِ
الْإِجْمَاعِي فِي عَيْنِ ضُورٍ **فَيَسِيرُ** الْقَوْلُ الْقَسْبَانِيَّةُ مُجَادِبَةً مُتَنَانَةً فَادْنِ اِمَامِ
الْفَضْلِ شَغْلُ النَّفْسِ عَنِ التَّوَلُّوَةِ وَبِالْعَكْسِ وَإِذَا اجْتَرَدَ لِحْضُ الْبَاطِنِ لِحُجْلِهِ شُغْلٌ عَنْ
لِحْضِ الظَّاهِرِ فَكَأَنَّهُ لَا يَسْمَعُ وَلَا يَرِي وَبِالْعَكْسِ فَإِذَا اجْتَدَى لِحْضُ الْبَاطِنِ إِلَى
لِحْضِ الظَّاهِرِ أَمَلُ الْفِعْلِ أَنَّهُ قَابِلَةٌ دُونَ حُرْكَتِهِ الْفِكْرِيَّةِ الَّتِي يَتَغَيَّرُ فِيهَا كَثَرًا
إِلَى إِلَهٍ وَعَمَّا يَأْتِي آخَرُ وَهُوَ أَنَّ النَّفْسَ أَيْضًا تَجْزِبُ إِلَى جِهَةِ الْحُرْكَاتِ الْقَوْلِ
فَتَحْطِي عَنْ أَفْهَامِهَا إِلَى هَآبِهَا بِإِسْتِدَادٍ وَإِذَا اسْتَمَكَّتِ النَّفْسُ مِنْ سَبْطِ لِحْضِ الْبَاطِنِ
يَحْتَ ثَرَفًا خَارِبَ اِحْوَاثِ الظَّاهِرِ وَلَمْ يَأْذِنْهَا إِلَى النَّفْسِ مَا بَعْدَ بِيَةِ **الْقَوْلِ**
فِي الْفِعْلِ الثَّانِي مَعْنَى عَلَى مَعْدَمَاتٍ مِنْهَا مَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْفِعْلِ وَهُوَ أَنَّ اسْتِغْنَاءَ
النَّفْسِ بِبَعْضِ أَفْعَالِهَا عَنْ اِسْتِغْنَاءِ بَعْدِ ذَلِكَ إِلَّا فَاعِيلٌ وَمَوْلَا مَرْدِيٍّ عَلَى
الْقَوْلِ الْقَسْبَانِيَّةِ مُجَادِبَةً مُتَنَانَةً عَنْ وَمَثَلُ بِالْفَضْلِ وَالتَّوَلُّوَةِ تَرْتَابُ لِحْضِ الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ
وَلَمَّا كَانَ يَلْقَى الْمَطْلُوبَ بِالْمُنَاقَاةِ الْأَجْرَاءِ كَمَا عَادَ لِذِكْرِهِ أَحْكَامُهُ وَبَدَأَ بِاسْتِغْنَاءِ
النَّفْسِ بِلِحْضِ الظَّاهِرِ عَنْ الْبَاطِنِ **بِقَوْلِهِ** فَإِذَا اجْتَدَى لِحْضُ الْبَاطِنِ إِلَى لِحْضِ الظَّاهِرِ
أَمَلُ الْفِعْلِ أَنَّهُ أَيْ جَلَّ اِجْتِزَابُ الْفِكْرِ الَّذِي هُوَ أَلَا الْفِعْلُ فِي حُرْكَتِهِ الْفِعْلِيَّةِ

مِثْلًا لِلْفِعْلِ بِحَوَالِ الظَّاهِرِ مُتَنَانَةً مُتَغَيَّرَةً دُونَ تِلْكَ الْحُرْكَاتِ الْمُتَغَيَّرَةِ إِلَى الْأَلَا فِي بَعْضِ
الْفِعْلِ أَمَّا لَا يَفْعَلُ إِلَيْهِ أَيْ أَمَّا لَا ذَلِكَ اِلْتِجَابُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ وَبِئْسَ الْفِعْلُ أَمَّا لَا
الْفِعْلُ إِلَيْهِ أَيْ أَمَلُهُ فِي سُلُوكِهِ سَبِيلَهُ بِحُرْكَتِهِ تِلْكَ **مَثَرًا** فَالِ وَبَعْضُ الْفِعْلِ
يَأْتِي آخَرُ أَيْ وَعَمَّا يَأْتِي مَعَ اسْتِغْنَاءِ النَّفْسِ بِلِحْضِ الظَّاهِرِ وَاسْتِغْنَاءِهَا الْفِكْرِيَّةِ مِنْهَا تَذَكُّرُ
شَيْءٍ آخَرٍ وَهُوَ غَلْبَانُهَا عَنْ أَفْهَامِهَا الْخَاصَّةِ بِبَعْضِ الْفِعْلِ نَزْدَكَ اِحْكَامُ عَمَلٍ مِنَ التَّوَلُّوَةِ
وَهُوَ اسْتِغْنَاءُ النَّفْسِ بِلِحْضِ الْبَاطِنِ مِنَ الظَّاهِرِ **فَقَالَ** وَإِذَا اسْتَمَكَّتِ النَّفْسُ مِنْ سَبْطِ
لِحْضِ الْبَاطِنِ يَحْتَ ثَرَفًا خَارِبَ اِحْوَاثِ الظَّاهِرِ أَيْ ضَعُفَتْ قِيَالُ خَارِ الْبَاطِنِ
أَيْ ضَعُفَتْ وَانْكَرَتْ وَبِئْسَ الْفِعْلُ يَأْتِي يَحْتَ ثَرَفًا وَبِالْبَاقِي ظَاهِرٌ
مُسَيَّرٌ لِحْضِ الْمُشْرِكِ هُوَ لَوْحُ النَّفْسِ الَّذِي إِذَا عَمَلَتْ مِنْهُ مَا كَانَ لِحْضِ الْفِعْلِ فِي حُرْكَتِهِ
الْمُشَارِكَةِ وَمَتَى ذَاكَ الْمَاقِلُ لِحْضِ الْفِعْلِ وَبِئْسَ مَوَدَّةُ هَيْبَةٍ فِي لِحْضِ الْمُشْرِكِ
فَبِئْسَ حُكْمُ الْمُشَارِكَةِ دُونَ التَّوَلُّوَةِ وَتَحْمُورُ ذِكْرِكَ مَا قَبِلَ لَكَ فِي أَمْرِ الْمُتَغَيَّرَةِ إِلَى
حَقْلًا مُسْتَعِيمًا وَاتِّغَابُ الْمَقْلُوبَةِ اِتْجَاؤُهَا بِحُجْرَةٍ دَائِمَةٍ فَإِذَا اسْتَمَكَّتِ التَّوَلُّوَةُ فِي لَوْحِ
لِحْضِ الْمُشْرِكِ يَأْتِي مُشَاهِدَةٌ سَوَاءٌ كَانَ فِي أَيْدِ الْوَحَالِ اِرْتِيَامًا فِيهِ مِنَ الْخُشُوعِ
الْحَاجِجِ أَوْ بَعْدَ اِتِّمَاعِ بَعْدَ اِتِّمَاعِ أَوْ بَعْدَ رَوَايَةِ الْخُشُوعِ أَوْ قَوْلًا فِيهِ
لَا مِنْ قَبْلِ الْخُشُوعِ إِنْ اُنْكَرَ **هَذِهِ** مَعْدَمَاتُ آخَرِيٍّ وَهِيَ تَذَكُّرُ مَا تَقَرَّرَ فِيهَا مِنْ
مِنْ قَبْلِ لِحْضِ الْمُشْرِكِ وَهُوَ أَنَّ الْمُرْتَبِعَ فِيهِ يَكُونُ مُشَاهِدًا مَا دَامَ مُرْتَبِعًا فِيهِ وَلَا
يَكُونُ لَاحِظًا لِمَا مِنْ خَارِجٍ وَبِئْسَ اِتِّمَاعُ الْوَحَالِ وَالَّذِي مِنْ خَارِجٍ يَحْدُثُ مَعَ حُدُوثِ الْمَشْرِيقِ
يَكُونُ سَوْرَةُ الْفِعْلِ اِتِّمَاعُ الْوَحَالِ عِنْدَ مُشَاهِدَةٍ فِي مَكَانٍ الْأَوَّلِ وَبِئْسَ اِتِّمَاعُ
مَعَ جَاءَ النَّبِيِّ كَمَا سَوْرَةُ التَّغْيِيلِ إِلَى مَكَانٍ الثَّانِي عِنْدَ مُشَاهِدَةٍ فِي مَكَانٍ

الثاني فانه مع زوال السبب كغاية صورته الكتابية في مكانه الاول عند شامدة
 في مكانه الثاني وهذه الامور الثلاثة ظاهرة الوجود فان شاهدنا النظر المتأخر
 خطا لا يتم الا بها واما الاربعة التي يكون من سبب داخل فحتاج الى ما يدل على
 وجوده كما سيأتي ولذلك لم يجز الشخ في هذا الفصل بوجوه **اشارة**
بشاهد قديم من الموهبي والمزورين صوراً مخصوصة ظاهرة باضرة لائبة لها الى
محمود بن خارج فيكون انتفاها اذا من سبب باطن او من سبب مؤثر في سبب
باطن والحق المشترك قد يتغير ايضا من الصور الجارية في يمدن الخيل والوهي
كما كانت هي ايضا تتغير في يمدن الخيل والوهي من لوح الحق المشترك زوا
فما يجزى بين الزايات المتعابلة يريد اقامة الدليل على وجود الارزاق الخلق
 من السبب الداخلي **وقهر** ان الصور التي لنا هذه المتشبهون من الموهبي مثلا
 والذين على الحق التو اعل من اجرة الالهية من يمدن في الامتداد ليست
 يمدن لان العدد لا يشاهد ولا يوجد في الخارج ولا يشاهد ما غير من
 ترتيب في قو بالية من شأها ان زكشر الصور المحسوسة فيها وهي المتماثل للجن
 المشترك وانما شأها فيه ليس بسبب ما يدبر الخواص الظاهرة هو ان اقام من سبب
 باطن يعني النوع الخجلة المنصرفة في شرائه الخيال او من سبب مؤثر في سبب
 باطن يعني النفس التي تنادي الصور منها بواسطة الخجلة القابلة لتأثيرها الى
 الحق المشترك على ما سيأتي واذا ثبت هذا ثبت ان الحق المشترك يتغير
 من الصور الجارية في يمدن الخيل والوهي اي الصور التي تتعلق بها افعال ما بين
 القوتين فان الخجلة اذا اخذت في التعريف منها ادرسم ما يتعلق بغيرها ذلك

من الصور في الحق المشترك كما كانت هي ايضا تتغير في يمدن الخيل والوهي
 من لوح الحق المشترك اي تتغير ما يتعلق بالخيال والوهي من تلك الصور والاولا
 فيما عند حيول تلك الصور في الحق المشترك من الخارج وهذا يشبه بما كن
 الصور في الزايات المتعابلة هذا ما في الكتاب وقوله انما يدل الخارج بغير شاهد
 مما لا يكون موجودا في الخارج سقطت بعارض مثله فان انكار شاهد الموهبي ذلك
 الصور ايضا سقطت والواحد البنية كافية في الفرق بين المتغيرين فسيتم
 ثم ان الصارفين من هذا الامتنان شاعلان جيتي خارج يشغل لوح الحق المشترك
 بما رتبهم فيه عن غير كانه ينف عن الخيال بزاوية من غمضا وعقلي باطن
 او ذهني باطن يسطر الخيل عن الاعمال منصرفا فيه بما يبينه فيشغل بالادعاء
 له عن السطوط على الحق المشترك فلا يمكن من النفس فيه لان من كنهه منبغلة لا
 نابعة لا متوهمه واذا سكن احد الشاعلين بقي شاعلا واحدا فبما عجز عن السطوط
 فيسقط الخيل على الحق المشترك فلو لوح فيه الصور مخصوصة **شاهدة**
 الصور في الحق المشترك من السبب الباطني يجب ان يدوم مادام الاربعة والاربع
 موجودين لولا ما ينع منبها عن ذلك ولما لم يكن ذلك دائما علم ان هناك ما فيها
 فبه الشخ في هذا الفصل على المانع وذكر انه ينفهم الى ما يمنع القابل عن التو
 وهو المانع للشي فان يشغل الحق المشترك بما ورد عليه من الصور الخارجية عن
 الصور من السبب الباطني فكا ان ينع عن الخجلة بزاوية يثله عنه سلبا ونفسه
 غمضا والى ما يمنع القابل عن الفعل وهو الفعل في الانسان والوهي في سائر
 الحيوانات فانها اذا اخذت في النظر في غير الصور المحسوسة لغير التفكير او الخيل

على الخبز كذا يطلب منه وتغلبه من التعريف في الحس المشترك فمما يتبعه الفكر
أو التحليل عن الأعيان والاعتماد على العمل مع اضطراب متغيرين فيه بما بينهما من
الأمور المعقولة أو الموهومة أما إذا سكن أحد الشاعلين على ما سيأتي فربما عجز الشاعل
الآخر عن القسط فرجع التحليل إلى قبله ولو حاشى في الحس المشترك شامداً
واعترض القائل الشارح بأن التغير إن أمكن أن يقبل التغير الكثير من غير
تتوهم أن أمكن أن يقبل الحس المشترك المتغيرين من التغير وإن لم يمكن إسقاط
أن يكون الجزء المتغير من الدماغ محلاً للإشباع الفطرية مدفوع عند ما ذكرنا
في فصل مرقم وهو أن الغناك النفس إلى أحد الجانبين منها عن الألفاظ
إلى الجانب الآخر **إشارة** التور شاعل للحس الظاهر متغلباً مراً وقد تشغل
ذات النفس أيضاً في الأصيل بما يجذب معه إلى جانب الطبيعة المستهضة
للغذاء المنقصة فيه الطائفة للراحة عن الحركات الأخرى انجذاباً فذلك
عليه فأنها إن استبدت بأعمال نفسها شغلت الطبيعة عن أعمالها شغلاً على
ما نهت عليه فيكون من القواب الطبيعي أن يكون للنفس انجذاباً مما إلى نظام
الطبيعة شاعل على أن النوم أشبه بالمرض منه بالصحته فإذا كان كذلك
كانت القوى المختلة الباطنة قربة الشيطان ووجدت للحس المشترك مطلقاً
فأرجحت فيه القوى المختلة مشاهدة فزوي في المنام أحوال في حكم المشاهدة
يريد أن يذكر الأحوال التي يمكن فيها أحد الشاعلين المذكورين أو كلاهما
وبدا بالتور فإن تكون للحس الظاهر الذي هو أحد الشاعلين فيه ظاهراً عن
الاستدلال ويكون الشاعل الثاني أيضاً يكون الكثر بما وذلك لأن الطبيعة

في حال التور تشتغل في أكثر الأحوال بالتعريف في الغذاء ومنها وتطلبه من
عن سائر الحركات النفسية للأعيان فتجذب النفس إليها لتبين أحدهما أن النفس
لولا تجذب إليها بل أخذت في شأنها لتأينها الطبيعة على ما مر فاشتغلت عن
الغذاء فاخل أمر البدن لكنها تجوز على تدبير البدن حتى تجذب بالطلع نحوها
لا يخلو والثاني أن التور بالمرض أشبه منه بالصحته لأنه حال يرضي الحيوان
ينسب إحتياجه إلى تدبير البدن بإعداد الغذاء وإصلاح أمور الأعضاء والنفس
في المرضي تكون مشغلة بمعاونة الطبيعة في تدبير البدن ولا تفرغ لغيرها الخامر
الامتداد من الصحة فإذا الشاعلان في النوم يتكاثران ويغني الخيلة قربة الشيطان
والحس المشترك فيمنوع عن القول فلو حجب التور مشاهدة ولهذا أفلا يخلو
التور عن رؤيا **إشارة** فإذا استولى على الأعضاء الرئيسة مرض انجذب
النفس كل الانجذاب إلى جهة المرض وشغلها ذلك عن القسط الذي لها
ضعف أحد الشاعلين فلم يشكر أن للروح الصور المختلة في لوج الحس المشترك
لغواجيد الشاعلين **معناه** ظاهراً ومن الخالد أقل وجود إلا أن المرض
الذي يكون هذه الصحة يكون إلى الوجود ومع ذلك لا يكون أحد الشاعلين
ساكناً **مفسر** أنه كلما كانت النفس أقوى قوة كان انفعالها عن المجاذبات
أقل وكان ضبطها للجانبين أشد وكلما كانت بالهكس كان ذلك بالهكس
وذلك لك كلما كانت النفس أقوى قوة كان اشتغالها بالشواغل أقل وكان يفضل
منها الجانب الآخر فضلاً أكثر فإذا كانت شديدة النوع كان هذا المعنى فيها
قرباً فإذا كانت مناهضة كان يحفظها عن مضادات الباطنة ونفسها في

مُسَائِلُنَا أَوْ قِيْلَ مَا فَرَّغَ عَنْ أَثَابِ ارْتِسَامِ التَّوْبَةِ فِي لُحْنِ الشَّرِكِ مِنَ النَّبِ
 الْبَاطِنِ وَيَكُنْ كَيْفَةَ ارْتِسَامِهَا فِي عِيَانِي النَّوْمِ وَالْعَقْلِ أَرَادَ أَنْ يَتَقَلَّبَ إِلَى بَيَانِ كَيْفَةِ
 ارْتِسَامِهَا مِنَ النَّبِ التَّوْبَةِ فِي النَّبِ الْبَاطِنِ فَتَدْرِكُ لَكَ مَعْدَمَةً مُشْتَمِلَةً عَلَى ذِكْرِ
 خَاصَّةٍ لِلنَّفْسِ وَهِيَ أَنَّهَا كُلَّمَا كَانَتْ قَوِيَّةً لَمْ يَنْتَفِهَا اشْتِقَالُهَا بِأَفْعَالِ بَعْضِ قَوَائِمِهَا
 كَالنَّهْوِ عَنْ أَفْعَالِ قُوَى ضَائِلِهَا كَالنَّهْيِ وَلَا اشْتِقَالُهَا بِأَفْعَالِ بَعْضِ قَوَائِمِهَا
 أَفْعَالُهَا الْخَاصَّةِ بِهَا وَكُلَّمَا كَانَتْ ضَعِيفَةً كَلَّ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ وَلَمَّا كَانَتْ الْقُوَى وَالضَّعْفُ
 مِنَ الْأَمْرِ هَذَا بِلَا لَدُنْ وَالضَّعْفُ كَانَتْ مَرَاتِبُ النُّفُوسِ بِحَسَبِهَا غَيْرُ شَاهِدَةٍ
قُلْ إِنَّهُ كُلَّمَا كَانَتْ النَّفْسُ أَوْ قِيْلَ قُوَّةً كَانَ انْتِفَاعُهَا مِنَ الْحَاكِمَاتِ أَكْثَرَ وَفِي بَعْضِ
 النَّسَخِ كَانَ انْتِفَاعُهَا مِنَ الْمَجَادِبَاتِ أَكْثَرَ وَهَذِهِ النُّسخَةُ أَوْبُ إِلَى التَّوْبِ وَكَانَتْ
 الْأَوَّلَى بِسَبَبِهَا **وَقَالَ** عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى قِيْلَ أَنَّ الْخَيْلَةَ إِنَّمَا تَسْتَفِيدُ مِنَ
 الْأَشْيَاءِ إِلَى مَا يَنْبَغِيهَا مِنْ غَيْرِ قَوَاطِفٍ وَإِلَى مَا لَا يَنْبَغِيهَا مِنْ وَسْطِ مَا يَنْبَغِيهَا بِالْحَاكِمَاتِ
 لَا غَيْرَ وَانْتِفَاعُ النَّفْسِ مِنْ حَاكِمَاتِ الْخَيْلَةِ يُشْغِلُهَا عَنْ أَفْعَالِهَا الْخَاصَّةِ بِهَا فَذَكَرَ
 النَّسَخَ أَنَّ النَّفْسَ كُلَّمَا كَانَتْ قَوِيَّةً فِي جَوهرِهَا كَانَ انْتِفَاعُهَا مِنَ الْحَاكِمَاتِ قَلِيلًا وَجِدَ
 لَا يَنْبَغِيهَا الْخَيْلَةَ فِي أَفْعَالِهَا الْخَاصَّةِ بِهَا وَكَانَ مَبْطُوعًا بِهَا لِأَنَّ الْبَاطِنَ اشْتَدَّ
وَقَالَ عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ قِيْلَ أَنَّ النَّفْسَ كُلَّمَا كَانَتْ أَوْ قِيْلَ كَانَ انْتِفَاعُهَا
 مِنَ الْمَجَادِبَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمَذْكُورَةِ فِيمَا سَرَّ كَالنَّهْوِ وَالنَّهْيِ وَالْحَوَاسِّ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ
 أَكْثَرَ وَكَانَ مَبْطُوعًا لِلْبَاطِنِ اشْتَدَّ وَكُلَّمَا كَانَتْ أَسْفَلَ كَانَ بِالْعَكْسِ وَكَذَلِكَ كُلَّمَا كَانَتْ
 النَّفْسُ أَوْ قِيْلَ كَانَ اشْتِقَالُهَا بِأَفْعَالِهَا عَنْ مَبْطُوعِهَا أَكْثَرَ وَكَانَ مَبْطُوعًا مِنْهَا لِذَلِكَ
 الْفِعْلُ ضَلَّةً أَكْثَرَ فَإِذَا كَانَتْ مِنْ مَنَاسِنِهِ كَانَ يُخَفِّضُهَا عَنْ مَصَادِقَاتِ الرَّبَّانِيَّةِ إِلَى

إِحْرَانِهَا عَمَّا يُبِيدُهَا مِنَ الْحَاكِمَاتِ الْمُطْلُوبَةِ بِالرَّبَّانِيَّةِ وَإِنَّمَا هِيَ عَلَى مَا يَنْبَغِيهَا إِلَيْهِ
 أَوْ قِيْلَ **فَلْيَسِّرْ** وَإِذَا أَفْلَحَ التَّوَالِغُ الْحَيَّةُ وَبَقِيَ شَوَاعِلُ أَفْعَالِ لَمْ يَبْعُدَنَّ
 تَكُونُ لِلنَّفْسِ فَلَمَّا تَخَلَّصَتْ عَنْ شُغْلِ الْخَيْلِ إِلَى جَانِبِ الْقُدْسِ فَانْتَفَشَتْ فِيهِ نَفْسُ
 مِنَ النَّبِ فَتَنَاجَى إِلَى عَالَمِ الْخَيْلِ وَانْتَفَشَتْ فِي لُحْنِ الشَّرِكِ وَهَذَا فِي عَالَمِ النَّوْمِ
 أَوْ قِيْلَ يَحَالُ مِنْ مَا يَسْتَعِزُّ لِلنَّفْسِ وَيُوهِنُ الْخَيْلَ فَإِنَّ الْخَيْلَ قَدْ يُوْهِمُهُ الْمَرَضُ وَتَدْرِكُ
 قُوَّتُهُ كَثْرَةَ الْحَرَكَةِ لِلْخَيْلِ الرُّوحِ الَّذِي هُوَ اللَّهُ فَيَسْرِعُ إِلَى تَكُونِ مَا وَفَرَاجَ فَتَجِدُ
 النَّفْسَ إِلَى الْجَانِبِ الْأَعْلَى بِسَبَبِهَا فَإِذَا جَاءَ عَلَى النَّفْسِ نَفْسُ الرُّوحِ الْخَيْلَ إِلَيْهِ
 وَلَمَّا أَفْعَالُ ذَلِكَ إِنَّمَا يَنْبَغِي مِنْ هَذَا الطَّارِفِ وَحَرَكَةُ الْخَيْلِ بَدَأَ اشْتِدَادُهَا
 أَوْ قِيْلَ فَإِنَّهُ سَمِعَ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الشَّيْءِ وَإِنَّمَا لَا يَسْتَعِزُّ إِلَّا النَّفْسُ الظُّهْنِيَّةُ لَهُ
 مَلِكًا فَإِنَّهُ مِنْ مَعَارِفِ النَّفْسِ عِنْدَ أَشْيَاءِ هَذِهِ التَّوَالِغِ فَإِذَا قَبِلَ الْخَيْلَ حَالَتْ
 تَزْجِيحُ التَّوَالِغِ مِنْهَا انْتَفَشَتْ فِي لُحْنِ الشَّرِكِ **تَكُونُ** لِلنَّفْسِ فَلَمَّا تَخَلَّصَتْ
 إِلَى زَمَنِ تَجِدُهَا النَّفْسَ قِيْلَ وَنَاحَ إِلَى جَوَى وَالنَّهْوُ الشَّاعِلُ وَالْمَعْنَى أَنَّ
 التَّوَالِغَ الْحَيَّةَةَ إِذَا أَفْلَحَتْ أَمَكَ أَنَّ تَجِدُ النَّفْسَ قِيْلَ انْتِفَاعُهَا بِالْعَالَمِ الْقُدْسِيِّ
 فَتَنَ تَخَلَّصَتْ مِنْهَا عَنْ اشْتِقَالِ الْخَيْلِ وَتَرْتِمُ فِيهَا إِلَى النَّبِ عَلَى وَجْهِ كَيْ وَتَدْرِكُ
 أَشْرَ إِلَى الْخَيْلِ فَيَعْبُورُ الْخَيْلَ فِي لُحْنِ الشَّرِكِ لِمَوْجِدَةٍ مِنْ مَنَاسِنِهِ لِذَلِكَ
 الْمَرْتَسَمِ الْعَيْنِيِّ وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي إِسْدِي يَالِئِينَ إِحْدِيهَا التَّوَالِغُ الشَّاعِلُ لِلنَّفْسِ
 الظَّاهِرَةِ وَالْثَانِيَةِ الْمَرَضُ الْمَوْجِدُ لِلْخَيْلِ فَإِنَّ الْخَيْلَ يُوْهِمُهُ إِنَّمَا الْمَرَضُ أَوْ يَحْلُلُ
 إِلَيْهِ أَعْنَى الرُّوحِ الْمُتَّصِلِ فِي وَسْطِ التَّوَالِغِ بِسَبَبِ كَثْرَةِ الْحَرَكَةِ الْعَكْبَرِيَّةِ وَإِذَا
 وَجَدَ الْخَيْلَ لَمْ يَكُنْ فَيَفْرُغُ النَّفْسُ عَنْهُ وَيَسْتَعِزُّ بِعَالَمِ الْقُدْسِ بِسَبَبِهَا فَإِنَّ رُوحَهُ عَلَى

النفس شاحح يفتي تحرك الخجل إليه بسبب الخداتين احداهما يعود الى الخجل وهو
انه اذا انداح وقال كلالا وكان الورد افرأها منبها فنبه له لكونه بالطبع
النبه للأمر الغريب وثانيها يعود الى النفس وهو ان النفس يستعمل الخجل بالطلع
في جميع حركاتها وأفعالها فاذا قبل الخجل وكانت الشواغل متباينة بسبب التور
أو المزمع انفس منه في نوع الحزن المشرك **اشارة** واذا كانت النفس قوية
الجمهر ساع للجهل بالمجادبة لم يقدان مع لها هذا الخجل والانهان في حال
النبه فربما ترك الالوان الى الذكر فوفت هناك ردتا استولى الالوان فاشرف
في الخيال اشرافا فامحا واغضب الخيال نوع الحزن المشرك الى جهته فسم
بما انفس منه لا سيما والنفس الناطقة مطامره له غير مبررة مثل ما فعله
التمويه في المرمى والمزورين وهذا أولى واذا قبل هذا صار الالوان مشاهدا نظرا
أو هينا فاما غير ذلك واما ما كان مشاهدا من الالوان أو كلالا ما يحصل النظر واما
كان في اجل الخيال الرتبة **مقال** الالوان فانزل الى الذكر الواف هناك
قوله لبيك السلام اذ روح القدس نمت في روعي كذا وكذا **مقال**
استلاد الالوان والاشراق في الخيال والالوان الواسع في الحزن المشرك بما يحكي
عن الانبياء عليهم السلام من شامد صور الملائكة واستماع كلامهم واما بعد
مثل هذا الفعل في المرمى والمزورين فوهم الفاسد ويحلم الحرف الضعيف
وتفعله في الاولياء والآخرين فوهم القدسية الشبهة القوية هذا أولى وأحق
بالوجود من ذلك وهذا الالوان يكون مختلفا في الضعيف والشد في ما يكون
بشاهد وجد أو حجاب قطر ومنه ما يكون باستماع صوت ما من قطر يناد

منف به أي وساج ومنه ما يكون بشاهد من الالوان أو استماع كلام
يحدث النظر ومنه ما يكون في اجل الخيال الرتبة وفي بعض النسخ في اجل
الخال الرتبة وهو ما عبر عنه بشاهد وجه الله الكريم واستماع كلامه من غير
واسطة **نقطة** ان القوة المتخيلة جبلت بحكمة لكل ما يلها من هبة اذ كان
أوهية مزاجية برعية التعلل من التي الى شبهه أو الى من وبالجمل الى ما هو
منه بسبب وللخصيص اشباب برية لا يمكن ان لم تخيلها يحسن باعها
ولكن هذه النوع على هذه الخيلة لم تكن لنا ما نستعين به من اننا لا نذكر
مستلحا للحدود الوسطى وما يجري مجراها بوجه وفي ذكر امور منسية وفي مصالح
أخرى هذه النوع يزعمها كل شاح الى هذا الانتقال أو ضبط وهذا الضبط انما
لنوع سامية النفس أو ليدن جلا الموردة المنقشة فيها حتى يكون قولها شديدا
الوسخ متمكن التمثل وذلك صراف عن التلذذ والازدحام ما يلد الخيال في وقت
ما يلوح فيه بغيره وما يفعل الحزن ايضا ذلك **مقال** المتخيلة لينة الالوان
كما كانت الخيرات والفضائل بتوهم جميله وبما كانت الشرور والذليل بما زادها
وبما كانت اللينة المزاجية كما كانتا غلبة القنار بالالوان الغمر وغلبة التودا
بالالوان التود **قوله** ما نستعين به في انقالات الفكر مستلحا للحدود
الوسطى أو مستلحا للحدود الوسطى فيستبان اظهرها الآخر لان طلب الحدود
الوسطى لا يشي استنباطا انما الاستنباط هو طلب النتيجة منه وما يجري مجرى
الحدود الوسطى هو انجز المشتكى من العبادات لا يشائية انما يشي الاوسط
في الاستنباط والتبيلات والمصالح الاخرى التي ذكرها في ما يشي التمثل

وَالْفَكْرُ مِنَ الْأَمْرِ الْجَزْئِيَّةِ الَّتِي يَتَّبَعُ أَنْ تَفْعَلَ أَوْ لَا تَفْعَلَ هَذِهِ الْقُوَى يَتَّبَعُ الْمُتَحِيلَةَ حَتَّى
أَيُّ مُنْهَلِهَا وَيَحْتَاجُ كَمَا يَشَاءُ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ خَارِجٍ أَوْ بَاطِنٍ إِلَى هَذَا الْأَمْرِ أَوْ مُضْطَرِّفٍ
إِلَّا أَنْ تُضْطَرَّ وَالْمُضْطَرِّفُ سَيِّئَانِ أَحَدُهُمَا قُوَى النَّفْسِ الْخَالِصَةِ لِذَلِكَ الشَّيْءِ فَهَاتَا
إِذَا اشْتَدَّتْ وَقَفَّ الْحَقْلُ عَلَى مَا هُوَ مِنْهُ وَمَنْعَهُ عَنْ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى غَيْرِهِ كَمَا يَكُونُ لِأَيَّامٍ
الْوَأْيِ بِمَا لَمْ تَكُنْ مَرَّةً فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ ثَمَانِينَ يَوْمًا أَوْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا
لِلنَّحْلِ عَنْ التَّلَدُّدِ أَيْ الْأَلْفَاتِ بِمَا وَثِقَ لَا وَجْنَ التَّلَدُّدِ أَيْ الْأَلْفَاتِ فَمَا وَثِقَ
كَمَا يَفْعَلُ النَّحْلُ أَيْضًا ذَلِكَ عِنْدَ مُشَاهَدَةِ مَا لَمْ يَكُنْ يَتَّبَعُ فِي الْأَمْرِ مَسَدً
وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْقُوَى الْجَمَاعِيَّةَ إِذَا اشْتَدَّتْ إِذَا كَانَتْ تَقَابُرَتْ عَنْ
الْأَمْرِ كَأَنَّ الْقُوَى كَمَا تَرَى مِنَ الْأَمْرِ هَذَا الْفِعْلُ مَقْبُولٌ بِمَا
الْمَلَكَةِ فِي إِنْجِنَاجِ بَعْضِ مَا يَرْتَمِ فِي الْحَيَاةِ مِنَ الْأَمْرِ الْقُدْسِيَّةِ بِمَا لَمْ يَكُنْ الْقُوَى
وَالْفِعْلَةُ إِلَى تَقْبِيضِهَا وَنَاوِيلِ كَمَا سَبَّحَ **إِشَارَةٌ** فَالْأَمْرُ أَوْ كَمَا فِي الشَّيْءِ
لِلنَّفْسِ فِي حَاجَتِي الْقُوَى وَالْفِعْلَةُ فَذَلِكَ يَكُونُ مُعْتَبَرًا فَلَا يَحْرُكُ الْحَيَاةَ وَلَا الذِّكْرَ
وَلَا يَتَّبَعُ لَهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَذَلِكَ يَكُونُ أَوْ يَكُونُ مِنْ ذَلِكَ فَحَرَكُ الْحَيَاةِ إِلَّا أَنْ الْحَيَاةَ
يَمِينُ فِي الْأَمْرِ أَيْ وَجْهِي عَنْ الْقَبْرِ فَلَا يَضْطَرُّ لَذَلِكَ وَأَمَّا يَضْطَرُّ لِأَنَّ الْحَيَاةَ
وَلَا يَكُونُ قَبْرًا يَكُونُ قَبْرًا يَكُونُ النَّفْسُ عِنْدَ تَقْبِيضِهَا بِطَرِيقِهَا مِنْ قَرْنِهَا الْقُوَى
فِي الْحَيَاةِ أَيْ مَا جَلَسَتْ وَهِيَ تَكُونُ النَّفْسُ بِهَا مَعْنِيَّةً فَتَرْتَمِ فِي الذِّكْرِ أَيْ مَا قَبْرًا
وَلَا يَتَّقُونَ بِالْأَمْرِ أَيْ لَا يَتَّقُونَ لَذَلِكَ وَأَمَّا يَضْطَرُّ لَذَلِكَ فِي هَذِهِ الْأَمْرِ فَضْطَرُّ
وَبِمَا بَنَى مِنْ أَفْكَارِكَ وَأَنْتَ يَتَّقَانِ وَبِمَا يَضْطَرُّ فَكُرْتُ فِي ذِكْرِكَ وَبِمَا
تَفْعَلَ عَنْهُ إِلَى أَشْيَاءَ مُتَحِيلَةٍ تَتَّبَعُكَ فَتَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تَحْلَلَ بِمَا يَكُونُ وَتَقْبَرُ

عَنِ الشَّيْءِ الْمَضْطَرِّفِ إِلَى الشَّيْءِ الَّذِي يَلِيهِ مُتَحِيلَةً أَيْ وَكَذَلِكَ إِلَى آخِرِ
فَوَيْلًا لِمَنْ مَاتَ عَنْهُ عَنْ هَيْئَةِ الْأَوَّلِ وَبِمَا يَضْطَرُّ عَنْهُ وَأَمَّا يَضْطَرُّ بِمَنْ
الْحَقْلُ وَالنَّوِيلُ لِلْأَمْرِ الْقِيَامِيَّةِ الشَّيْءِ لِلنَّفْسِ فِي الْقُوَى وَالْفِعْلَةُ
مَرَاتٍ كَثِيرَةٍ بِحَسَبِ مَعْنَى أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَثَلَاثِينَ يَوْمًا وَثَلَاثِينَ يَوْمًا وَثَلَاثِينَ يَوْمًا
لَمْ أَكُنْ ذِكْرًا وَمُضْطَرِّفٍ عَنْهُ الْحَقْلُ وَبِمَنْ أَنْ يَرِجَ إِلَيْهِ وَهِيَ تَكُونُ النَّفْسُ
عِنْدَ تَقْبِيضِهَا بِطَرِيقِهَا أَيْ تَابِتَةً شَدِيدَةً فِي الْقَلْبِ وَتَكُونُ مَعْنِيَّةً بِهَا فَيَضْطَرُّ وَلَا يَكُونُ
عِنْدَ تَقْبَرِهَا كَأَنَّ هَذِهِ الْمَرَاتِ لَمْ تَكُنْ لَمْ تَكُنْ الْأَمْرُ فَضْطَرُّ بِمَا وَجَّعَ الْقُوَى الشَّيْءِ عَلَى
الَّذِينَ يَتَّبَعُهَا مَا لَا يَضْطَرُّ لَذَلِكَ عَنْهُ وَبِمَا يَضْطَرُّ وَبِمَا يَضْطَرُّ إِلَى مَا يَكُونُ
أَنْ يَكُونَ إِلَيْهِ يَتَّبَعُ مِنَ الْحَقْلِ وَبِمَا لَا يَكُونُ ذَلِكَ **فَلْيَضْطَرُّ** مَا كَانَ مِنَ الْأَمْرِ
الَّذِي فِيهِ الْكَلَامُ مُضْطَرِّفًا فِي الدَّخْرِ بِمَا لَا يَضْطَرُّ أَوْ يَضْطَرُّ مُضْطَرِّفًا كَانَ
الْمَا أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى نَاوِيلِ أَوْ يَضْطَرُّ وَمَا كَانَ فَذَلِكَ هُوَ
بِفَتْحٍ يُمَا كَيْفَهُ وَتَوَالِيهِ إِنْجِنَاجِ الْحَيَاةِ هَاتَا ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْأَمْرِ
وَالْأَوْفَاتِ وَالْإِعَادَاتِ أَوْ يَكُونُ نَاوِيلِ وَتَحْتَاجُ إِلَى تَقْبِيرِ **الْمَرْجِعِ** الْخَالِصِ
وَأَمَّا يَخْتَلِفُ النَّوِيلُ وَالْمَرْجِعُ بِحَسَبِ الْأَمْرِ وَالْإِعَادَاتِ وَالْإِعَادَاتِ لَا تَكُونُ
الْإِعَادَاتِ الْحَقْلِيَّةِ لَا يَضْطَرُّ إِلَى شَيْءٍ حَتَّى إِذَا يَكُونُ فِيهِ مَا شَبَّحَ لِي أَوْ هَتَفَ
وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِالْمَعْنَى إِلَى كُلِّ شَيْءٍ يَخْتَلِفُ أَيْضًا بِالْمَعْنَى إِلَى كُلِّ شَيْءٍ وَاحِدٍ
فِي مَعْنَى أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْنَى وَبِمَا فِي الْقَبْرِ طَاهِرًا وَبِمَا فِي الْقَبْرِ مِنَ الْقَبْرِ
الْمَعْنَى وَمِنْ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْمَقْلُوبِ **إِشَارَةٌ** إِنَّهُ فَذَلِكَ يَضْطَرُّ
الْمَعْنَى بِمَا فِي قَبْرِهَا مِنَ الْحَيَاةِ حَتَّى وَبِمَا يَضْطَرُّ الْقُوَى الْبَلَدِيَّةِ

لِلغَيْبِ نَفْسًا مَّيَّامًا وَفَدْوَجَةً أَوْ هَرَالِي غَرِيْبٍ بِمِثْلِهِ فَيُخْتَصِمُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ مِثْلُ
مَا يُوْرِي عَنْ قَوْمٍ مِنَ الَّذِينَ أَنَّهُمْ إِذَا قُرِعُوا إِلَىٰ كَاهِنِهِمْ فِي نَعْدَمِ مِرْفَقٍ قَرَعَ هُوَ إِلَىٰ شِدِّ
يَجِبُ جِدًّا فَلَا يَرَىٰ أَلْ يَلُثُّ بِهِ حَتَّىٰ يَكَادُ يُفْسِدُ عَلَيْهِ فَيَسْطُونَ بِمَا يَحْتَلُّ إِلَيْهِ الْمُسْتَعِدَّةُ
يَسْطُونَ مَا يَلْقَاهُ حَقًّا حَتَّىٰ يَسْتَوُوا عَلَيْهِ نَدِيرًا وَمِثْلُ مَا يَسْتَغْلِبُنَّ مَنْ يَسْطُونَ فِي
هَذَا الْمَعْنَى بِمَا يَلُثُّ فِي شَفَافٍ مِنْ عَرِيشٍ لِلْعَيْنِ بِجَرِيحِهِ أَوْ مَدْمُونٍ أَيْ بِتَغْيِيهِ وَمِثْلُ
مَا يَسْتَغْلِبُ بِمَا يَلُثُّ مِنَ سَوَادٍ بَرَّاقٍ أَوْ بِأَشْيَاءٍ تَزُوقُ أَوْ بِأَشْيَاءٍ تَمُورُ فَإِنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ
بِمَا يَسْتَغْلِبُ الْخَيْلَ بِغَرَبٍ مِنَ الْخَيْلِ وَمِمَّا يَحْكُ الْأَخْيَالُ بِخَيْرٍ كَأَنَّهُ اخْتَارَ لَمْ يَطْعُ
وَفِي حَيْثُهَا إِنْ هَبَّ أَلْفُ فَرَسٍ الْخَلَّةُ الْمَذْكُورَةُ وَكَذَلِكَ مَا يُوْرِي هَذَا فِي طَبَاعٍ مِنْ هُوَ
يُطْبِئُهُ إِلَىٰ الذِّهْنِ أَقْرَبُ وَيَقُولُ الْأَخْيَارُ بِشَأْنِ الْخَلَّةِ أَجَدُّ كَأَنَّهُ وَبَيْنَ الْقَبِيَّانِ
وَدَبَا إِيَّاهُ عَلَىٰ ذَلِكَ الْأَشْيَاءُ فِي الْكَلَامِ الْخَلَّةُ وَالْأَهْلَامُ لِشَيْئَيْنِ الْخَيْلِ وَكُلُّ مَا يَجِدُ
تَحْيِيرُ وَتَدْمِشُ وَإِذَا اشْتَدَّ تَوَكَّلَ أَوْ هَرَبَ بِذَلِكَ الْقَلْبُ لَمْ يَلِكْ أَنْ يَرْضَىٰ ذَلِكَ
الْأَقْبَالُ فَإِنَّهُ يَكُونُ لِحَاظِ الْغَيْبِ مِنْ بَابٍ مِنْ قَرِيٍّ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُسْتَهْبِطًا بِحُطَابِ
مِنْ جَنِّيٍّ أَوْ هَنَافٍ مِنْ غَايِبٍ فَإِنَّهُ تَكُونُ مَعَ تَرَايٍ مِنْ شَيْءٍ لِلْبَصَرِ مَكَانَهُ فَرَحِيًّا
مُؤَرَّةً الْغَيْبِ مُشَاهِدَةً **قَوْلُهُ** أَيْ هَرَبِي وَالشَّدُّ لِيَحْيِيَ الْمَذْمُورُ وَلَمْ يَكَلِّ
إِذَا أَخْرَجَ لِسَانَهُ مِنَ الْغَيْبِ أَوْ الْعَطَشِ وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ إِذَا أَعْيَا وَالرَّعِيْنُ الْوَعْدَةُ
وَأَيْعَنَهُ أَيْ أَرَعَلَ وَالرَّجْعَةُ الْأَمْطَرَاتُ وَالْمَشُّ الْخَيْدُ وَادْفَعَهُ أَيْ حَيَّرَهُ
وَزَوَّقَ أَيْ تَلَّاهُ فَلَمْ يَمُورْ مَوْزًا أَيْ مَوْجًا وَأَهْبِيَالُ الْفَرَسِ أَعْيَانُهَا وَأَلَا
أَكْثَرُ الْكَلَامِ وَالْمَشْرِ الْمَشُّ يُقَالُ لِلَّذِي مَسَّ بِهِ مِنْ جُودٍ مَمْسُوسٍ وَالتَّوَكُّلُ الْإِهْلَادُ
الْبَحْرُ وَالْإِعْيَادُ عَلَى الْغَيْرِ وَقُلَانِ يَكْرَهُ الْأَمُورَ أَيْ يَأْشُرُهَا بِغَيْبِهِ وَأَمَّا الْأَشْيَاءُ

الَّتِي ذَكَرَهَا مَا يَسْتَغْلِبُ بِأَمَلِهِ مَنْ يَسْطُونَ فِي نَعْدَمِ مِرْفَقٍ فَالْشَّيْءُ الشَّفَافُ الْمُرْعِشُ
لِلْعَيْنِ بِجَرِيحِهِ يَكُونُ كَالْبُلُورِ الْمُسْلَعِ أَوْ الزَّجَاجِ الْمُسْلَعِ إِذَا دُرِيَ بِحَالِ شُعَاعِ
الْقَمَرِ أَوْ الشَّمْسِ أَوْ الْهَوَاِ الْمُسْتَفِيرِ وَالْمَدْمُونُ الْبَصَرُ يَسْفِغُهُ يَكُونُ كَالْبُلُورِ الْقَائِي
الْمُسْتَدِيرَ وَأَمَّا اللَّطِخُ مِنْ سَوَادٍ بَرَّاقٍ فَهُوَ لَطِخُ الْإِهْلَامِ بِالذِّهْنِ وَالسَّوَادُ لِلشَّيْءِ
بِالْعَدْرِ حَتَّىٰ يَصِيرَ أَسْوَدَ بَرًّا وَفِي بَابِ الْمَعْنَى كَالْتِرَاجِ فَإِنَّهُ يَحْتَرُ النَّاطِلُ إِلَيْهِ
وَالْأَشْيَاءُ الَّتِي تَزُوقُ فَكَأَنَّهُ لِيَجَاوِزَ الْمَذْمُورَ الْمَلُوقَ مَاءَ الْمَوْصُوفِ بِحَالِ الْقَمَرِ
أَوْ الشَّمْسِ وَالْأَشْيَاءُ الَّتِي تَمُورُ فَكَأَنَّهُ الْمَاءُ الَّذِي يَتَوَجَّحُ شَدِيدًا فِي إِيَّاهُ أَوْ غَيْرِ لَا يَخْلُجُ
الْفَخُّ أَوْ الرِّجْعُ عَلَيْهِ أَوْ الْغِلْيَانُ الشَّدِيدُ وَمَا يُشَبَّهُهُ وَمَا فِي الْكَلَامِ ظَاهِرٌ وَالْقَرْنُ
مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ يَأْنِ الْأَشْفَهَادُ لِلْيَمَانِ الْمَذْكُورِ فَمَا سَمِعْتُ مِنَ الْقَبُولِ بِمَا يَحْكُ
يَحْكُ الْأَمُورَ الطَّبِيعَةَ **تَسْمِيَةً** أَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَيْسَ سَبِيلُ الْقَوْلِ بِهَا
وَالشَّهَادَةُ لَهَا إِنَّمَا هِيَ ظُنُونُ امْتِكَانَةٍ بِمِثْلِهَا مِنْ أَوْعَافٍ فَطَرَانِ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
أَمَّا مُعْتَدًّا لَوْ كَانَ وَلَكِنَّهَا تَجَارِبُ مَا بَنَتْ جُلُبَ أَشْيَاءَ وَمِنْ التَّجَارِبِ الْمُتَغَيَّرِ
لِحَيْثُ الْأَسْبَعَاءُ بِأَنْ تَرْضَىٰ لَمْ يَرْضَ الْأَخْيَالُ فِي أَتَقْتِهِمْ أَوْ بِأَعْدَادِهَا مِنْ أَسْرَائِلِ
فِي غَيْرِهَا حَتَّىٰ يَكُونَ ذَلِكَ تَجَرُّبًا فِي إِبْنَاتِ أَمْرٍ عَجِيبٍ لَهُ كُنْ وَحِجَّةٌ وَدَاعِيَا إِلَىٰ جُلُبِ
سَبَبِهِ فَإِذَا انْفَضَّ جَمِيعُ الْغَايِبِ وَأَصْبَحَتْ الْقَسْرُ إِلَىٰ وَجُودِ ذَلِكَ الْأَسْبَابِ جَمْعُ
الْوَهْمِ فَلَمْ يَأْرَضِ الْعَمَلُ فِيمَا يَرَاهُ وَبَاءَ مِنْهَا وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْمَوَائِدِ وَأَعْظَمُ أَنْهَارِ
تَمُورُ أَيْ إِنْصَرَفَتْ جُنَيْتَاتُ هَذَا الْبَابِ فِيمَا شَاهَدْنَا وَمِمَّا يَحْكُ مِنْ مَدْفَأٍ لَهَا
الْكَلَامُ وَمَنْ لَمْ يَصِدِّقْ لِحُكْمِهَا هَانَ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ لَا يَصِدِّقَ الْقَبِيلُ **يُهَاك**
بَنَاتُ الْقَوْمِ رِيَاءُ أَيْ رَفِيقُهُمْ وَذَلِكَ إِذَا كُنْتَ لَمْ تَطْلُبْهُ فَوْقَ شَرَفٍ وَمِنْ إِشْيَادِ

لطيفة للفعل المطلق إلى القيد بالقياس إلى شأير القوى وباقي الفعل ظاهر وهذا
 آخر كلامه في الاستحسان عن القيد **فليس** ولعلك قد بطلت عن المعارف الجاه
 تكاد تأتي بغلب العادة فتبادر إلى الكذب وذلك مثل ما يقال إن عارضا
 استسقى للناس فتشوا أو استسقى لهم فتشوا أو دعا عليهم فحسب بهم وزلوا
 أو ملكوا بوجه آخر أو دعا لهم فصرف عنهم الرضا والمؤمنان أو السعيد والطوفان
 أو خضع بعضهم سبع أو لم يفر عنه طير أو مثل ذلك مما لا يؤخذ في طريق الجمع
 المتبع فوقف ولا يفعل فإن لا مثال هذه اسبابا في إثبات الطبيعة ودبانا في
 في أن أقص بعضها عليك **لما فرغ** عن بيان الآيات الثلاثة المشهورة التي تنسب
 إلى المعارف وغيره من الأولياء أراد أن ينسب على أسباب سائر الأفعال الموصو
 بخوارق العادة مذكرا في هذا الفصل وذكر أسبابها في الفصل الذي يتلو وإنما
 قال تكاد تأتي بغلب العادة ولم يفعل تأتي بغلب العادة لأن تلك الأفعال ليست
 عند من يفت على عللها الموجبة إياها بخارق العادة إنما هي خارقة بالقياس إلى
 من لا يعرف تلك العلل والمؤمن على وزن الطوفان موصوف في الجاهل أما المؤمن
 على وزن الحيوان فهو ما يابل الحيوان من الخفيات وهو غير مناسب لهذا التوزيع
تذكيرة ونسبة الكس قد بان لك أن النفس الناطقة ليست عللها
 مع البدن علامة إطبناج بل من باب المعارف الخروعلت أن تكن هيئة العقل
 منها وما يتبعه قد نادى إلى بدنها مع مباينها بالجوهر حتى أن وهو الماشي على
 جنيح مبروس فوق فضاء يفعل في أن لا يمر ما لا يفعله وهو مثله والجمع على
 قار ويتبع أن قار الإنسان غير مزاج مديج أو ذفة أو ابتداء أو من أوقاف

منها فلا تسبعت أن تكون لبعض النفوس ملكة يهدي تأثيرها بدنها ويكون
 لغيرها كأنها نفس مألها لير وكما توتر بكيفية من اجتهت تكون قد آتت بمبدأ الجمع
 ما عده له إذ مادتها هذه الكيفيات لا يتما في جرم صار إلى به لماسية خضرة
 مع بدنه لا سيما وقد عرفت أنه ليس كل مستحق بخار ولا كل مبرر ياريد فلا تستكر
 أن تكون لبعض النفوس هذه القوة حتى تفعل في أجزائها أو تفعل عنها انفعال
 بدنه ولا تستكر أن يهدي عن قواها الخاصة إلى قوى نفوس أخرى يفعلها
 لا سيما إذا كانت تحت ملكتها بغير قواها البدنية التي لها فغيره يوق أو غصبا
أو خفا من غيرها التذكيرة في هذا الفصل لستين أحدهما أن النفس الناطقة
 ليست بطبيعة في البدن إنما هي فائدة بها لا يعلق لها بالبدن غير قائل التدبير
 والتصرف والآخر أن هيئة الاعتقادات المتمكنة من النفس وما يتبعها كالظنون
 والتمسكات بل كالحرف والفرح قد نادى إلى بدنها مع مباينة النفس بالجوهر الذي
 والحيات إنما يملك فيه من تلك الهيئات النفسانية **وقا** يؤكد ذلك إثبات
 أحدهما أن قوه الماشي على جنيح من لغة إذا كان الجنيح فوق فضاء ولا يرفعه
 إذا كان على قارب من الأرض والثاني أن قوه الإنسان قد يغير مزاجه ابتداء على اللذ
 أو ذفة فينشط روحه ويبيض ويحمر لون ويغير وقد يبلغ هذا التغيير حد يأخذ
 البدن الصبح في مريض ما يأخذ البدن المريض بيسه في أوقاف أي برؤايات
 هناك أوقاف المريض من مريض أو أوقاف أي أقبل **وقا** الثاني هو أن يعلم من هذا
 أنه ليس بعيد أن تكون لبعض النفوس ملكة بخار تأثيرها عن بدنها إلى سائر الأجسام
 وتكون تلك النفس لغير قواها كأنها نفس مديج لا كالأجسام المألها وكما توتر

فِي بَدَنِهَا بِكَيْفِيَّةٍ مِنْ لِحْظَةِ مَبَازِينَةِ الذَّاتِ لَهَا كَذَلِكَ تَوَثُّرُ أَضْغَانِ فِي أَجْزَاءِ الْعَالَمِ
 بِمَا يَدْرِي لِجَمِيعٍ مِمَّا ذَكَرْتُ فِي الْفِعْلِ الْمُنْعَدِّمْ أَعْنِي يَحْدُثُ عَنْهَا فِي تِلْكَ الْأَجْزَاءِ
 كَيْفِيَّاتٌ هِيَ بَيِّنَاتٌ تِلْكَ الْأَضْغَالُ خُصُوصًا فِي جَنَمِ مَيَا دَاوُلِي بِوَكَاةٍ شَخِصَةٍ
 مَعَ بَدَنِ كَلَّا فَأَمَّا إِيَّاهُ أَوْ أَشْفَاقِي عَلَيْهِ **فَإِنْ** تَوَقَّرَ مَوْجَرٌ أَنْ يَتَدَدَّرَ مِثْلَ هَذَا
 أَلَا فَهَالِكٌ لَا يَحْجُوزُ أَنْ يَتَدَدَّرَ عَنِ النَّفْسِ النَّاطِقَةِ لَطِيفَةٍ بِأَنَّ الْعِلَّةَ لَا تَسْتَعِينُ شَيْئًا
 لَا يَكُونُ مَوْجُودًا فِيهِ أَوَّلُهُ وَلَوْ كَانَ بِمَا لَا يَرْتَفِعُ عَنِّي أَنْ يَذْكُرَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ بِحَاجِزٍ
 فَإِنَّ الشَّيْءَ سَمَحًا وَلَيْسَ بِحَاجِزٍ وَكُلُّ مَرَدٍّ بِبَارِدٍ فَإِنْ مَرَّةً الْمَاءُ مَبْرَدٌ وَلَيْسَ بِبَارِدٍ
 إِنَّمَا الْبَارِدُ مَا دُمَّ الْهَابِلُ لَنَا يَوْمًا فَادْنُ لَا تَسْتَبْكُ رُجُودُ نَفْسٍ تَكُونُ لَهَا هَذِهِ الْقُوَى
 حَتَّى تَفْعَلَ شَيْئًا أَجْرًا غَيْرَ بَدَنِهَا فَيُفْلِحَ فِي بَدَنِهَا وَيَتَعَلَّقُ بِأَمْدَانٍ غَيْرِ بَدَنِهَا فَتُورِي قُوَاهُ
 نَائِمَةً فِي قُوَى بَدَنِهَا خُصُوصًا إِذَا حُدِّثَتْ مَلَكْنَهَا بِهَرَقَاهَا الْبَدِينَةُ أَيْ حُدِّثَتْ
 يُقَالُ حُدِّثْتُ الْبَيْتَ أَيْ حُدِّدْتُهُ وَالْمُرَادُ أَنَّهَا إِذَا حَصَلَتْ لَهَا مَلَكَةٌ تَعْتَدُّ بِهَا عَلَى هَرَقِ
 قُوَى بَدَنِهَا كَالنَّهْنِ وَالنَّصَبِ وَغَيْرِ مَسَابِيهِ قُوَى تَعْتَدُّ بِحَسَبِ تِلْكَ الْمَلَكَةِ عَلَى
 هَرَقِ مِثْلِ هَذِهِ الْقُوَى مِنْ بَدَنِ غَيْرِهَا **قَالَ** الْعَامِلُ السَّابِقُ هَذَا الْأَمْرُ لَا يَسْتَدْلِلُ عَلَى
 الْمَقْصُودِ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِكَوْنِ الْوَجْهِ مُؤْتَرَا فِي الْبَدَنِ لَا يَوْجِبُ الْحُكْمَ بِأَنَّهُ يَكُونُ لِلنَّفْسِ
 الَّتِي هِيَ أَشْرَفُ نَائِمَةٍ أَعْظَمُ مِنْ نَائِمَةِ الْوَجْهِ وَأَيْضًا التَّخَالُفُ الَّتِي لَا جِهَتَهَا يَخْتَلِفُ كَمَا
 الْمَزَاجُ كَالنَّصَبِ وَالْفَرَجُ جَنَابِيَّةٌ فَالْوَسْطَةُ لَا يَكُونُ الْقُوَى الْجَنَابِيَّةُ مُوجِبَةً
 لَتَغْيَرَاتٍ مَا عَلَى تَحْوِيلِ أَنْ يَكُونَ لِبَدَنِ مَا قَدْ تَسْمَعُ مِنْ هَذِهِ الْأَضْغَالِ الْغَرِيْبَةِ أَوَّلِي مِنْ
 الْأَمْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى تَحْوِيلِ أَنْ يَكُونَ لِنَفْسٍ مَا هِيَ الْقُوَى فَادْنُ لَا يَتَعَلَّقُ لِهَذَا
 الْأَمْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى تَحْوِيلِ أَنْ يَكُونَ لِنَفْسٍ مَا هِيَ الْقُوَى فَادْنُ لَا يَتَعَلَّقُ لِهَذَا
 الْأَمْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى تَحْوِيلِ أَنْ يَكُونَ لِنَفْسٍ مَا هِيَ الْقُوَى فَادْنُ لَا يَتَعَلَّقُ لِهَذَا

كَانَ الْخَائِلُ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عِنْدَ مَا عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْمَطْلُوبِ وَلَا عَلَى إِشْنَاعِهِ وَمَعَ الْقَدْرِ
 سَمِعْتُ عَنْ هَذَا الطَّوِيلِ **وَأَقُولُ** قَوْلُهُ هَذَا يَسْتَعِينُ عَلَى ظَنِّهِ بِالشَّيْءِ أَنَّهُ يَقُولُ النَّفْسُ
 لَا تَذْكُرُ الْخَزَائِفَ أَمَلًا وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ لَكِنْ لَمَّا كَانَ عِنْدَ الشَّيْءِ أَنَّ الْوَجْهَ
 وَالْحُجْلَ بِلِ النَّصَبِ وَالْفَرَجِ إِذَا كَانَتْ وَهَيَاتُ يَحْدُثُ فِي النَّفْسِ بِوَاسِطَةِ الْأَلَمِ
 الْبَدِينَةِ كَانَ هَذَا الْأَعْرَاضُ نَاطِقًا وَأَيْضًا هَذَا الْعَامِلُ قَدْ نَبَّيْتُ فِي هَذَا الْمَوْجِعِ
 قَوْلَ الشَّيْءِ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ لَيْسَتْ تَلُومُنَا إِنْ كَانَتْ أَدَّتْ إِلَيْنَا أَوْ رُفِعَتْ إِلَيْنَا
 بِحَاجِزٍ لَمَّا بَنَتْ طَلِبَ أَسْبَابَهَا وَلَا لَمْ يَحْجُزْ إِلَّا كَقَاءِ بِالْجَهْلِ فِي بَيَانِ الدَّعْوَى
 الْمَذْكُورَةِ **إِشَارَةٌ** هَذِهِ الْقُوَى رُبَّمَا كَانَتْ لِلنَّفْسِ بِحَسَبِ الْمَزَاجِ الْأَمْرُ
 لَمَّا تَقْبَلُ مِنْ هَيْئَةٍ تَقَابُلِيَّةٍ تَقْبَلُ النَّفْسُ الشَّخْصِيَّةَ تَحْتِهَا وَتَدْرُسُ الْمَزَاجَ بِحَسَبِ
 وَتَدْرُسُ تَحْتِهَا بِحَسَبِ الْمَزَاجِ الشَّخْصِيَّةَ تَحْتِهَا كَالْمَرْءِ لَيْسَ أَنَّ الْوَجْهَ كَمَا تَحْتِهَا لَوَلَا
أَلَلَهُ الْأَوَّلُ لَمَّا بَنَتْ وَجُودُ قُوَى لِيَعْنِي النَّفْسُ الْأَنْبِيَاءُ أَعْنِي الْقُوَى الَّتِي هِيَ
 مَبْدَأُ الْأَضْغَالِ الْغَرِيْبَةِ الْمَذْكُورَةِ وَجِبَتْ إِشْنَادُهَا إِلَى عِلَّةٍ تَحْتَفِضُ بِذَلِكَ الْبَعْضُ
 مِنَ الْقُوَى فَذَكَرَ الشَّيْءُ أَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ يَحْجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَيْنَ مَا يَسْتَحْسِنُ بِهِ ذَلِكَ الْبَعْضُ
 مِنَ الْقُوَى وَجُودُ أَنْ تَكُونَ أَمْرًا غَيْرًا إِنَّمَا بِحَسَبِ الْأَلَمِ أَوَّلًا بِالْكَتْبِ فَإِنَّ الْأَضْغَالِ
 مِنْ لَاحِظٍ وَفَهْرٍ كَلَامُهُ أَنَّ قِيَالَ هَذِهِ الْقُوَى رُبَّمَا كَانَتْ لِلنَّفْسِ بِحَسَبِ الْمَزَاجِ الْأَمْرُ
 مَسْتَوْبِرًا إِلَى الْهَيْئَةِ الْقَسْبَانِيَّةِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنْ ذَلِكَ الْمَزَاجِ الَّتِي هِيَ هَيْئَتُهَا الشَّخْصِيَّةُ
 الَّتِي تَقْبَلُ النَّفْسُ مَعَهَا تَقَابُلِيَّةً وَتَدْرُسُ بِحَسَبِ الْمَزَاجِ بِحَسَبِ الْأَلَمِ
 كَمَا لَوَلَا وَفَهْرٍ السَّابِقُ ذَكَرَ أَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتِ عِلَّةٍ لِهَذَا
 الْحُجْمِ هَيْئَةٍ لَكِنْ الْقُوَى الْبَشَرِيَّةُ مُنَاوِفَةٌ فِي الْقُوَى مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي شَيْءٍ

مِنْ كَيْفِهِ عَلَى ذَلِكَ شَبَهٌ ضَلَّ عَنْ حُجَّةٍ **وَالْجَوَابُ** أَنَّ دَوَّاعِ النَّفْسِ الْبَشَرِيَّةِ
 يَحْتَاجُ سِدْرَ نَوْحِيٍّ وَاحِدٍ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى تَسَاوِيهَا فِي النَّوعِ وَذَلِكَ بِمَعْنَى
 مِمَّا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي مَوَاضِعَ غَيْرَ بَعِيدَةٍ مِنْ كَيْفِهِ **إِشَارَةٌ** فَالَّذِي يَقَعُ لَهُ هَذَا
 مِنْ جِلْدَةِ النَّفْسِ تَرْتَبُكُنْ خَيْرًا تَبْدَأُ مِنْ كَيْفِ لِقَائِهِ هُوَذَا وَمِنْ جِلْدَةِ النَّفْسِ الْبَشَرِيَّةِ
 أَوْ كَرَامَتِهَا مِنَ الْأَوَّلِيَّاتِ وَتَبْدَأُ مِنْ تَرْتَبُكُنْ لِقَائِهِ فِي هَذَا الْمَعْنَى بِإِدَارَةِ عَلَى مُقَدِّمِي جِلْدِهِ
 فَيَبْلُغُ الْمَبْلُغَ الْأَوْفَى وَالَّذِي يَقَعُ لَهُ هَذَا تَرْتَبُكُنْ شَرًّا وَيَسْتَعْمِلُهُ فِي الشَّرِّ فَوَالِكُنَا
 لِحَيْثُ وَقَدْ يَكْتَسِبُ فَلَا يَفْهَمُ مِنْ غُلَاوِيهِ فِي هَذَا الْمَعْنَى فَلَا يَكُنْ شَأْنًا وَلَا نَكْبَاهُ فِيهِ
الْقَوْلُ الْفُلُوكُ وَالشَّأْنُ وَالْغَايَةُ وَالْمَدَّةُ وَالْمَعْنَى ظَاهِرٌ وَهُوَ الْقَوْلُ عَلَى أَنَّ الْجِلْدَةَ
 وَالْكَبَّ لَا يَجْعَلَانِ إِلَّا فِي جَانِبِ تَحَرُّرٍ فَلِذَا كَانَ ذَلِكَ الْجَانِبُ بَعْدَ الْوَسْطِ
 مِنَ الْجَانِبِ الَّذِي ضَالَّ بِهِ **إِشَارَةٌ** **الْأَمْرُ** بِإِلْقَائِهِ تَكَادُ أَنْ تَكُونَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ
 وَالْمَبْدَأُ فِيهِ بِحَالِ النَّفْسَانِيَّةِ بِحُجَّةٍ تَوَزُّعًا فِي الْمُنَاجَاةِ مِنْهُ بِحُجَّةٍ مِنْهُ وَأَمَّا يَسْتَعِدُّ
 هَذَا مِنْ بَعْضِ أَنْ يَكُونَ الْمُؤْتَرِّ فِي الْأَجْزَاءِ مِنْ مَلَايَا أَوْ مِنْ شَيْءٍ جُزْءٍ أَوْ مِنْ شَيْءٍ كَيْفِيَّةٍ
 فِي الْوَاسِطَةِ وَمَنْ تَأَمَّلَ مَا أَهْلَكْنَا لَهُ اسْتَنْسَقَ هَذَا الشَّرْطُ عَنْ دَوَّاعِ الْأَعْيَانِ
لَهُكَ الشَّيْءَانِ مِنَ الْمَرْنِ وَمَا يَشْبَهُهُ يُقَالُ هَلْكَ فَلَانُ أَيْ دَفَعْتُ وَمَنْحَى
 وَمَعْنَى الْخِيَّتِي أَيْ اسْتَنْتَهُ وَمَنْ مَرَّ مِنْ أَيْ وَجِبَ وَأَمَّا فَكَ الْأَمْرُ بِإِلْقَائِهِ
 تَكَادُ أَنْ تَكُونَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ وَلَمْ يَجْزِ تَرْتَبُكُنْ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ لِأَنَّهَا تَرْتَبُكُنْ وَجُزْءٍ
 بَلْ هِيَ وَامَّا هَامِزُ الْأَمْرِ الْطَبِيعَةِ وَالْكَافُ فِيهِ الْأَجْزَاءُ بِالْمَلَاوَةِ كَتَحْنِ النَّارِ
 الْفِدَى شَلَاوَتُهُ جَذِبَ الْمُتَعَالِمِينَ إِلَى جِدِّهِ وَبَارِئًا لِمَنْزِلِ الْجَزْءِ كَتَبَدِ الْأَرْضِ وَالْمَاءُ وَالْمَاءُ
 مِنَ الْمَوَادِّ وَبَارِئًا ذَا الْكَيْفِيَّةِ فِي الْوَاسِطَةِ كَتَحْنِ النَّارِ الْمَاءُ الَّذِي فِي الْفِدَى بَلْ

كَرَامَتِ النَّفْسِ سَلَحَ الْأَرْضِ عَلَى مُقَدِّمِي الرَّأْيِ الْعَامِيِّ **سَيِّئٌ** **إِنْ الْأَمْرُ** الْفَرِيدُ
 شَبَّهَتْ فِي عَالَمِ الطَّبِيعَةِ مِنْ مَبْدَأِ ثَلَاثَةِ أَحَدُهَا الْهَيْئَةُ النَّفْسَانِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ وَأَمَّا
 خَوَاصُّ الْأَجْزَاءِ الْعِنْدِ بَعْضُهَا بِشَيْءٍ جَذِبَ الْمُتَعَالِمِينَ إِلَى جِدِّهِ بِمَعْنَى خَفِيَّةٍ وَالْمَاءُ وَالْمَاءُ
 سَمَاوِيَّةٌ فِيهَا وَبَيْنَ أَمْرِهِ أَجْزَاءُ أَرْضِيَّةٌ مَخْصُومَةٌ فِيهَا وَبَيْنَ أَرْضِيَّةٍ وَبَيْنَ
 هِيَ قُورُنْ أَرْضِيَّةٌ مَخْصُومَةٌ بِأَحْوَالِ فِلْدَةٍ أَوْ أَيْتَالِيَّةٍ مُنَاسِبَةٍ تَسْتَقْبِلُ مَدْرُوثَ
 أَمَّا عَرَبِيَّةٌ وَالتَّحَرُّرُ مِنْ قَبْلِ الْعَنِيمِ الْأَوَّلِ بِلِ الْمَجْرَاتِ وَالْكَرَامَاتِ وَالْمَجْرَاتِ فِي قَبْلِ
 الْعَنِيمِ الثَّانِي وَالطَّلَسَاتِ مِنْ قَبْلِ الْعَنِيمِ الثَّانِي **لَمَّا فَرَعَ** عَنْ ذِكْرِ النَّفْسِ لِجَمِيعِ
 الْأَمْثَالِ الْفَرِيدَةِ إِلَى الْأَشْأَاءِ الْأَنْفَانِيَّةِ بِمَا وَكَلَّ أَنْ يَبْدَأَ النَّفْسُ لِشَيْءٍ الْجَوَادِثِ
 الْفَرِيدَةِ الْكَادِرَةِ فِي مَدَّ الْأَمْرِ لِمَعْنَاهَا يَجِبُ أَنْبَاءُهَا بِمَحْوَرَةٍ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ قَدِيمَةٍ
 تَكُونُ مَبْدَأَ النَّفْسِ عَلَى مَا تَرْتَبُكُنْ **قَدِيمٌ** تَكُونُ مَبْدَأَ الْأَجْزَاءِ التَّحْلِيلَةِ وَقَدِيمٌ
 تَكُونُ مَبْدَأَ الْأَجْزَاءِ التَّحْلِيلَةِ وَهِيَ وَجْهًا لَا تَكُونُ سَبَابًا لِحَادِثٍ أَرْضِيٍّ مَا لَمْ يَنْتَمِ
 إِلَيْهَا فَابِلٌ مَسْبُوعٌ أَرْضِيٌّ وَمَا فِي الْكُتَابِ ظَاهِرٌ وَالْمَعْنَى أَنَّ الشَّيْءَ جِلْدَ الْعَنِيمِ
 الْمَسْبُوعِ إِلَى الْأَجْزَاءِ الْعِنْدِ بِبَارِئًا لِمَنْزِلِ الْجَزْءِ وَجَذِبَ الْمُتَعَالِمِينَ إِلَى جِدِّهِ
 فِي جِلْدِهَا وَذَلِكَ غَايَةُ الْعَرَفِ وَالْكَافُ فِيهِ الشَّيْخُ لِأَنَّ نَسَبَ الْمَجْرَاتِ وَجَذِبَ
 الْمُتَعَالِمِينَ إِلَى ذَلِكَ الْعَنِيمِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ ذَلِكَ الْعَنِيمِ بِمَنْزِلِ الْجَزْءِ وَكَذَلِكَ
 فِي الْبَلَسَاتِ **فَيَحْذَرُ** **إِمَّا** أَنْ يَكُونَ تَكْتَسِكُ وَبَعْدَ ذَلِكَ عَنْ الْعَالَمِ هُوَ
 أَنْ يَتَرَدَّى مِنْ كُلِّ شَيْءٍ فَذَلِكَ طَبِيعُ الْعَجْزِ وَلَيْسَ الْحَقُّ فِي تَكْتَسِكُ مَا لَمْ يَكُنْ
 لَكَ يَنْدُجِلِيَّةٌ دُونَ الْحَقِّ فِي يَنْدُجِلِيَّةٍ بِمَا لَمْ يَفْقَرْ بَيْنَ يَدَيْكَ بِحَيْثُ بَلَّ بِلَكَ
 الْأَعْصَامَ بِحَيْثُ التَّوَقُّفِ وَإِنْ أَنْ بَلَكَ اسْتِكَادَ مَا يَوْجَاهُ بِمَعْنَى مَا لَمْ يَنْتَبِهْ

إِنَّمَا لَكَ فَالْتَوَابُ لَكَ أَنْ تَتَوَجَّحَ أَشْكَالَ ذَلِكَ إِلَى مَبْنَعِ الْمَسْكُونِ مَا لَمْ
 يَدْخُلْهَا فَأَمِيرُ الْمَرْهَانِ وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي الطَّبِيعَةِ عَجَائِبَ وَلِلْعَالِيَةِ الْفَعَالَةِ
 وَالْعُلْوِيِّ السَّافِلَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ إِنْجَامًا عَلَى عَرَابِ **إِنِّي لَكُمُ** أَغْنِي عَنْهُ وَأَقْبَلُ
 قَبْلَهُ وَالطَّبِيعَةُ التَّوَقُّفُ وَالْحُجَّةُ وَالْحَرْفُ مَا يَمُنُّ بِاللُّزُومِ وَتَرْتِجُ الْمَاشِيَةِ إِلَى قَسَمَاتِهَا
 وَأَهْمَلُهَا وَذَاكَ أَيْ طَرْدُهَا مِنَ الْمَرْبِ مِنْ هَذِهِ التَّبَيُّحَةِ الَّتِي مِنْ مَذَاهِبِ الْمُتَعَلِّقَةِ
 الَّذِينَ يَزَوُّونَ انْتِكَارًا مَا لَا يَحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا كَلَامًا وَفَلَسَفَةً وَالنَّبِيَّةَ عَلَى أَنَّ انْتِكَارَ إِحْدَى
 مَكْرِيَةِ الْمُنْكَرِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ لَيْسَ إِلَى الْحَقِّ أَقْرَبُ مِنْ انْتِكَارِ بَطْرِهَا لِأَخْبَرِ مِنْ غَيْرِ تَبَيُّحٍ
 الْوَاجِبُ فِي شَيْءٍ هَذَا الْمَقَامُ التَّوَقُّفُ تَرْجُوهُ الْفَضْلُ بِأَنَّ وَجُودَ الْجَائِزِ فِي عَالَمِ
 الطَّبِيعَةِ لَيْسَ بِحَقِيقٍ وَمِنْهُدُ الْغَرَابِ عَنْ الْفَاعِلَاتِ الْفَلَوْتِ وَالْعَالِيَةِ الْفَلَوْتِ
 لَيْسَ بِحَقِيقٍ **خَامِسَةٌ وَخَمِيسَةٌ إِنَّمَا الْأَفْخُ إِنِّي قَدْ خَشَّتُ لَكَ فِي هَذِهِ**
الْأَشْكَالِ عَنْ نَبِيٍّ الْحَقِّ وَالْفَضْلِ فَقَدْ أَحْكَمْتُ فِي لَهَا بِفِي كَلِمَةٍ ضَمَّتْ عَنْ النَّبِيِّ
وَالْجَائِزِينَ وَمَنْ لَمْ يَزِدْ فِي الْفَطْنَةِ الْوَقَادَةُ وَالذَّبُّ وَالْعَادَةُ فَكَانَ مِثْلًا مَعَ الْفَاعِلِ
أَوْ كَانَ مِنْ مِلْحَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ وَمِنْ مِثْلِهِمْ فَإِنْ وَجَدْتَ مِنْ شَيْءٍ بَقَاءً نَبِيٍّ
وَأَسْتَفَامَةً نَبِيٍّ وَبِقَوْلِهِ عَمَّا يَنْتَبِغُ إِلَيْهِ الْوَسْوَاسُ وَبَطْرُهُ إِلَى الْحَقِّ جِبْنُ الْوَسْوَاسِ
وَالْتَوَقُّفُ فَإِنَّهُ مَا يَنَالُكَ مِنْهُ مَدْرَجًا مَجْزَأً مَقْرَأً لِقَرْنٍ مِمَّا تَسْلِفُهُ لِمَا تَسْتَفْلِقُهُ
وَيَا مَنِ اللَّهُ وَيَا مَنِ لَا عَاجِزَ لَهَا لِحَقِّي فِيهَا قَبْلِي بِحُجَّتِكَ مُنَاقِبَاتِكَ فَإِنْ أَرَادْتَ
هَذَا الْعِلْمَ وَأَضَعْتَهُ فَالْحَقُّ بَيْنِي وَبَيْنَكَ وَكَيْفِي بِهِ وَكَيْفَا لَمْ الْكِتَابُ بِوَيْدِ اللَّهِ حِينَ
تَوَفَّيْتُهُ يَهَاكَ خَشَّتُ اللَّيْلَ لِأَخَذِ نَبِيٍّ وَالنَّهْيَ نَبِيٍّ وَاللَّيْلَ وَالزُّنُوبَ الْخَيْرُ
 مِنْهُ وَالنَّبِيَّ وَالنَّبِيَّةَ مَا يُوَدِّعُ الْفَضْلُ وَابْتَدَأَ إِلَى التَّوْبِ لِمَهْلِكِهِ وَتَرَكَ مَسَائِدَهُ

وَالْوَقَادَةُ الْمُشْتَعَلَةُ بِسُورَةِ وَالذَّبُّ الْعَادَةُ وَالْجَرَاءُ عَلَى الْحَرْبِ وَكُلُّ مَرُوضَةٍ مِثْلُهُ
 وَالْعَاجِزُ مِنَ النَّاسِ الْكَبِيرُ الْمُتَحَلِّطُونَ وَالْجَدِيدُ فِي الدِّينِ أَيْ جَادِعُهُ وَعَدْلُ وَالْمَجْمُوعُ
 مِثْلُهُ وَمِنْ ذُبَابٍ مُصَغَّرٍ لَسَفَطٍ عَلَى وَجْهِ الْعَنْفَرِ وَالْحَبِيرِ وَأَعْيُنُهَا وَمِثَالُ الرِّعَاجِ مِنْ
 النَّاسِ الْحَقِيقِيِّ إِنَّمَا هُمْ مَجْمُوعٌ وَوَيْفُ بَيْنُ الْكِبَرِ فِيهِمَا وَيَنْتَبِغُ إِلَى سَبَادٍ وَالْوَسْوَاسُ
 حَيْثُ الْفَضْلُ وَالْإِسْمُ مِنْهَا الْوَسْوَاسُ وَدَرَجَةُ إِلَى كُنَا أَيْ أَذْنَاهُ مِنْهُ عَلَى الْمَدْرَجِ
 وَالْإِسْتِغْرَاضُ طَلَبُ الْفَرَاغَةِ وَالسَّلَفُ أَيْ أُعْطِيَ فِيمَا تَقَدَّمَ وَنَاسِي بِهِ أَيْ غَرَبِي
 وَأَذَاعُ الْجَرَّاءِ أَفْشَاءً **وَأَعْلَمُ** أَنَّ الْفَعْلَاءَ إِذَا ائْتَمَرُوا بِمَا يَدْعُوهُمُ بِالْعِيَانِ إِلَى
 الْمَعَارِفِ الْحَقِيقِيَّةِ وَالْعُلُومِ الْبَعِيدَةِ كَانُوا أَيْ مَعْتَقِدِينَ لَهَا وَإِنَّمَا مَعْتَقِدِينَ
 لِامْتِدَادِهَا وَإِنَّمَا خَالِئِينَ عَنْهَا غَيْرَ مُتَعَلِّقِينَ لِأَحَدٍ مِنْهَا وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَلِّقِينَ لَهَا
 وَلَا مَتَدَّ إِذَا إِنَّمَا أَنْ يَكُونُوا جَانِبِينَ أَوْ مُتَعَلِّقِينَ هَذِهِ خَمْسَةٌ فَرْقٍ وَالْمُعْتَقِدُونَ
 لِلْعِيَانِ الْجَانِبُونَ يَعْرِضُونَ إِلَى وَاسْتِلَاحٍ وَطَائِلِينَ وَالطَّالِبُونَ إِلَى طَائِلِينَ يَعْرِضُونَ
 قَدْرًا وَطَائِلِينَ لَا يَعْرِضُونَ قَدْرًا وَالْوَاسِلُونَ مُسْتَفْتُونَ عَنِ التَّعْلِيمِ فَيَنْتَبِغُ مِنْهَا نِسْبَتُ
 فَرْقٍ وَالشَّيْخُ أَمْرِي هَذَا الْفَضْلُ بِسَيِّئَاتِهَا عَنْ خَيْرِ فَرْقٍ مِنْهُمْ **الْوَاسِلُ** الطَّالِبُونَ
 الَّذِينَ لَا يَعْرِضُونَ قَدْرًا وَهُمْ الْمُسْتَدُونَ **وَالثَّانِي** الْمُتَعَلِّقُونَ لِامْتِدَادِهَا
 وَهُمْ الْجَاهِلُونَ **وَالثَّالِثُ** الْخَالُونَ عَنِ الْطَّرَفَيْنِ وَهُمْ الَّذِينَ لَمْ يَزِدُوا فِي الْفَطْنَةِ
 الْوَقَادَةُ وَالذَّبُّ وَالْعَادَةُ **وَالرَّابِعُ** الْمُتَعَلِّقُونَ لِامْتِدَادِهَا وَهُمْ الَّذِينَ سَمِعُوا
 مَعَ الْعَاجِزِ **وَالْخَامِسُ** الْمُتَعَلِّقُونَ لَهَا وَهُمْ مِلْحَةٌ هُوَ لَوْ الْمُتَعَلِّقَةُ وَهِيَ مِثْلُهُ
 وَأَمَّا الْفَرْقَةُ الْبَاقِيَةُ وَهُمْ الطَّالِبُونَ الَّذِينَ يَعْرِضُونَ قَدْرًا فَهَذَا أَمْرٌ بِخَيْرِهِمْ بِأَنَّهُ
 أَمْرٌ إِشْتَرَاكَ رَاجِحًا إِلَيْهِمْ فِي أَنْفُسِهِمْ أَحَدًا إِلَى عَقُولِهِمُ الْمُتَعَلِّقَةُ وَهُوَ الْوَقْفُ بِتَأْوِيلِ

سِرِّهِمْ وَالْثَّانِي إِلَى عَقُولِهِمُ الْعَمَلِيَّةَ وَهُوَ الْوُفُوقُ بِإِسْتِقَامَةٍ سِرِّهِمْ وَثَّانِيًا
رَاجِعَانِ إِلَيْهِمْ بِالْفَيَاسِ إِلَى مَطَالِمِهِمْ أَحَدُهُمَا بِالْفَيَاسِ إِلَى الطَّرَفِ الْمُنَافِضِ لِلْحَقِّ
وَهُوَ يَحْذَرُ عَنْ مَزَالِ الْأَقْدَامِ وَقَوْضِهِمْ عَمَّا يَشْرَعُ إِلَيْهِ الْوَسْوَاسُ وَمَا يَهْمُ بِالْإِنْفِاسِ
إِلَى طَرَفِ الْحَقِّ وَهُوَ تَطَرُّفُهُ إِلَى الْحَقِّ بَيْنَ الرِّضَا وَالْحَقْدِ ثُمَّ أَمْرٌ بِتَدْوِينِ هَذِهِ
الشَّرَاطِطِ بِالْإِحْطَاظِ الْجَالِغِ عَقْلًا وَدَسْخَالِيبَ مَا ذَكَرَ وَخَمْرِهِ وَمُتَبَيِّنَةٍ وَهُوَ آخِرُ
فُصُولِ الْكِتَابِ وَهَذَا مَا يَنْشُرُ فِي بَيْنِ حُلِّ مُشْكَلَاتِ كِتَابِ الْأَوَّلِ وَالْثَّانِي
مَعَ قَلْبِ الْبَصَائِعِ وَصُورِ الْبَاعِ فِي هَذِهِ الْقِتَاعَةِ وَتَعْدِيدِ الْحَالَ وَتَرَاكُمُ الْأَشْفَاكِ
وَالْإِتِمَامِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ فِي مُنْتَجِ الْأَوَّلِ وَنَا أَوْفَعُ مَنْ يَفْعُ إِلَيْهِ كِتَابِي مَذَانُ
يَعْلَمُ مَا يَشْرَعُ عَلَيْهِ مِنَ الْخَلَلِ وَالْعَسَادِ بَعْدَ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ بَيْنَ الرِّضَا وَتَجِبَ لَهُ فِي الْفَتْحِ
وَأَهْلِي الْقُدْرَةِ وَالرَّشَادِ مِنَ الْبَدَا وَالْإِلَهِ الْمَعَادِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ
كَبَّهُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ الرَّاجِي عَفْوَهُ الْفَدِيرُ شَرُّ الدِّينِ لِحَمْدِ الْقُدُّوسِ يَا بَدَاهُ
قِيَالِي عَلَى نِعْمَةِ السَّابِقَةِ وَمُضِلِّيَا عَلَى نَيْبِهِ مُحَمَّدٍ الْمُبْتَوِّ بِالْحُجَّةِ الْبَالِغَةِ وَسَلَامًا
وَمِنْ ذُنُوبِهِ مُسْتَغْفِرًا وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ بَعْدَ الْعَصْرِ فِي الْخَامِسِ عَشَرَ
مِنْ مَعْرِ الْمُبَارَكِ سَنَةِ إِثْنَيْنِ وَمِائَتَيْنِ وَمِائَةٍ هِجْرِيَّةٍ

نُوبَةُ مُقِطْنِ نُوبَةٍ

